

دكتور

عبدالمجيد السعيد السعيد

المحامي

بالمفتش والمحكمة الادارية العليا
أستاذ القانون الاداري والادارة العامة

موسوعة

المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة
مع الحديث في الضمان والأحكام وصيغ الرعايا التأديبية

الطبعة الأولى

١٩٨٨



دكتور
محمّد السّيد السّامح

بالنقّص والمحكمة الادارية العليا
الحامي
استاذ القانون الادارى والادارة العامة

موسوعة

المحاكمات النّأديبّيّة أمام مجلسّ الدولة
مع الحديث في الفسّاد والأعطام وصيغ الرّعاوى النّأديبّيّة

حقوق الطبع والنشر
محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى

١٩٨٨

رقم الايداع ٨٨/٢٥٩٧

دار الطباعة الحديثة

٦ كنيسة الارمن جبرائيل شارع الجيش

طيفون ٩٠٨٣١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

من أهم خصائص العصر ذلك التيار الفكرى المتدفق بين الكتاب والباحثين للكشف عن خلق جديد فى مجال العلم وأفاق المعرسة ، ولم تتخلف عن الركب فبادرنا بوضع مؤلفنا السابق عن « قضاء مجلس الدولة » وقد لاقى بحمد الله رضا الاخوة القانونيين لا سيما الممارسين للقضاء الادارى من الناحية العملية .

وقد دفعنا هذا النجاح على وضع هذه الموسوعة التى تناولت الاصول العملية والعملية فى تأديب العاملين بالدولة والقطاع العلم من حيث الاختصاص التأديبى ، والمقويات ، وضمنات التحقيق والمحكمة التى بدأت فى وضعها منذ ثلاث سنوات ونصف تقريبا ، وتحملنا خلالها بثقة البحث وصعوبته ، ولكنه يهون فى سبيل تحقيق الهدف المنشود .

وقد بدأ البحث بعرض مستفيض للقرار التأديبى الذى لا يخرج عن كونه قرارا اداريا فى محيط التأديب ونطاقه ، فتناولنا تحليل أركانه وأسباب بطلانه ، وحالات انعدامه ، وكيفية انقضائه ، مع عرض لتطبيقات قضائية مسببة ، وقصدنا من ذلك أن يكون هذا القرار بمثابة الاساس القوى الذى يتشيد عليه صرح البناء الكبير لهذه الموسوعة .

وفى خضم البحث قمنا الاصول والمبادئ العامة التى تكفل سلامة التحقيقات التى تجريها الاجهزة المعنية سواء تمثلت فى اجهزة ادارية او نيابة ادارية ، وبيننا دور الجهاز المركزى للمحسبات بالنسبة الى المخالفات المالية ، ومدى الارتباط بين العقوبة الجنائية والتأديبية .

وكان لزاما علينا أن نعرض بشئ من التفصيل والاسهاب اختصاص المحكم التأديبية من الناحية التأديبية فيما يحال اليها من قضايا ، ومن الناحية التعقيبية فيما يطمئن املها على الجزاءات التى تصدرها الاجهزة الادارية ، وذلك فضلا عن مرض شابل للاحكام التى تصدرها ، مع الاشارة الى الدعوى المتعلقة بتفسير الحكم وتصحيحه ، والالتباس باعادة النظر ، ودعوى رد القضاء .

ولم يغيب عنا عرض الطعون التي تقام أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من المجالس التأديبية ، لا سيما ما كان منها مشوباً بمخالفة القانون ، أو الخطأ في تطبيقه ، أو تأويله ، أو بطلان بالحكم أو بالإجراءات ، أو تلك الحالة التي يصدر فيها حكم على خلاف لحكم سابق حاز قوة الشيء أو الأمر المقضى .

وليكون البحث مفيداً من الناحية العملية والتطبيقية فقد تصدى الكتاب الثاني من هذه الموسوعة لعرض شامل ومستفيض للفتاوى والأحكام التأديبية ترسيخاً لفهمها على وجهها القانوني الصحيح .

وتحقيقاً للفائدة العملية فقد شمل الكتاب الثالث من هذه الموسوعة كل ما يفصل بأحكام مختارة أو بالصيغ التأديبية سواء أكانت متعلقة بالإجراءات أو بملزمة الدعوى أمام المحاكم التأديبية بصفتها التأديبية ، أو التعقيبية على قرارات الجزاءات الصادرة عن السلطات الإدارية .

كما تضمن العرض صيغ الطعون المقلبة أمام المحكمة الإدارية العليا طعناً في أحكام المجالس والمحاكم التأديبية متى كانت مشوبة بعيب مما سبق بيانه .

ومن أهم الأمور التي سيطرت على انتباهنا تلك المشكلة الكبرى التي تفاقم أثرها ، وهى تلك المتعلقة بالامتناع عن تنفيذ الأحكام الإدارية لا سيما من جانب بعض الأجهزة التشريعية التي تعتمد أحياناً اللجوء الى ما يعرف « بالتصحيح التشريعي » الذي يتمثل في إصدار تشريعات جديدة تضى على الحالات والمراكز القانونية غير المشروعة صفة المشروعية .

كما تعتمد الحكومة أحياناً اسباغ صفة أعمال السيادة على أعمال إدارية بحجة لتنجو بنفسها من رقابة المشروعية التي تسلطها الأجهزة القضائية .

ولم يغيب عنا الإشارة الى وسائل حمل الإدارة على تنفيذ الأحكام الإدارية عن طريق الدمويين الجنائية والمدنية .

وقد وجدنا من المفيد أن نضمن ملحقاً الموسوعة مشروعاً مقترحاً للجنة تأديبية للعاملين بشركات القطاع العام ، ونابل الاستفادة بها ، بعد الملاءمة بينها وبين مقتضيات العمل ، فهي لا تخرج عن كونها مجرد مشروع قابل للتعديل .

وفي نهاية المطاف نحيل الى الفهارس التفصيلية الشهلة لكل ما جاء بهذه الموسوعة من موضوعات .

وفي خاتمة هذا العرض الوجيز تأمل أن تحقق هذه الموسوعة للاخوة والزلاء القانونيين ، كل ما ينير ابلهم الطريق في وضع الحدود الفارقة بين الخطأ والصواب .

وخير ما نختم به هذه المقدمة قوله سبحانه وتعالى :

« ونفس ما سواها قالهها فجورها وتقواها * قد افلح من زكاها *
وقد خاب من نساها » .

« الآيات رقم ٧ — ١٠ من سورة الشمس »

وقوله تعالى :

« وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا » .

« صدق الله العظيم »

« سورة الانبياء آية ١٨ »

والله ولي التوفيق

المؤلف

دكتور / خميس السيد اسماعيل
المحلى بالنقض

« فهرس الموسوعة »
((INDEX))

يتناول موضوعاته الكتب الثلاثة وهي :

- * المحاكمات التأديبية *
- * التأديب والإحكام العقابية *
- * صيغ التأديب الإدارية والتأديبية *

فهرس الكتاب الاول

« المحاكمات التأديبية »

الموضوع	الصفحة
مقدمة :	(٥)
الباب الاول : المحفل العام فى التأديب	٥
المبحث الاول : (اولا) التعريف بالقانون التأديبى ومصادره ووظيفته	٨
المبحث الثانى : التمييز بين الدعويين الجنائية والتأديبية وبين الإجراءات الجنائية والتأديبية	١٥
المبحث الثالث : مناهل الخضوع للنظام التأديبى والمنافذ فى تحديد الاختصاص التأديبى	١٨
المبحث الرابع : اوجه التشبه بين الدعويين الجنائية والتأديبية	٢٤
المبحث الخامس : محو الجزاءات التأديبية وانقضاء الجزاء بسحب وسقوط الدعوى التأديبية	٤٤
الباب الثانى : التعريف بالقرار التأديبى بوصفه قرارا اداريا ، واحكام الانفاء والسحب ، والتمييز بين البطلان والاعتداء ، مع أهم التطبيقات القضائية	٥٥
الفصل الاول : تعريف القرار التأديبى بوصفه قرارا اداريا ، وتحليل أركانه ، مع أهم التطبيقات القضائية	٥٩
المبحث الاول : تعريف القرار التأديبى بوصفه قرارا اداريا	٦١
المبحث الثانى : تحليل اركان القرار الإدارى مع أهم التطبيقات القضائية	٧٢
الفصل الثانى : إلغاء القرارات الادارية وسحبها مع التركيز على القرار التأديبى ، مع أهم التطبيقات القضائية	١١٢
المبحث الاول : إلغاء القرارات الادارية مع التركيز على القرارات التأديبية	١١٥

١٢٦	المبحث الثاني : عرض لأهم أسباب الطعن بالالغاء . . .
١٤٢	المبحث الثالث : مسح القرارات الادارية والتأديبية
	الفصل الثالث : التمييز بين البطلان والانعدام مع اهم التطبيقات
١٥٣	القضائية
١٥٥	المبحث الاول : حالات البطلان والانعدام
١٦٤	المبحث الثاني : تطبيقات قضائية هامة من احكام الانعدام
	الباب الثالث : ضمانات التحقيق والوسائل الجوهرية للاثبات مع اهم
١٦٩	التطبيقات القضائية
١٧٣	الفصل الاول : ضمانات التحقيق
	المبحث الاول : كتابة التحقيق ، وحيدة التحقيق ، و ضمانات
١٧٥	التفتيش ، وعدم الاخلال بحق دفاع المتهم عن نفسه
	المبحث الثاني : شرمية العقوبة ، وشروط ايقاف العمل ،
١٨٣	وتسبب القرار التأديبي ، وعدم الغلو في الجزاء
	الفصل الثاني : الوسائل الجوهرية للاثبات أمام مجلس الدولة
٢٠٥	بهينة قضاء ادارى وتأديبي
٢٠٧	المبحث الاول : التكليف بإيداع المستندات
٢١٢	المبحث الثاني : اهم الوسائل الجوهرية في الاثبات
	المبحث الثالث : خلاصة وتعليق على اهم قواعد الاثبات
	المهمة أمام مجلس الدولة في المفارقات الادارية
٢٣١	والتأديبية
	المبحث الرابع : تطبيقات قضائية من احكام المحكة الادارية
٢٤٦	العليا في شأن الاثبات الادارى والتعليق عليها
	الباب الرابع : العقوبة التأديبية والحكم الجنائي واثره على المساطلة
٢٥٩	التأديبية مع اهم التطبيقات القضائية

٢٦٣	الفصل الأول : العقوبات التأديبية
	المبحث الأول : تعريف الموظف العام وواجبات العاملين ،
٢٦٥	ومسئوليتهم عن الخطأ الشخصي
	المبحث الثاني : العقوبات التأديبية الواردة بالمطالب الخاصة
	بالمجرائم الواردة بقانون العقوبات ويقتنون العاملين
٢٧٩	بالدولة ، وبالقضاء العلم ، مع بيان العقوبات المعنوية
	الفصل الثاني : الحكم الجنائي وأثره على المسطرة التأديبية
٣٠٣	المبحث الأول : الشروط اللازمة توافقها في الحكم الجنائي
٣٠٥	الذي تنتهي به خدمة العامل
٣١٢	المبحث الثاني : اثر الحكم الجنائي على المسطرة التأديبية
	الباب الخامس : المحاكم التأديبية ، وتفسير أحكامها ، وتصحيحها ،
٣٢٧	والتباعد اعادة النظر
	الفصل الأول : تشكيل المحاكم التأديبية وبيان اختصاصها
٣٣٤	المبحث الأول : التشكيل الحالي للمحاكم التأديبية طبقا لقانون
	مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
٣٣٧	المبحث الثاني : الاختصاص العلم للمحاكم التأديبية
٣٥٠	المبحث الثالث : مخرج من الولاية القضائية للمحاكم التأديبية
	الفصل الثاني : الاحالة الى المحكمة التأديبية واجراءات المحكمة
٣٥٩	المبحث الأول : الاحالة للمحكمة التأديبية
	المبحث الثاني : تحريك المسؤولية الجنائية والمدنية ضد
٣٦٥	اعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العلم
	المبحث الثالث : اجراءات المحكمة وحرية المحكة في تقدير
٣٧٦	الدليل

٣٨٥	الفصل الثالث : ضمانات المحاكمات التأديبية
	المبحث الأول : مواجهة العمل بالمخالفات الادارية المنسوبة
٣٨٩	اليه وبأدلة الادانة : وتبكيه من الدفاع عن نفسه
	المبحث الثاني : حيدة المحكمة التأديبية وسرعة المحاكمة
٣٩٥	وتسبب الحكم التأديبي
	الفصل الرابع : الحكم في الدعوى التأديبية ، وتفسير الحكم ،
٤٠٥	وتصحيحه ، والالتباس باعادة النظر
	المبحث الأول : خصائص الحكم على وجه العموم
٤١٢	المبحث الثاني : خصائص الحكم التأديبي
	المبحث الثالث : الدعاوى المتعلقة بتفسير الحكم ، وتصحيحه ،
٤١٧	والتماس اعادة النظر ، وتطبيقات قضائية
٤٥٣	الباب السادس : الطعن في الاحكام التأديبية امام المحكمة الادارية العليا
	الفصل الأول : اجراءات الطعن ووظيفة المحكمة الادارية العليا
٤٥٧	المبحث الأول : اجراءات الطعن
٤٦١	المبحث الثاني : وظيفة المحكمة الادارية العليا
	الفصل الثاني : نظر الدعوى امام دائرة فحص الطعون وسلطة
٤٧٥	المحكمة الادارية العليا على موضوع الطعن
	المبحث الأول : نظر الدعوى امام دائرة فحص الطعون
٤٨٧	المبحث الثاني : سلطة المحكمة الادارية العليا على موضوع
٤٨٠	الدعوى مع اهم الاحكام القضائية
	الفصل الثالث : اسبلب الطعن امام المحكمة الادارية العليا ومدى
٤٩١	جواز الطعن في احكامها
	المبحث الأول : حالة كون الحكم المطعون فيه مبنيا على
	مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله وأهم
٤٩٥	المبادئ القضائية

المبحث الثاني : حالة ما اذا وقع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم وأهم المبادئ القضائية	١٨٩
المبحث الثالث : حالة صدور حكم على خلاف سلبق حاز قوة الشيء المقضى	٥٠٢
المبحث الرابع : مدى جواز الطعن في أحكام المحكمة الادارية العليا	٥٠٥

❖ استنتاج :

- * ص ٣٦٥ « بالكتاب » صحة المبحث الثاني وليس الثالث
- * ص ٣٧٦ « بالكتاب » صحة المبحث الثالث وليس الثاني
- * ص ١٧ « بالكتاب » صحة المبحث الثالث وليس الثاني

فهرس الكتاب الثانى

« الفتاوى والاحكام التأديبية »

الموضوع	الصفحة
الباب الاول : « الحديث فى الفتوى التأديبية »	١
الفصل الاول : فتاوى بشأن توزيع الاختصاصات التأديبية بين الاجهزة الادارية	٥
الفصل الثانى : فتاوى بشأن الخطأ الشخصى والمرغى ، ومسئولية المتبوع عن اعمال تابعه	١٩
الفصل الثالث : فتاوى بشأن وقف العاملين ، واحكام صرف مرتباتهم	٣٥
الفصل الرابع : فتاوى بشأن بعض المخالفات ، والجرائم التأديبية ، والمركز القانونى للعامل فى الترقية اثناء المحاكمة	٤٣
الفصل الخامس : فتاوى بشأن العقوبات التكميلية ، وتنفيذ الاحكام ، واعادة المصولين ، ومحو الجزاءات ، ومدة سقوط الدعوى التأديبية	٥٧
الباب الثانى : « الحديث فى الاحكام التأديبية »	٧١
مقدمة :	
الفصل الاول : الاحكام المتعلقة بعدم صلاحية تعيين العامل المنقذ لشرط حسن السمعة الا بعد رد الاعتبار القضائى أو القانونى	٧٥
الفصل الثانى : الاحكام المتعلقة بالجرائم المخلة بالشرف ، والمخلة بواجبات الوظيفة	٨٣
الفصل الثالث : الاحكام المخلة ببطلان اسباب القرارات الادارية وانعقادها	٩٣
الفصل الرابع : الاحكام المتعلقة باختصاص النيابة الادارية ، بالتحقيق ، وتنشئ المنازل ، وحالات الاكتفاء بالتحقيق الجنائى ، والسلطة التعميمية للجهاز المركزى للمحاسبات فى قضايا المخالفات المالية	١٠٥

الموضوع

الصفحة

الفصل الخامس : الاحكام المتعلقة بحالات الغلو في تقدير الجزاء

« حالات التشديد أو التخفيف » ١١٢

الفصل السادس : الاحكام المتعلقة بالجزاءات التأديبية الصريحة

والمنعنة ، وطلبات محو الجزاءات ١١٩

الفصل السابع : الاحكام المتعلقة بالفصل من الخدمة وانهائها

الفصل الثامن : الاحكام المتعلقة بالطلب المستعجل المنعلق

بإستمرار صرف الراتب ١٥٥

الفصل التاسع : الاحكام المتعلقة ببعض النواحي الاجرائية أهم

المحكم التأديبية ، والمنطقة بالمواعيد ، واتصال الدعوى

بالحكمة ، وإعلان العلل ، وسلطة الحكمة في تعديل الوصف

الوارد بقرار الاحالة ، وفي تقدير مدى مشروعية الجزاء ١٦١

الفصل العاشر : الاحكام المتعلقة باختصاص المحكم التأديبية بنظر

الدعوى التأديبية ، والدعوى التعقيبية على الجزاءات

الادارية ١٧٩

الفصل الحادي عشر : احكام متعلقة ببعض الاجراءات أهم الحكمة

الادارية العليا ٢٠٥

الفصل الثاني عشر : الاحكام الصادرة من الحكمة الادارية العليا

بشأن عدم شرعية بعض القرارات التأديبية ٢١٥

الفصل الثالث عشر : حجية احكام القضاء الادارى ، وأثر حجية

الاحكام الجنائية أهم المحكم المدنية وفي المنازعات التأديبية ٢٢٣

الفصل الرابع عشر : دعوى رد القضاء وتطبيقها في نطاق منازعات

المحكمت التأديبية ٢٤٥

الفصل الخامس عشر : الاحكام المتعلقة باعتراض الخارج عن

الخصومة ، والمتعلقة بالنملى إعادة النظر ٢٥٥

فهرس الكتاب الثالث
« صيغ الدعاوى الادارية والتأديبية »

الموضوع	الصفحة
الباب الأول : صيغ مختارة من الاجراءات الادارية ، ودعاوى الالفاء والتعويض	٥
الفصل الأول : صيغ الاجراءات الادارية	٥
الفصل الثاني : صيغ مختارة من دعاوى الالفاء والتعويض عن المسؤولية الادارية	٤٣
الباب الثاني : اجراءات وصيغ الطعون امام المحاكم التأديبية على قرارات الجزاءات التأديبية ، ونماذج مختارة من الاحكام	٧٧
الفصل الأول : الاجراءات والاحكام العلية في اقامة الدعاوى التأديبية في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، واجراءات تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية ، او بناء على طلب الجهاز المركزي للحسابات	٧٧
الفصل الثاني : الاجراءات وصيغ مختارة من الطعون في قرارات الجزاءات امام المحاكم التأديبية مع عرض احكام مختارة ١٠١	١٠١
المبحث الأول : صيغ الطعون امام المحاكم التأديبية	١٠١
المبحث الثاني : نماذج مختارة من الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية	١٢٠
الباب الثالث : اجراءات وصيغ الطعون امام المحكمة الادارية العليا ، ونماذج مختارة من مذكرات الدفاع والاحكام	١٢٧
الفصل الأول : تهديد بالاجراءات امام المحكمة الادارية العليا ، وصيغ مختارة من الطعون المقدمة من الافراد ، ومفوضي الدولة ، ونموذج من مذكرات دفاع	١٢٩
الفصل الثاني : الاحكام الصادرة في الطعون المقدمة من الافراد وهيئة مفوضي الدولة	١٦٢

الموضوع

الصفحة

الباب الرابع : تنفيذ الاحكام ، والمسئولية المدنية ، والجنائية عن عدم التنفيذ ، والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية وأعمال السيادة ، والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها الحكومة في دائرة اعمال السيادة ، مع صيغ مختصرة	١٩٥
الفصل الاول : تنفيذ الاحكام مع صيغ مختصرة	١٩٩
الفصل الثاني : مسئولية الادارة المدنية ، والجنائية في حالة الامتناع عن تنفيذ الحكم ، والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية وأعمال السيادة ، والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها الحكومة في دائرة اعمال السيادة ، مع صيغ مختصرة	٢١٧
المحقيقات	٢٤٣
مشروع مقترح ب مواد لائحة جزاءات تأديبية لشركات القطاع العام طبقا لحكم المادة ٨٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨	٢٤٥
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات ، والهيئات العامة ، والشركات ، والجمعيات ، والهيئات الخلصة	٢٥٥
التعريف بالمؤلف وبتنتاجه العلمي	٢٥٨
الخلاصة	٢٦٠

الكتاب الأول

المحاكمات النأديبيّة أمام مجلس الدولة

البَابُ الْأَوَّلُ
مَدْخُلُ عَامٍ فِي التَّأْدِيبِ

الباب الأول

المدخل العام

نعرض بهذا المدخل مفاهيم اسلسية فى التاديب قبل التعمق فى البحث
المتركز حول الجوانب العلمية ، والمعملة التى نعى بها ، لما لها من فائدة كبرى
للمستغلين بالقضاء الإدارى والدفاع عن العاملين .
ويتناول المدخل خمسة مباحث موجزة هى :

(المبحث الأول)

التعريف بالقانون التاديبى — وبالجمرية التاديبية ، والمعقوبة التاديبية ،
وبتقسيم الجرائم التاديبية .

(المبحث الثانى)

التمييز بين الدعويين الجنائية ، والتاديبية ، والمعقوبة التاديبية ، وبين
الاجراءات الجنائية والتاديبية .

(المبحث الثالث)

مناطق الخضوع للنظام التاديبى ، والمناطق فى تحديد الاختصاص التاديبى .

(المبحث الرابع)

أوجه التشابه بين الدعويين التاديبية والجنائية .

(المبحث الخامس)

محو الجزاءات التاديبية ، وانقضاء الجزاء بسجبه ، وسقوط الدعوى
التاديبية .

المبحث الاول

(أولا) التعريف بالقانون التاديبى ومصادره ووظيفته :

بالرجوع الى القانون الوضعى لم نجد تعريفا جامعيا مانعا للقانون التاديبى وعلى وجه العموم يمكن القول بأن التشريع قد خلا من تعريف هذا القانون ، ولذلك اتى العبء على الفقه فى تعريفه فعرّفه البعض بأنه : « مجموعة التشريعات التى تحكم علاقة جهات الادارة فى الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات بالعليلين بها ، فتحدد واجباتهم بها بل وتقرر الجزاء على مخالفتها » (١) .

وذهب فريق آخر الى أن « القانون التاديبى يعتبر قانونا خاصا يضم مجموعة القواعد المنظمة للتجمعات الطائفية التى يخضع اعضاؤها لمجموعة من الالتزامات المختلفة فى جوهرها وطبيعتها عن الالتزامات السيلسية التى يخضع لها الافراد العاديين ، وذلك بهدف المحافظة على بقاء هذه التجمعات وتحقيق مصلحتها العامة ... » (٢) .

وكذلك فقد عرفه الاستاذ / روجيه جريجوار بأنه « احد وسائل مباشرة السلطة الرئاسية للمحافظة على حسن تسير المرافق العامة ... » (٣)

ومن ناحيتنا نعرف القانون التاديبى بما يلى :

« أنه مجموعه من القواعد الامرة التى توضع للحفاظ على انتظام العللين بالمرافق العامة بهدف تسيرها سيرا منتظما مطبورا ويتضمن هذا القانون النص بطريقة عامة مجردة على نوعية العقاب الذى يطبق على المخربين من العللين بعد التحقيق معهم وتوفير الضمانات اللازمة فى مرحلتى التحقيق والمحكمة » .

أما مصادر القانون التاديبى فهى لا تخرج بصفة عامة عن مصادر التشريعية والتى تتمثل فى التشريع ، والقضاء ، والعرف الادارى المستقر

(١) الاستاذ / محمدرشوان احمد : « اصول القانون التاديبى ط/ ١٩٦٠ ص ١٢ » .

(٢) تعريف « نزارد » مشار اليه بمرجع المستشار الدكتور / مغاورى شامين ص ٢٨ .

(٣) Gregoire, Roger : La Fonction Publique Librairie Armand Colin, Paris 1954.

وغير المخالف للنظام العام ، وذلك بالإضافة الى المبادئ العامة للقانون وما يمكن استنتاجه من أحكام القضاء الادارى والقضاء التأديبى وما ترسيه المحكمة الادارية العليا من احكام .

اما عن وظيفة القانون التأديبى فيمكن أن تتمثل بليجاز في التعامل مع من لا يصلحه الثواب فيردعه العقاب ، فهناك فريقان من العاملين : فريق يستجيب للقيادة الديمقراطية التى تعتقد على اقله العلاقات الانسانية ومشاركة العاملين في اتخاذ القرارات .

وهناك فريق آخر لا يستجيب للعلاقات الانسانية ويتصور ان أسلوبها يتم على ضعف ، فيستغلون ذلك الوهم في الإهمال أو الانحراف عن تحقيق الاهداف المطلوبة ، ففى هذه الحالات ينبغي على القيادة الواعية أن تقوم بترشيد العاملين بشتى الوسائل ، فإذا لم يستجيبوا فلا مفر عندئذ من أعمال وظيفة القانون التأديبى لردمهم بالجزاء المناسب . (١)

(ثانيا) التعريف بالجريمة التأديبية :

لم يرد بالتشريعات تعريفا جليها ملقعا للجريمة التأديبية ، وقد جرت عادة المشرع في اصدار قوانين العاملين بالدولة والقطاع العام النص على تعريف عام للجريمة التأديبية يقضى بان :

» كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر يظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا ... « (٢) .

(١) مؤلفنا « القيادة الادارية » — الطبعة الاولى — مكتبة عالم الكتب ص.٥ وما بعدها .

(٢) نص المادة رقم (٧٨) من قانون العاملين المنبئين بالدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلى :

» كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا .

ولا يعنى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابية الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر وحده .

ولا يسأل العامل مدنيا الا من خطئه الشخصى .

كما تنص لوائح العاملين بالشركات العامة على ما يلي :

« كل عامل يخالف أحكام اللائحة أو التعليمات أو الأوامر الصادرة إليه من الشركة أو رؤسائه ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أداء عمله يعاقب تأديبياً » .

ومن هنا نجد أن تعريف الجريمة التأديبية في قوانين التوظيف المتعاقبة لم يخرج عن « أنها كل فعل يخالف به العامل مقتضى الواجب المفروض عليه أدائه » .

ولذلك لا نجد مغرا من الرجوع الى القضاء الإداري الذي منى بتعريف هذه الجريمة ، في هذا المجال حيث تقسول محكمة القضاء الإداري ما يلي :

« لكي تكون ثمة جريمة تأديبية تستوجب المآخذة وتستاهل العقاب يجب أن يرتكب الموظف فعلا أو أفعالا تعتبر أخلاقا بواجبات وظيفته أو مقتضياتها (٤) » .

وبالرجوع الى أفناء الجمعية العمومية بالقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة نجدها تقترب من التعريف الصحيح للجريمة التأديبية حيث تقول :

« ... الجرائم التأديبية ليست محددة في القوانين على سبيل الحصر ، وهي كل فعل يرتكبه الموظف ويكون من شأنه اعتباره جريمة تأديبية يحق للجهة الإدارية محاسبته عليها وتوقيع الجزاء المناسب » (٥) .

وخلاصة القول أن الجريمة التأديبية هي :

« كل فعل أو امتناع يرتكبه العامل ويخرج به على واجبات ومقتضيات وظيفته » .

(ثالثا) تعريف العقوبة التأديبية والهدف منها وطبيعتها وموضوعها :

لم يعرف المشرع العقوبة التأديبية ، فقام الفقه بتعريفها بأنها « جزاء

(٤) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٣/١١/٢٥ - س ٨ ق - ص ١١٥ وكذلك في ٢٣ من ديسمبر من نفس العام ص ٣١٩ .
(٥) الجمعية العمومية بالقسم الاستشاري : « الفتوى الصادرة في ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ - س ١٩ - ص ٢٦٨ » .

يمس الموظف المخطئ في مركزه الوظيفي ، اى في حياته ومقدراته الوظيفية » (٦) .

والواضح من هذا التعريف ان العقوبة التأديبية لا تمس سوى الحقوق والمزايا الوظيفية ، وقد يكون هذا المسلسل جزئيا كالخمس من الرتب ، وقد يكون اجراء بغرا كالفصل من الخدمة ، كما يجوز ان يكون مؤقتا كمقوبة الوقف من العمل او مؤبدا كالعزل .

وبصفة عامة يمكن القول بأنه عند تعديل المركز التقنوى للعامل فانته يجب ان يكون ذلك بناء على اسباب مسوغة ومشروعة .

وجدير بالاحاطة ان العقوبة التأديبية لا تنال من الحرية الشخصية للعامل فلا يجوز حبسه الا تنفيذا لحكم جنائى ولكن يمكن توقيع الغرامة عليه بعد انتهاء خدمته طبقا للمادة (٨٨) من نظام العاملين بالدولة ، والمادة (٩١) من نظام العاملين بالقطاع العام ، حسبما سياتى ذكره تفصيلا ، غير ان بعض التشريعات « كالقوانين السوفيتى » تسمح بتقييد حرية العامل بحبسه اذا ما اقتضت ذلك طبيعة المخالفة التأديبية .

اما الهدف من العقوبة التأديبية فهو تقويم العامل لان من لا يصلحه الثواب قد يصلحه العقاب ، وتستهدف العقوبة التأديبية حسن سير المرافق العامة سيرا منتظما مطردا تحقيقا للصالح العام وتأمينا لانتظام المرافق العامة (٧) ونظرا يخصص بطبيعة العقوبة التأديبية فهى تنقسم بالطابع الشخصى حيث انها مقصورة على المتهم وشركائه من العاملين اذا شاركوه في الذنب الادارى .

اما موضوع العقوبة التأديبية فنكتفى بالقول بانها تنصب على ارتكاب المخالفة المنسوبة الى العامل سواء كفت ادارية او مالية .

(٦) المستشار / عبد الوهاب البندارى : « العقوبات التأديبية » - مرجع سابق - ص ١٠ وما بعدها .
(٧) المحكمة الادارية العليا في قضية رقم ١٠٢٩ لسنة ٧ ق في ١١/١١/١٩٦٣م .

(رابعا) تقسيم الجرائم التأديبية :

يمكن تقسيم الجرائم التأديبية الى عدة أقسام ، ونرى تقسيمها الى أربعة تقسيمات وهى :

- (١) جرائم مالية .
 - (٢) جرائم ادارية .
 - (٣) جرائم وقتية وجرائم مستمرة .
 - (٤) جرائم محددة بنصوص خاصة وأخرى غير محددة .
- ونبين ذلك على النحو التالى :

(١) الجرائم المالية :

تكفل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بوضع معيار التفرقة بين الجرائم المالية والادارية فحددت المادة ١٨٢ مكرر منه (والتى اضيفت بالقرار بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣) ما يعتبر مخالفت مالية وهى التى تتهم فى مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها فى الدستور هى :

- * مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها فى الدستور .
- * مخالفة الميزانية العامة أو الميزانيات الملحقة بها أو الخارجة عنها والميزانيات الخاصة بالهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة والتى يكون الموظف العمومى مندوبا لمراجعتها أو الاشراف عليها . (ويقصد بديوان المحاسبة الجهاز المركزى للمحاسبات) .
- * مخالفة احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .

* مخالفة قانون ولائحة المناقصات والمزايدات ولائحة المخازن والمشتريات وعلى وجه العموم القواعد والاحكام المالية .

* كل افعال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة ، أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات أو المسلس بصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدى الى ذلك .

* عدم الرد على مناقضات الديوان أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخير فى

الرد بغير عذر مقبول ويعتبر في حكم عدم الرد أن يجب الموظف اجابة الغرض منها الماطلة او التسويف .

* عدم موافاة الجهاز بغير عذر مقبول بالحسبلات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة او بما يطلبه من اوراق او وثائق او غيرها مما يكون له الحق في فحصها او مراجعتها او الاطلاع عليها بمقتضى قانون انشائه .

اما القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فقد أوضح المخالفات المحظورة على الموظف بشكل علم بالمادة (٧٧) .

ويلاحظ بصفة عامة أن المخالفات المالية الواردة بهذه المادة لا تخرج عن مضمون ما أشعر اليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ويلاحظ كذلك ان المادة الثالثة عشرة من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد اشارت الى ما يتبع في شأن المخالفات المالية ، فقررت « اخطار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية ، ولرئيس الجهاز في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية .
تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية .

وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية « وذلك حسبما سنعود الى بيئته تفصيلا » .

وبصفة عامة يمكن القول بان المخالفات المالية هي تلك المخالفات التي يتسبب منها ضياع حق مالى من حقوق الجهة الادارية ، ويستهدف المشرع من افراد نصوص خاصة بالمخالفات المالية لما لها من خطورة بالنسبة لالية الدولة والقطاع العام ومن جانب آخر لتمكين الجهاز المركزى للمحاسبات من بسط رقابته على التصرفات المالية وعدم اتاحة الفرصة للعبث بها .

(ب) الجرائم الادارية :

يدخل في نطاق الجرائم الادارية المخالفات التي يخرج بها عايل الدولة عن مقتضى الواجب في اداء وظيفته ويدخل في نطاقها الاخطاء المتصلة بواجبات الوظيفة او تلك الخارجة عنها والتي يكون من شأنها ان تؤثر على مركز الموظف الادبى او تقلل من هيئته الوظيفية ، او الاحترام الواجب لها ، وعلى وجه الخصوص الجرائم المخلة بالشرف حسبما سنعود الى بيانه تفصيلا .

(ج) جرائم وقتية وجرائم مستمرة :

الجريمة الوقتية هي التصرف الخاطئ الذي يقع ويتم به المخالفة في وقت محدود ويدخل في هذا الإطار اغلب المخالفات الإدارية التي تشكل الجرائم التأديبية .

أما الجريمة المستمرة فهي تلك التي تقع وتستمر بطبيعتها قائمة بقيام وصفها الذي يفيد الاستمرار ، ومن أمثلة هذه الجريمة من وجهة نظرنا تعمد الموظف إخفاء مستند معين واستمراره في إخفائه له ، لغرض في نفسه ، وكذلك إقامة الموظف بغير الجهة التي بها مقر عمله ، أو قيام الطبيب الغير مرخص له بفتح عيادة خاصة واستمراره في مزاوله مهنته بها .

وفائدة تقسيم الجرائم الى وقتية ومستمرة طبقا للرأى الراجح في الفقه أن استمرار المائل في الاخلال بواجبات وظيفته بعد توقيع جزاء عليه عن هذا الاخلال ، مما يعد مخالفة تأديبية جديدة يجوز مجازاته عنها مرة اخرى ، فلا يقبل الدفع منه بسابقة الفصل في الدعوى ، وقد اخذت بذلك المحكمة الإدارية العليا في القضية الرقمية ١٦٩ للسنة الخامسة القضائية .
واشارت في حكمها الى ما يلي :

« انه فضلا عن كون ذلك من البداهة التي لا تحتاج الى بيان وهو الاصل فان القول بغيره يخل بالأوضاع ويعطل سير المرافق العامة ... » .

غير أن البعض يمارى في هذا الرأى ويرى عقاب الموظف في الجريمة المستمرة مرة واحدة ، غير اننا لا نقر هذا الرأى ونفق مع رأى الأغلبية ، ومع قضاء المحكمة الإدارية العليا لأن الملاحظ في تقرير العقوبات التأديبية الزجر والردع حرصا على سير المرافق العامة سيرا منتظما مطردا ، ولا يتحقق ذلك الهدف الا باحترام الموظف الحكم الذي قضى بادانته وعدم عودته لارتكاب المخالفة التي جوزى من اجلها وعدم الاستمرار في مقارفتها فاذا استمر في اقترافها فانه يعتبر مرتكبا لجريمة جديدة من نفس نوع سابقتها (أ) .

(أ) يقرب الاستاذ / محمد رشوان مثلا لذلك بالموظف الذي يقيم في غير الجهة التي بها مقر عمله ويجازى تأديبيا ، ولكنه مع ذلك يستمر مقبيا بيميندا عن مقر العمل بعد تنفيذ الجزاء عليه ، فيمكن تقديمه مرة اخرى بتهمة الإقلمة في غير الجهة التي يعمل بها ويقول : ...

(د) جرائم محددة بنصوص خاصة وأخرى غير محددة .

ان الجرائم المحددة بنصوص هي تلك التي عينها القانون بنصوص خاصة نتيجة لوضوحها وذيوعها في محيط الاعمال الادارية او الخطورة الناجمة عن ارتكابها كما هو الشأن في المخالفات المالية المحددة بنصوص خاصة ، أما الجرائم الأخرى غير المحددة بنصوص خاصة فهي تلك التي تندرج تحت مفهوم مخالفة مقتضى الواجب ، وقد عبرت عنها الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون المحللين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعبارة « مخالفة القواعد والاحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها » ونرى ترك أمر التحديد والتكييف القانوني لها للفقه والقضاء وهي لا تخرج من وجهة نظرنا عن الخروج على مقتضى الواجبات الوظيفية او الجرائم المخلة بالشرف والتي ينعكس اثرها على الاقلال من هيئة المواطنين في مباشرة اعمالهم الادارية ، وسوف نعود الى ذلك تفصيلا في الموضع المناسب من هذا المؤلف .

المبحث الثاني

التمييز بين الدعوى الجنائية ، والتأديبية وبين الاجراءات الجنائية والتأديبية

(اولا) : التمييز بين الدعوى الجنائية والدعوى التأديبية :

تنصب الدعوى الجنائية على افعال يجرمها قانون العقوبات الذي يتميز بذاتية خاصة عن القانون الاداري في شقته التأديبي ، وهو يفترض تنسيقا حقيقيا بين سلطة الدولة وحقوق الافراد والحريات العامة مما يعتبر من صميم اختصاص القضاء الجنائي ، واذا كانت النيابة العامة تباشر وظيفة الاتهام فانها تباشر وظيفة التحقيق الذي هو بطبيعته عمل قضائي بالاضافة الى

= « ان القول بغیر ذلك يفقد الجزاءات التأديبية كل قيمة لها بل من شأنه ان يبعث على الاستهتار لمن تسول له نفسه ذلك ويمطّل قصد الشارع من ايراد بعض النصوص المحددة لواجبات الموظفين كحظر الجمع بين الوظيفة والاعمال الأخرى ... » .

(الأستاذ / محمد رشوان أحمد : « اصول القانون التأديبي » - ط/ ١٩٦٠

ص ٥١ - ٥٢) .

صلتها الوثيقة بالقضاء واشترط تبليها لصحة تشكيل المحكمة الجنائية يجعلها ادنى الى ان تكون جزء من السلطة القضائية (٩) .

اما القانون الادارى في شقه التاديبى فينبول التحقيق في الانمساك التى تصدر عن اشخاص ينتهون الى مهن أو هيئات ادارية ، وتتضمن انفعالهم اخلايا بالالتزامات التى يحملها لهم هذا الانتفاء « وتشكل جرائم تاديبية » وتنشأ عنها اجراءات تستهدف توقيع الجزاء التاديبى ، وقد اصطلح في التعبير عن هذه الاجراءات « بالدعوى التاديبية » التى أصبحت تباشرها الآن المحاكم التاديبية العادية ، أو المحاكم التاديبية العليا حسبما سسأتى بيانه تفصيلا .

وجدير بالاحاطة ان ابرز امثله لهذه الجرائم التاديبية ما يصدر عن المعلمين المدنيين بالدولة اخلايا بواجباتهم الوظيفية .

وهناك فروق اساسية بين الدعوى الجنائية والدعوى التاديبية ، فمن حيث الاصل العام فلا ارتباط بينهما ، فبعض الافعال تنشأ عنها احدى الدعويتين دون الأخرى ، باستثناء الحالات التى تجتمع فيها الدعويتان بفعل واحد كالرشوة أو الاختلاس أو التزوير أو اعتداء رئيس على رؤسائه بالضرب أو الاعتداء بالسب أو عكس ذلك .

ويلاحظ انه عند المقارنة بين الدعويتين ترجح اهمية الدعوى الجنائية باعتبارها تحمى حقوق للمجتمع بينما تحمى الدعوى التاديبية مصلحة خاصة بمهنة أو هيئة معينة .

ونتيجة لما تقدم فان السلطات المنوط بها اتخاذ الاجراءات الجنائية لا تلتزم بايقاف هذه الاجراءات انتظارا للفصل في الدعوى التاديبية واذا صدر حكم في الدعوى التاديبية فليس له حجية أو قوة على الدعوى الجنائية الناشئة من ذات الفعل (١٠) .

(٩) الدكتور / احمد فتحى سرور « المركز القانونى للنزلية العامة » (مجلة القضاء ١٩٦٨ ص ١٢٦) . والوسيط في قانون الاجراءات الجنائية ١٩٧٠ ص ١١٨ .
(١٠) محكمة النقض في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٣٠ مج القواعد القانونية ج ٢ رقم ٧٨ ص ٦٩ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ج ٥ رقم ٧ ص ١١ ، ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ مج احكام النقض س ١ رقم ٣٤ ص ٩٨ ، ١٢ يونيو سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١٦٠ ص ٧٩٢ .

غير ان الإجراءات الجنائية قد يكون لها تأثيرها على الإجراءات
التأديبية حسبما سنتناولوه تفصيلا .

(ثانيا) التمييز بين الإجراءات الجنائية والإجراءات التأديبية :

تختلف الإجراءات التأديبية اختلافا ملحوظا عن الإجراءات الجنائية نظرا
لان القانون التأديبي يحدد الجريمة التأديبية تحديدا علما مرنا ويستعمل في
التعبير عن أركانها عبارات واسعة المدلول ، ولذلك فان السلطات التأديبية تتمتع
بمجال تقديرى كبير لا يقارن بها تتمتع بها السلطات المنوط بها اتخاذ الإجراءات
الجنائية .

ومن ناحية أخرى فان الجزاءات التأديبية أقل خطورة من العقوبة الجنائية ،
ومع ذلك فقد بدأت المحاكم التأديبية تقتبس عن قانون الإجراءات الجنائية
أهم الضمانات التي يحتوى بها العامل في مرحلة التحقيق والمحاكمة والتي سوف
نشرح إليها تفصيلا ونوجزها فيما يلي :

(١) كتابة التحقيق في المرحلة السابقة للمحاكمة .

(ب) حيدة المحقق في مرحلة التحقيق والمحاكمة وتحقيق الضمانات في حالة
تفتيش الموظف أو تفتيش منزله .

(ج) عدم الاخلال بحق دفاع المتهم من نفسه في مرحلتى التحقيق
والمحاكمة .

(د) شرعية العقوبة التي ستقرر في مرحلة التحقيق والمحاكمة .

(هـ) عدم إيقاف العامل عن العمل الا لمصلحة التحقيق .

(و) ضرورة تسبب القرار التأديبي حتى يمكن للحكمة التأديبية ان تبسط
عليه رقابتها .

(ز) عدم الغلو في الجزاء في مرحلة التحقيق والمحاكمة تجنباً للتعسف في
تقدير الجزاء .

وجدير بالإحاطة انه يترتب على رجحان أهمية الدعوى الجنائية على
الدعوى التأديبية الناشئتين عن ذات الفعل أن للإجراءات الجنائية تأثيرها

(م - ٢ المحاكمات التأديبية)

على الإجراءات التأديبية ، فإذا اتخذت الإجراءات الجنائية أثناء سير الإجراءات التأديبية ، تعين إيقاف الأخيرة انتظارا لصدور الحكم في الدعوى الجنائية ، ويمثل ذلك بالحرص على تفادي التناقض بين الاحكام ، بالإضافة الى أن القضاء الجنائي يحوز من وسائل الكشف عن الحقيقة ما لا يحوزه القضاء التأديبي . فإذا صدر الحكم الجنائي - سواء بالبراءة أو الإدانة - تنقيد به القضاء التأديبي من حيث الوقائع التي اثبتتها . وإذا كان الحكم بالبراءة واستند الى عدم ثبوت الواقعة فإن القضاء التأديبي يلتزم بعدم توقيع الجزاء ، أما اذا استندت البراءة الى أن القانون لا يعاقب على الواقعة على الرغم من ثبوتها فإنه يجوز للقضاء التأديبي أن يوقع الجزاء اذا وجد مبررا لذلك اما اذا كان الحكم الجنائي بالادانة فمؤدى ذلك في الغالب وجوب الحكم بالجزاء التأديبي ، اذ ان اثبات الحكم الجنائي اخلال الفعل بالنظام العام للمجتمع ينطوي غالبا على اخلاخ بنظام الهيئة التي ينتمى اليها المتهم . وفي بعض الحالات قد يجعل الحكم الجنائي بالادانة الدعوى التأديبية غير ذات محل ، كما لو كانت العقوبة التي قضى بها مستتعبة الحرمان من الوظيفة العامة . (١١)

المبحث الثالث

مناط الخضوع للنظام التأديبي والمناط في تحديد الاختصاص التأديبي

(أولا) مناط الخضوع للنظام التأديبي :

جدير بالاحاطة أن مناط الخضوع لنظام التأديب هو اكتساب الشخص صفة العامل الملقى عليه واجبات وظيفية معينة طبقا للنظام القانوني الذي يحكمه .

والمسلم به في التعريف الفقهي هو أن المركز الوظيفي للعامل يبدأ من وقت صدور القرار الإداري بتعيينه من الجهة الإدارية المختصة ويظل ذلك المركز قائما وينتجا آثاره القانونية طالما بقيت العلاقة قائمة بين العامل والأجهزة

(١١) دكتور محمود نجيب حسنى : مرجع سابق - ص ١٠ - ١١ .

الحكومية ، أو طالما بقيت العلاقة قائمة بين العامل وأجهزة القطاع العام ،
نظالما كانت هذه العلاقة قائمة يتحتم على العامل القيام بواجبات وظيفته
على الوجه الكامل والا تعرض للمساطة والعقاب طبقا للنظام التأديبي الذي
يحكمه .

وجدير بالذكر أن الأصل في التأديب أنه مرتبط بالوظيفة ، بحيث إذا
انقضت رابطة التوظيف لم يعد للتأديب مكان (١٢) وإذا أحيل الموظف الى
المعاش فلا تملك الجهة الرئسسية عقلمه طبقا للنظام المعمول بها بالنسبة
للعاملين داخل الخدمة وانها يخضع لنظام تأديبي خاص وينص المشرع على
تحديد العقوبات التي يمكن توقيعها على من تركوا الخدمة .

فالمصلحة العامة تقتضى في كثير من الاحيان ملاحقة العاملين المنحرفين
بعد ترك الخدمة تحقيقا للصالح العام ونضرب لذلك مثلا بالفقرة الثالثة من
المادة (٧٧) من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تحظر على
العامل :

**« ان لا يفشى الامور التي يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها
او بموجب تعليمات تقضى بذلك ويظل هذا الالتزام بالكتمان قائما واو بعد ترك
العامل الخدمة » .**

والهدف من ملاحقة الموظف المحال الى المعاش يتمثل في تحمله مسؤولية
ما اقترفت يده من ذنب يحرمه القانون (مع افتراض عدم سابقة اكتشف
الجرائم التأديبية وعلى وجه الخصوص ذات الطبيعة المالية) .

وجدير بنا ان ننبه الى الملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى :

إذا التحق العامل بخدمة شركة عامة ثم تركها والتحق بشركة عامة أخرى
فانه يمكن محاكمته تأديبيا على الأخطاء التي ارتكبها في الشركة الأولى .

(١٢) المحكمة الادارية العليا في أول يناير سنة ١٩٦٦ - س١ ا١ ص٢٣٨

وفي ذلك تقول الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة :

« يمكن للشركة ممارسة هذا الحق في مواجهة العامل لان تركه الخفية من الجهة الاولى ، ليس من شأنه ان يسبغ المشروعية على ما ارتكبه من مخالفات في تلك الجهة وذلك بشرط الا تكون المخالفة قد تقاضت بمرور المدة المحددة في التشريع » . (١٢)

الملاحظة الثانية :

ان قيام العامل بعمل غير عمله الاصلى كما هو الوضع في حالة نديه لعمل آخر لا يبرر اعفاؤه من الاجراء التأديبى لان مناط مسؤوليته يتمثل في الاخلال بالواجبات العامة ولا اثر لكونه مستوف شروط شغل الوظيفة أو غير مستوف لها ما دام قام بعملها كاصيل أو منتدب . (١٤)

الملاحظة الثالثة :

لا يمكن محاكمة عامل باحدى شركات القطاع العام عن مخالفة ارتكبتها عندما كان يعمل باحدى شركات القطاع الخاص قبل تاييدها لان المادة (٦٦) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تحظر اتهام العامل عن مخالفة مضى على اكتشافها اكثر من ١٥ يوما ، فبعد انقضاء هذه المدة لا تملك النيابة الادارية بعد تاييم الشركة احياء مثل هذا الاتهام بعد ان انقضى اصل الحق فيه . (١٥)

الملاحظة الرابعة :

ان تطوع العامل بقيام عمل زميل له لا يعفيه من مسؤوليته عما ارتكبه من اخطاء لانه قام بهذا العمل باختياره مجاملة لهذا الزميل . (١٦)

(١٣) الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة في ١٧/١٢/٦٧
ملف رقم ٢٨/١/٢٨ .

(١٤) المحكة الادارية العليا في ٣ نوفمبر سنة ٦٣ .

(١٥) المحكة الادارية العليا في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ — ٨ — ص ١٥

(١٦) المحكة الادارية-العليا في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٨ — ١٤ — ص ١ .

(ثانيا) مناط تحديد الاختصاص التأديبي :

أن القانون التأديبي يلاحق العاملين خارج اقليم الدولة طالما انهم مازالوا يرتبطون بالوظيفة العامة بها ، فاذا ما ارتكبوا مخالفات تأديبية في الخارج عند تكليفهم بمهمة رسمية فانهم يخضعون لما يقرره القانون التأديبي بالدولة التابعين لها ، كذلك يطبق القانون التأديبي على الاجانب الذين يعملون بالجهاز الإداري بالدولة .

وجدير بالاحاطة أنه لا مجال للقياس على احكام قانون العقوبات فيما يشترطه بالنسبة لتطبيق نصوصه على المواطن في الخارج ان يكون ما ارتكبه مما تتوافر له عقوبة معينة في قانون البلد الذي وقع فيه الفعل ، ذلك لان العلاقة التنظيمية او التعاقدية التي تربط العامل بالادارة تلازمه طالما بقيت صلتها بالوظيفة قائمة تتبعه أينما وجد ومن ثم يسأل تأديبيا عما ارتكبه في الخارج ولو كان مشروما هناك ، وغاية الامر يمكن اعتبار هذه الحالة عذرا مخففا عند تقرير الجزاء (١٧) وبناء على ذلك فاذا اقترف العامل مخالفة في الخارج بنسبة اعارته الى احدى الدول الاجنبية فيظل الاختصاص بتأديبه للجهة الاصلية التي اعير منها ، أما الدولة الاجنبية المعار اليها فلا تملك أن توقع عليه جزاء ينال من مركزه الوظيفي بجهة الاصلية ، وكل ما تملكه الدولة المعار اليها هو ان توقع عليه جزاءات تتعلق برابطته الخاصة بها كتهاء اعارته او خصم اجر معين من راتبه (١٨) .

والعبرة في تحديد الجهة التي لها ولاية المسائلة التأديبية هي الجهة التي تتولى الاشراف على العامل بالاجهزة الادارية « بالدولة » وقت وقوع المخالفة

(١٧) المستشار الدكتور / مغاوري شاهين — مرجع سبق — ص ١١٩ .
(١٨) المحكمة الادارية العليا في ١٢/١٢/١٩٧٣ — الدعوى ٥٠٧ لسنة ١٩٦٦
ومثال ذلك انه اذا حثفت مشاحنات بين مدرسين منتسبين في الخارج فالاختصاص التأديبي ينمقد اولا للبعثة المصرية المشرفة على المدرسين بالخارج ويمكنها أن تقترح احالة المسؤولين الى المحكمة التأديبية المختصة بمجلس الدولة — وقد افنى بذلك قسم الفتوى بالتربية والتعليم بالفتوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٩/١١/٢٢ .

سواء كان العامل تابعاً لها أصلاً أو منتدباً أو معاراً للعمل بها ما دام أن الخطأ قد وقع منه أثناء مدة تبعيته لها أو نذبه أو أعارته إليها .

وتطبيقاً لذلك فقد أفتت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة بما يلي :

« أن ولاية التأديب ، معقودة أصلاً للجهة الرئاسية للموظف بهتقضى حقها في الإشراف على عمله إشرافاً يبيع لها الإحاطة بعمله وتقديره في ضوء ملبساته وظروفه الخاصة . فإذا أخطأ أو أخل بواجب من واجبات وظيفته تكون هي أقدر من سواها على تقدير مدى خطئه وما يستوجبه من جزاء بحكم إشرافها ورقابتها . (١٩) ومن ثم يكون مناط هذه الولاية هو حق الإشراف على أعمال الموظف ورقابته « فحيث يكون هذا الإشراف تكون السلطة التأديبية » (فتوى الجمعية العمومية رقم ٨٢ في ١٩٥٩/٢/٧ س ١٣ ص ٢٢ ب ١٦) .

وهذا أصل عام من أصول التأديب وتحديد الجهات المختصة به .

وهو أدى هذا أن النص الوارد في القوانين باختصاص الجهة المستعمرة أو المنتدب إليها العامل بتأديبه ، ليس نصاً استثنائياً وإنما هو تقرير لأصل عام من أصول التأديب . (٢٠)

وجدير بالإحاطة أنه إذا نقل العامل من جهة إلى أخرى ويكون نظام التأديب وأحكامه مختلفاً في كل من الجهتين فالاختصاص التأديبي لا ينعقد للجهة الأولى التي كان يتبعها العامل عند ارتكاب المخالفة وإنما للجهة الجديدة التي ينقل إليها العامل ويصبح تابعاً لها .

وتبرير ذلك هو نقل العامل إلى نظام جديد ينشئ له « مركز قانوني جديد » مختلف عن النظام الأول فيما يتعلق بأحكام التأديب وسلطاته وآثاره على المركز الوظيفي للعامل ، ومن ثم فإن الجهة الجديدة التي نشأ فيها هذا المركز الجديد تكون هي صاحبة الولاية عليه لأنه يدور في فلكها ويخضع لنظامها وسلطاتها ، ولأن من شأن الجزاء لو وقع عليه يؤثر على مركزه الجديد ، وهو

(١٩) فتوى الجمعية العمومية رقم ١٠٧ في ١٩٥٩/٢/١١ ، س ١٣ ص ٣٣ — بند ١٧ .
(٢٠) المستشار / عبد الوهاب البنداري — « الاختصاص التأديبي » مرجع سابق — ص ٢١ .

ما لا يجوز الا من الجهة التى تهين على هذا المركز وتحكمه وفقا لنظامهما الخاص فينقذ الاختصاص التأديبى لها بالنسبة للمخالفات التى نقل العامل محبلا بأوزارهما . (٢١)

ولذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الافتاء بهذا المبدأ حيث تقول :
« عند نقل أو تعيين أحد العاملين في الوظائف التى تنظم احكام التأديب فيها قوانين خاصة الى وظيفة من وظائف الكادر العام او وظائف القطاع العام او وظيفة أخرى ينظم احكام التأديب فيها قانون خاص آخر بها وكذلك عند نقل أو تعيين العاملين بوظائف الكادر العام او القطاع العام الى وظيفة ينظم احكام التأديب فيها قانون خاص ينقذ الاختصاص بالتأديب عن المخالفات التى ارتكبها العاملون في جهاتهم الاولى للسلطة التأديبية المختصة في الجهات المنقولين اليها او المعينين فيها » . (٢٢)

وجدير بالذكر اننا تصدنا بهذا التبهيد الموجز لمحة عابرة عن بعض المبادئ الاصولية في موضوع المحاكمات التأديبية ولا ندعى انها تتناول الاشارة الى كافة الموضوعات التى سيتناولها البحث من حيث الاشارة الى انواع المخالفات التأديبية واسباب الإبلاصة المتعلقة بها ، وضمانات التحقيق والمحاكمة ، والاختصاص التأديبى لسلطات التأديب ، والمحكم التأديبية ، والطعون التى تقام أمام المحكمة الادارية العليا طعنا في الاحكام التأديبية وذلك فضلا عن عرض شامل لاحكام القضاء الادارى في تأديب العاملين بالدولة والقطاع العام واهم الفتاوى الصادرة من الجمعية العمومية للفتوى والتشريع وادارات الفتوى بالاجهزة الادارية المختلفة فيما يتعلق بالمنازعات التأديبية وما أرسنه اجهزة الفتوى من مبادئ يحتذى بها .

(٢١) المستشار / عبد الوهاب البندارى — « الاختصاص التأديبى »

مرجع سابق — ص ٣٥ .

(٢٢) الجمعية العمومية للفتوى والتشريع في ١٦٦٧/٦/٢٨ س ٢١

ص ٢٧٣ — بند ١٢٩ .

المبحث الرابع

أوجه التشابه بين الدعوى الجنائية والتأديبية

هناك أوجه تشابه كبير بين الدعوى الجنائية والدعوى التأديبية ، ونوجز هذا التشابه فيما يلي :

(أولا) : الدفع بإساءة استعمال الحق والتعويض عن ذلك في كل من الدعوى الجنائية والتأديبية .

(ثانيا) : أسبلب انقضاء كل من الدعوى الجنائية والتأديبية .

(أولا) الدفع بإساءة استعمال الحق والتعويض عن ذلك في كل من الدعوى الجنائية والتأديبية

(١) في الدعوى الجنائية

يظهر موضوع إساءة استعمال الحق في الدعوى الجنائية وما يترتب عليه من ادعاء مباشر بالحق المدني ، فالادعاء المباشر صورة من استعمال الحق في التقاضي أمام المحاكم الجنائية وهو حق كفله الدستور (بالمادة ٦٨) (٢٣) .

والنتيجة التي تترتب على ذلك أنه إذا استعمل الحق في نطاقه المشروع وبنية حسنة فلا مسؤولية على المدعى المدني ولو أثبت الحكم أنه لا حق له فيها طالب به ، فثمة سبب للإباحة يستفيد منه فيحول دون مساءلته مدنيا أو جنائيا ، ولكن إذا ثبت سوء نيته في ادعائه أو ثبت خطؤه أو تعسفه

(٢٣) تنص المادة (٦٨) من الدستور الدائم على ما يلي :

« التقاضي حق مضمون ومكتول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الانتجاع الى تاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .

ويحظر النص في القوانين على تحضين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء .

في استعماله لهذا الحق فيسأل مدنيا طبقا للقواعد العامة ، فمن ثم بتعويض
الضرر الذي أصاب المتهم من جراء الادعاء . (٢٤)

وقد نصت على ذلك المادة (٢٦٧) من قانون الاجراءات الجنائية ، (٢٥)
واهمية هذا النص انه يخول المحكمة الجنائية الحكم بالتعويض على الرغم
من انه قد يكون ناشئا بالضرورة من جريمة ، وهو بذلك يوفر على المتهم مشقة
الالتجاء للمحكمة المدنية للمطالبة بالتعويض .

فجدير بالإحاطة انه اذا اغفل المتهم المطالبة بالتعويض امام المحكمة
الجنائية ، كان له ان يطلب به امام المحكمة المدنية المختصة ، وذلك على
سند من ان الاختصاص المخول على سبيل الاستثناء للقضاء الجنائي في هذا
الشان لا يجب الاختصاص الاصيل للقضاء المدني .

ويسأل المدعى المدني جنائيا اذا توافرت بادلته اركان جريمة البلاغ
الكاذب . (٢٦)

(ب) في الدعوى التأديبية

يمكن كذلك اثبات اساءة استعمال الحق في الدعوى التأديبية في حالة
اساءة استعمال الحق او بمعنى آخر اساءة استعمال السلطة ، والغلو
في الجزاء .

ومن القرائن القضائية التي تدل على التعسف في استعمال السلطة الادارية
القرائن التالية :

(١) قرينة القرار العجائى .

(٢) قرينة القرار عديم الفائدة .

(٢٤) نقض في ٨ ابريل سنة ١٩٦٨ - مع أحكام النقض - س١٩ رقم ٧٦
ص٤٠٢ ، و ٢٦ يونية سنة ١٩٧٢ - س٢٣ - رقم ٢١٣ - ص٩٥٢ .

(٢٥) تنص المادة (٢٦٧) من قانون الاجراءات الجنائية على ما يلي :

« للمتهم ان يطلب المدعى بالحقوق المدنية امام المحكمة الجنائية بتعويض
الضرر الذى لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه اذا كان لذلك وجه » .

(٢٦) دكتور محمود نجيب حسنى : « شرح قانون الاجراءات الجنائية »

س١٩٨٢ - ص١٩٢ .

(٣) القرينة المستمدة من عدم ملاءمة القرار (وذلك ما يعرف « بالغلو » في تقدير
الجزاء) ونبين ذلك على النحو الآتي :

(١١) قرينة القرار الفجائي :

من القرائن التي تدل على ان القرار صدر فجائيا أن يكون صدوره في
وقت غير لائق ، وقد اخذ مجلس الدولة الفرنسي بهذه القرينة في قضيتين
شهيرتين صدر الحكم الاول في سنة ١٩٠٣ واستند الى قرينة التسرع في تنفيذ
حكم ابتدائي تبين انه الغي في الاستئناف ، أما الحكم الثاني فصدر في سنة
١٩٢٩ واستند الى قرينة التسرع في وقف الادارة قرار استغلال شركة مميّنة
للمناجم حدثت منه اضرار للشركة .

وقد اطردت أحكام مجلس الدولة الفرنسي على تطبيق هذا المبدأ
في منازعات فصل الموظفين بطريقة فجائية تدل على قرينة اساءة استعمال
السلطة الادارية ، ومن أمثلة هذه الاحكام حكم المجلس الصادر في ١١/١٢/١٩٠٣
بتعويض موظف فوجيء بالفناء وظيفته في الميزانية الجديدة وجاء بالحكم ما يلي :
« انه مع التسليم بأن الفناء الوظيفي كان سليما الا ان فصل الموظف
فجأة مع عدم صدور خطأ منه يسبب له ضررا استثنائيا وجب عدالة التعويض
منه حتى يتمكن من مواجهته ، وحتى يستطيع البحث عن عمل آخر » .

وجدير بالذكر أن احكام المجلس استمرت في الاطراد على ذلك النحو .

ويطلق بعض الفقه المصري على مسلك الاحكام السابقة بأن الغرض منها
كلن تقرير مسؤولية الادارة بدافع من قواعد العدالة وانتشار الافكار
الاشتراكية بالتوسع فيها لمصالح الافراد .

(٢) قرينة القرار عديم الفائدة :

وتستشف هذه القرينة في حالة صدور قرار عديم الفائدة ، مثال ذلك
فصل الموظف عن خطأ لا يتكافأ مع هذا الجزاء الذي لا يستشف منه أية
مائدة تصود على المرفق العلم ، بل على العكس قد يكون فيه ضرر للمرفق
ذاته ، في حالة تحمل المرفق نفقات اعداد وتدريب موظف آخر يحل محل
الموظف المفصول .

(٢) القرينة المستمدة من عدم الملامة للقرار :

مثال ذلك ان يصدر قرار بفصل موظف لارتكابه خطأ بسيطاً ، ويلاحظ ان هذه القرينة تشبه مع القرينة السابقة عليها فيما يتعلق بعدم الموازنة والمناسبة فضلاً عن عدم تحقيق العدالة .

ويلاحظ ان مجال تطبيق القرائن السابقة تظهر في الغالب الاعم في المنازعات المتصلة بالقضاء التاديبى ، وذلك تيسراً على الموظفين الصادرة بشأنهم قرارات تاديبية (بطريقة فجائية او عندية الفائدة للرفق العام او تنسم بعدم ملامة القرار اى عدم الملامة بين الذنب الادارى والقرار التاديبى لا سيما في حالة الفصل) .

وقد اخذت محكمة القضاء الادارى المصرية باحقية الموظف المفصول في اقتضاء التعويض المناسب من الدولة اذا ما قام الدليل من اوراق الدعوى انه فصل في وقت غير لائق او بطريقة تعسفية او بغير جبر شرعى اذا ما تعذر عليه اقامة الدليل على اساءة استعمال السلطة توصلنا لالغاء قرار فصله ، فاذا رأت الدولة احواله الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية فينبغى عليها ان تتحمل في الوقت ذاته مخاطره هذا التصرف وتعوضه تعويضاً معقولاً ، وهو تطبيق صحيح لقواعد المسؤولية في الفقه الادارى وتغليها لقواعد العدالة وتوفير الضمانات للدولة وموظفيها .

وفي حكم آخر لمحكمة القضاء الادارى قالت المحكمة : « انه لا يشترط لقبول طلبات التعويض ان يقوم الدليل القاطع على ان الادارة انحرفت عن جادة المصلحة العامة في اصدارها ، بل يكفي لقبولها ان يتضح من اوراق الدعوى توافر احد امرين .

(١) ان القرار هو بغير مسوغ اى دون ان يأتى الموظف المفصول عملاً يستوجب ابعاده عن الوظيفة التى يشغلها .

(ب) ان تكون القرارات قد صدرت في وقت غير لائق .

ويستفاد من الحكم السابق ان محكمة القضاء الادارى قد اخذت بقرينة ان القرار الذى يتسم بالتعسف في استعمال الحق ، او بمعنى آخر التعسف في استعمال السلطة الادارية صدر بغير مسوغ ، او بمعنى آخر مشوباً بقرينة عدم الفائدة من اصداره ، او صدوره في وقت غير لائق ، او بمعنى آخر كان قراراً فجائياً ، ومن هنا يتضح ان مجلس الدولة المصرى قد اعتمد

هذه القرائن التي اخذ بها مجلس الدولة الفرنسي من قبل والتي يستشف منها التعسف في استعمال السلطة الادارية .

والنتيجة العملية في حالة تسليم القضاء بهذه القرائن وقبولها ، هي امكان القضاء بالحكم بالتعويض للضرر حتى ولو لم يحكم بعدم الغاء القرار موضوع الدعوى وذلك على اساس تحمل الادارة لمخاطر تصرفها (٢٧) .

(ثانيا) اسباب انقضاء كل من الدعوى الجنائية والتأديبية :

هناك شبه كبير بين اسباب انقضاء الدعوى الجنائية والدعوى التأديبية ونورد ذلك فيما يلي بشيء من التفصيل لاهمية هذا الموضوع من الناحية العملية .

(١) الاسباب العامة والخاصة في الدعوى الجنائية :

تنقضى الدعوى الجنائية عادة بصور (حكم بات) (٢٨) ولكنها قد تسقط لاسباب أخرى ، منها ما هو خاص ببعض الجرائم ومنها ما هو عام ، فمن الاسباب الخاصة (٢٩) سقوط الدعوى بالتنازل عن الشكوى أو الطلب في جرائم معينة « كالزنا والقتل والسب والسرقة بين الاصول والفروع والازواج » اما الاسباب العامة لسقوط الدعوى الجنائية فهي : « وفاة المتهم » ، « والعفو عن الجريمة » و « مضي المدة » « وصدر حكم بات » ، فاذا طرأ سبب من هذه الاسباب سقطت به الدعوى سواء لم يصدر فيها اى حكم او صدر حكم ولكن لم يصبح باتا . ونبين ذلك فيما يلي :

(١) الحكم البات :

الحكم البات هو الحكم الذى لا يقبل الطعن بطريق عادى أو غير عادى عدا طلب اعادة النظر ، فهو حكم لا يقبل طعنا بالمعارضة أو الاستئناف

(٢٧) للتوسع في هذا الموضوع راجع :

مولفنا « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية »
س ١٩٨٧ (مكتبة النهضة العربية) - ص ٣٩٥ - ٤٢٤ .

(٢٨) الدكتور / محمود نجيب حسنى : « شرح قانون الاجراءات الجنائية »
س ١٩٨٢ - ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٢٩) دكتور / محمود محمود مصطفى : « شرح قانون الاجراءات الجنائية »
ط ٥ - مطبعة جامعة القاهرة - س ١٩٥٧ - ص ١٠٣ - ١٠٦ .

أو التقضى ، أما الحكم غير البات فهو الحكم الذى يقبل الطعن بطريق أو أكثر من الطرق السابقة . ويعنى ذلك أن كون الحكم قابلاً للطعن عن طريق « إعادة النظر » لا يحول دون وصفه بأنه حكم بات ، ذلك أن هذا الطريق استثنائى وحالاته نادرة ، ثم أنه لا يتقيد بمواعيد محددة ، ويعنى ذلك أنه يتصور أن تتوافر إحدى هذه الحالات بالنسبة لى حكم فى وقت يتراخى كثيراً عن تاريخ صدوره أو اعلانه .

والحكم البات هو وحده الذى يحوز قوة إنهاء الدعوى ، وقد صرح المشرع بذلك فالمادة ٥٤} من قانون الإجراءات الجنائية تنص (فى فقرتها الأولى) على أن « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالادانة » .

وهذا النص يعنى بالحكم النهائى الحكم الذى لا يجوز الطعن فيه بطريق عادى أو غير عادى ، أى الحكم البات فى المعنى الذى حددناه ، والمعلمة فى قصر قوة إنهاء الدعوى على الحكم البات ، أن هذه القوة تعنى « حظر اتخاذ أى إجراء يهدف الى وضع ما قرره الحكم موضع المناقشة أمام القضاء » ، والحكم البات هو الذى يقوم به هذا الحظر ، أما الحكم غير البات فالطعن فيه جائز ، ويعنى الطعن أن تستأنف إجراءات الدعوى سيرها أمام القضاء وأن يوضع ما قرره الحكم موضع النقاش ، ومؤدى ذلك أن الدعوى لم تنقضى بعد .

وللصفة الباتة للحكم مصادر ثلاثة : استنفاد طرق الطعن فيه أو انقضاء مواعييدها دون استعماله ، أو صدور الحكم ابتداءً غير قابل للطعن .

(٢) وفاة المتهم :

ما يترتب على وفاة المتهم :

تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم (المادة «١٤» ج ١) . وقد تحصل الوفاة قبل رفع الدعوى ، فعندئذ تأسر النيابة بحفظ الأوراق أو تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . وقد تحصل الوفاة بعد رفع الدعوى وقبل صدور حكم فثبتت المحكمة سقوط الدعوى ولا تقضى بالية عقوبة . وإذا كان قد صدر فى الدعوى حكم فانه يمضى بسقوط الدعوى طالما لم يصبح باتاً . ويمضى الحكم بكل ما اشتمل عليه ، بما فى ذلك العقوبات

المالية وهي الغرامة والمصادرة ، فترد الغرامة والأشياء المصادرة . وينبنى على ذلك عدم جواز الطعن في الحكم أو الاستمرار في الدعوى إذا كان قد طعن فيه ، إذ الساقط المعلوم يمتنع قانونا إمكان النظر فيه ، فلا يجوز للورثة أو الأقارب التذرع بالمصلحة الأدبية لطلب الفاء حكم صدر على مورثهم . أما وفاة المحكوم عليه بعد الحكم البات فانها تسقط العقوبة ذلك أن الدعوى تكون قد انقضت بالحكم البات .

ولكن انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة لا يمنع المحكمة — إذا كانت الدعوى قد رفعت إليها قبل الوفاة — من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (٣٠) من قانون العقوبات ، وهي الحالة التي تكون فيها الأشياء التي استعملت أو التي من شلتها أن تستعمل في الجريمة أو استحصلت منها مما يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته . والحكم بالمصادرة عندئذ وجوبى ، ولا يعد حكما على من توفى ، وإنما هو قضاء بإجراء أمني مترتب على الشيء المحرم حيازته ، ويجوز انتفاذه رغم البراءة أو العفو عن الجريمة . ولكن لا يجوز رفع الدعوى إلى المحكمة للقضاء بالمصادرة فإذا توفى المتهم قبل رفع الدعوى تكون المصادرة بالطريق الإدارى .

ووفاة الجانى لا تسقط الدعوى المدنية ، فيجوز اقامتها في مواجهة الورثة أمام المحكمة المدنية أو الاستمرار فيها أمام المحكمة الجنائية إذا حصلت الوفاة بعد رفع الدعوى المدنية إليها بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

(٣) العفو عن الجريمة

شروط العفو وآثاره :

يلجأ إلى العفو الشامل أو العفو عن الجريمة في الظروف السياسية عادة . وهو يكون جماعيا ، ولكن لا يوجد ما يمنع من إصداره عن جرائم غير سياسية أو جريمة يمينها . ولما كان العفو الشامل يعطل أحكام قانون العقوبات في صدد الواقعة التي يشلها فانه لا يكون إلا بقانون وعلى هذا تنص المادة ١٤١ ، من دستور سنة ١٩٥٦ .

والعفو الشامل يحو عن الفعل الذى وقع صفته الجنائية ، أى يعطل أحكام قانون العقوبات على الفعل الذى يشملها ، وقد يصدر قبل الحكم البات

وعندئذ تنقضى به الدعوى الجنائية فلا يجوز رفعها ، وإذا كانت قد رفعت قبل صدور قانون العفو تثبت المحكمة سقوط الدعوى . والعفو كالوفاة لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٣٠) من قانون العقوبات . كذلك لا تأثير للعفو على الدعوى المدنية ، فيجوز الاستمرار فيها إذا كانت قد أقيمت أمام المحكمة الجنائية قبل صدور العفو وإذا لم تكن قد رفعت فتجوز اقبلتها أمام المحكمة المدنية . على أنه يجوز النص في قانون العفو على سقوط الدعوى المدنية أيضا رغبة في عدم اثار الجريمة بأية طريقة .

آثار العفو عن العقوبة :

يرتّب على العفو الامتناع عن تنفيذ العقوبة إذا كانت قد أسقطت كلها ولا يجوز التنفيذ الا على مقتضى امر العفو في حالة الاسقاط كلية . ولكن العفو لا يؤثر على الحكم ، فيبقى منتجا آثاره الأخرى . وتنص المادة (٢/٧٤) من قانون العقوبات على ما يلي :

« ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك » .

وتنص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٧٥) من ذات القانون على أن العفو عن العقوبة أو ابدالها أن كانت من العقوبات المقررة للجنايات ، لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من قانون العقوبات ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك .

وبالرجوع الى المادة الخامسة والعشرين من قانون العقوبات نجد انها تنص على ما يلي :

« كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

(١) القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة ممتهد أو ملتزم ايا كانت أهمية الخدمة .

(ب) التحلى برتبة او نيشان .

(ج) الشهادة امام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال .

(د) ادارة اشغاله الخاصة بامواله واملاكه مدة اعتقاله ، ويعين قima لهذه الادارة تقرر المحكمة فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية ، او ذى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة ان تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة . ويكون القيم الذى تقرر المحكمة او تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته .

ولا يجوز للمحكوم عليه ان يتصرف في امواله الا بناء على اذن من المحكمة المدنية المذكورة ، وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغيا من ذاته . وترد اموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته او الافراج عنه ، ويقدم له القيم حسابا عن ادارته .

(هـ) بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في احد المجالس الحسبية او مجالس المديرات او المجالس البلدية او المحلية او اى لجنة عمومية .

(ز) صلاحيته ابدا لان يكون عضوا في احدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة او ان يكون خيرا او شاهدا في العقود اذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الاشغال الشاقة .

آثار العفو عن الجريمة « العفو الشامل » :

يلجأ الى العفو الشامل او عن الجريمة في الظروف السياسية عادة ، ويكون جماعيا ، ولكن لا يوجد ما يمنع من اصداره عن جرائم غير سياسية او عن جريمة بعينها . ولما كان العفو الشامل يعطل احكام قانون العقوبات في صدد الواقعة التى يشملها فانه لا يكون الا بقانون وكان دستور سنة ١٩٢٣ ينص على ذلك صراحة بالمادة (١٥٢) .

فالعفو الشامل يحو عن الفعل الذى وقع صفته الجنائية ، اى يعطل احكام قانون العقوبات على الفعل الذى يشمله ، وقد يصدر قبل الحكم البات وعندئذ تنقضى به الدعوى الجنائية فلا يجوز رفعها ، واذا كانت قد رنمت قبل صدور قانون العفو تثبت المحكمة سقوط الدعوى ، ولا تقضى باية عقوبة ، واذا كان قد صدر في الدعوى حكم فانه يحى بسقوط الدعوى . وقد يصدر العفو بعد انقضاء الدعوى بحكم بات ، وعندئذ يحو الحكم ، فلا تنفذ العقوبات التى تضمنها واذا كانت قد نفذت يزال اثرها متى امكن ذلك ، فتد الغرامة والاشياء المصادرة الى من شمله العفو .

ويتقرر تأثير العفو على العقوبات ، فهو لا يمنع من تنفيذ المصادرة المحكوم بها وفقاً للمادة (٢/٣٠) من قانون العقوبات ، ولا يمس الحقوق المدنية أو التويضات التي حكم بها لمن أصابه ضرر من الجريمة . ذلك أن العفو لا يحو عن الفعل وصفه الضار ، وإذا كان للجمتمع أن يتنازل عن حقه في معاقبة الجاني أو تنفيذ العقوبة التي صدرت عليه فليس له أن يتصرف في حق شخصي لفرد من الأفراد . واستثناء من هذا يجوز النص في قانون العفو على سقوط الدعوى المدنية ، أو الحكم الصادر فيها ، رغبة في عدم إثارة الجريمة على أى وجه ، وعندئذ يجب على الحكومة أن تعوض من لحقه ضرر ، كما هو الشأن في نزاع الملكية للمنفعة العامة . (٣٠)

(٤) مضي المدة

حكمة التقادم :

تنقضى الدعوى الجنائية بمضي مدة معينة من يوم وقوع الجريمة أو من يوم انقضاء المدة ، ويمثل هذا بعدم توافر المصلحة في العقاب ما دامت الجريمة قد نسيت بمرور الزمن ، وبصعوبة الإثبات ، واستحالة في بعض الأحيان . وهى اعتبارات قد تبدو نظرية ، وهذا ما يفسر عدم اعتراف بعض القوانين بنظام التقادم ، ومنها القانون الإنجليزي .

مدة السقوط :

إن مدة السقوط في الدعوى أقصر منها في العقوبة ، وتعليل ذلك أن الحكم الصادر بالإدانة يترك لدى الجمهور أثراً يطول أمده ، أما الجريمة فأسرع إلى النسيان . وتنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضي عشر سنين ، وفي مواد الجنح بمضي ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضي سنة — هذا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (المادة ١٥) وتحسب هذه المدد بالتقويم الميلادى فقد نصت المادة ٥٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « جميع المدد المبينة في هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادى » .

وتجدر الإشارة إلى ما يلى :

- (١) لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان (المادة ١٦٥ » من قانون الإجراءات الجنائية) .

(٣٠) دكتور / محمود محمود مصطفى : « شرح قانون العقوبات » — القسم العام — ٢/ط — ص ٤٨٤ .

(م — ٣ المحاكمات التأديبية)

(٢) تنقطع المدة بلجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ، وكذلك بالامر الجنائى ، او بلجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم ، او اذا اخطر بها بوجه رسمى ، وتسمى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .

واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فلن سريلن المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء .

(المادة «١٧» من قانون الاجراءات الجنائية — المعدلة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢) .

(ثانيا) انقضاء الدعوى التأديبية

منى قدم العامل للمحاكمة التأديبية فلن الوضع الطبيعى يتمثل فى سريلن اجراءات المحاكمة حتى تنتهى بحكم سواء ما تعلق بالاختصاص او الموضوع .

غير انه قد يطرأ اثناء اجراءات الدعوى ما يؤدى لانقضائها وعدم السير فى الاجراءات حتى نهيتها .

وتتمثل اسباب انقضاء الدعوى التأديبية فى الاسباب التالية :

- (١) وفاة المتهم .
- (٢) انقضاء المدة .
- (٣) صدور حكم بقت .
- (٤) المنسو .

ونعرض ذلك فيما يلى :

(١) وفاة المتهم

اذا توفى المتهم فى اية مرحلة قبل الحكم فى الدعوى التأديبية فلنلها تنقضى لان العقوبة التأديبية تتسم بالطابع الشخصى كالعقوبة الجنائية ، ومن ثم يجب ان توقع على شخص لم ينفارق الحياة ، وذلك استهداء بالاحكام المستقرة فى قانون الاجراءات الجنائية حيث تنص المادة الرابعة عشر من هذا القانون على ما يلى :

« تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (٣٠) من قانون العقوبات اذا حيث الوفاة أثناء نظر الدعوى » .

وقد استهدى القضاء الإدارى بما هو معمول به بقانون الاجراءات ايجنائية ، ويظهر ذلك جليا في حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ حيث تقول :

« ومن حيث أن المخالف — وقد توفى الى رحمة الله — قبل الفصل نهائيا فيها نسب اليه فانه يتمين من ثم الحكم بالفناء الحكم المطعون فيه بانقضاء الدعوى التأديبية وذلك على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، من وجوب الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية اذا توفى العامل اثناء نظر الدعوى التأديبية ، سواء اكان ذلك امام المحكمة التأديبية أم المحكمة الادارية العليا . اهتداء بما تنص عليه المادة (١٤) من قانون الاجراءات الجنائية التى تنقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم » .

وجدير بالذكر ملاحظة ما يلى :

(ا) اذا كان المتهم المتوفى قد شارك غيره من المعلنين في ارتكاب الجريمة التأديبية فان وفاته تحدث اثرها بالنسبة اليه فقط ، وتستمر مباشرة الاجراءات التأديبية ككلية بالنسبة الى غيره من الشركاء الاحياء .

(ب) اذا انتقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها ، فلا تاثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرتوعة معها طبقا للمادة (٢٥٩) . (٣١)

(٣١) تنص المادة (٢٥٩) من قانون الاجراءات الجنائية والمعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلى :

« تنقضى الدعوى المدنية بضى المدة المقررة في القانون المدنى . ومع ذلك لا تنقضى بالتقدم الدعوى المدنية الناشئة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل به .

وتنص المادة (٢٦٤) من نفس قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي :

« اذا رُفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض الى المحكمة المدنية ، ثم رُفعت الدعوى الجنائية ، جاز له اذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية » .

(٢) انقضاء المدة

ان المشرع الجنائي نص على انقضاء الدعوى الجنائية بالمادة الخامسة عشر من قانون الإجراءات الجنائية ، ونص بهذه المادة « بالفقرة الثالثة » على أن الجرائم التي تقع من موظف عام فإن المدة المسقطه للدعوى لا تبدأ الا من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك (*) وفي المجال التأديبي نص المشرع على سقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة وقد تكرر النص على ذلك في قوانين العاملين المدنيين بالدولة السابقة على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وجدد المشرع النص على سقوط الدعوى التأديبية بالمادة (٩١) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث نصت هذه المادة على ما يلي :

(*) تنص المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي :

(١) تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنابات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجنج بمضى ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضى سنة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

اما في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة .

ومع عدم الاخلال باحكام الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الغالب في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موظف عام الا من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين أقرب » .

وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية » .

وقد نص المشرع على سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام حيث نص بالمادة (٩٣) من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ما يلى :

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين أقرب » .

وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء . وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية » .

وجدير بالاحاطة ان المشرع قد نص في المادة (٨٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلى :

« لا يمنع انتهاء خدمة العامل لأى سبب من الاسباب من الاستمرار في محاكمته تأديبياً إذا كان قد بدىء في التحقيق معه قبل انتهاء مدة خدمته » .

ويجوز في المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تجاوز الأجر الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر عند انتهاء الخدمة .

واستثناء من حكم المادة (١٤٤) من قانون التلبيح الاجتماعي رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥م والقوانين المعدلة له تستوفي الغرامة من تعويض الدفعة الواحدة أو المبلغ المخدّر أن وجد عند استحقاقها وذلك في حدود الجزء الجائز الحجز عليه أو بطريق الحجز الإداري على أمواله » .

ويتبين من هذه النصوص أن المشرع يميز في انقضاء الدعوى التأديبية بسبب انقضاء المدة بين العاملين الموجودين بالخدمة وبين العاملين الذين تركوا الخدمة (٢٢) لاي سبب من الأسباب ونوضح ذلك على النحو التالي :

(أ) بالنسبة للعاملين بالخدمة :

إذا كانت الجريمة التأديبية لا تكون في ذات الوقت جريمة جنائية فإن الدعوى التأديبية تسقط بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة (ونفا لتعديل سنة ١٩٨٣) وذلك حتى تستقر المراكز القانونية للعاملين ولا نزل مزعجة بمدد طويلة وحتى تحدد الإدارة موقفها بسرعة من الأخطاء التي يرتكبها العاملون .

أما إذا كانت الجريمة التأديبية تكون في ذات الوقت جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بتقادم الدعوى الجنائية سواء علم بها الرئيس المباشر أو لم يعلم .

(ب) بالنسبة للعاملين الذين تركوا الخدمة لسبب من الأسباب :

رتب المشرع نتيجة هامة على التمييز بين الجرائم الإدارية والجرائم المالية التي يترتب عليها ضياع حق مالي من حقوق الدولة ، أو بمعنى آخر من حقوق الخزانة العامة ، وتبين ذلك فيما يلي :

بالنسبة إلى المخالفات الإدارية والمخالفات المالية التي لم يترتب عليها

(٢٢) دكتور سليمان محمد الطماوي « قضاء التأديب » — مرجع سابق

ضياع حق الخزانة ، فان المشرع طبق القاعدة العامة والتي تتمثل في أن مفقد المركز الوظيفي يحول دون المحكمة التأديبية ، ولم يستثنى من ذلك سوى حالة واحدة وهي حالة بدء التحقيق قبل انتهاء مدة الخدمة .

وبناء على ذلك فلذا اكتشفت المخالفة سواء اكلت مالية او ادارية قبل بلوغ سن التقاعد او انتهاء العلاقة الوظيفية التي تربط العامل بالادارة لاي سبب من الاسباب ، وبدىء في التحقيق مع العامل بسببها فيتمتعين - وفقا للنص الاستمرار في اجراءات التأديب بالرغم من انقضاء العلاقة الوظيفية .
اما اذا لم يبدأ في التحقيق حتى ولو اكتشفت الواقعة قبل ذلك فان الدعوى التأديبية تنقضى .

اما بالنسبة للمخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق للخزانة العامة (٣٣) ، فلم يتمتد المشرع بشرط بدء التحقيق فيها قبل ترك الخدمة العامة ، وانما اجاز لجهة الادارة اقلية الدعوى التأديبية « لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها » اي انتهاء الخدمة ، وقد جاء النص مطلقا ، فلم يربط سريان المدة بعلم الرئيس المباشر . واستثناء من حكم المادة (١٤٤) من قانون التأمين الاجتماعي لسنة ١٩٧٥ (المعدل) تستوفي الغرامة والتي قد يحكم بها من تمويض الدفعة الواحدة او المبلغ المدخر ان وجد في حدود الجزء الجائز الحجز عليه ، او بطريق الحجز الاداري على اموال العامل (٣٤) .

(٣٣) تنص المادة (١٢) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ « المعدل » بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على ما يلي :
« يخطر رئيس ديوان المحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية . . ولرئيس الديوان خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية » .

ويلاحظ ان تسمية ديوان المحاسبة استبدلت « بالجهات المركزي للمحاسبات » وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٤ .
(٣٤) دكتور سليمان محمد الطبولي : « قضاء التأديب » مرجع سابق ص ٦٥٤ .

✽ انقطاع المدة :

أخذ المشرع في كل من قانون العاملين بالنولة والعاملين بالقطاع العام
بعبارة « انقطاع المدة » .

ويلاحظ أن المدة تنقطع باتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام
أو المحاكمة ، وقد استهدى المشرع بذلك بنص المادة السابعة عشر من
قانون الإجراءات الجنائية والمعملة بالقانون ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ والتي تنص
على ما يلي :

« تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة »

ومعنى انقطاع المدة هو عدم حساب ما مضى منها قبل اتخاذ الإجراءات
سالفه البيان ، وبدء مدة جديدة من آخر إجراء .

وفي حالة تعدد المتهمين المشتركين في مخالفة واحدة فإن انقطاع
المدة بالنسبة لأحدهم يؤدي إلى انقطاعها بالنسبة إلى الباقين « ولو لم تكن
قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة » .

ويلاحظ أن المدة تنقطع إذا ما كانت سرارية فإذا انقطعت لسبب من
الأسباب انقطعت بالتبعية الدعوى التأديبية .

✽ وقف المدة :

يفترق الوقف عن الانقطاع في أن انقطاع المدة للأسباب المقررة يؤدي
إلى سقوط ما مضى منها ، وسريان مدة جديدة كاملة بعد قيام سبب
الانقطاع . في حين أن وقف المدة يؤدي إلى حساب ما مضى منها ، ويوقف
سريان الباقي منها ما دام أن السبب الذي أدى إلى وقفها قائماً بحيث تبدأ
المدة الباقية في السريان من جديد متى زال سبب الوقف .

ووقف المدة يحدث لوجود استحالة لتابعة إجراءات التأديب لسبب
ما ، كأن يكون بسبب الحرب أو الثورة أو ظاهرة طبيعية .

ويرى العميد « الظهوى » : « أن معنى المدة المنصوص عليها في القانون
يؤدي إلى سقوط الذنب الإداري بحيث لا يمكن مساءلة العامل عنه أمام

اية سلطة تاديبية ... اى امام الرئيس الادارى المختص او امام مجلس التاديب
او امام المحكمة التاديبية ... » (٣٥) .

* بدأ سريان مدة التقادم :

استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على أن مدة التقادم تسرى من تاريخ
نفاذ القانون الذى استحدثها ، بفرض النظر عن المسدد التى انتقضت قبل
صدوره ، وذلك ما لم يقرر المشرع غير ذلك .

واستندت المحكمة الادارية العليا فى اقرار هذا المبدأ الى انسه فى غيبة
النص فلا محيص من الاستدعاء بما جاء فى قانون المرافعات المدنية والتجارية
من نصوص متعلقة ببدء سريان مواعيد السقوط وبقواعد القانون المدنى ؛
ذلك أن هذه النصوص وتلك القواعد يطبقها القضاء الادارى فى نطاق
المنازعات الادارية فيما لم يرد فيه نص بقانون مجلس الدولة ، وبالتقدير الذى
لا يتعارض اساسا مع طبيعة الدعوى الادارية . (٣٦) وباعتبار أن هذه الاحكام
من المسلمات فى الاصول العلية .

وقد اتفقت بعض الفقه المبدأ الذى قرره المحكمة الادارية العليا والذى
يتمثل فى أن مدد التقادم تسرى من تاريخ نفاذ القانون الذى استحدثها بفرض
النظر عن المدد التى انتقضت قبل صدوره حسبما سبق بيانه .

ويستند الفقه فى هذا الشأن الى ضرورة اعمال فكرة القانون الأصلى
للمتهم ، غير أن المحكمة الادارية العليا ترفض تطبيق هذا الرأى فى مجال
قضاء التاديب .

ويدافع البعض عن اعمال فكرة القانون الأصلى للمتهم بأن احكام قانون المرافعات
والقانون المدنى وما قرره من عدم سريان مواعيد السقوط الا من تاريخ
العمل بالقانون الذى استحدثها ، قد روعى فى تقريره أن هذه المواعيد

(٣٥) دكتور محمد سليمان الطماوى : « قضاء التاديب » مرجع
سابق ص ٦٥٦ .

(٣٦) يراجع فى هذا الشأن مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة وصيغ
واجراءات الدعوى الادارية » س ١٩٨٧ — س ١٧٧ — ٢٠٥ .

تتعلق بحقوق مكتسبة في نطاق الروابط الخاصة ، ومن ثم فما كان للقانون ان يستحدث ميعاد سقوط يرتد بآثر رجعى ، وينسحب على الحقوق القائمة قبل صدوره ، نيهدها ويرتب سقوطها ... أما في الروابط والمراكز الوظيفية ، وعلى الأخص في نطاق السلطات والمسؤوليات التأديبية ، فليس ثمة حقوق قائمة تحول دون سريان مواعيد السقوط المستحدثة بآثر رجعى كما هو الشأن في الروابط الخاصة .

(٣) صدور حكم بات

نحيل في ذلك الى ما سبق بيانه في اسباب انقضاء الدعوى الجنائية .

(٤) العفو عن الجريمة التأديبية « بمعرفة الإدارة »

جدير بالإحاطة أن جهة الإدارة يمكنها أن تحفظ التحقيق قطعيا اذا كانت المخالفة من البسطة بحيث تقتضى المصلحة العامة التغاضى عنها .

ويعتبر قرار الحفظ في هذه الحالات سليا لأنه يصدر في نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة .

ويلاحظ أن العفو عن المخالفة التأديبية مما تترخص به الجهة الإدارية وحدها ، أما اذا رفع أهر الاتهام الى المحكمة التأديبية أو الى مجلس تأديب وثبتت المخالفة فلا تترخص المحكمة أو المجلس بحفظ الموضوع وانما يتعين عليها أن توقع العقوبة التأديبية متى وجدت أسبابا مبررة لذلك ، ويمكنها أن تنزل بالعقوبة الى ادنى العقوبات متى كلفت الظروف المخففة والملايسات مهياة لذلك .

ومما تجدر الإشارة اليه ان الاصل في العفو أن يكون مقصورا على العقوبة أو الجريمة الجنائية ومع ذلك فليس ثمة ما يمنع المشرع من أن يصدر تشريعا عن العفو عن بعض الجرائم أو العقوبات التأديبية وسبق أن ذكرنا امثلة لذلك .

✽ أثر العفو عن بعض العقوبات في المجال الوظيفي :

الاصل أن أثر العفو مقصور على الناحية الجنائية فلا يشمل الاحكام

والجزاءات التأديبية التي تكون قد وقعت على المحكوم عليه من جراء ذات الفعل ، لان أساس هذه الجزاءات التأديبية هو اعتبارات أخرى لا تقتصر على مجرد الصفة الجنائية في الفعل ، ومن ثم فلا تزول بزوال هذه الصفة . (٣٧)

وتطبيقا لذلك فقد افترى مجلس الدولة بأن العفو عن العقوبة الصادر بقرار جمهوري لا يحو الجريمة ذاتها او يزيل عنها الصفة الجنائية التي تظل عالقة بها ، كما أنه لا يحو الحكم الصادر بالادانة الذي يظل قائما . (٣٨)

وبهذا قضت المحكمة الادارية العليا حيث تقول :

« ان القرار الجمهوري بالعفو عن العقوبة ، حتى لو نص على شمول العفو على العقوبات الاصلية ، والتبعية ، والآثار الجنائية الاخرى ، فانسه لا ينصرف الى الآثار المدنية ، او الادارية الناشئة عن الجرائم الجنائية المحكوم فيها بالادانة ، ومن بين هذه الآثار الادارية : فصل العامل من الخدمة ، وذلك طبقا للحدود التي رسمتها المادتان ٧٤ ، ٧٥ من قانون العقوبات » . (٣٩)

وبما تجدر الاشارة اليه ان القرار الجمهوري الذي يصدر بالعفو عن العقوبة الاصلية ، والتبعية ، والآثار الاخرى ، يعتبر بمثابة رد اعتبار للعامل الذي سبق فصله كآثر للحكم الجنائي الصادر ضده ، وذلك هو التفسير الذي تقتضيه عبارة « والآثار للاخرى » .

ونتيجة لذلك يجوز اعادة تعيينه من جديد ولكن لا تعتبر خدمته متصلة ، وذلك دون حاجة لانتظار مدة ما ، او لاتخاذ اجراءات رد الاعتبار .

ونرى ان ذلك الوضع يتفق مع الفقرة الثالثة من المادة (٢٠) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث تقول :

(٣٧) المستشار / عبد الوهاب البنداري « العقوبات التأديبية » — مرجع سابق ص ٥٢٣ .

(٣٨) فتوى شعبة الشؤون الداخلية والسياسية بمجلس الدولة رقم ٦٩٠٦ في ١٨/١١/١٩٥٣ — مجموعة فتاوى قسم الراي — السنة الثالثة — والنصف الاول من السنة التاسعة — مشار اليها بالمرجع السابق ص ٥٢٥ .

(٣٩) المحكمة الادارية العليا في القضية ٩٧٨ لسنة ٨ق في ١٠/١/١٩٦٥

س. ١ — ص ٣٩٢ — ب ٤٣ — مشار للحكم بالمرجع السابق — ص ٥٢٦ .

« الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره » .

المبحث الخامس

محو الجزاءات التأديبية وانقضاء الجزاء بسحبه
وسقوط الدعوى التأديبية

(أولا) محو الجزاءات :

تنص المادة (٩٢) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن :

« تمحى الجزاءات التأديبية التي توقع على العامل بانقضاء الفترات الآتية » :

١ — ستة اشهر في حالة التنبيه واللوم والانذار والخصم من الاجر مدة لا تتجاوز خمسة ايام .

٢ — سنة في حالة الخصم من الاجر مدة تزيد على خمسة ايام .

٣ — سنتان في حالة تاجيل العلاوة او الحرمان منها .

٤ — ثلاث سنوات بالنسبة الى الجزاءات الاخرى عدا جزاءى الفصل والاحالة الى المعاش بحكم او قرار تأديبي .

ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين بالنسبة لغير شاغلي الوظائف العليا اذا تبين لها ان سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيا وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبيده الرؤساء عنه (٤٠) .

(٤٠) جاء بملئى الدورى رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ بتخصيص ملف فرعى لايداع اوراق العقوبة به بعد محوها والمتضمن قيام كافة وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات القطاع العلم بتخصيص ملف فرعى لايداع اوراق العقوبة بعد محوها بحيث تودع في هذا الملف كافة الاوراق المتعلقة بالتحقيق والعقوبة بعد التأشير بقرار لجنة شئون العاملين بالموافقة على محو الجزاء في الخاتمة المخصصة بالاستمارة ١٣٤ ع.ح ، على أن يراعى عدم التصريح لاحد بالاطلاع على هذا الملف وعدم نقله مع العاملين عند نقلهم الى جهات عمل أخرى .

ويتم المحو لشاغلي الوظائف العليا بقرار من السلطة المختصة .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا يؤثر على الحقوق والتعويضات التي ترتبت نتيجة له وترفع أوراق الجزاء وكل إشارة إليه وما يتعلق به من ملف خدمة العامل » . (٤١)

ما يكون محلا للمحو :

ومن الواضح أن المحو لا يرد إلا على عقوبة أو جزاء تأديبي ولذلك فإن ما يتخذ من تدابير ضد العامل ولا يعد جزاء تأديبي لا يجوز أن يكون محلا للمحو ، وبهذا أفتت الجمعية العمومية مقرر أن تأجيل العلاوة الدورية لا يعتبر عقوبة تأديبية إلا في حالة توقيع تلك العقوبات على موظف ارتكب ذنبا اداريا أو ماليا وحوكم تأديبيا أمام الهيئة التأديبية المختصة . أما إذا صدر تأجيل العلاوة من لجنة شؤون الموظفين خارج نطاق التأديب فإنه لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية . ذلك أن نظام الكفالية يتميز بسماته المستقلة وآثاره المحددة ، على اختلاف في ذلك مع قطاع التأديب الذي يجد مجاله في نطاق آخر هو نطاق الجريمة والعقاب ، ولما كانت أحكام محو الجزاءات وآثارها لا ترد إلا على العقوبات التأديبية فإنها لا تسرى على تأجيل العلاوة الذي تقررره لجنة شؤون الموظفين خارج نطاق التأديب ويتضح من مراجعة كادر سنة ١٩٢١ .. أنه جاء خلوا من تنظيم خاص في صدد تأجيل العلاوة ولم يسند الى لجنة شؤون الموظفين سلطة تأجيل العلاوة الاعتيادية كمعقوبة تأديبية ومن ثم فإن قرارها المشار اليه لا يعتبر جزاء تأديبيا ترد عليه أحكام محو الجزاءات (٤٢) .

شروط المحو :

انتهت اللجنة الاولى للقسم الاستشاري بجلسة ١٩٦٦/٢/٨ ، ومن قبل وينفس المعنى فتوى أخرى برقم ١٦٤٤ في ١٩٦٤/١١/١١ رقم ٧٧٨

(٤١) اوضحت هذه المسادة أن محو الجزاءات التأديبية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا يكون بقرار من السلطة المختصة وذلك لعدم اختصاص لجنة شؤون العاملين بشؤونهم وهي اضافة لم تتضمنها المادة (٦٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ م .

(٤٢) فتوى الجمعية العمومية رقم ٧٧٨ في ١٩٦٣/١١/٢٤ .

بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٤ : الى امرين في شأن شروط المحو (في قانون العللين المدنيين القديم) والتي بقيت بعينها في القانون القائم :

(اولهما) أن محو الجزاءات التأديبية في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يتم بدون حاجة الى تقديم طلب بذلك متى استبان للجنة شئون العللين توافر الشروط اللازمة للمحو .

(والامر الثانى) أن المدة اللازمة لمحو العقوبات تحسب بالنسبة لكل عقوبة على حدة لان المشرع قد غاير في طريقة محو الجزاءات فيما يتعلق بالمدد الواجب انقضاؤها بين تاريخ توقيع الجزاء وبين تاريخ محوه ، وفي عبارة اخرى ان المدة الواجب انقضاؤها بين تاريخ العقوبة وبين تاريخ محوها تحسب بالنسبة لكل عقوبة على حدة وتبعاً لنوعها مهما تمددت تلك العقوبات وسواء تقاربت من بعضها او تباعدت .

اثر المحو :

كانت المادة ٧٢ من قانون العللين المدنيين الملقى تنص على أن يترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة الى المستقبل ولا يؤثر ذلك على الحقوق والتعويضات التي مرتبت نتيجة له ، وترفع أوراق العقوبة من ملف خدمة العايل وهذا هو نفس الحكم القائم في قانونى العللين المدنيين والعللين في القطاع العام . اذ أن اثر المحو ينصرف الى المستقبل لمحسب سواء من حيث انقضاء الجزاء أو من حيث رفع الاوراق المتعلقة به من ملف خدمة العايل دون أن يكون لقرار المحو أى اثر بالنسبة للماضى سواء على العقوبات الاصلية أو التبعية أو بالنسبة للأثار غير المباشرة من حيث دخول العقوبة في اعتبار الجهة المختصة بوضع تقرير الكفالية ... الخ . (٤٣)

وان كان هناك رأى — اعتنقته فتوى الجهاز المركزى — يذهب الى انه لا مانع يمنع من الاحتفاظ بأوراق الجزاءات التى تمحى في أنواع أخرى من الملفات بسبب ظروف العمل في كل جهة .

طبيعة المحو :

والواضح مما تقدمناه أن محو الجزاءات التأديبية — مثله مثل العفو عن

(٤٣) المرجوع الاستاذ عبد الحليم مرسى : التطبيق العملى لنظام العللين بالدولة ط١٩٦٦ ص ٥٣٢ .

المعقوبة لا يعد في حقيقته طريقة من طرق الانتقضاء الا اذا اعتبرنا تنفيذ الجزاء بالفعل وسيلة من وسائل الانتقضاء وهو ما لا يتفق مع التفسير الصحيح وانما ثمة صور أخرى للانتقضاء ربما كان أبرزها سحب الجزاء لان السحب يعنى في هذه الحالة زوال الجزاء منذ صدوره دون أن يظلم أى اثر وذلك على خلاف المحو والمحو لا يمس الماضى .

(ثانيا) انتقضاء الجزاء عن طريق سحبه

السؤال الذى يثور في هذا الموضوع هو :

هل يمكن سحب الجزاء التأديبي الذى وقعته جهة قضاء تأديبي ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول ان المحكمة الادارية العليا انتهت الى انه ليس فى استطاعة سلطة التأديب الرئاسية أن تتنزل عن دعوى تأديب اتصلت بجهة القضاء التأديبي ، ولهذا لا يكون فى استطاعة هذه السلطة من باب اولى - التنازل عن جزاء تأديبي وقعته محكمة تأديبية او سحبه .

ومع ذلك يرى البعض أن نظام التأديب يشتق فى أصله من السلطة الرئاسية التى تملك فى جميع الاحوال هيبتها على اجراءات التأديب ، وذلك فى الحالة التى تبارس فيها هذه الولاية جهة تأديب قضائية ، اذ المفروض أن هذه الولاية تستعمل نيابة عن السلطة الرئاسية ، وان كانت قد اخذت الطابع القضائى توفيراً لمزيد من الضمان للمعامل الذى يخضع للتأديب .

ونتيجة لذلك الاتجاه تملك السلطة الرئاسية أن تتنزل عن جزاء تأديبي وقعته جهة تأديب قضائية اذا هى قدرت أن هناك خطأ فى الحكم أو غلوا فى التقدير وكانت سبل الطعن القضائية قد استنفدت أو انتقضت .

ويقال دفاعاً عن هذا الرأى ان سلوك هذا السبيل لن يخل بالضمان الذى تقررته المشرع فى هذه الحالة طالما ان سلطة المراجعة هذه تتم لمصلحة من صدر ضده الجزاء .

وينطلق هذا الاتجاه من نقطة « متلوع فيها » وهى « اعتبار التأديب كله مشتقاً من السلطة الرئاسية » .

ويرد على ذلك بأنه اذا تدخل المشرع ورسم حدودا فاصلة بين كل من التاديبين الرئيسى ، والتضامى فقد قصد بذلك حتما أن يعتبر كلا من السلطتين أصيلة في مجالها .

ولهذا فإنه اذا سمح لسلطة التاديب الرئيسية أن تلغى أو تتنازل أو تسحب جزاء وقمته جهة القضاء التاديبى لادى ذلك الى اهدار نظام التاديب التضامى كله ، وإلى خضوع التاديب لاعتبارات الهوى والمجاملة وهى الاعتبارات التى أراد المشرع أن يتجنبها .

وانما نقر الراى الآخر احتراماً لحجية الاحكام القضائية ومنعاً من نفشى المحسوبية والمحابة على حساب المصلحة العامة ، وانتظاماً لسير المرافق العامة سيراً منتظماً ومطرداً .

وجدير بالاحاطة ان الاصل انه لا يجوز للادارة سحب قرار مشروع اذا كان قد اكسب حقوقاً ، واساس هذه القاعدة مبدأ عدم رجعية القرارات الادارية . ذلك أن سحب قرار ادارى يعتبر هو نفسه اصدار قرار ادارى . ويتضى المنطق بأن مبدأ عدم رجعية القرارات الادارية يطبق سواء تعلق الامر بالفناء مراكز قانونية قائمة أم بإنشاء مراكز قانونية جديدة . ومن ثم فإذا اتخذت الادارة قراراً مشروعاً فلا يمكنها أن مسحبه ، اى تلغيه باثر رجعى اذا ما تعلق به حقوق للأفراد .

على ان القضاء يستثنى من هذه الحالة القرارات الصادرة بتوقيع جزاء على الموظف ، لا سيما اذا كان هذا الجزاء فصل الموظف ، فيجوز القضاء الادارى سحب مثل تلك القرارات حتى اذا كانت سلبية ، بشرط الا يؤثر هذا السحب على حقوق تكون قد اكتسبت . مثال ذلك ان يصدر قرار صحيح بفصل موظف ، فيجوز لاعتبارات تتعلق بالعدالة والرحمة سحب قرار الفصل واعادة الموظف الى وظيفته بقر رجعى كان الصلة لم تنقطع بينه وبين الوظيفة ، بشرط الا يكون عين موظف جديد محله ، فالكسب بذلك حقوقاً (٤٤) .

وفيما عدا هذا الاستثناء فإن مشروعية سحب القرارات التاديبية

(٤٤) . محكمة القضاء الادارى فى ٧ يناير سنة ١٩٥٣ مج س ٧ ص ٢٨١ .

تقوم أساسا على تمكين الجهة الادارية من تصحيح خطأ وقعت فيه ،
ويقتضى ذلك ان يكون القرار المراد سحبه قد صدر مخالفا للقانون .
أما اذا قلم الجزاء على سبب صحيح مستوفيا شرائطه القفوتية ، فإنه يمنع
على الجهة الادارية سحبه لتوقيع جزاء أشد منه : (٤٥) .

وبناء على ذلك فإنه لا يجوز سحب قرار الجزاء المشروع فيما عدا
الاستثناء سالف البيان والمتعلق باعادة الموظف المنصول للخدمة بناء على
اسباب انسانية .

وجدير بالاحاطة انه يجوز سحب القرارات التأديبية غير المشروعة
في أى وقت دون التقيد ببيعاد معين الا اذا ترتبت على هذه القرارات مزية
أو مركز قانونى لأحد الافراد .

وقد أفتى قسم الرأى بمجلس الدولة بذلك ، وقد جاء فى فتواه
الصادرة فى ٨ أغسطس سنة ١٩٥٧ ما يلى :

« لما كان الاصل فى القرارات التأديبية انها لا تنشئ مزايا أو مراكز
أو أوضاعا بالنسبة الى الافراد ، فإنه يجوز سحبا فى أى وقت دون التقيد
ببيعاد معين ، الا اذا ترتب على هذه القرارات فى حالات استثنائية نادرة
مزية أو مركزا لأحد الافراد ، فلا يجوز سحب القرار التأديبى الا خلال
بيعاد رفع دعوى الالغاء . فإذا رفعت الدعوى جاز السحب طول
مدة التقاضى فى حدود طلبات الخصم فى دعوى الالغاء » . (٤٦)

(٤٥) المحكمة الادارية العليا فى ١٩ يونية سنة ١٩٦٨ — مس ١٣
من ١١٢٧ .

(٤٦) فتوى قسم الرأى فى ٨ أغسطس سنة ١٩٥٧ — س ١١ — ومشار الى
الفتوى ببرجع « قضاء التأديب » للدكتور / سليمان محمد الطماوى
ص ٤٢٢ .

(م — ٤ المحلكات التأديبية)

(ثالثا) سقوط الدعوى التأديبية

النص على سقوط الدعوى التأديبية بقانون العاملین المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨م :

(١) تنص المادة (٩١) من قانون العاملین المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على مدد سقوط الدعوى التأديبية حيث تقول :

« نسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدتين اقرب » .

وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء .

واذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انتقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد انقضت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية .

آثار سقوط الدعوى التأديبية :

ان سقوط الدعوى التأديبية يسقط حق الادارة في مجازاة العامل بالطريق الادارى ، اذ ان السقوط ينصرف الى الحق في توقيع الجزاء ايا كانت السلطة المختصة بتوقيعه سواء كانت سلطة قضائية او سلطة رئاسية ، وذلك لاتحاد العلة في الحالتين والقول بغير ذلك يؤدى الى تفويت فرض الشارع والهدف الذى توخاه من تقرير قاعدة السقوط .

ويلاحظ ان الهدف من سقوط الدعوى بمضى المدة هو حفز الادارة على اتخاذ الاجراءات التأديبية مع المذنب قبل ان تنطمس معالم المخالفة بمضى الزمن وتتلشى معالمها ويتعذر اثباتها ، ومن ناحية اخرى حتى لا يبقى مركز العامل العامل مهددا بالاتهام زمنا طويلا .

❖ طريقة احتساب مدد السقوط :

يبين من استقراء احكام القضاء الادارى ان المحكمة الادارية العليا

تقرر انه حيث يستحدث القانون ميعاد التقادم الدعوى التأديبية سواء كان ذلك باستحداث التقادم ذاته أو تعديل مواعده فإن التقادم المستحدث لا يسرى الا من تاريخ العمل بلقانون الذى وضعه المشرع .

وينتقد فريق من الفقه هذا الاتجاه بدعوى انه يفغل الطبيعة القضائية للتأديب وما تستوجبه من الاخذ بالاصل العام في التجريم وهو تطبيق القانون الاصلح للتهتم ، كما يهمل بمسئولية الادارة عن تراخيها في تقديم المذنب للمحاكمة .

✽ مدة السقوط في حالة ما اذا انطوى الامر على جريمة جنائية :

نص قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقلوبن العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على موضوع سقوط الدعوى التأديبية ، ويلاحظ انه اذا كون الفعل جريمة جنائية فإن الدعوى التأديبية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

وقد اراد المشرع بذلك أن يتلافى سقوط الدعوى التأديبية عندما تكون الدعوى الجنائية ما زالت قائمة ، وذلك نظرا لما يكون بين الدعويين من ارتباط . ونرى انه لزاما على الادارة متى اتضح لها ذلك الارتباط ، أن تقرص بالحكم الجنائي ولا تفصل في الدعوى الادارية الا على ضوء ما يسفر عنه الحكم الجنائي من نتائج البراءة ، او الإدانة ، وتقول المادة (٥٦) من قانون الإجراءات الجنائية « يكون للحكم بالبراءة هذه القوة ، سواء بنى على انتفاء التهمة ، أو على عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » .

✽ اثر انتهاء خدمة العامل على المحاكمة التأديبية :

اشار قانون العاملين المدنيين بالدولة بالمادة (٨٨) على انه « لا يمنع انتهاء خدمة العامل لاي سبب من الاسباب من الاستمرار في محاكمته تأديبيا اذا كان قد بدى في التحقيق معه قبل انتهاء مدة خدمته ، ويجوز في المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزائنة العامة اقامة

الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الأجر الإجمالي الذى كان يتقاضاه العامل في الشهر عند انتهاء الخدمة .

واستثناء من حكم المادة ١٤٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تستوفى الغرامة من تعويض الدفعة الواحدة أو المبلغ المخز أن وجد عند استحقاقها وذلك في حدود الجزء الجائز الحجز عليه أو بطريق الحجز الإدارى على أمواله » .

ومن هنا يتضح أن المشرع غرق بين المخالفات الادارية وغيرها من المخالفات المالية ، ففى الاولى يشترط أن تكون الادارة قد بدأت في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمة العامل ، أما في المخالفات المالية (وهى التى يترتب عليها ضياع حق مالى من حقوق الخزائنة ، او ما كلن من شأنه أن يؤدى الى ذلك) فيجوز اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق على النحو سالف البيان .

✻ أثر الاستقالة على الدعوى التأديبية :

نص المشرع بالمادة (٩٧) من القانون رقم ٤٧ بنظام العاملين بالدولة ، وبالقانون ٤٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على منع قبول الاستقالة الا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الفصل ، وذلك حتى ما اذا صدر الحكم بالجزاء التأديبى أمكن للإدارة تنفيذه عليه . (١)

وجدير بالاحاطة أنه اذا قبلت الادارة استقالة العامل قبل صدور قرار الاحالة فانه يترتب على ذلك انتهاء الدعوى التأديبية ، ولا يؤثر انقضاء الدعوى التأديبية على الدعوى المدنية ، أو الجنائية ، وذلك اعمالا للقواعد العامة .

(١) تنص المادة (٩٧) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلى :
« للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة =

❖ منع الإدارة من سحب الدعوى بعد دخولها في حوزة المحكمة التأديبية :

متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية حق لها الاستمرار في نظرها والفصل فيها فلا تملك الإدارة بعد ذلك اتخاذ أى قرار يسلب المحكمة التأديبية سلطتها في نظر الدعوى فإذا أخطأت الإدارة وأصدرت قرار يسلب المحكمة التأديبية ولايتها فانه يعتبر قرارا معدوما وغير قابل للتنفيذ . (٤٧)

وقضت المحكمة الإدارية العليا بأنه : « إذا كان القانون قد أعطى للنيابة الإدارية وحدها الحق في اصدار قرار الإحالة الى المحاكمة التأديبية فطالما كانت الدعوى التأديبية منظورة أمام المحكمة ولم يصدر حكما نهائيا فيها ، فانه يمنع على جهة الإدارة أن توقع عقوبة على المتهم المحال الى المحاكمة التأديبية عن نفس التهمة فان هي فعلت ذلك كان قرارها معدوما ولا اثر له على الإطلاق . (٤٨)

== ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط او مقترنا بقيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الاجراء على اسبوعين بالإضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا احيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء الفصل أو الإحالة الى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او الى ينقضى الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة » .

(٤٧) المحكمة الإدارية العليا في ٧١/٥/١٥ — س ١٦ — ص ٢٩١ رقم ٦١٧ .

(٤٨) المحكمة الإدارية العليا ١٩٧٢/٢/١٩ رقم ١٠٨٠ — س ١٣ ق وعنه تعليق الأستاذ /نعيم عطية بمجلة العلوم الإدارية — والمحكمة الإدارية العليا س ١٣ — عدد ٣ — س ٧١ — ص ١٩٩ .

كذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بعدم الأخذ بما انتهت إليه المحكمة
التأديبية من انقضاء الدعوى التأديبية بناء على نزول جهة الإدارة عنها . (٤٩)

✽ الدفع بسقوط الدعوى التأديبية يتسم بطابع النظام العام :

يتعلق سقوط الدعوى التأديبية بالنظام العام اسوة بالدعوى الجنائية
لا سيما وانها يقومان اساسا على حق العقاب .

ولذلك فان الدفع بالسقوط انما يتسم بطابع النظام العام ، ولهذا يحق
للمعامل ابداء هذا الدفع في اية مرحلة كانت عليها الدعوى ، كما يجب على
السلطة التأديبية ان تقضى به من تلقاء نفسها اذا كانت محكمة تأديبية ،
اما اذا كانت جهة رئاسية فعليها مراعاته والاعتداد به طواعية اذمانا
لحكم القانون .

وقد جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على ان القوانين او الاحكام
المقررة لتقادم الدعوى التأديبية هي من النظام العام التي تسرى باثر حال
ومباشر على المخالفات الموجودة وقت صدور القانون . (٥٠)

(٤٩) المحكمة الإدارية العليا ١٩٧٥/٦/٢٨ رقم ٥٨١ — س١٧ق .

(٥٠) المحكمة الإدارية العليا ١٩٧٥/٦/٢٨ — سج ٢٠ — ٤٥٩ .

الباب الثاني

العرف بالقرار التأديبي بوصفه قرارًا إداريًا
وأحكام الإلغاء والسحب والتمييز بين
البطلان والإعدام
مع أهم التطبيقات
القضائية

الباب الثاني

التعريف بالقرار التاديبى بوصفه قرارا اداريا - واحكام
الالغاء والسحب - والتمييز بين البطلان والانعدام
مع اهم التطبيقات القضائية

وينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول وهى :

الفصل الاول

تعريف القرار التاديبى بوصفه قرارا اداريا وتحليل اركانه
مع اهم التطبيقات القضائية

الفصل الثانى

الغاء المقررات الادارية وسحبها مع التركيز على القرار التاديبى
مع اهم التطبيقات القضائية

الفصل الثالث

التمييز بين البطلان والانعدام
مع اهم التطبيقات القضائية

الفصل الأول

تعريف القرار التاديبي بوصفه قرارا إداريا وتحليل أركانه
مع أهم التطبيقات القضائية

الفصل الأول

التعريف بالقرار التاديبى بوصفه قرارا اداريا وتحليل أركانه
مع أهم التطبيقات القضائية

ونبين ذلك فيما يلى :

المبحث الاول

تعريف القرار التاديبى بوصفه قرارا اداريا

لتعريف القرار التاديبى نرى أنه لا يخرج عن تعريف القرار الإدارى
أذ يتجدد معه فى أركانه ولا يخطف عنه الا اختلافنا نسبيا من ناحية ركن
الهدف ، اذ يستهدف انزال الجزاء بالعللين الذين تثبت ادانتهم فى الاخلال
بمهامهم الوظيفية ، أو الذين يرتكبون بعض الجرائم المخلة بالشرف حسبما سيأتى
بيانه ، ومع ذلك فكل من القرار الإدارى والقرار التاديبى يستهدف انتظام
سير المرافق العامة سيرا مطردا ومنظما ، وتحقيق الصالح العام على
اساس الهدف المخصص لكل منهما طبقا للقاعدة المعروفة « بقاعدة تخصيص
الاهداف » بحيث اذا خرج عنها أصبح مشويا بما يجعله قابلا للطعن عليه
بالالقضاء .

وبناء على ذلك نبين تعريف القرار الإدارى حسبما عرفته المحكمة الإدارية
العليا حيث تقول :

« القرار الإدارى هو إقصاح الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون
عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد

أحداث مركز قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا وكان الباحث عليه ابتداء
بصلحة عامة » (١) .

(١) المحكمة الإدارية العليا : مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها
المحكمة الإدارية العليا في ١٥ علما (١٩٦٥ - ١٩٨٠) الجزء الاول - ص ٧٥ .
* جدير بالاحاطة ان موضوع المراكز القانونية من أهم الموضوعات التي
تتربى الفكر القانوني ولذلك نرى عرضها فيما يلي :

التمييز بين المراكز القانونية :

والمراكز القانونية على نوعين : فقد تكون مراكز عامة موضوعية ، وقد
تكون مراكز فردية ذاتية . على أن هذا التقسيم ليس مطلقا . فهناك مراكز
تجمع بين النوعين ، ويطلق عليها اسم المركز المخططة أو المركبة .
ونكتفي بعرض المراكز القانونية الموضوعية والفردية الذاتية فيما يلي :

(أولا) المراكز القانونية العامة الموضوعية :

« Les Situations juridiques générales objectives »

بعض المراكز القانونية يستمد وجوده مباشرة من القوانين أو اللوائح .
أي الأفراد الذين يشغلون مركزا من هذه المراكز يتمتعون بحقوق ويخضعون
لالتزامات تنظمها القوانين واللوائح بقطع النظر عن الأشخاص الذين يشغلونها ،
لذلك يطلق أيضا على هذه المراكز اسم « المراكز التنظيمية القانونية » (نسبة
إلى القانون أي التشريع) أو اللائحية .

« Situations statutaires légales ou réglementaires »

ومن هذه المراكز في القانون العام : مركز الموظف العمومي ومركز الناخب .
وفي القانون الخاص : مركز الشخص المتزوج ومركز الملك .

ونظرا إلى أن هذه المراكز تستمد وجودها مباشرة من القوانين واللوائح
لأنها تتميز بامتياز بآلية تشريعية القوانين واللوائح من طابع العمومية والدوام .

فهذه المراكز ذات طابع علم مجرد لأن محتواها واحد بالقياس إلى
جميع الأفراد الذين يشغلونها . فخصائص حق الملكية واحدة بالنسبة لجميع
الملاك ، ولا تختلف هذه الخصائص من ملك إلى آخر . كذلك الأمر فيما يتعلق
بحق الانتخاب ، فكل شخص يستوفي الشروط التي ينص عليها القانون يصبح
ناخبا ويتبع بهذا الحق .

وهي دائمة بمعنى أن الحقوق التي تخولها لا تنقضي ولا تزول باستعمالها
أو بممارستها مرة أو مرات ، كذلك أيضا حق الملكية لا ينفضي باستعماله . =

== (ثانيا) المراكز القانونية الفردية الذاتية :

» Les Situations juridiques individuelles subjectives «

أما هذه المراكز ، على عكس المراكز السابقة ، فمضمونها يحدد بطريقة خلسة وبالقياص الى شخص معين أو أشخاص معينين ، وتختلف باختلاف شاغليها ، فلا يمكن تصور هذه المراكز في نفسها ، أو النظر اليها مجردة عن شاغليها . وكثير من هذه المراكز ينشأ عن العقد ، سواء أكان عقدا من عقود القانون الخاص أم من عقود القانون العام ، بل نستطيع أن نقول أن أبرز مثل للمركز القانوني الفردي الذاتي هو الناشئ عن التزام تعاقدى ، مثل مركز الدائن ومركز المدين . فعلى اثر إبرام عقد بيع يصبح كل من البائع والمشتري ملتزما بالتزام معين ، ومركز كل منهما مركز فردي ذاتي تحدده شروط عقد البيع ويقتصر هذا المركز على كل منهما .

وتتميز هذه المراكز القانونية بأنها خاصة ذاتية ، وبأنها مؤقتة تزول بالاستعمال والممارسة .

فهي خاصة ذاتية لأن الحقوق أو السلطات القانونية التي تحوى عليها وتتضمنها ليست عامة ومجردة بل تتعلق بشخص معين أو بأشخاص معينين على وجه التحديد ، ولا توجد الا بالقياص اليهم .

وهي مؤقتة وتزول بالممارسة ، فليست دائمة مثل المراكز العامة الموضوعية فحين يقوم كل من الطرفين بتنفيذ الالتزام الملقى على عاتقه يزول المركز القانوني . فمركز البائع يزول بتسليم العين المبيعة ، ومركز المشتري يزول بدفع الثمن . بل اننا نستطيع أن نقول أن هذه المراكز لا تنشأ في الواقع الا للوصول الى هذه المرحلة النهائية وهي انقضاء وزوال ما تنطوى عليه من التزامات .

الفائدة العملية لهذا التقسيم :

على الرغم من تعدد المراكز المركبة ، فإن التقسيم الاساسي للمراكز القانونية الى مراكز عامة موضوعية من ناحية ومراكز فردية ذاتية من ناحية أخرى يعتبر ذا فائدة جوهرية . لانه حتى في داخل نطاق المراكز المركبة فإن خصائص كل من نوعي التقسيم تستخلص وتطبق عليها النتائج الخاصة بها .

وأهم نتيجة تترتب على التمييز بين النوعين تتعلق ببدى ما يجوز ادخاله من تعديلات بطريقة عامة على المراكز القانونية بعد أن يكون قد شغلها افراد معينون .

ففيما يتعلق بالمراكز العامة الموضوعية ، ما دام مضمونها تحدده القوانين واللوائح ، فإن هذه المراكز قابلة للتعديل تبعا لما يطرأ على تلك القوانين =

== واللوائح . فكل تعديل يدخل على القوانين واللوائح التى تحكم مركزا علما موضوعيا يسرى من تلقاء نفسه على هذا المركز .

وتطبيقا لذلك فكل تعديل يطرا على القوانين واللوائح التى تحكم نظم الموظفين العموميين مثلا يطبق عليهم ويعدل من مراكزهم دون أن يحتجوا بأن لهم حقا مكتسبا لا يجوز المساس به .

كذلك الامر أيضا يتعلق بالإجراءات العلية الموضوعية التى تنطوى عليها المراكز المركبة . وتطبيقا لذلك فلن كل تعديل فى القوانين الخاصة بالإجراءات يسرى على الدعوى المرفوعة من دائن يطلب فيها بتنفيذ عقد أبرم بينه وبين المدين حتى قبل صدور هذا التعديل .

اما المراكز الفردية الذاتية فلا تتأثر من التعديلات التى تطرا على القوانين واللوائح لان مضمونها لم تحدد هذه اللوائح او تلك القوانين . فلا يمكن المساس بهذه المراكز الا بموافقة شاغليها .

ومن ثم فلن هذا التقسيم يعلون فى ايجاد معيار فنى لحل موضوع سريان القوانين من حيث الزمان ، او بعبارة أخرى موضوع عدم رجعية القوانين ، فالقانون الجديد يسرى على جميع المراكز العلية الموضوعية السابقة على وجوده ، دون أن يعتبر ذلك السريان تطبيقا للقانون بأثر رجعى ، لان هذه المراكز من خلق القانون ، فهو الذى انشأها وحدد مداها ، فيجب أن تتبعه وتسايه فيها تطرا عليه من تعديل ، فيتسع نطاقها أو يضيق تبعاً لذلك . ولكن هذا القانون الجديد لا يسرى على المراكز الفردية الذاتية التى نشأت قبل صدوره ، لان هذه المراكز تستمد وجودها من الاعمال الفردية التى انشأتها وحددت نطاقها .

كما أن التمييز بين المراكز العلية الموضوعية والمراكز الفردية الذاتية يبرز ما ينقسم به كل من هذين النوعين من خصائص وما يترتب عليهما من نتائج ، نذكر منها على سبيل المثال : ان مضمون المراكز العلية الموضوعية اذ تنشئه وتحدده القوانين واللوائح لا يجوز حين يسند المركز العلم الموضوعى الى أحد الافراد أن ينص فيه على أحكام خاصة تخالف أحكام القوانين واللوائح . ومنها أنه يجوز للافراد أن يتنازلوا تنازلا سهلا بطلنا عن شغل مركز من المراكز العلية الموضوعية . كما أن التمييز بين نوعى المراكز يعتبر أساس نظرية الحجية المطلقة او النسبية للشيء المحكوم فيه . او بعبارة أخرى قوة الشيء المقضى به الخ

(دكتور توفيق شحاته « مبادئ القانون الإدارى » ط/١ ص ٢٢ - ٢٧) -

وكذلك :

DUGUIT - Traité dt droit constitutionnel, I, P. 200 .

وبناء على ما تقدم فلن القرار التأديبي لا يختلف عن القرار الإداري
حسبما سبق بيانه الا من ناحية ركن السبب المرتبط ارتباطا وثيقا بالهدف
وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

« ... أن سبب القرار التأديبي بوجه عام ، هو اخلال الموظف
بواجبات وظيفته واتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف
الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر
الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال
وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه ، اذا كان منوطا بها اليه ، وان
يؤديها بدقة وامانة ، انما يرتكب ذنبا اداريا يسوغ تاليه ، فتتجه
ارادة الإدارة الى توقيع جزاء عليه بحسب الاشكال والافضاح المقررة
قانونا » . (٢)

ومن ناحية أخرى فان الرقابة القضائية تسلط على كل من القرارات
الإدارية والقرارات التأديبية للتأكد من سلامة أركانها ، وبصفة خاصة
فان قضاء مجلس الدولة بوصفه قضاء إداريا أو قضاء تأديبيا
يسلط رقابته على ملاءمة القرارات الإدارية المقيدة للحرية ، كما يسلطها
على ملاءمة الذنب الإداري للجزاء اللورد بالقرار التأديبي للتأكد من عدم
غلو الإدارة في تقدير الجزاء .

وفي هذا المعنى تقول المحكمة الادارية العليا :

« ... أن تقدير العقوبة للذنب الإداري الذي يثبت في حق الموظف
هو من سلطة الإدارة لا رقابة للقضاء فيه عليها ، الا اذا اتسم بعدم
الملاءمة الظاهرة ، أي بسوء استعمال السلطة » . (٣)

وبناء على ما تقدم يمكننا تعريف القرار التأديبي بأنه : « القرار الإداري
الذي تفصح فيه الإدارة بالشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة ،
بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح مستهفة انزال العقوبة
التأديبية بالعامل الذي يخل بواجبات وظيفته ويأتى عملا من الاعمال
المحرمة عليه ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن
يقوم بها بنفسه أو التي يناط اليه بها ، ويخل في أدائها بالدقة والامانة
المطلوبة » .

(٢) المحكمة الادارية العليا — حكما في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

(٣) المحكمة الادارية العليا — في ٥ يناير سنة ١٩٦٣ سابق — ص ٣٩٨ .

(م — ٥ المحاكمات التأديبية)

مفهوم كل من القرارات الصريحة ، والسلبية ، والضمنية « وتطبيقات القرارات الضمنية في مجال التأديب المتقن »

يرغى التمييز بين القرارات الادارية الصريحة والقرارات الادارية الضمنية ، والقرارات الادارية السلبية ، كل من هذه القرارات يعتبر قرارا اداريا ، غاية ما هناك ان القرار الصريح يفصح عن رأى الادارة في صراحة ووضوح عن الهدف ، أما القرار الضمنى فيستشف منه اتجاه الادارة في الانصاح عن رايها ، أما القرار السلبى فيظهر عندما يطلب من الادارة القيام بفعل أو الامتناع عن فعل ولكنها تتسلب عن القيام بالعمل المطلوب فيعتبر ذلك بمثابة قرارا سلبيا بالرفض .

وزيادة للايضاح نوضح ذلك فيما يلى :

(١) القرار الإدارى الصريح :

القرار الإدارى الصريح هو ذلك القرار الذى تفصح فيه الادارة صراحة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين او تعديله ، او انهاءه متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، ومتى كان الباعث على ذلك ابتغاء مصلحة عامة .

ويتضح من ذلك وضوح القرار وصراحته فى تعيين المركز القانونى الذى يستهدفه القرار بطريق لا لبث فيه ولا غموض ، لان الادارة تفصح فيه عن ارادتها الملزمة فى انشاء المركز القانونى او تعديله او الفائه .

(ب) القرار السلبى :

هناك حالات غير قليلة لا يصدر فيها القرار فى شكل الانصاح الصريح عن ارادة الجهة الادارية باتشاء المركز القانونى أو تعديله أو انهاءه ، بل تتخذ الادارة موقفا سلبيا من التصرف فى امر يلزمها فيه القانون بهذا التصرف . (٤)

(٤) اذا تظلم أحد العللين للادارة بسبب بطلان أحد القرارات التى تضر بمركزه القانونى ، وتسلبت الادارة من الرد عليه فى المدة القانونية ، فيفسر =

تعتمد سكوت الإدارة عن الانصاح عن إرادتها بشكل صريح يعتبر سكوتها بمثابة قرارا سلبيا إذا كان اتخذ القرار واجبا عليها ومقاسا للقوانين واللوائح .

وقد أوضحت محكمة القضاء الإداري ذلك في حكمها الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٨٠ حيث تقول :

« ... عدم استجابة رئيس الوزراء لاقتراح المدعية بتفسير القسانون لا ينطوي على قرار سلبي لأن القرار السلبي هو الذي يتمثل في الامتناع عن اتخاذ إجراء كان من الواجب على جهة الإدارة اتخاذه طبقا للقوانين واللوائح » . (٥)

ومن هنا يمكننا تعريف القرار السلبي : « بأنه ذلك القرار الذي تمتنع الإدارة عن اتخاذه وكان عليها أن تتخذه طبقا للقوانين واللوائح » .

ويلاحظ أن مجلس الدولة الفرنسي ابتدع حيلة قانونية مفادها اعتبار سكوت الإدارة عن التصرف فيها يقدمه الشخص من التنظيم هو بمثابة قرارا سلبيا برفض التنظيم يجوز الطعن فيه أمام القضاء الإداري .

وقد أخذ مجلس الدولة المصري بهذا الاتجاه حيث نص في المادة (٢٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ذلك حيث نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على ما يلي :

« ... ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التنظيم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه » .

== ذلك أن الإدارة أصدرت قرارا سلبيا برفض تطلبه ، ويجوز الطعن في هذا القرار السلبي أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة . علما بأن التنظيم يفتح له ميعادا جديدا « ستون يوما لرفع دعوى إلغاء » .

أما إذا قررت الإدارة بأن الموضوع قيد البحث فيظل الميعاد مفتوحا حتى يبلغ العايل بنتيجة البحث ، بشرط أن تكون ملتزمة بالرد .

(٥) محكمة القضاء الإداري في ١٨ أبريل سنة ١٩٨٠ — في الدعوى رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٠ .

كذلك نصت الفقرة الأخيرة من المادة (العاشرة) من القانون المذكور على ما يلي :

« يعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح » .

ويلاحظ ان الطعن يكون على القرار السلبي ، وان ميعاد الستين يوما التي تمثل مدة الطعن في القرار الإداري تنقطع بالتظلم الذي يفتح مدة جديدة ، كما تنقطع مدة الطعن بطلب الاعفاء من الرسوم القضائية ، وذلك فضلا عن غير ذلك من اسباب الانتطاع .

ويلاحظ ان سكوت الإدارة عن اتخاذ قرار لا يوجب القانون عليها اتخاذه ، بل يجعله متروكا لحض تقديرها ، لا يعتبر قرارا إداريا سلبيا مما يمكن الطعن فيه بالاعفاء .

فلختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في نظير الطعون في القرارات الإدارية السلبية منوط بأن يكون من الواجب على الجهة الإدارية قاتونها اتخاذ القرار لضرورة معينة ، فإذا لم يكن ذلك واجبا وكان متروكا لحض تقديرها فان سكوت الجهة الإدارية عن اتخاذ مثل هذا القرار لا يشكل الامتناع المتصود ولا يكون ثمة قرار إداري يمكن الطعن فيه (٦) .

* * *

* وينبغي ملاحظة ان صدور القرار من جهة إدارية ، لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى المتقدم ، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص ، او تعلق

(٦) حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ١٠٦٦ - ١٠ - ١٩٦٧/١٢/٢٣ :
٤٢/١٣ - ٣٢١ - مشار اليه بالمرجع السابق - ص ٧٧ .

بادارة شخص معنى خاص ، خرج عن عداد القرارات الادارية ايا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإدارى .

وبناء على ذلك فالقرارات الادارية الصادرة في شأن موظفى القطاع العام لا تعتبر قرارات ادارية بالمعنى الذى عرفته المحكة الادارية العليا ، لانها لم تصدر عن سلطة عامة ، وانما يوصف المصدر لها بأنه رب عمل يباشر بعض الاختصاصات المتعلقة بالمعاملين في شركات القطاع العام ، بوصفها من اشخاص القانون الخاص ، ولذلك فان المنازعات المتعلقة بهؤلاء المعاملين يختص بها القضاء العادى حيث تعرض امام الدوائر العمالية (اما القرارات التى تصدرها الهيئات العامة فهى قرارات ادارية يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى او تاديبى بالفصل في المنازعات المتعلقة بها .

وقد اصدرت المحكة الادارية العليا حكما شهيرا وعلى غايبة كبيرة من الاهمية في هذا الخصوص ، ولاهيته نوره كاملا فيما يلى :

تقول المحكة في حكمها الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٧٩ ما يلى :

((من حيث أن القرار الإداري — على ما جرى به قضاء هذه المحكة — هو افعال الادارة في الشكل الذى يتطلبه القانون عن اراحتها المزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة ، وغنى عن البيان أن مجرد صدور القرار من جهة ادارية لا يخلع عليه في كل الاحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى المتقسم وانما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فاذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص او تعلق بادارة شخص معنى خاص خرج من عداد القرارات الادارية ايا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإدارى . وبناء عليه فانه ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن قرار وزير الدولة لاستصلاح الاراضى المطعون فيه الصادر بنقل الطاعن ، من القرارات الادارية الصادرة في شأن أحد الافراد التى تختص بمحكة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في طلبات الافراد بالغائها ذلك انه فضلا عن أن القرار المشار اليه صدر في شأن الطاعن بوصفه عاملا في القطاع العام وليس فردا من الافراد بما من مقتضاه ان ينقسم الاختصاص بنظر منازعته للمحكة التى ناط بها القانون نظر المنازعات

الخاصة بالمعاملين في القطاع العام وهي كاصل عام محاكم القضاء العماى بوصفهم تابعين لشخص من اشخاص القانون الخاص ما لم يقض القانون بغير ذلك على ما سلف بيانه ، فان القرار المذكور صدر من وزير الدولة لاستصلاح الاراضى ليس بوصفه سلطة عامة وانما بوصفه رب عمل منوط به وفقا لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر القيام بمباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالمعاملين في شركات القطاع العام بوصفها من اشخاص القانون الخاص على ما تقدم ذكره ، شأنه في ذلك شأن القانونين بالعمل في هذه الشركات كرؤساء مجالس ادارتها بالنسبة للاختصاصات المخولة لهم في هذا القانون ، ولقد ايدى المشرع صواب هذا النظر حين ناط في المادتين ١٢ ، ٥٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام المعاملين في القطاع العام بالوزير المختص اجراء تعيينات او تنقلات بعض المعاملين في شركات القطاع العام ليس بوصفه وزيرا وانما بوصفه رئيسا للجمعية العمومية للشركة على ما تقتضى به المادة (٥٥) مكررا (١) من القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام معدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ . وبهذه المثابة فان القرار المذكور لا يتوافر له مقومات القرار الادارى الذى تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل في طلب الغائه والقول بغير ذلك من شأنه ان يؤدى دون مسوغ من منطق او قانون الى المخايرة في طبيعة القرارات التى تصدر بنقل المعاملين بالشركة الواحدة وبالتالي القواعد التى تحكمها تبعا لتغير السلطة التى باشرت نقلهم ، فيختلف الامر في حالة ما اذا كان النقل بقرار من الوزير المختص عنه في حالة ما اذا تم بقرار من مجلس ادارة الشركة او من رئيس مجلس ادارتها ، او من احد المفوضين في ذلك .

ومن حيث انه لا غناء فيها آثاره المدمى من ان القرار الطعون فيه تضمن جزاء تأديبيا ذلك ان التثبت ان محل القرار المذكور هو نقل المدمى من شركة مساهمة البحرية الى شركة وادى كوم ابلو ، كما ان المنازعة تدور اساسا على ما جاء بعريضة الدعوى وتقرير الطعن ومذكرات المدمى والمدمى عليهم حول شرعية القرار المذكور وما يقتضيه ذلك من البحث في صدوره ومن يملك اصداره مستهدفا الصالح العام غير متعسفا في استعمال سلطته ، وما اذا كان قد فوت على المدمى حقه في الترقيات التى تمت بالشركة عقب نقله منها ومن شأن ذلك كله ان يبعد المنازعة عن

المجال التأديبي الذى ينمقد الاختصاص بالفصل فيه للمحكمة التأديبية
وليس لمحكمة القضاء الإدارى التى تصدت للمنازعة وفصلت فيها .

ومن حيث أنه متى كان المدعى لا يعتبر موظفا عاما ، وإذا كانت المنازعة
لا تنصب على قرار إدارى ولا تتعلق بجزاء تأديبى ، فإن الفصل فيها
يخرج عن دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة وينمقد الاختصاص بنظرها
للقضاء العادى . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد
أخطأ فى تطبيق القانون وتولىه ويتعين لذلك الحكم بإلغائه بالنسبة
للطامن والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى
وباختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية) بنظرها وإحالتها
إليها تطبيقا لحكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات للفصل فيها والزام
الطاعن مصروفات الطعن وإبقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة
الموضوع » (٧)

(ج) القرار الضمنى : (وتطبيقاته العملية فى مجال التأديب المنقذ) .

أوضحنا فى الفقرة السابقة مفهوم القرار السلبى ، ويخط البعض بينه
وبين القرار الضمنى بالرغم من استقلال مفهوم كل من القرارين ، فالقرار
الضمنى ينشأ فى حالة ما يكون الإفصاح عن الإرادة ضمنا وغير صريح وفى
هذا النطاق يختلف عن القرار السلبى حسبما قمنا بتعريفه والذى يتمثل فى
كونه سلبيا ، بينما يعد القرار الضمنى قرارا إيجابيا ولكنه غير صريح ،
وهو بهذه المثابة يخضع للقواعد العامة للقرارات الإدارية .

وقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا أهمية للقرارات الضمنية حيث تقول :

« ... يعتبر ضمنا من القرارات ... ما ورد بأعمال محضر شئون
الموظفين من حصر الوظائف الكتابية منظويا على قرار بنقل من عداهم من
أصحاب الدرجات الكتابية الى الدرجات الإدارية المماثلة لها » (٨)

(٧) المحكمة الإدارية العليا — مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها
المحكمة الإدارية العليا فى ١٥ علما من ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — الجزء الاول —
٤٣٢ — ٢٣ (١٩٧٩/١/٢٧) ٥٥/٢٤ ص ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .
(٨) المحكمة الإدارية العليا فى ٢٢ مارس سنة ١٩٧٠ — سه اق — مبدأ
رقم ٤٠ — ص ٢٤٤ .

ومن القرارات الضمنية ما يعد قرارا غير مشروع ، ومن أمثلته القرارات التي تخفى في طياتها جزاء مقنعا (٩) فمثل هذا القرار يعامل معاملة القرار التلبيسي الصريح من حيث الاختصاص به ، ومن حيث رقابة مشروعيته ، لان مثل هذه القرار يؤدي الى حرمان صاحب الشئ من الضمانات التأديبية . ومن اهم الضمانات التي يحققها القانون في مواجهة المتهم بالتهمة المنسوبة اليه وسماح دفاعه وضرورة تناسب العقوبة مع الذنب الاداري .

وانلك نرى بل ونرجح ان يكون الطعن في مثل هذه القرارات امام المحاكم التأديبية .

(٩) هناك الكثير من الاحكام القضائية بخصوص عدم مشروعية القرارات الادارية المتضمنة جزاءا تأديبيا مقنعا نذكر منها :

حكم محكمة القضاء الاداري في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ « س٧ ص ٣٧١ » بمنسبة النقل المكاني حيث تقول :

« ... اذا خرج النقل عن هذا المحيط وتباعد عن هذا الهدف القويم « صالح المرفق » ودلت الظروف والملابسات على انه ينطوى على عقوبة تأديبية يصير في الواقع من الامر جزاء لا ينص عليه القانون ، ويكسبون والحالة هذه معينا غير قائم على سبب صحيح وواقعة مخالفة للقانون » .

وفي حكم آخر اشترطت نفس المحكمة في حكمها في ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ « س٧ ص ٤٦٩ » في موضوع النقل النوعي ما يلي :

« الا يكون تمرار النقل متضمنا جزاء تأديبيا مقنعا ينضج بعدم الرضا والسخط عليه ويحمل في طياته تنزيلا في الوظيفة او في الدرجة او اي جزء آخر مما لا يجوز توقيعه على الموظف الا لذنوب اقترعه ، وبعد اتباع الاجراءات التي قد يستوجبها القانون وظروف الحال وملابساته ... » .

المبحث الثاني

تحليل أركان القرار الإداري مع أهم التطبيقات القضائية

أركان القرار :

تمثل أركان القرار طبقا للتقسيم الذى نرجحه فى الأركان التالية :

(أولا) السبب .

(ثانيا) الإفصاح عن الإرادة فى الشكل الذى يتطلبه القانون .

(ثالثا) الاختصاص .

(رابعا) المحل .

(خامسا) الغاية أو الهدف .

ونتناول شرح ذلك فيما يلى :

المطلب الأول

ركن السبب

سبب القرار هو أهم عنصر وركن فى القرار الإداري ويعتمد به الأمر الذى يسبق القرار ويدفع الى وجوده .

وينبغى التمييز بين محلل السبب بهذا الصدد والمحلل الذى يطلق عليه فى القانون الخاص " La cause " والسبب الذى نفعيه " Le motif "

هو المبرر للقيام بالعمل الإداري ، ومن أمثلة ذلك أن السبب فى اتخاذ إجراء ضبط إداري هو منسح الاضطراب أو التهديد به مما يهدد النظام العام ويضر بالأمن العام والسكينة العامة .

ويلاحظ أن السبب ليس عنصرا داخليا شخصيا نفسيا ، وإنما هو عنصر خارجي موضوعي يتصل فى حالة واقعية أو قانونية ، وهى التى تسوغ للإدارة التدخل عن طريق إصدار القرار . (١٠)

(١٠) محكمة القضاء الإداري فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣ مج ٨ ص ٢١٩ .

والاصل انه لا يشترط في صحة القرار الإداري ان تبين فيه الاسباب
التي بنى عليها الا حيث يوجد نص يوجب ذلك كالوضوح بالنسبة للقرارات
التأديبية .

ومع ذلك فقد جرت محكمة القضاء الإداري على انه « وان كانت
الإدارة غير ملزمة ببيان اسباب قرارها الا حيث يوجب القانون ذلك عليها ،
الا انها اذا ما ذكرت اسبابا فان هذه الاسباب ولو في غير الحالات التي يوجب
القانون ذكر اسباب فيها ، تكون خاضعة لرقابة المحكمة لتعرف مدى صحتها
من الوجهة الواقعية ، ومن جهة مطابقتها للقانون نصا وروحا » (١١) .

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف ركن السبب بأنه : « حالة واقعية او
قانونية بعيدة عن رجل الإدارة ، ومستقلة عن ارادته ، تتم فتوحى له بأنه
يستطيع ان يتدخل وان يتخذ قرار ما » .

وبناء على ذلك فان السبب لا يعدو عن كونه اشارة تبدو لرجل
الإدارة فتبين له انه لا مانع لديه من مباشرة سلطاته طبقا للاختصاص المخول
له قانونا ، في النطاق المشروع .

وقد اقرت محكمة القضاء الإداري التعريف السابق ، فعلى سبيل
المثال نقول في حكمها الصادر في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣ :

« السبب بوجه عام هو الحالة الواقعية او القانونية التي تسوغ تدخل
رجل الإدارة بسلطته الملزمة » .

وقد رددت المحكمة الإدارية العليا هذا التعريف في احكامها بصفة عامة
ومن اوائل احكامها في هذا الصدد حكمها الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥
حيث تقول :

« ان القرار الإداري يجب ان يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الإدارة
الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخلها » .

(١١) محكمة القضاء الإداري في ١٥ يونيو ١٩٤٨ مج ٢ ص ٨٠٥ ، وفي
١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ ، وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ .

❖ أهمية السبب في المجال التأديبي :

تؤكد المحكمة ذلك في حكمها الصادر في ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٠ حيث تقول :
ان « القرار التأديبي » شأنه في ذلك شأن أى قرار آخر يجب ان يقوم
على سبب يسوغ تدخل الإدارة لاحداث اثر قانونى ... ولا يكون ثمة
سبب للقرار الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ هذا التدخل ... » .

وبناء على ما تقدم فان القرار الصادر بتوقيع جزاء ادارى على احد
الموظفين يتبلل سببه في الجريمة التأديبية التى يرتكبها هذا الموظف ،
ويجب ان يصب السبب في ذات القرار والا يمكن الطعن عليه بالالفاء .

والقضاء الادارى يمكنه ان ييسر رقابته القانونية على صحة السبب
التأديبي ، فاذا تكتشف له عدم صحة الاسباب التى حمل عليها القرار
التأديبي فمن حقه الفاء هذا القرار ، حيث يكون القرار باطلا لفقدانه ركنا
اساسيا هو سبب وجوده ومبرر اصداره حتى لو ظنت الإدارة بحسن نية
ان الاسباب التى استندت اليها صحيحة .

وفى ذلك تقول محكمة القضاء الادارى في حكمها الصادر في ٥ يناير
سنة ١٩٥٤ ما يلى :

« للقضاء بما له من الرقابة على سلامة القرار الادارى ان يتحرى حظه
من الصحة في اسبابه ، فان ظهر انها غير صحيحة ولو توهبت الإدارة صحتها
بحسن نية فقد المقرار سند القانونى الذى يقوم عليه وشأبه عيب
مخالفة القانون » .

وبناء على ما تقدم فلقضاء التأديبي الحق في مراقبة صحة قيام
الوقائع التى بنيت عليها الاسباب وصحة تكييفها القانونى ، وصحة الحالة
الواقعية او القانونية التى تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعى في التحقق
مما اذا كانت النتيجة التى انتهت اليها القرار في هذا الشأن مستخلصة
استخلاصا سائفا ومعقولا من اصول تتجها ، فاذا كانت مستخلصة من
اصول لا تتجها او كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا ينتج
النتيجة التى يتطلبها القانون ، فان القرار التأديبي يكون فاقدا لركن من

أركانها الجوهرية التي تتمثل في ركن السبب فيقع القرار مشوباً بعيب مخالفة القانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً مسافئاً من أصول تنتجها مبادئ وقانونية ، فإن القرار يكون قد قام على سببه وكان مطابقاً للقانون .

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« ومن حيث أن سبب القرار التأسيسي بوجه عام ، هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته وأتباعه عملاً من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان منوط بها إليه ، وأن يؤديها بدقة وإمانة ، إنما يرتكب ذنباً إدارياً يسوغ تأديبه ، فتتجه إرادة الإدارة إلى توقيع جزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المقررة قانوناً » . (١٢)

والقضاء الإداري مستقر أيضاً على هذه القاعدة ، لأن فكرة السبب تقوم كضمان وقرينة على أن تدخل الإدارة له ما يستوجب .

✽ هل تلزم الإدارة بأن تفصح عن سبب تدخلها ؟

للإجابة على ذلك نقول أن الأصل العام يتمثل في أن الإدارة غير ملزمة بأن تفصح عن سبب تدخلها إلا إذا ألزمها القانون بذكر الأسباب ، وعندئذ يصبح السبب شرطاً شكلياً في القرار يترتب على إغفاله بطلان القرار الإداري .

وجدير بالذكر أن إلزام الإدارة بذكر سبب تدخلها يعتبر من أهم الضمانات للأفراد ، لأنه يساعد القضاء الإداري في أعمال رقابته على مشروعية سبب إصدار القرار .

ويجب التمييز بين وجوب تسبب القرار الإداري كإجراء شكلي قد يتطلبه القانون ، وبين وجوب قيامه على ما يبرره صدقاً وحقاً ، فإن كانت

(١٢) المحكمة الإدارية العليا — حكماً في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها إلا إذا أوجب القانون عليها ذلك فإنه يترتب على تسبب القرار إذا كانت الإدارة ملزمة بنكر السبب أن يصبح القرار مشوباً بعيب شكلي ، أما إذا لم يوجب القانون تسبب القرار فلا يصبح القرار مشوباً بعيب شكلي ويحمل القرار على قرينة الصحة ، ويفترض فيه ابتداء قيامه على سبب صحيح ، وذلك حتى يثبت العكس أعمالاً لقاعدة « أن القرار الإداري يحل قرينة الصحة ما لم يثبت العكس » .

مع ملاحظة أن القرار الإداري سواء اشترط تسببه كإجراء شكلي أو لم يكن هذا التسبب لازماً يجب أن يقوم على سبب يبرره حقاً وصدقاً أي في الواقع وفي القانون ، وذلك كركن من أركان انعدامه باعتبار القرار تصرفاً قانونياً ولا يقوم أي تصرف قانوني بغير سببه .

ونتيجة لما تقدم فقد عرفت المحكمة الإدارية العليا السبب بما يلي :

« ... فالسبب حالة واقعية أو قانونية تحمل الإدارة على التدخل بقصد أحداث أثر قانوني هو محل القرار ابتغاء وجه الصالح العام الذي هو غاية القرار .

وجدير بالذكر أن السبب المبرر لاتخاذ القرار يجب أن يكون مسابقاً على إصداره ، فكما سبق القول فإن السبب عنصر خارجي لا يدخل في تكوين القرار ، وإنما يدفع رجل الإدارة إلى إصداره .

ويجب أن يظل السبب قائماً إلى وقت صدور القرار ، فإذا زالت الظروف التي تدفع الإدارة إلى إصدار قرارها معيناً قبل صدور القرار ثم صدر القرار بالرغم من ذلك ، كان القرار غير مشروع لانعدام السبب » .

✽ حالات يكون تسبب القرار فيها ضرورياً ولو لم يشترط القانون ذلك
« ومن أهمها » القرارات التلخيصية « :

يجب أن يكون تسبب القرار ضرورياً ولو لم يشترط القانون ذلك في الحالات التالية :

(١) يكون ذلك في حالة القرارات الصادر بإلغاء قرارات إدارية سابقة ، أو إلغاء مراكز قانونية موجودة ، لأن الهدف يتناول في المصلحة العامة

وهي هدف كل قرار ادارى سواء كان منشئاً او معدلاً لمركز قانونى او منهياله .

والسبب في ضرورة الدعيب في هذه الحالة يتهلل في التساؤل عن سبب الانفاء ، وكيف تحول مقتضى الصالح العلم ، فاصبح داعيها الى انهفاء المركز القانونى بعد ان كان داعيها الى انشاءه ، وضرورة التسبيب في هذه الحالة يكون فيه اجابة عن هذا التساؤل .

فالمركز القانونى الذى ينشؤه القرار الادارى يجب — كبداً عام — ان يستمر قائماً ما لم يثبت وجود سبب يبرر انهائه (١٣) .

(٢) كذلك يجب تسبيب القرار في حالة ما اذا عدلت الادارة من اتجاه معين الى اتجاه آخر في تفسير القانون ، وعلى الاخص اذا كان الاتجاه الجديد في غير مصلحة صاحب الشأن المعنى بالقرار .

(٣) ويجب ايضا تسبيب القرار اذا ما اخذت الادارة برأى يخالف رأى جهاز استشارى يشترط القانون اخذ رأيه قبل اصدار القرار في حالة ما اذا كان هذا القرار الاستشارى غير ملزم ، اما اذا كان رأى الجهة الاستشارية ملزماً تعين على الادارة الاخذ به والا أصبح القرار غير مشروع في موضوعه (١٤) .

(٤) والادارة ملزمة أيضاً بتسبيب قراراتها اذا اشترط القانون لصدور القرار سبباً معيناً لاصداره ، ففي هذه الحالة يجب ذكر السبب .

(١٣) دكتور / محمود حلمى — « القرار الادارى » — مرجع سابق — ص ٧٦ ، ٧٧ .

(١٤) يعنى علم الادارة العلة بنظرية التنظيم الادارى ، وفي ظلها تنقسم الاجهزة الادارية الى اجهزة رئيسية « Line Agencies » واجهزة مساعدة « Auxiliary Agencies » واجهزة استشارية « Staff Agencies » والجهزة الاستشارية تقدم المشورة للجهزة الرئيسية في توصيات غير ملزمة ، وعلى سبيل الاستثناء قد تكون ملزمة اذا تطلب القانون ذلك .
(راجع مؤلفنا : « القيادة الادارية » ط/١٩٧١ — ص ٧٣ وما بعدها .

فعلى سبيل المثال فإن القرار الصادر بإلغاء خدمة العامل في الجهاز الإداري يجب أن يحمل على سبب صحيح يبرره صدقا وحقا ويكون داخلا في نطاق الأسباب التي حصرها القانون لانهاء الخدمة .

ويشترط القانون بصفة خاصة تسبب القرار التأديبي حتى تتمكن المحاكم في نطاق سلطتها الرقابية أن تسلط رقابتها على مشروعية القرار ، وتبين ما يمكن أن يشويه من أسباب قد تؤدي الى بطلانه ، وغالبا ما تركز رقابتها على سبب « الغلو في تقدير الجزاء » ، فإذا اكتشف لها أن القرار مشوب بالقسوة وعدم ملامته مع الذنب الإداري أمكنها أن تمارس حقها المشروع في تقدير الجزاء الذي يتفق مع الذنب الإداري دون قسوة أو إفراط . ومن باب أولى ألا يشوب حكمها « غلو في تقدير الجزاء » (١٥) .

(١٥) في هذا المعنى تقول المحكمة الإدارية العليا :

« انه ولئن كانت للسلطة التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بقى معقب عليها في ذلك ، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة - شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى - ألا يشوب استعمالها (غلو) ، ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملاءمة الظاهرة مع الهدف الذي تفياه القانون من التأديب . والهدف الذي توخاه القانون من التأديب هو بوجه عام تأييد انتظام المرافق العامة . ولا ينال هذا التأييد إذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة ، فركوب متن الشطط في القسوة يؤدي الى احجام عمال المرافق العامة عن حمل المسؤولية خشية التعرض لهذه القسوة الممثلة في الشدة »

قضاء مطرد للمحكمة الإدارية العليا - وبين أحكامها : حكمها في

١٩٦١/١١/١١ ، ١٩٦٢/١٢/٨ ، ١٩٦٤/٦/١٥ ، ١٩٦٥/٥/٢٢ .

✳ تعليق على أهمية سبب القرار التأديبي في الكشف عن نية الإدارة ، ومدى سلطة القضاء في رقابة الأسباب في حالة عدم الزام الإدارة بذكر الأسباب وحالة إلزامها بذكرها :

(أولا) الكشف عن نية الإدارة :

يلاحظ أننا ركزنا عنايتنا على عرض ركن السبب بشيء من الأسهل إما له من أهمية كبيرة في الكشف عن نية الإدارة ، وما إذا كانت متفقة مع أسباب المشروعية أو مخالفة لها ، فضلا عن أن ركن السبب يتصل اتصالا وثيقا بلهدف والذي يتمثل في المجال التأديبي في تحقيق مصلحة المرفق العام .

ومن هنا يجب أن تنصب الرقابة القضائية على الوقائع المطعون عليها والتأكد من قيام الدليل الصحيح على السبب التأديبي .

ونرى أن الدليل على وجود السبب التأديبي ينبغي أن يكون له أصل ثبت في الأوراق المتقدمة في الدعوى التأديبية ، مع الاستعانة بلف الموظف على سند من أن الملف هو الوعاء الصالح لتصوير حالته ، فإذا ظهر أن ملفه نظيف وعمله مرضى لا تشوبه شائبة أمكن اعتبار ذلك قرينة لصالح الموظف .

ويجب كذلك أن يكون الدليل مستندا الى سبب مستساغ عقلا والا يكون في الأخذ به ما يتعارض مع سبل الاقتناع المتعارف عليها (١٦) .

ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه أيضا أن المحكمة الإدارية العليا ترى أن الخطأ في النية لا يؤدي الى بطلان القرار فحسب بل ينزل به الى درجة العدم (١٧) .

ويلهم من حكمها أنه اذا تكونت عند رجل الإدارة النية المسبقة لاحداث

(١٦) محكمة القضاء الإداري في فبراير ١٩٥٥ في الدعوى ٥٩٩ س ٨ ق مع س ٩ ق ص ٣٤٧ .

(١٧) المحكمة الإدارية العليا في ٢١ نوفمبر ١٩٥٩ س ٥ ق ص ٦٠ ، مشار إليه بمؤلف « النظرية العامة للقرارات الإدارية » للدكتور / محمد سليمان الطباوى ط/ ٣ ص ٢٣١ .

أثر قانوني معين ثم قلم بتحقيق هذا الأثر طبقا لنيته المسبقة فإن قراره يصبح منعديا لعدم قبليه على سبب يبرره .

ومن جانبنا نضيف الى أسباب حكم المحكمة الإدارية العليا : « أن القرار التأديبي في هذه الحالة يعتبر منعديا لوروده على غير محل ، ومعروف أن محل القرار هو موضوع القرار أو نحوه المتبل في الأثر القانوني التي يحدثها القرار مباشرة في المراكز القانونية القائمة سواء بالإنشاء أو التمسيد أو الإلغاء ، والأثر القانوني الذي يحدثه القرار يوجد دائما في منطوقه الذي تنصب عليه الرقابة القضائية .

ومحل القرار ، كمثل التصرفات القانونية بأسرها يجب أن يكون ممكنا وجائزا قانونا ، فإذا استحال هذا المحل قانونا أو « عملا » يصبح القرار منعديا .

(ثانيا) مدى سلطة القضاء في رقابة الاسباب في حالة عدم التزام الادارة
بتذكر الاسباب ، وحالة التزامها بفكرها :

من أهم ما تجدر الإشارة إليه أنه إذا اتضح أن أسباب القرار غير صحيحة ولو ظلت الإدارة بحسن نية أنها صحيحة ، فقد القرار أساسه القانوني الذي يجب أن يقوم عليه وكان مشويا بعيب بخلفه القانون . أما إذا كانت الإدارة قد أصدرت القرار وهي تعلم أن هذه الأسباب غير صحيحة وإنما استهدفت غاية أخرى غير الصالح العام ، كان القرار مشوب بالانحراف وإساءة استعمال السلطة .

وقد أكد القضاء الإداري ذلك الرأي في الحكم الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٥٢ (١٨) .

ويظهر من هذا الحكم أنه إذا لم يسبب القرار ولم تكن هناك قاصدة تلزم بتسببه ، فيكون للإدارة سلطة اختيار السبب وعدم الإعلان عنه ، وفي هذه الحالة لا توجد إمكانية رقابة السبب ، ولا تتميز الرقابة إلا عند تطبيق فكرة الباعث وإساءة استعمال السلطة ، وأما إذا كان القانون قد قيد سلطة الإدارة في اختيار الأسباب فإنها تصبح شرطا لمشروعية القرار بحيث يتعين على القاضي رقابته للتحقق من قيلها ومطابقتها للقانون .

وقد بلورت محكمة القضاء الإداري هذه الاتجاهات القانونية الهامة في حكمها الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٥٧ ، ولاهية هذا الحكم نشر إليه حيث تقول المحكمة :

« ... من المعلوم أنه في الحالات التي لا يشترط فيها القانون وجوب قيام سبب أو أسباب معينة لإصدار قرار معين ، يكون للإدارة الحرية في اختيار ما تشاء من الأسباب التي تراها صالحة لبناء قرارها ، فإن هي أفصحت عن سبب قرارها بارتدائها ، كان للمحكمة أن تراقب صحة قيام هذا السبب ، فإن

(١٨) مشار لهذا الحكم بمؤلف الدكتور / الطماوى : « القضاء الإداري »
« قضاء الإلغاء » ، ١٩٦٧ ص ٩٧٧ .

لم تعلن عن السبب ، ولم يكن هناك نص يلزمها بالإعلان ، ترتب على ذلك استحالة رقابة السبب ، ذلك أن الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية في اختياره وتقدير ملامته ثم هي تتمتع بسلطة في عدم الإعلان عنه فالسبب موجود وقائم ولكنه يعيش في كوامن الإدارة ، ولذلك فإن هذه السلطة التي تتمتع بها الإدارة بإزالته سواء في اختياره أو في عدم الإعلان عنه تؤدي إلى انعدام الرقابة القضائية عليه ، ولذلك فإن اقتران حرية الإدارة في اختيار السبب برخصتها في عدم التسبب تؤدي لا إلى إلغاء التزام الإدارة بضرورة قيام قرارها على سبب وإنما تؤدي إلى خلق نوع من القرينة على صحة القرار ، وهذه القرينة لا يهدمها إلا اعتراف مصدر القرار نفسه ، أما حيث يقيد القانون سلطة الإدارة ، وحيث يلغى كل سلطة تقديرية لها ، وذلك بتحديد الوقائع التي يجب أن تبني عليها قرارها ، فإن القضاء الإداري يختص برقابة قيام هذه الوقائع وتقديرها ، وبفاد ما تقدم أنه إذا لم يسبب القرار ، ولم تكن هناك قاعدة تلزم بتسببيه ، فلما أن يكون للإدارة سلطة اختيار السبب وعدم الإعلان عنه ، وفي هذه الحالة لا توجد إمكانيات رقابة السبب ولا تتيسر الرقابة إلا عند تطبيق فكرة الباعث وإساءة استعمال السلطة ، وأما أن يكون القانون قد حدد سببا معينا وفي هذه الحالة يجب على القاضي إلغاء القرار إذا ما ثبت انعدام هذا السبب . ويخلص من ذلك أن قرينة قيام القرار على سبب صحيح مستند من عدم تسببيه في حالة عدم وجود نص يلزم بالتسبب ، هذه القرينة لا تقوم إلا بإزاء القرارات التي تتمتع قبلها الإدارة بسلطة اختيار أسبابها ، أما حيث يقيد القانون سلطة الإدارة في اختيار هذه الأسباب تصبح شرطا لمشروعية القرار ، بحيث يتعين على القاضي رقيبته للتحقق من قيامها ومطابقتها للقانون ، ولا يعطل سلطته في هذا الشأن صدور القرار بغير مسبب ، إذ يكون للدعي دائما أثبات انعدام الأسباب (١٩) .

(١٩) محكمة القضاء الإداري في ٨ مايو سنة ١٩٥٧ من ١١١٢ ص ٤٢٨ .

**❖ تطبيقات قضائية من احكام مجلس الدولة
في ركن السبب**

القاعدة الأولى : ضرورة ان يظل السبب قائما حتى صدور القرار :

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري : —

« ان الفاء قرار الاحالة الى المعاشي الصادر بناء على المرض جدير بالالغاء ، لان اسباب القرارات الادارية يجب ان تكون محققة الوجود وقائمة من وقت طلب اصدارها الى وقت صدورهما بحيث تصدر تلك القرارات قائمة عليها باعتبارها اسسا صالحة ولها قوام في الواقع » (٢٠) .

وكانت وثائق القضية تتمثل في ان احد موظفي الداخلية مرض وانقطع عن العمل وطلبت الادارة التابع لها احالته للاستيداع بسبب ذلك المرض ، ولكن الوزير لم يصدر القرار الا بعد شفاء الموظف وعودته الى عمله وتسليه له بالفعل .

القاعدة الثانية : بطلان القرار لحمله على سبب غير صحيح ، ولا يجدى في تصحيحه بعد ذلك تغيير سببه او تعليل سنده .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« انه متى بنى القرار على سبب معين قام عليه ، واستمد كيانه من سند قانوني افصح عنه وكان هو علة صدوره ، فان من شأن عدم صحة هذا السبب ،

وعدم انطباق السبب ، ان يصبح القرار معيبا في ذاته غير سليم بحالته ، وليس يجدى في تصحيحه بعد ذلك تغيير سببه ، او تعديل سنده في تاريخ لاحق ، وان جاز ان يكون هذا مبرر لصدور قرار جديد على الوجه الصحيح » (٢١) .

القاعدة الثالثة : افتراض سلامة القرارات الادارية غير المسببة لا يحول دون حق الطرف الآخر الدفع بان اسباب القرار غير مشروعة فيقع على الادارة اثبات صحة ما تدعيه : —

(٢٠) محكمة القضاء الإداري في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ — مج احكام المجلس — ٨ — ص ٣٨٥ .
(٢١) محكمة القضاء الإداري — حكما في ١٨ يناير سنة ١٩٥٥ — س/٩ ص ٢٤٨ .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« من المبادئ المقررة أن القرار الإداري إذا لم يشتمل على ذكر الأسباب التي استند إليها يفترض فيه أنه صدر وفقا للقانون ... وهذه القرينة التي لا تصحب كل قرار إداري لم تذكر أسبابه ، تبقى قائمة الى أن يثبت المدعى أن الأسباب التي بنى عليها القرار المطعون فيه هي أسباب غير مشروعة ولا تمت بصلة الى المصلحة العامة ، وللمحكمة كامل السلطة في تقدير الدليل الذي يقدمه المدعى في هذا الصدد ، ولها إذا رأت وجها لذلك أن تطلب بيان المبررات التي بنى عليها القرار المطعون فيه ، وهذا عن طريق اعتبار الدليل الذي قدمه المدعى كافيا على الاقل لجزحة قرينة المشروعية التي يتمتع بها القرار الإداري ، فينتقل عبء الإثبات عن عائق المدعى الى عائق الحكومة » (٢٢) .

القاعدة الرابعة : القاعدة العامة أن الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها غير أنها إذا ما ذكرت أسباب للقرار فتكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري : —
وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا : —

« فصل الموظف من السلطة الرئاسية بقرار من مجلس الوزراء برده اصل طبيعى هو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام — ولما كان الموظفون هم عمال هذه المرافق فلزم أن تكون للحكومة الحرية في اختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك وهذا من الملامات المروكة لتقديرها بلا معقب عليها ما دام خلا من عيب اساءة استعمال السلطة فلم تستهدف سوى المصلحة العامة » .

ولئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها بالاحالة الى المعاش أو بالعزل ، الا انها إذا ما ذكرت أسبابا لقرارها فانها تكون خاضعة

(٢٢) محكمة القضاء الإداري في ١٦ يونيو سنة ١٩٥٣ — ص ٧

ص ١٥٨٢ .

لرقابة القضاء الإدارى للتحقق من مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون وأثر ذلك فى النتيجة التى انتهى إليها القرار .

وحيث أنه على هدى مما تقدم ولما كان القرار المطعون فيه لم يصدر من هيئة تاديبية : فإنه لا يلزم أن يسبقه تحقيق تسمع فيه أقوال المطعون عليه . وما دام هذا القرار قد بنى على الأسباب التى ذكرتها المذكرة المقدمة من وزير الأشغال فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة القضاء الإدارى « (٢٣) » .

القاعدة الخامسة : ضرورة استخلاص القرار الإدارى استخلاصاً سائفاً من أصول صحيحة تنتج من الواقع والقانون ، وللقضاء بسط رقابته على ذلك : —

وفى ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا : —

« من حيث أن رقابة القضاء الإدارى لصحة الحالة الواقعية والقانونية التى تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعى فى التحقق مما إذا كانت النتيجة التى انتهى إليها القرار فى هذا الشأن مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول موجودة ، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها ، أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادياً لا تنتج النتيجة التى يتطلبها القانون » (٢٤) .

القاعدة السادسة : ضرورة أن يكون سبب القرار داخلاً فى إطار الأسباب التى حدها المشرع وحصرها تفصيلاً : —

وفى ذلك تقول محكمة القضاء الإدارى : —

« أن ملف الموظف هو الوعاء الصائق لتصوير حالته ، فإذا ظهر أن ملفه نظيف وعمله مرض لا تشوبه شائبة ، لزم الحكومة أن تفصح عن الأسباب التى

(٢٣) المحكمة الإدارية العليا : السنة الأولى : قاعدة رقم (٧) — مشار إليه بمرجع المستشار مصطفى بكر « تأديب العاملين فى الدولة » — س ١٩٦٠ ص ٤٣٣ .

(٢٤) المحكمة الإدارية العليا — حكمها فى ٥ نوفمبر ١٩٥٥ — الطعن رقم ١٥٩ — ساق .

دعت الى فصله والا كان القرار الإداري غير قائم على سبب يسره ، وحسب
للمحكمة إبطاله « (٢٥) .

وقد طبقت المحكمة هذا المبدأ في شئون الموظفين والعمال وقضت به قبل
صدور القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ الذي حدد أسباب الفصل .

القاعدة السابعة : يجب أن تكون أسباب القرارات الإدارية محققة
الوجود وقائمة حتى وقت صدورها : —

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري : —

« أن أسباب القرارات الإدارية يجب أن تكون محققة الوجود وقائمة من
وقت طلب إصدارها الى وقت صدورها ، بحيث تصدر تلك القرارات قائمة
عليها باعتبارها أساسا صائفا ولها قوام في الواقع » (٢٦) .

القاعدة الثامنة : سبب القرار التلويحي يتثل في إخلال الموظف بواجبات
وظيفته أو إتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه : —

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا

« أن سبب القرار التلويحي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته
أو إتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه ... ومن ثم إذا ثبت أن فصل المأذون
« المدعى » قد أسس على أنه ارتكب ذنبا إداريا هو تزوجه بعقد عرفي ، فإن
قرار الفصل يكون فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ، ذلك أن هذا الفصل
لا يعتبر إخلالا من المدعى بواجبات وظيفته أو سلوكه الوظيفي ، إذ أنه لم يكن
يباشر عند زواجه عمله الرسمي كمأذون » (٢٧) .

القاعدة التاسعة : إذا اشتتل القرار على عدة أسباب وتبين أن بعضها
غير صحيح والآخر صحيح اعتبر القرار صحيحا : —

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا

« إذا قام القرار الإداري على عدة أسباب فإن استبعاد أي سبب من

(٢٥) محكمة القضاء الإداري في ٢٠/١/١٩٥٥ — مج ٩ — ص ٢٥١ .

(٢٦) محكمة القضاء الإداري في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ — مج ٢

ص ٢٨٥ .

(٢٧) المحكمة الإدارية العليا في ٥ يناير ١٩٥٧ — مج ٢ — ص ١٣٥ .

هذه الاسباب لا يبطال القرار ولا يجعله غير قائم على سببه طالما ان الاسباب
الآخري تؤدي الى نفس النتيجة « (٢٨) .

القاعدة العاشرة : اذا قام القرار على مجرد الاوصاف والمعارف
المرسلة فانه يكون قد قام على اسباب غير صحيحة : —

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الادارى

« ان الاسباب العامة او المجهلة او الغامضة لا تكفى لتبرير القرار ويعتبر
في هذه الحالة خاليا من السبب » (٢٩) .

وكذلك قررت نفس المبدأ في حكم آخر حيث تقول :

« ان الخطورة التى تكون سببا جديا يبرر القبض والاعتقال يجب ان
تستند من وقائع حقيقية لا وهمية ولا صورية ، منتجة في الدلالة على هذا
المعنى ، وان تكون افعال معينة تثبت في حق شخص ، مرتبطة ارتباطا مباشرا
بما يراد الاستدلال عليه ، فاذا كان القرار قد قام على مجرد الاوصاف والمعارف
المرسلة فانه يكون قد قام على اسباب غير صحيحة » (٣٠) .

(٢٨) المحكمة الادارية العليا في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٣ — مج س٩
ص ٢٨٧ .

(٢٩) محكمة القضاء الادارى — في حكمها الصادر في ٤ مارس ١٩٥٦
مج س١٠ — ص ٢٢٢ .

(٣٠) محكمة القضاء الادارى — في ٣ مايو سنة ١٩٦٠ — مج — س١٤
ص ٢٩٢ .

المطلب الثاني

ركن الانصاح عن الإرادة في الشكل الذي يتطلبه القانون

ونتناول ذلك على النحو التالي :

(١) الانصاح عن الإرادة :

سبق أن ذكرنا أن القرار الإداري هو انصاح جهة الإدارة من إرادتها الملزمة بقصد أحداث أثر قانوني ، فالأثر القانوني الذي يترتب القانون يعتبر على الإرادة القانونية الصحيحة ، فالإرادة القانونية الصحيحة شرط لأحداث الأثر القانوني الصحيح ، فلذا انعدمت هذه الإرادة انعدم القرار .

والقرار الإداري عمل إرادي من جانب واحد ، وتعتبر الجهة الإدارية جانباً واحداً حتى لو اشترك في إصدار القرار عدة أجهزة إدارية يتطلب القانون مشاركتها في إصدار القرار .

وليس للتعبير عن إرادة الإدارة شكل معين ، بل أنه أي تعبير لا يدع مجالاً للشك في حقيقته التي يترتب عليها وجود القرار .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري : -

« أن الأوامر الإدارية ليست لها أشكال أو أنواع تحصرها ، بل هي مجرد تعبير من الموظف المختص عن إرادته في التصرف على وجه معين ولغرض من أغراض وظيفته في حدود اختصاصه . ويكون للأمر الإداري قوام بمجرد صدوره بطريقة قاطعة وتنفيذية » (٣١) .

وكما سبق بيانه فإن سكوت الإدارة في الرد على التظلم في الحالات التي يوجب القانون فيها ذلك يعتبر تعبيراً عن إرادتها في رفضها للتظلم الأمر الذي يفهم منه إصدارها لقرار سلبي يرفض التظلم .

ويرجع السبب في ذلك إلى وجود حالات كثيرة يتقدم الأفراد فيها إلى

(٣١) محكمة القضاء الإداري في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ - مج س ٥٠

الادارة بطلبات تعتمد عدم الرد عليها بالقبول أو الرفض ، ويكون سسكونتها
تمعنا وتمعسا منها فى الحالات التى توجب الرد ، ولذلك اعترى المشرع سكوت
الادارة مدة معينة يعتبر بمثابة قرار سلبى بالرفض ، فقد نص قانون مجلس
الدولة بالفقرة الثانية من المادة (٢٢) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ وهى
المقابلة للمادة (٢٤) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ على أن « يعتبر مضى
٦٠ يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة
رفضه ... » (٣٢) .

كذلك فمن القرائن التى تدل على اصدار الادارة لقرارات ضمنية اعتبار
استقالة الموظف مقبولة اذا مضى على تقديمها ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها دون
البت فى شأنها وسبق بيان ذلك . ومما يجب الاشارة اليه ان الانصاح عن الارادة
يجب أن يكون انصاحا عن ارادة حقيقية ليرتب اثرا قانونيا ، فالارادة الحقيقية
هى التى ترتب الاثر القانونى سواء انصحت الادارة عن ذلك بطريقة معلنة ،
او لانها تستشف من سكوتها حسبما سبق بيانه اى ان العبرة بنية الادارة
الحقيقية .

وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

« ان القرار الادارى ينحدر الى درجة الانعدام اذا فقد ركن النية » ..

فالارادة التى تصدر عن الادارة يجب أن تكون ارادة ملزمة حسبما يستشف
من تعريف القرار الادارى « بانه انصاح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة ... »
« فليس كل انصاح عن هذه الارادة يعتبر قرارا اداريا ، لان الادارة تخضع
فى نشاطها لنوعين من القواعد وهما : -

١. - قواعد القانون الادارى : -

وهى القواعد الاستثنائية التى يتميز بها القرار الادارى باعتباره ملزما ،
ويجوز قرينه الوجه ، الى أن يثبت عكس ذلك .

(٣٢) راجع المادة رقم (٢٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

٢ - قواعد القانون الخاص : -

وهى التى تلجأ اليها الإدارة فى بعض نشاطها الذى يشته به نشاط
الأجهزة الإدارية الخاصة .

فلقرار الإدارى الذى يعتد به ويجوز طلب إيقافه ، وإلغائه هو القرار
الذى تصدره الإدارة عندما تفصح عن إرادتها كسلطة ملزمة وليس بالنسبة إلى
الأعمال التى تباشرها الإدارة بوصفها شخصا معنويا خاصا يباشر عمله
بالطرق والوسائل المدنية .

ولهذا فإن القرارات التى تصدر من شركات القطاع العام بالنسبة
للعاملين بهذا القطاع يختص القضاء العادى بنظرها وإقلاها وإلغائها ، فنختص بها
الدوائر القضائية بهذا القضاء ، أما القرارات الإدارية التى تنظر أمام محاكم
مجلس الدولة فهى التى تصدرها الإدارة باعتبارها سلطة عامة آمرة عن طريق
إصدار قرارات ملزمة من جانب واحد ، أما أعمال الإدارة العادية فهى على
العكس لا تباشرها الإدارة بصفتها سلطة عامة ، بل تباشرها كإحدى سلطات
عادية ، أو بمعنى آخر « كعمل » .

ويلاحظ أن الأثر القانونى الذى يتولد عن الإصاح عن الإرادة يجب أن
تنتج الإرادة إلى إحداثه لأنه محل القرار وموضوعه الذى يستهدف إنشاء المركز
القانونى أو تعديله أو إنهائه .

وفى ذلك تعبر محكمة القضاء الإدارى تعبيراً سليماً عن الأثر القانونى
حيث تقول :

« ... هو إنشاء حالة قانونية معينة أو تعديلها أو إلغائها ، وبهذا
يتميز محل العمل القانونى عن محل العمل المادى ، الذى يكون دائماً نتيجة
مادية واقعية » (٣٣) .

وبناء على ذلك فلا يوجد القرار الإدارى إلا إذا قصد مصدره تحقيق أثره

(٣٣) محكمة القضاء الإدارى - فى ١٩٥٤/١/٦ - مج ٨ - ص ٤٠١ .

القانونى ، وعدم توافر هذا القصد يجعله مجرد اقتراح أو توصية لا يرقى الى مرتبة القرار الإدارى (٣٤) .

كذلك يجب أن يكون الأثر الذى يترتب عليه القرار الإدارى ممكنا ، وجائزا حتى يعتمد به شرعا ، فمحل القرار يجب أن يكون ممكنا وليس مستحيلا والا أصبح القرار منعديا .

وأيضا يجب أن يكون محل القرار جائزا ، أى مشروعاً وصادرا على وجه يعتمد به شرعا ، ومحققا للمصلحة العامة .

وفى ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا : —

« أن القرار الإدارى لا يتولد عنه أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا وأن يكون الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة » (٣٥) .

ويسطهم من تعريف المحكمة الإدارية العليا للقرار الإدارى أن يكون الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة .

ولذلك أدخل فى تعريف القرار ركن الغرض أو الغاية كركن فى القرار ، والمصلحة العامة تتبل فى مصلحة المرفق الإدارى أو المصلحة العامة للمجتمع كالقرار الصادر بإزالة منزل آيل للسقوط .

وفى هذا يتفق القضاء الإدارى مع رأى العميد « دوجي » الذى يرى أن « القرار الإدارى لا يعتبر كذلك بمجرد صدوره من عضو إدارى مختص بل يشترط أن يقصد به مصلحة المرفق العام » (٣٦) .

(٣٤) المحكمة الإدارية العليا — فى ١٧/١١/١٩٦٢ — مج س ٨ — ص ٨٤ .

(٣٥) المحكمة الإدارية العليا — فى ٢ يوليه سنة ١٩٥٥ — مج س ١ —

ص ٢٠١ .

(٣٦) د . محمود طمى : « القرار الإدارى » ص ٤٤ وما بعدها .

٢ - ا فراغ القرار فى الشكل الذى يتطلبه القانون :

تمهيد فى شكل القرار الإدارى :

الأصل أن القرارات الإدارية لا تخضع لى شرط شكلى ، أى أن الإدارة غير مقيدة بشكل معين فى الانصاح عن إرادتها ، إلا إذا حتم القانون اتباع شكلى خاص .

ولذا قد يكون القرار صادرا فى شكل خطب ، وقد يكون هذا القرار شفويا وليس مكتوبا ، بل أن سكوت الإدارة أو امتناعها عن الرد يعتبر فى حكم قرار إدارى بالرغض ، أو بمعنى آخر قرارا سلبيا وذلك لتسلب الإدارة وتقاعسها عن الرد المطلوب بالتظلم المرسل إليها قبل رفع الدعوى .

وجدير بالذكر أنه يشترط لقبول دعوى الإلغاء بالنسبة للموظفين العموميين أن تكون مسبوبة بتظلم إدارى ، يرفع للجهة التى أصدرت القرار المشوب بالعيب (أو الجهة الرئاسية لها) علما أن تتراجع وتصح موقفها ، وفوات ستين يوما دون أن تجيب الإدارة على التظلم يعتبر بمثابة قرار سلبى بالرغض .

ويعرف التظلم الذى يقدم مباشرة للجهة التى أصدرت القرار المشوب بعيب معين بالتظلم الولائى ، ويعرف التظلم الذى يقدم للجهة الرئاسية للجهة التى تعلقو على الجهة التى أصدرت ذات القرار بالتظلم الرئاسى .

(١) المقصود بعيب الشكل والإجراءات :

من المسلم به أن مخالفة قواعد الشكل والإجراءات فى إصدار القرار الإدارى تؤدى إلى بطلانه فيجوز الطعن فيه بالإلغاء ، لأن مخالفة قواعد الشكل والإجراءات تؤدى إلى بطلان القرار الإدارى دون ما حجة إلى نص صريح ، ويتحقق عيب الشكل إذا ما خالفت الإدارة الصورة الخارجية التى تحتم القوانين واللوائح أن يفرغ فيها القرار .

وجدير بالملاحظة أن القضاء الإدارى فى كل من مصر وفرنسا يفرق بين الشكليات الجوهرية « Formalité Substantielles » وبين الشكلية غير الجوهرية « Formalité non Substantielles » « ويقرر جزاء

الافناء بالنسبة للشكليات والاجراءات الجوهرية فحسب ، وقد جاءت هذه التفرقة في احكام مجلس الدولة الفرنسي الذي انتهج سياسة قضائية تتمثل في اهمال الشكليات اذا كانت ثانوية وغير مؤثرة في مدى صحة القرار الاداري « (٣٧) » .

ففي المجال التاديبى تتجه احكام مجلس الدولة الفرنسي الى التجاوز عن بعض الاجراءات الشكلية في حالة استحالة اتمامها ، ولهذا السبب فقد رفض طلب الغاء قرارا صادرا من مجلس التاديب استنادا الى ان المجلس لم يشكل على النحو المقرر قانونا لانه قد ثبت استحالة تكوينه من الناحية القانونية ، كما رفض الغاء قرار الفصل الصادر دون سماع دفاع الموظف لانه غادر البلاد دون ان يترك عنوانه واستحال على جهة الادارة معرفة ذلك العنوان (٣٨) .

(ب) صور عيوب الشكل والاجراءات التي تجيز الطعن بالالغاء في القرارات الادارية او التاديبية :

نتكلم عن اهم هذه الصور فيما يلي :

١ - مخالفة شكل القرار في ذاته ، او في عدم تسببيه :

يقتصد بذلك مخالفة الصورة الخارجية التي تحتم القوانين واللوائح ان يفرغ فيها القرار ، وتحقق هذه المخالفة اذا اشترط المشرع ان يصدر القرار في شكل معين كان يكون مكتوبا ، ويكون هذا الشكل مفروضا ضمنا كليا تطلب القانون نشر القرار .

وقد يشترط القانون تسبب بعض القرارات الادارية - كما هو الوضع بالنسبة للقرارات التاديبية وهنا يصبح هذا الاجراء شكلا جوهريا في القرار يترتب على تخلفه بطلان القرار ، اما اذا لم يلزم المشرع الادارة بذلك فليس من حرج ان تخفى تلك الاسباب ، ولكن اذا تطوعت مختارة بذكر الاسباب فان هذه الاسباب لا تنجو من رقابة المشروعية .

(٣٧) راجع مؤلفنا : « المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية » مكتبة علم الكتب - عام ١٩٧٨ - ص ١٦٠ - هابس .

(٣٨) مشار لهذه الاحكام بمرجع الدكتور الطباوى « النظرية العملية للقرارات الادارية » ط/٣ - ص ٢٨٣ ، ٢٧٤ .

وتسبب القرارات الادارية من أهم الضمانات التي تحمي الأفراد من تعسف الإدارة ، لان ذكرها يتيح للأفراد ، ولأجهزة الرقابة الادارية والقضائية بسط رقابتهما على مشروعية القرارات الادارية ...

ولكى يحقق التسبب هدفه يجب ان يكون واضحا حتى يمكن تفهيمه . وما اذا كان مشروعا او غير مشروع ، ومثال ذلك انه اذا اكتفى القرار التاديبى بتزديد حكم القانون دون أن يوضح الاسباب المؤدية الى الإداة ، فانه يعتبر في حكم القرارات الخالية من اسبابها ، وتوجد نفس الصورة أيضا فيما لو صدر قرار اجمالى يشمل تاديب عدة اشخاص ، ولم يوضح الاسباب المتعلقة بكل فرد على حدة .

ويجب ان يحتوى القرار التاديبى في صلبه على اسبابه :
ولذلك فان الاحاطة بالاسباب الواردة في قرار آخر لا تعتبر كافية او دليلا على صحة التسبب .

وقد اخذ القضاء الادارى المصرى بهذه القاعدة الجوهرية في التسبب وينضح ذلك في حكم شهر لمحكمة القضاء الادارى في منازعات ترقية الموظفين حيث تقول :

« اذا تطلب القانون تسبب القرارات الصادرة بالترقية ، فان احالة القرارات الى القانون والى الملفات والوظائف التي تقلدها المرشحون للترقية لا يعد تسييبا ، وانما يقوم التسبب في هذا المجال على تفصيل ان رقوا وكيفية ترجيحهم على من تخطوا في الترقية ، وان تكون هذه الاسباب او تلك واردة في صلب القرار حتى يخرج القرار حاملا بذاته اسبابه ، اما الاحالة الى اوراق او وثائق اخرى فلا تكفى لقيام التسبب » (٣٩)

وحين بالذکر ان حمل اسباب القرار على توصية جهاز استشارى يكفى سنداً لتسبب القرار طالما ان مصدر القرار قد اقتنع وسلم بهذه التوصية في قراره .

(٣٩) محكمة القضاء الادارى - حكمها في ١٩٥٨/١/٢٩ - س ١٢ ، ١٣

ومن اهم الامثلة على ذلك حكم المحكمة الادارية العليا حيث تقول :

« متى ثبت ان قرار الوزير الصادر برفض التظلم ثابت بتأشيرة منسوبة مدونة على ذيل المذكرة المرفوعة اليه من مفوض مجلس الدولة لدى الوزارة بنتيجة فحص التظلم ، والمتضمنة بياناً مفصلاً للأسباب والأسانيد التي انتهت المفوض منها الى التوصية برفض التظلم المذكور ، والتي اعتنقها الوزير اذ اخذ بنتيجتها ، فلا وجه للنعمى على هذا القرار بأنه جاء غير مسبب » . (٤٠)

٢ - مخالفة الاجراءات التمهيدية والمحدد :

يصبح القرار الإداري مشوباً بعيب الإجراءات ، ويجوز الطعن فيه بالانفساء اذا لم تقم الإدارة بالتابع ما فرضه عليها المشرع من اجراءات تمهيدية ، كعدم اعلان نوى الشئان لسماح اقوالهم قبل اتخاذ قرار الجزاء ، او عدم الالتجاء ابتداء الى الاتئلق الودى مع بعض الافراد ، او عدم اتباع اجراءات العلانية والنشر قبل اتخاذ القرار ، او غير ذلك من الاجراءات الجوهرية التى يلزم اتئلاها قبل اتخاذ القرار .

كذلك يعتبر القرار مشوباً بعيب مخالفة الاجراءات اذا حدد المشرع مددا معينة للاجراءات الادارية التى تؤدى الى اصدار القرار ، كمنح الافراد مهلة معينة محددة قبل صدور القرار ليعنوا فيها انفسهم لمواجهة وحينئذ يتعين احترام تلك المدد والا اصبح القرار مشوباً بالبطلان ويجوز الطعن عليه بالانفساء .

٣ - مخالفة قاعدة استطلاع اجهزة الرأى والمشورة : (٤١)

اذا فرض القانون صورة استطلاع اجهزة المشورة قبل اتخاذ القرار فانه يترتب على مخالفة هذه القاعدة بطلان القرار ، وتتحقق هذه الصورة بشكل قاطع عندما يقيد القانون الاجهزة الادارية بهذا الاجراء الجوهرى .

(٤٠) حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٩٥٨/٣/٨ - س٣ - ص٩٢ .

(٤١) راجع مؤلفنا : « القيادة الادارية - مكتبة النهضة المصرية

ط١ - ص١٠٥ ، ١٠٨ .

وأهم الصور العملية تتمثل في حالة تقييد الاجهزة اللامركزية كالمحيطيات مثلا من ضرورة اخذ رأى الاجهزة المركزية قبل التصرف في موضوع معين ، نعدم استطلاع الرأى في هذه الحالة يترتب عليه بطلان القرار الذى يتخذ لعدم اتباع الشكل والاجراءات المطلوبة ، وذلك باعتبار أن المشورة في هذه الحالة من الاجراءات الجوهرية .

وتفسيرا لذلك هو أن المشرع عندما يقيد الاجهزة اللامركزية باخذ رأى المشورة الوجوبية ، فهو يستهدف من ذلك كفالة حسن سيرها مسيرها منتظما مطردا ، أو الحفاظ على المال العام من ناحية أخرى لا سيما اذا كانت المشورة بمنسبة إبرام عقد له قيمة مالية كبيرة . (٤٢)

§ وفصلا عن بطلان القرار فإن المسئول عن المخالفة في هذه الحالة يحال الى المحاكمة التأديبية اذا اعتبرت المخالفة مالية .

٤ - مخالفة قاعدة الاذن أو الترخيص السابق :

إن مخالفة هذه القاعدة يترتب البطلان وتبدو أهمية هذه الصورة في مجال العلاقة بين الاجهزة اللامركزية والاجهزة التى تمارس عليها سلطة الوصاية الادارية ، فالاذن هو وسيلة من وسائل الوصاية السابقة على اتخاذ القرار من جانب الهيئات اللامركزية .

ولذلك فلا ينبغى اصدار القرار بدون اذنه حتى لا يصبح مشوباً بعيب الشكل والاجراءات ، والسبب في ضرورة الحصول على الاذن أو الترخيص السابق هو الحيولة دون تحقيق نتائج لا ترضى عنها سلطة الوصاية الادارية ، لتعارضها مع ضرورة تحقيق المصلحة العامة . (٤٣)

(٤٢) راجع مؤلفنا : « المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية عام ١٩٧٨ » - مكتبة عالم الكتب - القاهرة - ص ١٦٠ ، ١٧٠ .
(٤٣) مؤلفنا : « المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية عام ١٩٧٨ » - المرجع السابق - مكتبة عالم الكتب - القاهرة - ص ١٦٤ .

(تم - ٧ - المحاكمات التأديبية)

وجدير بالملاحظة ان الآراء قد اختلفت فيها اذا كان للسلطة الوصائية حق مراقبة المشروعية والملاحمة ، فمرى البعض انها تراقب المشروعية فقط ، بينما يرى آخرون ان السلطة الرئاسية وليست الوصائية هى التى تقوم بمراقبة الملاحمة والمشروعية .

واننا ننفق فى الرأى مع الدكتور « مصطفى أبو زيد فهمى » فى أن سلطة الوصاية لها الحق فى رقابة الملاحمة والمشروعية . (٤٤) لان هذه السلطة وان كانت تمارس الالفاء على الوجه الذى يمارس به القاضى هذه السلطة ، الا انها ما زالت سلطة ادارية تقدر الملاحمة على الوجه الذى يحق المصلحة العامة . (٤٥)

٥ - مخالفة القواعد المتعاقبة بتشكيل اللجان والمجالس :

تبدو هذه المخالفة واضحة فى حالة وجوب صدور القرار من لجنة أو مجلس ، وفى هذه الحالة لا يصبح القرار صحيحا الا اذا صدر من نفس اللجنة المختصة ، وينفس التشكيل الذى تتطلبه القوانين أو اللوائح ، طبقا للقواعد القانونية الصحيحة فى هذا الشأن ومن اهمها ما يلى :

(١) يجب تشكيل اللجنة أو المجلس من الاعضاء المنصوص عليهم قانونا ولا يصح تغيير عضو بآخر الا اذا سمحت القوانين أو اللوائح بذلك .

(ب) لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بدموة جميع الاعضاء للحضور (طبقا لما تنص عليه القوانين واللوائح) فاذا كانت الدموة مقصورة على عدد من الاعضاء دون الباقين كان انعقادها باطلا ، هذا ويجب توافر النصاب القانونى للانعقاد كما حدده القانون ، وهو أكثر من النصف عادة ، فاذا سكنت القانون عن ذلك كان من الضرورى أن يحضر جميع الاعضاء لسمحة الانعقاد .

(ج) يجب أن يتولى رئاسة المجلس الرئيس الذى حدده القانون ، فان غاب حل محله من عينه القانون أيضا ، ولا يصح أن يتولى الرئاسة شخص

(٤٤) مؤلفنا : « المؤسسات الاقتصادية » - المرجع السابق - ص ١٦٥ .

(٤٥) نفس المرجع السابق .

لم يعينه القانون ، فلذا نص القانون على رئاسة العميد مثلا لمجلس الكلية ،
وقيام وكيل الكلية بالرئاسة في حالة غيابه فلا يصح ان يتولى الرئاسة
شخص آخر .

(د) يجب عند اجراء المداولة اتباع الاجراءات القانونية باتمقــاد
المجلس في المقر الرسمي ، وان تكون الجلسة علنية او سرية بحسب ما يقرره
القانون ، ويجب حضور اغلبيــة الاعضاء المطلقة ، اذا لم يشترط المشرع
حضور الاعضاء جميعا .

(هـ) يجب ألا تصدر القرارات الا بعد مناقشة وتمحيص جدى ،
ولذلك لا يقر القضاء الإدارى طريقة الموافقة « بالامرار » وذلك لان القضاء
الإدارى يرى أن طريقة « الامرار » تتنافى مع سرية المداولة التى نص عليها
القانون ، ويرى القضاء الإدارى أيضا ، أنه وان جاز اتباع هذه الطريقة
في حالات الضرورة والاستعجال بالنسبة الى بعض المجالس والهيئات التى
لم ينص القانون بها على سرية المداولة ، فان شرط هذا الجواز يتطلب الموافقة
الاجماعية على القرار او المشروع المقترح ، وان مجرد اعتراض شخص واحد
من الاعضاء يوجب عرض الامر في اجتماع قانونى صحيح ، اذ قد تكون
حجة المعارض على درجة من الاهمية يعتنقها كل ، او بعض نوى الراى
المضاد (٤٦) .

(٤٦) حكم المجلس الصادر فى ١٧ مارس ١٩٥٢ - س٦ - من ٦٦٢ ،
وينسب المعنى حكمه الصادر فى ١٩٥١/٦/٦ وجاء به :

« ان القرار الصادر بالامرار لا يتم قانونا الا بتوقيع جميع اعضاء
المجلس عليه فى التاريخ الذى يتم فيه هذا التوقيع حتى ولو سبق استعراض
موضوعه فى جلسة سابقة » .

تطبيقات قضائية

(أولا) أحكام المحكمة الإدارية العليا في شأن التمييز بين الإجراءات
الجزائية والإجراءات غير الجزائية :

جاء بحكم المحكمة الإدارية العليا في الدعوى رقم ٩٠٣ لسنة ١٠٤ قضائية
والصادر بجلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧٣ ما يلي :

« ان المادة ٢٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « في حالة ما اذا تبين للرئيس أن مستوى أداء العامل
دون المتوسط يجب أن يلفت نظره كتابة مع ذكر المبررات وضم ذلك الى ملف
العامل ، وواضح أن الاصل هو أن يعتد الرئيس المباشر في تكوين عقيدته
على كفاية الموظف وعلى كافة الطرق التي يراها موصلة الى ذلك ، وقد
خصه القانون بهذه السلطة التقديرية لما له من الخبرة والبران والامام
والإشراف على عمل الموظف الامر الذي يمكنه من وزن كفايته ، وتقديرها
تقديرًا سلبيا وأن لجنة شئون العاملين قد استمعت قرارها بتقدير
كفاية مورث المطعون ضدهم من اصول مستخلصة استخلاصا سائغا من ملف
خدمته وهي اصول منتجة الاثر في ضبط درجة كفايته ، ويتصل بعضها
بوقائع حدثت خلال العام الموضوع عنه التقرير وجوزى عنها ، ولا تثير على
اللجنة أن هي اخذت ايضا في اعتبارها عند تقدير درجة الكفاية للموظف
الجزاء السابقة الواقعة عليه ، واذا رأت اللجنة أن ما هو ثابت بملف
خدمة مورث المطعون ضدهم ينهض بثباتها انتتت اليه في تقديرها لكفايته
فان قرارها في هذا الشأن يكون قد جاء وفقا لما تقضى به
احكام القانون . »

ومن حيث انه بالنسبة لما ينعاه ورثة المطعون ضدهم على القرار
المطعون فيه من مخالفته المادة (٢٨) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن
نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي يجرى نصها كالآتي : « في حالة ما اذا تبين
لرئيس أن مستوى أداء العامل دون المتوسط يجب أن يلفت نظره كتابة مع
ذكر المبررات وضم ذلك الى ملف العامل ، « فانه واضح من هذا النص أن لفت
نظر العامل الذي هبط مستوى ادائه لعمله هو من قبيل التوجيه الى واجب
يقع أساسا على عاتق العامل نفسه ، فلا يرقى بهذه المثابة الى مرتبة
الإجراء الجزائي الذي يترتب على اغفاله الحاق البطيلان في تقدير كفاية

العامل خاصة وأنه ثابت من أوراق الطعن أو الإدارة العامة لمكافحة التهريب
أحواله موارث المطعون ضدهم في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٤ الى التحقيق لاسباب
منها عدم انتاجه الامر الذي لم تعد معه ثمة حاجة للفت نظره الى هبوط
مستوى ادائه لعمله » .

* (ثانيا) احكام المحكمة الادارية العليا في شأن المسلم بالنشرات
الرسمية من عمده :

(١) حالة ثبوت العلم :

جاء بالجزء الثاني بمجموعة الخمسة عشر عاما لاحكام المحكمة الادارية
العليا الحكم التالي :

(« متى ثبت ان النشرة قد تضمنت اسماء من رقبوا وبينت ان حركة
الترقيات للدرجة السابعة الفنية قد قامت على اساس الاقدمية المطلقة ، ومن
ثم فان النشر على هذا النحو يكون قد تم بصورة كافية للتعريف بالقرار
وعناصره ومحتوياته الجوهرية بما يتيح للمدعى تحديد موقفه ازاء هذا القرار
من حيث ارتضاؤه أو الطعن فيه بعد ان تحدد مركزه الوظيفي واستقر
بضرورة الحكم الصادر لصالحه نهائيا ») . (٤٧)

(ب) حالة انتفاء ثبوت العلم :

جاء بنفس المجموعة الحكم التالي :

(« متى كان الثابت ان المدعى كان في التاريخ المعاصر لصدور القرارين
المطعون فيهما في ١٩٥٩/١١/١١ و ١٩٦٠/٨/٣ مقيما خارج القطر وأنه
لم يعد الا بتاريخ ١٩٦١/٥/٣٠ اي بعد انقضاء سنة ونصف تقريبا على
صدور القرار الاول ، وعشرة اشهر على صدور القرار الثاني ، وهو امد
يجاوز الحدود الزمنية التي تبقى خلال النشرات المصلحية على الوضع الذي
يتحقق معه اعلام ذوى الشأن بما تضمنته من قرارات ، فانه بذلك ينتفى
ثبوت علم المدعى بالقرارين المشار اليهما عن طريقها ، وبخاصة وأن
الحكومة لم تستطع اقامة الدليل على عدم صحة هذه الواقعة او على
استمرار تعليق هذه النشرات في مكان ظاهر حتى تاريخ عودة المدعى من
الخارج ») . (٤٨)

(٤٧) راجع البند (٢٦٧) من المجموعة المشار اليها (مج ١٥ عام ج٢) .

(٤٨) راجع البند (٢٦٨) من نفس المجموعة . (مج ١٥ عام ج٢) .

المطلب الثالث

ركن الاختصاص

تمهيد :

يقصد بالاختصاص القدرة قانونا على مباشرة عمل ادارى معين في المجال المحدد وطبقا للاصول القانونية .

وجدير بالذكر أن عيب عدم الاختصاص كان أول الأسباب التي استند إليها مجلس الدولة الفرنسي في إلغاء القرارات الإدارية ، والقرارات التأديبية كحالة صدور القرار التأديبي من سلطة غير مختصة باصداره .

ويختلف عدم الاختصاص من عدة زوايا ، فمن زاوية الجسالة او البساطة ، فإنه اذا كان بسيطا وعاديا يمكن الطعن فيه بالالفاء ، اما اذا كان جسيما فقد تصل به درجة الجسالة الى انعدام القرار المشوب بهذا العيب حسبما سنعود الى بيانه .

أولا : عناصر تحديد الاختصاص

من زاوية أخرى فإن هذا العيب يتنوع تبعا لنوع الاختصاص اذ يمكن أن يكون مكائيا ، أو زمنيا ، أو موضوعيا ، وبصفة عامة فإن عناصر الاختصاص تنقسم الى العناصر التالية :

(أ) العنصر الشخصي في تحديد الاختصاص :

يمثل العنصر الشخصي في الأفراد الذين يحق لهم صنع القرارات الادارية ، ويمكن تفويض الغير في مباشرة مهامهم اذا كان القانون يصرح بذلك ، ولتنظيم اجراءات التفويض صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات والفت المادة الخامسة منه قانون التفويض السابق على القانون ٤٢ (وهو القانون ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦) .

(ب) العنصر الموضوعي في تحديد الاختصاص :

ان المشرع لا يكتفى بتعيين الاشخاص الذين يحق لهم ممارسة الاختصاصات

الإدارية ، وانها يحدد لكل منهم الاعمال التى يجوز لهم ممارستها فاذا خرجوا عن هذه الدائرة كانت قراراتهم باطلة .

(ج) العنصر الزمنى فى تحديد الاختصاص :

ينظم المشرع فى كثير من الحالات كيفية ممارسة الاختصاص من حيث الزمن ، فالموظف ينتهى اختصاصه بانتهاء علاقته بالوظيفة ، كما ينتهى اختصاص المجالس المنتخبة بانتهاء مدتها ، ومخالفة ذلك يؤدى الى بطلان القرارات الإدارية .

(د) العنصر المكائى فى تحديد الاختصاص :

يحدد المشرع المجال المكائى لمباشرة الاختصاص فمجال رئيس الجمهورية مثلا يشمل كل أرجاء الجمهورية ، أما رئيس الوزراء ، والوزراء فكل فيما يخصه ، والمحافظ يمارس اختصاصه فى محافظته دون غيرها ، والا اعتبرت أعماله بنعمة اذا تجاوز اختصاصه المكائى . ويلاحظ ان البعض يرى انها تصبح باطلة فحسب ، ولا تقر هذا الراى لافتقاد قرار المحافظ فى هذه الحالة للسلطة الملزمة وللأثر القانونى . كما ان القرار فى هذه الحالة يكون غصبا للسلطة .

ثانيا : التمييز بين قواعد الاختصاص فى القانونين العام والخاص ، وتعلق عيب عدم الاختصاص بالنظام العام :

(١) يشبه بعض الفقهاء قواعد الاختصاص فى القانون العام بقواعد الاهلية فى القانون الخاص ، ولكن يفصل بين الاثنين فارق جوهري مرجعه الى ان الغاية فى تحديد قواعد الاختصاص فى القانون العام هى المصلحة العامة ، بينما يراعى فى قواعد الاهلية تحديد مصلحة الفرد نفسه ، ويعتبر الاستاذ « غلين » من اوائل من قالوا بهذا التمييز فى مؤلفه « رقبة القضاء لاعمال الادارة » .

(ب) تعلق عيب عدم الاختصاص بالنظام العام :

ان عيب عدم الاختصاص ما يزال العيب الوحيد المتعلق بالنظام

العام بها يترتب على ذلك من نتائج وآثر هامة ، ويرجع السبب في ذلك ان تحديد الاختصاص هو عمل من أعمال المشرع ، فالغالب أن المشرع هو الذي يحدد قواعد الاختصاص .

وجدير بالملاحظة أن عيب عدم الاختصاص يزول اذا كان نتيجة لظروف استثنائية واجهتها الإدارة ، وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا هذا الاستثناء في بعض أحكامها الهامة ، ، ونذكر على سبيل المثال حكمها الذي تقول فيه :

« أن هذا الإجراء الاستثنائي إجراء سليم باعتباره من التدابير الضرورية لصيانة الأمن ، فيكون على قدر الضرورة التي تقدر بقدرها وتصرفا في حدود السلطة التقديرية يعتبر مشروعا » . (٤٩)

وفي حكم آخر تقول :

« أن النصوص التشريعية إنما وضعت لتحكم الظروف العادية ، فإذا طرأت أحوال استثنائية واجبرت الإدارة على عدم تطبيق النصوص العادية ، فإن ذلك يؤدي حتما إلى نتائج غير مستساغة ، تتعارض حتى مع نية واضعي تلك النصوص العادية ، فالقوانين تنص على الإجراءات تتخذ في الأحوال العادية ، ومادام أنه لا يوجد فيها نص على ما يجب إجراؤه في حالة الخطر العاجل ، تعين منذئذ تمكين السلطة الإدارية من اتخاذ الإجراءات العاجلة التي يتطلبها الموقف ، ولو خولف في ذلك القانون في ملوله اللفظي ما دامت تبغى الصالح العام ، غير أن سلطة الحكومة في هذا المجال ولا شك ليست ظليقة من كل قيد ، بل تخضع لاصول وضوابط ، ولذلك تخضع مثل هذه التصرفات لرقابة القضاء غير أن المناط في هذه الحالة لا يقوم على أساس التحقق من مدى مشروعية القرار من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون ، وإنما على أساس توافر الضوابط التي سلف ذكرها أو عدم توافرها ، فإذا لم يكن رائد الحكومة في هذا التصرف الصالح العام ، فإن القرار يقع باطلا » . (٥٠)

(٤٩) المحكمة الإدارية العليا في ١٣ مايو ١٩٦٦ - س٦ - ص ٢٠ .

(٥٠) المحكمة الإدارية العليا - ١٤/٤/١٩٦٢ - س٧ - ص ٦٠١ .

ثالثاً : حتمية قواعد الاختصاص وارتباط الاختصاص بصفة الموظف :

يتجلى جدوى الاختصاص من ناحية الإدارة والأفراد على حد سواء ،
نهى أحد الركائز الأساسية للتخصص الوظيفي ، ولبدأ الفصل بين السلطات ،
فكل إدارة تتخصص في الأعمال المتصلة بأهدافها الأساسية التي تخصصت
فيها واكتسبت مهارة في أدائها .

صفة الموظف في مباشرة اختصاصه :

ويثار هذا الموضوع بمناسبة حركة التأميمات والتحويلات الكبرى التي كلن
من نتيجتها ضم بعض المؤسسات العامة الى الدولة مثل مؤسسة دار الهلال
مثلاً أو تحويل المؤسسات العامة الى شركات القطاع العام ونفسياً
للقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، وفي هذه الحالة الأخيرة نزول صفة الموظف العام
من موظف بالمؤسسة السابقة بعد تحويلها الى شركة قطاع عام ، ولكن
ذلك لا ينفي صفة الموظف العام بالنسبة للقرارات الصادرة من موظفي
المؤسسات العامة قبل نقلهم الى الشركات العامة ، فالصحيح هو النظر
الى صفة واختصاص الموظف وقت اصدار القرار وليس بعد تغيير صفته
في وقت لاحق .

وقد عرضت على المحكمة الإدارية العليا قضية هامة بعد تحويل
بنك مصر من مؤسسة عامة الى شركة عامة في شأن المنازعة في صدور قرار
يفصل أحد العاملين بالبنك قبل تحويله الى شركة عامة .

فنتقول المحكمة :

« متى ثبت على النحو المتقدم أن بنك مصر كان مؤسسة عامة في
وقت صدور القرار موضوع هذه المنازعة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وكان
الدمى آنذاك يعتبر من الموظفين العموميين فإن القرار الصادر من رئيس مجلس
إدارة البنك بمجازاته بفصله يعتبر قراراً إدارياً له سمات ومقومات القرار
الإداري ، ويكون الطعن عليه بالإلغاء من اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء إداري دون غيره وذلك عملاً بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة
من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي أقيم
الطعن في ظل أحكامه ، حيث « ينمقد الاختصاص للمجلس بهيئة قضاء إداري

دون غيره بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » ولما كانت دعوى الالغاء تعتبر خصومة عينية موجهة للقرار الإداري ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجته على الكافة ، فإنه يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير مصدره اذا ما وقع هذا التغير في تاريخ لاحق على صدور القرار ، واذا كان ذلك كذلك فإنه وقد ثبت ان القرار المطعون فيه صدر من رئيس مجلس ادارة بنك مصر باعتباره سلطة تأديبية « في وقت كان البنك فيه مؤسسة عامة فإنه لا يؤثر على هذا القرار ولا يقدح في كونه قرارا اداريا تحول بنك مصر بعد ذلك الى شركة مساهمة ، بل يظل القرار الصادر بفصل المدعى محتفظا بصفته الادارية كما كان معمولاً به عند صدوره دون غيره ، ويكون الطعن عليه قد انمقد الاختصاص بنظره لمجلس الدولة دون غيره اذ ليس للمحاكم العادية ولاية الغاء القرارات الادارية وانما ناطت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شان تنظيم مجلس الدولة الذي اقيمت الدعوى في ظل احكامه ، نظر مثل هذه المنازعة لمحكمة القضاء الاداري على ما سلف البيان « (٥١) .

رابعا : التمييز بين عيب عدم الاختصاص من حيث البساطة والجسامة :

ذكرنا في بداية التمهيد لعيب عدم الاختصاص انه قد يكون معيبا ببساطة فيمكن التلمن عليه بالبطلان ، لان القرار في هذه الحالة لا يكون منعديا ولكنه يكون معيبا ، اما اذا كان الاعتداء على الاختصاص جسيما فيسمى « غصبا » اعنى اغتصبا للوظيفة او السلطة وهنا يكون القرار الاداري المزعوم منعديا لانه ينتقير الى مبدأ وجوده القانوني على وجه يعتمد به شرعا وسواب تعود الى تفصيل ذلك .

(٥١) راجع الحكم ١٢٥٦ - ١٤ « ١٩٧٢/١٢/١٦ » ٢٦/١٥/١٨ - منشور بالعدد ٤١ ص ١١٦ ، ١١٧ - في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة : ٦٥ - ١٩٨٠ - ١/٢ .

المطلب الرابع

محل القرار الإداري

أن محل كل تصرف هو الأثر الذي يتولد منه مباشرة ، ومحل القرار الإداري هو الأثر الذي يدخله هذا القرار على التنظيم القانوني القائم ، وذلك بإنشاء مركز قانوني أو تعديله أو إنهائه ، فمحل القرار الصادر بتعيين موظف هو وضع هذا الشخص في مركز قانوني محدد بالذات .

والقرار الإداري باعتباره عملاً قانونياً يتميز في محله عن العمل المادي الذي يكون محله دائماً نتيجة ظروف واقعية مادية مثل قيد المواليد والوفيات في السجلات المعدة لذلك .

ويجب أن يكون محل القرار الإداري جازماً قانونياً .

وقد عرفت محكمة القضاء الإداري محل القرار حيث تقول :

« ... فمن الأركان الأساسية للقرار الإداري أن يكون له محل ، وهو المركز الذي تتجه إرادة مصدر القرار إلى إحداثه ، والأثر القانوني الذي يترتب عليه حالاً ومباشرة ، وهذا الأثر هو إنشاء حالة قانونية معينة أو تعديلها أو إلغاؤها ، وبهذا يتميز محل القرار الإداري عن العمل المادي الذي يكون دائماً نتيجة عملاً مادياً واقعياً » . (٥٢)

وعلى ضوء ذلك فالقرار الصادر بفصل موظف محله هو قطع العلاقة بين الإدارة وهذا الموظف .

فإذا كان محل القرار غير مشروع يحق للمتضرر طلب إيقافه وإلغائه متى تبين للقاضي الإداري من ظواهر الأوراق جديّة طلب الإيقاف وعدم مشروعية القرار في محله ، وعدم تدارك أمر معين إذا ما تم تنفيذ القرار حالاً ومباشرة .

ومن أمثلة القرار غير المشروع حالة إصدار الإدارة قرار تعيين أحد

(٥٢) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٤/١/٦ — مشار إليه مرجع

الدكتور / سليمان محمد الطلوي مرجع سابق — ص ٢٣٩ .

العمالين في غير الحالات المسموح بها ، أو تعيين عامل غير مستوف للشروط القانونية ، أو رفض ترخيص لشخص استوفى الشروط اللازمة للحصول عليه ، أو إبعاد مواطن بغير سند من القانون .

نفى كل هذه الحالات وأمثالها يكون محل القرار غير مشروع ويمكن الطعن عليه بطلب الإيقاف والإلغاء .

ويلاحظ أن القرار الإداري يكون غير مشروع إذا كان مخالفا للقانون ، فيجوز طلب إيقافه وإلغائه ، وتتخذ مخالفة القاعدة "القانونية" أوضاع ثلاثة على النحو التالي :

(أ) المخالفة المباشرة للقاعدة القانونية :

وذلك بأن تتجاهل الإدارة القاعدة القانونية كلية ، وتتصرف على خلافها ، كان ترفض تعيين الأول في مسابقة تجريها وتعين غيره ، وكما لو رفضت منح أحد الأفراد ترخيصا استوفى الشروط المقررة لمنحه إذا كان القانون يحتم منحه الترخيص في هذه الحالة ... الخ .

(ب) الخطأ في تفسير القاعدة القانونية :

وذلك بمحاولة الإدارة إعطاء القاعدة القانونية معنى غير المقصود قانونا ، سواء أكان ذلك بحسن نية أو بسوء نية . ويطلق على هذه الحالة تسمية الخطأ القانوني " erreur de droit " ولما كان القضاء الإداري هو الذي يراقب مشروعية أعمال الإدارة ، فقد ترتب على ذلك أن الإدارة ملزمة بالتفسير الذي يقول به القضاء الإداري حتى ولو كان هذا التفسير لا يتفق مع حرفية النص .

(ج) : الخطأ في تطبيق القاعدة القانونية على الوقائع :

فإذا ما كان تطبيق القاعدة القانونية مشروطا بتحقيق حالة واقعية معينة أو تحققها على نحو معين ، فإن مشروعية القرار الإداري في هذه الحالة تتوقف

على تحقق الحالة الواسعية بالشروط التي يتطلبها القانون ، والتضاء الإداري يراقب الوقائع التي طبقت القاعدة القانونية على أساسها بالتقدير الذي يمكنه من الحكم على مدى سلامة تطبيق القاعدة القانونية .

وجدير بالملاحظة أنه إذا كانت الوقائع التي يترتب عليها تطبيق القاعدة القانونية تكون ركن السبب في القرار الإداري ، فإن العيب الذي يثبته هو عيب مخالفة القانون في حالة ما إذا كانت سلطة الإدارة مقيدة ، ويصبح القرار مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة إذا كانت سلطة الإدارة تقديرية .

المطلب الختمس

غاية القرار أو هدفه

تتمثل غاية القرار في الهدف النهائي الذى يسمى القرار الادارى الى تحقيقه ، فالغاية من اصدار قرار ترقية موظف تستهدف حسن سير المرفق الذى يعمل به ، والغاية من اتخاذ قرار ضبط ادارى هى كفالة النظام العام بأركائه المعروفة وهى : الحفاظ على الامن العام ، والصحة العامة ، والسكينة العامة .

وجدير بالذكر ان السلطات الممنوحة للإدارة فى اتخاذ القرارات الادارية ليست غايت فى نفسها وانما هى وسائل لتحقيق غاية ترمى الى تحقيق المصلحة العامة بمختلف صورها وأوضاعها .

ونظرا الى أن مدلول عبارة « المصلحة العامة » ليس محددا فان المشرع كثيرا ما يتدخل ويخصص للإدارة هدفا معينا داخل نطاق المصلحة العامة ، بحيث اذا استهدفت الإدارة تحقيق هدفا آخر غير الذى حددده المشرع ، فان تصرفها يصبح مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة حتى اذا كان هذا الهدف من شأنه تحقيق مصلحة عامة ولكنها غير تلك التى حدددها المشرع .

وتعرف هذه القاعدة بقاعدة تخصيص الاهداف وهى التى تتمثل فى أن لكل قرار تصدره الإدارة هدفا معينا ينبغى تحقيق مصلحة معينة ، لا يمكنها أن تجرد عنه أو تستبدله بهدف آخر ولو كان محققا للمصلحة العامة ولكنها غير المصلحة العامة التى حدددها المشرع .

العلاقة بين سبب القرار ، وبين غايته :

يسهل نظريا التمييز بين ركنى سبب القرار وغايته ، فالسبب حالة واقعية وقانونية مستقلة عن رجل الإدارة وسبقه على نشأة القرار وتؤدى الى وجوده ، بينما غاية القرار هى المرحلة النهائية فى اصداره .

ولكن من الناحية العملية قد يدق الفارق بين الركنين ويتقاربان الى حد

كبير مما أدى الى خلط بعض الفقهاء بين الركنين ومزجها في ركن واحد اطلق عليه اصطلاح « الاسباب ائدائعة » . « Les motifs determinants »

ويعتبر الفقيه « حيز » من اهم الداعسين الى ذلك (٥٣) ، ويبنى الرأى السابق على أساس ما بين ركن السبب والغاية من صلة وثيقة جدا ، لأن رجل الادارة عندما يصدر قراره ملته يكون مدفوعا بالسبب والغرض معا ، وكثيرا ما تلتقى الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب بالغرض أو الهدف الذي تسعى الادارة الى تحقيقه ، ومثال ذلك انه اذا كان القرار معيبا في اسبابه فانه عادة وفي ذات الوقت يكون معيبا في أهدافه .

ويضيف العميد « بونار » حجة أخرى تتمثل في انه : اذا ما قامت الاسباب الحقيقية للقرار الادارى فانه يحقق بطريقة آلية الغرض المطلوب منه (٥٤) .

ومع ذلك فلما نتفق في الرأى مع « العميد الطمولى » في انه يمكن تمييز ركن السبب عن ركن الغاية ، فركن الغاية له مهمة لا تقل أهمية وخطورة عن ركن السبب ، وهى انه يقوم كحد خارجى بالنسبة لسلطة الادارة التقديرية في اتخاذ القرار واستهدافه تحقيق المصلحة العامة أو الصالح العام .

ويظهر ذلك التمييز بين الركنين بوضوح في القرارات التأديبية ، فارتكاب العامل لجريمة تأديبية يعتبر سببا للقرار التأديبى ، أما الهدف من هذا القرار فيتمثل في حفظ النظام ، وحسن سير المرفق سيرا منتظما مطردا .

وندل على ذلك بأنه يحدث أحيانا أن يرتكب العامل مخالفة تأديبية ولكن الادارة تصرف النظر عن عقابه لحسن سمعته أو لتفانيه في العمل أو لغر ذلك من الاسباب التي تقدرها وتشفع للعامل في التفاضى عن سبب المخالفة .

ومن هنا يظهر أن السبب قائم ولكنه ينفصل عن الهدف .

(٥٣) دكتور / محمود حلمى : « القرار الادارى » ط١٩٧٠ ص٨٠ .
(٥٤) دكتور / سليمان محمد الطمولى « النظرية العامة للقرارات الادارية » مرجع سابق ص٣٤ .

الفصل الثاني

الغاء القرارات الادارية وسحبها مع التركيز على القرار التاديبى
مع أهم التطبيقات القضائية

الفصل الثاني

الغاء القرارات الادارية وسحبها مع التركيز على القرار التأديبي
واهم التطبيقات القضائية

المبحث الاول

(الغاء القرارات الادارية مع التركيز على القرارات التأديبية)

✽ (أولا) الغاء القرارات الادارية بمعرفة السلطة الادارية « مصدر القرار » :

تنصب آثار الغاء القرار الادارى على المستقبل فحسب ، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الآثار القانونية لهذا القرار تزول بقليل إلى المستقبل ، وقد يكون هذا الالغاء مباشرا اذا تناول القرار برمته ، وقد يكون غير مباشر اذا نتج عن تعديل للقرار . فكل تعديل للقرار يتضمن الغاء له اذا ان التعديل سواء كان كلياً أو جزئياً ، من شأنه أن يلغى آثار القرار في مجموعه أو في جزء منه وأن ينشئ آثاراً جديدة محل محل .

وتطبيقاً للقواعد العلية ، يجوز الغاء أى قرار ادارى لم يكسب حقوقاً ، ومن ثم فإن القرارات التنظيمية يجوز الغاؤها فى أى وقت ، إذ أنه لا يمكن الاحتجاج بحقوق مكتسبة استناداً لاحكام لاثية .

أما القرارات الادارية الفردية فعلى المكس من ذلك لا يمكن الغاؤها اذا كانت اكتسبت حقوقاً للغير ، والقضاء مستقر على ذلك .

ومن أهم ما تجدر الإشارة اليه أنه لا ينبغي أن يفهم أن المراكز الناشئة من قرارات ادارية فردية مشروعة تعتبر مراكز نهائية لا يجوز اطلاقاً ادخال أى تعديل عليها ، إنما المقصود هو أن تعديل تلك المراكز أو الغاؤها لا يمكن أن يتم الا فى الاحوال ووفقاً للشروط التى ينص القانون عليها .

ولذلك فإن مصدر القرار لا يتمتع بسلطة تقديرية تتيج له العدول عن

القرار الذى اتخذه ، بل يمارس اختصاصا مقيدا طبقا للنصوص التشريعية او
اللائحة التى تحكم الموضوع (١) .

ونضرب لذلك مثلا بصور قرار ادارى بتعيين احد العاملين بالدولة ،
فلا يجوز لمصدر القرار ان يعدل عنه فيلغيه على اساس استعمال سلطة
تقديرية . انما يجوز له ذلك على اساس ممارسة اختصاصا مقيدا ينص عليه
القانون فيجوز له اصدار قرار بفصله او احالته الى المعاش ، او الغاء وظيفته
في الاحوال وطبقا للشروط التى يقرها القانون الذى يصدر فى هذا الشأن .

وفى ذلك مزاولة لاختصاص مشروع وخاضع لرقابة القضاء ، ويختلف عن
ممارسة السلطة التقديرية فى اصدار قرار بالالفاء ، ويترتب على ذلك ان الغاء
القرار الادارى المشروع يجب ان يكون مسببا بصفة دائمة (٢) .

✽ (ثانيا) الغاء القرار الادارى بمعرفة القضاء الادارى « من طريق اقامة
دعوى الالفاء » .

(١) اسلوب معرفة عيب القرار المطلوب الفاؤه الغاء قضائيا :

ان خير اسلوب لمعرفة عيب القرار المطلوب الفاؤه قضائيا ، يتمثل فى بحث
أركان القرار للتأكد من مشروعيته أو عدم مشروعيته . وينطبق هذا القول على
الغاء القرارات الادارية بصفة عملة ، وعلى الغاء القرارات التأديبية ، وكل
ما هناك أن طلب الغاء القرارات الادارية كالغاء قرار فيها تضمنه من تخطى
موظف فى الترقية يعرض على المجلس بهيئة قضاء ادارى ، اما طلب الغاء قرار
تأديبى فيعرض على المجلس بهيئة قضاء تأديبى فتفصل فيه المحاكم التأديبية
العادية أو العليا بها لها من اختصاص تعقيبى ، وطبقا للدرجة المالية للطاعن
حسبما سنعود الى بياحه تفصيلا (٣) .

-
- (١) حكور / توفيق ثحلاته - مرجع سابق - ص ٦٦٧ .
(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ مج ٥ ص ١١٢
(٣) يلاحظ أن الفرق بين « المحاكم التأديبية العادية » و « المحكمة
التأديبية العليا » ليس فى التدرج القضائى للمحاكم ، بل فى المستوى الوظيفى
للمعاملين الذين يظنون أنهم هذه المحاكم ، فتختص المحكمة التأديبية العليا
بمحكمة من هم فى مستوى الادارة العليا ، وتختص المحاكم التأديبية بمن هم
دون ذلك .

وبناء على ما تقدم فعيب المشروعية المتصل بمصدر القرار يتبلور في دراسة ركن الاختصاص ، وعدم المشروعية المتصل بشكل القرار واجراءات اصداره يتمثل في عيب الشكل والجراءات ، وعدم المشروعية المتصل بمحل أو موضوع القرار يتمثل في عيب مخالفة القانون ، وعدم المشروعية المتصل بالحالة الواقعية او القانونية يتمثل في عيب السبب .

وعيب عدم المشروعية المتصل بهدف القرار يتمثل في عيب اساءة استعمال السلطة .

وبهذه المناسبة يلاحظ أن السلطات المقررة للإدارة العامة ليست أهدافا أو غايات في نفسها وإنما هي وسائل لتحقيق الأهداف الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة بمختلف صورها وأوضاعها ، ونظرا إلى أن مدلول عبارة « المصلحة العامة » ليس محددا ، فإن المشرع كثيرا ما يتدخل ويخصص للمسؤولين بالإدارة هدفا معينا داخل نطاق المصلحة العامة ، ويلزمهم بتحقيقه ، بحيث لو سعوا إلى تحقيق هدفا آخر غير الذي حدده لهم القانون فإن تصرفهم يصبح مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة إذا كان الهدف الذي حققوه من شأنه تحقيق مصلحة عامة ، ولكنها غير تلك التي حددها المشرع ، ويعرف ذلك بقاعدة « تخصيص الأهداف » .

وبناء على ذلك فالهدف من إصدار القرار التاديبى هو المحافظة على سلامة المرفق الإدارى وحسن سيره وانتظامه .

وتتميز غاية القرار التاديبى عن سببه وعن محله فالإدارة عندما تصدر القرار التاديبى تبدأ بالسبب ، ثم تنتقل إلى المحل ، فتصل في نهاية المطاف إلى الغاية وهي المحافظة على صالح المرفق العام الذى يجب أن يسير سرياً منتظماً مطرداً .

وغنى عن البيان أن سبب القرار التاديبى يجب أن يذكر في صلب القرار ولا أصبح مشوبا ومعرضا للطعن عليه بالالغاء .

وجدير بالذكر أن الفقرة الرابعة عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد بينت أوجه الغاء القرار بصفة عامة وهى أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص ، أو عيبا في الشكل ، أو مخالفة القوانين

أو اللوائح ، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها ، أو إساءة استعمال السلطة (٤) .

ولما كان المشرع لم يذكر صراحة عيب السبب إلا أنه يستشف في أنه الخطأ في التطبيق أو التأويل الذى ينتج عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

ونرى أن هذا العيب من أكثر العيوب شيوعا في الطعن على الفساد القرارات التأديبية بالإنهاء .

٤ - لاهمية هذه المادة (المباشرة) نسجلها كاملة فيما يلى :

تختص محكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

(أولا) : الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

(ثانيا) : المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة

للموظفين العموميين أو لورثتهم .

(ثالثا) : الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الادارية

النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العلية أو الترقية أو بمنح العلاوات .

(رابعا) : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات

الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق

التأديبي .

(خامسا) : الطلبات التى يقدمها الافراد أو الهيئات بالغاء القرارات

الادارية النهائية .

(سادسا) : الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية

في منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذى ينظم كيفية نظر هذه المنازعات

امام مجلس الدولة .

(سابعا) : دعوى الجنسية .

(ثامنا) : الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات

ادارية لها اختصاص قضائى ، فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق

والتحكيم في منازعات العمل وذلك متى كان مرجع الطعن ، عدم الاختصاص

او عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها

أو تأويلها .

(تاسعا) : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات

النهائية للسلطات التأديبية .

(عاشرا) : طلبات التمييز عن القرارات المنصوص عليها في البنود

السابقة سواء رفعت بصفة اصلية أو تبعية .

(حادى عشر) : المنازعات الخاصة بمعقود الالتزام أو الاشغال العلية

او التوريد أو باى عقد ادارى آخر . =

٢ — التكييف القانوني لدعوى الإلغاء :

وبهذه المناسبة فإن دعوى الإلغاء هي الدعوى القضائية التي يرفعها أصحاب الشأن من الموظفين العموميين أو الأفراد أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة بطلب إلغاء القرارات الإدارية النهائية بسبب مخالفتها للقانون ، أو تجاوز السلطة ، أو غير ذلك ، وتوجه إلى القرار الإداري حيث يثير الطاعن عدم مشروعيته (٥) .

وتعتبر دعوى الإلغاء بمثابة دعوى القانون العام أو الدعوى الأصل في إلغاء القرارات الإدارية المشوبة بمعيب يوصفها بالبطلان .

وترى الأغلبية أن دعوى الإلغاء هي من دعاوى القضاء المعنى لاتباعها تحمي المراكز القانونية العامة ، وتبنى أساسا على التصدي للقرارات المخالفة للمشروعية ، فمبنى الطعن بالإلغاء هو النقي على مشروعية القرار التاديبى أو الإداري المطعون فيه ، ولذلك ترى الأغلبية أنها لا تثير خصومة تتعلق بحقوق شخصية ، ولا تثير منازعة بين خصمين أحدهما دائن والآخر

= (ثاني عشر) : **الدعاوى التاديبية المنصوص عليها في هذا القانون .**
(ثالث عشر) : **الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .**

(رابع عشر) : **مسائل المنازعات الإدارية .**
ويشترط في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

(٥) يعرف " Hamaoui " دعوى تجاوز السلطة بقوله أنها :
« دعوى يمكن بواسطتها لكل ذي مصلحة اللجوء إلى القضاء الإداري لإلغاء القرار غير المشروع » .

راجع :

Hamaoui : Le juge administratif : " Tableaux de droit administratif, Paris.

مدین ، اذ لا تعدو أن تكون مخصصة للقرار الإداری غیر المشروع بقصد رده
الى حکم القانون الصحيح حملياً لبدا المشروعی سواء تعلقت المحالفة
بالشكل أو بالموضوع .

وبالرغم من رأى الاغلبية بأن دعوى الالغاء من قبیل دعاوى القضاء
العینى على النحو سالف الذكر ، الا أن هنالك رأياً آخر « ونحن نؤيده » یذهب
الى أن طعون الالغاء تدخل فی نطاق « وضع مختلط » بین القضاء الشخصى
والقضاء العینى ، لأنها وإن كانت تقوم بحسب نشأتها لحملياً المشروعیة
الإدارية ، الا أنها تدخل كذلك فی نطاق القضاء الشخصى بحکم ما توفره كدعوى
قضائية من حملياً جدياً للمراكز الذاتية والحقوق المكتسبة لاصحاب الشأن .

وفی المجال التأديبى فانها تستهدف حملياً العاملين من توقيع الجزاءات
التأديبية غیر المشروعة .

ولذلك فاننا نتفق مع الاتجاه الذى یضفى على دعوى الالغاء وصفا يجعل
لها طبيعة مختلطة لانها لا تخرج عن كونها دعوى قضائية يمكن النظر اليها من
زاويتين مختلفتين : فهى تختصم القرار الإدارى من زاوية ، ثم هى تدور ككل
دعوى قضائية حول مصالح خاصة ومراكز ذاتية ، بل وحقوق شخصية
للأفراد بهدف تقرير وحماية هذه المراكز والحقوق عن طريق رد الاعتداء الواقع
عليهم ، وذلك بالحکم الذى يصدر بلغاء القرارات الإدارية أو التأديبية غیر
المشروعة .

٣ - إلغاء القرار التأديبي بمعرفة المحاكم التأديبية :

تمارس المحاكم التأديبية العادية ، أو المحكمة التأديبية العليا نوعين من الاختصاصات ، يمثل الأول منها في الاختصاص التأديبي ، ويمثل الثاني في الاختصاص التعقيبي على القرارات التأديبية الصادرة من سلطات التأديب الرئاسية .

وبالنسبة للاختصاص الآخر تمارس المحاكم التأديبية ولايتها بشأن النظر في طلب إلغاء القرارات التأديبية التي يقيمها العاملون أمامها .

وتقام هذه الطلبات بعريضة يودعها صاحب الشأن . تلم كتاب المحكمة في المواعيد وبالإجراءات التي حددها القانون ، ويحدد فيها طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، والبيانات الأخرى التي يتطلبها القانون ، وعند قبول الدعوى شكلا تنصdy المحكمة للنظر في الموضوع ، فإذا اتضح لها بطلان القرار التأديبي فانها تحكم بإلغائه .

ويلاحظ أن اختصاص هذه المحاكم بالإلغاء مستقل عن اختصاصها بالتأديب الذي يمثل في نظر الدعوى التأديبية المبتدأة حيث تمارس المحاكم التأديبية ولاية العقاب التي تقام أمامها من النيابة الإدارية بإيداع أوراق التحقيق ، وقرار الإحالة تلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن يتضمن القرار بيان أسماء العاملين المحليين إلى المحكمة التأديبية وفئاتهم والمخلفات المنسوبة اليهم ، والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وبما تجدر الإشارة إليه أنه لا يجوز للمحكمة التأديبية أثناء نظر دعوى الإلغاء أن تنصdy للدعوى التأديبية ما لم تكن قد اتصلت بها بالإجراءات التي حددها قانون مجلس الدولة ، فكما سبق القول فإن اختصاص المحاكم التأديبية يمثل في الاختصاص التأديبي والاختصاص التعقيبي ، وقد عين القانون نطاق كلا منهما وحدد لكل من الدعويين إجراءات خاصة لرفعها ونظرها .

وجدير بالإحاطة أن أسباب إلغاء القرار التأديبي لا تخرج بصفة عامة عن أسباب إلغاء القرار الإداري - سالفه البيان - مع إضافة أسباب أخرى تتعلق بالإخلال بالضمانات التأديبية ، والتي سنعود إلى ذكرها تفصيلا ، ومن أهمها عدم « الغلو في تقدير الجزاء » ونعني به عدم تناسب الجزاء مع الذنب الإداري ، ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن يكون الغلو مقصور على البسالة في تقدير الجزاء فحسب ، بل يمكن أن يكون الباعث عليه التعسف بإساءة استعمال السلطة .

٤ - التمييز بين الإلغاء الكامل والإلغاء الجزئي للقرار « بمعرفة القضاء الإداري » :

عرفت إحدى الفتاوى الهامة الفرق بين الإلغاء الكلي والإلغاء الجزئي للقرار الإداري ، ويمكن تلخيص هذه الفتوى في أنه : أن كان السبب الذي استندت إليه المحكمة في قضائها بإلغاء قرار إداري لمخالفته للقانون لم يمتد على خصوصية معينة اختص بها الطاعن ، ولا تقوم بالنسبة لغيره ممن شملهم هذا القرار بل أن جميعهم تشابهت حالاتهم فإنه لا يسوغ القول بأن القرار الذي أعدم لهذا السبب ما كان قائما بالنسبة لمن شملهم ولم يطعنوا ، لأن إلغاء القرار في هذه الحالة هو في حقيقته « إلغاء كلي » وليس « إلغاء جزئي » ومقتضى ذلك أنه يستفيد منه كل من وجد في ظروف مماثلة لظروف الطاعن ولو لم يختصم هذا القرار أمام القضاء بوصفه من الكفاية .

ولاهمية هذه الفتوى في التمييز بين الإلغاء الكلي ، والجزئي ، وفي أسباب الإلغاء نشير إليها كيلة على النحو التالي : —

« أن الحكم الصادر في القضية رقم ٣٧٢ لسنة ١٠ في المشار إليه يقوم على أن القرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٦١ بتعيين السيدة / في وظيفة عاملة تليفون بالدرجة الثامنة بمرتبة قدره تسعة جنيهاً قد صدر من غير مختص بإصداره حسبما يبين من أحكام لائحة نظام عمال وموظفي المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٨/ لسنة ١٩٦١ وهذا العيب الذي شاب قرار تعيين السيدة المذكورة لا يبلغ حداً من الجسامية يؤثر على كيان القرار ... وينحدر به إلى درجة الانعدام ، ومن ثم فهو اكتسب الحصانة بغوات مواعيد الطعن فيه تجعله غير قابل للإلغاء أو السحب فإذا قام المدير العام بسحبه بعد مضي أكثر من أحد عشر شهراً على إصداره فإن قرار السحب وهو القرار المطعون فيه يكون قد صدر على غير أساس سليم من القانون متعين الإلغاء .

كما يبين من الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٣٦٩ لسنة ٢ ق أنه قد أقر الحكم المشار إليه من حيث الأسباب التي قام عليها والنتيجة التي انتهى إليها .

ومن حيث أن المسلم به أن حجية الأحكام الصادرة بالإنهاء هي حجية عينية
كنتيجة طبيعية لأعدام القرار الإداري في دعوى هي اختصاص له في ذاته ، إلا أن
مدى الإنهاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا
هو الإنهاء الكامل وقد يقتصر الإنهاء على جزء منه دون باقيه وهذا هو الإنهاء
الجزئي وغنى عنى البيان أن مدى الإنهاء أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهى
إليه المحكمة في قضائها فإذا صدر الحكم بالإنهاء كلياً كان أو جزئياً فإنه يكون
حجة على الكافة ذلك أن الخصومة الحقيقية في الطعن بالإنهاء تنصب على
القرار الإداري في ذاته وتستند على أوجه عامة كعدم الاختصاص أو وجود
عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو
إساءة استعمال السلطة ، وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن
مما يجعل القرار المطعون فيه باطلاً لا بالنسبة للطاعن وحده بل بالنسبة للكافة
فهو بطلان مطلق .

ومن حيث أن الثابت في الحالة المعروضة أن الحكم الصادر لصالح
السيدة / قد قضى بإنهاء القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٦٢
المشار إليه لمخالفته القانون حيث تضمن سحب قرار تعيين هذه السيدة في وقت
لا يجوز السحب فيه قانوناً وذلك على التفصيل السابق بيانه — وهذا السبب
الذى استندت إليه المحكمة في إلغاء هذا القرار هو في حقيقته مما يعتبر سبباً
شاملاً عاماً يمس في أساسه ولم يتم خصوصية معينة اختصت بها السيدة
المذكورة ولا تقوم بالنسبة لغيرها ممن شملهم هذا القرار إذ أن جميعهم تشابهت
حالتهم بها وسحبت قرارات تعيينهم بهذا القرار في وقت كان لا يجوز السحب
فيه قانوناً ومن ثم فلا يسوغ القول بأن هذا القرار الذى أعدم لهذا السبب بالحكم
المشار إليه يعتبر ما يزال قائماً للمعاملين المعروضة حالتهم .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فإنه ولئن كان الحكم الصادر من
المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية السالف الإشارة قد صدر بعبارة
إنهاء القرار المطعون فيه رقم ٥٢٧ ... فيما تضمنه من سحب قرار تعيين
المدعية فإن هذا الإنهاء في حقيقة الأمر هو الإنهاء كمال للقرار
رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وليس إلغاء جزئياً — فيستفيد منه كل من وجد
في ظروف مماثلة لظروف السيدة التى صدر لصالحها هذا الحكم ولو لم يختصم
هذا القرار أمام القضاء بوصفه من الكافة .

ولذلك انتهى رأى اللجنة الى احقية كل من السيد /
والسيدة / وغيرهم ممن شملهم القرار رقم ٥٢٧ لسنة
١٩٦٢ المشار اليه في الاستفادة من الحكم الصادر لصالح السيدة/.....
المنوه عنه سلفا واعادة تسوية حالتهم على هذا الاساس « (٦) .

(٦) مشار لهذه الفتوى بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها لجان
القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة - للسنوات : الثامنة
والعشرين ، والتاسعة والعشرين ، والثلاثين - من اول أكتوبر سنة ١٩٧٣
الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٦ - اللجنة الثالثة - ادارة الفتوى لوحدات المالية
والاقتصاد والتجارة الخارجية والتموين والتأمينات (فتوى رقم ١٩٨٤ بتاريخ
١٩٧٣/١١/٢٦) .

هـ — الشروط العامة لقبول دعوى الإلغاء :

يجب أن تتحقق للمدعى الرخصة القانونية في تحريكها كأن يكون التصرف موضوع الدعوى مما يقبل بطبيعته الخاصية القضائية وأن يكون للمدعى مصلحة جدية في رفع الدعوى .

ثم يجب بعد ذلك أن تصب الدعوى في الشكل القانوني وفقا للإجراءات والمواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة والتي تعتبر الدعوى مقبولة شكلا ، وما لا يرد بشأنه نص بقوانين مجلس الدولة يمكن الرجوع في شأنه الى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الادارية .

ويمكن تبويب هذه الشروط في طائفتين أساسيتين وهما :

(أ) الشروط العامة للترخيص بممارسة دعوى الإلغاء وهي :

— يجب أن يكون موضوع الدعوى قرارا اداريا نهائيا من القرارات التي يجوز الطعن فيها بالإلغاء .

— يجب أن يتوافر للطاعن مصلحة جدية شخصية ومباشرة في رفع الدعوى .

— يجب ألا يكون هناك حظر على رفع الدعوى « كما سبق بيانه » .

(ب) الشروط العامة لصحة تحريك دعوى الإلغاء وهي :

— يجب استيفاء بعض الاجراءات السابقة على رفع الدعوى كالالتجاء الى النظام الادارى السابق بالنسبة لدعوى الإلغاء المرفوعة من الموظفين العموميين .

— يجب استيفاء الشروط المقررة لصحة عريضة الدعوى شكلا طبقا لاحكام قانون المرافعات ، ولما يقضى به قانون مجلس الدولة .

— يجب ان يقدم طلب الإلغاء في الميعاد القانوني الصحيح (٧) .

(٧) راجع مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية » ص ٩١ — ٥٠ .

المبحث الثانى

عرض لاهم اسباب الطعن بالالغاء

نعرض اهم العيوب التى تشوب القرار الإدارى بصفة عامة ، والقرار التاديبى بصفة خاصة . وتجعل كلا منهما معرضا للطعن عليه بالالغاء .

وجدير بالاحاطة ان منازعات الالغاء تعرض على مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى اذ تعلق الامر بالطعن على القرارات الادارية بالالغاء — مثل الغاء قرار ادارى فيها تضمنه من نخطى احد العاملين فى الترقية فتعرض هذه المنازعة وما يشابهها على المحاكم الادارية أو محكمة القضاء الإدارى بحسب اختصاص كل منهما (٨)

اما اذا تعلق الامر بطلب الغاء قرار تاديبى فان الاختصاص ينعقد للمحاكم التاديبية العادية ، او المحكمة التاديبية العليا بحسب اختصاص كل منها ، فتمارس هذه المحاكم سلطاتها التعقيبى فى طلب الغاء القرارات التاديبية الصادرة من سلطات التاديب الرئاسية التى يطمع عليها باحد العيوب التى تشوب القرارات التاديبية . (٩)

ونبين اهم هذه العيوب فيما يلى :

(١) عيب مخالفة القانون :

ويندرج تحت هذا الميب :

- حالة الامتناع عن تطبيق القانون .
- حالة التفسير الخاطى للقانون بمعنى يختلف عن قصد المشرع .
- حالة مخالفة المنشورات الداخلية والتعليمات الوزارية بشأن الموظفين .
- حالة مخالفة حجية الشئ المقضى به .

(٨) راجع مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة » ، واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية » — الفصل الثالث — « دعاوى الالغاء » ص ٤٧ — ٩٤ .

(٩) جدير بالملاحظة أن للمحاكم التاديبية اختصاصا آخر يتعلق بمحاكمة العاملين بشأن المخالفات التاديبية التى تحيلها اليها النيابة الادارية . وسنعود الى بيان ذلك بالاسهاب والتفصيل .

(ب) حالة انعدام الباعث :

ويندرج تحت هذا العيب :

— انعدام الباعث من الناحية المادية او الواقعية .

— انعدام الباعث من الناحية القانونية .

(ج) عيب اساءة استعمال السلطة :

نجهد بمفهوم هذا العيب ، ونميز بينه وبين مخالفة القانون ثم نبين صوره
'المختلفة وهي :

— اساءة استعمال السلطة بسبب المصلحة الشخصية لمصدر القرار .

— اساءة استعمال السلطة بسبب العاطفة الشخصية لمصدر القرار .

— اساءة استعمال السلطة بسبب اصدار القرار بدافع سياسي .

ونفصل ما با اوجزناه على النحو التالي :

« la violation de la loi » (١) عيب مخالفة القانون

✽ تعريف عيب مخالفة القانون وتطور الأخذ به كسبب للبطلان

يقصد بمخالفة القانون الخروج على أحكامه الموضوعية فيكون القرار الصادر في هذه الحالة معيباً من حيث موضوعه ومضمونه أو محله .

ولم يكن هذا العيب في أول الأمر من بين أسباب البطلان التي تخول إلغاء القرار الإداري بواسطة الطعن بسبب تجاوز السلطة ، بل كان يعطى مجرد الحق في المطالبة بتعويض الضرر الناجم عنه عن طريق الطعن الذي يثير ولاية القضاء الكاملة ، ولم يقرر إلغاء القرار الإداري بسبب مخالفة القانون أمام مجلس الدولة الفرنسي إلا ابتداء من سنة ١٨٦٤ .

ويتسع هذا العيب ليشمل مخالفة أية قاعدة قانونية سواء كان مصدرها الدستور ، أو القوانين العادية أو المراسيم ، أو اللوائح أو حتى العرف الإداري الذي تجرى عليه سنة الإدارة وتتخذة منوالاً لها ، وكذلك المبادئ القانونية العامة .

ولهذا يرى الفقه أن تسميه ذلك العيب « بعيب مخالفة القانون » تسمية غير موفقة لأن هذا المفهوم على إطلاقه يصح على جميع أنواع العيوب التي تشوب القرار الإداري كعيب عدم الاختصاص ، وعيب الشكل والإجراءات ، وعيب إساءة استعمال السلطة .

✽ الحالات التي ترتكب فيها الإدارة مخالفة القانون :

هناك حالات متعددة ترتكب الإدارة فيها هذا العيب ومن أهمها ما يلي :

١ — حالة الامتناع عن تطبيق القانون :

مثال ذلك أن يوقع الرئيس الإداري جزاء تأديبياً على أحد العاملين متجاوزاً العقاب المنصوص عليه في لائحة الجزاءات بامتناع عمدي عن الالتزام بأحكام اللائحة .

والمقصود بتطبيق الإدارة للقانون تطبيقاً خاطئاً هو أن تباشر الإدارة

سلطات في غير الحالات التي خولها لها القانون وتوضيحا لهذه الفكرة ، انه فضلا عن المثال السابق فانه اذا وقع أحد الرؤساء الإداريين جزءا تأديبيا على أحد العاملين دون أن يكون متصلا بأدائه لعمله فان قراره يكون معينا لتطبيق القانون تطبيقا خاطئا ويحق للبضار طلب الفاء هذا القرار .

٢ - حالة التفسير الخاطئ للقانون باعطائه معنى يختلف مع قصد المشرع :

من اهم ما تجدر الإشارة اليه أن الخطأ في فهم القانون أو تفسيره لا يشكل كقاعدة عامة نيبا إداريا على سند من أن فهم القانون وتفسيره ليس امرا سهلا وميسورا لأغلب العاملين بالإدارة بل هو من الأمور التي تدق على بعض المتخصصين . (١٠)

ومن حالات مخالفة القانون في الاحكام الحديثة لمجلس الدولة المصري قضية هامة تتمثل في أن الدولة اصدرت القانون ١٠٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة ، ومنها عدم ترقية الموظفين للدرجات العليا التي تبدأ من درجة مدير عام وما يعلوها من درجات الا بعد انقضاء سنتين من تاريخ عودة المعارين ، ولكن وزارة الزراعة طبقت هذا القانون تطبيقا خاطئا على المعارين في حركة الترفيقات الى الدرجة الاولى ، فطمعن ببطلان هذا القرار وتم الفائه بحكم محكمة القضاء الإداري - دائرة الجزاءات والترفيقات الصادر في الدعوى رقم ٣٨٨٠ سنة ٣٦ ق في ١٦/١/١٩٨٤ والتي بالشرنا الدفاع فيها عن موكلنا المهندس الزراعي محمد عبد الحميد حسنين . (١١)

(١٠) مجلس الدولة المصري (احكام الادارية العليا) القضيتان ١١٠٦ و ١٤٤٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٦ وفي هذا المعنى أيضا حكم الادارية العليا جلسة ١٩٦٥/٥/٨ في القضية رقم ١٩٦٢ لسنة ٧ ق .
(١١) الدعوى ٣٦/٣٨٨٠ والمغلبة من السيد / محمد عبد الحميد حسنين ضد وزير الزراعة وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢١ لصالح موكلنا .

ز م - ٩ المحاكمات التأديبية)

٣ - حالة مخالفة المنشورات الداخلية والتعليمات الوزارية بشأن الموظفين :

ان هذه الحالة تدخل في حالات مخالفة القانون وتجزئ طلب الالفاء بسبب تجاوز السلطة .

غير ان هذه المسألة تحتاج الى شرح وتحديد فيها اذا كانت هذه المنشورات « Circulaires » والتعليمات « instructions » تؤدي في حالة مخالفة احكامها الى تحريك دعوى الالفاء بالنسبة لفريق معين او غير ذلك . وللإجابة على ذلك نقول انه بتطيل القواعد التي تتضمنها هذه المنشورات ، وتلك التعليمات نجد انها تحتوى على قواعد ملزمة بالنسبة لمن وجهت اليهم من الموظفين المخاطبين باحكامها ونحوهم ، فاذا حالفوا احكامها حق مساطتهم تأديبيا على سند من انها صادرة من الرؤساء الاداريين .

وبالمقابل فاذا وضعت الادارة قواعد علمية فانها تصبح قييدا عليها فلا تستطيع مخالفتها ما دامت قلابة ولم تعدل او تلغى بالاجراءات القانونية الصحيحة ، فاذا قامت الادارة بمخالفة هذه المنشورات او التعليمات القلابة فيحق للموظفين ان يطعنوا في موضوع المخالفة بدعوى الالفاء .

وقد طرحت هذه الحالة على القضاء الادارى واعطى احقية للمطالبين بالفاء القرارات الادارية الصادرة من بعض الاجهزة الادارية بالمخالفة لتعليمات صادرة من مجلس الوزراء في شأن السماح للمعاريين في الخارج بالبقاء لفترة ستة اشهر بعد انتهاء الاعارة لتدبير شئونهم الخاصة ، والطمع هنا يستند الى تجاوز السلطة ومخالفة القانون . (١٢)

(١٢) تقول المحكمة الادارية العليا في هذا الخصوص ما يلى : « على الجهات الادارية ان تلتزم بمنح المعاريين بالخارج مهلة السنة اشهر المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء بجلسة ١٩٧٥/٨/٦ باعتبارها المدة المناسبة التي يمكن معها لهؤلاء العالين انتهاء متعلقاتهم بالبلاد التي يعملون بها ، فاذا ما صدر قرار انتهاء الخدمة قبل مضي الفترة المذكورة يكون قد صدر مخالفا للقانون ويتعين الغائه » .

(المحكمة الادارية العليا - القضية ٦٣٩ لسنة ٢٦ ق مليا - جلسة ٨٢/٦/٢٦ .

ومن زاوية أخرى فليس للأفراد من غير موظفي الدولة الحق في الطعن ، هذه التعليمات أو المنشورات بدعوى الإلغاء طالما لم يكونوا من مخاطبين بأحكامها لأنها ليست موجهة اليهم ولا تعتبر بالنسبة لهم نزاعاً من قوانين الدولة التي يجب أن يخضع الأفراد لأحكامها . (١٣)

٤ - حالة مخالفة حجية الشيء المقضى به :

يشبه القضاء اخلال الادارة بقاعدة حجية الشيء المقضى به بعبء خلفه القانون ، على سند من أن الادارة تلزم بالقواعد المشرفة .

فعلى الادارة ان تحترم حجية الاحكام النهائية سواء كان ذلك في مجال القرارات العادية أو في مجال القرارات التأديبية .

ونضرب لذلك مثلاً كبر الامية من احكام المحكمة الادارية العليا
مجلس الدولة المصرى حيث تقول :

« سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا يجوز لمجلس التأديب أن يعود للمجادلة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى به ونفى وقوعها ، وإذا كان الحكم الجنائي في القضية ٧٢٧ لسنة ١٩٧٠ نفى عن المخالف المخالفين الموجهتين اليه وحكم ببرأته مما أسند اليه فيها ، فلا يجوز للقرار التأديبي أن يعيد النظر فيما قام عليه الحكم الجنائي الذي قضى ببرائة المخالف من هاتين المخالفتين والا كان في ذلك مساس بقوة الشيء المقضى وهو مالا يجوز » . (١٤)

ويلاحظ وجود حالات معينة لا تقبل فيها دعوى تجاوز السلطة بسبب مخالفة القانون .

ومن أمهها مخالفة القرار الإداري للقوانين الأجنبية على سند من أن

(١٣) راجع في هذا الشأن حكم مجلس الدولة الفرنسى - في ٢٣ يوليو

سنة ١٩٢٦ ، ١٣ يناير سنة ١٩٣٧ ، ٩ يونيو سنة ١٩٣٧ .

ب - دكتور مصطفى كمال : (المرجع السابق ص ٢٧٣ وما بعدها) .

(١٤) مجلس الدولة المصرى « المحكمة الادارية العليا » - الحكم في

القضية رقم ٨٤٥ لسنة ١٦ أ ق - جلسة ١١ مايو سنة ١٩٧٤ م .

القانون يطبق تطبيقاً اقليمياً ، لانه مظهر من مظاهر سيادة الدولة على اقليمها .

وذلك فضلا عن الصعوبات التي تعترض البحث عن القانون الاجنبى وتطبيقه وتفسيره ، فقد يكون هذا القانون مكتوباً ، وهنا قد تشوبه الترجمة مضمونة ، او يختلف حول تحديد قيمته القانونية ، او قد يكون مصدره العادة كما هو الوضع فى القانون « الانجلو سكسونى » وهنا تثار الصعوبة حول اختلاف العادات والاعراف ، وقد يكون مصدره القضاء ، وقد يختلف الدور الذى يلعبه القضاء باختلاف الدولة (١٥) .

(١٥) المرحوم الاستاذ الدكتور / جابر جواد عبد الرحمن : « تنافح القوانين » - القاهرة ١٩٥٦ - ص ٥٨٥ وما بعدها .

(ب) « عيب انعدام الباعث » " Inexistence de motif "

✽ تعريف عيب انعدام الباعث وتطور الاخذ به كسبب للبطلان :

اتجه مجلس الدولة الفرنسى منذ عهد قريب الى اضافة هذا لعيب الى العيوب التى تشوب القرار الادارى وتجعله قابلا للبطلان ،
يمثل هذا العيب فى عدم وجود الاسباب الواقعية او القانونية التى دفعت
لادارة الى اتخاذ قرار معين .

ويظهر هذا العيب بشكل واضح فى قضايا التاديب :

وجدير بالملاحظة انه لا يتمدد بالباعث فى هذا المجال الغرض او
الهدف من اصدار القرار (But) بل المقصود هو الاسباب والظروف
لواقعية او القانونية التى تحدث قبل اصدار القرار وتدفع الى وجوده .

وقد ظل عيب انعدام الباعث موضوعا للجدالة من الفقهاء ، فلبعض
برى انه ليس عيبا مستقلا بل يمكن ادماجه فى عيب مخالفة القانون ،
البعض يصر على استقلاله ، وقد اخذ مجلس الدولة الفرنسى بلأرى
لاخير .

✽ صور عيب انعدام الباعث :

تتمثل هذه الصور فى صورتين جوهريتين وهما :

- انعدام الباعث من الناحية المالية او الواقعية .
- انعدام الباعث من الناحية القانونية .

ونتمصل ذلك على النحو التالى :

— انعدام الباعث من الناحية المالية او الواقعية :

تتمثل هذه الصورة فى ادعاء الادارة ان امورا معينة او ظروف مادية
خاصة هى التى دفعتها الى اصدار القرار ، ثم يثبت بعد ذلك عدم
وجود ذلك الامر فى الواقع ، ويعبر البعض عن ذلك بالقول بوجود « خطأ فى
الواقع أو فى الاسباب » أى بالمركز القانونى الذى يكون تحققه شرطا

لصدور القرار الإداري الصحيح ، لان أسباب القرار هي عبارة عن وقائع تنتج آثارا قانونية لازمة لصحة القرار الذي يصدر بناء عليها ، وعلى المحكمة ان تتأكد من ان الواقعة تكون المركز أو الحالة التي نص عليها القانون وجعلها شرطا لصحة صدور القرار الإداري .

فالسبب حسبما عرفته المحكمة الإدارية العليا في مصر هو ركن من أركان القرار وشرط من شروط مشروعيته فلا يقوم القرار بدون سببه ، ولذلك تلزم الإدارة بإرساء قرارها على سبب صحيح مستخلص استخلاصا سابقا من أصول مادية أو قانونية صحيحة تنتج حتى يقوم القرار على سببه ويكون مطابقا للقانون :

وقد اوضحت المحكمة ذلك المفهوم في حكم آخر حيث تقول :

ان القرار الإداري يجب ان يقوم على سبب يبرره صقلا وحقا أى في الواقع وفي القانون ، وذلك كركن من أركان انعقاده ، باعتبار القرار تصرفا قانونيا ولا يقوم أى تصرف قانونى بغير سببه « (١٧) » .

ومن الأمثلة المستقاة من القضاء الفرنسى ، قضية تمثّل وقائعها في ان الإدارة الفرنسية اخلت بحفاظا على التقاعد بدعوى انه طلب ذلك ، ولكن المحافظ رفع الامر للقضاء على سند من انه لم يقدم استقالته وقد ألغت المحكمة قرار الاحالة الى التقاعد ، على سند من انه ولو ان عبء الاثبات في النظام الفرنسى يتحمله رافع دعوى الالغاء غير ان الإدارة لم تقدم أى مستند يثبت عدم صحة أقوال المحافظ ، ومعنى ذلك تصديق اتواله .

انعدام الباعث من الناحية القانونية :

يظهر انعدام الباعث من الناحية القانونية في حالة ادعاء الإدارة توافر

-
- (١٦) حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٦/٢/١٩٥٧ — القضية ١٦٥٦ س/٢ .
(١٧) المحكمة الإدارية العليا في ١٢/٧/١٩٥٨ في القضية رقم ٦٨ س/٤ .

شروط قانونية معينة كافية لإصدار قرار تاديبى ، ثم يتكشف فيما بعد عدم توافر هذه الشروط فيوصف القرار بأنه مشوب بوجود خطأ قانونى .

ومن أهم الأمثلة المستقاة من القضاء الفرنسى قضية « عمدة » فصلته الإدارة ناسبة إليه بعض الأفعال التى تشكل خطأ من الناحية القانونية ، ولما التجأ العمدة الى مجلس الدولة تبين أن بعض الأخطاء المنسوبة إليه غير موجودة والبعض الآخر لا يشكل خطأ قانونيا يستحق ذلك الجزاء التاديبى البالغ الخطورة .

✽ تقدير وجود الباعث فى حالة السلطة المقيدة وحالة السطوة التقديرية فى إصدار القرار .

إذا كانت الإدارة تبأثر سلطة مقيدة فى إصدار القرار Pouvoir Lié فإن الباعث فى هذه الحالة يكون شرطا من شروط صحة القرار ويعتبر انعدامه تخلفا لشرط من الشروط التى حددها القانون ، فالقانون مثلا يشترط شروطا معينة لترقية الموظف بالاقدمية المطلقه فإذا لم تتوافر هذه الشروط يعتبر قرار الترقية باطلا .

وكذلك يشترط القانون ارتكاب الموظف خطأ تاديبيا يخول الإدارة توقيع الجزاء ، فإذا لم يرتكب الموظف هذا الخطأ او كان الفعل المنسوب اليه لا يكون خطأ يوجب توقيع الجزاء فإن القرار الصادر والمخالف لقواعد الترقيات بالاقدمية فى الحالة الأولى ، ولقواعد التاديب فى الحالة الثانية يكون مخالفا للقانون .

اما إذا اصدرت الإدارة قرارا بناء على ما تترخص به من سلطة تقديرية : Pouvoir discrétionaire

فالبعض يرى أن الباعث على إصدار القرار لا يعتبر شرطا ضروريا لصحة القرار الإدارى ، لأن الإدارة إذ تبأثر السلطة التقديرية لا تكون مقيدة بشروط معينة ، وتستطيع إصدار القرار حتى ولو انعدم الباعث الذى تدعيه ، لانه فى مثل هذا الغرض يعتبر انعدام الباعث سببا قائما بذاته مستقلا عن مخالفة القانون ، ويؤيد الأستاذ الدكتور محمود محمد حافظ هذا الراى ويرى أنه فى مجال السلطة التقديرية يمكن أرجاع العيب الذى

يشوب القرار لا الى انعدام الباعث بل الى اساءة استعمال السلطة ، وذلك اذا تحقق القاضي من أن الباعث الذي تدعميه الإدارة كان في الواقع انحرافا عن قصد المشرع من منحه الإدارة السلطة التي اصدرت القرار بناء عليها . (١٨)

ومن جانبنا فإن كنا نسلم برأى الاستاذ الدكتور محمود حلفظ فيما انتهى اليه من أن تخلف الباعث في حالة ممارسة الإدارة لسلطتها التقديرية ، فإنه يمكن ارجاع العيب الذي يشوب القرار لا الى انعدام الباعث بل الى اساءة استعمال السلطة :

غير أننا لا نتفق في أن الإدارة عندما تبأشر سلطة تقديرية لا تكون مقيدة بشروط معينة وتستطيع اصدار القرار حتى ولو انعدم الباعث الذي تدعميه ، ونستند في ذلك الى الفقه الحديث في كل من مصر وفرنسا يرى انه لا توجد سلطة مقيدة من جميع النواحي ، ولا سلطة تقديرية بصفة مطلقة ، لأن التسليم بالسلطة التقديرية المطلقة للإدارة يعنى انقلابها الى سلطة تحكمية وليست تقديرية ، والرقابة القضائية كما تقول المحكمة الإدارية العليا عندها ، موجودة على جميع التصرفات الإدارية ولا تختلف في طبيعتها وأن تفاوتت في مداها ، ففي مجال السلطة التقديرية تنصب الرقابة القضائية على قيام الاسباب وصحتها واستهدافها تحقيق المصلحة العامة .

(١٨) راجع دكتور / محمود محمد حلفظ « رقابة القضاء لعمال الإدارة » المرجع السابق ص ١٢٨ .

(ج) عيب اساءة استعمال السلطة :

يعرف القضاء الإداري عيب اساءة استعمال السلطة « بأنه تصرف ادى يقع من مصدر القرار بتوحيه غرضاً غير الغرض الذى قصد قانون تحقيقه ، ولا مشاحة ان الرئيس الإداري اذا ما أصدر قراره ن هوى متكيا فيه سبيل المصلحة العامة كان قراره مشوباً بسوء استعمال السلطة » .

ويفهم من هذا التعريف ان عيب اساءة السلطة يتحقق اذا انحرفت إدارة بقرارها الذى تصدره عن الهدف العام الذى من اجله يمنحها المشرع تتبوع به من سلطات ، او انحراف عن الهدف الخاص الذى من اجله اشر سلطة معينة في مجال معين بالذات ، فهو عيب متصل بالهدف من إصدار القرار ، ويظل القرار مشوباً بعيب اساءة استعمال السلطة تى لو كان يرمى الى تحقيق صالح معين ، ولكنه يختلف عن الصالح العام ذى يرمى المشرع الى تحقيقه من اصدار القرار ، وذلك هو ما يعرف لخروج من قاعدة تخصيص الاهداف .

ويجب ان تتحقق المحكة التى يثار امامها هذا العيب من نوازع الهوى واعت الانحراف ، او الخروج عن الهدف الذى حدده المشرع .

وفي نفس الحكم السابق الاشارة اليه تقرر المحكة ان مجرد الغرابة تكفى لاثبات اساءة استعمال السلطة طالما لم يظهر تأثيرها على مصدر قرار ولم يكن لها اثرا في الايثار والتفضيل . (١٩) .

✽ التمييز بين عيب اساءة استعمال السلطة ومخالفة القانون :

تعرض القضاء الإداري ايضا للتمييز بين عيب اساءة استعمال سلطة ومخالفة القانون ، ويتضح ذلك من حكم محكمة القضاء الإداري يث تقول :

(١٩) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٠/١١/٣٠ — في الدعوى ٣١٣ —
٣٢٢ — مجموعة س٥ — ص ١٩٩ وما بعدها .

« ان اساءة استعمال السلطة الذى يعيب القرار الادارى هو توجيه ارادة مصدره الى الخروج عن روح القانون وغايته واهدافه وتسخير السلطة التي وضعها القانون بين يديه في تحقيق اغراض ومآرب بعيدة على الصالح العام فإساءة استعمال السلطة عمل ارادى من جانب مصدر القرار تتوافر فيه العناصر المتقدمة » .

وهذا الشق من حكم المحكمة ينطبق على حالة اساءة استعمال السلطة ، ثم ميزت المحكمة في الشق الثانى من حكمها بين هذه الحالة وحالة مخالفة القانون بقولها :

« اما اذا كان مصدر القرار حسن القصد سليم الطوية ، او انساق في تكوين رايه وراء احد اعوانه بحسن نية او امده ببيانات خاطئة حصل منها على قراره ، فان وجه الطعن فيه يندرج تحت الخطأ في القانون بقيم القرار على وقائع غير صحيحة او مدسوسة او مئلس فيها » .

ومن هنا فاننا نرى ان المحكمة وضعت معيارا موضوعيا للتمييز بين القرارات المشوبة باساءة استعمال السلطة والمشوبة بعيب مخالفة القانون ، ويمثل هذا المعيار في التمييز بين حسن نية مصدر القرار او سوء نيته .

وكثيرا ما يظهر عيب اساءة استعمال السلطة في قرارات الضبط الادارى كما يظهر كذلك في حالات ممارسة السلطة التقديرية ، فالمعروف وعلى ما تفت به الكثير من الاحكام ان الادارة وان كانت تتبع بها لها من سلطة تقديرية في حرية تقدير ، ملامة اصدار القرار ومراعاة الظروف ووزن الملبسات ، الا ان ذلك لا يعصمها من الالتزام بتحقيق الصالح العام ، فان تجاوزت تلك الحدود فان قرارها يصبح مشوبا باساءة استعمال السلطة .

وتقول محكمة القضاء الادارى تليدا لهذا الراى ما يلى :

« ان كانت الادارة تستقل بتقدير مناسبة اصدار قراراتها اى ان لها الحرية المطلقة في تقدير ملامة اصدار القرار الادارى من عدمه بمراعاة ظروف ووزن الملبسة المحيطة به ، الا انه يجب ان يكون الباعث عليه مصلحة عامة والا شابه عيب اساءة استعمال السلطة » (٢٠) .

(٢٠) محكمة القضاء الادارى في الدعوى ١٣٤ للسنة الاولى القضائية في ١١/١١/٤٧ — المجموعة س٢ — ص٥٦ .

وفي حكم آخر نجد المحكمة الإدارية العليا تقول :

« من حيث أن قوام دفاع الإدارة أنه ليس ثمة ما يلزمها قانونا بتعويض المدعى ... ، ذلك أنها تمارس في هذا الصدد سلطتها التقديرية التي لا معقب عليها فيما تصدره من قرارات في مجالها ما دام تصرفها قد خلى من إساءة استعمال السلطة ، ومن حيث أن هذا القول من جانب الإدارة ينقصه الكثير من التحديد ذلك أن الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة ليست حقيقة على وزن واحد بالنسبة لجميع التصرفات الإدارية بحسب المجال الذي تتصرف فيه ، ومدى ما تتبع به من حرية وتقدير في التصرف ... ، إلا أن هذا لا يعني أبدا أنها سلطة مطلقة وأن الرقابة القضائية في هذه الحالة منعدمة » . (٢١)

✽ الصور المختلفة لعيب إساءة استعمال السلطة في ظل احكام القضاء الفرنسي ، والمصري :

(١) في القضاء الفرنسي :

إن القضاء الفرنسي غنى بحالات إساءة استعمال السلطة ، نعرض بعضها على النحو التالي :

١ - إساءة استعمال السلطة بسبب المصلحة الشخصية لمصدر القرار :

تعتبر هذه الحالة من حالات المنازعات المشوبة بإساءة استعمال السلطة بسبب كون الدافع راجعا الى المصلحة الشخصية لمصدر القرار .

ويمكن أن تكون القرارات التأديبية مشوبة بهذا العيب .

٢ - إساءة استعمال السلطة بسبب عاطفة شخصية لمصدر القرار :

ومن أمثلة ذلك القضية التي عرضت على مجلس الدولة في ١٢/٣/١٩٢٠ وتتلخص وقائعها في : أنه حدث في أثناء انعقاد المجلس البلدى أن وقع خلافا بين سكرتير المجلس البلدى conseil municipal ومستشار

(٢١) المحكمة الإدارية العليا ، الحكم في الدموى ٧٤٨ لسنة ١٦ ق سابق الإشارة إليه .

المجلس ، ثم حدث ان عين المستشار بعد سنوات عدة واصبح رئيسا للمجلس ، ولحقده على السكرتير بسبب الخلاف القديم ، أمر بفصله من وظيفته ولكن مجلس الدولة قرر الفناء قرار الفصل ، اذ ثبت له ان الدافع اليه هو الانتقام بسبب الكراهية الشخصية بين هذا العدة وذلك السكرتير .

٣ - اساءة استعمال السلطة بسبب اصدار القرار بدافع سياسى :

كذلك من الاقضية التى قرر فيها مجلس الدولة الفرنسى ان القرار يعد معيبا لان الدافع عليه هو عيب سياسى تلك هى القضية التى نظرها مجلس الدولة الفرنسى فى ٢٥ يولية سنة ١٩٤٧ وتتلخص وقائع الدعوى فى ان الحكومة المؤقتة (التى وجدت فى فرنسا وقت حركة مقاومة الاحتلال الالماني) اصدرت امرا ordonnance اجازت بمقتضاه للسلطات الادارية ان تعين مديرين مؤقتين للمشروعات الحرة (كالمصانع التى يتصافد الا يكون لها مديرين ، لاتزالهم عنها بسبب المعارك ونحوها) ولقد حدث ان اراد أحد رجال الادارة استغلال هذا الامر ، فأمر بتعيين مدير مؤقت لاحد المشروعات بقصد تأمين هذا المشروع رغم ان مديرى المشروع كانوا موجودين ولم يكن هناك مبررا بلغالى لتعيين غيرهم ، لذلك قضى مجلس الدولة بالفناء هذا القرار لان الدافع اليه كان دافعا سياسيا ولم يكن متعلقا بالصالح العام .

(ب) فى القضاء المصرى :

نعرض فيما يلى الحالات التالية :

— قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ١٩٩١ على جلسة ١٩٧٦/٢/٢١ بأنه اذا كان القرار المطعون فيه قد سجل على العامل ارتكبه مخالفات محددة ، وبلغ سلوكه بأنه معيب ينافى القيم الاخلاقية واكد ما وصفه به بليداع القرار والاوراق المتعلقة به بلف خبيثه ، فمن شأن ذلك أن يؤثر على مركزه القانونى فى مجال الوظيفة العامة ، فان القرار الماكور رغم افراغه فى عبارة لفت النظر يكون والحال كذلك قد خرج عن الهدف الحقيقى لافات النظر باعتباره مجرد اجراء مصلحى لتنظيم

العامل بواجبات وظيفته وانطوى على جزاء تاديبى مقنع يتعين معه رفعه
والاوراق المتعلقة به من ملف الخدمة (٢٢) .

ولا شك أن تصرف الادارة ينطوى على اساءة استعمال السلطة .

— واعتبرت المحكمة الادارية العليا : « أن ملاحقة الادارة العامل
بالتنكيل والاضطهاد ثم اصدارها قرار الفصل بعد ذلك ، يمد دليلا على
التعسف بالسلطة ولو كان هذا التنكيل قد تم من جانب وزيرين مختلفين » . (**)

— وقضت محكمة القضاء الادارى بشأن خفض لجنة شئون الموظفين
لدرجة كفاية العامل دون ابداء الاسباب مع خلو ملف خدمته بما يستبين منه
ما يؤثر على درجة كفايته يعتبر دليلا على انحراف اللجنة نتيجة لذلك . (***)

(٢٢) يراجع هذا الحكم بموسوعة « قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة »
الصادر بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — طبعة ١٩٨٤ — الهيئة العامة للطباعة
الاميرية — ص ٢٥٢ (مصادر من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة) .
(*) راجع حكم المحكمة الادارية العليا — السنة ٦ ق — قاعدة ١٣٢ .
(**) راجع حكم محكمة القضاء الادارى فى حكمها الوارد بالمجموعة الثانية
والثالثة عشر القضائية — (قاعدة ١٣١) .

المبحث الثالث

سحب القرارات الادارية والتأديبية

نتناول فيها يلي سحب القرارات الادارية بصفة عامة ، ثم نركز على سحب القرارات التأديبية لما تتميز به من خصائص معينة :

(أولا) سحب القرارات الادارية :

سبق أن أوضحنا أن الذي يميز سحب القرار عن الفائه هو أن الفائه القرار من شأنه ازالة كل اثر قانوني بالنسبة للمستقبل سواء كان الإلغاء بمعرفة الادارة ، حيث يكون ازالة اثر القرار مقصور على المستقبل ، كما يمكن أن يكون الفائه القرار بمعرفة القضاء الإداري إذا ثبت أنه غير مشروع ، وفي هذه الحالة تزول آثار القرار بالنسبة للماضي والمستقبل وكأنه لم يكن ، وفي هذا تشبيه « بالالفائه القضائي » في اثره مع سحب القرار بمعرفة الادارة . لأن سحب القرار بمعرفة الادارة يتم بأثر رجعي فيقتد بذلك كل اثر قانوني من وقت نشأته أي أن سحب القرار بمعرفة الادارة والفائه بمعرفة القضاء من شأنه ازالة كل اثر قانوني ليس فقط بالتقاييس الى المستقبل ، بل بالنسبة للماضي كذلك .

وموضوع سحب القرارات الادارية يستند الى اصول قانونية على درجة كبيرة من الاهمية ، إذ يجب التفرقة بين سحب القرارات الفردية المشروعة ، وفي المشروعة ونعرض هذا الموضوع على النحو التالي :

(١) سحب القرارات الفردية المشروعة :

الاصل العام هو أنه لا يجوز للادارة سحب قرار مشروع إذا كان قد اكسب حقوقا ، واسلم هذه القاعدة ، مبدأ عدم رجعية القرارات الادارية ، فهذا المبدأ يطبق سواء تعلق الامر بالفائه مراكز قانونية قائمة ، أم بإنشاء مراكز قانونية جديدة .

وبناء على ذلك فإذا اتخذت الادارة قرارا مشروعاً فلا يمكن أن تسحبه أي ظرفه بأثر رجعي إذا تعلق به حقوق الافراد ، كما لا يمكن سحب القرار المشروع حتى لو كان ذلك بناء على طلب صاحب الحق .

و قد اقرت ادارة الفتوى هذا الرأى بجلستها المنعقدة في ٨ يونيو سنة ١٩٧٤م حيث قررت بمناسبة موضوع الترقية : « ان قرارات الترقية هي قرارات تتعلق بالمركز التنظيمى للعاملين الذين تربطهم بالدولة او المؤسسات العامة علاقة قانونية عامة غير تعاقدية ، فاذا كانت هذه القرارات قد صدرت صحيحة وطبقا لاحكام القانون فلا يجوز المساس بها او سحبها او إلغاؤها ، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها حتى لو ترتب على صدور تلك القرارات الاضرار بمصلحة العاملين المرقين ، وحتى في حالة طلب احدهم سحب قرار ترقيته الصحيح ليحقق لنفسه مركزا قانونيا معيناً .

ولاهية هذه الفتوى نشر اليها كاملة فيما يلى :

« ان قرارات الترقية ، هي قرارات تتعلق بالمركز التنظيمى او اللامى للعاملين الذين تربطهم بالدولة او المؤسسات العامة ، علاقة قانونية عامة غير تعاقدية ، وتنشأ عنها حقوق ذاتية لهم لها اتصال بحقوق غيرهم من العاملين في ذات الجهة ، ومن ثم فانها اذا ما صدرت صحيحة وطبقا لاحكام القانون ، لا يجوز المساس بها او سحبها او إلغاؤها لما يترتب على ذلك من مخالف لاحكام القانون الذى ينظم تلك العلاقة او الرابطة العامة وجعلها متصلة بالنظام العام ، ولا يجوز بالتالى الخروج عليها او الاتفاق على ما يخالفها ، حتى لو ترتب على صدور تلك المقررات الاضرار بمصلحة العاملين المرقين ، لانه من الواضح ان قرار الترقية في ذاته يعطى العامل ميزة ويرفع فئته وبالتالي لا يضر به ، واذا كان هذا القرار - يودى الى الاضرار بالعامل ويحرمه من ميزة في المستقبل فان ذلك الضرر لا يعتبر متولدا او ناشئا عن قرار الترقية نفسه وانما يحصل بصورة غير مباشرة بسبب تطبيق احكام قانونية اخرى بعيدة عن قرار الترقية .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فانه لما كان المذكور يطلب سحب قرار ترقيته الصحيح الى الفئة السادسة لينسب له انعام النقل الى وظيفة من الفئة السابعة بوزارة الزراعة ، فانه لا يجوز سحب هذا القرار ، الذى ولد صحيحا منشئا لحقوق شخصية تتعلق بهراكر قانونية عامة تتعلق بالنظام العام على نحو لا يسوغ الاخلال بها

أو الاتفاق على ما يخالفها تحقيقاً لاستقرار الأوضاع الإدارية الأمر
الذى يحقق سير المرافق العامة بانتظام وأطراد .

لذلك انتهى رأى اللجنة الثالثة الى عدم جواز سحب القرار الصادر
بترقية المذكور على التفصيل السالف بيانه (٢٣) .

(٢) سحب القرارات الفردية غير المشروعة :

بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فلا يجوز سحبها الا خلال
المستين يوماً من تاريخ صدورها ، فإذا انقضى هذا الميعاد اكتسب
القرار حصانة تعصمه من أى الفاء أو تعديل ، ويصبح عندئذ لصاحب
الشان حق مكتسب فيها تضمنه القرار ، وكل اخلال بهذا الحق بقرار
لاحق يعد امراً مخالفاً للقانون ويميب القرار الاخير ويبطله (٢٤) .

ومن اهم ما يجب الاشارة اليه انه اذا كان الاصل يتمثل في أن المدة
التي يجوز فيها سحب القرار غير المشروع هي نفس مدة الطعن القضائي

(٢٣) مشار لهذه الفتوى مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها لجان
القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة - للسنوات الثامنة
والعشرين ، والتاسعة والعشرين والثلاثين من اول اكتوبر سنة ١٩٧٣ الى
آخر سبتمبر سنة ١٩٧٦ - اللجنة الثالثة - ادارة الفتوى لوزارة الزراعة
واستصلاح الاراضى - فتوى رقم ١٦٠٧ بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٢ ملف رقم
٢١٩/٦/٢٢ .

* يلاحظ أن القضاء يستثنى في هذه الحالة القرارات الصادرة بتوقيع
جزاء على الموظف لا سيما اذا كان هذا الجزاء فصل الموظف . فيجوز القضاء
الإدارى سحب مثل تلك القرارات حتى اذا كانت سلبية ، بشرط ألا يؤثر
هذا السحب على حقوق تكون اكتسبت . مثال ذلك أن يصدر قرار صحيح
بفصل موظف . فيجوز لاعتبارات تتعلق بالمعادلة والرحمة سحب قرار
الفصل وإعادة الموظف الى وظيفته بأثر رجعى كان الصلة لم تنقطع بينه
وبين الوظيفة بشرط ألا يكون عين موظف جديد محله فاكسب بذلك حقوقاً .
وسوف نعود الى بيان ذلك - راجع في هذا الشأن (محكمة القضاء الإدارى
في ٧ يناير سنة ١٩٥٣ المجموعة س٧ ص ٢٨١) .

(٢٤) محكمة القضاء الإدارى في ٢٢ مايو سنة ١٩٥٢ - مجموعة
س٦ - ص ١٠٦٦ .

بالإلغاء ، إلا أن مدة السحب لا تقتصر على مدة الستين يوما التي يجوز خلالها الطعن بالإلغاء ، بل يمكن أن تمتد متى كانت هناك دعوى مقامة أمام القضاء الإداري يطلب القضاء القرار موضوع السحب ، فيحق للإدارة أن تسحب هذا القرار طالما لم يصدر حكم في الدعوى . (٢٥)

✳ ويلاحظ أن القضاء الإداري المصري أخذ بما أخذ به القضاء الإداري الفرنسي من حيث جواز سحب القرار الإداري غير المشروع دون التقيد بمدة ما ، في حالة انعدام القرار ، أو صدوره نتيجة « لغش » أو « تدليس » وسنعود الى بيان ذلك تفصيلا .

وقد توسع القضاء الإداري المصري في بيان الحالات التي يجوز فيها سحب القرارات الفردية غير المشروعة دون التقيد بمدة ما ، وقد أسس القضاء ذلك في بعض أحكامه على التمييز بين القرارات المبنية على اختصاص مقيد ، وتلك المبنية على سلطة تقديرية ، وفي أحكام أخرى على التمييز بين القرارات المنشئة ، وتلك الكاشفة عن حقوق .

ونرى أن ذلك لا يخرج عن كونه تطبيقا للقواعد القانونية العامة .
✳ تبرير سحب القرارات غير المشروعة :

يمكن تبرير قاعدة سحب القرارات الإدارية غير المشروعة على اعتبارين :
الاعتبار الأول :

يتمثل الاعتبار الأول في أنه متى وقّع القرار باطلا فلا يمكن أن ينشئ حقوقا ونقتضى المصلحة العامة الغاؤه بمعرفة الجهة التي أصدرته .

(٢٥) وانما نرى أن سبب ذلك راجع الى أن الطعن بالإلغاء يكون من شأنه حين تتوافر له جميع الشروط العلة لقبول دعوى الإلغاء ، (والتي سبق لنا الإشارة إليها) فإن الخصومة تنعقد على الوجه الذي يعتمد به شرعا أمام القضاء الإداري ، وذلك ما يجعل القرار المطعون فيه قابلا للإلغاء - متى كان معيبا وذلك في حدود الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ، وطالما أن القاضي لم يصدر حكمه في النزاع المعروف عليه ، فإن المركز القانوني المترتب على هذا القرار يكون مزعما وغير مستقر ، ولذلك يجوز للإدارة أن تقوم بسحب هذا القرار ، ولكن ذلك يكون فقط في حدود الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى .

(م - ١٠ المحكمات التأديبية)

(ثانيا) سحب القرارات التأديبية :

ان القرارات التى تصدر من مجلس تأديبى ، او من محكمة تأديبية لا يمكن الرجوع فيها الا بالطريقة التى يحددها المشرع ، وذلك بلطعن أمام جهة أخرى يعينها المشرع ، سواء أكلت مجلسا تأديبيا استثنائيا او محكمة عليا . والفصل بين الاثنين يتمثل فى طريقة التأديب .

وفى ذلك نقول المحكمة الإدارية العليا :

« يكون القرار صادرا من مجلس تأديب اذا اتخذ التأديب صورة المحاكمة أمام هيئة مشكلة تشكلا خاصا وفقا لاوزاع وأجراءات معينة رسمها القانون يعين التزامها ، وتقوم أساسا على إعلان الموظف مقما بالتهمة المسندة اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه فيها على غرار المحاكمة القضائية ، وذلك كله قبل أن يصدر القرار التأديبى فى حقه . وبإصداره يستنفذ مجلس التأديب ولايته ، ويمتنع عليه سحبه او الرجوع فيه ، وان جاز الطعن فيه أمام هيئة أخرى ... بينما القرار التأديبى الآخر يتميز بأنه يصدر أساسا من السلطة التأديبية الرئيسية بغير وجوب اتباع الاوزاع والاجراءات التى تتميز بها المحاكمات التأديبية . ولهذا لا تستنفذ السلطة التى أصدرته ولايتها بإصداره ، بل تملك سحبه او الرجوع فيه عند التظلم منه » (٢٧) .

والقاعدة العامة التى تحكم سحب القرارات الإدارية ان القرار السليم الذى يرتب حقا لا يجوز سحبه . وان القرارات الممية يجوز سحبها خلال مدد الطعن القضائى فإذا انقضت تلك المدد تحصن القرار الميعب ، وعومل معاملة القرارات الإدارية السلية الا فى حلتين وهما : حالة انعدام القرار الميعب ، أو صدور بناء على غش من ذى المصلحة ، فحينئذ يحق للإدارة أن تسحب القرار المعدم أو الصادر بناء على غش فى أى وقت تشاء . ويستثنى من القواعد العامة لسحب القرارات الإدارية القرارات المتعلقة

(٢٧) المحكمة الإدارية العليا فى ٢٦/٤/١٩٦٠ س ٤٧٤ .

بسحب قرارات فصل الموظفين سواء كانت مشروعة او غير مشروعة وذلك ليس بناء على اسباب تتعلق بالمشروعية ، ولكن لأسباب انسانية بحسب حسابها سبق بيانه .

وفي هذا نقول محكمة القضاء الإداري :

« ان القرار الصادر بفصل المدعى ، سواء كان صحيحا او غير صحيح ، فسحبه جائز على أى الحالين ، اذ لو ان الأصل ان السحب لا يتم اعمالا لسلطة تقديرية الا انهم اجازوا اعادة النظر في قرارات فصل الموظفين وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة لأن المفروض أن تنقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد فصله ، وأنه يجب لاعادته الى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين . ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعيين . وقد يعدو امر التعيين مستحيلا ، او قد يؤثر الفصل تأثيرا سيفا في مدة خدمة الموظف او في اقدميته . ومن جهة أخرى قد تتغير الجهة التي تختص بالتعيين ، فتصبح غير تلك التي فصلت الموظف ، وقد لا يكون لديها الاستعداد لاصلاح الاذى الذى اصاب الموظف بفصله او غير ذلك من اعتبارات العدالة التي توجب علاج هذه النتائج الضارة . وعلى هذا اطرده قضاء مجلس الدولة الفرنسي » (٢٨) .

ولقد اقرت المحكمة الادارية العليا المبدأ السابق في حكمها الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ .

وجدير بالذكر ان قسم الراى بالجلس بلور موضوع سحب القرارات التأديبية في فتوى جلمعة جاء بها ما يلى :

« لما كان الاصل في القرارات التأديبية انها لا تنشئ مزايا او مراكز اوضاعا بالنسبة الى الافراد ، فانه يجوز سحبها في أى وقت دون التقيد بميعاد معين ، الا اذا ترتب على هذه القرارات في حالات استثنائية نادرة ، ميزة او مركزا لاحد الافراد ، فلا يجوز سحب القرار التأديبى الا في خلال ميعاد رفع دعوى الالفاء ، فاذا رفعت الدعوى جاز السحب طول مدة التقاضى في حدود طلبات الخصم في دعوى الالفاء » (٢٩) .

(٢٨) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٣/١١/٧ س٧ ص٢٨١ .

(٢٩) فتوى قسم الراى في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٧ س١١ ص٩٣ .

٢ - حالة القرارات التأديبية الصادرة من مجالس التأديب :

ثار الخلاف في الرأي حول ما اذا كانت لمجالس التأديب سلطات ادارية او سلطات لها اختصاص قضائي والرأي الراجح والذي تؤيده هو انها سلطات تأديبية لها اختصاص قضائي ويمكن تشبيهها بالمحاكم التأديبية .

ولذلك فاذا كان القرار صادرا من مجالس التأديب فان المجلس يمتنع عليه سحب القرار أو الرجوع فيه وانما يجوز الطعن في القرار امام هيئة اخرى باتباع الاوضاع والاجراءات والطرق القانونية الصحيحة التي تتميز بها المحاكمات التأديبية .

اما الاحكام التأديبية الصادرة من محاكم التأديب العادية أو المحكمة التأديبية العليا فيجوز الطعن في احكامها امام المحكمة التأديبية العليا وذلك حسبما سنعود الى بيانه تفصيلا في ابواب مستقلة لما لهذا الموضوع من اهمية كبيرة من الناحية العملية وذلك نظرا لكثرة القضايا المعروضة الآن على مجلس الدولة بهيئة قضاء تأديبي في هذا الشأن .

الفصل الثالث

التمييز بين البطالان والانعدام مع اهم التطبيقات القضائية

ولكن اذا ما تحقق البطلان وحكم القضاء الادارى بالالغاء فانه يصبح والقرار
المعدوم سواء ، لانه يترتب على الحكم زوال كل ما يترتب على القرار
من آثار .

اما قبل الحكم بلغاء القرار البطلان فانه يكون بمثابة القرار السليم ويمكن
ان يحقق كل آثاره ، وذلك تأسيسا على قرينة الصحة التى تتميز بها القرارات
الادارية .

ولكن متى حكم بلفائه زالت هذه القرينة واصبح فى حكم القرار المعدوم ،
لان الالغاء القضائى يزيل اثر القرار فى الماضى والمستقبل وكأنه لم يكن .

وقد اشارت المحكمة الادارية العليا الى هذه التفرقة بين القرار الباطل
والمنعقد حيث تقول : —

« تعتبر القرارات الادارية قائمة قانونا ومنتجة لآثارها الى ان
يقضى بالغائها ، ذلك ان من هذه الآثار ان للقرار الادارى قوته للالزمة للأفراد ،
وللادارة تنفيذه بالطريق المباشر فى حدود القوانين واللوائح ، وان هذه القوة
لا تزيله الا اذا قضى بوقف تنفيذه او الغائه ، ولكن يلزم ان يكون القرار وان كان
معيبا ، ما زال متصفا بصفة القرار الادارى كتصرف قانونى » (٢) .

وقبل انشاء مجلس الدولة قامت المحاكم العادية بالتمييز بين القرار
الادارى الباطل ، والقرار المعدوم ، ومن اهم الاحكام الصادرة فى هذا الشأن ،
الحكم الصادر من محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة فى ٢٩ اغسطس ١٩٣٩
حيث تقول : —

« ومن حيث انه .. سواء اكان الامر الادارى صادرا طبقا للقانون او
مخالفا للقوانين واللوائح او تعدت فيه السلطة حدود اختصاصها ، فلا يجوز
للمحاكم الاهلية فى مصر تأويله او ايقاف تنفيذه او الغاؤه بطريق مباشر او غير
مباشر بصفة قطعية او مؤقتة ، وكل ما لها ان تحكم على الحكومة بالتضمينات

(٢) المحكمة الادارية العليا فى ١٤ يناير ١٩٥٦ — السلسلة الاولى —
ص. ٢٨٠ .

في الدعاوى التي يرفعها الافراد عليها . والسبب في ذلك ان مخالفة الاوامر الادارية للقوانين واللوائح او تعدى الادارة فيها حدود السلطة لا يؤثر على كيانها الادارى ولا يفقدها الصفة الادارية ، بل تبقى بالرغم من ذلك حافظة لطبيعتها الادارية متمتعة بالحصانة التي اوجبتها القانون .

ومن حيث ان اعمال الاعتداء المادى او ما يسمونه اغتصاب السلطة هي الاعمال التي تجريها السلطة في مسائل لا تدخل في وظيفتها اصلا وبمعية كل البعد عنها ، تعتبر في هذه الحالة امعالا شخصية من الموظف الذى قام بها غير متعلقة بموضوع ادارى وتخلق باطلا بقوة القانون ولا وجود لها اطلاقا ، ويجوز للمحكمة عدم اعتبارها « . . . »

ونحن نرى انه كان يحسن بالحكم ان يقول « معدومه » وليس باطلا بحكم القانون .

وحرصا من المشرع على استقرار المراكز القانونية فقد قيد دعوى الغاء القرارات المشوبة بالبطان بمدة معينة بحيث اذا انتهت اغلقت سبيل الطعن في القرار المشوب واصبح بمثابة القرار السليم .

فاذا مضت المدة المقدرة بستين يوما من يوم صدور القرار ولم يطلب الغاء تحصن بفوات الميعاد علما بان المدة قد تمتد الى ستين يوما اخرى في حالة القرارات التى يمكن التظلم منها ، فاذا مضت المدة القانونية دون رفع دعوى الالغاء ، او « الايقاف والالغاء » قضت المحكمة المختصة بعدم قبول الدعوى لفوات الميعاد .

كذلك فاذا لم تتم الادارة بسحب القرار الادارى المشوب خلال مدة التقاضى فانه يتحصن ويصبح كقرار السليم سواء .

الوضع بالنسبة للوائح :

ان ما ذكرناه في شأن مضي مدة التقضى يجعل القرار الباطل ، والتقابل للالغاء بمثابة القرار السليم كتعايدة عملة لا ينطبق بصورة مطلقة على اللوائح ، فللقاعدة السابقة اصح ما تكون بالنسبة للقرارات الادارية الفردية « ذاتية او شرطية » اها اللوائح المعيبة فان مضي مدة الطعن بالنسبة اليها لا يجعلها على

٣ - ومن الغصب كذلك أن يتناول القرار الإداري أمرا تختص به قانونا سلطة تشريعية أو سلطة قضائية .

٤ - يعتبر غصبا صدور قرار من وزير في أمر يختص به وزيرا آخر .

٥ - يعتبر غصبا أن تباشر الحكومة أو عامل التنفيذ بالنسبة للمجالس اللامركزية اختصاصا معمولاً به إلى المجالس المذكورة وكذلك الاعتداء العكسي وإن كان نادر الوقوع .

٦ - ومن الغصب بصفة أهم حيلة المخالفة للقانون وهو أمر اعتباري تقدره المحكمة بالطبع في حالات تحديد الاختصاص .

توسيع الفقه المصري في حالات الانعدام :

يقول الدكتور / مصطفى كمال وصفي في مقاله المطول عن (نظرية انعدام القرار الإداري) (٦) . أن أحدث النظريات في الانعدام هي « نظرية المظهر » التي أخذ بها الفقه الفرنسي الحديث وذلك عند الإخلال بالقرار بحيث يظهر بهظهر لا يعقل معه أن يكلف الأفراد الامتثال إليه على حد عبارة الاستاذ « غالين » لأنه يتضح من مظهره أنه عديم الاهمية .

ويرى المرحوم المستشار الدكتور / وصفي التوسع في فكرة الانعدام حيث يقرر أن الوضع الصحيح للنظرية هو أن الانعدام ينشأ من تهديم أحد أركان القرار الإداري مثل : الإرادة ، أو المحل ، أو السبب ، وأن فكرة الانعدام تقف في الحدود ما بين كل من الانعدام والبطالان ، وأن الانعدام هو درجة أشد عينا من البطلان في القرار ، ولكنه لا يوصف بأنه بطلان مطلق ، على الرغم مما فيه من صفات الاطلاق ، وأن أهم تطبيقاته هي : -

- ١ - أحوال الغصب والمدون على الحريات والملكية الفردية .
- ٢ - الحالات التي يعجز فيها القرار عن ترتيب آثاره وينحل في ذلك بصفة خاصة اغتصاب السلطات التانيبية واغتصاب السلطات الإدارية بعضها للبعض الآخر .

(٦) يراجع مقال دكتور / مصطفى كمال وصفي بعنوان « القرارات الإدارية » منشور بمجلة مجلس الدولة - السنة السابعة - ص٢٦١ وما بعدها.

ويقول : « الواقع أن نظرية البطالان لا تختلط مع حالات الانعدام وأنه متى قامت كل منها على أساس من الفهم الصحيح كان لكل منها مجالها المستقل .
فنظرية البطالان خاصة بالتصرفات القانونية وهي تنطبق ما دام العمل لم يخرج عن هذه الصفة برغم كونه معيبا » .

ومن جلتنا نرى أن كل حالات الانعدام التي يقول بها الفقه لا تخرج عن كونها متبثلة في القرارات التي تتسم بعدم المشروعية الجسدية ، سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع ، ولذلك فنحن لا نميل إلى حصر حالات الانعدام ، بل نرى ترجيح المعيار العلم والذي يتمثل في تخلف ركن أو أكثر من أركان القرار ، وقد أكدت محكمة القضاء الإداري ذلك في حكمها في الدعوى رقم ١١١٢ لسنة ٥ قضائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ حيث حاولت في هذا الحكم وضع قاعدة عامة لاحوال الانعدام ، وكان مما قرره في هذا الحكم أن العمل الإداري لا يفقد صفته الإدارية ولا يكون منعديا إلا إذا كان مشوبا بخالفة جسيمة ومن صورها أن يصدر القرار من فرد عادي أو أن يصدر القرار من سلطة في شأن اختصاص سلطة أخرى كان تتولى السلطة التنفيذية عملا من أعمال السلطة القضائية أو السلطة التشريعية ، وفي مكان آخر من نفس الحكم قضت المحكمة أن انعدام الاختصاص أما أن يكون جوهريا أو في صورة مبسطة ، وفي هذه الحالات متى كان العيب يؤدي إلى إلغاء القرار المشوب دون أن ينال من صحته موضوعيا فإنه لا ينهض سببا للحكم بالتعويض (٧) .

ولهذا الحكم أهمية كبيرة في فكرة الانعدام لأنه قد حاول وضع معيارا عاما تتحدد على ضوءه هذه الفكرة ، ولقد صبغ هذا المعيار في الحكم بحيث يكون القرار مشوبا بخالفة جسيمة وبحيث يكون العيب من الظهور بحيث يكون واضحا بذاته في التصرف .

وتطبيقا لهذه القاعدة التي تقضى بانعدام القرار كلما تخلف ركن جوهريا

(٧) محكمة القضاء الإداري — بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٣ — في الدعوى رقم ١١١٢ لسنة ٥ قضائية — مجموعة أحكام مجلس الدولة — السنة الثانية — ص ٢٥١ .

(م — ١١ المحلكات التأديبية)

مثل ركن الإرادة ، قررت محكمة القضاء الإداري أنه إذا كان حرمان المطعون ضده من مرتبه عن مدة الوقف لم يصدر من السلطة التأديبية وأنها صدر من مدير التحقيقات ، فإنه يكون قرارا منعها لصدوره من سلطة غير مختصة ، إذ لا اختصاص لمدير التحقيقات في إصداره (٨) .

ومن جانبنا نؤيد بحق هذا الحكم لأنه متى ثبت أن مدير التحقيقات لم تسند إليه وظيفة التأديب ، فإنه يكون بمناسبة إصدار القرارات التأديبية في مركز الفرد المادى ، وأنه لا يمكن لهذا السبب أن يحمل القرار الصادر منه معنى إقصاح جهة الإدارة عن أرائها الملزمة في توقيع الجزاء التأديبي مما يؤدي دون شك الى تقرير انعدام القرار .

النتائج المترتبة على القرارات المنعوبة :

- يرى الفتحة ترتيب النتائج التالية على تقرير انعدام القرارات وهي : —
- أولاً : العمل الإداري يفقد صفته الإدارية إذا كان منعها وبشعوباً بمخالفة جسيمة (٩) .
- ثانياً : القرار إذا نزل الى حد غصب السلطة ، فإنه ينحدر الى مجرد الفعل المعلوم الاثر قانوناً (١٠) .
- ثالثاً : والفعل المعلوم الاثر قانوناً لا تلحقه حصانة ولا يزيل ميبه فوات ميعاد الطعن فيه (١١) .
- رابعاً : أن العمل المعلوم الاثر قانوناً ، لا يكون قابلاً للتنفيذ المباشر ،

(٨) محكمة القضاء الإداري — بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٠ — في القضية رقم ٦٠٨٧ لسنة ٢٢ — مجموعة أحكام المجلس — السنة الحادية عشر — ص ٤٧٦ .

(٩) محكمة القضاء الإداري — بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ — في الدعوى رقم ١١١٣ لسنة ٢٢ — سبقت الإشارة إليه .

(١٠) محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٩٥٤/١/٥ في الدعوى رقم ٧١٨ لسنة ٢٢ — سبقت الإشارة إليه .

(١١) محكمة القضاء الإداري — بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢١ — في الدعوى رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٣ — سبقت الإشارة إليه .

ومن ثم فإن الأفراد المخاطبين به لا يكونون ملزمين باحترامه ، ويكون لهم تخطيه كلما كان في وسعهم ذلك ، لأن هذا القرار لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة ، فله يكون من حقهم التخطي من هذه العقبة المادية بوسائلهم الخاصة والا لجأوا الى القضاء (١٢) .

خامساً : أن القرار المردود ، إذ لا تلحقه اجازة ولا حصانة مهما تقلد الزمان ، فإنه يجوز سحبه اداريا دون التقيد بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

سادساً : أن القرار المردود يكون معدوم الاثر القانوني ، غلا يلتزم الافراد باحترامه ولا يكون قابلا للتنفيذ المباشر ، ومعنى ذلك أنه لا يصلح سندا صحيحا يمكن للإدارة أن تعتمد عليه في اتخاذ اجراءات التنفيذ المادية فبرا في مواجهة الافراد ، وأن هي فعلت ذلك فانها ترتكب عملا من أعمال الاعتداء المادى « وهو الذى يفرغ القرار من الوجود القانونى » واستنادا الى ذلك قررت محكمة القضاء الادارى أنه لا يعد عملا ماديا الا أفعال الاعتداء المادى التى تقع من موظف غير مختص أو الأعمال التنفيذية الجبرية التى لا تستند الى وجود قرار ادارى سابق ، والمقصود بالوجود هو الوجود القانونى ، أما الوجود المادى فلا قيمة له فى ذاته (١٣) .

وبالرغم من وضوح الرؤية فلنأخذ أن بعض الحالات التى قرر فيها مجلس الدولة المصرى أن القرار الادارى المطعون فيه مشوب بعيب اغتصاب السلطة الا أنه طبق عليها الأحكام الخاصة بالقرارات القابلة للالغاء ، فتقيد قبل فى شأنها طعون الالغاء ، وكثيرا ما قضى بالغائها فى نفس الظروف وطبقا لنفس الشروط والاسباب التى يلقى فيها القرارات غير المشروعة . ونكرر هنا معارضتنا لهذا الاتجاه المجحف بحق ذوى المصلحة بقعدام القرارات المدعومة الاثر ، وذلك نظرا لاختلاف النتائج والآثار التى تترتب على القرارات الباطلة من تلك التى تترتب على القرارات المدعومة ، حسبما سبق بيانه .

(١٢) المحكمة العليا — بتاريخ ٥٦/١/١٤ هـ — فى الطعن ٣٦/٢٥ لسنة ٢٢ — سبقت الإشارة اليه .

(١٣) محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٠ — فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ق — مجموعة أحكام مجلس الدولة — السنة الرابعة — ص ٧٣٧ .

المبحث الثاني

ثانيا : تطبيقات قضائية هامة من احكام الانعدام : —
القاعدة الاولى : اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى المتعلقة بقرار ادارى

منعدم :

وفى ذلك نقول محكمة النقض : —

« اذ كان قرار المحافظ يقضى بالقاء مياه بيارات المطاعم والمقاهى والمياه المتخلفه عن الرشح والامطار وانفجار المواسير بما تحتويه من مخلفات فى المصرف موضوع النزاع ، وكان هذا القرار مخالفا لما نصت عليه المادة (٦٩) من قانون الصرف والرى رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ من حظر القيام بالقاء جثة حيوان أو أية مادة اخرى مضرّة بالصحة أو ذات رائحة كريهة فى أى مجرى معد للرى والصرف ، ولما قضت به المادة (٧٥) من ذات القانون من معاقبة من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها ، فانه بذلك يكون قد صدر من شخص لا سلطة له اطلاقا فى اصداره ومشوبا بمخالفة صارخة للقانون بما يجرده من صفته الادارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الادارية ، ويكون من حق القضاء العادى ان يتدخل لحماية مصالح الافراد مما قد يترتب عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعن بصفته بالامتناع عن استعمال المصرف موضوع النزاع مقلبا ومستودعا للمواد البرازية وبعدم القاء القانورات ومياه الكسح به لم يخالف احكام الاختصاص الولاى او مبدا الفصل بين السلطات » (١٤) .

القاعدة الثانية : تهدم اركان القرار الادارى ينحدر به الى درجة الانعدام :
وفى ذلك نقول محكمة القضاء الادارى :

« ومن حيث ان القرار رقم ٨ الصادر من السيد / مدير الادارة العامة للثقافة الجماهيرية فى ١٩٦٨/١/٨ بناء على احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ،

(١٤) محكمة النقض — الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٤ق — مشار اليه بمرجع المستشار / السيد خلف « مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض » بند / ٢٥١٥ — ص ٧٣٣ .

بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة قد تضمن النص بالبند « رابعا » منه على مجازاة المدعى المحال الى المعاش بخصم عشرة جنيهات من معاشه لكونه قد تلاعب بالقيد في سجل يومية المكتبة وتسبب في فقد السجل القديم الامر الذى ادى الى عدم الوقوف على اصل عهدة المكتبة وقت ان كان يعمل بقصر القضاة بالاسكندرية .

ومن حيث انه وان كانت المادة (٦٢) من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة قد اتاحت للجهات الادارية توقيع بعض الجزاءات على العاملين الموجودين بالخدمة في حدود ضيقة لا تتجاوز عقوبة الانذار او الخصم من المرتب بقيود . الا ان هذه المادة ذاتها قد عادت الى الاصل حين نصت في وضوح على عدم جواز توقيع اية عقوبة اخرى من تلك العقوبات التى عينتها المادة (٦١) من ذلك القانون على العاملين الموجودين بالخدمة الا عن طريق المحكمة التأديبية المختصة . ومتى كان ذلك وكان هذا هو شأن من كان عاملا بالخدمة وقت توقيع الجزاء فان من ترك الخدمة وانحسرت عنه صفة الوظيفة العامة يصبح بعيدا عن متناول الجهة الادارية في توقيع أى جزاء عليه . اذ لم يعد تابعا لها بعد ان انقضت الرابطة الوظيفية التى كانت تربطه بها ومن ثم فلا اختصاص في توقيع الجزاءات المنصوص عليها بالمادة (٦٧) من ذلك القانون على من ترك الخدمة الا للمحكمة التأديبية وحدها ويكون القرار المطعون فيه بذلك — وقد صدر من الجهة الادارية وليس من المحكمة التأديبية ، قد فقد ركنا من أركانه الاساسية .

ومن حيث انه اذا فقد القرار الإدارى أحد أركانه الاساسية فانه يعتبر معيبا بخال جسيم ينزل به الى حد الانعدام . والاتفاق منعقد على انه سواء اعتبر الاختصاص أحد أركان القرار الإدارى أم أحد مقومات الإرادة التى هى ركن من أركانه فان صدور القرار الإدارى من جهة غير منوط بها إصداره قانونا يعيبه بعبء جسيم ينحدر به الى حد العدم طالما كان في ذلك افتئات على ساطة جهة أخرى لها شخصيتها المستقلة » (١٥) .

(١٥) محكمة القضاء الإدارى — دعوى رقم ٧٦١ لسنة ٢٣ قضائية —
مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإدارى — السلسلة
السادسة والعشرون — من أكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ .

القاعدة الثالثة : اعتبار القرار الإداري المستند الى نص غير دستوري
والمشوب بعيب عدم الاختصاص الجسيم منعهما : —

عرضت هذه الحالة على المحكمة الدستورية العليا وأرست المبدأ التالي في
دعوى المصادرة التي نص عليها في المادة (٣٦) من دستور سنة ١٩٧١ والتي
نصت على ما يلي :

« المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة إلا بحكم قضائي »
وبذلك قد انتهى الحكم الى أن المشرع نهى نهيا مطلقا عن المصادرة العامة
وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس
قرارا إداريا وذلك حرصا منه على وجود الملكية الخاصة فلا تصدر إلا بحكم
قضائي ، حتى تكفل إجراءات التقاضي وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن
حقه ، وتنتفى بها مظنة المسف والإفئات عليها وتكيدا لمبدأ الفصل بين
السلطات ، على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي ناط
بها الدستور إقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر
بالمصادرة .

ولما كان نص المادة (٣٦) من الدستور اذ حظر المصادرة الخاصة إلا بحكم
قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستوري سنة ١٩٧١ الى
حذف كلمة « عقوبة » التي كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » في المادة
(٥٧) من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة (٣٦) من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك
حتى يجرى النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة
صورها ، فإن النص الذي يجيز لوزير المالية والاقتصاد او من ينييه ان يأمر
بالمصادرة إداريا يكون مخالفا للمادة (٣٦) من الدستور ، كما يعتبر القرار
الإداري الصادر من وزير المالية بالمصادرة إداريا لا يعتد به ويعتبر قرارا منعما
لكونه منعما ، ويعتبر تنفيذ عملا من أعمال القصب والعنوان (١٦) .

القاعدة الرابعة : القرار المشوب بعيب جسيم ينحدر الى مرتبة الانعدام

(١٦) المحكمة الدستورية العليا — الدموى رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ دستورية
— راجع تفصيلات الحكم بمجلة المحلابة — المعدادن السابع والثامن — السنة
٦١ — سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٨١ — ص ١١ ، ١٢ .

ويغدو مجرد عقبة مادية لا اثر له في المركز القانوني للمدعى وحكمه في ذلك حكم الاحكام المعنوية : —

وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا ما يلي :

« أن القرار الإداري المصدوم حكمه في ذلك حكم الاحكام المعنوية ليس من شأنه ان يرتب أي اثر قانوني قبل الافراد او يؤثر في مراكزهم القانونية ويمس مجرد واقعة مادية لا يلزم الطعن فيه امام الجهة المختصة قانونا للحكم بتقرير انعكاسه وانما يكفي انكاره عند التمسك به وعدم الاعتداد به . وبهذه المثابة فان حق القضاء الإداري ، في التصدي لتقدير مشروعية القرارات الادارية المعنوية عند التمسك امامه بما انطوت عليه من احكام ليس مقصورا فقط على القرارات التي يختص قانونا بالفصل فيها بل يتعداها الى تلك التي تخرج عن دائرة اختصاصه ، ويزيل اثرها باعتبارها مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال نوى الشأن لمراكزهم القانونية ، ولا ينطوي هذا على المساس باختصاص الجهة القضائية الاخرى التي اولاهما المشرع استثناء من احكام قانون مجلس الدولة سلطة العمل في المنازعات التي تتصل ببعض القرارات الادارية ، لان هذا الاختصاص يجد حده في القرارات التي تنسم بالبطلان ولا تنحصر الى الانعدام وترتبط على ذلك فان التمسك بانعدام قرار لجنة قبول المحامين باستبعاد اسم المدعى من جدول المحامين اذ لا يخرج امر الفصل فيه عن اختصاص للقضاء الإداري اذا كان منعها ولا يحول دون ذلك ان المشرع اخرج الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين من اختصاص القضاء الإداري ونالطه بمحكمة النقض . ولما كان الامر كذلك وقد انتهت هذه المحكمة في مجال بحث موضوع الدعوى الى انعدام هذا القرار ، فانه ما كان يجوز وقف الدعوى واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف حكم القانون جديرا بالالغاء .. » (١٧) .

(١٧) المحكمة الادارية العليا حكمت في ١١/٢٣/١٩٦٨ في الطعن (١١٩١)

س١٢ اق ، مشر اليه بجللة المحلابة — الممد الثاني س — ٥ فبراير ١٩٧٠ .

الباب الثالث
ضمانات التحقيق ولوسائل كجهرية
للإنتاج
مع أهم التطبيقات القضائية

الباب الثالث

ضمانات التحقيق والوسائل الجوهرية للاثبات
مع أهم التطبيقات القضائية

وينقسم هذا الباب الى فصلين وهما :

الفصل الاول

ضمانات التحقيق

الفصل الثاني

الوسائل الجوهرية للاثبات

الفصل الأول

مباني التحقيق

الفصل الأول

ضمانات التحقيق

المبحث الأول

كتابة التحقيق ، وحيدة التحقيق وضمانات التفتيش ، وعدم الإخلال بحق
دفاع المتهم عن نفسه

ونتكلم من ذلك على النحو التالي :

المطلب الأول

كتابة التحقيق

ان التحقيق سواء تولته النيابة الادارية او جهة الادارة يستهدف كشف
الحقيقة ، وبإلزام من ذلك فان المشرع لم يضع تنظيما متكاملا للتحقيق الاداري
أسوة بما فعله بالنسبة للتحقيق الجنائي (١) .

وقد كشفت المحكمة الادارية العليا عن هذه الحقيقة في حكمها الصادر
في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حيث تقول :

« لا يوجد ما يوجب افرار التحقيق في شكل معين او في وضع
مرسوم ، اذا ما تولته الجهة الادارية ذاتها او اجهزتها القانونية المتفصصة
في ذلك ، كما لم ترتب جزاء البطلان على اغفال اجرائه على وجه خاص وكل
ما ينبغي ملاحظته ، هو ان يتم التحقيق في حدود الاصول العامة ، وبراعة
الضمانات الاساسية التي تقوم عليها حكمته بان تتوافر فيه ضمانات السلامة ،
والحيطة ، والاستقصاء لمصالح الحقيقة ، وان تكفل به حماية الدفاع للموظف
تحقيقا للعدالة (٢) . »

(١) راجع في هذا الموضوع د/ نجيب حسني « قانون الاجراءات الجنائية

— مرجع سابق ص٩٧ وما بعدها » .

(٢) المحكمة الادارية العليا : حكمها في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

(*) وقد حرص المشرع الجنائي على أن ينص في قانون الإجراءات الجنائية على أن يبدى المتهم دفاعه على النحو الذي يقدر أنه أدنى الى مصلحته : ويعنى ذلك أن له حرية الكلام والتعبير عن وجهة نظره ، سواء تعلقت بوقائع الدعوى أو حكم القانون عليها . ولاستعمال هذا الحق يعترف له القانون برخصة مباشرة الاعمال الاجرائية اللازمة أو الملازمة لذلك : فله أن يتقدم بطلبات اثبات لمصلحته ، وأن يناقش الأدلة المقدمة ضده ، وأن يطعن في الحكم الذى يصدر ضده . ويستتبع الاعتراف بهذا الحق أن تكون له حرية الكلام ، وأنه لا يعاقب على جريمة شهادة الزور اذا ادلى بأقوال غير صحيحة ، ويعنى ذلك عدم جواز اتخاذ أى إجراء يمس هذه الحرية بإكراهه على الكلام أو إبداء أقواله على نحو معين ، ويدعم القانون هذا الحق ، فيطلب اعلان المتهم بما يصدر في الدعوى من قرارات وأحكام كي ينظم دفاعه وفقاً للتطور الذى تسير فيه الدعوى ، كذلك بنصه على أن يكون المتهم آخر من يتكلم . المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، الفقرة الثانية (٣) . يتيح له بذلك أن يبدى رأيه في شأن كل ما أثير أثناء الدعوى من وجهات نظر موضوعية وقانونية .

ويقرر القانون المساواة بين المتهمين من حيث المراكز القانونية : فلا اختلاف في هذه المراكز تبعاً لدرجة جسامة الجريمة أو خطورة المتهم ، وإن كان من المنصور أن تختلف - في حدود ضيقة باختلاف درجة القضاء أو نوع المحاكم ، وهذا الاختلاف لا يخل بمبدأ المساواة إذ أن جميع المتهمين لهم ذات المراكز القانونية أمام القضاء الواحد . وتعد هذه المساواة تطبيقاً لمبدأ أشمل ، هو « مبدأ المساواة بين الناس لدى القانون » .

وفي حكم آخر تقول :

« أن أغفال المحقق سماع أقوال شهود رأى في تقديره عدم الجدوى من سؤالهم أو الاكتفاء بما سبق أن أدلوا به أمام محقق آخر ، لا يمكن أن يكون سبباً لبطالان التحقيق وأن أمكن أن يكون ملخذاً على التحقيق بالمقصور بمرراً طلب استكمال له لأن المشرع لم يرسم لمسح التحقيق اسلوباً معلوماً يلتزمه المحقق ، والا كان التحقيق باطلاً » (٤) .

(٣) تنص المادة (٢٧٥) أ.ج على ما يلي :

بعد سماع شهادة شهود الاتبيل وشهود التنى يجوز للنيابة العامة وللمتهم ولكل من باقى الخصوم في الدعوى أن يتكلم . وفي كل الاحوال يكون المتهم آخر من يتكلم .

(٤) المحكمة الإدارية العليا في ٢٦ يناير سنة ١٩٦٣ س.ق ٦٢١ .

ويضاف الى ما تقدم أن المحكمة الادارية العليا تؤكد أن التحقيق الشفهي لا يعتبر مشوبا بقصور وفي ذلك تقول :

« ... لأنه يبين من قراءة الجزء ، ومن اعتراف المدعى نفسه بصحيفة دعواه ، أن المدير العام قد استدعاه الى مكتبه وواجهه بتهم منسوبة اليه تهمة تهمة ، ثم استمع الى دفاعه في كل منها ورجح ثبوت هذه التهم قبله لأطرافه الى المصادر المستمدة منها ، وعلى كل فان هذا التحقيق الشفهي يكون قد استكمل الضمانات الأساسية التي يقوم عليها كل تحقيق — سواء اكان تحقيقا كتابيا او شفويا — فضلا عن أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس ثمة ما يوجب افراغ التحقيق مع الموظف في شكل معين ... »

وانتهت المحكمة الى أن عدم توقيع الموظف على محضر التحقيق الشفهي لا يؤدي الى بطلان التحقيق لأن ذلك خلص بالتحقيق الكتابي .

ويرى العميد الطباوى أن هذه الاحكام تحتلظ بقيمتها اذا استعمل الرؤساء حقهم في الالتجاء الى التحقيق الشفهي سواء في الحكومة او في القطاع العام (٥) .

ومع ذلك فاننا نرى أنه من الافضل الاخذ بالقاعدة الشرعية في اجراء التحقيق والتي تتمثل في افراغ التحقيق في شكل كتابي وذلك ما تؤكد قوانين التوظيف وقانون النيابة الادارية ، حيث تنص المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن « يكون التحقيق كتابة ... » وكذلك الوضع القائم بقوانين الاجراءات الجنائية (٦) .

ونرى أن محضر التحقيق الصحيح يجب أن يصدر بتاريخ اليوم وساعته ومفره واسم المحقق وكتاب التحقيق ويزيل بعد الانتهاء منه بما يفيد قفله وساعة

(٥) الدكتور / سليمان محمد الطباوى « قضاء القاديب » مرجع سابق ص٥٧ وما بعدها .

(٦) تنص المادة (٢٢) من قانون الاجراءات الجنائية على مايلي : —
« عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت من شخصيته ، ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت اقواله في المحضر » .
ونرى أن في هذا النص أقوى برهان على ضرورة كتابة التحقيق في محضر رسمي .

(م — ١٢ المحلكات التأديبية)

ذلك مع بيان تاريخ الجلسة التالية والجراء الذى سيتخذ فيها ، ويوقع عضو النيابة وكاتب التحقيق فى نهاية كل صفحة وعلى كل ملاحظة أو مواجهة يتضمنها المحضر ، وكذلك عقب الانتهاء من سماع أقوال كل مخالف أو شاهد تعاد تلاوة أقواله عليه ويقر بأنه مصر عليها .

ويجب أن يشتمل المحضر على توقيع أو ختم أو بصمة كل من تسمع أقواله فى التحقيق عقب الانتهاء منها . . . فإذا امتنع أثبت ذلك فى المحضر وذلك أسوة بالمتبع فى الإجراءات الجنائية (٧) .

المطلب الثانى

حيدة المحقق فى مرحلة التحقيق وضمانات التفتيش

إذا ما قامت الجهة الادارية بالتحقيقات فيجب أن يقوم بها موظف مختص وعلة ذلك . ضرورة توافر الضمانات الاساسية التى تقوم عليها اجراءات التأديب التى تتبع لضمان السلامة والحيدة والاستقصاء للحقيقة لصالح الحقيقة نفسها .

وبناء على ما تقدم لا يصح أن يكون الرئيس الادارى الذى قام بتوجيه الاتهام هو الذى يتولى التحقيق وذلك درءا لشبهة التحلل وعدم الحيدة ، فإن شاب التحقيق قصور أو خلل فى مقومات التحقيق الصحيح ولم تتدارك المحكمة التأديبية هذا العيب فإن الحكم يكون باطلا (٨) .

(٧) يمكن الاسترشاد فى ذلك بنص المادة (١١٤) أ.ج. والى تقول : — « يضع كل من القاضى والكاتب امضاءه على الشهادة ، وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وإقراره بأنه مصر عليها ، فإن امتنع عن امضاءه أو ختمه أو لم يمكنه وضعه أثبت ذلك فى المحضر مع ذكر الاسباب التى يبيدها ، وفى كل الاحوال يضع كل من القاضى والكاتب امضاءه عن كل صفحة أولا بأول » .
(٨) المحكمة الادارية العليا — السنة السادسة وتقول :

« ومن ثم فلا وجه للنمى على القرار بالبطان لعدم صلاحية بعض المحققين الذين اشتركوا فى التحقيق الابتدائى السابق على المحكمة التأديبية أو لأن بعضهم كلن غير مختص بسبب نوع عمله أو مستوى درجته ، فإن صح أن هذا التحقيق قد شله قصور أو خلا من مقومات التحقيق الصحيح ولم تتدارك المحكمة التأديبية هذا العيب فإن الجزاء يكون باطلا » .

ويلاحظ أن القرارات المتعلقة بوقف العمل عن العمل يجب أن تصدر من النيابة الإدارية وحدها ، ويجب أن يكون التحقيق بيدها أصلا في تلك الحالة ، وذلك أعمالا لنص المادة الرابعة عشر من قانون النيابة الإدارية والتي تنص على ما يلي :

« إذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة تستوجب جزاء أشد مما تملكه الجهة الإدارية أحالت النيابة الإدارية الأوراق إلى المحكمة التأديبية المختصة مع اخطار الجهة التي يتبعها العامل بالأحالة » .

وإذا لم يوافق الرئيس الإداري المختص على طلب وقف الموظف عن عمله كان لمدير النيابة الإدارية أن يعترض لدى الوزير أو وكيل الوزارة المختص باتخاذ ما يراه في هذا الشأن وذلك طبقا للمادة الخامسة عشر من اللائحة التنفيذية للنيابة الإدارية .

وسوف نعود الى تفصيل ذلك .

أما الضمانات المتعلقة بإجراءات تفتيش الموظف أو منزله فقد نصت عليها المادة الرابعة عشر من اللائحة التنفيذية من قانون النيابة الإدارية والتي تنص بما يلي :

« إذا وجدت جبررات قوية تدعو لإجراء تفتيش الموظف أو منزله عرض عضو النيابة الأمر بمخكرة على مدير النيابة الإدارية أو الوكيل العام المختص للاذن بالتفتيش » .

ويجوز عند الاقتضاء إبلاغ الأذن بالتفتيش الى عضو النيابة القائم بالتحقيق بأي وسيلة .

ويباشر التفتيش أحد أعضاء النيابة بحضور المراد تفتيشه أو من ينبيه عنه كلما كان ذلك ممكنا ، فإذا لم يكن ذلك ميسورا وجب أن يحصل التفتيش بحضور شاهدين بالغين من أقاربه أو القاطنين معه أو من الجيران ، ويراعى هذا الترتيب بقدر الإمكان ، ويثبت ذلك في المحضر » (٩) .

(٩) يلاحظ أن هذا الإجراء يتفق مع المعمول به في قانون الإجراءات الجنائية حيث تنص المادة « ٥١ » على ما يلي : —
« يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك ، والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ، ويثبت ذلك في المحضر » .

وإذا وجد العضو القائم بالتنقيش في المنزل أثناء تفتيشه أوراقا مختومة أو مغلقة بأية طريقة فلا يجوز فضاها بل توضع في « حرز » ولعضو النيابة المحقق وحده فضاها والإطلاع على الأوراق ، على أن يتم ذلك إذا أمكن بحضور صاحب الشأن ، ويدون ملاحظاته عليها ويرد ما لم يكن لازما للتحقيق ، ويحرر محضرا بكل ذلك » .

المطلب الثالث

عدم الإخلال بحق دفاع المتهم عن نفسه

تتمثل أهم الضمانات في مرحلة التحقيق الإداري في ضمان حقوق الدفاع وبصفة خاصة ما تعلق منها بسؤال العامل المتهم وبمواجهته بالذنب المسند إليه وتمكينه من حق الدفاع بنفسه أو باصطحاب محليه ، ومناقشة شهود الاتبات ، وسماع ما يريد من شهود النفي ، وغير ذلك من مقتضيات حقوق الدفاع .

وبالنسبة للحق المخول للمتهم في الدفاع عن نفسه ، فيحق له الدفاع عن نفسه بجميع الوسائل المشروعة وفي ذلك تقول المادة الثامنة من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ :

« يجوز للموظف أن يحضر بنفسه جميع إجراءات التحقيق إلا إذا اقتضت إجراءات التحقيق أن يجرى في غيبته » .

ويجوز له الإطلاع على أوراق التحقيق بعد الانتهاء منه ، وذلك طبقا للمادة السادسة عشر من اللائحة الداخلية للنيابة الإدارية (١٠) .

وتؤكد التعليمات العلية مواجهة المخالف بها هو منسوب اليه وبالأدلة التي تؤيد المخالفة أو المخالفات المنسوبة اليه ، لبدء ما قد يكون لديه من أقوال أو أوجه دفاع جديدة وتحقيقها .

(١٠) تنص المادة (١٦) من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ على ما يلي :
« لا يجوز لأصحاب الشأن الإطلاع على أوراق التحقيق إلا بعد الانتهاء منه » .

ويلتزم المحقق بتحقيق ما يدفع به المتهم من الاعذار المشروعة والمخففة
تسبؤية ، ويحق له أن يصطحب محاميا للدفاع عنه .

ويتميز النظام المصرى عن النظام الفرنسى بالسماح للمتهم باصطحاب
محاميه لمساعدته فى الدفاع عن نفسه ، بعكس الوضع القائم فى القضاء الادارى
الفرنسى الذى لا يجعل من معاونته المحامى للمتهم حقاً الا اذا نص على ذلك
صراحة فى القوانين واللوائح المنظمة للتأديب (١١) .

وبالرغم من أهمية هذه الضمانات فإن القضاء الادارى لم يلتزم موقفاً
متشدداً من حيث تقرير جزاء البطالان على مخالفتها ، فضلاً عن تمييزه بين
الاجراءات والشكليات الجوهرية وغير الجوهرية ، فإن القضاء الادارى
يرفض الحكم بالإلغاء اذا شلب التحقيق قصور وذلك بحجة أن فى وسع
المتهم أن يتلافى هذا القصور أمام المحكمة التأديبية المختصة .

ومما يدل على هذا الاتجاه حكم المحكمة الادارية العليا فى اول فبراير
سنة ١٩٦٩ والمتعلق بظمن أحد العللين أمام المحكمة الادارية العليا فى الحكم
الصادر بصله استنادا الى الاخلال بحق الدفاع عن نفسه أثناء مرحلة التحقيق ،
وقد رفضت المحكمة هذا الطعن وقررت ما يلى :

« أنه كان فى مكتبة الطاعن أن يبدى ما يراه من دفاع أمام
المحكمة التأديبية ، اذ هى مرحلة تستكمل فيها مراحل التحقيق السابقة ، اذ

(١١) أخذ المشرع الجنائى بهذه الضمانة أيضا حيث نص بالمادة (١٢٤) من
قانون الاجراءات الجنائية على ما يلى : « فى غير حالة التلبس وحالة السرعة
بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، لا يجوز للمحقق فى الجنائيات أن يستجوب المتهم
أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود الا بعد دعوة محاميه . وعلى المتهم
أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب فى ظم كتيب المحكمة أو الى مأمور السجن ،
كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الامر أو الاعلان ... » .

كما تنص المادة (١٢٥) من ذات القانون على ما يلى : « يجب السماح
للمحامى بالإطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة
ما لم يقرر القاضي غير ذلك . وفى جميع الاحوال لا يجوز الفصل بين المتهم
ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق » . ومن هنا يتضح أهمية الدفاع فى مرحلة
التحقيق كما هو فى مرحلة المحاكمة .

يواجه فيها المتهم بما نسب اليه ، وكان يستطيع ان يتدارك امامها ما فاتته من وسائل الدفاع بما يجعل دفعه ببطالن التحقيق استنادا الى الاخلال بحقه في الدفاع دفعا لا يستقيم في الواقع او في القانون »

ونحن لا نتفق مع المحكمة في هذا الاتجاه لان الاخلال بحق الدفاع يخلل باجراءات التاديب في اية مرحلة من مراحلها سواء اكانت في مرحلة التحقيق او في مرحلة المحاكمة والقول بغير ذلك فيه اجحاف بحقوق المتهم (١٢) .

(١٢) نظرا لان اغلب الاجراءات المطلقة بضمائلات التاديب تثار في مرحلة المحاكمات التأديبية فاننا نرجى شرح ما يتصل بها تفصيلا عند تناول اجراءات المحكمة التأديبية امام المحكم التأديبية . والتي خصصنا لها بابا مستقلا .

المبحث الثاني

شرعية العقوبة ، وشروط إيقاف العامل ، وتسبب القرار التأديبي ،
وعدم الغلو في الجزاء

ونبين ذلك فيما يلي :

المطلب الأول

شرعية العقوبة

الإحكام العامة لبدا شرعية العقوبة :

يمثل هذا الجدا في ضرورة توقيع العقوبة في الحدود والنطاق الذي يحدده
المشرع فلا تستطيع سلطات التأديب أن تستبدل العقوبة بغيرها مهما كانت
الدوافع فلا تستطيع سلطات التأديب أن توقع على العامل عقوبة أخف أو أشد
من العقوبة التي تحددها القوانين واللوائح .

وبلاحظ أن العقوبات التأديبية محددة على سبيل الحصر كما
هو الشأن بالنسبة الى قانون العقوبات ، غير أن هناك فارق جوهري
بين القانونين .

ففي قانون العقوبات يوجد ارتباط كليل بين كل جريمة على حدة ، وبين
ما يناسبها من عقاب وتنعصر العقوبة بين حدين ، فيمكن أن تكون عقوبة تخريرية
حيث يمكن للقاضي أن يقضى بالحبس أو بغرامة مالية كما الوضع مثلا في عقوبة
الاهمال في عدم تنظيف الاماكن التي توجد فيها النار . (المادة « ٣٦ » من قانون
العقوبات) .

أما في القانون التأديبي فإن القاعدة العامة أن المشرع يصدد قائمة
بالعقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموظف المخطئ ، ويترك للسلطة
التأديبية المختصة حرية اختيار العقوبة الملائمة من بين قائمة العقوبات المقررة
وتضاء المحكمة العليا مستقر على ذلك .

وبلاحظ أن اختيار العقوبة يرجعه الى تقدير جهة الإدارة كما أن تقدير

العقوبة للذنب الإداري الذي ثبت في حق الموظف هو أيضا من سلطة الإدارة ،
لا رقابة للقضاء عليه إلا إذا اتسم بعدم الملازمة الظاهرة ، أى لسوء استعمال
السلطة ، وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تكيف الواقعة بما يجعلها من
الذنوب الإدارية المستحقة للعقاب ، انما مرجعه الى تقدير جهة الإدارة
كما ان تقدير العقوبة للذنب الإداري الذي ثبت في حق الموظف هو أيضا من سلطة
الإدارة لا رقابة للقضاء فيه إلا إذا اتسم بعدم الملازمة الظاهرة أى بسوء استعمال
السلطة » (١٣) .

غير اننا نعقب على هذا الحكم بأن سلطة الإدارة في اختيار العقوبة
الملائمة تخفى إذا ما حدد المشرع عقوبة معينة لجريمة تأديبية بذاتها كما هو
الوضع القائم في لوائح الجزاءات التي تصدرها بعض الجهات الإدارية .
وقد اقتت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة بفتوى
تؤكد ذلك الاتجاه اذ تقول : —

« انه لا يجوز لجهة الإدارة ان تحال لتوقيع عقوبة غير العقوبة الواردة
في لائحة الجزاءات ، وتلت : « انه عندما يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن
من أنواع المخالفات ، وما يقابلها من الجزاءات التأديبية ، فان هذه اللائحة
تكون جزءا من النظام القانوني للعاملين ، وتنطوي على ارتباط بين الجرم
الإداري والعقوبة المحددة له على نحو ما هو مقرر في قانون العقوبات . ومن
ثم تصبح السلطة المختصة بتوقيع الجزاء مقيدة عند ثبوت المخالفة بتوقيع
الجزاء المقرر لها في اللائحة ، وتنحصر عنها السلطة التقديرية المسام بها
كقاعدة عامة في اختيار الجزاء المناسب من بين الجزاءات في النظام الوظيفي ...
ومن ثم فان كل مخالفة يوضع لها جزء في لائحة الجزاءات يمكن تحديد السلطة
المختصة بتوقيعه طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ٦٠ (من لائحة العاملين
بالقطاع العام) ، و لا تملك سلطة أخرى غيرها أن تتولى توقيع الجزاء » (١٤) .

(١٣) المحكمة الإدارية العليا — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦ — س١٢ —
ص٤٨٧ .

(١٤) فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في ١٩٦٦/١٢/٢٠
— ملف رقم ١٣٢/٤/٨٦ —

ويترتب على تحديد المشرع للعقوبة التأديبية نتيجة هامة تتمثل في اعمال
التفسير الضيق فيما يتصل بتفسير وتطبيق العقوبة التأديبية .

وجدير بالذكر ان السلطة التأديبية مقيدة بالقوانين النافذة وقت ممارسة
اختصاصها بالتأديب غير ان المحكمة الادارية العليا ترى ان الحكم الذى يقوم به
سبب من اسباب الطعن يخضع الفصل فيه للقانون النافذ وقت الفصل امام
المحكمة الادارية العليا (١٥) .

وقد اعملت المحكمة الادارية العليا هذه القاعدة في حكمها الصادر في ١٢
ديسمبر سنة ١٩٦٤ بتعديل الحكم الصادر بفصل احدى العاملات مع حرمانها
من المعاش ، وذلك لصدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قبل الفصل في الطعن
وقد عدل في العقوبات التى توقع على العاملين ومنع الحرمان من المعاش أو
المكافأة فيما يجاوز الربع ، فقضت المحكمة الادارية العليا بما يلى :

« الغاء الحكم المطعون فيه والغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من
حرمان المدعية فيما يزيد عن ربع المكافأة التى تكون مستحقة لها » .

ومما تجدر الاشارة اليه ان المحكمة الادارية العليا تأيد المبدأ السابق
عندما يكون بالحكم أو القرار المطعون فيه حالة قابلة لللغاء اذا ما طعن فيه
امامها ، أما اذا كان الحكم أو القرار الصادر في ظل القانون القديم سليما فان
المحكمة الادارية العليا لا تتعرض له حتى ولو وقعت عقوبة لا يقرها القانون
الجديد ما دامت تلك العقوبة كانت نافذة وقت توقيعها .

وقد طبقت المحكمة الادارية العليا هذا المبدأ في حكمها الصادر ٧ يناير
سنة ١٩٦٧ (١٦) .

ومن اهم النتائج التى رتبها الفقه والقضاء على مبدأ شرعية العقاب
قاعدة « عدم عقاب المخطئ عن ذات الفعل مرتين » .

-
- (١٥) المحكمة الادارية العليا في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ — س١١ —
ص ١٧١ .
(١٦) المحكمة الادارية العليا في ٧ يناير سنة ١٩٦٧ — س١٠٢ —
ص ٥٥٤ .

وقد طبق القضاء الإداري هذه القاعدة بإطراد .

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« إذا وقع جزاء على الموظف عن فعل ارتكبه فلا وجه بعد ذلك لتكرار الجزاء عليه عن السلوك ذاته ما دام هو من عين الجريمة التأديبية » (١٧) .

ولتطبيق القاعدة التي تقضى بعدم جواز معاقبة الموظف عن الذنب الواحد مرتين فله يجب مراعاة قيود معينة (١٨) . ولاهمية هذه القيود نشير إليها فيما يلي :

القيد الأول : يجب أن نكون بصدد عين الإعمال التي عوقب الموظف من أجلها ، فإذا ظهرت وقائع جديدة بعد توقيع العقوبة فإن الإدارة تستطيع أن تستعمل سلطتها التأديبية حياله .

القيد الثاني : بالنسبة إلى الجريمة المستمرة يعاقب الموظف عن الذنب الذي استمر في اقترافه وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« يبرر عقابه مرة أخرى ، وهذا هو الأصل الذي يسلم به بالنسبة للجرائم المستمرة حتى لا يشجع الموظفون على الاستمرار في الإخلال بواجباتهم » .

ويضاف إلى ذلك أن العودة للذنب الإداري يعتبر ظرعا مشددا في توقيع العقوبة كما هو الوضع في المحاكمات الجنائية .

القيد الثالث : يمكن أن تقوم جهتين مختلفتين بمعاقبة الموظف عن ذنب واحد مثال ذلك أن يقوم أحد الموظفين حالة كونه يدرس في معهد معين أثناء بعثة داخلية « بالفش في الامتحان » فانه يعاقب تأديبيا عن واقعة الفش بالمعهد الذي يدرس فيه بصفته طالبا ، وثم يجوز معاقبته مرة أخرى أمام الجهة الإدارية التي يعمل بها لما تلحقه هذه الواقعة بمركزه الأدبي من مهانة .

(١٧) المحكمة الإدارية العليا في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ — ص ٧ —
ص ٣٨٨ .

(١٨) الدكتور / سليمان محمد الطهاوى — قضاء التأديب — مرجع سابق — ص ٢٩٠ — ٢٩٦ .

كذلك الوضع بالنسبة للموظف الذى يعمل فى جهتين اداريتين فيحق لكل منهما ان توقع عليه الجزاء المناسب غير انه يلاحظ انه اذا كانت الجريمة المسندة اليه واحدة فلا يجوز تكرار الجزاء عنها .

القيد الرابع : ان اختلاف التكيف القانونى للوقائع يبرر تعدد العقاب عن ذات الأعمال اذا خضع الوصف والتكيف لنظم مختلفة وقد قضى مجلس الدولة الفرنسى بذلك فى حكمه الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

القيد الخامس : اذا عوقب موظف عن افعال معينة والذى القرار او الحكم الصادر بالعقاب لعيب فى الشكل او الاختصاص فانه يمكن ان يعاقب مرة اخرى عن ذات الأعمال دون ان يعد ذلك خروجاً على القاعدة التى نحن بصددھا لأن حكم الافشاء لم يصدر لأن الموظف برىء مما نسب اليه أو ان ما ارتكبه لا يعتبر جريمة تأديبية ، بل لعيب شكلى لا يمس صلب الموضوع . وفى هذه الحالة اذا اعيدت محاكمة الموظف المخطئ فان المحاكمة الجديدة لا علاقة لها بالمحاكمة القديمة ولا بما انتهت اليه من حيث البراءة او الادانة او العقوبة الموقعة . ومن ثم يجوز ان توقع على الموظف عقوبة اتمى من العقوبة التى تضمنها القرار او الحكم الملقى (١٩) .

القيد السادس : يلاحظ ان الممنوع من عدم جواز تكرار العقاب عن الفعل الواحد هو ان يعاقب الموظف اكثر من مرة عن ذات الخطأ ولكن ذلك لا يمنع سلطات التائيب او الإدارة من ان تصيف الى الجزاء امورا اخرى لا تعتبر فى ذاتها عقوبة تأديبية اذا ما رأت ان مصلحة المرفق العام تقتضى ذلك ومن ذلك ما يلى :

(١) اقتران نقل العليل الى وظيفة اخرى أو الا يعهد اليه بعمل معين اذا ما ثبت ان الظروف المحيطة بهذا النوع من العمل هى التى تدفعه الى الخطأ وتهىء له اسباب ارتكابه مثال ذلك ما جاء بحكم المحكمة الادارية العليا من تحريم اشتغال المذنب مدرسا بمدارس البنات (٢٠) .

(١٩) حكم مجلس الدولة الفرنسى الصادر فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٨ —
المجموعة ص ٣٦٩ ، مشار اليه بمؤلف الدكتور / الطباوى — مرجع سابق
— ص ٢٩٤ .
(٢٠) المحكمة الادارية العليا فى ٤ ابريل سنة ١٩٥٩ — س ٤ — ص ١٠٦٣ .

(ب) تستطيع سلطات التأديب أن تضيف إلى العقوبة الموقعة إجراء إدارياً آخر يدخل في اختصاصها إذا لم يكن عقوبة تأديبية بطبيعته وفي ذلك افتتحت الجمعية العمومية للتقسيم الاستشاري بأنه : يجوز في حالة خصم أيام من اجازات الموظفين الذين يتأخرون عن مواعيد الحضور صباحاً توقيع جزاء تأديبي بالإضافة إلى الخصم ، ولا يعتبر ذلك ازدواجاً في الجزاء عن ذلك المخالفة لانتفاء صفة الجزاء التأديبي عن الخصم من الاجازات الاعتيادية (٢١) .

القيد السابع : اذا كان الموظف عضواً في نقابة مهنية كنقابة الأطباء أو المهندسين أو المحامين وأرتكب خطأ مهنياً وحاسبته النقابة فإن ذلك لا يحول بين جهة الإدارة وبين محاسبته عن تلك الأعمال ويصدق ذلك مثلاً على حالة الطبيب الذي يشغل وظيفة علية ويرتكب مخالفة مهنية خارج نطاق عمله فانه يمكن الجمع بين الجزاء الذي توقعه النقابة والجزاء الذي توقعه الإدارة متى كانت المخالفة تشكل مسلكاً معيناً ينعكس على سلوكه في مجال الوظيفة التي يشغلها .

القيد الثامن : ان المشرع يمكنه أن يضيف إلى العقوبة الأصلية بعض العقوبات التبعية أو التكميلية حسبما سوف نبينه .

المطلب الثاني

شروط إيقاف الماهل وصور الإيقاف

أن عقوبة الوقف عن العمل تعنى استقاط ولاية الوظيفة عن الموظف استقاطاً مؤقتاً ، فلا يتولى خلال مدة الوقف أية سلطة ، ولا يباشر أى عمل يتعلق بوظيفته (٢٢) .

وينقسم الوقف إلى ثلاث صور وهي :

١ - الوقف الاحتياطي .

(٢١) فتوى الجمعية العمومية بالتقسيم الاستشاري في ١٦ يونيو سنة ١٩٦٥ - ١٩ - ص ٤١١ .
(٢٢) المحكة الإدارية العليا في ١٠ يوليو سنة ١٩٦٢ - ص ٧ ق - ص ١٠٣٦ .

٢ - الوقف بقوة القانون .

٣ - الوقف العقابي .

ونعرض هذه الأنواع على النحو التالي :

(١) الوقف الاحتياطي

أن قرار الوقف الاحتياطي هو مجرد إجراء مؤقت لسير التأديب ، وإذلك يعمد به الى الجهة التي تملك تأديب العامل في كلا من الجهاز الحادوي والقطاع العام .

وللسلطة التأديبية المختصة أن تمارس هذا الاختصاص من تلقاء نفسها إذا ما قدرت أن مصلحة التحقيق تتطلب هذا الاجراء ، ولكن المشرع اضاف الى ذلك اختصاصين احتياطيين وهما :

(١) حق النيابة الادارية في طلب وقف العامل على التحو الذي اورثته المادة العاشرة من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م (٢٣) .

ويلاحظ أن اختصاص النيابة الادارية وفقا لهذا النص هو مجرد اقتراح بامتبارها جهاز استشاري - أما صاحب القرار الاخر في هذا الشأن فهو الوزير أو الرئيس المختص ، وفي حالة رفضه طلب الإيقاف يلزم باخطار النيابة الادارية بمبررات هذا الرفض .

(٢٣) نصت المادة العاشرة من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة

١٩٥٨ على ما يلي :

« لمدير النيابة الادارية أو أحد الوكلاء العاملين أن يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك .

ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، فإذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف وجب عليه ابلاغ مدير النيابة الادارية بمبررات امتناعه وذلك خلال أسبوع من طلبه . ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف من ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ما لم تقرر المحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة الى أن تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه إليه كله أو بعضه .

(ب) خول المشرع لجهة الرقابة الادارية الحق في طلب وقف الموظف او ابعاده عن عمله ، غير أنه على خلاف الوضع بالنسبة للنيابة الادارية لم يجعل الكلمة الاخيرة في طلب جهاز الرقابة الادارية للوزير او رئيس المصلحة التي يتبعها العامل بل نص على أن قرار الوقف او الابعاد يصدر من رئيس المجلس التنفيذي (وهو النظم الذي كان مطبقا سنة ١٩٦٤ عند قيام قانون الرقابة الادارية وفقا لدستوري سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٧١) . وقد حل رئيس مجلس الوزراء محل رئيس المجلس التنفيذي (٢٤) .

مدة الوقف الاحتياطي :

للادارة الحق في الوقف مدة قصوى مقدارها ثلاثة اشهر ، ولها ان تمدد الوقف مرة بعد مرة بشرط ألا تتجاوز مدة الوقف الحد الأقصى المشار اليه ، فاذا ارادت الادارة ان توقف الموظف لأكثر من مدة الثلاثة اشهر فعليها أن تلجأ الى المحكمة التأديبية المختصة التي يجوز لها تحديد مدة الوقف التي تقتضيها الظروف وهذا هو الامر الغالب في التطبيق العملي .

وقد تبنى المشرع هذا الاتجاه في قانون العاملين الجديد حيث نص على انه « لا يجوز مد مدة الوقف المصرح بها للإدارة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة بالمدة التي تحددها » .

٢٥٠

(٢٤) يلاحظ انه فيما يتعلق بالوقف الاحتياطي عن العمل ، بالنسبة للعاملين الذين تنظم تأديبهم تشريعات خاصة ، فانه يرجع في شأنها الى تلك التشريعات ومن أمثلة ذلك :

- (أ) المادة (٥٣) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ .
- (ب) المادتان ٢٧ ، ٢٨ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ والمتعلق بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي .
- (ج) المادة رقم ١٠٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم الجمعيات .
- (د) المادتان ٩٧ ، ١٠٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .
- (هـ) المادتان ١١٦ ، ١٢١ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

« الآثار المترتبة على الوقف الاحتياطي »

نصت المادة (٨٢) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فورا على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من أجره فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه » .

ونصت المادة (٨٤) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« كل عامل يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ، ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي . ويعرض الامر عند عودة العامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع في شأن مسئولية العامل التأديبية فاذا اتضح عدم مسئوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه » .

وشرحا لهذه النصوص التي جاءت تكرارا لما سبقها من نصوص مماثلة لها بقوانين العاملين السابقة على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نوضح ما يلي طبقا لنصوص القانون :

« تطبيقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقف صرف نصف راتب العامل ابتداء من تاريخ الوقف ، على أن يعرض هذا الامر على المحكمة التأديبية خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف لتقرير صرف او عدم صرف نصف الراتب الموقوف » .

وقد اعد المشرع النص على ذات الاحكام في القوانين اللاحقة مع زيادة

الضمانات بالنسبة الى الموظف الموقوف عن العمل حسبما جاء بالمادتين ٦٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، و ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وفي المادتين ٨٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ و ٨٦ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ .

ويستنتج من النصوص السابقة الاحكام التالية :

(١) بمجرد صدور قرار الوقف من السلطة المختصة ، يوقف صرف نصف المرتب .

(ب) لاستمرار أثر الوقف على المرتب ، يجب عرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة خلال عشرة ايام من تاريخ صدور قرار الوقف ، وقد رتب المشرع على مخالفة هذا الضمان نتيجة بالغة الخطورة ، وهي وجوب صرف المرتب كاملا . ولما كان الوقف قد يصدر لصالح الوظيفة ، وقبل أن يستكمل التحقيق بمفوماته ، فان احتمال صرف المرتب كله للموظف الموقوف يعد احتمالا كبيرا ، وذلك لأن الادارة لا تستطيع عرض قرار الوقف عن العمل على المحكمة التأديبية بدون اسباب تستمدها من تحقيق . وقد يستغرق هذا التحقيق وقتا اطول من الايام العشرة المقررة في القانون . وهنا يصطدم منطق الضمان مع مقتضيات الفاعلية ، لأن الوقف المؤقت سوف ينتهي الى اجازة اجبارية بمرتب ، على خلاف القاعدة الاصولية والتي تقضى بأن الاجر مقلبل العمل .

(ج) على المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها بخصوص نصف المرتب الموقوف خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الامر اليها (٢٥) . فاذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة ، يصرف الاجر كاملا . وهذا ايضا زيادة في منطق الضمان . واختصاص المحكمة في هذا المجال اختصاصا تقديري ، بمعنى أنها قد تقرر وقف صرف نصف المرتب كله أو بعضه ، أو ترفض الايقاف بحسب الظروف وجسامة الاتهام . وحكمها في هذا الخصوص يخضع لرقابة المحكمة

(٢٥) كانت المدة عشرة ايام بالنسبة للعاملين في القطاع ، وقد انتقد هذا الوضع ، واستجلب المشرع للنقد ، فاصبحت المدة موحدة في القانونيين الجديدين .

الإدارية العليا ، شأنه في ذلك شأن أحكامها التي تقرر فيها مدّة إيقاف
المعلم بناء على طلب الإدارة .

وقد قررت المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٢ يناير سنة
١٩٦٨ (س٣ ، ص١٤٩٤٩) أن مناط اختصاص المحكمة التأديبية في هذا المجال
هو النظر في أمر وقف نصف المرتب كله أو بعضه ، بغض النظر عن شريعة
القرار الصادر بالوقف . وكان ذلك في قضية تتلخص ظروفها فيما يلي :
اتهم أحد الموظفين بالاختلاس والتزوير ، وتقدم للنسبة المعلمة للتحقيق . ومصدر
قرار بوقفه احتياطيا عن العمل . ثم قدم للمحكمة التأديبية للنظر في أمر مدّة
الإيقاف . ولكن المحكمة التأديبية رفضت الموافقة على المد ، وأمرت بمودته الى
معلمه . وفي هذه الأثناء كُتبت قد اكتشفت ضده وقائع تزوير جديدة ، فأمرت
النسبة بحسبه . ولما أخرج عنه ، صدر قرار جديد بوقفه عن العمل ، وعرض
على المحكمة التأديبية أمر وقف نصف مرتبه خلال مدّة الإيقاف . ولكن المحكمة
التأديبية قضت بعدم الاختصاص ، بحجة أن الإدارة لا تملك إصدار قرار
الوقف ، ولأنه كان يتعين عليها أن تعيد الموظف — عقب الإخراج عنه — الى
معلمه تنفيذا للحكم الصادر من المحكمة التأديبية في هذا الخصوص ، وقد طعن
في الحكم الصادر بعدم الاختصاص أمام المحكمة الإدارية العليا ، فقضت بإلغائه .
وبعد أن استعرضت نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ قالت :
« أن اختصاص المحكمة التأديبية بمدّة وقف الموظف وتقرير صرف أو عدم
صرف الباقي من مرتبه عن مدّة الوقف ، يرده الى حكم القانون الذي لم يقيّد
اختصاصها في هذا الشأن بصحة أو بطلان القرار الصادر من الجهة الإدارية
بالوقف ابتداء ، إذ أن هذا الأمر هو ذاته المعروض على المحكمة لتصدر
حكمها فيه ، ليتصدّد على مقتضاه مركز الموظف الموقوف عن العمل .

والقول بغير ذلك يؤداه أن يظلّ مركز هذا الموظف معلقا ، وهو
ما لا يتصور بداهة أن المشرع أراد به حال من الأحوال ، ومن ثم يتعين على
المحكمة التأديبية أن تقضى في الطلب المعروض عليها موضوعا بحسب
ظروف الحالة المعروضة وملابساتها ، فتقرر قبول الطلب أو رفضه ،
لا أن تتسلب من ولايتها ، وتحكم بعدم اختصاصها .

(م — ١٣ — المحاكمات التأديبية)

(د) فيما يتصل بمصم جزء المرتب الذي تقرر المحكمة التأديبية وفه صرفه ، فقد حذبه المشرع على النحو التالي .

١ - اذا برىء العامل أو حفظ التحقيق معه ، أو جوزى بجزاء الانذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام ، صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجرة . فصرف الأجر هنا يتم بقوة القانون ، وليس لجهة الإدارة التي يتبعها العامل سلطة تقديرية في هذا المجال . ويلاحظ أن المشرع في قانوني العاملين الجديدين قد وسع من مجال هذه الحالة ، ذلك أنها كانت مقصورة على حالة توقيع جزاء الانذار ، فاضاف اليها المشرع حالة الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام ، نظرا لضالة العقوبة في هذه الحالة ، مما يكشف عن ضالة المخالفة التي ثبتت في حق العامل .

٢ - اذا جوزى العامل بعقوبة تجاوز الخمسة أيام ، فقد خول المشرع « السلطة التي وقعت الجزاء » في أن تقرر ما يتبع في شأن جزء الأجر الذي أوقف صرفه . فالاختصاص في هذه الحالة مقدر للسلطة التي وقعت الجزاء ، وقد تكون جهة الإدارة التي يتبعها العامل ، وقد تكون المحكمة التأديبية المختصة . وتملك هذه الجهة سلطة تقديرية في هذا الخصوص ، فقد تقرر حرمان العامل الموقوف من العمل من بعض مرتبه الموقوف أو عدم حرمانه .

٣ - اذا جوزى العامل الموقوف بجزاء الفصل ، فإن خدمته تنتهي من تاريخ وقته ، ولما كان الأصل أن الأجر يعطى العمل ، وكان العامل لم يؤدي شيئا للإدارة خلال مدة الإيقاف ، فإن القواعد العلية كانت تقضي باسترداد ما صرف اليه خلال مدة الإيقاف . ولكن تظليل الامتيازات الانتسابية حدثت بالمشرع الى أن يخرج على هذا الأصل ، وأن يقرر أنه « لا يجوز أن يسترد منه (العامل) في هذه الحالة ما سبق أن صرف له من أجر » . (٢٦) .

(٢٦) دكتور / سليمان محمد الطهاوي في الكتاب الثالث - « قضيه التأديب » - ص ١٦٨٧ - ص ٤٠٩ ، ٤١٢ .

(٢) الوقف بقوة القانون

ويكون ذلك في حالة حبس المبلل حبسا احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي . وقد نصت على ذلك المادة ٨٤ من نظام المبللين المدنين بالدولة ، والمادة ٨٧ من نظام المبللين في القطاع العام ، حيث تقتضى كل من هاتين المادتين بأن كل مبلل يحبس احتياطيا او تنفيذ لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي غير نهائى ، ويعرض الامر عند عودة المبلل الى عمله على الوزير او المحافظ او رئيس الهيئة المبللة كل في حدود اختصاصه بالنسبة للمبللين المدنين التلميع لهم ، كما يعرض الامر على رئيس مجلس ادارة الشركة بالنسبة للمبللين فيها ، وذلك لتقرير ما يتبع في شأن مسئولية المبلل التأديبية — فلذا اتضح عدم مسئوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه . اما بالنسبة للوقف بقوة القانون ، فيما يتعلق بالمبللين الذين تنظم شئون تأديبهم تشريعات خاصة فيرجع في هذا الى تلك التشريعات . (٢٧)

(٣) الوقف العقابى

نصت على ذلك ، المادة ٨٠ من نظام المبللين المدنين بالدولة — والمادة ٨٢ من نظام المبللين في القطاع العام — البند الخامس — وتعتبر هذه العقوبة ، العقوبة الخفيفة في قائمة العقوبات ، من حيث التدرج في الشدة . والوقف عن العمل ، طبقا لهذين النامين ، ويكون لمدة لا تجاوز ستة اشهر مع صرف نصف الاجر .

وقد نصت على ذلك ايضا المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة حيث قضت بأن عقوبة الوقف تكون مع صرف نصف المرتب لمدة لا تجاوز ستة اشهر ، اما قانون السلطة القضائية ، وقانون

(٢٧) المستشار / عبد الوهاب البندارى : العقوبات التأديبية بالدولة والقطاع العام — مرجع سبق ص ٤٣٠ — ٤٣٤ .

مجلس الدولة ، وقانون السلكين الدبلوماسى والفنصلى ، وقانون تنظيم
الجامعات ، فانها لم تنص على الوقف عن العمل كعقوبة تأديبية .

ومن ثم فان عقوبة الوقف عن العمل طبقا للتشريعات التى نصت عليها ،
على النحو سالف الذكر ، وردت بمقيدة بغيرين وهما :

التقيد الاول : وهو خاص بالمدة ، حيث لا يجوز ان تجاوز هذه المدة
سنة اشهر . (٢٨)

وبالتالى فان السلطة التأديبية المختصة ، ان توقف العايل (كعقوبة)
المدة التى تراها مناسبة للمخالفة التى ارتكبها ، بشرط ان لا تزيد هذه
المدة على ستة اشهر .

وفىما يتعلق بالعايلين فى القطاع العام ، فان نظامهم السابقة كانت تنص
— كنظامهم الحالى — على ان عقوبة الوقف لا تزيد على ستة اشهر .

التقيد الثانى : اها التقيد الثانى فيتعلق بالمرتب خلال مدة الوقف
حيث نصت التشريعات سالف الذكر على ان يصرف الى العايل المجازى
بمعقوبة الوقف نصف مرتبه من مدة الوقف . وقد استهدف المشرع بذلك ،
ان يظل للعايل جزء من مرتبه يمكنه من العيش هو واسرته . وهو ما حرص
عليه المشرع ايضا فى حالة الوقف الاحتياطى عن العمل .

كيفية تنفيذ عقوبة الوقف وآثارها :

(ا) ان الوقف يقترب عليه كف يد العايل عن العمل ، فينحى عنه
مؤقتا طوال مدة الوقف . ويعود الى عمله ، مباشرة ، وباتقضاء هذه المدة .

(ب) نظرا لان الوقف مؤقت بطبيعته ، فلا تشغل وظيفة العايل الموقوف ،

(٢٨) وقد كانت تنص على ذلك ايضا المادة ٥٧ من النظام السابق
للعاملين المدنيين بالدولة ، الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والمادة ٦٠ من
نظامهم الاسبق الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . اها القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة فقد كان ينص فى المادة ٨٤ على ان عقوبة
الوقف لا تجاوز ثلاثة اشهر .

بالنعمين فيها أو بترقية غيره عليها ، وانما تمهد الادارة بعمله الى عامل آخر . وقد يحل محله غيره في اختصاصه ، بقوة القانون ، اذا كان القانون ينص على هذه الطول في حالة عدم وجود مانع يحول دون قبليه بالعمل .

(ج) يصرف اليه نصف مرتبه خلال مدة وقفه ، كما سلف بيانه .

*** هل يجوز خصم مدة الوقف الاحتياطي ، او الوقف بقوة القانون ، من مدة الوقف العقابي ... ؟**

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة ، فافقت بانه ولئن كانت عقوبة الوقف عن العمل تتفق واجراء الوقف الاحتياطي في آثارها كما تتفق عقوبة الحبس الاحتياطي والحبس التنفيذي الا ان خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة عقوبة الحبس قد أجازه قاتسون الاجراءات الجنائية بنصوص صريحة ، وقد خلى قانون نظم موظفي الدولة من مثل هذه النصوص ، ومن ثم فلا يجوز خصم مدة الوقف التنفيذي ، من مدة الوقف الاحتياطي ، قياسا على الحبس ، لان القياس يمنع في مقام العقاب والتأديب . (٢٩)

ويلاحظ انه اذا كان العلل في اجازة مرضية ، فلا ينفذ الوقف الا بعد انتهاء هذه الاجازة . (٣٠)

المطلب الثالث

تسبيب قرار الجزاء التأديبي

ان التسبيب هام للغاية لطبائفة المتقاضين من ناحية ، ولاميل رقابة جهات القضاء على مشروعية القرار التأديبي من ناحية اخرى . ولهذا فان المشرع سحب ضمانة التسبيب من القرارات الادارية الصادرة في مجال التأديب وذلك استثناء من الاصل العمل الذي يعقر جهات الادارة من تسبيب

(٢٩) الفتوى الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة في ١٩/٣/١٩٥٧ - ص ١١ - ١٥٤ - بند ٩٠ .
(٣٠) فتوى ادارة الفتوى للجهز المركزي للتنظيم والادارة بمجلس الدولة رقم ٨٠٠٢ في ١٩٦٧/١٢/٧ ملف رقم ٥٢٣/١/٨ .

قراراتها إلا إذا وجد نص يقضى بذلك ، بل أن القضاء الإداري سواء في فرنسا أو في مصر - سحب ضمانة التسبب إلى جميع القرارات الإدارية التي تمس الحرية حتى ولو لم ينص المشرع صراحة على اشتراط التسبب . ولكي يؤدي التسبب دوره يجب أن يتناول وقائع الدعوى من حيث شخص المتهم ، والإعمال المسندة إليه ، والأدلة التي استندت إليها سلطة التأديب في تكوين اقتناعا سليما أو ايجابيا ، ونصوص القانون التي طبقتها ، وأن يكون القرار خلاصة منطقية لكل ذلك .

ويشترط القضاء أن يكون التسبب واضحا بدرجة تمكن من فهمه لذا اكتفى القرار التأديبي بترديد حكم القانون دون أن يوضح الأسباب التي من أجلها اتخذ ، اعتبر في حكم القرار الخالي من التسبب . وكذلك الشأن فيها لو صدر قرار ايجابي يشمل عدة أشخاص ، ولم يوضح أسباب كل فرد على حده .

وإذا كان الأصل أن يحمل القرار التأديبي أسبابه في صلبه بحيث لا تجوز الإحالة إلى أوراق أخرى مستقلة عنه ، فإن تبني مصدر القرار لأسباب هيئة استشارية معينة كالنيابة الإدارية ، أو إدارات التحقيق ، أو مفوض الدولة ، فإن ذلك يكفي في مجال التسبب . (٢١)

وقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا: الملة في إيجاب التسبب فقالت :

« أن القرار التأديبي هو في الواقع قضاء عقابي في خصوص الذنب الإداري ، ولذلك فإنه يجب تسبب القرار التأديبي بما يكفل الاطمئنان إلى صحة ثبوت الوقائع المستوجبة لهذا الجزاء والتي كونت عنها السلطة التأديبية عقيدتها واقتناعها واستظهار الحقائق القانونية وأدلة الأدانة بما يفيد توافر أركان الجريمة التأديبية وقيلام القرار على سببه المبرر له ، ويتيح للقضاء أعمال رقابته على ذلك كله من حيث صحة تطبيق القانون ، على وقائع الاتهام . ولا يفنى عن تسبب القرار وجود تحقيق سابق

(٢١) مشار الحكم ببولب الدكتور / محمد عصفور « تأديب العاملين في القطاع العام » ص ١٩٧٢ « هلبش ص ٢٤٧ .

عليه أو الاختصار على الأحالة العامة إلى هذا التحقيق ، أو الإشارة إلى حصول
المدافعة بين أعضاء مجلس التفتيش في شأن التهمة موضوع المحاكمة جلة . (٣٢)
وبهذه المناسبة فله يدخل في سلطة القضاء التأديبي أعمال رقابته
على صحة الوثائق التي يستند إليها القرار التأديبي ، دون أن يحل نفسه
محل السلطة الإدارية والتأديبية نية هو متروك لهما ووزنها .

وجدير بالإحاطة أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد اطراد في أحكام
عديدة على بيان سلطة المحكمة في رقابة صحة التكيف أو رسم حدودها . (٣٣)

ونستشهد على ذلك بحكم المحكمة الإدارية العليا حيث تقول :

« أن القرار التأديبي شأنه شأن أي قرار آخر - يجب أن يقوم على
سبب يسوغ تدخل الإدارة لأحداث أثر قانوني في حق الموظف هو توقيع
الجزاء للعقوبة التي استهدفها القانون وهي الحرص على حسن سير العمل
ولا يكون ثمة سبب للقرار إلا إذا قامت حالة واقعية وصحة تكيفها القانوني ،
وهذه الرقابة القانونية لا تعني أن يحل القضاء الإداري نفسه محل
السلطات التأديبية المختصة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، بحيث يستأنف
النظر بالموازنة والترجيح فيما يقوم لدى السلطات التأديبية المختصة من
دلائل وبيانات وقرائن أحوال ، أثبات أو نفي في خصوص قيام أو عدم
قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب ، بل أن هذه
السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل وقرائن الأحوال التي يمكن أن تتخذها
حليلا إذا اقتنعت بها وطرحها إذا تطرق الشك إلى وجدانها ، وإنما
الرقابة التي للقضاء الإداري في ذلك ، تحد حدها الطبيعي كرقابة قانونية
في التحقق من أن الوقائع مستفادة من أصول موجودة ، أو اثبتتها السلطات
المذكورة وليس لها وجود ، وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا
سائفا من أصول تنتجها ماديا أو قانونا ، فإذا كانت منتزعة من غير أصول
موجودة أو كانت ماديا لا تنتج النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار

(٣٢) مثل لهذا الحكم بالرجوع السابق ص ٢٢٨ .

(٣٣) يراجع على سبيل المثال أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة
في الطعون أرقام ١٦٥٦ لسنة ٢٠٠٢ جلسة ٢٠٠٢/٢/٢٩ و ١٩٦٥ لسنة ٢٠٠٢
جلسة ٢٠٠٢/٢/٢٧ ، ١٩٥٧/٢/٢٩ ، ٨٩٢ لسنة ٢٠٠٢ جلسة ٢٠٠٢/١٢/٢٩ .

فاتسدا ركن من أركانه هو ركن السبب ، ووقع مخالفا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها مائيا أو قانونا فقد قام القرار على سببه وكان مطبقا للقانون . (٣٤)

المطلب الرابع

عدم الغلو في تقدير الجزاء

ان دور القضاء التأديبي في نظير الدموى التأديبية ليس مقصورا على التطبيق الحرفى للقانون ، لان طبيعة العمل الادارى تفرض احيانا على رجل الإدارة ان يمارس سلطة تقديرية فيما يصدره من قرارات ادارية ، وهنا يترك له قدرا من الملامة والتقدير في اصدار القرار طالما استهدف تحقيق الصالح العام .

لذلك فعلى القاضي ان يتحقق من مشروعية القرار التأديبي أى أن يؤن القرار ببيزان المشروعية ، كما يجب عليه أن يتحقق من « عدم الغلو » في تقدير العقوبة .

ومن صور « الغلو » عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى ، وبين نوع الجزاء ومقداره ، فعلى هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملامة الظاهرة مع الهدف الذى تفياه القانون من التأديب الذى يتمثل في تأمين انتظام المرافق العامة وحسن سيرها سيرا منظما ومطردا ، ولا يتأتى هذا التأمين اذا انطوى الجزاء على مغالطة صارخة ، فركوب متن الشطط في القسوة يؤدى الى احجام المبلين بالمرافق العامة عن حمل المسؤولية خشية التعرض للقسوة الممثلة في العقاب .

والمعيار الذى يجب على القاضي أن يقيس به « حلة الغلو في الجزاء » ليس معيارا شخصيا بل هو معيار موضوعيا ، قوامه درجة خطورة الذنب الادارى ومدى تناسبه مع العقاب ، وأن تمييز الحد الفاصل بين

(٣٤) يراجع في هذا الشأن حكم المحكمة الادارية العليا في ١٦ فبراير سنة ١٩٦١ - سابق - ص ٦٩٧ .

نطاق المشروعية ، ونطاق عدم المشروعية يخضع لـإسراء القاضي
بمقتولا . (٢٥)

وهناك اتجاهان للقضاء في بسط رقابته على ملاحمة القرار نبينها على
النحو التالي :

(١) الاتجاه القديم :

الأصل أنه إذا كان للقاضي أن يراقب صحة الوقائع التي تكون
ركن السبب في القرار وصحة التكيف القانوني لتلك الوقائع إلا أن لجهة
الإدارة حرية تقدير أهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة عنها وتقدير الجزاء
الذي تراه مناسبا ، وفي حدود النصاب القانوني ، دون أن يخضع تقديرها
لرقابة القضاء ، وعلى ذلك فقد قضى بأن تقدير تناسب الجزاء مع الذنب
الإداري من الملامات التي تنفرد بتقديرها الجهة الإدارية بها لا يعقب
عليها فيها ولذا فاتها تخرج من رقابة القضاء . (٣٦)

(٢) الاتجاه الجديد :

إن القضاء الإداري ، ثم التاديب المصري ، خرج من هذه القاعدة
بالنسبة لقرارات تأديب الممد والمشايع والمطلبة ، إذ كانت الجهات الإدارية
تمن في القسوة وتسرف في تقدير الجزاء بالنسبة لهذه الطوائف لدواعي حزبية ،
ولذلك بسطت محكمة القضاء الإداري حمايتها القضائية على هذه الفئات
وحدها ، لدرء ما قد يقع من عسف الإدارة عليها ، واستندت في قضائها
إلى أن عدم الملاحمة الظاهرة بين الجريمة والعقاب في القرار المطعون

(٣٥) راجع احكام المحكمة الإدارية العليا في ١٥/٦/١٩٦٤ ، وفي
احكام أخرى كثيرة .

(٣٦) المستشار / مغلورى محمد شاهين : « أقرار التاديبى وضمائنه
ورقابته القضائية بين الفاعلية والضميل في نظم الماملين المدينين بلدولة
والقطامين العلم والخلص » س١٩٨٦ ص٧٣٢ - ٧٣٥ .

فيه يجعله مشوباً « بمبب الانحراف بالسلطة » ثم أخذ القضاء الإداري
بعد ذلك بهذا الاتجاه ولم يصبح مقصوراً على الفئة السابقة . (٢٧)

وقد أقرت المحكمة الإدارية العليا هذا الاتجاه المتعلق بفرض رقابتها
بصفة عامة على ملامة الجزاء متى علب تقدير الجزاء عدم الملامة
الظاهرة بينه وبين المخالفة التي استوجبت ، إذ يخرج الجزاء بذلك من
نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ليخضع ، من ثم ، لرقابة
القضاء ، وقالت في حكمها ، الذي أرسى فيه دعائم هذا المبدأ :

« انه ولئن كانت للسلطات التتبيية ، ومن بينها المحاكم التاديبية ،
سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء ، وبغير تعقيب
عليها في ذلك ، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطات شأنها في ذلك شأن
اية سلطة تقديرية أخرى ، ألا يشوب استعمالها غلو ، ومن صور هذا
الغلو عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع
الجزاء ومقداره ، ففي هذه الصورة تتعارض عدم الملامة مع الهدف الذي تفيده
القانون من التاديب الذي هو بوجه عام ، تلمين انتظام المرافق العامة ولا يتأتى
هذا التلمين إذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة ، مركوبة من الشطط
في القسوة يؤدي الى احجام عمال المرافق العامة عن حمل المسؤولية خشية
التعرض لهذه القسوة الممثلة في الشبهة ، كما أن الإفراط المسرف في الشفقة
المفرقة في التلمين ، فكل فعل على طرفي النقيض لا يؤمن انتظام سير المرافق العامة ،
وعلى هذا الأساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوباً
« بالغلو » فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ،
ومن ثم يخضع لرقابة المحكمة ، ومعيار عدم المشروعية ، في هذه الصورة ،
ليس معياراً شخصياً ، وإنما هو معيار موضوعي ، قوامه أن درجة خطورة
الذنب الإداري لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره ، وغنى عن البيان
أن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية في الصورة
المذكورة ، مما يخضع أيضاً لرقابة هذه المحكمة (٢٨) .

(٢٧) المحكمة الإدارية العليا في ١٢/١٢/٦٦ رقم ٨٠٩٣ من ألق :ص ٧٣ .

(٢٨) المحكمة الإدارية العليا في ١١/١١/١٩٦١ رقم ٥٦٣٠ من ألق :ص ٧٣ .

اطرد قضاء المحكمة الإدارية العليا وثبت على الاخذ « بنظرية عيب الخلو » لفرض رقبتها على ملاءمة الجزاء التأديبي لتقويم الجزاء التأديبي ليكون عادلا خاليا من الاسراف في الشدة او الامعان في استعمال الرافعة ، اذ ان كلا من الامرين ليس فيه خير على حسن سبي المرافق ويجافيان المصلحة العامة . (٣٩)

(٣٩) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٥/٥/٢٢ رقم ١٤٤ س ١٠ سنوات ٢١٠٠ ، وفي ١٩٦٧/١٢/١٨ رقم ٩١٧ س ١١ اق مجموعة س ١٢ من ٦٥٣ .

الفصل الثاني

الوسائل الجوهرية للالتزام أمام مجلس الدولة
بهيئة قضاء إداري وتلخيص

الفصل الثاني

الوسائل الجوهرية للإثبات أمام مجلس الدولة
بهيئة قضاء إداري وتائيبي

المبحث الأول

التكليف بإيداع المستندات

أن الوضع بالنسبة لوسائل الإثبات العالية أمام القضاء الإداري يتمثل في إمكانية تكليف الطرفين بإيداع بعض المستندات التي يرى لزومها لتكوين عقيدته واقتناعه ، ويباشر القاضي هذه الوسيلة بناء على طلب من أحد الطرفين أو من تلقاء نفسه ، ويمكن التكليف بذلك بتوجيهه الطلب إلى المدعى أو المدعى عليه طبقاً لما تقتضيه ظروف الدعوى .

وقد أشارت إلى هذه الوسيلة صراحة المادة «٣٧» من مرسوم ٣٠ يولية ١٩٦٢ المتعلق بمجلس الدولة الفرنسي .

وقد نصت هذه المادة على توجيه العرائض والطمعون للأطراف أصحاب الشأن والوزراء ، وإذا تطلب الأمر تقديم المستندات وجميع الأعمال التحضيرية اللازمة للدعوى طالما كانت هذه المستندات منتجة في الدعوى .

أما في النظام المصري فقد أشار قانون مجلس الدولة صراحة إلى سلطة المفوض في تكليف ذوي الشأن بتقديم المذكرات والبيانات والمستندات التي يرى لزومها لاستيفاء الملف ، وكذلك يحق للحكمة - عندما تحال إليها الدعوى بتقرير هيئة المفوضين مباشرة هذه السلطة (١) .

(١) تراجع المواد ٢٧ ، ٢١ ، ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . وسلطة التكليف بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بالمادتين ٢٧ ، ٣٠ وكذلك القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ بالمادتين ٣٠ ، ٣٣ .

وفي حالة تقاعس جهة الإدارة من إرسال المستندات المطلوبة يمكن للمفوض
أو للمحكمة الحكم على المسؤول بغرامة مالية حسبما سبق بيّله .

وقد حكمت محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٥ أبريل سنة
١٩٧٠ م . أنه من المبادئ المستقرة في المجال الإداري أن الجهة الإدارية تلتزم
بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في أبحاثه
إيجاباً أو نفيّاً متى طلب منها ذلك .

ويتجه قضاء مجلس الدولة الفرنسي إلى أن الإدارة لا تكلف فقط بتقديم
ملفها ومستنداتها بل يتعين عليها بالإضافة إلى ذلك تقديم أسباب تصرفاتها إذا
رأى القاضي لزوماً لذلك (٢) .

وجدير بالذكر أن القاضي لا يطلب إلا المستندات التي يرى لزومها لإثبات
أمر له إهميته في الدعوى يساعده في تكوين عقيدته بشأنها ، وبناء على ذلك فإنه
لا محل لطلب إيداع مستندات غير منتجة ، أو لا جدوى منها مثل المستندات التي
لا تتعلق بموضوع النزاع أو تكون خارجة من مجاله ، كما أنه من غير المفيد طلب
مستندات مودعة ، وورما يبلف الدعوى ولم تجد من الخصوم ، كذلك فإنه من
التزود طلب الملف الشخصي للموظف إذا كان ملف الدعوى يتضمن كل العناصر
اللازمة للفصل في الموضوع ، وتعرف هذه المستندات بالمستندات الزائدة .

وعلى سبيل المثال فإن المستندات التي تلزم لتكوين عقيدة القاضي في
الدعوى الإدارية يمكن أن تتمثل في الملف الشخصي للموظف ، وتقارير كفايته ،
وأوراق التحقيقات التي أجريت معه ، وقرارات الجزاء التأديبي أن وجدت ،
والمستندات التي تثبت إجراء التظلم الإداري في الميعاد ، ومذكرات الرد على
الدعوى ، ومحاضر لجان الترقّيات ، وغير ذلك من الأوراق المنتجة في الدعوى
والتي يختلف لزومها بحسب طبيعة كل دعوى على حدة ، كما يمكن طلب الملفات
والمستندات التي ترتبط بالدعوى كمعاملات خدمة زملاء المدعى ، والقرارات الإدارية
الصادرة في شأنهم ، والأوراق التي تثبت حالة الزميل الذي يطالب المدعى بتسوية

(٢) يراجع حكم مجلس الدولة الفرنسي ٢١ ديسمبر ١٩٦٠ - المجموعة

حالته على أساس حالة هذا الزميل ، حتى يمكن المحكمة أن تستوتق من الشروط
التي يتطلبها القانون لآقرار التماثل في التسوية بين الموظف وزميله ، وحتى يمكن
اطمئنان القاضي من تماثل المراكز القانونية .

وكما سبق القول يمكن للقاضي الإداري مطالبة الإدارة ببعض المستندات
التي يمكن أن يستشف منها حالة إساءة استعمال السلطة ، أو تجاوز السلطة
بمخالفة القوانين واللوائح ، أو عدم مشروعية القرار موضوع النظم ، وذلك
نظرا لأن القاضي الإداري هو في حقيقة الأمر قاضي مشروعية يزن القرار
الإداري بميزان المشروعية ، وله في سبيل تحقيق هذه الغاية الإطلاع على
كافة المستندات التي تقعه في ضميمه وفي وجدانه بشرعية القرار المتظام منه
أو عدم شرعيته .

وقد كانت مسألة طلب المستندات المتعلقة بدعوى إساءة استعمال
السلطة أو تجاوزها محل خلاف بين بعض الكتاب ، ففريق يحرم طلبها على سند
من مبدأ الفصل بين اختصاص القضاء الإداري والإدارة العامة ، غير أن وجهة
النظر المقبولة الآن تؤيد حق القاضي الإداري في طلب هذه المستندات استنادا
إلى سلطته الاستيعابية للدعوى وحقه في اكتمال ملف الدعوى في ضوء الملابسات
المتعلقة بها ، وإن ذلك ليس فيه أي مساس باستقلال الإدارة .

ولذلك انتهى مجلس الدولة الفرنسي إلى تأكيد سلطة القاضي الإداري في
جميع الدعاوى الإدارية التي ترفع إليه — سواء تعلقت بدعوى الإلغاء
لعدم مشروعية القرار ، أو بدعوى القضاء الكابل — في طلب كافة المستندات
اللازمة لتكوين عقيدته في الدعوى لأن ذلك يدخل في نطاق اختصاصه المتعلق
برقابة المشروعية . (٣)

(٣) وتأكيدا لما تقدم فقد قضى مجلس الدولة الفرنسي في حكمه الصادر
في ٨ نوفمبر ١٩٧٨ — المجموعة ص ٧١٩ — بحق القاضي الإداري في مراقبة
سلامة القرار المطعون فيه ومراقبة سلطة الإدارة التقديرية مما يقتضى أن
يطلب بالتالي بيان أسباب القرار المطعون فيه مع طلب الإيضاحات اللازمة بشأن
اتخاذ هذا القرار .

وللتوسع في دراسة هذا الموضوع يراجع :

Lemassurier : " la preuve dans le détournement de pouvoir " (R. D.P. 1959) .

(م — ١٤ المحاكمات التأديبية)

وجدير بالذكر انه اذا تجاهلت جهة الإدارة طلب المستندات اللازمة للفصل في الدعوى فإن ذلك يؤدي الى التشكيك في صحة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة ، ويتحقق ذلك أيضا اذا لم تقدم الإدارة ما يحض المستندات التي قتها المدعى ، وبالمقابل يمكن المعاملة بالمثل في حالة عدم تقديم المدعى المستندات المطلوبة ، أو عدم حض أو نفى ما تقدمه الإدارة من مستندات أو قرائن قوية مقنعة .

ويتجه القضاء الفرنسى في حالة مفقد الملف أو ضياعه من الإدارة ، التسليم والاعتداد بادعاء المدعى لعدم تقديم الإدارة ما يثبت عكس ادعائه أو ما ينفى صحته وذلك على سند من أنه لا يسوغ املاعة القضاى عن مباشرة واجبه ، وعلى سند من أن تعويق مهمته في رقابة المشروعية بسبب أن اهمال الإدارة يبرر الاستجابة لطلب المدعى الخاص بالفناء القرار المطعون فيه ، حيث تعتبر المخالفة التي يدعيها الطاعن ثابتة في ضوء حالة ضياع الملف ، وعلى سند من أن ملف الموظف هو المستودع الرئيسى الذى يحتوى على كافة المستندات الدالة على حيلته الوظيفية من وقائع وقرارات ومراكز قانونية (٤) .

وجدير بالذكر أيضا أن مجلس الدولة المصرى ينتهج نفس الاتجاه السابق حيث يقضى بالزام الإدارة بتقديم سائر الاوراق والمستندات المنتجة في الموضوع اثباتا أو نفيا ، فاذا نكلت الإدارة عن ذلك أو تسببت في فقدها فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الإثبات على عاتق الإدارة وتجعل المحكمة في حل من الإخذ بما تقدمه من اوراق وما ساقته من حجج وأسناد ومطاعن قانونية .

ومن اهم الأمثلة القضائية على ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا حيث قضت المحكمة بأن « عدم تقديم الإدارة التقرير الخاص بالمدعى عن عام ١٩٥٥ المقول بحصوله فيه على درجة « ضيف » على الرغم من تكليفها بذلك مرارا وانفساح السبيل امامها ، اذك يستشف منه عجزها عن تقديم

(٤) يراجع حكم مجلس الدولة الفرنسى في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، وحكم في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ — المجموعة ص ٤٥٢ .

الدليل الذى يثبت أن دفاعها منتزع من اصول موجودة قائمة وثابتة بالاوراق (٥) .

ويلاحظ أن هذا المبدأ قائم سواء اكلت الإدارة متراخية في الاستجابة الى طلب المحكمة مدعية او مدعى عليها .

ويلاحظ انه اذا لم تقدم الإدارة أى دليل لإثبات دعواها وكان المجال مفتوحا امامها لذلك من تاريخ اقامة الدعوى لتقييم مستنداتها ، فان دعواها تكون على غير أساس من القانون وجنيرة بالرفض (٦) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل بلغ الامر بمحكمة القضاء الإدارى الى القول : « بأن تعنت الإدارة في الامتناع عن تقديم المستندات واخفاء بعض الاوراق يعتبر خطأ يبرر القضاء بالتعويض ، وذلك على سند من انطواء تصرف الإدارة على اجراءات خاطئة تدل على العنت وتفصح عن مقاومة عنيدة خالية من الحق ، الامر الذى يؤدى الى استئطالة امد النزاع ، فضلا عن الدفاع الكيدى مما يضر بالافراد ويستوجب التعويض » (٧) .

وجدير بالذكر ايضا أن محكمة القضاء الإدارى قضت بخصوص الطعن في قرار فصل بغير الطريق التأديبى « انه اذا ما عزفت جهة الإدارة عن بيان الاسباب ولم يكن ثابتا بالاوراق أن انهاء خدمة المدعى كان بسبب من الاسباب الموجبة لانتهاء الخدمة كان القرار غير قائم على سبب يبرره » (٨) .

وبخلاصة القول أن رفض الإدارة ايداع المستندات المطلوبة أو الادعاء يفقدها يسوغ للقاضي الإدارى التسليم بطلبات المدعى متى استشف من الوقائع والملابسات والقرائن وظروف الاحوال صحة ما يدعيه فضلا عن استشفافه عنت الإدارة ومحاولة تخلصها من المسؤولية مما يعتبره القاضي سببا للوقوف الى جانب المدعى .

(٥) الادارية العليا الحكم الصادر فى ١٧ مارس ١٩٦٨ — س ١٣ فى

س ٦٨٧ .

(٦) الادارية العليا فى ٩ ديسمبر ١٩٦٧ — السنة ١٣ ق — س ٢٢٨ .

(٧) حكم محكمة القضاء الإدارى ٧ نوفمبر ١٩٥٤ — س ١ ق — س ١ .

(٨) الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ ق فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣

لم ينشر بعد وبشار اليه بهرجع الدكتور أحمد كمال الدين موسى
المرجع السابق — س ٣٠٧ .

المبحث الثاني

أهم الوسائل الجوهرية في الإثبات

المطلب الأول

طلب الزام الخصم بتقديم مستند تحت يده في المنازعات الإدارية :

طبقا للمادة العشرين من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يجوز للخصم في حالات معينة أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده ، وقد نصت المادة المذكورة على حالات ثلاثة يجوز فيها ذلك .

وإذا ما انتقلنا الى الوضع في المنازعات الادارية نجد انه في ظل القواعد العامة للإثبات فإنه لا يجوز لطرف في الدعوى أن يصطنع لنفسه دليلا ، كما أنه لا يجوز إجبار طرفا فيها على تقديم دليل ضد نفسه يفيد خصمه ، وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات الممينة .

وتتنق هذه الاحكام الى حد كبير مع الوضع القائم بالقضاء الإداري ، ولا تتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية ، ومن ثم فإنه يمكن الالتجاء اليها أمام هيئة المفوضين عند تحضير الدعوى أو أمام المحكمة عند إحالتها اليها وذلك بجلب سلطة التكلفة الإداري بليداع المستندات .

وجدير بالذكر أنه إذا كانت سلطة التكلفة بتقديم المستندات تعتبر من وسائل الإثبات المميزة للقاضي الإداري ووثيقة الصلة بدوره الاجرائي فإن طلب الزام الخصم بتقديم مستند تحت يده يعتبر من الاحكام الاجرائية في الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، ويستعان بها أحيانا أمام القضاء الإداري على الوجه الوارد بقانون الإثبات ، ولما استقر عليه قضاء النقض بما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية (٩) .

(٩) ومن قبيل المبادئ التي قررتها محكمة النقض والتي يمكن الأخذ بها في المنازعات الإدارية : « أن لقاضي الموضوع سلطة تقدير كفاية الأدلة » .
(نقض مدني في ١٢/١١/١٩٦٤ — مجوعة النقض — ١٥ — ١٩٤٥) .
مشار اليه بمرجع الدكتور فتحي والي — مرجع سابق بـ هـلمش ص ٥٧٧ .

وجدير بالملاحظة أن سلطة التكليف بالمستندات تعتبر سلطة تقديرية للقاضي الإداري يباشرها من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب أحد الخصوم ومن حيث الأصل العلم فله الاستجابة الى من يطلب ذلك ، كما له أن يرفض الطلب في ضوء ظروف الدعوى وطبقا لما يستظهره المنوف من الملف المتعلق بها ، كما لا تلزم المحكمة بالاستجابة الى الطلب ، حيث يمكن رفضه باعتباره من اجراءات الإثبات ، أما اذا استجابت الى الطلب فإنه يتعين ترتيب آثاره القانونية حيث تنص المادة ٢٣ من قانون الإثبات في فقرتها الأولى على انه « اذا أثبت الطالب وأقر الخصم بأن المحرر في حيازته أو سكت أمرت المحكمة بتقديم المحرر في الحال أو في أقرب وقت تحدده » .

وفي ضوء المادة الرابعة والعشرين من نفس القانون ، فإنه لا خيار للقاضي الإداري في تقدير الآثار المترتبة على هذا الطلب بعد استجابته إليه ، إذ يتعين الاعتداد بما يقرره القانون من أحكام فيما لذلك .

وبالرغم من ندره الحالات التي يطلب الخصم فيها الزام خصمه بتقديم مستند ، فهناك بعض الحالات التي أثرت إسم القضاء الإداري بشأنها فيما يتعلق بالتطلبات الإدارية ، وطلبات ضم مدد الخدمة السابقة في التقديمية ، وغيرها من الطلبات التي تتطلب التسواعد القانونية لتقديمها للإدارة في مواعيد معينة ، ويطلب أصحاب الشأن في هذه الحالات الزام الطرف الآخر بتقديم أصل المستند ، ويدعمون طلبهم بتقديم حور ضوئية أو خطية أو إيصالات من البريد تدل على إرسال التظلم الى جهة الإدارة ، وبهذه المناسبة ، فقد قضت محكمة القضاء الإداري بأن امتناع الإدارة عن تقديم ورقة قاطعة في الدعوى أرشد عنها الخصم يؤدي الى القول بتسليمها بصحة ما قرره صاحب الشأن من وقائع (١٠) .

ومن التطبيقات القضائية الهامة الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في ٩ مايو ١٩٦٠ - السنة ١٤ ق ص ٢٩٩ - وقد جاء في الحكم ما يلي :

(١٠) يراجع في هذا الشأن مرجع الدكتور / أحمد كمال الدين موسى مرجع سابق - ص ٣٠٩ وما بعدها .

« ولما كان المدعى جريا وراء تحقيق مصلحته بضم مدة خدمته السابقة قد سعى الى مختلف الملفات التى يمكنه الاستدلال منها على وجود الطلب المقدم منه بضم مدة خدمته السابقة ، وجد بدفتر الارشيف المعمول به ما يدل على تقديمه طلب الضم فى الميعاد القانونى ، وقد امتنعت الادارة عن ايداع الملفات المذكورة رغم مضى حوالى خمسة عشرة جلسة نحضر لهذا الخصوص وتوقيع الغرامة القانونية على الوزارة ، ومن ثم فانه يبين من الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى ان الطالب قد تقدم بطلب لضم مدة خدمته السابقة » .

المطلب الثانى

الامر باجراء بعض التحقيقات الادارية

قد يحدث فى بعض التطبيقات العملية ان يكون من المستحيل او المتعذر ماديا ايداع بعض المستندات او الوثائق ملف الدعوى ، لذلك يجوز ان ينتقل القاضي الادارى بنفسه الى المكان الموجودة به هذه الاوراق للتحقق منها والاطلاع على ما يهجه من بيلقاتها بخصوص الدعوى المعروضة ، وينهج النظام الفرنسى هذا النهج وتجرى عاقبته فى هذا الشأن على تفويض القسم الفرعى للتحضير او رئيس المحكمة الادارية « المقرر المختص » للانتقل والاطلاع على المستند المطلوب التحقيق فى بياته ، وغالبا ما يحدث ذلك فى الحالات التى يلزم فيها الاطلاع على نصوص النسخة الاصلية للقوانين او المراسيم او القرارات التفظيفية العلية او التحقق من توقيهما عند المنازعة فى ذلك ، او الاطلاع على اصل الاحكام القضائية (١١) .

(١١) حكم مجلس الدولة الفرنسى فى ١١ فبراير ١٩٧٠ — المجموعة ص ١٠١ .

وفى هذه الدعوى قام المقرر بالتحقق من اصل القرارات الخاصة بالقسم التأديبى للمجلس الوطنى لنقابة اطباء .

وفي النظام المصري تندرج الحالات التي ينتقل فيها القاضي للاطلاع على
المستندات .

وهناك وسيلة أخرى أكثر إيجابية وأيسر استعمالاً من النسخة العملية
وهي التي تتمثل في الإصر بالتحقيق الإداري بالنسبة لوائح معينة يراد التحقق
من ثبوتها ، والتحقيق الإداري هنا يشبه الخبرة ، ولكنه يتم في غير حضور
الخصوم ، ويحدد القرار الذي يأمر بالتحقيق ، اللوائح المطلوب التحقق منها
ويتم اختيار المحقق بمعرفة جهة الإدارة ذاتها ويلتزم المحقق في نهائية
التحقيق بإيداع تقرير بنتيجته يرفق بملف الدعوى ويخطر الأطراف المعنيين
للاطلاع عليه ، وقد اتبعت هذه الطريقة في النظام الفرنسي .

ويلاحظ أن القاضي يقرر هذه الوسيلة إما بقرار بسيط أو بحكم
سابق على الفصل في الدعوى .

وجدير بالذكر أن هذه الوسيلة أصبحت الآن محل نقد كبير على مسند
من أنها لا تقدم الضمانات الأساسية للمتقاضين وتتناقض تناقضاً جوهرياً
مع الصفة الحضرية للإجراءات الإدارية ، كما أنها تتعارض مع حسن
سير العدالة حيث يمهّد إلى الإدارة نفسها بإجراء هذه التحقيقات ،
وبذلك تصبح الإدارة خصماً وحكماً في دعوى قد تكون الإدارة فيها هي المدعى
عليها .

Les moyens vérification : **الآخذ بوسائل أو طرق تحقيق الدعوى :**

لم تنظم نصوص قوانين مجلس الدولة المصري المتعاقبة وسائل التحقيق
المختلفة ، وإن كانت هذه القوانين قد أشارت إلى إمكان الاتجاه إليها في
سبيل استيفاء الدعوى بصفة ملية ، وذلك دون بيان أو تنظيم تفصيلي لذلك ،
وقد جرى العمل على الاستعانة بوسائل التحقيق المختلفة التي نظمها
قانون المرافعات ، ومن بعده قانون الإثبات وبالإستهداء بإجراءاته المرسومة
بالقدر الذي يتفق ويتلاءم مع طبيعة وإجراءات الدعوى الإدارية .

ومن الأمثلة العملية على ذلك حكم محكمة القضاء الإداري والذي

جاء به : « أنه ليس في النصوص القانونية ما يتناقض مع وجوب اتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فيما يتعلق بتحقيق الطعون الانتخابية من سماع شهادة الشهود وندب خبير أو غير ذلك من طرئ التحقيق المتعددة » (١٢) .

وطبقا لقانون الاثبات يجب ان تتوافر اربعة شروط جوهرية لتكون الاحالة الى التحقيق جائزة وهى :

(١) ان تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومتنازعا فيها ،
وكون الوقائع متعلقة بالدعوى هو شرط عام بالنسبة لكل طرق الاثبات ،
وقد نمت عليه صراحة المسادة الثانية من قانون الاثبات التى وردت ضمن
الاحكام العامة فى اجراءات الاثبات .

(٢) ان يكون اثبات الواقعة منتجا اى مؤيدا لاثبات المزاعم او
الدفاع وهو شرط عام ينظم كل طلب باجراء الاثبات .

(٣) ان يكون القانون يجيز اثبات هذه الوقائع بشهادة الشهود ،
ويرجع فى ذلك الى احكام قانون الاثبات او غيره من القوانين الوضعية .

(٤) الا ترى المحكة انتفاء الداعى الى التحقيق ، لان بالدعوى من
الادلة الاخرى ما يكفى لاطمئناتها فى عقيدتها ووجدانها بالاثر المراد تحقيقه ،
فللمحكة ان ترفض طلب الاثبات بالشهادة ولو كانت الوقائع مما يجوز
اثباتها بالشهادة وكانت متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها ، اذ لم تكن
هناك فائدة ترجى من الشهادة اذا ما استبان ذلك من الادلة الاخرى المقدمة
فى الدعوى ، ويستفاد ذلك بمفهوم المخالفة من نص المادة «(٧٠)» من قانون
الاثبات والتي تنص على ان « للمحكمة من تلقاء نفسها ان تأمر بالاثبات
بشهادة الشهود فى الاحوال التى يجيز القانون فيها الاثبات بشهادة
الشهود متى رأت فى ذلك فائدة للحقيقة ... » .

(١٢) حكم محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ — ص ١ ق
ص ١٧٥ ، ويلاحظ ان المحكة سارت على هذا المنوال فى مناسبات متعددة ،
وقد تأييدت هذه القاعدة من قبل المحكة الادارية العليا ، مثال ذلك حكما
فى ٢٢ يناير سنة ١٩٦٥ — ص ١٠ — ص ٤٦٣ .

فإذا لم تتوافر هذه الشروط الأربعة قضت المحكمة من تلقاء نفسها
أو بناء على طلب الخصم الآخر برفض الإثبات بالشهادة . (١٣)

وقد سارت أحكام النقض على هذا الدرب حيث قضت بأنه « لا على
المحكمة إذا هي لم تستجب الى طلب الإحالة على التحقيق إذا ما استبان أن
الطلب غير منتج وأن لديها من الاعتبارات ما يكفى للفصل في الدعوى ... » (١٤) .

وجدير بالذكر أن هذه المبادئ الجوهرية في التحقيق يمكن الأخذ بها
أمام أجهزة القضاء الإداري ، مع الإشارة الى أن وسائل التحقيق ذاته
أثر بعيد بالنسبة لإقامة الدليل لتنظيم عبء الإثبات ، إذ أن قيام القاضي
الإداري من تلقاء نفسه بالأمر بوسيلة التحقيق يؤدي الى توفير عناصر
وادلة الإثبات ، كما يؤدي الى اتاحة الفرصة لكل طرف من أطراف الخصومة
أن يدال بشهوده على صدق ما يدعيه .

ومن أهم ما يمكن الإشارة اليه أن وسائل التحقيق أمام القضاء
الإداري والتأهيلي تنسج للاستعانة « بالخبرة » و « المعاينة » ، و « الشهادة » ،
« والاستجواب » ، وذلك طبقا لما هو قائم في النظام الفرنسي .

أما في النظام المصري فقد أشارت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة الى
سلطة القاضي الإداري في اتخاذ وسائل التحقيق المناسبة (١٥) دون بيان
هذه الوسائل تفصيلا أو تنظيم أحكامها ، ومن ثم فإن الخبرة تعتبر ضمن
وسائل التحقيق التي أجازت هذه القوانين الالتجاء اليها ، وقد جرى
المجلس على الاستعانة بالخبرة سواء بمعرفة خبير واحد أو أكثر لاستيفاء
بعض البيانات الفنية للفصل في الدعوى في مجال الخبرة المختلفة سواء
تعلقت بخبرة طبية ، أو هندسية ، أو حسابية أو غير ذلك ، مع الالتزام

(١٣) المستشار عز الدين الدناصورى والاستاذ حليم عكار - « التعليق
على قانون الإثبات - مرجع سابق ص ٢٩٢ وما بعدها .
(١٤) حكم النقض في ٢٥/١٠/٥٦ - مجموعة المكتب الفني - ص ٨٩٧ -
ص ٨٤٧ .
(١٥) المادة ٢٧ والمادة ٣٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

بمراعاة الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية ، وما جاء بعد ذلك بقانون الإثبات ، وذلك بما يتفق ويتلاءم مع طبيعة القضاء الإداري وطبيعة المنازعة الإدارية والتأديبية والإجراءات المتبعة بشأنها .

ونعرض فيما يلي وسائل التحقيق المتبعة في النظام المصري وهي :

Expertise

(١) الخبرة

La visite de lieux

(٢) المعاينة

L'enquete

(٣) الشهادة

L'interrogatoire

(٤) الاستجواب

Expertise

(١) الخبرة

لجأت محكمة القضاء الإداري إلى الخبرة في المسائل الفنية المتعلقة بالوقائع وأعتبرت رأي الخبير في جميع الأحوال رأيا استشاريا غير ملزم ، وهو نفس الأمر الواقع أمام المحاكم العادية .

وقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا صراحة أن الخبرة هي طريق من طرق التحقيق يتخذ في الدور الابتدائي كما يتخذ في الدور النهائي منه .

ومناد ما تقدم أن مجلس الدولة المصري يسلم بالخبرة باعتبارها من وسائل التحقيق كوسيلة من وسائل استيفاء الدعوى ، وذلك بمقتضى حكم سابق على النصل في الموضوع تقدر المحكمة لمآلته ، وتكون الخبرة في خصوص مسألة ذات طابع فني ترى المحكمة الوقوف على رأي الخبير في شأنه وللحكمة الحق في مناقشة الخبير في تقريره ومواجهته بأي خبر آخر وتكليف أي منها بإبداء تقرير تكفي لاستيضاح بعض الجوانب الفنية .

وجدير بالذكر أنه طبقا للقواعد العملية المعمول بها أمام القضاء العادي أو القضاء الإداري فإن تقرير الخبير لا يخرج عن كونه تقريراً استشارياً لا يقيّد المحكمة وذلك وفقاً لما تقضى به المادة « ١٥٦ » من

قانون الاثبات والتي تنص على ان « رأى الخبير لا يقيد المحكمة وهذه المادة تطبق المادة « ٢٤٦ » من قانون المرافعات القديم .

ومقتضى ذلك ان المحكمة لا تنتقيد في حكمها برأى الخبير اذ لا تلتزم بان تأخذ به ، بل ولها مطلق التقدير في هذه الحالة ، ولها ان تقضى بالرأى المعارض لما ابداه الخبير اذا تبين لها ان الحق في جانب الرأى المعارض او ان استنتاجات الخبير غير صحيحة ، او غير مطلوبة للواقع ، او مناقضة للمستندات المقدمة من الخصوم ، وحقا في هذا ثابت لها لا سيما اذا كانت المسألة من المسائل التى تستطوع المحكمة استيعابها معتدة على معارفها الخاصة ، وذلك لان تقارير الخبراء ، لا تلزم المحكمة وانها يقصد بها تبينها من التوصل الى معرفة الحقيقة .

وفي ذلك تقول محكمة النقض : « رأى الخبير لا يقيد المحكمة ، حسبها ان تقيم قضائها على اسباب كافية لحمله (١٦) . ولا يختلف موقف القضاء الإدارى عن القضاء العادى في الاخذ بهذه القاعدة الاصولية في الاثبات العادى او الإدارى .

٢ - المعاينة la visite de lieux

وتعتبر المعاينة وسيلة أخرى من وسائل التحقيق التى تعتمد على الواقع الموجود فعلا ، نهى وسيلة موضوعية للتحقيق ، لا تعتمد على عناصر شخصية وتستهدف حصول القاضي بنفسه على معلومات تتعلق بوقائع متنازع عليها في مكان معين .

وللقاضي الإدارى اللجوء في سبيل استيفاء الدعوى الى المعاينة باعتبارها من اجراءات التحقيق التى اشرار اليها بصفة عامة قانون مجلس الدولة المصرى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى المادة « ٢٧ » غير أن القانون لم يحدد بيانها تفصيلا ، كما لم يحدد الاجراءات الخاصة بها ، ولذلك فان القاضي الإدارى يطبق بشأنها الاحكام العامة الواردة فى قانون الاثبات ، وقد استقرت محكمة القضاء الإدارى على ذلك .

(١٦) محكمة النقض ١٩٧٣/٣/٢ - سنة ٢٤ ق - ص ٣٧٢ وما بعدها .

وتتم العملية بمعرفة المحكمة بكلل هيئتها أو بمعرفة أحد أعضائها
أو بمعرفة المفوض نفسه ، وذلك للتحقق من بعض الوقائع المادية المتنازع
عليها ويحرر بشأنها محضرا يودع بملف الدعوى .

ومن التطبيقات العملية على ذلك حكم محكمة القضاء الإداري في ٣١ مارس
١٩٥٧ حيث تقول :

« ان دعوى اثبات الحالة ليست أكثر من اجراء من الاجراءات
التحفظية التي تتم على نفقة رافع الدعوى وتوفر للطرفين المتنازعين
حلا سريعا مؤقتا يمهّد للفصل في موضوع الحق ، وتهدف الى اثبات
حالة معينة اذا لم تثبت مباشرة استحالة بعد ذلك استنباط الدليل منها ،
فاذا ما رفعت الدعوى الموضوعية بعد ذلك امكن الاستناد الى ما انتهت اليه
دعوى اثبات الحالة ، وقد يكون الحق المطلوب المحافظة عليه بدعوى
اثبات الحالة قائما فعلا ، كما قد يكون حقا محتملا ما دام لصاحبه
مصلحة في اثباته ، وهي مصلحة يقرها القانون ، ولو كانت مصلحة محتملة
ما دام الغرض من اثبات هذا الحق هو رفع ضرر محقق يتعذر تلفيه
مستقبلا ، او الاستيساق بحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه اذا ترك
وشائه ، او تكليد معالم اذا طالت مدتها أو قصرت قد تتغير مع الزمن
كل او بعض آثارها .

ولا شك ان هذا الحكم يعتبر حكما جامعاً مانعاً لاسباب ودوافع دعوى
اثبات الحالة .

“ Lenquete ”

(٣) الشهادة

واذا ما انتقلنا الى الشهادة كوسيلة من وسائل التحقيق التي يمكن
للقاضى الإداري والتأديبي الاستعانة بها ، لدخولها ضمن اجراءات التحقيق التي
اشارت اليها نصوص المواد ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٦ من قانون مجلس الدولة رقم ١٧
لسنة ١٩٧٢ ، فان القاضى يلجأ اليها في سبيل مباشرة الشهادة
وذلك ونفاً للاجراءات والاحكام التى اوردتها قانون الاثبات في المادة (٦٠)
وما بعدها باعتبارها قواعد عامة بالقدر الذى يتفق مع طبيعة الدعوى

الادارية ، وجدير بالملاحظة أن حالات الاستعانة بالشهادة شائعة في منازعات التأديب أمام المحكم التأديبية ، ويمكن الاستعانة بها في غير ذلك ، وعلى وجه الخصوص في اثبت دعاوى اساءة استعمال السلطة أو الاتحراف في استعمالها ، وفي منازعات التعويض ، والمقصود الادارية ، ولكن لا محل للالتجاء اليها في دعاوى التسويات لتعلقها بمراكز قانونية تبقى احكامها من القوانين المنظمة للتسويات .

ومن اهم ما يمكن التنبيه اليه وجود بعض النصوص الواردة بقانون اثبات لا محل لعمالها امام القضاء الادارى مثل نص المادة (٩٦) التى تجيز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يعرض بعد امام القضاء ويحتل عرضه عليه ، أن يطلب في مواجهة ذوى الشأن سماع ذلك الشاهد ، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ استقلال الإدارة العاملة في مواجهة القضاء الإدارى ، وما يترتب على هذا من عدم جواز إجبارها على القول أمام القاضى لسماع أقوال شاهد قد يفسر بركزها ، فضلا عن أن للفرد أن يلجأ بالشكوى الى الإدارة نفسها بدلا من هذا الاجراء ، وينبى أن الالتجاء الى الإدارة يؤدى الى اجراءات ادارية تكون محل اثبات وتدوين بالملفات ، وتصبح محلا للاعتبار اذا ما عرض الامر على القاضى الادارى الذى يقرر مسلك الإدارة وموقفها (١٧) .



(٤) الاستجواب " L'interrogatoire "

كذلك يعتبر الاستجواب وسيلة هامة من وسائل التحقيق . فالاستجواب او بمعنى آخر المواجهة الشخصية للاطراف طريق من طرق تحقيق الدعوى بصفة عامة ، ويتبثل في التجاء أحد الخصوم أو الحكمة الى سؤال الخصم الآخر عن وقائع معينة يرى أنها توصله الى الحصول على اقرار منه .

والاستجواب يفيد القاضى فى الحصول على بعض الحقائق من خلال

(١٧) دكتور / احمد كمال الدين موسى — المرجع السابق — ص ٣٧٩ .

مناقشة الخصوم بطريق مباشر ، كما يساعده في استخلاص بعض القرائن ، كما يمكن أن يؤدي الى اقرار قضائي من احد الخصوم لصالح الخصم الآخر ، وجدير بالملاحظة أن الاستجواب لا يصح توجيهه الا للخصوم في الدعوى ، أما غيرهم فلا تسمع أقواله الا في صورة الشهادة أو الخبرة ، وللقاضي أن يستجوب من يكون حاضرا من الخصوم ، وله أن يستدعيهم للاستجواب سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم وذلك في نطاق سلطته التقديرية (١٨) .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الاستجواب في النطاق الإداري ليست له نفس الاهمية التي تحقق أمام القضاء العادي ، لانه كما سبق القول فإن المرافعات الإدارية تتصف بالصفة الاستيفائية ، والاجرائية ، كما تستند الحقوق والالتزامات في القانون الإداري أساسا الى قرارات ومستندات تتفق مع القواعد التي تنظمها احكام القواعد الإدارية ، واحكام القانون العام .

ولذلك فإن المواجهة الشخصية غير معبول بها في ظل القضاء الإداري الفرنسي شأنه في ذلك شأن اليمين الحاسمة ، لأن مجلس الدولة الفرنسي يعمل على تجنب طريق الاستجواب حتى لا يصطدم بخلاف مع الادارة العاملة ، واعمالا لبدأ الفصل بين السلطات .

أما الوضع في النظام المصري فيرجع فيه الى نص المادة ٣٢ من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وتنص على سلطة المحكمة أو من تنبّه من أعضائها أو المفوضين في إجراء التحقيق المناسب ويدخل في مفسوم ذلك إجراء الاستجواب للخصوم إذا اقتضت حالة الملف اتخاذ هذا الإجراء .

وقضت المادة « ٢٧ » من القانون سالف الذكر صراحة بأنه :

« يحق لمفوض الدولة أمام محكمة القضاء الإداري والمحكم الإدارية — في سبيل تهئية الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول

(١٨) دكتور / فتحي والي « الوسيط في قانون القضاء المدني — مرجع سابق — ص ٦١٢ وما بعدها .

على ما يكون لازماً من بيانات وأوراق ، وإن يأمر باستدعاء ذوى الشأن
لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها .

**كذلك أجازت المادة « ٣٦ » للمحكمة التأديبية استجواب العايل المقدم
للمحاكمة وسماع الشهود من العايلين وغيرهم .**

ويلاحظ أن هناك راين مختلفان فيما يتعلق باستجواب رجال الادارة ،
فراى لا يجيز استدعاء رجالها أو سؤالهم عن وقائع الدعوى ، اذ يقتصر الامر
على الحصول كتابة منهم على البيانات المطلوبة ، ويقوم هذا الراى على أن
المادة « ٢٧ » من قانون المجلس ترى الى استجواب ذوى الشأن من الافراد
دون الادارة ، أما الراى الآخر فيجيز استدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن
بعض الوقائع ، وينسرون لفظ « ذوى الشأن » على أنه من العموم والشمول
بحيث يندرج فى مدلوله رجال الادارة ممن هم اطراف فى الدعوى وغيرهم من
الافراد ، فلا يجوز وضع قيد على النص طالما هو واضح
وصريح (١٩) .

ونحن نؤيد الراى الآخر وذلك على سند من أن نص المادة « ٢٧ »
سائلة الذكر تنص على ما يلى :

**« تتولى هيئة مفوضى الدولة تخضير الدعوى وتبنيها للمرافعة .
ولنفوض الدولة الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على
ما يكون لازماً لتهيئة الدعوى من بيانات وأوراق ، ولنفوض أن يأمر باستدعاء
ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزومها للتحقيق أو دخول
شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو
مستندات تكميلية ، وغير ذلك من اجراءات التحقيق فى الإجل الذى يحدده
لذلك ... » .**

ويبين من النص السابق أنه نص مطلق وواضح ولأننا اذا رجعنا
الى قواعد التفسير التى اقترتها محكمة النقض المصرية فى الدعوى رقم
٢٤ لسنة ١٩٧٠ق تجدها تقول :

(١٩) الدكتور / مصطفى كمال وصفى : « أصول اجراءات القضاء
الادارى » الكتاب الاول - التداعى - ١٩٦١ - ص ٣٦٨ .

» متى كان نص القانون صريحا قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بهدف التشريع ويقصد المشرع منه ، لأن البحث في ذلك أنها يكون عند غموض النص أو وجود لبث فيه .

ونضيف الى حجتنا السابقة حجة أخرى نستقيها من التطبيقات العملية للمجلس اذ جرى العمل به على قيام المفوض أو المحكمة باستدعاء ذوى الشأن من رجال الإدارة واستجوابهم في شأن بعض الوقائع التى تتصل بجوانب النشاط الإدارى وظروف اصدار القرار المطعون فيه ، وكيفية تطبيق القواعد القانونية التى تستند اليها الدعوى ، ويأخذ الاستجواب شكل نقاش يستهدف للاتوصل الى الحقيقة من خلال توضيح الأسلوب والملايسات المتصلة بموضوع المناقشة ، ومن أمثلة ذلك حكم محكمة القضاء الإدارى في شأن الطعن في قرار ترقية استندت ظروف الدعوى التحقق من طبيعة الدرجات الشخصية التى صدر القرار المطعون فيه بالترقية اليها . (٢٠)

ومما تجدر الإشارة اليه أن الاستجواب يمكن أن يتناول موضوع القرار واليهين حيث يمكن صدورهما اثنتاه ، ونفصل ذلك فيما يلى :

(١) الأقرار :

الأقرار بصفة عامة هو اعتراف الشخص بحق عليه لآخر باعتبار أن هذا الحق ثابتاً في نمته واعفاء الآخر من اثباته ، ومن خصائصه أنه عمل قانونى اخبارى من جانب واحد ، ويعتبر بمثابة عمل من أعمال التصرف ويترتب على ذلك أنه ذو حجية قاصرة ، فهو عمل قانونى لأنه اتجه الإرادة نحو احداث أثر قانونى هو ثبوت حق في ذمة المقر ، واعفاء المقر له من اثبات هذا الحق ، ويشترط في الأقرار ما يشترط في الأحكام

(٢٠) محكمة القضاء الإدارى في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٠ — السنة الرابعة

القضائية — ص ٦٢٢ .

القانونية من وجود للإرادة ، وبحل تنعقد عليه اذ يجب بادئ ذي بدء ان تنجح ارادة المقرر نحو اعتبار الحق المقر به ثلثا في ذمته وتبكين خصه من التمسك بهذا الاقرار ، ولذلك فلا يعتبر من قبيل الاقرار الملزم ما يرد على لسان الشخص تأييدا لادعائه من الاقوال التي فيها مصلحة لخصه ، مادام لم يقصد من الادلاء بهذه الاقوال ان يتخذها خصه دليل عليه ، كذلك يجب ان تكون ارادة المقرر معبر عنها ، والتعبير اما ان يكون صريحا ولا يشترط فيه لفظ معين ، واما ان يكون ضمنيا وهو الذي يأخذ استنتاجا ، ويرى بعض الشراح انه قد يستفاد التعبير الضمني من مجرد السكوت ، كما اذا ادعى على شخص بواقعتين فانكر احدهما صراحة وسكت عن الاخرى ، الا انه لا ينبغي الاخذ بالاقرار الضمني الا اذا قسام عليه دليل يقيني اذا نكل الخصم عن يمين وجهت اليه دون ان يردها على خصه او نكل عنها بعد ان ردت اليه (مادة ١١٨ « اثبات ») .

وقد عرفت المادة « ١٠٣ » من قانون الاثبات الاقرار بأنه اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها وذلك اثناء سير الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة ، وجدير بالملاحظة ان هذه المادة تطبق المادة « ٤٠٨ » من القانون المدني .

أما اذا انتقلنا الى الاقرار في ظل نظم القضاء الإداري فالتاثير نجد أن مفهومه بصفة عامة لا يختلف عن مفهومه أمام القضاء العادي ، مع ملاحظة الملاحة بين ما تقتضيه ظروف وملابسات الدعوى الإدارية واختلاف طبيعتها عن الدعوى أمام المحاكم العادية ، فضلا عن خضوع الدعوى الإدارية لاحكام القانون العام .

وبصفة عامة ففى نطاق المنازعات الادارية قد يقدم الاقرار من ذوى الشأن شفاهة في الجلسة ويثبت في المحضر وتعمل المحكمة اثره القانونى ، وقد يقدم كتبة في المذكرات او المستندات المودعة بالملف ، وهذا هو الامر الغالب كنتيجة للصفة الكتابية التى تنصف بها المرافعات

(م - ١٥ المحاكمات التأديبية)

الإدارية ، بل وقد يستخلص الاقرار من نتيجة استجواب ذوى الشأن ومناقشتهم ، حيث قد يصدر منهم القرار بوقائع معينة تفيد في الإثبات .

وتطبيقا لذلك فقد قضت محكمة القضاء الإدارى بأنه : « إذا قضت الحكومة اقرارا قالت انه صادر من المدعية وفيه تنازل صريح عن مصاريف الدعوى ، ولم ينكر الحاضر عن المدعية التوقيع منها ، وانما يطلب عدم التعويل عليه ... فهذا ترى المحكمة اعمال نص هذا الاقرار واخذ المدعية به » . (٢١)

كما قضت المحكمة بأنه : « يعتد بلقرار الحكومة ، بعد انكارها تقديم تظلم من المدعية ، وذلك اثبات يفيد تقديم هذا التظلم » . (٢٢)

وتبدو أهمية الاقرار امام القضاء الإدارى في تطبيقات متعددة وعلى وجه الخصوص في حالات اثبات الانحراف في استعمال السلطة ، وحالات العلم اليقيني بالقرار الإدارى ، وذلك نظرا لان هذه المنازعات تستند الى الإثبات المادى الذى يقوم على الأدلة الشخصية التى تحتاج الى اقرار من شخص الموظف أو من الغير .

ويلاحظ ان قوة الاقرار امام القاضى الإدارى تدخل في نطاق سلطته التقديرية ، فقد يأخذ به ، وقد يطرحه جانبا اذا اقتضى ذلك انزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة المطروحة ، وذلك نظرا لما سبق ان بيناه من ان الدعوى الإدارية تخضع لاحكام القانون العام في كثير من جوانبها .

(ب) اليمين :

اليمين بصفة عامة يقصد بها اليمين الحاسمة وهى يمين يوجهها الخصم الى خصمه مندبا يعوزه الدليل وهى ليست دليل يقدمه المدعى على صحة دعواه

(٢١) محكمة القضاء الإدارى في ٩ يناير ١٩٥١ - السنة الخامسة القضائية - ص ٤٧ .

(٢٢) محكمة القضاء الإدارى في ٥ يناير ١٩٤٥ - ٣ - ص ٢٢٩ .

بل هي طريقة احتياطية لا تخلو من مجازفة يلجأ اليها المدعى عندهما يعوزه كل دليل آخر على صحة الدعوى ، والذي يوجه اليمين الحاسمة هو أى من الخصمين الذى يكون عليه عبء اثبات واقعة قانونية ، فيمكنه ان يوجه اليمين الى خصمه فيما يجب عليه هو ان يثبت ، ولما كان توجيه اليمين تصرفا قانونيا فلهذا يشترط فيه ان يكون خاليا من عيوب الارادة ، أى غير مشوب بغلط أو تدليس أو اكراه (٢٢) فاليمين لا تخرج عن كونها اعلانا يؤكد بها الخصم حقيقة واقعة معينة متخذاً من الله سبحانه وتعالى شاهداً على صدق تأكيده لها .

وقد جاء ذكر اليمين بالمادة « ١١٤ » من قانون الإثبات حيث تقول :

يجوز لكل من الخصمين ان يوجه اليمين الحاسمة الى الخصم الآخر على انه يجوز للقاضى ان يمنع توجيهه اليمين اذا كان الخصم متعسفاً في توجيهها .

ولكن وجهت اليه اليمين ان يردها على خصمه ، على انه لا يجوز الرد اذا انصبت اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمين ، بل يستقل بها شخص من وجهت اليه اليمين .

« ويجوز طلب توجيه اليمين في أية حالة كانت عليها القضية ولو في الاستئناف » ، (مادة — ١١٥ — اثبات مقرة أخيرة) .

وقد بينت محكمة النقض المصرية شروط اليمين الحاسمة وسلطة المحكمة في توجيهها بقولها : « ان اليمين الحاسمة ملك للقضوم لا للقاضى وان على القاضى ان يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها الا اذا بان له ان طالبها يتعسف في هذا الطلب ، ومحكمة الموضوع وان كان لها كابل السلطة في استخلاص كيدية اليمين ، فاذا يمين عليها ان تقيم استخلاصها على اعتبارات من شأنها ان تؤدي اليه ، فاذا اقامت المحكمة حكمها بكيدية اليمين على مجرد ان الوقائع المراد اثباتها منتفية بمحررات صادرة من طالب توجيه اليمين فهذا

(٢٢) الاستاذان / عز الدين الدنصوري وحلبد عكاز — المرجع السابق

— من ٥٦٤ — ٥٦٦ .

منها يعتبر قصورا في التسبب ، فان كون الواقعة المراد اثباتها باليمين تتعارض مع الكتابة لا يفيد بذاته أن اليمين كيدية . (٢٤)

وفي نطاق المنازعات الادارية ، فان الجهة الادارية هي طرف دائم في الدعوى الادارية سواء كانت تتعلق بدعوى الانشاء أو التسيويات المتعلقة بمنازعات الموظفين ، أو كانت متعلقة بدعوى التأديب ، أو بشأن منازعات الافراد ، وعلى ذلك فالجهة الادارية ينوب عنها من يمثلها من الموظفين المسؤولين ، فاذا وجهت اليهم اليمين فيتنازعهم عاملين مختلفين أولهما : الادلاء بالحقيقة ، وثانيهما : التخرج من ذكرها ذلك الامر الذي يبرر استبعاد توجيه اليمين الحاسمة في الدعوى الادارية لتعارضها مع طبيعتها .

غير ان محكمة النقض قضت بأنه اذا كان الخصم شخصا معنويا فليس هناك ما يمنع من توجيهها الى ممثله القانوني (٢٥) . وذلك على سبيل من أن الشخص المعنوي سواء كان شخصا معنويا عاما كشركة قطاع عام ، أو شخصا معنويا خاصا كشركة تضامن ، مثلا ، فيمثل كلا منهما شخص طبيعى .

اما بالنسبة لليمين الممتعة التي يوجهها القاضي الإداري الى أحد الطرفين لاستكمال عقيدته واقتناعه فانها تعتبر من وسائل التحقيق وتتم في حضور الخصم ، ولم يرد ذكرها في النصوص المتعلقة بقانون مجلس الدولة في كل من مصر وفرنسا .

وقد اجتمع الفقه على استبعاد توجيهها ايضا الى ممثل الجهة الادارية لنفس الاعتبارات سالفة الذكر ، أما بالنسبة لامكان توجيهها للفرد المتنازع مع الادارة فقد أخطف الفقه في ذلك ، فهناك رأى يقول بعدم

(٢٤) نقض ١٩٤٦/٥/٣٠ — مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة — الجزء الاول — ص ٨٢ — قاعدة رقم ٣٣٩ ، ونقض ١٩٦٩/٢/١٣ — سنة ٢٠٢٧ ص ٢٢٧ — ونقض في ١٩٨٠/٤/٣ طعن رقم ٧٠٣ سنة ٢٤٧ ق .
(٢٥) الطعن رقم ٥٨٢ — س ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ — مشار لهذا الحكم تفصيلا بمرجع الاسناد / عصمت الهوارى « قضاء النقض في منازعات العمل والتأمينات الاجتماعية — الجزء الخامس » — ص ١٠٢٥ ، ١٠٢٧ — قاعدة ٦٦٧ .

جواز ذلك اعمالا لبدا المساواة بين الطرفين المتنازعين ، وهناك رأى آخر يرى أنه لا يوجد ما يمنع القاضي الإداري من توجيه اليمين الملتزمة للأفراد على سبيل الاستشارة والاستئناس بها وفقا لتقديره بالنسبة لموضوع الدعوى دون أن يترتب عليها أى أثر قانونى ملزم ، وقال بهذا الرأى الأستاذ الدكتور / أحمد كمال الدين موسى فى رسالته عن « نظرية الإثبات فى القانون الإدارى » وفى مقاله المنشور بمجلة العلوم الإدارية بمحدها الثانى الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٧٩ حيث يقول : « وإذا كان الإجماع انعقد على استبعاد اليمين الحاسمة تماما أمام القضاء الإدارى فقد اختلف الرأى بالنسبة لليمين الملتزمة التى تعتبر من وسائل التحقيق ، وامليل شخصيا الى القبول بإمكان توجيه اليمين الملتزمة الى الأفراد وحدهم فى الدعوى الإدارية للاستشارة ومع ذلك فلا توجد تطبيقات تفكر فى هذا الشأن » (٢٦) .

ومن وجهة نظرنا فانه مع احترامنا وتقديرنا الكبير لفكر الأستاذ المستشار / أحمد كمال الدين موسى فى موضوع الإثبات الإدارى ، الذى اثرى به المكتبة العربية ، الا اننا لا نرجح فكرة توجيه اليمين الملتزمة للأفراد دون الإدارة ، لان الاخذ بذلك يخل بالتوازن بين الإدارة وخسومها ، ومن جانب آخر فلم نجد فى التطبيقات العملية لمجلس الدولة المصرى ما يأخذ بذلك ، كما ان التسليم بذلك يشجع بعض الافراد على الالتجاء الى هذه اليمين الملتزمة بغية التأثير على القاضي الإدارى باقتناعه بأمر قد يجانب الحقيقة ، فضلا عن ذلك فان المنازعة الإدارية تحكمها مبادئ القانون الإدارى فالقضى الإدارى هو الذى يدير دفعة الإثبات فى الدعوى الإدارية ويقوم بدور إيجابى فيها ، ولذا فهو قادر على استلزام الحقيقة بغير الاستناد الى اليمين الملتزمة ، كما أن الإثبات فى الدعوى الإدارية يعتمد بالدرجة الاولى على الإثبات الكتابى الذى يعتمد أيضا على المستندات والملفات والسجلات ، والقرارات الإدارية ، ومحاضر الجلسات ، وذلك فضلا عن توصيات

(٢٦) راجع هذا الرأى فى مجلة العلوم الإدارية - السنة الحادية والعشرين - العدد الثانى - ديسمبر ١٩٧٩ - مقال للدكتور أحمد كمال الدين موسى بعنوان « دور القاضي الإدارى فى التحضير من حيث الموضوع » .

الاجيزة الاستشارية مما يغنيه عن اللجوء الى اليمين المتبعة لعدم الاخلال
بالمساواة بين الطرفين المتنازعين .

ومن هنا يتضح انه اذا كان القاضى العادى يوجه اليمين لىبنى
عليها حكمه فى موضوع أو فى قيمة ما يحكم به ، فان القاضى الادارى يمكنه
استلهم الحقيقة من المستندات المقدمة اليه .

وفضلا عن ذلك فان اثر اليمين المتبعة اقل فاعلية من اليمين الحاسمة ،
فكما سبق القول يمكن للمتقاضى رد اليمين على خصمه ، وبهذا لا يكتفى من
وجهت اليه اليمين الحاسمة بموقف سلبي وهو الرفض ، ولكنه يطلب من
وجه اليه اليمين ان يخلط هو لان الحق فى رد اليمين يعتبر وسيلة لايجاد
توازن بين مركزى الطرفين بالنسبة لهذا الدليل .

اما فى حالة اليمين المتبعة فان الخصم الذى يوجه اليه اليمين
المتبعة يكون بالخيار اما ان ينكل عنها أو ان يظفها ، ولكن ليس له ان
يردها على خصمه . (٢٧)

ونخلص من ذلك الى انه اذا كان الاجماع قد ائتمد على استبعاد
اليمين الحاسمة أمام القضاء الادارى ، فمن باب أولى استبعاد اليمين المتبعة
ويكفى القاضى الادارى ما لديه من سلطات كبيرة فى استيفاء الدعوى وحقه
فى التكليف بالمستندات .

(٢٧) دكتور فتحي والى : « الوسيط فى قانون القضاء المحلى » -
ط/١٩٨١ - ص ٦١٩ ، ٦٢٧ .

المبحث الثالث

خلاصة وتعليق

على اهم قواعد الاثبات المتبعة امام مجلس الدولة في المنازعات الادارية والمنازعات التأديبية

من العرض السابق لقواعد الاثبات يتضح ان القاعدة العامة التى
طبقى على المدعى عبء الاثبات تعتبر الاصل العلم فى تنظيم عبء الاثبات
فى القانون الادارى ، وهو اصل يسود اجراءات التقاضى بمفنة علمة
سواء اكلت المنازعات مطروحة على القضاء العادى او على مجلس الدولة
بهيئة قضاء ادارى ، او بهيئة قضاء تأديبى .

وبدئى ان عبء اثبات الوقائع على المدعى يقتصر على الوقائع التى
يدعيها دون الوقائع التى يدعيها الطرف الآخر فى الدعوى .

وترتبيا على ذلك فانه اذا ادعى المدعى عليه وقائع معينة فانه يعتبر
مدعيا بالنسبة لها ، ويقع عليه عبء اثباتها ، وبناء على ذلك فان عبء الاثبات
يقع اصلا على معلق من يدعى وقائع معينة حيث يتحمل عبء اثباتها سواء
اكان هو المدعى او المدعى عليه ، فليس عبء الاثبات يقع باستمرار
على المدعى .

ومفاد ما تقدم ان الطرفين المدعى والمدعى عليه يتناولان عبء الاثبات
تبعا لما يدعيه كل منهما .

وبالنسبة للمنازعات الادارية والتأديبية ، يراعى ان الادارة مسزودة
بامتيازات السلطة العامة وتحوز بحكم وظيفتها المستندات والاوراق الادارية
التي هى الدليل الاساسى فى الاثبات امام الطرف الآخر الذى يعوزه الدليل ،
الامر الذى ينتج عنه عدم التوازن بين الطرفين ، ومن هنا يراعى التركيز
على مطالبة الادارة بالدليل والزامها بتقديم ما لديها من مستندات وقرارات
ويقع ذلك العبء بطبيعة الحال فى الدعوى الادارية على مفوضى الدولة
القائمين على التحضير ، على سند من ان الدعوى الادارية تنسم بلجرات
استيفائية يقع عبء استيفائها على مفوضى الدولة ، حيث لهم الحق فى

سلطة التكليف بإيداع المستندات اللازمة للفصل في الدعوى كوسيلة رئيسية لاستيفائها وتحضيرها للمحكمة ، ويبارس المفوض هذه السلطة بالنسبة للفرد والادارة على حد سواء ، وان كانت هذه السلطة توجه للادارة في اغلب الصور العملية لانها هي التى تحوز المستندات الادارية وتطم يظروف اصدار القرارات الادارية .

اما في الدعوى القاديبية فيقع هذا العبء على النيابة الادارية باعتبارها ممثلة الادعاء .

وبناء على ذلك يتضح ان سلطة القاضى الادارى في التحضير تتمثل في استيفاء الدعوى ، وتعتبر سلطته في هذا المجال اوسع نطاقا واكثر مرونة واجابية مما تقررره الاجراءات المدنية للقاضى العادى الذى غالبا ما يلتى بعبء الاثبات على علق المدعين ، ويصبح عبئه مقصورا على التحقق من صحة الادلة المقدمة له ، او عدم صحتها عند تداول موضوع الدعوى .

ومفاد ما تقدم ان كل من يتصل بالدعوى يقع عليه التزام مستقل بحيث يؤثر التزام كل منها في الآخر ، ولهذا يقع على كل من المدعى والمدعى عليه عبء الاثبات ، ويترتب على ذلك ان عدم الوفاء به يؤدى كاصل عام الى ضعف مركزه في الدعوى، بل وامكان خسارته لها ، وذلك مع الاخذ في الاعتبار كل الملبسات والظروف بموضوع الدعوى .

ويقع على القاضى التزام باستيفاء الدعوى بصفة وجاهية ، فيقوم بعمل اجابى في هذا الشأن مراعييا في ذلك الاجراءات والاصول القضائية الصحيحة ، واخذا في الاعتبار القرائن القانونية ، ومن املتها القرينة القانونية التى من مقتضاها اعفاء الجهة الادارية من اثبات خطأ أمين المخزن عند وقوع مجز بعمهته ، وافترض وقوع هذا العجز ، ولا ترفع هذه القرينة الا اذا قام هو باثبات قيلم القوة القاهرة او الظروف الخارجة عن ارادته ، والتى ليس له امكان التحوط لها ، وذلك طبقا لنص المادة «٥٥» من لائحة المخزن والمشتريات . (٢٨)

(٢٨) راجع حكم النقض في الطعن ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٥ — ص٣٧ — من ١٦٦١ — مشار اليه بمجموعة المبادئ القانونية للمشتريات السيد خلف — ص٣٧ .

كذلك يدخل في الاعتبار القرائن القضائية التي سبقت الاشارة اليها ، حيث يمكن للقاضي أن يستشف الحقيقة من هذه القرائن ومن غيرها من الملاحظات المحيطة بالدعوى حسبما يقتنع به في وجدانه ويقينه وما يقدمه المدعون من أدلة يستطيع القاضي الإداري بما له من خبرة ودراية بالسائل الإداري من التمويل عليها .

ويتضح ذلك بجملاء ووضوح من صياغة احكام القضاء الإداري واشارتها الى المستندات والملفات والاوراق والملابسات والقرائن المخفية التي تستند اليها في التسبيب .

وبصفة عامة يمكن القول بأن الاصل العلم السائد أمام القضاء الإداري هو نفس الاصل أمام القضاء العادي والذي يتبطل في وقوع عبء الإثبات على عاتق المدعى ، مع الأخذ في الاعتبار ما للقاضي الإداري من سلطة إيجابية في تحضيم الدعوى واستيفائها مما يطلع عليه دورا إيجابيا يتميز به عن القاضي العادي ، وذلك حتى يمكن تحقيق التوازن بين الطرفين القوي في الدعوى والذي يتبطل في الإدارة وبين الطرف الآخر المتنازع معها .

وقد عبر الأستاذ « فيدل » عن طبيعة الإثبات الإداري بقوله : « ان عبء الإثبات أمام القاضي الإداري يقع على المدعى كإمر طبيعي ، الا ان الصفة الإيجابية للإجراءات تخفف من هذا العبء » ، كما أوضح ان عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى حيث يقع عليه عبء اثبات عدم صحة الوقائع التي تستند اليها الإدارة في تصرفها ، او الخطأ في تأويلها » . (٢٩)

وبصفة عامة يمكن استخلاص اهم قواعد الإثبات في الدعوى الإدارية من القواعد التالية :

أولا : يقع على المدعى في الدعوى الإدارية عبء الإثبات تطبيقا لما سبق بيانه .

ثانيا : ان المدعى يمكنه اقامة الدليل بكل الوسائل التي تؤدي الى اثبات حقه ويدخل في ذلك القرائن القنونية والقضائية وكل دليل يؤدي الى ثبوت الحق .

(٢٩) دكتور أحمد كمال الدين موسى — مرجع سابق — ص ٥٨٢ وما بعدها .

ونظرا لان الفرد لا يتسلح بالمستندات التى تتسلح بها الادارة ، فغالبا ما يلجأ الى القرائن القضائية المتأهية وبمقتضاها ينتقل عبء الاثبات الى الادارة ، فيكلفها القاضى بتقديم ما لديها من مستندات وأوراق ادارية تدفع بها عبء الاثبات الذى انتقل اليها حتى تدفع الادعاءات ، والا أصبحت فى مركز ضعيف فى الدعوى وربما خسرتها .

ثالثا : ان الدعوى الادارية فى الغالب الاعم هى دعوى موضوعية ولا تكون ذاتية الا فى احوال معينة ، ولذا ففى غالب صورها تعتمد على الدليل الموضوعى ويقع على مفوضى الدولة فى الدعوى الادارية عبء مساعده المدعى فى الحصول على البيئات والمستندات والملفات التى تفيد فى اثبات حقه ، وذلك نظرا لان الادلة الموضوعية موجودة بالجهاز الادارى الذى يحتفظ بها ، ومن سلطة القاضى الادارى الامر بلحضرها ليعين منها وجه الحقيقة ، وبهذا يوجد نوع من التوازن بين الطرفين .

رابعا : ان الاثبات فى الدعوى الادارية والتأديبية كتلبى من حيث الاصل العلم ، ولكن ذلك لا يمنع من أن يكون معنى ، بوسائل التحقيق والمعاينة والخبرة والاستناد الى القرائن حسبما سبق بيانه ، ويمكن أن يكون الاثبات ذاتى أو شخصى فى بعض الحالات المتعلقة بأساءة استعمال السلطة ، والتعسف فى استعمال الحق ، والتمويض فى العقود الادارية . (٣٠)

خامسا : يلتزم القضاء الادارى بعدم اجبار الادارة على تقديم ورقة منتجة فى الدعوى اذا رأت الادارة عدم افشاء سرية هذه الورقة لاتصالها بالنظام العلم للدولة ، أو بسلاية أمنها ، أو بسلاية أسرارها العسكرية أو السيساسية ، ويرى البعض ان القاضى يمكنه فى بعض الحالات أن يأمر بتقديم الادلة فى خطابات مغلقة . (٣١)

(٣٠) دكتور مصطفى كمال وصفى : « خصائص الاثبات ايسلم القضاء الادارى » - مقال منشور بمجلة المحاماة - سبقت الاشارة اليه .
(٣١) يرى المستشار الدكتور مصطفى كمال وصفى : انه فى مثل هذه الحالات قد يأمر القاضى بتقديم الادلة فى اظرف مغلقة اذا سمح بذلك ، ويجرى ختمها بنفسه وبتوقيعه الخاص ويحرر محضرا يفيد انه قام بنفسه باتخاذ ذلك الامر ، ويمكن للمحكمة أن تقوم بذلك ثم لا تثبت فى الحثيصات =

سادساً : لا يحق للقاضي أن يحمل محل الإدارة في تقديرها ، وهو يقوم بتقدير الدليل ، ولا أن يحتّم عليها أمراً معيناً ، بل ينحصر عمله في إطار كونه قاضى مشروعية يزن القرار الإدارى بميزان المشروعية ويبين تقريره أو حكمه على هذا الأساس من حيث شرعية القرار أو التصرف أو عدم شرعيته ولا يتعدى هذا الاختصاص . ولكن يحق للقضاء التأديبى التحقق من عدم الخلو في تقدير الجزاء .

سابعاً : يتقيد القاضى بالنظم الحكومية والإدارية المشروعة والتي تستهدف حسن إدارة المرافق العملية وسيرها سرياً منظمها مطرداً ، طبقاً لما تنص عليه القوانين واللوائح ، والتي يكون لها الأرجحية على غيرها من وسائل الإثبات ، مع الأخذ في الاعتبار أن عدم اتباع الإدارة نصوص القوانين واللوائح يؤثر في مركزها المتعلق بالإثبات .

ثامناً : إن جلبة الدلائل والإمارات التي يستشفها القاضى ، ويقتنع بها في ضميره ووجدانه تكون قرينة قضائية على صحة الادعاء وتؤدى بذاتها الى الاعتقاد بصحته ، وكما سبق القول يكون عبء اثبات العكس على المدعى عليه ، لذا عجز عن دفع هذا العبء ، أو عن تقديم ما يثبت عدم صحة الادعاء يصبح مركزه في الدعوى ضعيفاً بل يمكن أن يؤدى ذلك الى خسران الدعوى .

تاسعاً : إن القضاء الإدارى وهو في محل تقدير مدى قوة الامارات والعناصر المقدمة في الدعوى ومقدار بلوغها مرتبة القرينة القضائية يأخذ في اعتباره عوامل متعددة تؤثر في تقديره وتتحكم فيه ، ويتعلق كل عامل منها بأشخاص من تربطهم بالدعوى صلة ، وهم الفرد والإدارة من ناحية ، والقاضى الذى يفصل فيها ببرونة وذلك على التفصيل التالى : (٣٢)

= الا القدر اللازم للحكم في الدعوى ، بشكل يراعى فيه التحفظ وعدم افشاء الاسرار .

(د / مصطفى كمال وصلى - مقاله السابق الاشارة اليه - مجلة المحاماة - العدد الثانى منه ٢٠ فبراير ١٩٧١ ، ص ٤٩) .

(٣٢) دكتور أحمد كمال الدين موسى - المرجع السابق - ص ٦٠٦

وما بعدها .

١ - أن الفرد غالبا ما يقف في الدعوى الادارية والتأديبية متجردا من وسائل اثبات لا سيما في حالات التأديب المقتنع ، وبذلك يصبح في موقف صعب امام الادارة التي تكون في مركز افضل ، وتنوع درجة الصعوبة التي تواجه الفرد وفقا لطبيعة الدعوى متنوع درجسة الصعوبة وفقا لطبيعة مسبب الانهاء الذي تقوم عليه الدعوى ، وما اذا كان راجعا لسبب العيب في الشكل والاجراءات ، او مخالفة القانون حيث توجد عادة المستندات الدالة على صحة القرار في حوزة الادارة ، ولا قبل للفرد بها باعتبارها اسبابا موضوعية يمكن تمحيصها من اوراق الادارة .

٢ - يقع على الادارة التزاما رئيسيا بالاستجابة الى توجيهات القاضى الادارى لماله من سلطة التكليف بالمستندات ، لان الادارة مزودة باميازات السلطة العلة وحائزة للاوراق الادارية المنتجة في الدعوى حسبها سبق بيانه .

٣ - أن القاضى هو الذى يتولى مهمة الحكم في الدعوى والفصل في المنازعة بين الفرد والادارة ، والقيام بهذا الواجب يتطلب منه العلم الكامل بوقائع الدعوى والاطلاع على المستندات المتعلقة بها ايا كان مثرها ، او الطرف الذى يحوزها ، سواء اكان الفرد في بعض الاحيان ، او الادارة في غالب الاحيان ، فكما سبق القول فلن دوره يكون اكثر مرونة وناملية مما تقرره نصوص القانون الخلس للقاضى المعادى .

٤ - يقابل سلطات القاضى الادارى الايجبية في التكليف بالمستندات والبيانات المنتجة في الدعوى التزاما يقع على عاتق المدعين ، ويظهر ذلك غالبا على علق الادارة باعتبارها حائزة لمستندات الدعوى ، ولذلك فسلطة القاضى الادارى في تكليف الادارة بالمستندات لا تخل باستقلال الادارة ، ولا تعتبر تدخلا من السلطة القضائية في اعمال السلطة الادارية ، وذلك على سند من أن مباشرة القاضى الادارى لوظيفة التكليف بالمستندات يدخل في صميم اختصاصه باعتباره القائم على رقابة المشروعية وذلك باعتباره

« خاصى مشروعية » يدخل فى نطاق وظيفته وزن القرار الادارى بميزان المشروعية ، ولا يمكن اداء هذه الوظيفة بغير تكليف الادارة بالمستندات والقرارات التى يستشف منها مدى مشروعيتها او عكس ذلك .

٥ - ان عبء اثبت عدم مشروعية بعض القرارات الادارية التى تتمتع الادارة فيها بسلطة تقديرية يتسع على علق المدعى ، ويلتالى يتحمل عبء الاثبات فى الدعوى ، وكذلك الوضع بالنسبة لبعض القرارات الاخرى التى بتقييد فيها اختصاص الادارة بعناصر معينة ، لان العبء فى الحالتين يقع على المدعى ، ولكن ذلك لا ينفى التزام الادارة بالكشف عن عناصر التقييد والتقدير الثابتة بالاوراق الموجودة فى حوزتها ، ويقدر القاضى الادارى مدى استجابتها للتكليف الموجه اليها فى هذا الشأن ، وفى ضوء ما تقدم يتحمل المدعى عبء اثبت ما يدعيه (٣٣) . وتلتزم الادارة بتقديم ما تحت يدها من مستندات ادارية منتجة فى الدعوى عند طلبها واذا تقاعست انقلبت القرينة فى غير صالحها .

٦ - **خضوع القرينة المتعلقة بصحة القرارات الادارية لتقدير القضاء**
الادارى من حيث مدى ملامتها وشرعية سببها وحق اصحاب المصلحة فى نقض الوقائع التى تبني عليها ، ونوضح ذلك فيما يلى :

اولا : خضوع القرينة المفترضة بشأن صحة القرارات الادارية لتقدير القضاء الادارى من حيث ملامتها :

الاصل فى نطاق الاثبات الادارى افتراض صحة القرينة الدالة على صحة القرارات الادارية والقائمية التى تصدرها الادارة بها لها من سلطة ملزمة فى انشاء المراكز القانونية او تعديلها او الغائها مع افتراض ان الادارة لا تقوم باصدار هذه القرارات الا لتفسير المرافق العامة سيرا منتظما وتحقيقا للصالح العام .

ولكن هذه القرينة لا يمكن التسليم بها بصفة مطلقة لان الادارة تتقيد فى اصدار القرارات الادارية بالمشروعية من ناحيتى الشكل والموضوع ،

(٣٣) دكتور احمد كمال الدين موسى - المرجع السابق - ص ٦٠٨ ، ٦٠٩ .

كما انها تنقيد بتحقيق هدف المصلحة العامة في كل ما تصدره من قرارات سواء كانت هذه القرارات مبنية على سلطة مقيدة او سلطة تقديرية .

وبناء على ما تقدم فان الادارة تنقيد بما يفرضه عليها التنظيم القانوني من التزامات في ممارسة سلطاتها ، والتنظيم القانوني في معناه الواسع لا يشمل فقط ما يفرضه المشرع من قواعد وضوابط او قيود ، ولكنه يشمل كذلك ما يستخلصه القضاء الاداري من قواعد ومبادئ عامة ، وذلك على سند من ان القانون الاداري قانون قضائي النشأة ، ويسهم الفقه الاداري بنصيب كبير في تاصيل قواعده ومبادئه لقربه من الادارة ونفوسه لطبيعة عملها .

ومن هذا المنطلق فان القضاء الاداري والتاديبى يراقب الادارة في ممارسة سلطاتها الممنوحة لها لتحقيق الصالح العام ، ونذكر من قبيل ذلك ما يلي :

(ا) التزام الادارة القانوني بدراسة ظروف كل حالة على حدة قبل اصدار القرار ، والزامها بملازمة اصدار القرار وعدم الخروج عن عناصر الملازمة والتقدير .

(ب) التزام الادارة القانوني باصدار القرارات في نطاق مبدأ المشروعية من ناحيتي الشكل والموضوع .

(ج) الالتزام القانوني بصحة التكييف القانوني الصحيح طبقا للوقائع والملازمة المعروضة .

(د) التزام الادارة بتسبيب القرارات التاديبية .

وفي جميع هذه المجالات لا يمكن القول بان القاضي الاداري يخرج عن نطاق وظيفته الاساسية في وزن القرار الاداري بميزان المشروعية ، ولا يمكن القول بانه يعتد على سلطة الادارة في ملازمة القرارات الادارية .

ويخلص لنا من ذلك أن القضاء الاداري يهدف الى التحقق من القرينة التي تفترض صحة القرارات الادارية حتى يستقيم السلوك الاداري في

اصدار هذه القرارات ، ومن هنا يعمل القضاء الإداري على التوفيق
والموازنة بين مقتضيات فعالية العمل الإداري وكتلة حقوق الأفراد . (٣٤)

(٣٤) من أهم الأمثلة على تدخل القضاء الإداري في بسط رقابته على
شرعية القرارات الإدارية وعدم التسليم المطلق بقرينة سلامتها نسوق
قضية هامة من احكام مجلس الدولة الفرنسي تعرف بقضية canat وتتلخص
وقائع هذه الدعوى في أن القانون الصادر في ١٢ أبريل ١٩٦٢ منح رئيس
الجمهورية (الجنرال ديغول) سلطة اصدار كافة التدابير التشريعية
والتنظيمية لتنفيذ الاعلان الحكومي الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ وذلك
بمناسبة أحداث ثورة الجزائر . واستنادا الى هذا التفويض التشريعي أصدر
رئيس الجمهورية أمرا *par décret* بإنشاء محكمة خاصة لمرتكبي
الجرائم المرتبطة بأحداث الجزائر . ولكن النصوص الخاصة بتنظيم اجراءات
المحاكمة أمام هذه المحكمة تضمنت انتقاصا للحقوق والضمانات الأساسية
للدفاع .

وكل من الواضح أن لرئيس الجمهورية سلطة تقديرية واسعة في
تحديد محتوى الاوامر والقرارات التي يصدرها استنادا الى التفويض التشريعي
سالف الذكر ، وليس للقضاء الإداري ان يراقب مدى ملاءمة محتوى هذه
القرارات للوقائع أو الاسباب التي تستند اليها ، وتقتصر مسئولية رئيس
الجمهورية في هذا الشأن على مسئوليته السياسية أمام البرلمان .
ولكن مجلس الدولة الفرنسي اخضع لرقابته ملاءمة الاوامر والقرارات
الصادرة من رئيس الجمهورية استنادا الى التفويض التشريعي ، وأقر مجلس
الدولة في هذه الدعوى (بهيئة جمعية عمومية للقسم القضائي) عدة مبادئ
في غاية الأهمية وهي :

(١) أن الاوامر *les ordonnances* الصادرة عن رئيس الجمهورية

استنادا الى التفويض التشريعي سالف الذكر هي قرارات ادارية .

(ب) انه اذا كان رئيس الجمهورية يستمد من هذا التفويض التشريعي
سلطات واسعة في اتخاذ كافة التدابير التشريعية الخاصة بتنفيذ الاعلان
الحكومي الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ ، وانه اذا كان يدخل ضمن
هذه التدابير انشاء محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم المرتبطة
بأحداث الجزائر . . الا ان تنظيم هذه المحكمة لا يجوز ان يتضمن نصوصا =

ثانيا - حق القضاء الإداري والقضاء التأديبي في التحقق من شرعية سبب القرار

معلوم أن السبب عبارة عن حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخل الإدارة ، ولذلك فإنه يخضع لرقابة القضاء الإداري باعتباره ركن من أركانه وشرط من شروط مشروعيته ، فلا يقوم القرار بدون سببه ، ولهذا تلتزم الإدارة بإرساء قرارها على سبب صحيح سواء أكان ذلك في منازعات إلغاء القرارات الإدارية ؛ أو في مجال المنازعات التأديبية .

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« أن القرار الإداري يجب أن يقوم على سبب يبرره صدقا وحقا ، أى في الواقع وفي القانون ، وذلك كركن من أركان انعتاده باعتباره القرار تصرفا قانونيا ولا يقوم أى تصرف قانوني بغير سببه . (٣٥)

= تنقص من حقوق وضمانات الدفاع الأساسية إلا إذا كان ذلك لا غنى عنه لتحقيق تنفيذ الإعلان الحكومي سالف الذكر .

ثم يعضى مجلس الدولة في بسط رقابته على مدى تناسب التدابير التي تضمنها الأبر الصادر عن رئيس الجمهورية ومدى ضرورتها لتنفيذ الإعلان الحكومي السالف الذكر ، وينتهي المجلس من هذا البحث إلى أنه لم يفتضح من التحقيق أن الأمر الصادر عن رئيس الجمهورية بما تضمنه من انتقاص خطير لحقوق الدفاع الأساسية ، كان ضروريا لتطبيق الإعلان الحكومي الصادر في ١٩ مارس ١٩٦٢ .

* وقد عرضنا هذه القضية بشيء من الأسهاب والتفصيل لما تضمنه من قواعد تتصل بالضمانات التأديبية ، وضرورة تناسب الذنب الإداري مع الجزاء أى ما يطلق عليه « عدم الغلو في تقدير الجزاء » حسبما سبق بيانه .

* (هذه القضية مشار إليها بمجلة العلوم الإدارية - السنة الثالثة عشر - العدد الثالث ديسمبر سنة ١٩٧١ بمقال الدكتور محمد اسماعيل علم الدين بعنوان « التزام الإدارة بالقانون في ممارسة السلطة التقديرية في الفقه والقضاء الفرنسى » ص ٥٥ وما بعدها .

(٢٥) حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٩٥٨/٧/١٢ في القضية رقم ٦٨ لسنة ٤ ق - منشور بمجموعة الأحكام س ٢ - العدد الثالث - ص ١٧٢٩ .

وبناء على ذلك فللقضاء الإدارى حق الرقابة القانونية على صحة الواقع التى كلفت سببا فى صدور القرار تأكيدا لمبدأ المشروعية ، ويتقضى ذلك التأكد من وجود الدليل الذى تستند اليه الإدارة فى قيام السبب ، فإذا قام الدليل فلا جناح على الإدارة ان هى اعتمدت عليه وركبت اليه مقدرة قيمة الدليل ذاته بعناصره الصحيحة التى يمكن استخلاصها من الأوراق ومن ملف القضية .

وغالبا ما تثار هذه المسألة عندما يطعن أمام القضاء الإدارى فى سبب اصدار القرار الإدارى ، والقضاء الإدارى الفرنسى غنى بالقرارات الإدارية التى تدور حول عدم مشروعية سبب القرار ، ومن أمثلة ذلك إلغاء القرارات المتعلقة باحالة الموظفين للمعاش ، اذ لم تنبى على أسباب قانونية او واقعية صحيحة .

ومن أشهر احكامه الحكم الصادر فى ١ أبريل سنة ١٩١٤ فى قضية شهيرة تعرف بقضية Gomel وتنحصر وقائعها فى أن أحد الأفراد طلب ترخيصا لاقامة بناء فى ميدان Place Bouvau بباريس غير ان الإدارة رفضت طلبه بحجة ان البناء المطلوب سيلحق ضررا بمكان اثرى وذلك وفقا للمادة (١١٨) والواردة بقانون ١٣ يوليو سنة ١٩١١ ، ولما بحث مجلس الدولة هذا الامر اتضح له ان هذا الميدان لا يدخل فى نطاق الامكن الاثرية ويخرج عن نطاق القانون سالف الذكر ، وبالتالي تكون الإدارة قد اخطأت فى التكييف القانونى للواقع وتوصل المجلس بذلك الى إلغاء القرار (٣٦) .

وذلك نظرا لانه لم يحمل على سبب صحيح ، وسبق لنا عرض الكثير من الاحكام التى انبثقت فيها القضاء القرارات التأديبية بسبب عدم مشروعية السبب ولاهمية الموضوع تعرض بالفقرة التالية حالات أخرى .

حالات تطبيقية من احكام القضاء الإدارى المصرى فى شأن عدم مشروعية السبب

ان القضاء الإدارى المصرى غنى بأحكام إلغاء لعدم مشروعية السبب

(٣٦) تراجع الحكم فى مجموعة سبرى سنة ١٩١٧ — القسم الثالث —

ص ٢٥ .

(م — ١٦ المحلكات التأديبية)

نذكر منها الحكم بالغاء العقوبة التي وقعت على موظف بحجة انه تسبب في ضياع كمية من الاختساب ، حيث ثبت انه لم يفقد منها شيئا ، وكذلك بالغاء القرار الصادر بتخطي أحد الموظفين في الترقية بحجة انه ارتكب بعض المخلفات ، اذ ثبت ان المخالفات التي نسبت اليه غير صحيحة ، وكذلك القرار الصادر بإحالة موظف الى الاستيداع بحجة مرضه ، اذ ثبت ان الموظف عند صدور هذا القرار لم يكن مريضا بل كان يزاول عمله بنشاط ، وكذلك الغاء قرار ابعاد أحد الاجانب لتسبب القرار على اسبيل غير صحيحة (٢٧) .

وقضت المحكمة الادارية العليا كذلك في حكمها الهام الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بما يلي :

« انه لا يجدى في فصل الموظف ان تنزع الإدارة بفكرة الظروف الاستثنائية لانه مهما يكن من أمر في هذا الشأن فليس من شأن هذه الظروف الاستثنائية ان تخلق للقرار الإداري سببا ذاتيا لفصل الموظف » .

نخلص مما عرضناه من احكام قضائية متعددة انه يحق للقضاء الإداري التحقق من قرينة صحة سبب القرار ليثبت من مشروعيته ، فإذا أصدرت الإدارة قرارا إداريا لأسباب غير مشروعة وكانت حالة بانعدام الأسباب التي تنزع بها ماديها أو قانونيا ، فيكون القرار مشوبا بعيب الإنحراف بالسلطة ، ويصح للقضاء الإداري إلغاءه ، مثال ذلك اعلان الإدارة اسبابا وهيمه ، فان علمها بذلك يقيم قرينة على انها تستهدف اغراضا غير مشروعة وان نيتها تكون قد اتجهت الى عدم الاعلان عن الأسباب الحقيقية التي دفعتها الى التدخل ، ويصدق هذا القول في حالة إحالة الإدارة موظفا الى المعاش وصدور قرار الإحالة متضمنا النص على ان القرار صدر بناء على طلب الموظف المذكور على غير سند من الحقيقة .

ويتحقق عيب الإنحراف بالسلطة أيضا اذا أعلنت الإدارة عن سبب تدخلها بحسن نية عندما لا تكون حالة بانعدام السبب ، وحتى في هذه الحالة فان القرار لا ينجو من عيب الإنحراف بالسلطة ، لأن حسن نية الإدارة لا يتناقض مع طبيعة عيب الإنحراف وذلك على سند من أن نظرية الإنحراف في وضعها

(٢٧) مشار لهذه الاحكام بمؤلف الدكتور / سليمان محمد الطباوى « النظرية العامة للقرارات الإدارية » - ٣ - س ١٩٦٦ - ص ٥٦ وما بعدها .

الراهن لا تتطلب سوء النية دائما ، بل تعتبر الإدارة منحرفة بسلطانها التقديرية حتى لو استعملت هذه السلطة بقصد تحقيق الصالح العام اذا ما خالفت قاعدة تخصيص الاهداف ، وهى قاعدة علمية يقصد بها تحقيق هدف معين ، فإذا ما خرجت الإدارة عن تحقيق هذا الهدف وحقت هذا آخر، ولكنه غير الهدف الذى يقصده المشرع فإن قرارها يصبح مشوب بسوء استعمال السلطة . (٢٨)

وسبق أن تعرضنا لذلك عندما تكلمنا عن خروج الإدارة عن قاعدة تخصيص الاهداف .

ومما تجدر الإشارة اليه أن محكمة القضاء الإدارى قد فرقّت في بعض احكامها بين مخالفة السبب بسوء نية ، ومخالفته بحسن نية ، فاعتبرت أنه لو ظنت الإدارة بحسن نية أن السبب صحيح فإن القرار يفقد أساسه القانونى ويكون مشوبا بعيب مخالفة القانون ، أما اذا اصدرت الإدارة القرار وهى تعلم أن أسبابه غير صحيحة كان القرار مشوبا بالانحراف وسوء استعمال السلطة . (٢٩)

وبهذا الحكم أرجعت محكمة القضاء الإدارى حالات مخالفة الاسباب إما الى مخالفة لالتقون ، وإما الى عيب الانحراف بالسلطة .

ويجدر بنا أن نضيف الى ما تقدم أنه اذا ما تجرد القرار تماما من ركن السبب ، كأحد الأركان الجوهرية في القرار الإدارى فإنه يضحى منعديا ، وبمعنى اصح يعتبر من قبيل الأفعال المادية ، فلا يتحصن ضد الإلغاء بنسوات ميعاد الطعن ، ويعتبر تنفيذه عملا من أعمال الفسب والعدوان .

وفى هذه الحالة يجوز الطعن عليه بالانعدام أمام كل من القضاء العادى ، والقضاء الإدارى على حد سواء .

ثالثا : حق القضاء الإدارى والتأنيب في التحقق من عيب الانحراف بالسلطة ومن عيب التعمسف في استعمال الحقوق :

إن القرينة المفترضة بشأن صحة القرارات الإدارية ومنها القرارات التأنيبية لا تحول دون مراقبة القضاء الإدارى للإدارة ليتأكد من مدى صحة هذه

(٢٨) دكتور سليمان محمد الطباوى — « النظرية العميلة للقرارات

الإدارية » — ط/١٩٦٦ — ص ٣٤٢ — ٣٤٤ .

(٢٩) محكمة القضاء الإدارى — حكها الصادر في ١٩ مارس ١٩٥٢ .

القرينة ، فيحق له مراقبة الحدود الخارجية للسلطة التقديرية والتي تتمثل في
الإغراض والأهداف . فإذا ثبت له أن الإدارة خرجت عن قاعدة تخصيص الأهداف
فيعتبر القرار مشوباً بالانحراف بالسلطة . . " détournement de pouvoir "

ويمكن للقضاء أن يتوصل الى الكشف عن الانحراف من مراقبته
الحدود الخارجية للسلطة التقديرية ، ومجال ذلك يكون عادة في قضاء
الإنهاء .

كذلك يحق للقضاء الإداري في قضاء التعويض أن يكشف عن تعسف
الإدارة في استعمال الحقوق الإدارية ، وفي هذا المجال تتعدى رقابته الى العناصر
الداخلية للسلطة التقديرية لان القضاء يحاسب الإدارة على التأخر في إصدار
قراراتها ، أو إصدارها لها فجأة brusquement كما يحاسبها على
إصدار قرارات إدارية غير ذات فائدة Inutiles أو شديدة التسويع
Trop sévères (٤٠)

وبالنسبة للتأخر في إصدار القرار فقد قضى مجلس الدولة الفرنسي
بمسؤولية الإدارة لتراخيها في إصدار قرار بإعفاء شاب من تطوعه للخدمة في
الفرقة الأجنبية ، مما أدى الى وفاته في إحدى المعارك الحربية ، كما قضى
بمسؤولية الإدارة عن تأخرها أكثر من سنة دون مبرر في تسليم أحد الأفراد
ترخيصاً للبناء ، وكذلك في تأخرها في ربط معاش لأحد الموظفين . (٤١) ويمكن
للقضاء الإداري المصري أن يقيس على هذه الأحكام .

أما فجائية القرار فتعني أن يصدر القرار في وقت غير مناسب ، أو غير
لائق ، وقد أخذ مجلس الدولة بذلك في مجال المنازعات التأديبية .

وبالنسبة لعدم فائدة القرار فإنه غالباً ما يتحقق في حالات فصل الموظفين
عندما لا يتكافأ سبب الفصل مع خطورة المخالفة أو الذنب الإداري أو لأن قرار
الفصل لا ينجح عنه فائدة للدولة . (٤٢)

(٤٠) دكتور سليمان محمد الطهاوى « النظرية العامة للقرارات الإدارية »
٢ — س ١٩٦٦ ص ١٧ وما بعدها .

(٤١) تراجع هذه الأحكام بمؤلف الدكتور / سليمان الطهاوى — مرجع
سابق — هاشم ص ٧٦ .

(٤٢) المستشار مصطفى بكر — مرجع سابق — ص ٤٨٩ .

رابعا : حق اصحاب المصلحة في نقض الوقائع التي تبنى عليها القرارات التاديبية والادارية والطعن في عدم صحتها : —

يحق لمن يتضررون من هذه القرارات بسبب اعتقادهم بعدم صحة الوقائع ان يدعوا بعدم صحتها امام القضاء الادارى والتاديبي على سند من ان الفقه والقضاء الادارى قد استقر على ان اى قرار ادارى يجب ان يستند الى اسباب صحيحة من حيث الوقائع او القانون ، ولذا تمتد رقابة القضاء الادارى على الوقائع من حيث وجودها المادى او القانونى ، فلذا اتضح له ان القرار يستند الى وقائع غير صحيحة ماديا ، او يستند الى اسباب غير صحيحة قانونا فيكون القرار المطعون عليه بعدم صحة الوقائع جدير بالالغاء .

كذلك يدخل في اختصاص القضاء رقابة التكييف القانونى للوقائع ناذا اثبت صحة الوقائع يمكنه تكييفها التكييف الصحيح غير متقيد بتكييف الادارة او بتكييف المتقاضين ، ولا شك ان هذه القاعدة تعتبر قاعدة اصولية يجرى العمل بها امام القضاء الادارى والمعادى على حد سواء .

وجدير بالملاحظة انه ليس من سلطة القضاء التعقيب على مدى اهمية الوقائع وخطورتها ، اى انه يترك للادارة ملامحة القرارات الادارية ، غير ان الادارة لا يمكنها ان تتدخل بالملامحة في الخروج من قاعدة المشروعية ولا من هدف تحقيق المصلحة العامة ، بل يذهب الفقه الى ابعاد من ذلك حيث يقرر ان الادارة ليست حرة في اختيار ما تشاء من الطول حسب هواها ، وذلك لكونها ملزمة بان تمارس سلطتها الادارية بهدف تحقيق الصالح العام ، بل انها ملزمة ايضا بان تتخذ افضل الطول لتحقيق هذا الصالح العام ، فلا يكفى ان يكون القرار الادارى ملائما ، بل ان مضمون التزام الادارة بالقانون يتمثل في اختيار اكثر القرارات الادارية ملائمة ، وهذا الالتزام القانونى يخضع لرقابة القضاء الادارى والتاديبي الذى يحق له بسط رقابته القضائية على ملامحة القرار ومشروعيته ، فالقاضى الادارى قاضى مشروعيه يزن القرار بيزان المشروعية ، وله في سبيل ذلك ان يتحقق من ملائمة الصحيحة للحالة التى صدر بشأنها .

وبناء على ما تقدم فان القرينة المفترضة بشأن صحة القرارات الادارية لا تنجو من رقابة القضاء الادارى والتاديبي الذى يتحقق من صحة هذه القرينة او عدم صحتها بخروج القرار عن قواعد المشروعية او لابتثائه على وقائع مادية او قانونية غير صحيحة .

المبحث الرابع

تطبيقات قضائية من احكام المحكمة الادارية العليا في شأن الالبيات الادارى والتعليق عليها

نعرض في هذا المبحث نماذج لبعض الاحكام تؤكد القواعد العامة
للإلبيات الادارى سلفة الذكر ، وذلك حسبما يتضح من الامثلة القضائية
التالية :

« القاعدة الاولى »

حكم صادر من المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ١٤٩٠ لسنة ١٤ ق
بجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣ يفيد أن عبء الإلبيات في المنازعة الادارية قد
يقع على عاتق الادارة ، وأن تقامسها عن تقديم المستندات يصبح حجة عليها
ويؤدى الى اقامة قرينة لصالح المدعى : -

مضمون الحكم :

ان الاصل أن عبء الإلبيات كما سبق بيانه يقع على عاتق المدعى غير أن
الاخذ بهذا الاصل على اطلاقه في مجال المنازعات الادارية لا يستقيم مع واقع
الحال نظرا لاحتفاظ الادارة في غالب الاحوال بالوثائق والملفات ذات الاثر الحاسم
في المنازعة الادارية ، لذا فانه من المبادئ المستقرة في المجال الادارى ان الادارة
تلتزم بتقديم سائر الاوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في
اثباته ايجابا ونفيا متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضى الدولة أو من
الحاكم ، وقد رددت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة هذا المبدأ ، فاذا نكلت
الحكومة عن تقديم الاوراق المتعلقة بموضوع النزاع فان ذلك يقيم قرينة
قضائية لصالح المدعى تلقى عبء الإلبيات على عاتق الحكومة ، حسبما سبق لنا
ايضاح ذلك .

* * *

مضمون الدعوى :

في الدعوى سلفة الذكر كانت الوقائع تتلخص في أن الشلبيات من اوراق

الدعوى أنه بالرغم من تكرار مطالبة الوزارة الطاعنة في جميع مراحل الدعوى سواء في مرحلة التحضير أمام هيئة مفوضي الدولة ، أو أمام محكمة القضاء الإداري ، أو أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة ، بتقديم استمارات بدل السفر والمستندات الأخرى التي تؤيد دفاعها ، فإنها لم تقدم أية أوراق تنفي دعوى الطعون ضده رغم أن جميع المستندات تحت يدها ، وكانت تستطيع أن تؤكد عدم صحة البيانات التي ذكرها الطعون ضده لو أنه كان يقرر غير الحقيقة . .

وانتهى الأمر بأن قدمت الطاعنة بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٧٣ ملف خدمة الطعون ضده بناء على طلب المحكمة وأرفق بهذا الملف كتابا من رئيس الشئون القانونية إلى المستشار الجمهوري لإدارة قضايا الحكومة جاء به أنه بخصوص نذب الطعون ضده « لتفتيش دكرنس » فإنه بالبحث في قرارات النقل والنذب التي أصدرتها مديرية المنصورة التعليمية سنة ١٩٦٠ لم يستدل على قرار بنديه للإشراف على مدارس دكرنس ، إلا أنه بالإطلاع على ملف خدمة الطعون ضده تبين من الأوراق المودعة ما يحض ما ورد بالكتاب المذكور من أن الطعون ضده لم يندب لتفتيش التعليم بدكرنس خلال سنة ١٩٦٠ وقد تبين من الأوراق المودعة بالملف أن الطعون ضده بقي في وظيفته بمنطقة المنصورة التعليمية حتى تاريخ معاصر لصدور القرار بنديه إلى تفتيش التعليم بدكرنس ، وأنه استمر منتدبا بدكرنس طوال المدة التي يطالب بنقلات بدل السفر ومصاريف الانتقال عنها مما يقطع بأن مقر عمل الطعون ضده الأصلي وقت النذب بمدينة المنصورة حيث كان يعمل بمنطقته التعليمية ثم نذب اعتبارا من ١١ من أبريل سنة ١٩٦٠ مفتشا بدكرنس ، واستمر هذا النذب طوال الفترة التي يطالب ببطل السفر ومصاريف الانتقال عنها .

الحكم : —

وقد انتهى الحكم بتأييد دعوى الطعون ضده وهدم دفاع الطاعنة التي لم تؤيده بأى دليل وينفيه الثابت من الأوراق .

التعليق :

تعلق على هذا الحكم بما سبق أن ذكرناه من أن غيبه الإثبات يقتنع في

أحوال كثيرة على جهة الإدارة باعتبارها الحائزة لملف الدعوى وبمستنداتها وإن تناعسها عن تقديم المستندات من الأمور التي تعتبرها المحكمة قرينة ضدها وقرينة لصالح المدعى على صدق دعواه ، وغالبا ما يترتب على ذلك أن يحكم لصالح المدعى ضد الإدارة .

* * *

« القاعدة الثانية »

حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا في القضيتين رقمي ١٠٦٢ لسنة ١١ ق - ٢٦١ لسنة ١٢ ق ، يستفاد منها عدم ثبوت قرينة الصحة المفترضة في القرار الإداري ونقل عبء الإثبات على جانب الإدارة وثبوت أساءة استعمال السلطة ضدها :

مضمون الحكم : -

يخلص لنا من هذين الحكمين في الدعويتين المقلبتين ضد وزارة المعارف (التربية والتعليم حاليا) أن الوزارة اتخذت سبق القيد على الدرجة معيارا أصيلا في الترقية بينما رأت المحكمة أن القيد على الدرجة في ذاته لا يقوم أساسا سليما للمفاضلة عند إجراء الترقية ، وقد استظهرت المحكمة من أقدمية الطاعن في قرار الترقية مقرونة بلوظيفية التي يشغلها بالقياس إلى الوظائف التي كان يشغلها بعض المرتين ما يشكل دليلا على اغتثار قرار الترقية إلى أسباب يقوم عليها ، أو إلى قاعدة مجردة في وزن كفلية المرشحين مما يزعزع قرينة الصحة المفترضة في القرار المطعون فيه وينقل عبء الإثبات على جانب الإدارة ، كما أثبت الحكم أن عجز الإدارة عن تبرير تصرفها يجعل القرار المطعون فيه مفتقرا إلى سبب صحيح ومشويا بمعييب أساءة استعمال السلطة .

مضمون الدعوى :

وفي الدعوى سألته الذكر كانت الوقائع تخلص في أن الثابت من الإطلاع على الأوراق أن القرار الأول المطعون فيه وهو قرار الترقية إلى الدرجة الرابعة الصادر من وزير المعارف العمومية (وزارة التربية والتعليم حاليا) رقم ٨٤٨٨٨ في ١٩٤٩/٥/٢١ قد نص في ملأته الأولى على ترقية بعض الموظفين

الى الدرجة الرابعة الفنية لسبق قيدهم عليها بالقرارات الوزارية الموضحة
ارتقاها وتاريخها امل كل منهم لتفضية المدة القانونية في الدرجة الخامسة على
ان تكون ترقيتهم اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٩ ، وتضمن القرار بعد ذلك
اسماء ١٥٣ موظفا من موظفي الوزارة وبيانا امل كل موظف بلوظينسة التي
يشغلها وتاريخ اقدميته في الدرجة الخامسة ١٩٤٥/٥/١ بالنسبة الى جميع
المرقين عدا الاخير منهم الذي ترجع اقدميته الى ١٩٤٤/١٠/٩ ، وبيانا برقم
قرار القيد على الدرجة الرابعة وتاريخ صدوره ، ومن هذا البيان يتفصح ان
الموظف رقم (١) بالكشف قيد على الدرجة الرابعة ، وكذلك المقيد برقم (٢) ،
وكذلك المقيد برقم (١٥٣) .

وتد ورد بالحكم المذكور ان الوزارة قد اتخذت معيارا للترقية الى الدرجة
الرابعة ان يكون الموظف قد سبق قيده عليها ثم استوفى المدة القانونية للترقية
بعد ذلك ، ويقول الحكم : —

واذا كانت الترقيات التي اجريت بموجب القرار المذكور قد تمت قبل العمل
بالحكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، فان احكام
هذا القانون ومنها وجوب الالتزام بالاندية كأساس للترقية بحسب الاصل —
لا تسرى على الترقيات موضوع القرار المشار اليه ، وبالتالي وعلى ما ذهب
اليه قضاء هذه المحكمة فان ولاية الترقية في ظل القوانين واللوائح السابقة على
القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تقدرها
جهة الادارة ، وهي تمارس في ذلك سلطة تقديرية فتفاضل بين المرشحين على
اساس ما تضعه من قواعد تطمين اليها في وزن كفاية الموظف وجدارته دون ان
تتقيد بالاندية ، ولا معقب عليها في ذلك الا ان يجيء تصرفها مشوبا باسائة
استعمال السلطة ، فالقرار الذي يصدر بالترقية على اساس اختيار الصالحين
لها بالمقياس الى من تتخطاهم الادارة في الترقية رغم اقدميتهم هو قرار محمول
على الصحة ابتداء بافتراض مبنى على الارجحية في الصالحين بين المرشحين
وانه صدر عن مسلك ادارى سليم الا اذا ما نحض ببليل ما ، ينقض صحته
المفترضة فانه يصبح والحالة هذه قرارا ممييا اما لقيابه على غير سبب صحيح
او لكونه مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة .

واستطرد الحكم يقول : —

وحيث ان الوزارة في اجرائها الترقيلت الى الدرجة الرابعة بموجب القرار الاول المطعون فيه قد التزمت قاعدة معينة في وزن الكفالية هي على ما سلف بيانه (سبق القيد على الدرجة المذكورة) غير ان الوزارة قد عجزت في تبرير التزامها بتلك القاعدة كاسلس للمفاضلة والترجيح بين موظفي الدرجة الخامسة ، بتراخي اميل اشارة عند اجراء الترقية بعد استيفاء المدة المشروطة لذلك قانونا ، وقد منحت الوزارة الاجل الكافي لذلك ولكنها عجزت عن تبرير مسلكها في هذا الشأن ، واذا كان المدعى يرتكن في دعواه الى تساويه مع المرقين في اقدمية الدرجة الخامسة ، بل انه يسبق بعضهم في اقدمية الدرجة السادسة ، والى انه عند صدور قرار الترقية المطعون فيه كان يشغل وظيفة مدرس اول مساعد بالتعليم الثانوى ، في حين ان بعض المرقين بموجب القرار المذكور كان مدرسا بالتعليم الابتدائى ، وقد ثبتت صحة هذه الوقائع التى ساقها المدعى من الاطلاع على القرار المشار اليه ومن تسليم الجهة الادارية بها ، فالمدعى حسبما ورد في كتيب مدير الشؤون القانونية بالوزارة كان صادقا في دعواه

وانتهت اسباب الحكم وحيثياته الى ما يلى : —

وحيث انه اذا كانت الوزارة قد اتخذت معيارا للترقية سبق القيد على الدرجة فانه يبقى ان هذا القيد على الدرجة لا يقوم في ذاته اساسا سائيا للمفاضلة عند اجراء الترقية بل ان اقدمية المدعى مقرونا بالوظيفة التى كان يشغلها اذ ذاك بالمقياس الى الوظائف التى كان يشغلها بعض المرقين تشكل دليلا على افتقار الترقيلت الى الدرجة الرابعة الى اسباب تساندها او الى قاعدة عامة مجردة في وزن كفاية المرشحين وهو الامر الذى يزعم قرينة الصحة المفترضة في القرار المطعون فيه ينقل عبء الالابات على جانب الادارة .

وقد انتهى الحكم بالحقية المدعى حيث يقول : —

واذ عجزت الادارة عن تبرير تصرفها على ما سلف بيانه فان من شأن ذلك ان يجعل القرار الاول المطعون فيه الصادر في ١٩٤٩/٥/٢١ برقم ٨٤٨٨ مفقرا الى سبب صحيح ، ومشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة وبالتالي يتمين الفاءه فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى الدرجة الرابعة ، وبهذه المناسبة يكون ايضا غير قائم على اساس سليم من القانون القرار الصادر

في ١٩٥٣/٦/٤ برقم ١١٢٩٣ فيها تضمنه بن تخطي المدعى في الترقية الى الدرجة الثالثة وذلك اعتبارا بأن القرار المذكور شمل بالترقية من ترجع أقدميته في الدرجة الرابعة الى ١٩٥٣/٤/١ م .

التعليق :

نعلق على هذا الحكم بما سبق ان ذكرناه من ان امتياز الادارة كطرف في الدعوى الادارية يجعلها في مركز اسمى من الطرف الاخر في الخصومة ، وعلى القاضي الاداري ان يخفف من المخالفة في ممارسة هذا الامتياز الذي تمارسه الادارة بما لها من سلطة تقديرية في اصدار القرارات الادارية التي تنشأ بموجبها مراكز قانونية معينة ، (والتي يفترض فيها قرينة الصحة) ، وذلك نظرا لان السلطة التقديرية في مفهوم الفقه الحديث وعلى ما جرت عليه احكام القضاء الاداري ليست سلطة تحكيمية او سلطة مطلقة ، وبناء على ذلك ينبغي على الادارة ان تمارس هذه السلطة في نطاق قواعد ومبادئ المشروعية سواء كانت متعلقة بالمشروعية الشكلية او المشروعية الموضوعية ، وهي تخضع في ذلك لرقابة المشروعية التي يمارسها القضاء الاداري بطريقة محايدة ، فاذا تكشف له اساءة استعمال السلطة في ممارسة السلطة التقديرية فيحق له الغاء القرار المطعون فيه وافرأغه من قرينة الصحة المفترضة في القرارات الادارية .

وفي الدعوى الماثلة تنكبت الادارة سوء القصد ولم تستطع ان تثبت حسن نيتها حينما انتقل عبء الإثبات على جانبها ، ويضاف الى ذلك انها لم تستطع اسناد القرار المطعون فيه الى سبب صحيح فبات مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة وحق للقضاء الغاءه ، ولقد استقر الفقه والقضاء على ان أي قسار اداري يجب ان يستند الى اسباب صحيحة من حيث الواقع والقانون ، ولذا تمتد رقابة القضاء الاداري الى فحص الوقائع من حيث وجودها المادي أو القانوني .

فاذا انضح ان القرار الاداري يستند الى وتائع غير صحيحة ماديا أو يستند الى اسباب غير صحيحة قانونا فانه يكون جديرا بالالغاء .

ومن هنا فقد كان اهدار المحكمة للحجة المفترضة لصحة القرار الادارى
حاء متنافا مع اصول القاتونية الصالحة .

كما اكد الحكم ان الدعوى الادارية ذى طبيعة استفهامية بما وجهته
المحكمة من اسئلة الى الادارة عجزت عن الاجابة عليها او تبرير لموقفها ، كما
اثبت هذا الحكم المبدأ القائل بان اجراءات المنازعات الادارية هى اجراءات
استيفائية حيث عنى الحكم باستيفاء الدعوى من الملفات الموجودة بالوزارة
تسليها بان الملف هو المستودع الاساسى للمستندات المتعاقبة بموضوع الدعوى ،
كما استظهر التعسف من عدم استطاعة الادارة ايجاد تبرير حقيقى للمعيار
الذى استندت اليه والذى اتضح ضعفه وانهاره امام وسائل اثبات التى قدمها
المدعى فى رجحان كفته عن غيره فى الترقية .

كذلك نجح الحكم فى اثبات الصفة الايجابية للرافعات الادارية التى تخول
للقاضى الادارى امكانيات استيفائية متعددة المظاهر فى سبيل الوصول الى
الحقيقة ، وقد اثبت الحكم سلطة القضاء الادارى فى التكليف بالمستندات التى
كشفت عن ضعف الادارة وفساد مسلكها الادارى ، كما اثبت حقيقة مهبة القضاء
الادارى فى مساندة الطرف الضعيف فى الدعوى الادارية وتحقيق التوازن العادل
بين الطرفين بما له من سلطات ايجابية ، كما استطاعت المحكمة ان تتخذ من
اعتراف الادارة بعدم وجود مبررات لتفضيل المرقين سوى القيد على الدرجة
« وهو لا يكفى » قرينة لصالح المدعى .

وخلصة القول اننا نعتبر هذا الحكم من الاحكام الرائدة فى وسائل اثبات
الادارى وهى تلك الوسائل الموضوعية التى يستشف منها القاضى الادارى
موقف الادارة ومسلكها قبل المتنازعين معها فى الدعوى الادارية ، ومن اهم
ما يستفاد به من هذا الحكم ان القرارات الادارية تعتبر مزودة بقرينة الصحة
والسلاية ، التى تظل عالقة بها من حيث صحة ما تضمنه من احكام يكون لها
قيمة قانونية ، ولكن ذلك لا يمنع اصحاب المصلحة من اثبات عدم صحة ما حملت
عليه هذه القرارات من اسباب ، او خروجها عن هدف المصلحة العامة .

« القاعدة الناتجة »

حكم صادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٥ ومنشور
بموسوعة المبادئ القانونية فى خمسة عشر عاما « الجزء الثانى » بند ١٠١ -

ص ١٠٤٩ ، يستفاد منه سلطة المحكمة التأديبية في تقدير أدلة الإثبات والالتجاء الى الخبرة كطريق من طرق التحقيق من تلقاء نفس المحكمة ، او بناء على طلب اصحاب الشأن اذا ما اقتضت بجدية ذلك الاجراء .

مضمون الحكم : -

ان المحكمة التأديبية انما تستند الدليل الذي تقيم عليه قضاؤها من الوقائع التي تطمئن اليها في هذا الشأن ، ما دام هذا الاقتناع قائما على اصول موجودة وغير منتزعة من اصول لا تنتج ، واذا كانت الخبرة هي طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة ان تلجأ اليه بناء على طلب اصحاب الشأن او من تلقاء نفسها اذا ما تراءى لها ذلك ، فمن ثم يحق لها رفض الطلب المقدم اليها بطلب ندب خبير اذا اقتنعت بعدم جدواه والمبرة في ذلك باقتناع المحكمة .

وهذا المضمون يلخص لنا موضوع الحكم سالف الذكر ونكتفي بالتعليق عليه لعدم جدوى التكرار .

التعليق :

ان وسائل التحقيق ذات اثر بعيد بالنسبة لاقامة الدليل ولتنظيم عبء الإثبات ، اذ ان قيام القاضي الاداري من تلقاء نفسه بالامر بالتحقيق يؤدي في الواقع الى تخفيف عبء الإثبات عن كاهل المدعى ويجنبه بعض المشقة والجهد ، فضلا عما تؤدي اليه هذه الوسيلة من توافر أدلة الإثبات ، ولكن هذا لا يؤدي الى نقل جزء من عبء الإثبات من طرف الى آخر ، كما لا تؤدي هذه الوسيلة الى تحمل القاضي لجزء من عبء الإثبات ، ونتيجة لذلك يظل صاحب الشأن الواقع عليه عبء الإثبات ملزما باقامة الدليل متحملا لمسئوليته حيث ترد اليه آثار عدم رجحان الأدلة المؤيدة له .

ومن اهم المبادئ التي جاء بها هذا الحكم ان القاضي يترخص بسلطة تقديرية في الاستجابة الى طلب احالة الدعوى للتحقيق ، او عدم الاستجابة الى ذلك اذا تراءى له ان وسيلة التحقيق في الدعوى غير منتجة ، لا سيما اذا رأى ان وقائع الدعوى قائمة على اصول موجودة يمكن ان يستند منها اقتناعه بما يطمئن اليه ضميره ووجدانه وان التحقيق غير منتج في موضوع الدعوى .

ولا شك لدينا في ان هذه الاصول القانونية تتفق مع صحيح القانون

ويعمل بها أمام القضاء العادى والقضاء الإدارى على حد سواء ، فبالنسبة للقضاء الإدارى فهى تتفق مع الإجراءات الاستيعافية والإجرائية السائدة أمام القضاء الإدارى ، فإذا اقتنع القاضى الإدارى باستيفاء مستندات الدعوى فلا عليه ان رفض الاستجابة الى طلب أحد الخصوم بإحالة الدعوى الى التحقيق .

وحيث ان الخبرة لا تخرج عن كونها وسيلة من وسائل التحقيق المعمول بها أمام القضاء الإدارى ، وحيث انها تقوم على استشارة اهل الفن لاثبات مسألة واقعية معينة حتى يتسنى الفصل فى الدعوى ، وهى من وسائل التحقيق المألوفة أمام القضاء الإدارى الفرنسى ويكثر الالتجاء اليها فى دعاوى القضاء الكامل ، وعلى وجه الخصوص فى دعاوى مسؤولية الإدارة خصوصا فى منازعات الاشتغال العامة والمسائل الفنية والطبية ، كما يمكن الالتجاء اليها فى دعاوى الانهاء بدرجة اقل من دعاوى القضاء الكامل كما فى حالة التحقيق من مدى صلاحية الموظف للاستمرار فى الخدمة بسبب الحالة الصحية .

كما يمكن الالتجاء الى ذلك لاثبات الخطأ الذى يرتكبه الموظف فى المنازعات
التأديبية .

ويسير القضاء المصرى فى هذا الاتجاه ، حيث أشارت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة الى سلطة القاضى الإدارى فى اتخاذ وسائل التحقيق المناسبة ، وقد التجأت محكمة القضاء الإدارى فى حالات متعددة الى الخبرة المتعلقة بالوقائع ، مع اعتبار رأى الخبير فى جميع الحالات استشاريا وغير ملزم ، ولا يجوز نذب الخبير لإبداء الرأى فى مسائل قانونية لان المحكمة هى الخبير الاملى فى هذه المسائل ، فإذا تعرض الخبير لإبداء الرأى فى المسائل القانونية يكون قد خرج عن حدود مهته الطبيعية ، كما يستبعد من مهة الخبير بيان التكيف القانونى للوقائع واثرا القانونية .

ونرى ان الحكم أصاب فى رفض الطلب المقدم الى المحكمة بطلب نذب خبير لان المحكمة استندت الدليل من الوقائع التى تطعن اليها ، ولا معقب عليها فى ذلك طالما كان تقديرها صحيحا ، لان الخبرة كوسيلة من وسائل التحقيق تعتبر غير مجدية ، ولا فائدة منها وتعد اسرافا اذا تضمن ملف الدعوى كافة المستندات والمعلومات اللازمة للفصل فيها ، او لم تكن لتؤدى لاية نتيجة مفيدة ، او كان من المتعذر تحقيق غرضها ، او اذا تعلققت الخبرة بوسائل غير مجدية او غير منتجة

للفصل في الدعوى ، أو منقطعة الصلة بموضوع النزاع ، أو كانت الخبرة تأتي بعد مضي وقت طويل على المسائل المتعلقة بها ، أو غير ذلك من الحالات التي تكون فيها الخبرة غير ذي فائدة .

وقد أصاب الحكم في تقدير القاضي لدى ملاعبة الالتجاء الى الخبرة لانه يملك الامر بها سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم ، أو من احدهم دون الزام عليه بالاستجابة الى هذا الطلب ، وتعرف هذه القاعدة بالصفة الاختيارية للخبرة ، ومقتضى ذلك كما سبق لنا بيانه أن القاضي الإداري لا يلزم بالأمر بالخبرة ، وله تقدير مدى ملاعبة الأمر بها تبعاً لظروف الدعوى ، وله رفض الطلب إذا كانت الوقائع الثابتة بملف الدعوى تسمح للفصل فيها بغير حاجة الى الأمر بوسيلة الخبرة .

ومن أهم ما ينبغي الإشارة اليه أن تقدير القاضي الإداري للالتجاء الى وسيلة الخبرة بتقريرها أو رفضها يخضع لرقابة محكمة الدرجة الأعلى متى كان الطعن في الحكم جائزاً ، فعلم المحكمة الإدارية يخضع في هذا الشأن لمحكم القضاء الإداري التي تتعد بصفة استئنافية ، وحكم محكمة القضاء الإداري يخضع للمحكمة الإدارية العليا متى كان الطعن في الحكم جائزاً طبقاً للاصول القانونية المعمول بها .

« القاعدة الرابعة »

حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٦ ومنشور بمجموعة المبادئ القانونية في خمسة عشر عاماً « الجزء الثاني » بند ١٠٢ — ص ١٠٥ . يستفاد منه أنه لا الزام على المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لاثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية :

مضمون الحكم :

يتبثل مضمون الحكم في أنه لا وجه لما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه من أن المحكمة لم تستجب الى ما طلبه من إحالة الدعوى الى التحقيق — ذلك أن المادة (٤٨٤) من قانون المرافعات (التقديم التي يقلبها نص المادة (٥٢) من قانون الإثبات) تنص على ما يلي :

« اذا كان الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة الورقة أو بتزويرها ، ورات ان اجراء التحقيق منتج وجائز لاثبات الادعاء بالتزوير ، متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها أن تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن اثبات دعواه .
ونكتفى بالإشارة الى مضمون هذا الحكم ونعلق عليه على النحو التالي :

التعليق :

ان النصوص المتعلقة بالقضاء الإداري الفرنسي قد واجهت حالة الطعن بالتزوير بينما خلت نصوص قانون مجلس الدولة المصري من الإشارة إليها ، ففي النظام الفرنسي يمكن التمييز بين حالتين :

فبالنسبة للحالة الأولى : فان الطعن بالتزوير في المستندات الخاصة على اختلاف أنواعها وغيرها من المستندات الرسمية التي تنص القوانين على أنها تكتسب الحجية لحين الطعن فيها بالتزوير يعتبر من الوسائل الأولية بالنظر الى طبيعة هذه المستندات التي يترك تقدير مدى صحتها للقضاء العادي .

وتطبيقا لهذه القاعدة فإذا كان المستند المطعون فيه بالتزوير أمام مجلس الدولة غير منتج في الدعوى فيستبعد ولا يعتد به ، أما إذا كان المستند مؤثرا في الحكم فان القضاء الإداري يقرر وقف سير الدعوى لحين الفصل في صحة المستند بمعرفة القضاء العادي المختص الذي لجأ اليه الطاعن في هذا الشأن . (٤٣)

وبالنسبة للحالة الثانية فان مجلس الدولة الفرنسي — طبقا لآخر التطورات التي أخذ بها — أصبح يختص بنظر الطعن في صحة ما ورد بالقرارات الإدارية والأحكام القضائية المطعون فيها إليه والتي تعتبر بالتالي حجة فيها فضيلته لحين اثبات العكس بكلفة الطرق أمام القضاء الإداري إلا إذا وجد نصا صريحا بخلافه . (٤٤)

(٤٣) حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٢٣ يولية سنة ١٩٣١ — المجموعة — ص ٨٥٤ .
(٤٤) دكتور أحمد كمال الدين موسى : — نظرية الإثبات في القانون الإداري — مرجع سابق — ص ٢٠٠ وما بعدها .

أما موقف القضاء الإدارى المصرى فإنه يختلف عن موقف القضاء الفرنسى ، ونستقى ذلك من أحكام المحكمة الإدارية العليا ، وقد خلصت أحكامها الى اختصاص القضاء الإدارى المصرى بتحقيق الطعن بالتزوير فيما قد يقدم من مستندات وأوراق فى الدعوى ، وعدم إيقاف سير الدعوى بسبب الادعاء بالتزوير الذى يعتبر من الدفوع الموضوعية المتفرعة عن الدعوى الأصلية ، ونظراً لأن قانون مجلس الدولة لم يضع حتى الآن قواعد للمرافعات الإدارية أو الإثبات الإدارى ، فإنه يرجع فى ذلك الى القواعد المعمول بها أمام القضاء العادى وهى الواردة فى قانون الإثبات ومن قبله قانون المرافعات باعتبارها قواعد عامة يؤخذ منها ما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الإدارية بما لا يتعارض مع المبادئ والأصول العامة للإجراءات الإدارية المتبعة أمام مجلس الدولة المصرى .

وإنك فقد أصاب الحكم الذى نتناوله بالتعليق ، فى الإحالة الى المادة (٨٤) من قانون المرافعات القديم والتي يقابلها نصوص قانون الإثبات المتعلقة بالادعاء بالتزوير .

الباب الرابع

العقوبة التأديبية

والحكم الجنائي وأثره على السائلة التأديبية
مع ألهم لطيفات الفضائية

الباب الرابع

العقوبات التأديبية

وآثر الحكم الجنائي على المساءلة التأديبية

يشتمل هذا الباب على فصلين وهما :

الفصل الاول

العقوبات التأديبية

الفصل الثاني

الحكم الجنائي وآثره على المساءلة التأديبية

الفصل الأول

العقوبات التأديبية

المجلد الأول

العقوبات التأديبية

المبحث الأول

تعريف الموظف العام ، وواجبات العاملين ومسئوليتهم عن الخطأ الشخصي

المطلب الأول

تعريف الموظف العام

تمهيد :

ان الموظف العام هو قطب الرحى الذى تدور حوله المحاكمات التأديبية .
لذلك كان لزاما علينا قبل تناول العقوبات التأديبية التى يمكن توقيعها
عليه فى حالة اقترافه ذنبا اداريا أو جنائيا - ان نبدأ بتعريفه من زاوية
القانون الادارى ، ومن زاوية التعريف القضائى ، ثم من زاوية قانون
العقوبات ، وذلك على النحو التالى :

(اولا) : تعريف الموظف العام من زاوية القانون الادارى :

لتعريف الموظف العام تعريفا دقيقا من زاوية القانون الادارى يجب
الرجوع أولا الى العناصر الاساسية للوظيفة العامة وهى :

العنصر الأول : ان يساهم فى العمل فى مرفق علم تديره الدولة عن طريق
الاستغلال المباشر .

العنصر الثانى : ان تكون المساهمة فى ادارة المرافق العامة عن طريق
التعيين أساسا .

العنصر الثالث : ان يشغل وظيفة دائمة (او على الاقل دائمة نسبيا) .

ونشرح هذه العناصر فيما يلى :

العنصر الأول : ان يساهم في العمل في مرفق عام تعيره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر :

وبناء على ذلك يستبعد مستخدموا المرافق العامة التي تدار عن طريق الالتزام (وكذلك الملتزم نفسه) ، فلا يعتبرون موظفين عموميين وان ساهموا في ادارة مرفق علم .

وكان القضاء في فرنسا يشترط أن يكون المرفق العلم اداريا ، أما المرافق العامة الصناعية والتجارية فكان يميز بشأنها بين المتولين وظائف ادارية عليا ، وهؤلاء يعتبرون موظفين عموميين ، وبين غيرهم من عمال هذه المرافق فيعتبرون مستخدمين خاضعين لاحكام القاتون الخاص . وهذه التفرقة كانت تنلق مع ما لا يزال يجرى عليه العمل في فرنسا من التمييز بين أسلوبين تتبعهما الدولة في ادارة مرافقها العامة وهما : أسلوب الادارة العامة ، واسلوب الادارة الخاصة . غير أن هذا الاتجاه الذي عمد اليه القضاء الفرنسي في التمييز بين عمال المرافق الصناعية والتجارية كلن موضع نقد ، اذ انه بصعب ايجاد معيار للتفرقة بين وظائف الادارة العليا وغيرها من الوظائف الاقل مرتبة ، ثم ما الداعى الى قصر هذه التفرقة على المرافق الاقتصادية وعدم تعميمها على المرافق الادارية ؟ وحين صدور قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٦ الخاص بنظم التوظيف في فرنسا عدل عن هذا التمييز . وتقرر أن أحكله لا تنطبق على مستخدمى المرافق ذات الطابع التجارى أو الصناعى .

أما في مصر فعمل المرافق العامة سواء كانت ادارية أم اقتصادية يعتبرون موظفين عموميين ما دامت هذه المرافق تدار بأسلوب الاستغلال المباشر .

وكان ذلك الوضع ينطبق على موظفى المؤسسات العامة قبل الفائها ، واصبح ينطبق الآن على موظفى الهيئات العامة دون موظفى شركات القطاع العلم ، الا فيما يتعلق بالانواع المتدايية المتعلقة بهم حسبما سيأتى بيانه .

العنصر الثانى : ان تكون المساهمة في ادارة المرافق العامة عن طريق التعمين اساسا :

ان اسناد بعض الوظائف العامة في بعض الدول يجرى عن طريق الانتخاب ،

أما في مصر (وكذلك الحال في معظم الدول) فيكون عن طريق التعيين . (وذلك باستثناء أعضاء مجالس الإدارة فالأصل أنهم ينتخبون) والأشخاص الذين لا يصدر قرار بتعيينهم في وظيفة عامة مثل منتحلي الوظائف ، أو الذين يتقدمون للوظائف العامة في ظروف خاصة مثل «الموظفين الفعليين أو الواعين» لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تنطبق عليهم أحكام الوظيفة العامة ، إلا في أحوال معينة .

وترار اسناد الوظيفة يكون عن طريق عمل فردى أو عموى يصدر من جانب السلطة العامة ، ويجب أن تقبله موافقة من جانب صاحب الشأن . فالموظف العام يساهم في إدارة المرافق العامة مساهمة ارادية ، يقبلها دون قسر أو ارغام ، أما الالتحاق جبرا في خدمة مرفق عام فلا تطبق عليه أحكام الوظيفة العامة .

العنصر الثالث : أن يشغل وظيفة دائمة (أو على الأقل دائمة نسبيا) :

يجب أن يكون شغله لهذه الوظيفة بطريقة مستمرة لا عرضية ونجد هنا ركنين : أحدهما موضوعى ويتمثل في الوظيفة نفسها مجردة عن الشخص الذى يشغلها فيجب أن تكون الوظيفة دائمة وفقا للمعبرة التى يستعملها القاتون . والركن الثانى شخصى يتمثل فى الشخص الذى يتقدم للوظيفة فينبغى أن يكون شغله لها بطريقة دائمة لا عرضية .

استبعاد غير ذلك من العناصر :

تلك العناصر لا يمكن اعتبارها عناصر قاطعة نهائية للحكم على عامل من عامل الإدارة بأنه موظف أو غير موظف ، إلا أنها عناصر أساسية يجب مراعاتها بهذا الصدد . وهناك عناصر أخرى ينبغى استبعادها فالمعيار فى اعتبار الموظفين ليس نوع العمل الذى يمسند اليهم أو أهميته ، أو كونهم مئتمنين أو غير مئتمنين ، يستقطع منهم معاش أم لا ، أو فى منحهم أو عدم منحهم. برتبات الخ . . . فقد استقر قضاء محكمة القضاء الإدارى فى مصر على

اعتبار العبد والمشايع من الموظفين العموميين (٢) « أن « الراتب الذى يجزئ عليه حكم الاستقطاع ليس شرطاً أساسياً لاعتبار الشخص موظفاً عمومياً .
كذلك الحال فيما يتعلق بالمأذون ، « ولا يؤثر في هذا النظر أن لا يتقاضى راتباً من خزانة الدولة ، لأن الراتب ليس من الخصائص اللازمة للوظيفة العالية أو شرطاً من الشروط الواجبة في اعتبارها (٢) .

كما يلاحظ أن الموظفين العموميين لا يقتصر على موظفى الحكومة المركزية ، بل يدخل فيهم موظفو السلطات اللامركزية الاقليمية (مجالس محلية) والسلطات اللامركزية المصلحية أى المنشآت العامة (الجامعات) ، حتى ان كانوا لا يخضعون لجميع احكام قانون موظفى الدولة . (٣) .

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف الموظف العام بما يلي :

تعريف الموظف العام :

ان كان محلول لفظ « الموظف العام يخطف باختلاف ما اذا نظرنا اليه من زاوية مدنية او جنائية او ادارية ، فاننا نستطيع تعريف الموظف من الناحية الادارية « بأنه الشخص الذى يساهم في عمل دائم في مرفق عام تديره الدولة وغيرها من الوحدات الادارية بأسلوب الاستغلال المباشر وتكون مساهمته في ذلك العمل عن طريق اسناد مشروع لوظيفة ينطوى على قرار بالتعيين من جانب الادارة ، وعلى قبول لهذا التعيين من جانب صاحب الشأن » .

(١) حكم مجلس الدولة في القضية رقم ١٢١ لسنة ٢ قضائية (مجموعة المجلس س/٣ - ص ١٥٢) .

(٢) حكم مجلس الدولة في القضية رقم ١٠٩ لسنة ٢٠ قضائية (مجموعة المجلس س/٣ - ص ٣٣) .

(٣) حكم مجلس الدولة في القضية رقم ٤٩ لسنة ١ قضائية (مجموعة المجلس س/٢ ص ٣٧) ، والقضية رقم ٥ لسنة ١ قضائية (مجموعة المجلس س/٢ ص ٤٢) ، والقضية رقم ١٢٢ لسنة ١ قضائية (مجموعة المجلس س/١ - ص ١٢٢) .

(ثانيا) التعريف القضائي للموظف العام :

تصنت محكمة النقض المصرية لتعريف الموظف العام حيث تقول :

« الموظف العمومي هو كل ما تناط به احدى وظائف الدولة العامة في نطاق وظيفة احدى السلطات الثلاث سواء كان مستخدما حكوميا او غير مستخدما ، يراتب او غير راتب » وانما يشترط اصلا ان تكون في نطاق شئون الدولة ويكون اختصاصه ايللا اليه بطريق الانابة او بطريق التعمين على مقتضى احد النصوص الدستورية او التشريعية او من المعينين في وظائف حكومية تابعة لاحدى الوزارات او الهيئات او المؤسسات العامة وان كان من ذوى المرتبات ان يكون مقيدا على احدى درجات الكادر العام او من يقوم بمقامه في نطاق ميزانية الدولة » .

(الطعنان ٢٥٣ ، ٥٩٤ لسنة ١٩٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٤ - سنة ٢٧ - ص ٩٣٢) .

(ثالثا) تعريف الموظف العام في قانون العقوبات :

نصت المادة (١١١) من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على تعريف الموظف العام (من وجهة نظر قانون العقوبات) حيث تقول :

« يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل :

- ١ - المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة او الموضوعة تحت رقابتها .
- ٢ - اعضاء المجالس النيابية العامة او المحلية سواء اكانوا منتخبين او معينين .
- ٣ - المحكمون والخبراء وكلاء النيابة والمصفون والحراس القضائيون .
- ٤ - كل شخص مكلف بخدمة عمومية .
- ٥ - اعضاء مجالس الادارة ومديرو ومستخدموا المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات اذا كانت الدولة او احدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما باية صفة كانت » .

ومن جانبنا نرى ان اسباغ صفة الموظف العام على موظفى الشركات والجمعيات حسبها ورد في هذا القانون اصبح لا يتفق مع الوضع الصحيح ، والذي يجعل وصف الموظف العام مقصورا على موظفى المؤسسات العامة ، والهيئات العامة حسبها سنعود الى بيئته تفصيلا .

المطلب الثاني

واجبات العاملين بالدولة والاعمال المحظورة عليهم

(أولا) واجبات العاملين :

تنص المادة (٧٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويجب على العامل مراعاة احكام هذا القانون وتنفيذها وعليه :

(١) أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت للعمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليف العاملين بالعمل في غير اوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

(٢) أن يحسن معاملة الجمهور مع انجاز مصالحه في الوقت المناسب .

(٣) أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للمعرف العام وأن يمسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب .

(٤) المحافظة على مواعيد العمل واتباع الاجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية للوحدة في حالة التغيب عن العمل أو التأخير عن المواعيد .

(٥) المحافظة على ممتلكات واموال الوحدة التي يعمل بها ومراعاة صيانتها .

(٦) ابلاغ الجهة التي يعمل بها بمحل اقلته وحالته الاجتماعية وكل تغيير يطرأ عليها خلال شهر على الاكثر من تاريخ التغيير .

(٧) أن يتعاون مع زملائه في اداء الواجبات الملزمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

(٨) أن ينفذ ما يصدر اليه من اوامر بدقة وأمانة وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويتحمل كل رئيس مسؤولية الاوامر التي تصدر منه كما يكون مسئولوا عن حسن سير العمل في حدود اختصاصاته .

(ثانيا) الاعمال المحظورة على العاملين بالدولة :

تنص المادة (٧٧) من ذات القوانين على ما يلى :

يحظر على العامل :

(١) مخالفة القواعد والاحكام المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها .

(٢) مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة .

(٣) مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمنقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكلفة القواعد المالية .

(٤) الاهمال أو التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو احد الأشخاص العامة الاخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للحسابات أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه ان يؤدى الى ذلك بصفة مباشرة .

(٥) عدم الرد على مناضات الجهاز المركزى للحسابات او مكتباته بصفة عامة أو تأخير الرد عليها ، ويعتبر فى حكم عدم الرد أن يجيب العامل اجابة الغرض منها المبطلة والتسويق .

(٦) عدم موافاة الجهاز المركزى للحسابات بغير عذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها فى المواعيد المقررة لها أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق فى فحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها بقتضى قانون انتقائه .

(٧) أن يفشى بأى تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر الا اذا كان مصرحاً به بذلك كتابة من الرئيس المختص .

(٨) أن يفشى الامور التى يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضى بذلك ، ويظل هذا الالتزام بالكتبان قائماً ولو بعد ترك العامل الخدمة .

(٩) أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية أو ينزع هذا الأصل من الملفات المختصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصيا .

(١٠) أن يخلف إجراءات الإين الخاص والعلم التي يصدر بها قرار من السلطة المختصة .

(١١) أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إذا كان من شأن ذلك الإضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كلن غير متفق مع مقتضياتها وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة .

(١٢) أن يؤدي أعمالا للغير باجر أو مكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية الا باذن من السلطة المختصة ، ومنح ذلك يجوز أن يتولى العامل باجر أو بمكافأة أعمال القوامه أو الوضاية أو الوكالة عن الغائبين أو المستعاضة القضائية اذا كان المسؤول بالوصاية أو القوامه أو الغائب أو المعين له بمساعدة قضائي من تربطهم به صلة قريبي أو نسب لغاية الدرجة الرابعة .

وان يتولى أعمال الحراسة على الاموال التي يكون شريكا أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة لن تربطهم به صلة قريبي أو نسب لغاية الدرجة الرابعة وذلك بشرط اخطار الجهة الرئيسية التابع لها بذلك .

(١٣) أن يشرب الخمر أو أن يلعب القمار في الاندية أو المحال العامة .

(١٤) ويحظر على التعامل بالذات أو بالواسطة :

(أ) قبول أى هدايا أو مكافأة أو عمولة أو قرض بمناسبة قبوله بواجبات وظيفته .

(ب) أن يجمع نقودا لاي فرد أو ولاية هيئة أو أن يوزع منقوبات أو يجمع امضاءات لاغراض غير مشروع .

(ج) أن يشترك في تنظيم اجتماعات داخل مكن العمل بدون إذن الجبهة

التي تحددها السلطة المختصة ، مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦
بإصدار قانون النقابات العمالية .

(د) أن يشتري عقارات أو منقولات مما تطرحه السلطات القضائية أو
الإدارية للبيع إذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته .

(هـ) أن يزاول أى أعمال تجارية ويوجه خاص أن يكون له أى مصلحة
في أعمال أو منقولات أو منقولات تتصل بأعمال وظيفته .

(و) أن يشترك في تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس إدارتها
أو أى عمل فيها إلا إذا كان مندوباً عن الحكومة أو الهيئات العامة أو وحدات
الحكم المحلي أو شركات القطاع العام .

(ز) أن يستأجر أراضى أو عقارات بقصد استغلالها في الدائرة التي
يؤدي فيها أعمال وظيفته إذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله .

(ح) أن يضارب في البورصات .

✽ وما تجدر الإشارة إليه أنه فيما يختص بالحظر الوارد على مزاوله
الأعمال التجارية فقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ،
وإدارة الفتوى لوزارة المالية والاقتصاد في شأن الحظر المتعلق
بمباشرة الأعمال التجارية إلى ما يلي :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بفتاها
رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٦ بجلستها المنعقدة في ١٩٧٤/١٠/٢٧ إلى عدم
جواز تعيين صاحب المدرسة الخاصة التي يتولى نظارتها على فئة مالية
يوازنة وزارة التربية والتعليم . . ذلك لأن تعيين صاحب المدرسة في هذه
الحالة ليس من شأنه أن تزيله صفته كصاحب لهذه المدرسة مما يجعله
يؤدي عملاً تجارياً ينطوي على مضاربة بقصد تحقيق الربح وهو أمر
يحظر المشرع الجع بينه وبين الوظيفة العامة طبقاً لحكم المادة ٥٣ من
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي تقابل المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ - أما إذا تصرف في المدرسة للفقر بما يترتب عليه زوال ملكيته
لها فحينئذ يمكن تعيينه في إحدى الوظائف العامة .

(م - ١٨ . المحاكمات التأديبية)

وكذلك رأت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة
بجلستها المنعقدة في ١٩٧٠/١/٧ أن حظر مزاولة الأعمال التجارية لا يشترط
فيه احتراف العامل للتجارة أي مزاولة الأعمال التجارية بصفة مستمرة
ومنتظمة بل أن مراد هذا الحظر هو أن يزاول العامل ما يعد عملا تجاريا
في مفهوم القانون التجاري وهو ما يتميز بعنصر جوهري هو المضاربة .

ولما كان عقد النقل يعتبر عقدا تجاريا بالنسبة لأهين النقل سواء
كان محترفا النقل أو لم يكن كذلك فإنه ترتبنا على ذلك يحظر على العامل
أن يستغل سيارة الإجرة استغلالا مباشرة وإنما يجوز له تأجيرها بأجرة
مقطوعة إلى الغير ليستغلها هذا الغير لحسابه وتحت مسؤوليته لأن مثل هذا
التأجير ليس فيه عنصر مضاربة ولا يقوم احتمال إفلاسه ويخرج بالتالي
عن نطاق الأعمال التجارية ، كما وأن هذا الحظر يسرى أيضا في حالة
استغلال العامل لسيارة بوصفه وليا طبيعيا على الغير لأن التصرف وإن كان
ينصرف أثره إلى الأصل إلا أنه صادر من النائب وليس من الأصل ،
ومن ثم فإنه لا يجوز للعامل في العصور التي يلحقها الحظر أن يأتي شيئا
منها سواء بصفته أصيلا أو نائباً عن الغير المشمول بولايته .

* وكذلك باستطلاع رأى إدارة الفتوى « لوزارات المالية والاقتصاد
والتجارة الخارجية والتبوين والتجارة الداخلية ، والتأمينات الاجتماعية »
عن مدى جواز التصريح لأحد العاملين بالقيام بالأعمال الفنية في غير أوقات
العمل الرسمية أفادت بكتابها رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦ بأنه يجوز
منحه هذا التصريح بشرط ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار بواجبات وظيفته . .
ذلك أن مؤدى قانون حماية المؤلف الصادر بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤
أن المصنف سواء كان أدبيا أو علميا أو فنيا أي كان مصدر التعبير عنه
بالمكتبة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة هو انتاج ذهنى متصل
أشد الاتصال بالشخصية ومن ثم فإنه لا يجوز الصلولة بين الإنسان والتأليف ،
وترتبنا على ذلك فإن التأليف لا يعد عملا تجاريا بآلية حال من الأحوال
أي ما كان مظهر هذا التأليف أما استغلال المؤلف فقد يكون عملا تجاريا إذا
ما أقام المؤلف بنفسه بدور الناشر بينما لا يكون كذلك إذا ما قام بنقل حق
الاستغلال إلى شخص آخر حتى ولو كان مقابل مبلغ من المال . (٤)

(٤) جدير بالذكر أننا ركزنا الإهتمام بالحظر الوارد على عدم مزاولة
الأعمال التجارية على النحو سلف البيان لأننا لاحظنا في الممارسة
العملية أن كثيرا من القضايا التأديبية المعروضة الآن تكون بسبب مزاولة
بعض العاملين لأعمال تجارية .

المطلب الثالث

مسئولية العامل عن الخطأ الشخصى دون الخطأ المصلحى

نتناول هذا الموضوع على النحو التالى :

(أولا) معيار الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى :

أكدت المحكة الادارية العليا التفرقة بين الخطأ المصلحى أو المرفقى الذى ينسب فيه الاهمال أو التقصير الى المرفق العلم ذاته . وبين الخطأ الشخصى الذى ينسب الى الموظف :

وقالت المحكة الادارية العليا فى حكمها الشهير ما يلى :

« ومن حيث أن القاعدة التقليدية فى مجال قيام مسؤولية الإدارة على أساسى ركن الخطأ قد حرصت على التمييز بين الخطأ المصلحى أو المرفقى الذى ينسب الى ... وبين الخطأ الشخصى ... فى الحالة الاولى تقع المسؤولية على عاتق الإدارة وحدها . ولا يسأل الموظف عن أخطائه المصلحية والإدارة هى التى تمنع التعويض . ويكون الاختصاص بالفصل فى المنازعة قاصر على القضاء الإدارى .

وفى الحالة الثانية تقع المسؤولية على عاتق الموظف شخصيا فيسأل عن خطئه الشخصى . وينفذ الحكم فى ماله الخاص .

ويعتبر الخطأ شخصيا إذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الإنسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره . أما إذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن موظف معرض للخطأ والصواب فإن الخطأ فى هذه الحالة يكون مصلحيا . فالمبرة بالقصد الذى ينطوى عليه عمل الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته فكلما قصد التكاية أو الإضرار أو نغيا منفعته الذاتية كان خطؤه شخصيا يتحمل هو نتائج .

وفيصل التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى يكون بالبحث وراء نية الموظف . فإذا كان يهدف من القرار الإدارى الذى أصدره الى تحقيق الصالح العام . أو كان قد تصرف ليحقق أحد الأهداف المنوط بالإدارة تحقيقها والتى تدخل فى وظيفتها الادارية . فإن خطاه يندمج فى أعمال الوظيفة

بحيث لا يمكن فصله عنها . ويعتبر من الأخطاء المنسوبة الى المرفق العام .
ويكون خطأ الموظف هنا مصلحيا .

أما اذا تبين ان الموظف لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل مدفوعا
بمواهل شخصية أو كان خطؤه جسيما بحيث يصل الى حد ارتكاب جريمة
تقع تحت طائلة قانون العقوبات كالموظف الذى يستعمل سطوة وظيفته في
وقف تنفيذ حكم أوامر أو طلب من المحكمة فإن الخطأ في هذه الحالة يعتبر
شخصيا . (هـ)

(ثانيا) مدى ثبوت المسؤولية المدنية :

وضع القضاء الإدارى المعيار التالى :

ان معيار الخطأ وثبوت المسؤولية المدنية هو الانحراف عن السلوك
المألوف للرجل العادى ، ومعيار الخطأ الشخصى من الناحية الإدارية أن يكون
العمل الضار مصطبعا بالطابع الشخصى أو أن يكون خطأ جسيما — ويقدر
التعويض للضرر على أساس تحديد مدى مسئولية كلا من التابع والمتبوع
من أعمال تابعة الذى ثبت خطؤه على هذا الأساس ويكون للمسئول
عن عمل الغير « المتبوع » حق الرجوع على التابع فى الحدود التى يكون
فيها مسئولا عن تعويض الضرر طبقا لحكم المادة (١٧٤ مدنى ، ١٧٥ مدنى) .

وجاء بحكم محكمة القضاء الإدارى فى هذا الشأن ما يلى :

« ومن حيث ان النقطة القانونية مثار النزاع فى الدعوى هى مدى
مسئولية المدمى عن الحادث الذى حكم بسببه بالتعويض على الجهة الادارية
باعتبارها متبوعا تسأل عن أصل تلبعها وهو المدعى .

ومن حيث أن حكم محكمة القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ٦٠٩٣ لسنة
١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة استند فى حكم التعويض الصادر ضد المدعى عليها
الاولى وزارة الداخلية الى نص المادة ١٦٣ مدنى ويجرى نصها على
الوجه القالى « كل خطأ يسبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض والى

(هـ) مشار الى الحكم بمرجع المستشار / مصطفى بكر « تأديب العاملين
فى الدولة » ص ١٩٦٦ — ص ١٢٤ — ١٢٥ .

نص المادة ١٧٤ مدنى ونصها أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها .

ومن حيث أن سند المسؤولية التقصيرية فى الدعوى المثار اليهسا هو ثبوت الخطأ فى جانب جهة الادارة وذلك ان الضابط المختص (المدعى) انحراف عن السلوك المألوف للرجل العادى فى مثل ظروف حادث تعقب المتهم للقبض عليه وما تقتضيه الحيطة والتبصر الا يتم هذا العمل فى وضوح النهار حتى يتسنى ضبط المتهم تحت ستر الظلام فلا يراه اهله وعشيرته ويحاولوا افلاته كما حدث الى غير ذلك من الاجراءات التى كان يجب اتخاذها لتفادى وقوع الحادثة التى أدت بحياة المخبر (المضرور فى دعوى التعويض) .

ومن حيث أنه لتحديد مدى مسؤولية المدعى (التابع فى دعوى التعويض) عن اداء التعويض المحكوم به ضد الجهة الادارية (المتبوع) يجب الفترة بين الخطأ الشخصى من الناحية المدنية والخطأ الشخصى من الناحية الادارية . فمعيار الخطأ وثبوت المسؤولية المدنية هو الانحراف عن السلوك المألوف للرجل العادى . وعندئذ تتحقق مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه الذى « خطؤه على هذا الاساس » ويكون للمسئول عن عمل الغير (المتبوع) حق الرجوع عليه (التابع) فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر (المادة ١٧٥ مدنى) .

ومن حيث ان الاستفادة من استقراء نص المادة ١٧٥ مدنى أن التابع لا يكون حتماً مسئولاً عن تعويض الضرر او انه دائماً من حق المتبوع الرجوع عليه وانما لذلك حدوداً معينة وقد رسم القانون المدنى ذاته هذه الحدود بالنسبة للموظف العام فنص فى المادة ١٦٧ على انه « لا يكون للموظف العام مسئولاً عن عمله الذى أضر بالغير اذا قام به تنفيذاً لأمر صادر اليه من رئيس متى كان اطاعة هذا الامر واجبة عليه او كان يعتقد انها مبنية على أسباب معقولة وانه راعى فى عمله جانب الحيطة » .

ومن حيث أن التثبت من الأوراق أن المدعى قدم للمحاكمة أمام مجلس التأديب لاتهامه بمسؤوليته من الناحية الادارية عن وقوع الحادث الذى

اودى بحياة المخبر وما نسب الى المدعى من اهمال واخلال منه باداء وظيفته
وبجلسة ١٩٦١/١٢/٢٤ اصدر مجلس التنايب قراره ببراءة المدعى مما اسند
اليه ولم تظمن الوزارة في هذا القرار وبالتالي فقد اصبح نهائيا .

ومن حيث انه من ناحية اخرى فانه طبقا لنص المادة ٥٨ من قانون
العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يسأل العامل مدنيا الا عن
الخطا الشخصى - ويعتبر الخطا شخصا حسبما استقر على ذلك القضاء
الادارى اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الانسان
بضعفه ونزواته وعدم تبصره او كان خطؤه خطأ جسيما يضل الى حد
ارتكابه جريمة جنائية معاقبا عليها . اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ
بطابع شخصى وينم عن موظف معرض للخطا والصواب فان الخطا في هذه
الحالة يكون مصلحيا او مرفقيا وبالتالي فلا يجوز الرجوع على الموظف
العام في الحالة الاخيرة بالتطبيق لنص المادة ١٦٥ مدنى والمادة ٥٨ من
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ م .

ومن حيث ان براءة المدعى من التهم التى اسندت اليه وحوكم بسببها
اداريا تقطع بعدم مسؤوليته عن خطأ شخصى ومن ثم فلا يجوز الرجوع
عليه بالتعويض المحكوم به على الجهة الادارية باعتبارها متبوعا عن اعمال
تابعها .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد اصدرت قرارها باجراء خصم قيمة
التعويض المحكوم به ضدها في حدود ربع المعاش المستحق للمدعى فانها
تكون قد خالفت حكم القانون ويتعين القضاء ببطالان الخصم من معاش المدعى
وبالحقيقة في استرداد ما سبق خصمه منه « (٩) .

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى -
من ٢٦ من اول اكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - ص ٨١ - ٨٢ .

المبحث الثاني

المقوبات التأديبية

المطلب الاول

جرائم الموظفين الواردة بقانون العقوبات

تتمثل هذه الجرائم في الجرائم التالية :

اولا : جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه .

ثانيا : جرائم الرشوة .

ثالثا : تجاوز الموظفين حدود وظائفهم .

رابعا : الاكراه وسوء معاملة الموظفين لامراد الناس .

ونبين ذلك على النحو التالي :

(اولا) : جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه :

نص الباب الرابع من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على هذه الجرائم وذلك على النحو التالي

(١) جاء بالمادة «١١٢» ما يلي :

« كل موظف علم اختلس أموالا او اوراقا او غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة في الاحوال الآتية :

(ا) اذا كان الجاني من مأموري التحصيل او المندوبين له او الانشاء على الودائع او الصيرفة وسلم اليه المال بهذه الصفة .

(ب) اذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(ج) اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي او بمصلحة قومية لها .

(٢) كما نصت المادة « ١١٣ » على ما يلي :

« كل موظف عام استولى بغير حق على مال او اوراق او غيرها لاحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ ، او سبّل ذلك لغیره بأية طريقة كانت يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ، او السجن وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة اذا ارتبطت بجريمة تزوير او استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة او اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي او بمصلحة قومية لها .

وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه او احدى هاتين العقوبتين ، اذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة حسب الاحوال كل موظف عام استولى بغير حق على مال خاص او اوراق او غيرها تحت يد احدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ او سبّل ذلك لغیره بأية طريقة كانت .

(٣) وجاء بالمادة « ١١٣ مكرر » ما يلي :

« كل رئيس او عضو مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او مدير او عامل بها اختلس اموالا او اوراقا او غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته او استولى بغير حق عليها او سهل ذلك لغیره ، بأية طريقة كانت يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على مائتي جنيه او احدى هاتين العقوبتين اذا وقع فعل الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك .

(٤) وقضت المادة « ١١٤ » بما يلي :

« كل موظف عام له شأن في تحصيل الضرائب او الرسوم او العوائد او

الغرامات أو نحوها ، طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو يزيد على المستحق مع
عليه بذلك يعاقب بالاشغال المؤقتة أو السجن » .

(د) ونصت المادة « ١١٦ » على ما يلي :

« كل موظف عام كان مسئولا عن توزيع سلعة أو عهد اليه بتوزيعها وفقا
لنظام معين داخل عمدا بنظام توزيعها يعاقب بالحبس .

وتكون العقوبة السجن اذا كانت السلعة متعلقة بقسوت الشعب أو
احتياجاته أو اذا وقعت الجريمة في زمن حرب » .

(هـ) وجاء بالمادة « ١١٦ مكرر » ما يلي :

« كل موظف عام اضر عمدا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو
يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المهود بها الى تلك الجهة
يعاقب بالاشغال المؤقتة .

فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه
بالسجن ..

(و) ونكرت المادة « ١١٦ مكرر ١ » ما يلي :

« كل موظف عام تسبب بخطئه في الحاق ضرر جسيم بأموال أو بمصالح
الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم
المعهد بها الى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئا عن اهمال في اداء وظيفته أو من
اخلال بواجباتها أو اساءة استعمال السلطة ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز
خمسائة جنيه أو بلحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات
وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه اذا ترتب على الجريمة اضرار بهررر الاقتصادى
أو مصلحة قومية لها » .

(ز) وجاء بالمادة « ١١٦ مكرر ب » ما يلي :

« كل من اهمل في صيانة استخدام أى مالى من الاموال العامة معهود به
اليه أو تدخل في صيانتها أو استخدامه في غير اختصاصه ، وذلك على نحو يعطل

الانتفاع به أو يعرض سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة ويغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات إذا ترتب على هذا الإهمال وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر من ثلاثة أشخاص .

وتكون العقوبة السجن ، إذا وقعت الجريمة المبينة بالفقرة السابقة في زمن حرب على وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للمجهود الحربي » .

(٩) وفكرت المادة « ١١٦ مكرر ج » ما يلي :

« كل من أخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد متقولة أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عملة ارتبط به مع إحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو مع إحدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو إذا ارتكب أى غش في تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمرکز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها . . . »

(١٠) ونصت المادة « ١١٧ » من ذات القانون على ما يلي :

كل موظف علم استخدم سخرة عمالا في عمل لأحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو احتجز بغير مبرر أجورهم كلها أو بعضها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الحبس إذا لم يكن الجانى موظفا عملا .

(١١) كذلك جاء بالمادة « ١١٧ مكرر » ما يلي :

« كل موظف علم خرب أو اطفأ أو وضع النار عمدا في أموال ثابتة أو منقولة أو أوراق أو غيرها للجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله ، أو للغير متى كان مهودا بها الى تلك الجهة ، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب إحدى هذه الجرائم

بتصديق تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ ،
١١٤ مكررا أو لاختفاء أدواتها .

وبحكم على الجاني في جميع الاحوال برفع قيمة الاموال التي خربها او
اتلفها او احرقها » .

وفضلا عن العقوبات الواردة بالمواد سالفة البيان فقد قسّر المشرع
عقوبات تكميلية .

✽ وسوف نعود الى شرح ذلك في موضعه المناسب :

المطلب الثاني

العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين المدنيين بالدولة
وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

نصت المادة (٨٠) من هذا القانون على أن : « الجزاءات التأديبية التي
يجوز توقيعها على العاملين هي :

- ١ — الإنذار .
- ٢ — تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .
- ٣ — الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ، ولا يجوز أن يتجاوز
الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الاجر شهريا بعد الجزء الجائز الحجز
عليه أو التنازل عنه قانونا .
- ٤ — الحرمان من نصف العلاوة الدورية .
- ٥ — الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة اشهر مع صرف نصف الاجر .
- ٦ — تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين .
- ٧ — خفض الاجر في حدود علاوة .
- ٨ — خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .
- ٩ — خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر الى القدر
الذي كان عليه قبل الترقية .
- ١٠ — الاحالة الى المعاش .
- ١١ — الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليهم
الإجراءات التالية

- ١ - التنبيه .
- ٢ - اللوم .
- ٣ - الإحالة الى المعاش .
- ٤ - الفصل من الخدمة .

ونصت المادة (٨٨) من هذا القانون على أنه : « لا يمنع انتهاء خدمة
العامل لأى سبب من الأسباب من الاستمرار فى محاكمته تاديباً ، إذا كان قد
بدىء فى التحقيق معه قبل انتهاء مدة خدمته .

ويجوز فى المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة ،
إقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء فى التحقيق قبل انتهاء الخدمة ،
وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته ، غرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ،
ولا تتجاوز الأجر الإجمالى الذى كان يتقاضاه العامل فى الشهر عند انتهاء
الخدمة » .

واستثناء من حكم المادة ١٤٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ والقوانين المعدلة له ، تستوفى الغرامة من تعويض الدفعة الواحدة
أو المبلغ المدخر أن وجد عند استحقاقها وذلك فى حدود الجزء الجائز الحجز عليه ،
أو بطريق الحجز الإدارى على أمواله » .

ويلاحظ على الوضع القائم فى ظل القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ما يلى : (٧)

(١) أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالنظام الحالى للعاملين المدنيين
بالدولة — وما ورد به من جزاءات تأديبية ، سواء ما تعلق منها بالعاملين
الموجودين بالخدمة لدى توقيع الجزاء ، أو بالعاملين غير الموجودين بالخدمة
عند صدور الجزاء — هو وحده الواجب التطبيق بالنسبة لهؤلاء العاملين جميعاً
ويستوى فى هذا أن يوقع الجزاء من الجهة الإدارية أو من المحكمة التأديبية ،
وذلك لأن هذا القانون قد نص فى المادة الثانية من مواد إصداره على إلغاء

(٧) يراجع فى هذا الشأن :

المستشار / عبد الوهاب البندارى : — مرجع سابق — ص ١٤٤ — ١٤٦ .

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالنظام السابق لهؤلاء العاملين ، كما نص في هذه المادة ايضا على إلغاء كل نص يخالف أحكامه .

ومن ثم يعتبر ملغيا ، نص المادة (٢١) من قانون مجلس الدولة ، فيما نصت عليه هذه المادة من جزاءات تأديبية بالنسبة لهؤلاء العاملين ، وهي الجزاءات الخاصة بمن ترك الخدمة .

(ب) أعاد هذا القانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - النص على الجزاءات الآتية : « خفض الأجر في حدود علاوة - خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة ، مع خفض الأجر إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية » .

(ج) نص القانون الجديد على عقوبة « تأجيل الترقية » عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين . ولم تكن موجودة في القوانين السابقة .

(د) خفف القانون الجديد من العقوبة الخاصة بالعلاوة الدورية حيث نص على الحرمان من نصف العلاوة الدورية في حين أن القانون السابق كان ينص على الحرمان من العلاوة « كلها » .

(هـ) نص القانون الجديد أيضا على عقوبة « الإحالة إلى المعاش » بالنسبة لجميع العاملين أيا كان مستواهم ، ولم تكن هذه العقوبة منصوصا عليها في القانون القديم إلا بالنسبة للعاملين شاغلي وظائف الإدارة العليا والفئة الوظيفية التي يبدأ مبروطها ببلغ ٨٧٦ جنيها .

(و) نص القانون الجديد على عقوبتي « الإحالة إلى المعاش » و « الفصل من الخدمة » دون أن يقرن أيا منهما بالحرمان من المعاش أو المكافأة كلياً أو جزئياً . وذلك لصالح الموظف . وهذا على خلاف القانون القديم الذي كان يقرن عقوبة « العزل من الوظيفة » بالحرمان من المعاش أو المكافأة في حدود الربع .

(ز) خفف القانون الجديد أيضا بالنسبة للعقوبات التي يجوز توقيعها على العاملين بعد تركهم الخدمة : فقد اكتفى بالنص على عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهاً ، ولا تتجاوز الأجر الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر عند انتهاء الخدمة . ولم ينص على غيرها . في حين أن القانون القديم رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالنظام السابق لهؤلاء العاملين وكذلك القانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة — كانا ينصان على هذه العقوبة باعتبارها اننى العقوبات التى يجوز توقيعها على من ترك الخدمة ، كما كانا ينصان أيضا على عقوبتين أخرتين ، هما : « الحرمان من المعاش لمدة لا تزيد عن ٣ اشهر » و « الحرمان من المعاش فيها لا يجاوز الربع » وتعتبر ملغاة ، هاتان العقوبتان ، لما سلف بيانه ، ومن ثم فلا يجوز ان توقع على هؤلاء العاملين ، الا العقوبة المنصوص عليها في القانون الجديد ، وهى عقوبة الغرامة .

* ومن مطالعة هذه الملاحظات الجوهرية ، نرى أن الاحكام الواردة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنسم بلمحات انسانية أكثر مما سبقها من التشريعات الأخرى .

المطلب الثالث

العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام

الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين طبقا للمادة (٨٢) من القانون (٤٨) لسنة ١٩٧٨ هى : —

- (١) الإنذار .
- (٢) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر .
- (٣) الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين فى السنة .
- ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الاجر شهريا بعد الجزاء الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .
- (٤) الحرمان من نصف العلاوة الدورية .
- (٥) الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة اشهر مع صرف نصف الاجر .
- (٦) تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .
- (٧) خفض الاجر فى حدود العلاوة .
- (٨) خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة .
- (٩) خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر بها لا يتجاوز القدر الذى كلن عليه قبل الترقية .
- (١٠) الاحالة الى المعاش .
- (١١) الفصل من الخدمة .

اما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- (١) التنبيه .
- (٢) اللوم .
- (٣) الاحالة الى المعاش .
- (٤) الفصل من الخدمة .

وجدير بالاحالة ان الجزاءات سالفة البيان هي وحدها التي يجوز توقيعها دون غيرها من الجزاءات التي افيت وذلك نظرا لان القانون الحالي (٤٨) لسنة ١٩٧٨ (قد نص في المادة الثانية من مواد الاصدار على ما يلي :

« يلغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام كما يلغى كل نص يخالف احكام القانون المرافق » .

كما ان المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ما يلي :

« توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم » .

وطبقا لهذا النص توقع هذه المحاكم — بالنسبة للعاملين في القطاع العام الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في نظامهم الحالي دون غيرها من الجزاءات التي سبق ان وردت في تشريعات اخرى كالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، والقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ في شان سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

فالجزاءات الواردة في هذين القانونين او في غيرها من التشريعات

السابقة المتعلقة بهؤلاء العاملين تعتبر ملغاة طبقاً لنص المادة الثانية من مصاد
إصدار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظامهم الحالي (٨) .

المطلب الرابع

العقوبات التأديبية المقننة

(أولا) استقرت أحكام القضاء الإدارى على أن الجزاء المقنع فضلاً عن
كونه معيب لخروجه على التعداد القانونى للعقوبات ، فهو معيب كذلك لتضمنه
توقيع عقوبة على العامل دون اتباع الإجراءات القانونية المقررة لذلك .

وذلك فضلاً عن اتخاذ إجراءات غير عقابية في شكل عقوبات مقررة ،
يعد انحرافاً بالسلطة لعدم تحقيق الصالح العام والمخالفة قاعاً—ة تخصيص
الأهداف ، حيث تستبدل الإدارة غرضاً غير عقابى بغرض آخر عقابى ، بطريقة
مستترة غير ظاهرة ويمكن تأسيس هذه المخالفة على أساس الخطأ في القانون
وفى الأسباب (٩) .

ولا يلزم لى يعتبر القرار الإدارى بمثابة الجزاء التأديبى المقنع أن يكون
متضمناً عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة والا لكان جزاءً تأديبياً صريحاً ،
وإنما الفاصل فى اسباغ صفة العقاب المقنع على ما تصدره الإدارة من إجراءات ،
فيكفى أن تبين المحكمة من ظروف الأحوال وملابساتها أن نية الإدارة قد انجحت
الى عقاب الموظف بغير اتباع الإجراءات المقررة للقرار التأديبى ، فانتصرت
بسلطتها فى القرار لتحقيق هذا الغرض المستتر (١٠) .

(٨) المستشار / عبد الوهلب البندارى : « العقوبات التأديبية » — مرجع
سابق — ص ١٦٠ — ١٦١ .

* مما تجدر الإشارة اليه أن هناك بعض الجزاءات التأديبية توقع
على بعض طوائف العاملين الذين تنظم شئون تأديبهم تشريعات خاصة ، مثل
ما ورد بالمادة (٤٨) بالقانون ١٠٩ لهيئة الشرطة ، والمادة (٤٠) من القانون
١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن قانون السكّين الدبلوماسى والقنصلى ، والمادة (١١٠)
من قانون تنظيم الجامعات .

(٩) المستشار الدكتور / مغاوى محمد شاهين « مرجع سابق » —
ص ٥٥٧ .

(١٠) المحكمة الإدارية العليا فى ٢٣/٦/١٩٥٦ — س/١ — ص ٩٢٤ .

والعبرة في استظهار الجزاء المنع هو بالسبب الحقيقي وليس بالسبب الظاهر للأجراء أخذا بالمعيار الموضوعي .

والقرار المشوب بجزاء تأديبي مقنع يعتبر مشويا بالتعسف والانتحراف في استخدام السلطة لانه ينشأ مخالفا لبدأ شرعية العقوبة التأديبية ، ويتعين على القضاء ابطال مثل هذا القرار .

ولا توجد صور محددة للعقوبات المقنعة ولكن الفقه والقضاء يعطى أمثلة لها نوردتها فيما يلي : —

(١) النقل المكاني :

يتمثل النقل المكاني في نقل الموظف من مقر عمله الى جهة نائية دون استهداف مصلحة العمل ويقصد الانتقال وبسوء استعمال السلطة .

(٢) النقل النوعي :

يقصد به تنزيل العامل من وظيفته دون ذنب يكون قد اقترفه كتزويل عضو بالشئون القانونية الى وظيفة ادارية دون اسباب مبررة لذلك ودون اتباع الادارة القانونية الصحيحة كان يكون العضو مسكنا على وظيفة فنية بالشئون القانونية بقرار وزاري تحصن واصبح غير قابل للسحب او الالفاء ، كذلك الوضع بالنسبة لنقل الموظف من كادر اداري الى كادر كتابي (١١) . كذلك النقل من وظيفة فنية الى اخرى كتابية ولو في نفس درجته ، اذ يعد ذلك نقلا نوعيا ينطوي على تنزيل في الوظيفة ينطوي على جزاء تأديبي مقنع مما لا يجوز توقيعه الا بقرار من السلطة التأديبية المختصة (١٢) .

وتوضيحا لما تقدم فقد قضت كل من محكمة القضاء الاداري والمحكمة التأديبية العليا بالغاء قرار اداري بنقل سكرتير ثلث من وظيفة بوزارة الخارجية

(١١) محكمة القضاء الاداري في اول ديسمبر سنة ١٩٥٥ — في الغضبية

رقم ١٤٢٥ .

(١٢) محكمة القضاء الاداري في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ — س ١٠ ق —

ص ٣٣ .

(م — ١٩ المحلكات التأديبية)

ولما طعن في قرار النقل تبين أنه لم يكن هناك سبب يتصل بالصالح العام يدعو إلى هذا النقل .

وقالت المحكمة الإدارية العليا :

« أن من شأن هذه الاعتبارات أن تزحزح قرينة الصحة المفترضة في قيام القرار المطعون فيه على أسبابه ، وتنقل عبء الإثبات إلى جانب الحكومة ..
.. ومن أن القرار المطعون فيه قد قام على غير سبب يبرره فإنه يكون حريا بالالفناء » (١٣) .

وتبين نيبا إلى امثلة للمعوقات التأديبية المنعنة وهى :

* أن يتكشف من ظروف القرار انه كان لجرد التثني والانتقام من الموظف وملاحقته بالاضطهاد تبريرا لنقله .

* أن يصلح قرار النقل المكافئ لقرار تأديبي لم يحل على سبب صحيح وإنما تصدره الإدارة بدافع اساءة استعمال السلطة .

* النقل من وظيفة أعلى إلى وظيفة أدنى في التدرج الرئاسى (١٤) .

* نقل الموظف من كادر فيه مجال مفتوح للترقيات الى كادر مغلق (١٥) .

وجدير بالاحاطة أن الحالات سالفه البيلان ليست حصرا شاملا للمعوقات التأديبية المنعنة بل هى مجرد امثلة يمكن القياس عليها أو الاضافة اليها عندنا

(١٣) المحكمة الادارية العليا فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٨ — س ١٤ ق — ص ٦٩ .

(١٤) محكمة القضاء الإدارى فى ٢ مارس سنة ١٩٥٤ — س ٨ ق — ص ٨١٦ .

(١٥) المحكمة الادارية العليا فى ٢١ مارس سنة ١٩٥٩ — س ٤ ق — ص ٩٤٤ وتقول « الثابت من ظروف الحال وملابساته تقطع بأن نقل المدعى مدير مجلة الأزهر كان مشوبا بسوء استعمال السلطة إذ انحرف عن الغاية الطبيعية التى تغياها من النقل الى غاية أخرى تنكب بها الجادة ، وذلك بقصد ابعاده من سلك المعاهد وحرمانه من مزاياه والترقى فى درجته الى مكان ينقل عنه من سلك هذا النقل تحليلا للتهرب من مقتضى القضاء الذى أنصفه » .

يستشف أن الإدارة لم تصدر القرار في نطاق قواعد المشروعية ، أو أنها تنكبت وجه المصلحة العامة ، أو أساءت استعمال السلطة ، أو اعتدت على مراكز قانونية مستقرة بطرق غير مشروعة ، أو تعمدت إساءة استعمال السلطة ، أو غلفت قرارها بأسباب مضللة غلفتها بالمشروعية بينما تنطوي في الحقيقة على جزاءات تأديبية مقننة وهكذا

(ثانيا) ومن جانبنا نضيف الى الصور التقليدية سאלفة البيان صورة جديدة وهى : —

صور العقوبة المقننة في تقارير الكفالية :

في حالات غير قليلة تظهر صور العقوبة المقننة في تقارير الكفالية حيث يستعملها بعض الرؤساء وسيلة في خفض درجات كفالية الموظف لحرمانه من الترقية دون سبب مشروع ، مما يجعل تصرفهم مشويا بإساءة استعمال السلطة ، ويجعل هذه التقارير موضوعا للطعن عليها بالالغاء .

ونبين احكام القضاء في هذا الشأن على النحو التالى :

(١) جاء بحكم محكمة القضاء الإدارى ما يلى :

« أن قيام لجنة شئون الموظفين بخفض درجة كفاية العامل دون ابداء الاسباب مع خلو ملفه مما يستبين منه ما يؤثر على درجة كفايته يعتبر دليلا على انحراف اللجنة نتيجة لذلك » (١٦) .

(٢) جاء بحكم المحكمة الإدارية العليا ما يلى :

« ... فإذا وجب على الرؤساء أن يقيموا تقديراتهم (وهم يمدون

التقارير) على حقيقة كفاية الموظف مقرونة بعناصرها ، من انتاج ومواظبة وطباع واستعداد ذهنى وقدرة على تحمل المسئولية ، فإن لجنة شئون الموظفين ينبغى عند التعقيب أن تقيس الكفاية بهذه المعايير ذاتها ، وأن تزنها بموازين العناصر التى تتألف منها . فإذا قامت اللجنة بتقديرها على عناصر أخرى استقتها من

(١٦) محكمة القضاء الإدارى : حكمها الوارد بالمجموعة الثانية والثالثة

عشر قضائية قاعدة ١٢٠ ، مشار اليه بمؤلفنا قضاء مجلس الدولة ، ص ٩٢ .

معلومات خارجية غير محددة فإن الطريق السوى لإثباتها هو إحالة الموظف الى المحكمة التأديبية « (١٧) » .

(٣) وجاء بحكم آخر لنفس المحكمة ما يلي :

« اذا قدرت لجنة شئون العاملين لحد الموظفين بتقدير ضعيف في حين ان رئيسه المباشر كان قد قدره بدرجة « ممتاز » ولم تقدم اللجنة الدليل
فان ذلك يكون اهدارا للضمانات التي اقرها قانون التوظيف « (١٨) » .

(٤) جاء بحكم المحكمة الادارية العليا في نفس الاتجاه السابق ما يلي :

« وحيث ان رئيس المصلحة هبط بتقدير كفاية الموظف بان خفض درجته (بعنصر العمل والانتاج وفي عنصر المواظبة انخاص بمسدى استعماله لحقوقه في الاجازات ، وفي عنصر انصفات انشخصية بالمعاملة والتعاون والسلوك الشخصى وايدته لجنة شئون العاملين وحيث انه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى الخاص بالاجازات انه قام بنجازاته بموافقة رئيسه في حدود رصيده ... ، واما عن السبب الثانى لخفض مرتبة الكفائية ... فان اوراق ملف خدمته لم تتضمن ما يشعر بقيام شيء من ذلك . وان الطريق السوى ان تضع جهة الادارة تحت نظر المحكمة عند الطعن على تقدير لجنة شئون الموظفين ما يكون قد استندت اليه في هذا الصدد ، لترن المحكمة الدليل بالنقض من واقع عيون الاوراق « (١٩) » .

المطلب الخامس

العقوبة المعنوية

تهدف العقوبة المعنوية الى توجيه العامل للالتزام بالمنهج القويم والسلوك الحيد في اداء عمله .

-
- (١٧) المحكمة الادارية العليا في ٦ مايو سنة ١٩٦٢ س ٧ ص ٤٨٦ ، مشار للحكم بقضاء التاديب للدكتور / سليمان محمد الطبلوى س ٨٧ ص ٣٤٣ .
(١٨) المحكمة الادارية العليا في ٢٧ يونيه ١٩٦٥ س ١٠ ق ص ١٧٧٣ .
(١٩) المحكمة الادارية العليا في القضية ٣٦٥ لسنة ١٥ ق جلسا ١٩٧٢/٦/٢٤ ، مشار للحكم بمؤلف : « قضاء العمل » للمستشار الاستاذ / حسن البسيونى ، والاستاذ / سمير السلاوى ص ٥٨٣ ص ، ٥٨٤ .

وقد أخذ التشريع المصرى بالمعقوبات المعنوية حيث نص قنانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ فى ملحقته « الثمانين » على جزاء الانذار ، بالنسبة للعاملين فى غير مستوى وظائف الادارة العليا ، اما بالنسبة لهذه الوظائف العليا فقد نص على جزاءى التنبيه واللوم حيث جاء بالفقرة الاخيرة من هذه المادة ما يلى :

« اما بالنسبة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا فلا توقع عليهم
الا الجزاءات التالية :

- ١ - التنبيه .
- ٢ - اللوم .
- ٣ - الاحالة الى المعاش .
- ٤ - الفصل من الخدمة » .

وقد اخذ المشرع بهذا الاتجاه بالنسبة للعاملين بالقطاع العام حيث نص بالفقرة الاخيرة بالمادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ما يلى :

« اما بالنسبة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- ١ - التنبيه .
- ٢ - اللوم .
- ٣ - الاحالة الى المعاش .
- ٤ - الفصل من الخدمة » .

اما بالنسبة للعاملين الذين تنظم شئونهم التأديبية تشريعات خاصة فالامر يخطف بالنسبة لكل تشريع من هذه التشريعات حسبها سياىى بيانه .

ونبين فيما يلى امثلة للمعقوبات المعنوية :

(١) لفت النظر :

ان لفت نظر العامل الى اخطائه لا يعتبر عقوبة تأديبية وفقا للتشريع

**المصرى فهو في حقيقته مجرد اجراء مصلحى لتوجيه العامل وتذكيره بواجبات
وظيفته دون احداث اثر في مركزه القانونى (٢٠) .**

واستثناء من هذا الاصل فانه يمكن اعتبار لفت النظر عقوبة تأديبية مقننة
اذا قصد به ان يكون كذلك .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة القضاء الادارى بأنه *

« اذا قصد بلفت النظر ان يكون عقوبة رأت جهة الادارة توقيعها
على العامل وكان من شأنها التأثير على مركزه القانونى باعتباره مقصرا في اداء
مهام وظيفته واتهامه بالاهمال في عمله مجرد تذكيره بواجبات وظيفته فانه
يكون جزاء » (٢١) .

(٢) الانذار :

اما الانذار فهو تحذير العامل فيها يختص بالاخلال بواجباته الوظيفية كي
لا يتعرض لجزاء اشد ويعتبر زجرا ايضا للعامل لما ارتكبه من ذنب .

ويلاحظ انه متى ذكر هذا الجزاء في اول قائمة الجزاءات التى حددها
المشرع فانه يعتبر اخفها ويوقع عادة بنسبة الخطأ اليسير .

ولم يقيد المشرع السلطة التأديبية فيما يتعلق بتوقيع عقوبة الانذار بقيد
معين او بعدد محدد من المرات خلال السنة الواحدة ، وذلك على عكس الحال
بالنسبة لعقوبة الخصم من المرتب التى قيدها المشرع بعدة قيود وجعل لها حدا
اتمى لا يجوز تجاوزه خلال العام الواحد (٢٢) .

ويجوز توجيه الانذار للموظف المخطئ لخطورة الاثر التى تترتب على
عودته الى ارتكاب ذات الخطأ او اى خطأ مماثل .

كذلك يجوز ان تشير سلطة التأديب فى عقوبة الانذار الى الجزاء الذى

(٢٠) محكمة القضاء الادارى فى ١٩٨٥/١١/٤ مس ٧ ق ص ٩ .

(٢١) محكمة القضاء الادارى فى ١٩٥٦/٥/٢ — مس ١٠ — ص ٣٢٢ .

(٢٢) المستشار / عبد الوهاب البندارى « العقوبات التأديبية » — مرجع

سابق — ص ٤٠٥ .

تتنوى توقيعه على الموظف اذا اخل بواجبات وظيفته ، ومن امثلة ذلك ان تنذره بالخصم من مرتبه ، او يوقفه ، او يخفض وظيفته ، او يفصله وهذا ليس من شأنه ان يبطل الانذار لانه لا يعنى اكثر من تهديد العايل وتحذيره من مغبة الاخلال بواجباته الوظيفية تفاديا لتوقيع جزاء أشد (٢٣) .

وطبقا لقانون العايلين بالدولة ، والقطاع العلم ، غائه يجوز توقيع عقوبة الانذار على اى عايل فيما عدا العايلين الذين يشغلون الوظائف العليا والذين يوقع عليهم عقوبة التنبيه او اللوم مع الاحاطة بان عقوبة الانذار لا توقع على اعضاء مجلس الادارة المعينين والمختارين ولو كانوا لا يشغلون وظائف عليا وانما يوقع عليهم التنبيه او اللوم كمعقوبة معنوية .

ويلاحظ ان السلطة التأديبية لا تتقيد بضرورة توقيع العقوبة التى سبق وانذر العايل بتوقيعها عليه بل انها ترخص فى اختيار العقوبة الملائمة ، وحيث ان عقوبة الانذار لا توقع الا بالنسبة للاخطاء البسيطة فان المشرع لا يرتب عليها عقوبات تبعية او اكثر عقابية حتمية .

ومع ذلك فقد تحول هذه العقوبة دون ترقية العايل بالاقتدار وهذا الامر متروك للملأبات الجهة الادارية ، اما اذا كانت الترقية بالاقتدافية فلا يجوز تخطيه فيها .

وقد يكون للانذار اثر فى تقدير كفاية العايل ويترك ذلك الامر للملأبات جهة الادارة وحسن تقديرها بشرط الا تتعسف ، استعمال سلطتها ، ويلاحظ ان ذلك لا يعتبر ازدياجا فى العقوبة التأديبية لان المجال هنا ليس مجال للعقاب وانما هو مجال تقدير الكفاية .

وجدير بالاحاطة ان الادارة قد تقصد بلفظ « الانذار » مجرد التحذير دون اعتباره « جزاء تأديبيا » والمرجع فى ذلك لما يستشف من الاوراق ووثائق الدموى .

وتطبيقا لذلك قضت المحكمة الادارية العليا بما يلى :

« ... انه اذا جوزى العايل بمعقوبة خفض الوظيفة والمرتب

(٢٣) محكمة القضاء الادارى فى ١٦/٣/١٩٥٥ — س ٧ ق .

مع انذاره بالفصل من الخدمة فان الإنذار في هذه الحالة لم يقصد به انجزاء وبالتالي لا يأخذ حكمه اذ لا يستساغ ان يكون قد قصد بهذه العبارة توقيع عقوبة الإنذار وهي اخف الجزاءات على المدعى ، بعد ان وقع عليه عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا وهي من اشد العقوبات بعد عقوبة الفصل من الخدمة والمقصود بهذه العبارة هو مجرد معناها اللئوى وهو التحذير من مقبة المصودة لكل هذه الجريمة مستقبلا . وبناء عليه لا يكون ثمة تصدد في الجزاءات يشوب القرار المطعون فيه « ٢٤ »

(٢) التنبيه واللوم :

اذا انتقلنا الى العقوبة الممنوعة المتعلقة بالتنبيه واللوم فيلاحظ ان التنبيه

يقت نظر العامل هو نتيجة لما ارتكبه من مخالفة لواجبات وظيفته لما اللوم فهو امتنكار لعمل الموظف او سلوكه وهو اقصى من التنبيه ، اذ يتضمن معنى التوبيخ والاستهجان . وقد يكون التنبيه او اللوم مجرد اجراء ادارى تستهدف به الادارة تذكير العامل بوجوب التزام الواجب الوظيفى دون ان يعتبر عقوبة تأديبية ما دام لم يرد ضمن العقوبات التأديبية التى نص عليها المشرع بالنظام الذى يخضع له العامل .

غير ان جهة الادارة قد تنحرف بسلطانها وتتخذ من التنبيه واللوم وسيلة لايذاء العامل والاضرار بسمعته او بمركره الوظيفى ، فيعتبر التنبيه او اللوم في هذه الحالة عقوبة مقننة وتقع باطلة لمخالفتها للقانون (٢٥) .

وعلى سبيل الاستثناء يعتبر التنبيه او اللوم عقوبة تأديبية اذا ما نص المشرع على اعتبارها كذلك ومن امثلة ذلك ان المادة (٢ / ٨٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة قد نصت على اعتبار كل من التنبيه واللوم عقوبة تأديبية بالنسبة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا حسبما سبق بيانه . اما العاملون الذين تنظم شئونهم الوظيفية تشريعات خاصة فقد

(٢٤) 'الحكمة الادارية العليا في ١٩٧٨/١/٢٨ — س٣٣ ق .

(٢٥) المستشار / عبد الوهلب البندارى — « العقوبات التأديبية » — مرجع سبق — ص٤٠٨ وما بعدها .

اختلف الامر غمها ما لا يعتبر التنبية أو اللوم عقوبة تأديبية كما هو لوضيح
القائم بالمادة (٤٨) من القانون (١٠٩) في شأن هيئة الشرطة . (٣٦)

ومنها ما لا يعتبر التنبية عقوبة تأديبية في حين يعتبر اللوم عقوبة
تأديبية كالوضيح القائم في قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ حيث
حددت المادة (١٠٨) العقوبات التأديبية التي يحكم بها على القضاء بتنبية
اللوم والعزل . (٣٧)

ومن التشريعات ما يعتبر كلا من التنبية واللوم عقوبة تأديبية كالوضيح
القائم في القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن الجملعات الذي ندر على ذاك
بالمادة (١١٠) . (٣٨)

(٣٦) **نص المادة (٤٨) من القانون (١٠٩) لسنة ١٩٧١ الخاص بهيئة
الشرطة على ما يلي :**

« الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الضباط هي :
(١) الإنذار .

(٢) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ، ولا يجوز
أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة ربع المرتب شهريا بعد الربع الجائز
الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا وتحسب مدة الخصم بالنسبة لاستحقاق
المرتب الاساسي وحده .

(٣) تأجيل موعد استحقاق الملاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .
(٤) الحرمان من الملاوة .

(٥) الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة اشهر
ويشمل المرتب ما يلحقه من بدلات ثابتة .

(٦) العزل من الوظيفة مع جواز الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة
في حدود الربع .

(٣٧) **ونص المادة (١٠٨) من قانون السلطة القضائية رقم (٤٦) لسنة
١٩٧٢ على ما يلي :**

« العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاء هي اللوم والعزل »

(٣٨) **نص المادة (١١٠) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢
على ما يلي :**

« الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

١ - التنبية .

المطلب السادس

العقوبات التي تحظر من الترقية مددا معينة وتلك التي لا يترتب عليها حظر في الترقية

(١) العقوبات التي تحظر من الترقية مددا معينة :

أشار المشرع في المادة (٨٥) من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« لا يجوز النظر في ترقية عامل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المبينة فيما يلي إلا بعد انقضاء الفترات الآتية :

* ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة أيام إلى عشرة .

* ستة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة ١١ يوما إلى ١٥ يوما .

* تسعة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل مدة تزيد على خمسة عشر يوما وتقل عن ثلاثين يوما .

* سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل مدة تزيد على ثلاثين يوما أو في حالة توقيع جزاء مخفض للأجر .

* مدة التأجيل أو الحرمان وفي حالة توقيع جزاء تأجيل العلاوة أو الحرمان من نصفها . وتحسب فترات التأجيل المتتاليات منها من تاريخ توقيع الجزاء ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على جزاء سابق » .

= ٢ - اللوم .

٣ - اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التعمين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر .

٤ - العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة .

٥ - العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

وكل فعل يزرى بشرف عضو هيئة التدريس أو من شأنه أن يمس نزاهته أو يهيه مخلفه لنص المادة (١٠٢) يكون جزاءه العزل .

ولا يجوز في جميع الأحوال عزل عضو هيئة التدريس إلا بقرار من مجلس التأديب » .

ونصت المادة (٨٦) من القانون المذكور على ما يلي :

« عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة أدنى يشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته الى المحاكمة مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى بمرأعة شروط استحقاقها وتحدد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمرأعة أقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التي قضاها في الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بلجركه الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترقية الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء .

فإذا وقس على العامل جزاء خفض الى وظيفة أدنى مع خفض الاجر فلا يجوز النظر في ترقية الا بعد مضي سنتين من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء » .

✽ وكذلك نص المشرع بالمادتين (٨٨ ، ٨٩) بقانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ذات النصوص الواردة بقانون العاملين بالدولة .

(٢) العقوبات التأديبية التي لا يترتب عليها حظر النظر في الترقية :

تمثل هذه العقوبات التي لم يربط المشرع عليها عدم جواز النظر في ترقية العامل المعقوبات التالية : (٢٩)

(أ) الانذار .

(ب) التنبيه .

(ج) اللوم .

(د) الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل لمدة لا تزيد عن خمسة ايام .
وذلك نظرا لقلّة اهمية هذه الجزاءات .

ويلاحظ أن المشرع لم يذكر عقوبة الإحالة الى المعاش والفصل من الخدمة لان كل منها يترتب عليه انتهاء الخدمة .

وجدير بالإحاطة ان الجزاءات سالفة البيان والتي لا يترتب عليها حظر الترقية تنتج آثارها في حالة الترقية بالاقدمية غير أنها تكون

(٢٩) فتوى رقم ١٢٦٥ في ١٧/٣/١٩٦٥ — بلف رقم ٤٥/١/٧ .

موضع تقدير في الترقية بالاختيار فيحق للأجهزة الادارية أن تعتبر هذه
الترقيات مانعا من الترقية بالاختيار . (٣٠)

بداية حظر الترقية :

نلاحظ أن حظر النظر في الترقية يبدأ من تاريخ توقيع الجراء
— سواء كان موقعا بقرار تاديبى أو بحكم قضائى فيكفى أن يكون القرار
التاديبى قبل التنفيذ ولا يمنع بذلك أن يكون هذا القرار قابلا للتعقيب عليه
من سلطة رئاسية . أو من سلطة رقابية كالجهاز المركزى للمحسابات فيما يتعلق
بالمخالفات المالية التى يرتكبها المملون بالدولة .

ولا يمنع من بدء هذه المدة أن يكون الحكم التاديبى قابلا للطعن عليه
ويطلعون عليه فعلا — أمام المحكمة الادارية العليا .

المقرر أن الجهة الرئاسية إذا استعملت سلطتها في التعقيب على القرار
سواء كان ذلك من تلقاء نفسها وفقا للقانون ، أو بناء على نظم من ذوى
الشأن وانتهت الى تأييد القرار فإن مدة حظر الترقية تظل محتسبة من
تاريخ القرار الصادر بالجزاء ابتداء .

وكذلك الشأن ، فيما لو كان الجزاء موقعا بحكم من المحكمة التاديبية —
أو بقرار من مجلس التاديب — ثم طعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا ،
وتنقضت هذه المحكمة بتأييد الحكم ، إذ تظل مدة حظر الترقية محسوبة من
تاريخ حكم المحكمة التاديبية أو من تاريخ قرار مجلس التاديب . (٣٠)

وكذلك الحال أيضا ، لو عدلت الجهة الادارية القرار التاديبى ، أو عدلت
المحكمة الادارية العليا حكم المحكمة التاديبية — إذ يعتبر هذا التعديل سحبا
'اداريا' ، أو الغاء قضائيا . والمقرر أن السحب الادارى ، وكذلك الغاء
القضائى — سواء كان كليا أو جزئيا — يرتد بأثره الى تاريخ القرار
أو الحكم المسحوب . ومن ثم يسرى هذا التعديل بكامله آثاره
وما يترتب عليها .

(٣٠) المستشار / عبد الوهاب البندارى : « العقول التاديبية » — مرجع
سابق — ص ٥٠٠ — ٥٠١ .

فلذا سحب الجزاء أو الغنى : كلية . فإنه يعتبر كمن لم يكن . وبالتالي يرمى العامل في دوره طبقاً لحقه في الترقية دون أى اعتداد بهذا الجزاء المسحوب أو الملقى . وذلك نظراً لأن كلا من السحب الإدارى والالغاء القضائى يعتبر انتهاء للقرار بأثر رجعى فلا يترتب عليه الإثثار التأديبية .

ويلاحظ أن المعبرة في بدء احتساب مدة حظر الترقية هو بتاريخ صدور القرار أو الحكم الصادر بالجزاء التأديبى : وليست بتاريخ الأمر بتنفيذه أو إجراءات ذلك . (٣١)

(٣١) فتوى إدارة الفتوى للجهز المركزى للتنظيم والإدارة بهجلس الدولة —
ملف رقم ٢٨١/١/٧ .

الفصل الثاني

الحكم الجنائي واثره على المساعلة التأديبية

الفصل الثانى

الحكم الجنائى وأثره على المسألة التأديبية

المبحث الاول

الشروط اللازمة لتوافرها فى الحكم الجنائى الذى تنتهى به خدمة العامل

ان الحكم الجنائى الذى يترتب عليه انتباء خدمة العامل بقوة القانون يلزم ان تتوافر فيه الشروط التالية :

- (١) ان يكون صادرا عن محكمة وطنية .
- (٢) ان يكون صادرا من جهة قضاء بالمعنى الصحيح .
- (٣) ان يكون نهائيا واجب التنفيذ .

ومستبحث هذه الشروط على النحو التالى :

(١) شرط ان يكون الحكم الجنائى صادرا من محكمة وطنية :

اساس هذا الشرط هو مبدأ اقليمية القوانين الجنائية الذى يقضى بأن يكون الحكم الجنائى مقصور الاثر على الدولة التى صدر فيها ، فلا يكون له اى اثر ايجابى فى دولة أخرى . لان من لوازم كل دولة ان تكون مستقلة بشئون قضائها وان تقسوم هى دون غيرها بتنفيذ ما يصدره قضاؤها من الاحكام ولا تستطيع الزام دولة أخرى بتنفيذ تلك الاحكام ، كما ان أية دولة أخرى لا تقبل ان تنفذها ما لم يكن بين الدولتين اتفاق فى هذا الخصوص . (١)

يتضح مما تقدم ان الحكم الاجنبى يمنع من اعادة محاكمة الشخص فى

(١) وذلك مفعلا عن الشروط الاخرى المتعلقة بنوع الجريمة الجنائية المحكوم فيها والعقوبة المحكوم بها .

(م — ٢٠٥ — المحاكمات التأديبية)

مصر ما دام قد برز: أو قضى بمعلقته واستوفى العقوبة المحكوم بها . (٢)

ومع ذلك يرى المستشار « عبد الوهلب البندارى » انه ليس ثمة ما يمنع من الاستناد الى الحكم الاجنبى - لا بوصفه حكما له حجية الاحكام وقوتها الملزمة - وانما بوصفه مجرد واقعة أو دليل على حدوث واقعة ، وهذا الدليل وما يقوم عليه يخضع لسلطة القاضى فيها هو منسوب الى العامل المحكوم عليه بهذا الحكم ويستوى فى هذا ان تكون السلطة لتأديبية ادارية أو قضائية .

ومن جانبنا نؤيد الاستناد للمستشر فيها ذهب اليه ، غير اما بشرط عدم الاستناد الى منطوق الحكم فقط - بل نرى الاطلاع على ملف القضية حتى يمكن ان تظهر الحكمة الى صحة الحكم وشرعيته .

(٢) ان يكون الحكم اتجانبى صادرا من جهة قضاء بالمعنى الصحيح :

فان الخلاف قائم حول الاحكام التى تصدرها بعض المحاكم كمحاكم امن الدولة والحاكم العسكرية والمجالس العسكرية .

وبلاحظ انه فيما يختص بالاحكام التى تصدرها محاكم امن الدولة انها احكام صحيحة لانها صادرة من جهة قضائية ، غير انها لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

اما الاحكام التى تصدر عن المحاكم العسكرية والمجالس العسكرية فقد اختلف الراى فى امرها ، غير ان الراى الغالب يرى انها محاكم قضائية ولاحكامها قوة الاحكام الصادرة من المحاكم العادية ويترتب عليها انتهاء خدمة العامل المحكوم عليه باحدى العقوبات التى تستوجب ذلك طبقا لنظام العاملين الذى يخضع له العامل .

وفد اقرت احكام محكمة النقض ذلك الاتجاه كما قضت به المحسنة

(٣) المستشار / عبد الوهلب البندارى « العقوبات التأديبية للعاملين بالدولة والقطاع العلم » ص ٢٢٩ وما بعدها .
وكذلك الدكتور / السعيد مصطفى السعيد : الاحكام العلية فى قانون العقوبات - ط/ ١٩٦٢ - ص ١٤٩ وما بعدها .

الإدارية العليا ، كما أفتت بذلك الجمعية العمومية للفتوى والتشريع
بمجلس الدولة .

وبناء على ذلك فإذا قضت هذه المحاكم على العامل بعقوبة جنائية أو في
جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة طبقاً لنظام العاملين بالدولة فإن خدمة
العامل تنتهى متى كان الحكم نهائياً وصادراً من محكمة مختصة .

وجدير بالذكر أن قانون العقوبات لم يتضمن من العقوبات التى يمكن أن
تصيب العامل نتيجة لادانته في جريمة من الجرائم الا عقوبة الحرمان من
القبول في أية خدمة بالحكومة وذلك طبقاً للادة الخامسة والعشرين ،
وكذلك العزل من وظيفة أميرية أى « الحرمان من الوظيفة نفسها ومن
المرتبت المقررة لها وذلك طبقاً للادة السادسة والعشرين » (٤) .

(٢) طبقاً لحكم القانون « ١٠٥ » لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محكم أمن الدولة
« يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة في مباشرة أعماله فيما يتعلق
بالقضايا التى لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة
فيها (مادة ١١) .

» وتكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن
فيها الا بطريق النقض وإعادة النظر . وتكون أحكام محكمة أمن الدولة
الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجناح المستأنفة ،
ويجوز الطعن في الأحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة
النظر » (مادة ٨) .

(٤) تنص المادة (٢٥) من قانون العقوبات — فقرة (أ) على ما يلى :
« كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق

والمزايا الآتية :

(أ) : القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد
أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة » .

وتنص المادة (٢٦) من قانون العقوبات على ما يلى :
« العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن
المرتبت المقررة لها .

وسواء أكان المحكوم عليه بالعزل عملاً في وظيفته وقت صدور الحكم
عليه ، أو غير عامل فيها ، لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيله
أى مرتب مدة يقدرها الحكم ، وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست
سنين ولا أقل من سنة واحدة .

وبالاحظ ان عقوبة العزل من الوظيفة المشار اليها في المادتين السابقتين جاءت اما في عقوبة تبعية او اما في صورة عقوبة تكميلية وبالتالي فان قانون العقوبات لا يعرف العزل كعقوبة اصلية لانه ينطبق على الموظفين وغير الموظفين .

والعزل كعقوبة تبعية - أي تترتب مباشرة على الحكم الصادر ضد الموظف نون حاجة النص عليه صراحة - وذلك طبقا لحكم المادة (١٢٥) سائلة البيان .

والعبرة في الحرمان من الوظيفة هو بالعقوبة وليس بوصف الجريمة فتوقيع عقوبة جنائية في جنحة تحيط بها ظروف مشددة يؤدي الى توقيع عقوبة الفصل كعقوبة تبعية ، في حين ان توقيع عقوبة جنحة في جنابة تحيط بها ظروف مخفضة لا يؤدي الى توقيع الفصل كعقوبة تبعية للحكم الجنائي ، ومن ناحية اخرى فان الحرمان من الوظيفة يسرى بصفة ابدية .

والعزل كعقوبة تكميلية لا يطبق الا اذا نص عليه صراحة في الحكم الصادر بالعقوبة وذلك في غير حالة الحكم بعقوبة جنائية وهو نوعان ورد النص عليها في قانون العقوبات بالمواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ . (٥)

(٥) تنص المادة (١٣٠) من قانون العقوبات على ما يلي :

« كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي وكل انسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كلن أو منقولاً قهرا عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو اكراه الملك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلا عن رد الشيء المكتسب أو قيمته ان لم يوجد عينا » .

وتنص المادة (١٣١) من قانون العقوبات على ما يلي :

« كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي أو انسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كلن أو منقولاً قهرا عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو اكراه الملك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلا عن رد الشيء المكتسب أو قيمته ان لم يوجد عينا » .

وتنص المادة (١٣٢) من قانون العقوبات على ما يلي :

(١) كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعدي في حالة نزوله =

وبلاحظ أن العزل في جميع الحالات هو عزل وجوبي ، وكانت المادة (١٦٧) ، من قانون العقوبات تتضمن عقوبة العزل كعقوبة تكميلية جوازية ولكنها عدلت بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٣ .

والعزل كعقوبة تبعيه ورد بالمادة ٢٥ عقوبات .

وبلاحظ أنه نظرا للاستقلال القائم بين المحاكمات الجنائية والتأديبية فإن عزل الموظف نتيجة للحكم الجنائي لا يحول بين السلطة التأديبية وبين ممارسة حقها في التأديب لتوقيع عقوبات تأديبية أخرى إذا ما رأت ملائمة ذلك كما لو اختلفت الأسباب في الحالتين وإن كان الغالب عملا في التطبيق أن سلطة التأديب تكفي بالعزل الذي وتمسح على العامل نتيجة للحكم الجنائي باعتباره أقصى ما يمكن أن تحكم به السلطة التأديبية المختصة . (٦)

ونحن نؤيد ذلك الاتجاه العملي نتيجة لعدالته ولعقوليته .

أما عن طبيعة محكمة الشعب وطبيعة الأحكام التي تصدرها فالمستقر في قضاء مجلس الدولة أن أحكام هذه المحكمة ليست كأحكام المحاكم الجنائية العادية ، وبالتالي لا يترتب عليها ما يترتب على أحكام هذه المحاكم من آثار ونقاسا لنظم العاملين .

(٣) أن يكون الحكم الجنائي نهائيا وأجب التنفيذ :

يلزم في الحكم الجنائي الذي يترتب اثره في انتهاء خدمة العامل أن يكون نهائيا وأجب التنفيذ وذلك كشرط ضروري لكي ينتج آثاره التبعية في المجال الإداري بانتهاء خدمة العامل طبقا لحكم المادة (٩٤) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وطبقا لحكم المادة (٩٦) من نظام العاملين

= عند أحد من الناس السكينة مسكنتهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قبرا بدون إذن أو بثمن بخس مأكولا أو علفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصري وبالعزل في الحالتين فضلا عن الحكم برد ثمن الأشياء المأخوذة لمستحقها » .

(٦) الدكتور / محمد سليمان الطماوى « سلطة التأديب » - مرجع سابق - ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

بالقضاء العام وغيرهما من نظم العللين ، وتطبيقا لذلك فقد أقر مجلس
تنوية : من المادة ٧٧، من نظم العللين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (الغى) إذ قضت بانتفاء خدمة العامل بسبب
الحكم عليه بمقوبة جنائية أو في جريمة مظة بالشرف أو الامانة افترضت
أن هذا الحكم نهائى واجب التنفيذ حتى ينتج اثره في هذا الصدد . فلا يكفى
لانتفاء خدمة العامل مجرد صدور حكم بذلك اذا لم يكن قابلا للتنفيذ . ومن
ثم فإن الحكم الجنائى الصادر ضد السيد / باعتباره حكما غير نهائى
لا يترتب عليه انتفاء خدمته طبقا للمادة (٧٧) من القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ (الغى) ولو ادانته في جريمة مظة بالشرف . (٧)

ويعتبر الحكم نهائيا اذا كان غير مطعون عليه ، وغير قابل للطعن عليه
بطريق من طرق الطعن العادية .

وبناء على ذلك فإن الحكم يعتبر كذلك اذا كان غير قابل للطعن أصلا
باحدى هذه الطرق أى بالمعارضة أو الاستئناف أو كان قابلا للطعن وانتهى
بمعاد الطعن أو طعن عليه فعلا ورفض الطعن .

أما الطعن على الحكم أو قابلية الطعن عليه بطريق طعن سر سادى
أى بالنقض أو بالتماس اعادة النظر فليس من شأنه أن يوقف تنفيذ الحكم .
ويمكن بذلك ويمكن للتوسع في شرح هذه الموضوعات الرجوع الى قانون
لإجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد
شأنه نص بقانون الإجراءات الجنائية طبقا للقواعد العامة .

أما فيما يتعلق بالإحكام العسكرية فكما سبق القول فإنها لا تعتبر
نهائية واجبة التنفيذ الا بعد التصديق عليها طبقا للمادة (١٨٨) من قانون
الإحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والتي تنص على ما يلى :
« يكون للحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالبراءة أو بالادانة قوة
الشيء المقضى طبقا للقانون بعد التصديق عليه قانونا » .

(٧) الفتوى رقم ٩٤٦ فى ١/٢/١٩٦٠ — ملف رقم ٧٠٣/١/٧ .

وبناء على ذلك فلا يترتب على الحكم العسكري انتهاء خدمة العامل
المحكوم عليه وفقاً لنظام العاملين المدنيين بالدولة إلا من تاريخ التصديق
عليه . (أ)

وجدير بالاحاطة انه يجب لكى يترتب الحكم الجنائى آثاره فى المجال
الإدارى والتأديبى الا تكون المحكمة التى أصدرته قد أبرمت مقرر تنفيذ .

(أ) المستشار / عبد الوهاب البندارى : « العقوبات التأديبية » — مرجع
ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .

المبحث الثانى

اثر الحكم الجنائى على المساءلة التأديبية

نتكلم فى هذا الموضوع على النحو التالى :

المطلب الاول

(أولا) نقسيم الجرائم الجنائية من حيث اخلاها او عدم
اخلاها بالشرف والامانة

(١) الجرائم المخلة بالشرف والامانة لم تعرف ولم تصدد فى التشريع ،
فالمشرع لم يعرفها ولم يحددها سواء فى قانون العقوبات او فى قوانين ولوائح
العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام او غيرها ، غير انه من المتفق عليه
انه يمكن تعريف هذه الجرائم بانها تلك التى ترجع الى ضعف الخلق
وانحراف فى الطبع .

والشخص اذا انحدر الى هذا المستوى الاخلاقى لا يكون أهلا لتولى
الوظائف العابة التى تقتضى غيمن يتولاها ان يكون متحليا بالامانة
والشرف واستقامة الخلق .

وقد اكدت المحكمة الادارية العليا هذا المفهوم فى حكمها الصادر فى
٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ حيث تقول :

« ان الجرائم المخلة بالشرف لم تحدد فى قانون العقوبات او فى اى
قانون سواء تحديدا جامعا مانعا كما انه من المتمنر وضع معيار
مانع فى هذا الشأن على ان يمكن تعريف هذه الجرائم بانها هى تلك التى
ترجع الى ضعف فى الخلق وانحراف فى الطبع مع الاخذ فى الاعتبار
طبيعة الوظيفة ونوع العمل الذى يؤديه العامل المحكوم عليه ونوع
الجريمة والظروف التى ارتكبت فيها والافعال المكونة لها ومدى كشفها
عن التافر بالشهوات والنزوات وسوء السيرة والحد الذى ينعكس اليه
اثرها على العمل وغير ذلك من الاعتبارات » .

وبذات المعنى أفتت الجمعية العمومية بالقسم الاستشارى ، في
فتاها الصادرة في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٨ م .

وجدير بنا أن ما قلنا به 'الحكمة الإدارية العليا' لا يرقى الى مستوى
المعيار القاطع غير انه مجرد توجيه يسترشد به في هذا المجال وغالبا
ما يظهر أثر ذلك في التطبيق في قضايا العاملين .

ونبين في الفقرة التالية اهم التطبيقات العملية المستقاة من احكام
القضاء الإدارى ، ومن فتاوى القسم الاستشارى بمجلس الدولة فيما اعتبر
جرائم مخلة بالشرف وما اعتبر جرائم غير مخلة بالشرف .

(٢) تطبيقات عملية من احكام القضاء الإدارى ومن فتاوى القسم
الاستشارى بمجلس الدولة فيما اعتبر جرائم مخلة بالشرف وجرائم
غير مخلة بالشرف

نبين ذلك بليجاز على النحو التالى :

(أ) الجرائم المخلة بالشرف :

من قضاء محكمة القضاء الإدارى : —

- * تبديد الاموال المحجوز عليها .
- * السرقة .
- * غش القطن .
- * المعاشرة غير المشروعة .
- * اختلاس الاموال الاميرية .
- * التلاعب في تذاكر الانتخاب .
- * انلاف الاشجار .
- * جريمة الرشوة .
- * جريمة النصب .
- * الاشتراك في تزوير محرر رسمى .

من فتاوى القسم الاستشارى بمجلس الدولة : —

- ✽ تجنيد الاموال 'المحجوز عليها .
- ✽ 'مراقبة .
- ✽ 'خفاء الاشياء المروقة .
- ✽ التزوير .
- ✽ فتح محل للعب القمار .
- ✽ الاستيلاء على الاشياء المقتودة بنية تملكها .
- ✽ غش المواد الغذائية .
- ✽ انتاج خبز اقل من الوزن .
- ✽ غش الموازين .

(ب) الجرائم غير المخلة بالشرف :

اعتبر كل من القضاء الادارى وادارات الفتوى ، الجرائم التالية غير مخلة بالشرف وهى :

- ✽ التعدى الذى يحكم فيه بالغرامة .
- ✽ الضرب .
- ✽ الحكم بغرامة فى جنحة مثالجرة .
- ✽ فك الاختتام (الموضوعة بمعرفة الجهات الحكومية المختصة) .
- ✽ جريمة السب .
- ✽ تغيير الحقيقة فى سن أحد الزوجين فى عقد الزواج .
- ✽ تبديد مقتولات الزوجة .
- ✽ تجرime المنصوص عليها فى المادة (٩٨) عقوبات (عدم التبليغ عن جرائم معينة .
- ✽ الجريمة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن حل الاحزاب السيلسية والذى يحظر على الاعضاء

والاحزاب المنحلة والمنتهمين اليها بالتقيلم بأى نشاط حزبي و اية
صورة كلفت .

✽ شراء العامل نقد اجنبى محظور التعامل فيه .

✽ احراز سلاح بدون ترخيص .

✽ لعب القمار (٩) .

✽ تبديد الاشياء المحجوز عليها اذا كان المبدد هو مالكيها المعين عليها
حارسا .

(٩) يلاحظ ان جريمة فتح محل للعب القمار تعتبر مخلة بالشرف بعكس
جريمة لعب القمار فلا تعتبر مخلة بالشرف وذلك طبقا لفتوى الجمعية
المعمومية ، نظرا لان جريمة لعب القمار لا ترقى في جسامتها الى فتح محل
للعب القمار .

ومن اهم ما تجدر الاشارة اليه ان من اهم الآثار الادارية والتدبيرية
التي تترتب على الحكم الجنائي الصادر بالادانة في جريمة مخلة بالشرف او
الامانة انه يترتب على هذا الحكم عدم جواز تعيين المحكوم عليه في
وظيفة عامة او في وظيفة بالقطاع العام وذلك قبل ان يرد اليه اعتباره
وان كان المحكوم عليه موظفا انتهت خدمته بقوة القانون .

✽ واننا لا نتفق في الاتجاه الذى يعتبر فتح محل للعب القمار
بمثلة جريمة مخلة بالشرف دون حالة « لعب القمار » .

ونرى ان كلا الوضعين محل بالشرف ، فقد يؤدى الامر بلاعب القمار
الى اختلاس المال الذى في عهده ، او الالتجاء الى اى تصرف محل بالشرف
ليغطى خسارته وهو ما يحدث كثيرا .

المطلب الثاني

احكام البراءة وانرها على المحاكمة التأديبية
وحالة عدم التقيد بقرينة البراءة لافلات الموظف من العقوبة التأديبية
وحالة تقيد سلطة التأديب بقرار حفظ التحقيق بمعرفة النيابة
او بحجية الحكم الصادر بالبراءة

نعرض هذه الموضوعات على النحو التالي :

- (أولا) احكام البراءة المبنية على نفى الوجود المادى للوقائع .
- (ثانيا) احكام البراءة المبنية على مجرد الاسباب الجنائية .
- (ثالثا) احكام البراءة المبنية على الشك فى نسبة الفعل للمتهم .
- (رابعا) اثر الحكم الجنائى الصادر لاول مرة بالبراءة .
- (خامسا) حالة عدم التقيد بقرينة البراءة لافلات الموظف من العقوبة التأديبية .
- (سادسا) حالة التقيد بقرار حفظ التحقيق بمعرفة النيابة او بحجية الحكم الصادر بالبراءة .

(أولا) احكام البراءة المبنية على نفى الوجود المادى للوقائع :

ان هذه الاحكام تحوز حجية الشيء المقضى لانها تحمل قوّة الحكم الجنائى اذا ما نفى وجود الوقائع المادية موضوع المحاكمة .

فاذا ما قضى حكم جنائى ببراءة العليل من جريمة معينة بنسبة الى
عدم وجود الفعل فلا تجوز معاقبته عن نفس هذا الفعل .

(ثانيا) احكام البراءة المبنية على مجرد بطلان الاجراءات الجنائية :

اذا ما قضى حكم جنائى ببطلان الدليل او ببطلان نسبة الفعل الى المتهم
او ببطلان اجراءات التفتيش او القبض فان ذلك الامر يتصل بالاجراءات
الجنائية ولا يقيّد سلطات التأديب من محاكمة العليل .

غير أن بعض الفقه يرى أن ذلك الأمر يمنع من إعادة محاكمة
المامل إدارياً بناء على أخلاله بواجبات وظيفته . (١٠)

أما إذا قضى الحكم الجنائي بالبراءة بناء على تكيف الإفعال بأنهما
قد تخلف غياباً ركن الجريمة الجنائية فإن هذا الحكم لا يتقيد بجسبات
التأديب بل تحتفظ بسلطانها التقديرية وذلك بناء على القاعدة التي تقضي
« بأن حجية الحكم الجنائي لا تثبت إلا بالنسبة لتقرير الوقائع » .

وبناء على ذلك فإن القضاء التأديبي لا يتقيد بالحكم الجنائي من حيث
التكيف القانوني للفعل .

وقد استلهمت المحكمة الإدارية العليا هذه القاعدة . (١١)

(ثالثاً) أحكام البراءة المبنية على الشك في نسبة الفعل للمتهم :

اتجهت أحكام القضاء الإداري في مصر على أن الإفلات من العقاب
الجنائي لا يؤدي حتماً إلى الإفلات من العقوبة الإدارية أو التأديبية ، فالمحكمة
الإدارية العليا ترى أن حكم البراءة لعدم كفاية الأدلة له شبهة جنائية
أي شبهة ارتكاب الفعل الجنائي بذاته ، الذي حال دون العقاب الجنائي
أو المحاكمة يرجع إلى قلة الدليل وعدم كفايته ، وبالتالي فإنه يصح في رفع
الدعوى التأديبية أن يقال أن هذه الأفعال وإن لم تكن جنائية قد تصم
فاعلاً أو تصفه أو تدفعه بسوء سلوك وانحراف الخلق فيسأل عن
ذلك إدارياً (١٢) .

تعليق الفقه :

يرى الأستاذ الدكتور « عصفور » وبعض الفقه عدم التفرقة في أحكام
البراءة إذ يرى أن تكون لها جميعاً ذات الحجية في اتحاد وصف الأفعال
التي تنسب بسوء للعقاب جنائياً أو تأديبياً أيما كان سبب البراءة

(١٠) المستشار / مصطفى بكر - مرجع سابق - ص ١٦٩ - ويشير
إلى الدكتور / محمد عصفور في نقده لحكم المحكمة الإدارية العليا الصادر
في ١٤/١٢/١٩٥٧ - مجموعة المحكمة - السنة الثالثة - القاعدة رقم ٣٧ .
(١١) حكم المحكمة الإدارية العليا في ٢٤/١/١٩٥٩ - السنة الرابعة -
قاعدة ٥٥ - مشار إليه بالمرجع السابق ص ١٦٩ .
(١٢) المحكمة الإدارية العليا س٢ - قاعدة ١٣٥ - مشار إليه بالمرجع
السابق - ص ١٧٢ .

استنادا الى « مبدأ التفسير الضيق » وعدم التعويل على الشبهات « ودرء الحدود بالشبهات » في فرض العقاب ، وانه ما دام التأديب يعتبر فرعاً من فروع الشريعة العامة في العقاب فيجب ان تكون لتقديرات القاضي الجنائية وتقريراته الحجية الكاملة امام جميع جهات التأديب (١٢) .

ويرى الدكتور / عصفور ان البعض قد يعترض على رايه على أساس ان نيس المقصود دائما ان يكون التصرف المنحرف خطأ واحدا في المجعين الجنائي والتأديبي اذ نظر اليهما من زاويتين مختلفتين . ويرد على ذلك النعي بقوله : « ان هذا الاعتراض يشوبه الخطأ والتقصود وذلك للأسباب التي عددها وهي :

✽ الخطأ لانه يهدد المعنى القانوني المتعارف عليه في التصرفات المنحرفة لما يصح ان تتغير اوصافها ومثال ذلك تزوير في أوراق رسمية من موظف .
✽ والتقصود لانه يقيم مسئوليتين عن تصرف واحد هو الاخلال الخطر بواجبات الوظيفة بجزاءات ممتدة في حين ان الفعل المنحرف واحد ويكفي لردعه العقوبة الجنائية .

✽ ان من الخطأ القول بهذا الفصل المطلق بين النطائين الجنائي والتأديبي مع انه لم تستقر في العمل قاعدة مطلقة جابدة التطبيق تفرض الفصل التام بين النظامين الجنائي والمدني وتجعل للاول السيادة التله بحجة سمو انعقاب . بل انصرف البحث الى تحديد الصلة بينها على أساس تحديد الصلة بين الخطائين الجنائي والمدني وهل هما مختلفان او متطابقان .

ويرى ايضا ان ما تجرى عليه المحاكم التأديبية عنقنا في العمل يدل دلالة واضحة على انها تعلق النظر في الدعوى التأديبية — عند اتصاد الوصفين الجنائي والتأديبي — على البت في الدعوى الجنائية .

ويرى الأستاذ الاستشر / مصطفى بكر ان الاتجاه المعلى يؤيد رأى الأستاذ الدكتور / عصفور ، غير ان المحاكم التأديبية لا تميل الى ذلك الرأى

١٢١، دكتور / محمد عصفور : « جريمة الموظف العام » ط/ ١٩٦٣ — ص. ٢٩٠ .

اخذا بالتحوط الذى تأخذ به المحاكم حتى يستقر وجدان قضائهما فى عدم
قتراف العايل للتهمة التى قضى فيها ببراءة على الشك فى نسبة الفعل
لهم . (١٤)

ومن جانبنا نؤيد الاستاذ الدكتور / عصفور فى الحجج التى ذهب اليها
حتى لا تماد محاكمة علل انتهت المحاكمة الى براعه على امس الشك فى
نسبة التهم المسندة اليه ونستند فى ذلك الى ان « الشك يفسر لصالح المتهم »
كما نرى الا تحلل المحاكم التأديبية نفسها محل جهة القضاء الجنائى
الذى انتهت الى عدم كفاية الايلة .

(رابعا) : اثر الحكم الجنائى الصادر لأول مرة بالبراءة :

تنص الفقرة السابعة من المادة (٩٤) من قانون العاملين المدنيين بالدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن انتهاء خدمة العايل على ما يلى :

« الحكم بعقوبة جنائية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون
العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة او بعقوبة
مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن الحكم مع وقف
التنفيذ . ومع ذلك فان كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة فلا يؤدى الى
انتهاء الخدمة الا اذا قررت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من
واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء العايل يتعارض مع
مقتضيات الوظيفة او طبيعة العمل » .

كذلك تنص الفقرة السابعة من المادة (٩٦) من قانون نظام العاملين
بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن انتهاء خدمة العايل على ما يلى :

« الحكم عليه بعقوبة جنائية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون
العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة او بعقوبة
مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن الحكم مع وقف
التنفيذ .

ومع ذلك فاذا كان قد حكم عليه لأول مرة فلا يؤدى الى انتهاء الخدمة
الا اذا قررت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم

(١٤) المستشار / مصطفى بكر - مرجعه السابق - ص ١٧٤ .

وظروف الواقعة ان بقاءه في الخدمة يتعارض مع مقتضيات الوظيفة او طبيعة العمل .

وينضج من النصوص مئة للبيان ان الحكم الجنائي اذا كان هو نتيجة الاولى للعامل فلا يفصل العامل تلقائيا ويقوة النتائج نتيجة هذا الحكم وانما يعرض الحكم على لجنة شئون العاملين المختصة بالجهة التي يتبعها المحكوم عليه لتتقرر في امره . فلا يفصل العامل كثر لهذا الحكم الا اذا اردت لجنة شئون العاملين ذلك ويجب ان يكون قرار اللجنة مسببا مسببا مستندا من اسباب الحكم وظروف وملابسات الواقعة او الوقائع التي ارتكبها العامل وماهيتها ونوعيتها ومدى جسامتها وان يوضح ان بقاء العامل بعد الحكم المتعلق بالسابقة الاولى يتعارض مع مقتضيات الوظيفة وواجباتها وكرامتها ومصلحةها .

وجدير بالاحاطة ان المشرع لم يحدد مدة معينة للجهة الادارية لتصدر في خلالها قرارها اذا رأت فصل العامل كاتر للحكم الجنائي الصادر ضده . ويرى الفقيه انه كان يجدر تحديد مثل هذه المدة حتى لا يظل المركز القانوني للعامل مزعزعا وغير مستقرا .

ومن ناحية اخرى فان الجهة الادارية اذا رأت عدم فصل العامل كاتر للحكم الجنائي فان هذا لا يقيد يدها في اتخاذ الاجراءات التأديبية ونوقيع العقوبة الملائمة عليه ، كما يجوز لها ان تحيله الى المحكمة التأديبية المختصة لتتولى تأديبه بمعرفتها . (*) وقد اكدت ادارة الفتوى بمجلس الدولة ذلك الاتجاه (**)

(*) المستشار / عبد الوهاب البنداري : « العقوبات التأديبية » - مرجع سابق - ص ٢١٤ - ٢١٦ .

(**) بعرض هذا الموضوع على ادارة الفتوى بمجلس الدولة افتت بما يلي :
« ان قرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل بعض احكام القرارات الخاصة بقلم السوابق الذي قضى في المادة ١٤ منه =

(خامسا) حالة عدم التقيد بقرينة البراءة من العقوبة الجنائية
لافلات الموظف من المحاكمة التأديبية :

طبقا لهذا الاتجاه ، غاذا أفلت الموظف من العزل الذى يقع بقوة القانون فان ذلك لا يعنى اطلاقه من كل عقوبة تأديبية فقد ترى الجهة الادارية معلقته اذا ما توافرت فى حقه اسباب الادانة الادارية بشأن ما اتاه من مخالفات لمقتضى الواجب الوظيفى .

وتقول المحكمة الادارية العليا فى تقرير ذلك : - « ان الادارة تبرر التدخل وتنفرد بتقدير ملائمة الاثر الذى ترى ترتيبه بناء على مسلك الموظف » . (١٥)
وقد ينتهى المطاف فى المساطة الى عزل الموظف تأديبيا ، وذلك تطبيقا لبدا استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية ، فالمخالفة التأديبية طبقا لهذا الرأى لا تخرج عن كونها تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة الجنائية قوامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومقتضياتها وكرامتها ، بينما الجريمة الجنائية هى خروج المتهم عن المجتمع فيما نهت عنه القوانين الجنائية او امرت به ، وهذا الاستقلال قائم ولو كان ثمة ارتباط بين الجريمتين . (١٦) هذا

= بالا يثبت فى الشهادات التى يطلبها محكوم عليه من قلم السوابق الحكم الصادر فى أية جريمة بالغرامة او بالحبس مدة لا تزيد على ستة بشرط أن تكون العقوبة قد نفذت يقتصر اثره على صحيفة سوابق المحكوم عليه ، فلا يظهر هذا الحكم بها متى استوفيت الشروط المقررة لذلك اما سائر الآثار القانونية المترتبة على الحكم ومنها الاثر المقرر بالمادة ١٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ « الملغى » بانتهاء خدمة المستخدم خارج الهيئة متى صدر بحكم فى جنائية او جريمة مخرطة بالشرف فانها تنفذ .

(راجع الفتوى رقم ٧٨٥ فى أول سبتمبر ١٩٥٦ - س٩ - ص٢٥٦ - بند ٢٤٩) .

(١٥) المحكمة الادارية العليا - السنة السابعة - قاعدة ٩٥ - مشار لهذا الحكم بكسب المستشار مصطفى بكر - مرجع سابق - ص ٥٩ .
(١٦) المحكمة الادارية العليا فى ٥٧/١٢/٢٧ - س٢ ، ص ٤٥٨ -

(نفس الحكم) .

(م - ٢١ المحاكمات التأديبية)

مفلاً عن أنه إذا كان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة لا يمنع من مساعلة الموظف
أدريسا عن ذات الفعل الذي برىء منه . (١٧) فالحكم الصادر بالإدانة يرتب
المسائلة من باب أولى . (١٨)

ولذلك فقد يعزل الموظف نتيجة لحكم جنائي يدينه في واقعة جنائية
معينة وذلك على التفصيل التالي :

١ . يكون العزل عقوبة تيعية : ونعنى بذلك أنه يتم بقوة القانون
ودون حاجة الى النص عليه في الحكم متى حكم على الموظف بعقوبة جنائية ،
والعزل في هذه الحالة يكون مؤبداً أى يؤدي الى حرمان الموظف من وظيفته
بصفة نهائية : وعدم اهليته باستقبالا لتقليد الوظائف العالية وذلك طبقا
لما جاء بالمادة (٢٥) عقوبت . (١٩)

(١٧) المحكمة الإدارية العليا في ٢٤/١/٥٩ س٤ من ٦٦٢ .
(١٨) دكتور عبد الفتاح حسن : مقال منشور بمجلة العلوم الادارية —
س٤ — العدد الاول — يونية سنة ١٩٦٢ بعنوان « اثر الحكم في انهاء
علاقة الموظف بالدولة » — ص ١٨٦ وما بعدها .
(١٩) تنص المادة ٢٥ عقوبت على ما يلى :
كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق
والمزايا الآتية :

(أولا) القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة او بصفة متعهد او ملتزم
أيا كانت أهمية الخدمة .
(ثانيا) التحلي برتبة أو نيشن .
(ثالثا) الشهادة أمام المحكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال .
(رابعا) ادارة اشغله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله وبمعين
قيما لهذه الإدارة تقره المحكمة ، فإذا لم يعينه معينه المحكمة المدنية التابع
لها محل اقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة
في ذلك ، ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة . ويكون
القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تلجأ لها في جميع ما يتعلق بقوابته .
ولا يجوز للحكوم عليه أن يتصرف في أمواله الا بناء على إذن من المحكمة
المدنية المخوكة ، وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون
ملقيا في ذاته . وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته
والإفراج عنه ، ويقدم له القيم حسبما عن ادارته .

=

(ب) يمكن أن يكون العزل كعقوبة تكميلية وفي هذه الحالة لا يتم الا مباشرة صريحة في الحكم تظهر في حالات متعددة كالرشوة ، واختلاس الاموال الاميرية والغدر وغير ذلك من الجرائم التي نص عليها قانون العقوبات (مع ملاحظة ما ادخل عليه من تعديلات) .

والعزل في هذه الحالة عقوبة تكميلية وجوبية اى انه يستلزم النص الصريح عليه في الحكم ، والقاضي ملزم بأن يضمن حكمه هذا النص ، كما انه عزل مؤقت لا تنقص مدته عن سنة أو عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها على الموظف ايها اكبر ، الا انه لا يجوز ان تزيد في كل الاحوال عن ٦ سنوات (٢٠) .

(ج) ويظهر العزل ايضا عند الحكم على الموظف بعقوبة جنحة في بعض الجنح التي اشار الشارع بمناسبتها الى ضرورة النص على عزل الموظف في الحكم الصادر بالادانة ، فالعزل هنا هو ايضا عقوبة تكميلية وجوبية كما انه عزل مؤقت لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد عن ٦ سنوات (٢١) .

(د) وأخيرا يكون العزل عقوبة تكميلية ولكن بصفة جوارية للقاضي عند الحكم على الموظف بعقوبة جنحة في جنح معينة أخرى وهو هنا عزل مؤقت ايضا يتقيد بالحدود الواردة بالمادة (٢٦) من قانون العقوبات .

يتضح مما سبق ما للحكم الجنائي من اثر في عزل الموظف ، وكما سبق يمكن ان يكون العزل نهائيا أو مؤقتا لمدة محددة ، كما انه يتم بصورة وجوبية تارة ،

= (خامسا) بتأؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو الحلية أو اى لجنة عومية .

(سادسا) صلاحيته أبدا لان يكون عضوا في احدى الهيئات المبينة بالفقرة الخالصة أو ان يكون خبيرا أو شاهدا في العقود اذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الاشغال الشاقة .

(٢٠) تراجع المادتين رقم ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٣٧ بصدار قانون العقوبات .

(٢١) مثال ذلك الجنح المنصوص عليها في المواد ١٢٢ ، ١٢٣ (٢) ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ٢٢٠ من قانون العقوبات (تراعى التعديلات) .

وبصورة اختيارية تارة أخرى . كما يقع بقوة القانون في بعض الحالات المعينة ،
ونذلك بناء على إشارة ترد بحكم الإدانة .

ومؤدى ما تقدم ان المشرع الجنائى يرتب على الاحكام الجنائية آثارا مختلفة
تتناول من حكم لآخر متأثرا بجسامة الجريمة وبنوع الجرم المنسوب الى الموظف
(اى العامل طبقا للمصطلح الجديد) .

وينتقد بعض الفقه اسلوب تدخل المشرع الجنائى في تنظيم مسألة العزل
من الوظيفة العلة لاتصال ذلك الامر ببيدان آخر هو ميدان القانون
الادارى (٢٢) .

(سادسا) حالة التقيد بقرار حفظ التحقيق بمعرفة النيابة او بحجة الحكم الصادر بالبراءة

تتمثل هذه الحالة في تقيد سلطات التحقيق الادارى بقرار الحفظ الصادر
من النيابة او بصدر حكم جنائى بالبراءة .

ويبنى هذا الاتجاه على قرينة احترام قرار النيابة بالحفظ في الوضع
الاول . والى حجة الاحكام في الوضع الثانى .

فبالنسبة للوضع الاول فانه اذا ما انتهت النيابة الى حفظ التحقيق
المنسوب الى الموظف ، فلا ينبغي على سلطات التحقيق الادارى ان تميد تحقيق
نفس الوقائع التى قامت النيابة بحفظها ، كما يجب عليها ان تترىص بقرار
النيابة اذا لم يكن قد صدر وتصرف بعد ذلك على ضوء ما يسفر عنه التحقيق
انجائى حتى يكون قرارها محمولا على اسلوب صحيحة .

مقد تأيد هذا الراى بحكم المحكمة الادارية العليا حيث قضت بوقف تنفيذ
قرار صدر بفصل الموظف فصلا رئاسيا لان قرار الفصل صدر قبل ان تتم النيابة
العامة التحقيق في التهم المنسوبة اليه ، ثم انتهى التحقيق الى عدم صحة

(٢٢) يراجع في هذا الشأن راى الدكتور عبد الفتاح حسن بالمقال السابق

الاشارة اليه ص ١٧٩ وما بعدها .

الإنهام واستست المحكمة حكمها بان الادانة التأديبية افتقدت ركن السبب المبرر
لذلك حتى اذا كان قد صدر في ظروف استثنائية لمصلحة أمن الدولة .

وذلك تأليدا لما سبق بيانه بأن ركن السبب من أهم المسائل التي تحمل
غلبا القرارات التأديبية .

وفي هذه القضية تقول المحكمة : —

« أنه ليس من شأن الظروف الاستثنائية أن تخلق للقرار الإداري سببا
ذاتيا لفصل الموظف متى بان من التحقيق انه غير قائم في حقه بالفعل » (٢٣) .

اما بالنسبة للوضع الثاني فمتى صدر حكم جنائي بالبراءة فينبغي على
سلطات التحقيق الإداري أن تحترم حجية هذا الحكم ونضرب لذلك مثلا كبير
الاهمية من احكام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة المصري حيث تقول : —

« سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا يجوز لمجلس التأديب أن يعود
للمجادلة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى ، ونفى
وقوعها ، واذا كان الحكم الجنائي في القضية ٧٢٧ لسنة ١٩٧٠ نفى عن المخالف
المخالفتين الموجهتين اليه وحكم ببراءته مما اسند اليه فيها ، فلا يجوز للقرار
التأديبي أن يعيد النظر فيما قام عليه الحكم الجنائي الذي قضى ببراءة المخالف
من هاتين المخالفتين والا كان في ذلك مساس بقوة الشيء المقضى وهو
ملا يجوز » (٢٤) .

ونضيف الى الوضع السابق انه متى نقض الحكم الجنائي الذي حكم فيه
بالادانة ، وانتهى النقض الى براءة المتهم مما اسند اليه لعدم صحة الوقائع
وثبتت تظفيها كان قرار العزل السابق على البراءة معدوما وكأنه لم يكن (٢٥) .

(٢٣) المحكمة الادارية العليا — السنة الثالثة — قاعدة (٤٩) .
مشار لهذا الحكم في مؤلف المستشار مصطفى بكر — ط/١٩٦٩ —
ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .
(٢٤) مجلس الدولة المصري « المحكمة الادارية العليا » — الحكم في
القضية رقم ٨٤٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١١ مايو سنة ١٩٧٤ م .
(٢٥) المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٩/٦/٢٧ — س ٤ — ص ١٦١٣ .
مشار للحكم بالمقال السابق للدكتور / عبد الفتاح حسن المنشور بجملة
العلوم الادارية ص ١٨٣ .

لأن "تقرارات المدعومة لا تلحقها حصانة ويعتبر تنفيذها من أعمال الغصب
والعنوان .

ومن ناحيتنا نؤيد هذا الاتجاه احتراماً لحجية الأمر المقضى ، واحتراماً
نهية الأحكام القضائية ولما يتضمنه هذا الاتجاه من اسباب انسانية ، وحتى
لا يصبح الموظف عالمة على المجتمع . وحتى لا يعاقب ذويه بغير ذنب جنوه ،
ولأن البراءة الجنائية او حفظ التحقيقات بعمرة النيابة العامة غالباً ما تكون
محمولة على اسباب لها ما يبررها من الحقيقة المؤيدة لها .
وتأييداً لوجهة نظرنا نقول أن القضاء الجنائي كثيراً ما ينص في أحكامه على
إيقاف عقوبة العزل رغبة منه في انقاذ المركز الوظيفي للمحكوم عليه لاسباب
انسانية او اسباب اخرى يستقل بتقديرها على اساس قانونية صحيحة ..

البَابُ الْخَامِسُ
الْمَحَاكِمُ التَّادِيَّةُ
وتفسير أمكادها، وتصحيحها، وإلتماس
إعادة النظر

الباب الخامس

المحاكم التأديبية

وطلب تفسير أحكامها ، وتصحيحها ، والتماس إعادة النظر

ويشتمل على :

الفصل الاول

تشكيل المحاكم التأديبية واختصاصها

الفصل الثانى

الاحالة الى المحاكمة التأديبية

واجراءات المحاكمة

الفصل الثالث

فهمانات المحاكمات التأديبية

الفصل الرابع

الحكم فى الدعوى التأديبية

وطلب تفسير الحكم ، وتصحيحه ، والتماس إعادة النظر

الفصل الأول

تشكيل المحاكم التأديبية واختصاصها

الفصل الأول

تشكيل المحاكم التأديبية وبيان اختصاصها

تمهيد في نشأة ونظام المحاكم التأديبية في مصر :

انشأت المحاكم التأديبية لأول مرة في مصر بـ ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمة التأديبية .
وذلك لعلاج العيوب التي كانت قائمة قبل انشاء المحاكم التأديبية
ومن أهمها :

١ - تعدد المجالس التأديبية التي كانت تتولى المحاكمة .

٢ - بطء اجراءات المحاكمة .

٣ - غلبة العنصر الادارى في تشكيل مجالس التاديب .

وقد تضمن النظم الجديد للمحاكم التأديبية تفليبه العنصر القضائى

في تشكيل هذه المحاكم وذلك بقصد تحقيق هدفين وهما :

(١) أن نظام التاديب القضائى يتميز بـ بـ ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من الدعوى الجنائية ، ويتطلب اتصالا مطلقا بين السلطة الرئاسية التي ترشح الدعوى التأديبية وتلقيها ، وبين هيئة قضائية محايدة مستقلة ويعتبر حكمها ملزما للسلطة الرئاسية .

(٢) ولأن لاحكام هذه المحاكم خجبة الشئ المقضى ولا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا (حسبما سيأتى بيانه) .

وأخيرا فإن وجود المحاكم التأديبية يساعد كبار موظفى الدولة على التفرغ لأمولهم الادارية .

المبحث الأول

التشكيل الحالي ، للمحاكم التأديبية ، طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
في شأن مجلس الدولة

وأوضحت تلك المادة السابعة من القانون المذكور حيث نصت على أن :

« تتكون المحاكم التأديبية من :

- ١ — المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم .
- ٢ — المحاكم التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثاني والثالث ومن يعادلهم .

وأوضحت المادة الثامنة من هذا القانون ، مقر المحاكم التأديبية للعاملين
من مستوى الإدارة العليا : وكيفية تشكيل هذه المحاكم ، حيث نصت على أن :
« يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا في
القاهرة والإسكندرية . وتؤلف من دائرة أو أكثر ، تشكل كل منها من ثلاثة
مستشارين ... ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس المجلس » .

كما أوضحت المادة المذكورة ، مقر المحاكم التأديبية للعاملين الشاغلين
لوظائف أقل من مستوى الإدارة العليا ، وكيفية تشكيل هذه المحاكم ، فقد
نصت تلك المادة على أن :

« يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأول والثاني والثالث
في القاهرة والإسكندرية . وتؤلف من دوائر تشكل كل منها بولاية مستشار
مساعد على الأقل وعضوين اثنين من النواب على الأقل . ويصدر التشكيل
بقرار من رئيس المجلس » .

كما نصت المادة السابعة ملاحقة الذكر على أنه :

« يجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات
الأخرى (١) ، وبين القرار عددها ومقارها ، ودوائر اختصاصها ، بعد أخذ
رأي مدير النيابة الإدارية » .

(١) أي غير القاهرة والإسكندرية ، وتوجد الآن بالمنصورة ، وطنطا ،
واسيوط

وإذا شمل اختصاص المحكمة التأديبية أكثر من محافظة جاز لها أن تعتمد في عاصمة أى محافظة من المحافظات الداخلة في اختصاصها ، وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .
يخلص مما تقدم ما يلى :

(١) أن المحاكم التأديبية نوعان :

- (النوع الاول) يختص بالمعلمين من مستوى الإدارة العليا .
- (والنوع الثانى) يختص بالمعلمين من المستوى الاول والثانى والثالث .
- وتشكل المحكمة من النوع الاول من ثلاثة مستشارين من مجلس الدولة .
- أما النوع الثانى : فتشكل المحكمة برئاسة مستشار مساعد على الأقل ومضويين اثنين من النواب على الأقل .

وهذا التشكيل ، والاختصاص ، بالنسبة لكل نوع من هذه المحاكم التأديبية يسرى سواء بالنسبة للمعلمين المدنيين بالدولة أو المعلمين بالقطاع العام . ويتحدد الاختصاص بين هذين النوعين من المحاكم على أساس المستوى الوظيفى للعامل المحال للمحاكمة .

(٢) أصبح تشكيل المحاكم التأديبية ، قضائيا خالصا ، فقد استبعد منه المشرع ، العنصر الإدارى .

= وتوجد المحكمتان التأديبيتان للمعلمين من مستوى الإدارة العليا وما يعادلهم بمدينتى القاهرة والإسكندرية .
والمحكمة التأديبية للوزارات هى :

- الرئاسة وما يتبعها .
- الصناعة وما يتبعها .
- التعليم وما يتبعها .
- الزراعة وما يتبعها .
- الصحة وما يتبعها .

ويتولى أعضاء النيابة الإدارية الادعاء أمام المحاكم التأديبية ، ويكون تحديد عدد الجلسات بالمحكمة التأديبية ، وإيصال وقت انعقادها طبقا للنظام الذى يضعه رئيس مجلس الدولة بقرار مته .

كما ان تشكيز هذه الاحكام - يسرى على العاليلين كافة - سواء فيها يتملق بالعاليلين الخذين بقلاولة او العاليلين بالهينث العالة او المؤسست العالة وما يتبعها من وحدت كاشركت ... وذلك على عكس ما كان عليه الحال في ظل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر (مع ملاحظة ان المؤسست اعالة قد الغيت) .

٣١. يتحدد اختصاص المحكمة التأسيسية - وفقاً للمادة (١٧) من قانون مجلس الدولة تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقت اقترافه الدعوى ، ومن هذا يتضح أن النطاق في تحديد الاختصاص ، هو بالمستوى الوظيفي للعامل ، وليس على أسس آخر كالرتب أو الأجر الذي يتقاضاه .

واذا تعدد العللون المقدمون للحكمة كانت الحكمة المختصة بحكمة
اعلاهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بحكمتهم جميعا .

(٤) طبقا لنص الفترة الثانية من المادة (١٧) من قانون المجلس تختص المحكمة التأسيسية للملحين من المستوى الاول والثلى والثالث بمحاكمة جميع الملحين بالجمعيات ، والشركات ، والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١٥) . (٢)

(٢) سفير بالطلب التالي الى نصوص المواد الواردة بقانون مجلس الدولة من المادة الخمسة عشر حتى المادة — الثمانية والعشرين لما اذك من اهمية في هذا الموضوع .

المبحث الثاني

الاختصاص العام للمحاكم التأديبية

ان اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد على أساس المستوى الوظيفي للعامل تختص المحكمة التأديبية العليا بمحاكمة العاملين من مستوى الإدارة العليا وتختص المحاكم التأديبية العادية بمحاكمة من يشغلون وظائف أدنى من هذا المستوى ، ويلاحظ أن المحكمة التأديبية العليا ليست أعلى درجة من المحاكم التأديبية العادية ، إذ لا يطعن في أحكام المحاكم التأديبية المختصة بالمستوى الأدنى أمام المحكمة التأديبية العليا ، بل يطعن في أحكام كل المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا بعد عرض المنازعة على هيئة فحص الطعون حسبما سيأتى بيانه .

وينقسم الاختصاص التأديبي العام للمحاكم التأديبية الى ثلاثة اختصاصات وهي :

أولاً : الاختصاص التأديبي المبتدأ .

ثانياً : الاختصاص التأديبي التعقيبي .

ثالثاً : الاختصاص المتعلق بتقرير ما يتبع في شأن الجزء الموقوف صرغه مؤقتاً عن مدة الوقف الاحتياطي وإصدار القرارات المتعلقة بطلبات مد الوقف ، حسبما سيأتى بيانه تفصيلاً .

وجدير بالاحاطة أن قواعد الاختصاص فيها تتعلق بمحاكم القضاء الإداري من النظم العلم . (٣)

ونتكلم عن هذه الاختصاصات طبقاً لهذا التقسيم العام ، ثم نتناول بعد ذلك الاختصاص التفصيلي للمحاكم التأديبية حسبما ورد بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالمواد من الخامسة عشرة الى الثانية والعشرين .

(٣) المحكمة الإدارية العليا - دعوى رقم ٧٥٦ - س٢٣ق -
١٩٥٧/١٢/١٤ .

المطلب الاول

(أولا) الاختصاص التأديبي الجندا للمحاكم التأديبية

يسمى هذا الاختصاص أيضا « المحكمة التأديبية » وتمارس المحاكم التأديبية هذا الاختصاص عن طريق الدعوى التأديبية التي تقيمها النيابة الإدارية طبقا لاختصاصها الوارد بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ « وما أتى عليه المشرع من تعديلات » .

فإذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة تستوجب جزاء أشد مما يمكن للجهة الإدارية توقيعه أحالت الأوراق إلى المحكمة التأديبية المختصة مع «خطر الجهة التي يتبعها المخل بالاحالة » (٤)

ولا يشترط لممارسة المحاكم التأديبية اختصاصها أن تكون النيابة الإدارية هي التي تولت تحقيق المخالفة ، بل يستوى أن يكون التحقيق قد تولته النيابة الإدارية أو الجهة الإدارية .

وتكون محكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم على أساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة ، أو المخالفات المذكورة ، ولو كانوا تابعين عند المحكمة لوزارات أخرى فإذا تعذر تعيين المحكمة على الوجه السابق تكون المحكمة أمام المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين فإذا تساوى العدد عينت المحكمة المختصة بقرار

(٤) تراجع المادة ٢/١٤ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (الخاص بالنيابة الإدارية) ويلاحظ أن الدعوى ترفع طبقا للمادة ٢٢ من نفس القانون بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة بسكرتارية المحكمة التأديبية المختصة ويتضمن قرار الإحالة بيانات بالمخالفات المنسوبة إلى الموظف ويحدد رئيس المحكمة الجلسة المختصة لنظر الدعوى وتتولى سكرتارية المحكمة إعلان صاحب الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من إيداع الأوراق ، ويكون الإعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

من رئيس مجلس الدولة (تراجع المادة ٢٤ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨) (٥) .
والاصل ان الدعوى التأديبية شأنها شأن الدعوى الجنائية
اذ تكون مقصورة على المتهمين وعلى وقائع المخلفات الواردة بقرار
الاحالة بالنسبة لكلا من المتهمين .

ومع هذا الاصل العام فان هناك استثناءات وردت عليه ، نص عليها
قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد وردت هذه الاستثناءات
بالمادتين ٤٠ ، ٤١ من هذا القانون ، فقد اجاز المشرع للمحكمة التأديبية
ان تصدرى لوقائع لم ترد في قرار الاتهام او الاحالة ، كما اجاز لها ان تقيم
الدعوى على عيلين لم يتهوا في هذا القرار . (٦)

(٥) نص المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الادارية على ما يلي : -

« تكون محكمة الموظف او الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او
مخالفات مرتبطة ببعضها وبجازاتهم على اساس اعتبارهم تابعين للجهة او
الوزارة التي وقعت فيها المخالفة او المخالفات المذكورة . ولو كانوا تابعين عند
المحاكمة لوزارات اخرى فذا تمذر تعيين المحكمة على الوجه السابق تكون
المحاكمة امام المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الاكبر من
الموظفين ، فاذا تساوى العدد عينت المحكمة المختصة بقرار من رئيس مجلس
الدولة .

(٦) نص المادة (٤٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الخاص بمجلس

الدولة على ما يلي : -

« تفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز
للمحكمة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية التصدى لوقائع
لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كتلت عناصر المخالفة ثبوتة في الاوراق
وبشترط ان تمنح العامل اجلا مناسباً لتحضير دفاعا اذا طلب ذلك » .

ونص المادة (٤١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الخاص بمجلس الدولة

على ما يلي : -

« للمحكمة ان تقيم الدعوى على عيلين من غير من تدبوا للمحاكمة امامها ،
اذا قبلت لديها اسباليا جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم
اجلا مناسباً لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة
اخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة » .

ولطبق المادتين السابقتين المتعلقتين باستعمال المحكمة حقها في التصدي بوقائع لم ترد في قرار الإحالة أو تقديم أشخاص أم يتهموا في هذا القرار يجب مراعاة الضوابط التالية التي أوجبها القانون لممارسة المحكمة ذلك الحق ، ونبين أهمها فيما يلي :

(١) يلزم أن تكون المخالفات المنسوبة الى المتهم أو الى المتهمين الجدد الذين استدخلهم المحكمة في دائرة الاتهام مستمدة من أوراق الدعوى لانه لا يجوز أن تصبح المحكمة جهاز اتهام ومحكمة في وقت واحد ، ولهذا فإن الدعوى في هذه الحالة تحال برمتها الى دائرة أخرى وفقا للأجراءات التي قررها المشرع بالمادة ٤١ من قانون مجلس الدولة (سالفه البيان) .

ويستفاد من هذا النص انه يلزم لأعمال حكمه أن تبين المحكمة وهي تنظر دعوى تأديبية معينة وهي مطروحة أمامها أن ثمة أسباب جديدة مستمدة من أوراق هذه الدعوى وتحقيقاتها تقتضى توجيه الاتهام الى عاملين غير من قدموا للمحاكمة في قرار الإحالة .

ومناد بما تقدم أن تكون المخالفات التي رأت المحكمة نسبتها الى هؤلاء عاملين مرتبطة بدعوى متفرعة عنها ، والليل على ذلك ان العبارة الواردة بالنص تشير الى إحالة الدعوى برمتها الى دائرة أخرى .

وجدير بالاحاطة انه لا يجوز للمحكمة عند اعمال هذا النص أن توجه الاتهام الى غير من قدموا للمحاكمة أمامها عن مخالفات لا تتصل بالدعوى المنظورة ايا كان المصدر الذي استقت منه المحكمة علمها بهذه المخالفات على فرض وجودها او محتها (٧) .

وتطبيقا لذلك فقد قضت المحكمة الادارية العليا بما يلي : —

« انه لما كان ذلك وكانت المحكمة التأديبية قد أمرت في حكمها المطعون فيه بإقامة الدعوى ضد رئيس مجلس إدارة الشركة ... لاتهامه عن المخالفات التي سلف ذكرها ، ولما كانت هذه المخالفات منبئة تماما بالمخالفات

(٧) المستشار / عيد الوهلب البنداري « الاختصاص التأديبي والسلطات التأديبي » — ص ٢٨٥ — ٢٨٦ .

الواردة في التحقيقات وقرار الاتهام المقدم ضد المطعون ضده . . . اذك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ومن ثم يتعين الحكم بالافئسه » . (٨)

(٢) ان سلطة المحاكم التأديبية في التصدى لوقائع او متهمين ام يرد ذترهم في قرار الاتهام مقصورة عليها دون غيرها لان نص المانتين ٤٠ ، ٤١ لا ينصرف الى غير المحكمة التأديبية من الهيئات التأديبية الاخرى كجالس التدليب ، وانها يجوز لهذه الهيئات ان توصى في حكمها او قرارها بتكليف الجهة الادارية ببحث الوقائع المتصلة باتهامات اخرى او بدتهم آخرين غير ما جاء بقرار الاتهام .

(٣) ويلاحظ كذلك ان تصدى المحكمة التأديبية اوقائع ثم ترد في قرار الاتهام او لعاملين لم يحالوا الى المحكمة كمتهمين هو امر جوازى للمحكمة حسبما تتبين من ظروف الدعوى واوراقها ولها ان تنبه في حكمها الى ما كشفت عنه المحاكمة من وجود متهمين آخرين وان توصى الجهة الادارية ببحث مسئوليتهم .

(٤) متى اقيمت الدعوى التأديبية بايداع اوراقها سكرتارية المحكمة التأديبية ، فلا يحق لجهة الادارة او النيابة الادارية ان تتخذ اجراء من شأنه سلب ولاية المحكمة والا وقع هذا الاجراء بطلا ولا تعد به المحكمة .

(٥) اذا اقيمت الدعوى التأديبية امام المحكمة التأديبية فيمتنع على جهة الادارة ان توقع عقوبة تأديبية على المتهم عن ذات التهمة او التهم المحال بسببها الى المحاكمة ، فان هى فعلت ذلك كان قرارها معدوما ولا يؤثر على سلطة المحكمة التأديبية في نظر الدعوى . (٩)

(٦) اذا رأت المحكمة ان الواقعة التى وردت بامر الاحالة او غيرها من الوقائع التى تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية احالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها ، وفصلت في الدعوى التأديبية — ومع ذاك اذا كان الحكم في دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب

(٨) المحكمة الادارية العليا — الدعوى رقم ٢٦٤ لسنة ١٩ ق — في

١٩٧٤/٦/٢٩ م .

(٩) المحكمة الادارية العليا في الدعوى رقم ١٠٤٦ لسنة ١٩٧٢/١/٩
وعد استقرت احكام القضاء الادارى على هذه الاصول والمبادئ العامة .

وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية — ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العامل — وعلى النيابة الادارية تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف . (راجع المادة ٢٩ من قانون مجلس الدولة) .

✽ نطاق اختصاص المحاكم التأديبية في توقيع الجزاءات وفقا للتشريع الذى يخضع له العامل .

المحكمة التأديبية ان توقع اية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها وفقا للتشريع الذى يخضع له العامل ، ولا تلزم في ان توقع عقوبة من العقوبات التى لا يدخل توقيعها في اختصاص السلطة الرئاسية .

فاختصاص المحكمة التأديبية لا يسلبها سلطتها في توقيع احدى العقوبات الاذنى متى كان ذلك مناسبا .

وبهذه المناسبة نقد صدر حكما من الاحكام الهامة للمحكمة الادارية العليا يتعلق بلحدى الدعاوى المتصلة بأحد العاملين في القطاع العام في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقد بينت فيه المحكمة نطاق توقيع الجزاءات بالنسبة للعاملين بالقطاع العام واصبح حكما في هذا الشأن يشكل قاعدة عامة تطبق على جميع العاملين الخاضعين للمحكم التأديبية ومازال هذا الحكم صالحا للتطبيق بعد صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام ، كما يبرى ايضا على العاملين المدنيين بالدولة وغيرهم من العاملين الذين يخضعون في اختصاص التأديبي لهذه المحاكم .

وتطبيقا لذلك قضى بأن نظام العاملين بالقطاع العام وان جعل الاختصاص التأديبي بتوقيع عقوبة الوقف عن العمل او بالفصل من الخدمة بالنسبة لاعضاء مجالس الادارة المنتخبين في الشركات ، وكذلك اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقلية من اختصاص المحكمة التأديبية وحدها دون الجهة الادارية الرئاسية للعامل (✽) ، الا ان هذا لا يعتبر تقيدا على حرية المحكمة يلزمها بضرورة توقيع احدى هاتين العقوبتين ، وانما يجوز لها ان توقع ايا من العقوبات المقررة قانونا حسبما تراه مناسبا للمخالفة او ان تقضى بالبراءة اذا لم يثبت الاتهم . (١٠)

(١٠) المحكمة الادارية العليا — الدعوى ٧٦٥ لسنة ١٣١ق — في ٢٢/٦/١٩٦٨ ✽ وهذه المحكمة تلك هذا الاختصاص وحدها بالنسبة لاعضاء هاتين الطائفتين بها قل اجرهم او فنتهم .

ولاهمية الحكم الذى اصبحت يشكل قاعدة عليا حسبها سبق بيانها
والذى يعتبر حكما جامعاً متعمداً في الاختصاص التأديبي فأنتنا ننشر اليه كميلاً
فيما يلي :

نقول المحكة الادارية العليا :

« من حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين
بالتقطاع العام . . وان كان قد دخل في المادتين ٤٩ و ٥٢ منه السلطات
الرئاسية سلطة واسعة في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات
العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة
الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث
عدا اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واهضاء مجلس الادارة
المنتخبين ، وخفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا ،
على العاملين شاغلي وظائف المستويين الاول والثاني ، وتوقيع عقوبة
الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ، والوقف عن
العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة اشهر والحرمان من العلاوة
أو تأجيل موعد استحقاقها لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر على العاملين شاغلي
وظائف بمستوى الادارة العليا ، بينما نصت المادة ٤٩ على أن يكون للمحكة
التأديبية المختصة سلطة توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض
المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا وتوقيع
جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني
وما يعلوه . . ان القانون المذكور وان كان قد دخل السلطات الرئاسية
هذه السلطة الواسعة في توقيع الجزاءات التأديبية الا انه لم ينطو صراحة
أو ضمناً على ما يدل على اتجاه المشرع الى قصر سلطة المحكة التأديبية
وهي بصدد ممارسة اختصاصها في تأديب العاملين شاغلي الوظائف من
المستوى الثاني وما يعلوه واهضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واهضاء
مجالس الادارة المنتخبين ، على توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة
وخفض المرتب والوظيفة معا على وظائف الادارة العليا ، وجزاء الفصل
من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه

و أعضاء مجلس إدارة تشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين ،
دون الجزاءات التأديبية الأدنى منها والتي قد تراها المحكمة التأديبية
منسوبة في الحالة المخروجة عليا . فكل ما استهدفه القانون هو بيان
حدود السلطات الموسعة التي منحها للسلطات الرئاسية في توقيع
الجزاءات التأديبية على العاملين دون أي قيد على سيطرة المحاكم
التأديبية في توقيع الجزاءات الملائمة التي تضمنتها المادة ٤٨ من القانون ،
إذا قام الدليل على ادانة المخالف المحال اليها ، او الحكم ببراءته اذا ثبت
لها غير ذلك . . . » (١١)

المطلب الثاني

النصوص المتعلقة بالاختصاص التأديبي للمحاكم التأديبية ، وبسلطاتها
في توقيع الجزاءات

(حسبما ورد بقانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بالمواد
من الخامسة عشر حتى الثانية والعشرين)

نعرض هذه المواد حسبما وردت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ ، وذلك
نظرا لما لها من أهمية كبيرة في فهم اختصاص المحاكم التأديبية وللتعرف
على اختصاصها في توقيع الجزاء وذلك على النحو التالي :

✽ تنص المادة (١٥) على ما يلي :

« تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية
والادارية التي تقع من :

(أولا) العاملين المدنيين بالجهات الادارية للدولة في وزارات الحكومة
وصالحها ووحدات الحكم المطم والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات
العامة وما يتبعها من وحدات ، وبالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا
اثنى من الارباح .

(١١) المحكمة الادارية العليا — الدعوتين رقمي ١٠٨٥ ، ١١٠٢ لسنة ١٩٧٢
في ١٩/٨/١٩٧٢ ، من ١٧ ص ١٣٨ .

(ثانياً) : اعضاء مجالس ادارة التشكيلات الانتقائية المشككة طبقا لقانون العمل واطضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، المثلر اليه .

(ثالثاً) : العللين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدما قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنبها شوريا . كما تخفص هذه المحاكم ينظر الطعون المنصوص عليها في البندين تسعا وثالث عشر من المادة العاشرة » .

❖ وتنص المادة (١٦) على ما يلي :

« يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف او مد وقف الاشخاص المثار اليهم في المادة السابقة عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » . (١٢١)

❖ وتنص المادة (١٧) على ما يلي :

« يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوظيفى للعامل وقت اقالة الدعوى واذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلامهم في المستوى الوظيفى هى المختصة بمحاكمتهم جميعا . ومع ذلك تخفص المحكمة التأديبية للعللين من المستوى الاول والثانى والثالث بمحاكمة جميع العللين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١٥) » .

❖ وتنص المادة (١٨) على ما يلي :

« تكون محاكمة العللين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم امام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة او المخالفات المتكررة . فاذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه » .

(١٢) سنعود الى شرح ذلك الموضوع تفصيلا ، وسبق التنويه اليه .

وتنص المادة «١٩» على ما يلي :

« توتع المحكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محكمتهم .

على انه بالنسبة الى العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حداً ائنى من الارباح فتكون الجزاءات :

(١) الانذار .

(٢) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .

(٣) خفض المرتب .

(٤) تنزيل الوظيفة .

(٥) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان

من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع » .

وتنص المادة «٢٠» على ما يلي :

« لا تجوز اقلية الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم الا في الحالتين الآتيتين :

(١) اذا كان قد بدىء في التحقيق أو المحكمة قبل انتهاء الخدمة .

(٢) اذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يقترب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو لحد الاشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات النابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل ذلك » .

وتنص المادة «٢١» على ما يلي :

« الجزاءات التأديبية التي يجوز للمحكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة هي :

(١) غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الاجر الاجالى الذي كان يتلقاه العامل في الشهر الذى وقعت فيه المخالفة .

(٢) الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ اشهر .

(٣) الحرمان من المعاش نيبا لا يجاوز الربع .

وفي جميع الاحوال يجوز للمحكمة التأديبية في اى مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع الى حين انتهاء المحلكة .

ويستوفى المبلغ المنصوص عليه في البندين ١ : ٢ بلخصم من المعاش في حدود الربع شهريا أو من المكافأة أو المال المخز ان وجد أو بطريق الحجز الإدارى » .

وتنص المادة (٢٢) على ما يلى :

« أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويتعتبر من ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجمهورية المركزى للحسابات ومدير النيابة الإدارية .

وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العامل المنصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة » . (١٣)

المطلب الثانى

**الاختصاص التعميى للمحاكم التأديبية على قرارات التلبيب
الصادرة من السلطة الرئاسية**

يتبئل هذا الاختصاص في رقابة المحاكم التأديبية على الجزاءات التأديبية الصادرة من الجهات الإدارية وذلك عن طريق الطعن عليها بمعرفة العاملين الذين توقع عليهم تلك الجزاءات طالبين الفائها أو التعويض عنها .

ما يجوز للطاعن أن يطلبه في طعنه :

أوضحت المحكمة العليا « الدستورية » ذلك الأمر حيث تقول :

« ... أن اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات

(١٣) يخصص البلب القائم لشرح طرق الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا بالأسهاب والتفصيل .

النائبية الموقعة على العاملين من الجهات الإدارية والرئاسية ... هذا الاختصاص لا يقتصر على طلب الفناء الجزاء المطعون فيه بل يشمل طاب التعويض عن الأضرار المترتبة إذا استند كلا الطرفين الى أساس واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه ، كما يشمل غير ذلك من الطائبات الواردة بالظمن » . (١٤)

ويلاحظ ما يلي :

١ - طبقاً للبادئ المستقرة في قانون المرافعات فإنه يقاس على قواعد استئناف الأحكام حيث لا يضر الطاعن بطعنه قياساً على المبدأ القائل « ان الاستئناف لا ينقلب وبالا على المستأنف » .

ونرى أن الدعوى تنقل بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم بالنسبة لما رغب عنه الطعن عملاً بحكم المادة (٢٣٢) مرافعات . (١٥)

(١٤) حكم المحكمة العليا رقم ٢ لسنة ٢٠١١/١١/١٩٧٢ .
ويلاحظ أن هذا الحكم صدر من المحكمة العليا ، قبل صدور القانون المتعلق بإنشاء المحكمة الدستورية والذي صدر في ١٩٧٩ ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٦ سبتمبر ١٩٧٩ ونص في الباب الثاني منه على الاختصاصات والإجراءات التي تتبع أمام المحكمة بالنسبة للدفع بعدم دستورية قانون معين ، وقد تناول قانون المحكمة الإجراءات التي تتبع أمامها بالفصل الثاني من الباب الثاني المتعلق بالاختصاصات والإجراءات ، ونصت المادة (٢٩) من هذا القانون على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

٢ - راجع مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعوى الإدارية » - مرجع سابق - ص ٤٦ وما بعدها .

(١٥) ونرى أنه يمكن كذلك تطبيق الأحكام العامة الواردة بالمادة (٢١٢) من قانون المرافعات فيما تضمنته من أنه : « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم الصادر بوقف الدعوى ، والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري .
المنهي للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة ، (١٦) ونرى كذلك الاستثناء بالمادة (٢٣٣) من قانون المرافعات والتي تنص على ما يلي : « يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الأولى » مع إجراء الملاحظات التي تقتضيها طبيعة الدعوى الإدارية .

(٢) لم يخول المشرع المحكمة التأديبية وهي تنصل في طعن مقدم من أحد العاملين في قرار صادر من الجهة الرئيسية ان تحرك الدعوى التأديبية ضده وان تتولى تأديبه او ان تنصل في مخلفات ليست معروضة عليها ، ولم تنصل بها بإجراءات صحيحة حيث لا توجد أمهنا دعوى تأديبية مقالة ضد الطاعن وهي الدعوى التي تقام من الجهة المختصة ، وطبقا للإجراءات المقررة فإذا تجاوزت المحكمة التأديبية حدود ولايتها في هذا الشأن لا يصبح لحكمها وصف أحكام التأديب . (١٦)

وتطبيقا لذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بما يلي :

« ... انه لما كتلت المحكمة التأديبية وهي يصدد نظره الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ٦٦ التي جدد فيها المدعى طلباته بإلغاء قرارين تأديبيين بنسبة على تقديمه شكوى كيدية قد تصدت للفصل في مخلفات منسوبة للمدعى ولا علاقة لها بالاسباب التي بنى عليها القراران المطعون فيها ؛ بل وكان التحقيق فيها ما يزال جاريا أمام النيابة الإدارية ، فلنصلها في هذه المخالفات وقضاءها فيها بالبراءة دون ان تكون الدعوى التأديبية المبتدأة قد اقيمت عنها طبقا للإجراءات سالفة الذكر ، يكون قد وقع مخالفها للقانون ، ومن ثم يعمى الغاء قضاء الحكم في هذه الخصوصية . (١٧)

ونرى ان السبب في ذلك القضاء يرجع الى ان الدعوى التأديبية المبتدأة تستقل عن الطعن في الجزاء التأديبي الصادر من السلطات الرئيسية . ويمثل هذا الاستقلال في ان كلا من الدعويين تستقل عن الاخرى في نطاقها ، وطبيعتها ، والإجراءات المتعلقة بملابقتها ، وفي ولايتها المحكمة في التصدي لها ، وفي الحكم الذي يصدر في كل من الدعويين .

(١٦) المحكمة الإدارية العليا — الدعوى رقم ١٣٥٢ لسنة ١٩٨١ق —
٦ مارس سنة ١٩٧٦ .
(١٧) المحكمة الإدارية العليا — الدعوى ٢٦٤ لسنة ١٩٦١ق — في
١٩/٦/١٩٧٤ — من ١٩ ص ٤٦٣ .

المبحث الثالث

ما يخرج عن الولاية القضائية للمحاكم التأديبية

ان ولاية المحكم التأديبية ، ولاية تأديبية . ويستوى في هذا ، اختصاصها ابتدا ، واختصاصها التمقيي على قرارات الجزاءات الصادرة من الملطة الرئسية .

وترتيا على هذا ، فانه يخرج عن الولاية التأديبية أو التعقيبية لهذه المحكم ، الطمون في قرارات ليست تأديبية ، ومن امثلة هذه القرارات غير التأديبية ما يلي :

١ - قرار انتهاء الخدمة ، كاتر قانوني لحكم جنائي .

٢ - قرار انتهاء الخدمة ، بسبب الانتطاع عن العمل .

٣ - قرار نحية كل أو بعض مجلس ادارة احدى شركات القطاع

المسلم . (١٨)

وتنسل ذلك على النحو التالي :

(١) قرار انتهاء الخدمة ، كاتر قانوني لحكم جنائي :

هذا القرار لا يعتبر عملا تأديبيا ، ومن ثم فان المحكم التأديبية لا تختص بنظر الطمون فيه .

وانما يكون الطمون في شأنه ، امل محكم القضاء الاداري ، ان كان الملبل الممسول موظفا ملما .

اما اذا كان عللا في شركة من شركات القطاع العلم ، فانه لا يعتبر من المومنين المومين ، ويلتقي يكون القضاء العلمى هو المختص بنظر الطمون في القرار المذكور ،

وتطبيقا لذلك ، نقد قضي بان « انتهاء خدمة الملبل في القطاع العلم

(١٨) المستشار عبد الوهلب البنداري : « الاختصاص التأديبي والسلطة التأديبية » مرجع سابق - ص ٣٩٧ - ٤٠٠ .

بسبب الحكم عليه بمقوبة جنابة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ، لا يعد من قبيل الفصل التأديبي وما يؤكد ذلك ان المادة ٦٤ من نظام المعلمين في القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اذ عدت حالات انتهاء الخدمة في سبع حالات اوردت في البند الثالث حالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي ، بينما اوردت حالة الحكم بمقوبة جنائية في البند السادس ، فلو ان الحالة الثانية كانت بما يندرج في عداد الفصل التأديبي لما افرد لها بندا مستقلا » . (١٩)

ولهذا ، فان المحكم التأديبية لا تختص بنظر الطعن في القرار الصادر بإنهاء الخدمة في هذه الحالة . (٢٠)

(٢) قرار إنهاء خدمة العامل ، بسبب انقطاعه عن العمل دون اذن أو عذر مقبول ، ليس قرارا تأديبيا :

ولهذا فان المحكم التأديبية لا تختص بنظر الطعن فيه . وهذا امر مسلم فقها وقضاء .

وتطبيقا لذلك قضت المحكمة الادارية العليا بذلك بخصوص قرار إنهاء خدمة عامل بالقطاع العام ، لانقطاعه عن العمل ... (وكل ذلك في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظم المعلمين في القطاع العام) .
وجاء بحكمها ما يلي :

« ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن المعلمين بالقطاع العام طبقا لنظام هؤلاء المعلمين الصادر بالقانون رقم ٦١

(١٩) المحكمة الادارية العليا : الدعوى ٦٨٣ لسنة ١٩٩٠ في ١٠/٥/١٩٧٥
س.٢٠ ص.٢٨٤ بند ١٠٨ وكذلك : المحكمة الادارية العليا : الدعوى رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠١ في ٦/٣/١٩٧٦ ، وفي الدعوى رقم ٧٧١ لسنة ١٢ و ٤٩٢ لسنة ٥١٠ في ٢٢/١/١٩٧٢ م .
(٢٠) المحكمة الادارية العليا : الدعوى رقم ٦٨٣ لسنة ١٩٩٠ في ١٠/٥/١٩٧٥ ، س.٢٠ ص.٢٨٢ - بند ١٠٨ - سلبق الاشارة اليه .

سنة ١٩٧١ . بالفصل في قرارات الجزاءات التأديبية وحدها والتي
توقعها تلك السلطات . فإنه بذلك تد جعل الاختصاص بالفصل في غيرها
من القرارات والمتاخرات للحكم العلية عملاً بالقواعد العامة في ترتيب
لاختصاص بين جهات القضاء ومن حيث أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام
يحدد في المادة ٨ منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين
ومن بينها جزاء الفصل من الخدمة ، كما ينص في المادة ٦٤ منه على أن من أسباب
' انتهاء خدمة العامل الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً
خلال السنة الواحدة ' . أو أكثر من عشرة أيام متصلة — ولما كان الثابت بالاوراق
أن قرار إنهاء خدمة المدعى بالشركة المدعى عليها قد بنى على حسم
' لمدة ٦٤ لانتقطاعه عن العمل أكثر من عشرة أيام متصلة ، فإن هذا
القرار لا يكون والحالة هذه قراراً تأديبياً بالفصل من الخدمة ، وعلى
ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صالاف صحيح حكم القانون فيها قضى به
من عدم اختصاص المحكم التأديبية بنظر الدعوى ، بالنسبة للقرار
' المذكور ' . (٢١)

(٢) القرار الصادر من الوزير ، أو من رئيس الجمعية العمومية للشركة ،
بتنحية كل أو بعض مجلس إدارتها ، لا يعتبر قراراً تأديبياً (٢٢)

(٢١) المحكمة الإدارية العليا في الدعوى ١٠١٩ لسنة ١٩٩١ق — في
١٩٧٤/٢/٣١ ، س. ٢٠ ص ٧١ بند ٢٣ . وبذات المبدأ : المحكمة الإدارية العليا
في الدعوى ٢٩٥ لسنة ١٩٩١ق في ١٩٧٤/٦/٢٩ ، س. ١٩ ص ٤٧٢ — بند ١٥٩ .
وكذلك : المحكمة الإدارية العليا الدعوى رقم ٦٤٣ لسنة ١٧ ق في
١٩٧٥/١/٢٥ ، س. ٢٠ ص ١٦٣ — بند ٥٤ .
وكذلك : المحكمة الإدارية العليا الدعوى رقم ٩٥٢ في ١٤ ق في
١٩٧٢/٢/١٩ ، س. ١٧ ص ٢١٢ — بند ٣٥ .
(٢٢) ذهبت المحكمة الإدارية العليا إلى أن هذا القرار ليس قراراً
إدارياً ، فضلاً عن أنه ليس قراراً تأديبياً ولذلك يخرج من اختصاص محكم
مجلس الدولة ، وينعقد الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحكم العلية .
المحكمة الإدارية العليا — الدعوى رقم ٨٥٦ لسنة ٢٠٢١ق في ١٩٧٥/١/٣١
س. ٢١ ص. ٤٠ بند ١٦ .

وبالتالى فلا تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعن فيه .

ولهذا قضى بأن المستفاد من الاحكام التى تضمنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ هو ما يلى :

« أن تنحية كل أو بعض أعضاء مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام بقرار من الوزير المختص أو من الجمعية العمومية للشركة ، أنها يعتبر من الامور المتعلقة بإدارة شركات القطاع العام ، وهى شركات تجارية من اشخاص القانون الخاص . . . ولا يعتبر قرارا تأديبيا لأنه لم يرد ضمن الجزاءات التأديبية التى حددتها حصرا المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . . . وبالتالي فإنه يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية » ، (٢٣)

(٤) عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالحكم بتعويضات مادية :

تجدر الاشارة الى انه يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية الحكم على العامل المقدم للحكمة التأديبية بتعويضات عن الضرر ، بغض النظر عن العقاب الجنائى الذى وقع عليه بسبب الخطأ الثابت عليه ، فلم يخلو

(٢٣) المحكمة الادارية العليا - الدعوى رقم ٨٥٦ لسنة ٢١ ق فى ١٩٧٥/١/٢١ ، ص ٢١ ، ٤٠١ - بند ١٦ السابق الاشارة اليه .
وجدير بالاحاطة أن الفقرة الأخيرة من المادة (٨٢) من قانون « نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ » والذى حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ نصت على الجزاءات التى يمكن توقيعها على شاغلى وظائف الادارة العليا ولم تنص على « القرار الصادر من الوزير أو من رئيس الجمعية العمومية للشركة بتنحية كل أو بعض مجلس ادارتها حيث نصت على ما يلى :
« لما بالنسبة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

(١) التنبيه .

(٢) اللوم .

(٣) الاحالة الى المعاش

(٤) الفصل من الخدمة .

(م - ٢٣ المحكمات التأديبية)

تتبع أحكامه التمييزية اختصاصا بالنظر في مدى الاضرار التي تترتب على الخطأ التقديري ولا تتقدير ما يناسبها من تعويض ، فاختصاص هذه المحاكم بنصر في الاختصاص التقديري والاختصاص التعقيبي ، فإذا ما قضت بالزام العامل بنقص مبالغ معينة كتعويض عن الاضرار المترتبة على الخطأ الشخصي لتثبت في حقها فلا حجية لحكمها في هذا الشأن ، وعلى الإدارة أن ترتب على الحكم التقديري بالادانة نتائجها من الناحية المالية ، على أن تأخذ بعين الاعتبار المبادئ القانونية التي تميز بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي . (٢٤)

(٢٤) يمكن القول بصفة عامة أن القضاء المصري يشترط لتقرير مسؤولية الإدارة عن أعمال عمالها أن يقع منهم خطأ يسبب الضرر الذي يطالب المدعى بتعويض عنه ، فإذا أثبت المدعى خطأ العامل التابع للإدارة تكون هذه الأخيرة مسؤولة بالتضامن معه بغير حاجة لإثبات خطأ الإدارة في اختيار الموظف أو توجيهه لأن هذا الخطأ يفترض القانون ولا يقبل إثبات عكسه . ويجد طالب التعويض أمامه مسئولين :

الأول : هو الموظف ويسأل وفقا للمادة (١٦٣) من القانون المدني المصري .

والثاني : هو الإدارة وتسال تطبيقا للمادة (١٧٤) التي تتكلم على مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه وذلك استنادا الى قرينة قاطعة لا تقبل إثبات العكس ، حيث يسأل المتبوع عن تعويض الضرر الذي يحدثه تابعه نتيجة لعمله غير المشروع .

وطبقا للمادة (١٧٥) من القانون المدني فإن المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر . وإذا نسع الموظف مقدار التعويض المحكوم به للمضروب فلا يرجع على الإدارة إذا كان هو الاصل في الخطأ ، ولكن إذا دفعت الإدارة التعويض بمقتضى المادة (١٧٤) سالفة الذكر ، فلها أن ترجع على الموظف المسئول بمقتضى ما دفعت .

فإذا ما تقدم انه لا مسؤولية بغير خطأ ، وأن الإدارة (المتبوع) تسال عن اخطاء تابعها (الموظف سواء كان الخطأ مصلحيا أم شخصيا ، او كان هذا الخطأ الشخصي قد وقع بمناسبة الوظيفة التي يمارسها بمرافق اداري معين ، اما اخطاء الموظف الخاصة وهي التي يرتكبها في حياته الخاصة ولا علاقة لها مطلقا بوظيفته فيسأل عنها وحده دون الإدارة لانها منقطعة الصلة بالمرافق الإداري الذي يعمل به .

=

• • • • •

= وللجمعية العمومية بقسم الفتوى والتشريع الكثير من الفتاوى الجادة في هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال فتوتين هاتين وهما :

(أ) فتوى الجمعية العمومية في شأن مسؤولية المتبوع المدنية عن أعمال تابعه الضارة :

جاء بموضوع الفتوى ما يلي :

« من حيث أن المادة (١٧٤) من القانون المدني أملت مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ، وأوضحت أن قيام علاقة التبعية منطلقة من أن يكون المتبوع سلطة فعلية في رقابة وتوجيه التابع ، وأنه يلزم لتقيام مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، أن يقع خطأ التابع أثناء وبسبب تادية أعماله ، وأنه يلزم أن يقيم المضرور الدليل على خطأ التابع ، فيما عدا الحالات التي تتحقق فيها مسؤولية التابع تأسيسا على الخطأ المفترض ، ومن بين هذه الحالات حالة مسؤولية حارس الأشياء التي تتطلب عناية خاصة ، ففي هذه الحالة تتحقق مسؤولية التابع على أساس الخطأ المفترض بحيث لا تنتفى مسؤوليته الا بإثبات السبب الاجنبى أو القوة القاهرة .

ويتطابق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فانه لما كان الثابت من الاوراق أن قائد السيارة قد تسبب بخطئه الثابت بالابر الجنائى الصادر ضده في وقوع الحادث باهماله ، وعدم اتباعه تعليمات المرور الذى نتج عنه احداث التلغيات بسيارة الشرطة . وكان هذا الخطأ هو السبب في احداث هذا الضرر ، وبذلك تكون اركان المسؤولية التقصيرية قد تكاملت وثبتت في جانب قائد السيارة .

ولما كان الجندى قائد السيارة المذكورة قد ارتكب هذا الخطأ أثناء وبسبب تادية واجبات وظيفته ، فمن ثم تكون القوات المسلحة مسؤولة مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع .

وانتهت الفتوى الى ما يلى :

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام القوات المسلحة بأن تدفع لوزارة الداخلية قيمة التلغيات التى اصابته سيارة الشرطة في حادث التصادم المحرر عنه المحضر رقم الاسكندرية « (أ) .

(ب) فتوى الجمعية العمومية في شأن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه :

جاء بموضوع الفتوى ما يلى :

« من حيث أن المسؤولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينها ، وأن المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الذى يترتب مباشرة على خطأ تابعه ان وقع منه هذا الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينها ، وأن المتبوع يلتزم بتعويض الضرر ، ويتعين أن يكون هذا الخطأ هو لسبب المنتج

في أحداث الضرر . فان تعددت الاسباب التي أدت الى الضرر وجب طرح خطأ التابع جانباً ان لم يكن هو السبب المباشر في وقوع الضرر لانعدام علاقة 'سببية' في هذه الحالة بين خطئه والضرر الذي لحق بالغير . ولما كان اهمال 'الحارسين' الذي ثبت في الحالة الماثلة من التحقيق الإداري الذي أجرى معهما ليس هو السبب المباشر في فقد جزء من شحنة الدخان وما أصاب هيئة المسك الحديدية من ضرر ، ومن ثم فانه يعد سبباً عارضاً غير مباشر في تلك الحالة لا يجوز أن يترتب عليه التزام وزارة الداخلية التي يتبعانها بالتعويض ، ذلك لأن السبب المباشر والذي يرتبط بالضرر الواقع في هذه الحالة بعلاقة السببية انما هو فعل السرقة أو فعل من تولى تحميل الشحنة بالعربات أو من تولى 'إغلاقها' .

ولما كانت مسؤولية الحارسين تجد حدها عند الحراسة الخارجية للقطار فان البضائع المحملة لا تعد عبدة أيهما ، وبالتالي لا يجوز افتراض مسؤوليتها في حالة الفقد . كما لا يجوز النظر الى الخطأ غير المباشر الذي وتوسع منها والمتمثل في الاهمال في الحراسة على انه خطأ شخصي الا اذا ثبت انغلاقها أو اشتراكها في سرقة الشحنة أو عدم الإبلاغ عن فقدانها بأى وجه من الوجوه ، وهو ما لم يثبتته التحقيق الذي أجرى معهما .

وانتهت الفتوى الى ما يلي :

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة الهيئة القومية للمسك الحديدية بالتزام وزارة الداخلية بأن تؤدي لها مبلغ ٤٥٠٠ جنيهاً * . (ب) راجع في ذلك :

١ - فتوى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨ —
— ملف رقم ٦٢٢/٢/٢٢ .

ب - فتوى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع — جلسة ١٠/١٠/١٩٨٢
* مشار لهذه الفتوى بمؤلفنا « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعوى الإدارية » مرجع سابق ص ٢٨٩ — ٣٩٠ .

الفصل الثاني

الإحالة الى المحكمة التأديبية

واجراءات المحكمة

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الاحالة الى المحكمة التأديبية واجراءات المحاكمة

المبحث الأول

الاحالة للمحاكمة التأديبية

ان الاحالة للمحكمة التأديبية قد تتم بناء على طلب النيابة الادارية ؛ او
الجهة الادارية او الجهاز المركزى للحسابات ، او جهاز الرقابة الادارية .
ونتكلم من كل حالة من هذه الحالات بالمطلب التالية :

المطلب الاول

الاحالة للمحاكمة التأديبية بمعرفة النيابة الادارية

ان النيابة الادارية مقسمة الى نيابات يدير كل منها وكيل علم يعاونه عدد
من رؤساء النيابة والوكلاء المساعدين (١) .

ويجوز عند الاقتضاء ان يتولى أحد رؤساء النيابة الادارية من الفئة (١) ،
ادارة إحدى النيابات ويكون له في هذه الحالة اختصاصت الوكيل العلم .

ويتحدد اختصاص كل نيابة بالجهة الادارية التى وقعت فيها المخالفة ؛
واذا تبين من تحقيق إحدى النيابات أنه يتناول وقائع أخرى وقعت في جيبات
ادارية تخرج عن اختصاصها وكانت مرتبطة بالتحقيق الذى تجريه فيجب عليها
ان تستمر في تحقيقها وتبث فيه (٢) .

ويتصرف الوكيل العلم في التحقيقات الخاصة بالعلمين حتى الدرجة الثانية

(١) تراجع المادة (١ / ١) من القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ باصدار
التعليمات العامة بتنظيم العمل الفنى بالنيابة الادارية والمعدل بالقرار ٤١ لسنة
١٩٧١ في ١٩٧٩/٢/٢٢ م .

(٢) مادة (٦٤) من قرار ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ سلفت الذكر .

وما حذنب . وسنحتج رأى الوكيل العام الاول فيما يعلوهم من الدرجة
نوطنة ١٢ .

وعلى الوكيل العام ان يرسل الى المكتب الفني المختص صورة من المذكرة
نفسه في مرقعة سنقل النيابة بالمصرف فيها . وتنقيد النيابة في هذه الحالة
رأى الوكيل العام الاول حسبها يسفر عنه الفحص (٤) .

ومن بين المسائل التي تعرض على مدير النيابة الادارية مشغوعة برأى
الوكيل العام الاول المختص تلك القضايا التي تتعلق بالمعاملين الشاغلين بدرجة
وكيل اول وزارة وما يعادلها وما عوقها (٥) .

فلذا ما وافق على محاكمة العامل محاكمة تأديبية فان اوراق التحقيق
تحال الى ادارة الدعوى التأديبية المختصة .

ويختص كل قسم من اقسام ادارة الدعوى التأديبية برفع الدعوى
التأديبية ومباشرة اجراءاتها بالمحاكم التأديبية المختصة .

ويتضمن تقرير الاتهام اسم العامل المتهم ووظيفته ودرجته ومحل اقامته ،
وتاريخ ومحل ووصف المخالفة المنسوبة اليه وارقام المواد والقوانين المطلوب
تطبيقها عليه ويوقع على ذلك الوكيل العام الاول او الوكيل العام بحسب
الاحوال .

ويتعين في قيد المخالفة وصفها بكونها مالية او ادارية . وجدير بالذكر
ان النيابة الادارية تحيل العامل الى المحاكمة التأديبية عملا بأحكام المادة ١٤٤ من
قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (٦) .

٣١. مادة (١/٩٥) من القرار ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار ٤١
لسنة ١٩٧٩ .

٣٢. مادة ٩٥ مكرر ١ من القرار ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار ٤١
لسنة ١٩٧٩ م .

٣٣. مادة (٢/٢٨) من القرار ١٢٢ سالف الذكر .

٣٤. لا يجوز لجهة الادارة ان تصرف في شأن مسؤولية المحال الى النيابة
الادارية قبل ان تتخذ النيابة قرارا نهائيا في التحقيق الذي بداته ، ولا يجوز
للادارة ان تسبق النيابة برأى والا كان في ذلك مصادرة للنسبة الادارية في رأياها
وتعميل لاختصاصاتها .

=

المطلب الثانى

الاحالة للمحاكمة التأديبية بمعرفة الجهة الادارية

تم الاحالة عن طريق جهة الادارة فى مورنين :

(اولا) : الصورة الاولى :

تطلب الجهة الادارية من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية بناء على تحقيق أجرى مع الموظف .

وفى هذه الحالة تلتزم النيابة الادارية بمباشرة الدعوى التأديبية ولها ان تتحقق من استيفاء التحقيق او اعلاته الى جهة الادارة اذا رأت وجها لذلك .

ويجب مواجهة المخالف بما هو منسوب اليه بالادلة التى تؤيد وقوع المخالفة لبدء دفاعه وتحقيقه .

(ثانيا) : الصورة الثانية :

فى هذه الصورة قد ترى النيابة الادارية ان الواقعة تستوجب جنسـ :

== ويلاحظ انه اذا تولت النيابة الادارية التحقيق بناء على طلب الادارة ، او بناء على تقارير الرقابة الادارية او بناء على شكاوى الافراد والمهينات التى يفتت جديتها ، فعليها ان تستمر فى التحقيق دون ان يتوقف ذلك على ارادة جهة الادارة ، كما لها ان تحيل الاوراق من تلقاء نفسها الى المحكمة التأديبية متى قدرت ان المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة ١٥ يوما .

ولا يجوز لجهة الادارة ان تطلب من النيابة الادارية الكف فى المسير فى التحقيق قبل ان تنتهى النيابة من اصدار قرارها .

ويلاحظ كذلك انه اذا رأت النيابة الادارية قبل ان تحدد المسؤولية الادارية احالة الاوراق للنيابة العامة لاتطواء موضوع التحقيق على جريمة جنائية ، فان ذلك لا يؤثر على اختصاصها بالتصرف فى التحقيق بشأن هذه المسؤولية على ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة .

وخلصا القول ان قرار الحفظ الذى قد يصدر من جهة الادارة او تصرف جهة الادارة فى التحقيق على نحو معين قبل ان تنتهى النيابة الادارية الى اصدار قرارها فى التحقيق يكون مشوباً بعيب جوهري فى الاجراءات من شأنه ان يبطل القرار الذى تصدره جهة الادارة فى هذا الشأن .

« الأوراق » أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من خصم المرتب مسدّد
تجاوز ١٥ يوما .

فإذا رأت الإدارة خلاف ذلك تمديد الأوراق إلى النبلية «
الدعوى التأديبية أمام المحكمة التأديبية المختصة عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من
المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م (٧) .

وفي الحالتين السابقتين ينبغي أعمال حكم المادة (٨٥) من قانون نظام
العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (٨) كما يجب مراعاة

(٧) تنص المادة (١٢) من قانون النبلية الإدارية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨
على ما يلي :

« (١) إذا رأت النبلية الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب
توقيع جزاء أشد من الجزاءات التي تملك الجهة الإدارية توقيعها أحوالت
الأوراق إليها .

ومع ذلك فللنبلية الإدارية أن تحيل الأوراق إلى المحكمة التأديبية المختصة
إذا رأت مبررا لذلك .

وفي جميع الأحوال تخطر الجهة الإدارية التي يتبعها العامل بالأحالة .
وعلى الجهة الإدارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغها بنتيجة
التحقيق أن تصدر قرارا بالحفظ أو بتوقيع الجزاء .

فإذا رأت الجهة الإدارية تقدير العامل إلى المحكمة التأديبية أعادت
الأوراق إلى النبلية الإدارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة .
ويجب على الجهة الإدارية أن تخطر النبلية الإدارية بنتيجة تصرفها في
الأوراق خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجهة
الإدارية » .

(٨) تنص المادة (٨٥) من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ على ما يلي : —

« إذا رأى مجلس الإدارة أو رئيس المجلس أن المخالفة التي ارتكبها العامل
تستوجب توقيع جزاء الأحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة تعين قبل إحالة
العامل إلى المحكمة التأديبية ، عرض الأمر على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

- (١) مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه رئيسا
- (٢) ممثل للمعامل تختاره اللجنة النقابية العاملة إذا لم توجد
اللجنة النقابية أعضاء
- (٣) ممثل للشركة « =

حكم المادة (٨٦) من ذات القانون (٩) .

وجدير بالاحاطة أن التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام يكون اصلا بمعرفة النيابة الادارية وذلك بناء على طلب رئيس مجلس ادارة .

= وتتولى اللجنة المشار اليها بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ رايها فيها لمجلس الادارة أو لرئيس المجلس حسب الاحوال وذلك في ميعاد لا يجاوز اسبوعا من تاريخ احالة الاوراق اليها وللجنة في سبيل اداء مهمتها سماع اقوال العامل والاطلاع على كلفة المستندات والبيانات التي ترى الاطلاع عليها ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من اقوال ، ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسيبا . وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الادارة أو النقابة الفرعية أو النقابة العامة حسب الاحوال . وكل قرار يصدر بفصل أحد العاملين خلافا لاحكام هذه المادة يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

(٩) تنص المادة (٨٦) من قانون القطاع العام رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« لرئيس مجلس الادارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها . ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف نصف الاجر ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الامر اليها فإذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الاجر كاملا . فإذا برىء العامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فإن جوزى بجزاء أشد تقرر الجهة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه .

ما بالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الادارية ١٠١ بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة وذلك طبقا لحكم المادة ٨٣ من قانون ٨ لسنة ١٩٧٨ .

فان جوزى بجزء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يسترد منه ما قد يكون سبق صرفه له من اجر .

وبالنسبة لاعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجلس الادارة المنتخبين يكون وقهم عن العمل بقرار من السلطة القضائية المختصة ، وتسرى في شأنهم الاحكام المتقدمة الخاصة ببدء الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر .

وبالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة واعضاء مجلس الادارة المعينين يكون وقهم عن العمل بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة وتسرى في شأنهم الاحكام المتقدمة الخاصة ببدء الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر » .

(١٠) وتنص المادة (٨٣) من قانون الماهلين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

» يضع مجلس الادارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق والجهة المختصة بالتحقيق مع الماهلين مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية والقوانين المعدلة له .

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق الاستماع الى الشهود والأطلاع على السجلات والأوراق التي يرى غائبتها في التحقيق واجراء المعلقة .

ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الادارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الادارة .

وأما بالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الادارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة .

المبحث الثالث

تحريك المسؤولية الجنائية والمدنية ضد أعضاء ادارة شركات القطاع العام (١١)

استكمالاً لبحث موضوع محاسبة المسؤولين بشركات القطاع العام نرى عرض موضوع مسؤوليتهم المدنية والجنائية بليجاز على النحو التالى :

(١) المسؤولية الجنائية :

يمكن أن يتعرض رؤساء وأعضاء مجلس ادارة شركات القطاع العام للعقوبة الجنائية في جرائم لها خطورتها على حسن سير القطاع العام . او اذا اختلسوا أمواله او اذا اقترفوا فعلا من الأفعال التى يجرمها قانون العقوبات .

كما عالج المشرع الحالات التى يرتكب فيها رئيس وأعضاء مجلس الادارة اخلاعا عمليا في تنفيذ الالتزامات ، او غشا او اهمالا جسيما يلحق ضررا بأموال الشركة وذلك باضافة نصوص صريحة في قانون العقوبات تجرم هذه الأفعال (١٢) .

ولا يجوز تحريك الدعوى الجنائية في الحالات الأخيرة الا بناء على اذن من النائب العام بعد اخذ رأى الوزير المختص .

(ب) المسؤولية المدنية :

بجانب تحريك المسؤولية الجنائية وما يتبعها من دعوى المسؤولية المدنية التى يمكن مباشرتها تبعا لتقرير المسؤولية الجنائية ، فانه يمكن تحريك دعوى المسؤولية المدنية عن الأفعال والتصرفات الخاطئة التى يرتكبها رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة بمناسبة ادارتهم لها ، متى ترتب على هذه الأفعال والتصرفات ضرر يلحق بالشركة او المساهمين او الغير — وهم اسلسا دائنو الشركة .

(١١) للتوسع في دراسة هذا الموضوع — راجع مؤلفنا « المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية » — مكتبة عالم الكتب والنهضة المصرية والعربية — ص ١٧٥ وما بعدها .

(١٢) د . أبو زيد رضوان ود . حلم عيسى « شركات المساهمة واتقطاع العلم » ص ١٨٢ وما بعدها .

وذلك طبقا لما تنص به المادة (١٦٢) من القانون المدنى على أساس
م أن خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ولقد جرى القضاء
في فرنسا وفي مصر في خصوصية مسؤولية الموظف عن أخطائه التي يرتكبها أثناء
قيامه بأعمال وظيفته وينتج عنها أضرارا أن يكون هذا الخطأ الموجب للمسئولية
المدنية عن الأخطاء الشخصية وليس من الأخطاء المصلحية (١٣) ، (وذلك حسبما
سبق لنا إيضاحه) .

(١٣) عنى الفقه والقضاء الإدارى في فرنسا بوضع المعيار الفارقة بين
الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى وأهم الفقهاء الذين تناولوا هذا الموضوع
هم الاستاذة :

(١) لأفريز :

يرى أن الخطأ يكون شخصا إذا كان الفعل الذى أثاره الموظف أثناء تادية
وظيفته مصطبغا بمسبغة شخصية .

أ ب هوريو :

يرى اعتبار خطأ الموظف شخصا إذا أمكن فصله عن الوظيفة ماديا
أو معنويا .

أ ج أجيوز :

يرى التمييز بين الخطأ البسيط والخطأ الجسيم : والخطأ البسيط يعتبر من
الأخطاء العادية التى يتعرض لها الموظف أثناء تادية وظيفته أما إذا كان الخطأ
جسيدا عد من الأخطاء الشخصية .

أ د دوجى :

يرى اعتبار الخطأ شخصا إذا كان الهدف الذى تغياه الموظف غرضا
خاصا أما إذا كان الغرض عاما كان الخطأ مرفقيا دون نظر الى مدى جسامته
هذا الخطأ .

ويلاحظ أن القضاء الإدارى الفرنسى لم يتقيد بمعيار معين وإنما يهتم كل
حالة على حدة ولذلك فالمعيار السابق تعتبر مجرد توجيهات يسترشد بها
القضى عند تطبيق قواعد المسؤولية .

راجع في هذا الشأن :

(دكتور / نؤاد العطار « القضاء الإدارى » - القاهرة ١٩٦٨ - ص ٧٠٢
وما بعدها) .

✽ وفي مصر يتجه رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى لمجلس
الدولة الى أن العبارة بالقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات =

وتنطبق هذه القاعدة على موظفى القطاع العام حتى لا يغفلوا
من المسؤولية المدنية عن الاخطاء الشخصية التى يرتكبونها وحتى لا تتحلل احوال
القطاع العام اعباء مالية نتيجة لاططاء شخصية .

ومن الجدير بالذكر أن دعوى المسؤولية المدنية ترفع على رئيس واعضاء
ادارة شركات القطاع العام ككل او بالنسبة لبعضهم بسبب اى عمل او تصرف
يتم بالمخالفة لقوانين ولوائح الشركات مثل توزيع ارباح صورية او نشر ميزانية
تحتوى على بيانات خاطئة ، او التصرف بدون وجه حق فى اصول الشركة ، او
عن سوء استعمال هذه الاصول او الموافقة على منح قروض لاشخاص طبيعيين
او معنويين مع وضوح اعسارهم وعدم قدرتهم على الوفاء .

ونرى أن دعوى المسؤولية المدنية قد توجه الى مجلس الادارة بكامل
اعضائه باعتباره « عضو جماعى » وذلك بسبب قرار خاطيء من المجلس تسبب
عنه ضررا للشركة او للمساهمين او الغير ، وتتناول المسؤولية الاعضاء المعنيين
والمنتخبين ولا ينفى ترتيب المسؤولية صدور القرار بأغلبية اصوات اعضاء المجلس
ولا يعنى من المسؤولية الا الاعضاء الذين يعترضون على القرار الخاطيء ككتبة
فى محضر الجلسة .

وتوجه دعوى المسؤولية المدنية الى رئيس واعضاء مجلس الادارة
الحاضرين أثناء اتخاذ القرار الخاطيء .

ويرى الاستاذان : « أبو زيد رضوان وحسام عيسى » امكن امتداد
المسؤولية الى الاعضاء الغائبين بدون مبرر او بدون عذر مقبول لانهم بذلك
يرتكبون اهمالا مؤثما فى حق الشركة او المساهمين او الغير ، كما يقران كذلك

= وظيفته ، وقد افنت الجمعية بان القضاء الادارى استقر على أن العمل الضار
الصادر من الموظف يعد خطأ شخصيا يستتبع مصادته مدنيا اذا كان مشويا
بسوء القصد او كان بالغ الجسامة ، أما ما حدا ذلك فمخالطة يعد مصلحيا ، اى
أن العبرة بالقصد او الغلبة .

راجع هذا الشأن :

(فتوى الجمعية العمومية فى ٢٢/٨/١٩٦٤ س ٢٨٨ ب ١٤٥ « منشور
بجلة المحاماة المصرية » - العددان السابع والثامن ١٩٧٥ - : مقال الاستاذ /
عبد المحسن محمد السيد فى موضوع « مسؤولية الموظف مدنيا ») ص ١١٩ .

مبدأ 'مسئولية' أي الاعضاء الجدد الذين دخلوا المجلس بعد ذلك ، اذا كانوا عند سايرين 'الخط' السابق 'رتكبه' . مع علمهم به . (راجع مؤلفنا « المؤسسات الاقتصادية » - مرجع سابق .)

ولا شك انه يحق لكل من اصلبه الضرر نتيجة للخطا الشخصى أن يحرك دعوى المسؤولية المدنية . فثبت هذا الحق للشركة نفسها باعتبارها شركة عامة لها شخصية معنوية تتيج لها مباشرة الاعمال القضائية ، كما يحق للمساهمين في 'شركات المخططة أو الغير' . وتلك هي فكرة موجزة عن تحريك 'مسئولية الجنائية والمدنية في ظل التجربة المصرية الرائدة . ويمكن الرجوع للمراجع المتخصصة .

المطلب الرابع

الإحالة الى المحاكمة التأديبية عن طريق الجهاز المركزى للمحاسبات

رتب المشرع بعض النتائج على التفرقة بين انواع الجرائم التأديبية ، واختص الجرائم ذات الطابع المالى بأحكام خاصة تستهدف الحفاظ على المال العام :

ويؤدى الجهاز المركزى للمحاسبات دورا كبير الاهمية في إحالة الدعوى الى المحاكمة التأديبية ، فترئيس الجهاز يخطر بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية ، وله خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف المدان الى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشرة يوما التالية ، وذلك طبقا لصحيح المادة الثالثة عشر من قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (١٤) .

(١٤) تنص المادة (١٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالنيابة الادارية على ما يلى :

« (١) يخطر رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية والمشار اليها في المادة السابقة . ورئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية » .

وقد تصدى القضاء الإدارى لتفسير هذا النص : ونعرض أهم ما انتهى إليه الفقه والقضاء في هذا الشأن على النحو التالى :

(١) بالنسبة لجهة الإدارة فإن مدة الخمسة عشرة يوما تعتبر من المواعيد التنظيمية التى قصد بها « حس الجهة الإدارية على تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية » .

(٢) يتعين على رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات أن يبدى رايه فى تصرف جهة الإدارة فى المخالفات المالية خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ وصول الأوراق اليه والا سقط حقه فى الاعتراض واصبح قرار الجهة الرئاسية بالتصرف فى التحقيق سواء أكان ذلك بالحفظ أو بالمقاب حصينا . فالمدة بالنسبة اليه تعتبر مدة سقوط ، ويترتب على ذلك عدم قبول الدعوى التأديبية واكتساب الجزاء الموقع على الموظف حصانة تلقائية (١٥) .

ويلاحظ أن مدة الخمسة عشرة يوما لا تسرى باعتبارها مدة سقوط الا اذا توافرت شروط معينة نعرض أهمها فيما يلى :

(١) يجب أن يبلغ رئيس الجهاز بالقرار النهائى فى خصوص المخالفة المالية ، ويشترط فى قرار الجزاء الذى يتعين عرضه ان يكون قرارا مستقرا ، ويكون ذلك كذلك متى اصبح القرار نهائيا بعد ان تستعمل سلطة التعقيب على القرار — ان وجدت — حقا فى التعديل أو الإلغاء ، أو بعد فوات المدة المقررة لاستعمال هذا الحق (١٦) .

(ب) اذا اخطر رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بالجزاء التأديبى عن المخالفات المالية فله أن يطلب ما يشاء من بيانات لإبداء رايه ، خلال مدة الخمسة عشرة يوما . فاذا طلب أوراقا أو بيانات فلا تبدأ المدة فى السريان الا من تاريخ ورود كل ما يطلبه من هذه البيانات ، فاذا بلغ بقرار العقوبة ولم يطلب شيئا ، أو طلب ذلك بعد مرور المدة فإن المحكمة الإدارية العليا ترى ان ذلك يعد قرينة على اكتفائه بالجزاء وأنه لا وجه لاقامة الدعوى التأديبية حيث تقول :

(١٥) المحكمة الإدارية العليا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ — س ٦ ق .

(١٦) المحكمة الإدارية العليا فى ١٨ فبراير سنة ١٩٦١ — س ٦ ق —

ص ٦٦٥ .

(م — ٢٤) المحاكمات التأديبية (

« تكون قد قامت القرينة على اكتفائه بما وصل اليه من اوراق في فحص الجزاء ويكون قد قام افتراض بكتفائه بالجزاء الموقع الذى اصبح بهذا الافتراض جـزاء نهائيا مما لا يكون معه ثمة وجه لاقامة الدعوى التانيبية » (١٧) .

وفي حكم آخر تقول المحكمة :

« ان كل ما اوجبه القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في المادة (١٣) منه انه على الجهة الادارية ان تخطر رئيس الديوان بالجزاء الادارى بعد ان يكون قد استقر في صورته النهائية ، فلم يطلب منها اكثر من ذلك . فاذا قامت هذه الجهة بما يفرضه عليها القانون وارفعت بالقرار الادارى الصادر بالجزاء تحقيقات النيابة الادارية ، وكذلك صورة من مذكرة المراقبة ، ومضت ١٥ يوما من تاريخ اخطار الديوان بهذا كله دون ان يطلب المزيد من الاوراق قبل انقضاء هذه المدة ، فقد قامت القرينة على توافر العلم بالقرار وكفاة مقوماته ، وبالتالي على عدم الاعتراض عليه ، وصيرورته نهائيا . وكل استيفاء يطلب بعد ذلك يتعلق بهذا القرار لا يضاف محلا بعد ان استقر القرار المذكور بمضى الميعاد الجائز فيه الاعتراض » (١٨) .

(هـ) ان الاخطار بالجزاء ان وجه الى مدير عام المراقبة القضائية بالجهاز دون رئيس الجهاز فان آثاره المترتبة عليه قانونا — من ناحية الاعتراض — تسرى في حق رئيس الجهاز من تاريخ هذا الاخطار ، لانه يكون قد تم الى الجهة التى خصها القانون بتبليغه او بمباراة اخرى يعتبر الاخطار لهذه الجهة بمثابة اخطار لرئيس الجهاز (١٩) .

(د) ان اخذ رأى الجهاز المركزى للمحاسبات في امر من الامور المتعلقة بالمخالفات المالية لا يغنى عن تبليغه بالقرارات الصادرة بخصوصها (٢٠) .

(١٧) المحكمة الادارية العليا في ٦ يناير ١٩٦٢ — س ٧ ق — ص ٢٠٧ .

(١٨) المحكمة الادارية العليا في حكامها في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ — س ٧ ق

ص ٢٥٣ .

(١٩) المحكمة الادارية العليا في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ — س ٧ ق

ص ٢٥٣ » الحكم السابق » .

(٢٠) المحكمة الادارية العليا في ٢٩ يناير سنة ١٩٦٦ — س ١١ ق

ص ٣٤٣ .

(هـ) حدد القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في المادة الأولى منه ، المواد التي تنطبق — من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — على موظفي « المؤسسات العامة » والهيئات العامة ، وموظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية وموظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح ، وأعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين ، ولم يرد بين تلك المواد ذكر المادة (١٣) من القانون المشار إليه .

وقد انتهت المحكمة الإدارية العليا إلى أن رئيس الجهاز المركزي للحسابات لا يملك الاعتراض على القرارات الصادرة من السلطات التأديبية في خصوص الجرائم المالية بالنسبة إلى الفئات المشار إليها (٢١) .

ويعلق الأستاذ « العميد الطماوي » على حكم المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن بما يلي :

« إذا كانت المحكمة الإدارية العليا قد طبقت النصوص تطبيقاً سليماً فإننا لا نذكر الحكمة من منع الجهاز المركزي للحسابات من النظر في القرارات الصادرة في خصوص المخالفات المالية في نطاق القطاع العام والذي يقوم نشاطه كله على الاعتبارات المالية بصفة أساسية » (٢٢) .

وإننا نتفق تماماً مع رأي الأستاذ العميد لمعقوليته ومنطقه السليم ، ونضيف أن الهدف من عناية المشرع بالمخالفات المالية وتمييزها بنصوص خاصة تستهدف منح رئيس الجهاز المركزي للحسابات خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ إخطاره بالقرارات المتعلقة بالمخالفات المالية ، أن يطلب تقديم الموظف المذنب إلى المحكمة التأديبية وتكليف النيابة الإدارية في هذه الحالة بمببئائه الدعوى التأديبية خلال خمسة عشرة يوماً التالية طبقاً لصحيح المادة الثالثة عشرة من قانون النيابة الإدارية .

(٢١) المحكمة الإدارية العليا في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ — من ١١ ق

ص ١٦١ .

(٢٢) الدكتور / سليمان محمد الطماوي : « القضاء الإداري » قضاء

التأديب « من ١٩٨٧ — ص ٦٠٧ — ٦٠٨ — مرجع سابق — » .

نقول ان سبب تشدد المشرع مع مقترفي المخالفات المالية على النحس
نسبق هو لحاظ على المال العام . والمال العام ليس مقصورا فقط على
اجزة الحكومة التقليدية بل ان قدر كبير منه أصبح الآن في حوزة شركات
التضام العام ذات النشاط الاقتصادي ، والعناني ، ولذلك كان من الضروري
التشدد في معاملة من يسير استعمال المال العام (٢٢) من موظفي القطاع العام
بنفس التشدد الذي يعامل به موظفي الاجزة الحكومية « بمفهومها التقليدي »
اي سواء الذين يعملون في الوزارات أو المصالح أو اجزة الادارة المحلية .

المطلب الخامس

اعلان المتهم بالمخالفات التي يقدم بسببها الى المحاكمة التأديبية

نص المادة ٢٣ ، من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (المتعلق بالنسبة
لاداريه على اقلية الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق
وقرار الاحالة لسكرتارية المحكمة المختصة ، ويتضمن قرار الاحالة بيان المخالفات
المنسوبة للموظف وتتولى السكرتارية اعلان المتهم .

وجدير بالاحاطة ان المشرع اعد النص على ذلك مع اضافة بعض التفاصيل
المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (٢٤) .

(٢٢) الاموال العامة هي التي تخصص للنفع العام للجمهور بطريق
مباشر ، أو عن طريق القطاع العام ، وهذه الاموال هي التي تعنى الدولة
ب حمايتها بنظم قانونية خاصة تستهدف ضمان الحماية الاستثنائية لها . كعدم
القبالية للتصرف فيها ، أو عدم تقرير حقوق عينية تبعية عليها (أو ما شابه ذلك
من الامور الاخرى التي تخل بأمر الحماية الاستثنائية) .

ولذلك اهتم الفقه التقليدي وخصوصا الفقه الفرنسي بوضع المعايير
الفرقة بين كل من المال الخاص ، والمال العام وهو الذي يستأثر بالحماية
الاستثنائية ، وبهذا التشدد مع العابثين به ، ومن هنا ترى ان اطلاق النص
كان خير من تقييده .

(اراجع مؤلفنا : « المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية »
س ١٩٧٨ - ص ٨٠ - مكتبة عالم الكتب) .

(٢٤) نص المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

على ما يلي :
« تعلم الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقرار =

ويلاحظ أن القضاء يرجع كل ما يتعلق بـ"جرائم الاعلان" الى قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتباره تقنيا للوصول "العلمة في هذا المسند ٢٥ .

= الاحالة ظم كتب المحكمة المختصة . ويجب أن يتضمن القرار المذكور ببيان بأسماء العاملين وفئاتهم والمخلفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وتنظر الدعوى في جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الاوراق ظم كتب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال الميعاد المذكور على أن يقوم ظم كتب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق .

ويكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه او في محل عمله بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويتم اعلان افراد القوات المسلحة ومن في حكمهم — ممن تسرى في شأنهم احكام هذا القانون بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة " . (٢٥) يتعين في خصوص الاعلان المشار اليه ، الرجوع الى الاصول العلمية في هذا الشأن والمنصوص عليها في قانون المرافعات ، والتي توجب ان تسلم الورقة المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه ، وغيا يتعلق بالانتخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم للنيابة وعلى النيابة ارسالها الى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية . واذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او في الخارج ، وتسلم صورتها للنيابة ، ويجب اتباع هذه الاصول في الاحوال التي يجوز فيها اجراء الاعلان . ويتعين أن يثبت الخطاب الموصى عليه ، المتضمن هذا الاعلان على الوجه المنصوص عليه في قانون المرافعات . ومن حيث ان اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من الاعلان للشخص المراد اعلانه او في موطنه انما اجزاه القانون على سبيل الاستثناء ، فلا يصح الاجتهاد اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية والدقيقة للتقصي عن موطن المراد اعلانه ، فلا يكتفى أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، بل يجب أن يكون هذا الاعلان مسبقا بالتحريات المشار اليها والا كلن باطلا . واذا كان الشايت من التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية انه كان للطاعن عند اقامة الدعوى التأديبية ضده موطن معلوم في الخارج . . فانه لا يجوز اعتباره غير معلوم الموطن ، واعلانه في النيابة العامة على هذا الاساس ، بل يتعين اعلانه وفقا لما يقضى به قانون المرافعات تسليم الاعلان الى النيابة مشتملا على بيان موطنه في الخارج حتى تتمكن هى ووزارة الخارجية من اتبانه على الوجه البين في القانون والا يصبح الاعلان بطلا وتكون الدعوى التأديبية قد سارت دون اعلانه اعلانا صحيحا . . .

وإذا لم يعلن المتهم إعلانا صحيحا غاته يقترب على ذلك بطلان إجراءات المحاكمة وبطلان الحكم الصادر استنادا الى تلك الإجراءات .

غذا لم يعن بقرار الاحالة . وتاريخ الجلسة المحددة بنظر الدعوى غير ذلك يعد عيبا شكليا في الإجراءات يبطلها ايضا ويبطل الحكم الصادر على أساسها وقد طبقنا ذلك في مجال التطبيق العملي في احدى القضايا التي بوشرت بمعرفتنا (٢٦) غير انه اذا احيط العامل المحال للمحاكمة التأديبية

(٢٦) نعرض الطعن في حكم صادر من المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم بجلسة ١٩٨٤/١/٢٥ في الدعوى رقم ٣٩١ لسنة ٢٥ قضائية والذي طعن فيه امام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣١ قضائية . و قد بوشرت هذه القضية بمعرفتنا .

ونبين الخطوات العملية التي اتبناها في القضية المشار اليها بعاليه على النحو التالي :

١ - صدر حكم المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم ويقضى بنصل الاستقالة (س) من الخبة .

٢ - تمنا بالطعن امام المحكمة الادارية العليا وضمنا تقرير الطعن شق يستعمل تناول طلب الايقاف . و شق موضوعي تناول طلب الالغاء ، وقيد الطعن برقم ١٧٤ لسنة ٣١ ق .

٣ - احيل الطعن لهيئة مفوضي الدولة (مفوضي المحكمة الادارية العليا) الدائرة الرابعة .

٤ - جاء تقرير هيئة المفوضين لصالح موكلتنا حيث انتهى الى التقرير بما يلي :

« قبول الطعن شكلا ، ووقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وفي الموضوع الفاء الحكم المطعون فيه مع احالة الدعوى الى المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم لاسادة محكمة الطاعة فيها هو منسوب اليها مجددا من هيئة اخرى » .

٥ - احيل ملف الدعوى بتقرير هيئة المفوضين الى دائرة محص الطعون بالمجلس .

٦ - تمنا الى دائرة محص الطعون مذكرة مبسبة بدفاعنا عن المدعية وركزنا على ان المدعية لم تعلن إعلانا تقونيا بجلسات المحاكمة الامر الذي يقترب عليه بطلان الحكم طبقا لصحيح قاتون المرافعات ، ولاخلال ذلك بحق الدفاع .

٧ - اخذت هيئة محص الطعون بدفاعنا وقضت بقبول الطعن وأحالت القضية الى الدائرة الرابعة عليا .

في الدعوى المقبلة ضده وبتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وكثت المبل ميسره
المبله للحضور بنفسه أو بوكيل عنه لدفع ما أسند اليه من اتهامات ، غير أنه
نقاس على متبعية سير إجراءات الدعوى ، ولم يتشبط لإبداء أوجه دفاعه فانه
لا ضرر على المحكمة التأديبية ان هي سارت في نظر الدعوى ونصت فيها
في غيبته (٢٧) .

وبلاحظ أنه اذا أخطر الموظف المتهم بالتهمة المنسوبة اليه وبتاريخ الجلسة
المحددة للمحاكمة ، فانه اذا شاب الاعلان قصور ، ولكنه حقق غايته بن حضر
المتهم أو نائبه فطلب التأجيل للاستعداد وأبدى دفاعه فان القضاء الإداري يرفض
الإبطال لمعيب الإجراءات في هذه الحالة .

وبهذا المعنى تقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في
١٩٦٣/١٢/٧ ما يلي :

« لا محل لقول الطامن انه لم يخطر طالما ان الهدف من الاخطار قد تحقق
بمثول المتهم أمام المحكمة ويستتبعه الى قرارها ، وعلمه بتاريخ الجلسة التي
أجلت فيها المحاكمة والتصريح له بتقديم مذكرات ومستندات » .

ـ ٨ ـ قدمنا مذكرة أخرى شاملة دفاعنا الموضوعي عن المدعى أمام المحكمة
الإدارية العليا واستجلبت له استجابة تامة .

٩ ـ قضت الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٧٤
لسنة ٣١ قضائية ضد النيابة الإدارية في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية
لوزارة التربية والتعليم بجلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٣٩١
لسنة ٢٥ ق بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة
الدعوى الى المحكمة التأديبية « للعاملين بوزارة التربية والتعليم » للفصل فيها
مجددا بمعرفة هيئة أخرى . وقد حكم في هذه الدعوى لصالح موكلتنا الاستاذة
(س) وأعيدت لعملها بعد إلغاء قرار الفصل .

(٢٧) ان المستفاد من أحكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من قانون
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن حضور المتهم بجلست المحكمة ليس
شرطا لازما للفصل في الدعوى وإنما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كتبت
الدعوى مهينة لذلك وكان المتهم قد أعلن بقرار الإحالة وبتاريخ الجلسة التي
عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون .

المبحث الثاني

اجراءات المحاكمة وحرية المحاكمة في تقدير الدليل

المطلب الاول

اجراءات المحاكمة

تعمد 'المحاكمة التأديبية' جلساتا في سرية ما لم يقرر رئيس المحاكمة خلاف ذلك والسرية مقصود بها الجمهور دون المتهمين ووكلائهم وشهودهم وللعلل 'المقدمة للمحاكمة' ان يحضر جلسات المحاكمة بنفسه أو أن يوكل عنه محاميا وله ان يبدى دفاعه كتابيا أو شفاهة ما لم تقرر المحاكمة حضوره شخصا (قانون مجلس الدولة 'المادة' ٣٧ ، « ٢٨١ » . فلذا غالب صدر الحكم بعد التحقق من علانيته .

وتفصل المحاكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى اكثر من مرة لذات السبب على الا تجاوز فترة التأجيل أسبوعين ، وتصدر المحاكمة حكمها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ إحالة الدعوى اليها (قانون مجلس الدولة المادة « ٣٥ ») (٢٩) ، وذلك بأغلبية

(٢٨) تنص المادة (٣٧) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« للعلل المقدمة الى المحاكمة التأديبية ان يحضر جلسات المحاكمة أو ان يوكل عنه محاميا : وله ان يبدى دفاعه كتابيا أو شفاهة ، وللمحاكمة ان تقر حضوره شخصا » .

(٢٩) وتنص المادة (٣٥) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« تفصل المحاكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين موافاة المحاكمة بما تطلبه من بيانات أو ملفات أو أوراق لازمة للفصل في الدعوى خلال أسبوع من تاريخ الطلب .

ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى اكثر من مرة لذات السبب على الا تجاوز فترة التأجيل أسبوعين .

وتصدر المحاكمة حكمها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ إحالة الدعوى اليها » .

الإراء بعد المداولة ويكون النطق بالحكم في جلسة علنية وإجراءات 'المسلكة التأديبية تكون — عادة — غير قابلة للتجزئة فإذا كانت الإجراءات بالنسبة لبعض التهم باطلة وبالنسبة للبعض الآخر صحيحة فإن الحكم التأديبي — وهو يصدر عادة عن جميع التهم — يمدد بمعينا مستوجبا للإلغاء ومن ثم يجب إعادة المحاكمة بعد تصحيح كل الإجراءات .

ومتى انتهت الوحدة في الجريمة المسلكية التي جوزى المحكوم عليها من أجلها أو الوحدة في الموضوع وعدم القابلية للتجزئة فإنه لا يستفيد أحد العاملين المحكوم عليهم من محكمة تأديبية بناء على طلب محكوم ضده آخر (٢٠) .

ونظرا لأن المحكمة التأديبية تختص بتأديب العاملين الخاضعين لسلطتها فمن واجبها أن تتخذ من الإجراءات القانونية ما يكشف عن الحقيقة للتأكد من أن قرار الجزاء قائم على سببه صدقا وحقا أي بما يتفق مع الواقع ومع القانون .

ولذلك فمن حق المحكمة أن تعيد التحقيق مع المتهم والاعتد بالتحقيق الذي أجرى معه في مرحلة الاتهام ، ولهذا يكون في مكتة المتهم أن يبدى ما يراه من دفاع أمام المحكمة التأديبية ، فيواجه المتهم ما نسب إليه ويستطيع أن يتدارك أمله ما فإنه من وسائل الدفاع .

وتستطيع المحكمة أن تستكمل التحقيق بنفسها أو تعيد القضية إلى النيابة الإدارية لاستيفاء ما تحتاجه من بيانات ، وليس ذلك إبداء للرأى من شأنه أن يبدل المحكمة صالحة بنظر الدعوى (٢١) .

وللمحكمة ألا تتف هوقنا سلبيا كما هو في الوضع في القانون المدني (ما بين النيابة والمتهم) ولكنها تتخذ من الخطوات الإيجابية ما تراه لازما لاستظهار وجه الحق من وقائع الدعوى ولها في ذلك الاستمناة بأوجه الإثبات التي يتخذها القاضي الجنائي سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المتهم أو النيابة الإدارية .

(٢٠) . مشار إليه بكتب المستشار الدكتور / مغاوري محمد شاهين — « القرار التأديبي » — مرجع سابق — ص ٣٩٠ .
(٢١) المحكمة الإدارية العليا في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ — س ١٣ ق ص ٩٢ .

فإنها الاستعانة بأهل الخبرة وهو طريق من طرق التحقيق تلجأ إليه إذا ما تراءى
أهل ذلك ، فهي صاحبة الحق في التقدير الموضوعي عن كلفة عناصر الدعوى
وغير ملزمة إلا ما تراه حقا وعدلا من رأى أهل الخبرة (٣٢) .

وللمحكمة إجراء المعاينة وسماع الشهود والاطلاع على الاوراق والتفتيش
ولا يستثنى من ذلك الا القواعد التي لا تتفق بحسب طبيعتها مع القضاء التأديبي
أو تلك التي خرج عنها المشرع بنصوص صحيحة ، فلها استجواب المتهم طبقا
للمادة « ٣٦ » من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على
ما يلي : —

« للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين
وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود
فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والإمتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور
الاحكام المقررة لذلك قانونا وتحرر المحكمة محضرا بما وقع من الشاهد وتحيله
الى النيابة العامة اذا رأت في الامر جريمة .

وإذا كان الشاهد من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم
وتخلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى وأخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى
أو امتنع عن أداء الشهادة ، جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالانذار أو الخصم من
المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين » .

والمحكمة تنقذ بقواعد الإثبات عند استخلاص وقائع الاتهام من ملف
الدعوى مع تقدير هذه الوقائع بما يتشبه مع المنطق السليم (٣٣) ، لأن ملف العامل
يعتبر الوعاء الحقيقي لبيان حلقته الوظيفية .

(٣٢) المحكية الادارية العليا في ٢٢/٥/١٩٧١ — مجموعة س ١٦ ع/٢
— ص ٣٠١ رقم ٤٦ .

(٣٣) نرى أنه يمكن الاستهداء بقانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فيها
لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية : وبناء على ذلك يمكن اعمال نص
المادة (٦٥) والتي تقول : « الموظفون المكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد
تركهم العمل عما يكون قد وصل الى علمهم في أثناء قيامهم به من معلومات لم
تنشر بالطريق القانوني ، ولم تاذن السلطة المختصة في اذاعتها ، ومع ذلك فلهذه
السلطة أن تاذن في الشهادة بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم » .

ويلاحظ أن الدليل الكتابي لا يتمتع بنفس القوة من الإثبات التي يتمتع بها
في القانون المدني إذ يجوز اثبات العكس بكافة طرق الإثبات .

ولا يصح مطالبة المحكمة بأخذ دليل دون آخر ، إذ ما تحتسويه أوراق
الدعوى من تحقيقات وبيانات لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي توضع
في الأحوال لتقدير المحكمة التقديرية وتحتل الجدل والمناقشة .

ويلاحظ أن المحكمة غير ملزمة بالأوصاف التي تسبغها النيابة الإدارية
على الوقائع التي وردت في قرار الإحالة ، وعليها أن تمحص الوقائع المطروحة
عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تنزل عليها حكم القانون (٢٤) .

وللمحكمة الإدارية العليا أحكام كثيرة تؤيد ذلك الاتجاه نذكر منها ما يلي :—
(١) حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٨/١١/١٩٦٨ حيث تقول : —

« يجوز للمحكمة التأديبية أن تضي على وقائع الدعوى وصفها القانوني
الصحيح ما دام هذا الوصف مؤسسا على الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها
الدفاع على أن تخطر المتهم بما تجريه من تعديل في هذا الشأن إذا كان من شأنه
الناثير في دفاعه » .

(ب) وكذلك حكمها في ٢٦ فبراير ١٩٦٦ حيث تقول : —

« لا تنقيد المحكمة التأديبية بالوصف الذي تسبغه النيابة الإدارية على
الوقائع المسندة الى الموظف وليس من شأن هذا الوصف أن يمنع المحكمة من
تعديله متى رأت أن ترد تلك الوقائع بعد تصحيحها الى الوصف الذي ترى أنه
الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الوقائع المبينة بأمر الإحالة ، والتي
كانت مطروحة أمام المحكمة هي بذاتها التي اتخذت أسسا للوصف الجديد » .

(ج) وايضا حكمها في ذات التاريخ ٢٦ فبراير ١٩٦٦ حيث تقول : —

« إذا كان قرار النيابة الإدارية قد جاء في شأن تحديد المخالفات المنسوبة
الى الطاعن ووصفها غير متفق مع ما أسفر عنه التحقيق والفحص الا ان ذلك

(٢٤) المحكمة الإدارية العليا في ١٣/٢/١٩٦٤ — المحلها — س ٥٤٤٥ ،

٦ — ص ٦١٤ رقم ١٨٠ .

ليس من شأنه أن يسبب 'إجراءات المحاكمة التأديبية' بها بتطلبها ويبطل الحكم 'لنفسه' عيباً . أما ثبوت هذه 'الخلقات' أو عدم ثبوتها وصحة أو عدم صحة وصفها فهي مسائل تتعلق بموضوع المحاكمة التأديبية وتتصل فيها المحاكمة حسبما يؤدي إليها اقتناعاً .

ولا يجوز للمحكمة أن تأتي بتهمة جديدة بعيدة عن التهمة التي وردت في قرار الإحالة دون أن تجرى التحقيق اللازم في شأنها ، وتحقق دفاع المتهم بصحتها وتناسيساً على ذلك فإذا أثارت النيابة الإدارية بعد حجب الدعوى للحكم اتهام جديد لم يرد بتقرير الاتهام الأول فإنه يتعين على المحكمة اطراحه لأنها مقيدة بالمخالفة الواردة بتقرير الاتهام المطروح عليها بقرار الإحالة .

وجدير بالذكر أنه إذا ووجه المتهم بوصف الفعل أو الأفعال المنسوبة إليه فلا تترتب على المحكمة أن تعدل الوصف أو تنزل العقوبة التأديبية إلى الوصف أو إلى الجزء الآخر متى كانت هناك أسباباً مبررة لذلك ، دون أن ينطوي هذا التصرف على إخلال بحق الدفاع ما دام المتهم يعلم من التحقيق الذي يجري معه بالوقائع موضوع المواجهة في جملتها ، ويبدى دفاعه فيها ، لا سيما إذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها أو تكون في الوقت ذاته أكثر من ذنب تأديبي واحد ، أو يكون كل منهما ذنباً على حده (٢٥) .

وإذا عدلت المحكمة وصف الاتهام المنسوب إلى العامل بها فيه صالحه ، وبما لا يتضمن إخلالاً بحقه في الدفاع فإن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتبنيه أو تنبيه المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر التهمة التي أقيمت بها الدعوى التأديبية .

وبطابقاً لحكم المادة (٤٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يحق للمحكمة أن « تفصل في الواقعة التي وردت بقرار الإحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الإدارية التصديق لوقائع لم ترد في قرار الإحالة والحكم فيها إذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الأوراق ، ويشترط أن تنفع العامل أهلاً مناسباً لتخصيص دفاعه إذا طلب ذلك » .

وبطابقاً للمادة (٤١) من قانون المجلس فالمحكمة أن : « تقيم الدعوى على

(٢٥) دكتور / مخلوري محمد شاهين — مرجع سابق — ص ٥٣٣ .

عاهلين من غير من قدموا للمحاكمة امامها اذا قامت لديها اسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم اجلا مناسباً لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة اخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة » .

وبصفة عامة يجب ان تقوم الادانة على اساس رد الفعل المكون للذنب الادارى والذى يتمثل في الاخلال بواجبات الوظيفة وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا ما يلى : —

« لا يعيب الحكم المطعون فيه مجرد استعارته وصفا جنائيا للفعل المنسوب الى الطاعن ، ما دامت المحكمة قد اقامت ادانته على اساس رد هذا الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها ، وقدرت الجزء بما يتناسب مع جسامه هذا الفعل ، ذلك انها وصفت ما وقع منه بالانحراف عن الخلق القويم وحسن السمعة وهو وصف سليم لا غبار عليه » (٣٦) .

وللمحكمة التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء بغى معقب عليها بشرط الا يشوب حكمها « الغلو في الجزاء » ، وفي هذا تقول المحكمة الادارية العليا ما يلى : —

« ليس للمحكمة الادارية العليا ان تعقب على المحكمة التأديبية ، اذا ما قامت هذه المحكمة باستخلاص النتيجة التى انتهت اليها من اصول تتجها ماديا وقانونيا وتكييفها تكييفاً سليماً ، وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذى بنت عليه قضاءها ، ولا يجوز للطاعن ان يحاول اعادة الجدل في تقدير انلة الدعوى ووزنها امام المحكمة الادارية العليا » (٣٧) .

(٣٦) حكم المحكمة الادارية العليا في ١٨/٤/١٩٦٧ .

مشار اليه بمرجع الدكتور / سليمان محمد الطماوى — مرجع سابق — ص ٥٣٧ .

(٣٧) حكم المحكمة الادارية العليا في ٢٨/١/١٩٦٧ .

مشار اليه بمرجع الدكتور / سليمان محمد الطماوى — مرجع سابق — ص ٥٣٧ .

المطلب الثاني

حرية المحكمة في تقدير الدليل

الاصل انه اذا اريد معاقبة الموظف عن واقعة بذاتها فيجب ان تثبت قبله ثبوتاً قاطعاً، بحيث لا يمكن ان يؤخذ بطريق الشك، ذلك ان القضاء التاديبى، شأنه في ذلك شأن القضاء الجنائى ، لا يمكن ان ينزل عقوبة تاديبية بأحد العاملين استناداً الى ارتكابه جريمة تاديبية معينة الا اذا ثبتت لديه بما لا يدع مجالاً للشك انه اقترف هذه الجريمة ، اذ المسؤولية التاديبية مسئولية شخصية ، فيتعين لتبوتها ان يكون قد وقع من العامل فعل ايجابى او سلبى محدد ، يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية ، والا فلا جرم ولا عقاب ، والادارة وان كانت حرة في تكوين اقتناعها نحو المسلك الذى يبدو من العامل محل المأخذة التاديبية ، الا ان المحكمة التاديبية تستند الدليل الذى تقيم عليه قضاؤها من الوقائع التى تطئن اليها ، دون معقب عليها في هذا الشأن ، ما دام هذا الاقتناع قائماً على اصول موجودة غير منزع من اصول لا تنتج (٢٨) ، وحرية تقدير البليسل لا تقتصر على المحكمة التاديبية بل تطبق على جميع السلطات التاديبية ، وليس للقاضي ، من بعد ، ان يحل نفسه محل السلطات التاديبية المختصة فيها هو متروك لتقديرها ووزنها فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقوم لدى السلطات التاديبية المختصة من دلائل وقرائن الاحوال اثباتاً ونفيًا ، في خصوص قيام الحالة الواقعية او القانونية ، التى تكون ركن السبب ، او يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبيه عليه من آثار ، بل ان هذه السلطات حرة في تقدير هذه الخطورة وتلك الدلائل والبيانات وقرائن الاحوال ، وتأخذها اذا اقتنعت بها او تطرحها اذا تطرق الشك الى وجدانها ورقابة القضاء الادارى في ذلك نجد حدها الطبيعى كرقابة قانونية في التحقق مما اذا كانت النتيجة التى انتهى اليها القرار التاديبى مستفادة من اصول موجودة ، وما اذا كانت مستخلصة استخلاصاً سائفاً من اصول تنتجها مادياً او قانونياً (٣٩) .

ويلاحظ ان حرية تقدير الدليل لا تقتصر على المحكمة التاديبية بل تطبق

(٢٨) : الادارية العليا في ١٩٦٧/١١/٢٥ بشار اليه بمرجع المستشار /
مغورى محمد شاهين - مرجع سابق - ص ٥٢٤ .
(٣٩) راجع مؤلف المستشار الدكتور / مغورى محمد شاهين - مرجع
سابق - ص ٥٢٤ .

على جميع السلطات التأديبية بها في ذلك سلطة الرئيس الإداري ، وليس للقاضي ان يحل نفسه محل هذه السلطات فهذا الامر متروك لتقديرها ووزنها ، غير ان القضاء يسلط رقابة المشروعية على عنصر السبب ومدى انفاقه مع الواقع والقانون ، فيجب ان يتحقق من قيام السبب صنفًا وحقًا ، ومرجع ذلك ان رقابة القضاء الإداري تجد حدها الطبيعي كرقابة قانونية في التحقق من ان النتيجة التي انتهى اليها القرار التأديبي محمولة على اسباب صحيحة تنتجها من الناحيتين المادية والقانونية .

فالمحكمة التأديبية تستمد الدليل الذي تقوم عليه قضاؤها من الوقائع التي تظمن اليها دون معقب عليها في ذلك ما دام هذا الاقتناع قائمًا على اصول بوجوده وغير منزع من اصول لا تنتج (٤٠) ، ويجب ان تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومنتهجة وجائز قبولها (مادة « ٢ » من قانون الانبات) .

ويلاحظ ان ضياع اوراق التحقيق لا يعنى مطلقًا سقوط الذنب الإداري الذي بنى على تلك الاوراق متى قام الدليل اولا على وجودها ثم فقدانها ، ويمضى الاستدلال على محتوياتها من اوراق اخرى صادرة من اشخاص لهم صلة بعمل وثيقة بها (٤١) .

(٤٠) المحكة الادارية العليا في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ — س ١٢ — ص ١١١ .

(٤١) المحكة الادارية العليا في ١٩ مايو ١٩٦٢ — س ٧ — ص ٨٧١ .

الفصل الثالث

ضمانات المحاكمات القضائية

الفصل الثالث

ضمانات المحاكمة التأديبية

تمهيد :

إذا انتهى التحقيق من الجبة الادارية او من النيابة الادارية بغير اصدار قرار بالحفظ ، أو بغير صدور قرار تأديبي من السلطة المختصة فإن العامل المدان يحال الى المحكمة التأديبية ، وتتولى النيابة الادارية بدء اجراءات المحاكمة في حالات ثلاث هي :

(الحالة الاولى) : ان يطلب منها ذلك الرئيس الادارى المختص مسواء في اعقاب التحقيق الذى تولته السلطة الرئسية أو لانه لم يقتنع بطلب الحفظ الصادر من النيابة الادارية .

(الحالة الثانية) : تتمثل في اعتراض رئيس الجهاز المركزى للحاسبات على القرار الصادر في خصوص مخالفة تأديبية خلال المدة القانونية المقررة فيطلب من النيابة الادارية احالة الموظف المقترف للذنب الادارى الى المحكمة التأديبية .

(الحالة الثالثة) : حالة ترى فيها النيابة الادارية ان التهمة ثابتة قبل المتهم وأنه يستحق جزاء يتجاوز في جسامته ما يملكه الرئيس الادارى المختص .

ونظرا الى الآثار الخطيرة التى تترتب على احالة العامل الى المحاكمة التأديبية فقد استوجبت محكمة القضاء الادارى والقسم الاستشارى « توافر الضمانات في المحكمة التأديبية » وذلك لان هذه الضمانات تملئها العدالة المجردة وضمر الانصاف والاصول العامة في المحاكمات التأديبية وان لم يرد لها نص فاتها تستلهم من المبادئ الاولى المقررة في القوانين الخاصة بالاجراءات سواء في المحاكمات الجنائية أو التأديبية ، وبهذه الضمانات يمكن للمتهم مباشرة

الدفاع عن نفسه وتحقيق دفاعه أمام البيئة التي تتولى محاكمته وتلتزم بتسبيب القرار الصادر بالجزاء « (١) .

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بذلك حيث تقول :

« أن قرار الجزاء حتى إذا كان قد صدر قبل قتلون النيابة الإدارية فليس معنى ذلك أن لا يكون التحقيق قبل إصداره غير خاضع لاصول أو ضوابط وإنما يتمتع استطلاعها وتقريرها في كنف قاعدة أساسية كلية تصدر عنها وتستقي منها الجزئيات والفتايل وهي تحقق الضمان وتوغير الاطمئنان للموظف في المسألة الإدارية ، فيجب أن تكفل له كل مقومات التحقيق القانوني الصحيح وضماناته ، من حيث وجوب استدعاء العايل وتمكينه من الدفاع عن نفسه وإتاحة الفرصة له لمناقشة شهود الإثبات وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي ، وغير ذلك من مقتضيات الدفاع . ولا يتمتع اتباع تلك الإجراءات إذا تطلب القانون جراً تحقيقاً فحسب وإنما يجب الالتزام بها ... كبداً علم في كل محكمة جنائية أو تأديبية دون حاجة إلى نص خاص عليه « (٢) .

وسنعرض أهم الضمائم على النحو التالي :

(١) مواجهة العايل بالمخلفات الإدارية المنسوبة اليه وبإدلة الإدانة .

(٢) تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه .

(٣) حيدة المحكمة التأديبية وسرعة المحكمة .

(٤) تسبيب الحكم التأديبي .

(٥) عدم تقيد المحكمة التأديبية بقرار الإحالة وحققها في إجراء التحقيق .

(١) محكمة القضاء الإداري — س ١٥ — قاعدة ٢٠٩ ، وفتلوى القسم الاستشاري س ٨ — قاعدة ٩٨١ .
(٢) المحكمة الإدارية العليا — س ٦ — قاعدة ٩٢ .

المبحث الأول

مواجهة العامل بالمخالفات الإدارية المنسوبة اليه وبإدلة الإدانة ،
وتمكنه من الدفاع عن نفسه

(أولا) المواجهة :

يجب أن تتم المواجهة فعلا بحيث تحقق غايتها غينبغي أن تتم بصورة
يستفاد منها اتجاه النية الى العقاب أى توقيع الجزاء حتى ينتبه العامل الى
خطورة موقفه فيقدم ما لديه من أوجه الدفاع ، ويتم ذلك بإعلان العامل بالنيهم
الموجهة اليه ، ولذلك نصت المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة على أن ينضم
قرار الاحالة بيان بأسماء العاملين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة لهم والنصوص
القانونية الواجبة التطبيق (٣) .

وجدير بالاحاطة انه اذا كلن المشرع قد بين الجية المختصة بالأعلان
ووسيلته والبيانات التى يتعين أن يشتمل عليها الاعلان فان القضاء الإدارى

(٣) تنص المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢

على ما يلى :

« تقام الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية بإيداع أوراق التحقيق
وقرار الاحالة ظم كتاب المحكة المختصة ، ويجب أن يتضمن القرار المذكور
بيانا بأسماء العاملين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية
الواجبة التطبيق .

وتنظر الدعوى فى جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع
هذه الاوراق ظم كتاب المحكة ، ويتولى رئيس المحكة تحديدها خلال الميعاد
المذكور على أن يقوم ظم كتاب المحكة بإعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة
وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق .

ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله بخطاب موصى
عليه مصحوب بعلم وصول .

ويتم اعلان افراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم — ممن تسرى فى شأنهم
احكام هذا القانون — بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة »

يسنظم التفاصيل من قانون 'المرافعات المدنية والتجارية باعتباره تقنيا للاصول
'نقابة في هذا' الموضوع (٤) .

وكما ذكرنا غدا لم يعلن العليل المحال للمحاكمة التأديبية بقرار الاحالة
وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى فان ذلك يعتبر عيبا شكليا في الاجراءات
سطلها ويبطال الحكم الصادر على اساسها (٥) .

غير انه اذا اعلن العليل المتهم على الوجه الصحيح وحضر المحاكمة
واجلت الجلسة في مواجهته فلا محل لاعلانه بكل تأجيل وذلك نظرا لانه متى
كثرت السبل ميسرة امل المتهم للحضور بنفسه او بوكيل عنه لدفع ما اسند
اليه ومع ذلك لم يسع الى متابعة سير اجراءات الدعوى ولم ينشط لبدء اوجه
دفاعه فانه لا غير على المحكمة التأديبية ان هي سارت في نظر الدعوى وفصلت
في غيبته لان المستفاد من احكام المواد (٢٤) ، (٣٥) ، (٣٦) ، (٣٧) من
قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو ان حضور المتهم جلسات المحاكمة
ليس شرطاً لازماً للفصل في الدعوى وانما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما
كانت مهينة لذلك ، وكان المتهم قد اعلن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة التي
عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون (٦) .

ولكن اذا اعلن المتهم ولكنه اعتذر عن الحضور بسبب المرض وتأجلت
المحاكمة لتاريخ آخر لم يعلن به وصدر القرار التأديبي في غيبته ، فيعتبر ذلك
الاجراء باطلا وجدير بالانقضاء ، وقد اقرت المحكمة الادارية العليا ذلك في حكمها
الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والفقت الحكم المطعون فيه لهذا السبب
مستندة الى بطلان الاجراءات على اساس ان اعلان المتهم هو اجراء جوهري
رسم الشارع طريق التحقق من اتمله على الوجه الاكمل بالاستيناق من تمام
هذه الاجراءات .

-
- (٤) المحكمة الادارية العليا في ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ — ص ١٠ ق —
ص ١٤٨٢ .
(٥) المحكمة الادارية العليا في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ — ص ٧ ق — ص ٢١٣ .
(٦) المحكمة الادارية العليا في ١٥/١١/١٩٧٥ — المجموعة ص ٤٠٢٨ .

وقد قالت المحكمة : انه يترتب على اغفال الاعلان الصحيح او عدم الاخطار وقوع عيب الشكل وفي الاجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه . ولم تقبل المحكمة دفاع الحكومة من انه كان يتعين على الموظف أن يتابع انتاجيات بقولها :

« ان الثابت من الاوراق أن الطاعن كان يعمل ويعيق في جهة أخرى ويعيد عن الجهة التي ينعقد فيها مجلس التأديب العلى ، وقد جرت الجهات المختصة على اعلانه بالجلسات المحددة بنظر الدعوى ، وعلى اخذ اقرارات عليه بذلك في كل مرة يعلن فيها . ومن ثم فلم يكن من جناح عليه اذا كان قد اعتمد على أن الجهات المختصة ستقوم باعلانه بتاريخ الجلسة التي احيلت اليها الدعوى كما نعتت في المرات السابقة (٧) .

وجدير بالملاحظة انه اذا كان الغرض من الاجراءات المتعلقة باعلان المتهم هو اخطاره بلتهم المنسوبة اليه ، وبتاريخ الجلسة المحددة لمحكمة ، فانه اذا شاب الاعلان قصور ، ولكنه قد حقق غايته بأن حضر المتهم أو نائبه وطلب التأجيل للاستعداد وإبدى دفاعه ، فلن القضاء الإداري يرفض الإبطال للعيب في الاجراءات في هذه الحالة .

وفي هذا تقول المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ما يلي :

« لا محل لقول الطاعن انه لم يخطر طاملا أن الهدف من الاخطار قد تحقق بمثل المتهم أمام المحكمة ، ويستتبعه بقرارها وعلمه بتاريخ الجلسة التي اجلت اليها المحكمة والتصريح له بتقديم المذكرات والمستندات » .

(ثانيا) تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه :

يجب أن يتمكن المتهم من الدفاع عن نفسه وذلك بمنحه أجلا كافيا أو متبولا لتحضير دفاعه ، وقد توسع القضاء في مقتضيات هذا الحق فقرر أن للمتهم انكار

(٧) المحكمة الادارية العليا في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ — مس ١٣ ق — ص ٢٦٣ .

ما نسب اليه بل يمكنه ان ينسب الاتهام الى غيره ما دام لم يكن ذلك بسوء نية (٨) . كذلك يمكن الدفع بعدم صحة التحقيق الذى جرى مع المتهم ، كما يمكن التمتيم 'لظمن فى تصرفات رؤسائه ليكشف انحرافهم عن الصالح العام ولو تاذى من ذلك الرئيس 'الادارى ما دام ذلك من مستلزمات الدفاع .

ويحق للمتهم الدفاع بنفسه او عن طريق محليه شفاة او كلفة ، ولذلك توقف 'الدموى اذا ثبت مرض العليل بمرض عقلى لا يستطيع معه الحضور .الدفاع عن نفسه بسبب وجوده تحت العلاج حتى يشفى ويعود الى رشده (٩) .

وسواء تولى المتهم الدفاع عن نفسه او اتلب عنه محليا فلا جدال فى تمكنه من الدفاع عن نفسه ، فمن حقه الاطلاع على المستندات ، ومناظرة ملف التحقيق على ان يتم ذلك فى مقر المحكمة وتحت اشراف الموظف المختص .

وقد اقرت محكمة القضاء الادارى حق المتهم فى طلب التأجيل اذا تلبت اسباب قوية تدعو الى ذلك ، وعدم اجابته الى هذا الطلب يعتبر نوعا من العنت يخل بحق الدفاع وفى ذلك تقول المحكمة :

« . . . ان المحاكمة التأديبية يجب ان تجرى على اصول وضوابط تكفل سلامة القرارات التى تصدرها الهيئات المتوط بها اجراء المحاكمة ، وبمسدها عن مظنة العنت او سوء استعمال السلطة ، واولى هذه القواعد تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه . . . فاذا قام سبب يحول دون استعمال هذا الحق كالمرض الشديد الذى تاييد بشهادة طبية وجب تأجيل المحاكمة » (١٠) .

وتقديرا من المشرع فى سرعة انجاز المحكمات التأديبية فقد اعلن مبدا الفصل السريع فى القضايا التأديبية واكد المشرع ذلك بالمادة (٢١) من قانون

(٨) المحكمة الادارية العليا فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٧ — س ٧ ق — ص ٤٠٢ .

(٩) المحكمة التأديبية — دعوى رقم ٧١ — س ١ ق .

(١٠) محكمة القضاء الادارى فى ١٥ مارس سنة ١٩٥٣ — س ١٧ .

النيابة الادارية ، كما اعاد المشرع النص على ذلك بالمادة ١ الخامسة والثلاثين من قانون مجلس الدولة (١١) .

ويلاحظ أن كل اخلال بحق الدفاع يؤدي الى بطلان اجراءات المحاكمة .

وقد اجمعت المؤتمرات الدولية على ضرورة كفالة الحق في الدفاع وتمكين المتهم من الاستعانة بمدافع وتمكينه من القيام بعمله على الوجه المرضى (١٢) .

وتمكن المتهم من الدفاع عن نفسه يقتضى منحه حسق الاطلاع على المستندات وملف التحقيق على أن يتم ذلك في مقر المحكمة وتحت اشراف الموظف المختص وذلك طبقا للمادة (٤٥) من قانون النيابة الادارية (١٣) .

(١١) تنص المادة (٢١) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على ما يلي :

« تفصل المحاكم التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة وبعد سماع اقوال الرئيس الذي يتبعه الموظف المحال الى المحاكمة أو من يندبه اذا رأت المحكمة وجها لذلك » .

وتنص المادة (٣٥) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« تفصل المحكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين موافاة المحكمة بما تطلبه من بيانات او ملفات او اوراق لازمة للفصل في الدعوى خلال اسبوع من تاريخ الطلب . ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى اكثر من مرة لذات السبب على الا يتجاوز فترة التأجيل اسبوعين . وتصدر المحكمة حكما في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ احالة الدعوى اليها » .

(١٢) المادة (١٤) من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ « المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المنعقد في روما سنة ١٩٥٢ » .

(١٣) تنص المادة (٤٥) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على ما يلي :

« يكون اطلاع ذوى الشأن على المستندات في مقر المحكمة تحت اشراف الموظف المختص » .

وإذا كان الأصل في المحاكمات هي العلانية فلن مقتضيات التأديب وما قد يثيره من اسرار ادارية فقد أدى ذلك الى أن يقلب هذا الأصل في المحاكمات التأديبية فجعلت السرية هي الأصل والعلانية هي الاستثناء وذلك طبقاً لنص المادة (٤٠) من قانون النيابة الادارية (١٤) .

(١٤) تنص المادة (٤٠) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على ما يلي :
« جلست المحكم التأديبية سرية .
ويجوز عقد الجلسة بصفة علنية اذا قرر ذلك رئيس المحكمة » .

المبحث الثاني

حيدة المحكمة التأديبية وسرعة المحاكمة وتسبب الحكم التأديبي

أولا : حيدة المحكمة :

تقتض المحكمة الإدارية العليا بأن حياد القاضي في التأديب امر بديهي لا يحتاج الى نص يقرره وبأن من يجلس مجلس القضاء يجب ألا يكون قد كتب أو استمع أو تكلم حتى تصفو نفسه من كل ما يمكن أن يستشف منه رايه في المتهم بها يكثف لهذا الاخير مصيره مقدما بين يديه .

ومن جانبنا نرى أن هذه القاعدة الاصولية لا تحتاج الى احكام لانها قواعد مستقرة وعلى كل فالحيادة ضمانة للمتهم يفترض وجودها في كل سلطة قضائية ومن ثم فان من يشترك في التحقيق أو يسبق له الاتصال بمراحل الانهزام ليس له الحق بأن يجلس في محكمة المتهم .

وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

ان الاصل في المحاكمات الجنائية والتأديبية أن من يبدى رايه يمتنع عليه الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها ذلك ضمنا لحيدة القاضي أو عضو مجلس التأديب الذي يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام حتى يطمئن من عدالة قاضيه ، وتجرده من التأثير بمعقيدة سبق أن كونها عن التهم موضوع المحاكمة » .

والحقيقة أن هذه المبادئ الاصولية مستقاة من قانون الاجراءات الجنائية حيث تناولها هذا القانون بالمختين (٢٤٧ ، ٢٤٨) (١٥) .

(١٥) تنص المادة (٢٤٧) من قانون الاجراءات الجنائية على ما يلي :

« يمتنع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى اذا كلفت الجريمة قد وقعت عليه شخصا . أو اذا كان قد قام في الدعوى بعمل بأمر الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو المدافع عن أحد الخصوم . أو أدى فيها شهادة . أو باشر عملا من أعمال أهل الخبرة » .
ويمتنع عليه كذلك أن يشترك في الحكم اذا كان قد قام في الدعوى بعمل =

(ثانيا) تسبب الحكم التأديبي :

يستلزم القضاء الإداري تسبب الحكم التأديبي حتى يمكن أن تسلط المحكمة الإدارية العليا رقبة المشروعية على أحكام المحاكم التأديبية غير أن المحكمة الإدارية العليا قضت بأنه لا يعد تصورا في التسبب ألا ترد المحكمة على دفاع المتهم من حيث تناول كل واقعة أو جزئية بل يكفى أن تكون قد أبرزت أجمالا الحجج التي كونت منبا عقيدتها مصرحة ضمنا بالاسانيد التي قام بها الدفاع ١٦١ ، وسبق لنا تناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة .

عدم تقيد المحكمة بقرار الاحالة وحققا في التحقيق لكفالة حقوق المتهم :

يحق للمحكمة التأديبية ان تعيد التحقيق متى وجدت أن ذلك ضروريا لكشف وجه الحقيقة ، او التأكد من صحة التكييف القانوني للتهمة الواردة بقرار الاحالة .

وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا ما يلي :

« انه وان كانت المحكمة التأديبية مقيدة بالمخالفات المحددة في قرار الاتهام الا ان الذي لا شك فيه انها لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة الادارية على الوقائع التي وردت في القرار المذكور بل عليها ان تمحص الوقائع المحروحة املها بجميع كيونها واصنافها وان تنزل عليها حكم القانون » (١٧) .

== من اعمال التحقيق أو الاحالة ، « ان يشترك في الحكم في الطعن اذا كان الحكم المطعون فيه ملادرا منه » .

وتنص المادة (٢٤٨) من قانون الاجراءات الجنائية على ما يلي :

« للخصوم رد القضاة عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابعة ، وفي سائر حالات الرد المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية » .
« ولا يجوز رد أعضاء النيابة العامة ولا مأموري الضبط القضائي » .
« ويعتبر المجنى عليه فيها يتعلق بطلب الرد بمثلثة خصم في الدعوى » .
(١٦١) المحكمة الادارية العليا في ١٦٣/١/٢٦ و ١٦٤/١/١٨

س ٨ ق .
(١٧) المحكمة الادارية العليا في ٣ فبراير سنة ١٩٦٥ — س ١٠ ق
ص ٨٢ .

وعلى هذا الاساس تستطيع المحكمة ان تنزل على المخالفة وصفها الصحيح من حيث كونها مخالفة مالية او ادارية . وفي جميع الاحوال اذا رأت المحكمة تفسير وصف التهمة فيجب عليها تنبيه المتهم الى ذلك فاذا طلب اجلا لتخصيم دفاعه بناء على الوصف الجديد ، كان على المحكمة ان تنبيهه الى طلبه والا اعتبر ذلك بمثابة اخلاا بحق الدفاع ، كما ان عدم اخطار المتهم بالوصف الجديد يؤدي الى بطلان المحاكمة .

على انه اذا كان التعديل في صالح المتهم فان عدم تنبيهه الى ما اجرته المحكمة من تعديل في وصف التهمة لا يؤدي الى البطلان على سند من ان التعديل جاء لصالحه .

ومما تجدر الإشارة اليه ان المشرع اجاز للمحكمة التأديبية التصسدى لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة من الاوراق بشرط ان تمنح المسئول اجلا لتخصيم دفاعه ، وفي ذلك تحقيق للمعادلة حتى لا يفلت أحد المقتربين من العقاب ، لان الملاحظ لنا ان بعض كبار القادة الاداريين يتسرون على المخالفات التي يقرؤها فريق من كبار العاملين معهم ، او من المقربين اليهم .

لذلك فقد احسن المشرع صنعا في تخويل المحكم التأديبية سلطة تقديمهم للمحكمة حتى اذا جاء قرار الاحالة خلوا من الإشارة اليهم .

وفي ذلك تنص المادة (٤٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« تفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية التصدى لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق ، ويشترط ان تمنح العامل اجلا مناسباً لتخصيم دفاعه اذا طلب ذلك » .

كما تنص المادة (٤١) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« للمحكمة ان تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة امامها اذا قامت لديها اسباب جنية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم

أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم إذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة
أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة » .

وبلاحظ ان 'المشرع خرج على القواعد المألوفة في الالتزام بقرار الاحالة ،
نقد سمح للمحكمة بالتصدي لوقائع لم ترد في قرار الاحالة اذا كانت عناصر
المخالفة « ثلثة في الأوراق » .

والضمان الوحيد في هذه الحالة هو منح العايل أجلا لتحضير دفاعه بعد
مواجهته بالاتهام الجديد اذا طلب ذلك .

وهو من ناحية أخرى خول المحكمة « بأن تقيم الدعوى على علمين من
غير من قدموا للمحاكمة لابلها » وشرط استعمال هذه السلطة أن تقوم لدى
المحكمة « اسباب جدية بوقوع مخالفة منهم وقد قيد المشرع هذه السلطة
الاستثنائية بقيدين وهما :

الاول : احالة الدعوى « برمتها » الى دائرة أخرى .

والثاني : منح العايلين الحاليين الى المحكمة أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم
« اذا طلبوا ذلك » (١٨) .

(ثالثاً) حق المحكمة في اجراء تحقيق لاثبات صحة الاتهام :

ان وسائل التحقيق ذات اثر بعيد بالنسبة لاقامة الدليل لتنظيم عبء
الاثبات ، اذ ان قيام القاضي الإداري من تلقاء نفسه بالامر بوسيلة التحقيق
يؤدي الى توفير عناصر وادلة الاثبات ، كما يؤدي الى اتاحة الفرصة لكل طرف
من اطراف الخصومة ان يدلل بشهوده على صدق ما يدعيه .

ومن أهم ما يمكن الإشارة اليه ان وسائل التحقيق امام القاضي الإداري
تتسع للاستعانة « بالخبرة » ، و « الشهادة » ، و « الاستجواب » .

ففي المحاكمات التأديبية فإنه بالرغم من ان التهم لا يقف أمام المحكمة
التأديبية الا بعد ان يكون قد حقق معه وسمع دفاعه فإن المحكمة التأديبية من

(١٨) دكتور / سليمان الطباوى : « قضاء التأديب » — مرجع سابق
ص ٦٣٠ .

حقها أن تعيد التحقيق مع المتهم من جديد ، والا تعتمد بالتحقيق الذى أجرى معه في مرحلة الاتهام .

ونعرض أهم سلطات المحكمة التى يمكن أن تمارسها في مجال التحقيق وهي : -

١ (الشهادة .

٢ (الاستجواب .

٣ (الخبرة .

١ - الشهادة :

نصت على هذا الحق المادة (٢٧) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ حيث تقول :

« للمحكمة استجواب الموظف المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من الموظفين وغيرهم ، ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويعامل الشهود فيها يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور بالأحكام المقررة لذلك وتخرر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله الى النيابة العامة اذا رأت ان في الامر جريمة .

وأذا كان الشاهد من الموظفين العموميين جاز للمحكمة ان تحكم عليه بالانذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين ، وذلك اذا تخلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى وأخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى أو اذا امتنع عن أداء الشهادة .

ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تأمر بضبط الشاهد واحتضاره » .

والشهود قد يكونون شهود نفى أو اثبات وليست المحكمة ملزمة بالاستجابة الى طلب الاستماع الى شاهد إلا اذا وجبت داعيا لذلك .

والشهادة كوسيلة من وسائل التحقيق التى تمكن للقاضى الاستماع بها ، لدخولها ضمن اجراءات التحقيق التى اشارت اليها نصوص المواد ٢٧ ، ٢٢ ، ٣٦ من مانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والقاضى الإدارى يلجأ اليها في سبيل مباشرة الشهادة وذلك وفقا للاجراءات والأحكام التى أوردها قانون الإثبات في المادة (٦٠) وما بعدها باعتبارها قواعد عامة بالقدر الذى يتفق مع

دعوى الادارية . وجدير بالملاحظة ان حالات الاستعانة بالشهادة ، شسعة في منازعات التأديب امام المحاكم التأديبية . ويمكن الاستعانة بها على وجه الخصوص في اثبات دعوى اساءة استعمال السلطة او الانصراف في استعمالها .

وكذلك في منازعات التعويض ، والمعتود الادارية ، ولكن لا محل للاتجاه اليها في دعوى التسويات لتعلقها بمراكز قانونية تستمد احكامها من القوانين المنظمة للتسويات .

ومن اهم ما يمكن التنبيه اليه وجود بعض النصوص الواردة بقانون اثبات لا محل لاعمالها امام القضاء الادارى مثل نص المادة (٩٦) التى تجيز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يعرض بعد امام القضاء ويحتل عرضه عليه ، ان يطلب في مواجهة ذوى الشأن سماع ذلك الشاهد ، لان ذلك يتعارض مع مبدأ استقلال الادارة العاملة في مواجهة القضاء الادارى ، وما يترتب على هذا من عدم جواز اجبارها على المثول امام القاضى لسماع اقوال شاهد قد يضر بمركزها ، فضلا عن ان للفرد ان يلجأ بالشكوى الى الادارة نفسها بدلا من هذا الاجراء ، ويندبى ان الالتجاء الى الادارة يؤدى الى اجراءات ادارية تكون محل اثبات وتدوين بالملفات ، وتصبح محلا للاعتبار اذا ما عرض الامر على القاضى الادارى الذى يقدر مسلك الادارة وموقفها (١٩) .

٢ - الاستجواب :

ورد النص على هذا الحق بالمادة (٢٧) سلفة البيان (١٠) ويعتبر الاستجواب وسيلة هامة من وسائل التحقيق ، فالاستجواب او بمعنى آخر المواجهة الشخصية للطراف يعتبر طريق من طرق تحقيق الدعوى بصفة عامة ، ويتمثل في التجاء احد الخصوم او المحكمة الى سؤال الخصم الاخر عن وقائع معينة يرى انها توصله الى الحصول على اقرار منه .

والاستجواب يفيد القاضى في الحصول على بعض الحقائق من خلال مناقشة الخصوم بطريق مباشر ، كما يساعد في استخلاص بعض القرائن ، كما

(١٩) دكتور / احمد كمال الدين موسى - المرجع السابق - ص ٣٧٩ .
(١٠) المقصود هو المادة (٢٧) من قانون النيابة الادارية ويرجع ايضا للفصل الثالث من الباب الخامس من قانون اثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، والمادة (٣٦) من قانون المجلس ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

يمكن أن يؤدي إلى إقرار قضائي من أحد الخصوم لصالح الخصم الآخر ،
وجدير بالملاحظة أن الاستجواب لا يصح توجيهه إلا للخصوم في الدعوى ،
أما غيرهم فلا تسمع أقواله إلا في صورة الشهادة أو الخبرة ، وللقاضي أن
يستجوب من يكون حاضرا من الخصوم ، وله أن يستدعيهم للاستجواب سواء
من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم وذلك في نطاق سلطته التقديرية .

وبما تجدر الإشارة إليه أن الاستجواب في النطاق الإداري ليست له نفس
الأهمية التي تتحقق أمام القضاء العادي ، لأنه كما سبق القول فإن الدعوى
الإدارية تتصف بالصفة الاستيعابية ، والإجرائية ، كما تستند الحقوق والالتزامات
في القانون الإداري أسسها إلى قرارات ومستندات تتفق مع القواعد التي
تنظمها أحكام القواعد الإدارية ، وأحكام القانون العام .

ولذلك فإن المواجهة الشخصية غير معمول بها في ظل القضاء الإداري
الفرنسي شأنه في ذلك شأن اليمين الحسنة ، لأن مجلس الدولة الفرنسي يعمل
على تجنب طريق الاستجواب حتى لا يصطدم بخلاف مع الإدارة العليلة ، وإعمالا
لبدا الفصل بين السلطات .

٣ - الخبرة :

إذا صادفت المحكمة مشكلة فنية فإنه يمكنها اللجوء إلى أهل الخبرة وقد
أقر القضاء الإداري للحكمة الحق في الاستعانة بأهل الخبرة إذا صادفت
الحكمة مشكلة فنية تتصل بالتحقيق .

ومن أهم هذه الأحكام حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ٢٢ يناير
سنة ١٩٦٥ حيث تقول : -

« لا جدال في أن لهيئات التدقيق الاستعانة بأراء الخبراء وإن اتسدا بهم
أمامها مهمة خاصة يعتبر إجراء من إجراءات التحقيق . وليس في القاعدة التي
تنظم تأديب الموظفين أو محاكمتهم ما يمنع من الاستعانة برأي جهة فنية متخصصة
في الكشف عن الحقيقة والوصول إلى الصواب سواء أكانت تلك الجهة تتبع
من ناحية التنظيم الإداري الوزارة التي أعاليت الموظف إلى المحكمة التأديبية
أم لا تتبعها » .

(م - ٢٦ المحاكمات التأديبية)

وقد اوضحت المحكمة الادارية العليا صراحة ان الخبرة هي طريق من طرق التحقيق يتخذ في الدور الابتدائي كما يتخذ في الدور النهائي منه .

ومفاد ما تقدم ان مجلس الدولة المصرى يسلم الخبرة باعتبارها من وسائل التحقيق كوسيلة من وسائل استيفاء الدعوى ، وذلك بمقتضى حكم سابق على الفصل في الموضوع ترى المحكمة ملائمته . وتكون الخبرة في خصوص مسألة ذات طابع فنى ترى المحكمة الوقوف على رأى الخبير في شأنه وللمحكمة الحق في مناقشة الخبير في تقريره ومواجهته بأى خبير آخر وتكليف أى منهما بإبداء تقرير تكبيل لامتثال بعض الجواب الفنية .

وجدير بالذكر أنه طبقا للقواعد العامة المعمول بها أمام القضاء العادى او القضاء الادارى فان تقرير الخبير لا يخرج عن كونه تقريراً استشارياً لا يقيد المحكمة وذلك وفقاً لما تنص به المادة (١٥٦) من قانون الإثبات والتي تنص على ان : « رأى الخبير لا يقيد المحكمة » .

ومقتضى ذلك ان المحكمة لا تنقيد في حكمها برأى الخبير اذ لا تلتزم بان نتخذ به ، بل ولها مطلق التقدير في هذه الحالة ، ولها ان تقضى بالرأى المعارض لما ابداه الخبير اذا تبين لها ان الحق في جانب الرأى المعارض او استنتاجات الخبير غير صحيحة ، او غير مطابقة للواقع ، او مناقضة للمستندات المقدمة من الخصوم ، وحققا في هذا ثابت لها ، لا سيما اذا كانت المسألة من المسائل التى تستطيع المحكمة استيعابها بمعتمدة على معارفها الخاصة ، وذلك لان تقارير الخبراء ، لا تلزم المحكمة وانما يقصد بها تمكينها من التوصل الى معرفة الحقيقة .

وفى ذلك تقول محكمة النقض : « رأى الخبير لا يقيد المحكمة ، حسبها ان تقيم قضائها على اسباب كافية لحمله » (٢١) . ولا يختلف موقف القضاء الادارى عن القضاء العادى في الاخذ بهذه القاعدة الاصولية في الإثبات العادى او الادارى (٢٢) .

(٢١) محكمة النقض في ١٩٧٣/٢/٢٤ ق ص ٣٧٢ وما بعدها .
(٢٢) ولذلك نرى ان من حق المحكمة ان تأمر باستدعاء الخبير في جلسة نعددها لمناقشته ان رأت حاجة لذلك ، ويبدى الخبير رأيه مؤيذا بأسبابه .
وتوجه اليه المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصم ما تراه من الاسئلة =

.
.

مقيدا للدموى (م ١٥٣ - اثبت) - والمحكمة ان تميد المأمورية الى الخبر
ليتدارك ما تبينه له من وجوه الخطأ أو النقص في عمله ، أو يحثه ، ولها ان
تعهد بذلك الى خبير آخر أو الى ثلاثة خبراء آخرين ، ولهؤلاء ان يستعينوا
بمعلومات الخبير السابق (م ١٥٤ - اثبت) . والمحكمة ان تعين خبرا لإبداء
رايه مشافهة بالجلسة بدون تقديم تقرير ، ويثبت رأيه في محضر الجلسة .
(م ١٥٥) - اثبت .

وعلى وجه العموم على المحكمة ان تعطى الخبر بيانا دقيقا للمؤريته
التي يؤذن له في اتخاذها . واذا قررت المحكمة الاستعانة بخبير فاتها تختاره
من بين المقبولين امامها ، الا اذا قضت بغير ذلك في ظروف خاصة ، وعليها ان
تبني هذه الظروف في الحكم (مادة ١٣٦ - اثبت) .

ونرى ان المقصود بالمقبولين امامها هو المقبولين امام القضاء المداى .

الفصل الرابع

الحكم في الدعوى التأديبية ، وتفسير الحكم ، وتصحيحه
والإلتزام بإعادة النظر

الفصل الرابع

الحكم في الدعوى التأديبية ، وإجراءات طلب تعسير الحكم ، وتصحيحه

المبحث الأول

خصائص الحكم على وجه المرسوم

(أولا) اركان الحكم :

الحكم بمعناه الخاص في مذهب الفقه المقلون هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا ومختصة بإصداره ، وهو يصدر في خصوصية رنعت الى المحكمة وفق قواعد قانون المرافعات ، سواء اكن صادرا في موضوع الخصومة او في شق منه او في مسألة متفرعة عنه .

ويتيزر الحكم بما يلي :

١ - صدور الحكم من محكمة تتبع جهة قضائية مختصة ولايا بنظرها :

فالمنازعات الادارية يفصل فيها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى او بهيئة قضاء تاديبى حسب طبيعة الدعوى .

اما المنازعات العادية فيختص بها القضاء العادى بالإضافة الى بعض المنازعات الادارية التى يفصل فيها بموجب نصوص خاصة مثل منازعات الضرائب .

ومن ثم فان القرار الصادر من هيئة غير قضائية لا يعد حكما ولو كان بين اعضائها احد القضاة ، والقرار الصادر من المحكمة بما لها من سلطة ولائية لا يعد حكما (ما لم ينص القانون على ما يخالف ذلك) .

اما حكم المحكمين فانه يعد حكما بكل معانى الكلمة رغم صدور من أشخاص ليس لهم ولاية القضاء ، وذلك على سبيل من أن المشرع اقر نظام التحكيم احتراماً لإرادة الخصوم ، ومتى وضعت هذه الإرادة في الشكل القانونى أصبح الحكم ملزماً .

٢ - يجب أن يكون الحكم مكتوباً في الشكل المقرر وطبقاً للإجراءات القانونية الصحيحة شأنه في ذلك شأن أية ورقة من أوراق المرافعات وكلها تنصف بالشكلية والرسومية .

(ثانياً) صدور الحكم قبل انقضاء باب المرافعة :

إن قفل باب المرافعة يعنى تقرير صلاحية الدعوى للفصل فيها بحسالتها بعد تكمين الحضور من الادلاء بكل دفاعهم - فقبل قفل باب المرافعة صراحة أو ضمناً لا يجوز النطق بالحكم ، كما لا يجوز النطق به في بدء النزاع وقبل سماع أى اتقوال للخصوم والا ككل باطلا . ولا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه ، أو أن تقبل أوراقاً أو منكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر والا ككل العمل باطلا .

وإذا اختصم خارج عن الخصومة فلا يجوز اصدار حكم عليه قبل تكمينه من الحضور بعد منحه كل المواعيد المقررة لصالحه والا اعتبر الحكم مبنياً على اجراءات باطلة .

ويعد باب المرافعة مقفولاً إذا أصدرت المحكمة قراراً صريحاً يثبت ذلك أو إذا بدأت المحكمة في المداولة ، ولا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم الا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة ، ولا يكون ذلك الا لأسباب جدية تبين في محضر الجلسة .

ومن أهم ما يمكن الاشارة اليه ان المحكمة غير ملزمة بإعادة فتح باب المرافعة بناء على طلب الخصوم ، بعد حجزها للحكم لانها تمارس في ذلك سلطة ملامة ويجب أن تكون قد أنسحت لطرفي الخصومة استيفاء دفاعهما (١) .

(ثالثاً) النطق بالحكم :

« يجوز للمحكمة عقب انتهاء المرافعة أن تنطق بالحكم في الجلسة ، ويجوز لها تأجيل إصداره الى جلسة أخرى قريبة تحددها » (م ١٧١ مرافعات) وتقول :
« إذا اقتضت الحال تأجيل اصدار الحكم مرة ثانية صرحت المحكمة

(١) بحكمة النقض في القضية رقم ٢٩٤ س ٢١ ق ، ونقض ١٥ مارس ١٩٥٦ في القضية ٣٠٩ س ٢٢ ق .

بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه النطق به وبيان اسباب التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر ، ولا يجوز لها تأجيل اصدار الحكم بمنعذ الا مرة واحدة» . (م ١٧٢ مرافعات) .

ويعلق الدكتور / احمد أبو الوفا على المادة (١٧٢) فيها تتطلبه من الزام المحكمة بذكر اسباب التأجيل : « انه لا يترقب ثمة بطلان اذا لم تذكر المحكمة اسباب التأجيل لأن مجرد التأجيل يشف عن سببه ورغبة المحكمة في انفساح مجال اطول امامها تتمكن فيه من التروى واصدار الحكم بالعناية اللازمة تفاديا من اى ذلل » .

ويضيف لقوله : « انه لم يكن المشرع في حجة الى الزام المحكمة بذكر سبب التأجيل ويبرر رايه بأن القاعدة الاساسية في كافة التشريعات المتسارئة تديها وحديثا ان المحكمة لا يمكن ان تلزم بتتضي نص تشريعى لاصدار حكمها في اجل معين » .

ويستطرد قائلا : « ان ذلك بخلاف الاوامر على المرائض التي يلزم القاضي باصدارها في اجل يحدده المشرع ولا غبار في هذا الصدد لانه يقوم بوظيفة ولانية ولا يباشر وظيفة قضائية » (٢) .

والنطق بالحكم يخرج النزاع من ولاية المحكمة التي اصدرته ويحوز حجية الشيء المحكوم به وتثبت الحقوق التي قررها ولا تسقط الا باقتضاء مدة التقادم الطويل .

ويعتبر المحكوم عليه عالما بالحكم بمجرد صدوره ولو لم يكن حاضرا وقت النطق به ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ويجب ان تشمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة ، كما يجب ان يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبت الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهرى ، وراى النيابة اذا كان لازما ، ثم تذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومنطوقه (مادة ٢/١٧٨ مرافعات) .

(٢) الدكتور / احمد أبو الوفا — مرجع سابق — ص ١٠٢ — ١٠٤ .

ويجب اعلان الحكم حتى يبدأ ميعاد اعلان الطعن فيه واعلان الحكم شرط لازم لا مكان الشروع في تنفيذه على المحكوم عليه ، كما أن الاعلان يمنع من سقوط الحكم الغيابي اذا تم في خلال المدة القانونية .

(رابعا) تحرير الاحكام :

أن المشرع يوجب ايداع مسودة الحكم المشتعلة على منطوقه واسبابه يوم النطق به وتحفظ المسودة بملف القضية ولا تعطى منها صورة للخصوم وانما يجوز لهم الاطلاع عليها لاعداد طعونهم في الحكم او لاتخاذ الاجراءات التي تقتضيها مصالحهم .

ونظرا لأن المسودة لا تشتعل الا على منطوق الحكم واسبابه فهي لا تفنى من تحرير نسخة الحكم الاصلية التي تكتب بعد ايداع المسودة وتحفظ بملف القضية ، وتعطى الصور من هذه النسخة الاصلية بعد ختمها بضام المحكمة وتوقيمها من الكتب المختص بعد تزيلها بالصفة التنفيذية ولا تسلم الا للخصم الذي تعود عليه المنفعة من تنفيذ الحكم ولا يسلم له الا اذا كان الحكم جازا تنفيذه .

ويوجب القانون ايداع نسخة الحكم الاصلية ، ملف الدعوى في ظرف اربع وعشرين ساعة من ايداع المسودة في القضايا المستعجلة وسبعة ايام في القضايا الاخرى والا كان المتسبب عن التأخير ملزما بالتعويضات .

(خامسا) تقسيم الاحكام من حيث قابليتها للطعن فيها :

نبين فيها على تقسيم الاحكام من حيث قابليتها للطعن فيها على النحو التالي :

(١) احكام ابتدائية en premier ressort وهي الاحكام التي تصدر

من محكمة الدرجة الاولى وتقبل الطعن فيها بالاستئناف

(٢) واحكام انتهائية en dernier ressort وهي الاحكام

التي لا تقبل الطعن فيها بالاستئناف سواء اكلت صادرة من محكمة الدرجة الاولى في حدود نصابها الانتهائي أم صادرة عن محكمة الدرجة الثانية . ويعتبر

الحكم انتهائيا مادام الطعن فيه بالاستئناف غير جائز ، ولو كان غلبيا قبللا للطعن فيه بالمعارضة .

(٣) واحكام حائزة لقوة الشيء المحكوم به *passé en force de la chose jugée* وهي الاحكام التي لا تقبل الطعن فيها بطرق الطعن العادية ، وهي المعارضة والاستئناف ، ولو كان الحكم قبللا للطعن فيه بطرق الطعن غير العادية . وهي التماس اعادة النظر والنقض بل ولو طعن فيها بالفعل بأحد هذين الطريقين .

(٤) واحكام بانة *irrévocable* وهي الاحكام التي لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية او غير العادية (٣) ، مثل الاحكام الصادرة من محكمة النقض ، او من المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة .

(٣) دكتور أحمد أبو الوفا - مرجع سابق ص ٣٧٥ - ٣٧٦ ؛

المبحث الثاني

خصائص الحكم التأديبي

نبين أهم خصائص الحكم التأديبي فيما يلي :

(أولا) : الحكم التأديبي حكم قطعي :

تعتبر الاحكام الصادرة من المحكم التأديبية أحكاما قضائية قطعية تحوز الحجية « حجية الشيء المقضى » ، فيصدر الحكم التأديبي يخرج النزاع من ولاية المحكة ، بحيث اذا اعيد طرحها عليها وجب عليها ان تقضى بعدم جواز نظره الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(ثانيا) : تسبب الحكم التأديبي :

ان القاعدة الأساسية في التقاضي عموما ، ان يصدر الحكم مسببا . وقد ورد النص على ذلك في قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث تقضى المادة (١٧٦) منه بأن « يجب ان تشمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة » واعمالا لذات الجدا نصت المادة (٢٨) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن : « تصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء اللذين اصدورها » . واخيرا فان المادة (٤٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (بشأن مجلس الدولة) تتضمن ان « تصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء » .

والتسبب هلم جدا لطائفة المتقاضين من ناحية ، ولاعمال رقابة جهات القضاء العليا من ناحية اخرى .

ولهذا فان المشرع نفسه قد سحب ضمانه التسبب الى القرارات الادارية الصادرة في مجال التأديب ، استثناء من الاصل العام والذي يعنى جهات الادارة من تسبب قراراتها ، حيث اشترط المشرع في جميع قوانين العاليلن الحكوميين او في القطاع العام ان « ... يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا » .

ولكى يؤدي التسبب دوره ، يجب ان يتناول وقائع الدعوى من حيث

شخص المتهم ، والافعال المسندة اليه ، والادلة التي استندت اليها المحكمة في تكوين اقتناعها سلبا او ايجابا ، ونصوص القانون التي طبقها ، وأن يكون الحكم خلاصة منطقية لكل ذلك ويلاحظ ما يلي :

(ا) لا تلزم المحكمة - في مجال التسبيب - بتعقب حجج المتهم والرد عليها استقلالا ، ويكفي لسلامة الحكم « أن يكون مقاما على اسباب تستقيم معه ، ولا يلزم بتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي اقوالهم استقلالا ، ثم ينفذها تفصيلا الواحدة تلو الاخرى . كما لا يعيب الحكم عدم ذكر اسماء الشهود في تحقيق تضمنت القضية اوراقه ، وعدم ايراده نصوص اقوالهم وعباراتهم ، وحسب الحكم السيد أن يورد مضمون هذه الاقوال . ومتى كان ما استخلصه الحكم من اقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان قضاؤه لا غبار عليه » . (٤)

(ب) اما اذا « كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مرد وجهتي النظر بين طرفي المنازعة ، ولم يبد الاسباب التي اقام عليها قضاؤه في النتيجة التي انتهى اليها منطقته ، فانه يكون قد انطوى على قصور محل يبطله » . (٥)

(ج) ويلاحظ أن التسبيب ليس مقصورا على الحكم بل ينصرف الى القرار التائيدي . والقضاء الاداري غنى في خصوص تسبيب القرارات التأديبية التي تصدر بالمعاقب من قبل الرؤساء الاداريين : فهو يشترط أن يكون التسبيب واضحا بدرجة تمكن من تنبئه ورقابته . فلذا اكتفى القرار التأديبي بترديد حكم القاتون دون أن يوضح الاسباب التي من اجلها اتخذ ، اعتبر في حكم القرار الخالي من التسبيب ، وكذلك الشأن فيما لو صدر قرار اجمالي يشمل عدة اشخاص ، ولم يوضح اسباب كل فرد على حدة .

واذا كان الاصل أن يحل القرار الاداري اسبابه في صلبه « Directement motivée » بحيث لا تجوز الاحالة الى وثائق اخرى مستقلة عنه « La motivation par référence » فان تبني مصدر القرار لاسباب هيئة استشارية معينة ، ككلية الادارية ، او ادارات التحقيق ، أو بفوضى الدولة ، يكفي في مجال التسبيب ، وبهذا المعنى تقول المحكمة الادارية

(٤) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٤/١/١٨ .

(٥) المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٦/١٢/١ من ٢ من ١١٢ .

لنطبق في حكمها الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٥٨ أنه « متى ثبت أن قرار الوزير الصادر برفض النظم ثابت بتأشير منه مدونة على فيل المذكرة المرفوعة انيه من مفوض مجلس الدولة لدى الوزارة نتيجة فحص هذا النظم ، والمضينة ياتيا منفصلا للاسباب والاسانيد التي انتهى فيها المفوض الى التوصية برفض النظم المذكور ، والتي اعفقتها الوزير اذ اخذ بنتيجتها ، فلا وجه للنفي على هذا القرار بانه جاء غير مسبب » . (٦)

(ثالثا) توقيع الحكم التأديبي :

يتمين أن تصدر الاحكام بعد مداولة بين اعضاء المحكمة والا يشترك فيها غير القضاء الذين سمعوا المرافعة والا كلن الحكم باطلا وذلك طبقا للمادة (١٦٧) من قانون المرافعات .

وعلى هدي هذا القانون قضت المحكمة الادارية العليا بأن اشترك احد القضاة في اصدار الحكم دون أن يسمع المرافعة في الدعوى من شأنه أن يشوب الحكم بالبطالان ويتمين القضاء ببطالانه . (٧)

كما قضت بانه اذا اشترك في اصدار الحكم اكثر من العدد الذي حدده القانون فلن الحكم يقع باطلا .

وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا ما يلي :

« . . . اذا صدر الحكم من اربعة قضاة بدلا من ثلاثة كما يقضى القانون أن حضور عضو زيادة على العدد الذي عينه القانون ، وسماعه المرافعة ، واشترائه في اصدار الحكم ، من شأنه أن يبطل الحكم ، وذلك طبقا للمبادئ العامة في الاجراءات القضائية . لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع ، اذ قد يكون لهذا المعضو الرابع اثر في اتجاه الراى في مصر الدعوى ،

(٦) المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٨/٢/٨ من ٣ ص ٩٢ .
وسبق لنا بيلن هذا الحكم ، كما اشرنا الى احكام اخرى مماثلة في ضرورة تسبب القرار التأديبي حتى يمكن للقضاء التأديبي أن ييسط عليه رقابته .
(٧) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٤/١٢/٢٧ من ١٠ ص ٢٧٨ .

مسلما عما فيه من تجهيل بأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم . والبطلان في هذه الحالة متعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . (٨) وكذلك الشأن اذا لم يوقع مسودة الحكم جميع القضاة ، وفي ذلك نقول المحكمة الادارية العليا ما يلي :

« . . . أن توقيع مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه من عضوين في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم » . والبطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لأنطوائه على اصدار لمضامين جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين ، اذ توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيها ، والذين من حق المتقاضى ان يعرفهم . وبهذه المناسبة يكون ابطالان امرا متعلفا بالنظام العام تتحراه المحكمة بحكم وظيفتها ، وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة الى الدفع به » . (٩)

وبما تجدر الاشارة اليه ضرورة صدور الاحكام باغلبية اراء طبقا لما تنص عليه المادة (١٦٩ من قانون المرافعات) . (١٠)

ويجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، فاذا حصل لاحدهم منعه وجب ان يوقع مسودة الحكم (مادة ١٧٠ مرافعات) .

(رابعا) استنفاد المحكمة سلطتها بصور الحكم :

تستنفذ المحكمة سلطتها بحيث يخرج النزاع من اختصاصها فلا تسطيع ان تعيد النظر في حكمها سواء لدواعى الملازمة ، او لعدم المشروعية .

واستثناء من هذا الامل يجوز الرجوع الى المحكمة التأديبية في الحالات التالية :

(٨) المحكمة الادارية العليا في ١٥/١١/١٩٦٤ س. ١ ص ٤٤ ، وفي ٣ سنة ١٩٦٥ س ٣٣٤ .

(٩) المحكمة الادارية العليا الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ س ١٢ ص ٧٩ .
(١٠) تنص المادة (١٦٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلي :
« تصدر الاحكام باغلبية اراء فاذا لم تتوفر الاغلبية وتشعبت الآراء لاكثر من راين وجب أن ينضم الفريق الاقل عددا او الفريق الذى يضم أحدث القضاة لاحد الراين الصادرين من الفريق الاكثر عددا وذلك بعد اخذ اراء مرة ثانية » .

(الحالة الأولى) حالة تفسير الحكم .

(الحالة الثانية) حالة تصحيح ما قد يقسح في الحكم من أخطاء .

(الحالة الثالثة) حالة التماس إعادة النظر .

وتجدر الإشارة الى أنه طبقا للمادة (٥١) من قانون مجلس الدولة يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري ، والمحكم الإدارية ، والمحكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر .

ولاهية دعوى التفسير والتصحيح والتماس إعادة النظر في التطبيق المولى فسنفرد لها بحثا مستقلا .

(خامسا) حجية الحكم التأديبي :

ان الحكم الحائز لحجية الشيء المقضى فيه يحوز الحجية قبل جهة الإدارة التابع لها العامل فيمتنع عليها العودة الى مجلسه تأديبيا عن ذات الفعل الذى كان محلا للحكم بالجزاء التأديبي السابق صدوره ، فعلى جهة الإدارة ان تسلم بما انتهى اليه الحكم وأن تقوم بتنفيذه مهما كان رأيها فيه ومهما خلص اليه من جزاء .

أما حجية الحكم التأديبي أمام الجهات القضائية الأخرى فإنه لا يقيد بها ، فلا يقيد المحكم الجنائية ولا يقيد المحكم المدنية عندما تطرح عليها ذات الواقعة بما انطوت عليها من فعل مؤثم ويكاد يكون ذلك من المبادئ المستقرة المتعلقة بعدم حجية الحكم التأديبي أمام القضاء المدني أو الجنائي .

المبحث الثاني

الدعاوى المتعلقة بتفسير الحكم ، وتصحيحه ، والتماس إعادة النظر

تمهيد :

سبق أن أوضحنا بالمبحث السابق أن المحكمة التأديبية تستفد سلطاتها بحيث يخرج النزاع من اختصاصها فلا تستطيع أن تعيد النظر في حكمها سواء لدواعي الملامة ، أو لعدم المشروعية ، ذلك الأمر الذي يملكه الرئيس الإداري إذا أصدر قراراً إدارياً بالجزاء (١١) . وبينما أنه استثناء من هذا الأصل العلم بجوز الرجوع إلى المحكمة التأديبية في الحالات التالية :

(الحالة الأولى) حالة تفسير الحكم .

(الحالة الثانية) حالة تصحيح ما قد يقع في الحكم من أخطاء .

(الحالة الثالثة) حالة التماس إعادة النظر .

وجدير بالاحاطة أنه بالرجوع إلى المادة التاسعة عشر من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ نجد أنها تنص على أنه : « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية » .

ولهذا أثر التساؤل عن مدى إمكان اللجوء إلى هذا الطريق أمام المحكم التأديبية ، لا سيما ولم يكن هناك سبباً قانونياً باستثناء أحكام المحكم التأديبية من الطعن بالتماس إعادة النظر إذا تحققت أسبابه ودواعيه المنصوص عليها بالمادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية لا سيما وأن هذه الأسباب تحدث أحياناً في مجال التأديب .

لذلك نص المشرع بالمادة (٥١) من قانون مجلس الدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري

(١١) دكتور / سليمان محمد الطهاوي : « قضاء التأديب » ص ١٩٨٧ —

مرجع سابق — ص ٦٦٤ — ٦٦٥ .

(م — ٢٧ — المحاكمات التأديبية)

والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر (١٢) .

اما الطعون المتعلقة بتفسير الاحكام وتصحيحها فلا خلاف عليها .
ولاهمية هذه الدعاوى مستفرد لكل منها مطلباً مستقلاً بهذا المبحث .

المطلب الاول

دعوى تفسير الحكم

نعرض دعوى تفسير الحكم في ظل القواعد العامة لقانون المرافعات المدنية والتجارية ، والمعمول بأحكامها امام القضاء الادارى بما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الادارية وذلك على النحو التالى :

(اولا) دعوى تفسير الحكم في ظل القواعد العامة لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

تمس المادة (١٩٢) مرافعت على ما يلى :

« يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى اصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطقة من غموض أو ابهام ويقدم الطلب بالالوضاع المعتادة لرفع الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متبها من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ، ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

وطبقا لهذا النص ولآراء الفقه ولأحكام النقض نعرض شروط طلب التفسير على النحو التالى :

(١) أن يكون الحكم المطلوب تفسيره حكماً قطعياً .

(١٢) تنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة على ما يلى :

« يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيهاً فضلاً عن التعويض اذا كلن له وجه » .

(٢) أن يكون الحكم في منطوقه مشويا بغموض أو إبهام أو شك في تفسيره أو يحتمل أكثر من معنى .

(٣) الوضع القائم في تقديم طلب التفسير في حالة استئنف الحكم المطلوب استئنفته .

ونبين ذلك على النحو الآتي :

(١) أن يكون الحكم المطلوب تفسيره حكما قطعيا :

يجب أن يكون الحكم قطعيا لأنه لا يتصور وجود ثمة فائدة من تفسير قضاء غير ملزم لا يحوز الحجية ، ولذلك يشترط أن يكون المطلوب تفسيره هو منطوق الحكم أو الأسلب المكمل له .

ويثور الخلاف بصدد تفسير الأحكام الوقتية وهي تلك التي تحوز حجية مؤقتة فقبل أنه يمكن تعديلها متى تغيرت الظروف التي بنيت عليها ، ولا محل لطلب تفسيرها .

ومع ذلك يرى البعض أن هذه الأحكام يجوز طلب تفسيرها لأنها تحوز الحجية وتنفذ ، فإذا اعتورها غموض أو إبهام جاز طلب تفسيرها حتى يسهل تنفيذها وحتى لا تقوم أي عقبات في سبيل ذلك ، بل يرى البعض أن هناك من الأحكام غير القطعية ما قد يقتضى تفسير ، كما إذا أصدرت المحكمة حكما غير قطعي بنبذ خبر ولم تحدد فيه بيانا دقيقا لمأهوية الخبر طبقا لما يقتضى به قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فيضطر صاحب المصلحة من الخصوم إلى طلب تفسير الحكم ، بل قد يضطر الخبر نفسه إلى ذلك . (١٣)

(١٣) راجع في ذلك :

١ - دكتور / أحمد أبو الوفا : « نظرية الأحكام في قانون المرافعات » من ١٩٦٤ - ص ٧٤ - ٧٤١ .
ب - دكتور / مصطفى كمال وصفي : « أصول وإجراءات القضاء الإداري » ط ٢/ص ٢٤٠ حيث يقول : « ... والأصل أن طلب التفسير يكون في الأحكام الموضوعية وذلك لأنه لا جدوى في تفسير قضاء غير ملزم لا يحوز الحجية ، إلا أنه من الأحكام الفرعية ما قد يتطلب التفسير كالحكم بنبذ خبر مع الغموض في بيان مهنته » .

(٢) أن يكون الحكم في منظومته مشسوبا بقبوض أو ابهام أو شك في تفسيره أو يحتفل أكثر من معنى :

الطلب في هذه الحالة يكون مقصور على تفسير القبوض ، وعلى المحكة أن توضح حكمها على النحو الذي كلفت تقصده ، ولكن إذا كان المطلوب تعديل قضاء المحكة فإن الطلب لا يقبل في هذا الشأن .

(٣) الوضع في تقديم طلب التفسير في حالة استئناف الحكم المطلوب استئنافه :

إن محكة الدرجة الأولى التي يناط اليها بتفسير حكمها لا تملك ذلك بعد استئناف الحكم لانه أصبح محل نظر محكة الدرجة الثانية وقد تلغيه أو تعدله ، فلا مصلحة لتفسيره ، غير انه متى ثبتت مصلحة في طلب تفسير الحكم ولو بعد استئنافه لاحتمال تمام تنفيذه قبل نظر الاستئناف في حالة كونه مشسولا بالفساد المعجل ، فإن طلب التفسير يقبل ولو بعد رفع الاستئناف ، وهذا لا يتعارض مع حق محكة الدرجة الثانية في تعديل أو إلغاء حكم محكة الدرجة الأولى . (١٤)

وجدير بالاحاطة انه قد يحتج أمام محكة ما بحكم صادر من محكة أخرى ، وفي هذه الحالة ملته على المحكة الأخرى أن تفسر الحكم فتأخذ بها تراه مقصودا منه بشرط أن تبين في أسباب حكمها الاعتبارات المؤدية الى وجهة نظرها شأنها في ذلك شأن تفسير سائر المستندات والعقود والاوراق التي تقدم اليها . (١٥)

ويشترط في تلك الحالة أن تتوفر مصلحة جدية لطلب التفسير ، ومن ثم ملته إذا كان الحكم قد تم تنفيذه ولا يقصد من طلب التفسير إلا إرضاء رغبة في نفس الطلب فإن طلبه لا يقبل .

(١٤) دكتور / أحمد أبو الوفا : نفس المرجع السابق ص ٧٤٢ .

(١٥) محكة النقض في ١٩٢٢/١٢/٢٤ - في الطعن رقم ٥٤ - س٢ق ، ونقض ٩ يونية سنة ١٩٢٨ - رقم ٢ - س٢ق ، ونقض أول ديسمبر ١٩٢٢ - في الطعن رقم ٤٩ - س٢ق .

ويلاحظ ان المحكة التى اصدرت الحكم سواء كانت محكمة جزئية او ابتدائية او محكمة استئناف ، وسواء اكانت فصلت فى الدعوى باعتبارها من محكم الدرجة الاولى ام الثانية ، فبى تخصص بطلب تفسير حكمها اختصارا نوعيا ومطليا .

ويقدم الطلب بالاموضع المعتادة لرفع الدعاوى طبقا للنصوص الواردة بقانون المرافعات ، ويلاحظ انه اذا رفع الطلب الى محكمة الاستئناف فانه يقدم بتكليف بالحضور فى جميع الاحوال لان هذا الطلب ليس من قبيل استئناف الحكم ، ومن ثم لا يتقيد فى رفعه باجراءات الاستئناف التى تجعل القاعدة فى رفعه بتقرير بقلم كتاب المحكة الاستئنافية .

وعند تفسير المحكة لحكمها فانها لا تملك تعديل قضاءها او الرجوع عنه او الاضافة اليه ، وان فعلت ذلك فان تفسيرها يكون تبلا للطعن بالطريق المناسيب ، والحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كافة الوجوه منهيها للحكم الذى يفسره ويمسرى عليه بما يمسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية . (١٦)

واخيرا فعند تسليم صورة من الحكم يجب ان تسلم معها صورة من الحكم الصادر بالتفسير . (١٧)



(ثانيا) دعوى تفسير الحكم فى ظل المتنع امام القضاء الادارى :

يتبع القضاء الادارى نفس القواعد الواردة بالمادة (١٩٢) مرافعات حسبما سبق بيانه . (١٨)

وقد تناولت المحكة الادارية العليا هذا الامر فى عدة احكام عديدة

-
- (١٦) نقض ٢١ يوتية ١٩٦٢ س١٣ ا ق — ص ٨٢٧ .
(١٧) دكتور / احمد ابو الونا : « نظرية الاحكام فى قانون المرافعات » — مرجع سابق — ص ٧٤٥ — ٧٤٦ .
(١٨) راجع مؤلفنا — « مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية » س ١٩٨٧ — ص ٤٨٤ .

من أهمها حكمها الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ في الدعوى رقم ١٤٠ للسنة الرابعة القضائية ، ونكتفى بمرض هذا الحكم على النحو التالي :

تقول المحكمة :

« وفاد هذا ان طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائيه الوارد في منظوقه ، وهو الذي يحوز حجية الشيء المقضى به ، او قوته دون اسبابه الا ما كان من هذه الاسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه بكل له كبالا لا يكون الا حيث يقع في هذا المنطوق غموض او ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكة فيما غمض او ابهم ، ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متبعا للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا ، ولذا يلزم ان يقف عند حد ايضاح ما ابهم بالفعل بحسب تقدير المحكة ، لا ما التمس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص ، او زيادة ، او تعديل والا كان في ذلك اخلال بقوة الشيء المقضى به وفي هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل اذا تعلق باسباب منفكة عن المنطوق ، او بمنطوق لا غموض فيه ولا ابهام ، او اذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة او النقص ولو كان قضاؤه خاطئا ، او رى الى اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية ايا كان وجه الفصل في هذه الطلبات ، ومن ثم اذا ثبت ان الحكم المطلوب تفسيره قد انتهى الى القضاء صراحة في منظوقه بالفاء الحكم المطعون فيه ، واستحقاق المدعى تسوية المنازعة على اساس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الواضح من المنطوق والاسباب ان المحكة لم تستجب الى طلبات المدعى الاصلية التى يعيد تكرارها تحت ستار دعوى التفسير ، (وهى منحة الدرجة التاسعة براتب قدره خمسة جنيهات شهريا من بدء تعيينه بوصفه حاصلا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بالتطبيق لقواعد الانصاف الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤) وانما قصت باستحقاقه تسوية المنازعة على اساس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفقا لقاعدة التصالح التى تضمنها هذا القرار والرقام التى حددتها ، وذلك نظرا الى ان الاعتماد المالى لتنفيذ قواعد الانصاف بالنسبة الى امثال المدعى من حيلة مؤهله لم يصدر ،

وما فتح انما هو اعتقاد مالى لانصاف خديم المساجد كطائفة ، لا بوصفهم حملة مؤهلات دراسية ، بل بغض النظر عن هذه المؤهلات باعتبار وظائفهم ذات مرتبة ثابتة لا يحتاج شأغلها الى مؤهل — « فاذا ثبت ما تقدم فان دعوى التفسير التى يستهدف بها المدعى فى حقيقة الامر اعساده طرح المنازعة من جديد فيها سبق ان فصلت فيه المحكة من الطلبات بها لا غموض فيه ولا ابهام تكون فى غير محلها ويتمين القضاء برفضها والزامه بمصروفاتها » .

(ثالثا) تطبيقات قضائية من احكام النقض بشأن طلب تفسير الاحكام

نورد فيما يلى اهم الاحكام التى استقرت عليها محكمة النقض فى تفسير الاحكام :

القاعدة الاولى :

« لمحكة الموضوع ان تفسر الاحكام التى يحتج بها لديها تفسيرها لسائر المستندات التى تقدم لها فتأخذ بها تراه مقصودا منها — بشرط ان تبين فى اسباب حكمها الاعتبارات المؤدية الى وجهة نظرها » . (١٩)

القاعدة الثانية :

« سلطة قاضى الموضوع فى تفسير الاحكام المقدمة له كمستندات فى الدعوى هى كسلطته فى تفسير العقود والاوراق الاخرى ، سلطة تلة لا تراقبه فيها محكمة النقض ، فله ان يفسرها على اى وجه تحمله الفاظها وان لا يلتزم بمعناها الظاهر المتبادر للفهم مادام انه يبنى تفسيره على اعتبارات معقولة مسبوغة لمعوله عن هذا المعنى الظاهر الى المعنى الذى رآه هو مقصودا منها » . (٢٠)

القاعدة الثالثة :

« ان سلطة محكمة الموضوع فى تفسير الاحكام التى يحتج بها لديها هى السلطة المخولة لها فى تفسير سائر المستندات التى تقدم لها فللقضى — اذا ما استند امله الى حكم — ان يأخذ بالتفسير الذى يراه مقصودا منه ،

(١٩) الطعن بالنقض رقم ٥٤ — سنة ٢٢ق — جلسة ١١/٢٤/١٩٢٢ .

(٢٠) الطعن بالنقض رقم ٤٩ — سنة ٢٢ق — جلسة ١٢/١/١٩٢٢ .

وليس عليه الا ان يبين في اسباب حكمه الاعتبارات التي استند اليها في التفسير الذي ذهب اليه » . (٢١)

القاعدة الرابعة :

« الحكم التفسيري يعتبر جزءا متما للحكم الذي يفسره وليس حكما مستقلا . فما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن بالطرق العادية او غير العادية يسرى عليه : سواء اكلن هو في تفسيره قد مس الحكم المفسر بنقص او بزيادة او بتعديل فيما قضى به معتديا بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه ، ام كلن لم يمسسه باى تغيير مكتفيا بتوضيح ما ابهم منه .

والحكم التفسيري الذي يزيد او ينقص فيما قضى به الحكم المفسر يجوز الطعن فيه بطريق النقض من جهة انه خلف القانون باعتدائه على قوة الشيء المحكوم فيه وذلك اذا كان صادرا من محكم الاستئناف طبقا للمادة التاسعة من قانون النقض . واما اذا كان الحكم المفسر صادرا من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ففقه طبقا للمادة العاشرة من هذا القانون ، لا يجوز الطعن فيه ، ولا في الحكم التفسيري تبعاً له بطريق النقض الا اذا كان صادرا في قضية وضع يد ، او في مسألة اختصاص وكلن مبنيما على مخالفة للقانون او خطأ في تطبيقه او في تأويله ، وعلى ذلك فلا يقبل الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية تفسيرا للحكم الصادر منها تمعين حارس قضائى بمقولة انه جاء على خلافه ومس قوة الشيء المحكوم فيه » . (٢٢)

القاعدة الخامسة :

« لما كان الحكم المطلوب تفسيره قد قضى بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه حتى يفصل في الطعن ، وكان هذا الحكم لا يشوبه غموض ولا ابهام فهو بحسب صريح لفظه وواضح محلولة انما يسرى على ما لم يكن قد تم تبين حدوثه من اجراءات التنفيذ ، لان ما تم لا يتصور وقفه ، ولان الشارع انما

(٢١) الطعن بالنقض رقم ٢ - سنة ١٩٣٨/٦/٩ - جلسة
(٢٢) الطعن بالنقض رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣/١٠/٢٦ - جلسة

نصده بالمادة (٢٧) مرافعات قديم تفادى الضرر قبل وقوعه ولا يمكن الغاء
لما تم من التنفيذ الا بقتض الحكم المطعون فيه ؛ وهذا يختلف تبعا عن حكم وقف
التنفيذ موضوعا وسيبا واثرا ؛ لما كان ذلك؛ فان طلب التفسير يكون
غير مقبول » . (٢٣)

القاعدة السادسة :

« متى كان الحكم المطلوب تفسيره واضحا لا يحتاج الى تفسير ويفيد
بجلاء ان المحكمة لم تر اجابة طلب معين ورفضته وكان الحكم المطعون فيه قد
فسر الحكم السابق بأنه لم يرفض الطلب المذكور بل قبله فان المحكمة تكون
قد جاوزت سلطتها في التفسير واخطأت في تطبيق القانون » . (٢٤)

القاعدة السابعة :

« الحكم الصادر بالتفسير او التصحيح يعتبر من كل الوجوه متمما للحكم
الذي يفسره او يصححه فيسرى عليه ما يسرى على الحكم المذكور الذي صدر
اولا في الدعوى » .

القاعدة الثامنة :

« مناط الاخذ بحكم المسألة (٣٣٦) مرافعات قديم أن يكون الطالب بتفسير
ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو ابهام حتى يمكن الرجوع الى المحكمة
التي أصدرته بطلب يقدم لها بالأوضاع المعتادة غير محدد بموعد يسقط
بالتقصي الحق في تقديمه . أما اذا كان قضاء الحكم واضحا لا يشوبه
غموض ولا ابهام فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء
حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته وانما يكون

(٢٣) الطعن بالنقض رقم ١٠٥ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٤ .

(٢٤) الطعن بالنقض رقم ١٨ لسنة ٢٢ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٤ .

(٢٥) الطعن بالنقض رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ق - جلسة ٢١/٦/١٩٦٢ .

١٣ - ١٣٧ .

السبيل الى ذلك الطعن فيه خلال الميعاد المحدد باحدى طرق الطعن
التبلي لها » . (٢٦)

(ويلاحظ ان المادة (٣٦٦ قديم) تقلل المادة (١٩٢) من القانون ١٣
لسنة ١٩٦٨) .

القاعدة التاسعة :

« متى كان الحكم قد التزم في تفسير قضائه الحكم المفسر دون ان يمسّه
بالتعديل فان التمس عليه بمسخ الحكم المفسر وبإصدار حجته يكون على
غير أسس » . (٢٧)

القاعدة العاشرة :

« ان سلطة محكمة الموضوع في تفسير الاحكام التي يحتج بها لديها
هي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة كسلطتها في تفسير مسائل المستندات
الاخرى التي يقدمها الخصوم في الدعوى فلها اذا احتج أهلها بحكم ان تأخذ
بالتفسير الذي تراه مقصودا منه ، دون ان تلتزم عباراته الظاهرة ما دامت
تبني تفسيرها على اعتبارات مسوغة » . (٢٨)

القاعدة الحادية عشرة :

« تنص المادة (١/١٩٢) من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ —
المقابلة للمادة (٢٦٦) من قانون المرافعات السابق — على انه يجوز للخصوم
ان يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض
أو إبهام . ويقدم الطلب بالافضاح المعتادة لرفع الدعوى ، والمستفاد من

(٢٦) الطعن بالنقض رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ق — جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ —
من ١٦ — من ١٣٣٩ .

(٢٧) الطعن بالنقض رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ق — جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ —
من ١٦ — من ١٣٣٩ .

(٢٨) الطعن بالنقض رقم ٣٧ لسنة ٣٤ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٧ —
من ١٨ — من ١٢٥٢ .

مربح هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن منسلط
الاخذ به ان يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض او ابهام .
اما اذا كان قضاء الحكم واضحا ، لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فانه
لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير
ذريعة للرجوع عنه والمسلس بحقيقته » . (٢٩)

القاعدة الثانية عشرة :

« متى كان الحكم المطلوب تفسيره — الصادر من محكمة النقض —
واضحة دلالته ولا يحتاج الى تفسيره ، وقد بت في أن زوج المتوفاة كان من
رعايا الدولة العثمانية وأن المتوفاة تعتبر مصرية بحكم القانون وغتبا للمادة
(٢/١) من قانون الجنسية الصادر في ١٩٢٩/٣/١٠ ، وأن ثبوت الجنسية
للمتوفاة على هذا الوضع يمنع معه قانونا تطبيق احكام استرداد الجنسية
عليها ، وانما تطبق عليها احكام التجنس بجنسية اجنبية ، وتند اشترطت
المادة (١٢) من قانون الجنسية المذكور سبق استئذان الحكومة المصرية
في هذا التجنس ، والا فان الجنسية المصرية تظل قائمة الا اذا رأت الحكومة
المصرية استقامتها ، لما كان ذلك فان ما آثره الطالبون في طلبهم لا يعدو
ان يكون مجادلة في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره ،
وهو امر غير جائز ، لان احكام النقض بغية لا سبيل الى الى الطعن فيها » . (٣٠)

القاعدة الثالثة عشرة :

« متى كانت سلطة المحكمة في طلب التفسير تقف عند حد التحقق من
وجود غموض او ابهام في منطوق حكمها المطلوب تفسيره ، فلا يقبل من
الطالبيين ما آثروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ،

-
- (٢٩) الطعن بالنقض رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق — احوال شخصية — جلسة
١٩٧٢/٤/٢٣ س — ص ٧٣٩ .
(٣٠) الطعن بالنقض رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق — احوال شخصية — جلسة
١٩٧٢/٤/٢٣ س — ص ٧٣٩ .

أو إحالة هذا الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص » . (٣١)

المطلب الثاني

دعوى تصحيح الحكم

نعرض هذه الدعوى طبقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وما يتبع بشأنها أمام القضاء العادي ثم وضعها أمام القضاء الإداري .

(أولاً) : عرض دعوى تصحيح الحكم في ظل القواعد العامة لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

نصت المادة (١٩١) من قانون المرافعات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ على ما يلي :

« تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراقبة ويجري كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة » .

ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استتلال » .

والحكمة من نص المشرع على تصحيح الأخطاء المادية في الحكم ترجع إلى اعتبارات قدرها بشأن تصحيح ما يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، أي أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها متصور على الأخطاء المادية البحتة بحيث لا تؤثر على كيان الحكم ولا تنقذه ذاتيته ولا تجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فيجب ألا تغير منطوقه بما يناقضه لما في ذلك من المساس بحجية

(٣١) الطعن بالنقض رقم ١٤ لسنة ١٩٤٠ في أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠ — ص ٧٣٩ .

الشيء المحكوم فيه ، فإن فعلت ذلك تكون قد تجاوزت حقها في قرار التصحيح وهو أمر لا تملكه مما يتعين معه نقض قرار التصحيح واعتباره .
كان لم يكن بسبب الخطأ في القانون . (٢٢)

ويرفع طلب التصحيح إلى المحكمة التي أصدرت الحكم سواء أكانت محكمة جزئية أو ابتدائية أم محكمة استئناف ، وسواء أكانت فصلت في الدعوى باعتبارها من محكم الدرجة الأولى أو الثانية ، فهي تختص وحدها بطلب التصحيح اختصاصا نوعيا أو اختصاصا محليا ، ويلاحظ أن هذه القاعدة من النظام العلم مظهرها مثل القاعدة المتعلقة بطلب التفسير (٢٣) . وقفت محكمة النقض بأنه إذا كان الخطأ الذي شاب الحكم ألا يعدو وأن يكون خطأ ملابيا فقط فإنه لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض والشأن بتصحيحه إنما يسكون للمحكمة التي أصدرت الحكم وفقا لما نص عليه قانون المرافعات في هذا الشأن .

ويكون التصحيح بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من أحد الخصوم بغير مرافعة ، ويجرى كتيب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس المحكمة .

(٢٢) محكمة النقض - الطعن رقم ٣٢٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢٧ .

(٢٣) الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة بالقانون لا بدعوى مبتدأة ، وألا انتهزت قواعد الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح تكاة للمسلس بحجيتها ، واستثناء من هذا الأصل وللتيسير أجازت المادة (٣٦٤) من قانون المرافعات القديم والمقابلة للمادة (١٩١) من قانون المرافعات الجديد تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من أخطاء ملابية بحتة كتابية كانت أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة كما أجازت المادة (١٩١) مرافعات جديد ، جواز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح على النحو المشار إليه بالمادة (١٩١) سلفة البيان .

(يراجع الطعن بالنقض رقم ١٣ لمنعة ٣٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٥/٢/٢ - من ١٦ من ٢٥٢) .

ويجب أن يكون تصحيح الحكم من واقع العناصر الثابتة بنفس القرار ،
والمنتجة له
à l'aide d'elements fournis par cette decision même . (٢٤)

وقضى بأن القاضي الذي أصدر الحكم يملك تكلة ما أغفل النص عليه من
بيّنات بشرط أن يكون الإغفال ملابيا بحتا .

ويلاحظ أن القرار الذي يصدر برفض التصحيح لا يجوز الطعن فيه على
استقلال وانها تكون وسيلة التظلم منه هي الطعن في الحكم ذاته متى توافرت
الشروط اللازمة لذلك (٢٥) .

وما عدا الاخطاء المادية البحتة سواء كانت كتابية او حسابية والتي تكون
قد أثرت في الحكم فمسبب اصلاحها والطعن فيه يكون بطريق الطعن المناسب .
وجدير بالاحاطة أن الحكم الصادر بالتفسير أو التصحيح تكون له طبيعة
الحكم الاصلى ، فإذا كان الحكم الاصلى قطعيا أو وقتيا أو غير قطعى أو
موضوعيا أو مرمعا فإن الحكم الصادر في التفسير أو التصحيح تكون له
نفس طبيعة الحكم الاول .
شروط تصحيح الحكم :

بناء على ما تقدم فانه يشترط لتصحيح الحكم ما يلى :

١ - أن يكون الحكم قطعيا .

٢ - أن يكون مشوبا في منطوقه أو في الاسباب المكمل له باخطاء مادية بحتة ،
كتابية أو حسابية ، ويجب أن يكون لهذا الخطأ المادى اساسا في القانون
حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع في الحكم والمساس بحجتيه .

وقد قضت محكمة النقض بانه « متى كانت سلطة المحكمة في طلب
التصحيح تنف عند التحقق من وقوع اخطاء مادية بحتة في حكمها ، فلا يقبل من

(٢٤) دكتور / أحمد أبو الوفا : « نظرية الاحكام في قانون المرافعات » -
ط٢/ - من ٧٤٨ - ٧٥٠ .

(٢٥) نقض ٢ ابريل ١٩٥٢ - في القضية رقم ٢٤ لسنة ٢١ ق ، ونقض ٢
ديسمبر ١٩٥٤ في القضية رقم ١٦٢ ، ورقم ١٨٤ لسنة ٢١ ق .

الطالبين ما أثاروه في الجلسة من النفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو وقف الفصل في هذا الطلب لوجود تنازع في الاختصاص بين جهة القضاء العادي وجهة القضاء الإداري رفعوا بشأته طلبا إلى جهة تنازع الاختصاص» (٣٦) .

٣ - تتجه بعض الآراء إلى اشتراط تقديم طلب تصحيح الحكم قبل رفع استئناف عنه (٣٧) .

ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض : « بأنه لما كان رفع الاستئناف ينقل الموضوع برمته إلى محكمة الاستئناف ويعيد طرحه عليها مع اسانيدہ القانونية وأصلته الواقعية ، فإنه يكون لهذه المحكمة بما لها من ولاية فحص النزاع أن تتدارك ما يرد في الحكم المستأنف من أخطاء مادية وإن تقضى على موجب الوجه الصحيح » (٣٨) .

ومن ناحية أخرى فقد قضت محكمة النقض بأنه : « إذا كان ما وقعت فيه محكمة الاستئناف لا يعدو أن يكون خطأ مائيا لا يؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته في معنى المادة (١٩١) من قانون المرافعات « الجديد » تتولى المحكمة المشار إليها تصحيحه بقرار تصدره بنفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم » (٣٩) .

* * *

(ثانيا) دعوى تصحيح الحكم في ظل المتبع أمام القضاء الإداري :

يتبع القضاء الإداري نفس القواعد الواردة بالمادة (١٩١) مرافعات حسبما سبق بيانها .

وبناء على ما تقدم فقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه :

« إذا لم يكن الخطأ الواقع في منطوق الحكم أو في أسبابه الجوهرية

(٣٦) الطعن بالنقض رقم ١٧ - س ٣٤ ق - جلسة ١٩ ابريل سنة

١٩٧٢ - ص ٧٢٤ .

(٣٧) الدكتور / أحمد أبو الوفا : « نظرية الاحكام في قانون المرافعات »

- مرجع سابق - ص ٧٤٤ .

(٣٨) نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ في القضية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٢ ق .

(٣٩) الطعن رقم ١١ ، لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧١ -

س ٣٠ - ص ٢٤٧ - ٣/ع .

المكحلة له من الاخطاء المادية البحتة فلا يجوز تصحيحه بطريقة تصحيح الحكم
المشار اليها بالمادة (١٩١) « . . . » (٤٠) .

كما قضت نفس المحكمة بأن « المحكمة تملك تصحيح ما وقع في المنطوق
وفي الاسباب الجوهرية التي تعتبر مكحلة له من اخطاء مادية بحتة او كتابية
او حسابية » (٤١) .

وطبقا لما سبق ايضا له وكما جاء بالفقرة الثانية من المادة (١٩١) « من
قانون المرافعات الجديد » فله يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح اذا
تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه بطرق الطعن الجائزة في الحكم
موضوع التصحيح ، اما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن
فيه على استقلال حسبا سبق لنا الاشارة اليه .

وقد لخصت المحكمة الادارية العليا تلك المبادئ والاحكام في حكم شهر لها
يعتبر من اهم احكامها في هذا الموضوع حيث تقول :

« ان المادة (١٩١) من قانون المرافعات تقضى بان تتولى المحكمة تصحيح
ما يقع بحكمها من اخطاء مادية بحتة كتابية او حسابية وذلك بقرار تصدره من
تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة
هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه رئيس المحكمة ، وجرى قضاء
محكمة النقض تفسيراً لهذا النص على ان الاصل في تصحيح الاحكام ان يكون
بطرق الطعن المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأ ، والا انهارت قوة الشيء المحكوم
فيه واتخذ التصحيح وسيلة للمساس بحجيتها ، واستثناء من هذا الاصل
اجاز القانون تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من اخطاء مادية بحتة كتابية
او حسابية يطلب من احد الخصوم او من تلقاء نفس المحكمة اما ما عدا هذه
الاططاء المادية المحضة التي تكون قد اثرت على الحكم فيكون سبيل اصلاحها
بالطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب ، كما جرى في قضاء هذه المحكمة على
انه وان كانت المحكمة الادارية تستنفذ ولايتها باصدار حكمها الا انها تملك تصحيح
ما وقع في المنطوق او في الاسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من اخطاء

(٤٠) المحكمة الادارية العليا في ١٦ يوليو سنة ١٩٧٣ — س ١٨ ق —

رقم ٧٦ .

(٤١) المحكمة الادارية العليا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ — س ١ ق .

مادية أو كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها او بناء على طلب ذوى الشأن . ولا يعتبر الحكم المصحح معدلا للحكم الذى يصححه بل متبعا له فاذا جاوزت الحكة حدود ولايتها فى التصحيح الى التعديل او التفسير كان حكمها مخالفا للقانون .

ومن حيث أن تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد الى الحكم بأحقية المدعى فى طلباته لا يعد تصحيحا لخطأ مادى لحق الحكم بل يعد تغييرا للمنطوق بما يتناقضه مما يعد مساسا بحجية الشيء المحكوم فيه ومخالفا للقانون متعينا الفاء ، غير أنه من ناحية أخرى فإن الطعن فى قرار التصحيح لصدوره بالمخالفة لحكم المادة (١٩١) سالفة الذكر من شأنه أن ينقل موضوع النزاع برمته الى المحكمة العليا ويعيد طرحه عليها بإسانيده القانونية وإلته الواقعية ويكون لها بها لها من ولاية فحص النزاع أن تقضى فيه على موجب الوجه الصحيح « (٤٢) .

المطلب الثالث

التماس إعادة النظر

la reuête civile

(أولا) التماس إعادة النظر طبقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

التماس إعادة النظر هو طريق طعن غير عادى فى الأحكام الانتهائية بقام أمام نفس المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بسبب أو أكثر من الأسباب التى نص عليها القانون .

وفد أخذ نظام مجلس الدولة المصرى بهذا الطريق غير العادى فى الطعن فى الأحكام الانتهائية واستتقت إكله من تقون المرافعات المدنية والتجارية والإجراءات الجنائية طبقا لما ورد بالمواد رقم ٢٤١ حتى ٢٤٧ (٤٣) .

(٤٢) المحكمة الإدارية العليا — جلسة ٤ ملرس سنة ١٩٧٦ — فى القضية رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ ق .

(٤٣) تنص المادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلى :

« للخصوم أن يلتسوا إعادة النظر فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية بتزويرها .

(١) إذا وقع من الخصم غش كلن من شأنه التأثير فى الحكم .

م — ٢٨ — المحاكمات التأديبية ١

وسنورد الاحكام العلة لالتباس اعادة النظر في ظل قانون المرافعات المدنية والتجارية ثم في ظل الاحكام التي اخذت بها محكم مجلس الدولة وذلك على النحو التالي : —

احكام التماس اعادة النظر في ظل قانون المرافعات المدنية والتجارية :

يرفع التماس الى نفس المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه . لان

(٢) اذا حصل بعد الحكم اقرار بتزوير الاوراق التي بنى عليها او نفى في الاحوال الآتية :

(٣) اذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بانها مزورة .

(٤) اذا حصل التماس بعد صدور الحكم على اوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها .

(٥) اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه .

(٦) اذا كان بنطوق الحكم منلقضا بعضه لبعض .

(٧) اذا صدر الحكم على شخص طبيعي او اعتباري لم يكن ممثلا تهيلا صحيحا في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الانتفاكية .

(٨) لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل او تدخل فيها بشروط اثبت غش من كان يمثل او تواطئه او اهماله

الجسيم .

كذلك تنص المادة (٢٤٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلي :

« ميعاد التماس اربعون يوما ، ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الاربع الاولى من المدة السابقة الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش او الذي اقر فيه بالتزوير فاعله او حكم بثبوته او الذي حكم فيه على شاهد الزور او اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابعة من اليوم الذي يعلن فيه الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تهيلا صحيحا . ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من اليوم الذي ظهر فيه الغش او التواطؤ او الاهمال الجسيم .

كذلك تنص المادة (٢٤٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلي :

« يرفع التماس ايام المحكمة التي اصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كاتبها وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى . ويجب ان تشتتل صحيفة على بيان الحكم المتمس فيه وتاريخه واسباب التماس والا كتلت باطلا . =

الالتباس يبنى على أسباب لو أن المحكمة تنبئت إليها لتغير حكمها وإنما غابت عنها هذه الأسباب لمسيو غير متعمد منها أو بسبب الحكومة له . ويكفى تنبيهها إليها لتصلح الحكم الصادر منها متى تبينت هذه الأسباب .

= ويجب على رافع الالتباس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابعة والثامنة من المادة ٢٤١ أن يودع خزانة المحكمة مبلغ عشرة جنيهات على سبيل الكفالة ولا يتقبل قلم الكتب صحيفة الالتباس إذا لم تصحب بها يثبت هذا الإيداع .

ويجوز أن تكون المحكمة التي تنظر الالتباس مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم .

كذلك تنص المادة (٢٤٤) من قانون المرافعات المدنية وسبأريه على ما يلي :
لا يترتب على رفع الالتباس وقف تنفيذ الحكم .

ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر الالتباس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه . ويجوز للمحكمة عند ما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المظعون عليه .

كذلك تنص المادة (٢٤٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلي :
« تفصل المحكمة أولاً في جواز قبول التماس إعادة النظر ثم تحدد جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة إلى إعلان جديد . على أنه يجوز لها أن تحكم في قبول الالتباس وفي الموضوع بحكم واحد إذا كان الخصوم قد قدموا أملاًها طلباتهم في الموضوع .

ولا تعيد المحكمة النظر إلا في الطلبات التي تناولها الالتباس .
وتنص المادة (٢٤٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلي :-
« إذا حكم برفض الالتباس في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الست الأولى في المادة (٢٤١) يحكم على الملتبس بإفراة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ، ولا تجاوز عشرة جنيهات وإذا حكم برفض الالتباس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الأخيرتين تقضى المحكمة بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها . وفي جميع الأحوال يجوز الحكم بالتعويضات أن كان لها وجه » .

وتنص المادة (٢٤٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلي :
« الحكم الذي يصدر برفض الالتباس أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن في أيها بالالتباس » .

وجوز أن تكون 'الحكمة' التي تنظر 'الالتباس مؤلفة من نفس القضاة الذين صدروا الحكم' المضمون فيه .

الاحكام الجائز الطعن فيها بالالتباس :

'الاحكام' 'الجائز' 'لنطعن فيها بالالتباس هي الاحكام الصادرة بحسبة انتيائية
أي 'الاحكام' 'الصادرة من محاكم الدرجة الثانية أو من محاكم الدرجة الاولى في
حدود نمطها الانتيائي' . 'ما الاحكام الابتدائية فلا يجوز الطعن فيها بالالتباس
ولو شاب 'حكم' سبب من اسباب الالتباس .

والحكم الذي يجوز الطعن فيه بالالتباس يجب أن يكون انتيائيا من وقت
صدوره .

وينبني على ذلك أن المحكوم عليه بحكم ابتدائي اذا غوت على نفسه ميماد
الطعن بالاستئناف سقط حقه بالطعن بالالتباس .

والاحكام الانتيائية يجوز الطعن فيها بالالتباس ولو كانت غيابية قابلة
للطعن فيها بالمعارضة . نكون الحكم قد صدر غيبيا لا يمنع من اعتباره انتهائيا
ما دام قد صدر من محاكم الدرجة الثانية أو من محاكم الدرجة الاولى في حدود
نصابها الانتهائي . ويعتبر الطعن في الحكم الغيابي بالالتباس في أثناء ميماد
'المعارضة' نزولا عن حق المعارضة وذلك عملا بأحكام القانون .

**وقد منع المشرع الطعن بالالتباس في الحكم الذي يصدر برفض الالتباس ،
والحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعدم قبول الالتباس وذلك عملا بالقاعدة
الاصولية والتي تقول « أن الالتباس بعد الالتباس لا يجوز » .**

ويلاحظ أن الالتباس في الحكم الصادر برفض الالتباس أو في الحكم في
موضوع الدعوى بعدم قبول الالتباس قد ينصب على الملتبس كما ينصب أيضا
على الملتبس ضده عملا بالقاعدة المقررة في المعارضة .

اسباب الالتباس :

الالتباس طريق طعن غير عادي كما سبق بيانه واسباب الالتباس واردة
في قانون المرافعات على سبيل الحصر فلا يجوز الطعن في الحكم بالالتباس الا على
اسس الاسباب الواردة بالمادة (٢٤١) من قانون المرافعات « سلفة الذكر » .

ميماد الالتباس :

ميماد الالتباس طبقا للمادة « ٢٤٢ » « مرافعات أربعون يوما تبدأ طبقا

للقاعدة العلية من يوم اعلان الحكم . غير انه اذا كان سبب الالتباس هو الغش أو تزوير الاوراق التي بنى عليها الحكم . أو شهادة الزور . أو الحصول على ورقة خاطئة ، فإن الميعاد لا يبدأ الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو تذى يثبت فيه التزوير بقرار فاعله أو الحكم به . أو الذى حكم فيه على شاهد الزور أو الذى ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

اما اذا كان سبب الالتباس ان المحكوم عليه من تلقى الالفة . أو جنات الوقف ، أو الاشخاص المعنوية ، أو أشخاص القانون العام لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا فإن الميعاد لا يبدأ الا من اليوم الذى يعلن فيه الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا .

اجراءات رفع الالتباس :

يرفع الالتباس « طبقا للمادة ٢٤٣ » مرافعات ، بتكليف بالحضور أمام المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه . ويراعى فى تحرير الاعلان واعلانه القواعد المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، ويوجب القانون أن تشتمل صحيفة الالتباس على بيان الحكم الملتبس فيه ، وعلى اسباب الالتباس والا كانت الصحيفة باطلة .

ويجب على رافع الالتباس فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين السابعة والثامنة من المادة (٢٤١) أن يودع خزينة المحكمة مبلغ عشرين جنيهاً على سبيل الكفالة ، ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الالتباس اذا لم تصحب بما يثبت هذا الابداع .
الحكم فى الالتباس :

لا تنظر المحكمة الا الطلبات التى تناولها الالتباس ويبر نظر الخصومة أمام محكمة الالتباس بدورين — طبقا لما جاء بالمادتين « ٢٤٥ » و « ٢٤٦ » من قانون المرافعات وهى : —

الدور الأول : تنظر فيه المحكمة فى جواز قبول الالتباس أى تنظر فيه من ناحية القبول بمعنى ما اذا كان الالتباس قدرع فى الميعاد عن حكم قابل للالتباس .

(٤٤) دكتور / رمزي سيف — « قانون المرافعات المدنية والتجارية » —
س ١٩٥٧ — ص ٦٤٩ وما بعدها .

وبناء على سبب من الاسباب التى ذكرها القانون — وهى تلك الاسباب سالفه الذكر . وينتجى هذا الدور أما بالحكم بعدم قبول الالتباس ، وفى هذه الحالة ينتهى الامر عند هذا الحد : ويحكم على المتهمس بالغرامة التى ينص عليها القانون وبالتضمنيات ان كلن لها وجه ، وأما بالحكم بقبول الالتباس وفى هذه الحالة يلغى الحكم المطعون كله أو الجزء الذى قبل الالتباس فيه ، وبالحكم بقبول الالتباس يبدأ الدور الثانى .

الدور الثانى : لا يبدأ الدور الثانى الا اذا حكم بقبول الالتباس وفى هذه الحالة تحدد المحكمة جلسة للمرافعة فى موضوع الدعوى دون الحاجة لاعلان جديد للحكم فى الموضوع .

ويلاحظ انه ليس هناك ثمة ما يمنع من الحكم بقبول الالتباس والحكم فى الموضوع بحكم واحد بشرط أن يكون الخصوم قد ترافعوا فى الموضوع وأبدوا طلباتهم فيه أو مكتوا من ذلك .

والحكم الذى يصدر برفض الالتباس والحكم فى موضوع الدعوى بعدم قبول الالتباس لا يجوز الطعن فيهما بالمعارضة — فى حالة ما اذا كانا غائبين — أو بالالتباس كما انه لا يجوز الطعن فيهما بالاستئناف اذ الفرض انهما صادران من محكمة تفصل فى الدعوى بصفة انتهائية .

ويلاحظ انه لا يترتب على رفع الالتباس وقف تنفيذ الحكم ومع ذلك فانه يجوز طبقا لحكم المادة (٢٤٤) للمحكمة التى تنظر الالتباس ان تأمر بوقف التنفيذ متى طلب منها ذلك وكلن يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتمعذر تداركه ، وذلك طبقا للشروط التى يتطلبها القضاء المستعجل بالمحاكم العادية أو تتطلبها شروط الايقاف أمام مجلس الدولة .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بها تراه كفيلا بصيقة حق المطعون عليه .

(ثانيا) تطبيقات من احكام محكمة النقض المدني في قضايا التماس اعادة النظر

(القاعدة الاولى) :

انه وان كان قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بكثر مما طلبوه يعتبر وجه من وجوه التماس اعادة النظر الا انه اذا لم يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها هذا القضاء فانه يكون باطلا عملا بالمادة (٣٤٧) ، مرافعات « قديم » ويجوز الطعن فيه بالنقض لوتوقع هذا البطلان فيه .
(نقض ١٩٦٥/٢/١٨ — مجموعة المكتب الفني — السنة السادسة عشرة — ص ٢٠١) .

(القاعدة الثانية) :

تنص المادة (٤١٧) مرافعات « قديم » في فقرتها الرابعة على أن للخصوم أن يلتبسوا اعادة النظر في الاحكام الصادرة بصنة نهائية اذا حصل التمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كما تنص المادة (١٨) مرافعات « قديم » على أن ميعاد الالتباس يبدأ في هذه الحالة من يوم ظهور الورقة المحتجزة ويبين من استقرار هذين النصين أن المشرع لم يقصد بلفظ الظهور الذي يبدأ به ميعاد الالتباس أن يحوز التمس الورقة حيازة مادية وانما يكفى ان تتكشف له الورقة وتصبح في متناول يده وتحت نظره بحيث يمكن الاطلاع عليها دون ما حائل أو عائق .
(نقض ١٩٦٢/٦/٧ — مجموعة المكتب الفني — السنة الثالثة عشر — ص ٧٨٢) .

(القاعدة الثالثة) :

ان ما أجازته المادة (٢٦) مرافعات « قديم » من الطعن بالنقض في أي حكم انتهت أيا كانت المحكمة التي أصدرته بشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم المنتهئ الذي فصل على خلاف الحكم الاول فاذا لم يتحقق ذلك بأن كان التناقض في ذات منطوق الحكم المطعون فيه مما يجوز

أن يكون من أصول " التماس إعادة النظر " فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم

يكون غير جائز .

(نقض ١٩٥٧/٦/٢٧ — مجموعة المكتب الفني — السنة الثامنة — ص ٦٦٠) .

(القاعدة الرابعة) :

إن الفسخ الذي بنى عليه الالتماس هو الذي يقع من حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه . ولم ينح للمحكمة أن تتحرز عند أخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدفعه وتنويرها في حقيقة شأنه لجعله به .

(نقض ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ — مجموعة النقض في ٢٥ سنة — الجزء الأول — ص ٢٩٥ قاعدة « ١ ») .

(القاعدة الخامسة) :

بما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر وحكمت له اقتناعاً منها ببرهانه لا يجوز أن يكون سبباً لالتماس إعادة النظر في الحكم تحت ستار تسمية اقتناع المحكمة بلبرهان غشا .

(نقض ١٩٤٧/١٢/١١ — المرجع السابق — ص ٢٩٥ — قاعدة « ٢ » ، نقض ١٩٥٢/٤/١٧ — المرجع السابق — ص ٢٩٥ — قاعدة « ٣ ») .

(القاعدة السادسة) :

يشترط لقبول التماس إعادة النظر وفقاً لنص المادة (٢٤) من قانون المرافعات « المخطئ » (المطابقة للمادة ٢/٢٧٢ من قانون المرافعات القديم) ثبوت تزوير الورقة التي كانت أساساً للحكم ، أما باعتراف الخصم وأما بالتقضاء بتزويرها بعد الحكم على أن يكون ذلك قبل رفع الالتماس ولهذا يكون الالتماس غاية لاصلاح حكم بنى على ورقة مزورة ولا وسيلة لاثبات التزوير فلا يجوز رفع الالتماس والادعاء بالتزوير في دعوى الالتماس ، في ورقة بنى عليها الحكم الملتبس فيه .

(نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ المرجع السابق — ص ٢٩٦ — قاعدة « ٥ ») .

(القاعدة السابعة) :

يشترط في الورقة التي حصل عليها الملتبس أن تكون محجوزة بفعل الخصم وأن تكون قاطعة وإذا امتى كان الضامن قد حصل على ورقة بتوقيع المظعون عليه تنيد استلامه مبلغا منه بعد الحكم النهائي فانه لا يتوانر بالحصول على هذه الورقة الحالة الرابعة المنصوص عليها في المادة (١٧) : « تقديم » مرات .
(نقض ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢ - المرجع السابق - ص ٢٩٦ - قاعدة « ٦ ») .

(القاعدة الثامنة) :

لا يجوز الطعن بالطرق غير الاعتيادية في الاحكام الصادرة من محاكم الدرجة الاولى ولو كانت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية قد انقضت .
(نقض ٢٧/٥/١٩٦٩ - سنة ٢٠ - ص ٨١٧) .

(القاعدة التاسعة) :

الفش لا يعتبر سببا لالغاء الاحكام النهائية عن طريق رفع دعوى مستتلة او في صورة رفع لدعوى مبدأة . وانما هو سبب للتماس اعادة النظر فيها وهذا الطريق لا يقبل في احكام محكمة النقض التي لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن وهي نهاية المطاف في الخصومة .
(نقض ١١/٦/١٩٧٠ - سنة ٢١ - ص ١٠٣١) .

(القاعدة العاشرة) :

الفش الذي يبنى عليه التماس اعادة النظر هو ما كان خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتويز حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم اما ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها فلا يجوز التماس اعادة النظر فيه .
(نقض ٣٠/١١/١٩٦٦ - سنة ١٧ - ص ١٧٥٨) .

(القاعدة الحادية عشر) :

لم يقصد المشرع بلفظ « الظهور » الذي يبدأ به ميعاد الالتماس أن يجوز الملتبس الورقة حيازة مادية وانما يكفى أن تتكشف له الورقة وتصبح في متناول يده وتحت نظره بحيث يمكنه من الاطلاع عليها دون ما حائل أو عائق .
(نقض ٧/٦/١٩٦٢ - ص ١٣ - ص ٧٨٢) .

(القاعدة الثانية عشر) :

التمنى على الحكم بأنه تضى للمطعون ضده الاول باكثر مما طلبه فى استئنافه هو سبب للطعن فيه بطريق الالتباس وليس بطريق النقض .
(نقض ١٩٧٢/٥/١٢ — س ٢٤ — ص ٧٤٠) .

(القاعدة الثالثة عشر) :

الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه هو من وجوه الالتباس وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التى فصلت فيه ليستدرك القاضى ما وقع فيه من سهو غير متعمد — فان كلفت المحكمة قد بينت فى حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيه واظهرت فيه انها قضت بما قضت به بدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعائلة بانها بقتضائها هذا المطعون فيه انها تقضى بما لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه ومع ذلك اصرت على هذا القضاء مسببة اياه فى هذا الخصوص — فانه ينتج الطعن على الحكم بطريق الالتباس وسبيل الطعن عليه فى هذه الحالة هو النقض .

(نقض ١٩٥٩/١٠/٢٢ — مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض — الجزء الثالث — ص ١٥٨ قاعدة رقم ٢ ، نقض ١٩٧٦/٦/٢٢ طعن ٧٢٣ — س ٤٢ ، نقض ١٩٧٨/١/٢٥ طعن رقم ٧٥٤ س ٤٠ ، نقض ١٩٧٦/٥/٢٧ — س ٢٧ — ص ١٢١١) .

(القاعدة الرابعة عشر) :

يشترط لقيام الوجه الثلثى من اوجه الالتباس أن يكون الحكم حجة على المعترض دون أن يكون مثالا فى الدعوى بشخصه ، وأن يثبت غش من كان يمثله او تواطؤه او اهماله الجسيم ، وأن تقوم علاقة سببية بين الغش او التواطؤ او الاهمال الجسيم بين الحكم بحيث يكون هو الذى ادى الى صدوره على الصورة التى صدر بها .

(نقض ١٩٧٧/١/٥ — طعن ٦٨ لسنة ٤١) .

القاعدة الخامسة عشر :

إذا كلفت حجية الحكم تمتد الى الدائن العادى فانه يجوز له التظلم

من الحكم الصادر ضد مدينه بطريق الالتباس متى أثبت غشى عذ' الاخير' او
تواطؤه او ايهاله الجسيم .

(نقض ١٩٧٧/٤/١٢ طعن رقم ١٦ - س٤٤) .

القاعدة السادسة عشر :

وجوب التزام المحكمة بطلبات الخصوم وسبب الدعوى . بطلب صحة
وتنفيذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وثبتت ملكية المدعى . قضاء
بما لم يطلبه الخصوم .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ طعن رقم ٢٩٢) .

القاعدة السابعة عشر :

الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم . قضاء محكمة النقض في الطعن
السابق بأن النعى عليه أصبح غير منتج بعد أن صححته محكمة الاستئناف
في الالتباس المرفوع اليها عن ذات الحكم . لا يعد تحصينا للحكم الصادر في
ذلك الالتباس .

(نقض ١٩٧٦/٥/١ - س٢٧ - س١٠٤١) .

القاعدة الثامنة عشر :

قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس اعادة النظر في الحكم الذي سبق
الطعن فيه بهذا الطريق هي قاعدة أساسية واجبة الاتباع على الملاحقة
ولو لم يجربها نص خاص في القانون ، وتقوم على اصل جوهري من قواعد
الرافعات يهدف الى استقرار الاحكام ووضع حد للتناقض .

(نقض ١٩٧٧/١/٢٢ - س٢٨ - س٢٨٩) .

القاعدة التاسعة عشر :

طلب تصفية الشركة . تضيئه بطريق اللزوم طلب حلها . القضاء
بحل الشركة وتصفيتها . لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(نقض ١٩٧٩/٣/٥ - طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤) .

القاعدة العشرون :

المبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما طلبوه على نحو صريح وجازم ، وتنقيد المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث اذا أغفل المدعى في مذكراته الختامية — التي حدد فيها طلباته تحديدا جليها — بعض الطلبات التي كان قد أوردها في صحيفة افتتاح الدعوى فلن فصل المحكمة في هذه الطلبات الأخيرة يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وهي اذا تقضى بشيء لم يطلبوه أو بأكثر مما طلبوه ، وهي مدركة حقيقة ، ما قدم لها من طلبات وعالمه بأنها انما تقضى بما لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، مسببة اياه في هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض (اذا كان هو وسيلة الطعن) ، ايا اذا لم تعتمد المحكمة ذلك وقضت بما صدر له حكما من سهو وعدم ادراك ، دون تسبب لوجهة نظرها ، كان هذا من وجوه التماس اعادة النظر طبقا للفترة الختامية من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ — طعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٧٨/١/١٧ — طعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٤ قضائية) .

(ثالثا) احكام التماس اعادة النظر

امام القضاء الادارى

سبق أن بينا أن القضاء الادارى يأخذ بالاحكام العامة الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة للتماس اعادة النظر وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية ، وتعرض فيما يلى أهم الحالات التي يقبل فيها التماس اعادة النظر أمام القضاء الادارى وهى :

(١) حالة الغش الذى يجيز اعادة النظر فى الاحكام :

اتفق الفقه والقضاء الادارى على انه يجب فى الغش الذى يجيز التماس اعادة النظر فى الاحكام توافر أربعة شروط وهى :

الشرط الاول :

شروط غش من احد الخصوم اثناء نظر الدعوى باستعمال طرق احتيالية لاختفاء الحقيقة وتضليل المحكمة .

الشرط الثاني

أن يكون الغش مجهولاً من الخصم أثناء المرافعة في الدعوى .

الشرط الثالث :

أن يحصل غش خفية بحيث يستحيل على الخصم دفعه سواء كانت الاستحالة ادبية أم مادية .

الشرط الرابع :

أن يكون الغش قد أثر على المحكمة في حكمها . ويعنى آخر أن يكون الحكم قد بنى على الوقائع المكدوبة التي لفتها الخصم لاندخال الغش على المحكمة دون سواها بحيث أن تكون قد اعتمدت في حكمها على الواقعة المكدوبة .

ولذلك فإذا كانت طلبات الملتبس وأقواله ودفاع الحكومة واسانيدها مبسوطة أمام المحكمة في غير استخفاء ، كلن الالتباس غير قائم على أساس من القانون . (٥٥)

وعلى هذا الأساس حكم بأن « ادلاء الحكومة ببيانات أو بأوراق تخالف الثابت بلف الموظف يعتبر غشاً يبيح قبول الالتباس » . (٤٦)

وعلى العكس من ذلك فمجرد انكار المدعى عليه دعوى ضمه وتفنته في أساليب دفاعه لا يكفي لاعتباره غشاً يجيز الالتباس بأعادة النظر ، لان هذا ليس طريق طعن عاوى يتدارك به الخصم ما غشه من دفاع أو يتوصل به من تصحيح ما يعيبه من حكم الملتبس وأعادة النظر فيه ، من خطأ في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون ، لا سيما إذا كانت الوقائع المقول باتوائها على الغش مطروحة على المحكمة لتحقيقها وتحصيلها ، وكان استخلاص النتائج فيها خاضعاً لتقديرها ، وكلن الخصم في مركز

-
- (٤٥) محكمة القضاء الإدارى ١ مارس ١٩٥٢ - ص٧ - ص٥٧ ، وكذلك في ١٦/١/١٩٤٨ ، وكذلك ص٢ - ص٨٢٤ وأحكام أخرى مستقرة .
- (٤٦) محكمة القضاء الإدارى ٢٧ يونية ١٩٥١ - ص٥ - ص١١٢ .

يسمح له بمناقشة خصمه في هذه الوقائع ومراقبة عمله ، والدفاع عن النقطة التي يتظلم منها بالتماسه ، كما يجب ان يكون الفش مؤثرا في راي المحكة بحيث لو علمت بحقيقته لاتخذ في حكمها وجهها آخر . فلا تأثير للفش اذا كانت الوقائع التي تتناولها لم تعتمد المحكة عليها في حكمها او لم يكن من شأنها ان تؤثر في رايها . (٤٧)

وخلاصة القول ان احكام محكمة القضاء الاداري تعدد بالفش كسبب من اسباب الالتماس اذا كان خافيا على الملتمس اثناء سير الدعوى غير معروف له ، فاذا كان مظلما على افعال خصمه ولم يناقشها او كان في وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم يكشف حقيقته للمحكة ، او كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبين اوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم منها ، فانه لا وجه للالتماس ، لان طريق الالتماس هو طريق غير عادي من طرق الطعن في الاحكام وليس وجهها يتمسك به الخصم المهمل حينما يكون في مكنه كشفه والدفاع عن نفسه .

وجدير بالذكر ان المحكة الادارية العليا قد اكدت احكام محكمة القضاء الاداري وربت عليها نتائجها ولها احكام كثيرة متواترة في هذا الخصوص . (٤٨)

(ب) حالة تناقض الحكم في نصوصه بدرجة تجعل تنفيذه مستحيلا :

يشترط لجواز الالتماس في هذه الحالة ان يكون الحكم متناقضا في نصوصه بدرجة تجعل تنفيذه مستحيلا . اما التناقض في السبل او عدم معقولية السبل او التناقض بين حكيم فان ذلك لا يجيز الالتماس وان كان يجيز الطعن بالنقض (٤٩) .

(٤٧) محكمة القضاء الاداري في اول ابريل سنة ١٩٥٣ س٢ — س٨٥٠ واحكام اخرى متواترة .

(٤٨) دكتور / سليمان محمد الطملي : « القضاء الاداري — الكتاب الثاني — قضاء التمويض وطرق الطعن في الاحكام » — س١٩٧٧ — س٦٧٧ وما بعدهما .

(٤٩) محكمة القضاء الاداري في ١٦/٦/١٩٤٨ — س٢ — س٨٢٤ .

(ج) حالة القضاء بما لم يطلبه الخصوم :

يقصد بهذه الطلبات الحكم للخصوم بشيء معين ولم تكن الأدلة التي يقدمونها لاثبات طلباتهم مستندة الى نص قانوني . ولكن اذا قضت المحكمة بالطلبات استنادا الى نص قانوني فلا يعتبر انها حكمت بما لا يطلبه الخصوم ، ويلاحظ كذلك ان الخلاف في تفسير القانون والخطأ فيه لو صح فيه الجدل ، لا يكون وجها للالتباس باعتباره قضاء بما لا يطلبه الخصوم . (٥٠)

ويجدر بنا ان ننبه الى الملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى :

اختلفت الآراء في المحكمة التي يرفع اليها التماس اعادة النظر وهل هي المحكمة التي اصدرت الحكم او المحكمة التي اصبحت مختصة بنظر النزاع ، والرائ الذي يرجحه القضاء هو ان يرفع التماس الى المحكمة التي اصدرت الحكم وذلك استهداء بالمادة «٢٤٣» مرافعات والتي تقول : « يرفع التماس امام المحكمة التي اصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كتابها وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى » .

الملاحظة الثانية :

ان رفع التماس لا يقترب عليه وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك وذلك استهداء بالمادة «٢٤٤» مرافعات والتي تقول : « لا يقترب على رفع التماس وقف تنفيذ الحكم . ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر التماس ان تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يخشى في التنفيذ ضرر جسيم يتعذر تداركه . ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ ان توجب تقديم كفالة او تأمر بما تراه كفلا بصيانة حقوق المطعون عليه » .

الملاحظة الثالثة :

ان الحكم بعدم قبول الطعن او برفضه ، قد يعرض الطاعن للحكم

(٥٠) محكمة القضاء الاداري ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - ص٧ - ص٢٤٤ .

عليه بغرامة لا تتجاوز ٣٠ جنيباً غرضاً عن التعويضات حسبما تنص عليه
'المحكمة'. ومرد ذلك الى الطابع الاستثنائي للطعن بالالتباس ؛ وذلك استثناء
بحكم المادة ٢٤٦٠ مرفعات والتي تقول : « اذا حكم برفض الالتباس في
الحالات المنصوص عليها في الفقرات انست الاولى في المادة «٢٤١» يحكم على
الملتبس بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تتجاوز عشرة جنيهات واذا حكم
برفض الالتباس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الاخريتين نقضى
المحكمة بمصادرة الكفالة كلها او بعضها وفي جميع الاحوال يجوز الحكم
بالتعويضات ان كان لها وجه » .

الملاحظة الرابعة :

بالنسبة للقضاء بما لا يطلبه الخصوم رأت المحكمة الادارية العليا ان
هذا الوجه من اوجه مخالفة القانون التي تؤدي الى الطعن في الحكم ايلم
المحكمة الادارية العليا وليس الى الالتباس ايلم محكمة الموضوع . (٥١)

(رابعا) تطبيقات قضائية من احكام القضاء الادارى :

القاعدة الاولى :

الفصل في قبول الالتباس يشمل الفصل في المواعيد وصلاحيه اسباب
الالتباس :

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الادارى : « ان ما قضى به قانون المرافعات
بأن المحكمة تفصل أولا بقبول الالتباس ، يشمل الفصل في المواعيد وبناء
الالتباس على سبب من الاسباب التي اوردها القانون على سبيل الحصر في
المادة «٢٤١» من قانون المرافعات » . (٥٢)

(٥١) المحكمة الادارية العليا في ١٦ مارس ١٩٥٧ — س٢ — رقم ٧٥ ،
وكذلك محكمة القضاء الادارى في ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٨ — س٢ — رقم ١١٥
ص ٦٤٧ ، وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ — س٧ — رقم ١٥٤ — ص ٢٢٤ .
وبشر الى هذه الاحكام بهرجع الدكتور / مصطفى كمال وصفي — مرجع
سابق — ص ٥٢٠ .
(٥٢) محكمة القضاء الادارى في ٦ ديسمبر سنة ٥٥ — س.اق —
رقم ٨٤ .

ويلاحظ أنه إذا رفع الملتبس دعواه على أنها التماس ثم قرر تنازله عن التماسه أثناء نظر الدعوى هي التماس وليسست دعوى عادية .

القاعدة الثانية :

ان التناقض الذي يجيز التماس اعادة النظر يقع في منطوقه دون اسبليه وفي ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

« ان التناقض الذي يجيزه التماس اعادة النظر في الحكم هو الذي يقع في منطوقه دون اسبابه كما تنص على ذلك صراحة الفقرة السادسة من المادة (١٧) » من قانون المرافعات القديم (٥٢) .

القاعدة الثالثة :

استكمالا للقاعدة السابقة يقع التناقض في منطوق الحكم غير انه من المقرر ان من اسباب الحكم ما يفصل في النزاع وما يتصل اتصالا مباشرا بمنطوقه بحيث يعتبر جزءا متما لمنطوقه وفي ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

« . . . وان كانت الفقرة السادسة من المادة (١٧) مرافعات « قديم » تقضى لجواز الطعن بطريق التماس اعادة النظر — ان يقع التناقض في منطوق الحكم بان يكون متناقضا بعضه بعضا غير انه من المقرر ان من اسباب الحكم ما يفصل في النزاع ، وما يتصل به اتصالا مباشرا بمنطوقه بحيث يعتبر جزءا متما للمنطوق . ومثل هذه الاسباب تأخذ حكم المنطوق ، ويرد عليها ما يرد عليه من دفوع وطعون كالرفع بقوة الشيء المقضى فيه والظمن بالالتماس فيها اذا قضى في الاسباب بما لا يطلبه الخصوم او لما يقع من تناقض بين منطوق الحكم والاسباب المتصلة مباشرة بالمنطوق لاعتبارها — كما تقدم — جزءا منه » (٥٤)

(٥٣) محكمة القضاء الادارى في ٢٠ مايو سنة ١٩٥١ مسق — ص ٩٨٥ .

(٥٤) محكمة القضاء الادارى في ٢ مايو سنة ١٩٥٦ — السنة العاشرة

ص ٣٢٢ ويلاحظ أن المحكمة الادارية العليا قضت في حكمها الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ (السنة الثالثة — ص ٧٠) بان التناقض بين منطوق الحكم واسبابه يؤدي الى نقضه والفائه وجاء في حكمها المشار اليه : « متى ثبت أن منطوق الحكم لا يتفق في نتيجته مع الاسباب . . . فان اسباب الحكم المذكورة تكون قد تنقضت مع منطوقه ومن ثم يكون قد بنى على مخالفة القانون ويتمين القضاء بالثقله . . . » .

(م — ٢٩ المحكمات التأديبية)

القاعدة الرابعة :

إن طريق التماس إعادة النظر هو طريق استثنائي ولذلك فإنه لا يجوز التوسع في تفسير الأسباب التي تجزئه . وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« إن تأسيس التماس إعادة النظر على أن ثمة تناقضا بين حكيم في موضوع واحد أحدهما صادر من الدائرة (١) بقبول الدعوى والآخر من الدائرة (ب) برفضها وذلك قياسا على حالة ما إذا كان منطوق الحكم مناقضا بعضه لبعض مردود بأن هذا السبب لم يرد في المادة (١١٧) من قانون المرافعات « القديم » فضلا عن أن التماس طريق استثنائي لإعادة النظر في الحكم ، ولأسباب وردت على سبيل الحصر فلا يجوز قياس حالة صدر فيها حكمان متناقضان عليها إذ السبيل الذي أوجده القانون لهذه الحالة هو اللجوء إلى المحكمة الإدارية العليا بطريق الطعن في الحكم » . (٥٥)

القاعدة الخامسة :

القضاء مستقر على عدم قبول التماس إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية العليا مع جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في قرار دائرة فحص الطعون الصادر بالرفض .

✽ وتقول المحكمة الإدارية العليا :

« ... بين مما تقسم أن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا ، وتشكل على نحو يغاير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون ، وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان قائم بذاته ، ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد أصدرت حكمها في الطعنين رقم ١٣٥٩ لسنة ١٠ قضائية و١٥٩٥ لسنة ١٠ قضائية الملتبس فيها ، هي المختصة بنظر

(٥٥) يراجع دكتور / الطباوى : القضاء الإداري — التعويض وطرق الطعن في الأحكام — مرجع سابق — ص ٦٨ — ٦٨١) .

الالتماس المرفوع عنها ، وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها الى دائرة فحص الطعون المختصة « . (٥٦)

ونرى ان هذا الحكم يعتبر من اهم الاحكام التى تجيز الطعن بالتماس اعادة النظر فى الاحكام الصادرة من دائرة فحص الطعون .

ولذلك لا نرى التسليم ببعض الآراء التى ترفض الطعن فى احكام دائرة فحص الطعون بطريق التماس اعادة النظر ، وذلك على سند من ان المستفاد من حكم المحكمة الادارية العليا — الموضح بالقاعدة السابقة — هو اجازة الطعن بهذا الطريق غير العادى من طرق الطعن ، ونضيف الى رايانا ان احكام دائرة فحص الطعون تصدر باجماع الآراء دون حكم بالمعنى الصحيح ، اكتفاء بالسباب موجزة ، ولذلك فمن العدل اجازة الطعن فى احكامها بالتماس اعادة النظر .

(٥٦) المحكمة الادارية العليا فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٨ — س١٣

الباب السادس

(يطعن في الأوامر والأحكام التي تصدرها الحكومة الإدارية العليا)

الباب السادس

الظعن فى الاحكام التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا

ويشتمل على :

الفصل الاول

اجراءات الظعن ووظيفة المحكمة الادارية العليا

الفصل الثانى

نظر الدعوى أمام دائرة فحص الظعون
وسلطة المحكمة الادارية العليا على موضوع الظعن

الفصل الثالث

أسباب الظعن أمام المحكمة الادارية العليا
ومدى جواز الظعن فى أحكامها

الفصل الأول

اجراءات الطعن ووظيفة المحكمة الادارية العليا

الفصل الأول

وظيفة المحكمة الادارية العليا واجراءات الطعن في الاحكام القضائية الطعن أمام المحكمة الادارية العليا

لمحة عن انشاء المحكمة الادارية العليا :

انشئت المحكمة الادارية العليا اول ما انشئت بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى جاء فى ذكرته الاصلية ان انشاءها جاء للاستجابة للحاجة الى تاصيل احكام القانون الادارى تاسيلا يربط بين شتاتة ربطا محكما متكيفا مع البيئة المصرية بعيدا عن التناقض والتعارض متجها نحو الثبات والاستقرار . وبوجه خاص لان القانون الادارى يفترق عن القوانين الاخرى كالقانون المدنى والتجارى فى انه غير مقنن ، وانه مزال فى مستقبل نشاته ومزال طرقة وعرة غير معبدة . لذلك يتميز القضاء الادارى بانه ليس مجرد قضاء تطبيقى كلقضاء المدنى ، بل هو فى الاغلب قضاء انشائى يبتدع الحلول المناسبة للروابط القانونية التى تنشأ بين الادارة فى تسييرها للمرافق العامة ، وبين الافراد وهى روابط تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص ، ومن ثم ابتدع القضاء الادارى نظرياته واستقل بها فى هذا الشأن وان ذلك كله يقتضى من القائمين بامر القضاء الادارى مجهودا شاقا مضنيا فى البحث والتحصيل والتاصيل ، ونظرا ثاقبا بصيرا بلحايات المرافق العامة للمواعاة بين حسن سيرها وبين المصالح الفردية خاصة .

وبناء على ذلك فان الاصل فى دور المحكمة الادارية العليا انها تقويم على تاصيل القانون الادارى وارساء قواعده على اسس سليمة ، ولذلك كان الطعن بمقتضى ذلك القانون مقصورا على هيئة مفوضى الدولة . الا انه رؤى ان حرمان صاحب الشأن من الطعن فيه كثير من الغبن عليه ، وهو

أدري بصلحه وأشعر بها ، لذلك صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ مجيزا
الطعن لنوى الشأن أمام تلك المحكمة ، كما صدر قضاء المحكمة الإدارية
العلية مجيزا للغير أن يعترض على الأحكام التي لم يكن طرفا فيها .

وبذلك أصبحت الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا تقلم من هيئة
مفوضى الدولة أو تقسّم من نوى الشأن أو من الغير عن طريق اعتراضه
على الحكم .

المبحث الاول

اجراءات الطعن

ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا ، وتقديم الطعن وتحضره

(١) ميعاد الطعن :

ميعاد الطعن كما جاء بقانون مجلس الدولة هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وتحسب مواعيد المسافة عند الطعن في الاحكام امام المحكمة الادارية العليا طبقا لما هو مطبق بالنسبة للمواعيد امام سائر محاكم المجلس .

وقد قيل ان هذا الميعاد ميعاد سقوط لا يقبل الوقف ولا الانتطاع . وان تقديم طلب المعلقة لا يقطع . ولكن المحكمة الادارية العليا فصلت في ذلك (١) فتررت ان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا يقطع به طلب المعلقة ، وان له ذات الطبيعة لميعاد رفع الدعوى امام محكمة القضاء الادارى او المحكمة الادارية . ولذلك نعتقد ان القضاء يميل الى القول بان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يقبل كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى ابتداء .

(١) حكمها في ١٨ من نوفمبر ١٩٦١ ١٩٦١ الطعن رقم ١٢٩٠ و ٥٥٢ السنة ٥ قضائية (لم ينشر) اذ جاء في حيثياته انه ومن حيث ان الحكومة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفعها بعد الميعاد ، وان المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة توجب رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا خلال ستين يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه وان الثابت من الاوراق ان الطعن قد تم بعد نوات الميعاد ، وانه لا وجه للقول بان طلب المعلقة الذى تقدم به المدعى قطع ميعاد الطعن لان نص المادة (١٥) سلفه الذكر صريح في وجوب رفع الطعن في الميعاد المذكور من تاريخ صدور الحكم وهذا الميعاد هو ميعاد سقوط فلا ينقطع باى اجراءاته في ذلك شأن ميعاد الطعن بطريق النقض المدنى وانه لا محل للاحتجاج بما سبق ان قضت به المحكمة الادارية العليا بانه يقرب على طلب المساعدة القضائية قطع التقادم ، وقطع ميعاد رفع دعوى الافشاء ويظل التقادم او الميعاد موقوفا لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول =

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه إذا صدر حكم بعدم الاختصاص من المحكمة التي لجأ إليها ثم حكم آخر من المحكمة التي لجأ إليها بعد أن حكمت الأولى بعدم اختصاصها فتصدر الثانية بدورها حكما بعدم الاختصاص . فإن الطعن في هذا الحكم الآخر يفتح باب الطعن في الحكم الأول أيضا لتنظر المحكمة الإدارية العليا الموضوع بجميع عناصره ولو كانت مواعيد الطعن في الحكم الاسبق قد نالت . (٢)

ويحسب ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وفي ذلك لا يحسب يوم صدور الحكم ، ويحسب اليوم الأخير من الميعاد تطبيقا للقواعد المقررة في قانون المرافعات . (٣)

٢- أو بالرفض - لأن قضاء المحكمة في هذا الخصوص كان منصبا على ميعاد رفع الدعوى ابتداء . ومن حيث أن المحكمة سبق أن قضت بأن مقتضيات النظم الإداري قد بالت بالقضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسرا في علاقة الحكومة بموظفيها ، برعاية طبيعة هذه العلاقة فقرر أنه يتم مقام المطالبة القضائية في قطع تقديم الطلب أو النظم الذي يوجه الموظف إلى السلطة المختصة بتسككا فيه يحق طلب أداءه ، وليس من شك في أن هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يزمع صاحب الشأن رفعها على الإدارة . . فلا أقل والحالة هذه من أن يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الأثر المترتب على مجرد الطلب أو النظم . ومن حيث أن ما لطلب المساعدة القضائية من أثر قاطع لميعاد رفع دعوى الانشاء أو بالأحرى حفظا له يصدق كذلك بالنسبة إلى ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لاتحاد طبيعة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة إجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل انقضائها ، والأثر القانوني المترتب على مراعاة المدة المحددة فيها أو تفويتها من حيث قبول الدعوى ، أو الطعن أو سقوط الحق فيها ، وبالتالي إمكان طلب الفسخ القرار الإداري أو الحكم المطعون أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف . لذلك فإن هذا الطعن يكون مقبولا شكلا لرفعه في الميعاد القانوني .

(٢) الدكتور / مصطفى كمال وصفي « أصول إجراءات القضاء الإداري »

بند ٣١١ ص ٥١٠ - ٥١١ .

(٣) حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٩ من نوفمبر ١٩٥٥ - السنة الأولى

رقم ١٩ - بشار إليه بنفس المرجع ص ٥١١ .

الا ان المحكمة الادارية العليا قررت عدم سريان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا في حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بلجسراءات المحاكمة الا من تاريخ علمه اليقينى وكان هذا القضاء بالنسبة لما تصدره المحاكم التأديبية من احكام ضد الموظف المقدم اليها (٤) ، وطبقت هذه القواعد ايضا على الاحكام التى تصدر وتبس الغير الذى اعترفت له بحق اعتراض الخارج على الخصومة في هذه الحالة . (٥)

وفي غير هذه الاحوال لا يسرى هذا الاستثناء على سائر الاحكام التى يطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ولو لم يكن الطاعن حاضرا في جلسة النطق بالحكم المطعون فيه . لان احكام مجلس الدولة كلها حضورية ، ولا فارق بين حكم يصدر في مواجهة المحكوم ضده وحكم يصدر في غير حضوره .

وتجدر الاشارة بما يلى :

(١) لا يسرى ميعاد اى طعن في حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بلجسراءات محاكمته اعلانا صحيحا بل من تاريخ علمه بالحكم الصادر ضده .

وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

« انه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستين يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا يسرى في حق ذى المصلحة الذى لم يعلن باجراء محاكمته اعلانا صحيحا ، وبالتالي لم يعلم بصددور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقينى بهذا الحكم » .

ويضاف ميعاد المسلفة الذى يمتد به ميعاد الطعن طبقا لاحكام قانون المرافعات .

(ب) يترتب على ثبوت القوى القاهرة وقف ميعاد الطعن . ولجميعاد

(٤) المحكمة الادارية العليا في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ - الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٧ قضائية .
(٥) المحكمة الادارية العليا في ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ - الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٨ قضائية .

الطعن أمام المحكمة الإدارية ذات الطبيعة التي لميعاد رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ، أو المحاكم الإدارية فيقبل ميعاد الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف أو انقطاع حسبما سبق بيته .

ويلاحظ أن القوة القاهرة من شأنها أن توقف ميعاد الطعن حتى تزول أسبابها ولا يقبل القول بأن مواعيد الطعن لا تقبل مدا أو وقفاً إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون ، لأن ذلك مرده إلى أصل علم وهو عدم سريان المواعيد في حق من يستحيل عليه اتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقه . وقد رددت هذا الأصل المادة (٢٨٢) من القانون المدني ، والتي تنص في الفقرة الأولى منها على : « أن التقدم لا يسرى كلها وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطلب بحقه ولو كان المقع أدبياً » .

وبصفة عامة فإن ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يقبل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف أو انقطاع . (٦)

(ج) أن رفع الطعن أمام محكمة غير مختصة يترتب عليه انقطاع ميعاد الطعن ويظل هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

وفي هذا تقول المحكمة الإدارية العليا :

« أن الطعن في قرار مجلس النقابات العليا أمام محكمة غير مختصة خلال الميعاد القانوني من شأنه أن يقطع ميعاد رفع الطعن في هذا القرار أمام المحكمة الإدارية العليا ، ويظل هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص ويصبح نهائياً ، وعند ذلك يحق لصاحب الشأن مع مراعاة المواعيد - أن يرفع طعناً جديداً أمام هذه المحكمة مباشرة وفقياً للإجراءات المقررة للطعن أمامها » . (٧)

(٦) حكم المحكمة الإدارية العليا - ٨٦٨ - ٦ في ١٢/٢٤ - ١٩٦٦ - بشأن إليه بالجموعة - مرجع سابق ص ١٢٨٦ - ١٢٨٧ .
(٧) حكم المحكمة الإدارية العليا - المنشور بالجموعة - مرجع سابق ص ١٢٨٧ .

(د) تشترط المادة (١٦) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وتقبلها المادة (٤٤) من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن « يقدم الطعن من ذوى الشأن بترقير يودع قلم كآب المحكة الإدارية بعلم من القبولين إلباها » . والمستفاد من هذا النص أنه يشترط لقبول الطعن أن يقدم من ذى الصنة الذى ينوب قانونا عن الطاعن ، والبصرة فى تحديد الصنة هو بتاريخ التقرير بالطعن بإيداعه قلم كآب المحكة .

ويلاحظ أن إدارة هيئة ضايا الدولة لا تختص بالنيلة قانونا عن الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العلم .

واساس ذلك أن إدارة هيئة تضايا الدولة إنما تنوب نيلة قانونية عن الحكومة ومسالها العلة والمجلس المحلية فيها يرفع منها أو عليها من تضايا وطعون لدى المحكم على اختلاف أنواعها ، ومن ثم لا تختد هذه النيلة الى الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العلم .

ويشترط لتصحيح هذا العيب — أن وقع — أن يزول قبل انقضاء بيماد التقرير بالطعن .

(٢) تقديم ملف الطعن وتحضره :

نتكلم عن تقديم الطعن من هيئة مفوضى للدولة ثم من ذوى الشمان على النحو التالى :

(١) تقديم الطعن من هيئة مفوضى الدولة :

تقوم الهيئة بمراجعة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحكم الإدارية والمحكم التأديبية خلال الستين يوما المقررة للطعن فإذا وجد المفوض بأحد الأحكام ما يوجب الطعن فله يتداول فيه مع زملائه ويعرضه على رئيس الهيئة لتقرير الطعن فى الحكم أن كان لذلك موجب ، وعادة لا تقوم الهيئة بالطعن إلا فى الأحكام الصادرة من المحكم التأديبية بالفصل ، والى يوجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالمحكم التأديبية الطعن فيها ، وكذلك الأحكام الصادرة بعدم اختصاص المحكة بعد أن تكون القضية قد أحيلت إليها من محكمة أخرى لظنية اختصاصها ، وفيما عدا

(م ن - ٢٠ المحكمات التأديبية)

ذلك فإن الهيئة تفضل أن تترك الطعن لذوى الشأن ما داموا يملكون ذلك طبقا للقانون ، وحتى لا تعطل النصوص التى تسمح لذوى الشأن بالطعن بتيلم الهيئة بالطعن بدلا عنهم .

ويقدم الطعن باسم رئيس هيئة مفوضى الدولة . ويوقع على تقريره « ولا يستحق رسوم على الطعون التى ترغمها هيئة مفوضى الدولة » ،

ومن حق هيئة مفوضى الدولة أن تقدم طلبات وأسباب جديدة لم ترد فى أسباب الطعن سواء كان الطعن مقدما منها أو من ذوى الشأن (أ) كما أن المحكة الإدارية العليا لا تتقيد بالطلبات والأسباب المقدمة من هيئة مفوضى الدولة لأنها تنزل حكم القانون وترد الأمر الى المشروعية نزولا على سيادة القانون فى روابط هى من روابط القانون العلم التى تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

(ب) تقويم الطعون من ذوى الشأن :

يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع علم كتاب المحكة الإدارية العليا موقع عليه محامى من المقبولين أملها . ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بإسداء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التى بنى عليه الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ولم يرسم القانون طريقا معينا لإيداع التقرير بالطعن أمام المحكة الإدارية العليا فيمكن لى يتم الطعن صحيحا أن يودع التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى وبعد استيفاء البيانات المنصوص عليها بقانون المجلس رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ (٩) والعبارة فى صحتها هو بإيراد بياناتها بما لا يوقع من أعلنت

(٨) المحكة الإدارية العليا فى ١٢ و ١٩ من نوفمبر ١٩٥٥ — السنة الأولى — أرقام ١١ و ١٧ و ١٨ من ٨٥ و ١٣٣ و ١٤٠ ، ٣ من ديسمبر ١٩٥٥ السنة الأولى رقم ٢٧ — ص ٢٢٤ ، ١٧ من مارس ١٩٥٦ — السنة الأولى رقم ٦٧ — ص ٥٥٥ ، و ٢٧ من أكتوبر ١٩٥٦ السنة الثانية رقم ١ — ص ٣ .

(٩) المحكة الإدارية العليا فى ١٦ من إبريل سنة ١٩٦٠ — السنة الخامسة — رقم ٨٥ — ص ٨٦٥ .

اليه في حيرة جدية ولذلك فلم يعتبر الخطأ في تاليف الحكم المستأنف أو في رقم الدعوى مدعاة للتجهيل بما دامت البيئات الأخرى التي تضمنتها الصحيفة تكفى في تحديد موضوعه (١٠) . وليس في نصوص القانون ما يوجب أن تكون صورة صحيفة الطعن التي تعلن لذوى الشأن موقعه من الطاعن . (١١)

وليس ذوى الشأن هو المحكوم عليه في الدعوى الذى صدر فيها الحكم المطعون فيه بحسب ، بل قد يكون خصما منضمًا للدعوى ، فيجوز له أن يطعن في الحكم الصادر فيها بما دامت له مصلحة في ذلك .

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانة المجلس كلفة قيمتها عشرة جنيهات إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الإدارى أو المحكمة التأديبية العليا أو خمسة جنيهات إذا كان الحكم صادرا من المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية وتقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن .

ويجوز لذى الشأن أن يطلب من هيئة المساعدة القضائية المكونة من أحد منوفى المحكمة الإدارية العليا وكتب ، إعفاه من الرسوم والكلفة وتعيين محام ليقدم طعنه أمام المحكمة المذكورة .

ولا يجوز للمحكمة الإدارية ، ولا لمحكمة القضاء الإدارى أن تحيل دعوى منظورة أمامها إلى المحكمة الإدارية العليا لأن الإحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تلعبتين لجهة قضائية واحدة . وإذا ظنت المحكمة الأدنى أن الطعن المرفوع إليها من اختصاص المحكمة الإدارية العليا ، وأحالته إليها ، فإن هذه الأخيرة لا تنقيد بهذه الإحالة الصادرة من محكمة أدنى منها ، ومن ثم فإنها تلك البعث في صحتها ، وتحكم في هذه الحالة بعدم جواز الإحالة ، ولهدمى أن شاء — مراعاة المواعيد — أن يرفع طعنا جديدا أمام المحكمة المختصة وفقا للإجراءات المقررة للطعن أمامها .

-
- (١٠) المحكمة الإدارية العليا في ١٣ من فبراير ١٩٦٠ — السنة الخامسة رقم ٤١ — ص ٣٥٦ .
(١١) المحكمة الإدارية العليا في ١٩ من نوفمبر ١٩٥٥ — السنة الأولى رقم ١٩ — ص ١٤٧ .

(٢) الرد على الطعن وتحضيره ونظره :

إذا قدم الطعن من هيئة مفوضى الدولة أو من صاحب الشأن سرت في شأنه الإجراءات المقررة لمخطف الدعاوى التى ترفع لمجلس الدولة .
نعيمن الطعن للطرف الآخر ويكون للطعون ضده أن يودع قلم مكتب المحكمة رده على الطعن مشفوعا بالمستندات والأوراق المكملة ، كما يجوز للطاعن أن يرد على ذلك ويجوز إحالة الطعن الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيره .

وهذه الاحالة ليست ملزمة لان الدعوى تستوفى استيفاء كاملا أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، وقد لا يرى رئيس المحكمة لزوما لإبداء الراى القانونى فيها اكتفاء بما يسطه الحكم المطعون فيه أو لظهور هذا الراى ، ولنفوض المحكمة الادارية العليا حق تسوية النزاع طبقا للمبادئ التى استقرت عندها المحكمة العليا . وقد صدرت بعض الاحكام تنيد التشكيك فى أن يكون لمفوضى المحكمة الادارية العليا هذا الحق ، إلا أن المحكمة الادارية العليا أصبحت بقتالها عما ينهى هذا الشك وقررت صراحة أن لنفوض المحكمة الادارية العليا هذا الحق . وقد فقت هذه المسألة أهميتها بإنشاء هيئة فحص الطعون وإتقاع مفوضى المحكمة الادارية العليا من إجراء التسويات .

ويحل الطعن بعد تحضيره على هيئة مشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا تسمى هيئة فحص الطعون .

ويجوز لهذه الهيئة أن تنظر الطعن قبل إحالته الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيره وأن تصدر قرارها فيه فوراً ، لأن تحضير هيئة المفوضين للقضايا المطعون فيها أمام المحكمة العليا ليس ملزماً كما قدمنا .

وتنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن اذا رأى رئيس الدائرة وجهها لذلك . واذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالمعرض على المحكمة الادارية العليا إما لان الطعن يرجع الكسب أو لان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره ، أصدرت قرارها بإحالته اليها ، إما اذا رأت بلجاجة الآراء أنه غير مقبول شكلاً أو بطلان أو غير جدير بالمعرض حكمت برفضه . ويتكفى بذكر

القرار أو الحكم بمحضر الجلسة وتبين المحكمة في المحضر باليجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادرا بالرغض ولا يجوز الطعن فيه إلا بطريق التماس إعادة النظر حسبما سبق أبطلحه .

وإذا قررت دائرة محص الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤثر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوى الشأن بذلك وهيئة بنوضى الدولة بقرار المحكمة .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة محص الطعون في اصدار قرار الإحالة .

ومن وظائف هيئة محص الطعون كذلك ما نصت عليه المادة ١٥٠ من قانون مجلس الدولة فهي التي تأذن بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه . وبصفة عامة تسرى القواعد المتعلقة بنظر الدعوى الادارية على الطعون التي تنظرها المحكمة الادارية العليا ، فاصول الاجراءات واحدة تقريبا أمام جميع محاكم مجلس الدولة (١٢) .

(١٢) جاء في حكم المحكمة الادارية العليا في ٥ من نوفمبر ١٩٥٥ السنة الاولى رقم (٧) - ص ٤١ - أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يخضع للاحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الخاص بالاجراءات أمام القسم القضائي والمحكمة الادارية العليا من بين فروعها .

المبحث الثاني

وظيفة المحكمة الإدارية العليا

الاصل ان وظيفة المحكمة الادارية العليا تتمثل في الفصل في الطعون التي تقدم اليها في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التانيبية في الاحوال التي نصت عليها المادة (٢٣) من قانون المجلس وهى :

(١) « اذا كان الحكم المطعون فيه يبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

(٢) اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا النفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ورئيس هيئة مخوضى الدولة ان يطعن في تلك الاحكام خلال ستين يوما من صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم »

ويتضح مما سبق ان وظيفة هذه المحكمة مشابهة لاختصاص محكمة النقض فيها يتعلق بلوجبهين الاول والثاني كالموضح من نص المادة (٢٤٨) من قانون المرافعات وهى تلك المتعلقة باحوال الطعن بالنقض (١٣) .

وكل من شأن ذلك ان تكون وظيفة المحكمة الادارية العليا هى بذاتها وظيفة محكمة النقض اى ان تكون تلك الوظيفة مقصورة على مراقبة القانون دون الوقائع .

غير ان ذلك الامر فيه خلاف بين اختصاص المحكمة الادارية العليا ، ومحكمة النقض ، وينحصر هذا الخلاف في ان وظيفة المحكمة الادارية العليا تمتد احيانا الى مراقبة الوقائع الى جانب رقابة المشروعية .

(١٣) نص المادة (٢٤٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على

ما يلى :

« للخصوم ان يطعنوا امام محكمة النقض في الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الاحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه يبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في

تطبيقه أو تأويله .

(ب) اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

وتكيدا لهذا المعنى فقد قضت المحكمة الإدارية العليا بما يلي :

« لا وجه لافتراض قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بالنقض المدني ونظام الطعن الإداري سواء في شكل الإجراءات أو كيفية سيرها أو في مدى سلطة المحكمة العليا بالنسبة لموضوع الطعن وكيفية الحكم فيه بل مررد ذلك الى النصوص القانونية التي تحكم النقض المدني والتي تحكم الطعن الإداري » (١٤) .

وهذا الاتجاه يتفق تهلها مع ما سبق أن اشرنا اليه مرارا بأن مجلس الدولة سواء انعمد بهيئة قضاء ادارى أو بهيئة قضاء تأديبى يطبق قانون المرافعات فيها لا يتعارض مع طبيعة الدموى الادارية ، وذلك ريثما يصدر قانون الاجراءات الادارية .

وجدبر بالاحاطة أن وظيفة مجلس الدولة الفرنسى مقصورة على رقابة المشروعية ولا يراقب صحة الوقائع الا في حدود الاوراق والمستندات التى وصلت الى علم تافى الموضوع (١٥) .

ويلاحظ أن وظيفة المحكمة الادارية العليا غير مقصورة على الششق المطعون فيه طالما أن الطعن في شق من الحكم يعتبر مثرا للطعن في شقه الآخر الذى لم يطعن فيه ما دام أن الشقين مرتبطين ارتباطا جوهريا كحالة الطعن في الشق الخاص بالالغاء دون الشق الخاص بالتمويض وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

« ... لا وجه لما ذهب اليه رئيس هيئة مفوضى الدولة من أن طعنه في الحكم قد اقتصر على شقه الخاص بالالغاء وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص

(١٤) المحكمة الإدارية العليا في ٥ نوفمبر ١٩٥٥ — السنة الاولى .

(١٥) مجلس الدولة الفرنسى في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥٧ — المجموعة

ص ٥٢٩ — مائل الى هذا الحكم بهرجع الدكتور / مصطفى كبل ومنى — مرجع سابق — ص ٥١٦ — ٥١٧ .

بالتعويض بقوله ان الشقين منفصلين ومستقلين احدهما عن الآخر ، فلا وجه لذلك لان آثار المنازعة هي في الواقع من الادر تتعلق بمشروعية القرار الإداري الصادر بفصل المدعى ، فالشقان يخرجان من اصل واحد ، وهما نتيجتان مترتبتان على اساس قانوني واحد ، واذا كان القرار بالاطمن بالالفاء هو طمن بالبطان بطريق غير مباشر ، ومن هنا يتبين مدى ارتباط أحد الشقين بالآخر ارتباطا جوهريا بحيث ان الحكم في احدهما يؤثر في نتيجة الحكم الآخر « (١٦) .

وجدير بالاحاطة انه عندما يصدر حكم محكمة الموضوع بعدم الاختصاص او بعدم جواز نظر الدعوى لمصلحة الفصل فيها دون التصدي للحكم في الموضوع ، فان المحكمة الادارية العليا تتصدى احيانا لموضوع الدعوى وتحكم فيه ، وفي احيان اخرى لا تتصدى له وتعيد الدعوى لمحكمة اول درجة (١٧) .

والغالب ان الاحكام التي تتصدى فيها المحكمة الادارية العليا تكون صادرة بعدم القبول (١٨) .

بيد ان الاحكام التي لا تتصدى فيها تكون صادرة بعدم الاختصاص . ويلاحظ ان الدافع على التصدي يكن احيانا في ان الدعوى تكون جائرة وكليلة التحفيز فتتمدى المحكمة للفصل فيها او تكون قد رات ان محكمة اول درجة استنفدت ولايتها في فحص الموضوع ، او يكون تصديها عندما تكون رتبها منطية في رقابة قانونية بحتة كما في دعوى الفاء .

تلخيص السياسة القضائية لوظيفة المحكمة الادارية العليا :

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول بأن السياسة العلية التي تتبعها المحكمة

(١٦) المحكمة الادارية العليا ١٧ مارس سنة ١٩٥٦ — السنة الاولى رقم ٦٧ ، ٢٧ من ابريل و ٢٩ من يوليو ١٩٥٧ س ٢ رقم ١٠١ ، ٢٧ ، ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ س ٣ رقم ٦٤ .

(١٧) المحكمة الادارية العليا في ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٤ س ١٩ ق رقم ١٥٨ — مشار اليه بالمرجع السابق — س ٥٢٧ .

(١٨) المحكمة الادارية العليا في ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ س ٢ ق رقم ١٢٢ .

الإدارية العليا في ممارسة وظيفتها التي تتمثل في رقابة الأحكام الإدارية تختلف إلى حد ما عن وظيفة محكمة النقض فهي تجمع بين ملامح الطعن بالنقض والاستئناف ومعارضة الخصم الثالث (١٩) .

وعلى وجه العموم يمكن القول بأن السلسلة القضائية التي تتخذها المحكمة الإدارية العليا في ممارسة وظيفتها الرقابية تمثل غيا إلى :

(أولا) : لم تنقيد المحكمة بالأساليب المحددة في النصوص لإلغاء الأحكام الإدارية ، وخولت نفسها سلطة كلية في فحص الموضوع بصورة شاملة كما لو كانت جهة استئنافية ، فيمكنها التصدي للوقائع حسبما سبق بيانه .

(ثانيا) : لم تنقيد المحكمة بطلبات الطاعن ، سواء أكلن أحد الأفراد أو هيئة المفوضين ، وذلك سواء فيها يتصل بموضوع النزاع ، أو بأسباب الإلغاء ، أو التصدي لشق آخر حسبما سبق بيانه .

(ثالثا) : جرت المحكمة باستمرار على الفصل في موضوع النزاع إذا قضت بإلغاء الحكم المطعون فيه ، ولم تستثن من ذلك إلا حالة واحدة ، هي أن يكون الحكم الملغى قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الموضوع ، وذلك في الحدود السابق إيفالها .

(رابعا) : جرت المحكمة على قبول الطعن من الخارجين عن الخصومة إذ الحق الحكم المطعون فيه بهم ضرا ، وذلك من تاريخ علمهم بالحكم .

(١٩) دكتور / سليمان محمد الطيلوى « قضاء التأديب » - مرجع

سابق - ص ٦٧٦ - ٦٧٧ .

الفصل الثاني

نظر الدعوى امام دائرة فحص الطعون

وسلطة المحكمة الادارية العليا على موضوع الطعن

الفصل الثاني

نظر الدعوى أمام دائرة فحص الطعون
وسلطة المحكمة الإدارية العليا على موضوع الطعن

المبحث الاول

نظر الدعوى أمام دائرة فحص الطعون

استلزم المشرع فحص الطعون بداءة أمام دائرة فحص الطعون قبل عرضها على المحكمة الإدارية العليا .

ونعرض فيها إلى أهم ما يتعلق بهذه الدائرة ، ثم نعرض ما يتعلق بحكم المحكمة الإدارية العليا بشيء من التفصيل على النحو التالي : —

(أولا) : نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون :

« تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مغوضى الدولة وذوى الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجها لذلك » ، واذا رأت دائرة فحص الطعون ان الطعن جدير بالعرض على المحكمة الإدارية العليا ، اما لأن الطعن مرجح القبول أو لان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبداً متونى لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارا بإحالتها اليها . اما اذا رأت — بلجباغ الآراء انه غير مقبول شكلا أو بطلال أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة . وتبين المحكمة في المحضر بلجباغ وجهة النظر اذا كان الحكم صادرا بالرفض ، (ولكن لا حرج في أن تبين المحكمة بلجباغ في المحضر وجهة نظرها في اسباب الرفض) .

واذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا يؤثر ظم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوى الشأن وهيئته بموجبى الدولة بهذا القرار . (ملادة (٤٦) من قانون المجلس) . وتقتضى دائرة فحص الطعون بمصادرة الكفالة حين تقضى برفض الطعن .

وتسرى القواعد المقررة بنظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على
الطعن أمام دائرة فحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من
أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة . (مادة ٧٧ من قانون
المجلس) .

ولا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم
المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك . (مادة ٥٠ من قانون
المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

والعمل مستقر على عدم قبول التماس إعادة النظر في أحكام
المحكمة الإدارية العليا ، غير أن الاتجاه الحديث للمحكمة الإدارية العليا قد أجاز
لدى المصلحة بأن يتقدم إلى دائرة فحص الطعون بالتماس إعادة النظر في قرارها
الصادر بالرفض .

ولاهية هذا الاتجاه الجديد نشير إلى الحكم الذي أقر هذا الاتجاه
حيث يقول :

« ... بين ما تقدم أن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية
قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا ، وتشكل على نحو يفاير
تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقاً لقواعد نص عليها القانون ،
وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان قائم بذاته ، ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون
هذه ، وقد أصدرت حكمها في الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ١٠ قضائية و ١٥١٥
لسنة ١٠ قضائية والتمس فيها هي المختصة بنظر التماس المرفوع عنها ،
وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وأحالتها إلى دائرة
فحص الطعون المختصة (١) .

وخلاصة القول أن مسير الطعن أمام دائرة فحص الطعون قد ينتهي إلى
الرفض ، أو أنه جدير بالمرض على المحكمة الإدارية العليا ونوضح ذلك
على النحو التالي : -

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٨ - س ١٢ -
ص ٥٠٠٩ .

١ - حالة رفض الطعن :

تد ترى الدائرة بلجماع الأراء ان الطعن غير مقبول شكلا ، او باطلا ، او غير جدير بالمرض ، فحينئذ يتعين على الدائرة أن تحكم برفضه ، وقد حدد المشرع حالات ثلاث لرفض الطعن وهى : -

(أ) حالة عدم استيفاء الطعن للإجراءات الشكلية :

كتقديمه بعد الميعاد ، او من غير ذى صفة ، او عن غير طريق محام غير مقبول أمام المحكمة الإدارية العليا الخ .

(ب) حالة بطلان الطعن :

لعدم قيام الطعن على أحد الأسباب المقررة قانونا لقبوله مثلا .

(ج) حالة كون الطعن غير جدير بالمرض :

وهذه سلطة تقديرية واسعة يتركها المشرع لدائرة فحص الطعون ، فقد يكون الطعن سليما من حيث الشكل والموضوع ، ولكن الأسس الذى يستند اليه سبق للقضاء الإدارى أن حسبه بقضاء مستقر لا احتمال للمعدل منه ، فحينئذ تكون نتيجة الطعن معلومة سلفا فبما لو حول الى المحكمة الإدارية العليا . ولهذا خول المشرع دائرة فحص الطعون رفض قبول مثل هذه الطعون . ولخطورة قرار الدائرة فى هذه الحالات ، اوجب المشرع ان يكون الرفض بالاجماع .

٢ - حالة قبول الطعون :

فى حالة قبول الطعن تحيله دائرة فحص الطعون الى المحكمة الإدارية العليا طبقا لما تنص عليه المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حسبما سبق بيانه .

*** طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه :

طبقا لحكم المادة « ٥٠ » من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فانه لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ، أى اذا قبلت الدائرة طلب الايقاف لأسباب تتعلق بحالة الاستعجال ، وتعذر أمر لا يمكن تداركه ، فضلا عن أسباب الجدية ، والمشروعية التى يتطلب القانون توافرها للحكم فى الشق المستعجل .

المبحث الثاني

سلطة المحكمة الإدارية العليا على موضوع الدعوى مع أهم الأحكام القضائية

نعرض هذا الموضوع على النحو التالي : -

(١) أن سلطة المحكمة الإدارية العليا على موضوع الدعوى ووقائعها هي ذات سلطة المحكمة التي أصدرت الحكم في موضوع الطعن ، سواء كانت محكمة قضاء إداري أو محكمة تأديبية .

وايضاحا لذلك فهذه المحكمة لا تنقيد بأسباب الطعن ولا بأحواله تنقيدا جليدا ، فلها أن تبحث عن الأسباب التي تبرر إرساء الحكم ، وفقا للتطبيق القانوني السليم وحسبما نراه عادلا ومشروعا ، كما يجوز للخصوم أن يدو أملمها أسبابا جديدة ، لم يسبق التمسك بها أمام قاضي الموضوع ، أو لم ترد في تقرير الطعن ، ومن ثم فإن المحكمة الإدارية العليا تجمع بين مهبة محكمة القانون من ناحية ، ومهبة محكمة الموضوع من ناحية أخرى ، فهي لم تأخذ بالثغرة التقليدية بين القانون والوقائع ، بل جعلت لنفسها سلطات محكمة الموضوع ، فهي تبحث الدعوى من بدايتها لترى وجه الصواب في المنازعة ، ثم تبحث الحكم بعد ذلك لترى مدى احساسه بذلك ، ولهذا فهي تعتبر في جانب من قضائها محكمة موضوع ، لأنها لا تقصر اختصاصها على المسائل القانونية فقط ، كمحكمة نقض ، فهي من جانب آخر تمد سلطتها الى الموضوع لتحقيق من صحة وجود الوقائع وقيلها صدقا وحقا وتؤكد من صحة التكييف القانوني لها ، كما تبسط رقبتها على تقدير مدى خطورة الوقائع التي تشكل الذنب الإداري وما يلائمه من جزاء لتستشف ما إذا كان هذا التقدير يشوبه « الغلو في الجزاء الإداري » ، أي ما إذا كان داخلا في نطاق الحدود المعقولة ، أو أن هناك عدم ملائمة ظاهرة بين الذنب والجزاء عندما يكون معنفا في القوة والمبالغة في الشدة .

فجدير بالإحاطة أن المحكمة الإدارية العليا قد بسطت رقبتها على التصرف المشوب بالانحراف بالسلطة « أو » التعسف في استعمالها .. ولكنها لم تقل

بذلك صراحة في الحالتين ، بل استعانت عنها بتعبير « الغلو في تقدير الجزاء »
حيث تقول : —

« انه وان كانت السلطة التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ، سلطة
تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغیر معقب عليها في ذلك ،
الا ان مناط مشروعية هذه السلطة — شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى —
الا يشوب استعمالها « غلو » ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين
درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الصورة
تتعارض نتائج عدم الملازمة الظاهرة مع الهدف الذي تقيسه القوانين من
التأديب » (٢) .

وبهذه المناسبة فان سلطة المحكمة الإدارية العليا تمتد الى الرقابة على
القرارات الصادرة من مجالس التأديب وكذلك الهيئات التأديبية التي تعتمد
درجاتها .

وذلك على سند من انه ينبغي تفسير عبارة « المحاكم التأديبية »
التي نص عليها قانون مجلس الدولة والتي يطعن فيها أمام المحكمة الإدارية
العليا بانها تد ودرت على غير مخصصة ومطلقة وغير مقيدة ، ويمكن اخذها
بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً لأن المشرع حين وضع تعبير
(المحاكم التأديبية) أراد بها الاستغراق والعموم ولا شك أن ذلك العموم يتناول
كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية
باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية ويمكن تشبيهها بالمحاكم .
(٢) بعض الأحكام التي بسطت فيها المحكمة الإدارية العليا سلطتها
الرقابية على الأحكام الصادرة من هذه المجالس .

ففي أحد أحكامها المتعلقة بطعن المصالح من مجالس تأديب موظفي
الجملة من غير أعضاء هيئة التدريس تقول : —

« ان قرارات مجالس التأديب وان كانت في حقيقتها قرارات إدارية الا انها
اشبه بما تكون بالأحكام وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن يسرى عليها :

(٢) المحكمة الإدارية العليا : قضاء بطرد منه حكماً في ٦٢/١٢/٨ ،
٦٤/٦/١٥ ، ٦٥/٥/٢٢ .

(م — ٣١ المحاكمات التأديبية)

ما يسرى على الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بحيث يكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة وقد تضمن القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ما يؤكد ذلك بالنسبة الى القرارات التي تصدر من مجلس التأديب المنصوص في الملتين ٨٠ ، ١٠٢ منه على أن « تسرى بالنسبة للمحاكمة أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ » وجاء بمذكرته الايضاحية ان المادة (١٠٢) تضمنت تشكيل مجلس التأديب لموظفي الجامعة — من غير أعضاء هيئة التدريس — أن يكون من درجة واحدة تمثيلا مع الوضع العام لموظفي الدولة من حيث المحاكمة فأكّد هذا النص التزام قانون تنظيم الجامعات لذات الاصول العلية التي تنظم تأديب الموظفين بوجه عام من حيث قصره على درجة واحدة أمام هيئة تتوافر فيها الضمانات ، وتمثيلا مع هذا الاصل يجوز الطعن في قراراتها أمام المحكمة الإدارية العليا وفقا لاحكام المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذي أحال اليه القانون المذكور — وتتقضى هذه المادة بأن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا » (٣) .

وكذلك تقول في حكمها الصادر في ١٩٦٨/١/٦ بشأن بسط رقابتها على
الاحكام الصادرة من الهيئات التي تتعدد درجاتها ما يلي : —

« ان الهيئات التأديبية التي تتعدد درجاتها لا يقال في شأنها انها تصدر قرارات ادارية لأن تعدد درجاتها يجعلها مقابلة في تنظيمها على قرار المحاكم التي يطعن في أحكام درجاتها الدنيا أمام المحاكم العليا فهي بهذا الترتيب أدنى الى المحاكم التأديبية منها الى الجهات الادارية ، ولا شك في أن الهيئات التأديبية للنقابات الطبية وهي تنعقد في بعض الفروض بهيئة محكمة نقض لا يمكن اعتبار القرار الصادر منها قرارا اداريا لان القرار الاداري يجوز سحبه وهذا ممتنع بلا دواء بالنسبة الى قرارات تلك الهيئات ... وان لا يجوز اصطناع تفرقة لا سند لها بين متساويين مجرد أن محل التأديب هو فرد من الافراد لا أحد

(٣) حكم المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٧/٢/١١ — منشور بالبند ٢٣٥ من مجلد العليا في خمسة عشر علما ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ .

الموظفين ، فإذا كان قضاء المحكمة العليا قد أُمرّد على اعتقاد "ولاية المحكمة العليا بنظر الطعن المقدم من الموظف العلم بشأن القرارات الصادرة من مجالس التأديب الاستئنافية ، فإن تغيير النظر الى طبيعة قرارات هذه المجالس بسبب كون الشخص محل التأديب موظفا أو فردا هو من الأمور التي لا تبرر هذه المغيرة في التكيف ولا تفسر هذا الانتقال غير المنطقي من كنه الحكم الى كيفية القرار الإداري » (٤) .

(٣) السياسة القضائية للمحكمة الإدارية العليا : —

يمكن تحديد هذه السياسة القضائية فيما يلي :

(١) المحكمة لا تملك التعقيب على الأدلة التي استقت منها المحسكة التأديبية رأيا وكونت عقيدتها ما دامت تلك الأدلة ساتفة ولها أصول ثابتة في الأوراق : —

وقد انصحت المحكمة الإدارية العليا عن هذا الإتجاه في حكمها الصادر في ١٩٦٢/٤/٢٧ حيث تقول : —

« أن المحكمة التأديبية إذا استخلصت من الوقائع المتقدمة الدليل على أن المتهم قد قارف خطأ إداريا يستاهل العقاب ، وكان هذا الاستخلاص سليما من وقائع تنججه وتؤدي اليه ، فإن تقدير الدليل يكون بمنأى عن الطعن ، كما أن رقابة هذه المحكمة لا تعنى أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة اثباتا أو نفيًا ، إذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحسبها ، وتدخل هذه المحكمة ، أو رقابتها لا يكون إلا إذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه تلك المحكمة في قضائها غير مستند من أصول ثابتة في الأوراق ، أو كان استخلاصا لهذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة عليها ، فهنا فقط يكون التدخل لتصحیح القانون ، لأن الحكم في هذه الحالة يكون غير قائم على سببه » .

ومن جانبنا نرى أن هذا الحكم من أهم الأحكام التي قيدت بها المحكمة تحتها في التعقيب بالموازنة والترجيح القائم بين ما جاء بأسباب الحكم وحججياته ، وبين اسباب الطعن المطروح أمامها .

(٤) يراجع الحكم — منشور بالعدد ٢٢٨ — من جلد العليا في خصة عشر
عليا ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ — من ١٢٧٤ — ١٢٧٥ .

(ب) لا محل لان تنقيح المحكمة الادارية العليا النظر في الشق المتعلق بآلتهم
التي برزت المحكمة التأديبية الطاعن منها للشك في حقيقتها اذ لا يجوز ان يضار
نضاعن بنصفه (١٥) .

(ج) اعتبار حكم التفسير متبهاً للحكم المطلوب تفسيره ، دون تعديل : —

مفاد ما تقدم انه لا يحق للمحكمة الادارية العليا اعمال ولايتها المتعلقة
بانزال حكم القانون على النزاع المطروح امامها في شأن دعوى تفسير يقيهما
المحكوم لصالحه في حكم سبق صدوره منها لان القاعدة التي جرت عليها المحكمة
في تفسيرها لاحكامها هي كما تقول في حكمها الصادر في ٢١ يناير ١٩٦١ :

« ... انه يتعين عليها استظهار دعوى التفسير على اساس ما يقضى به
الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة ذلك الى تعديل ما قضى به ، ولان القرينة
المستمدة من قوة الشيء المفضى فيه تلحق الحكم المطلوب تفسيره ، واحترام هذه
القرينة يمنع معه اعمال هذه الولاية ... » .

ونحن نرى ان ما قالت به المحكمة الادارية العليا في هذا الحكم لا يمسد
اجتهاداً منها لانه لا يخرج عن كونه تطبيقاً لما تنقضى به المادة (١٩٢) — من
قانون المرافعات (٦) ، حيث تقول : — « يجوز للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة
انتي اصدرت الحكم تفسير ما وقع في منظوقه من غموض او ابهام ويقدم الطلب
بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متبهاً من كل
الوجوه للحكم الذي يفسره ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد
الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

(د) منهج المحكمة في التصدي للحكم في الدعوى او اعادة القضية للمحكمة
المختصة :

يتلخص منهج المحكمة الادارية العليا في انه اذا قضت بقبول الطعن في

(٥) المحكمة الادارية العليا في ١١/٣/١٩٦٢ — مشار اليه بالمرجع
السابق — ص ٧٦٦ .

(٦) يراجع مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى
الادارية » — ص ١٩٨٧ — ص ٤٨٤ حيث عرضنا دعوى التفسير وقمنا
بتقديم صيغة تصلح لتأليفها على ضوء ما جاء بالمادة (١٩٢) مرافعات .

حكم تأديبي فانها تقضى بإلغاء الحكم . ثم تتمددى الموضوع وتنصل فيسه بانزال العقوبة الملائمة التى تقدر انها تتناسب مع الذنب الإدارى وانها قانونية ومشروعه طبقا لحدود الملازمة الصحيحة .

غير أن هذه القاعدة ليست مطلقة نهى مقصورة على الحالة التى ترى المحكمة الإدارية العليا أن المحكمة التأديبية استنفدت ولايتها من ناحية الحكم فى الموضوع .

أما إذا كانت المحكمة الإدارية العليا لم تكن قد قصت الحكم فى الموضوع لسبب من الأسباب القانونية مثل « عدم القبول » أو « عدم الاختصاص » أو كانت قد حكمه بالأوجه لاقبله الدعوى فانها تحيل الدعوى إلى المحكمة التأديبية إذا ما قضت بقبول الطعن . وذلك حسبما سبق بيانه .

وكذلك ينطبق هذا الوضع إذا ما ألغى الحكم المطعون فيه على أساس أن المتهم لم يعلن بالحكمة إعلانا قانونيا صحيحا .

ولاهمية هذا الموضوع نشر الى صوره على النحو التالى : -

الصورة الاولى : حالة ما إذا قضت المحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوى دون التعرض لموضوعها :

إذا حكمت المحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أو لرفعها من غير ذى صفة ، أو على غير ذى صفة ، أو لغير ذلك من أسباب عدم القبول المشار إليها بقرائن المرافعات (٧) ، فتحيل القضية للمحكمة المختصة .

غير أننا نلاحظ أن المحكمة الإدارية العليا قد خرجت فى بعض أحكامها عن هذه القاعدة — وتدللا على ذلك فانها قد قضت فى حكمها الصادر فى ١١ يونيه سنة ١٩٦٦ بإلغاء حكمين صادرين من المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية كان

(٧) راجع فى هذا الشأن مؤلفنا « قضاء الدولة وإجراءات وصيغ الدعاوى الإدارية » — مرجع سابق — ص ١٧٧ — ١٨٢ — وقد تناولنا كل ما يتصل بشروط قبول الدعوى .

محكوم فيها بعدم القبول وأعادت القضية الى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية
الفصل في موضوعها مجددا بدائرة أخرى — بينما نجد أن هذه المحكمة لم تلتزم
بهذا المسلك في حالة أخرى : ففي حكمها الصادر في ١٧ مارس ١٩٦٢ ألغت حكما
صادرا من المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية كان قد قضى فيه بعدم قبول
الدعوى ، وبدلا من أن تحيل الدعوى الى ذات المحكمة للفصل في الموضوع
جدما تقول :

« من حيث إن الدعوى صالحة في موضوعها ... » .

الصورة الثانية : إلغاء الحكم لمخالفته لقواعد الاختصاص :

إذا ألغى الحكم المخالف لقواعد الاختصاص فإن المحكمة الادارية العليا
تعيد القضية الى المحكمة التأديبية المختصة لكي تستند ولايتها في
نظر الموضوع ويلاحظ أن الأحكام مستقرة على ذلك بعكس الوضع بالنسبة
لعدم القبول « حسبما سبق بيانه » .

ومن أمثلة أحكام المحكمة الادارية العليا في هذا الشأن ذلك الحكم
الصادر في ١٦ مايو ١٩٥٩ حيث قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
واحلتها الى المحكمة التأديبية المختصة للفصل فيها . (٨)

الصورة الثالثة : حالة عدم إعلان التهم بالمحاكمة إعلانا صحيحا :

في هذه الصورة تقبل المحكمة الادارية العليا الدعوى على أساس
ضرورة العلم اليقيني ، وإذا ما استوفى الشكل فإن المحكمة الادارية
العليا تحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون
فيه وبإعادة الدعوى للمحكمة التأديبية المختصة للفصل فيها
مجددا من هيئة أخرى .

وبهذه المناسبة فقد تراءفنا عن الطاعنة (س) في الطعن رقم ١٧٤
لسنة ٣١ قضائية وكان مبنى الطعن أن الحكم صدر مخالفًا للقانون إذ لم
تعلن الطاعنة إعلانا قانونيا سليما بإجراءات المحكمة التأديبية على

(٨) المحكمة الادارية العليا في ١٦/٥/١٩٥٩ — س:ق .

عنوانها بالخارج والمعلوم لجهة الإدارة حتى يتسنى لها ابداء دفاعها وعذرهما في الانقطاع عن العمل ، ومن ثم يكون اعلان الطاعنة قد وقع بانسلا مما يترتب عليه بطلان الحكم الطعين مما يفتح لها ميعاد الطعن . كما ذكرنا في معرض دفاعنا أن الحكم الطعين قد شل به عدم المروعية للفلو في الجزء الذي تمثل في الفصل من الخدمة وذكرنا أن الفلو في الجزء يمثل في عدم الملاعبة بين الذنب الإداري والعقوبة المقررة في الشدة والقوة ، وحددنا طلبنا في وقف تنفيذ الحكم الطعين والفعله .

وقد استجابت هيئة مفوضي الدولة لدفاعنا سالف البيان وقسرت في تقريرها ضد النيابة الإدارية بجلسة ١٩٨٤/١/٢٥ ما يلي :

« نرى الحكم :

بقبول الطعن شكلا ووقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ، مع إعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم لإعادة محاكمة الطاعنة فيها هو منسوب اليها مجددا من هيئة أخرى » .

وقد صدر حكم المحكمة الإدارية العليا « الدائرة الرابعة » في الطعن سالف البيان بجلسة ٢٥ من يونيو ١٩٨٤ وقضى بما يلي :

« حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى . » (٩) وإعادة عرض النزاع على المحكمة التأديبية حكمت بإعادة موكلتنا الى عملها .

الصورة الرابعة : حالة قضاء المحكمة التأديبية بالأوجه لنظر الدعوى :

إذا قضت المحكمة التأديبية بالأوجه لنظر الدعوى فان المحكمة الإدارية

(٩) راجع كل ما يتصل بوقائع هذه الدعوى من حيث عرضة الطعن التي قدمت بمعرفتنا وما يتعلق بذكراتنا أمام هيئة المفوضين وأمام دائرة محص الطعون وأمام المحكمة الإدارية ، وكذلك ما يتعلق بتقرير هيئة مفوضي الدولة وبحكم المحكمة الإدارية العليا — بمؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعاوى الإدارية » — مرجع سابق — ص ٦٠٠ — ٦١٧ وذلك للإسالم بالموضوع من الناحية العملية .

العليا تنقض بإعادة القضية للمحكمة التأديبية المختصة للفصل فيها مجددا بدئسرة أخرى - وذلك طالما وجدت وجبا لذلك .

ومن الأحكام الدالة على ذلك حكمها الصادر في ١٧ فبراير ١٩٦٨ حيث كانت محصلة الوقائع تدور حول اتهام احد العمال بالتزوير والقبض عليه وصدور قرار بوقفه عن العمل أثناء فترة القبض عليه ولما عرض امر تجديد الوقف على المحكمة التأديبية المختصة قضت « بالا وجه لنظر الطلب لان العامل كان موقوفا بقوة القانون » .

ولما طعن في الحكم قضت المحكمة الإدارية العليا بالفالحه واعادة الاوراق الى المحكمة التأديبية المختصة للفصل في موضوعها مجددا بهيئة أخرى .

٤ - خلاصة وتعليق :

خلاصة القول ان منهج المحكمة الادارية العليا يتمثل في انه اذا لم يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في الموضوع فلناتها تبيل عادة الى اعادة القضية للمحكمة التأديبية المختصة للفصل في الموضوع .

اما اذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل في الموضوع فلان المحكمة تنصدي للموضوع وتفصل في الطعن المقام امامها ، ويستهدف من هذا التصدي معرفة مدى التطبيق الصحيح للقانون .

ومن جانبنا نرى ان هذا المسلك يتفق وما يقرره المشرع في قانون المرافعات الجديد حيث نصت المادة « ٢٦٩ » على ما يلي :

« اذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى اليها بإجراءات جديدة .

فاذا كان الحكم قد نقض لغير ذلك من الاسباب تحيل القضية الى المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم ، وفي هذه الحالة يتحتم على المحكمة التي احيلت اليها القضية ان تتبع حكم محكمة النقض في المسئلة القانونية التي فصلت فيها المحكمة .

ويجب ألا يكون من بين أعضاء المحكمة التي أحييت إليها القضية أحد القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم المطعون فيه .

ومع ذلك إذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحا للفصل فيه أو كان الطعن للمرة الثانية ورات المحكمة نقض الحكم المطعون فيه وجب عليها أن تحكم في الموضوع » .

ومن ناحيتنا نرى إمكان تطبيق هذه المبادئ والقواعد بالنسبة لقضاء المحكمة الإدارية العليا وكل ما هناك كما سبق أن رأينا فإن محكمة النقض هي بدرجة الأولى محكمة قانون ، أما المحكمة الإدارية العليا فإنه ولو أنها محكمة قانون فإن الطعن أمامها حسبما جرى عليه قضاؤها يفتح الباب أمامها لتنزل حكم القانون على الطلبات المقدمة في المنازعة المطروحة أمامها على الوجه الصحيح . (١٠)

ومفاد ما تقدم أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ي طرح المنازعة في الحكم المطعون برمتها ، ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان المشروعية ، ومناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الحالات التي تميمه ، فإذا ما تبين للمحكمة الإدارية العليا أنه مشوب بالبطلان أو أن أي إجراء من الإجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلاً فإنها لا تقضى بإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو وقس أمامها الإجراء الباطل ، بل يضمن عليها أن تتصدى للمنازعة لكي تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح . (١١)

كذلك أطرده قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن الطعن أمامها يفتح الباب لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مكتفية بالأسباب التي يبيدها الطاعن ، فتتصدى لما يبين لها من أسباب أخرى حتى تنزل صحيح حكم القانون على المنازعة . (١٢)

-
- (١٠) المحكمة الإدارية العليا في ١٧/١٢/١٩٦٧م .
 - (١١) المحكمة الإدارية العليا في ١٣/١١/١٩٦٨م .
 - (١٢) المحكمة الإدارية العليا في ٢٦/١/١٩٧٤م .

ويحق للمحكمة الإدارية العليا التحقق من واقعة تقادم الحق دون
التقيد برأى هيئة المفوضين لأن المحكمة الإدارية العليا تملك قبيل
التصدى بحث ما يشهده الطاعن في شأن تقادم الحق المدعى به .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المبادئ القانونية ليست مقصورة
على الطعون المتعلقة بالعللين ، بل تصدق أيضا على طعون الافراد .

الفصل الثالث

أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا
ومدى جواز الطعن في أحكامها

الفصل الثالث

أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ومدى جواز الطعن في أحكامها

تمهيد :

نصت المادة «٢٣» من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في هذا الخصوص على ما يلي :

« يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

(٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

(٣) إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق هازر قسوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره » .

وجدير بالذكر أن تنص الأسباب أو عدم بيئها بالنسبة إلى شق من الحكم المطعون فيه ليس من شأنه بطلان الطعن ، فضلا عن أن الحكم

بإبطال جوازى فى هذه الحالة ، فإنه من الجائز استكمال اسباب الطعن
ببدء اسباب غير التى ذكرت فى التقرير ، تدعيما لوجه الطعن الواردة فيه ،
ولاوجه للتليس فى هذا الشأن على الطعن بطريق النقض المدنى ، اذ ان عدم
جواز ابداء اسباب جديدة غير التى ذكرت فى التقرير — الا ما كان متعلقا
بمنظلم العلم — يردده فى النقض المدنى الى نص فى قانون المرافعات لم يردده
قانون مجلس الدولة . (١)

كما يجب على رئيس هيئة مفوضى الدولة ان يطعن فى الحكم الصادر
من المحكمة التأديبية بمصل علل اذا ما قدم اليه هذا العلل طلبا للطعن على
الحكم .

وخلالمة القول ان الطعن املم المحكمة الادارية العليا فى احكام المحاكم
التأديبية يرجع الى احد الاسباب الثلاثة التالية وهى :

(١) اذا كان الحكم المطون فيه مبتيا على مخالفة القانون او خطأ
فى تطبيقه او تأويله .

(٢) اذا وقع بطلان فى الحكم او بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم .

(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه .
سواء دفع بهذا الدفع او لم يدفع .

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٢/٩/١٩٦٧م .

المبحث الأول

حالة كون الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله وأهم المبادئ القضائية

(١) التزمت المحكمة الإدارية العليا المنهج سلف البيان في جمل رقابتها من هذه الناحية بملازمة لرقابة القضاء الإداري على مشروعية القرارات الإدارية في دعوى الإلغاء ، وأعلنت منذ نشأتها أن سلطتها في فحص مشروعية الأحكام الإدارية من نوع سلطة المحاكم التي تنظر دعوى الإلغاء .

وتأسيسا على ذلك فلا تعد سلطة المحكمة الإدارية العليا مقصورة على الجانب القانوني فحسب ، كما تعمل محكمة النقض المصرية ، وإنما تهتد إلى بحث الوقائع بالتقدير الذي يستلزمه تطبيق القانون .

(٢) أهم المبادئ والأحكام التي استقرت عليها المحكمة الإدارية العليا في مجال التطبيق العملي :

بناء على ما تقدم فللمحكمة الإدارية العليا أن تعقب على الحكم أو القرار المطعون فيه في كل مرة تخلف المحكمة التأديبية ، أو المجلس التأديبي قاعدة قانونية تحكم شرعية التأديب .

ومن المبادئ التي استقرت عليها في مجال التطبيق العملي ما يلي :

✽ إلا يعاقب العليل إلا إذا ارتكب ذنباً إدارياً أو جريماً تأديبياً .

✽ لا توقع على العليل عقوبة لم ينص عليها القانون .

✽ لا توقع العقوبة إلا من سلطة تأديبية مخصصة على أن يتاح للعاين فرصة الدفاع عن نفسه .

✽ ومن أهم المبادئ أنه إذا ثبتت براءة العليل من بعض التهم المستندة إليه فإن المحكمة الإدارية العليا تلغى الحكم المطعون فيه وتوقع العقوبة المناسبة .

ومن اعم الامثلة على ذلك حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٦٥ في قضية عاقبت المحكمة التأديبية العامل عن تهمتين ، وقد ثبتت للمحكمة الادارية العليا انه لم يرتكب الا مخالفة واحدة فقلت :

« ... فاذا كانت المحكمة التأديبية يحكمها المظعون فيه قد اذانبه عن هذه التهمة باكملها وتضت بمجازاته عنها بخضم عشرة أيام من راتبه ، فانها تكون قد جانبت الصواب ويتعين لذلك القضاء بالغاء الحكم المظعون فيه » . (٢)

✽ الحكم القائم على اسباب منتزعة من اصول تخالف الثابت بالاوراق ، يتعين الغاؤه لانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله .
✽ اذا تلفت اسبغ الحكم مع منطوقه فانه يكون قد بنى على مخالفة القانون ويتعين القضاء بالغائه .

✽ اذا أثير امام المحكمة الادارية العليا دفع بعدم دستورية نص او قانون متعلق بالتأديب فعلى المحكمة اذا قبلت الدفع ان توقف الفصل في الطعن حتى تفصل فيه المحكمة الدستورية العليا ، كما يحق للمحكمة الادارية العليا ان توقف الدعوى لهذا السبب اذا تراءى لها ذلك طبقا لنص المادة « ٢٩ » من قانون المحكمة الدستورية العليا والتي تتضمن ما يلي :

« تتولى المحكمة الدستورية العليا الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

(أ) اذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي اثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون او لائحة لازم للفصل في النزاع ، اوقفت الدعوى واحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية لعليا للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) اذا دفع أحد الخصوم اثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون او لائحة

(٢) المحكمة الادارية العليا في ١٣/٤/١٩٦٥ - س. ١٠ - ص ٩٨٨ .

ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفوع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفوع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أعلم المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفوع كأن لم يكن . ٣٠

ومن الجدير بالذكر أن عيب مخالفة القانون هو من أهم أوجه الإلغاء على الإطلاق وأكثرها في العمل لأنها رقابية موضوعية تستهدف مطالبته محل القرار أو الحكم بما يخالف أحكام القانون ، ولم يعد هذا العيب مقصورا على مخالفة القانون باعتباره قاعدة علمية ومجردة وإنما اتسع محلوله بحيث أصبح شاملا لكل ما من شأنه الإخلال بالأوضاع والمراكز القانونية — ومن صور هذا العيب حالة الامتناع عن تطبيق القانون ، وحالة التفسير الخاطئ للقانون بإعطائه معنى يخلف عن قصد المشرع ، وحالة مخالفة المنشورات الداخلية والقرارات الوزارية بشأن الموظفين كعدم تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بمنح المعارين ستة أشهر بعد موعده انتهاء الاعارة لتصفية متعلقاتهم بالمجتمعات المعارين إليها ، وحالة مخالفة هجية الشيء المقضى به .

(٢) راجع في هذا الشأن مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة وإجراءات وميض الدعوى الإدارية » مرجع سابق — ص ٧٨ — ٨٨ ويه شرح بمسهب لهذا الموضوع مع بيان الصيغ القانونية المتعلقة به .
حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٠ يناير سنة ١٩٧٠ — ص ١٥ — ص ١١٩ .
(م — ٣٢ المهلكات التأديبية)

المبحث الثانى

حالة ما اذا وقع بطلان فى الحكم او بطلان فى الاجراءات

اثر فى الحكم

واهم المبادئ القضائية

(١) من الامطة على ذلك انه اذا حدث بطلان فى اجراءات تشكيل المحكمة كان لم يتم تشكيلها تشكيلا قانونيا صحيحا ، او قام بأحد اعضائها سبب من اسباب عدم الصلاحية ، او اشترك فى الحكم أحد الاعضاء غير من سمع المرافعة او وقع اخلال بحق الدفاع ، او لم تجرى المداولة عند اصدار الحكم ، او لم يصدر بجمسة علنية ، او لم يتم تسببب الحكم او شلبه قمعور ، او تهفرت اسبلبه ، او قام على اسباب منقزعة من اصول تخلف الثبى بالاوراق ، او وقع تعارض بين منطوقه واسبلبه او بين اجزاء منطوقه .

وبمسة ملة كل الاسباب التى يترتب عليها بطلان الحكم او بطلان الاجراءات التى تثلر أمام محكمة النفض والى ان يصدر قانون الاجراءات الادارية ، فمىرج فى هذا الخصوص الى قانون المرافعات المدنية والتجارية فيها لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية - لا سيما فى دعوى الافشاء - وذلك بالاضافة الى ما ورد فى قانون مجلس الدولة .

(٢) اهم المبادئ والاحكام التى استقرت عليها المحكمة الادارية العليا فى مجال التطبيق العملى :

بناء على ما تقدم فلامحكمة الادارية العليا ان تعقب على كل حالة يقع فيها بطلان فى الحكم او بطلان فى الاجراءات يكون قد اثر فى الحكم .

ونعرض اهم المبادئ والقضايا على النحو التالى :

* لابد من حضور من يمثل هيئة المنوضيين بالجمسة باعتبارها الامينة على الدعوى والا وقع بطلان فى الحكم .

* ان اشتراك احد المستشارين في اصدار الحكم دون ان يسمع المرافعة يؤدي الى بطلانه .

* اشتراك احد مستشاري محكمة القضاء الاداري في نظر الدعوى مع سبق افئذائه في موضوعها عندها كان مستشارا بقسم الراى يؤدي الى بطلان الحكم .

* توقيع مسودة الحكم المشتملة على منطوقه من عضوين في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم - والبطلان في هذه الحالة بطلان لا يقبل التصحيح لانطوائه على اعداد الضلالت الجوهرية لذى الشأن من المتقاضين اذ ان توقيع الحكم هو الحليل الوحيد على مسدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه والذين من حق المتقاضى ان يعرفهم - وبذلك يكون البطلان من النظام العام . (٤)

* يبطل الحكم كذلك اذا كان مبنى الطعن أن الحكم جاء مؤيدا لتقرير خبير لم يؤدي اليمين .

* يبطل الحكم الصادر بتوقيع عقوبة تاديبية ضد موظف لم يعلن اعلانا صحيحا بيميناد ويمكن المحكمة لانه يكون مشويا بعيب في الاجراءات . (٥)

* يبطل الحكم اذا اقتصر على سرد وجهتي نظر الخصمين دون ابداء الاسباب التي اقام عليها النتيجة التي انتهى اليها في المنطوق لان في ذلك تصور يؤدي الى بطلان الحكم ولو كتبت النتيجة التي انتهى اليها المنطوق سليمة في ذاتها . (٦)

وعلى العكس من ذلك فان المحكمة ليست ملزمة في مجال تسبب الاحكام بان تتمتع حجج الخصوم في جميع اقوالهم ثم تتنهدا تفصيلا .

(٤) المحكمة الادارية العليا في ١٦/١١/١٩٦٦ - س١٢ - ص٧٩ .
(٥) المحكمة الادارية العليا في ٩/١٢/١٩٦٨ - س١٢ - ص٢٥١ .
(٦) المحكمة الادارية العليا في ١/١٢/١٩٥٦ - س٢ - ص١١٢ .

✳ ييطل الحكم اذا لم يكن مشتملا على البيانات الواجب اشتمال الاحكام عليها بما في ذلك اسماء الخصوم وصنفهم ، ولكن يجب ان يكون الخطا جسيما وهو لا يكون كذلك الا اذا كان من شأنه تجهيل الخصوم بموضوع الدوى . وذلك حرصا من المشرع على الابتاء على العمل القضائى وعدم ابطاله الا للضرورة الملجئة وهى لا تقوم الا اذا كان النقص جسيما لا يمكن تداركه . (٧)

ومن جانبنا نرى ان ذلك المبدأ لا يخرج عن كونه تطبيقا للبيادى المستقرة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

✳ يترتب البطلان اذا كانت البيانات الواردة فى صحيفة الطعن مبهلة بموضوعها من حيث اغفال تحديد القرار المطعون فيه موضوع التظلم .

ولكن خلو الحكم فى دعوى الالفاء من ذكر اسم الخصم المنضم الى الحكومة لا يؤدى الى بطلانه لان البطلان لا يكون الا اذا كان الخطا جوهريا . فاذا لم يكن الخطا جسيما ويكمن تداركه ، فلا بطلان ، ونرى ان هذا الامر لا يخرج عن كونه تطبيق للقواعد القانونية العامة .

✳ يترتب البطلان اذا اغفل قلم كاتب المحكمة اعلان المدعى بتاريخ الجلسة ، لان ذلك يرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ويترتب على ذلك وقوع عيب شكلى يتعلق بالاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، ذلك الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا .

✳ يبطل الحكم الذى صدر فى جلسة سرية والبطلان فى هذه الحالة من النظام العلم لتعلقه بذات الوظيفة القضائية لرفق القضاء وما تقتضيه لصن ادارته .

✳ يبطل الحكم الذى ينتهى الى ادانة المطعون ضده ثم يخطئ فى

(٧) المحكمة الادارية العليا فى ١٠/٥/١٩٥٨ - ٣٢٢ - ص ١١٩٨ .

تطبيق القانون وتأويله عندما يقضى ببراءته 'ذ ان ما اثبتته الحكم من 'دانة
بتناقض مع الحكم بالبراءة..

✽ يبطل الحكم اذا كان هناك تناقض بين مسمودة الحكم ونسخته
الاصلية ، ونرى ان ذلك تطبيق للقواعد العامة .

✽ يبطل الحكم الذى يحيل فى تسبب الحكم على ما جاء فى ورقة اخرى .
ولو كانت اسباب حكم صادر فى نزاع آخر وموضوع فى ملف ذلك النزاع .

✽ يبطل الحكم الذى لم يوقع رئيس المحكمة نسخته 'الاصلية وينحدر
العيب فى هذه الحالة الى درجة الاعتماد وذلك تطبيق للقواعد العامة .

✽ يبطل الحكم اذا تم التوقيع على مسودته من عضو واحد من
اعضاء الهيئة التى اصدرت الحكم دون العضو الآخر .

ويلاحظ على ما تقدم ان الاخطاء المادية لا تؤدى الى بطلان الحكم ومن
امثلة ذلك ما قضت به المحكمة الادارية العليا من رفض الاقرار ببطلان
الحكم الذى وردت باوراقه المطبوعة ان المحكمة مشكلة تشكيلا رباعيا لان
ذلك يعتبر من قبيل الخطأ المادى الذى لا يبطل الحكم طالما ان مسودته
الاصلية قد ثبت منها صدور الحكم من دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا . (٨)

كذلك قللت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ٢٣/٣/١٩٧٥ ان
قرار الاحالة الصادر من رئيس المحكمة الادارية العليا بالحقلة الدعوى الى
محكمة القضاء الادارى كان يتعين صدوره من المحكمة لا من رئيسها لا يجوز
الحكم بالبطلان فى هذه الاحالة لان الغلبة تحققت من الاحالة .

ونرى ان هذا الجدا لا يخرج عن كونه امعالا لنص الفقرة الثانية من المادة
(٢٠) من قانون المرافعات والتى تقول « انه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه
اذا ثبت تحقق الغلبة من الاجراء » كذلك لا يبطل الحكم ان كان رئيس الهيئة التى
اصدرته رئيس لهيئة منوضى الدولة عند تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة
مادام قد ثبت انه لم يشترك فى تحضيرها او اعداد التقرير المتعلق بها :
ونرى ان ذلك لا يخرج عن كونه تطبيقا للمبادئ العامة .

(٨) راجع حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٧/٥/٧ .

وكذلك لا يترتب البطالان لمجرد نذب احدى مستشارى المحكمة الادارية رئيسا لادارة الفتوى بعد ان سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة فيه ، ووقع على مسودة الحكم وذلك على سند من ان النذب لا يرفع عنه صفة القاضى ولا يقطع صلاته كلية بالمحكمة الادارية العليا ، ولان عدم صلاحية القضاء منصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة (١٤٦) مراعات . (٩)

(٩) المحكمة الادارية العليا — حكمها فى ١٩٧٦/١٢/٢٠ م .
ونحن نرى أن هذا الحكم لا يخرج من كونه تطبيق للقواعد العامة لان المادة «١٤٦» نصت على خمس حالات على سبيل الحصر لعدم صلاحية القاضى .

المبحث الثالث

حالة صدور حكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المقضى

نبين فيما يلي أن مفهوم هذه الحالة الواردة بلفترة الثلثة من المادة (٢٣) (١٠) من قانون مجلس الدولة وتتمثل في أن يكون هناك تعارض بين أحكام صادرة من محاكم مجلس الدولة ، لان الاختصاص بالنظر في حل الإشكالات التي تنجم عن التناقض بين الأحكام التي تصدر من جهة القضاء الإداري ، والمحكمة العادية ، هو من اختصاص المحكمة الدستورية العليا وفقا للقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، فقد أصبح ضمن اختصاص المحكمة الدستورية العليا الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من

(١٠) تنص المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :

« يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

(٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

(٣) إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليها القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقتلة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره » .

اية حجة من جهات القضاء او اى هيئة ذات اختصاص قضائى والاخر من
حجة اخرى . (١١)

وعلى ذلك فاذا صدر حكم نهائى فى مخالفة تأديبية بالبراءة فلا يجوز
ان يصدر حكم آخر فى ذات المخالفة بالادانة بل كلن يتعين على المحكمة
التأديبية ان تحكم بعدم جواز نظير الدعوى لسابقة الفصل فيها وذلك نزولا
على الحكم السابق والا جاز الطعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا .

ومناد ما تقدم انه يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى
حكم المحكمة التأديبية اذا كلن الحكم صادرا على خلاف حكم سابق حاز قوة
الشيء المقتضى فيه ، سواء كلن هذا الحكم سبق صدوره من ذات المحكمة
او من محكمة تأديبية أخرى او من محكمة القضاء الادارى .

وجدير بالاحاطة ان بطلان الحكم فى هذه الحالة يتعلق بالنظام العام ويستوى
فى ذلك ان يكون قد دافع به أمام المحكمة التى اصدرت الحكم او لم يدفع
به لعلها كما يتعين على المحكمة ان تقضى بهذا من تلقاء نفسها ولو لم
يدفع به أمامها .

ويلاحظ انه اذا كلن تعلق حجة الامر المقتضى بالنظام العام مسلما به
بالنسبة للاحكام الجنائية بسبب ما للمقويات وقواعد الاجراءات الجنائية
من صلة به ، فان هذه الحجة تقوم فى المسائل المدنية على ما يفرضه
القانون من حجة لاحكام القضاء رعاية لحسن سير العدالة و ضمانا
للاستقرار الاقتصادى والاجتماعى بالدولة وهى اغراض وثيقة الصلة
بالحفاظ على النظام العلم بمفهومه الواسع ويسرى ذلك أيضا بالنسبة
للنزاعات الادارية .

فاذا أثر هذا الدفع أمام المحكمة فانها تحكم بعدم قبول الدعوى او بعدم
جواز نظرها لسابقة الفصل فيها اذا كانت الدعوى قد رفعت بعد سابقة
صدور حكم فيها ، مع مراعاة وحدة الخصوم والسبب ، وينبنى على ذلك
انه لا يجوز للخصم ان يتنازل عن الحكم الصادر لمصلحته الا اذا تنازل عن
الحق الثابت بهذا الحكم وانتهى بهذا التنازل النزاع الذى تناوله الحكم .

(١١) راجع فى هذا الشأن مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ
الدعوى الادارية » - ص ٦٣٩ - ٦٥١ .

المبحث الرابع

مدى جواز الطعن في احكام المحكمة الادارية العليا

تناولنا فيما سبق سلطة التعتيب التي تمارسها المحكمة الادارية العليا على الاحكام الصادرة من المحكم التأديبية او مجالس التأديب طبعا لما اخذت به المحكمة الادارية العليا : من ان القرارات الصادرة من مجالس التأديب تعتبر بمثابة الاحكام على سند من ان التشكيل القضائي يظل على تشكيلها ، ومن اتصاد النتيجة والملة في الاحكام التي تصدرها المحاكم التأديبية والمجالس التأديبية .

ونتناول هنا مدى جواز الطعن في الاحكام التي تصدرها المحكمة الادارية العليا ، وبداى ذى بدء نقول انه لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدرها المحكمة الادارية العليا الا اذا انتفت عنها صفة الاحكام القضائية ، ومن امثلة ذلك ان يصدر الحكم عن مستشار قلم به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى ، او ان يقتزن الحكم بعبب جسم تقوم به دعوى البطلان الاصلية ويلاحظ أن توافر سبب من اسباب عدم الصلاحية في أحد أعضاء المحكمة الذين لم يشتركوا في اصدار الحكم أو المداولة فيه ، وكذا في مغوض الدولة لدى المحكمة لا يؤدي الى بطلان الحكم ، وذلك نظرا لان عسبه الصلاحية مسألة شخصية لا تتجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ، ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها عن النصاب الذي تصدر به احكام المحكمة .

ومن ناحية أخرى فإن مغوض الدولة لا يشترك في الفصل في الدعوى ، ولا يقضى بشيء فيها .

ولاهمية هذا الموضوع نذكر حكما من أهم الاحكام الرائدة والمبينة لهذا الموضوع حيث تقول المحكمة الادارية العليا ما يلي :

« ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم

'ذ' كان له مصلحة في الدعوى القائمة (المادة ١٤٦ مراعات) ويقع باطلا عمل
 التقاضى او قضاؤه في تلك الحال ولو تم بقتضى الخصوم واذا وقع هذا البطلان
 في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة
 نظر الطعن ايام دائرة اخرى (المادة ١٤٧) ويبين القانون في المادة ١٤٨ الاسباب
 التى تجيز طلب رد التقاضى وفرضت المادة ١٥١ تقديم طلب الرد قبل تقديم اى دفع
 او دفاع الا سقط الحق فيه ونصت المادة ١٦٣ على أن تتبع القواعد والاجراءات
 المتقدمة عند رد عضو النيابة اذا كلفت طرفاً منضماً للسبب من الاسباب المنصوص
 عليها في المادتين ١٤٦ و ١٤٨ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيق اصول
 تلك الاحكام من قانون المرافعات على ما تصدره محكمة القضاء الادارى لملحقها
 بأسس النظام القضائى وما تقتضيه من اطمئنان الخصوم الى حيدة القاضى
 ومن نأى به عن مظنة الشبهة وزاد هذا القضاء في الاحتياط فسوى بين اعضاء تلك
 المحاكم الذين يقضون في الدعوى ومفوض الدولة الذى يقوم بتحضيرها وابداء
 الراى القانونى فيها وقضى ببطلان الحكم اذ قام بالمفوض سبب من اسباب عدم
 الصلاحية للفصل في الدعوى التى صدر فيها .

ومن حيث أن احكام المحكمة الادارية العليا تصدر من اعلى محكمة طعن في
 القضاء الادارى فلا يجوز ان يعتب عليها ولا ان يقبل طعن فيها الا ان انتفى
 عنها صفة الاحكام القضائية بان يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من
 اسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى او ان يقترن الحكم بمبعب جسيم تقوم
 به دعوى البطلان الاصلية واذا كلفت اسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز
 شخص القاضى الذى تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التى يزيد عدد
 اعضاءها على العنصر الذى صدر به احكامها كما لا يؤثر سبب عدم الصلاحية
 الذى يقوم بمفوض الدولة لدى المحكمة الادارية العليا فيما تصدره من احكام
 واذا بين من الاطلاع على اوراق الحكم أن السيد المستشار نبيل مسعيد لم
 يشترك بشيء في نظر الطعنين ولا في اصدار الحكم فيها ولا المداولة فيه كما لم
 يثبت اشتراك السيد المستشار احمد كمال ابو الفضل في الحكم وهو لم يشترك
 في تقدير كفاية الطاعن وما سسلته المدعى من دلائل لا تفيد في
 اثبتت شيء من هذا الاشتراك وهى تتفق وما يجرى
 عليه العمل في توزيع القضايا بين اعضاء الدائرة من السادة

المستشارين فلا يكون ثمة أحد من الذين أصدروا الحكم المطعون فيه قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الطعنين المشار إليهما ولا يلحق بالحكم البطلان مما قام من عدم الصلاحية بالفوض الذي أعاد التقريرين بالرأى القانوني في الطعنين ولا مما قام من ذلك بالفوض الذي حضر جلسات المحكمة عند الفصل فيهما ذلك أن أحدا من المفوضين لا يقوم بهذا الفصل ولا يقضى بشيء منه وإذا كان ما أخذه الطاعن على قضاء الحكم قد اقتصر على اجتهد ذلك القضاء في تأويل القانون وتطبيقه ، وليس في عدم رد الحكم على بعض وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية وما يعتبر عيبا جسيما يسم الحكم بالبطلان الأولى ولا يكون ما يجيز التعرض للحكم المطعون فيه ، فيكون الطعن لا سند له من القانون ويتمين رفضه » . (١٢)

كلمة ختامية وتعليق :

في خاتمة هذا العرض للحكمتين التأديبية ، نرى أن تلزم الإدارة ، والمحكم التأديبية بتقدير خطورة الذنب بما يناسبه من جزاء معقول ، فلا ينبغي أن يشوب ذلك غلو في تقدير الجزاء ، ونعني بالقول بعدم الملامة الظاهرة بين الذنب ونوع الجزاء ، فلا يصح أن يكون العقاب ممعنا في القسوة فركوب متن الشطط في القسوة يؤدي إلى الإحجام عن تحمل المسؤولية والتسلب منها .

ولذلك نرى أن يكون الجزاء متناسبا مع الجرم ، مع تقدير الظروف والملازمات التي صاحبت المخالفة ، وما إذا كان المسؤول حسن النية أو غير ذلك ، فلا ينبغي التطبيق الحرفي للقانون منعزلا عن الظروف والملازمات التي ارتكب فيها الفعل .

ولذلك يحسن التمشي مع روح القانون دون حرفيته .

ومن ناحية أخرى لا ينبغي أن تبسط المحكمة الإدارية العليا وتلغتها على المشروعية والقانون وتجمل وظيفتها بمسورة على ذلك ، بل يجب أن

(١٢) يراجع الحكم في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ علما - ج/٢ - مرجع سابق - بند ١٢ .

تد رقبتهما الى التاكيد من صحة الاسباب والوقائع ، وفي ذلك تتميز سلطتها عن سلطة محكمة النقض ، المقصورة على رقبة التطبيق الصحيح للقانون .

ونرى ان السبب في ذلك هو ان المحكمة الادارية العليا تد رقبتهما الى الوقع لتبين ما اذا كان هناك اساءة لاستعمال السلطة او غلو في تقدير الجزاء فهي تزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون والمشروعية لاستظهار ما اذا كان مشوباً بحالة او اكثر من الاحوال التي تعينه وتجعله جديراً بالالفاء على ضوء الوقع الواردة بامر الاحالة والتي تناولها الحكم الطعين .

واخيراً فلنناقش ان تصدر دائرة فحص الطعون قراراتها وبمعنى آخر احكامها في شكل احكام لها اسباب وحجيات بدلاً من اصـدار قراراتها بالاجماع الآراء ، لانها في حقيقة الامر تصدر احكاماً قطعية لها حجية الاحكام ، بل هي احكام شديدة الخطورة لانها قد تؤدي الى صعود الطعن الى المحكمة الادارية العليا او عدم صعوده اليها ، دون ان يتعرف المتقاضين على الاسباب والحجيات التي بنيت عليها هذه القرارات ، وفي ذلك اجحاف بحقوقهم ..

الكتاب الثاني

الحديث في الفناوى والأحكام التأديبية

الباب الأول
الحديث في الفتاوى التأديبية

الباب الأول

الحديث في الفتاوى التأديبية

« المقدمة »

ينقسم هذا الباب الى خمسة فصول موجزه . ويرجع سبب
الايجاز الى اننا سوف نتناول بالباب الثانى الكثير من التطبيقات القضائية
المتعلقة بهذه الفتاوى .

ونبوب هذه الفصول على النحو التالى :

الفصل الاول

فتاوى بشأن توزيع الاختصاصات التأديبية بين الاجزة الادارية

الفصل الثانى

فتاوى بشأن الخطأ الشخصى والمرفقى ، ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعه

الفصل الثالث

فتاوى بشأن وقف العاملين ، واحكام صرف مرتباتهم

الفصل الرابع

فتاوى بشأن بعض المخالفات ، والجرائم التأديبية ، والمركز
القانونى للعامل اثناء المحاكمة

الفصل الخامس

فتاوى بشأن العقوبات التكميلية ، وتنفيذ الاحكام ، واعادة المصولين
ومحو الجزاءات

الفصل الأول

فتاوى بشأن توزيع الاختصاصات القضائية بين الأجهزة الإدارية

القاعدة الاولى : -

هـدى اختصاص رؤساء المراكز والمدن بتأنيب العاملين التابعين للمحافظات
في النطاق الاقليمي للمركز او المدينة .

وتقول الفتوى :

من حيث ان قانون الحكم المحلى خول المحافظ جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح . كما خوله بالاضافة الى تلك سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلى . او من كان ينتمى بفروع الوزارات او الجهات التى تعمل في نطاق المحافظة ولم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية . اما بما عدا المحافظ من رؤساء وحدات الحكم المحلى ، فسنالمرشع في قانون نظام الحكم المحلى عهد الى اللائحة التنفيذية تحديد اختصاصات الوحدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة للمديريات داخل نطاق المحلضه . والى كانت تمارسها اصلا الوزارات المركزية : ولقد خولت اللائحة التنفيذية الوحدات المحلية فيما يتعلق بشئون الاوقاف التى تقوم عليها مديرية الاوقاف بالمحافظة ، اختصاصا بنشر الدعوى الاسلامية وبتمشية اعمال البر والاشراف على المساجد وصيانتها وبالاشراف على انتظام الشعائر الدينية بها . وبصيانة اموال الاوقاف ، وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الاوقاف ، ومن ثم فان ممارسة المحليات تلك الاختصاصات تنقيد بالقواعد والانظمة العامة التى تضعها وزارة الاوقاف ، وتقف عند حد الاشراف على سير المرفق ، فلا تمتد الى التدخل في جهازه الادارى .

وتبعاً لذلك ، فانه بالنسبة للحالة المعروضة بحق لرئيس مركز كثر الزيت ان يطلع على الاوراق المتعلقة بداره تفتيش المسجد بالمراكز الادارية منبسا والفنية ، ليبدى بشأنها ما يمين له ، بيد انه لا يملك اصدار قرارات نهائية في هذا الصدد يكون من شأنها تجريد السلطة الرئاسية بمديرية الاوقاف بالمحافظة من اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها كما لا يملك توقيع الجزاء .

واذ قضى قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بقوانين رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بمنح رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في المسائل المالية والادارية بالنسبة لاجهزة المركز على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية ، ولما كانت هذه اللائحة قد ظلت من نص يخوله سلطة توقيع الجزاءات على موظفى المديريات العاملين في النطاق الاقليمي للمركز ، وكان قانون نظام

الحكم المحلى قد خول للمحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، واعتبره رئيسا لهم ونفقا لحكم المادة ٢٧ مكرر من هذا القانون ، وكان قانسون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد قصر سلطات التأديب على الوزراء وشاغلى الوظائف العليا ، كل فى نطاق اختصاصه فان تأديب العاملين بإدارة تنقيش المساجد بمركز كفر الزيات انما يكون للمحافظ وشاغلى الوظائف العليا بإحدى الأوقات بالمحافظة دون رئيس المركز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان اختصاص رئيس مركز كفر الزيات بالإشراف على المساجد ليس من شأنه حجب اختصاص مديرية الأوقاف بالمحافظة ولا يخوله تأديب العاملين التابعين للمديرية فى النطاق الإقليمى للمركز (١) .

المساعدة الثانية :

خروج المرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار رئيس الجمهورية عن إشراف ورقابة وحدات الحكم المحلى .

وتقول الفتوى :

ان بناء أحكام قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، ان وحدات الحكم المحلى وأشخاصه لا تملك ثمة اختصاص بالنسبة للمرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، وان حقها فى الإشراف والرقابة يقتصر على المرافق ذات الطابع المحلى ، وفيما يتعلق بأملاك الدولة الخاصة منها والعملة فانها تلتزم بالمحافظة عليها وحمايتها من التعميدات ، وإذا كلفت اللائحة التنفيذية قد خولتها إدارة وتنظيم استغلالها فان هذا الحق يجد نطقه فى الأملاك غير المخصصة للمرافق القومية التى تخرج برمتها وبما تحوزة ، وما هو مخصص لها من مجال إشراف الوحدات المحلية .

ولما كان قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ قد سارا على ذات النوال وكانت هيئة سكك حديد مصر تمد من المرافق القومية فانه ليس لاي وحدة من وحدات الحكم المحلى أن تدعى أى حق على الأرض المخصصة لها ومن ثم فان الاعتماد على معدات الهيئة ومبانيها الواقعة فى دائرة الوحدة

(١) جلسة ١٩٨١/١١/١٨ — ملف رقم ٨٦/٤/٨٩١ .

المحلية يعد تعديا على اموالك مخصصة للغير لا يكسبها حقا عليها ومن ثم يتعين الزامها برد الارض المذكورة الى الهيئة وتعويضا عن قيمة المنشآت التي ازيت (٢) .

القاعدة الثالثة :

مدى جواز منح مئيرى الفروع ومئيرى الادارات من غير شاغلى الوظائف العليا بشركات القطاع العام سلطة توقيع عقوبة الخصم من الراتب بالنص على ذلك في لائحة الجزاءات او بتفويض يصدر من رئيس مجلس الإدارة وشاغلى الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه .

وتقول الفتوى :

حدد المشرع السلطات التأديبية التى تملك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع العام على سبيل الحصر وخول مجلس الإدارة سلطة وضع لائحة تتناول أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها . وبينها كان يجيز لرئيس مجلس الإدارة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التفويض في وضع الجزاءات فانه سكت عن ذلك في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وفي ذات الوقت منح شاغلى الوظائف العليا سلطة أصلية في توقيع الجزاءات وبناء على ذلك يكون من غير الجائز النص في لائحة الجزاءات على منح رؤساء الفروع والادارات من غير شاغلى الوظائف العليا سلطة توقيع جزاء الخصم من الراتب لأن ذلك سيؤدى الى تخويلهم سلطة أصيلة في توقيع الجزاء لم ينص عليها القانون ، ولما يترتب عليه من اضافة سلطة الى سلطات لم ينص عليها القانون ، وتوقيع جزاءات وردت في القانون على سبيل الحصر . كما لا يسوغ اصدار قرار بجواز التفويض (٣) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز النص في لائحة الجزاءات على سلطة أخرى لتوقيع الجزاءات خلاف المنصوص عليها في القانون وعدم جواز التفويض في اختصاص توقيعها (٤) .

(٢) جلسة ١٩٨٠/٣/٥ — ملف رقم ٧٢٦/٢/٢٢ .

(٣) ومن الامور المسئلة انه اذا اناط القانون بسلطة معينة اختصاصا ما ، فلا يجوز لها ان تنزل عنه أو تفوض فيه الا اذا اجاز لها القانون ذلك .

(٤) جلسة ١٩٧٩/١١/٤ — ملف رقم ٢٤٢/٦/٨٦ .

القاعدة الرابعة :

مدى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار
التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها .

رتقاول الففوى :

من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ في شأن
سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحكمة التأديبية على موظفي المؤسسات
والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على أنه (مع
عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق
تسرى احكام المواد من (٣) الى (١١) ، و (١٤) ، و (١٧) من القانون
رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

(٣) موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات
العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حد أدنى من الارباح .
وبغاد ذلك أن المشرع قد نطّق اختصاصات النيابة الادارية بالتحقيق
والرقابة والفحص والاحالة الى المحكمة التأديبية والاحالة الى النيابة العامة
اذا اسر التحقيق عن وجود الجريمة الجنائية المنصوص عليها بالمواد من ٣ الى
١٣ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م بإعادة تنظيم النسبة
الادارية والمحاكمات التأديبية الى طائفتين من العاملين اولاهما طائفة العاملين
بشركات القطاع العام الذين تثبت لهم هذه الصفة وفقاً لاحكام قانون شركات
القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥
وثانيها طائفة العاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة
بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، ومن ثم فإن ممارسة النيابة الادارية
لاختصاصاتها سالفة الذكر بالنسبة للطائفة الثانية لا يشترط لها أن تكون
الشركة من شركات القطاع العام ، وتبعاً لذلك يكون للنسبة الادارية أن تمارس
تلك الاختصاصات بالنسبة لاية شركة لا تقل مساهمة الحكومة أو الهيئات الادارية
في رأسمالها عن ٢٥ ٪ .

وبناء على ما تقدم تختص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين ببنك
التعمير والاسكان الذي تساهم فيه هيئة تنمية المدن الجديدة وهيئة الاوقاف
المصرية بنسبة تزيد على ٢٥ ٪ من رأسمالها رغم أن انشاء البنك قد تم طبقاً
لاحكام قانون نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة رقم ٣ لسنة
١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي قضى في مادته التاسعة باعتبار
الشركات المنتفعة بأحكامه من شركات القطاع الخاص ايا كانت الطبيعة القانونية
للاموال الوطنية المساهمة فيها . ولم يستثن الشركات الخاضعة لاحكامه من

الخصوع لاحكام القانونين رقمى ١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩
المشار اليهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص
النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة وفقا لاحكام
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة
بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها (٥) .

تعليق : -

ان البيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اعترضت على ذلك
بدعوى ان الفتوى المشار اليها بجلسة ١٩٨٢/٥/٥ قد استندت الى نصوص
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وكان هذا القانون - على حد تعبير النيابة
المذكورة - قد صدر على اثر قوانين التمهير وبنية قوانين التجهيز الجزئى فى
فترة كانت تقف مصر فيها على اول الطريق فى اخذ الاستثمار كى تلتزم بمذميو
سنة ١٩٧١ صدرت مجموعة قوانين باعادة تنظيم الدولة من بنيا لقانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال الحربى والاجنبى والى انطلق الحرد الذى
اكد الصفة الخاصة للشركات المنفعة باحكياله . وباتساعه الى ما تتم ذكره
الهيئة المذكورة ان تطبيق الفتوى السابقة سيؤدى الى اضرار بنية لجبهات
الحكومية تمثل فى انها لن تجد المستثمر الذى يرحب بشاركتها فى مشروع
استثمارى مشترك حتى لا يكون عرضة لتدخل الحكومة فى تسيير شؤره مشروعه
وادارته . لذلك طلبت الهيئة المذكورة اعادة عرض الموضوع على الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها
المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ فاستبان لها ان القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١
المعدل للقانون المشار اليه (رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩) والصادر فى ظل انتاج
الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، اكد على اختصاص النيابة الادارية
بالتحقيق مع العاملين فى الشركات التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة
بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها بغض النظر عن الطبيعة القانونية لهذه
الشركات وسواء كانت منشأة وفقا لقانون نظام استثمار المال الحربى والاجنبى ،
او وفقا لغيره من القوانين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها
الصادرة فى هذا الشأن بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٢ م .

(٥) جلسة ١٩٨٢/٥/٥ - ملف رقم ١٧٢/٢/٧٦

القاعدة الخامسة :

عدم ولاية النيابة الادارية في التحقيق مع العاملين بالمؤسسات الصحفية
القومية .

وتقوّل الفتوى :

من حيث المادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنص على انه « فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الاعلى للصحافة في هذا القانون ومع عدم الاخلال بحق اقامة الدعوى المدنية او الجنائية او السيلسية يكون للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للمواجبات المنصوص عليها في هذا القانون او قانون نقابة الصحفيين او ميثاق الشرف الصحفي ، ان يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من اعضائه من بينهم احد الصحفيين والعضوين القانونيين وتكون رئاسة اللجنة لاقدم العضوين القانونيين . ويتعين على لجنة التحقيق ان تخطر مجلس النقابة ، او مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في التحقيق مع الصحفي بوقت مناسب ولها ان ينيبا احد اعضائها لحضور التحقيق . وفي حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة النسوية للصحفي يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية امام الهيئة المنصوص عليها في المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة الصحفيين ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام امام الهيئة التأديبية لرئيس تلك اللجنة ، وللصحفي الحق في الطعن في قرار هيئة التأديب امام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر . وتنص المادة ٥٢ على ان « الصحفيون الذين يعملون بصحيفة او وكالة صحفية او احدى وسائل الاعلام غير الصحفية عليهم ان يتقدموا بطلب للمجلس الاعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للان لزم لهم بالعمل . فلذا لم يتقدموا بطلب الاذن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الاجراءات التأديبية وفقا لهذا القانون » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العلمية والشركات والجمعيات والبيئات الخاصة ينص في المادة الاولى منه على ان : « يستبدل بنص المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ النصان الاتيين : مادة ١ - مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها العمل في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تسرى احكام المواد من ٣ الى ١٢ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ — العاملين بالهيئات العامة .

٢ — العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية .

٣ — العاملين في شركات القطاع العام أو الشركات التي تشارك فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح .

٤ —

٥ —

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعه ، انحصار اختصاص النيابة الإدارية عن الصحف القومية والمؤسسات الصحفية القومية الواردة في قانون سلطة الصحافة لاحكام قانون النيابة الإدارية المشار اليها ، واذا نص المشرع على خضوع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال لعقود العمل الفردى فان مؤدى ذلك هو مخاطبتهم بنظام التأديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العدل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون الجديد رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ انذى حل محله ، واستبعاد قانون النيابة الإدارية في هذا الشأن ، فضلا عن تحويل المجلس الاعلى للصحافة اختصاصات معينة في التحقيق مع الصحفيين وتحريك الدعوى التأديبية ضدهم وفقا لقانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٠ سائف الذكر مما يعنى عدم امتداد ولاية النيابة الإدارية اليهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية (٦) .

القاعدة السادسة :

بمدى قانونية الاجراء الذى اتخذته ادارة قضايا الحكومة برفض الطعن المقدم من النيابة الادارية في حكم صادر من المحكمة التأديبية ؟ وانتهاء الفتوى الى التزام « هيئة قضايا الدولة » بناء على طلب مدير النيابة بالطعن .

(٦) جلسة ١٩٨٢/١٢/١ — ملف رقم ١٧٥/٢/٨٦

وتقوم القضاة :

من حيث أن المادة ٦١ من القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم

إدارة قضاء الحكومة تنص على أن « تنوب هذه الإدارة من الحكومة والمصالح
البلدية والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحكم على
اختلاف نوعها وترجيئها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا
قضائيا ... » وتنص المادة (٧٠) من ذات القانون على أنه « إذا أبت إدارة
القضاء رأيا برفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز للجهة الإدارية صاحبة
الشان مخالفة رأيها بقرار مسبب من الوزير المختص » . كما أن المادة (٣٢)
من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكم التأديبية
تنص على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام
المحكمة الإدارية العليا ... » ويعتبر من ذوى الشأن في حكم المادة المذكورة رئيس
ديوان المحاسبة ومدير النيابة الإدارية والموظف الصادر ضده الحكم « وكان
القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٤ بشأن الجنس الأعلى للهيئات القضائية يعتبر
النيابة الإدارية إحدى هذه الهيئات القضائية ، وأن مديرها عضو بالمجلس الأعلى
لهذه الهيئات كما أن المادة (١٢١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
الدولة تنص على أن .. أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام
المحكمة الإدارية العليا ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن ، الوزير المختص
ورئيس الجهاز المركزي للحسابات ومدير النيابة الإدارية ، وتنص المادة (٤٤)
على أن « مبعاد رفع الطعن الى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ
صدور الحكم المطعون فيه ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتب
المحكمة موقع عليه من محام من القبولين أمامها .

ومن حيث أن مناد ما تقدم — بالنسبة للواقعة المعروضة — أن النيابة
الإدارية ليست جهة إدارية حتى تحتاج بالمادة (٧) من قانون تنظيم إدارة قضاء
الحكومة سابقة الذكر ، بل هي هيئة قضائية وفقا للقانون رقم (٨٢) لسنة
١٩٦٩ المشار اليه ، ومن ثم فانه بحسبها كذلك ، وباعتبار مديرها من ذوى
الشان وفقا لكل من المادة (٢١) من قانون النيابة الإدارية ، والمادة (٢٢) من
قانون مجلس الدولة ، فمن ثم تلتزم إدارة قضاء الحكومة ، بناء على طلب مدير
النيابة الإدارية ، بلطعن وجوبا في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية أمام
المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة دون أن يتوقف هذا الطلب على قرار
بسبب من الوزير المختص (وزير العدل) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع ، الى التزام ادارة قضايا الحكومة بناء على طلب مدير النيابة الادارية بالطعن وجوباً في الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، امام المحكمة الادارية العليا (٧) .

القاعدة السابعة :

تحديد الجهة المختصة بتأديب العامل المنقول :
وتقول الفتوى :

لما كلفت المادة ٨٦ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفى الدولة والمادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية قد قررت اختصاص المحكمة التأديبية الخاصة بالجهة التى وقعت فيها المخالفة بتأديب العامل ، كما ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المتعدين بالدولة ومن بعدها المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد خولت الجهة المعار او المنتخب اليها العامل او المكلف بها سلطة تأديبية عن المخالفات التى يرتكبها خلال فترة الاعارة او النذب او التكليف ، فان مفاد ذلك ان المناط في تحديد الجهة المختصة بتأديب العامل هو محل وقوع المخالفة التأديبية وليس بتبعيته وقت اتخاذ اجراءات التأديب ضده ، ولما كان هذا المبدأ قد استقر في التشريع وتواتر النص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والعوانين التالية له ، وكان مقررأ لقاعدة يقتضيها المنطق وطبائع الاشياء والمصلحة العامة باعتبار أن الجهة التى وقعت فيها المخالفة هى المتصلة بموضوعها والاقتدر على اصدار قرار مناسب في شأنها ، وكما وانها اقدر من غيرها على الالمام بعناصر المخالفة واعداد بيلقائها وتقديم المستندات الدالة عليها عند الاحالة الى المحكمة التأديبية وبالتالي يكون من غير المقبول اسناد الاختصاص باتخاذ اجراءات التأديب الى جهة اخرى غير تلك التى وقعت فيها المخالفة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى اختصاص الجهة التى وقعت فيها المخالفة باتخاذ اجراءات تأديب العامل (٨) .

(٧) جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ — ملف رقم ١٧٦/٢/٨٦ .

❖ ويلاحظ ان المسمى الجديد لقضايا الحكومة هو : « هيئة تفضلياً الدولة » .

(٨) جلسة ١٩٨٢/٦/٢ — ملف رقم ١٧٤/٢/٨٦ .

القاعدة الثانية :

اختلاف نظام التأديب في الجهة المنقول اليها الموظف عنها في الجهة المنقول منها - الجهة المختصة بتوقيع الجزاء هي التي يتبعها العامل وقت توقيعه وذلك طبقا لنظام التأديب الذي تخاطب به هذه الجهة .

وتسول الفتوى :

لعمال المنقول تنتهي علاقته الوظيفية في الجهة المنقول منها وتنقطع بذلك تبعيته لها وتنقل تبعيته الى الجهة المنقول اليها ويتولد له فيها مركز قسائوني جسيدي .

ولما كان قرار المجازاة هو قرار منشيء ، لذا يخضع للاحكام السارية وقت اصداره - فنختص به الجهة التابع لها العامل وقت توقيع هذا الجزاء طبقا لنظام التأديب الذي تخاطب به هذه الجهة الجديدة ، لان العقوبات التأديبية انما تصيب العامل في مركزه الوظيفي الجديد فلا ينعقد الاختصاص بتوقيعها الا للجهة صاحبة السلطان على هذا المركز الجديد وهي التي تقدر ايضا الاعتبارات الكثيرة التي ترامي في توقيع الجزاء .

وهذا الذي سبق بيانه ، يادى الوضوح في حالة اختلاف نظام التأديب في كل من الجهتين ، اذ ان النظام التأديبي الذي يخضع له العاملون بأحكام القانون رقم ١٩٦٤/٤٦ متميز ومفصل للنظام التأديبي الوارد في لائحة العاملين بالقطاع العام فبينما على سبيل المثال يختص بتوقيع جزاء الفصل على السيد المذكور « رئيس مجلس الإدارة » وفقا للائحة ، لا يمكن فصله طبقا للمادة ٦٣ من قانون العاملين المدنيين الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ومن ثم فانه ليس بسائغ ولا مقبول ان فصل عامل خضع لاحكام هذا القانون طبقا للائحة العاملين بالقطاع العام الذي لم يعد مخطيا بها بعد نقله من المؤسسة الى الوزارة .

وعلى هذا ومن طريق القياس يمكن استصحاب ما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسمة الاستشاري بجلستي ١٧ من مايو و ٢٨ من يونية سنة ١٩٦٧ من انه اذا اختلف نظام التأديب في الجهة المنقول اليها العامل عن الجهة التي كان يعمل بها قبل نقله فانه قد تولد له فيها مركز قسائوني جديد مغاير لمركزه السابق تباها وينعقد الاختصاص بتوقيع العقوبات التأديبية للجهة صاحبة السلطان على هذا المركز الجديد طبقا للنظام التأديبي الساري على هذه الجهة الجديدة .

ويدعم هذا الاتجاه ان احكام المحكمة الادارية العليا التي تخالف هذا الاتجاه كانت مقصورة على حالة نقل العامل من جهة الى أخرى ، اتحد نظام

التأديب في كليتهما حيث كلنا مخلصتين بحكم مننون الوظائف العامة . وبهذا أيضا يمكن قصر تطبيق حكم المادة ٢١ من قانون النيبلة الادارية ائمة البيان على حفة اتحاد نظم التأديب في كلنا الجهتين .

وبالإضافة الى ما تقدم وتأييدا له فإن العامل المثلثة حالته وان كان قد نزع من المؤسسة الى الوزارة ، فإنه يعتبر وان لم تنته خدمته بمعنى انتهاء الخدمة طبقا للمادة ٧٥ من لائحة نظم العاملين بقطاع العام المقابلة للمادة ٧٧ من قانون العاملين المدنيين ، انه قد ترك العمل بالمؤسسة وقد خلت لائحة العاملين بقطاع العام من حكم تلاحق بمقتضاه من ترك الخدمة لديها بالتحقيق والمجازة كما هو الحال في المادة ٦٧ من قانون العاملين المدنيين . ومن ثم فإنه أيضا — وتياسا — يمكن استصحاب فتوى الجمعية العمومية بجلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٥ وفتوى رقم ١٨٥ ملف رقم ١٠٠/٢/٨٦ . من أن توقيع الجهة جزاء تأديبيا على المخالف بعد تركه العمل بها فعلا يجعل قرارها معدوما غير انه لا يمنع الجهة الأخرى من اصدار قرار بالمجازة .

ولا متقع بالمادة ٦٢ من قانون العاملين الخاصة ببيان الحكم عند اعسارة العامل او نفيه ، لان تطبيقها قاصر على فترة الاعارة او مدة التنب فقط بدليل ما جاء في عجزها من النص على اخطار الجهة المعار او التنب منها بقرارها لان ذلك لا يتأتى الا بالاعارة او الانتداب ، فضلا عن انه حكم خاص بهما لا يجوز التوسع في تفسيره او القياس عليه في مسألة كالتأديب .

واستصحابا لما سلف انتهى رأى اللجنة الاولى الى ان السلطة التأديبية المختصة في الحالة المعروضة هي تلك التي تختص بمحاكمة العاملين في الجهة المنقول اليها وذلك اخذا بما اقرته الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها في ٢٨ من يونيه سنة ١٩٦٧ .
لذلك نرى ان وزارة الرى هي المختصة وحدها بتوقيع الجزاء على العامل المذكور ان رات وجها لذلك طبقا لاحكام نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ م (٩) .

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع — الستلن الحادية والعشرون والثانية والعشرون — من اول اكتوبر سنة ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٨ — قاعدة ١٦٧ — جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ — فتوى رقم ٢١٧٥ — ملف رقم ٢٢٦/٤/٩ .

(م — ٢ الحديث في الفتاوى)

الفصل الثاني

فتاوى بشأن الخطأ الشخصي والرفقى ، ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعه
وامتناع الرجوع على العامل بالقصوى عن عمله غير المشروع
بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور الحكم بإدانته جنائيا

القاعدة الاولى :

معيار المسؤولية في الخطأ الشخصي والخطأ المرتقى : -

انتهاء الخطأ الشخصي : - اعتبار الخطأ في هذه الحالة خطأ مصلحي يمكن ان يقع من اى عامل معرض للخطأ والمصواب فلا يجوز الرجوع على الموظف بقيمة الخسارة التي لحقت الجهة التي يتبعها من جراء المخالفة متى لم تصل الى حد الخطأ الممهدى .

وتقول الفتوى :

تبين من الاطلاع على مذكرة النيابة الادارية في القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ (ثقافت) ان النيابة الادارية انتهت في مذكرتها الى تقيد الواقعة بخالفة مالية وادارية بالمواد ٢٦ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ٨٢/٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفي الدولة والتوائين المعدلة له وبالمادتين ٦١ ، ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المدنيين بالدولة وبقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/٣١ ضد المذكور لانه في يوم ١٩٦٤/٦/٣ خرج على مقتضى الواجب في اداء أعمال وظيفته ولم يؤد العمل المنوط به بفته ، بأن لم يتم بعمل « المونتاج » اللازم لفيلم البرنلج الاعلاني الخاص بشركة الماولين العرب ويعرضه في الموعد المحدد على شاشة التلفزيون من القناة رقم (٥) الامر الذي ترتب عليه تحلل الشركة من تعاقدها مع هيئة الاذاعة في شأن هذا الاعلان وضياح مبلغ ١١٠٠ جنيه على التلفزيون علاوة على ثمن الفيلم الخام ومصاريف البعثة التي نفذت الاعلان صوتا وصورة بموقع السد العالي وعدم صرف عمولة السيدين ٤

كما ثبت من ذات التحقيق أنه كان قد تحدثت الساعة ٢.٥٦ من مساء يوم ١٩٦٤/٦/٣ لعرض الفيلم الاعلاني المذكور على شاشة التلفزيون وأخطرت الشركة بهذا الموعد - كما كلف السيد بعمل « المونتاج » اللازم له ويعرضه في الموعد السالف ولكنه لم يعرضه في ذلك الموعد وقد أقر السيد المذكور بعلمه بورود الفيلم لمكتبه في الموعد المحدد لعرضه فيه وعلى عدم عرضه في ذلك الموعد بالسهر . كما جاء بمذكرة النيابة الادارية السابقة الاشارة اليها .

وانه لثلاثي ما حدث اتخذت مراقبة الاعلانات الاجراءات لتحديد موعد آخر لعرض الفيلم وتحدد لذلك يوم ١٩٦٤/٦/١١ ثم أخطرت الشركة بهذا الموعد غير انها أرسلت برقية في ١٩٦٤/٦/٦ طلبت بها ايوقف عرض النسخة بالتلفزيون لاختلال الهيئة بشروط التعاقد بعدم عرضه في الموعد الاول .

ومن حيث أن المحكة الادارية العليا قضت في حكمها الصادر ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بان لا يسأل العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصى » .

ومن حيث ان المحكة الادارية العليا قد فرقت في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٩٢٨ لسنة ٤ القضائية بجلسة ١٩٥٩/٥/٦ بين الخطأ الشخصى الذى يسأل عنه الموظف وبين الخطأ المصلح الذى تسأل عنه الادارة .

وتد جاء في هذا الحكم :

« ان القاعدة التقليدية في مجال تقييم مسئولية الادارة على اساس ركن الخطأ قد حرصت على التمييز بين الخطأ المصلح أو المرفق الذى ينسب فيه الإهمال أو التقصر الى المرفق العلم ذاته ، وبين الخطأ الشخصى الذى ينسب الى الموظف .

ففى الحالة الثانية تقع المسئولية على عاتق الموظف شخصيا فيسأل عن خطئه الشخصى وينفذ الحكم في امواله الخاصة ، ويعتبر الخطأ شخصيا اذا كان الفعل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره . اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن موظف معرض للخطأ والصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا »
ومن حيث ان الثالث من مذكرة النيابة الادارية أن السيد /
قد اتر بأن عدم عرض الفيلم الاعلانى في موعده المحدد له يوم ١٩٦٦/٦/٣ انما يرجع الى السهو .

ومن حيث انه لم يتضح من التحقيق الذى أجرى مع السيد المذكور ، والاوراق الاخرى ما يفيد أن المخالفة التى ارتكبها قد وقعت منه بقصد النكالية أو الاضرار أو ابتغاء المصلحة الذاتية بما يكشف عن نزواته وضعفه وعدم تبصره .

كما أنها لم تصل الى حد يرقى الى مستوى الخطأ المهدى ، ومن ثم ينتفى من جاقبه الخطأ الشخصى الذى يعتبر ركنا من اركان المسئولية المدنية ويعتبر ما ارتكبه مجرد خطأ مصلحى ويمكن ان يقع من أى عامل معرض للخطأ والصواب .

لذلك فقد انتهت رأى اللجنة الى عدم جواز الرجوع على السيد /
بقية الخسارة التى لحقت هيئة التلفزيون في الموضوع المعروض (١) .

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى الفتوى والتشريع - السننات الحادية والعشرون والثانية والعشرون - من اول اكتوبر ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - قاعدة ١٧٩ - جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨ - فتوى رقم ٢٤٣١ - .

القاعدة الثانية :

مبادئ في مسؤولية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي :

- ١ - فيصل التفرقة بينهما يكون بالبحث وراء نية العاقل واستعداداته الصالح العام .
- ٢ - ثبوت خطأ العاقل بمقتضى حكم جنائى لا يستتبع بالضرورة مساءلته مدنيا عن هذا الخطأ أمام الجهة التى يعمل بها - وجوب النظر فى طبيعة الخطأ ومدى توافر وصف الخطأ الشخصى له .
- ٣ - المساطة الجنائية لا تتوقف على جسالة الخطأ أو سره وبيان جسالة الخطأ فى الحكم الجنائى لا يقيد القضى المدنى ما لم تكن هذه الجسالة ضرورية لتقيام الحكم الجنائى .
- ٤ - الخطأ الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو خطأ الخطأ الجسيم من الناحية المدنية .
- ولاهمية هذه الفتوى فى الادعاء المدنى بالتعويض نشير اليها كاملة .

وتقول الفتوى :

ان المادة (٤٥٦) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن يكون الحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة او بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيها يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبته الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة او على عدم كفاية الادلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون . وتنص المادة (١٠٢) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية على أن « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوثائق التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » - ويبين من هذه النصوص أن القاعدة هى أن الحكم الجنائى يقيد القاضى المدنى فيها يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانونى ونسبته الى فاعلها ، على أن هذه الحجية مقصورة على ما فصل فيه الحكم وكان فصله فيه ضروريا .

ومن حيث أنه تاسيسا على ذلك ، واذ تقوم المسؤولية المدنية للعاملين بالدولة على أساس التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ، وتنتمسر مسؤولية العاقل مدنيا - فى العلاقة بينه وبين الجهة التى يعمل بها - على الخطأ الشخصى دون الخطأ المرفقى ، وهذا ما أخذ به المشرع فى قانون هيئة الشرطة

الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ اذ نص في المادة (٥٧) على أنه « لا يسأل الضابط مدنيا إلا عن الخطأ الشخصي ونصت المادة (١١٢) على سريان هذا الحكم على ضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى ومن ثم فان ثبوت خطأ العامل بمقتضى حكم جنائي لا يستتبع بالضرورة مساءلته مدنيا عن هذا الخطأ امام الجهة التي يعمل بها ، وانما يتمين النظر في طبيعة هذا الخطأ ومدى توافر وصف الخطأ الشخصي له ، ولا يخل ذلك بحجية الحكم الجنائي ما دام الامر لا يتعلق بقيام الخطأ الذي فصل فيه الحكم بالضرورة .

ومن حيث انه من المسلم أن خطأ العامل يعتبر خطأ شخصيا اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الانسنان بضعه ونزوانه وعدم تبصره ، اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي وينم عن عمل معرض للخطأ الشخصي والصواب فان الخطأ في هذه الحالة يكون مرفقيا ، وفيصل التفرقة بين الخطأ المرفقي يكون بالبحث وراء نية العامل ، فاذا كان يستهدف المصلحة العامة ، او كان قد تصرف ليحقق أحد الاهداف المنوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل في وظيفته الادارية ، فان خطاه يندمج في اعمال الوظيفة بحيث لا يمكن فصله عنها ويعتبر من الاخطاء المنسوبة الى المرفق العام ، اما اذا تبين أن العامل لم يعمل للصالح العام ، او كان يعمل مدفوعا بعمول شخصية بقصد النكيلة او الاضرار او لتحقيق منفعة ذاتية ، او كان خطؤه جسيما فانه يعتبر خطأ شخصيا ، يسأل عنه في ماله الخاص .

ومن حيث انه بالتطبيق لما تقدم ، واذا بين من وقائع الحالة المعروضة أن الحكم الجنائي الصادر من محكمة عينين قد ادان العريف سائق واقرت المحكمة قضاءها على أن « التهمة ثابتة قبل المتهم وثابت ذلك مما جاء بالمعينة ومن شهادة ... الذي شهد بان المتهم كان مسرعا وصعد الطريق وصدم المجنى عليها وما ظهر من المعينة من أن المتهم صعد افرز الطريق وصدم المجنى عليها التي كانت واقفة على الامرز والتي شهدت أن المتهم كان مسرعا كما يؤيد ثبوت الخطأ قبل المتهم انه ثبت من تقرير المهندس أن المتهم كان مسرعا كما يؤيد ثبوت الخطأ قبل المتهم انه ثبت من تقرير المهندس أن المتهم كان يعرف أن فرامله كانت تالفة فاولا : فرملة اليد تالفة ، كما أن فرملة التدم كذلك ، ولما كان ذلك وكان قد توافر ركن الخطأ قبل المتهم اذ انه لو لم يكن مسرعا لكان قد تحكم في السيطرة واوقفتها ، ومن ثم يتوافر ركن الخطأ » .

ومن حيث انه بين من ذلك أن الخطأ المنسوب للسائق المذكور لا يتوافر له وصف الخطأ الشخصي بالمفهوم الذي تقدم بيانه . (اولا) لانه لم يرتكب هذا الخطأ مدفوعا بدافع شخصي او بقصد الاضرار بالمجنى عليها والا ثبت ذلك في الحكم الجنائي لأن وصف الخطأ الجنائي بانه عمد او

غير عمد يؤثر في وصف الجريمة (ثانيا) لانه ليس خطأ جسيما فانثابت من الحكم ان الخطأ المنسوب للسائق هو انه قاد السيارة مسرعا والقيادة المسرعة لا تعتبر خطأ جسيما الا اذا كانت مجاوزة السرعة التي تفوق الحدود المألوفة بما يكشف من طيش السائق ونزقه وعدم نبصره ، وهذا ما لا يتوافر في الحالة المعروضة ذلك انه ولئن كان الحكم لم يبين مقدار تجاوز السرعة ، الا ان ظروف الحادث وآثاره تكشف عن انه ام يجاوز الحدود المألوفة ، فالتلفيات المحدودة بالسيارة ، وعدم اصابة مسائقيها او مستقليها ، وعدم احدثائها تلفيات بالعمود الذي اصططت به ، كل ذلك يكشف عن انها لم تكن تسير بسرعة غير مألوفة والا لحدثت صدمة عنيفة ولكانت آثار الحادث أكثر شدة ، هذا فضلا عن ان القيادة المسرعة في حد ذاتها لم تكن منتجة في احداث الاضرار التي وقعت ، لانه ايا كانت السرعة التي تسير بها السيارة فانه كل يتعذر ايقافها بغير استعمال الاداة المعدة لذلك ، وهي الفرامل .

أما فيما يتعلق بما ورد في الحكم من ان السائق كان يعلم ان فرامله تالفة فالواضح ان الحكم قد اشر الى على سبيل الاستطرد تأكيداً لثبوت الخطأ قبل السائق الذي يتحمل في قياساته بسرعة ، فبعد ان بين ان خطأ السائق هو انه قاد السيارة مسرعا اضاف انه : « كما يؤيد ثبوت خطأ المتهم انه ثابت من تقرير المهندس ان المتهم كان يعرف ان فرامله تالفة فأولا : فرملة اليد تالفة ، كما ان فرملة القدم كذلك ... » « ولما كان ذلك . وكان تد توافر ركن الخطأ قبل المتهم اذ انه لو لم يكن مسرعا لكن قد تحكم في السيارة واوقفها ... » .

ومن ثم فان المحكمة لم تقطع بثبوت علم السائق بظف فرامل القدم . وتعرضها له من قبيل التزيد الذي لا يحوز حجة أمام القضاء المدني ، هذا فضلا عن ان القول بعلم السائق بظف فرامل القدم يتناق مع ما جاء في التقرير الفني من ان « فرملة القدم تالفة بسبب قطع خرطوم الباكم للعجلة اليمنى اليمانية نجاة ، ايا فرملة اليد فتالفة من الامل ... » وهو ما يتفق مع تصوير الحادث ، لانه ليس متصورا ان تقطع السيارة المسافة من كلية الشرطة حتى شارع الساحة بفرامل تالفة دون ان تقع حادثة ، وانما المتصور ان الفرامل ظنت فجأة قرب مكان الحادث .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان الخطأ المنسوب للسائق المذكور ليس خطأ جسيما ، ولا يعني من ذلك انه ادين عنه جنائيا ، ذلك ان المساملة الجنائية لا تتوقف على جسامه الخطأ او يسره ، بل ان المستقر فقها وقضاء

ان بيان جسامة الخطا في الحكم الجنائي لا يقيد القاضي المدني ما لم تكن هذه الجسامة ضرورية لقيام الحكم الجنائي فاذا وصف الحكم الجنائي الخطا بأنه جسيم أو يسير ، فإن هذا ليس من شأنه أن يؤثر في الحكم الجنائي ، وأن اثر في تقدير العقوبة ، فلا يقيد به القاضي المدني ، لأن الخطا الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو حتما الخطا الجسيم من الناحية المدنية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السائق / ... لا يتحمل بالتعويض المحكوم به للسيدة / (٢) .

القاعدة الثالثة :

المسئولية المدنية عن الخطا الشخصى : معياره — هو الخطا الذى يرتكب بسوء نية وبقصد الاضرار بالغير أو الخطا الذى يبلغ حدا جسيما كما لو وصل الى حد ارتكاب جريمة جنائية عمدية وهذا المعيار ليس جامعا مانما ، فينبغى الرجوع الى كل حالة على حدة ، وأن صدور امر جنائى بتفريم الموظف لا يؤدي الى اعتبار الخطا شخصا اذ يجب أن يصل الى حد ارتكاب جريمة عمدية ، وأثر ذلك هو عدم مسئوليته عن التعويض المدني .

وتقول الفتوى :

« ... وبالرجوع الى طبيعة الخطا الذى ارتكبه قائد سيارة الرئاسة في الحالة المعروضة يبين انه خطا مشترك بينه وبين قائد سيارة الاجرة كما انه ليس من الجسامة بالقدر الذى يصل به الى حد الخطا الشخصى ، ولا يطمئن فى ذلك بمصدر الامر الجنائى ضد السائق ، مما يستشف منه أن الخطا بلغ من الجسامة الى حد ارتكاب جريمة جنائية . ذلك انه من المقرر أن معيار الجريمة الجنائية لا ينطبق الا بالنسبة للجرائم العمدية ، فهى وحدها التى تشكل خطا شخصيا . والمخالفة المنسوبة للسائق لا تشكل جريمة عمدية ولا ترقى بالقل الى مرتبة الخطا الشخصى الذى يستوجب المسئولية المدنية لمرتكبه . »

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع — السنة السادسة والعشرون — من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — القاعدة رقم ١٢٧ — جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٢ — فتوى رقم ٥٦١ — ملف رقم ٣٢/٢/٣٠٩ .

وبالنسبة لمسئولية سائق الاجرة فانه نظراً لتقسيم 'الخطأ' المشترك بينه وبين سائق سيارة الرئاسة فانه من 'المتعين قبل' المتضرر و مطالبته .
مقابلة قيمة التظلمات في كل من السيارتين في ضوء 'الخطأ' المشترك الذي وقع من كل السائقين .

وانتهت اللجنة الى عدم مساطة سائق سيارة الرئاسة عن تعويض لاضرار التي لحقت به بترك السيارة ، اما عن مطالبة المسئول مدنيا عن سيارة الاجرة بقيمة التظلمات المثلر اليها فانه من المتعين قبل النظر في مطالته بمقابلة تية التظلمات في كل من السيارتين على النحو السابق الاشارة اليه (٣) .

القاعدة الرابعة :

مسئولية العامل مدنيا عن الخطأ الشخصي وهو الخطأ الذي يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات يعتبر خطأ شخصيا وان صدور حكم جنائي بادانة المائل في جريمة قيادة السيارة بسرعة يعتبر حجة فيما فصل فيه بحيث لا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ، وتقيد القضاء المدني بمعناه الواسع بالحكم الجنائي يقتضى الرجوع على السائق بقيمة التعويض الذي تدفعه جهة الادارة الى المضرور .

وتقول الفتوى :

بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ صدرت السيارة رقم ١١٢٥ شرطة التابعة لوزارة الداخلية السيدة / فاحدث بها بعض الازهات فقدمت النيابة العلة سائق السيارة العريف للمحاكمة الجنائية . كما ادعت المجنى عليها مدنيا قبل السائق ووزارة الداخلية بالتعويض مما اصابها من اضرار .

وبجلستها المنعقدة في ٩ من مايو سنة ١٩٦٨ حكمت محكمة عابدين بتغريم المتهم عشرين جنيتها مع الزامه والمسئول عن الحقوق المدنية (السيد وزير الداخلية بصفته) بأن يدفعها للمدعية بالحق المدني مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصرومت المدنية المناسبة وجنيتين اتعلم بحماية .
وايدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع - الستة الحادية والعشرون والثانية والعشرون من أول أكتوبر ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٨ - قاعدة ١٧٨ - جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٨ - فتوى رقم ٤٤ - ملك رقم ٢٧/١/٢٤ .

وقد رأت اللجنة الاولى لقسم الفتوى ان تتحمل جهة الادارة - دون السائق المذكور - بقيمة التعويض المحكوم به ، ومن ثم طلبت وزارة الداخلية من وزارة الخزانة حاسب مبلغ ٢٠٢١ جنيا (قيمة التعويض والمصروفات) على جانب الحكومة فطلب السيد سكرتير عام اللجنة المالية ابداء الراى فى هذا الموضوع .

ومن حيث ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة ينص فى المادة ٥٧ منه على انه « لا يسال الضابط مدنيا الا عن الخطا الشخصى » كما ينص فى المادة ١١٢ على ان يسرى هذا الحكم على ضباط الصف وعسكر الدرجة الاولى ومن بينهم العريف المذكور . ومن ثم فان من يتحمل نهائيا بقيمة التعويض المحكوم به للسيدة يرتبط بتحديد وصف الخطا الذى ادى الى وقوع الحادث ، وما اذا كان خطيا شخصا ينسب الى السائق المذكور ، ام انه خطأ مرفقى يسند الى وزارة الداخلية فى مجموعها .

ومن حيث ان خطأ العايل يعتبر خطأ شخصا بصفة عامة اذا كان العمل الضار معطيفا بطابع شخصى يكشف عن الانتهاك بضمفه ونزواته وعدم تبصره . اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن عايل معرض للخطا والصواب فان الخطا فى هذه الحالة يكون مرفقىا . فاذا تبين ان العايل لم يعمل للصالح العلم او كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية او كان خطؤه جسيما بحيث وصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فان الخطا فى هذه الحالات يعتبر خطأ شخصا ويسال عنه العايل الذى وقع منه هذا الخطا فى ماله الخاص .

ومن حيث ان حكم محكمة عابدين سالف الذكر - والمؤيد استئنافيا لاسبابه - اقسام قضاءه بلادانة السائق المذكور وبالتعويض ، بناء على ما اثبتته المحكمة من انه كان مسرعا وصعد الى افريز الطريق وصدم الجنى عليها ، وان فرامل السيارة كلفت تلفة ، وانه لو لم يكن مسرعا لكن قد تحكم فى السيارة واوقفها .. ولما كان قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بلقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ينص فى المادة ١٠٢ منه على انه « لا يرتبط بالقاضى المدني بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » . وكان حكم محكمة عابدين المشار اليه قد حسم فى الوقائع التى تشكل خطأ السائق المتهم وكان فصله فى ذلك ضروريا ، اذ هو اساس الحكم بالادانة والتعويض . فمن ثم يكون هذا الحكم النهائى الحائز قوة الامر المقضى حجة بما فصل فيه بحيث لا يجوز قبول دليل ينتقض هذه القرينة . وبالتالي فانه يقيد القضاء المدني بمعناه الواسع الذى يشمل القضاء المدني والقضاء التجارى والقضاء الادارى .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن السائق المذكور ارتكب خطأ جسيمة بلغت حد الجريمة التي تقع تحت ثلاثة قننون العقوبات وأدين عن هذه الأخطاء جنائيا ، فإنه يتعين القول بأن ما وقع منه يعتبر خطأ شخصيا يتحمل هو وحده نتائجه ، ويستل بدنيا عن تعويض الأضرار التي نشأت عنه ، مما يثبت الحق لوزارة الداخلية في أن ترجع عليه بما دفعته تنفيذاً للحكم سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المسئق هو الذي يتحمل مبلغ التعويض المحكوم به للسيدة / ولوزارة الداخلية أن ترجع عليه بما دفعته إلى السيدة المذكورة . (٤)

القاعدة الخامسة :

مسئولية المتبوع عن أفعال تابعة تنفي بانتفاء مسئولية التابع .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المسئولية التقسيمية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينها ، وأن المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الذي يترتب مباشرة على خطأ تابعه ان وقع منه هذا الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن المتبوع يلتزم بتعويض من التابع بل يتعين أن يكون هذا الخطأ هو السبب المنتج في أحداث الضرر فإن تعددت الأسباب التي أدت إلى الضرر وجب طرح خط التابع جانباً أن لم يكن هو السبب المباشر في وقوع الضرر لانعدام علاقة السببية في هذه الحالة بين خطئه والضرر الذي لحق بالغير . ولما كان أعمال الحارسين الذي ثبت في الحالة المثلثة من التحقيق الإداري الذي أجرى معها ليس هو السبب المباشر في فقد جزء من شحنة الدخان وفي ما أصاب هيئة السكك الحديدية من ضرر . ومن ثم فإنه يعبد سببا عارضا غير مباشر في تلك الحالة لا يجوز أن يترتب عليه التزام وزارة الداخلية التي يتبعها بالتعويض ، ذلك لأن السبب المباشر والذي يرتبط بالضرر الواضح في هذه الحالة بعلاقة السببية أنها هو فعل السارق أو فعل من تولى تحميل الشحنة بالمعرضات أو من يتولى اغلاقها .

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع — السنة السادسة والعشرون — من أول أكتوبر ١٩٧١ إلى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — قاعدة ٤ جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧١ — فتوى رقم ٩٨٩ — ملف رقم ٣٠٩/٢/٢٢ .

ولما كانت مسؤولية الحارسين تجد حدها عند الحراسة الخارجية للقطار فإن البضائع المحملة لا تمد عهدة لهما وبالتالي لا يجوز افتراض مسؤوليتها في حالة الفقد ، كما لا يجوز النظر الى الخطأ غير المباشر الذي وقع منها والمتمثل في الإهمال في الحراسة على أنه خطأ شخصي إلا إذا ثبت تواطؤها أو اشتراكها في سرقة الشحنة أو الإفادة من فقدتها على وجه من الوجوه وهو ما لم يثبتته التحقيق الذي أجرى معها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطغبة الهيئة القومية للسكك الحديدية الزام وزارة الداخلية بأن تؤدي مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيهها . (٥)

القاعدة السادسة :

مسئولية المتبوع الخنية عن افعال تابعه الضارة .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المادة ١٧٤ من القانون المدني اقامت بمسئولية المتبوع عن افعال تابعه ، وأوضحت ان قيلم علاقة التبعية مناسطه أن يكون المتبوع سلطة فعلية في رقابة وتوجيه التابع ، وأنه يلزم لقيام بمسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن يقع خطأ التابع أثناء ويسبب تادية اعماله وأنه يلزم أن يقيم المضرور الدليل على خطأ التابع فيها عدا الحالات التي تتحقق فيها بمسئولية التابع تأسيسا على الخطأ المفترض . ومن بين هذه الحالات حالة مسئولية حارس الاشياء التي تتطلب عنلية خاصة غنى هذه الحالة تتحقق بمسئولية التابع عن اساس الخطأ المفترض بحيث لا تنقضى مسئوليته الا باثبات السبب الاجنبى أو القوة القاهرة .

ويتطبق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فإنه لما كان الثابت من الاوراق أن قائد السيارة قد تسبب بخطئه الثابت بالامر الجنائى الصادر ضده في وتسوع الحادث باهماله وعدم اتباعه تعليمات المرور الذى نتج عنه احدثات

(٥) موسوعة افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ص ٥٨١ — ٥٨٢ (للاستاذ سعيد أحمد والاستاذة غامطة محمد عبد الله) .

التفليسات بسيارة الشرطة . وكان هذا الخطأ هو السبب المباشر في أحداث هذا الضرر وبذلك تكون أركان المسؤولية التقصيرية قد تكاملت وثبتت في جانب قائد السيارة .

ولما كان الجندي قائد السيارة المذكورة قد ارتكب هذا الخطأ اثناء وبسبب تادئة واجبات وظيفته ، فمن ثم تكون القوات المسلحة مسؤولة مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام القوات المسلحة بأن تدفع لوزارة الداخلية قيمة التفليسات التي اصابته سيارة الشرطة ... في حادث التصادم المحرر عنه المحضر رقم الاسكندرية . (٦)

القاعدة السابعة :

مسؤولية حارس الاشياء المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدني .
حارس الاشياء الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص هذه المادة هو ذلك الشخص الطبيعي او المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً ، والحراسة لا تنتقل منه الى تابعه المتوط به استعمال الشيء .

وتقول الفتوى :

بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٥ حدث اثناء مرور الجرار رقم ٧ التابع للجيش برصيف ٤٦ الجمارك عند مزلقان الفحم التابع للهيئة العامة للسكك الحديدية قاطرا خلفه عربتين ان اصطدمت العربة الاخيرة بشاحوف المزلقان من الجهة الغربية وحدثت به تلفيات بلغت تكليف اصلاحها ١٨٨٥٠ ، وقد تم تحقيق الواقعة بمعرفة شرطة ببناء الاسكندرية وتبينت برقم ٢٢٤٠ لسنة ١٩٦٥ اداري الميناء ، وصدر قرار النيابة العامة بحفظها اداريا في ١٨/١٢/١٩٦٥ وتبين من اقوال السائق مجند بالوحدة رقم ٤٢٢٠ ج٧ والعريف متطوع انها اعترفا بأنه اثناء مرورها بالجرار المذكور والعربتين المتطورتين به على مزلقان الفحم احتكت العربة الاخيرة التي

(٦) جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨ - ملف رقم ٦٣٢/٢/٢٢ .
بشار الى هذه الفتوى بالموسوعة السابقة ص ٥٨٠ - ٥٨١ .

يقطرها الجرار بشادوف المزلقان فنجم عن ذلك شرخه ، كما ثبت من معالينته
الشرطة ان شلادوف مزلقان الفحم من الجهة الغربية عبارة عن « عرق
خشب » طوله حوالى خمسة أمتار ومثبت من أحد الاطراف في « بكرة »
وله قاعدة في نهاية الطرف الثلثي ووجد به شرخ دائرى عمقه حوالى ١١ سم
تقريبا ، وقد طلبت هيئة السكة الحديد القوات المسلحة وديا بسداد
قيمة اصلاح هذا التلف فلم تستجب لها ، ولما طلبت الهيئة المذكورة من ادارة
الفتوى لوزارة النقل عرض هذا النزاع على الجمعية العمومية اعادت
الادارة المشار اليها فتوى في الموضوع انتهت فيها الى مسؤولية القوات
المسلحة عن تعويض الهيئة عن الاضرار التى اصلبتها ، وبإبلاغ هذا الراى
الى القوات المسلحة رفضت اداء التعويض وانعدت بأنها عرضت الموضوع على
ادارة الفتوى لوزارة الحربية والقوات المسلحة التى انتهت الى عدم
مسئولية القوات المسلحة عن تعويض هذه الاضرار .

ومن حيث ان الثلبت من محضر الشرطة ومعالينتها ومن أقوال سائقى
الجرار عسكرى مجند بالوحدة رقم ٤٢٢٠ ج ٧ وزميله العريف سائق
مقطوع انها اعترفا في هذا المحضر أنه اثناء مرور الجرار رقم ٧
على مزلقان الفحم قطرا عربتين حدث ان اصطدمت عربة منهما بشادوف
المزلقان مما ادى الى شرخه .

ومن حيث ان الجرار والعربتين الملحقين من الآلات الميكانيكية وتنص
المادة ١٧٨ من القانون المدنى على ان كل « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب
حراستها عناية خاصة او حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه
الاشياء من ضرر ما لم يثبت ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه مع
عدم الاخلال بما يريد في ذلك من احكام خلاصة » .

ومن حيث ان حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ في جانبته على مقتضى
نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ذلك الشخص الطبيعى او المعنوى
الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة
منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء لانه وان كان للتابع السيطرة المادية
على الشيء وقت استعماله الا انه يعمل لحساب بتبوعه ولصلحته ويأمره بأوامره
فيقتضى تعليماته منه فانه يكون خاضعا للتبوع مما يفقده العنصر المعنوى
للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذى
يستعمله ، ذلك ان العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على اساس
الخط المفترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب
نفسه .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم فلن القوات المسلحة باعتبارها حارسة على الجرار والعريتين المتطورتين به التي احتكت احدها بشادوف البسابة وأحدثت به التلفيات المشل اليها تكون مسئولة عن تمويض الضرر الذي أصلب الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، ولا يغير من ذلك أن القوات المسلحة لا تقر مسئوليتها عن هذا الحادث لان ثبوت المسئولية أو نفيها لا يتوقف على اقرارها أو عدم اقرارها طالما أن الثبوت من الأوراق أن سبب الضرر الذي أصلب الهيئة هو الجرار التابع للقوات المسلحة والعريتين المحقتين به وهي جميعا من الآلات الميكانيكية التي يكون الحارس عليهم مسؤولا مسئولية شخصية مفترضة عما تحدثه للغير من ضرر ، كما لا يرفع هذه المسئولية أن تكون النيلة المصلحة قد حفظت التحقيق اداريا فلك أن قرار الحفظ لا يحول دون بحث المسئولية المدنية المترتبة على الحادث .

هذا مع ملاحظة أن التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يسرى في هذه الحالة حيث استقر افتاء الجمعية العمومية على عدم سريان التقادم بين الجهات الحكومية والهيئات العامة التي لا تكون المطالبة بينها عن طريق الدعاوى امام الجهات القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام القوات المسلحة بتمويض الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن الأضرار التي أصابها نتيجة تصادم الجرار رقم ٧ جيش بشادوف بوابة مزلقان الفحم في ١٧/٤/١٩٦٥ (٧) .

القاعدة الثامنة :

امتناع الرجوع على العايل بالتعويض عن عمله غير المشروع بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور الحكم بإدانته جنائيا .

وتقول الفتوى :

استبان اللجنة أنه قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على صدور الحكم الجنائي بإدانة السائق المذكور حيث أن الحكم قد صدر من محكمة بور سعيد في

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع - السنة السادسة والعشرون - من أول أكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ - قاعدة رقم ٦٠ - جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ - فتوى رقم ٢٢٧ - ملف رقم ٢٢٨/٢/٢٢ .

(م - ٣ الحديث في الفتاوى)

١٨/١٠/١٩٦٤ بها يجعل دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع الذى ارتكبه والمحكوم فيها ضده قد سقطت بالتقادم وذلك . وفقاً لنص المادة ١٧٢ مدنى والتي تنص على أنه « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالتخصم المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » .

وانتهى رأى اللجنة الى انه طالما ان الجهة الادارية لم تتخذ اى اجراء يقطع مدة التقادم فانه لا محل للمطالبة بالتعويض بعد اذ تبين ان دعوى التعويض عن الحادث المذكور قد سقطت بانقضاء ثلاث سنوات وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٧٢ مدنى « (٨) » .

(٨) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع — السنتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون — من اول أكتوبر ١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٨ — القاعدة ٢١١ — جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٦٨ — فتوى رقم ٤٦٩ — ملف رقم ١٢٨/٤٨/٣ .

الفصل الثالث

فتاوى بشأن وقف العاملين ، واحكام صرف مرتباتهم

القاعدة الاولى :

صرف نصف المرتب وترخص المحكمة التأديبية في الحكم بصرف او عدم صرف النصف الثانى طبقا لحكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - صدور حكم من المحكمة التأديبية بوقف صرف المرتب كله - فيه تعريف لقصد الشارع - استمرار صرف النصف الذى قصده المشرع حيث لا ولاية للمحكمة بالنسبة اليه .

وتقول الفتوى :

في ٢ من اگسطس سنة ١٩٦٤ اصدرت المحكمة التأديبية المختصة قرارا بعدم صرف شيء من مرتب السيد / عن مدة وقته عن العمل بصفة مؤقتة .

واذ تقدم العايل المذكور بطلب يلتزم فيه صرف مرتبه المستحق له اعمالا لحكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

وقد عرض الموضوع على اللجنة الاولى للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٥ . فتقنت الى ان حكم المحكمة التأديبية المذكور ينفذ بما يتفق وحكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اى بالنسبة الى نصف المرتب فقط ، واستندت في ذلك الى انه انزالا لحكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العايلين المنعنين بالدولة اصبح لا يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى اوقف فيه ، ذلك ان القانون قد اوجب احالة العايل الى المحكمة التأديبية المختصة كشرط لوقف صرف نصف مرتبه فحسب ، كما اوجب عرض امر وقف نصف المرتب عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف ، فلذا لم يتم ذلك صرف المرتب بالكامل للعايل الى ان تقرر المحكمة ما يتبع في شأن نصف مرتبه . وأوضح من ذلك ان القانون اجاز للمحكمة التأديبية ان تقرر صرف نصف مرتب العايل الموقوف كله او بعضه بصفة مؤقتة وذلك تتلاقى سلطة المحكمة في هذا الخصوص مع تحريم الشارع على جهة الادارة وقف مرتب العايل بالكامل للمحكمة التشريعية التى نفيهاها من هذا التحريم ، ومن مرض امر الوقف على المحكمة وهى حفظ حق اولاد الموظف ومن يعولهم بهراعاة ان المرتب هو مصدر رزقه - والقول بغير ذلك اى بان المحكمة التأديبية لها ان تصدر قرارا بوقف صرف المرتب كله - فيه تحريف لقصد الشارع على وجه يتكسف بنظام وقف صرف مرتب العايل كما رسمه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٦٤ منه .

وعلى هذا فانه ما دام مقتضى هذه المادة هو وقف صرف نصف مرتب العامل الموقوف نقط ابتداء من يوم احالته للمحكمة التأديبية فانه من ثم يظل يصرف النصف الآخر وجوباً بحكم القانون ولا يكون معروضاً على المحكمة — والحسنة هذه — الا أمر النصف الموقوف صرفه كى تقرر استمرار وقف صرفه من عدمه . ونتيجة لذلك فلنلها اذا ما قررت استمرار عدم الصرف انصرف قرارها في هذا الخصوص بطبيعة الامور وبحكم الحدود التى تجرى فيها ولايتها الى النصف الموقوف صرفه دون النصف الاخر الذى با زال العامل يصرفه . وأمره لم يكن معروضاً عليها (١) .

✻ تعليق : —

لنلاحظ لنا ان المشرع اشار الى هذا الموضوع بالمادة « ٨٣ » بالقانون رقم « ٤٧ » لسنة ١٩٧٨ وقد استبدل النص الوارد بصدر المادة ٦٤ من القانون رقم « ٤٦ » لسنة ١٩٦٤ والذي كان يقول « للوزير او وكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه ان يوقف العامل ... » بالنص الوارد بصدر المادة « ٨٣ » بالقانون « ٤٧ » حيث أصبحت صياغتها تقول : « للسلطة المختصة ان توقف العامل عن عمله ... » .

ولاهية النص الجديد فى حالات وقف العامل عن عمله احتياطياً نشير اليه كما لافياً يلى : (مادة « ٨٣ ») .

« للسلطة المختصة ان توقف العامل من عمله احتياطياً اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها ، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف اجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف ، او عدم صرف الباقي من اجره ، فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع فى شأنه ، وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الامر اليها ، فاذا لم تصدر المحكمة قرارها فى خلال هذه المدة يصرف الاجر

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها لتغوى لجان التقييم الاستشارى للتغوى والتشريع — السنتان التاسعة عشرة والعشرون — من اول اكتوبر سنة ١٩٦٤ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ . — اللجنة الاولى — فتوى رقم ١٠٤٤ — جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ م .

كاملا ، فإذا برىء العامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام . صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره ، فإن جوزى بجزاء أشد تقرر السلطة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه ، فإن جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه في هذه الحالة ما سبق أن صرف له من أجر » .

✽ وجدير بالأحاطة أن القانون « ٤٧ » أكثر شفقة على الموظف حيث نص على « أن عقاب الموظف بالخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره . . . » بينما نصت المادة « ٦٤ » من القانون « ٤٦ » لسنة ١٩٦٤ على أن صرف ما يكون قد أوقف صرفه من المرتب لا يكون إلا إذا برىء العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بمقوبة الإنذار فلم ينص على صرف المرتب في حالة جزاء الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام .

القاعدة الثانية :

وقف عن العمل — اعتبار مدة خدمة العامل منتهية من تاريخ وقفه عن العمل في حالة الحكم عليه بمقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة — اعتبار تاريخ وقفه عن العمل (تاريخ وقف صرف نصف مرتبه) — عدم جواز استرداد ما سبق صرفه من مرتب عن مدة الوقف في حالة الحكم بالفصل .

وتقول الفتوى :

إن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد تضمن في المادة (٦٥) الحكم بأن كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الاولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية .

كما تضمنت المادة ٧٧ من القانون المذكور أن خدمة العامل تنتهي بأحد الأسباب الآتية : —

- ١ — بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .
- ٢ —
- ٣ —
- ٤ —

• —

٦ —

٧ — الحكم عليه بمعقوبة جنائية أو جرمية مخلة بالشرف أو الامانة ويسكون الفصل جواريا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ المعقوبة .

كما تضمن قانون العقوبات العزل كمعقوبة تبعية لكل حكم بمعقوبة جنائية في الفقرة الاولى من المادة « ٢٥ » منه ومعقوبة تكميلية وجوبية أو جسوازية يتعين لتنفيذها أن ينص عليها في الحكم وذلك في حالة الحكم بالحبس في بعض الجنائيلت والجنح المحددة بالقانون .

وحيث ان المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ « الملغى » تنص على انه : « اذا حكم على عليل بالفصل أو الاحالة الى المعاش انتتت مدة خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفا عن عمله ، فتعتبر مدة خدمته منتهية من تاريخ وقفه » .

ويستحق العليل المحكوم عليه تمويضا يعادل مرتبه ، الى يوم ابلاغه الحكم اذا لم يكن موقوفا عن العمل — كما تنص الفقرة الاخيرة من المادة ٨٣ المشار اليها على انه :

« ولا يجوز أن يسترد من العليل الذي أوقف عن عمله ما سبق أن صرف له من المرتب اذا حكم عليه بالفصل أو بالأحالة الى المعاش » .

لذلك انتهى رأى اللجنة الاولى الى ان خدمة السيد / تعتبر منتهية من تاريخ وقفه عن العمل . « القبض عليه » وذلك طبقا للمادة ٨٣ من قانون العليلين « رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » ويكون هذا هو تاريخ وقف صرف نصف مرتبه ايضا مع مراعاة ما اشارت اليه الفقرة الاخيرة من هذه المادة من عدم استرداد ما سبق أن صرف له من مرتب اذا حكم عليه بالفصل اى انه لا يجوز استرداد ما صرف له من تاريخ وقفه (١) .

تعليق : —

يلاحظ لنا ان المادة « ١٠٠ » من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — جاءت بنفس النص الوارد بالمادة « ٨٣ » من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، اللهم

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى القسم الاستشارى للتوى والنشريع — السنة الحادية والعشرون والثانية والعشرون — من أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر ١٩٦٨ — جلسة ٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ — ملف رقم ٢٠٦/٤/٩ .

الا فيما يتعلق باستبدال كلمة « مرتب » الواردة بالقانون « ٦ » بكلمة « الاجر » الواردة بالقانون « ٧ » .

ولذلك نرى ان حكم هذه الفتوى ما زال قائما ، ويعمل بها في ظل القانون ٧ لسنة ١٩٧٨ .

القاعدة الثالثة :

وقف العامل عن العمل — عدم استحقاقه للمرتب عن مدة الوقف لانه لم يتم بعمل خلال هذه المدة . وكان حبسه وبالتالي ايقافه خلال تلك الفترة بناء على حكم جنائي صادر ضده — عدم استحقاقه ايضا للمرتب عن مدة ابعاده عن عمله بعد الانعراج عنه نتيجة تنفيذ جهة الادارة لفتوى صادرة لها من جهة الانشاء المختصة .

وتقول الفتوى :

ان العامل اوقف عن العمل في الفترة من ١٩٥٩/٦/٢٤ الى ١٩٥٩/٧/١٤ وذلك تنفيذا لحكم جنائي صادر ضده ومن ثم فهو لا يستحق اجره عن هذه الفترة لانه لم يكن يقوم خلالها بالعمل وان حبسه وبالتالي ايقافه خلال تلك الفترة انما تم بناء على حكم جنائي صادر ضده . كما ان استقرار ابعاد العامل عن عمله بعد الانعراج عنه كلن نتيجة تنفيذ جهة الادارة لفتوى صادرة لها من الجهة المختصة بالانشاء .

لذلك — فقد انتهى رأى اللجنة الى عدم احقية السيد لاجره عن مدة وقفه عن العمل كلبلة (٣) .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنها فتاوى لجان التسم الاستشارى للفتوى والتشريع — السنتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون — من اول أكتوبر ١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٨ — القاعدة ١٦ — فتوى رقم ١٠٢٣٦ — ملف رقم ١٣٢٨/١/٦ .

القاعدة الرابعة :

نصت المادة ١٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعيالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على استبعاد مدد الوقف عن العمل التي يقرر الحرمان من المرتب أو الأجر المستحق عنها من مدة الخدمة المحسوبة في المعاش - عدم حسابها ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش - دخول مدد الانقطاع عن العمل بدون أجر ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .

وتقول الفئوى :

تنص المادة ١٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعيالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أن « مدة الخدمة المحسوبة في المعاش في المدة التي قضيت في احدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ١ بعد استبعاد مدد الوقف عن العمل التي يقرر الحرمان من المرتب أو الأجر المستحق عنها ... وتدخل ضمن مدة خدمة المنتفع المحسوبة في المعاش المدد التي يقرر ضمها طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المثلر اليه .

ومن حيث انه يبين من هذا النص انه يقصر الاستبعاد من المدة المحسوبة في المعاش على مدد الوقف عن العمل مع الحرمان من المرتب ، ومن ثم فلا يجوز ان يتعداه الى نوع آخر والا تكن معنى ذلك ان المدد التي نص المشرع على استبعادها جاءت على سبيل المثال لا الحصر وهو ما ليس من عمل المشرع ... »

تذلك انتهى الرأى الى أن مدد الانقطاع عن العمل بغير أجر ، لا تستبعد من المدة المحسوبة في المعاش (٤) .

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفئوى والتشريع - السنتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون - من أول أكتوبر ١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - قاعدة ١٢٠ - جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ - فتوى رقم ٢١٦٤ - ملف رقم ٥٨/٦/١٧١

الفصل الرابع

فناوى بشأن بعض المخالفات ، والجرائم التأديبية ، والمركز القانونى للعامل
فى الترقية أثناء المحاكبة

القاعدة الاولى :

سلطة جهة الادارة في انتهاء خدمة العامل لالتحاقه بخدمة جهة اجنبية ، ومدى سلطتها في منحه اجازة بدون مرتب في هذه الحالة .

وتقول الفتوى :

من حيث أن الالتحاق بخدمة أى جهة اجنبية يتمتع أن يكون مسبوقا بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية ، الا أنه طبقا للقاعدة الاسولية المقررة من أن الاجازة اللاحقة كالأذن السابق ، فانه اذا ما رأت جهة العمل الموافقة للملعل على عمله بالجهة الاجنبية الذى التحقق بها فان هذه الموافقة اللاحقة تأخذ حكم الاذن السابق .

وبالتطبيق على الحالة المعروضة ، فان انتهاء خدمة الملعل لا تتم بقسوة القانون وانما تترخص جهة الادارة في ذلك ، فلها ان تنهى خدمته بقرار منها اعتبارا من تاريخ انقطاعه عن العمل ولها أن تجيز هذا التعاقد وتوافق على منحه اجازة خاصة بدون مرتب لما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن انتهاء خدمة الملعل لالتحاقه بخدمة الجهات الاجنبية دون ترخيص سابق من جهة الادارة لا يتم بقوة القانون وللادارة سلطة تقديرية في منحه اجازة خاصة بدون مرتب ، ولها انتهاء خدمته اعتبارا من تاريخ انقطاعه عن العمل وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة (١) .

القاعدة الثانية :

عدم عودة الموظف الى عمله بعد قضائه لاجازة دراسية بالخارج وحصوله على اجازة اعتيادية وتقديمه لاستقالته بشكل مخالفه تاليسية في حقه وخاصة انه ملتزم بالعمل بالجهة الموفدة في حدود احكام لائحة البطولات والاجازات الدراسية — اعتبار انقطاعه على الوجه المتقدم مخالفة ادارية لا يجوز اقامة الدعوى التاليسية في شأنها طالما ان التحقيق لم يبدأ فيها قبل ترك الخدمة .

وتقول الفتوى :

ان المادة ٥٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى وقع الانقطاع في ظل احكامه تنص على أنه :

(١) جلسة ١٩٧٨/١٠/٤ — ملفه رقم ١٦٩/٢/٨٦ .

« لا يجوز لاي موظف ان ينتطع عن عمله الا لمدة معينة في الحدود المسموح بها لمنع الاجازات » ، وتنص المادة ٦٢ من ذات القانون على انه :

« كل موظف لا يعود الى عمله بغير مبسرر بعد انتهاء مدة اجازته مباشرة يحرم من مرتبه من مدة غيبه ابتداء من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه الاجازة مع عدم الاخلال بالمحكمة التأديبية » .
وتنص المادة ١١٠ من القانون المشار اليه بأنه :

« للموظف ان يستقيل من الوظيفة ولا تنتهى خدمة الموظف الا بقرار الصادر بقبول استقالته ويجب الفصل في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة ، ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل او بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الموظف » .

كما تنص المادة ١١١ على انه :

« يجب على الموظف ان يستمر في عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول استقالته او الى ان ينتضى الميعاد المبين في الفقرة الاولى من المادة السابقة » .

(وهذه الاحكام ردها الشرع في المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٧٩ ، ٨٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) .

ويخلص من هذه النصوص انه لا يجوز لاي موظف ان ينتطع عمله الا في الحدود المسموح بها لمنع الاجازات . وان عدم عودة الموظف بعد انتهاء اجازته مباشرة بغير مبسرر تعتبر مخالفة تجيز محاسبة الموظف تأديبيا . وإن تقديم الموظف لاستقالته لا يبرر انقطاعه عن العمل وانما يتعين عليه ان يستمر في عمله الى ان يبلغ بقرار قبول الاستقالة او تمضي مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها .

وانه ويتطابق ذلك على حالة فقد منح السيد المذكور اجازة اعتيادية خارج البلاد لمدة ثلاثة اشهر اعتبارا من ١٩٦٢/٥/٢٠ ومن ثم فقد كان يتعين عليه العودة الى عمله في اليوم التالي لانتهاء اجازته ، أي في ١٩٦٢/٨/٢١ . ولا يغير من ذلك انه تقدم باستقالته في هذا التاريخ لانه كان يلتزم بالاستمرار في الخدمة حتى يبلغ بقرار قبول استقالته او تمضي مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها ، ومن ثم فان انقطاع سيالته عن العمل اعتبارا من التاريخ المشار اليه يشكل في حد ذاته مخالفة لاحكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ السابقة الذكر .

ومن حيث انه يلاحظ — من ناحية أخرى — ان السيد المذكور كان قد منح

إجازة دراسية بموعد لمدة أربع سنوات اعتباراً من ١٩٥٨/٢/٢ - أى فى ظل أحكام لائحة البعثات والإجازات الدراسية الصادرة بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من اللائحة المشار إليها التى أضيفت بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ على أنه :

« يلزم الموفد فى إجازة دراسية بخدمة الجهة الموفد منها لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها فى الإجازة الدراسية ويحدد أقصى فترة خمس سنوات إلا إذا تضمنت شروط الإجازة مدة أضول . من خفف ذلك يلزم ببرد ما يعادل مرتبته عن مدة الإجازة الدراسية التى منحت له » كذلك فإن المادة ٢١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن البعثات والإجازات الدراسية الذى عمل به اعتباراً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ ، أى خلال مدة الدراسة التى منحت للسيد المذكور - تنص على أنه :

« يلزم الموفد فى إجازة دراسية بخدمة الجهة الموفد منها ، أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها فى البعثة أو الإجازة الدراسية ويحدد أقصى سبع سنوات لعضو البعثة وخمس سنوات لعضو الإجازة الدراسية إلا إذا تضمنت شروط البعثة أو الإجازة الدراسية أحكاماً أخرى » وتضمنت المادة ٣٣ من القانون المذكور أن اللجنة التنفيذية للبعثات قررت مطلية العضو بنفقات البعثة أو المرتب التى صرفت فى الإجازة أو المنحة ، إذا خالف أحكام المادة ٣١ السابقة الذكر ، كذلك نصت المادة ٣٥ من القانون على أن :

يقدم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المتع بمحنة أجنبية أو دولية كتيلاً تقبله إدارة البعثات يتعهد كتيبه بمسئوليته الفضايلية عن رد النفقات والمرتبت المشار إليها فى المادة ٣٣ وما من ريب فى أن هذه النصوص تنطبق باكر مباشر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه على الإجازة الدراسية التى منحت للسيد المذكور .

وأنه تطبيقاً للنصوص المتقدمة فإنه يترتب فى جانب السيد المذكور - كآثر قانونى من آثار منحة إجازة دراسية بمرتبة - التزام أصلى وهو التزام بعمل محله خدمة الجهة التى أوفدته أو أية جهة أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الإجازة الدراسية فى ١٩٦٢/٢/٣ » ولما كان سيادته قد انقطع عن العمل اعتباراً من ١٩٦٢/٨/٢١ ، فإنه يكون قد أدخل بالتزامه الأصلى ، ويترتب فى نتيجه -

بالتضامن مع كفيله اذا وجد ، والتزام آخر محله رد المرتبات التى حصل عليها خلال الاجازة الدراسية بنسبة تعادل الفترة الباقية من مدة خمس سنوات التى كان يلتزم بخدمة الوزارة خلالها — ويكون للجنة التنفيذية للبعثات أن تطالبه بالتضامن مع كفيله برد هذه المرتبات .

وانه يتضح مما تقدم أن انقطاع السيد المذكور عن العمل قد تضمن مخالفة نوعين من الاحكام الاولى : — احكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى كانت تحتم على السيد المذكور العودة الى عمله اعتبارا من اليوم الثانى لانتهاؤ الاجازة الاعتيادية والاستمرار فيه الى أن يبلغ بقرار قبول استقالته أو تمضى مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه — والثانى : — هو حكم المادة ٣١ من قانون البعثات التى تلزمه بخدمة الجهة التى أوفضته في الاجازة الدراسية لمدة خمس سنوات .

وان المخالفات التأديبية التى تنسب الى العاملين المدنيين بالدولة تنقسم قسمين : مخالفات ادارية واخرى مالية ، وقد تناولت المادة ٨٧ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى وقع في ظله انقطاع السيد المذكور عن العمل (تحديد المخالفات المالية في البنود من اولا الى سابعا منها .

وانه يعمين التفرقة بين انقطاع السيد المذكور عن العمل بالمخالفة لاحكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبين عدم الوفاء بالتزامه بخدمة الوزارة مدة خمس سنوات .

وانه بالنسبة الى مخالفة احكام المواد المشار اليها ، فما من شك في أن هذه المخالفة تعتبر في حد ذاتها مخالفة ادارية اذ انها لا تندرج تحت حكم أى بند من بنود المادة ٨٢ مكرر من القانون المذكور . اما بالنسبة الى ما تضمنه انقطاعه عن العمل من عدم الوفاء بالتزام بخدمة الوزارة المدة المحدودة ، فان ما يترتب على ذلك هو التزامه برد المرتبات التى صرفت اليه بنسبة المدة التى تخلفها ، اذا ما قررت اللجنة التنفيذية للبعثات ذلك ، فاذا ما تمكنت الوزارة من اقتضاء تلك المرتبات انقضى التزام السيد المذكور ولا تكون ثمة مخالفة ، اما اذا استحال عليها اقتضاؤها ، فان ذلك يكون بمثابة استحالة تحصيل حق مدنى للوزارة لا يشكل في حد ذاته مخالفة لمقتضيات الوظيفة او واجباتها .

وانه بناء على ذلك ، فان المخالفة التى يمكن نسبتها الى السيد المذكور تتحصل في المخالفة الادارية لاحكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا يجوز اقامة الدعوى التأديبية عن هذه المخالفة نظرا لانه لم يبدأ التحقيق فيها قبل ترك السيد المذكور للخدمة وذلك بالتطبيق للمادة ٦٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ م .

اذلك انتهت اللجنة الى ان عدم عودة السيد المذكور الى العمل عقب انتهاء الاجازة الاعتيادية وعدم استمراره فيه حتى يبلغ بقرار قبول الاستقالة او تضى مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها يعتبر مخالفة ادارية لا يجوز اقامة الدعوى التأديبية في شأنها طالما ان التحقيق لم يبدأ فيها تبيل ترك الخدمة . (٢)

تعليق :

نرى ان هذه الفتوى وان كانت صادرة في ظل احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الا ان المبادئ التى أتت بها صالحة للتطبيق في ظل قوانين العاملين اللاحقة ، فعلى سبيل المثال نصت المادة (٨٠) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على انه : « يجب على العامل ان يستمر في عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة ... » ونصت المادة (٨١) من ذات القانون على ان : « يعتبر العامل مقبدا استقالته في الحالتين الآتيتين : (١) اذا انقطع بغير اذن خصه عشر يوما متتالية ، ولو كان الانتكاس عقب اجازة مرخص له بها » .

وكذلك الوضع في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فعلى سبيل المثال نصت المادة (٩٧) من هذا القانون على انه « للعامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة — ولا تنتهى خدمة العامل الا بقرار الصادر بقبول الاستقالة » .

وجاء بعجز هذه المادة أنه « يجب على العامل ان يستمر في عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او الى ان ينقضى الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة » .

وتجدر الاشارة بان الفترة الثالثة من نفس المادة تنص على انه « يجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بصلحة العمل مع اخطار: العامل بذلك ، على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة » .

اما ما جاء بالفتوى بشأن عدم اقامة الدعوى التأديبية طالما ان التحقيق لم يبدأ قبل ترك الخدمة ، فان ذلك يتفق تماما مع ما جاء بالفقرة الرابعة من المادة (٩٧) سابقة الذكر حيث تقول :

« فاذا احيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تبيل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير جزء الفصل او الاحالة الى المعاش .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع السنتان الخامسة عشرة والعشرون — اللجنة الثانية — ملف رقم ٢٨/٣٢/١٨ جلسة ١٢ من يولية سنة ١٩٦٥ م .
(م — ٤ الحديث في الفتوى)

القاعدة الثالثة :

جريمة الغياب والهروب من تحت التحفظ القانوني لا يعتبران من الجرائم
المخلة بالشرف أو الامانة .

وتقول الفتوى :

« ان جريمة الغياب والهروب من تحت التحفظ القانوني لا يعتبران من
الجرائم المخلة بالشرف أو الامانة ... ذلك ان المشرع لا ينظر الى مرتكب
اي من هاتين الجريمتين بعين الإزدراء والاحتقار ولا يعتبره ضعيف الخلق منحرف
الطبع ساقط المروءة كما هو الشأن بالنسبة لتظاهرة المجتمع الى مرتكب
جريمة الهروب من الخدمة العسكرية وهي جريمة اعتبرت مخلة بالشرف . ويؤيد
ذلك ويؤكد ان المشرع بينما نص في قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة
١٩٦٦ على عقوبة الإعدام كحد اقصى لارتكاب جريمة الهروب من الخدمة
العسكرية فقد نص في هذا القانون على الحبس كحد اقصى لارتكاب جريمة
الغياب ولجريمة الهروب من تحت التحفظ القانوني » (٣) .

القاعدة الرابعة :

رأت اللجنة الثالثة بقسم الفتوى بمجلس الدولة ان خدمة العامل لا تنتهي
بقوة القانون لجرد الحكم عليه بجريمة مخلة بالشرف بل يجب صدور قرار
اداري بذلك .

وتقول الفتوى :

« ان خدمة العامل لا تنتهي بقوة القانون بمجرد الحكم عليه في جريمة
مخلة بالشرف بل يجب ان تتدخل جهة الادارة وتصدر قرارا بذلك اذ ان
المركز القانوني لمثل هذا العامل لا يتغير تلقائيا بمجرد صدور حكم من هذا
القبيل وانما لابد من تدخل الادارة بقرار اداري بمعناه الصريح بقصد
انشاء مركز قانوني جديد وفق ما تراه في شأن تكيف طبيعة الجريمة
الصادر فيها الحكم ومدى العقوبة المقضى بها واثرها » (٤) .

(٣) اللجنة الثانية بقسم الفتوى بمجلس الدولة بরাياها بفتواهاها
رقم ٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/١ — بجلسة ١٩٧٢/١٢/٤ .
(٤) اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة بরাياها بفتواهاها رقم ٢١٩
بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢ .

القاعدة الخامسة :

انتهاء الخدمة للادانة في احدى الجرائم المخلة بالشرف .

وتقول الفتوى :

انه يتبين من تقصى مراحل الضرورات التشريعية لقوانين المعاشات مدنيه وعسكرية ان الاصل فيها ان من يحكم عليه في بعض جرائم بنصوص عليها ومحددة على سبيل الحصر ، يسقط حقه في المعاش أو المكافأة ، ومن يحكم عليه في جرائم أخرى غير هذه الجرائم يوقف معاشه مدة سجنه تنفيذا للعقوبة فإذا وجد اثباتها من يستحق معاشا في حالة وفاته يمنح ما كان يستحق له فيها لو توفي عائله .

وعلى ذلك فان الاصل العلم ان من يحكم عليه في الجرائم المخلة بالشرف يسقط حقه في معاشه أو مكلفاته ولكن المشرع خرج على هذا الاصل العلم باستثناء مقتضاه صرف ثلاثة أرباع المعاش أو المكافأة الى المستحقين عن المحكوم عليه وقد أبرز المشرع الحكمة من هذا الاستثناء وهي رعاية أسر المحكوم عليهم ولما كان هذا الاستثناء قد ورد على خلاف الاصل العلم الذي يقضى بسقوط الحق في المعاش أو المكافأة فوجب ان يقتصر على موضح النص فيه ولا يتوسع في تفسيره وانما يكون مجال اعماله في نطاق الحكمة التي تفيهاها المشرع من ايراده .

واذ تقضى المادة ٩٧ (من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة) بسقوط حق من تنتهى خدمته في احدى الجرائم المخلة بالشرف في ريع معاشه أو مكلفاته ويوزع ببقى المعاش أو المكافأة على المستحقين عنه فان مفاد هذا ان توزيع الثلاثة الارباع الباقية من المعاش أو المكافأة منوط بوجود مستحقين عنه فإذا لم يوجد مستحقين فلا يوزع شيء ولا يستحق هو شيئا .

ويؤيد هذا النظر ما يأتي :

اولا : ان نص المادة ٩٧ قد ورد بعبارة صريحة في سقوط الحق في ريع المعاش أو المكافأة وأن يوزع الباقي على المستحقين أى أنه علق الباقي على وجود مستحقين وأن مفهوم المخالفة لعبارة « ... ويوزع باقى المعاش أو المكافأة على المستحقين طبقا للجدول رقم (١) المرافق وبشرط الا تزيد انصبتهم على النسب الواردة بالجدول المذكور ... » تؤدي الى انه اذا لم يوجد مستحقين فلا يوزع شيء وهذا التفسير للنص يؤكد

ما جاء بالمذكرة الايضاحية من أن المقصود به رعاية أسر العاملين بالقوات المسلحة في هذه الحالة وعدم الاضرار بهم .

ثانيا : ان المشرع لو أراد استحقاق من تنتهى خدمته لادانته في احدى الجرائم المخلة بالشرف لثلاثة ارباع المعاش او المكافأة لقصر النص على سقوط الحق في الربع فقط ولما ذكر عبارة ويوزع باقى المعاش او المكافأة على المستحقين عنه وعندئذ كلن تطبيق مفهوم المخالفة للنص يؤدى الى قيام حقه في الثلاثة ارباع الباقية اما وقد ذكر النص بعد سقوط الحق في ربع المعاش او المكافأة - عبارة ويوزع الباقي على المستحقين عنه فان ذلك يفيد قصر توزيع الثلاثة ارباع على المستحقين فقط دون غيرهم .

ثالثا : انه في النصوص المتعلقة بمسائل مالية ينبغى عدم التوسع في تفسيرها وقوفنا عند ظاهر النصوص حتى لا يتسع الامر للقياس والتخريج فتضطرب الاحكام (في هذا الصدد حكم المحكمة العليا في القضية رقم ٤٠٤ لسنة ٤ القضائية) .

رابعا : اذا كانت المذكرة الايضاحية لنص المادة ٩٧ سالفه الذكر تمد اشارت الى عبارات تنفيذ سقوط الحق في ربع المعاش او المكافأة فقط دون الباقي فانها لم تذكره او تشر الى استحقاق الشخص في الثلاثة ارباع الباقية كما انها علق توزيع الثلاثة ارباع الباقية على وجود مستحقين عندها ابرزت الحكمة من ذلك حيث تقول « ... وحتى لا يضار العاملين بالتفاوت المسلحة في حالة ادانة احد الافراد في احدى الجرائم المخلة بالشرف » واذا كانت هذه المذكرة قد تضمنت عبارة اسوة بما اتبع في قواعد المعاشات المدنية ، فان ذلك لا يعنى ضرورة وبحكم اللزوم تطبيق هذه القواعد دون نص يقضى بذلك والا فتعين القول بوجود صدور حكم تأديبي لا بكان حرمان المنتفع من ربع المعاش وهو ما لا يمكن اعماله في مجال المعاشات العسكرية دون نص ، وحتى على فرض ان المذكرة الايضاحية تهدف الى استحقاق المحكوم عليه في جريمة مخلة بالشرف لثلاثة ارباع معاشه او مكافأته فان النص قد جاء قاصرا عن بلوغ هذا الهدف ، ومن المعلوم أنه في حالة وقوع اختلاف بين المذكرة الايضاحية والنص اعمال هذا دون تلك .

لذلك انتهت اللجنة الى ان من تنتهى خدمته لادانته في احدى الجرائم المخلة بالشرف المشار اليها بالمادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يسقط حقه في ربع المعاش او المكافأة ويوزع الباقي على المستحقين حال

حياته فاذا لم يوجد مستحقون عنه فلا يستحق شئنا من المعاش او
المكافأة . (٥)

القاعدة السادسة :

اسست الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان صدور
حكم جنائي مع وقف التنفيذ يؤدي الى حرمان العامل من الترقية خلال مدة
الاحالة الى المحاكمة الجنائية .

ونقول الفتوى :

ان صدور حكم جنائي مع وقف التنفيذ ضد العامل يؤدي الى حرمانه
من الترقية خلال فترة الاحالة الى المحاكمة الجنائية ... ذلك ان المشرع منعه
ترقية العامل خلال فترة احالته الى المحاكمة الجنائية او التأديبية وخلال
فترة وقفه عن العمل ، ورعاية منه للعامل قضي بحجز الدرجة التي يستحق الترقية
اليها بعد احالته او وقفه لمدة سنة واحدة وعلق المشرع استحقاقه للترقية على
النتيجة التي تسفر عنها محاكمته بحيث اذا ثبتت براءته جنائيا او تأديبيا
او قسح عليه جزاء تأديبي بسيط بانذاره او الخصم من مرتبه او وقف عن
العمل لمدة خمسة ايام فاعل يستحق الترقية والاثار المالية المترتبة
عليها باثر رجعي يترد الى التاريخ الذي كانت تتم فيه لولا احالته الى المحاكمة
في حين ان صدور الحكم بالمعقوبة مع وقف تنفيذهما لا يعني براءة مساحة
العامل بل يعني انه قد ادين وثبتت عليه التهمة المنسوبة اليه وحكم عليه الا ان
المحاكمة رأت وقف تنفيذ هذا الحكم فقط ومن ثم فانه لا يستحق الترقية خلال
فترة الاحالة . (٦)

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى القسم الاستشاري
للفتوى والتشريع - السنتين الحادية والعشرون والثانية والعشرون - من
اكتوبر ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - القاعدة ٦٢ - جلسة
٤ من يوليو سنة ١٩٦٧ - فتوى رقم ٤٩٧ - ملف رقم ١٥٨/١٩/٣ .
(٦) الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها
المنعقدة في ١١/٢٦/ ١٩٨٠ .

القاعدة السابعة :

انقطاع العامل عن العمل رغم عدم قبول الاستقالة المقدمة منه —
تقديمه الى المحكمة التأديبية ومجازاته عن ذلك ولكن اذا طلب عودته الى
العمل فلا يسوغ لجهة الادارة الامتناع عن اجابته الى طلبه بمقولة انه كان
يعمل في احدى الشركات .

وتقول الفتوى :

ان الثابت ان السيد الجيولوجى قدم استقالته من الخدمة بتاريخ
١٩٦٢/٧/٢٧ فلم تقبل استقالته ، وقدم الى المحكمة التأديبية فادانتها
بجلستها المنعقدة في ١٩٦٣/١٢/٨ بمجازاته بالخصم من مرتبه لمدة شهر ،
فقدّم بطلب مؤرخ ١٩٦٣/١٢/٢٣ يلتمس فيه عودته للعمل اى بعد خمسة
عشر يوما من صدور حكم المحكمة التأديبية . وكان على الوزارة والمصلحة
ان تصرح له بالعودة فوراً الى العمل واقلبه به بدون اتخاذ اية
اجراءات في هذا الصدد مادام قد تقدم بطلب تسليبه العمل ، اذ انه
مازال موظفاً بها ، ولم تنقطع صلته الوظيفية بها ، وآية ذلك انها لم
تكن لتستطيع تقديمه الى المحكمة ما لم يكن موظفاً ، وهو لم يحاكم تأديبياً
الا بهذه الصفة ، وقد كان وقت صدور الحكم موظفاً بمصلحة المناجم
والوقود ، فلم تكن هناك ضرورة لاستلزام اتخاذ اية اجراءات لاعادته
للمعمل ، ومن ثم فانه يتعين اعادته الى عمله وتعيينه من القيلم بأعبائه .

وا انه من المدة التي اشتغل فيها المهندس المذكور في « شركة كيميا » بعد
انقطاعه عن عمله في المصلحة ، فانه عن الفترة اللاحقة لتقديمه الاستقالة
حتى صدور الحكم التأديبي فانه قد جاوز عنها الجزاء المناسب الذي
قدرته المحكمة التأديبية اما عن الفترة التالية فانه تقدم بطلبه المؤرخ
١٩٦٣/١٢/٢٣ لتعيينه من العودة الى العمل ولكن جهة الادارة هي التي وقفت
في مسيله ولم تمكنه من ذلك ومن ثم فان عدم تسليبه العمل في هذه الحالة
يعتبر خارجاً عن ارادته ، وكان عليها ان تقبله فور تقديمه بالطلب للرجوع
الى العمل ، ومادام ان الامر كذلك فانه لا يعتبر منقطعاً من العمل
بارادته ، فان هذه المدة تعتبر ضمن مدة وظيفته رغم انه كان بوظيفة في
« شركة كيميا » ، انما كل ما هنالك انه لا يتقاضى مرتباً عن هذه الفترة
لان الاجر مقابل العمل ، ولا تجوز المحاسبة في هذا الصدد بانه كان يعمل في
الشركة المذكورة فكيف يمكن احتساب مدة خدمته فيها ، هذا القول مردود
بان تعيينه في هذه الشركة كان في وقت لم تقبل استقالته فيه وتستقط المدة

التي قضاها بهذه الصورة ولا تجوز أيضا مخالفتها عن هذا لنفس مرة أخرى حيث أنه حوكم ضمن من حوكم من أجله - عن واقعة جمعه بين وظيفتين - وفي هذه الحالة تعتبر الفترة التي انقطع عنها كلنا عن العمل "إجازة بدون مرتب" .

لذلك انتهى الرأي إلى إعادة المهندس المذكور فوراً واعتبار المسدة التي انقطع فيها عن العمل إجازة بدون مرتب وتضم له هذه المسدة في خدمته ويعتبر كأنه لم ينقطع عن العمل إطلاقاً من حيث مدة خدمته الوظيفية . (٧)

القاعدة الثامنة :

كيفية تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الخصم من المرتب ضد المعامل الذي أحيل إلى المعاش أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المشرع فرق في نطاق الجزاءات التأديبية بين الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين أثناء وجودهم في الخدمة ، والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم بعد تركهم لها وانقطاع علاقتهم الوظيفية بالدولة فحدد جزاءات معينة على سبيل الحصر يجوز توقيعها على العاملين أثناء خدمتهم ، كما أورد جزاءات تأديبية أخرى معينة على سبيل الحصر أيضا توقع على العاملين بعد تركهم الخدمة وذلك جزاء لهم على ما يرتكبونه من مخالفات تأديبية أثناء خدمتهم ، ومن ثم لا يجوز توقيع أي من تلك الجزاءات في غير النطاق المحدد لها والا استحالة تنفيذها .

ولما كان العامل في الحالة الماثلة قد أحيل إلى المعاش بتاريخ ١٩٧٥/٤/٤ أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده وانقطعت تبعاً لذلك - اعتباراً من هذا التاريخ - علاقته الوظيفية بالدولة ، الأمر الذي كان يتعين معه - عند الحكم عليه - مجازاته بأحد الجزاءات التي حددها المشرع للمعاملين

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان التسميم الاستشاري لفتوى والتشريع - السنتين التاسعة عشرة والعشرون - من أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٦ - فتوى رقم ١٧٠ - جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٥ .

بعد تركهم الخدمة ، لا يُلحَد الجزاءات التي أجاز توقيعها عليهم أثناء الخدمة ،
وإذا أصدرت المحكمة التأديبية حكمها في ١٩٧٦/٢/٥ بمجازاته بخمسة أشهر
من راتبه بعد أن أصبح غير مستحق لرتب يمكن الخصم منه تنفيذ
للحكم فإنه يستحيل مادياً إجراء التنفيذ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى استحالة
تنفيذ الحكم الصادر بخمسة أشهر من رتب المعروضة حالته الذي أحيل
إلى المعاش أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده . (٨)

(٨) جلسة ١٩٨١/٢/٤ — ملف رقم ١٧٢/٦/٨٦ .

الفصل الخامس

فتاوى بشأن العقوبات التكميلية ، وتنفيذ الأحكام ، وإعادة
المفصولين ومحو الجزاءات ومدة سقوط الدعوى التأديبية

القاعدة الاولى :

انتهاء الخدمة - قانون العقوبات نظم العزل المؤقت من الوظيفة كمعقوبة تكيلية توقع على من يحكم عليه بالحبس في بعض الجرائم - قوانين العاملين بالدولة تعتبر الحكم على عامل بمعقوبة مقيدة للحرية في جريمة بخلة بالشرف او الامانة سببا من اسباب انتهاء الخدمة لا يعود العامل بعدها الى الخدمة الا اذا توافرت فيه شروط التعمين ومنها رد الاعتبار لكل من هذين التنظيمين مجاله المنفصل عن الآخر - مثال : الحكم على العامل في جريمة اختلاس وتزوير بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وعزله من وظيفته لمدة سنتين - اعتباره مفصولا من الخدمة من تاريخ الحكم عليه وعدم جواز اعادته اليها الا اذا توافرت فيه شروط التعمين ومنها ان يكون قد رد اليه اعتباره .

تقول الفتوى :

بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٦٨ اصدرت محكمة جنابات طنطا حكما في الجنبة رقم ٥٤/٤٩٩ ك لسنة ١٩٦٧ قسم 'ول طنطا' اختلاس وتزوير « متضمنا معاقبة السيد / العبل من الدرجة السادسة الكتابية بادارة قضايا الحكومة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وعزله من وظيفته لمدة سنتين وجاء في حيثيات هذا الحكم ان المحكمة ترى معاملة المتهم بالرأفة عملا بالمادة ١٧ عقوبات كما يتعين تطبيق « المادة ٢٧ عقوبات » في شأن عزله ، وفي ٦ من ابريل سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس ادارة قضايا الحكومة بانتهاء خبة العبل المذكور اعتبارا من ١٦ من مارس سنة ١٩٨٦ تاريخ الحكم عليه وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٧١ تقسم العامل المذكور بطلب الى ادارة قضايا الحكومة يلتبس فيه اعاقته الى العمل بعد ان انهى مدة المعقوبة المحكوم عليه بها ، فاستطلعت الادارة رأى ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات في هذا الموضوع فترأت ان العبل المعروضة حالته تنتهي خدمته بقوة القانون من وقت صدور الحكم عليه بالحبس مع العزل لمدة سنتين ، وانه يشترط لمودته الى الخدمة ان يكون قد رد اليه اعتباره ، وان تتوافر فيه الشروط التي يستلزمها القانون لاجراء هذا التعمين .

وتبدى ادارة قضايا الحكومة ان الحكم الصادر ضد السيد / قد ووقت العزل من الوظيفة بحد سنتين ، ومؤدى ذلك ان يعود العامل الى وظيفته بعد انتهاء مدة العزل ، والا كان في ذلك اهدار لحجية الحكم وفقا لما قرره المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٥ ، من انه لا محل للفصل بين المجالين الجنائي والاداري .

ومن حيث ان المادة (٢٧) من قانون العقوبات تنص على ان « كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافعة لمحكم عليه بالحبس ، يحكم عليه ايضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم عليه بها » وتنص المادة (٧٧) من نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بـلـقـائـسـون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - وهو القائسون الذي كان معمولاً به وقت فصل العامل المعروضة حلقه - على ان : « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية : (٧) الحكم عليه بمعقوبة جنسية او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ويكون الفصل جوازياً للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ المعقوبة » - وتنص المادة (٧) من ذات القانون على انه « يشترط فمين يعين في احدى الوظائف : (٣) الا يكون قد سبق الحكم عليه بمعقوبة جنائية او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في الحاليتين ... » كما تنص المادة (١٢) منه على ان « يجوز اعادة تعيين العاملين في الوظائف السابقة التي كانوا يشغلونها اذا توافرت فيهم الشروط المطلوبة في شافل الوظيفة الشاغرة » - وقد رد القائسون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بـلـقـائـسـون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ احكاماً متشابهة ، نقضت المادة (٧) بانه « يشترط فمين يعين في احدى الوظائف : ... (٣) الا يكون قد سبق الحكم عليه بمعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة او بمعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في الحاليتين ... » كما نصت المادة (٩) من هذا القانون على انه « استثناء من حكم المادة (٥) يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها او في وظيفة اخرى ماثلة في ذات الوحدة او وحدة اخرى وبذات اجره الاصلى الذي كان يتقاضاه اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان قانون العقوبات نظم العزل المؤقت من الوظيفة كمعقوبة تكميلية توقع على من يحكم عليه بالحبس في بعض الجرائم ، بينما تعتبر قوانين العاملين بالدولة الحكم على عامل بمعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة سبباً من اسباب انتهاء الخدمة لا يعود العامل بعدها الى الخدمة الا اذا توافرت فيه شروط التعمين ، منها رد الاعتبار . ولكل من التنظيمين مجاله المنفصل عن الآخر ، نمقتضى الحكم الذى يصدر بالتطبيق للمادة (٢٧) من قانون العقوبات هو حرمان العامل من تولى الوظائف العامة خلال مدة العزل المحكوم بها .

بيننا مقتضى أحكام قوانين العاملين إنشاء الرابطة الوظيفية بين العامل وبين الجهة التي يعمل بها ، ومن ثم فلا يعود إلى عمله إلا إذا توافرت فيه شروط التعمين ومن بينها أن يكون قد رد إليه اعتباره . وليس في استلزام هذه الشروط تعارض مع أحكام قانون العقوبات . أو 'هدار لحجية الحكم الصادر بالمعزل المؤقت ، لأن حجية هذا الحكم تقف عند حد منع العامل من تولى الوظائف العامة خلال المدة المحكوم بها دون أن تمتد إلى وجوب عودته إلى الخدمة بعد انقضائها ، فإذا انقضت هذه المدة ارتفع المنع - من ناحية قانون العقوبات من عودته إلى الخدمة - فتجاوز اعاقته إليها ما لم تكن ثمة موانع أخرى تحول دون ذلك .

ومن حيث أنه تطبيقاً لذلك ، ولما كان السيد / ... قد حكم عليه بالحبس في جريمة بخلة بالشرف والامانة وقضى بعزله مدة سنتين ، فإن انقضاء هذه المدة لا يرتب له حقاً في العودة للخدمة بعد أن فصل عنها وفقاً لقانون السلكين بالدولة ، وإنما يتعين أن تتوافر فيه الشروط التي استلزمها هذا القانون للعودة إلى الخدمة ومن بينها أن يكون قد رد إليه اعتباره .

ومن حيث أنه لا وجه للاحتجاج في هذا الخصوص بحكم المحكمة الإدارية العليا التي سبقت الاشارة إليه ، ذلك أن هذا الحكم صدر في حالة تختلف عن الحالة المعروضة ، ففي الحالة الأولى كانت العقوبة بالحبس في جريمة بخلة بالشرف والامانة وقضى بعزله مدة سنتين محكوماً بوقف تنفيذها وفقاً شاملاً لجميع الآثار المترتبة على الحكم ، فنتجته قضاء المحكمة الإدارية العليا إلى أن وقف جميع آثار الحكم تشبيل وقف انتهاء الخدمة باعتباره أثراً من هذه الآثار ، وهو ما لا يتواءم في الحالة المعروضة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن السيد / ... يعتبر مفصولاً من الخدمة من تاريخ الحكم عليه ، ولا يجوز اعادته إلى الخدمة إلا إذا توافرت فيه شروط التعمين ومنها أن يكون قد رد إليه اعتباره . (١)

تعليق :

بمطالبة الفتوى السابقة يتضح أن المبادئ الأساسية الواردة بها يمكن

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع - السنة السادسة والعشرون - من أول أكتوبر ١٩٧١ إلى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - القاعدة رقم ٨٩ - جلسة - ٢٢ من مارس ١٩٧٢ - فتوى رقم ٣٢٩ - ملف رقم ١٤٧/٢/٨٦ .

تطبيقها في ظل احكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مع تعديلات طليفة تتولى
ايضاها على النحو التالي :

نصت المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفي الدولة ،
الاسبق على أن : « تنتهي خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، لاحد
الاسباب الآتية : (٨) الحكم عليه في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف »
ونصت المادة ١٣٠ من هذا القانون - قبل الغائها بالقانون رقم ١١١
لسنة ١٩٦٠ على أن : « تنتهي خدمة المستخدم الخارج عن الهيئة ، لاحد
الاسباب الآتية : (٧) صدور حكم في جنياه أو في جريمة مخلة بالشرف .

ونصت المادة ٧٧ من نظام المعلمين المدنيين بالدولة ، الصادر بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - والذي حل محل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سلف
الحكم - على أن : « تنتهي خدمة المعلم لاحد الاسباب الآتية : (٧)
الحكم عليه بعقوبة جنياه ، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الامنه ويكون
الفصل جوازيا للوزير المختص ، اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة » .
ثم صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالنظم السابق لهؤلاء المعلمين - والذي
حل محل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ونص في مادته السبعين على أن .
« تنتهي خدمة المعلم لاحد الاسباب الآتية : (٧) الحكم عليه
بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات
أو ما يثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، أو بعقوبه
مقيدة للحرية في جريمه مخله بالشرف أو الامنه .

ويكون الفصل جوازيا للوزير المختص ، اذا كان الحكم مع وقف
تنفيذ العقوبة » .

ابوصح في ظل قانون المعلمين المنعنين بالدولة رقم (٧ لسنة ١٩٧٨) :

صدر النظام الحالي للمعلمين المدنيين بالدولة . الصادر بقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ - والذي حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - ونص في ماده
٩٤ على أن : « تنتهي خدمة المعلم لاحد الاسباب الآتية : (٧) الحكم
عليه بعقوبة جنياه في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات
أو ما يثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، أو بعقوبة
مقيدة للحرية في جريمه مخله بالشرف أو الامنة ، ما لم يكن الحكم مع وقف
التنفيذ . ومع ذلك ، فلذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة ، فلا يؤدي
الى انتهاء الخدمة الا اذا صدرت لجنة شئون المعلمين بقرار مسبب من
واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء المعلم يتعارض مع مقتضيات
الوظيفة أو طبيعة العمل » .

القاعدة الثانية :

كيفية تنفيذ الحكم الصادر بتوقيع جزاء خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة ، وذلك في ظل العمل بالقانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المادة ٨٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة أدنى . وسفل العايل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته الى المحلكة مع استحقاقه المملوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى بمراعاة شروط استحقاقها وتحدد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة فيها بالأمانة الى المدة التي تضاهيها في الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترقيته الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء . . . » .

ومناد ذلك أن المعبرة في تنفيذ جزاء خفض الوظيفة انها تكون بحالة العايل عند إحالته الى المحلكة التأديبية . ولما كان المعلن في الحالة المثلثة يشغلان عند الإحالة الى المحلكة التأديبية الفئة الخامسة طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فلن تنفيذ الحكم الصادر ضد كل منهما بخفض الوظيفة يتم على اساس اعتبارهما شاعليين الفئة السادسة وفقا للجدول سالف الذكر ، ومن ثم ينقلان الى الدرجة الثالثة المعادلة لتلك الفئة بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٢ منه ، مع استحقاقها الملاوة المقررة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون ، والتي تحدد على اساس الراتب الذي يتقاضاه كل منهما والذي لا يتاثر بالحكيين الصادرين غدهما طالما أنهما لم يتضمنا خفض الراتب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تنفيذ الحكيين المائلين يتم بالخفض الى الفئة السابقة على تلك التي كان العايلان المذكوران يشغلانها عند الإحالة الى المحلكة التأديبية مع مراعاة التماثل المنصوص عليه بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر . (٢)

(٢) جلسة ١٨/١١/١٩٨١ - ملف رقم ٨٦/٣/٥٥٦ .

تعليق :

جدير بالاحاطة ان المادة (١٠٢) من القانون ٧ لسنة ٧٨ تنص على :
« ينقل العاملون الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالعقود
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة
والمكملة الى الدرجات المالية الجيدة المعادلة لدرجاتهم وذلك على النحو
الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق مع احتفاظهم بصفة شخصية بالاجور
التي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الاجر المقرر لدرجات الوظائف
المنقولين اليها .

وبالنسبة لمن كانوا يشغلون فئاتهم الوظيفية بصفة شخصية تسرى في
شأنهم الاوضاع المقررة بالموازنة العلة للدولة ونفسا للتأثير الوارد بشأن
فئاتهم ، ويستحقون علاواتهم الدورية بالفئات المقررة للدرجة الشخصية
التي أصبحوا يشغلونها .

وبكون ترتيب الاقدمية بين المنقولين الى درجة واحدة بحسب اوضاعهم
السابقة » .

القاعدة الثالثة :

تحديد تاريخ فصل فرد الشرطة المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في
جريمة مخلة بالشرف بعد وقفه عن العمل .

وتقول الفتوى :

من حيث ان المشرع في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ (المواد
٧١ ، ٧٧ ، ٧٤) قد اوجب انتهاء خدمة فرد الشرطة في حالة الحكم عليه
بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ، وانه
قصد الى اعمال اثر الفصل المترتب على الحكم الجنائي من تاريخ صدوره ،
في حين انه عندما تناول اثار الحكم التأديبي الصادر بالفصل او الاحالة الى
المعاش قضى بانتهاء خدمة العامل من تاريخ الحكم الا اذا كان موقوفا
عن العمل فتنتهى خدمته من تاريخ الوقف ، بما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك ،
وهو ما مفاده انه ولئن كان المشرع قد اجاز بالنسبة للحكم التأديبي بانتهاء
الخدمة ، الارتداد بتاريخ الفصل الى تاريخ سابق على تاريخ الحكم في حالة
الوقت عن العمل ، فان ذلك يعد حكما خاصا يريد فيه تاريخ الفصل
بالنص الصريح ، ولا وجه لاعماله فيما يتعلق بآخر الفصل المترتب عليه الحكم

الجناي طالما أن المشرع لم يقض به صراحة ، إذ لا مجال لأعمال القياس في هذا الصدد لأن تلك الوسيلة من وسائل التفسير لا يجوز للجسوء اليها في نطاق الآثار المترتبة على الأحكام الجنائية . وعليه لا يجوز أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدوره إلا بنص ، ذلك أن الحكم لا يكون قائما إلا من هذا التاريخ الأخر وحده ، ومن ثم لا يصح الارتداد بآثاره بغير نص في القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المعروضة حالته يعتبر مقصولا من تاريخ الحكم الجنائي الصادر بإدانتها وليس من تاريخ وقفه عن العمل . (٣)

القاعدة الرابعة :

صدر حكم من المحكمة التأديبية في ظل قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بتخفيض ثلاثة جنيهاً من مرتب الموظف المحكوم عليه - استتيرار تنفيذ الحكم حتى بعد صدور القاتسون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - مادام الموظف باقيا في الدرجة المعادلة للدرجة التي كان عليها عند صدور الحكم التأديبي .

وتقول الفتوى :

إذا كان السيد ... قد قدم للمحاكمة التأديبية على اعتبار أنه في الدرجة الثامنة بالكادر الكتابي من درجت القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وأنه قد صدر ضده حكم تأديبي بتخفيض مرتبه ثلاثة جنيهاً في وقت كان قد وضع فيه على الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي مما ثار معه التساؤل عما إذا كان من الجائز تنفيذ الحكم التأديبي بعد أن تغيرت الحالة الوظيفية للصادر ضده الحكم .

ولما كان الحكم التأديبي المشار اليه قد أصبح واجب النفاذ متعينا انزاله على الموظف الصادر ضده هذا الحكم بالحالة الوظيفية التي هو عليها وقت صدوره حتى لا يتعمل الحكم أو يفلت الموظف من العقاب ، فمن ثم يتعين تنفيذ الحكم بتخفيض راتب الموظف المذكور في الدرجة السادسة التي كان عليها وقت صدور الحكم . على أن يستمر هذا التنفيذ طول بقائه

(٣) جلسة ٢١/١/١٩٨١ - ملف رقم ١٧١/٢/٨٦

(م - هـ الحديث في الفتوى)

في تلك الدرجة والدرجة المعادلة لها التي نقل اليها من درجات قانون العللين الجديد رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ .

ويؤيد وجهة النظر هذه أن القانون يسمح باتقالة الدعوى التأديبية ضد الموظف الذي ترك الخدمة لاي سبب كان طبقا للمادة ١٠٢ مكررا ثانيها من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي صدر الحكم التأديبي المشار اليه في ظله على أن توقع عليه احدى العقوبات المبينة في المادة المذكورة ، فمن باب أولى تجوز اقالة الدعوى ضد الموظف الذي استمر في الخدمة وتغيرت حالته الوظيفية ، خصوصا وأن المادة ١٠٢ مكررا من ذات القانون تنص على أن « لا نقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول وجودهم في الخدمة »

وبقاء حق اقالة الدعوى طوال تواجد الموظف في الخدمة أمر يحتبل معه أن تكون حالة الموظف قد تغيرت عن تلك التي كان عليها وقت ارتكاب المخلفات التي اقيمت الدعوى من أجلها .

لذلك انتهى الرأي الى أن يستمر خصم الثلاثة جنهات من مرتب المذكور طول وجوده في الدرجة السادسة من درجات قانون التوظيف التي كان عليها وقت صدور الحكم والدرجة السابعة المعادلة لها من درجات قانون العللين . (٤)

تعليق :

نرى أن المبدأ القانوني الوارد بهذه الفتوى يمكن تطبيقه في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ لنفس الملة والاسباب التي انتهت اليها الفتوى المذكورة .

القاعدة الخامسة :

كيفية تطبيق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ باعادة المصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم *

ونقول الفتوى :

نظم المشرع بلقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ اعادة العللين الخاضعين

(٤) مجموعة البادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان التسم الاستشاري للفتوى والتشريع - المقتل الخامسة عشرة والعشرون - اللجنة الاولى - فتوى رقم ٦١٧٢ - جلسة ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٥ م .

للكادر العام الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ من الخدمة واشترط لذلك عدم بلوغ سن التقاعد وعدم صحة قرار انهاء الخدمة ، فان تحقق هذان الشرطان ، اعيد العامل الى الخدمة في وظيفته السابقة أو في وظيفة معادلة لها فان لم توجد اعتبر شاعلا لها بصفة شخصية حتى تخلص مع حساب مدة الفصل في الانتدبية واستحقاق العلاوات والترقيات التي تتم بالانتدبية ، وحسابها كذلك في المعاش بدون مقبل . لهذا كان العامل قد اقدم دعوى قبل العمل بالثلاثون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ولم يصدر فيها حكم نهائي سرت هذه الاحكام عليه . (٥)

القاعدة السادسة :

يتعين أن يكون سلوك الضابط مرضيا حتى يمكن محو العقوبات التأديبية الموقعة عليه والاعتداد في ذلك بتقريره السري - يكفي أن يحصل الضابط على تقرير متوسط لاعتبار سلوكه مرضيا .

وتقول الفتوى :

انه للحكم على سلوك او عمل العامل واعتباره مرضيا يجب الاعتماد في ذلك بالتقرير السري السنوية باعتبار أن هذه التقارير تتضمن عناصر معينة ثابتة مستخلصة استخلاصا سليما من ملف خبته ومعلقة بعمل الموظف خلال السنة التي يقدم منها التقرير . وأن الرئيس المباشر المنوط به وضع هذه التقارير بحكم اتصاله المباشر برؤوسه واشرافه عليهم ورقابته لهم أقدر من غيره على الحكم على مبلغ كفاية عملهم وتحري سلوكهم ومن خلال هذه التقارير يمكن الحكم على تقدير سلوك وعمل العامل . وحصول العامل في تقريره السري على درجة متوسط يكفي للحكم عليه بأن سلوكه وعمله مرضيا استنادا الى أن مثل هذا التقرير لم يرتب عليه العقوبون اثرا ، الامر الذي يعتبر معه هذا التقرير كافييا للقول بأن عمل العامل وسلوك العامل مرضيا في نطاق احكام محو العقوبات التأديبية وفقا لما جاء بالبادة ٦٦ من قانون هيئة الشرطة .

وانتهى الراي الى أن حصول الضابط في تقريره السري على درجة

(٥) جلسة ١٩٧٦/١٢/١٢ - ملف رقم ٨٠٢/٤/٨٦ .

متوسط يكفى لاعتبار ان سلوكه وعمله مرضيا عند النظر في محو العقوبات
التأديبية الموقعة عليه . (٦)

تعليق :

جدير بالاحاطة انه جاء بالفقرة الاخيرة فى المادة ٦٦ من قانون الشرطة
رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ما يلى :

يتم المحو بقرار من المجلس الاعلى للشرطة اذا تبين له ان سلوك الضابط
وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيان وذلك من واتسع تقريره السنوية وملف
خدمته وما يديه الرؤساء عنه .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ، ولا يؤثر
على الحقوق والتعويضات التى ترتبت نتيجة له وترفع أوراق العقوبة
وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف خدمة الضابط .

القاعدة السابعة :

مدة سقوط الدعوى التأديبية :

وتقول الفتوى :

من حيث ان المادة ٩١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧
لسنة ١٩٧٨ تنص على ان « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود
بالخدمة بضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث
سنوات من تاريخ ارتكابها أى الحدين اقرب .

وتنتطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة
وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء .

واذ تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه
انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم يكن قد اتخذت اجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية
الا بسقوط الدعوى الجنائية .

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها لجان القسم الاستشارى
للفتنى والتشريع — السننات التاسعة عشرة والعشرون — من اول اكتوبر
سنة ١٩٦٤ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ — اللجنة الاولى — فتوى رقم ٢١٧٨
جلسة ٢١ من اغسطس سنة ١٩٦٥ .

ولما كانت المحكمة الادارية العليا قد قضت في حكمها الصادر بجلسته ١٧/١/١٩٨١ في الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ علياً بأنه اذا انقطعت مدة سقوط الدعوى التأديبية بأى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة فانها لا تسقط بعد ذلك الا بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء قاطع للمدة وذلك على اساس ان الرئيس المباشر في مفهوم القانون هو مخاطب دون سواه بحكم السقوط السنوى طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية بيده ، اما اذا خرج الامر عن سلطاته باحالة المخالفة الى التحقيق ، او الاتهام ، او المحاكمة واصبح التصرف فيها بذلك من اختصاص غيره انتهى تبعاً لذلك موجب سريان السقوط السنوى ، والعلة في ذلك تكن في أن سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة مدة سنته من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية يعد قرينة على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها ، اما اذا نشط الى اتخاذ اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وخرج الامر عن سلطاته ارتفعت قرينة التنازل هذه وخضع بالتالى امر السقوط للاصل وهو ثلاث سنوات .

ولما كان الامر كذلك وكان زمام قبول الدعوى التأديبية منوطاً بالبداية التى تضمنها المحكمة الادارية العليا ، فان البدأ الذى اخذت به يكون اولى بالاتباع .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حساب مدة التقادم في الحالة الماثلة وفقاً للبدا الذى اخذت به المحكمة الادارية العليا . (٧)

(٧) جدير بالذكر أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن انتهت بجلستها في ٢١/١/١٩٨١ الى سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من آخر اجراء قاطع لها ، الا انها عدلت عن هذا الاتجاه وفقاً للبدا الذى اخذت به المحكمة الادارية العليا المشار اليها .
(جلسة ٣/١١/١٩٨٢ — ملف رقم ٣٢/٢/٧٤٩) .

الباب الثاني

الحديث في الأحكام التأديبية

الباب الثانى

الحديث فى الاحكام التأديبية

المقدمة

ينقسم هذا الباب الى خمسة عشر فصلا ونبين فى هذه الفصول اهم الاحكام التأديبية ذات الفائدة العملية فى أغلب المتازعات التأديبية مع التعليق على بعضها وهى :

الفصل الاول

الاحكام المتعلقة بعدم صلاحية تعيين العايل المقتدر لشرط حسن السمعة الا بعد رد الاعتبار القضائى او القانونى .

الفصل الثانى

الجرائم المخلة بالشرف — والمخلة بواجبات الوظيفة

الفصل الثالث

الاحكام المتعلقة ببطالان اسباب القرارات الادارية ، وبانعدامها

الفصل الرابع

الاحكام المتعلقة باختصاص النيابة الادارية بالتحقيق وتفتيش المنازل وحالات الاكتفاء بالتحقيق الجنائى والسلطة التمهيدية للجهاز المركزى للمحاسبات فى قضايا المخالفات المالية

الفصل الخامس

الاحكام المتعلقة بحالات الطو فى تقدير الجزاء « حالات التشديد والتخفيف

الفصل السادس

الاحكام المتعلقة بالجزاءات التأديبية الصريحة ، والمقنعة « وطلبات محو الجزاءات »

الفصل السابع

الاحكام المتعلقة بالفصل من الخدمة وانهاؤها

الفصل الثامن

الاحكام المتعلقة بالطلب المستمجل المتعلق باستمرار صرف الراتب

الفصل التاسع

الاحكام المتعلقة ببعض النواحي الاجرائية امام المحاكم التأديبية

الفصل العاشر

الاحكام المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية
والدعاوى التعقيبية على الجزاءات التأديبية

الفصل الحادى عشر

احكام متعلقة ببعض الاجراءات امام المحكمة الادارية العليا

الفصل الثانى عشر

الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بشأن بعض الجادىء
بعدم شرعية بعض القرارات التأديبية

الفصل الثالث عشر

حجية احكام القضاء الادارى واثر حجية الاحكام الجنائية
امام المحاكم العادية ، وفى المنازعات التأديبية

الفصل الرابع عشر

دموى رد القضاة ، وتطبيقها فى نطاق المحاكمات التأديبية

الفصل الخامس عشر

الاحكام المتعلقة باعتراض الخارج عن الخصومة ، والمتعلقة
بالتماس امادة النظر

الفصل الاول

الاحكام المتعلقة بعدم صلاحية تعيين العامل المنقذ لشرط
حسن السمعة الا بعد رد الاعتبار القضائى او القانونى

القاعدة الاولى :

المعايير التى ارسنها احكام المحكمة الادارية العليا اعمالا لواجب المحافظة
على كرامة الوظيفة وحسن السمعة .

وفى ذلك استقرت الاحكام على ما يلى :

« أولا : بان الاصل فى تقدير سوء السلوك — وان كان مبدأ علما
متعلما على تحديده او منهومه او تعريفه الا ان تقدير قبليه بترك لجهة
الادارة بشرط ان يستمد من وقائع ثابتة بالاوراق لها دلالتها فى تقدير
سوء سلوك الموظف واقتناعها بعدم صلاحيته للاستمرار فى الخدمة » (١)

ثانيا : ان الموظف مطالب على الدوام بالحرس على اعتبار الوظيفة
التي ينتهى اليها حتى ولو كان بعيدا عن نطاق اعمالها . وانه لا يجوز ان
يصدر منه ما يمكن ان يعتبر منقضا للثقة الواجبة فيه والاحترام المطلوب
له والذي هو عدته فى التمكن لسلطة الادارة وبث هيبتها فى النفوس » (٢)

ثالثا : ان بعض الوظائف تحتاج فى شروط شغلها او فى سلوكهم
الوظيفى بحكم حساسية عملهم — التشدد فى تطبيق « معيار حسن السلوك
وسوءه » وفى هذه الحالة يجب عليهم ان يناووا بانفسهم او بسلوكهم على
الدنيا التي تحوم حولها الشبهات او طوكها اللسن عند رصد بعض
التصرفات .

وتطبيقا لذلك ادانت المحكمة الادارية العليا احدى الممرضات — التى
تعمل فى خدمة جمهور رواد المستشفى لانها يجب ان تتطلى بالبعد عن الشبهات
التي طوكها اللسن » (٣)

-
- (١) المحكمة الادارية العليا : السنة الثالثة — قاعدة ٨٨ .
 - (٢) المحكمة الادارية العليا : السنة السادسة — قاعدة ١٤٧ .
 - (٣) المحكمة الادارية العليا : السنة السابعة — قاعدة ١٤٧ .

القاعدة الثانية :

شرط الصلاحية اللازمة للتعين :

المبدأ الأول : النص على أنه يشترط فمين يعين عاملاً بشركة قطاع عام
الا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أيا ما كانت هذه العقوبة المحكوم بها ،
يقترب بطريق اللزوم اعتبار المحكوم سىء السيرة والسمعة ، فاقد شرط
الصلاحية للتعين .

المبدأ الثانى : لا يجوز تعين هذا العامل بأحدى شركات القطاع العام
الا بعد رد اعتباره اليه .

المبدأ الثالث : ان رد الاعتبار سواء كان قضائيا أو قانونيا لا يزيل
حكم الادانة الا بالنسبة الى المستقبل ، فيصبح المحكوم عليه ابتداء من تاريخ
رد الاعتبار في مركز ما لم تسبق ادانته .

المبدأ الرابع : مؤدى أن المحكوم عليه بعقوبة الجنائية — وقد
انقصد شرط الصلاحية اللازمة قانونا للتعين — يكون قرار تعينه باطلا بطلانا
مطلقا لا تلحقه اجازة لان شروط التعين مقررة للمصلحة العامة ، وهى قواعد
أمر ملزمة للعامل والشركة ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

وتقول المحكمة :

وحيث أن ما تنعاه الشركة الطاعنة بأسباب طعنها على الحكم المطعون
فيه الخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، وبيئنا لذلك نقول أن المطعون ضده ادخل
الغش عليها عند صدور قرار تعينه لديها اذ قدم اليها صحيفة الحالة
الجنائية خالية من السوابق وشهادتى خبرة بعمله السابق لإثبات صلاحيته ،
الا انه تبين لها تزوير هاتين الشهادتين اذ سبق الحكم عليه فى الجنائية
« رقم ٤٣٧٥ لسنة ١٩٥٩ السويس » بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه
الف جنيه عن جريمة رشوة ولم يكن قد حكم برد اعتباره اليه حين صدور قرار
تعينه لديها فاصدرت قرارا بحسب القرار السابق بالتعين لمخالفته للقانون ،
ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض تأسيسا على أن الحكم
برد اعتبار المطعون ضده وان كان لاحقا على قرار التعين يصحح ما لحق هذا
القرار من بطلان مما يجعل انتهاء العقد فى تاريخ لا حق بغير سبب مشروع
يوجب التعويض . حال أن الطاعنة سحبت قرار التعين لما تبينت بطلانه
لمخالفته احكام اللائحة رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ولان رد الاعتبار ينصرف
اثره الى المستقبل ، ويكون خطأ فى تطبيق القانون وتاويله .

وحيث أن هذا النعى شديد ذلك تمة لما كتبت المادة الرابعة من نظام
المعلمين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ -
الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أن " يشترط فيمن يعين معلما ما ينشأ :
(أ) (ب) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ؛ ألا يكون قد سبق
الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية أو جريمة مخلة بالشرف أو
بالأمانة ؛ ما لم يكن قد رد إليه اعتباره مما ملأه أنه يشترط فيمن يعين
علما ألا يكون سبق عليه الحكم بعقوبة جنائية نأ ما كتبت هذه العقوبة المحكوم
بها إذ يترتب عليه بطريق اللزوم اعتبار المحكوم عليه ساء السيرة والسمعة
فاقتد شرط الصلاحية للتعين ولا يجوز تعيينه بأحدى تركبات القطاع
العام إلا بعد رد اعتباره إليه " لأن رد الاعتبار سواء أكان قضائيا أو
قانونيا لا يزيل حكم الإدانة بالنسبة إلى المستقبل فيصبح المحكوم عليه
ابتداء من تاريخ رد اعتباره في مركز من لم تسبق إدانته ، ولأزم ذلك أن المحكوم
عليه بعقوبة جنائية وقد افتقد شروط الصلاحية اللازمة قانونا للتعين يكون
قرار تعيينه باطلا بطلانا مطلقا لا تلحقه اجازة لأن شروط التعين التي
انصحت عنها المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
المشار إليها مقررة للمصلحة العامة وهي قواعد أمره ملزمة للعامل والشركة
ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، ولما كان واقع الدعوى الذي سجله
الحكم المطعون فيه وكشفت عنه الصورة الرسمية للمستندات المقدمة من
الطاعنة إلى هذه المحكمة أنه حكم على المطعون ضده بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٠
بعقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه عن جريمة رشوة في
« الجنائية رقم ٤٣٧٥ سنة ١٩٥٩ جناليت السويس » المقيدة برقم ١٤
سنة ١٩٦٠ « أمن دولة عليا » وأنه تقدم بطلب إلى الطاعنة للتعين
لديها أرفق به صحيفة حالته الجنائية ثابت بها خلوها من السوابق
وشهادتي خبرة ، فأصدرت قرارا بتعيينه لديها في ٢١/١٢/١٩٦٦ باعتباره
مستوفيا شروط التعين ، ولما تبينت أنه سبق الحكم عليه بعقوبة الجنالية
المذكورة ، وأنه لم يحكم برد اعتباره فيها إلا بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٠ من
محكمة جناليت الجيزة ، وأن مسوغات التعيين المقدمة منه إليها مزورة ، ومن
بينها صحيفة الحالة الجنائية وشهادتي الخبرة عن عمله المدعى به في شركة
أخرى ، وانتهى عن ذات مدة قضائه عقوبة السجن ، أصدرت الطاعنة في
٢١/١/١٩٧٢ قرارا بسحب تعيينه لديها ، فيكون هذا القرار الأخير بنأى
عن التعسف ، ولا يترتب تمويضا للمطعون ضده سبها أن الفش يفسد التصرفات
إذا لم تكن الطاعنة لتبرم عقد العمل مع المطعون ضده أو لم يدخل عليها الفش

بتقديم تلك المستندات غير الصحيحة ليثبت بها استيفائه شروط التعيين على خلاف الحقيقة ، ولا يغير من ذلك قرار رئيس مجلس ادارة الطاعنة الصادر في ١٩٧١/٨/٨ بحفظ الموضوع مادام ان قرار تعيين المطعون ضده باطل بطلاناً مطلقاً غير قابل للتصحیح لصوره بالمخالفة لاحكام المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضده بالتعويض تاسيساً على ان « النائب من مذكر النيابة الادارية لوزارة التكوين المؤرخة ١٩٧١/٧/٣ بشأن التحقيقات التي اجرتها في القضية ٨٠ سنة ١٩٧١ تمين ان التحقيق تناول واقعتين ... الثانية ما تكشف عنه التحقيق من ان المستأنف - المطعون ضده - سبق الحكم عليه بالسجن ثم صدر حكم برد اعتباره ومدى سلبية القرار الصادر بتعيينه بالشركة » ويعرض هذه المذكرة على رئيس مجلس ادارة الشركة المستأنف عليها - الطاعنة - اصدر قراره على ذات المذكرة في ١٩٧١/٨/٨ . . . بحفظ الموضوع الخاص بصور حكم جنائي ضد المستأنف - المطعون ضده - نظراً لحصوله على حكم برد اعتباره ، وذلك لاعتبارات انسانية (السلوك الطيب فترة عمله) ، ومفاد هذا القرار ان رئيس مجلس الادارة قد اجاز ما قد يكون شاب عقد العمل من غش بسبب اخفاء المستأنف - المطعون ضده - لهذه الواقعة وتقبينه صحيفة جنائية خالية للواقع ، والقول بان قواعد التعيين الواردة في المادة ٤ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ هي قواعد آمره ، لا يملك رئيس مجلس الادارة الاتفاق على مخالفتها ولا يناقض هذا النص ذلك بان المادة المذكورة قد اشترطت فيعين عاملاً .. الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره والثابت ان المستأنف المطعون ضده - وقد صدر قرار رئيس مجلس الادارة المشار اليه في ١٩٧١/٨/٨ كان قد سبق الحكم برد اعتباره في ١٩٧٠/١١/٢٤ ومن المقرر ان الحكم برد الاعتبار طبقاً للمادة « ٢٢ » اجراءات جنائية يترتب عليه ازالة الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق ومن ثم فان قرار رئيس مجلس الادارة الصادر بتاريخ ١٩٧١/٨/٨ ان لم يكن قد تضمن اجازة عقد العمل من وقست نكسونه فان على الاقل قد اجازته من تاريخ الحكم برد الاعتبار المستأنف - المطعون ضده - وهو في هذا يكون قد صدر من يملك اصداره وليس في ذلك مخالفة لاحكام اللائحة المشار اليها .. والثابت ان المستأنف المطعون ضده - كان في عمله حتى اصدر رئيس مجلس الادارة قراره الاخير بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٢ والذي تضمن سحب قرار تعيين المستأنف - المطعون ضده - رقم ٢١ سنة ١٩٦٦ مستنداً في ذلك الى ذات السبب وهو الحكم على المستأنف - المطعون ضده - بعقوبة جنائية ومتذرعا بالمادة الرابعة من اللائحة

٢٣٠٩ سنة ١٩٦٦ ، فإن هذا القرار يكون في حقيقته انتهاء للمناقشة العمل على غير مقتضى ودون سبب مشروع من جانب رب العمل ، ذلك لأن رب العمل وقد قبل بتاريخ ١٩٧١/٨/٨ استمرار المسانف - المطعون ضده - في عمله وعلى النحو السالف بيانه فإن تذرعه بذات السبب لانتهاء العلاقة يكون فسخاً للعقد بغير سند ومشوباً بالتعسف وهو ما مؤداه أن الحكم المطعون فيه اعتبر حصول المطعون ضده على حكم برد أعباره اليه في تاريخ لاحق على القرار الصادر بتعيينه بالخالف للشرط المبينة بالمادة الرابعة من نظام العاملين الصادر بالقرار أنجهمورى رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ السالفة البيان يصحح ما شاب ذلك القرار من بطلان وغش ادخله المطعون ضده على الطاعنة ، كما اعتبر أن قرار مجلس إدارة الطاعنة الصادر في ١٩٧١/٨/٨ بحفظ ما تبين من صدور حكم بمعقوبة جنائية على المطعون ضده تفل يدها على سحب قرار تعيين المطعون ضده لما شابها من بطلان مطلق ، واعتبر هذا القرار الآخر فسخاً بغير سند ومشوباً بالتعسف يوجب التعويض ، ومن ثم يكون الحكم اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، بما يوجب نقضه بغير ما حاجه ليبحث باقى وجوه الطعن . (٤)

تعليق :

أن صدور الحكم في هذه القضية صدر في الطعن أمام محكمة النقض لأن المنازعة متعلقة بعمل بشركت القطاع العام في منازعة يختص بها القضاء العادى ، الا أننا قد أوردنا هذا الحكم لما يشتمل عليه من مبادئ قانونية هامة ، يمكن الاهتداء بها أمام القضاء الإدارى اذا ما تعلقت المنازعة بعمل من عمال الحكومة ، أو الهيئات ، أو المؤسسات العامة ، أو أجهزة الإدارة المحلية ، وهى تلك المنازعات التى يختص بمجلس الدولة بنظرها بهيئة قضاء ادارى ، أو بهيئة قضاء تأديبى ، وذلك مع ضرورة اجراء الملاحظات اللازمة بين الاجراءات المنبئة أمام كل من القضاء العادى والقضاء الإدارى ، مع الإحاطة بأن المنازعات التأديبية المتعلقة بالمعاملين بشركات القطاع العام تنظر أمام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة حسبما سبق بيانه .

القاعدة الثالثة :

الحكم الفيايى لا يصلح للاستدلال على سوء السمعة - سقوط الحكم الفيايى بمضى المدة عليه ، دون أن يصدر من المحكوم عليه ما يشيئنه أو

(٤) الطعن بالنقض رقم ٢٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٨ .

يؤخذ عليه - أثره - عدم إمكان القول بتخلف شرط حسن السمعة اللازم للصاحبة اللازمة لتولى الوظيفة .

ونقول المحكمة :

نجتزئ ما قالته المحكمة الإدارية العليا في الموضوع حيث تقول :

.
.

ومن حيث أن الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بسحب قرار تعيينه ويلزام الوزارة بأن تدفع له تعويضا مؤقتا قدره قرش صاغ واحد .

ومن حيث أنه عن طلب الإلغاء فإن الوزارة قد أصدرت قرار السحب المنو عنه استنادا إلى أن قرار تعيين الطاعن الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ صدر معيبا لفقدان الطاعن شرط حسن السمعة بسبب الحكم عليه غيايبا في ١٣ من إبريل سنة ١٩٥٤ بحبسه ستة أشهر مع الشغل في جريمة من جرائم هناك العرض .

وليس من العدل في شيء أن يحتج على إنسان بحكم صدر بناء على أقوال خصمه ودون أن يمكن هو من إبداء أوجه دفاعه . ذلك فضلا عن أن الحكم الصادر في الغيبة يتميز عن الحكم الحضورى بأنه جائز الطعن فيه بالمعارضة أمام القاضى الذى أصدره ، ومعلوم أنه حكم قابل للطعن ، حكم غير بات ، ويتوقف مصيره على الفصل في المعارضة المقدمة بشأنه . فلحكم الغيابى ، والحالة هذه ، لا يصلح البتة للاستدلال على سوء السمعة أو على حسنها . وفي وقائع هذا الطعن فإن الحكم الغيابى المشار إليه قد سقط بمضى المدة عليه ، ولم يصدر من الطاعن بعد ذلك ما يثبته أو يؤخذ عليه .

ومن حيث أنه على فرض أن قرار تعيين الطاعن قد صدر معيبا لتخلف شرط حسن السمعة فيه وقت التعيين وهو شرط من شروط الصحة فإن أقمى ما يترتب على فقدان قرار التعيين لهذا الشرط هو قابليته للسحب أو الإلغاء خلال الستين يوما التالية لتاريخ صدوره بحيث يتمتع على جهة الإدارة بحبه بعد قوات هذا الميعاد وصورته حسيئا من الرجوع فيه .

ومن حيث أن قرار السحب المطعون فيه قد صدر في ٢٥ من مايو مسنة ١٩٥٩ بعد مضي أكثر من أربع سنوات على قرار التعيين أى في وقت كان فيه

هذا القرار الأخير قد أصبح حمينا من الرجوع فيه وبذلك يكون قرار السحب قد صدر مخالفا للقتون ويتمين لذلك القضاء بالقائه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الحكومة بمصرفات هذا الطلب وغنى عن البيان انه يتمين على الموظف أن يلتزم السلوك الحميد سواء في حياته السابقة لتوظيفه او اللاحقة عليه ناذما تبين للجهة الادارية أن الطاعن لم يلتزم السلوك الحميد في اى وقت كان لها أن تصدر قرارا يفصله لتخلف شرط حسن السمعة بالنسبة اليه .

ومن حيث انه عن التعويض الذى يطلب الطاعن الحكم له به فانه وقد اجابته المحكمة الى طلب الالغاء فلا محل للحكم بتعويض اذ في الحكم له بالالغاء ما يجبر كل ضرر ويتمين لذلك القضاء برفض هذا الطلب مع الزام الطاعن بمصرفاته .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يتمين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدفع بعدم قبول طلب الالغاء ، ويقبوله ويلغاه القرار الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بسحب قرار تعيين الطاعن والزام الحكومة بالمصرفات المناسبة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

لهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وبرفض الدفع بعدم قبول طلب الالغاء ، ويقبوله ، ويلغاه القرار الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بسحب قرار التعيين ، والزمه الحكومة بالمصرفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات (٥) .

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا —
السنة الحادية عشرة من أول أكتوبر سنة ١٩٦٥ الى آخر يونيه سنة ١٩٦٦ —
في القضية رقم ١٣٠١ لسنة ٧ القضائية — جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٦
— ص ٤٩٦ — ٥٠٤ .

(م — ٦ الحديث في الفتوى)

الفصل الثاني

الاحكام المتعلقة بالجرائم المخلة بالشرف

والمخلة بواجبات الوظيفة

(أولا) الجرائم المخلة بالشرف

القاعدة الاولى :

تعريف الجرائم المخلة بالشرف :

*** وفي ذلك قضت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٩٢ لسنة
٥ اى عليا بجلسة ١٩٧٢/١/٢٢ بان :

« الجرائم المخلة بالشرف لم تحدّد في قانون العقوبات او في اى قانون
سواه تحديدا جليما بل كما انه من المتعذر وضع معيار ملقح في هذا الشأن ،
الا انه يمكن تعريف هذه الجرائم بانها هي تلك التي ترجع الى ضعف في الخلق
والانحراف في الطبع مع الاخذ في الاعتبار طبيعة الوظيفة ونوع العمل الذي
يؤديه العامل المحكوم عليه ونوع الجريمة والظروف التي ارتكبت فيها والامكان
المكونة لها وبدى كشفها عن الناصر بالشهوات والنزوات وسوء السيرة والحد
الذي ينعكس اليه اثرها على العمل وغير ذلك من الاعتبارات .

ومن حيث ان جنحة تبديد منقولات الزوجية تكون دائما نتيجة المصادمات
والمنازعات التي تقع بين الزوجين وهي تقع دائما في محيط الاسرة وجوها العائلي
ومن ثم فانها وان وصفها القانون بانها جريمة تبديد الا ان ذلك لا يعتبر كافيا
بذاته لاعتبارها جريمة مخلة بالشرف واهمها ان تكون ذنبا اداريا يسوغ مواخذة
العامل عليه تاديبيا ولو ان المجال الذي ارتكب فيه هذا الذنب خارج نطاق عمله
الوظيفي لان هذا العمل يكون في حد ذاته سلوكا معيبا ينعكس اثره على كرامة
الوظيفة ويؤسس اعتبار شاذ لها ويزعزع الاطمئنان الى استقامة القائم بامانها
ويتشاقى مع ما يتحلى به من طيب الخصال » .

القاعدة الثانية :

لا يوجد تحديد قانوني للجرائم المخلة بالشرف :

ان القضاة لم يحددوا ما يعتبر من الجرائم مخلا بالشرف والامانة

قاصدا من ذلك ان يكون هناك مجال للتقدير وان تكون النظرة اليها من المرونة بحيث تسير تطورات المجتمع وتقول الحكمة .

« ان الجريمة المظهة بالشرف او الامة هي تلك التي ينظر اليها المجتمع على انها كذلك وينظر لفاعلها بعين الازدراء والاحتقار ويعتبره ضميم الخلق منحرف الطبع دنى النفس سلقط المروءة فالشرف والامة ليس لهما مقبلس ثابت محدد بل هما صفتان متلازمتان لمجموعة الميادى السلبية والمثل العليا التي تواضع الناس على اجلالها واعزازها في ضوء ما تفرضه قواعد الدين ومبادئ الاخلاق والقانون السائدة في المجتمع ، نهذه القواعد والميادى تتداخل جبيما وتتألف كلها لبنشا من مجموعها المفهوم العام لمعنى الشرف والامة في المجتمع ويتكون على !سلس ميزان اجتماعى يزن الحسن والقبيح ويميز بين الخير والشر ويفرق بين الفضيلة والرذيلة وهذا المفهوم لا يخضع لمعيار ذاتى يرجع فيه الى كل شخص على حدة وتتغير بتقديره الذاتى بل هو مفهوم اجتماعى لما تواضع عليه الناس في مجتمع معين وهو لذلك يتبع المجتمع في تطوره ويختلف بحلوله باختلاف الزمن والمكان وتبعا لاختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات والميادى المستمدة من قواعد الدين والقانون ، فما قد يعتبر مباحا بالشرف والامة في مجتمع معين قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر او في زمن مختلف ، كل ذلك تبعا لتطور الانكسر الاجتماعية ومدى التزام السلوك الاجتماعى بقواعد الدين والاخلاق السائدة في العصر وكلما اقترب الدين من الحضارة كلها ارتفع المعيار الظفى وارتنى السلوك في المجتمع ، وعلى كل فانه ينبى ملاحظة مدى التقارب او التباعد بين الدين والقانون في هذا المجال وبمراعاة ان القانون هو المصدر الاساسى والملازم لقواعد السلوك في المجتمع الامر الذى ينعين معه ان تكون مبادئه وقواعده محل اعتبار كبير عند تحديد المفهوم الاجتماعى لامر من الامور فالخير والميسر والريا كلها امور تصرمها احكام الدين وتحظرها قواعد الشرع الحنيف بينما قد تكون في القانون جائزة بقبود وشروط محظورة عند الاخلال بهذه القبود والشروط حظرا يبلغ القمع الجنائى في بعض الاحوال فقد اجاز القانون الاتجار في الخير وتعالطها بشروط واباح تقاضى الفوائد على القروض في حدود معينة واجاز الرهان والسباق واوراق النصب بشروط مع ان هذه الامور تشترك مع الميسر في الطبيعة ان لم تكن بعض مظاهره وانواعه ، ومن ثم فانه وان كان لعب القمار يعتبر من كباثر الاتم التي نهت الشريعة عن اقترافها ويشكل ايضا جريمة وضعية فرض فيها الشارع عقوبة جنائية ، الا انها مع ذلك لا تعتبر في نظر الشارع الوضعى بصفة عامة ومطلقة من الجرائم المظهة بالشرف او الامة بالمعنى المقصود في قانون التوقف وآية ذلك ان هذا القانون قد حظر على المالح لعب القمار في الاتنية او المحال العامة واعتبر هذا المحظور

كتاباً تاديبياً يسوغ مواخذة العامل من الناحية الإدارية ، فلو أن هذا الفعل يشكل جريمة بسبب بالشرف والامعة وهي التي يترتب على انتهاكها وإدانة عاملها فصله من الخدمة بقوة القانون اعمالاً لنص الفقرة ٧ من المادة ٧٧ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الملغى الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والتي تنال المادة « ٧٠ » من قانون نظم العاملين المدنيين الجديدين الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — لو كان الأمر كذلك لما كان بالمشروع حاجة الى النص على لعب القمار ضمن الذنوب التأديبية التي حظر على العامل ارتكابها واكتفى بالحكم العام المقرر في شأن الجريمة المخلة بالشرف والامعة شأنها في ذلك شأن باقي الجرائم الاخرى الماسة بالشرف والامعة كالمسقة والنصب وخيانة الامعة والجرائم الخلقية والتي لم ينص عليها قانون نظم العاملين اكتفاء بالاثار المترتبة على ادانة عاملها بحكم جنفى والذي يؤدي الى انهاء خدمة العامل بقوة القانون (١) .

تمليق :

جدير بالاحاطة ان القاعدة الواردة بالحكم سلف الذكر ما زالت صالحة للتطبيق في ظل قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مع اجراء الملاحظات التي يطلبها هذا القانون فعلى سبيل المثال جاء بالفقرة السابعة بالمادة (٧٧) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الواردة بالفصل الحادى عشر المتعلقة بانتهاء الخدمة ان انتهاء الخدمة يكون بسبب « الحكم على العامل بعقوبة جنائية او في جريمة مخلة بالشرف والامعة ويكون الفصل جوازياً للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف التنفيذ العقوبة » .

ويوضح من النص السابق ان القانون لم يضع معياراً محدداً للجرائم المخلة بالشرف وجعل الفصل جوازياً للوزير .

كما ان هذا القانون لم يربط عقوبة الفصل الوجوبى على لعب القمار في الاندية او المحل العلبى فقد نصت الفقرة السادسة من المادة (٥٧) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى وردت بالفصل الثامن المتعلق بواجبات العاملين والاميل الحظورة عليهم ما يلى :

« ان يلعب القمار في الاندية والمحل العلبى » ومن هنا يوضح ان المشروع لم يربط عقوبة الفصل الوجوبى على لعب القمار والا لما ادخل هذا الذنب

-
- (١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى —
السنة الثالثة — من أول اكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ —
الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢ القضائية — جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧١ تلعدة
٢٣ — من ١٨٠ — ١٨٢ .

ضمن الاعمال المحظورة دون الاعمال التي توجب الفصل والتي جاءت بنص صريح بالفصل الحادى عشر .

وبالرجوع الى القانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يلاحظ أن الفقرة السابعة من المادة (١٤) الواردة بالفصل الثانى عشر والمتعلق بانتهاء الخدمة لم تنص صراحة على تحديد الجرائم المخلة بالشرف أو الامانة وانما اشترط المشرع ثبوت هذه الجرائم بالحكم على مقترنها بمعقوبة الجنالية أو بمعقوبة مقيدة للحرية حيث نصت هذه الفقرة على ما يلى :

« الحكم عليه بمعقوبة جنالية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بمعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ »

كذلك نصت الفقرة (١٣) من المادة (٧٧) من الفصل العاشر في واجبات العاملين بالدولة والاعمال المحظورة عليهم بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه يحظر على العامل « ان يشرب الخمر أو ان يلعب القمار في الاندية أو المحال العامة » .

ومن هنا يتضح ان نية المشرع في القانون الجديد لم تتجه ايضا الى فصل العامل نصلا وجوبيا في هذه الجرائم والا لما أوردها في الاعمال المحظورة وليس ضمن الجرائم التي ترتب انتهاء الخدمة غير أنه اذا ترتب على هذه الجرائم المخلة بالشرف الحكم على العامل بمعقوبة جنالية أو بمعقوبة مقيدة للحرية ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ فانه يترتب على ذلك انتهاء خدمة العامل .

القاعدة الثالثة :

نصت المادة ٧/٧٧ من نظام العاملين الخنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على انتهاء خدمة العامل اذا حكم عليه بمعقوبة جنالية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة — يشترط لذلك ان يكون الحكم نهائيا — بالحكم الفياى الصادر من محكمة الجنائيات بادانة المتهم في جنالية لا يعدو ان يكون حكما تهديديا مؤقتا — لا يصح الاستناد الى هذا الحكم في تطبيق حكم المادة ٧/٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

نكتفى بمضمون هذه القاعدة لوضوحها (٢) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى في القضية رقم ١٤ لسنة ٢ قضائية — جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٢ — ص ٨٩ — بند ٧١ .

القاعدة الرابعة :

جريمة التبييد التي تقع من الحارس على امواله المحجوز عليها — جريمة مخلة بالشرف — اثر ذلك — انتهاء المعامل بالحكم عليه في هذه الجريمة .
نكتنى بمضمون هذه القاعدة لوضوحها (٣) .

القاعدة الخامسة :

جريمة احراز المخدرات بغير قصد الاتجار وبغير قصد التعاطي او الاستعمال تعتبر جريمة مخلة بالشرف اذا كانت الظروف التي ارتكبت فيها تؤدي الى اعتبارها كذلك .
نكتنى بمضمون هذه القاعدة لوضوحها (٤) .

(ثانيا) الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة

القاعدة السادسة :

التطاول على الرؤساء بما لا يليق او تحديهم او التشهير بهم يشكل مخالفة تأديبية قوامها الاخلال بواجبات الوظيفة .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث انه يستفاد من هذا المرد المفصل لمناصر الشكوى ولما اسفر عنه تحقيقها ان الشاكى انما استهدف من شكواه التشهير برئيس مجلس ادارة الشركة وبغيره من المسؤولين فيها والتطاول عليهم واتهامهم بما يشينهم ويهدر سمعتهم وكرامتهم ، وقد لجا في سبيل ذلك تارة الى اختلاق وقائع لا اساس لها من الاصل ، وتارة اخرى بالبلس واقعة لا مأخذ عليها ثوب المخالفة ، وتارة ثالثة بتخاذل ما قد يكون مخالفة من احد العللين او بعضهم ذريعة لانتهام رئيس مجلس الادارة بأكبر لا يد له فيها ولا تجوز مساطته عنها . وقد انصح الشاكى في صدر شكواه وفي عريضة دعواه رقم ١٢٠ لسنة ٦٠ « القضائية عن ان باعته على تقديم الشكوى هو الرد على قرار رئيس مجلس

(٣) نفس المرجع السابق — الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢ قضائية — جلسة

١٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ — ص ١٢٠ بند ١٧

(٤) نفس المرجع السابق — الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢ قضائية — جلسة

٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢ — ص ٥٥٨ بند ٦٧ .

الإدارة لوقفه احتياطيا عن العمل في فبراير سنة ١٩٧٢ للمخالفات التي نسبت إليه آنذاك وأحيل بسببها للتحقيق ألام النيلية الادارية ، وفي ذلك ما يؤكد أن الغاية من الشكوى هي مجرد الكيد والتشهير وليس ابتغاء المصلحة العامة ، ولا سيما وأنه لم يتعرض فيها لدفع أية مخالفة من المخالفات التي أوقف بسببها ، ولم يشر الى أى دليل أو قرينة على صحة ما ورد بها ، ولم يبد أى دفاع من نفسه في التحقيق متذعرا بالامتناع بدون وجه حق عن إبداء أقواله فيه ، مع أنه سبق أن إبداها باعترافه ألام جهلت أخرى ، ولم يقدم أثناء مراحل نظرها دعوى إلغاء قرار الجزاء ما ينفي به اتهامه بتقديم شكوى كيدية .

ومن حيث أنه من المبادئ المقررة أنه وإن كان حق الشكوى مكفولا دستوريا وإن للعامل أن يبلغ عن المخالفات التي تصل الى علمه توخيا للمصلحة العامة ، إلا أنه يتعين عليه عند قيامه بهذا الإبلاغ ألا يخرج عما تقتضيه الوظيفة من توقيف الرؤساء واحترامهم وإن يكون قصده من هذا الإبلاغ الكشف عن المخالفات توصلا الى ضبطها لا أن يلجأ اليه مدفوعا بشهوة الاضرار بالرؤساء والتكيد لهم والظمن في نزاهتهم على غير أساس من الواقع كما لا يسوغ أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه بما لا يليق ، أو تحديدهم والتشهير بهم ، وعلى ذلك فلذا ما خرج العامل في شكواه على هذه الحدود فإنه يكون قد اخل بواجبات وظيفته وارتكب ذنبا يستوجب المؤاخذة والمقلب التأديبي .

ومن حيث أن الثابت فيما تقدم أن المطعون ضده قد ارتكب المخالفة التي بنى عليها قرار الجزاء المطعون فيه الذى قضى بخفض وظيفته ومرتبه وإن صدور هذه المخالفة من فى مثل وظيفة المدعى وثقافته القانونية امر من شأنه أن يسبغ عليها طابع الجسامة ومن ثم يقتضى تشديد العقاب وعلى ذلك يكون القرار المذكور قد صدر مستوفيا أركانه القانونية ومتفقا مع حكم القانون فيما قام عليه من سبب وما انتهى اليه من جزاء واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يتعين الحكم بإلغائه فيما قضى به من إلغاء هذا القرار وبرفض الدعوى بالنسبة له « (هـ) » .

القاعدة السابعة :

صدور عبارات شائنة من الموظف بقصد النيل من رؤسائه يعد مخالفة تأديبية ولا محل للنزول بان هذه العبارات صدرت فى اجتماع سياسى بالشركة ولم يكن خلاله قالبا بأعمال وظيفته .

(هـ) المحكمة الادارية العليا - (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ح/٢ - من ١٦٨٨ - ١٦٨٩ .

ونقول المسألة :

« ان العبارات التي صدرت من المضمون ضده شائنة بذاتها وتحمل معنى الإهانة ، بحيث لا تترك مجالا لافتراض حسن النية بل تقطع بأنه قصد بها النيل من اثنين من رؤسائه والتشهير بهما والحط من قدرهما أثناء مناقشة موضوعات تدخل في صميم اختصاصهما باعتبارهما من مديري الشركة وذلك في اجتماع ضم كثيرا من العاملين فيها — وهى عبارات لم يكن المقام يقتضيها ولا يبررها قول المطعون ضده انها كانت وليدة لحظة انفعال بعد مهاجمة السيد / لقسم الصيغة اذ ان ما ادلى به هذا الآخر اثناء الاجتماع قد خلا من اى استفزاز او تعد — ومسلك المطعون ضده على الوجه السابق يبلّغه ينطوى على خروج عما تقتضيه وظيفته من احترام لرؤسائه وتوقيرهم .

ولا حجة في قوله ان الاجتماع كان سلسيا وانه لم يكن خلاله قلما بأعمال وظيفته بل كان يبشر حقوقه السيادية متحررا من السلطة الرئسية وعلاقة العمل — ولا حجة في ذلك اذ فضلا عن أن واجب كل من يشترك في اجتماع ان يتجنب الانفعال الجارحة وأن يصون لسلقه عما فيه تشهير بغيره واهانة له دون مقتضى — فإن الاجتماع سلف الذكر قد انعقد بدعوة من رئيس مجلس الإدارة والتقى فيه أعضاء مجلس الإدارة وكثير من مديري الشركة بأعضاء لجان الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية للعاملين بالشركة وكان الغرض من انعقاده مناقشة ما أتبزته الشركة وهو منوط بها في الخطوة المقبلة — وبذلك كان الموضوع المطروح للبحث هو عمل الشركة وانعلاجها وما قد تقتضيه ذلك من التعرض لمسئولية واختصاصات العاملين على ادارتها والمنفذين لأوجه نشاطها — وانه ولئن كان لكل من المشتركين في هذا الاجتماع ان يبدى رأيه بحرية وصراحة تامة وان يتناول بالنقد ما يراه جديرا بذلك من أعمال الشركة ايا كان المسئول عنه — وان يقترح ما يراه كفيلا بعلاج ما فيها من عيوب ، إلا أنه ليس له ان يجاوز ذلك الى الطعن والتجريح والتطاول دون مقتضى على الزملاء والرؤساء والا أصبح مثل هذا الاجتماع مجالا للنيل من الرؤساء والتشهير بهم والحط من كرامتهم الامر الذي لا يتفق مع المصلحة العامة وما تقتضيه من قيسام الثقة والتعاون بين العاملين رؤساء ومروؤسين — بل ومن شأنه ان ينسوت الغرض الذي من اجله عقد الاجتماع .

لذلك فان وقوع المخالفة المنسوبة الى المطعون ضده أثناء الاجتماع سلف الذكر ، وهو حسبما سبق البيان اجتماع وثيق الصلة بأعمال الشركة

وباختصاصات العاملین فیها ومسؤولیاتهم لیس من شأن اغفاله من المسؤولية عما بدر منه من عبارات غیر لائقة تنطوی علی خروج علی مقتضیات وظیفته علی وجه یتستوجب مؤاخنته تأسیباً « (٦) » .

القاعدة الثامنة :

وجوب تنفيذ العامل لأوامر الإدارة أيا كان رايه فيها طالما وصلت اليه من القنوات التنظيمية للجهاز الإداري .

وتقول المحكمة :

« ان المبادئ المستقرة في علم الإدارة العلية ان الموظف أو العامل بالمعنى الحديث يخدم الدولة ويخضع للحكومة القائمة وينفذ تعليماتها حتى لو تعارضت مع المذهب السياسي الذي يدين به ان كان مغايراً للمذهب السياسي للحكومة القائمة .

وانطلاقاً من هذا المفهوم يجب على العامل أن ينفذ أوامر الإدارة طالما وصلت اليه من القنوات الشرعية الصحيحة دون الاعتراض بمعززه عن الاداء أو عدم بلامه المكان والظروف والملايسات فان ذلك متروك للتنظيم الإداري القائم والذي يعمل في نطاقه .

فالعامل يتلقى الأوامر من القنوات الشرعية للتنظيم ويقوم بما يطلب منه والا لاختل النظم الوظيفي وتعرضت المصلحة العلية للخطر « (٧) » .

✽ فيهم من هذا الحكم أن امتناع العامل عن تنفيذ الأوامر يعرضه للمساءلة والعقاب .

تعليق :

ان المبدأ الذي يشير اليه الحكم هو أحد المبادئ التي أشار اليها عالم الإدارة الفرنسي « هنري فايول » والمعروف « بالآب الفعلي » للإدارة العلية (١٨٤١ - ١٩٢٥) وذلك في عرض نظريته المعروفة باسم « نظرية هنري

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر علماً - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - ج/٢ - ص ١٦٨٤ - ١٦٨٥ .
(٧) المحكمة الإدارية العليا في ١١ يوليو ١٩٦٣ - المجموعة - ص ٢٨٠ .

فايول « والتي عرضها في كتابه الشهير والمعروف باسم « الإدارة الصناعية والمساباة » Administration Industrielle et Générale »
 — وقد عرض « فايول » الجدا المشار اليه في الحكم بعنوان « الامتثال للنظام »
 « Discipline » ويرى « فايول » ان نجاح الامتثال للنظام واطاعة
 الاوامر يستلزم بالضرورة ان تكون الاوامر الصادرة للعاملين معقولة وملائمة ،
 ويرى ان الامتثال للنظام لا ينبغي ان يكون مقصورا فقط على المستويات الدنيا
 في التنظيم الادارى ، بل يجب ان يسود ايضا بين كبار الاداريين (١) .

(١) للتوسع في هذا الموضوع يرجع لؤلفنا « القيادة الادارية » القاهرة
 سنة ١٩٧١ ص ١٦ وما بعدها .

الفصل الثالث

الاحكام المتعلقة بإعلان اسباب القرارات الإدارية ، وانعقادها

القاعدة الاولى :

انه ولأن كان للإدارة تقدير الجزء التقديري في حدود التصيب القانوني
الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع اشطاره ، اما اذا
كان القرار لا يقوم على كامل سببه فانه يكون جدير بالانفاء لاعادة التقدير .

ونقول المسألة :

ومن حيث ان وثائق هذه الدعوى تتحصل في انه بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧
تقدم المدعى الى السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة بشكوى تضمنت انه نقل
نقلا تصفيا من فرع الدقي بسبب امتراضه على عدد من الصناعات المسماة
التي صدرت من بعض المسؤولين بذلك الفرع وعد بالكتشف عنها في تحقيق
واحييت هذه الشكوى الى السيد رئيس قطاع التفتيش الذي امر في ١٩٦٨/٤/١
باجراء تحقيق فيها فاجرى تحقيق بمعونة الادارة المركزية للشئون القانونية
أخذت فيه اقوال المدعى الذي اوبا في تلك التحقيقات الى عدد من المأخذ الفنية
والادارية التي شابت العمل بالفرع المذكور وقدم أوراقا ومستندات يدعم بها
اقواله من بعض تلك المأخذ .

وانتهت الادارة في موضوع هذه الشكوى الى ما يأتي :

اولا : حفظ شكوى السيد (المدعى) رئيس قسم الرسم
والمساحة بمراتبه وسط القاهرة لعدم الصحة .

ثانيا : بمسألة السيد / رئيس قسم الرسم والمساحة
بمراتبه القاهرة من الفئة الخامسة لتقديم شكوى ثبت عدم صحتها في مواضع
كثيرة كما ثبت كيديتها في مواضع أخرى ،

ثالثا : بمسألة السيد المهندس / مندوب الشبكة بشمال
القاهرة من الفئة الخامسة لتعديده اختصامه بإصدار امر مكتبي من اختصاص
الجهات الرسمية .

رابعا : توصي المسؤولين بمراتبه الدقي للـ :

١ - أن يقوم مكتب الرسم بمراتبه الدقي بتوقيع الرسومات بخلاف الشبكة
في حينها .

٢ - أن تكون كشوف العمل اليومية المبلغة الى مكتب الرسم بتضمين بيانها تفصيلا بنوع العمل .

توصى المسئولين بالإدارة العامة لشبكة القاهرة الكبرى الى : -

١ - عدم وضع كوفيه (دخول - خروج) على حائط عتار لم يتقدم ملاكه بطلب مقايمة او اشتراك خشية اذ ذلك يهوى سرقة التيار وانضاد اجراءات بالنسبة لما سبق وضعه من (دخول - خروج) حفظا لاموال المؤسسة من الضياع وانه يعرض الامر على السيد المهندس رئيس قطاع التشغيل ، اشر سياحته بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣ بالآتى . (ان الشكوى المقدمة من السيد /..... ثبتت عدم صحتها كما ثبتت كيديتها الامر الذى يتضح معه أن سلوكه وخلقه غير قويم لذلك : اوافق على خصم عشرة ايام من اجره نظير هذا السلوك المشين .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ومن التحقيقات التى اجريت أن المآخذ الفنية والادارية التى كشف عنها المدعى قد ثبت صحة بعضها واتخذته المؤسسة أساسا لتقبيبه المسئولين بمراقبة الدقى وبالإدارة العامة الى العمل على تلافى حدوثها وان البعض الآخر لم تكن الدلة عليه كافية لثبوتها او كانت كافية لكن اسوال بعض من اخذت اقوالهم من العاملين بالمؤسسة اتجهت الى التظليل من شأنها هذا ، ومع ذلك فقد جاء بذكره الادارة المركزية للشئون القانونية المؤرخة فى ١٩٦٨/١٠/٢٠ ذاتها فى شأن تحقيق تلك الوقائع ... ان شكوى المدعى قد تضمنت (١٧) سبعة عشرة بندا تبين من التحقيق عدم صحة بعض ما ورد بها وصحة جزئيات مما ورد ببعض البنود الاخرى .

ومن حيث انه ثبت كذلك من كتاب السيد الامين العام لشئون العاملين بالمؤسسة رقم ١٨٢٧٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٤ ان مجازاة المدعى قد قامت على اساس ان المدعى قد تقدم بشكوى ثبتت عدم صحتها . وكيديتها ، وهذا يعنى ان قرار الجهة الادارية بمجازاة المدعى قد قام على سبعة عشرة سببا : هى عدد المآخذ التى عددها المدعى فى التحقيقات التى اجريت معه ، وارثات الجبهة الادارية ان بعض هذه المآخذ كيدى ويبعد عن الصحة ويشكل سلوكا من المدعى وصفته بأنه مشين .

ومن حيث أن من الواضح أن بعض هذه المآخذ التى كشف عنها المدعى فى التحقيقات قد ثبتت صحتها وخير دليل على ذلك ما جاء بكتاب السيد الامين العام رقم ١٨٢٧٤ آتف الفكر من التوصية باتباع بعض الاجراءات الادارية التى اشار المدعى لان فى اتباعها تحقيق للمصالح العام .

ومن حيث انه يستفاد من ذلك ان البنود السبعة عشر التى عددها المدعى

في التحقيقات لم تكن جميعها كيدية وبعبدة عن الصحة حتى يسوغ القول بقيام
الجزاء على كامل سببه .

ومن حيث انه ولئن كان للادارة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب
القانوني الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير على اساس قيام سببه بجميع اشطاره
فاذا تبين انه قدر على اساس تهمتين او عدة تهم لم يتم في حق الموظف سوى
بعضها دون البعض الآخر فان الجزاء والحالة هذه لا يقوم على كامل سببه ،
ويتعين الغاؤه لاعادة التقدير على اساس استبعاد ما لم يتم في حق الموظف
وربما يتناسب صدقا وعدلا مع ما قام في حقه ولو كانت جميع الافعال المنسوبة
للموظف مرتبطة بعضها البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة اذ ليس من شك في انه
اذا تبين ان بعض هذه الافعال لا تقوم في حق الموظف وكان ذلك ملحوظا عند
تقدير الجزاء لكان للادارة رأى آخر في هذا التقدير فلا يجوز ان يكون الموظف
ضحية الخطأ في تطبيق القانون (1) .

القاعدة الثانية :

القرار الإداري بتوقيع الجزاء التأديبي — وجوب قيامه كاصل علم على
كامل سببه — يستثنى من ذلك ان يكون الشطر من القرار الذي لم يثبت في حق
المتهم غير ذي أهمية وكان الجزاء الموقع عليه مناسباً ومتلائماً في تقديره مع
التهم الباقية .

وتقول المحكمة :

ان مناط الفصل في النزاع هو فيما اذا كان القرار الإداري بتوقيع جزاء
عن أكثر من تهمة وبل للمحكمة بعد ذلك ان رأت ان إحدى هذه التهم غير
مستخلصة استخلاصاً سلفاً من الأوراق يتعين عليها في هذه الحالة ان تلغى
القرار لعدم قيامه على كامل سببه بعد انهيار شطر منه تركلة للجهة الإدارية
الحق في اصدار الجزاء بالنسبة للشطر الأخرى الثلثة .

ولا شك في ان القرار الإداري بتوقيع الجزاء يجب ان يقوم كاصل علم على
كامل سببه حتى يكون الجزاء متلائماً مع التهم المسندة الى المتهم ، والا اختللت
الموازين واهدرت العدالة ، على ان ذلك الاصل يجب الا يطبق في كل الحالات
حتى لا تنهدم جميع القرارات ويعاد النظر فيها من جديد في ضوء ظروف أخرى

(1) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري —
من اول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ — في القضية رقم ٨٢٩ لسنة ٢٣ ق
— جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧١ — قاعدة ٦٢ .

قد تؤثر على هذه القرارات الامر الذي قد يضطرب معه الجهاز الادارى وانما يتعين الا تطلق هذه القاعدة فلا يطبق في حالة ما اذا كان الشطر من التسيار الذى لم يثبت في حق المتهم غير ذى اهمية ولكن الجزء الموقع عليه متنسبا ومتلائما في تقديره مع التهم الباقية (٢) .

القاعدة الثالثة :

تحديد نطاق رقابة القضاء الادارى على صحة الوقائع التى يستند اليها القرار والتمييز بين قيام الدليل وبين اقتناع المحكمة به اذ ان رقابة القضاء الادارى تنصب على قيمة الدليل ذاته ولا تنصب على مدى امكانية الاقتناع به ، مسع التركيز على اهمية السبب في القرار التاديبى .

تلخيص المبادئ القانونية والتعليق عليها :

نكتفى بتلخيص موضوع القضية والتعليق على المبادئ التى جاءت بها في ضوء احكام المحكمة الادارية العليا فنقول :

« ان مسار هذا الطعن اساسا يتعلق بحدود سلطة القاضى في رقابة صحة الوقائع التى يستند اليها القرار الصادر من الادارة ، وما اذا كانت المحكمة الادارية في حكمها المطعون فيه قد جاوزت حدود الرقابة القانونية واحلت نفسها محل السلطة التاديبية فيما هو متروك لفهها ووزنها وتقديرها ، ام انها التزمت حدود هذه الرقابة في مراقبة صحة قيام الوقائع ، وصحة تكييفها القانونى دون ان تتعدى ذلك استثناءا للقرار المطعون فيه للنظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الادارة من دلائل وبيانات وقرائن في اثبات الوقائع التى قام عليها القرار .

ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد اطرد في احكام عديدة على بيان سلطة المحكمة في رقابة صحة الوقائع وصحة تكييفها ، ورسم حدود الرقابة على صحة قيام الوقائع . وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا « ان القرار التاديبى شلته شأن اى قرار آخر — يجب ان يقوم على سبب يسوغ تدخل الادارة لاحداث اثر قانونى في حق الموظف هو توقيع الجزاء للشكاية التى استهدفها القانون وهى الحرص على حسن سير العمل ولا يكون ثمة سبب للقرار ، الا اذا

(٢) المحكمة الادارية العليا — القضية رقم ١٤٨٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ — منشورة بجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا في السنة الحادية عشرة من اول اكتوبر ١٩٦٥ الى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ .

قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ التدخل وللقضاء في حدود رقابته القانونية أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني ، وههذه الرقابة القانونية لا تعنى أن يحل القضاء الإداري نفسه محل السلطات التأديبية المختصة ، فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، يستأنف النظر بالموازنة والتزجيج فيما يقوم لدى السلطات التأديبية المختصة من دلائل وبيانات وقرائن أحوال ، أثباتا أو نفيًا في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب ، بل أن هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل وقرائن الأحوال تتخذها دليلا إذا اقتنعت بها وتطرحها إذا تطرق الشك الى وجدانها ، وإنما الرقابة التي للقضاء الإداري في ذلك ، تجد حدها الطبيعي كرقابة قانونية في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفادة من أصول موجودة ، أو اثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديًا أو قانونًا ، فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديًا لا يفتح النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار فاقدًا ركن من أركانه هو ركن السبب ، ووقع مخالفا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديًا أو قانونًا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقًا للقانون .

أبراجع على سبيل المثال أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادر في الطعون أرقام ١٦٥٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٦ ، ١٥٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٧ و ٨٩٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٦ .

فالسبب — حسبما ذهب اليه المحكمة — هو ركن من أركان القرار ، وشروط من شروط مشروعيته ، فلا يقوم القرار بدون سببه ، ولذلك نلتزم الإدارة بإرساء قرارها على سبب صحيح ، وفي ذلك تقول المحكمة العليا في حكم أضر « أن القرار الإداري يجب أن يقوم على سبب يبرره صدقًا وحقًا أي في الواقع والقانون ، وذلك كركن من أركان انعقاده باعتبار القرار تصرفًا قانونيًا ولا يقوم أي تصرف قانوني بغير سببه » .

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤ ق بجلسته ١٩٥٨/٧/١٢) .

ومتى ألزمت الإدارة بأن يكون لقرارها سبب صحيح فإن سلطتها تغدو مقيدة في هذا الشأن ، وتخضع في ذلك لرقابة القضاء .

ومع أن هذا هو المبدأ المستطص مما جاء بالمشق الاول من الحكم المذكور ، إلا أن حيثيات الحكم الأخرى لا تستطيع أن تتسق مع هذا المبدأ ، إذ يقول الحكم في شفه الثاني « أن الرقابة القانونية لا تعنى أن يحل القضاء الإداري محل

(م — ٧ الحديث في الفتاوى)

السلطات التأديبية فيها هو مترك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف بالموازنة فيما يقوم لدى هذه السلطات من دلائل في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية » .

ومناد ذلك أن قيام أو عدم قيام الحالة هو أمر مترك لتقدير الإدارة . وترتبطا على ذلك فاتها — وكما جاء بالحكم — « حرة في تقدير الدلائل والبيانات .. تأخذها أو تطرحها حسب المبدأ الذي أشار اليه الحكم في شقه الاول ، لانه اذا كن قيام الحالة شرطا لمشروعية القرار تنقيد به سلطة الإدارة ، ويخضع بالتالي لرقابة القضاء ، وهو منطق الشق الاول ، فانه ما كن يجوز أن يترك للإدارة تقدير قيام هذه الحالة منتقن بقيامها أو عدم قيامها حسبها يطمئن اليه وجدانها ، دون أن تخضع في ذلك لرقابة القضاء وهو منطق الشق الثاني . فالإدارة اما أن تكون سلطتها مقيدة في خصوص قيام الحالة ، واما أن تخضع لرقابة القضاء الذي يحق من صحة قيام هذه الحالة ، واما أن تكون سلطتها تقديرية في هذا الشأن وبذلك يرجع الامر الى وزنها وتقديرها دون رقابة من القضاء ، ولكن لا يكون مفهوما أن تكون سلطة الإدارة مقيدة بالنسبة لقيام الحالة ثم يترك أمر ذلك لتقديرها ووزنها .

واذ كن الحكم قد تعارض حكمه في شقه الاول مع شقه الثاني ، فقد جاء الشق الأخير متعارضا مع شقه الثالث ، اذ يقول الحكم : « وانما الرقابة التي للقضاء الإداري في ذلك تجد حدها الطبيعي كرقابة قانونية في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستفاد من اصول موجودة وما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سلفا من الاوراق » وهنا يحق لنا أن نساءل عن الوسيلة التي يتحقق بها القضاء من أن النتيجة مستخلصة استخلاصا سلفا من الاوراق ، ليست هذه الاستساعة تستلزم بداهة من الدلائل وقرائن الاحوال ، فلذا كانت هذه الدلائل والقرائن محظور على القضاء التعرض لها فكيف يعمل (القضاء الإداري) لرقابته على قيام تلك الاستساعة ؟ .

ومن ناحية أخرى ، ما هي طبيعة هذه الاستساعة ليست هي تقديرية ، فما تعتبره الإدارة مستساعة قد لا يعتبره القاضي كذلك ؟ وعند الاختلاف في التقدير ، أيها يغلب على الآخر ؟ تقدير الإدارة أم تقدير القاضي ؟ أن منطق الحكم أن هذه الاستساعة خاضعة لرقابة القاضي ، أي أن استساعة القاضي تملو على استساعة الإدارة . فلذا كن الامر كذلك ، فمالذا يبقى من تلك الحرية التقديرية التي احتفظ بها الحكم للإدارة في تقدير الأدلة تستسيغها أو لا تستسيغها حسبما يميل اليه اقتناعها وهو منطق الثاني ؟

والواقع انه باستعراض الاحكام التي اوردت فيها المحكمة الإدارية العليا هذا عدم جواز إعادة النظر في أدلة الثبوت والنفي في خصوصية قيام الواقعة

التي استند اليها القرار ، نستطيع ان نقرر بصفة عامة ان هذا المبدأ لم تنقيد به المحكمة الادارية العليا ولو انها فعلت لكانت رقابتها على صحة الواقعة رقابة صورية غير منتجة والصحيح انها تباشر رقابتها في حدود التحقق من ان الواقعة اساسا مقفولا يجد له سنداً يبرر هذا الفهم ويحول على الاقتناع به ، وهو ما قصت به المحكمة من ان تكون الواقعة مستخلصة استخلاصا سائفا من الاوراق ، الامر الذي كان يجرى عليه القضاء الادارى قبل انشاء المحكمة العليا .

ومن حيث انه لذلك ، فان تحديد نظام الرقابة القانونية على صحة الوقائع يستوجب التمييز بين قيام الدليل وبين الاقتناع به ، فالدليل ينبغي ان يكون له اصل ثابت في الاوراق ويستمسك عقلا والا يكون في الاخذ به ما يتعارض مع سبل الاقتناع المتعارف عليها ، فان قام هذا الدليل فلا جناح على الادارة ان هي اعتبرت عليه وركنت اليه ، وعلى ذلك فان رقابة القضاء لا تنصب مباشرة على مدى امكانية الاقتناع بالدليل ، وانما هي تنصب على قبية الدليل ذاته ، وهو سند الاقتناع واساسه . فان توافر هذا الدليل بعناصره وركنت اليه الادارة ، كانت النتيجة التي خلصت به اليها مستخلصة استخلاصا سائفا من الاوراق .

ومن حيث انه لذلك ، فان الحكم المطعون فيه - للأسباب التي اقام عليها قضاؤه لا يكون قد جاوز حدود الرقابة القانونية بعدم اقتناعه بالدلة التي استند اليها القرار المطعون فيه استخلاصا للنتيجة التي انتهى اليها ، وهو امر - كما سبق القول - لا تستقل جهة الادارة بتقديره ، وانما هي تخضع في ذلك لرقابة المحكمة في الحدود سالفة الذكر « (٣) » .

القاعدة الرابعة :

سلطة المحافظ في توقيع العقوبات التأديبية على موظفي فروع الوزارات سواء تلك التي نقلت اختصاصها الى مجلس المحافظة او تلك التي لم ينتقل القانون اختصاصها الى المجالس المحلية يجب اختصاص رؤساء المصالح بالاجهزة المركزية ، وصور القرار التأديبي من غير السلطة المختصة يعد قرارا منعيا (أى معسوما) .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ - الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢ ق - جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٢ - بتد ٤٧ - هـ ٣٧٨ - ٣٨١ .

وتقول المحكمة :

ومن حيث أنه يتبين بإدء ذى بدء بحث مدى اختصاص مصدر القرار بإصداره على ضوء قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية .

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي : —

ومن حيث أنه ينعين بإدء ذى بدء بحث مدى اختصاص مصدر القرار بإصداره على ضوء قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية .

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي .

(أ) تعيين من لا تعلو درجته

(ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع فروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير » .

تسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم ينقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية بالنسبة لموظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه المجالس من باب اولى .

ومن حيث أنه تنفيذاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٥١٢ لسنة ١٩٦٠ أصدرت اللجنة المركزية للادارة المحلية في ١٠/١٠/١٩٦٠ قراراً بنقل اختصاصات فروع وزارة الخزانة بالمحافظة الى هذه المحافظات وباعتبار موظفي هذه الفروع معارين الى تلك المحافظات المذكورة اعتباراً من ١/٧/١٩٦١ ومن ثم فإن تبعية هذه الفروع للوزارة تكون قد انقضت اعتباراً من ١/٧/١٩٦١ وتبعت بالتالي للمحافظات .

ومن حيث انه لا تقدم يكون للمحافظ سلطة توقيع العقوبات التأديبية في حدود اختصاص الوزير على موظفي فروع الوزارات سواء تلك التي تنقلت اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ، ومنها الجهة الادارية المدعى عليها او التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى المجالس المحلية وان هذا الاختصاص يجب اختصاص رؤساء المصالح بالاجهزة المركزية .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان ولاية مصلحة الاموال المقررة ورؤسائها في مجازاة موظفي هذه الفروع تكون قد انتقلت لاختصاص المحافظين دون غيرهم بهذه الولاية .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه قد صدر من مدير عام مصلحة الاموال المقررة فانه يكون قد صدر بالمخالفة للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية وجاء مشوبا بعيب اغتصاب السلطة اذ سلب سلطة المحافظ باعتباره الممثل القانوني للمحافظة ورئيسها الاعلى والمختص بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفي فروع تلك الوزارات وهذا العيب من العيوب التي ينحدر معها القرار الى حد الانعدام ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر منعذرا لصدوره من غير مختص مما يجوز طلب الغائه في اى وقت دون مراعاة المواعيد المقررة للطعن بالالغاء ولا يثوت المحكة ان تشير الى ان الامر في شأن ما نسب الى المدعى من مخالفات انما يعود الى الجهة الادارية المختصة لترى فيه رايها من جديد (٤) .

القاعدة الخامسة :

احالة العامل للمحاكمة التأديبية يقيد سلطة الادارة في توقيع الجزاء عليه ، واذا صدر هذا القرار فانه يعتبر قرارا معدوما .

وتقول المحكة :

« طالما كانت الدعوى التأديبية منظورة امام المحكة ولم يصدر فيها حكم نهائى فانه يمنع على الجهة الادارية ان توقع عقوبة على المتهمين الحاليين الى المحاكمة التأديبية عن نفس التهم ، فان هي فعلت كان قرارها معدوما ولا يؤثر على حق المحكة التأديبية في نظر النزاع » (٥) .

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكة القضاء الادارى — السنة الثانية للدوائر الاستئنافية ، والسنة الخامسة والعشرون للدوائر العادية — من اول اكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ — قاعدة (٦١) — في القضية رقم ٧٧١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧١ — ص ٢٥٠ — ٢٥٢ .
(٥) المحكة الادارية العليا — مجموعة المبادئ القانونية في ١٥ سنة (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج/٢ — ص ١٧٠٦ .

القاعدة السادسة :

توقيع جزاء على العامل لم يرد بالقانون يجعل قرار الجزاء مشوب بالانعدام

وتقول المحكمة :

حيث ان المدعى اقدم هذه الدعوى مستهدفا الحكم بلغاء القرار الصادر من السيد وكيل المديرية التعليمية بمحظنة المنيا في ١٤/١/١٩٦٩ بخمس يوم من راتبه وما يترتب على ذلك من اثار والزام الجهة الادارية المعروفة واتملم المحللة .

ومن حيث ان المدعى اورد في مذكرته المقدمة بجلسة ١١/١/١٩٧٠ انه كان بالدرجة الثالثة بالكادر العالى من ٢١/١٢/١٩٦٨ قبل صدور القرار المطعون فيه في التاريخ سالف الذكر وقد تأكد هذا من الاطلاع على ملف خدمته .

ومن حيث ان المادة ٦١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ نصت على انه بالنسبة لشاغلى الدرجات من الثالثة فما فوقها لا توقع عليهم الا عقوبات اللوم او الاحالة الى المعاش او العزل من الوظيفة مع الحرمان من المعاش او المكافاة وذلك في حدود الربع كما نصت المادة ٦٣ من هذا القانون في الفقرة الاخيرة منها على ما يملأه انه « لا يجوز توقيع هذه العقوبات الا بقرار من المحكمة التأديبية .

ومن حيث انه لما كتبت العقوبات الجائز توقيعها على شاغلى الدرجات من الثالثة فما فوقها ليست من الجزاءات التي رخص للرؤساء الاداريون في توقيعها طبقا للمادة ٦١ من القانون المذكور فلن ذلك يستتبع القول بعدم اختصاص هؤلاء الرؤساء في توقيع الجزاءات على العاملين الشاغلين للدرجات الثالثة فما فوقها لاختصاص المحكمة التأديبية دونهم بمجازاة هذه الفئة من العاملين بالدولة . وهذا بدوره يستتبع القول انه اذا وقع أى من الرؤساء الاداريين أحد هذه العقوبات او حتى سواها مما هو غير جائز قانونا فانه في ذلك يكون قد اغتصب لنفسه ولاية المحكمة التأديبية بمجازاة هؤلاء العاملين بما يترتب عليه انعدام قراره في هذا الشأن وصيرورته لا اكثر من عقبة مادية يجوز للموظف طلب ازالته في أى وقت ودون التقيد بمواعيد دعوى الالفاء وكان للجهة الادارية لو شاعت ان تحيل المدعى بمخالفاته الى المحكمة التأديبية المختصة للنظر في مسأله اداريا ومجازاته اذا ثبتت مسئوليته .

ومن حيث انه بانزال هذا المهور على القرار المطعون فيه بين انه رغم ان المدعى كان بالدرجة الثالثة من قبل صدور القرار المذكور فقد صدر هذا القرار من أحد الرؤساء الاداريين للمدعى وهو السيد وكيل المديرية التعليمية

بمحافظة المنيا بمجازاته بجزء لم يرد بالقانون الامر الذى يكون معه هذا القرار منعيا يضمن الحكم باعتباره كذلك وبالنزام الجهة الادارية التى اصدرته وهى محافظة المنيا مصروفات الدعوى عملا بحكم الماده ١٨٤ من قانون المرافعات (٦) .

القاعدة السابعة :

القرار المعدوم لا يتحصن بفوات مواعيد الطعن ولذا لا يقف عقبة في سبيل التقدم بالطالب المستعجل بعد فوات مواعيد الطعن .

وتقول المحكمة :

« اما اذا نزل القرار الى حد غصب السلطة وانحدر بذلك الى مجرد الفعل المادى المعدوم الاثر فتقونا ، فلا تلحقه حصاة ولا يزيل عيبه نوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون قابلا للتنفيذ بالطريق المباشر ، بل لا يدعو ان يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة مما يبرر بذاته طلب المظنون عليه ازالة تلك العقبة بصفة مستعجلة حتى لا يستهدف له من نتائج يتعمد تداركها » (٧) .

(٦) محكمة القضاء الادارى — السنة الثمانية ، والسنة الخامسة والعشرون للدوائر العادية والاستئنافية قضية رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٢ ق — قاعدة ٢٧ — ص ٢٠٠ — ٢٠١ .

(٧) حكم المحكمة الادارية العليا في ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ — ص ١ ص ٢٨٠ — مشار اليه بهرجع الدكتور / سليمان محمد الطيلوى — القضاء الادارى « الكتاب الاول » — قضاء الالغاء — ص ١٩٦٧ — ص ١٠٥٧ .

الفصل الرابع

الاحكام المتعلقة باختصاص النيابة الادارية بالتحقيق - ونفتيش المنازل ، وحالات الاكتفاء بالتحقيق الجنائي والسلطة التعيينية للجهاز المركزى للمحاسبات فى قضايا المخالفات المالية

القاعدة الاولى :

١ - تعتبر الهيئة العامة للبترول مؤسسة عامة بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشائها .

٢ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - ينطوى على تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب - الاحالة فيه الى قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ورودها على سبيل الحصر - نص المادة ١٣ من قانون النيابة الادارية بوجوب اخطار ديوان المحاسبات (الجهاز المركزى للمحاسبات) بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات المالية ونفويله الحق فى اقالة الموظف المؤتم الى المحاكمات القضائية - يخرج عن نطاق هذه الاحالة ومن ثم لا يسرى فى شأن موظفى هذه المؤسسات .

ونكتفى بمرض الجادىء التى قررتها المحكمة على النحو التالى :

١ - ان الهيئة العامة للبترول تعتبر مؤسسة عامة طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ٥٨ بإنشائها اذ تنص على ان تنشأ فى الجمهورية العربية المتحدة هيئة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتعتبر من المؤسسات العامة .

٢ - ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد انتهى الى وضع تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب سواء اكلت الجهة الادارية ام المحكمة التأنيبية بالنسبة الى موظفى المؤسسات والهيئات والشركات ، وهو على هذا الوضع يعتبر نظاما قانونيا قائما بذاته يعمل به من تاريخ نشره ، وآية ذلك ما تضمنته المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ من تحديد الجهة المختصة بالتحقيق والتصرف فيه ، وأحال فيها المشرع على احكام معينة بذاتها وعلى سبيل الحصر من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فنصت على سريان احكام المواد من ٢ الى ١٠

من القانون الاخير المنضمة للاحكام العلية والرقابة والفحص ومباشرة التحقيق ،
ثم عرض المشرع في ذات المادة الى الاحكام الخاصة بالتصرف في التحقيق والمشار
اليها في الفصل الخليس من الباب الاول من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ،
واكتفى من هذا الفصل بالنص على سريان احكام المواد ١١ ، ١٤ ، ١٧ دون
غيرها ، واستقط على هذا الوضع المواد الاخرى الواردة في هذا الفصل واخصها
المادة (١٢) التي اوجبت اخطار ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة
الادارية في شأن المخلفات المالية ، وخول له الحق بمقتضاها في احالة الموظف
المؤثم الى المحاكمة التأديبية ، كما اوردت المادة الثانية من القانون رقم ١٩
لسنة ١٩٥٩ المشار اليها على التفصيل الوارد بها تعيينا للجهة الادارية
المختصة بالتصرف في التحقيق واداة هذا التعيين ، ثم تضمنت المادة (٢) من هذا
القانون نصا بمقتضاه سريان احكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٥٨ المشار اليه مع مراعاة تنظيم معين بالنسبة لموظفي المؤسسات (١) والهيئات
نصت عليه المادة ٤ متعلقا بتحديد المحكمة المختصة في ضوء الراتب الذي
يتقاضاه الخلف ، وبيانا لتشكيل المحكمة التأديبية بالنسبة لموظفي الشركات
تضمنته المادة (٥) ، ووضحت اخيرا المادة (٦) من هذا القانون العقوبات
التأديبية التي يسوغ للمحكم توقيفها وقد استبعدت هذه المادة بعض
المعقولات المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر -
وعلى مقتضى ما سلف واذ جاء القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه
بتضمنها تنظيما شاملا ، فان التفسير السديد لهذا الوضع يستلزم
اعمال نصوص هذا القانون وحدها في مجال التطبيق على موظفي المؤسسات
والشركات ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم استبعاد تطبيق المادة ١٣ من
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في هذا المجال . (١)

(١) المحكمة الادارية العليا : القضية رقم ١٤٧٢ لسنة ٨ق - جلسة
١٩٦٥/١٢/١٨ - مشار اليها بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة
الادارية العليا في السنة الحادية عشر من اول اكتوبر ١٩٦٥ حتى آخر يونيو
سنة ١٩٦٦ . ص ١٦١ - ١٦٢ .
(٢) أدت المؤسسات العلية والشركات التابعة لها دورا فعالا في
الفترة الواقعة بين سنة ١٩٥٧ ، والتي تميزت بصعود القانون رقم ٢٢ في شأن
تواعد المؤسسات العلية وكيفية ادارتها - حتى سنة ١٩٧٥ - حيث تقرر
الغاءها طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ - الذي اوجد نظم المجلس العليا
للقطاعات ، مع الإبقاء على شركات القطاع العام .
وقبل في اسباب الغاء المؤسسات العلية انها لم تؤدي دورها الاداري
والملكي والاقتصادي .

القاعدة الثانية :

(١) حق الموظف أو العامل في سماع أقواله وتحقيق دفاعه — لا يسوغ وقد اتفق له ذلك أن يمتنع عن الإجابة أو يتمسك بطلب إحالة التحقيق إلى جهة أخرى — لجهة الإدارة أن تجرى التحقيق بنفسها — لا تلزم بإحالة إلى النيابة الإدارية ما دام القانون لا يلزمها بذلك .

(٢) ليس في القوانين المنظمة للنيابة الإدارية ما يسلب الجهة الإدارية حقها في فحص الشكاوى وإجراء التحقيق — للجهة الإدارية حق تقدير وتقرير الجهة أو الشخص الذي يقوم بالتحقيق والمسائل التي يجرى فيها .

(٣) النصوص الواردة في شأن تائب العاملين المنعنين بالدولة — ليس فيها ما يوجب إحالة التحقيق إلى النيابة الإدارية — مباشرة الجهة الإدارية التحقيق بذاتها أو بإجهزتها القانونية المتخصصة — ليس ثمة ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو وضع مرسوم — أحكام العامل المنع من تسجيل أوجه دفاعه مشروطا إحالة التحقيق معه إلى النيابة الإدارية — لا يخل بسلامة التحقيق الذي أجرته جهة الإدارة أو ضماناته .

(٤) امتناع الموظف المنقول عن تسلم عمله الجديد في الجهة المتقول إليها — استمراره على ذلك مدة خمسة عشر يوما دون عذر مقبول — يكون ركن السبب في القرار الصادر بفصله من الخدمة .

(٥) الفصل من الوظيفة إذا اقترن بجزاء الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يقسم الحرمان إلا في حدود الربع .

نتكفي بعرض المبادئ التي قررتها المحكمة فيما يلي :

(١) إذا كان من حق الموظف أو العامل أن تسمع أقواله ، وإن يحق

= ويمثل التنظيم الجديد في وجود « المجلس العليا للقطاعات » والأجهزة المعاونة لها مع وجود تشكيل جديد لمجلس إدارة الشركة المملوكة لشخص معنوي عام أو أكثر ، وتشكيل آخر للشركة التي يساهم فيها شخص عام برأس مال معين مع رأس مال خاص ، كما استحدثت التنظيم الجديد إنشاء جمعية عمومية للشركة .

وفي ظل النظام القائم للشركات تخضع المنازعات المتعلقة بالعاملين بها للقضاء المادي ، فيما عدا ما يتعلق بالمنازعات التأديبية ، فتخضع للمحكمة التأديبية التابعة لمجلس الدولة حسبما سبق بيانه .
(راجع في هذا الشأن مؤلفنا المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية « مكتبة عالم الكتب » ص ٢٤٤ وما بعدها) .

دفاعه : الا انه وقد اتيح له ذلك كله ، فلا يسوغ له ان يتمتع عن الاجابة او يتمسك بطلب احالة التحقيق الى جهة اخرى . ذلك ان من حق جهة الادارة - وفي الطعن الراهن « الهيئة الزراعية المصرية » ان تجري التحقيق بنفسها ، وهي اذا كان ذلك من حقها ، فانها لا تحمل على احالته الى النيابة الادارية ما دام ان القاتنون لا يلزمها بذلك . واذا شعر الموظف او العايل بعدم الاستجابة الى ما امر عليه - تعين في حقه ان يسارع الى ابداء اقواله - وتنفيذ ما يوجه اليه من اتهابات او مخالفات - ثم ان له الحق في نهية الامر في أن ينظم من القرار الادارى الصادر بناء على مثل هذا التحقيق الذى لا يرتاح اليه - اما ان يتمتع عن ابداء اقواله ، ويقف سلبيا ازاء ما هو منسوب اليه بل يمر على موقف التحدى من جهة الادارة دون ان يكون لذلك سبب قانونى او منطقى سوى ان تسم قضايا الهيئة هو الذى اوصى بوقفه عن العمل فلا تثريب في ذلك عليها ، والموظف لا يلومن بعد ذلك الا نفسه ، فكل امرئ وعمله ، ومن اساء فعلى نفسه .

(٢) ان الذى يجدر التنبيه اليه وتردده هذه المحكمة الميلا انه على الرغم من هذا الاتساع لاختصاصات النيابة الادارية ، من حيث مجالات تطبيق احكام قوانينها السابقة والمعدلة لقانون ١١٧ فلقد ظلت للجهات الادارية ، وبمقتضى ذات احكام تلك النيابة الحق في نصب الشكلاوى وفي التحقيق ، بل ظل حتى اليوم للجهات الادارية ذلك الحق اطلاقا ، دون ان توضع له ضوابط محدودة وروابط معينة مما ترتب عليه ان ابقيت الجهات الادارية على الاجهزة الخاصة بها للتحقيق ، واستبقت لذلك اتسام تضلياما لتولى جهة الادارة بجهزها الخاص تحقيق ما لا ترى هي عرضه على النيابة الادارية ، ويكون التحقيق الذى قامت به جهة الادارة تد تولته جهة ، هي ولا ريب مختصة به قانونا ، اذ كلفها قانونها بذلك ولم يحرمها قانون النيابة الادارية منه . فالاحالة الى النيابة الادارية ليست اجبارية عليها ، وان طلبها الموظف المتهم وامر عليها ، بل وان امتنع عن الادلاء باقواله امام اجهزتها الادارية فيها هو منسوب اليه من مخالفات .

(٣) يخلص من استقراء النصوص الواردة في شان تأديب العاملين :المدنيين بالدولة انها ولئن كانت تهدف في جملتها من غير شك الى توفير ضمانات لسلابة التحقيق وتيسير وسقل استكمله للجهة القائمة به ، بغية الوصول الى اظهار الحقيقة من جهة ، ولتكوين العادل المتهم من جهة اخرى من الوقوف على هذا التحقيق وادلة الاتهام لبدء دفاعه فيها هو منسوب اليه ، ولم تنصن هذه النصوص ما يوجب احالة التحقيق الى النيابة الادارية ، ولا ما يوجب افراغه في شكل معين او وضع مرسوم اذا ما تولته الجهة

الإدارية ذاتها أو بإجيزتها القانونية المتخصصة في ذلك . كما لم ترتب جزاء البطولان على اغفال أجرئه على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو . على حد تعبير هذه المحكمة العليا : أن يتم التحقيق في حدود الأصول العلية ، وبراعة الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمته بنن تتوانس فيه ضمانة السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح تحقيقه . وأن تكفل به حماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للعدالة .

(٤) متى ثبت أن الموظف لم ينفذ الأمر الصادر بنقله — من القاهرة الى امسيوط — ولم يتم بتسلم عمله الجديد في الجهة المنقول اليها ، واستمر على ذلك مدة خمسة عشر يوما ، ولم يقدم عذرا مقبولا عن هذه الوقائع تكون ركن السبب في القرار الصادر بفصله من الخدمة ملادام لها أصل ثبت بالأوراق .

(٥) وفق حكم المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالمعاملات وهو ذات الحكم الذي رده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام المالحين المدنيين بالدولة في مادته ٦١ و ٦٧ فإن الفصل من الوظيفة اذا اقترن بجزاء الحرمان من المعاش أو المكافأة فلا يقسم ذلك الا في حدود الربع نزولا على حكم القانون . (٢)

القاعدة الثالثة :

تفتيش المنازل بمناسبة الجرائم التأديبية مقصور على اعضاء النيابة الادارية وحدهم ولو وقع من الإداريين يكون باطلا :

وتقول المحكمة :

« أنه عن الوجه الاول من أوجه الطعن والخاص ببطلان الاجراءات تأسيسا على أن الدكتور مدير القسم العلاجي بمديرية الشئون الصحية بقنا قام بتفتيش مسكن الطامن دون الحصول على موافقة صريحة منه أو أن يكون مأثونا بذلك من السلطة المختصة قانونا ، فإن المادة (٤٤) من الدستور تنص على أن للمسكن حرية فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها

(٢) المحكمة الادارية العليا : في القضية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٦٠ اق — جلسة ١٩٦٥/١١/٣٧ — منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في السنة الحادية عشر — من اول أكتوبر ١٩٦٥ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ ص ٦٨ — ٧٠ .

الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون ، وقد نظم كل من قانون
الاجراءات الجنائية وقانون النيابة الادارية الضوابط والاحكام الخاصة بتفتيش
المنازل في المجال الذي يسرى فيه . فمضمت المادة (٩) من قانون النيابة
الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ النص على انه يجوز لمدير علم النيابة
الادارية او من يفوضه من الوكيلين في حالة التحقيق ان ياذن بتفتيش اشخاص
ومنازل العاملين المنسوب اليهم المخالفة المالية او الادارية اذا كان هناك
مبررات قوية تدعو الى اتخاذ هذا الاجراء ، ويجب أن يكون الاذن كتابيا
وأن يباشر التحقيق احد الاعضاء الفنيين . كما نصت المادة (١٤) من
اللائحة الداخلية للنيابة الادارية الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم
١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ على أن يباشر تفتيش المنازل احد أعضاء النيابة
الادارية . . ويبدو واضحا أن المشرع في الجرائم التأديبية قصر سلطة
تفتيش منازل العاملين على أعضاء النيابة الادارية وحدهم يجرؤونه بالشروط
والاوضاع التي نص عليها القانون ، ومن ثم يمتنع على الرؤساء الاداريين
تفتيش منازل العاملين ومثل هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا . وجدير
بالتذكّر أن لفظ المنازل المنصوص عليه في قانون النيابة الادارية قد جاء
علما ومطلقا فيؤخذ على اطلاقه وينصرف الى المساكن الخاصة والى
المساكن الحكومية على حد سواء حتى لو كانت ملحقة بمكان العمل طالما
انها مخصصة لمساكن للاقامة والسكن وفيها يستطيع الشخص ان يأكل ويستريح
وينام مطمئنا الى انه في مأوى من ازعاج الآخرين ، وغنى عن البيان ان
الحلق مسكن الطبيب يبني الوحدة الصحية الغرض منه توفير السكن
القريب من مكان العمل والمناسب للطبيب الذي يعمل في الوحدات الصحية
المقتشرة في الريف ، دون أن يكون من شأن ذلك اقتصاد هذا المكان صفة
السكن .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الاوراق ان مدير القسم العلاجي بمديرية
الشئون الصحية بقنا ، قد اقتحم مسكن المخالف وقام بضبط ما به من
تذاكر طبية ، فان ذلك يكون قد تم بالمخالفة للقانون ، ويكون التفتيش
باطلا ويترتب عليه بطلان الدليل المستند من التذاكر الطبية التي تم
ضبطها ، ولئن كان البطلان يقتصر على الدليل المستند من التفتيش الباطل ،
الا ان التحقيقات والاوراق قد خلّت كلها من ثمة دليل آخر يفيد قيام
المخالفة الناقية في حق الطاعن سيما وأنه لم تجرد عهده ولم يظهر ثمة عجز

بها . واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب . يكون قد خلف القانون ويتعين لذلك القضاء بالخطئه ، والحكم ببرائة الطاعن . ٢٠

تعليق :

نرى ان يكون الاذن بتفتيش منزل العامل مقصور على الحالات التي تثبت فيها جديسة التحريات التي ترجع الى دلائل وقرائن قوية وفي حدود ضيقة ، والاصل في تفتيش المساكن « اجراء من اجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يجوز اجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق » (محكمة النقض في ١٩٦٤/١١/٩ ص ٢٤٦ بند ٢) .

القاعدة الرابعة :

(١) جمع الموظف بين وظيفته وبين عمل آخر في جهة اخرى — تحصله بذلك على مرتبتين احدهما من الجهة الادارية دون ان يؤدي اليها عملا ما ، مقابل له — يعد من قبيل المخالفات المالية .

(٢) الميعاد المقرر لديوان الحاسبات (الجهاز المركزي للحاسبات) والمحدد في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما للاعتراض على الجزاء — لا يسرى الا حيث يكون هناك جزاء عن مخالفة مالية اوقعته الجهة الادارية — عدم سريان هذا الميعاد في حالة عدم توقيع الجزاء .

(٣) نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات بسقوط الخصومة — خاص بالدعاوى المدنية دون الدعوى التكميلية .

تكفي بعض المبادئ التي قررتها المحكمة فيما يلي :

(١) ان المخالفة المنسوبة الى الطاعن وان كانت تعد من ناحية ذنبها اداريا لاخلال الطاعن بواجبات وظيفته حيث جمع الى وظيفته عملا آخر في جهة اخرى الا ان ما ارتآه يعتبر من ناحية اخرى مخالفة مالية جسيمة ، وتغلب على تكييف طبيعتها الناحية المالية ، وتدخل بهذه المثابة في عموم نص الفقرة خامسا من المادة ٨٢ مكررا اذا استحل الطاعن لنفسه ان يحصل في الفترة من اول ديسمبر سنة ١٩٥١ حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ على مرتبتين احدهما من الجهة الادارية دون ان يؤدي اليها عملا يقابل هذا الاجر مما يعد اهمالا جسيما في اداء واجبات وظيفته مما يترتب عليه ضياع حق من

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا — س٢١ق — من اول اكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ — الدعوى رقم ١٠٩١ لسنة ١٨٥ ص ١٨٥ — ١٨٦ .

الحقوق المالية للدولة ويمس مصلحتها المالية وهى بهذه المثابة تندرج تحت حكم الفترة خامسا من المادة ٨٢ مكررا .

(٢) بالنسبة للدفع بعدم القبول تأسيسا على أن ديوان المحاسبة (الجهاز المركزى للحسابات) لم يتصرف فى الدعوى فى بحر خمسة عشر يوما من تاريخ احوالة الاوراق اليه او على الاقل من تاريخ نفاذ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فان الميعاد المقرر لديوان المحاسبة والمحدد فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما لا يكون الا حيث يكون هناك جزاء عن مخالفة مالية انزلتها الجهة الادارية بالموظف ، وفى هذه الحالة يحق لرئيس ديوان الحسابات أن يعترض عليه فى بحر خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ القرار اليه والا سقط حقه فى هذا الاعتراض ، ويعتبر فوات هذا الميعاد قرينة قاطعة على موافقته على هذا الجزاء استقرارا للاوضاع الوظيفية بصفة نهائية ، اما حيث لا يكون هناك قرار ادارى بتوقيع جزاء عن مخالفة مالية فان الميعاد المنصوص عليه فى المادة (١٣) من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا يسرى فى حق ديوان المحاسبة وهو الامر الذى حدث فى الدعوى الحالية ، اذ ان الديوان بعد أن عرضت الاوراق عليه دون أن يوقع جزاء على الطاعن ، أعاد الاوراق ثانيا الى الجهة الادارية لاتخاذ اجراءاتها فيها تنفيذا لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ حيث قبلت الجهة الادارية بدورها بالحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية فى ظل هذا القانون الاخير وطبقا لاجراءاته .

(٣) بالنسبة للوجه الثانى من أوجه الطعن « بعدم قبول » فان نص المادة (٣٠١) من قانون المرافعات (م) تتحدث عن التواعد الخاصة بالدعوى المدنية أثناء نظر الدعوى أمام محكمة معينة وهو جزاء عن اهمال المدعى فى مباشرة دعواه دون العمل على الفصل فيها فى حين أن دعوانا الحالية دعوى تأديبية وعن مدة لم تكن الاوراق المودعة فيها لدى ديوان المحاسبة عن خصومة معقودة أمام الديوان أو غيره الامر الذى يتعين معه رفض الدفع بعدم القبول بوجهيه . (٤)

(٤) المحكمة الادارية العليا : القضية رقم ١٤٩٥ - السنة الثامنة القضائية - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ - منشورة بمجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى السنة الحادية عشر من اول أكتوبر ١٩٦٥ الى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ م ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(م) يلاحظ أن المادة (٣٠١) من قانون المرافعات والمشار اليها بالحكم هى الواردة بقانون المرافعات القديم قبل صدور قانون المرافعات الجديد رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ ويرجع الى البلب السلس منه .

الفصل الخامس

الاحكام المتعلقة بحالات الغلو في تقدير الجزاء
« حالات التشديد او التخفيف »

القاعدة الاولى :

الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية في الجزاء
التأنيبية وعلى وجه الخصوص في حالة التعسف في السلطة والذي عبرت
عنه المحكمة الادارية العليا « بالغلو في تقدير الجزاء » .

وتقول المحكمة الادارية العليا :

« انه ولئن كانت للسلطات التأنيبية ، ومن بينها المحاكم التأنيبية ،
سلطة تقدير خطورة الذنب وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ،
الا ان نطاق مشروعية هذه السلطة — شأنها كشأن أية سلطة تقديرية
أخرى — لا يشوب استعمالها (غلو) . ومن صور هذا الغلو عدم
الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الاداري وبين نوع الجزاء
ومقداره ، ففي هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملاءمة الظاهرة مع
الهدف الذي تفياه القانون من التأنيب . والهدف الذي توخاه القانون من
التأنيب هو بوجه عام تأمين انتظام المرافق العامة ، ولا يتأتى هذا التأمين
اذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة ، فركوب متن التسطط في القسوة
يؤدي الى احجام عمال المرافق العامة عن حمل المسؤولية خشية
التعرض لهذه القسوة الممعنة في الشدة . والافراط المسرف في الشفقة يؤدي
الى استهانتهم باداء واجباتهم طمعا في هذه الصفة المغرقة في اللين ، فكل
من طرفي التقيض لا يؤمن بانتظام سير المرافق العامة ، وبالتالي يتعارض
مع الهدف الذي رعى اليه القانون من التأنيب . وعلى هذا الاساس يعتبر استعمال
سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوبا (بالغلو) ، فيخرج التقدير من
نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة
ومعيار عدم المشروعية في هذه الصورة ليس معيارا شخصيا ، وانما هو معيار
موضوعي قوامه ان درجة خطورة الذنب الاداري لا تتناسب البتة مع نوع

(م — ٨ الحديث في الفتاوى)

الجزاء ومقداره . وغنى عن البيان أن تعيين الحد الفاصل بين نطاقات
المشروعية ونطاق عدم المشروعية في الصورة المذكورة مما يخضع أيضا
لرقابة هذه المحكمة « (١) » .

القاعدة الثانية :

يراعى في تقدير الجزاء أن يكون متناسبا مع الجرم وألا أتسم بعدم
المشروعية ، وبالفلو في تقدير الجزاء .

وتقول المحكمة الإدارية العليا :

« وأما من حيث تقدير العقوبة على هذا الفعل ، فإن الجزاء يجب أن
يكون متناسبا مع الجرم وألا أتسم بعدم المشروعية . والقانون إذ تدرج في
تأثية الجزاءات الخاصة بالهيئة فجعلها تتراوح ما بين خفض المرتب والعزل
من الوظيفة فأثما يكون قد هدف من هذا التدرج في أنزال العقاب الى
وجود الملامة بينه وبين الجرم الذى يثبت في حق الموظف . ولما كان العقاب الى
الذى أنزلته المحكمة التأديبية بالمتهم هو أقصى العقوبات المقررة في باب الجزاءات
عن السرقة دون أن تحتوى الأوراق او ملبسات الدعوى ما يدعو الى هذه
الشدة المتناهية ، الأمر الذى يجعل المفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء .
وبلغالى مخلفة هذا الجزاء لروح القانون مما يتعين معه تعديله وإنزاله
الى الحد اللائم ومع الجرم الإدارى الذى ثبت في حق المتهم « (٢) » .

القاعدة الثالثة :

ضرورة التناسب بين الجزاء ودرجة خطورة الفنب الإدارى ، يخضع
قرار الجزاء لرقابة القضاء الإدارى - وللجهة الإدارية أن تعيد النظر في تقدير
الجزاء العادل نوعا ومقدارا بما يحقق الملامة بين درجة خطورة الفنب
الإدارى والجزاء . وذلك اعمالا لقاعدة عدم الفلو في تقدير الجزاء .

وتقول المحكمة :

« ... ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله للأسباب الآتية

-
- (١) قضاء مطرد للمحكمة الإدارية العليا ، منه أحكامها الصادرة في
١٩٦١/١١/١١ و ١٩٦٢/١٢/٨ و ١٩٦٤/٦/١٥ و ١٩٦٥/٥/٢٢ .
 - (٢) قضاء مطرد ، منه حكيمها الصادر في ١٩٦٣/٦/٨ ، وفي ١٩٦٣/٦/٢٢ ،
و ١٩٦٣/١١/١٦ وفي ١٩٦٥/١/٢٠ .

(أولا) : لان الحكم بعد ان سلم بأن ما اتاه المدعى كلف لتفتيم مسئلكه ذهب الى أن المدعى قدم شكواؤه في وقت انحلت بمدير علم الغرفة التجارية شكلت تشير الى أنه يتهم مرؤوسيه ويخرج عن الحدود المألوفة في معاملة الموظفين .

وقد نلت الحكم أن المدعى كان مصدر الشائعات التي تقول بلهتان مدير علم الغرفة لمرؤوسيه ، وقد ثبت من شهادة الشهود الذين استشهد بهم المدعى في تحقيق النيابة الإدارية في القضية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ أنه كاذب في ادعاءاته ، لهذا انتهت النيابة الإدارية الى حفظ ما نسب الى مدير علم الغرفة لعدم الصحة .

(ثانيا) أن الحكم المطعون فيه أخطأ فيما انتهى اليه من عدم بلامه الجزء الذي وقع على المدعى للفعل المسند اليه ، ذلك أن الجهة الإدارية تلك وحدها تقدير درجة خطورة الذنب الإداري وما ينسب اليه من جزء دون أن يكون للقضاء الإداري أن يستأنف النظر في هذا التقدير والا كان ذلك مجاوزة لحدود الرقعة القانونية التي للقضاء الإداري على القرارات الإدارية .

(ثالثا) أن الثابت من التحقيقات والشكوى التي قدمها المدعى أنه تطاول على مدير علم الغرفة بما يتنافى مع الاحترام الواجب للرؤساء ، وأنه نسب اليه أموراً لو ثبت صحتها لاعتبر المدير العلم مرتكباً لجريمة القذف والسب المعلن عليها جنائياً ، وقد ثبت من هذه التحقيقات عدم صحة ما نسبته المدعى الى المدير العلم .

ولهذا ولما رأت الغرفة التجارية فيما اتاه المدعى ما يجعله مثلاً سيئاً لزملائه وأن بقاءه في العمل سيؤدي الى انصراف الموظفين عن الانتاج الى التناول على الرؤساء وامتثالهم ، قررت تحقيقاً للصالح العلم اقصائه منظيفته وفصله من الخدمة ، وهذا ليس فيه مغالطة بين الذنب الذي ارتكبه المدعى والأجزاء الذي وقع عليه .

(رابعا) أنه واضح من العبارات التي ضمنها المدعى شكواؤه أنها لا تدل على الخوف من بطش ، ولكنها تدل على محاولة الاساءة الى مدير علم الغرفة دون مبرر .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أن الاصل أن يقوم الجزء على اساس التدرج تبعاً لجسامة الذنب الإداري ، وعلى أنه وأن كان للسلطات التنفيذية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزء بغير معتق عليها في ذلك ، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة « ألا يشوب

استعمالها غلو» . ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره . ففى هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملازمة الظاهرة مع الهدف الذى تغياه القانون من التاديب ، فيخرج التقدير عندئذ من نطاق المشروعية الى نطاق اللامشروعية ، ومن ثم يخضع هذا التقدير لرقابة القضاء الادارى التى يخضع لها ايضا تعيين الحد الفاصل بين النطاقين . ومناطق تقدير الجزاء التاديبى هو ان يكون الجزاء عادلا بأن يخلو من الاسراف فى الشدة او الاغراق فى اللين ، لان كلا التقيضين ليس فيهما خير على حسن سير المرافق العامة ويجانبيان المصلحة العامة التى تعتبر جهات الادارة قوامها عليها . وليس فى فصل العامل اصلاحه ، بل فيه الضرر المحقق له ، وقد يكون فيه ايضا الضرر على ذات المرفق بحرمانه من خدمات العامل وخبرته بعد ان يكون قد قضى فيه فترة من الزمن اكتسبته خبرة لا تتوافر فى غيره من العمال الجدد . ولهذا فان جزاء الفصل لا يلجا اليه الا اذا كانت المخالفة التى ارتكبها العامل خطيرة وجسدية ، او تكررت منه المخالفات بشكل ظاهر وكانت حالته لا ينتظر احسنها ومينوس منها فيتعين عندئذ فصله ، ويكون الفصل — فى هذه الحالة — جزاء وافقا حتى يتخلص المرفق من هذا النوع من العاملين به ليحل محله من هو اكثر فائدة له .

ومن حيث ان هذه المحكمة تتفق مع ما قالته المحكمة الادارية فى حكمها المطعون فيه من انه ولئن كان المطعون ضده قد تجاوز فى شكواه بما ضمنها من عبارات ، مقتضيات الضرورة للشرح مظهرته ، وهو ما يكفى لتأنيب مسلكه ، الا انه ينعين ان يوضع فى الاعتبار ان المطعون ضده قدم هذه الشكاوى فى وقت احاطت بمدير عام الغرفة شائعات تشير الى انه يمتن مرؤوسيه ويخرج عن الحدود المألوفة فى معاملة الموظفين ، وهى امور كلها كان ظلها واضحا وملبوسا فى الشكاوى المقدمة من بعض موظفى الغرفة والتى ضمت الى قضية النيابة الادارية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ وفى اقوال بعض الشهود الذين سمعت اقوالهم فى التحقيقات التى اجرتها النيابة الادارية سواء فى القضية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ او فى القضية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه لما تقدم ، ولخو الاوراق مما يفيد بان المطعون ضده قد تكررت منه بشكل ظاهر امثال هذه المخالفة مع غير شخص السيد / مدير عام الغرفة الذى شاعت عنه فكرة التعسف مع مرؤوسيه من موظفى الغرفة وامتهانهم وخروجه عن المألوف فى معاملتهم ، فان مجازاة المطعون ضده بعقوبة الفصل من الخدمة — عن المخالفة التى ارتكبها ، وفى الظروف والملابسات التى احاطت بها — يكون (جزاء مشوبا بالغلو) . ومن ثم يكون القرار الصادر بتوقيع هذا الجزاء على المطعون ضده قرارا معيبا بسبب عدم الملازمة الظاهرة

بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ، مما يفرجه من نطاق المشروعية الى نطاق اللامشروعية ، وبالتالي يتعين القضاء بالغائه لهذا السبب ، على أن هذا الإلغاء لا يمنع جهة الإدارة بما لها من سلطة تأديبية من أن تعيد النظر في تقدير الجزاء العادل نوعا ومقدارا والذي يخلق الملامسة بينه وبين خطورة الذنب الذي ارتكبه المظنون ضده وما اقترن به من ظروف وملابسات ، وتوقيع الجزاء المناسب عليه على هذا الأساس .

ومن حيث أنه لذلك ، وأذ انتهى الحكم المظنون فيه الى هذه النتيجة ، وقضى بالغائه قرار فصل المظنون ضده من الخدمة ، فإنه يكون قد أصاب الحق في قضائه ، ويتعين لذلك تأييده ، ويكون الطعن فيه غير قائم على مسند من القانون متعيينا رفضه مع إلزام الغرفة التجارية لحفاظة القاهرة المصروفات .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، ويرفضه موضوعا والزمت الغرفة التجارية لحفاظة القاهرة بالمصروفات (٢) .

القاعدة الرابعة :

حق المحكمة في تشديد العقوبة في حالة الطعن المقام من جهة الإدارة في حالة عدم التناسب الظاهر بين فداحة الذنب الإداري وعدم تناسبه مع الجزاء يجعل القرار مشوبا بعيب « الغلو في تقدير الجزاء » لأن « الغلو » ينصرف الى حالتي التشديد أو التخفيف في تقدير الجزاء .

وتقول المحكمة :

« جرى قضاء هذه المحكمة على أن انعدام التناسب الظاهر بين الذنب الإداري والجزاء الموقوع عنه يخرج الجزاء عن نطاق المشروعية مما يجعله مخالفا للقانون متعيين الإلغاء ، ولما كان الحكم المظنون فيه والذي لم يطعن نفيه من السيد / قد انتهى الى ثبوت ما هو منسوب الى المذكور بقرار الاتهام من أن نيته انصرفت الى الاستيلاء على المبالغ موضوع الدعوى لنفسه وبسبب وظيفته دون وجه حق ، وأنه بذلك يكون قد خرج على مقتضى ما يجب

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري — السنة الثانية الاستثنائية — والسنة الخامسة والعشرون للدوائر العادية — من أول أكتوبر سنة ١٩٧٠ الى آخر سبتمبر ١٩٧١ — قاعدة رقم ٦ — ص ٢٠ — ٣٩ — في القضية رقم ١٢٧٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٢٧٠/١٢/٢٠ م .

أن يتحلى به العامل من امانة وحسن سلوك ولم يحافظ على اموال الشركة التى يعمل بها واستولى دون وجه حق على اموالها ولم يوردها الى خزانة الشركة الا بعد اكتشاف امره ، فما كان يجوز ان يقضى الحكم بعد ذلك بمجازاة المذكور بخصم شهر من مرتبه ، اذ ليس هناك اى تناسب بين الذنب الادارى الذى ثبت فى حقه وبين الجزاء الذى وقع عليه ، فلا جدال فى أن جرائم الاختلاس من الجرائم المخلّة بالشرف والامانة التى تفقد العامل الذى يرتكبها سمعته والثقة فيه وتؤدى عند الحكم فيها جنائيا الى فصله بقوة القانون ، ولا يمكن أن يؤدى قيام السيد / برد المبلغ التى اختلسها وبالتالي قيام النيابة العامة باحالة الموضوع الى الجهة الادارية لمجازاته عما ثبت فى حقه تأديباً الى تغيير طبيعة الذنب الذى ارتكبه فاذا ما اضيف الى ما تقدم ان للمذكور سجلا حقلًا بالجزاءات على نحو ما هو مثبت بالاوراق فلن الجزاء الحق لمثله هو الفصل من الخدمة « (٤) » .

(٤) المحكمة الادارية العليا : (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج/٢ — ص ١٧٠٤

الفصل السادس

الاحكام المتعلقة بالجزاءات التأديبية الصريحة ، والمقنعة

وطلبت محو الجزاءات

القاعدة الاولى :

التزام الصراف بقيد قية النقود التي يحصلها في دفتر اليومية فور
تحصيلها يوما بيوم — اخلال الصراف بهذا الالتزام يشكل مخالفة تأديبية —
لا يحول دون قيام المخالفة انها لم تؤد الى ضياع حقوق مالية للدولة .

نكتفي بضميوني هذه القاعدة لوضوحها (١) .

تعليق :

نرى ان الحكم السابق لم يوفق فيما انتهى اليه من وصف المخالفة وتكبينها
بانها مخالفة ادارية ، وكان عليه ان يكتفي بانها مخالفة مالية ، فلا عبرة بدفاع
الصراف بانه قام بتوريد المتحصلات في تاريخ لاحق ، ولا عبرة كذلك بقيسليه
بسداد العجز الذي اكتشف في خزينته ، لانه يكون قد اسفلت لنفسه ان يمد
يده الى مال وضع في عهده واصبح امينا عليه ، وبناء على ذلك يكون قد اخل
بواجبات وظيفته ومس حقا من الحقوق المالية للمرفق الذي يعمل به .

ويضاف الى ما تقدم ان المخالفة المالية ليست مقصورة على ضياع حق
من الحقوق المالية فحسب ، بل انها تنصرف الى ما كان من شأنه ان يؤدي الى
ذلك ، فالشروع في الاستيلاء على حق مالي من الحقوق المالية ، يعتبر في نظرنا
وفي نظر المشرع مخالفة مالية حتى لو اوقف الفعل او خاب اثره ، وكل ما هنالك
اننا نرى ان القيام بسداد العجز المالي يعتبر ظرفا مخففا للمعاقبة .

ونستشهد على ان التكليف الصحيح للمخالفة هو « مخالفة مالية »
« وليست ادارية » بما جاء بالفقرة الخامسة من المادة (٨٢ مكررا) من قانون
الموظفين رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ حيث نصت هذه المادة على انه : « يعتبر
مخالفة مالية كل اهمال او تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية »

(١) محكمة القضاء الاداري — من اول اكتوبر ١٩٧١ حتى سبتمبر ١٩٧٢

— في الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢ القضائية — جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ —
ص ٢٦٥ بتد ٥٧ .

للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك وقد كرر المشرع النص على ذلك بالفقرة الرابعة من المادة (٥٥) من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

المساعدة الثانية :

لا يلزم لصحة الجزاء صحة جميع الأسباب التي قام عليها ، يكفي ثبوت أحد الأسباب ما دام هذا السبب كافيا لحمل القرار على سببه .

وتقول المحكمة :

« أيا كان الراي في مدى قيام المخالفين الثلاثة والرابعة قانونا فإن المخالفة الأولى تنطوي على إخلال المطعون ضده إخلالا جسيما بواجبات وظيفته ومقتضياتها والثقة الواجب توافرها فيه إذ لا شك أن مما يتنافى مع الثقة الواجبة في المطعون ضده كطبيب أن يتخلى عن أداء واجب من أهم واجبات وضـمعهـا المجتمع أمانة بين يديه إذ من خلال مناظرة الطبيب لجنة المتوفى يتأكد من حدوث الوفاة وقتها بما يترتب على ذلك من آثار قانونية بعيدة المدى وكذلك التثبت من انتفاء الشبهة الجنائية في الوفاة أو أنها بسبب مرض معد وقد أوضحت التعليقات المدونة بنظم الخدمة الصحية بالريف أهمية هذا الواجب وأن الإخلال به يؤدي إلى عدم دقة الإحصاءات الصحية التي تبنى عليها الدولة مشروعاتها ، ومن ثم فإن هذه المخالفة وحدها تكفي لاقالة القرار المطعون فيه على سببه الصحيح ويصبح الجزاء المتوقع على المطعون ضده بخضم مرتب شهر مناسباً لما ثبت في حقه من إخلال بواجبات وظيفته على الوجه السالف بيانه ، وتكون دعوى المدعى بطلب إلغاء القرار المطعون فيه على غير أساس سليم من القانون » (٢) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا —
السنة الثالثة عشرة — من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلى آخر سبتمبر سنة
١٩٧٤ — القضية رقم ٧٤٥ لسنة ١٥ القضائية — جلسة ٢٦ من يناير سنة
١٩٧٤ بند ٤٨ — ص ١٠٢ .

القاعدة الثالثة :

فقد أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإداري الذي انبنى على تلك الأوراق ، متى قام الدليل أولا على وجودها ، ثم فقدها واما محتوياتها فيستدل عليها بأوراق صادرة من أشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها .

نكتفى بمضمون هذه القاعدة لوضوحها ٣٠ .

القاعدة الرابعة :

تحديد الجهة المختصة بتوقيع الجزاء عن المخالفة التأديبية في حالة نقل العامل من جهة إدارية الى جهة إدارية أخرى .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« من المسلم أن توقيع الجزاء التأديبي في الفصل المقر للسلطة الرئسية يكون من اختصاص الجهة الإدارية التي وقعت فيها المخالفة والتي كان العامل يتبعها وقت ارتكابها ، وأنه لا ينال من اختصاص الجهة المذكورة بتوقيع الجزاء نقل العامل الى جهة أخرى ، إلا أن هذا النظر لا يصدق بطبيعة الحال إلا إذا كانت الجهة التي يتبعها العامل وقت ارتكابه المخالفة منفصلة عن الجهة التي يتبعها وقت توقيع الجزاء ولم تحل أحدهما قانونا محل الأخرى في القيام على المرفق الذي وقعت فيه المخالفة في شأنه أما إذا كانت الجهة التي يتبعها العامل وقت توقيع الجزاء قد حلت محل الجهة الأولى في القيام على شؤون المرفق الذي وقعت المخالفة في شأنه فإن الاختصاص بتوقيع الجزاء عن هذه المخالفة يصبح للجهة التي صار العامل تابعاً لها أخيراً وذلك نتيجة لحلولها محل الجهة الأولى في اختصاصها » (٤) .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا — السنة التاسعة عشرة من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٤ — القضية رقم ٣٣ لسنة ١٦ القضائية — جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٤ — بند ٥١ ص ١٠٥ .

(٤) المحكمة الإدارية العليا — الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ١٤ ق عليا — بـجلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ .

القاعدة الخامسة :

إذا لم تتوافر في الجريمة الجنائية توافر الذنب الإداري ، فيحق توقيع الجزاء الإداري لأنه لا يصح في مجال التأديب رد الفعل إلى نظام التجريم الجنائي والتصدى لتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة الجنائية : —

وتقول المحكمة :

« أن المخالفة المنسوبة إلى المدعى هي أنه لم يؤد عمله بأمانة .. ولم يحافظ على الجمعية التي يعمل بها بأن أخطس أسمدة وكيمويات من عهده وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم ثبوت هذه المخالفة في حق المدعى على أساس أن ما انتهت إليه النيابة العامة من قيام جريمة الاختلاس لم يستخلص من التحقيقات وأن الأمر لا يعدو عجزاً في عهدة المدعى ولا يفنى تلقائياً توافر أركان هذه الجريمة . وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه غير سديد ، ذلك لأنه لا يصح في مجال التأديب رد الفعل إلى نظام التجريم الجنائي والتصدى لتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة الجنائية ، أو معالجة المخالفة التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها ، إذ كل ذلك ينطوي على إهدار مبدا استتلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية ، وإنما الصحيح هو النظر إلى الوقائع المكونة للذنب نظرة مجردة لاستكشاف ما إذا كانت تلك الوقائع تنطوي خروجاً على واجبات الوظيفة ومقتضياتها فتقوم المخالفة التأديبية . فإذا كان الثابت من التحقيق أن المدعى بوصفه من أمناء المخازن تلاعب بعهده وتصرف فيها بالمخالفة للتعليمات . وآية ذلك أنه اثبت في الكشوف صرف أسمدة لكل من ببلغ ٥٨٨٠٠ جنيه و ببلغ ١٨٦٢٩٨ جنيه ، حين أنه لم يسلمها إليهما وأقر في التحقيق أنه تصرف في هذه الأسمدة لغير المذكورين ، كما أنه أقر بأن المبيدات الحشرية التي وقع باستلامها المزارع قام بتسليمها لغيره وقام بنفع ثمنها ، وقد نفى المزارع توقيعه على إيصال استلام هذه المبيدات البالغ قيمتها ١٠٨٨٠٠ جنيهات وكان الثابت كذلك أن مجرد عهدة المدعى في الأسمدة والكيمويات قد أظهر عجزاً فيها بلغ ٩٣٠٧٢ جنيه ، وقد احتفظ المدعى بهذا المبلغ ولم يرده إلا بعد إجراء الجرد وإحالته إلى النيابة العامة ومن ثم يقوم في حقه الاختلاس بفهمه الإداري الذي من بين صورته العجز بالمهدة نتيجة تلاعب الموظف الأمين عليها » (٥) .

(٥) المحكمة الإدارية العليا (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج ٢ من ١٦٨٩ — ١٦٩٠

القاعدة السادسة :

أن قرار مجازاة العامل بخفض المرتب مع خفض درجته وإنذاره بالفصل من الخدمة لثبوت ارتكابه جريمة من الجرائم المخلة بالشرف والامانة ، فإن هذا القرار لا ينطوى على تعدد في الجزاءات مما يشوبه بميب وذلك على سبيل من أن عقوبة خفض المرتب والدرجة هي عقوبة واحدة بحكم القانون ، وأما عبارة إنذار العامل بالفصل من الخدمة مع عقوبة خفض المرتب والدرجة لا يقصد به الجزاء ولا يأخذ حكمه لأن عقوبة الإنذار هي اخف الجزاءات وتجيها العقوبة الاشد ولا يقصد بالإنذار سوى المعنى اللغوي وهي التحذير من مغية العودة الى الفصل الذي ارتكبه العامل .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث أنه لا متنع فيها قال به المدعى من أن القرار المطعون فيه وقد صدر بمجازاته بخفض مرتبه ثلاثة جنهت مع خفض درجته من الفئة الثالثة الى الفئة التاسعة وإنذاره بالفصل من الخدمة ، قد انطوى على مخالفة للقانون بتوقيع أكثر من جزاء تأديبي عن المخالفة التي نسبت اليه ، لا متنع في ذلك لأن الغرفة التجارية المدعى عليها ، وقد تحققت من أن جريمة الرشوة المسندة الى المدعى ثبتت في حقه وأنها من الجرائم المخلة بالشرف والامانة التي يحق معها توقيع عقوبة الفصل من الخدمة ، فانها اذ رأت بسلطانها التقديرية للاعتبارات التي ارتأت النيابة العامة من حداثة عهد المدعى بالخدمة وشهادة رئيسه المباشر بحسن السر والسلوك ، النزول بهذه العقوبة الى العقوبة الأدنى منها المنصوص عليها في الفترة ٧ من المادة ٤٨ من نظام المبلين بقطاع العلم الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهي عقوبة خفض المرتب والدرجة معا . فانها بهذه المثابة لا تكون بتوقيع هذه العقوبة على المدعى قد وقعت عقوبتين لأن هذه العقوبة بحكم القانون عقوبة واحدة . اما عن إنذار المدعى بالفصل ، فإن ذكر هذه العبارة بعد عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا ، لم يقصد به الجزاء ، وبالتالي لا يأخذ حكمه ، اذ لا يستساغ أن يكون قد قصد بهذه العبارة توقيع عقوبة الإنذار وهي اخف الجزاءات على المدعى بعد أن وقع عليه عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا ، وهي من اشد العقوبات بعد عقوبة الفصل من الخدمة ، والمتصور بهذه العبارة هي مجرد معناها اللغوي وهو التحذير من مغية العودة لثل هذه الجريمة مستقبلا ، وبناء عليه لا يكون ثمة تعدد في الجزاءات يشوب القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض دعوى المدعى » (٦) .

(٦) المحكمة الادارية العليا : (١٩٦٥ — ١٩٨٠) — ج/٢ — ص ١٧٠١ .

القاعدة السابعة :

انه وان كان من اللازم اجراء تحقيق ادارى قبل توقيع الجزاء الادارى المناسب ، الا انه يمكن الاكتفاء في هذا الصدد بالتحقيق الجنائى الذى تصريه النيابة العامة فيها هو منسوب الى العامل من اتهام ، اذا ما كان هذا التحقيق قد اثبت مسئولية العامل وحقق دفاعه بشأنها .

ونقول المحكمة :

ومن حيث ان التحقيق الجنائى الذى تجريه النيابة العامة فيها هو منسوب الى العامل من اتهام يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، يصلح اساسا لجهة العمل التى يتبعها العامل فى استخلاص المخلفات التأديبية قبله وتوقيع الجزاء الادارى المناسب عنها ، ويعنى بذلك عن اجراء تحقيق ادارى خلص بالنسبة الى تلك المخلفات . . طالما انه قد تناول بالتحقيق الوقائع التى تشكل الذنب الادارى فى حق العامل وسعت اقوال العامل وحقق دفاعه بشأنها . والقول بأن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تستلزم اجراء تحقيق ادارى خاص فى مثل هذه الحالات يعد تكرارا للتحقيق دون مقتضى . ولما كان الثابت ان النيابة العامة قد انتهت بالنسبة الى المدعى ، وهو بائع بقسم الاطمان الى انه اختلس البضائع المسلمة عهدة اليه للبيع منها فى هذا القسم ، ويعسد أن استتمت الى اقواله وحقت دفاعه عن ذلك ، وكان هذا الاتهام ينطوى فى ذاته على الاخلال بواجبات الوظيفة اخلايا يتمثل فى عدم المحافظة على اموال الشركة وممتلكاتها المسلمة عهدة اليه ، فان النعى على قرار الجزاء بانه وقع دون ان يسبقه تحقيق مكتوب ، يكون نعيًا فى غير محله ويكون الحكم المطعون فيه اذ استند الى تحقيق النيابة العامة سالف الذكر فى استخلاص صحة نسبة المخالفة الى المدعى قد جاء صحيحا ولا مطعن عليه (٧) .

القاعدة الثامنة :

الجزاء التأديبى المقتنع يعتبر مخالفا للقانون .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« لكى يعتبر القرار الادارى بمثابة الجزاء التأديبى المقتنع يكفى ان تتبين المحكمة من ظروف الاحوال وملابساتها ان نية الادارة قد اتجهت الى عقاب العامل ، كان يصدر القرار بسبب تصرف معين ينطوى على اخلال العمال

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثانى - بند ٣٠ - ص ١٦٨٠ - ١٦٨١ .

بواجبات وظيفته ، ومن ثم فانه اذا كان قرار نقل العامل قد اقصح عن سبب اصداره وهو تاخيره في تجهيز الحسابات الضامية فان هذا القرار يكون قرارا تاديبيا صدر مخالفا للقانون جديرا بالالغاء اذ فضلا عن انه صدر دون اتباع الاجراءات والاوزاع المقررة للتاديب فانه اوقع عقوبة لم ترد ضمن العقوبات التاديبية التي عدها القانون حصرا « (٨) .

القاعدة التاسعة :

صدر قرار من مدير الجامعة بتنحية رئيس القسم بناء على اتهام وجه اليه — بنطوى على اجراء تاديبى مقنع وقمع بغير اتباع اجراءات التاديب المقررة قانونا — اغفال اخذ رأى عميد الكلية قبل تنحية رئيس القسم — بصم القرار بالبطلان .

وتقول المحكمة :

ان السيد مدير الجامعة اصدر القرار المطعون فيه بتنحية المدعى من رئاسة قسم الاشعة بكلية الطب بمناسبة الاتهام الذى وجهه اليه بعض اطباء امتياز التدريب دفعة سنة ١٩٦٥ بأنه منحهم فى دورة التدريب قسم الاشعة درجات غير عادلة على أسس غير سليمة مستهدفا مصلحة كرامته وبعض اطباء امتياز التدريب الآخرين الذين ادوا تدريبهم فى قسم الاشعة وذلك ليمسنى تعيينهم دون وجه حق فى وظائف اطباء مقيمين ، وقد استند القرار فى ديسلجته الى التحقيق الذى اجرى فى هذا الشأن ، باعتبار ان ما اسند الى المدعى يعتبر عائقا يعوقه من الاستمرار فى منصبه المذكور . وتنحية المدعى من رئاسة هذا القسم لهذا السبب يحل فى طبيعته ادانته فى الاتهام المنسوب اليه : وديمه بعدم النزاهة فى التزام مقتضيات العدالة فى تقدير درجات اطباء امتياز التدريب بدافع من الهوى والغرض ، وهو الامر الذى يبرى ولا ريب بشرف عضو هيئة التدريس وبمس نزاهته ، وجزاء مثل هذا الاتهام — اذا ما قلم الدليل عليه — هو العزل تطبيقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة (٨١) من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر . ولما كان الامر كذلك فان القرار المطعون فيه يكون قد انطوى فى الواقع على جزاء تاديبى مقنع انزل بالمدعى دون اتباع اجراءات تاديب اعضاء هيئة التدريس المقررة قانونا .

ان القرار المطعون فيه بتنحية المدعى من رئاسة قسم الاشعة

(٨) المحكمة الادارية العليا — فى الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ١٧ ق عليا —
بجلسة ١٩٧٦/٥/٢٩ .

بالكلية فضلا عن انه قد قصد به على ما سلف بيانه توقيع عقوبة تأديبية مبنية دون انخفاذ اجراءات التأديب المقررة قانونا ، فانه تد مصدر ايضا دون اتباع الاوضاع التى تقتضى باخذ رأى عميد الكلية ، وبهذه المثابة يصحح القرار مخالفا للقانون خليقا بالالفاء . (٩)

القاعدة العاشرة :

إذا كان القرار المطعون فيه قد سجل على العامل ارتكاب مخالفات محددة ونمغ سلوكه بانه معيب يناق الأقيم الاخلاقية ، واكد ما وصمه به بايداع القرار والاوراق المتعلقة به ملف خدمته فمن شأن ذلك أن يؤثر على مركزه القانونى فى مجال الوظيفة العامة ، فان القرار المذكور يكون والحال كذلك قد خرج عن الهدف الحقيقى لآليات النظر باعتباره مجرد اجراء مصلحى لتفكير العامل بواجبات وظيفته .

والقرار على هذا النحو ينطوى على جزاء تأديبى مقنع جدير بالالفاء باعتباره قرارا تأديبيا ورفع مع الاوراق المتعلقة به من ملف ختمه المدعى .

وتقول المحكمة :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص فى المادة العاشرة ، انه على بيان الدعاوى والطلبات والمنازعات التى تختص بمحاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فيها ، ثم يحدد فى المواد ١٣ وما بعدها قواعد ترتيب الاختصاص بين هذه المحاكم على أساس من نوع المنازعة والمستوى الوظيفى للعامل ، وفى هذا المقام يقتضى بان تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام لذلك يتعين على المحكمة التى ترفع إليها الدعوى أن تبين بادىء الامر ما اذا كانت المنازعة المطروحة تدخل فى اختصاصها الذى حدده القانون فتفصل فى موضوعها ، أم انها من اختصاص محكمة أخرى فتقضى بعدم الاختصاص وحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه من المسلمات أن تكيف الدعوى وتبين حقيقة وضعها انها يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيرا لما يقصده المدعى ، ولما كان تشاء مجلس الدولة قد جرى على تكيف القرارات الادارية الصادرة فى شأن

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سفة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - ج/١ - بند ٥٢ - ص ٨٧٨ - ٨٧٩ .

الموظفين العموميين على أسس من حقيقة القرار وما توجبت إرادة جهة العمل الإدارية إلى إحداثه من آثار قانونية بصرف النظر عن تعبيرات المستعملة في صياغته ومن ثم فقد اُطرد قضاؤه على الاختصاص بالمطعون في بعض القرارات التي كانت خارجة عن اختصاصه في القوانين السابقة مثل قرارات نقل أو نذب الموظف العام إذا تبينت المحكة أن القرار ينطوي في حقيقته على قرار آخر من القرارات الداخلة في الاختصاص مثل التأديب أو التعيين ولما كان ذلك وكان المدعى ينمى على القرار المطعون فيه أنه قرار ينطوي على جزء تأديبي ممتنع وإن أفرغته جهة الإدارة في عبارات ألغت النظر - فإنه يكون متعينا على المحكة التأديبية أن تتحقق عما إذا كان القرار في حقيقته قرارا تأديبيا فتختص بالفصل في المنازعة ، أم أنه ليس كذلك فتقضى بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى المحكة المختصة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن رئيس مكتب الأمن بالمؤسسة العامة للهندسة الإذاعية قدم تقريرا إلى رئيس مجلس الإدارة في ٦ من يولية سنة ١٩٧٠ نسب فيه إلى المدعى ارتكاب مخالفات حصلها أنه وزع على بعض العاملين بالمؤسسة نسخة من شكوى مقدمة منه إلى هيئة مفوضى الدولة بمجلس الدولة ضد المؤسسة بما يؤدي إلى الدعوى للخروج على النظام والتهجير بقرارات المؤسسة ، وأنه أقسم بشره كذبا على عدم قبوله بذلك العمل ، وقد أجرت الإدارة القانونية بالمؤسسة تحقيقا فيها ورد بهذا التقرير بناء على تكليف من رئيس مجلس الإدارة ، خلصت منه إلى مسألة المدعى عما ورد بتقرير مكتب الأمن ووصفته في مذكرتها بنتيجة التحقيق بأنه سلك مسلكا لا يتفق وكرامة الوظيفة بما يفقده شرطيا جوهريا من شروط التأهيل الوظيفي ، واقرحت مجازاته عن تلك المخالفات بخصم خمسة أيام من مرتبه ، وقد أيد السيد المستشار القانوني للمؤسسة في مذكرته المؤرخة ١٧ من يناير سنة ١٩٧١ ثبوت المخالفات التي أسفر عنها التحقيق واقتراح خفض الجزاء إلى الإنذار إلا أن رئيس مجلس الإدارة رأى أن يكفي بإلغائ نظر المدعى ومن ثم وجه إليه ألغت النظر بسببا ومؤسسا على ثبوت ارتكابه المخالفتين سالفتي الذكر اللتين أسفر عنها التحقيق ووصفه بأنه كان يستهدف التهجير بالمؤسسة وإثارة العاملين بها للخروج على النظام وبأنه سلك مسلكا معينا يتناق مع القيم الأخلاقية المفروضة عليها فبين يشغل مستوى فتنه الوظيفية .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الأمن والتحقيق الإداري ومذكرة استخلاص نتيجته أن المدعى تقدم إلى هيئة مفوضى الدولة بطلب إعفاء من رسوم دعوى يزعم رفعها ضد المؤسسة للظن في تقدير كفايته

عن سنة ١٩٦٩ بدرجة بتوسط وما ترتب على ذلك من حرمانه من نصف العلاوة الدورية المستحققة سنة ١٩٧٠ ، وقد تضمن هذا الطلب بياناً لمعان المدعى على التقدير المذكور واليواعت التي يرى انها دفعت الادارة الى خفض تقدير كفايته في السنة المذكورة بعد أن حصل في السنوات السابقة على تقدير بدرجة ممتاز . ولم تثبت المحكمة أن المدعى قد خرج عن العبارات المألوفة في مثل هذه الطلبات او انه جاوز حدود الدفاع المشروعة الى التطلول او التشهير . وقد أقر المدعى في صحيفة دعواه مسار الطعن المائل وفي مذكرات دفاعه فيها بأنه سلم بعض نسخ من طلب الاعفاء المشار اليه الى بعض رؤساء الاقسام بإدارة شئون المعلمين باعتبار انها الادارة التي ستقوى الرد على الطلب عند اعلانه الى المؤسسة وقد شهد هؤلاء في التحقيق الاداري بهذه الواقعة وبأنهم لم يلقوا بالا الى ما ورد بالطلب المذكور كما قرر المدعى في التحقيق أن ما تضمنه طلب الاعفاء لا يعتبر سرا ، وأنه رده من قبل في صف دعاوى سابقة رفعتها ضد المؤسسة وان المنازعات القضائية أساسها العلانية ومن ثم فليس في الامر ما يوصف بالترويع . كما تبينت المحكمة أن التحقيق لم يتناول واقعة القسم الكاذب المنسوبة الى المدعى ، والتي وردت في معرض سرد الوقائع التي تضمنها تقرير رئيس مكتب الامن ضمن غيرها من الاقوال المرسلة التي حواها هذا التقرير والتي لم تقم عليها اى دليل من الاوراق ، الا ان مذكرة الادارة القانونية جعلت من واقعة القسم المذكورة ومن غيرها من تلك الاقوال المرسلة أساساً لاتهام المدعى وادانته واقتراح مجازاته ، ثم اطردت الاوراق على اسناد هذه الاتهامات اليه حتى انتهت بتسجيلها عليه في ورقة الفت النظر .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم أن القرار المطعون فيه وقد سجل على المدعى ارتكابه مخالفات محددة ، ووصفه بالتشهير برئاسته وبإثارة المعلمين للخروج على النظام ، كما دفع سلوكه بأنه معيب يناق القيم الاخلاقية ، وأكد ما وصه به بإيداع القرار والاوراق المتعلقة به ملف خدمته ، ومن شأن ذلك أن يؤثر على مركزه القانوني في مجال الوظيفة العلة ، فإن القرار المذكور يكون والحال كذلك قد خرج على الهدف الحقيقي لافلات النظر باعتباره مجرد اجراء مصلحي لتذكير العامل بواجبات وظيفته العامة وانطوى على جزء تأديبي مننع واذا كان الامر كذلك وكلفت الاسباب التي استند اليها القرار المذكور قد استطلعت استخلاصا غير صالح من الاوراق ولا تصلح للمساطة التأديبية ، لذلك يضمن الفأوه ، ولما كان القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ بنظام المعلمين المدنيين بالدولة يقضى في المادة ٦٧ منه بأنه يقترب على محو الجزاء التأديبي اعتباره كان لم يكن بالنسبة للمستقبل » وترفع اوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف

خدمة العامل : « فإن هذا الأمر يكون واجب التطبيق من باب أولى في حالة الحكم بإلغاء القرار التأديبي المطعون فيه .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون "حكم" المطعون فيه قد أصاب فيها إنشئ إليه فضله بإلغاء القرار المطعون فيه باعتباره قراراً تأديبياً ، ورغم أنه مع الأوراق المتعلقة به من ملف خدمة المدعى ومن ثم يكون الطعن فيه غير قائم على مستند خليك بالرفض ، مع إلزام الجهة الطاعنة بالمصروفات . (١٠)

القاعدة الحادية عشر :

إن نقل العامل استناداً إلى نتيجة التحقيق دون إقصاء عن الوظيفة المنقول إليها أو تحرى مدى احتياجات العمل المنقول إليه أو التناسب في الدرجة بين الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول إليها لا يعتبر نقلاً مكانياً وإنما يصح في واقع الأمر جزاء تأديبياً مقنناً .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث أن التثبت من واقعات الدعوى أن نتيجة التحقيقات التي أجريت مع المدعى وآخرين بالمؤسسة وعرضت على رئيس مجلس الإدارة برأى محدد بجزاء بعض العاملين بعقوبات تأديبية معينة من بينها مجازاة المدعى بخمسة شهور من مرتبه - قد وقع عليها رئيس مجلس الإدارة بالوافقة مضيفاً بأن ينقل المدعى للعمل « بمنطقة اسنا » - ولا ريب أن صدور القرار المتضمن نقل المدعى إلى « اسنا » قرين الجزاء التأديبي ومن جهة الاختصاص بتوقيعه واستناداً إلى نتيجة التحقيق التي صدر من أجلها منونا على ذات المنكرة التي حبلت تلك النتيجة ، دون إقصاء عن الوظيفة المنقول إليها ، أو تحرى مدى احتياجات العمل « باسنا » أو التناسب في الدرجة بين الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول إليها ، لا يدع مجالاً للشك في أن مصدر القرار ما قصد به إلا توقيع جزاء على المدعى مكمل لجزاء الخصم من المرتب ، على وجه يفوق معه القرار الطعن - في هذا الشق - وإن كان في ظاهره نقلاً مكانياً إلا أنه يستر في الواقع جزاء تأديبياً ليس من بين الجزاءات المتصوص عليها على سبيل الحصر .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون القرار المطعون فيه صحيحاً

(١٠) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا من ١٩٦١ - من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ حتى شبتمبر ١٩٧٦ - في الدعوى رقم ٨٤٢ لسنة ١٩٦٩ ص ٦٤ به ٦٦ .

(م) - ٩ الحديث في الفتاوى .

في الواقع والقانون فيها قضى به من عقوبة الخصم من المرتب ، متمين الإلقاء فيها ينص به من نقل المدعى الى « أسنا » ، ويتمين من ثم تعديل الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار المطعون في شقه المتعلق بالنقل ورفض الدعوى بالنسبة الى طلب إلغاء عقوبة الخصم من المرتب » . (١١)

تحقيق :

نرى أن قرار نقل المدعى الى « منطقة أسنا » يعتبر في حقيقته جزءا تأديبي مقننا لانه يبين أنه وأن كان يبدو في ظاهره « نقلا مكثيا » إلا أن البين من الحكم أنه جزء مكمل للجزاء المتوقع على العجل ، ولم يكن هناك سبب يبرره لعدم تحرى حلجة العمل لمنطقة أسنا تدعو الى نقل هذا العجل اليها ، وكذلك عدم تحرى مدى التناسب بين الدرجة التي يشغلها المدعى ودرجة الوظيفة المتول بها ، ونضيف الى ذلك أن العبرة هي بما اتجهت نية الإدارة الى احداثه من آثار قانونية بصرف النظر عن المبررات التي تلجأ اليها الإدارة لصنر بها تصرفاتها غير المشروعة ، فلذا تبينت المحكمة أن القرار ينطوى على جزء تأديبي مقنع فيحق لها نقله باعتباره قرارا تأديبيا غير مشروع .

القاعدة الثانية عشر :

وقف العاجل عن العمل في غير الحالات الجينة بالقانون تعتبر عقوبة
يقنمة . (٩)

تنطخ احتكام المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن فيما يلي :

انه ونسنا للنظيم الذي وضعه المشرع بالنسبة الى الوقف من العمل لا يجوز أن يوقع على الموظف عقوبة تأديبية الا بموجب حكم من المحكمة

(١١) المحكمة الادارية العليا : (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج/٢ - ص ١٧٠١ -

١٩٠٢ .

(٩) جنير بالأحاطة أن المادة السادسة عشر من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ما يلي :

« بمصر رئيس المحكمة قرارا بالنقل في طلبات وقف أو مد وقف الإخلاص المشر اليهم في المادة الخامسة عشر من ذات القوانين عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونيا » .

التأديبية المختصة ، ولا يجوز الوقف احتياطيا الا اذا كان ثمة تعهد يجرى مع الموظف قبل احالته الى المحكمة التأديبية اذا انتضت مصلحة التحقيق ذلك ، ولا يوجد في نصوص القانون ما يسوغ لجهة الإدارة اتخاذ هذا الاجراء الاخير لغرض آخر كجرد الشك في أن الموظف قد شرط اللياقة الطبية او لاجباره على الاذعان للقرار الذي اصدرته جهة الإدارة كما لو اُحلت موظفا الى الكشف الطبي وامتنع عن تمكين الجهة الطبية المختصة من فحصه ، وانما يجب أن تلتزم جهة الإدارة الوسيلة التي نص عليها القانون والغرض الذي شرعت من اجله (١٢) .

القاعدة الثالثة عشر :

قرار لجنة شئون العاملين بصدد طلبات محو الجزاءات يعتبر قرار نهائي يندرج في عموم الطلبات التي يختص بها مجلس الدولة .

وتقول المحكمة :

ان الدعوى يهدف بدعواه الى الغاء قرار لجنة شئون الموظفين الصادر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٧ برفض طلبه محو الجزاءات السابق توقيعها عليه استنادا الى ما تقتضيه المادة ٧١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن التلغيت بالاوراق انه بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٤ تقدم الدعوى بطلب الى السيد المذکور مدير مستشفى المنيرة العلم يطلب محو الجزاءات الموقعة عليه والذليته بملف خدمته طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظم العاملين المدنيين بالدولة . وهذه الجزاءات هي تلك المبينة بكتاب ادارة قضاي الحكومة الذي اُجلبت به على الدعوى .

ومن حيث أنه وان كان اختصص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري محددا بما ورد بنصوص المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الا أن ذلك لا يحول دون امتداد ذلك الاختصاص الى ما عساه أن يؤثر في حالة الموظف الوظيفية وما قد ينشأ له من مراكز قانونية وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا امبالا لذلك النظر على أن التقرير المقدم عن الموظف هو قرار اداري نهائي يؤثر مالا في الترتيبه وفي منح الاملاوة بل وفي صلاحيته للقبول في وظيفته ، وغنى عن البيان

(١٢) أحكام المحكمة الادارية العليا في الدعوى ٢٧٧ لسنة ١٩٦٢ ،

١٥٠ لسنة ١٩٦١ ، ٨٠٨ لسنة ١٩٦١ .

الإثيريس على لجنة شئون الموظفين إن هي أدخلت في اعتبارها عند تقدير درجة الكفالية الجزاءات السابقة حتى يكون تحت نظرها عند تقدير درجة الموظف بيئيا شاملا بحالته وحتى تكفل أملها صورة واضحة لنواحي نشاطه وبمسلكه وتبعا لها جميع العناصر التي تستطيع بموجبها تقدير درجة كفايته تقديرا مبررا من القصور ذلك أنه وإن كان الأصل هو الاعتماد بالأعمال التي يأتئها الموظف خلال السنة التي يوضع عنها التقرير اخذا بمبدأ سنوية التقرير إلا أن في تعاقب الجزاءات واتصال ماضى الموظف في السنوات السابقة بالحاضر في السنة التي وضع فيها التقرير ثم بمسلكه في السنة التالية لها ما يدل على صفة الموظف ومجال هذا كله يختلف عن مجال التأديب إذ الأمر هنا لا يتعلق بعقاب الموظف وإنما يتصل بتقدير كفايته في ضوء عمله وبمسلكه بعد تقصى نواحي عمله ومتابعة مسلكه في الماضي والحاضر استكمالا للمتغير الذي يتغير عليها تقدير كفايته .

ومن حيث أنه - فضلا عن ذلك - فإن بقاء الجزاءات التأديبية الموقعة على الموظف مودعة بلف خدمته وثابته بصحيفة خدمته ، يلقى بغير بساطة ظلالا قد تكون قلبية على قابليته للترقية فقد يؤدي ثبوت تلك الجزاءات التي تركه في الفرصة التي حل دوره لها وتفضيل التالي له في الانتدبية عليه ما دامت قد تشابهت بينهما كافة الظروف الوظيفية الملائمة للترقية بمعنى أن بقاء هذه الجزاءات قد يؤثر بصورة أو بأخرى في مستقبل العامل الوظيفي .

لقد استحدث القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١م بنظام موظفي الدولة ونظام محو الجزاءات التأديبية ثم سار على منواله القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي قضى في المادة ٧١ منه على محو العقوبات التأديبية التي توقع على العامل إذا ما انقضت فترات معينة محددة بها .

ومن حيث أنه على هذا النحو فإن القرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بصدور طلبات محو الجزاء أي كان عليها صورة هذا القرار مضطرا أو سكونا يؤثر تأثيرا مباشرا على المركز الوظيفي للموظف من ناحية إلتزمية بالاختيار للكفالية ، أو من ناحية إعادة تعيين من فصل من الخدمة بقرار تأديبي فضلا عن احتمال تأثر الجهة الإدارية في تصرفاتها بالنسبة للموظف بهتلي بهذا القرار ، وبالتالي فإن موقف الجهة الإدارية في طلب الموظف محو جزاءاته أنها يشكل من جانبها انفصا عن لرادتها الملزمة بالحجرات

اندر قانونى في مركزه "الوظيفى بما لها من سلطة متبقيا للقانون انفساء
تحقيق الصالح العام ومن ثم فان قرارها في هذا "الشئ" انما هو قرار
ادارى نهائى يندرج في عموم الطلبات "التي يختص مجلس الدولة ببيئة قضاء
ادارى بنظر طلب الغائها وبالتالي يحق للمدعى الحكم بالغاء قرار لجنة
شئون العاملين الصادر في ١٩٦٧/٥/٢٠ بعدم الموافقة على محو الجزاءات
السابق توقيعها عليه .

ومن حيث انه لا يوجد بالاوراق ما يبرر قرار لجنة شئون الموظفين
برفض طلب محو الجزاءات المقدم اليها من المدعى مما يجعله مشوباً بسوء
استعمال السلطة ولا يجد ما يبرره من واقع التقارير والاوراق المودعة بملف
خدمته خصوصاً وان اللجنة ذاتها سبق ان قدرت درجة كفايته عن عام
١٩٦٧ بدرجة ممتاز . (١٢)

(١٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى
السنة الخامسة والعشرون للدوائر العلوية - من اول أكتوبر ١٩٧٠ حتى
آخر سبتمبر ١٩٧١ - في القضية رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٦ من
ديسمبر سنة ١٩٧٠ قاعدة رقم ٣٦ .

الفصل السابع

الاحكام المتعلقة بالفصل من الخدمة وانتهائها

القاعدة الاولى :

الفقرة بين الفصل التاديبى والفصل بغير الطريق التاديبى - الفصل تاديبى قوامه وقائع معينة محددة ، والفصل بغير الطريق التاديبى يكفى فيه وجود اسباب لدى الإدارة ، تبرره ويقع صحيحا حتى ولو انتفت بعض الوقائع ما دامت الوقائع الأخرى تحمله ويمكن أن يستخلص منها عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة .

وتقول المحكمة :

الثبت من الاوراق ان المدعى كل يشغل وظيفة مدير اعمال في الدرجة الرابعة بمديرية الاسكن والرائق بأسوان ثم صدر القرار الجمهورى المطعون فيه رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٧١ قضى في ملغته الاولى بصل المدعى مع حفظ حقه في المالكى أو المكفأة .

وقد جاء بالملفكرة الايضاحية لمشروع القرار المذكور ان المدعى يشغل وظيفة من الدرجة الرابعة التخصصية بوزارة الاسكن والرائق ويعمل مدير عملى ورئيس قسم المبنى والانشاءات بمديرية الاسكن والرائق بحافظة أسوان .

وقد تقدمت شكوى ضده قبلت ادارة البحث الجنائى بحافظة اسوان بجمعها حيث انتهت الى انه اعزب وميسور الحال وقد عسرف عنه لدى كثير من زملائه ومن اوساط عمله على جميع المستويات انه بصلب بشنود جنسى ويفرى الشبان العذاب وخلصه من يعملون معه على مرافقته الى منزله ليبارسوا معه العلية الجنسية ، وينفق عليهم ببذخ ويرافقه البعض الى القاهرة والاسكندرية في ماموريته او اجازاته على حسبه الفلص ، كما تشير التحريات الى ان المهندس المذكور على علاقة وطيدة في مجال عمله بالمتاول ويتردد ان هناك شواهد تجعل هذه العلاقة في صورة مربية خلصة وان المتاول اثرى بصورة ملحوظة .

ولما كلفت جهة الإدارة قد قررت ان سبب اصدارها للقرار المطعون فيه هو ما جاء بالملفكرة الايضاحية المرفقة للقرار الجمهورى المطعون فيه

ومن ثم وقد أنصحت جهة الإدارة عن سبب القرار غائه يتعين خضوعه لرقابة هذه المحكمة .

والفصل الثاني في قوامه وقائع معينة محددة وهو ما لا يتطلب الفصل بغير الطريق التلويحي الذي يكفي فيه وجود أسباب لدى الإدارة تبرره ، ولا يلزم لمشروعية هذا القرار ثبوت كل الوقائع التي يستند إليها إذ يقع صحيحا حتى ولو أنفت بعض هذه الوقائع ما دامت الوقائع الأخرى تحمله ، ويمكن أن يستخلص منها عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة استخلاصا سائفا .

ولهذا كلن للقرار المطعون فيه وقد استند الى ما عرف عن المدعى في امور تهى للشرف والنزاهة والاعتبار تفقده شرط الصلاحية للبقاء في الوظيفة . ومن ثم يكون للقرار المطعون فيه قد بني على وقائع صحيحة مستمدة من اصول لها وجود ثابت في الأوراق ويمكن أن يستخلص منها عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة بانتفاء حسن سير وسلوك المدعى منه استخلاصا سائفا . (١)

القاعدة الثانية :

بأن جواز فصل العامل الموضوع تحت الاختبار :

تقول المحكمة :

ولئن كان لا إلزام على جهة الإدارة أن تقرص انتهاء فترة الاختبار تبين البت في صلاحية العمل إذ تملك تقدير ذلك في أي وقت خلال تلك المدة متى توافرت لها عناصر هذا التقدير إلا أنه إذا لم تستطع ذلك فيصبح لها اتخاذ القرار حتى نهاية فترة الاختبار ويكفي لصحة القرار أن تثبت عدم الصلاحية في أي وقت خلال تلك الفترة لا بعدها . . وبالتالي فإنه لا يعيب القرار الصادر بفصل العامل تراخي جهة الإدارة في إصداره لبعض الوقت بعد انتهاء فترة الاختبار إذ ليس في نصوص القانون ما يوجب صدور قرار الفصل ذاته قبل انتهاء فترة الاختبار طالما أن عدم الصلاحية تقرررت فعلا خلال تلك الفترة . (٢)

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري — السنة السابعة والعشرون — من أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٣ — في القضية رقم ٩١١ لسنة ٢٥ — جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٢ — بند ٧٦ .

(٢) — المحكمة الإدارية العليا في القضية رقم ٢٩ لسنة ١٦٦ ق . عليا . بطبعة ١٩٧٣/١٢/١٥ .

القاعدة الثالثة :

مدى جواز سحب قرار فصل الموظف سواء كان صحيحا أم باطلا .
وتقول المحكمة الادارية العليا :

ان قرار فصل الموظف سواء كان صحيحا أم باطلا يجوز سحبه واعادته الى عمله في اى وقت . بشرط عدم 'الضرر بالحقوق المكتسبة للغير . . . ذلك لانه اذا اعتبر مخالف للقانون فلا جدال في جواز سحبه اذ السحب يكون مقصودا به مصاداة الانشاء 'القضلى واذا اعتبر مطابقا للقانون فليس سحبه هنا جائز استثناء اذ ولو ان الاصل ان السحب لا يتم اعمالا لسلطة تقديرية ، الا انه من الجائز 'عادة النظر في قرارات الفصل وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة . لان المفروض ان تنقطع صلة الموظف بسجده فصله وانه يجب لاعادته الى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين ، ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل ان تتغير شروط الصلاحية للتعيين وقد يفقد امر التعيين مستحيلا ، ومن جهة اخرى قد تكون الجهة التى تختص بالتعيين غير تلك التى فصلت الموظف وقد لا يكون لديها الاستعداد لاصلاح الاذى الذى أصاب الموظف بفصله او غير ذلك من اعتبارات العدالة التى توجب علاج هذه النتائج الفلانة . (٣)

القاعدة الرابعة :

الاستقالة مظهر من مظاهر ارادة الموظف في اعتزال الخدمة ويجب ان تصدر برضاء صحيح يفسده ما يفسد الرضاء من عيوب ومنها الاكراه .
توافر عناصر الاكراه في حالة تقديم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة ينتهيا الادارة في نفسه دون حق وكانت قائمة على اساس - للمحكمة ان تستبعد اقتناعها من وقوع الاكراه بظروف الحال - توافر هذا العيب يبطل طلب الاستقالة ويبطل تبعاً لذلك قبول الاستقالة المبنى عليه - مثال ذلك اعتقال عضو مجلس الدولة مع توقيف مطالبته بالاستقالة والعلمية التى لا يست قبولها وابلاغها الى سلطات التحقيق تفسر بجلاء انها كانت مطلوبة اساسا بغرض التحلل من الضمانات التى احاط بها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الطامن بافتباره من اعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل حتى يمكن احاطته الى المحاكمة الجنائية دون اتباع ما يقضى به القانون ان هم في مركزه القانونى .

(٣) المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٩ ق عليا
بجلسة ١٩٥٩/٥/٢٣ .

وتقول المحكمة :

ان طلب الاستقالة يكون قد صدر عن غير ارادة حرة تحت تأثير الاكراه المنسود للرضا والاختيار ويعتبر باطلا ويطل تبعا لذلك قرار قبول الاستقالة المبني عليه - القرار الصادر في هذا الشأن بمثابة فعل عاوى لا يختص به رئيس الوزراء .

ان طلب الاستقالة باعتباره مظهرا من مظاهر ارادة الموظف في اعتزال الخدمة يجب ان يصدر برضاء صحيح ، ففسده ما يفسد الرضاء من عيوب ، ومنها الاكراه اذا توافرت عناصره ، بان يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة بنتها الادارة في نفسه دون حق وكانت قائمة على اسس بان كلفت ظروف الحال تصور له خطرا جسيما محققا يهدده ، هو او غيره في النفس او الجسم او الشرف او المال ، ويراعى في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه ان يؤثر في جسامته .

ومن حيث ان الاوراق وان كلفت خلوا من الدليل الذى يؤيد الطامن فيما آثاره من ان المباحث العسكرية قد مارست معه صنوف التعذيب التى اشار اليها لدفعه مكرها الى التقدم بطلب الاستقالة وكانت المحكمة وقد اترأت ان تحقيق وقائع هذا التعذيب عن طريق سماع الشهود الذين استشهد بهم الطامن او حالته الى الطب الشرعى للكشف عما به من آثار هذا التعذيب ، لن يكون منتجاً بعد ان انقضى ما يقرب من ثمانى سنوات على تاريخ القبض على الطامن وبلتلى يتعذر اثبت ان ما قد يكون علقا به من آثار التعذيب قد تم قبيل طلب الاستقالة او كان بمناسبتها ، والامر وان كان كذلك الا ان المحكمة ترى من الظروف والملابسات التى احاطت بتقديم طلب الاستقالة وقبولها ما يقطع في ان الطامن لم يتقدم بهذه الاستقالة عن رغبة صحيحة ورضاء طليق من الاكراه ، وتستند المحكمة اقتناعها هذا من ان الطامن تقدم بطلب استقالته وهو مودع بالسجن الحريمى تحت لمة القاتين عليه وخاضع لسلطتهم . وقد اتسبت التصريلات التى اتخذت حيله منذ الوهلة الاولى بخلفسة القاتون وخرق احكامه . فقد تولت المباحث العلية بناء على طلب مننش المباحث العلية فرع القاهرة القبض على الطامن وتفتيش منزله في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٦٥ وظل مقبوضا عليه ترابة الريمعة الاشهر دون تحقيق يجرى معه اللهم الا المذكورة التى حررها بخصة في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ وذلك دون ثمة مبرر ظاهر . كما اهلكت كل الجهل المعنية ما قضى به قاتون مجلس الدولة الصادر به القاتون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ من ضمانت خاصة باعضائه قاتنتها المادة (٦٤) من

القانون المذكور حين نصت على " ويكون التوب غير قلابين للعزل متى امضوا ثلاث سنوات متصلة في وظيفتهم .. ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات التي يتمتع بها القضاة وتكون لجنة التأديب والتظلمات هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن . وامضت المذكرة الإيضاحية لقانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ 'لذي نقلت عنه المادة المذكورة على أن النص الخاص بسائر الضمانات التي يتمتع بها القضاة يشمل الضمانات المتعلقة بالقبض عليهم واستمرار حبسهم وتحديد المحكمة المختصة وكل ما يتصل بهذا الشأن . وقد أوردت المادة

(١٠٦) من قانون السلطة القضائية الصغر به القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٥ والذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره في ٢٢ من يولية سنة ١٩٦٥ قبل تاريخ القبض على الطامع ، الضمانات المقررة للقضاة والتي يتمتع بها اعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل بالتطبيق لحكم المادة (٦٤) سالف الذكر ومفهم للطامع الذي عين نائبا بالمجلس اعتبارا من ٧ من اغسطس سنة ١٩٦٢ وكان قد امضى بذلك اكثر من ثلاث سنوات متصلة في وظيفته عند القبض عليه في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٦٥ . وكان من مقتضى ذلك أن يتمتع بالضمانات التي اسبغها القانون على اعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل ومنها عدم جواز القبض عليه أو حبسه احتياطيا الا بعد الحصول على اذن من لجنة التأديب والتظلمات كما كل يتعين عند القبض عليه في حالة الطيس أن يرغم الامر الى هذه اللجنة في مدة الاربع والعشرين ساعة التالية لقرار أما استمرار حبسه أو الانعراج عنه بكفالة أو بغير كفالة مع تحديد مدة الحبس في القرار الذي يصدر بالحبس أو باستمراره ومراعاة هذه الاجراءات كلما روى استمرار الحبس الاحتياطي بعد المدة التي قررتها اللجنة ، وعدم جواز اخضاع اى اجراء من اجراءات التحقيق معه أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنائية أو جنحة الا بلغن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام ، كما كان يتمتع حبسه وتنفيذ العقوبة المقررة للحرية بالنسبة له في امكن بمسئلة عن الاملاك الخمسة لحبس السجناء الآخرين . ورغما عن كل هذه الضمانات القانونية فقد اهلكت كل الجهات المعنية اعبال هذه الاحكام جملة وتفصيلا وانفردت بالقبض على الطامع وحبسه احتياطيا دون عرض الامر على لجنة التأديب والتظلمات لتبارس اختصاصها بالنسبة له مهجرة بذلك اهم الضمانات المقررة تقوينا لرجل القضاء . كما أن مجلس الدولة رغم عليه بالقبض على الطامع وحبسه منذ البداية لم يتحرك للتعرف على ما نسب الي احد اعضاءه ليحقق له الضمانات القانونية سلفة الذكر ، ولا ريب أن من شأن هذه التصرفات ما يزعزع ثقة الطامع في أن السيادة كانت للقانون ولاحتكاه ، ويلغى شأن ما وقر في نفسه من أن الغلبة كانت لمنطق القوة دون منطق القانون وضماناته ، كان له ما يبرره ومن ثم فان ما آثره الطامع من أن الاستقالة التي تقدم بها كان بمعها الاكراه الفسد للرضا يقوم على اسس

سلميم من الواقع والقانون اذ لم يكن امله من سبيل الا اذعنان
لحظ الاستقالة وهو حبيب في السجن الحربي مقيد الحرية منقوص الضمانات
القانونية .

ومن حيث انه مما يؤكد هذا النظر أن المحكمة لم تستشف من الاوراق
ثمة مصلحة للطاعن تبرر التقدم بطلب الاستقالة في ٧ من فبراير سنة ١٩٦٦
بعد أن امضى حوالى ستة اشهر على تاريخ القبض عليه دون أن يفكر فيها
وكلن التحقيق معه قد انتهى أو كاد منذ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ .
والواقع من الامر أن الرغبة كانت تد اتجهت الى تقديم الطاعن الى محكمة
امن الدولة لمحكمة جنائيا مع المتهمين الآخرين وكان الامر يتطلب استئذان
لجنة التأديب والتظلمات في رفع الدعوى الجنائية ضده على ما تقضى به
الضمانات المقررة قانونا لأعضاء مجلس الدولة سالفه البيسان ، الا أن
الاتجاه السائد كان يسير منذ البداية على عدم الالتزام بأى ضمانة مقرر
للطاعن والامراض عن الالتجاء الى لجنة التأديب والتظلمات فيما قضى به
القانون ، ومن هنا كانت هناك مصلحة واضحة للضغط على الطاعن ليتقدم
باستقالته حتى تصبح النيابة العلة في حل من اتخاذ اجراءات استئذان
لجنة التأديب في رفع الدعوى الجنائية ضده . وهذا الهدف واضمح
الدالة من ظروف التقدم بالاستقالة وما تلى ذلك من اجراءات فقد
بعثت ادارة السجن الحربي بالطاعن الى مجلس قيادة الثورة في ٧ من
فبراير سنة ١٩٦٦ ليتقدم بطلب الاستقالة الى السيدين رئيس نيابة امن
الدولة العليا وامين عام مجلس الدولة بينما كان الوضع الطبيعي ان يتقدم
بها الى ادارة السجن أو الى المحقق ، وكان ذلك لسبب غير معقول الا ان
يكون للإحصاء بأن الطاعن تقدم باستقالته عن طواعية واختيار . ثم عرضت
الاستقالة على السيد رئيس الوزراء حيث اصدر قراره بقبولها في ١٢ من
فبراير سنة ١٩٦٦ وفي لهفة يادية ابلغت الواقعة الى مجلس الدولة فقام
الامين العام به بإبلاغها شفاهة الى السيد رئيس نيابة امن الدولة الذى
ابلغها بدوره الى السيد وكيل النيابة المحقق اثناء وجوده في السجن
الحربي وتم ذلك في ذات اليوم وهو يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٦ الذى فتح
فيه السيد وكيل النيابة المحقق محضره الساعة الرابعة واربعين دقيقة مساء
بالسجن الحربي ووجه الاتهام فيه الى الطاعن لاول مرة ثم احيل مع باقى
المتهمين الى المحكمة في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ . وتوقيت المطالبة بهذه
الاستقالة والعجلة التى لا يست قبولها وإبلاغها الى سلطات التحقيق
تفسر بجلاء انها كانت مطلوبة اساسا بفرض التحلل من الضمانات التى اخذ
بها القانون الطاعن باعتباره من أعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل
حتى يمكن اخلقه الى المحاكم الجنائية دون اتباع ما يقضى به القانون

أن هم في مركزه القانوني من وجوب عرض "موضوع" و"نتيجة" ومنزبائه على لجنة التدقيق والتظلمات بمجلس تدولة قيس ربيع "الدعوى" "تجانية" ضده لتأذن أو لا تأذن برفع الدعوى . وقد تحقق ذلك بلحظة الطاعن "ال" المحاكمه بعد يومين فقط من تاريخ قبول الاستقنة . ولا تنص صر "الحكمة" أن يسعى الطاعن . وهو من رجال القانون الذين يتركسون ما ليه من حقوق وضمانات . الى التقدم بطلب استقالة مختاراً وفي هذا الوقت بالذات ما لم يكن ذلك نتيجة رهبة حقيقية عفاها وله بقو على تحملها أو مقاومتها .

ومن حيث أن طلب الاستقالة وقد صدر على ما سلف بيانه من غير رادة حرة تحت تأثير الاكراه المفسد للرضا والاختيار . فانه يعتبر باطلاً ويبطل تبعاً لذلك قرار قبول الاستقالة المبني عليه . وبناء عليه يكون القرار المطعون فيه الصادر بقبول استقالة الطاعن في الواقع من الامر ثلثة غير مشروعة أو هو بمثابة الفصل العادى وهو ما لا يختص به السيد رئيس الوزراء انذى قبل الاستقالة . (٤)

القاعدة الخامسة :

نقل العامل من شركة بالقطاع العام الى شركة أخرى لا يندرج ضمن حالات انتهاء الخدمة ، فلا يعتبر النقل انهاء للخدمة بالشركة المتقبول منها العامل أو تعييناً جديداً له بالشركة المتقول اليها .

وتقول المحكمة :

وحيث ان الطعن اتيم على أربعة اسباب تنعى الطاعنة بالوجه الثانى من السبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطا في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم اُسس قضائه بسقوط الدعوى بالتقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى على أن نقل المطعون ضده الاول الى الشركة المطعون ضدها الثانية من شأنه انهاء علاقة عمله لدى الشركة الطاعنة — المتقول منها — وطالما انها لم ترفع الدعوى خلال سنة من تاريخ هذا الانهاء فلن الدعوى تكون قد سقطت بالتقادم ، في حين أنه لما كتبت نظم العللين بالقطاع العام تجيز نقل العامل من شركة الى شركة أخرى دون أن يمس ذلك انهاء لعلاقة العمل بالشركة المتقول منها وكان نقل المطعون ضده الاول الى الشركة المطعون

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥

سنة ١٩٦٥ — ١٩٨٠ ج١ — بند ٢ — ص ٦١٤ — ٦١٧ .

ضدها الثانية يعتبر استمرارا لملائمة العمل التي كانت تربطه بالطاعنة ولا يؤدي الى انتهاء هذه العلاقة فان الحكم المطعون فيه اذ طبق على الدعوى نمس المادة ٦٩٨ من القانون المدني يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه .

وحيث ان هذا النعمي صحيح ذلك انه لما كانت مدة التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني تبدأ في الاصل من وقت انتهاء عقد العمل باستثناء ما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الارباح والنسب القوية في جملة الايراد التي تبدأ فيها مدة هذا التقادم من الوقت الذي يسلم فيه صاحب العمل العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد وكانت حالات انتهاء خدمة العاملين بالقطاع العام - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد وردت على مسبيل الحصر في نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٩ سنة ١٩٦٦ المنطبق على واقعة الدعوى فلا يجوز اضافة حالات أو اسباب أخرى إليها وكان نقل العامل من شركة القطاع العام الى شركة أخرى مما تجيزه المادة ٣٣ من هذا النظام لمجلس ادارة المؤسسة ورئيس مجلس ادارة الشركة لا يندرج ضمن حالات انتهاء الخدمة الواردة في المادة ٧٥ من النظام المشار اليه ، فانه لا تعتبر انتهاء للخدمة بالشركة المتقول منها العامل أو تعييناً جديداً له بالشركة المتقول إليها ولا يمدو كونه نقلاً تحكيم القواعد المقررة في القانون لنقل العاملين وتترتب عليه آثاره ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط دعوى الطاعنة بالتقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني تأسيساً على أن نقل المطعون ضده الاول من الشركة الطاعنة الى الشركة المطعون ضدها الثانية في ١٦/٧/١٩٧٠ من شأنه انتهاء علاقة العمل التي كانت تربطه بالطاعنة وانها لم ترفع الدعوى خلال سنة من تاريخ هذا الانهاء يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه بها بموجب نفسه لهذا الوجه دون ما حجة ليبحث باقى اسباب الطعن . (٥)

تمليقي :

نرى انه يمكن الاهتداء بالبيادى القانونية التي اوردها هذا الحكم ، امام القضاء الادارى اذا ما تبثت المنازعة في قضية تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة ، كما اوكانت المنازعة مثلاً تتبث في نقل عامل من مؤسسة عامة الى أخرى أو من هيئة عامة الى أخرى اى مما يدخل في اختصاص المجلس .

(٥) الطعن بالنقض رقم ٦١١ لسنة ١٩٩٩ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٤ .

القاعدة السادسة :

(١) موظف « انتهاء الخدمة » « أسبابها » « الاستقالة » . اعتبار انقطاع الموظف عن العمل دون بيان الأسباب الموجبة لذلك خلال الخدمة عشر مهما التالية في حكم الاستقالة ، افتراض الانقطاع بتقديم طلب في اليوم التالي للإحالة الى القومسيون الطبي لتقرير عدم اللياقة للخدمة بسبب مرضي يحول دون الاستمرار في العمل — انتهاء القرينة التي رتبها القانون على هذا الانقطاع — لا وجه لافتراض ان علة الانقطاع هي الاستقالة .

(٢) موظف « انتهاء الخدمة . أسبابها » . انتهاء الخدمة بسبب انقطاع الموظف عن عمله بدون إذن ، للمدة التي يعتبر انقضاؤها بمثابة استقالة — عدم صحته — لا ينال منه الاستناد الى سبب آخر ، كعدم اللياقة الطبية اذا كان ذلك لم يتم بقرار من الجهة المختصة بتقرير ذلك — اختلاف المركز القانوني المترتب على إنهاء الخدمة في كل من الحالتين منه في الأخرى .

(٣) الحق في تقاضي المرتب عن مدة فصل الموظف في حالة الحكم بالغائها ، لا يترتب تلقائيا كثر من آثار الفناء قرار الفصل ، ولصاحب الشأن اذا ما حبل بينه وبين أداء العمل ان يرجع بدعوى تعويض عن قرار الفصل غير المشروع متى توافرت عناصرها ومقوماتها .
ونكتفي بذكر القواعد التي قررتها المحكمة لوضوحها . (٦)

القاعدة السابعة :

إنهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنابة او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة وفقا لحكم الفقرة السادسة من المادة (٦٤) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (المعدل) لا يعد من قبيل الفصل التأديبي :
وتقول المحكمة :

ان العاملين في شركات القطاع العام يخضعون — كامل علم —

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا للسنة الحادية عشرة من اول اكتوبر سنة ١٩٦٥ الى آخر سنة ١٩٦٦ في القضية رقم ١٢٠١ لسنة ٧ القضائية — جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٦ ص ٥١٩ .

في كل ما ينور بشأنهم من منازعات لاختصاص المحكم المدنية دون محاكم مجلس الدولة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل ، وما نصت عليه الفقرة الثانية من المدة الاولى من قانون اصدار نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، واستثناء من هذا الاصل العام ناط المشرع بالمحكمة التأديبية المختصة بتأديب العاملين في شركات القطاع العام والاختصاص بالفصل في الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة عليهم والفصل في طلبات وقفهم عن العمل أو بد وقفهم أو صرف المرتب كله أو بعضه اثناء مدة الوقف بالتطبيق لأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر والفقرة الثانية عشرة من المادة العاشرة والمادتين ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢م بشأن مجلس الدولة ، كما ناط المشرع بمجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالفصل في الطلبات التي يقدمها هؤلاء العاملون بالطعن في قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصلهم بغير الطريق التأديبي اعمالا لحكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ في شأن الفصل بغير الطريق التأديبي .

ومن حيث ان انتهاء خدمة العامل من شركات القطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة وفقاً لحكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يعد من قبيل الفصل التأديبي ، يستوى في ذلك أن يكون انتهاء الخدمة وجوباً اذا كانت العقوبة الجنائية المحكوم بها واجبة الفساد أو كان انتهاء الخدمة جوازياً اذا كانت العقوبة الجنائية موقوفة تنفيذها . ذلك أن المشرع خول انتهاء الخدمة وفقاً لحكم الفقرة المذكورة لرئيس مجلس ادارة الشركة بسلطته الادارية واو شاء غير ذلك لمهد بانتهاء الخدمة في حكم هذه الفقرة الى السلطة التأديبية متمثلة في السلطة الرئاسية أو المحكمة التأديبية حسب الأحوال ، كما أن انتهاء الخدمة منوط بالحكم على العامل بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها بالفقرة المذكورة دون تطلب توافر أركان الجريمة التأديبية او تطلب قيام السبب الجبر للتأديب ، بما مؤداه اختلاف طبيعة انتهاء العامل للحكم عليه بعقوبة جنائية عن التأديب . وقد أكدت المادة ٦٤ المشار اليها هذا الفهم اذ عدت حالات انتهاء الخدمة وأوردت في الفقرة الثالثة منها حالة الفصل أو العزل بحكم او قرار تأديبي ونصت الفقرة السادسة على حالة الحكم بعقوبة جنائية ، ولو كانت الحالة التي أوردتها الفقرة السابقة المذكورة مما يندرج في هذا الفصل التأديبي لما أفرد لها المشرع فقرة مستقلة اكتفاء بالنص الوارد في الفقرة الثالثة .

ومن حيث أن الاحتجاج بأن ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٦٤ المشار إليها من أنه يكون الفصل جوازياً لرئيس مجلس الإدارة إذا كان الحكم مع وقف التنفيذ ، مفاده أن يكون الفصل في هذه الحالة عقوبة تأديبية وليس إنهاء للخدمة ، فإنه قول داحض ، ذلك أن إنهاء الخدمة لصدر حكم جنائي ضد العامل ليس بطبيعته على ما سلف بيانه إنهاء تأديبياً يعتبر معه عقوبة تأديبية ولكنه في الواقع من الأمر إنهاء إداري ، ولم يعبر المشرع بكلمة الفصل في الفقرة المذكورة إلا على أنها مرادف لانتهاء الخدمة ، ولقد تكرر من المشرع ذلك فنص في المادة ٦٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المذكور ، على الفصل لعدم اللياقة للخدمة صحياً بدلاً من إنهاء الخدمة ولا ريب في أن عدم اللياقة الصحية لا يمكن أن تكون مخالفة تأديبية تستوجب توقيع الجزاء التأديبي كما أنه لا غناء في القول بأن إنهاء الخدمة تطبيقاً لحكم الفقرة السادسة المشار إليها في حالة الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة يصدر بسلطة تقديرية تعتبر معها قرار إنهاء الخدمة جزءاً مقنعاً إذا أساء مصدر القرار استعمال سلطته وانحرف بها ، ولا غناء في ذلك لأن عيب أساء استعمال السلطة والانحراف بها من العيوب التي تعيب القرار ويختص أمر بحثها ورقابتهما لسلطة المحكمة المختصة . وتوافر الدليل على قيام هذا العيب وأن كان من شأنه أن يصم قرار إنهاء الخدمة بعدم الشرعية إلا أنه ليس من شأنه أن يغير من طبيعته ويحيله إلى جزاء تأديبي ، وإذا كان القضاء الإداري قد جرى على تكيف بعض القرارات الخاصة بالموظفين العموميين بأنها جزء مقنع ، فإنه يستهدف من ذلك بسط الرقابة القضائية على القرارات الإدارية التي تختص فيها جهة الإدارة بلحد القرارات التي يفرج أمر الفصل فيها عن دائرة اختصاص القضاء عموماً للأقليات من الرقابة القضائية ، في الوقت الذي تنطوي فيه هذه القرارات في جوهرها على جزاء تأديبي مقنع ومن ثم فإنه لا يسوغ الاستناد إلى هذا القضاء لانتزاع اختصاص بحلول صراحة للقضاء المدني بهدف إخضاعه لسلطان محكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى هذا المذهب وبحت دوائر إصدار قرار إنهاء خدمة المدعي وبواعته والظروف التي عاصرت إصداره وقضى باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا القرار ، وتأسيساً على أنه في حقيقته قرار تأديبي استهدفت الشركة به مجازاة المدعي بالفصل ، فإنه يكون - خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن بحث مشروعية قرار إنهاء الخدمة في ضوء دوافعه ومبرراته من الأمور المتروكة للقضاء المختص

ولقد كان من شأن هذا الخطأ الذي وقعت فيه المحكمة أن وقعت في خطأ آخر حين قضت بانعدام القرار المطعون فيه بمقولة عنوانه على اختصاص المحكمة التأديبية التي تملك وحدها فصل المدعى باعتباره أحد أعضاء التشكيلات النقابية ، ذلك أن مؤدى هذا القضاء أن يصبح إنهاء خدمة المدعى من الخدمة بسبب الحكم عليه في جريمة محلة بالشرف والامانة من اختصاص المحكمة التأديبية وهو أمر يخالف صريح حكم الفقرة السادسة سالف الذكر ، وينطوى على سلب لاختصاص السلطة الرئاسية في إنهاء خدمة من يتحقق فيه شروط الفقرة المذكورة وهو اختصاص تخضع فيه لرقابة القضاء المدني .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان قرار إنهاء خدمة المدعى ليس جزءا تأديبيا كما أنه ليس من القرارات غير التأديبية التي يختص القضاء الإداري بالفصل فيها طبقا لحكم القانسون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ، فإن محاكم مجلس الدولة تكون غير مختصة ولائيا بالفصل فيه ، ويتعين إحالة الدعوى في هذا الشأن الى المحكمة العمالية المختصة للفصل فيها اعمالا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات . (٧)

تعليق :

جدير بالاحاطة ان الحكم سالف البيان يعتبر من أهم الاحكام الرائدة في موضوعه ، ولذلك اشارت اليه مجموعت المحكمة الادارية العليا ، ومجموعت قضاء العمل حسبها استقرت عليه احكام محكمة النقض .

فبالرغم من أنه صدر في ظل قوانين عدلت بقوانين لاحقة حسبما يبين من مطالعة الحكم المذكور ، الا اننا نرى أن المبادئ الجوهرية التي جاء بها هذا الحكم ما زالت صالحة للتطبيق مع مراعاة الملاءمة بين الحكم وما جاء بالقوانين الجديدة من تعديلات ، فجدير الاحاطة بما يلي :

(أولا) : المادة (٦٤) من القانون رقم (٦١ لسنة ١٩٧١) حلت محلها المادة (٦٦) من قانون العاملين بالقطاع العام (رقم ٨ لسنة ١٩٧٨) واصبحت الفترة السبعة من المادة (٩٦) تنص على ما يلي :

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا مس.٢١ من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٦ — في القضية رقم ٣٦٠ لسنة ٢٢ ص ٩٩ — ١٠٢ .
ومثلر الى هذا الحكم ايضا بموسوعة قضاء العمل للمستشارين حسن البيسوي وسمير السلاوي ص ٧٧٢ — ٧٧٣ .

« الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المتصوص عليها في قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .

ومع ذلك فاذا كان قد حكم عليه لأول مرة فلا يؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاؤه في الخدمة يتعارض مع مقتضيات الوظيفة او طبيعة العمل » .

(ثانيا) : المادة (٦٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . حُتْ مظهرها المادة (٩٨) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وتنص على ما يلي :

« ثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختصة ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب هو نفسه انتهاء خدمته دون انتظار انتهاء اجازاته » .

✽ وبهذه المناسبة فقد اصدرت محكمة النقض بجلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ في الطعن رقم (٤٠٠) لسنة ٥٣ قضائية ، حكما رائدا في شأن فصل العامل بمناسبة حالته الصحية وتناول الحكم ثلاثة مبادئ هامة وهى :

المبدأ الاول :

« جعل المشرع عدم اللياقة للخدمة صحيا من اسباب انتهاء خدمة العامل باحدى شركات القطاع العام ، وانصح عن ان يسوت حالته يكون بقرار من الجهة الطبية المختصة » .

المبدأ الثانى :

« منع المشرع جهة العمل من فصل العامل في هذه الحالة قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ، ولكنه لجاز للعامل طلب انتهاء خدمته قبل نفاذ هذه الاجازات » .

المبدأ الثالث :

« ان احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يسرى فقط على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، وتنحصر احكامه عن العاملين بشركات القطاع العام » .

✽ ولاهمية هذا الحكم نشر الى ما جاء بحديثاته وما انتهى اليه فيما يلى :

الحكم :

« وحيث أن مما تنعاه الطاعة بأسباب الطعن الثلاثة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وبيننا لذلك نقول أنها أصدرت قرارها باتهاء خدمة المطعون ضده لما ثبت من قرار اللجنة الطبية بعدم لياقته صحيا لصابته بمرض عقلي مزمع وبعد استنفاده الاجازات الاعتيادية والمرضية وطبقت بشأنه احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ باعتبار أن علاقة العمل بينها وبين المطعون ضده علاقة تماقدية ، الا أن الحكم المطعون فيه قضى ببطالان قرار انهاء الخدمة تأسيسا على أن اقرار المطعون ضده باستنفاد اجازاته لا يعتبر دليلا ضده ، بغير التحقق من صحة ذلك والمخالفة لما ثبت بتقريرى الخبر من أن المذكور في حالة عجز كل مستديم كما اقرم الحكم قضاءه على احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حال أن هذا القانون لا يطبق الا على موظفى وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العلية دون العاملين بالقطاع العام .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك لانه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطاعة تعتبر في واقع الامر شركة من شركات القطاع العام في ظل العمل بأحكام القانونين رقمى ١١١ ، ١١٦ لسنة ١٩٧٥ بما يجمعل العلاقة بينها وبين العاملين لديها خلال هذه الفترة علاقة تماقدية ، لا تنظيمية ، وكان قرار انهاء خدمة المطعون ضده موضوع النزاع صدر بتاريخ ١٩٧٨/١١/٤ بما يخضعه لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظم العاملين بالقطاع العام . والذى يسرى من اول يولية سنة ١٩٧٨ . ولما كانت المواد من ٦٤ الى ٦٨ منه قد نظمت الاجازات الاعتيادية والمرضية ، ثم نصت المادة ٦٩ على أن « تسرى على العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن الامراض المزمنة » . ونصت المادة ٩٦ على أن : « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية (١) (٢) عدم اللياقة للخدمة صحيا ، ونصت المادة ٩٨ على أن : « تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختصة ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب هو نفسه انتهاء خدمته دون انتظار انتهاء اجازاته » وهو ما مؤداه أن المشرع جعل عدم اللياقة للخدمة صحيا من اسباب انتهاء خدمة العامل باحدى شركات القطاع العام ، وأفصح عن أن ثبوت حالته يكون بقرار من الجهة الطبية المختصة ومنع جهة العمل من فصل العامل في هذه الحالة قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ، لكنه أجاز للعامل طلب انتهاء خدمته قبل نفاذ هذه الاجازات ، وأن احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن

إضافة حكم جديد الى قانون العمل الصادر بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لرعاية العمال المرضى بالمرض والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة . هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع . لما كان ذلك وكان الحكم المصون فيه أقدم قضاء على أن الثابت من التقريرين من الخبرة المتقدمة أنها لم تتم بالحسب الاجازات الاعتيادية والمرضية للمستأنف - المَطعون ضده - من واقع ملف خدمته واكتفت بقولها أن المستأنف - المَطعون ضده - اُقر باستنفاد اجازاته المشار إليها وقد لا يدري هذا الآخر بمعية هذه الاجازات ومقدارها وما اذا كان قد استنفدها جميعها من عدمه . هذا في الوقت الذي نصت فيه المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه لا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية . . وعدم الجواز هنا أنه اذا ما صدر قرار انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ هذه الاجازات فإنه يضحى قرارا باطلا ويتمين أنه يظهر بوضوح اطمح المحكمة نفاذ هذه الاجازات حتى يتبين ما اذا كان القرار المشار اليه والمطعون عليه قد صدر صحيحا وفقا للقانون من عدمه بالإضافة الى ما تقدم فقد نص القانون ١١٢ سنة ١٩٦٢ على أنه استثناء من أحكام الاجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعالمها يمنح الموظف او العامل المريض بأحد الأمراض التي يصدر بتحديدوها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونلت الطبية احالة مريضة استثنائية بمرتبة كابل الى أن يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل ثلاثة أشهر على الأقل او كلما رأى داعيا لذلك . وان التثبت ايضا من تشخيص حالة المستأنف - المَطعون ضده - الصحية هي اضطراب عظمى مزمين بمستديم ، ثم صدر قرار الشركة المستأنف عليها - الطاعنة - بانتهاء خدمة المستأنف - المَطعون ضده - دون ما انتظار لما اذا كانت حالته قد يرجى شفاؤها من عدمه وما اذا كانت حالته قد استقرت من عدمه مما يعيب قرارها بالبطلان ويضحى القرار المطعون فيه على غير أسس سليم ويكون قد صدر باطلا بما يتعين معه القضاء بفسخه وعدم الاعتداد به ويضحى للمستأنف - المَطعون ضده - الحق في صرف راتبه من تاريخ انتهاء خدمته « ، بما مفاده أن الحكم وإن طبق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، المشار اليه على واقعة النزاع مما كان يوجب تطبيق أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ سلف البيان نزولا على حكم المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المنوه عنه ، إلا أن

الحكم !عمل احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والذي يطبق على موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العلية ، وتنحصر احكامه عن العاملين لدى الطاعنة بكونها احدى شركات القطاع العام ، كما ان الحكم استند في اثبات عدم استنفاد المطعون ضده لاجازاته المرضية والاعتيادية على نفى ما ورد بتقريرى الخبرة في هذا الشأن نفيا مجردا بغير ان يفصح في اسبابه عن الوقائع التى استند اليها والادلة التى اقتنع بثبوتها مكتفيا بالقول ، ان عدم تربية المطعون ضده بما قرره باستنفاد الاجازات المذكورة لا يفيد صحة ذلك ، دون ان يعنى الحكم المطعون فيه بالثبوت من صحة او عدم صحة نفاذ هذه الاجازات قبل ان تصدر الطاعنة قرارها بفصل المطعون ضده لعدم اللياقة للخدمة صحيا ، وعلى الرغم مما جاء بتقريرى الخبرة المذكورين من ان حالة هذا الاخير طبقتا لقرار اللجنة الطبية العلية بالهيئة العلية للتابين الصحى عجز كلل مزمع مستديم ، لما كلن ما تقدم فان الحكم يكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه بغير ما حاجة لبحث باتى وجوه الطعن » . (٨)

القاعدة الثامنة :

قرار فصل العامل (مدرسة) لسوء السلوك دون اجراء تحقيق
بعد اغفالا لاجراء جوهرى يعيب القرار ويصبه معيب عدم المشروعية ومخالفة
الاصول الطبية في التلابيب .

وتقول المحكمة :

الثالث من وثائق الدعوى هو ان التقارير المقدمة من زميلات المدعية احوطت سلوكها وسمعتها بظلال كثيفة من الشك ، فكان لزاما على الدار ان تسعى للتحقق من مدى صحة ما ورد بهذه التقارير وما تنائر من شللتات ، فاحالقتها الى الاخصافيتين الاجتماعيتين بالدار لتحرى اسباب دوافع هذا السلوك ، فلتقيتها الى انذارها مرتين للمعدل عن هذا السلوك ، ثم قرر مجلس ادارة الدار فصلها لمدة اسبوع وتركها للعيادة النفسية اسبوعا آخر في ١٩٧١/٤/٤ ، ثم احوطت الامر الى مديرية الامن للتحرى عما ثار حول سلوك المدعية من اقوال لمورد تقرير مكتب الامن بالوزارة مؤيدا لذلك

(٨) الاستاذ / عصمت الهوارى : « قضاء النقض في منازعات العمل والتأمينات الاجتماعية » - المبادئ التى قررتها محكمة النقض من اكتوبر ١٩٨٣ حتى يونية ١٩٨٥ - الجزء السادس - الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ - القاعدة ٢٤٩ ص ٤١٨ - ٤٢١ .

ماصدر مجلس ادارة الدار قراره المطعون فيه . كل هذه الاجراءات والخضوات
تُمر تحتها اهداف دور المعلمين والمعلمات . ومن ضمنها تهيئة تيكونوا
مواطنين صالحين في مجتمعنا الاشتراكي قديرين على الريادة الاجتماعية والاسهام
في خدمة المجتمع المدرسي والبيئة الموجودة فيها ، لمدة ١ - من لقرار
الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر . وكذلك ما تحته اصول
الزربية وحماية الطالبات بدور المعلمات من نسوان سوء السلوك والتبعد
بينهن وبين المنحرفات خلقيا .

ويقابل هذا الحق الاصيل لجهة الادارة حق صيل للطلاب او الطالبة
يستند من قاعدة مستقرة في الضير والوجدان تليها العدالة المثلى ولا تحتاج
لنص يقررها ، وهو عدم اخذ الافراد قسرا وغيلة . فيجب ان يكون لهم الضامن
والاطمئنان باجراء تحقيق قانوني صحيح له كل ضماناته وكفالاته من ناحية
وحوب استدعاء الفرد وسؤاله ومواجهته بما هو منسوب اليه وتمكينه
من الدفاع عن نفسه واتاحة الفرصة لمناقشة شهود الابيات واستحضار
شهود نفي وغير ذلك من مقتضيات الدفاع التي تكفل تحقيق العدالة . وغنى
عن البيان انه ليس لهذا التحقيق شكل خاص وكل ما يلزم هو توافر العناصر
التي تكفل حق الدفاع وتحقيق العدالة .

كما ان الثابت من وقائع الدعوى انه لم يجر تحقيق مع المدعية فيها هو
منسوب اليها ، بل اقتصر الامر على احوالة الموضوع الى الاخصائين الاجتماعيين
لاجراء بحث اجتماعي للتعرف على اسباب هذا المسلك من جانبها واذ
اتكرت ما هو منسوب اليها لم تتم مواجهتها بزميلاتها مقدمات هذه التقارير
بل احيل الامر الى مجلس ادارة الدار ، فقرر فصلها مؤقتا لمدة اسبوع في
١٩٧١/٤/٤ مع احوالها الى العيادة النفسية لمدة اسبوع آخر ، ولما ورد
تقرير مكتب الامن احيل الامر الى مجلس ادارة الدار فقرر فصلها نهائيا دون
اجراء تحقيق مما اهدر حق الدفاع بشأن ما هو منسوب اليها .

وهو لا شك امر خطير يترتب عليه تحقيرها وبمغها بسوء
السلوك في المجتمع . وهي تهمة ولا شك تقتضي التحرز والتزوي قبل
نسبتها الى احدى الانسات في مجتمعنا الشرقي المتحفظ ، وبالإضافة الى ذلك
فان هذه الاجراءات جبيها كانت سابقة على صدور قرار مجلس ادارة
الدار بفصلها لمدة اسبوع ، فيكون فصلها مرة اخرى استنادا الى ذات
الاجراءات امر غير جائز قانونا اذ كان يتحتم مواجهتها بما استجد من
وقائع (تقرير مكتب الامن) وتحقيق نفاعها ، فيكون اغفال هذا الاجراء
الجوهري مما يعيب القرار المطعون فيه ، ويصه بعبب عدم المشروعية ومخالفة
الاصول الطبيعية في التاليب .

ويترتب على ذلك أن يكون القرار المطعون فيه مخالفا للقانون جديرا
بالإلغاء . (٩)

القاعدة التاسعة :

انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف — عقوبة
تأديبية — محاكمة العامل تأديبيا عن الفعل الذي ادين عنه جنائيا ومعاقبته
بجزاء الخصم من رتبته — يحول دون انتهاء خدمته بسبب الجريمة التي عوقب
عليها جنائيا وإداريا — أساس ذلك — أن انتهاء خدمته في هذه الحالة
يتضمن تكرارا محظورا للمقاب التاديبى كما ينطوى على تعقيب من جهة
الإدارة على حكم المحكمة التأديبية الصادر بجزاء الخصم من الرتب .

وتقول المحكمة :

وكان في وسع الإدارة أن تصدر قرارها بإنهاء خدمة المدعى بسبب
الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الإهانة طبقا لحكم المادة ٧/٧٧ من
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، إلا أنها أثرت أن تحيل المدعى الى المحكمة
التأديبية لتنزل المحكمة حكم القانون في حقه وبجلسة ١٩٦٩/٢/١١ أصدرت
المحكمة التأديبية لوزارة المواسلات حكمها في القضية التأديبية رقم ١٢٤
لسنة « . ا » بجزاؤ المدعى بخمسة عشر يوما ، وتنفيذا لذلك الحكم
أصدرت الإدارة القرار رقم ٧١٩ في ١٩٦٩/٢/١٣ بجزاؤ المدعى بخمسة
عشر يوما من راتبه . ولما كان إنهاء خدمة الموظف بسبب الحكم عليه في جريمة
مخلة بالشرف أو الإهانة هو جزاء تأديبي على خروج الموظف على مقتضى الواجب
في أداء وظيفته وإخلاله بكرامتها ، الذى يكون في الوقت عينه جريمة جنائية
يعاقب عليها تقصون العقوبت ، فإن صدور الحكم التأديبي على المدعى من
المحكمة التأديبية بجزاؤه بخمسة عشر يوما من راتبه بجلسة ١٩٦٩/٢/١١
عن الوقائع التى تكون الجريمة الجنائية التى ادين فيها بالغرامة عشرين جنيتها
من شأنه أن يحول قانونا دون أن تمارس الإدارة ولايتها في إنهاء
خدمته عن الوقائع التى ادين جنائيا وإداريا عنها ، بعد أن تنازلت عنها

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإدارى —
السنة التسبعة والعشرون — من أول أكتوبر ١٩٧٢ الى آخر سبتمبر ١٩٧٣ —
في القضية رقم ١٦٦٧ لسنة ٢٥ق — جلسة ٢١/ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ —
بند ١٣ ص ٢٩ — ٣١ .

للمحكمة التأديبية المختصة . وعلى ذلك يكون القرار رقم ٤ الصادر في ١٠/٣/١٩٦٩ ، والمصحح بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ١/٦/١٩٦٩ بإنهاء خدمة المدعى تكميلاً للعقاب التأديبي بإياه القائلون عن الوقائع عينها التي سبق ادانة المدعى جنائياً وتأديبياً عنها فضلاً عما ينطوي عليه من تعقيب على حكم المحكمة التأديبية بلا سند من القانون . ومقتضى ما تقدم أنه متى كانت المحكمة التأديبية قد قضت بجلاسة ١١/٢/١٩٦٩ بمجازاة المدعى بخمسة عشر يوماً - عن الوقائع عينها التي ادن فيها جنائياً بتفريجه عشرين جنيناً بجلاسة ١٣/١٢/١٩٦٧ ، فإنه يمنع على الإدارة ممارسة ولايتها بإنهاء خدمة المدعى طبقاً لحكم المادة ٧/٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والا كان يؤدي قرارها تكرار العقاب التأديبي عن الذنب الإداري الواحد ، والتعقيب غير المشروع على الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بغیر جزاء إنهاء الخدمة (١) .

(١) المرجع السابق .

الفصل الثامن

الإحكام المتعلقة بالطلب المستعجل المتعلق باستمرار صرف الراتب

القاعدة الأولى :

إن طلب استمرار صرف المرتب يقوم على ركنين وهما :

الأول قيام حالة الاستعجال بالألا يكون للطلب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه ، والثاني : أن يكون ادعاؤه قلما بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية مشروعة ، ونتيجة لذلك إذا ثبت أن المدعى يعمل خلال مدة وقفه فتنتفى حالة الاستعجال وينتفى الركن المتعلق بها .

وتقول المحكمة :

« أن المدعى أقام هذه الدعوى طلبا في الشق المستعجل فيها الحكم باستمرار صرف راتبه مع إلزام الجهة الإدارية المدعى عليها بالمصروفات .

ومن حيث أن طلب استمرار صرف المرتب يجب أن يقوم على ركنين أولهما : قيام حالة الاستعجال بالألا يكون للطلب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه إليه ، وثانيهما : أن يكون ادعاؤه قلما بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية مشروعة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن انهاء خدمة المدعى بقرار المظعون فيه إنما حدث بسبب تعلقه مع إحدى شركات التصدير والاستيراد بأسبيلتيا للعمل معها لمدة أربع سنوات ، ورفضه العودة إلى العمل بالوزارة إصرارا منه على أن توافق الوزارة على إعلانه إلى هذه الشركة الأمر الذي يفيد أنه يتقاضى راتبه عن عمله بالخارج ، ومن ثم فإن ركن الاستعجال المثار إليه إنما يكون مقتنيا في شأن هذا الطلب ، وبالتالي فلا جدوى من بحث مدى توافر الركن الثاني ، ويتعين والحالة ، هذه الحكم برفض طلب المدعى باستمرار صرف راتبه وإلزامه وقد خسره » . (1)

(1) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري السنة ٢٦ ق - من أول أكتوبر ١٩٧١ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - ص ١٢٥ - المكتب الفني .

القاعدة الثانية :

ان طلب استمرار صرف الراتب يعد طلباً مستعجلاً ركنه انهاء الخدمة بحيث يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها مع ضرورة توافر تحقيق شرط الاستعجال والجدية والمشروعية أى يجب توافر الشروط المتعلقة بالشئ الخاص بطلب الإيقاف الذى يطلب مع طلب الانهاء فى نفس العريضة .

وفى ذلك تقول المحكمة :

« انه عن الشئ المستعجل الخاص بطلب استمرار صرف الراتب مؤقثا لحين انفصل فى موضوع الدعوى فان المدة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بأنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ يتعذر تداركها .

وبالنسبة للقرارات التى لا تقبل الفاتها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم ان تحكم مؤقثا باستمرار صرف مرتبه كله او بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل او بالوقف فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الانهاء فى اليماء اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن حيث ان القضاء الادارى قد استقر على ان الطلب المستعجل بصرف الراتب يجب ان يقوم على ركنين الاول قيام حالة الاستعجال وما يترتب على تنفيذ القرار من نتائج يتعذر تداركها ، والثانى متصل ببدا المشروعية بأن يكون ادعاء الطلب فى هذا الشأن قائما بحسب الظاهر - على اسباب جدية .

ومن حيث انه من الركن الاول قيام حالة الاستعجال فان الثابت ان قرار انهاء خبة الدمى المطعون فيه وقد تسبب عنه انقطاع مورد رزق المدعى وهو راتبه الذى كان يتقاضاه ومن ثم فانه اذ يبين من الاوراق ان المدعى ليس له مورد رزق آخر غير مرتبه اذ ان الجهة الادارية لم تقدم الدليل على ان المدعى يعمل « بصيدلية شكرى » كما ان المدعى قد نفى فى مذكرته ذلك الادعاء ومن ثم فان شرط الاستعجال يكون متحققا .

ومن حيث انه لا وجه للقول ان القرار المطعون فيه انما قرر انتهاء خدمة المدعى لعدم الصلاحية خلال فترة الاختبار ومن ثم فان المدة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها لا تنطبق اذ انها نصت على حالة

الفصل والوقف دون إنهاء الخدمة . لا وجه لذلك إذ أنه من الواضح أن الحكمة في الحادثين واحدة فالفصل يفساوى مع إنهاء الخدمة لعدم الصلاحية أثناء فترة الاختبار في أنها يترتب على تنفيذها نفع ينعذر تداركها ويقطع بسببها مورد رزق العامل الذي يقيه نوده .

ومن حيث أنه عن الشرط الثاني وهو قيام دعوى - بحسب الظاهر - على أسباب جديدة فإن عناصر الموضوع تخلص في أنه بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥ صدر القرار رقم ١٩٦٩/٥٦٢ بتعيين المدعى في وظيفة صيدلي تحت الاختبار لمدة ستة أشهر بإدارة الشؤون الإدارية - الشؤون الصحية بمرتب أساسى سنوى ٣٢٤ جنيها اعتبارا من ١٩٦٩/١٠/٣٠ وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٠ صدر قرار عضو مجلس الإدارة المنتخب رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالاستفتاء من خدمة المدعى بصفته صيدلي تحت الاختبار لعدم صلاحيته للعمل في فترة الاختبار وذلك اعتبارا من ١٩٧١/٣/١٠ م .

ومن حيث أن المادة التاسعة من لائحة موظفى هيئة قناة السويس الصادرة سنة ١٩٥٦ تنص في فقرتها الأولى على أن التعيين لأول مرة في الوظائف يكون تحت الاختبار لمدة ستة أشهر على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر ويجوز للهيئة في أى وقت خلال مدة الاختبار فصل الموظف إذا لم يحر رضاهما .

ومن حيث أن المبدأ المستقر عليه أن الموظف المعين تحت الاختبار هو في موقف وظيفى معلق أثناء فترة الاختبار لا يستقر وضعه القانونى في الوظيفة الا بعد قضاء فترة التعليق واتهام الموقف بقرار من الجهة الإدارية من حيث الصلاحية فيها أو عدمها ومن ثم فإن قضاء هذه الفترة على ما يرام هو شرط الصلاحية للبقاء في الوظيفة وهو شرط مقرر للصحة العامة ويجرى أعماله طوال فترة الاختبار ومن ثم فإن مصير الموظف رهين بتحقيق هذا الشرط فإذا اتضح عدم لياقته قبل انقضاء هذه الفترة كان للادارة أن تنهى خدمته لتحقق شرط عدم الصلاحية وذلك بعد أن تزن الأمور ببيزاتها الصحيح دون أى انحراف أو إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن الجهة الإدارية قد أنصحت في مذكرة دفاعها عن السبب الذى من أجله قررت عدم صلاحيته للعمل أثناء فترة الاختبار ومن ثم الاستفتاء عن خدمته اعتبارا من ١٩٧١/٣/١٠ م وهو ارتكبه خلال الفترة من ١٩٦٩/١٢/٢١ إلى ١٩٧٠/٨/٨ أى أثناء فترة الاختبار اختلاس أموال مملوكة للهيئة من صيدليتها بمدينة نصر وهى عبارة عن ادوية قيمتها ٦٤٦٦٥ جنيها حلة كون هذه الادوية

مسلمة اليه بسبب وظيفته كمسيدلى فى الهيئة ومجازاته عنها بخضم عشرة ايلم
من راتبه وتحيله جزء من ثمن الادوية المخطسة قدره ٨٥٠٠؛ جنيه بمقتضى
القرار الصادر بتاريخ ١٩٧١/٢/١٠ وهو ما ثبت من ملف الخدمة .

ومن حيث ان ما اتاه المدعى على النحو المتقدم يعتبر خروجاً على مقتضيات
الوظيفة العلية ومن ثم فان اقتناع الجهة الادارية بهذا السبب وتكوين رأيها
بشأنه وتقرير عدم صلاحية المدعى للعمل من اجل ذلك — تكون قد أصدرت
قرارها فى هذا الشأن مستخلصا استخلاصا سائفاً من اصول ثابتة بالاوراق
تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها وجاء متفقاً وحكم القانون بلا معقب عليها
فى ذلك ما دام ان قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة او الاتحراف بها
وهو ما لم يتحقق فى هذا الخصوص .

ومن حيث انه لا وجه لما يقرره المدعى من انه بمجرد انتهاء مدة الاختبار
يصبح موظفاً دائماً وانه لا يستلزم لذلك ان تصدر الجهة الادارية قراراً لصلاحية
اثناء فترة الاختبار وتثبتة اذ ان المبدأ المستقر هو ان الموظف المعين تحت الاختبار
هو فى موقف وظيفى معلق ولا يستقر وضعه القانونى الا بعد قضاء هذه الفترة
وانحسالم الموقت بقرار من الجهة الادارية من حيث الصلاحية فى الوظيفة من
عنده ومن ثم فان وضع الموظف المعين تحت الاختبار لا يستقر بمجرد انتهاء فترة
الاختبار بل يستلزم لذلك صدور قرار من الجهة الادارية بقرار صلاحيته للعمل
اثناء هذه الفترة ومن ثم استبراره فى الخدمة او عدم صلاحيته وبالتالي الاستغناء
عن خدماته .

ومن حيث انه لا حجة كذلك فيما ذهب اليه المدعى من ان قرار الجزاء
بخضم عشرة ايلام من راتبه قد جاء معدوماً لصدوره بعد انتهاء خدمته بمقتضى
القرار المطعون فيه فضلاً عن كونه باطلاً لايتناكه على تحقيق غير مستوف لاركانه
القانونية ، لا وجه لذلك لان الاستغناء لعدم الصلاحية للعمل اثناء فترة الاختبار
لا يعد من قبيل الفصل التأديبى او اسباب انتهاء الخدمة وبالتالي لا يستلزم ان
يكون الموظف قد ارتكب ذنباً تأديبياً بالفعل بل يكفى فى شأنه ان تكون جهة
الادارة قد استندت الى وقائع قد اطمنت الى صحتها وهو ما تم فى الحالة
المروضة .

ومن حيث انه يظلم ما تقدم جميعه ان القرار المطعون فيه قد صدر
متفقاً وحكم القانون ولا محل للطعن عليه بالالفاء ومن ثم فان الشرط الثانى
اللازم توافره فى الطلب المستعجل وهو مبدأ المشروعية يكون غير متوافر
وبالتالى يعمى رفضه (٢) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى —
س ٢٦ فى — من اكتوبر ٧١ حتى سبتمبر ١٩٧٢ — ص ١٦٢ — ١٦٥ .

القاعدة الثالثة :

اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه يتحدد بحسب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها :

وتقول المحكمة :

أن الغلب من الأوراق أن السيد / مدير مكتب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبة قدم مذكرة مؤرخة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧٢ إلى السيد المهندس رئيس الجهاز عنوانها بعبارة « تصرفات أناها السيد وكيل الجهاز ورئيس الإدارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات تنثر المسؤولية وتفرض فحص مدى بعدها عن الشرعية » وقد استهل هذه المذكرة بما حاصله أن السيد / وكيل الجهاز أسند إليه الإشراف على الإدارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات ووحدات القطاع العلم . وأن تتبع مجريات العمل وما يتم عرضه من تقارير دورية وسنوية قد أثار الخواطر واستدعى الأمر ضرورة فحص شرعية بعض التصرفات واحاطت السلطات العليا بالجهاز بخطورتها لتحديد المسؤولية بشأنها ، وقد كشف الفحص أن كل التصرفات المشبوهة التي أثارها السيد وكيل الجهاز مردها ما يتمتع به من سلطة مطلقة اخذت تنمو مع الزمن أدت به إلى أن يستعمل السلطات التي أئتمنها له القانون والسلطة المسنولة عن القيادة الإدارية والفنية بالجهاز في تنفيذ أعمال وتطلعات بعيدة عن المصلحة العامة . - وسرد مقدم المذكرة بعض تلك التصرفات منها التمرد والاستهانة بتوجيهات السلطات العليا وعدم تنفيذه أوامر الرئيس السابق للجهاز ، وإصداره تعليمات وقرارات دون الرجوع إلى السلطات العليا وفي ذات الوقت كان يرفض تنفيذ بعض قرارات الجهاز ، ومضى مقدم المذكرة موضحا أن السيد وكيل الجهاز بوصفه أمينا لوحدة الاتحاد الاشتراكي بالجهاز أصدر منشورا من شأنه أن يثير الفتنة والشغب بالجهاز وأن يضر بمصلحة العمل ، يعتبر سلوكا وتلفيا شائنا ويتطلب مساطته تأديبيا وإحالته إلى التحقيق . وقد أشر السيد المهندس رئيس الجهاز على هذه المذكرة بوقت السيد / عن العمل وإحالته إلى التحقيق وتشكيل لجنة للتحقيق يكون لها حق سؤال من تراه ، وسرد بذلك قرار رئيس الجهاز رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٢ في ٨ من يولييه سنة ١٩٧٢ ، كما صدر القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٢ في ٢١ من يولييه سنة ١٩٧٢ بتشكيل لجنة التحقيق .

ومن حيث أن اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف أو عدم صرف

نصف المرتب الموقوف صرفه مرده — حسبها استقر عليه قضاء هذه المحكمة — الى حكم القانون الذى لم يتجدد اختصاصها فى هذا الشأن بصحة أو بطلان القرار الصادر من الجهة الادارية بالوقف بداءة ، اذ ان هذا الامر هو بذاته المعروض على المحكمة التأديبية لتصدر قرارها فيه فيحدد مركز العامل الموقوف — عن العمل بصدد ما أوقف صرفه من مرتبه ، والمحكمة التأديبية فى هذا الصدد ، تصدر قرارها بحسب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها ، فتقرر صرف أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه ، ولئن كانت سلطة المحكمة التأديبية فى هذا الشأن سلطة تقديرية الا ان هذه السلطة — شأنها شأن أى سلطة تقديرية اخرى — تخضع لضوابط تتمثل بالصالح العام كظروف العامل المالية ومركزه الوظيفى ومدى جدية أو خطورة الانتهال الذى ينسب اليه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق — على ما سلف الايضاح — ان الإدارة تحركت الى اصدار قرار وقف الطاعن من العمل بناء على المذكرة التى قدمها مدير مكتب السيد المهندس رئيس الجهاز ، وهى مذكرة تضمنت وقائع لم تكن استخلاصا لتقارير قدمت أو شكائات وردت للجهاز وتم فحصها ، فضلا عن ان هذه الوقائع التى سلفتها مقدم المذكرة ليس فيها ما يمس الذمة أو الامانة أو ينفذ الطاعن الصلاحية للوظيفة العلية ، واذا كان ذلك ما تقدم ، وكان الثابت من الاوراق انه ليس للطاعن مورد سوى مرتبه الذى يعتد عليه فى اعادة أسرته والحفاظ على وضعه الاجتماعى المتصل بالوظيفة التى يشغلها ، فان وقف صرف نصف مرتب الطاعن وهو يشغل وظيفة قيادية فى الجهاز — فى ضوء الظروف والملابسات المشار اليها — امر لا يقتضيه دواعى الصالح العام ، واذ ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خالف القانون ، ويتعين لذلك القضاء بابطاله والحكم بصرف ما أوقف صرفه من مرتبه — الطاعن — بدو وقته احتياطيا من العمل (٣) .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا — س ٢١ ق — من اول أكتوبر سنة ١٩٧٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٦ — فى القضية رقم ١٣٦٨ لسنة ١٨ ق .

الفصل التاسع

الاحكام المتعلقة ببعض النواحي الاجرائية امام المحاكم التأديبية وتتناول
القواعد المختارة التالية :

- ١ - اتباع المحاكم التأديبية للقواعد والمواعيد في ظل قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
- ٢ - طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة عن طريق النيابة الادارية .
- ٣ - شرط اعلان العلل بموعده المحكمة التأديبية ويقرر الاحالة وينتريخ
الجلسة - شرط جوهرى يقترب على مخالفته وقوع عيب شكلى
في اجراءات المحكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .
- ٤ - جواز الفصل في الدعوى اذا احيط العلل بها ولم يحضر لابداء
دفاعه .
- ٥ - سلطة المحكمة التأديبية في تعديل الاوصاف الواردة بقرار الاحالة ،
وسلطتها في تقدير مدى مشروعية الجزاء .

القاعدة الاولى :

اتباع المحاكم التأديبية للقواعد والمواعيد المعمول بها في ظل قانون تنظيم
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :

ونقول المحكمة في ذلك :

« ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والمعمول
به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢
قد تضمن على ما يبين من استقراء احكامه - اعادة تنظيم المحاكم التأديبية
تظليها كائلا استوعب تشكيلها واختصاصاتها وحالات الطعن في احكامها
امام المحكمة الادارية العليا دون ثمة تفرقة في هذا الشأن بين العللين
في الدولة والعللين بالقطاع العلم ، وذلك على نحو يتعارض مع الاسس التى
تالت عليها التشريعات السليغة ومن بينها تلك التى انتطوى عليها القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظم العللين بالقطاع العلم ورغبا من ان مقتضى
اعادة تنظيم المحاكم التأديبية على الوجه السلف واعتبارها من محاكم مجلس
الدولة ان تخضع دملوى العللين بالقطاع العلم التى ترعس لهذه المحاكم

(م - ١١ الحديث في الفتاوى)

وكذلك الطعن في الاحكام الصادرة منها امام المحكمة الادارية العليا للاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة اسوة بدعوى وطعون سائر العاملين ، واعتبار ما تضمنته المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بشأن اجراءات ومواعيد الالتجاء الى المحاكم التأديبية والطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العليا بلغةا ضمنيا بصور قانون مجلس الدولة ، فان المشرع حرص على ان يضمن المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة ، ان يعمل عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث اولا من الباب الاول من القانون عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة ، وافصح المشرع بذلك عن وجوب التزام المحكمة التأديبية عند نظر الطعون المشار اليها بمواعيد رفع الدعوى المنصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التي تقضى بان يمهّد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلب الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به ، وينقطع سريان هذا اليعاد بالنظام منه الى الهيئة التي اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية ... ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون يمهّد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالنظام ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، ولقد تغيا المشرع من الحرص على تأكيد اخضاع العاملين بالقطاع العام لذات الاجراءات التي تسرى في شأن من عداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بالفصل في منازعاتهم توحيد الاجراءات بالنسبة الى هؤلاء العاملين على السواء تحقيقا لمبدأ المساواة وكفالة الفرص المتكافئة ، طالما لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة في هذا الشأن ، واتساقا مع هذا الفهم فان ما نص عليه في صدر المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر من مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام العاملين بالقطاع العام لا يعنى سوى مراعاة القواعد الاخرى التي تخرج عن نطاق الاجراءات المشار اليها في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة وما بعدها التي اشتمل عليها الفصل الثالث اولا - من الباب الاول من قانون مجلس الدولة فيما عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة التي ارتأى المشرع بصريح النص استثناءها من احكام الفصل المذكور دون ما سواها ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ تصبح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - اولا - من الباب الاول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة هي الواجبة الاتباع عند

نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم
التأديبية دون تلك التي تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
أنف الذكر والتي نسخت بقانون مجلس الدولة على ما تقدم .

ومن حيث ان المدعى — على ما يذهب في دعواه بغير منازعة من الجهة
الادارية — اخطر بالقرار المطعون عليه في ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ فنظّم
منه بتاريخ ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ ، ثم اقام دعواه طعنا عليه في ٢٠ من
ديسمبر ١٩٧٢ ومن ثم تكون الدعوى مقدمة في الميعاد مقبولة من حيث
الشكل » . (٤)

القاعدة الثانية :

نص المادة ٢٢ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على ان
تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة
خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق — هذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات
الاساسية للمتهم بتعيينه من الدفاع عن نفسه ، وعن درء الاتهام عنه
مقتضى ذلك ان اغفال اعلان المتهم اعلانا سليما قانونا والسري في اجراءات
المحكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهري يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات
وبطلان الحكم الذي يصدر لابتنائه على هذه الاجراءات الباطلة :

وتقول المحكمة :

ان الثابت من الاوراق انه عقب ايداع النيابة الادارية اوراق الدعوى
التأديبية وتقرير الاتهام حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ١٦ من ابريل
سنة ١٩٧٢ لنظر الدعوى ، وقبلت سكرتارية المحكمة بلخاطر الخلف المذكور
بالكتيب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٧٢ بقرار احلته الى
المحكمة التأديبية وانه تحدد لنظر الدعوى جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٧٢
حين ان الجلسة المحددة لذلك هي جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ على
ما سلف البيان ، وبالجلسة المذكورة لم يحضر المخلف وقررت المحكمة
تأجيل نظر الدعوى الى جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ لاعلان المخلف
من طريق النيابة العامة على آخر محل معلوم له . ومن ثم قبلت
سكرتارية المحكمة بتنفيذ القرار المشمل اليه واعلان المخلف يوم ٢٧ من ابريل
سنة ١٩٧٢ في مواجهة السيد وكيل نيابة الدق ، وفي الجلسة المذكورة
لم يحضر المخلف او احد عنه وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة ٢٧ من مايو
١٩٧٢ وفيها صدر الحكم المطعون فيه .

(٤) المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج٢

ص ١٧١٦ — ١٧١٨ .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من قانون النيلة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص في الفقرتين الاخيرتين منها على أن « تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق - ويكون الاعلان بخطب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول » . وهذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم بتكثفه من الدفاع عن نفسه ومن درء الاتهام عنه ، وذلك باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياناً بالخلفات المسندة اليه ، وتاريخ الجلسة المحددة لحاكمته ليتكمن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه ليبدى دفاعه وليتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها ، ومن ثم فلن اغفل اعلان المتهم اعلاناً سليماً قانوناً والسير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهرى ، يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذى يصدر لابتنائه على هذه الاجراءات الباطلة .

ومن حيث انه لما كان ذلك ما تقدم ، وكان اخطار المخالف بقرار الاحالة بالكتاب رقم « ٢٨٧٩ » المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٧٢ قد ذكر به تاريخ جلسة المحاكمة غير التاريخ المحدد لها على ما سلف الايضاح فلن هذا الاخطار لا ينتج اثره ولا يعتد به ، كما أن اعلان المخالف في مواجهة النيابة العامة لا يجوز اللجوء اليه طالما أن للمخالف عنواناً معلوماً بالأوراق ، ولم يثبت تعذر اعلانه فيه على النحو الذى نصت عليه المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولما كان الاخطار بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ضرورياً وشرطاً لصحة المحاكمة فلن وقوعه غير صحيح يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه ، ويتمين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى الى المحكمة التاديبية للمعلمين بوزارة الصناعة لتجرى ثنائونها فيها . (٥)

القاعدة الثالثة :

إذا كان الثابت أن العامل المحال للمحاكمة التاديبية قد احبط علماً بالدعوى التاديبية المقامة ضده واعلن بتاريخ الجلسة التى عينت لنظرها وكانت السبل ميسرة امامه للحضور بنفسه أو بوكيل عنه لدفع ما اسند اليه ومع ذلك لم يسع الى متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لإبداء

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا -
س ٢١٢ - من اول أكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر ١٩٧٦ فى الدعوى ١١٤١
لسنة ١٩٨٠ .

أوجه دفاعه فإنه لا ضير على المحكمة التأديبية أن هي مسارت في نظرس
الدعوى وفصلت فيها في غيبته - أساس ذلك أن المسفاد من أحكام المواد
٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن
حضور المتهم جلسات المحكمة ليس شرطاً لازماً للفصل في الدعوى وإنما يجوز
الفصل فيها في غيبته طالما كانت مهية لذلك وكان المتهم قد أعلن بقرار
الاحالة بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون :

وتقول المحكمة :

أن الثابت في الأوراق أن الدعوى التأديبية في الخصومية المظلة تد اتبعت
أول أمرها أمام المحكمة التأديبية لوزارة النقل والمواصلات حيث تبعت
في جدولها برقم ٨٥ لسنة ١٩٥٥ وقد عين لنظرها أمام هذه المحكمة جلسة
١٢ من يونيو سنة ١٩٧٣ وفيها حضر المتهم (الطامن) وقرر أنه يعمل
بهيئة البريد بالقرطاج وطلب أجلاً للاطلاع وتقديم مذكرة بدفاعه ، وفي نهاية
الجلسة قرر السيد رئيس المحكمة احالة الدعوى بحلقها الى المحكمة
التأديبية بمدينة المنصورة للاختصاص ونفاذاً لهذا القرار احيلت الدعوى
الى المحكمة التأديبية بالمنصورة حيث تبعت في جدولها برقم ٨ لسنة ١٩٥٥
وعين لنظرها أمامها جلسة السابع من أكتوبر سنة ١٩٧٣ وأعلن المتهم بتاريخ
هذه الجلسة في الكتاب رقم ٧٦٧ الصادر في الرابع من أكتوبر سنة ١٩٧٣ ،
وإذ تخلف المتهم عن حضور تلك الجلسة فقد أرجأت المحكمة نظرس الدعوى
الى جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ وكلفت النيابة الإدارية إعادة اخطار
المتهم وفي الحادي عشر من أكتوبر سنة ١٩٧٣ تلقت المحكمة التأديبية
المتقدمة من المتهم كتاب إبأن فيه أن الكتاب رقم ٧٦٧ المتضمن اخطاره بجلسته
السابع من أكتوبر سنة ١٩٧٣ المأثر اليه لم يصله الا في اليوم ذاته
المعين لنظر الدعوى التأديبية المقالة ضده الأمر الذي لم يستطع معه حضور هذه
الجلسة ، وأضاف أنه قد علم أن الدعوى قد حجزت للحكم بجلسته
٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ دون أن يتمكن من الاطلاع وابداء دفاعه وأنتهى المتهم
الى طلب فتح باب المرافعة في الدعوى لجلسة بعيدة يتم اخطاره قبلها بوقت كاف
حتى يمكنه الدفاع عن نفسه وبجلسة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث تخلف المتهم
ثانية عن الحضور قررت المحكمة اصدار الحكم في الدعوى بجلسته (من نوفمبر
سنة ١٩٧٣ مع التصريح بالاطلاع وتقديم مذكرات خلال أسبوع ، وفي هذه الجلسة
الآخرة صدر الحكم الطعن في غيبة المتهم وإذ كان البلاء بجلده من الاستعراض
سلف البيان أن المتهم (الطامن) قد أحيط علماً بالدعوى التأديبية المقالة ضده
كما أعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها سواء أمام المحكمة التأديبية لوزارة

النقل والمواصلات أو أمام المحكمة التأديبية بالنصورية التي أحلت اليها للاختصاص وأن السبيل كانت ميرة أمامه للحضور أمام هذه المحكمة الأخيرة بنفسه أو بوكيل عنه لدفع ما أسند اليه ودرء المساطلة عنه بيد أنه لم يسع إلى متلبعة سير إجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لإبداء أوجه دفاعه فيها وتقديم الأدلة والبراهين التي تشهد على براءة ساحته مما نسب اليه - إذ كان الأمر ما تقدم - فمن ثم لا ضير على المحكمة التأديبية أن هي سارت في نظير الدعوى على الوجهه بلدى الذكر وفصلت فيها في غيبته إذ الاستفادة من استقراء احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الواجب التطبيق في الخصوصية المطروحة ان حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطاً لازماً - للفصل في الدعوى وإنما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كانت مهياة لذلك وكان المتهم قد أعلن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون ، ولا وجه لما أثاره المتهم (الطاعن) من أن المحكمة لم تخطر به الجلسة ومن ثم فوتت عليه فرص الدفاع عن نفسه ذلك أنه فضلاً عن أن واقع الحال لا يساعد إذ الثابت باتقراره أنه قد أعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظر الدعوى وهو السلب من أكتوبر سنة ١٩٧٣ ولئن كن محبها أن هذا الاعلان قد بلغه متأخراً في ذات يوم الجلسة فقد كن لزاماً عليه أن يتابع سواء بنفسه أو بوكيل عنه سير إجراءات الدعوى التأديبية المقلبة ضده الى أن يفصل فيها إذ ليس ثمة ما يلزم المحكمة بأن تخطر به بكل جلسة حددتها لنظر هذه الدعوى بعد ذلك طالما سارت الدعوى سيرها المعتاد من جلسة الى أخرى ، وإذا كان المتهم قد قصر فيها هو واجب عليه وكان ذلك متعلها له فمن ثم لا يتبسل منه الحجاج بعدم سماع دفاعه وبالتالي تكون محكمتة قد تمت صحيحة وفقاً للقانون . (٦٧)

القاعدة الرابعة :

إذا اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الفصل فيها - لا تملك جهة الادارة انشاء أى قرار من شأنه سلب ولاية المحكمة في محاكمة المحال اليها - مثال - تنازل جهة الادارة عن محاكمة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية :

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا -
س ٢١ في - من أول أكتوبر ١٩٧٥ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٦ - في الدعوى
رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٠ في ص ٥ - ٦ .

وتقول المحكمة :

انه من الامور المسلمة انه متى 'تصلت' 'الدعوى' 'التأديبية' بالحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها . ولا تلك جهة الادارة اثناء نظر الدعوى اتخاذ اى قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية في محاكمة المخلف 'الحل' اليها . فذا تصرفت جهة الادارة تصرفنا من هذا القبيل ، فانه يمثل عدونا على اختصاص المحكمة وغصبا لسلطانها يتعين على المحكمة الا تعتمد به وان تسقط كل اثر له من حسابها . ومن هذا القبيل قيام جهة الادارة بتوقييع العقوبة على المخلف عن التهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية او النزول عن محاكمة الموظف المحل الى المحكمة التأديبية لسبب او آخر . فمثل هذه التصرفات لا يكون لها من اثر قانوني على الدعوى التأديبية . التي تظل قائمة ومطروحة على المحكمة حتى تنتهى بحكم تصدره المحكمة في موضوعها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وقضى بائقضاء الدعوى التأديبية تأسيسا على ان جهة الادارة رأت عدم الاستمرار في 'المحاكمة' ، فانه يكون قد اخطأ في تاويل القانون وتطبيقه ويتعين لذلك الحكم بالغائه . (٧)

القاعدة الخامسة :

اذا كان الثابت ان المحكمة المدنية قد قضت بعدم الاختصاص الولاىى في دعوى رفعت امامها طعنا في قرار صادر بانتهاء خدمة أحد العاملين بالقطاع العام بسبب انقطاعه عن العمل واحيلت الدعوى بحالتها الى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فانه ايا كان الزاى في سلامة الاسباب التي قام عليها هذا الحكم فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية ان تفصل في موضوع الدعوى في حدود طلبات المدعى - المحكمة التأديبية ما كان يجوز لها قانونا وهي تنظر الدعوى في هذا النطاق ان تجنح الى التصدى لمحاكمة المدعى تأديبيا - امسئ ذلك ان المشرع حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية المتداة بالمحكمة التأديبية وناط بالنيابة الادارية الاختصاص باقامة الدعوى التأديبية امامها كما ان المشرع لم يفول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهي بصدد الفصل في طعن مقام من أحد العاملين في قرار صدر في شأنه من السلطة الرئاسية ان تحرك الدعوى

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التي تدرتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الاول - ١٩٦٣ و ١٩٧٤ - ١٥ (١٩٧٣/١/٢٧) ٥١/٣٠/١٨ .

التأديبية ضده وتفصل فيها - مجاوزة المحكمة التأديبية حدود ولايتها في هذا الشأن يترتب عليه أن حكمها يكون مخالفا للقانون ممتنع الإلغاء .

وتقول المحكمة :

ان نظام العاملين بالتطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يقضى في المادة ٤٩ / رابعا منه بأن الاحكام التى تصدر من المحكم التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه ، يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، واذ كان المستفاد من الاوراق أن المدعى كان يشغل وظيفة من الفئة الرابعة وهى من وظائف المستوى الاول طبقا لحكم المادة ٧٩ من النظام سلف الذكر ، لذلك يكون من الجائز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة عليه ، والذى صدر أثناء العمل بالمادة ٤٩ المذكورة .

ومن حيث أن المدعى أقسم دعواه طعنا فى القرار الصادر من الشركة المدعى عليها بانهاء خدمته وقضت المحكمة المدنية فيها بعدم الاختصاص الولائى وبالحقتها بحالتها الى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فانه ايا كان الراى فى سلامة الاسبلب التى قلم عليها هذا الحكم ، فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل فى موضوع الدعوى فى حدود طلبات المدعى ، وما كان يجوز لها قتلونا وهى تنتظر الدعوى فى هذا النطاق أن تنجح الى التصدى لمحكته تأديبيا ، ذلك أن المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية المبتدأة بالمحكمة التأديبية ، ونال بالنيابة الادارية الاختصاص بالقبلة الدعوى التأديبية املها ، ولم يخول المحكمة التأديبية من طقاء نفسها ، وهى بصدد الفصل فى طعن مقام من اعد العاملين فى قرار صدر فى شأنه من السلطة الرئاسية ، أن تحرك الدعوى التأديبية ضده وتصل فيها . ولذلك فان المحكمة التأديبية اذا ما تجاوزت حدود ولايتها فى هذا الشأن فان حكمها يكون مخالفا للقانون ممتنع الإلغاء .

ومن حيث انه كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تلتزم بالحكم الصادر من المحكمة المدنية بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبالحقتها بحالتها اليها للفصل فيها عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، ومن مقتضى ذلك أن تنظر الدعوى حسب التكيف القلتونى الصحيح لو قلمها ولو تبين لها من ذلك أن موضوع المنازعة ما يخرج عن اختصاصها المحدد فى القتون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق المودعة حافظة مسفندات الشركة المدعى عليها والمقدمة اليها المحكمة التأديبية (رقم ٢ دوسيه ، ان المدعى حبس حبسا احتياطيا مطلقا اعتبارا من ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ على ذمة التحقيق في الجنالية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٠ كلى ١٠٢١ سنة ٧٠ مواز عليه عليا) ثم افسرج عنه في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠م ولم يعد الى عمله بعد الانسراج عنه فوجهت اليه الشركة كتابا مؤرخا ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ نيته فيه الى انه منقطع عن العمل منذ تاريخ الانسراج المشار اليه . مما يقتضى اذاره بانتهاء خدمته طبقا لحكم المادة ٧/٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع العلم . واذ لم يستجب المدعى الى هذا التنبيه ولم يعد الى عمله دون ابداء عذر لانقطاعه فقد اصدر رئيس مجلس ادارة الشركة القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٠ في ٥ من ديسمبر ١٩٧٠ بانتهاء خدمة المدعى لانقطاعه عن العمل اكثر من عشرة ايام متصلة اعتبارا من ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ دون سبب مشروع .

ومن حيث ان لائحة نظم العاملين بالقطاع العلم الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمعلقة بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - وهى اللائحة السارية وقت صدور القرار المطعون فيه - تحدد في المادة ٧٥ منها وهو « الانتطاع عن العمل دون سبب مشروع اكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة » ، او اكثر من عشرة ايام متصلة ، على ان يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك اذار كتابي يوجه للعامل بعد غيبه عشرة ايام في الحالة الاولى ، وانقطاعه خمسة ايام في الحالة الثانية ، وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت انقطاعه كل بعذر تهرى « . ولما كان الثالث فيما تقدم ان الشركة المدعى عليها قد اصدرت قرارها المطعون فيه بانتهاء خدمة المدعى طبقا لحكم المادة ٧/٧٥ وبعد اتباع الاجراءات التى نصت عليها ، لذلك يكون القرار المذكور قد صدر صحيحا قانونا وليس عليه مطن يبرر طلب الحكم بالغاءه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ما تقدم ، فانه يضمن الحكم بالغاءه ويرفض الدعوى . (A)

(A) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا - س١٢١ق - من اكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر ١٩٧٦ - فى الدعوى رقم ١٣٥٢ لسنة ١٨ق ص ٩٥ - ٩٧ .

القاعدة السادسة :

اعلان العامل المقدم للمحكمة التأديبية بقرار الاحالة وخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ، اجراء جوهري - اغفال هذا الاجراء أو اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه - مقتضى ذلك بطلان اعلان العامل بقرار الاحالة في مواجهة النيابة العامة طبقا لحكم الفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مادام الثابت انه لم يتم النقصى عن موطن العامل المذكور أو محل عمله لاعلانه فيها قبل اعلانه للنيابة العامة :

وتقول المحكمة :

المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كاتب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه أو في عمله وحكمة هذا النص واضحة ، وهى توفر الضمانات الاساسية للعامل المقدم الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمنة ببقا بالمخالفة المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتكمن من المتول املم المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعلن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها . وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهريه لذى الشأن - واذا كان اعلان العليل المقدم الى المحاكمة التأديبية وخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا ، فان اغفال هذا الاجراء أو اجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الغاية منه ، من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية وإن كان قد أجـاـز في الفقرة العاشرة من المادة ١٣ منه اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة إذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم ، إذ أن ذلك ورد استثناء من الأصل العلم الذى رددته المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة سلفه الذكر وهى أن يكون اعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامتهم أو في محل عملهم ، ومن ثم فإن الاعلان في مواجهة النيابة والامر كذلك - لا يصح اللجوء اليه الا بعد القيلم بتحريات كافية دقيقة للنقضى عن محل اقامة ذوى الشأن أو

محل عطلهم وعدم الاهتداء اليها . ويترتب على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان الثابت - على ما سلف بيانه - ان الطاعن لم يعئن اعلانا قانونيا للحضور امام المحكمة التأديبية بجلستها : المنعقدتين فى ٢٢ من اكتوبر و ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ واثبتت المحكمة ذلك صراحة بمحضرى الجلستين المذكورتين .

وبما ان الطاعن قد اعلن بقرار الاحالة وبالحضور لجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى مواجهة النيابة العامة بناء على ما قرره السيد رئيس النيابة الادارية بمحضر جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ من انه لم يستدل على 'التهم' . واذا كان ما قرره السيد رئيس النيابة لا يعنى بذاته انه قد تم البحث والتقصى عن موطن العلل المذكور او محل عمله لاعلانه فيها قبل اعلانه للنيابة العامة : فضلا عن ان الواقع ينفيه بهراة ان محل عمل هذا العلل معروف وموضح بالاوراق وبقرار الاتهام وكل من الجاز تقونا اعلانه فيه ، كما ان التحرى عن الجهة الادارية التى كان يعمل بها كل من شأنه ولا ريب الكشف عن محل اقلته الصحيح ، وهو ما لم يتم عليه دليل من الاوراق ، فلان اعلان العلل بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لمحكمة فى النيابة العامة يكون والامر كذلك تد وقع باطلا ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شله عيب فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق هذا العلل فى ابداء ذلك فى الاتهام الموجه اليه : على وجهه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، وكان الطاعن - على ما سلف بيانه - لم يعلن بقرار احالته الى المحكمة التأديبية ولم يخطر بالجلسات المحددة لمحكته ، ومن ثم لم تتج له فرصة الدفاع عن نفسه ، وكانت الدعوى بذلك لم تنهيا امام المحكمة التأديبية للفصل فيها ، فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وملغاه الحكم المطعون فيه ، واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لاعادة محكته والفصل فيها نسب اليه مجددا من هيئة اخرى (١) .

المساعدة السابعة :

عدم اعلان العامل بوعده المحاكمة التأديبية وبقرار الاحالة وبإخطاره بتاريخ الجلسة يبطل اجراءات المحاكمة .

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا - س ٢١ ق - من اول اكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر ١٩٧٦ - فى الدعوى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩ ق س ١٣ - ١٤ .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« اعلان العامل المقدم الى المحكمة التأديبية بقرار الاحالة واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته هو اجراء جوهري وان اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحكمة يؤثر في الحكم يؤدي الى بطلانه ... وترتبطا على ذلك فان اعلان العامل بقرار الاحالة في مواجهة النيابة العامة طبقا لحكم الفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية يبطل هذا الاعلان ما دام المأبى انه لم يتم التقصى عن موطن العامل المذكور او محل عمله لاعلانه فيها قبل اعلانه عن طريق النيابة العامة » (١٠) .

القاعدة الثامنة :

إذا احيط العامل بالدعوى التأديبية وبتاريخ الجلسة ولم يحضر لإبداء دفاعه يحق للمحكمة أن تفصل في الدعوى في غيبته .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« اذا كان المأبى ان العامل المحال الى المحكمة التأديبية قد احيط علما بالدعوى التأديبية المقامة ضده واعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها وكانت السبل ميسرة امامه للحضور بنفسه او بوكيل عنه لدفع ما اسند اليه ومع ذلك لم يسع الى متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ، ولم ينشط لإبداء أوجه دفاعه فإنه لا يصير على المحكمة التأديبية ان هي سارت في نظر الدعوى وفصلت فيها في غيبته .. ذلك ان المستفاد من احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ان حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطا لازما للفصل في الدعوى ، وانما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كانت مهية لذلك وكان المتهم قد اعلن بقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون » (١١) .

(١٠) المحكمة الادارية العليا — في الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٩ ق عليا —

بجلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧ م .

(١١) المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ٨٤ لسنة ٢٠ ق عليا —

بجلسة ١٩٧٥/١١/١٥ م .

القاعدة التاسعة :

جواز تأثيم المحكمة لواقعه ثابتة بالاوراق .

وقول المحكمة :

من حيث أن المحكمة التأديبية قد ركزت الكثير من الاهتمام على ثورقه لتنى حررها المتهم بخطه بترشيح السيدة الشلكية للترقية . وأن أجلبت الشهود الذين سئلوا ونوقشوا في شأنها كشفت عن خروج المتهم فيها عن اختصاصه . وعلى ما يجب أن تكون عليه العلاقات الوظيفية بين الرئيس والمرئوس ... وأن المحكمة قد واجهت المتهم في صراحة بهذه الواقعة . وبصرته بها . وقد أبدى دفاعه فيها ، وشرح ظروف تحريره إياها . كما أن النيابة الادارية قد أجلبت واقعة تحرير هذه الورقة في ضمن ما سميت على طلب مؤاخذه من أجله تأديبيا . وإذا كان تقرير الاتهام قد حدد واقعة ذات تاريخ معين ووصف معلوم . فإنه يؤخذ منه ومن مذكره النيابة الادارية المرفقة به والتي تضمنت تفصيلا مسببا للوقائع التى يقوم عليها السلوك موضوع الاتهام ، ان الواقعة المذكورة لم تكن سوى خاتمة لسلسلة من الوقائع متتابعة ومتراصة الحلقت انتهت بهذه الواقعة الاخيرة ، وقد رأت المحكمة استحقاق التأثيم بالقدر المتين في واقعة تحرير ورقة الترقية وانكاره إياها ثم اعترافاته بها عندها اطلعه عليها المحقق ، على اعتبار أن هذه الواقعة هى احدى عناصر الاتهام المطروحة عليها جملة ، وأنها واجهته بها ، وسمعت فيها دفاعه وأقوال الشهود في حضوره ، وقد كونت عقيدتها واقتناعها بثبوتها قبله ، فادانته من أجلها بالانذار بعد أن رأت في تصرفه هذا خروجاً على مقتضى ما يوجب عليه مركزه من السير الحسن . والسلوك الحميد ، على نحو ما ورد بتقرير الاتهام . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفته للقانون بتوقيع جزاء عليه عن تهمة لم يتضمنها تقرير الاتهام المعلن اليه ، ولم توجه اليه ، يكون في غير محله (١٢) .

تعليق :

تعمل المحكمة الادارية العليا ذات المبدأ في مجال المواجهة والاثبات حين توقع الادارة عقوبة تأديبية مما يندخل في اختصاصها ، فهي تقول في حكمها الصادر في ١٩٥٧/٤/٦ « اذا واجهت الادارة الموظف في التحقيق بوصف الفعل او الاعمال المنسوبة اليه ، بالوصف المكون للثبب الاشد ، فلا تثريب عليها في أن تعدل هذا الوصف او تنزل بالعقوبة التأديبية الى الوصف أو الجزاء الاخف ،

(١٢) المحكمة الادارية العليا في ١٠ سنوات ١٩٥٥ - ١٩٦٥ - حكمها

في ١٩٦٤/١/٢٥ .

منى قام لديها من الاعتبارات ما يبرر ذلك ، دون أن ينطوى هذا على إخلال بحق الدفاع ، أو يعد خروجاً على الأحكام ما دام الموظف يعلم من التحقيق الذى يجرى معه بالوقائع موضوع المؤاخظة فى جملتها ، ويبدى نفعه فيها غير مجزا ، ولا سيما اذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها ، أو تكون فى الوقت ذاته أكثر من نخب تأنيبى واحد أو يكون كل منها نخباً على حدة .

القاعدة العاشرة :

إذا قررت المحكمة التأديبية ، إيقاف الدعوى التأديبية الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى ، فإن مقتضى هذا الإيقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية معها طالبت مدة الإيقاف .

وتقول المحكمة :

انه اذا قررت المحكمة التأديبية إيقاف الدعوى التأديبية الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى المسند الى المظنون ضدهم ، على أساس أن الاتهام الجنائى شق من المخلفات التأديبية المنسوبة اليهم ، فإن مقتضى هذا الإيقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية معها طالبت مدة الإيقاف ، لأن من شأن هذا الإيقاف أن تشكل يد التنبه الادارية عن تحريك الدعوى ، وأن يسمح اتخاذ إجراءات السير فيها مستجيلاً الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى الذى علق عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية ، وقررت المحكمة أنه لا يجوز الاستناد الى حكم المادة (١٦) من قانون الإجراءات الجنائية التى تقضى بالايقاف سريان المدة التى تستقطبها الدعوى الجنائية لاي سبب كلن ، « لأن نظم المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل ، كما أن القضاء التأديبى لا يلتزم كامل علم بأحكام قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية ، وانما يستهدى بها ، ويستمر منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق العامة وحسن سيرها بانتظام وأطراد » (١٣) .

تعليل :

تجدر الإحاطة بأنه طبقاً للمادة السابعة عشر من قانون الإجراءات الجنائية وفقاً للتعديلات التى أدخلت عليه من إبريل سنة ١٩٨٢ الواردة بالفصل الثالث المتعلق بانقضاء الدعوى الجنائية فإن المادة المذكورة تقول : « تنقطع المدة فى

(١٣) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٧٥/٦/٢٨ — مجموعة المبادئ — ص ٤٠٥ — مشار اليه بؤلف الدكتور / محمد سليمان الطمباوى — قضاء التأديب — مرجع سابق — ص ٧٠٦ .

الدعوى بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك الامر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اذا اخطر بها بوجه رسمي فتسرى المدة من جديد ابتداء من الانقطاع . واذا انقضت الإجراءات التي تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء » .

القاعدة الحادية عشر :

١ - المخالفات التأديبية التي يؤاخذ الموظف عنها قد تكون مالية أو إدارية - تكفيها على هذا النحو أو ذاك تبعاً لطبيعة الغضب الذي ارتكبه الموظف .

٢ - إجراءات المحاكمة التأديبية : - قرار النيابة الإدارية بإحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية - اختلاف ما ورد به من تحديد للمخالفات المنسوبة إلى الموظف ، وعما أسفر عنه التحقيق والفحص أثره على المحاكمة والحكم الصادر فيها .

٣ - إجراءات المحاكمة التأديبية أمام المحكمة التأديبية : - الأوصاف التي تسبغها النيابة الإدارية على الوقائع المسندة إلى الموظف وحالته بسببها إلى المحاكمة التأديبية وسلطة المحكمة التأديبية في تعديلها .

٤ - إجراءات المحاكمة التأديبية أمام المحكمة التأديبية : - تعديل المحكمة التأديبية للمخالفات التأديبية المسندة إلى الموظف الحال فيها - حدوده - لا إخلال بحق الموظف في الدفاع ولا لزوم تنبيه الموظف إلى التمثيل إذا كان في صالحه .

٥ - الجزاءات التأديبية التي توقع على الموظفين : - سلطات الجهات التأديبية في تقديرها بما يتناسب مع المخالفات وحدود رقابة المحكمة لها .

تكفي بتلخيص المبادئ التي استقرت عليها المحكمة وهي :

١ - أن كون المخالفة مالية أو إدارية هو تكيف يقوم على أساس طبيعة الذنب الذي يقرره الموظف طبقاً للتحديد الوارد في المادة (٨٢) مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي جرت محاكمة الطاعن وفقاً لإحكامه وقد تضمنت هذه المادة النص على أن يعتبر مخالفة مالية (كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو الأساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك) - وهذا الحكم يقابل حكم البند الرابع من المادة (٥٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - أنه وإن كان قرار النيابة الإدارية الصادر في ٦ من إبريل سنة ١٩٦١ بإحالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية متفقا في أسلسه مع القرار الذي صدر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بإحالته الى مجلس التأديب - إلا أنه قرار جديد مستقل عنه صدر بعد التحقيق الذي أجرته النيابة الإدارية والفحص الذي قامت به مراقبة التحقيقات وانتهت فيه الى ما تضمنته مذكرتها المؤرخة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وإذا كان هذا القرار قد جاء في شأن تحديد المخالفات المنسوبة الى الطاعن ، ووصفها غير متفق مع ما أسفر عنه التحقيق والفحص «المذكوران» إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يشوب إجراءات المحاكمة التأديبية بما يبطلها ويبطل الحكم الصادر فيها - أما ثبوت هذه المخالفات أو عدم ثبوتها وصحة أو عدم صحة وصفها فهي مسائل تتعلق بموضوع المحاكمة التأديبية وتفصل فيها المحاكمة حسبما يؤدي اليها اقتناعها .

٣ - أن الأصل أن المحاكمة التأديبية لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة الإدارية على الوقائع المسندة الى الموظف لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحاكمة من تعديله متى رأت أن ترد تلك الوقائع بعد تصحيحها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم ، وذلك بشرط أن تكون الوقائع المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة أمام المحاكمة هي بذاتها التي اتخذت أساسا للوصف الجديد .

٤ - متى كان مرد التعديل الذي أجرته المحاكمة التأديبية في وصف الوقائع المسندة الى الموظف هو عدم قيام ركن العمد ، دون أن يتضمن اسناد وقائع أخرى أو اضافة عناصر جديدة الى ما تضمنه قرار الإحالة - فإن الوصف الذي نزلت اليه المحاكمة في هذا النطاق باعتبارها الطاعن مرتكبا مخالفة عدم براعاة الدقة الكاملة « لا مخالفة محابة المبولين » - هذا الوصف ينطوي على تعديل يجافي التطبيق السليم للقانون وهو تعديل في صالح الطاعن وليس فيه اخلال بحقه في الدفاع إذ أن المحاكمة لا تنترم في مثل هذه الحالة بتبنيها ، أو تنبيه المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد احد عناصر التهمة التي اتهمت بها الدعوى التأديبية .

٥ - الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أسس انتدرج تبعا لدرجة جسامة الذنب الإداري وعلى أنه إذا كان للسلطة التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغیر معقب عليها في ذلك فإن مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها « غلو » ومن

صورة هذا الفلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب ، وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة (١٤) .

تعليق :

يلاحظ أن هذا الحكم وقد صدر في ظل أحكام قانون العاهلين بالدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ - إلا أن المبادئ والقواعد الهامة التي ورد بها كانت تصلح للتطبيق في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن العاهلين بالدولة كما أنها تصلح للتطبيق الآن في ظل أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاهلين المدنيين بالدولة كما تصلح للتطبيق في ظل أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاهلين بالقطاع العام .

(١٤) المحكمة الادارية العليا - القضية رقم ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ - مشار للحكم بمجموعة الاحكام التي قررتها المحكمة الادارية العليا - السنة الحادية عشرة من اول اكتوبر سنة ١٩٦٥ الى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ م - ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

(م - ١٢ الحديث في الفتاوى)

الفصل العاشر

الاحكام المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية
والدعاوى التعميقية على الجزاءات الادارية

القاعدة الاولى :

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية بالنسبة الى العاملين
بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة إما كان شكل هذه الوحدات
— اساس ذلك — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة : —

وتقول المحكمة :

تنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة على ان تختص المحاكم التأديبية
بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من « العاملين
المدنيين بالجهاز الاداري للدولة في وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الحكم
الحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ،
وبلشركات التي تضمن لها الحكومة حدا ادنى من الارباح ، وبذلك أضحت
المحاكم التأديبية مختصة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية
التي تقع من العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة سواء
اتخذت هذه الوحدات شكل شركات قطاع عام أو جمعية تعاونية أو منشأة أو
مشروع تحت التأسيس » (١) .

القاعدة الثانية :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها —
اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي من محاكم مجلس الدولة
وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة
شأنها شأن القرارات الادارية ، من مقتضاه ان يجعل طلبات إلغاء هذه الجزاءات
الموقعة على العاملين بالقطاع العام تخضع في نطق دعوى الالغاء وقواعدها
واجراءاتها ومواعيدها لذات الاحكام التي تخضع لها طلبات بإلغاء القرارات

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتتها المحكمة الادارية العليا
في ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — الجزء الاول — ١٤١٦ — ١٤ — ١٩٧٢/٢/١٧
٥٣/٢٢/١٨ .

النهائية الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن ميّعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما وأن المتظلم الى الجهة التي اصدرت القرار المطعون فيه او الى رئاستها يقطع هذا الميّعاد .

ونقول المحكمة :

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل — على ما يبين من أوراق الطعن — في أن السيد المحصل بقسم التقسيط بالشركة المصرية للمعدات الكهربائية ، كان قد اقدم بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ — ضد الشركة المذكورة — الدعوى رقم ١٦٧ لسنة «٧» القضائية أمام المحكمة التاديبية للعاملين بوزارة التكوين طلبا الغاء قرار الشركة رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٢ بمجازاته بخفض وظيفته من كاتب أول بالمستوى الثانى (٧٨٠/٢٤٠) الى كاتب ثانى بالمستوى الثالث (٣٦٠/١٨٠) مع احتفاظه بمرتبه الذى بلغه وقدره ٢٣ جنيه و ٧٥٠ مليم ، والمصدق عليه من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسلع الهندسية بالكتاب رقم ٦٠٤ المؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٢ .

وجلسة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ اصدرت المحكمة التاديبية سلفة الذكر حكما ويقضى ببطالان عريضة الدعوى واقلبت قضاها على أن عريضة الدعوى غير موقعة من محام ، ولم يطعن في هذا الحكم ، وقام المدعى سالف الذكر برفع دعوى ثنائية بعريضة موقعة من محام اودعها في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ سكرتارية المحكمة التاديبية سلفة الذكر ، وقيدت بجدولها برقم ٢٠ لسنة ٨ القضائية طلبا فيها الغاء قرار الجزاء المشار اليه مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال شرحا لدعواه انه يعمل بامانة وامتنان محصلا بالشركة المدعى عليها منذ سنة ١٩٥٢ غير انه نظرا للقصور الذى انتاب نظام العمل مؤخرا من حيث كثرتة وقلة الايدى العاملة ، فقد ادى ذلك الى ارتباك اعمال التحصيل ، وعدم اتهاه في المواعيد ، ونتج عن هذا الارتباك — الذى لا ارادة له فيه — عجز في عهدته بلغ ٦٤٢ جنيه و ١٥٢ مليم قام بسداده الامر الذى يجعل توقيع الجزاء سالف الذكر عليه مجحفا بحق ، وغير مصلح لاحكام القانون .

وجلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٢ اصدرت المحكمة التاديبية حكما المطعون فيه ويقضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميّعاد . واقلبت المحكمة قضاها على أن قرار الجزاء المطعون فيه صدر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٢ ، وانه وان كان المدعى قد طعن عليه بدعوى سابقة اتمها بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ ، الا أن هذه الدعوى صدر فيها حكم بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ يقضى ببطالان عريضتها بسبب عدم توقيعها

من محام بما من شأنه أن يجعل هذه الدعوى عديمة الأثر في تمسح
البيعاد المقرر قانونا لجواز الطعن خلاله في قرارات 'جزاءات' الموقعة
على العاملين بالقطاع العام ، فإن 'قلمة' هذه 'الدعوى' الممنوعة في ٢٥ من نوفمبر
سنة ١٩٧٣ ، طعننا في قرار 'الجزاء' سلف الذكر تكون بعد 'تيمسند'
المقرر للطعن ، على أي وجه كان الرأي في مقدار هذا 'الميعاد' - 'هو ثلاثون
يوما' أم ستون يوما .

ومن حيث أن المتبين أن قرار الجزاء المضمون فيه قد صدر من
الشركة المدعى عليها وهي من شركات القطاع العام في ظل 'حكماء' نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر بلقائون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ 'واسفند'
إلى المادتين ٤٨ ، ٤٩ منه ، كما أن المتبين أنه صدر بعد 'عمل' بلقائون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، بما من شأنه أن يجعل 'القواعد'
والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث (أولا) من الباب
الاول من هذا القانون ، عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضي الدولة ، هي
الواجبة الاتباع عند الطعن فيه أمام المحكمة التأديبية وذلك دون تلك
القواعد التي تضمنتها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سلف الذكر .

ومن حيث أنه وأن كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع
العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المفهوم
في فقه القانون الإداري لتخلف عن السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها
بمرافق عامة إلا أن إخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية
وهي من محاكم مجلس الدولة - وتطبيق القواعد والإجراءات والمواعيد
المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الإدارية
من مقتضاها أن يجعل طلبات إلغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين
بالقطاع العام وهي المشار إليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠ من
قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الإلغاء وقواعدها وإجراءاتها
ومواعيدها ، لذات الأحكام التي تخضع لها طلبات إلغاء القرارات
التأديبية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين
وهي الطلبات المشار إليها في الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من قانون مجلس
الدولة سائلة الذكر ، الأمر الذي من شأنه ألا يكون ثمة اختلاف
في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة إلى أي من هذين الطعنين بالإلغاء .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت (أولا) من
الفصل الثالث من الباب الأول من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ تقضي بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيها يتعلق

بطلبات الافشاء ، ستون يوما ، كما تقضى بأن التظلم الى الجهة التى اصدرت القرار المطعون فيه والى رئاستها يقطع هذا الميعاد .

ومن حيث انه ايا كان القول فى سلامة ما قضى به الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٦٧ لسنة (٧٧) القضائية ببطلان صحيفتها لعدم توقيعها من محام ، فانه اضحى حكما نهائيا حائزا قوة الامر المقضى وبالتالي خارجا عن نطاق هذا الطعن المائل ، الا ان هذا الحكم وان قضى ببطلان الدعوى باعتبارها الخصومة المعقودة بين طرفيها ، فان صحيفة الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على القرار المطعون فيه واتصالها — بهذا الذى تضمنه — بعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها جميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها — رغم الحكم بطلانها كاجراء مفتوح للخصومة القضائية — معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على مخالفة الامر الذى من شأنه ان يكون من اثره قطع سريان ميعاد رفع دعوى الفاء قرار الجزاء المشار اليه ، وبمحيط يسرى هذا الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها ، شلتها فى ذلك شأن الاثر المترتب على اقامة الدعوى امام محكمة غير مختصة .

ومن حيث ان الحكم القاضى ببطلان عريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ و اقام المدعى دعواه المائلة فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ خلال الستين يوما التالية لصدور هذا الحكم ، فان الدعوى تكون — والامر كذلك — مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك ، مخالفا القانون ويتمين الحكم بالفائز ويقبول الدعوى .

ومن حيث انه لما كانت الدعوى مهية للفصل فيها ، فانه لا يكون ثمة محل لاعادتها للمحكمة التقديرية للفصل فيها مجددا ويتمين التصدى للفصل فيها .

ومن حيث ان المتبين من التحقيق سواء الذى اجرته الشركة المدعى عليها مصحوبا بالجرد ، ام من التحقيق الذى اجرته النيابة العامة (المحضر رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق الازيكة) ان المدعى معتبرف بمسئولته عن المعجز الذى تكشف فى حصيلة الكبيالات الممهود اليه تحصيلها والذى بلغ ٦٤٣ جنيه و ١٥٢ مليم ولهذا ونظرا لقيامه بسداد المبلغ بالكامل فقد رأت النيابة العامة الاكتفاء بهجاراته اداريا . ولم ينكر المدعى فى دعواه المائلة تحقق هذا المعجز فى عهده ، وانما يحاول تبريره فى عبارات عامة مرسلة بكثرة المهام التى كانت منوطة به وقصور

العمل وعدم انتظامه ، وهو زعم غير مسالغ في إعفائه من مسؤوليته عن هذا والذي يصمه على القدر المتيقن ، بالإهمال الجسيم في أداء واجبات وظيفته والحفاظ على عهده مما يستتبع مساطنة تأنيبها عنه .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه بخفض وظيفته المدعى يكون مستندا إلى أسباب مستخلصة استخلاصا مسائفا من الأوراق ، وجاء في تقديره للجزاء مناسبا حقا وعدلا للذنب الإداري ، دون أن ينطوي على أي انصراف ، ويلتالي يكون قرارا مسليا قانونا لا مطن عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه غير أساس من القاتنون وتكون الدعوى لذلك متعينة الرفض .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى . (٢)

القاعدة الثالثة :

اختصاص سلطة المحكمة في تكليف طلبات المدعى وفقا للقائنون لتحديد ما إذا كان يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري أو بهيئة قضاء تأنيبي يستوجب من المحكمة أن تدخل في اعتبارها وهي بسبيل بحث الاختصاص الصفة التي روعيت في الشخص عند صدور القرار وهل بصفته عاملا أو فردا من الأفراد الماديين ، واختصاص المحكمة التأنيبية بقرار وقف الماهل وكف يده عن العمل .

وتقول المحكمة :

الاختصاص بنظر الدعوى ، مرده إلى ما تنتهي إليه المحكمة من تأويل مسديد واستنتاج صحيح لحقيقة طلبات المدعى ، وذلك بما لها من هيمنة على تكليف هذه الطلبات وفقا للقائنون ، لاستظهار ما إذا كانت تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري أو بهيئة قضاء تأنيبي .

ومن المقرر أيضا ، في هذا الشأن أن تدخل المحكمة في اعتبارها وهي بسبيل بحث الاختصاص — الصفة التي روعيت في الشخص حين صدور القرار

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي تترتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — الجزء الأول — ٧٢٠ — ٢٠ / ٢ / ١٩٨٠
٥٣/٢٥ .

وما اذا كان قد صدر بوصف هذا الشخص موظفا عليا او عاملا بالحدى وحدات القطاع العام او فردا من الافراد كما يجب ان تعقد المحكمة بموضوع القرار لا بما قد يترتب عليه من اثر . ومن ثم فانه اذا صدر قرار تاديبى بفصل موظف او عامل او بوقفه عن العمل بغير ذلك من الجزاءات سواء كانت صريحة او ضمنية فان الاختصاص يتحدد على اساس موضوع هذا القرار بوصفه جزاء تاديبيا . وباعتباره صادرا في شأن موظف او عامل بصفته الوظيفية وليس بوصفه مجرد فرد من الافراد ، ولو ترتب على هذا القرار آثار في المحيط الشخصى لهذا العامل لعدم تمكنه من ممارسة اعمال المهنة المتعلقة بوظيفته .

ويتطابق هذه القواعد المقررة ، على موضوع الدعوى الماثلة ، وبالنظر الى أن القرار المطعون فيه صادر من المؤسسة العامة المذكورة ، وفي خصوص المدعى بصفته أحد العاملين فيها وفي شأن متعلق بوظيفته . وهو ابعاده عن اعمال هذه الوظيفة ، فان هذا القرار انما يختص بنظره مجلس الدولة باعتبار المدعى موظفا عليا بالمؤسسة المذكورة وليس بوصفه مجرد فرد من الافراد ويتعين بعد ذلك تبين أى القضائين يدخل في ولايته هذا القرار اهو القضاء الادارى ام القضاء التاديبى .

ولما كان القرار المذكور وقد صدر بابعاد المدعى عن ولاية وظيفته وبك يد عنها ، وذلك بمنع من العمل بل ومن دخول المطار كما قرر محامى المؤسسة المذكورة أمام هذه المحكمة بجلسة ١٨/١١/١٩٧٢ على النحو الثابت بحضرها - فان ما اتخذه جهة الادارة ازاء المدعى بعد ان رفضت المحكمة التاديبية طلبها بد وقف المدعى احتياطيا عن العمل لا يعدو ان يكون قرار بالوقف عن العمل يشكل في منباه ومعناه جزاء تاديبيا ، وبالتالي فان النزاع في شأنه - الغاء او تعويضات يخرج من اختصاص محاكم القضاء الادارى ويحل في اختصاص المحاكم التاديبية بحكم ولايتها العامة بالفصل في مسائل تاديب العاملين في ذلك ان المشرع قد نظم في المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تاديب العاملين بالقطاع العام ونص في قانون مجلس الدولة على تبعية المحاكم التاديبية للقسم القضائى بمجلس الدولة وبين اختصاص هذه المحاكم . والواضح من نصوص هذين القانونين - وفقا لما قضت به المحكمة العليا بحكمها الصادر في ١١/٤/١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية تنازع - ان المشرع قد اورد في هذه النصوص تنظيها وتفصيلا كما قرره المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة تنص على أن « مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الادارية وهى الدعاوى التاديبية ... الخ » مما يدل على أن

المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العسامة للفصل في مسائل تأديب العاملين وبينهم العاملون بالقطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية ابتداءً أي التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن في أي جزاء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة . واختصاص المحاكم التأديبية في هذا الطعن لا يقتصر على طلب إلغاء الجزاء المطعون عليه ، بل يشمل كذلك طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه إذ يستند كلا الطلبين إلى أساس واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه ، كما يشمل غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن ، (٣)

القاعدة الرابعة :

توجيه طلب التعويض عن القرارات التأديبية التي تختص بطلب إلغائها المحاكم التأديبية بمجلس الدولة إلى الموظف العام بصفته الشخصية لا يخرج المنازعة من ولايتها وأساس ذلك أن اختصاص المحاكم التأديبية بالحكم في طلبات التعويض عن القرارات التأديبية التي تختص بطلب إلغائها ، إلا إذا منع ذلك نص صريح في القانون وتوجيه طلب التعويض إلى الموظف العام بصفته الوظيفية أو بصفته الشخصية لا يجعل سوى معنى واحد هو أن القرار المطعون فيه مع مخالفته للقانون أصحى بطلاناً شخصياً من مصدره فإذا حكم بالتعويض أمكن تنفيذ ما قضى به من ماله الخاص :

وتقول المحكمة :

من حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم يكون القرار المطعون فيه من القرارات الإدارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية على ما سلف البيان ، فإن الاختصاص ينظر طلب إلغائه أو التعويض عنه يتعد للمحكمة التأديبية بمجلس الدولة دون سواها ، ولا ينال من ذلك أن لائحة العاملين بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قد نصبت النص على أن يختص تأديب العاملين بالجهاز بمجلس تأديب يشكل على النحو الذي نصت عليه المادة (٦٧) ذلك لأن مجلس التأديب المشار إليه ومن قبله المحكمة التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ يختص فقط بتوقيع

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري — السنة السابعة والعشرون — من أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ إلى آخر سبتمبر ١٩٧٣ — في القضية رقم ٢١٠٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٢ — بند ٤٣ .

العتوبت التاديبية على العللين بالجهل وفي مد مدة الوقف عن العمل .
على سبيل الاستثناء من الاختصاص العلم المقرر للمحكم التاديبية
بمجلس الدولة على النحو الذي استظهره حكم المحكمة العليا آتف الذكر ،
ومن المقرر ان الاستثناء لا يتوسع في تفسيره . كذلك لا اعتداد لما ذهبت
اليه الجهة الادارية من ان المدعى وقد أعيد الى عمله فان طلباته تتحدد
في صرف ما اوقف صرفه من مرتبه طسوال مدة الوقف ذلك ان طلبات المدمى
واضحة ومحددة وهى الفاء القرار الملعون فيه وما يترتب على ذلك من
الاكثار بعد ان عيب القرار بعيب الانحراف بلسلطة وسوء استعمالها
وعدم المشروعية ، وما زالت له مصلحة في طلب الفاء هذا القرار بالرغم من
عودته الى العمل ، ومن ثم فلا وجه لتأويل طلبات المدمى على نحو يخالف طلباته
الصريحة — كذلك ليس صحيحا ما ذهبت اليه الجهة الادارية من ان المدعى عدل
طلب التعويض من قرش صاغ بصفة مؤقتة الى عشرين الفا من الجنيهات ايلم
المحكمة الادارية العليا لاول مرة ، اذ التثبت من الاوراق ان المدعى قدم مذكرة
في المحكمة التاديبية للعللين من مستوى الادارة العليا بطسلة الاول من
مارس سنة ١٩٧٥ عدل فيها طلباته على النحو السابق وقد اجلت المحكمة
المذكورة نظر الدعوى الى جلسة تالية بناء على طلب الحاضر عن
الحكومة للاطلاع على هذه المذكرة والرد عليها ، كذلك لا وجه لما طلبته الجهة
الادارية في مذكرتها من احالة طلب التعويض الى المحكمة المدنية بزعم ان
المدعى وجه هذا الطلب الى السيد المهندس ... وهذه دون باقى اطراف
التزاع ذلك لان الثابت من صحيفة افتتاح الدعوى رقم ٢٩٩٢ لسنة ٢٦ق ان
المدعى وجه طلب التعويض الى المدعى عليهم جميعا على أساس عدم مشروعية
القرار التاديبى الملعون فيه ، ومن المقرر ان المحاكم التاديبية تختص بالحكم
في طلب التعويض عن القرارات التاديبية التى تختص بطلب الفائها الا اذا
منع ذلك بنص صريح فى القانون ، وكون المدعى وجه طلب التعويض الى
السيد المهندس ... بصفته الشخصية بجانب باقى المدمى عليهم ، فان ذلك ليس
من مقتضاء خروج المنازعة من ولاية المحكمة التاديبية اذ ان توجيه
طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية ويصفه الشخصية —
كما هو الحال في النزاع المائل — لا يحل مسوى معنى واحد هو ان القرار
الملعون فيه مع مخالفته للقانون ، اصطبغ بخطا شخصى من مصدره فاذا
حكم بالتعويض امكن تنفيذ ما قضى به فى ماله الخاص .

ومن حيث ان الحكم الملعون فيه اذ لم يذهب هذا المذهب قائمه يكون
مخالفا للقانون ويتمين القضاء بالفائه وباختصاص المحكمة التاديبية للعللين

من مستوى الإدارة العليا بنظر الدعوى ، وباعتبارها اليها الفصل في موضوعها . (٤)

القاعدة الخامسة :

اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في الطعن في أي جزء تأديبي وفي طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة عليه وغير ذلك من الطلبات المرتبطة به طبقا لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وتقول المحكمة :

يصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة الذي سبل به من الخلمس من أكتوبر سنة ١٩٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية وهي مزج من القسم القضائي بمجلس الدولة وهي الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النصوص الواردة في قانون مجلس الدولة والتي تتناول اختصاص القسم القضائي بمسائل تأديب العاملين إنما وردت تنظيما وتفصيلا لما قدرته المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية للولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن في أي جزء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة وإن اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالفناء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء فهي طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به وكذلك أن كلا من الطعنين يستند إلى أساس قانوني واحد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القرار المطعون فيه .

(يراجع حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ في بتاريخ ١٩٧٢/١١/٤ م) .

والبادئ مما تقدم أن القرار الصادر من المحكمة الإدارية العليا بإحالة هذه الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري « دائرة التعويضات » إنما صدر

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٢٤ - ٢٢ - ١٩٧٩/٤/٢٨ (١٠٥/٢٤ .

عملاً بالأحكام الانتقالية التي نص عليها قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولا يعتبر هذا القرار وهذا سنده من الأحكام التي نصت عليها المادة ١٩٠ من قانون المرافعات والتي توجب على المحكمة المحال إليها الدعوى الفصل فيها لا يتفق كذلك لأنه أنها صدر لإعادة توزيع العمل على محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة عملاً بنصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وهذا التوزيع أنها يشمل فقط الدعاوى المنظورة والمتداولة بجلوسات محاكم القسم القضائي وغير الهيئة للحكم فيها .

ومادام ذلك فإنه لا يمنع من بحثه وأحالة الدعوى إلى المحكمة صاحبة الاختصاص الأصلي سيما وقد استقر قضاء المحكمة العليا حسبها تقدم على اختصاص المحاكم التاديبية بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات التاديبية . (٥)

القاعدة السادسة :

ولاية المحاكم التاديبية بالفصل في الدعوى التاديبية المبتدأة ، وبالفصل في الطعن في أي جزء تاديبي صادر من السلطات الرئاسية ، وطلبات التعويض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي الخاص بالغناء الجزاء .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث أن الثابت من استقراء نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع استهدف إعادة تنظيم المحاكم التاديبية تنظيمًا شاملاً يتعارض مع الأسس التي قامت عليها التشريمات السابقة الصادرة في هذا الشأن ومن بينها تلك التي تضمنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (٦) بإصدار نظام العالين بالقطاع العام إذ قضى قانون مجلس الدولة على اعتبار المحاكم المذكورة فرعاً من القسم القضائي بمجلس الدولة

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري — السنة السابعة والعشرون — من أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٣ — بند ٩٨ — في القضية رقم ٣١٧ لسنة ٢٤٤ ق — جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٣ م .
(٦) صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظم العالين بالقطاع العام ليحل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ونرتبها على ذلك جعل جميع أعضائها من رجال مجلس الدولة . منحها اختصاصات جديدة لم تكن لها من قبل فقد قصى بالنسبة للمعينين يقتضيه العلم - على ما جرى به حكم المحكمة العليا في ضمن رقم ٩ لسنة ٢ القضائية (تنازع) الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ والذي تأخذ به هذه المحكمة بأن ولاية المحاكم التأديبية تتناول فضلا عن الدعوى التأديبية المنعقدة الاختصاص بالفصل في الطعن في أي جزء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية وكذلك طلبات التمويه المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي الخاص بالفناء الجزاء وذلك كله بالمخالفة لما نقض به المادة ٤٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ سالفة الذكر .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كذلك وكان التقاضي وفقا لنص المادة ٦٨ من الدستور حق مصون ومكتول للناس كافة ولكل مواطن الانتجاء الى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء ، وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم ينطو على ثمة حكم ينال من أعمال النظر السابق في النزاع المطروح فمن ثم يضمن القضاء بالفناء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية التي انعقد لها الاختصاص بالفصل في الدعوى التزاما بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للفصل في موضوعها ٠٠ « (٦)

القاعدة السابعة :

إذا اتصلت الدعوى بالمحكمة التأديبية ، لا تملك جهة الإدارة اتخاذ أي قرار في موضوعها .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« من الأمور المسلمة أنه متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها ولا تملك جهة الإدارة إنشاء نظر الدعوى اتخاذ أي قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية في محاكمة المخالف الحال إليها فإذا تصرفت جهة الإدارة تصرفاً من هذا القبيل فإنه يمثل عدواناً على اختصاص المحكمة وغصباً لسلطانها يتعين على المحكمة أن لا تعتمد به وأن تسقط كل أثر له من حسابها ، ومن هذا القبيل قيام جهة الإدارة بتوقيع

(٦) المحكمة الإدارية العليا (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج/٢ - ص ١٧٢٢

العقوبة على المخالف عن التهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية او التنازل
عن محاكمة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية لسبب او آخر » . (٧)

القاعدة الثامنة :

ان قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام تخضع للرقابة
القضائية من قبل المحاكم التأديبية :

وتقول المحكمة :

« من حيث ان المتبين ان قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر من الشركة
المدعى عليها وهي من شركات القطاع العام ، في ظل أحكام نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واستنادا الى المادتين
٤٨ ، ٤٩ منه . كما ان المتبين انه صدر بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، مما من شأنه ان يجعل القواعد والاجراءات
والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث (اولا) من الباب الاول من
هذا القانون عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة وهي الواجبة
الاتباع عند الطعن فيه امام المحكمة التأديبية ، وذلك دون تلك القواعد
التي تضمنتها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر .

ومن حيث انه وان كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع
العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم
في مقه القانون الادارى لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها
بمرافق عامة ، الا ان اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية
وهي من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد
المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية ،
من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه الاجراءات الموقعة على
العاملين بالقطاع العام وهي المشار اليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠
من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الالغاء وقواعدها واجراءاتها ،
ومواعيدها ، لذات الاحكام التي تخضع لها طلبات الغاء القرارات
النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين
العموميين وهي الطلبات المشار اليها في الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من
قانون مجلس الدولة سالف الذكر ، الامر الذي من شأنه الا يكون ثمة
اختلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى اى من هذين الطعنين بالالغاء .

(٧) المحكمة الادارية العليا في القضيتين رقمى ٦٢ ، ٧٤ لسنة ٥ اى عليا
بجلسة ١٩٧٢/١/٢٧ م .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت (اولا) بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة من الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الصادر فيها يتعلق بطلبات الالفاء ، ستون يوما ، كما نفى بأن انتظم الى الجهة الى اصدرت القرار المطعون فيه والى رئاستها يقطع هذا الميعاد .

ومن حيث أنه ايا كان القول في سلامة ما قضى به الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ١٧ القضائية ببطلان صحيفتها لعدم توقيتها من محام . فلته اضحى حكما نهائيا حازا قوة الامر المقضى وبلانلى حارجا عن نطاق هذا الطعن المثل ، الا ان هذا الحكم وان قضى ببطلان الدعوى باعتبارها الخصومة القضائية المعقودة بين طرفيهما . فلن صحيفة هذه الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على القرار المطعون فيه واتصالها بهذا الذى تضمنته ، يعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها جميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها - رغم الحكم بطلانها كاجراء متنت للخصومة القضائية - معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على مخاصمته الامر الذى من شأنه ان يكون من اثرها قطع سريان ميعاد رفع دعوى الغاء قرار الجزاء المشار اليه ، وبحيث يسرى هذا الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها ، شأنها في ذلك شأن الاثر المترتب على اقامة الدعوى اهل محكمة غير مختصة .

ومن حيث ان الحكم الغاضى ببطلان عريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ واقيم المدعى دعواه المظلة في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ خلال الستين يوما التالية لصدور هذا الحكم ، فان الدعوى تكون - والامر كذلك - مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك ، مخالفا للقانون ، ويتعين الحكم بلفائه . ويقبول الدعوى .

ومن حيث أنه لما كتلت الدعوى مهية للفصل فيها ، فانه لا يكون ثمة محل لاعادتها للمحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا ويتعين التصدى للفصل فيها .

ومن حيث ان المتبين من التحقيق سواء الذى أجرته الشركة المدعى عليها مصحوبا بالجرد ، أم من التحقيق الذى أجرته النيابة العامة (المحضر رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق الايزكية) ان المدعى معترف بمسؤوليته عن المعجز الذى تكشف في حصيللة الكمبيالات المعهود اليه تحصيلها

بليم جنيه

والذى بلغ ٦٤٣.١٠٠ ولهذا ونظرا لقيله بسداد المبلغ بالكامل فقد رأت النيابة العامة الاكتفاء بجنازته اداريا . ولم ينكر المدعى في دعواه المثلة تحقق هذا المعجز في عهده ، وانما يحاول تبريره في عبارات علمة مرسلة بكثرة المهلم التى كتلت منوطة به ، وقصور العمل وعدم انتظامه وهو زعم غير سائح في اعفائه من مسئوليته عن هذا والذى يعبه على القدر المتيقن ، بالاهمال الجسيم في اداء واجبات وظيفته والحفاظ على عهده مما يستتبع مساطنه تأديبيا عنه .

ومن حيث انه لما تقدم ، فان القرار المطعون فيه بخفض وظيفته المدعى يكون مستندا الى اسباب مستخلصة استخلاصا سائفا من الاوراق ، وجاء في تقديره للجزاء مناسبا حقا وعدلا للذنب الادارى ، دون ان ينطوى على اى انحراف . وبالتالي يكون قرارا سليما قانونا لا يطمع عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه على غير اساس من القاتسون ، وتكون الدعوى على ذلك بتمينة الرفض .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بتبطل الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى « (أ) .

القاعدة التاسعة :

اختصاص المحاكم العادية بكل ما يثور بشأن منازعات العاملين بشركات القطاع العام في المنازعات غير التقديرية :

ونقول المحكمة :

ان المدعى - وهو من العاملين باحدى شركات القطاع العام لا يندرج في عداد الموظفين العموميين ، وبهذه المثابة في كل ما يثور بشأنه من منازعات غير تقديرية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية وذلك بالتطبيق لاحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام التى تقضى بان تسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

(أ) المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ (ج٢)

مس ١٧٢٠ - ١٧٢٢ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وإن أخطأ في تطبيق فصل المدعى من الخدمة فإن اعتبره فصلاً تاديبياً إلا أنه صادق الصواب فيما انتهى إليه من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وكان منعياً وقد قضى بعدم الاختصاص أن يأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة تطبيقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، الأمر الذي ترى معه هذه المحكمة تعديل الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التاديبية بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة شئون العمال الجزئية بحرم بك بالإسكندرية مع إلزام الشركة المطعون ضدها بمصروفات الظن . (٩)

تعليق :

صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظم المبلين بالقطاع العام ليحل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقد أوردت المسألة الأولى منه نفس النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حيث جاء بها ما يلي :

« تسرى أحكام هذا القانون على المبلين في شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا القانون » - وينشاء على ما تقدم فإن جاء بهذا الحكم يصلح للتطبيق في ظل أحكام القانون لسنة ١٩٧٨ .

وبهذه المناسبة فإن المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على ما يلي :

« على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص يتعلق بالولاية . ويجوز لها عندئذ أن تحكم بفراية لا تجلوز عشرة جنيها » .

للقاعدة العاشرة :

أنه ولئن كان قرار الفصل المطعون فيه قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام المبلين بالقطاع العام الذي أنشأ نظام الظن في جزاءات الفصل أمام المحاكم التاديبية فإنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التاديبية من التصدي للفصل فيه :

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٢٠ - ١٧ - ١٨/١/١٩٧٥ (٢٠/٤٤/١٢٤ .

(م - ١٣ الحديث في النقلاوى)

وتقول المحكمة :

أن عناصر هذه المخازنة تخلص — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسبق أوراق الطعن في أنه بموجب عريضة أودعت قلم كتب المحكمة الإدارية لزناسة الجمهورية بتاريخ ٦ من مارس ١٩٦٧ ، أقلم السيد / الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ١٤ قضائية ، طلبا الحكم بإلغاء القرار الصادر من الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بفصله من عمله وما يترتب على ذلك من آثار ، وتل — في بيان دعواه أنه كان يعمل بمساعد بقل بالجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بأجر شهري قدره ١٢ جنيهًا ، وظل يكثر عمله حتى موحيء بصور قرار من الشركة بفصله بتاريخ ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ بدون مبرر يستوجب هذا الفصل .

وبجلسة ٥ من يناير ١٩٧٠ حكمت المحكمة الإدارية « بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبالحلها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص » حيث قيدت الدعوى لديها برقم ٢٨٣٢ لسنة ١٩٧١ عمال جنوب القاهرة ، وبجلسة ٢٩ من مايو ١٩٧٢ قضت المحكمة الأخيرة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ، وبالحلها الى المحكمة التأديبية المختصة حيث قيدت بجدول المحكمة التأديبية لوزارة التكوين برقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية ، وبجلسة ٥ من فبراير ١٩٧٣ حكمت المحكمة التأديبية بعدم اختصاصها بنظر الطعن .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أقلم قضاؤه بعدم الاختصاص على أن المحكمة العليا سبق وأن قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٧١ بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٣٩٠ لسنة ١٩٦٦ ، وأنه لما كان يبين من الأوراق أن قرار الفصل المطعون فيه صدر في ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ أى قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظم العاملين بالقطاع العام ، والذي أنشأ نظام الطعن في جزاءات الفصل أمام المحاكم التأديبية ، فإن قرار الفصل هذا يعتبر قد ولد حصنا غير قابل للطعن فيه بالإلغاء باعتباره صادرا قبل إنشاء هذا النظام ، مظه في ذلك مثل القرارات الإدارية الصادرة قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة ، وأنه لما كانت المحاكم المالية لا تختص بنظر دعوى إلغاء القرارات التأديبية ومن ثم فإنه لا يجوز إحالة الدعوى إليها في حالة الحكم بعدم الاختصاص .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تنعى على الحكم المطعون فيه بخالفته للقانون ، ذلك أنه ولئن كان القرار المطعون فيه قد صدر قبل العمل

بالتقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه إلا أنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصدي للفصل فيه باعتبار أن القواعد المعدلة للاختصاص هي من قواعد الإجراءات التي تسرى بتسريتها على ما لم يكن قد فصل فيه من المنازعات .

ومن حيث أن هذا النظم في محله . ذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين في القطاع العلم يعتبر فيما نرى عليه من اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في الطعون في القرارات التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية على العاملين ، ومنها قرارات فصل العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث - شأن المدعى - يعتبر من القوانين المعدلة للاختصاص لا المستحثة له ، إذ كل هذا الاختصاص قبل العمل بهذا القانون معقودا للمحاكم العادية بموجب أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان نص المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية يقضى بمريل القوانين المعدلة للاختصاص على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل بها ، فإنه كان من المتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وأن تفصل في موضوعها .

ومن حيث أنه لا وجه للقياس على حالة عدم اختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية التي صدرت قبل العمل بالتقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء مجلس الدولة ، ذلك أن هذا القانون إنما استحدث لأول مرة طلب إلغاء القرارات الإدارية أسلم محكمة القضاء الإداري وكان مقتضى ذلك أن لا ينمط هذا الحق المستحدث على ما صدر من القرارات الإدارية النهائية قبل تاريخ العمل بهذا القانون في حين أن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ أسند بعض الاختصاصات التي كانت منوطة بالمحاكم العادية إلى المحاكم التأديبية ، وهو بهذه المثابة يعد من القوانين المعدلة للاختصاص ، ومن ثم يسرى حكمه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أمعلا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإختصاص المحكمة التأديبية لوزارة الشؤون بنظر الدعوى وبإعادتها إليها للفصل فيها . (١٠)

(١٠) مجموعة المبادئ القانونية التي تدرتها المحكمة الإدارية العليا - ١٩٦١ - من أول أكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٦ - في القضية رقم ٥٨ لسنة ١٩ ق ص ٥٥ - ٥٨ .

القاعدة الحالية عشر :

ان نظام العاملين بالقطاع العام خول السلطات الرئاسية سلطة واسعة في توقيع جزاءات معينة على العاملين من شاغلي بعض المستويات الادارية ، وان ذلك لا يحول دون ان توقع المحكمة التأديبية جزاء ادنى .

وتقول المحكمة :

« ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتبارا من الاول من اكتوبر سنة ١٩٧١ ، وان كان قد خول في المادتين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث عدا اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية و أعضاء مجلس الادارة المنتخبين ، وخفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف المستويين الاول والثاني وتوقيع عقوبة الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة والوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة اشهر والحرمان من العلاوة أو تأجيل موعد استحقاقها لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر على العاملين شاغلي وظائف مستوى الادارة العليا . بينما نصت المادة ٤٩ المذكورة على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيع جزاءات خفض المرتب ، وخفض الوظيفة ، وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا وتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين من شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ، ان القانون المذكور وان كان قد خول السلطات الرئاسية هذه السلطة الواسعة في توقيع الجزاءات التأديبية الا انه لم ينطوى مراعاة أو ضمنا على ما يدل على اتجاه المشرع الى قصر سلطة المحكمة التأديبية وهى بصدد ممارسة اختصاصها في تأديب العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه و أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية و أعضاء مجلس الادارة المنتخبين ، على توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على وظائف الادارة العليا وجزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه و أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية و أعضاء مجلس الادارة المنتخبين ، دون الجزاءات التأديبية الادنى منها والتي قد تراها المحكمة التأديبية مناسبة في الحالة المطروحة عليها ، فكل ما استهدفه القانون هو بيان حدود السلطات الموسعة التى منحها للسلطات الرئاسية في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين ، دون ثمة قيد على سلطة المحاكم التأديبية

في توقيع أحد الجزاءات الملائمة التي تضمنتها المادة ٨) من القانون ، اذا قام الدليل على ادانة المخالف الحال اليها او الحكم ببراعته اذا ثبت لها غسـر ذلك « (١١) .

القاعدة الثانية عشر :

صدور قرار بنقل العامل من وظيفة الى أخرى والظمن على هذا القرار امام المحكمة التأديبية — لا يجوز للمحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها طالما انها تعرضت لموضوع القرار والشاىء بأسباب حكمها الى أن النقل في هذه الحالة يستهدف مصلحة العمل وليس عقاب العامل خاصة اذا كانت الوظيفة المنقول اليها العامل لا تقل عن الوظيفة المنقول منها .

يتعين على المحكمة في هذه الحالة تمشياً مع ما رددته في أسباب حكمها أن تقضى برفض طلب المدعى لا أن تحكم بعدم اختصاصها : —

وتقول المحكمة :

من حيث انه فيما يتعلق بقرار نقل الطاعن من وظيفته ككدير ادارة الحركة بقسم اول البضائع والمهمات بجبرك القاهرة الى وظيفة وكيل ادارى وما ينصاه الطاعن على هذا النقل من أنه يسـى الى سمعته ومستقبله وأنه قصد به ابعاده الى وظيفة ادنى ومن ثم يكون عقابه قد تمعد عن عمل واحد فلن من المسلم به أن لجهة الإدارة رعاية للصالح العلم ووفقا لمتطلبات سير المرفق العلم أن تنقل العاملين بها من وظيفة الى أخرى قد ترى أنهم أقدر على ممارسة مسؤولياتها ، واذا ظلت الاوراق مما ثبت أن نقل المدعى من وظيفته الاولى الى وظيفة وكيل ادارى يشوبه تنزيل لوظيفة المدعى أو اساءة الى سمعته فلانه والحال كذلك لا يعد هذا النقل جزاء ، كما أن اقتران هذا النقل بالجزاء الواقع على المدعى ليس في ذاته دليلا على أن النقل ينطوى على جزاء مقنع تتمعد به العقوبة عـن فعل واحد وذلك طالما أن النقل قصد به مصلحة العمل بوضع المدعى في الوظيفة المناسبة على هدى ما تكشف عن التحقيق الذى أجرى معه ، وأنه ولئن كانت المحكمة التأديبية قد انتهت في حكمها المظنون فيه الى عدم اختصاصها بنظر هذا الشق من دعوى الطاعن امامها الا أنها وقد الشؤت في أسباب حكمها الى أن النقل في مثل هذه الحالة يستهدف رعاية مصلحة العمل وليس بمعاقب العامل خاصة اذا كانت الوظيفة المنقول اليها لا تقل عن الوظيفة المنقول منها فإنه كان يتعين على المحكمة التأديبية تمشياً مع ما رددته في أسباب حكمها أن تقضى

(١١) الحكة الادارية العليا (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج/٢ — من ١٦٩٠ —

برفض طلب المدعى في هذا الشق لا أن تحكم بعدم اختصاصها ، ويتعين من ثم
تصويب الحكم على هذا الأساس (١٢) .

القاعدة الثالثة عشر :

العامل الذي يترك الخدمة يصبح بعيداً عن متناول الجهة الإدارية في توقيع
أى جزاء عليه فالاختصاص في هذه الحالة ينعقد للمحكمة التأديبية وحدها ،
ولذلك يعتبر القرار الصادر من الجهة الإدارية بتوقيع الجزاء على العامل الذي
يترك الخدمة قراراً منعياً ، لأنه يكون فاقداً أحد أركانه الأساسية ، والاتفاق
في الأحكام متواتراً على أنه سواء اعتبر الاختصاص في أحد أركان القرار
الإدارى أم أحد مقومات الإرادة هي ركن من أركان القرار ، فإن صدر القرار
من جهة غير منوط بها إصداره قانوناً يعيبه عيب جسيم يفحش به إلى حد
العدم طالما كان في ذلك افتتات على سلطة جهة إدارية أخرى لها شخصيتها
المستقلة .

وتقول المحكمة :

» ومن حيث أن القرار رقم ٨ الصادر من السيد / مدير الإدارة العامة
للتقافة الجماهيرية في ١٩٦٨/١/٨ بناء على أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ،
بشأن نظم العاملين المدنيين بالدولة قد تضمن النص بالبند رابعاً منه على مجازة
المدعى الحال إلى المعاش بخمسة عشر سنة من معاشه لكونه قد تلاعب
بالتقيد في سجل يومية المكتب وتسبب في فقد السجل القديم الأمر الذي أدى إلى
عدم الوقوف على أصل عهدة المكتبة وقت أن كل عمل بقصر الثقافة
بالاستكبرية .

ومن حيث أنه وأن كانت المادة ٦٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم
العاملين المدنيين بالدولة قد أتاحت للجهات الإدارية توقيع بعض الجزاءات على
العاملين الموجودين بالخدمة في حدود ضيقة لا تتجاوز عقوبة الإنذار أو الخصم
من المرتب بتيود . إلا أن هذه المادة ذاتها قد عادت إلى الأصل حين نمت في
وضوح على عدم جواز توقيع أية عقوبة أخرى من تلك العقوبات التي عدتها
المادة ٦١ من ذلك القانون على العاملين غير الموجودين بالخدمة إلا عن طريق
المحكمة التأديبية المختصة . ومتى كان ذلك وكان هذا هو شأن من كان عاملاً

(١٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في
١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٣٧ - ٢٠ (١٩٧٩/١٢/١٦)
١٩/٢٥ .

بالخدمة وقت توقيع الجزاء فان من ترك الخدمة وانحصرت عنه صفة الوظيفة العامة يصبح بعيدا عن متناول الجهة الادارية في توقيع أى جزاء عليه . اذ لم يعد تابعا لها بعد أن انقضت الرابطة الوظيفية التي كانت تربطه بها ومن ثم فلا اختصاص في توقيع الجزاءات المنصوص عليها بالمادة ٦٧ من ذلك القانون على من ترك الخدمة الا للمحكمة التأديبية وهذا ويكون القرار المطعون فيه بذلك — وقد صدر من الجهة الادارية وليس من المحكمة التأديبية — قد فقد ركنًا من أركانه الأساسية .

ومن حيث أنه اذا فقد القرار الإداري احد أركانه الأساسية فإنه يعتبر ممينا بخل جسيم ينزل به الى حد الانعدام . والاتفاق منعقد على أنه مساوئ اعتبر الاختصاص أحد أركان القرار الإداري لم أحد مقومات الإرادة التي هي ركن من أركانه فان صدور القرار الإداري من جهة غير منوط بها إصداره قانونا يمينه بعيب جسيم ينحدر به الى حد العدم طالما كان في ذلك افتئات على جهة أخرى لها شخصيتها المستقلة « (١٣) » .

الفائدة الرابعة عشر :

انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بدون سبب مشروع ليس جزاءا تأديبيا فيخرج من دائرة اختصاص المحاكم التأديبية : —

وتقول المحكمة :

ان القرار المطعون عليه قام وفقا للبند ٧ من المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مستندا الى غياب الطاعن « المدعى » عن العمل مدة وصلت في مجموعها الى اثنين وثلاثين يوما منها عشرة ايام متصلة . وأنه وان كلن المشرع لم ينص صراحة في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة المشار اليها على اعتيّل حالة انهاء الخدمة هذه من حالات الاستتلة الضمنية بظما فعل في المادة ٨١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي تقضى باعتيّل العامل مقدما استقالته اذا انقطع عن عمله بغير اذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كلن الانتطاع عقب اجزرة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخدمة عشر يوما التالية ما يثبت ان انتطاعه كلن بغير مجهول ، الا اني هم النص على اعتيّل الانتطاع عن العمل على الوجه المبين بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة بمنسوبة

(١٣) مجموعة المبادئ القانونية التي تترتبها المحكمة القضاء الاداري —

س ٢٦ ق من اول أكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — س ١٠٥ .

استقالة ضمنية لا ينفي هذا الوصف عن تصرف العامل في هذه الحالة ، كما انه لا معنى ان يكون فصل العامل في هذه الحالة بمثابة جزاء تأديبي ذلك ان لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها حددت الواجبات التي يلتزم بها العامل ثم نصت المادة ٥٧ من تلك اللائحة على ان كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام ، او يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ولما كانت الجرائم التأديبية لم توضع تحت حصر شمل اكثفاء ببيان الاوصاف العمالة للواجبات الوظيفية ، وذلك بسبب تنوعها وعدم امكان تحديدها على سبيل الحصر ، الا ان المادة ٥٩ من اللائحة المشار اليها حددت الجزاءات التأديبية وعقدتها على سبيل الحصر وجعلت على القمة منها جزاء الفصل من الخدمة ، ولم ترد بين انواعها التي احتوتها انتهاء الخدمة المنوه عنه بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة ثم جاء نص المادة (٧٥) المشار اليه قاطعا في دلالة على ان انتهاء الخدمة الواردة بالبند ٧ منه ليس جزاء تأديبيا ، ليس فقط لانه لم يرد ضمن الجزاءات التي عدهتها المادة ٥٩ من تلك اللائحة على سبيل الحصر ، وانما كذلك لان تلك المادة (٧٥) في البند ٣ منها جعلت الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية سببا مستقلا متميزا من الاسباب التي تنتهي بها خدمة العامل لم تلحظ ان ارفقته في البند ٧ منها بسبب آخر يخلف عنه في نوعه وطبيعته ، الا وهو انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل ولو ان هذا الانتهاء للخدمة بسبب الانقطاع كان في نظر المشرع جزاء تأديبيا ، لما كان بحاجة الى افراد البند ٧ له ، وليس من شك في ان ايراد النص بالبندين ٣ ، ٧ من المادة (٧٥) على النحو المتقدم ينبىء في يقين بان انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع من العمل يعتبر بمثابة الجزاء التأديبي ولا حاجة في ذلك لما يثيره الطامن من اعتبار حكم البند ٧ من المادة (٧٥) المذكورة امتدادا وتنظيما تشريعا لحكم البند ٣ من المادة (٥٥) من اللائحة المشار اليها ذلك انه لو كان ما ورد بالبند ٧ من المادة (٧٥) هو الجزاء التأديبي للذنب الإداري — المنصوص عليه بالبند ٣ من المادة (٥٥) لكن التنسيق التشريعي يوجب تضمين هذين الحكمين في مادة واحدة ولكن اهمية الانتظام في العمل ضامنا لحسن سير عجلة الانتاج بالقطاع العام هي التي حثت بالمشرع الى ايراد النص المطلق الذي تضمنه البند ٣ من المادة (٥٥) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر ثم جاءت المادة ٧٥ بتخصيص لهذا الاطلاق اذ ارتأى المشرع أن الغياب الذي يستمر لمدة تجاوز عشرة أيام متصلة أو لمدة تجاوز العشرين يوما خلال السنة الواحدة ابر له خطره

وخطورته توجب وضع حكم يبين الاثر الحال والمباشر . والمحدد الذي يترتب على هذا الانتطاع وتقديرا للأثر الخطيرة بالنسبة للعامل عند مجابهته الحصر الحسم الذي وضعه المشرع علاجاً لحالة الانتطاع الزم باتذار العامل بمسدد فترة من بدء الغياب وبهذا الحكم الواضح الصريح الذي جاء به المشرع في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة : حالة الغياب والانتطاع عن العمل بغير عذر 'أ' ما بلغ الحد الذي عينه تكون اللائحة بهذا النص قد أتت بحكم جديد لا يعتبر امتداداً أو تنظيماً لحكم البند ٥ من المادة ٥٥ في المذهب الذي أراده له الطاعن الذي ينتهي به إلى اعتبار انتهاء الخدمة في هذه الحالة الجزاء الرادع الذي تذهب به المادة (٥٥) المشار إليها ذلك أن الجزاءات التأديبية هي على ما سلف البيان ما وردت على سبيل الحصر بالمادة (٥٩) من اللائحة المشار إليها ويكون لجهة الإدارة في حالة الغياب والانتطاع عن العمل الذي لا يصل إلى المدى المحسود بالمادة (٧٥) أن تتخذ من الإجراءات التأديبية ما تراه مناسباً وفقاً لحكم المادة (٥٥) ، أما إذا استطل الانتطاع وتحققت فيه شرائط انطباق البند ٧ من المادة (٧٥) فإنه عندئذ يكون للجهة الرئيسية أن تعمل حكم هذه المادة . وحاصل ذلك كله أن الحكم المطعون فيه أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى لما قلم عليه من أسباب تأخذ بها هذه المحكمة وتقررهما عليه في خصوص ما افتتحت إليه من أن مناط اختصاص المحكمة التأديبية هو تعلق المنعزة بقرار تأديبي وأن قرار إنهاء خدمة الطاعن بسبب انتطاعه عن العمل لا يعتبر منطوياً على جزء تأديبي وتضيق المحكمة إلى ما تقدم من أسباب أنه بعد أن قضت المحكمة العليا بعدم دستورية نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سألغة الذكر فله يضمن الالتفات عن بحث اختصاص المحكمة التأديبية في ضوء أحكام هذه المادة ويكون متعيناً النظر إلى اختصاص المحاكم التأديبية بخصوص هذه المنعزة موضوع هذا الطعن وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النجاسة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات المسجلة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة باعتباره القانون الواجب التطبيق وقت إصدار الحكم المطعون فيه ، وقد كلن اختصاص تلك المحاكم بنطاق كذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بقيام جريمة تأديبية تقتضي مساءلة العامل تأديبياً ، وإذ يخرج الأمر لما تقدم من أسباب عن نطاق المسألة التأديبية فلا يكون ثمة اختصاص لتلك المحاكم بنظر النزاع ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر متفقاً وصحيحاً أحكام القانون المذكور .

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد أتى بنظام جديد عمل به ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة ٤٤ بند ٢ ، من ذلك النظام على إلزام العامل بالاحترام مواعيد العمل وعدم التعيب عنه إلا بإذن كتابي من الرئيس المسئول ، ويعتبر تغيب العامل دون إذن أو تأخره أخلاقاً وبواجبه يستوجب توقيع جزاء رادع وقد نص البند « ٧ » من المادة ٦٤ من ذات النظام على أن « الانتقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مهرب . يعتبر من أسباب انتهاء خدمة العامل ، وقد كان من بين تلك الأسباب ما ورد بالفند ٣ من تلك المادة وهو (الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية) كما تضمنت المادة ٤٨ من النظام الجديد الواردة بالفصل الثاني المعنون « في التحقيق مع العاملين وتأييدهم » النص على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين وجعلت تمتها في الشدة الفصل من الخدمة ، أي أن الأوضاع في ظل هذا النظام الجديد لم تتضمن ما يختلف عن الأوضاع التي سبقت في خصوص وضع انتهاء الخدمة بسبب الانتقطاع عن العمل واعتباره سبباً لانتهاء الخدمة من نوع خاص لا يعتبر جزاء تأديبياً كما ألغى ذلك النظام الجديد اختصاص المحكمة التأديبية منوطاً بفكرة الجزاء التأديبي دون سواء من أسباب انتهاء الخدمة (١٤) .

تعليق :

نرى أن المبادئ والأحكام التي أوردها هذا الحكم صالحة للتطبيق في ظل أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مع الأخذ في الاعتبار التعديلات الواردة بالمادة (١٠٠) منه والتي تنص على ما يلي :

يعتبر العامل مستقلاً في الحالات الآتية : —

١ — إذا انقطع عن عمله بغیر إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، وفي هذه الحالة يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه أن يقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك والا وجب

(١٤) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — الجزء الأول — ٩٥٢ — ١٤ (١٩٧٢/٢/١٩)
١٧/٣٥/٢١٣ . (بند ١٦٩ ص ٢٤٥ — ٢٤٨) .

حرمانه من أجره عن هذه المدة . فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ — إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لانتهاء هذه المدة .

وفي الحالتين الواردتين في البندين (١ ، ٢) يتعين اذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة سبعة أيام في الحالة الأولى وخمسة عشر يوما في الحالة الثانية .

٣ —

القاعدة الخامسة عشر :

الحكمة التأديبية لا تبك القضاء بانهاء خدمة العامل لعدم لياقته للخدمة صحيا أو لغير ذلك من الأسباب — ولاية الحكمة التأديبية تتحدد في توقييع الجزاء القانوني المناسب في حالة الإدانة أو القضاء بالبراءة عند عدم ثبوت الاتهام — يترتب على ذلك أنه إذا ما ثبت أن انقطاع العامل عن العمل بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تكليف المهندسين إنما يرجع الى عذر يبرره هو المرض الذي يحول دون قيامه بما تفرضه الوظيفة من واجبات فإنه يتعين الحكم ببرأته مما اسند اليه : —

وتقول المحكمة :

أن الثابت بالاوراق أن المطعون ضده من خريجي المعهد العالي الصناعي في سنة ١٩٦٩ م وأنه الحق بخدمة وزارة التربية والتعليم في وظيفة مهندس بلقنة السابعة ثم جند بالقوات البحرية في المدة من ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ ، وقد عاد الى عمله المدني ثم انتطع عنه على الوجه المبين بتقرير الاتهام والذي لم ينكره المطعون ضده وأن علل انقطاعه بالمرض الذي كان سببا في انهاء تجنيده قبل اتمام مدته ، وقدم دليلا على صحة قوله بشهادة مؤرخة ٣ من يونيو سنة ١٩٧٣ صادرة من القوات البحرية تثبت أن خدمته الوظيفية كمجنّد قد انتهت في ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ لعدم لياقته طبيا للخدمة العسكرية لاصبله بمرض الصرع بناء على قرار اللجنة الطبية الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ والتي قررت أنه مصاب بهذا المرض من قبل التحاقه بالخدمة .

ومن حيث أنه وأن كان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تكليف المهندسين خريجي الجامعات المصرية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذي اخضع خريجي المعاهد العالية الصناعية لاحكام التكليف بقضى بالزام المهندس المكلف أو المعين حتى الدرجة الثالثة بأن يستمر في أداء عمله والا ينقطع عنه

والا تعرض للمساءلة الجنائية ، وان استقلت الصريحة او الضمنية تعتبر كأن لم تكن ، كما ان قاتون ننظم العاملين المدنيين بالدولة يلزم العامل بالا ينقطع عن عمله الا بناء على اجرة مصرح بها ، لكن كان ذلك الا ان هذه المسؤولية ترتفع عن كامل العامل اذا اثبت ان انقطاعه عن العمل وعدم قدرته على الاستمرار في ادائه ترجع الى عذر مبرر او سبب لا يد له فيه .

ومن حيث ان الثالث من الشهادة الطبية سالفة الذكر ان المدعى مريض بداء الصرع وان اصلته بهذا المرض التي سبقت تجنيده ظلت ملازمة له بحيث ادت الى انتهاء تجنيده قبل انتهاء مدته ، واذ كانت المحكمة تطعن الى الدليل المستند من هذه الشهادة على عدم قدرة المطعون ضده على الاستمرار في أداء أعمال وظيفته ، فان انقطاعه عن العمل يكون له ما يبرره وهو المرض الذي يحول دون قيامه بما تفرضه الوظيفة من واجبات ، ومن ثم يكون بريئا من الاتهام الموجه اليه لعدم قيامه على أسس سليم .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون اذ لا تبك المحكمة القضاء بانتهاء خدمة العامل لعدم ليلقته صحيا او لغير ذلك من الاسباب ، بل تتحدد ولايتها التأديبية في توقيع الجزاء القانوني المناسب في حالة الادانة ، او القضاء بالبراءة عند عدم ثبوت الاتهام ولما كان ذلك وكان الثالث فيما تقدم ان الاتهام الموجه الى المطعون ضده غير مستند الى أسس سليم ، لذلك يتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وببراءة المهندس مما أسند اليه (١٥) .

(١٥) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا -
س ٢١ ق - من اول أكتوبر ١٩٧٥ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٦ - في الدموى
١٠٣٦ لسنة ١٩ ق ص ٥٨ - ٥٩ .

الفصل الحادى عشر

احكام متعلقة ببعض الاجراءات امام المحكمة الادارية العليا

وتتناول :

- ١ - اجراءات تقديم الطعن الى المحكمة الادارية العليا .
- ٢ - حالات الطعن امام المحكمة الادارية العليا ، و'يضاح المقصود بنهائية الاحكام .
- ٣ - نظر الطعون فى القرارات التى تصدرها المحاكم التأديبية فى الاجراءات الخاصة بحد الوقف احتياطيا وبصرف الجزء الموقوف صرفه من المرتب .
- ٤ - احكام عدم جواز احالة الدعوى من محكمة الموضوع الى محكمة الطعن .

القاعدة الاولى :

تبدا المنازعة امام المحكمة الادارية العليا بظعن يرفع اليها وتنتهى بحكم يصدر منها اما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا ، واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وفى اى من الحالىن يعتبر حكما صادرا من المحكمة الادارية العليا .

اذا قررت دائرة فحص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا فان المنازعة لا تنتهى بقرار الاحالة - اثر ذلك - اعتبار اجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها متصلة ومتكاملة - اذا شاب اجراء من الاجراءات عيب امام دائرة فحص الطعون امكن الدائرة الاخرى تصحيحه .

وتقول المحكمة :

« يبين من جماع النصوص الواردة بقانون تنظيم مجلس الدولة فى المنازعة المطروحة امام المحكمة الادارية العليا تبدا بظعن يقدم من ذوى الشأن بتقرير يودع ظم كتيبها ، وتنتهى بحكم يصدر من هذه المحكمة اما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا . واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وسواء صدر الحكم من هذه

الدائرة ، أو من تلك فائته في كلا الحالتين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الادارية العليا ، فإذا رأت دائرة فحص الطعون بلجماع الآراء أن الطعن غير مقبول شكلا أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه ، ويعتبر حكما في هذه الحالة منهيًا للمنازعة أمام المحكمة الادارية العليا ، أما إذا رأت أن الطعن مرجع القبول أو أن الفصل فيه يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره فإنها تصدر قرارا بلحاظته الى المحكمة الادارية العليا . وقرارها في هذه الحالة لا ينهى النزاع بل ينقله تلقائيا برمته — وبدون أى اجراء ايجلبى من جانب الخصوم الى دائرة المحكمة الادارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الاولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك الى الدائرة الخامسة لتستمر في نظرها الى أن تنتهى بحكم يصدر فيها . واذ كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالأحالة ، بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي أحيلت إليها فإن اجراءات نظرها في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة بحيث إذا شلب أى اجراء من الاجراءات التي تمت فيها عيب أمام دائرة فحص الطعون أمكن تصحيحه أمام الدائرة الأخرى بل أن هذه مهبتها ، فإذا ما زال هذا العيب استمرت المحكمة في نظر الطعن الى أن يتم الفحص في المنازعة بحكم يصدر من المحكمة المذكورة (١) .

القاعدة الثانية :

أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا اذا جاز قيامه على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية فإنه يقاس على طريق الطعن بالنقض .

وتقول المحكمة :

إذا جاز أن يقاس الطعن أمام المحكمة الادارية العليا على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية — في هذا الشأن فإنه يقاس على الطعن بطريق النقض ، إذ أن أوجه الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وهي حالات مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وبطلان الحكم وصودره خلافا لحكم حاز حجية الشيء المحكوم فيه ، هي بذاتها أوجه الطعن بالنقض (٢) .

-
- (١) المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة من ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ — ٢٤٨ — ٩ — (١٩٦٨/١١/٣) ٧/٢/١٤ (بند ٣٢٦ ص ١٢٥٧ — ١٢٥٨) .
 (٢) المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ — ص ١٢٥٧ — ١٢/٦٣١ — ١٢٧٠/٤/٤ (١٩٧٠/٤٢/١٥) ٢٥٧/٤٢/١٥ .

تعليق :

نرى أن أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ليست بمقصورة على الأسباب الواردة بهذا الحكم ، لأن طبيعة الضع أمام 'لمحكمة الإدارية العليا' تختلف الى حد ما عن طبيعة الطعن أمام محكمة النقض ، فلا وجه لافتراض قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بطريق النقض الأدنى ونظام 'الضع أمام المحكمة الإدارية العليا' ، سواء من حيث شكل الاجراءات - أو كينية سيرها - أو في مدى سلطة المحكمة الإدارية العليا بالنسبة لموضوع الطعن ، أو كينية الحكم فيه . اذ لكل من النظمين قواعده الخاصة به ، فالمحكمة الإدارية العليا تجسج بين ملامح الطعن بالنقض ولامح الاستئناف ، ولامح معارضة الخصم الثالث . ونبين ذلك على النحو التالي :

١ - لم تنقيد المحكمة الإدارية العليا بالاسباب المحددة في النصوص لالغاء الاحكام الادارية اذ ارتضت لنفسها سلطة كلية في فحص الطعون في صورة شاملة ، كما لو كانت جهة استئنافية تنقل اليها الدعوى طبقا للقاعدة التي تقول : « الاستئناف نقل للدعوى » .

ومن هذا المنطلق يمكنها التصدي لوزن الوقع بيزان المشروعية .

٢ - لم تنقيد المحكمة بطلبات الطاعن ، سواء اكلن احد الافراد او هيئة المفوضين ، سواء فيها يتعلق بموضوع النزاع أو بأسباب الالغاء بل يحق لها التكيف الصحيح للطلبات بما يتفق مع الواقع والقانون .

٣ - استقر قضاء المحكمة على الفصل في موضوع النزاع اذا قضت بالغاء الحكم المطعون فيه ولم تستثنى من ذلك الاحالة واحدة وهي أن يكون الحكم الملغى قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الموضوع .

٤ - جرى قضاء المحكمة على قبول الطعن من الخارجين على الخصومة اذ الحق الحكم المطعون فيه بهم ضررا ، وذلك من تاريخ عليهم بالحكم .

(دكتور / سليمان محمد الطباوى : « القضاء الإدارى » - قضاء التاديب - من ١٩٨٧ ص ٦٧٥ - ٦٧٦) .

القاعدة الثالثة :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في القرارات التي تصدرها المحاكم التاديبية في الطلبات الخاصة بحد الوقف احتياطيا عن العمل وبصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقف عن العمل .

وتقول المحكمة :

ان قضاء هذه المحكمة مستقر على اختصاصها بنظر الطعون في القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في الطلبات الخاصة بمد الوقف احتياطيا عن العمل ويصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقف عن العمل وذلك لان هذه الطلبات اذ ترتبط بالدعوى التأديبية ارتباطا بالفرع بالاصل فان القرارات الصادرة فيها تكون قرارات قضائية لا ولائية وتستند المحكمة التأديبية اختصاص البت فيها من اختصاصها الاصيل بنظر الدعوى التأديبية ولا يغير من ذلك ان المدة ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ قد أسندت اختصاص الفصل في تلك القرارات الى رئيس المحكمة منفردا وليس الى المحكمة بكامل هيئتها كما كان الحال في ظل قانون مجلس الدولة السابق ، اذ ان الامر لا يعدو ان يكون رغبة في التخفيف عن المحاكم التأديبية تحقيقا للانجاز المطلوب للقضايا ومن ثم يظل القرار الصادر من رئيس المحكمة في هذه الخصومة قرارا قضائيا يجوز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا (٣) .

القاعدة الرابعة :

(١) الطعن في القرارات التأديبية يكون امام المحكمة الادارية العليا ويلاحظ ان المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية اراد الاستغراق والمعموم الذي يتناول كل ما نصت القوانين على بقائه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية .

(ب) الاختصاص في الاحالة لا يكون الا بين محكمتين تنظر الموضوع لأول مرة - فلا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن .

وتقول المحكمة :

من حيث ان الجهة الادارية دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة تاسيسا على ان الاختصاص بالفصل في الطعن على القرارات النهائية الصادرة من مجلس التأديب ينعقد للمحكمة الادارية العليا ، وقد ايد تقرير مفوض الدولة هذا النظر ازاء ما سبق بيانه من ان قرار مجلس التأديب نهائى بحكم القساقون ولا يحتاج الى اعتداد او تصديق من الوزير . ومن ثم فان هذا التزيد لا اثر له قانونا على نهائية قرار المجلس - لما الشق الثانى وهو « يكون الوقف خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٠ ، فلماوضح انه امر او اجراء تنفيذى لما قضى به قرار مجلس التأديب في ١٩٧٠/٧/٢٨ من وقف المدعى شهرين عن

(٣) المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١١١٧ لسنة ١٩ قى عليا -
جلسة ١٩٧٤/٤/١٣ م .

مزاولة المهنة ، وهو بهذه المثابة لا يرتقى إلى مرتبة القرار الإداري النهائي الذي من شأنه أحداث اثر أو مركز قانوني والذي يجوز من ثم الصّعن فيه مستقلا .
 ذلك أن هذا المركز قد نشأ من قبل وقت صدور القرار النهائي عن مجلس

.

ومن حيث أن ما قلّه المدعى من أنه يلزم لاعتبار القرار الصادر من مجلس التأديب بمثابة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية الذي يطعن فيه مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا ، عدة شروط من بينها أن تكون المحكمة أمام مجلس التأديب قد تمت عن أكثر من درجة واحدة ، وإلا لكان القرار الصادر على خلاف ذلك قرارا إداريا لا قضائيا — ويظعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري ابتداء ، وظل المدعى على هذا القول بحكم أصدرته المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٦٨/١/٦ — فإن هذا القول مردود عليه بأن الحكم المذكور (الصادر في الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ١١ اق مجموعة أحكام السنة ١٣ اق ٥٢ — ص ٢٩١) قد أشار حقا إلى أن تعدد درجات الهيئات التأديبية هو من الأمور التي تؤكد الطبيعة القضائية لقراراتها اعتبارا بأن هذا التعدد يكون بمثابة الاستئناف بالنسبة للأحكام ، إلا أن هذه الإشارة جاءت استطرادا وفي مجال نقض المحكمة لدفع ذوى الشأن بأن القرار الصادر من هيئة التأديب في حق أحد الأفراد يختلف في طبيعته القانونية عن القرار الصادر منها في حق موظف ، فيعتبر قرارا إداريا في الحالة الأولى وقضائيا في الحالة الثانية ، وقد نفي الحكم هذه المغيرة وأوضح الأسس لها ، وأكد الطبيعة القضائية للقرار في الحالتين — ثم مضى الحكم مرددا ما أطرده عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا في تفسيرها لعبارة أحكام المحكم التأديبية الواردة في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بقوله أن هذه العبارة وردت عليه غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة مما يقتضى أخذها بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً ، لأن المشرع حين عبر بالحكم التأديبية أراد بها الاستغراق والمعموم الذي يتلوه كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية كلها ويمكن تشبيهها بالمحكم ، وليس مقبولا أن يبقى الشارع من النص على إبقائها اعتبار قراراتها في حكم القرارات الإدارية البحتة التي يطعن فيها أمام المحكمة الإدارية ، أو محكمة القضاء الإداري لما في ذلك القول من نسخ لتكييف هذه الهيئات .

(م — ١٤ الحديث في الفتاوى)

ومن حيث أنه لكل ما تقدم فإن التكيف الصحيح لطلبات المدعى هو وقف تنفيذ القرار النهائي الصادر من مجلس التأديب في ١٩٧٠/٧/٢٨ بوقفه عن مزاولة مهنته لمدة شهرين ، وفي الموضوع بإلغاء القرار المذكور .

ومن حيث أنه سبق البيلان بأن التفسير السليم لحكم المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة والمادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية والمحكمة التأديبية وحسبها اطرد عليه قضاء المحكمة الادارية العليا — هو ان الطعن في احكام المحكم التأديبية وفي القرارات النهائية للهيئات التأديبية يرفع مباشرة امام المحكمة الادارية العليا دون غيرها لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بشقيها العاجل والموضوعي .

ومن حيث أنه عن الاحالة طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فان هذه الاحالة لا تكون جائزة الا بين محكمتين تنظران الموضوع لأول مرة ولو كانتا تابعيتين لجهتين قضائيتين مختلفتين ، بمعنى أنه لا يسوغ لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن ، والقول بغير ذلك من شأنه ان يفل بد المحكمة الادارية العليا عن اعمال سلطتها التي خولها القانون اياها في التعقيب على الاحكام ومن بينها الامر الصادر بلحالة الدعوى اليها ذلك لان المادة ١١٠ من قانون المرافعات الجديد وان ألزمت المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها الا انها لم تحرم الخصوم من الطعن في الحكم الصادر بالاحالة ، ولا ريب في ان التزام المحكمة الادارية العليا بحكم الاحالة يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الامر الذي يجافي طبيعة الاثشاء ويخل بنظم التدرج القضائي في املة وفي غليته ، ولا جدال في ان هذه الغاية هي وضع الحق في نصلبه لمنع تضارب الاحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلية العليا فيه لاعلى درجة من درجات القضاء في نظام التقاضي (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٣١١ لسنة ١٥ ق بجلسة ١٩٧٠/٣/١٤) ومن ثم فان المحكمة لا تأخذ بما اوصى به مفوض الدولة من اقتصران حكم عدم الاختصاص بلحالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا — والمدعى وشأنه في ان يقيم طعنه اليها مباشرة بالاجراءات المقررة . (٤)

(٤) مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة القضاء الاداري السنة الخامسة والمشارون للدوائر العادية والاستئنافية — من اول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ — القاعدة ٨٨ — ص ٢٢٧ — ٢٣٠ — في القضية رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٣ .

القاعدة الخامسة :

نصت المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام ، كما حددت المادة ٨٤ من ذات النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون النظم اليها من توقيع هذه الجزاءات وذلك في البنود من ١ - ٦ ، ونصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة على انه في جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المسلة تكون القرارات الصادرة بالبت في النظم وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية - المقصود بنهاية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها هي قابلية الحكم للتنفيذ حتى ولو طعن فيه امام المحكمة الادارية العليا ما لم تلمر دائرة محص الطعون بغير ذلك الدفع بعدم جواز نظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا نهائية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية دفع غير صحيح - اساس ذلك ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى بكفاءة عامة وبصريح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ على جواز الطعن في احكام المحاكم التأديبية للاحوال المبينة فيها ولم تتجه ارادة المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الى الغاء طريق الطعن المكسور صراحة او ضمنا .

وتقول المحكمة :

ومن حيث انه عن الدفع بعدم جواز نظر الطعن بمقولة ان الحكم المطعون فيه نهائي ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه فانه يبين من الرجوع الى المادة ٨٢ من هذا القانون انها اوردت في فقرتها الاولى الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين في شركات القطاع العام كما حددت في فقرتها الثانية الجزاءات التي يجوز توقيعها على من كل منهم شافلا لاحدى الوظائف العليا ، ثم حددت المادة ٨٤ من ذلك النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون النظم اليها من توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي :

- ١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الانذار او الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة مهام دونها توقيع اى من الجزاءات التأديبية الواردة في البند من ١ - ٨ من الفقرة الاولى من المادة ٨٢ .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين اعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات امام المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية مهام فوقها هذا اعضاء مجلس الادارة المعيّنين والمنتخبين و اعضاء مجلس ادارة التشكيلات للنقابية توقيع اى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس و اعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع احدى جزاءى التنبيه او اللوم وله توقيع اى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية فيها عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك احكام المحكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس و اعضاء مجلس ادارة الشركة و اعضاء مجلس التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الغلبل بالحكم .

ومن حيث أن تلتون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة ويصريح النص في المادتين ٢٢ : ٢٣ منه على جواز الطعن في احكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا في الاصول التي يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وفي حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم وفي حالة صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه — ويبين من استقراء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع لم تتجه ارادته الى إلغاء طريق الطعن المذكور فلم ينص القانون ثمة نصا ناسخا صريحا أو ضمينا بهذا الإلغاء . كما جاءت نصوص القانون واعماله التحضيرية واضحة الدلالة في الإبقاء على هذا الوجه من الطعن ، فقد اقتضت المادة ٨٤ من نظام العللين بقطع العلم الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في بنودها السنة على تحديد السلطة المختصة بنظر التظلم من الجزاءات الموقعة فنصت هذه المادة في البند الاول منها على انه يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها شاغلوا الوظائف العليا الى رئيس مجلس الإدارة وقضت في البند الثاني منها بأن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها رئيس مجلس الإدارة الى رئيس مجلس إدارة الشركة أو تعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر فيها ، وأورد كل من البندين الثالث والسادس منها أن التظلم من الجزاءات التي توقيعها المحكمة التأديبية يكون أمام المحكمة الإدارية العليا ، وأشر كل من البندين الرابع والخامس الى أن التظلم من الجزاءات التي يوقعها كل من مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العمومية للشركة يكون أمام المحكمة التأديبية المختصة . وبؤدى النصوص السابقة ان المشرع استهدف نصب تنظيم مرحلة التظلم من الجزاء الموقعة على العلل وترك أمر تنظيم مرحلة الطعن القضائي فيها تصدره السلطات الرئاسية سابقة الذكر من قرارات وما تصدره المحاكم التأديبية من احكام طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وليس ادل على اتجاه المشرع الى اجرة الطعن في احكام المحاكم التأديبية ما نصت عليه المادة ٩٢ من نظام العللين بقطع العلم المشار اليه من أن تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد احكام المحاكم التأديبية اذ لو كلن المشرع قد اتجه قصده الى حظر هذا والاكتفاء بمرحلة التظلم لما نص فيها على رسوم الطعون

.

ومن حيث أن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس — من المادة ٨٤ سابقة الذكر — من أنه « وفي جميع الحالات السابقة الواردة في

البنسود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة باليت في
 النظم وكذلك احكام المحكم التاديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها الا امام
 المحكمة الادارية العليا (ذلك ان مجرد وصف الاحكام التاديبية بانها
 نهائية لا يعنى في مفهوم قنسون مجلس الدولة الذى انشأ المحكم التاديبية
 ونظم طرق الطعن في احكامها اسبابا حاصلة تعصم هذه الاحكام من الطعن
 فيها امام المحكمة الادارية العليا . فقد نص هذا القانون في المادة ٢٢ منه
 على ان « احكام المحكم التاديبية نهائية » ومع ذلك اجاز القانون في هذه
 المادة والمادة التالية لها . الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ، فنهائية
 الاحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها
 امام المحكمة الادارية العليا . . الا اذا ابرت دائرة فحص الطعون بفسر ذلك
 على ما نصت الفقرة الاولى من المادة ٥٠ من قنسون مجلس الدولة ، وهى بذلك
 تختلف عن الاحكام الحائزة لقوة الشيء فيه

وانتهى الحكم الى ما يلى :

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب يكون النعى بعدم جواز الطعن في
 الحكم المطعون فيه على غير اساس من القانون ويتعين رفضه . (٥)

(٥) المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - ٢٣٢ - ٢٥
 (١٩٧٩/١١/١٠) ٢/٢٥ - من ١٧٣٠ - ١٧٣٦ .

الفصل الثانى عشر

الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بشأن عدم شرعية بعض القرارات التأديبية

ونتناول :

- (١) عدم مساطة الملبلين عن نفس المخلفة التى انتهت النيابة العامة الى عدم ثبوتها .
- (٢) عدم شرعية تكرار الجزاء من الفعل الواحد .
- (٣) بطلان تقارير الكفاية التى تمت الملبل بسوء السمعة ما لم يثبت ذلك بحكم تأديبى .
- (٤) لا يجوز الحكم بتنزيل الملبل الى كادر اقل من الذى يشغله .
- (٥) القرارات التأديبية الصادرة من السلطة الرئاسية تعتبر قرارات ادارية تسرى فى شأنها القواعد المحيطة المتعلقة بالنظام ، والسحب ، والافشاء .
- (٦) القرار بترقية الملبل بالمخلفة للتقانون الذى يحظر الترقية خلال فترة معينة بسبب توقيع جزاء تأديبى معين مخالف للتقانون ، غير انه يمتنع على الادارة سحبه او الغائه بعد تحصيله بفوات مواعيد السحب او الافشاء .

* * *

القاعدة الاولى :

عدم جواز مساطة الملبل تأديبيا اذا كانت الواقعة التى تناولتها النيابة العامة بالتحقيق انتهت فى شأنها الى عدم ثبوتها هى نفسها الواقعة التى حقق فيها مع الملبل تأديبيا .

ونقول المحكمة :

« القرار التأديبى شكله شأن اى قرار ادارى آخر يجب ان يقوم على سبب يبرره ، ورقابة القضاء الادارى على هذه القرارات وهى رقابة قانونية غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها

للقانون نصا وروحا . فإذا كان الثابت من الأوراق أن السبب الذي بني عليه القرار المطعون فيه - وهو شروع المدعى في سرقة خرطوم مطلق من ممتلكات الشركة - غير قائم في حق المدعى من واقع التحقيقات التي قامت بها الشركة الطاعنة والشرطة والنيابة العامة والتي خلت تماما من ثمة دليل يميز شروع المدعى في سرقة الخرطوم ، وقد انتهت النيابة العامة إلى الأمر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد استخلص من غير أصول تنتجها ماحيا أو قانونيا ، ويكون مخالفا للقانون جديرا بالالغاء ، طالما أن الموافقة التي أتم منها المدعى تاديبيا هي بذاتها التي تناولتها النيابة العامة بالتحقيق والتي انتهت في شلتها بعدم ثبوتها قبله وطالما لم ينسب إلى المدعى في القرار المطعون فيه ثمة وقائع أخرى غير تلك التي وردت في القرار المطعون فيه ، ويمكن أن تكون في نفس الوقت مخالفة تاديبية » . (١)

القاعدة الثانية :

عدم شرعية تكرار الجزاء عن المخالفة الواحدة .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« يبين من مطالعة قرار نقل المطعون ضده إلى وظيفة مفتش إداري خارج إدارة الشؤون القانونية أن السلطة المختصة قد أصدرت هذا القرار عقب إصدارها قرار مجازاته بخفض وظيفته إلى الفئة الرابعة بإيام معدودات ، كما ارتكبت في نقله إلى قرار خفض الفئة ، ويخلص من ذلك أن قرار النقل كان يستهدف استكمال عقاب المطعون ضده بجزاء مبني على الجزاء الأول فجاء والحالة هذه مخالفا لقواعد واحكام الجزاءات التاديبية الواردة بنظام العاملين الذي حدد أنواع هذه الجزاءات على سبيل الحصر مما يعني أن الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما انتهى إليه من الغاء قرار النقل باعتباره قرارا تاديبيا » . (٢)

(١) المحكمة الإدارية العليا : مجموعة المبادئ القانونية في ١٥ سنة

(١٩٦٥ - ١٩٨٠) - ج/٢ - ص ١٧٠٨ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٩ ق/عليا

جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ م .

القاعدة الثالثة :

بطلان نأثر تقرير كفاية الموظف لفعنه بسوء السمعة ، ما لم يثبت ذلك بحكم تائيدى .

وتقول المحكمة الادارية العليا :

« لو صح أن يكون سوء السمعة سببا للتبيل من كفاية الموظف في العمل على مدار السنة التى يوضع عنها التقرير فإن الطريق السوى لاثباتها هو احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية لاثبات الوقائع التى قام عليها ، اتهامه بسوء السمعة كى يحاسب عليها لو صح ثبوتها . اما ان تنصب لجنة شئون الموظفين نفسها قاضيا تنزل به عقوبة غير واردة فى القانون فهو امر فيه انحراف لاجراءات المحاكمة التأديبية ومخالفة القانون واحدار للضمانات التى قررها قانون التوظيف من حيث وجوب الاستماع للموظف الموزور قبل اثبات الاتهام عليه » . (٢)

القاعدة الرابعة :

سوء السمعة باعتباره سببا للتبيل من كفاية الموظف في مدار السنة التى يوضع فيها التقرير - الطريق السوى لاثباته ان تضع الادارة تحت نظر المحكمة عند الطعن على تقرير لجنة شئون الموظفين ما يكون قد استندت اليه في هذا الصدد او تحيل الموظف الى المحاكمة التأديبية لاثبات الوقائع التى قام عليها اتهامه بسوء السمعة .

ونكتفى بعرض الجدا القانونى الذى قرره المحكمة وهو :

لو صح أن يكون سوء السمعة سببا للتبيل من كفاية الموظف في مدار السنة التى يوضع فيها التقرير ، فإن الطريق السوى هو أن تضع جهة الإدارة تحت نظر المحكمة عند الطعن على تقرير لجنة شئون الموظفين ما تكون قد استندت اليه في هذا الصدد لتزن المحكمة الدليل بالقسط من عيون الاوراق ، أو ان تتخذ الجهة الإدارية سبيلها في احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية لاثبات الوقائع التى قام عليها اتهام هذه السمعة كى يحاسب عليها لو صح ثبوتها ، اما ان تنصب لجنة شئون الموظفين نفسها قاضيا تنزل بالموظف عقوبة غير واردة بالقانون فالمر فيه انحراف بالجراءات

(٢) المحكمة الادارية العليا في ٦ من مايو ١٩٦٢ - مجموعة السنة السابعة - رقم ٨٤ - ص ٨٤٧ .

المحاكمة التأديبية ومخالفة للقانون وإهدار للضمانات التي وفرتها قانون
التوظيف من حيث وجوب الاستماع للموظف الموزور قبل اثبات الاتهام عليه . (٤)

القاعدة الخامسة :

لا يجوز الحكم بتنزيل الموظف من درجته التي يشغلها اذا ترتب على ذلك
تغيير الكادر الذي يشغله من الكادر الفني العالي الى الكادر المتوسط .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« ان الموظف المحكوم عليه بخفض درجته كان في الدرجة الثالثة
وهي ادنى درجات هذا الكادر الفني العالي ، فان مجازاته الى خفض درجته الى
الدرجة السابقة عليها ينطوى على خفض الكادر التابع له ، ولما كانت عقوبة
خفض الكادر ليست من العقوبات التي ورد على سبيل الحصر النص على
جواز توقيهما على الموظفين في قانون موظفي الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١
(الملغى) فمن ثم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه على توقيع احدى
العقوبات الواردة في المادة (٦١) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
..... » (٥)

تعليق :

بلا حظ ان الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين الان هي
الواردة بالمادة (٨٠) من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وليس من
بينها ايضا عقوبة نقل الموظف من كادر الى كادر ادنى .

(٤) المحكمة الادارية العليا - القضية رقم ١٠٥٥ لسنة ٧ق - جلسة
١٩٦٤/٧/٢١ - مثبورة بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة
الادارية العليا - السنة التاسعة - العدد الثالث : من اول يونية سنة ١٩٦٤
الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٤ .
(٥) المحكمة الادارية العليا في ١٧ يونية سنة ١٩٦٧ - س٢٢١
ص ١٣٠٤ .

القاعدة السادسة :

قيام الجهة الادارية بسحب قرار الجزاء الذى صدر صحيحا ، ثم احالة العامل الى المحاكمة التأديبية عن ذات المخالفة يؤدى الى عدم جواز نظر الدعوى التأديبية ، وذلك نظرا لان القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات ادارية تسرى في شلتها القواعد الصحيحة المتعلقة بالنظم والسحب والالغاء ، ومن المسلم به انه لا يجوز سحب القرارات الادارية الصحيحة ، فضلا عن ان السلطة التأديبية الرئاسية تكون قد استنفدت سلطتها التقديرية في تقدير الذنب الادارى والجزاء الملازم له .

وتقول المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه بن أوجه الطعن ، وهو المتعلق ببدى جواز نظرس الدعوى التأديبية بالنسبة الى المتهم الاول ، فان القتين بن اوراق الطعن ان هذا المتهم سبق التحقيق معه اداريا عن ذات الواقعة المصم للمحاكمة بن اجلها في الدعوى المقتلة وهي اهباله في اجراء عمل المجسك اللازمة للبحث عن المعالم الاثرية بالمنطقة التابعة لمصلحة الآثار وهي الاثر بناحية « دير البرث » بمحافظة المنيا قبل تسليمها لمصلحة الاملاك بحيث ظهرت بها بعض الآثار بعد تسليمها لهذه المصلحة .

وقد ادين في هذا التحقيق الادارى عن هذه الواقعة وجوزى بخمس ثلاثة ايام من راتبه بموجب قرار مدير علم مصلحة الآثار رقم ٦٦٤ الصادر في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

ومن حيث انه لما كانت القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات ادارية تسرى في شلتها القواعد المتعلقة بالنظم والسحب والالغاء ، وكان من المسلم عدم جواز سحب القرارات الادارية الصحيحة .

ومن حيث انه لما كان لم يثبت ان قرار الجزاء سالف الذكر قد شابهته شائبة تنال من صحته ، فما كان يجوز والحالة هذه مسحه بعد صدوره ويعد ان استنفدت به السلطة التأديبية الرئاسية سلطتها التقديرية في تقدير الذنب الادارى والجزاء الملازم له .

ومن حيث انه لما كان قد صدر - رغما عما تقدم - قرار مساحب لقرار الجزاء المشار اليه ، فانه علاوة عن انه لم يثبت ان المتهم سالف الذكر قد علم بهذا القرار المساحب ، فانه حتى يفرض عليه به - ما كانت له مصلحة في الطعن عليه ، باعتبار ان الاثر المترتب على هذا القرار هو

مجرد سحب الجزء الموقع عليه دون أن ينطوى على ثمة إساءة إلى مركزه القانوني ، وأن إحالته إلى التحقيق لا تنبض قراراً إدارياً يسوغ الطعن فيه . أما وقد أحيل للمحاكمة بعد ذلك عن ذات الواقعة التي سبق أن جاوزى عنها وذلك كاتر أخسر بدا للقرار الساحب بمناسبة إحالته لهذه المحاكمة . فإنه يحق له أن يوجه طعنه عندئذ ضد القرار الساحب باعتباره قراراً غير مشروع بما رتبته من هذا الأثر الأخرى وذلك عن طريق الدفع في الدعوى التأديبية المقامة ضده عن ذات الواقعة بعدم جواز نظرها بالنسبة إليه ، ذلك أنه من الأصول المسلمة ، ومن البدايات التي تقتضيها العدالة الطبيعية أنه لا تجوز المحاكمة التأديبية عن تهمة أخرى جاوزى الموظف من أجلها إدارياً ، أو بعبارة أخرى عدم جواز المعاقبة عن الذنب الإداري الواحد مرتين .

وحيث أن المتهم الأول دفع فعلاً بهذا الدفع المتقدم الذكر أمام المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه وأخذت به هذه المحكمة ، ومن ثم انتهت في حكمها إلى عدم جواز نظر الدعوى التأديبية بالنسبة إليه ، فإنه تكون بهذا القضاء قد أصابت وجه الحق والقانون ، ولذلك يكون الطعن على حكمها في هذا الشق غير قائم على أساس سليم من القانون متعين الرفض » . (٦)

القاعدة السابعة :

القرار بترقية المدمى خلافاً لنص القانون يحظر الترقية خلال فترة معينة بسبب المجازاة التأديبية يعتبر قراراً مخالف للقانون - امتناع سحبه أو إلغاءه بعد فوات ميعاد الستين يوماً .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث أن قصارى ما يمكن أن يوصف به القرار المطعون فيه أنه صدر مخالفًا لنص القانون الذي أوجب مساوات عام على مجازاة المدمى للنظر في تربيته بما يجعله قابلاً للإلغاء أو السحب حسب الأحوال في الميعاد دون أن تسحبه الإدارة فإنه يصبح حصيلاً من أمر الرجوع فيه من جانب مصدره وإذا كان الثابت أن الجهة الإدارية ورغم تحصن القرار الصادر في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ بترقية المدمى إلى الدرجة السادسة الفنية المتوسطة بالإنعادية المطلقة بفوات مواعيد

(٦) المحكمة الإدارية العليا : (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج/٢ - ص ١٧٢٣

السحب قد اصدرت قرارا في ١٩/٢/١٩٥٨ بسحب قرار التعمين بعد مضي
اكثر من اربعة شهور على صدوره فان السحب المذكور يقع والحالة هذه
مخالفا للقانون مستوجب الالفاء ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب
الحق فيما قضى به من الفاء القرار المطعون فيه مما يتعين معه رفض الطعن
والزام الحكومة بالمصروفات « . (٧)

(٧) المحكمة الادارية العليا — القضية رقم ١٠٩٧ لسنة ٧ق — جلسة
١٩٦٦/١/٢ — منشورة ببجوعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة
الادارية العليا — السنة الحادية عشرة — من اول اكتوبر ١٩٦٥ حتى آخر
يونيو سنة ١٩٦٦ م .

الفصل الثالث عشر

حجية أحكام القضاء الإداري ، وأثر حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية وفي المنازعات التأديبية

تمهيد :

نمعرض في هذا الفصل القواعد المطلقة بحجية الأحكام مسترشدين بالقواعد والمبادئ التي أرستها محكمة النقض والتي يمكن الأخذ بها أمام القضاء الإداري والتأديبي مع أعمال الملاءات اللازمة بين طبيعة القضاء العادي والإداري ، فضلا عن عرض هذه القواعد في ظل أحكام المحكمة الإدارية العليا .

ثم نمعرض أثر حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية ، والتأديبية طبقا للأصول التي أشرنا إليها بالكتاب الأول وفي ظل أحكام القضاء التأديبي وأحكام المحكمة الإدارية العليا .

ونقتاول :

(أولا) : أهم القواعد والمبادئ العامة المتعلقة بحجية الأحكام وهي :

- (١) نطلق حجية الأحكام .
- (٢) شروط حجية الأحكام .
- (٣) مناهج حجية الأحكام .
- (٤) حجية الأحكام نسبية ومقصورة على طرفي المخزومة .
- (٥) العبرة في حجية الأحكام بمنطوق الحكم والأسباب المرتبطة به .
- (٦) لا تثبت الحجية للأحكام التي تورد قاعدة قانونية دون أن تتصل في الموضوع .
- (٧) الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية .

(ثانيا) : حجية الأحكام في الموضوع وفي الطلب المستعمل ، الذي يمكن أن ينظر أمام مجلس الدولة ببيئة « قضاء إداري » أو ببيئة « قضاء تأديبي » .

(ثالثا) : أثر حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية ، وفي المنازعات التأديبية .

(اولا) أهم القواعد والمبادئ العامة المتعلقة بحجية الاحكام :

القاعدة الاولى :

نطاق حجية الاحكام : ان الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ، ولكن لا تكون لها هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلا وسببا .

وتقول المحكمة :

وحيث ان هذا النعى غير مسديد ذلك انه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة - وعلى ما جرى به نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات ان الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لها هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا . (١)

القاعدة الثانية :

شروط حجية الاحكام .

المبدأ الاول : ان مناط الحجية للاحكام ، توافر شروط ثلاثة ، اتحاد الخصوم والموضوع والسبب .

المبدأ الثاني : يشترط القول بوحدة المسألة في الدعويين ان تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة اساسية لا تتغير ، وبشرط ان يكون الطرفان قد تناقشا فيها واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا ، وان تكون هذه بذاتها الاساس فيما يدعيه في الدعوى الثانية .

وتقول المحكمة :

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينمى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون ، ويقول في بيان ذلك ان الحكم اهدر حجية الحكيم السابق صدرورها في الدعويين رقمى ١١٠ سنة ١٩٦١ عمال جزئى القاهرة و ١٩٦٨ سنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة وقد

(١) الطعن بالنقض رقم ١٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١ .

تضى فيها لصالحه قبل المطعون ضدها إذ حكم في الأولى بإحقينه في استحقاق
المقابل التقدي لوجبة الغذاء ، وحكم في الثانية بتسكينه على لفئة السابعة
اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ ، وكان يتعين على الحكم تسوية حلقه التزاماً بحجية
هذين الحكمين وتسكينه على الفئة الرابعة لا أنه لم يعمل بحجية بما يميحه
بمخالفة القانون .

وحيث أن هذا النعى غير مسديد . ذلك أن المقرر في قضاء هذه
الحكمة أن مناط الحجية للأحكام توافر شروط ثلاثة انحسار الخصوم
والموضوع والسبب ، ويشترط للقول بوحدة المسألة في الدعويين أن تكون
المسألة المفضى فيها نهائياً مسألة أصلية لا تتغير وبشرط أن يكون
الطرفان قد تناقشا فيها واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراً
جلباً مانعاً ، وأن تكون هذه بذاتها الأسس فيها يدعيه في الدعوى
الثانية ، وينبنى على ذلك أن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل وتتصل فيه بين
الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية ، لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم
حائز قوة الأمر المفضى ، لما كان ذلك وكلن الثابت من
الصورتين الرسميتين المتحيتين من الطاعن للحكمين النهائيين في الدعويين
رقمى ١١١٠ سنة ١٩٦١ عمال جزئى القاهرة و ١٩٦٨ سنة ١٩٧١ عمال كلى
جنوب القاهرة أنها صدرت بين ذات الخصوم ، وكان أولها والصادر بتاريخ
١٩٦٣/١/١ فيها تجادل فيه الطرفان عن أحقية الطاعن في صرف بدل تقدي
لوجبة الغذاء عن مدة السنتين اللتين توقفت الشركة فيها عن صرفها اليه
وبواقع أربعة قروش يومياً ، وقضى فيها لصالحه بإلزام المطعون ضدها
أن تدفع له متجهد البذل التقدي وقدره ٢٨٨٠٠ جنيه وكان الحكم في الدعوى
الثانية قد صدر في ١٩٧٣/١/١٩ بأحقية الطاعن بتسكينه على الفئة المالية
السابعة اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ ويلزام المطعون ضدها أن تدفع له
بلغ ٥٣١٢٠٠ جنيه الفروق المالية المستحقة حتى ١٩٧٢/٩/٣٠ وما يستحق
ابتداءً من ١٩٧٢/١٠/١ بواقع ٧٢٠٠ جنيه شهرياً حتى تاريخ الحكم
لما كان ذلك وكلن طلب الطاعن في الدعوى المطعون في حكمها
هو ترقيةه للفئة الرابعة ومساواته بزملائه إذ أن المطعون ضدها لم يتم
بترقيته منذ استحقاقه للفئة السابعة ، وكلن الحكم في الدعويين السابقين
لم يفصلاً صراحة أو ضمناً في أحقية الطاعن في هذه الترقية فلن
الموضوع والسبب في كل منهما وفي الدعوى المطعون في حكمها يكونان

(م - ١٥ - الحديث في الفتوى)

مختلفين ، ومن ثم لا تتوافر شروط الحجبة ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أسس . (٢)

القاعدة الثالثة :

مناط حجية الاحكام :

المبدأ الأول : المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها ، يشترط فيه ان تكون المسألة التي قضى فيها ، والتي طرحت على المحكمة بعد ذلك واحدة .

المبدأ الثاني : ان ما لم تنظر فيه المحكمة بالفصل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم حائز لقوة الامر المقضى ، اذ ان مناط الحجبة التي تثبت للاحكام ان تكون قد فصلت في حق من الحقوق كلياً او جزئياً فصلاً جازماً غير معلق على احتمال ثبوت امر آخر .

وتقول المحكمة :

وحيث انه مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون انه بالرغم من ان محكمة الاستئناف قضت بجلبة ١٩٧٢/١١/٣٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقيتهم للاجر عن ساعلت العمل الاضافي ونسبت خبراً لتحديد فروق هذا الاجر الا ان هذا الحكم المطعون فيه لم يقضى لهم بهذه الفروق وانما قضى بانتهاء الخصومة .

وحيث انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه ان تكون المسألة التي قضى فيها والتي طرحت على المحكمة بعد ذلك واحدة وينبنى على ذلك ان ما لم تنظر فيه المحكمة بالفصل لا يمكن ان يكون موضوعاً لحكم حائز لقوة الامر المقضى ، اذ ان مناط الحجبة التي تثبت للاحكام ان تكون قد فصلت في حق من الحقوق كلياً او جزئياً فصلاً جازماً غير معلق على احتمال ثبوت امر آخر ، لما كان ذلك وكان حكم محكمة الاستئناف الصادر بجلبة ١٩٧٢/١١/٣٠ وان قضى بإلغاء الحكم المستأنف - القاضي برفض دعوى الطاعنين وبأحقيتهم لاجر ساعلت العمل الاضافي التي يثبت انهم اشتغلوها الا انه ندب خبراً لتحقيق من ذلك فانه لا يكون قد تضمن قضاء قطعي في هذا الخصوص ذلك انه لم يقطع بأحقية الطاعنين لاجر ساعلت العمل الاضافي بل علق ذلك على اثبت الخبر المنتدب انهم اشتغلوها ومن ثم فانه لا يحوز

(٢) الطعن بالنقض رقم ١٩٨٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٩ .

، هذا الشأن حجية الامر المقضى ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد ارتأى الحكم المذكور حجية تنصرف الى استحقاق الطاعنين لذلك الامر وتحجبه ن نظير الدعوى ومن ثم قضى بانهاء الخصومة فيها دون أن يفصل فيها نضام قطعى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نفسه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الآخر للطعن على أن يكون ع التفتض الاحالة . (٣)

القاعدة الرابعة :

الاصل في حجية الاحكام انها نسبية ، ولا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم
• لحقيتين .

وتقول المحكمة :

الاصل في حجية الاحكام انها نسبية لا يضر ولا يفيد منها غير الخصوم لحقيتين ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم اذ قضى برفض دعوى المطعون عليه الثالث وأخته وبعدم استحقاقهم في الوقت ، لان هذا القضاء تضرر حجته على هؤلاء الخصوم وحدهم ، ولا يؤثر على حق الطاعن فيها طلبه من استحقاق . (٤)

لقاعدة الخامسة :

لا تثبت للحكم الحجية الا بالنسبة لطرفي الخصومة التي فصل فيها امعلا
• ابتدا نسبية الاحكام .

يقول المحكمة :

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب جاصل السبب الثاني منها أن لحكم المطعون فيه فصل في النزاع على خلاف حكم سابق حاز لقوة الامر المقضى صدر في ذات الموضوع بين الطاعنة وأحد العللين بها في الاستئناف « رقم ١٧٤ سنة ٣٠ تضائية المنصورة » بما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أهدر حجية لك الحكم .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك لانه لما كانت الفترة الاولى من المدة

(٣) الطعن بالتفتض رقم ١٤١١ لسنة ٤٩ قى — جلسة ١٩٨٦/٣/١ م .
(٤) الطعن بالتفتض رقم ١٢ لسنة ٣٨ قى — احوال شخصية — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩ م — س ٢٤ ص ٧٣ ، والطعن رقم ٥ سنة ٣٩ قى — احوال شخصية — جلسة ١٩٧٢/١/٣ م — س ٢٤ ص ١٨ .

١٠١ من قانون الإثبات تنص على أن « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتملق بذات الحق محلا وسببا » . مما يفاده أن الحكم لا تثبت له الحجة الا بالنسبة لطرفي الخصومة التي فصل فيها أعمالا لمبدأ نسبية الأحكام ، وأذ كان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الاستئناف « رقم ١٧٤ سنة ٣٠ قضائية المنصورة » المقدمة بحافطة الطاعنة ، أن المطعون ضده لم يكن طرفا في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم فإنه لا تكون له حجة عند نظر النزاع محل الطعن (هـ) .

القاعدة السادسة :

لا حجة للحكم الا فيها يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب المتصلة به اتصالا وثيقا .

وتقول المحكمة :

لا حجة للحكم الا فيها يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب المتصلة به اتصالا وثيقا والتي لا يقوم المنطوق بدونها فلذا كلن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين قد اقتصر على تقدير اتعاب المطعون ضده (المحاسب) عن جميع الاعمال التي قام بها في سنوات النزاع وليس في أسبابه ما يشير الى أنه تناول تصفية الحساب بين الطرفين أو أنه خصم ما سبق أن اداه الطاعن للمطعون ضده من الاتعاب ولم تكن واقعة التخالص عنها محل مجادلة من أحد من الخصوم أو بحث من المحكمة في دعوى التظلم ، فإن هذا الحكم لا يحوز حجة في شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون طلبه براءة نمته من الاتعاب التي قدرها الحكم المذكور بدعوى يرتفعها بمعد صدوره (٦) .

(هـ) الطعن بالنقض رقم ٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨ .
 (٦) الطعن بالنقض رقم ١٣٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤ -
 من ١٧ ص ٦٨٨ .

المساعدة السابعة :

الحجة فيما ثار بين الخصوم من نزاع :

المبدأ الأول : لا يكتسب القضاء النهائي قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حتمية .

المبدأ الثاني : اما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، فلا يمكن أن يسكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى .

وتقول المحكمة :

وحيث أن الطعن اقيم على سبب واحد من وجهين ، تنعى الطاعنة — لوجه الاول منها على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول انها تمسكت بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسلبية الفصل فيها في الدعوى « رقم ٩٣ لسنة ١٩٧١ عمل كلى الاسكندرية » واستثنائها « برقم ٣٣١ لسنة ٣٢ قضائية » الا ان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع استنادا الى اختلاف موضوع الدعويين بمقولة انه في الدعوى الماثلة هو طلب الاحقية للفئة الرابعة ، بينما هو في الدعوى السالفة طلب الاحقية للفئة الثالثة في حين ان موضوع الدعويين واحد لم ينفرد اذ أن طلب التسكين على الفئة الرابعة ، فيدرج ضمنا في طلب التسكين على الفئة الثالثة مما كان يتمين معه الحكم بعدم جواز نظر الدعوى الماثلة لسبق الفصل فيها ، واذا قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى في غير محله ذلك أن القضاء النهائي لا يكتسب قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حتمية ، أما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، فلا يمكن أن يسكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى — لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد اتمام دعواه السابقة « رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق عمل كلى » بطلب احقيقته للفئة الثالثة واذا قضت المحكمة الابتدائية برفض دعواه فقد استأنف حكمها « بالاستئناف رقم ٣٣١ لسنة ٣٢ ق » طلبا الحكم باحقية للفئة الرابعة فقضت محكمة الاستئناف بحكم المستأنف لما كان ذلك فان محكمة الاستئناف تكون قد حجبت نفسها عن بحث مدى احقية المطعون ضده للفئة المالية الرابعة ولم تتصل فيه ، ومن ثم فلن حكمها لا يكون قد قضى بشيء — لا صراحة ولا ضمنا — في امر استحقاق المطعون ضده لهذه الفئة وبالتالي فانه لا يحوز قوة الامر المقضى بالنسبة لهذا الطلب ولا يمنع المطعون ضده من أن يرفع الدعوى الماثلة به ، ويكون الحكم الابتدائى

المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قد التزم صحيح القانون (٧) .

القاعدة الثامنة :

العبرة بمنطوق الحكم والاسباب المرتبطة به .

وتقول المحكمة :

ان قوة الشيء المحكوم فيه وان كانت لا ترد الا على منطوق الحكم فان من المتفق عليه فقها وقضاء ، ان الاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له ثالثة الا بها تكون معه وحدة لا تتجزأ وبذلك يرد عليها ما يرد عليه (٨) .

القاعدة التاسعة :

حجية ما يرد بالمنطوق والاسباب :

المبدأ الاول : لا حجية للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة ، او ضمنية ، او حتمية ، سواء في المنطوق او في الاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بعونها .

المبدأ الثانى : ان ما يرد باسباب الحكم زائدا عن حاجة الدعوى لا يحوز اية حجية ، ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ فيه .

المبدأ الثالث : عدم قبول اى طلب او دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة .
وتقول المحكمة :

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من النيابة ان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعنة بشيء .

وحيث ان هذا الدفع مستبعد ذلك لانه لما كان نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات قد جرى على انه (لا يجوز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه ..) وكان هذا الذى اوردته النص ما هو الا تطبيق للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة الثالثة من ذات القانون والتي تقضى بعدم قبول اى طلب او دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة مادية او ادبية يقرها القانون ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى بثبوت علاقة العمل فيما بين المطعون ضده الاول كعامل مقاولات باجر يومية مقدارها جنيه واحد والمطعون ضده الثانى في

(٧) الطعن بالنقض رقم ٣٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠ .

(٨) الطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٣٧/٢/١٨ .

الفترة من ٢١/١١/١٩٧٢ الى ٣١/٧/١٩٧٤ ويرفض طلب المعاش لعدم بلوغ مدة اشتراك المطعون ضده الاول في التأمين مائة وثلاثين شهرا لم يتعد الفصل في انعقاد عقد العمل بين المطعون ضدهما ومدة هذا العقد ومقدار الاجر المتفق عليه فيه ومدى توافر مدة الاشتراك في التأمين اللازمة لصرف المعاش للمطعون ضده وهو ما لا ينطوي على قضاء ضد الطاعنة بشيء كان مثل نزاع من جانبها لان الطاعنة لم تتجادل في قيلم علاقة العمل بين المطعون ضدها او في تاريخ بدء وانتهاء هذه العلاقة او في مقدار الاجر المتفق عليه في عقد العمل ، ولا علاقة بين هذا الاجر وبين الاساس الذي يقوم عليه حساب المزايا التأمينية لعمال المقاولات ، لان هذه المزايا لا تحسب على اساس الاجر الفعلي للعمال وانما تقدر طبقا للفترة الاخيرة من المادة الثانية عشرة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقرارين الوزاريين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٦٧ ، ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ على اساس الاجر المحدد لحرفة العمال وفقا للجدول رقم (٨) المرفق للقرار الاخير فان الطعن يكون غير جائز ، ولا ينال من ذلك ان الحكم اثار في اسبابه الى تقرير الخبر الذي قدر تعويض الدفعة الواحدة على اساس الاجر الفعلي للمطعون ضده الاول ، لان الحكم لم يقض في تعويض الدفعة الواحدة ولم يكن تعرضه في مدوناته لتقدير هذا التعويض او للاساس الذي يقوم عليه هذا التقدير لازما لفصل في النزاع الذي حسمه ، وانما كان تزييدا غاقد الاثر ساقط الحجة لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة انه لا حجة للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة او ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بدونها ، وان ما يرد باسباب الحكم زائدا عن حجة الدعوى لا يحوز اية حجة ولا يجوز الطعن في الحكم للخطا فيه (٩) .

تعليق :

نرى امكان تطبيق المبادئ القانونية الواردة بهذا الحكم بالنسبة للمنازعات الادارية التي تثار امام مجلس الدولة ، مع اجراء الملاحظات اللازمة حسبما سبق بيانه .

وبهذه المناسبة نقول ان هناك بعض التحفظات بالنسبة للدفع التي تثار امام القضاء الاداري فهي تتميز ببعض الخصائص المعينة .

وبإحدى ذى بدء نبين ان الدفع تنقسم الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي : —

(اولا) : دفع شكلية : وهي الدفع التي يطعن بها في صحة الخصومة

او في شكلها .

(٩) الطعن بالنقض رقم ١٠٣٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٨٣ .

(ثانياً) : دُفع بعدم القبول : وهى التى ينازع بها فى حق رافع الدعوى فى رفعها أى فى قبولها .

(ثالثاً) : دُفع فى الحق المدعى به فى الدعوى : أى فى موضوع الدعوى .
أما بالنسبة لبعض الخصائص التى تتميز بها الدفوع أمام القضاء الإدارى ، فنذكر أهمها فيما يلى :

١ - بالنسبة للمنازعات الإدارية التى تثار أمام القضاء الإدارى يكون لمفوض الدولة أثارة الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، ولو لم تثار من أحد الخصوم ، كما تحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها ، أما غير المتعلقة بالنظام العام فيجوز للطرفين اتفاقاً - صراحة أو ضمناً أن يتجاوزا عنها فى الدعوى .

٢ - سبق أن بينا أن الإجراءات الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية تنطبق على المنازعات الإدارية مع إجراء الملاحظات التى تقتضيها طبيعة الدعوى الإدارية . وانطلاقاً من هذا المفهوم ، فإنه بالنسبة للدفوع التى تثار أمام القضاء الإدارى ، فإن أغلبها يتعلق بالنظام العام لاستنادها الى القانون العام فى أغلب الأحوال .

ولذلك فإن الدفوع الشكلية - كالدفع بعدم الاختصاص ، أو بعدم الصفة ، أو بعدم المصلحة - هى دائماً دُفع من النظام العام فى القضاء الإدارى ، وليست كمثلها فى القضاء العادى متعلقة بصالح الخصوم ، وكذا الدفوع الموضوعية كالدفوع بالتقادم ، فهو أيضاً دفع من النظام العام يجريه القاضى من تلقاء نفسه ، وعلى أية حالة تكون عليها الدعوى الإدارية .

وبناء على ما تقدم فالقضاء الإدارى يتميز عن القضاء العادى بأنه يتبنى الدعوى الإدارية ولا يتركها لمواقف الخصوم ، كما له أن يكيف الدعوى التكيف القانونى الصحيح .

٣ - جدير بالاحاطة أن المستفاد من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن الدفع بعدم الدستورية ، أنها يبدى من أحد الخصوم فى الدعوى ، ونظراً لأن هيئة مفوضى الدولة لا تعتبر خصماً فى المنازعة ، فإذا كان الثابت أن الطاعن لم يدفع فى أية مرحلة بعدم دستورية أى نص فى القانون ، فلا محل لأن تتصدى المحكمة على ما قد يكون قد ورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية أى مادة فى القانون بالنسبة للنزاع المعروض على المحكمة .

(راجع فى هذا الشأن مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة » - المرجع السابق - ص ٢٢٨ - ٢٦٧) .

القاعدة العاشرة :

إذا اكتفى الحكم بإيراد قاعدة قانونية دون أن يتضمن فصلا في الموضوع أو في شق منه فإنه لا يمكن أن يكون محلا لقضاء يحوز الحجية ، لأنه يكون قد قرر قاعدة قانونية مجردة ، لم يجر تطبيقها على الواقعة المطروحة في الدعوى .

وتقول المحكمة :

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الثنى على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قد بنى قضاءه بالنسبة للمطعون ضدهم الأول والثالث والرابع وما حكم به للمطعون ضده الثانى في الاستئناف رقم ٧٥٧ سنة ٢٦ ق الاسكندرية — على أن القضاء الصادر من محكمة العمال الجزئية بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٢ في الدعاوى المرفوعة من المطعون ضدهم قد قطع في أساس النزاع وصار نهائيا بما يمنع من سريان نص المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٦٤ في حين أنه حكم تهيدي إذا اكتفى باستعراض الحجج القانونية لطرفي النزاع وانتهى الى مجرد رأى بالنسبة لتلك المسائل القانونية ولا يعد ذلك قضاء في الموضوع بالاضافة الى أنه حتى ولو كلف الحكم الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٢ السلف الاشارة اليه قد قطع في شق من النزاع فإنه لا يحول دون سريان نص المادة الثانية من القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٤ اذ الاستفادة من المذكرة الايضاحية أن المقصود به إنهاء جميع الدعاوى المتعلقة باعانة غلاء المعيشة ما دامت لا زالت منظورة سواء ابلم الخبر أو محكمة الاستئناف وكلنت قد صدرت فيها أحكام في شق من الموضوع وأصبحت نهائية خاصة وأن هذا القانون تضمن قاعدة موضوعية أمرة لا يحتج معها بالحق المكتسب مؤداه أن لاجور العمال البحريين تعتبر شللة لاعانة الغلاء ولا تعتبر بالتالى أساسية .

وحيث أن هذا النعى غير سليم ذلك أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم المتعة من اعادة طرح النزاع في ذات المسألة المفضى فيها أن يكون هذا الحكم قد قطع في مسألة أساسية بعهد أن تناقش فيه الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا يمنع من اعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان وأن هذه الحجة تلحق أسباب الحكم التي فصل فيها بصفة صريحة أو ضمنية متى ارتبطت هذه الأسباب بمنطوقه ارتباطا وثيقا . .

أما إذا اكتفى الحكم بإيراد قاعدة قانونية دون أن يتضمن فصلا في الموضوع أو في شق منه فإنه لا يمكن أن يكون محلا لقضاء يحوز الحجية لأنه يكون قد قرر قاعدة قانونية مجردة لم يجر تطبيقها على الواقعة المطروحة في الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة العمال الجزئية في ١٩٦٣/٥/٢٢ في الدعاوى المرفوعة من المطعون ضدهم وآخرين — موضوع

النزاع — والتأضي بنذب خبر لتحديد الفروق المستحقة لهم انه قد أورد في شأن منازعة الشركة الطاعنة في أحقيتهم لاضافة غلاء المعيشة لاجورهم قوله « ان المحكمة ترى أنه قد جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٥٧ والتي حددت الحد الأدنى لاجور افراد اطعم السفن البحرية التجارية عبارة « المرتب الاساسي » كما وردت هذه العبارة بالفقرة الثانية من المادة الثامنة من نفس القرار و أخيرا ذكرت هذه الفقرة بنهاية الجدولين رقمي ١ ، ٢ الخاصين بتحديد المرتبت ل هذه الفئة من عمال السفن التجارية ، ولما كل ذلك فان المحكمة تستنتج من هذا من اجور هؤلاء العمال المحددة بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ الذي حل محله القرار الاخير تعتبر اجورا أساسية ويجب أن تحتسب للعمال عنها اعانة غلاء المعيشة المقرر بالامر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ولهذا يكون هذا الدفاع المبدى من الشركة المدعى عليها (الطاعنة) على غير اساس بنص القانون ، بما يفاده ان الحكم لم يقتصر على مجرد ايراد قاعسة قانونية دون ان يطبقها وانما قطع في اسبابه المرتبطة بالمنطوق في مسألة اساسية هي عدم شمول اجورهم لاعانة غلاء المعيشة بعد ان تنقش فيها الطرفين واستقرت حقيقتها بينهما بما لا يجوز معه اعادة طرحها ، واذا كان الثالث من مدونات الحكم المطعون فيه ان الحكم المنوه عنه الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٢ قد اصبح نهائيا بصور حكم في الاستئناف المرفوع عنه باعتباره كان لم يكن ، وكان المشرع بالنسبة لافراد اطعم السفن التجارية المصرية قد رأى احترام الاحكام النهائية الصادرة من المحكم في خصوص اعانة غلاء المعيشة وعدم المساس بما قضت به حيث نص في المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص باضافة مادة الى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم شئون افراد اطعم السفن التجارية المصرية على انه « مع عدم الاخلال بالاحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحكم من افراد اطعم السفن البحرية للطالبة بامانة غلاء المعيشة بالاضافة الى مرتبتهم مفتية بمجرد صدور هذا القانون » فانه وقد التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى برفض الدعوى باعتبار دعاوى المطعون ضدهم منتهية لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير اساس (١٠) .

القاعدة الحادية عشر :

الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تنفي صفاتهم وتتماق بذات الحق محلا وسببا .

(١٠) الطعن بالنقض رقم ٢١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩ .

وتقول المحكمة :

وحيث أن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان الحكم الابتدائي — المؤيد بالحكم المطعون فيه — قد قضى باعتبار متوسط الأجر الإضافي للطعون ضده جزءاً من أجره وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي إليه ما يترتب على ذلك من غروق في المدة من ١٩٦٧/٦/١ حتى ١٩٧٩/١١/٣٠ تأسيساً على سبق القضاء له في الدعوى رقم ٤٩٩١ سنة ١٩٧١ عملاً على القاهرة في حين أن هذا الحكم لا حجة له على الطاعنة وأن الأجر الإضافي لا يدخل في نطاق الأجر الأصلي ، فإن الحكم يكون خطأ في تطبيق القانون وشبهه القصور في التسبب .

وحيث أن هذا النعمي في محله ذلك أنه لما كانت المادة (١٠١) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تقضي بأن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلنا وسبباً وكانت الدعوى المطروحة تغاير الدعوى رقم ٤٩٩١ سنة ١٩٧١ عملاً على جنوب القاهرة أطرافاً وموضوعاً إذ أنها مقامة على الشركة الطاعنة بطلب ضم متوسط الأجر الإضافي بواقع ٢٥٨ بلغم يومياً لأجره اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١ إلى ١٩٧٩/١١/٣٠ بينما أقيمت الدعوى رقم ٤٩٩١ سنة ١٩٧١ المذكورة على شركة الدلتا الصناعية للطباعة بضم المتوسط اليومي لأجر المطعون ضده حتى ١٩٦٧/٥/٣١ فإن الحكم الصادر في هذه الدعوى يكون لا حجة له في النزاع المثل ، وكان الأصل في استحقاق الأجر أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل أما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار والأجر الإضافي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو بهذه المثابة يعد أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للانتاج بما قد تقتضيه من زيادة في ساعات العمل عن المواعيد المقررة فلا يستحق إلا إذا تحقق سببه ويخلف عن محلول الأجر الأصلي الذي مناه المشرع بنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى للطعون ضده بالأجر الإضافي الأصلي عن الفترة من ١٩٦٧/٦/١ إلى ١٩٧٩/١١/٣٠ على أنه جزء من الأجر الأصلي تأسيساً على أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٩٩١ سنة ١٩٧١ عملاً على جنوب القاهرة حجة على الشركة الطاعنة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حجة ليحث على أسباب الطعن (١١) .

(١١) الطعن بالنقض رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ .

تعليق :

ان القاعدة المشار اليها والتي تنقضى بان كل ما يرد في الحكم من قضاء قطعى يعتبر كذلك . بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق او الاسباب تنطبق امام القضاء الادارى ، كاتطبيقها امام القضاء العادى وذلك نظرا لان القضاء الادارى يلخذاً بالمادة « ١٠١ » من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، والتي تنص على ان : « الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، وتنقضى المحكة بهذه الحجة من تلقاء نفسها » .

ومفاد هذا النص ان ثمة شروط يلزم توافرها لجواز قبول النفع بحجية الامر المقضى وهذه الشروط تنقسم الى قسمين :

١ — قسم يتعلق بالحكم وهو ان يكون حكما قضائيا وان يكون حكما قطعيا ، وان يكون التمسك بالحجة في منطوق الحكم لا في اسبابه ، الا اذا اربطت الاسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق ، بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الاسباب .

٢ — وفيما يتعلق بالقسم الثانى فهو المتعلق بالحق المدعى به فيشترط ان يكون هناك اتحاد في الخصوم ، واتحاد في المحل ، واتحاد في السبب .

(راجع مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية » ص ٢٥٧ — ٢٥٨) .

(ثانيا) حجية الاحكام الصادرة في الموضوع وفي الطلب المستعمل امام مجلس الدولة .

القواعد العامة في ظل احكام المحكة الادارية العليا :

ان الحجة انما تكون لمنطوق الحكم لا لاسبابه ، ولكن ارتباط اسباب الحكم بمنطوقه ارتباطا وثيقا ، بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها ، يكسب تلك الاسباب الحجة ايضا (١٢) ، ولكن الاسباب التي يستند اليها الحكم ، والتي تتعلق بمسائل لا اثر لها على الدعوى ، ولم تكن المحكة بحلجة الى بحثها وهى بصدد الفصل فيها ، لا تكتسب الحجة (١٣) .

(١٢) المحكة الادارية العليا في ١٦/٤/١٩٦٧ .

(١٣) المحكة الادارية العليا في ١١/٦/١٩٦٦ .

وجدير بالاحاطة ان حجية الاحكام منوطة بتوافر شروطها القانونية ، وهى ان يتحدد الخصوم والمحل والسبب فى الدعوى التى صدر فيها الحكم والدعوى الجديدة (١٤) . والحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ ، هو حكم قطعى ، له مقومات الاحكام وخصائصها ، وينبنى على ذلك انه يحوز حجية الاحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو انه مؤقت بطبيعته ، طالما لم تتغير الظروف ، كما يحوز هذه الحجية من باب اولى بالنسبة لما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب ، كالدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى اصلا بنظر الدعوى لمسبب يتعلق بالوظيفة او بعدم اختصاص المحكمة اصلا بنظرها حسب موضوعها ، او بعدم قبولها اصلا لرغمها بعد الميعاد ، او لان القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، اذ قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب ، بل هو نهائى وليس مؤقتا فيبقىها عند نظر طلب الالغاء . ولا يجوز لمحكمة القضاء الادارى اذا ما فصلت فى دفع من هذا القبيل ان تعود عند نظر طلب الالغاء ، فتفصل فيه من جديد ، لان حكمها الاول قضاء نهائى ، حائز لحجية الاحكام ، ثم لقوة الشيء المحكوم به ، ويلاحظ ان حجية الامر المقضى تسبو على قواعد النظام العام ، فلا يصح اهدار تلك الحجية بقولة ان الاختصاص المتعلق بالوظيفة من النظم العام (١٥) .

وجدير بالذكر ان المحكمة الادارية العليا قد طبقت ذات المبادئ على الحكم الصادر باستمرار صرف مرتب الموظف كله او بعضه مؤقتا (١٦) .

مثال فى شان الحكم الذى يصدر فى طلب وقف التنفيذ :

المساعدة الثانية عشر :

الحكم الذى يصدر فى طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته ، ولا يحى اصل طلب الالغاء ، ويعتبر حكما قطعيا ، له مقومات الاحكام فيحوز حجيته فى موضوع الطلب طالما لم تتغير الظروف .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث ان هيئة مفوضى الدولة قد بنت رأياها بعدم جواز نظر الدعوى لمسابقة الفصل فيها على اتحاد الخصوم ، والمحل ، والسبب فى الدعويين فالمحل

(١٤) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٧٥/٤/٢٦ .

(١٥) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٩/٣/٨ .

(١٦) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٧/١/٧ .

ففيها واحد هو طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بعدم منح جواز السفر والسبب واحد أيضا وهو وضع المدعى على قوائم المنوعين من السفر ، أما الأسباب التي إبداءها المدعى في الدعوى الراهنة فلا تعدو أن تكون أوجه دفاع جديدة لا تفر من وحدة السبب في الدعويين .

ومن حيث أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق أو المراكز القانونية فيعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيها قضى به ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب ، والذي يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الأسباب الجوهرية المكملة له والحكم في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب الغاؤه ولئن كان مؤقتا بطبيعته إلا أن هذا التأنيث أنها يعني أن الحكم الذي يصدر في موضوع طلب وقف التنفيذ سواء بوقف التنفيذ أو عدمه لا يمس أصل طلب الإلغاء ولا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب ، ومع ذلك يظل الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وينبنى على ذلك أنه يجوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف .

ومن حيث أن المدعى كان قد أسس طلب وقف تنفيذ القرار الصادر برفض إصدار جواز سفره في الدعوى رقم ٢٨١ لسنة ٢٥ القفسائية على أن ركن الاستعجال فيه يتمثل في الحيلولة بينه وبين أداء العبرة في شهر رمضان وبينه وبين سفره لأغراض تتعلق بأعمال مهنته : وإن ركن الجدية يقوم على مخالفة القرار نلقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر بأن رفضت الجهة الإدارية إصدار جواز السفر على الرغم من توافر شروط الحصول عليه طبقا للبادء السابعة منه التي تقضى بمنح الجواز لكل مصرى وعلى إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن الحكم الصادر في ١٣ من إبريل سنة ١٩٧١ برفض طلب وقف التنفيذ في الدعوى المذكورة أقام تضاده أساسا على أن عناصر الاستعجال التي سلكها المدعى لا يقوم فيها ركن الاستعجال في طلب وقف التنفيذ وأشير إلى أن الترخيص بالسفر إلى خارج البلاد من الأمور المتروكة لتقدير الجهة الإدارية حسبما تراه متفقاً مع المصلحة العامة .

ومن حيث أنه لما كانت عناصر الاستعجال التي يعرضها المدعى في الدعوى الراهنة على أنها تمثل تغيراً في الظروف التي صدر في ظلها الحكم السابق بما يقتضى العدول عنه ، وهي مزه على أداء العبرة وحاجته إلى إنجاز بعض أعمال مهنته في الخارج ، ليست في الواقع من الأمور التي ترددا لعناصر الاستعجال التي سبق أن طرحها في طلب وقف التنفيذ المقضى برفضه ، فاته لا يكون قد حدث

تغير في الظروف ، ترتبت بسببه على التنفيذ اضرار لم تكن متوقعة عند الفصل في طلب وقف التنفيذ المشار اليه ومن ثم فما زال الحكم السابق الصادر في ١٣ من ابريل ١٩٧١ برفض طلب وقف التنفيذ المذكور : حلترا لججيه الاحكام في خصوص طلب وقف التنفيذ ويتمين والحالة هذه الحكم بعدم جواز نظر طلب وقف التنفيذ لسابقة الفصل فيه » . (١٧)

(ثالثا) اثر حجية الاحكام الجنائية امام المحاكم العادية ، وفي المنازعات التأديبية :

يمكن اعمال هذا الاثر في التحقيقات والمحاكمات التأديبية طبقا للقواعد السابق الإشارة اليها بالكتاب الاول والتي استلهمت من احكام المحاكم التأديبية ، ومن احكام المحكمة الادارية العليا التي تقول في احد احكامها الهامة ما يلي : —

« سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا يجوز لمجلس التأديب أن يعرود للمجادلة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى به ، ونفى وقومها ، واذا كان الحكم الجنائي في القضية ٧٢٧ لسنة ١٩٧٠ نفى عن المخالف المخالفين الموجهتين اليه ، وحكم ببرأته مما لُشد اليه فيها فلا يجوز للقرار التأديبي أن يعيد النظر فيما قام عليه الحكم الجنائي انذى قضى ببراءة المخالف من هاتين المخالفتين ، والا كان في ذلك مساس بقوة الشيء المقضى وهو ما لا يجوز » .

(المحكمة الادارية العليا : « الحكم الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٧٤ في القضية رقم ٨٤٥ س ١٦ ق) .

ونورد فيما يلي بعض الاحكام الجنائية التي يمكن الاستفادة باحكامها وهي :

الحكم الاول :

متى كان يبين من الحكم الصادر في استئناف قضية الجثة ان النزاع فيه كان يدور حول القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وهل هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو ما كان يتوقف عليه جواز الاستئناف أو عدم جوازه للخطأ في تطبيق القانون ، وفي صدد الفصل في هذه المسألة عرضت المحكمة الى القانون الواجب التطبيق على واقعة الجثة — وهي الامتناع عن دفع الكفائة واعطاء شهادة خلو طرف — وانتهت في قضائها الى انه هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا القانون رقم ٩١ لسنة

(١٧) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى — س ٢٦ ق من اول اكتوبر ١٩٧١ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — ص ١٠٢ — ١٠٣ .

١٩٥٩ — مستندة الى ان العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما انتهت بالاستقالة في ١٩٥٨/٨/٤ وفي ظل القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ وكان تعيين القسّاتون الواجب التطبيق يتوقف على تحقيق واقعة انتهاء علاقة العمل بين الطاعن والمطعون عليهما — وقد عرض لها الحكم وحققها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على الواقعة وتجرئها . فان قضاءه في هذا الخصوص يحوز قوة انشئء المحكوم فيه ابله المحكم المدنية (١٨) .

الحكم الثاني :

ان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة اذا كان مبنيًا على ان الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانقضاء القصد الجنائي او لسبب آخر فانه طبقا لصريح نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا تكون له قوة انشئء المحكوم به امام المحكم المدنية وبالتالي فانه لا يمنع تلك المحاكم من البحث فيها اذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يصح ان يكون اساسا للتمويض ام لا (١٩) .

الحكم الثالث :

لئن كان الحكم الجنائي يقيد القضاء المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم الا ان هذه الحجة لا تثبت — على ما يستفاد من نص المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدني — الا للاحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الاواخر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لان هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة او الادانة وانما تفصل في توافر او عدم توافر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لاحالتها الى المحكمة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات حجة امام القاضي المدني ويكون له ان يقضي بتوفر الدليل على وقوع الجريمة او على نسبتها الى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق (٢٠) .

الحكم الرابع :

تقدير الدليل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يجوز قوة

-
- (١٨) الطعن بالنقض رقم ٤٠٢ سنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٤ —
س ١٦ ص ١١٤١ .
(١٩) الطعن بالنقض رقم ١٠٢ سنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠ —
س ١٧ ص ٥٥٨ .
(٢٠) الطعن بالنقض رقم ٢٨٠ سنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ —
س ١٧ ص ٩٤٨ .

النسء المحكوم فيه ولا تثريب على المحكمة أن هي أخذت بشهادة شهود كانت المحكمة الجنائية قد تشككت في صحة شهادتهم (٢١) .

الحكم الخامس :

مؤدى نص المادة ٤٠٦ من القانون المدنى — قبل الغائها بقانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — ونص المائتين ٢٦٥ و ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، انه لا يكون للحكم الجنائى قوة الامر المقضى امام المحاكم المدنية فيما لم تفصل فيه بعد ، الا فى الوقائع التى فصل فيها الحكم الجنائى وكان فصله فيها ضروريا ، ولا يكون للحكم الجنائى قوة انشئء المحكوم به — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة — الا اذا كان باتا لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف او بالنقض ، اما لاستنفاد طرق الطعن فيه او لفوات مواعيده وتعد قاعدة التقيد بقوة الامر المقضى للاحكام الجنائية من النظام العام ، وعلى المحاكم المدنية ان تراعيها من تلقاء نفسها فيما لو أخذت بقوة الامر المقضى به جنائيا (٢٢) .

الحكم السادس :

مفاد المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدنى ان الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية تكون له حجية فى الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للالاسس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الامور فانه يمنع على المحاكم المدنية ان تعيد بحثها ويتعين عليها ان تعتبرها وتلتزم بها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له (٢٣) .

الحكم السابع :

الحكم الجنائى يقيد القضاء المدنى فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم ، الا ان هذه الحجية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تثبت الا للاحكام النهائية الفاصلة فى موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الاوابر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق ، لان هذه القرارات لا تفصل فى

(٢١) الطعن بالنقض رقم ٥٢ سنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٨ —

س ١٨ ص ٣٢٠ .

(٢٢) الطعن بالنقض رقم ٥٦ سنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢١ —

س ٢١ ص ٦٦٢ .

(٢٣) الطعن بالنقض رقم ٤٤ سنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ —

س ٢٣ ص ٢٥٥ .

(م — ١٦ الحديث فى الفتاوى)

موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة ، وإنما تفصل في توافر أو عدم توافر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لأحالتها إلى المحكمة لأفصل في موضوعها . ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات أية حجية أمام القاضي الأدنى ويكون له أن يقضى بتوفر الدلائل على وقوع الجريمة أو على نسبتها إلى المتهم خلافاً للقرار الصادر من سلطة التحقيق . (٢٤)

الحكم الثامن :

قضاء الاحالة - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وهو فيما ينشره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق ، وقد عبر الشارع عما يصدره من قرارات بأنها أوامر وأيسرت أحكامها وأذ كان ذاك فمن النعمى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يلتزم حجية الأهر الصادر من مستشار الاحالة يكون على غير أساس . (٢٥)

الحكم التاسع :

لا يتمتع على المحكمة المدنية البحث فيما اذا كان الفعل مع تجريده من صفة الجريمة يعتبر أهلاً جسيماً ، إذ يجوز أن يكون هناك خطأ مدني دون أن يوجد خطأ جنائي ، وإذا كانت حجية الحكم الجنائي السابق فيما قضى به من براءة الطاعن - العامل - مقصورة على أنه لم يثبت ارتكابه للجريمة ولا تنفي عنه الإهمال الجسيم الذي نسبته إليه الحكم المطعون فيه ، وأعتبره أخلاقاً بالالتزامات الجوهرية المترتبة على عقد العمل فإنه لا يكون قد خالف القانون . (٢٦)

الحكم العاشر :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا اذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، وأذ كان بين من الحكم الجنائي الصادر بتاريخ في الجنبه رقم أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد مدير المؤسسة المطعون ضدها لأنه في يوم

(٢٤) الطعن بالنقض رقم ١٥ سنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣

س ٢٣ ص ١٥٠٧ .

(٢٥) الطعن بالنقض رقم ١٥ سنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠

س ٢٣ ص ١٥٠٧ .

(٢٦) الطعن بالنقض رقم ٢٧٧ سنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣

س ٢٤ ص ٩٦٢ .

فصل الطاعن قبل صدور حكم المحكمة التأديبية بذلك ورغم معارضة اللجنة الجنسية
الثلاثية لقرار الفصل ، وقضت المحكمة الجنائية بتفريم المتهم مائتي قرش
استنادا الى انه ثبت ان العامل الذي فصله هو سكرتير اللجنة النقابية
بالمؤسسة مما لا يجوز معه وقفه أو فصله الإبقاء على حكم من المحكمة التأديبية ،
وكان يؤدي ذلك أن الحكم الجنائي لم يفصل فيما إذا كان الطاعن قد فصل من
عمله بسبب نشاطه النقابي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في فضائه على
أن فصل الطاعن لم يكن له شأن بالنشاط النقابي لا يكون قد خالف حجة الحكم
الجنائي السالف الإشارة إليه (٢٧) .

(٢٧) الطعن بالنقض رقم ٤١٦ لسنة ١٣٩٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٥

س ٢٦ ص ٢١٢١ .

الفصل الرابع عشر

دعوى رد القضاة وتطبيقها في نطاق منازعات المحاكمات النيابية

دعوى رد القضاة

سبق أن ذكرنا أن ضمانات المحكمة تتطلب حيدة القاضي لماذا استتبع المتهم أن هناك أساءة جوهريّة ومادية تقتضى رد قاضيه فعليه الاحتياط بدعوى الرد .

طبيعة خصومة الرد واجرائتها :

تعتبر خصومة الرد خصومة حقيقية بين طلب الرد والقاضي وتستهدف عدم صلاحية القاضي بنظر القضية المعروضة وهى خصومة قضائية تستهدف صدور حكم يقرر حفا للدمى طلب الرد فى مواجهة القاضي ، وهو حكم يحوز الحجية وذلك ثلثه شأن أى حكم ناصل فى دعوى قضائية .

وتمر الخصومة بالمراحل التالية :

- (١) طلب الرد وأثره .
- (٢) تحضير القضية .
- (٣) نظر القضية والحكم فيها .
- (٤) المحكمة المختصة بطلب الرد .
- (٥) الطعن فى الحكم فى طلب الرد .

ونتناول هذه الموضوعات على النحو التالى :

(١) طلب الرد وأثره :

تبدأ خصومة الرد بطلب يقدم من أحد الخصوم فى الدعوى التى يطلب فيها رد القاضي ، ويقدم هذا الطلب بتقرير يكتب بقلم كلب المحكمة التى يتبعها القاضي الذى يطلب رده ، ويوقعه الطالب أو وكيله المخوض عنه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ، ويجب أن يتضمن التقرير تحديد سبب الرد والادلة المبينة لهذا السبب ويجب أن يكون السبب من الاسباب التى نص عليها القانون ، كما يجب أن يشتمل التقرير على تعيين طلب الرد والقاضي المطلوب رده ويرفق بالتقرير عند كتابته الاوراق المؤيدة له ويجب على

الطالب أن يودع عند التقرير خمسة وعشرون جنيهًا على مسبيل
الكنالة . (١)

وجدير بالاحاطة أن طلب الرد يقدم قبل الكلام في الموضوع أو ابداء أى
منفع في الخصومة الأصلية التى يطلب فيها رد القاضى وبدون ذلك يسقط
الحق في الطلب . (٢)

ويترتب على تقديم طلب الرد وقف الخصومة بالنسبة للدعوى الأصلية
المطلوب رد القاضى عند نظرها ، ويتم الوقف بقوة القانون دون حاجة لحكم
فيه ويمتنع على القاضى والخصوم مباشرة أى إجراءات في حلة الرد .
وفي حلة الاستعجال يجوز للمحكمة نذب قاضى بدلا من المطلوب
رده . (٣)

(١) تراجع المادة (١٥٣) معدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) نص المادة (١٥١) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا يسقط
الحق فيه .

فإذا كان الرد في حق قاضٍ منتدب فيخدم الطلب خلال ثلاثة أيام من
يوم نذبه إذا كان قرار النذب صادراً في حضور طلب الرد ، فإن كان صادراً
في غيبته تبدأ الأيام الثلاثة من يوم اعلانه به » .

(٣) نص المادة (١٦٢) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه
نهائياً ، ومع ذلك يجوز للمحكمة في حال الاستعجال وينشاء على طلب الخصم
الآخر نذب قاضٍ بدلا من طلب رده .
كذلك يجوز طلب النذب إذا صدر الحكم الابتدائى برفض طلب الرد وطعن
فيه بالاستئناف » .

وتنص المادة (١٦٢ مكرراً) المضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦
على ما يلى :

« إذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو باثبات
التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم أى طلب رد آخر وقف الدعوى الأصلية
ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تنظر الطلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد
ذوى الشأن بوقف السير في الدعوى الأصلية ويسرى في هذه الحالة حكم
المادة السابقة » .

(٢) تحضيير القضية :

يرفع كاتب المحكمة تقريره الى رئيسها خلال أربعة وعشرين ساعة
نقوم الرئيس فوراً باطلاع القاضى المطلوب رده على التقرير ، ويأمر بإرسال
صورة منه الى النيابة العامة وعلى القاضى ان يجيب كتابه عن وقائع الرد
واسبابه المبينة في التقرير خلال أربعة ايام من اطلاقه عليه .

وفي حالة اذا ما كان القاضى المطلوب رده منتحباً من محكمة اخرى
فان رئيس المحكمة يأمر بإرسال تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع
لها القاضى لتعلمه عليها وتتلقى اجابته عليها ثم اعادتها الى المحكمة
الاولى . (٤)

وفي حالة اعتراف القاضى بصحة وقائع الرد وبانها تصلح سبباً
قانونياً لردّه فان رئيس المحكمة يصدر أمراً بتنحيته ، أما اذا لم يعترف بصحتها
فيرى الفقه انه ليس على رئيس المحكمة ان يأمر بتنحيته اذ يُلزم عندئذ
حكم من المحكمة المختصة بطلب الرد (٥) ، أما اذا لم يقدم القاضى اجابته
في اليماد القانونى اعتبر ذلك اعترافاً ضمناً منه بصحة اسباب الرد . (٦)

(٤) نص المادة (١٥٨) من قانون المرافعات على ما يلى :

« اذا كان القاضى المطلوب رده منتحباً من محكمة اخرى امر رئيس
المحكمة بإرسال تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع هو لها لتعلمه
عليها وتتلقى جوابه عنها ثم تعيدها الى المحكمة الاولى لتتبع في شأنه
الاحكام المقررة في المواد السليقة » .

وتنص المادة (١٥٨) مكرراً (المضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦

الخاص بالمرافعات ما يلى :

« على رئيس المحكمة في حالة تقديم طلبات رد قبل اقفال باب
المرافعة في طلب رد سلبى ، ان يحيل هذه الطلبات الى الدائرة ذاتها المنظور
املها ذلك الطلب لتقضى فيها جميعاً بحكم واحد ودون التقيد بأحكام
المادتين (١٥٦) ، (١٥٨) .

(٥) دكتور / فتحى والى : « الوسيط في قانون القضاء المدنى » - ط/٣

ص ٩٥٨ - ٩٦١ .

(٦) نص المادة (١٥٥) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يجب على كاتب المحكمة رفع تقرير الرد الى رئيسها خلال أربع
وعشرين ساعة . وعلى الرئيس ان يطلع القاضى المطلوب رده على التقرير
فوراً ، وان يرسل صورة منه الى النيابة » .

(٣) نظر القضية والحكم فيها :

إذا لم يعترف القاضى صراحة أو ضمنا بأسباب رده قام رئيس المحكمة فى اليوم التالى لانقضاء الأربعة الأيالم سألته الذكر بتحديد الدائرة التى تتولى نظر طلب الرد ويتم تحقيق القضية ونظرها فى غرفة المشورة حرصا على كرامة القاضى وهيبة القضاء .

وجدير بالاحاطة انه يسوغ للقاضى أن يطلب الاذن له بالنقض فى أى وقت ولو بعد انقضاء ميعاد الأربعة الأيالم ، وقد حكم بأن هذا التنهى لا يزيل التزام المحكمة بالفصل فى طلب الرد وذلك لتحديد الملتزم بالمصاريف .

كذلك فانه واستثناء من القواعد العامة لا يجوز استجواب القاضى أو توجيهه اليه سواء كانت جلسة أو تكميلية ، وتسمع المحكمة طلب الرد ، والقاضى ، والنيلة العامة إذا تدخلت فى الدعوى ، وذلك دون الاستعانة الى خصم طلب الرد فى الخصومة الأصلية ، وتصدر المحكمة حكمها فى جلسة علنية ، فإذا قضت المحكمة بعدم قبول طلب الرد أو بسقوط الحق فيه أو برفضه ألزمت الطالب بغرامة من عشرة الى مائة جنيه ، ومصادرة الكتلة ويجوز أن تصل الغرامة الى مائتى جنيه ، وتعمد الغرامة بتعدد القضاء المطلوب ردهم ، وإذا تنازل طالب الرد عن طلبه اكتفى بمصادرة الكتلة . (٧)

== ونص المادة (١٥٦) من قانون المرافعات على ما يلى :

« على القاضى المطلوب رده أن يجيب بالكتابة على ومناشئ الرد وأسبابه خلال أربعة الأيالم التالية لإطلاعه .
وإذا كانت الأسباب تصلح قانونا للرد ولم يجب عليها القاضى المطلوب رده فى الميعاد المحدد ، أو اعترف بها فى اجابته ، أصدر رئيس المحكمة أمرا بتنحيه » .

(٧) نص المادة (١٥٨) من قانون المرافعات على ما يلى :

« إذا كان القاضى المطلوب رده منتدبا من محكمة أخرى أمر رئيس المحكمة بإرسال تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع هو لها لتطلمه عليها وتلقى جوابه عنها ثم تعيدها الى المحكمة الأولى لتتبع فى شأنه الأحكام المقررة فى المواد السابقة » .

ونص المادة (١٤٨) من قانون المرافعات على ما يلى : يجوز رد القاضى

لاحد الأسباب الآتية :

(١) إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها ، أو إذا جئت لاحدها خصومة مع أحد الخصوم ، أو لزوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى ما لم تكن هذه الدعوى قد انتهت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

أما إذا قضت المحكمة بقبول طلب الرد فانها تلزم القاضى بالمصاريف وفقا للقواعد العامة .

ويذهب بعض الفقه الى أن القاضى لا يلزم بالمصاريف ويستند هذا :
الرأى اسلما الى أن طلب الرد لا ينشئ خصومة ، فالقاضى لا يعتبر خصما ،
غير أن الرأى الراجح فى الفقه أن الامر يتعلق بخصومة حقيقية ، ولذلك فانه
يقضى على القاضى بالمصاريف وفقا للقواعد العامة .

ويترتب على الحكم بالرد أن القاضى يصبح غير صالح لنظر الدعوى ،
فإذا نظرها يصبح حكمه باطلا . (※)

(٤) المحكمة المختصة بطلب الرد :

تختص بالفصل فى طلب الرد دائرة من دوائر المحكمة التابع لها
القاضى المطلوب رده ، فإذا طلب رد جميع قضاة المحكمة الابتدائية او
بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم ، رجع طلب الرد الى محكمة
الاستئناف ، فإن قضت بقبوله أحالت الدعوى للحكم فى موضوعها على
أقرب محكمة ابتدائية . (٨)

فإذا طلب رد جميع مستشارى محكمة الاستئناف او بعضهم بحيث لا يبقى

= (ب) إذا كان لمطلقة التى له منها ولد او ل أحد اقاربه أو اصهاره ،
على علود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم فى الدعوى
أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيلم الدعوى المطروحة على
القاضى بقصد رده .

(ج) إذا كان أحد الخصوم خالما ، أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة
أحد الخصوم أو مسكنته ، أو كان تلقى منه هدية قبيل رجع الدعوى
أو بعده .

(د) إذا كان بينه وبين أحد الخصوم ، عداوة أو مودة يرجح معها
عدم استطلاع الحكم بغير ميل .

(※) دكتور مفتى والى . الوسيط فى تقوون القضاء المدنى : مرجع
سابق هلبش (١) ص ٩٦٠ .

(٨) الدكتور / رمزى سيف « الوجيز فى قانون المرافعات المدنية والتجارية »
الطبعة الاولى - ص ١٩٥٧ - ص ٥٩٠ .

من عددهم ما يكنى للحكم . رفع طلب الرد الى محكمة النقض ، فان قضت بقبوله حكمت في موضوع الدعوى الاصلية . (٩)

وتختص بالفصل في طلب رد مستشاري محكمة النقض من دائرة غير الدائرة التي يكون المستشار المطلوب رده عضوا فيها . ولا يقبل طلب رد جميع مستشاري محكمة النقض او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكنى للحكم في طلب الرد او في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد .

(٥) الطعن في الحكم في طلب الرد :

يقبل الحكم في طلب الرد بطرق الطعن المختلفة طبقا للاصول القانونية الصحيحة .

وبلاحظ ان الطعن في الحكم بالاستئناف يخطف حكمه بالنسبة لطلب الرد عنه ، من ناحية ، عنه بالنسبة للقاضي المطلوب رده من ناحية اخرى .

فبالنسبة للقاضي فقد اختلف الرأي ، فعلى سبيل المثال يرى الدكتور / رعى سيف ان : « الاستئناف يخضع للقاعدة العامة فيها يجوز استئنافه وما لا يجوز استئنافه من الاحكام ، بمعنى ان العبرة فيه بقيمة الدعوى المطالب رد القاضي عن نظرها » (١٠) .

ويستفاد من ذلك انه يقر حق القاضي في الاستئناف طبقا للقواعد العامة .

(٩) تنص المادة (١٦٤) من قانون المرافعات على ما يلي :

« اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة الابتدائية او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكنى للحكم رفع طلب الرد واجابات القضاء عليه لمحكمة الاستئناف فان قضت بقبوله احالته الدعوى للحكم في موضوعها على اقرب محكمة ابتدائية .

واذا طلب رد جميع مستشاري محكمة الاستئناف او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكنى للحكم رفع طلب الرد الى محكمة النقض فان قضت بقبوله حكمت في موضوع الدعوى الاصلية .

واذا طلب رد احد مستشاري محكمة النقض حكمت في هذا الطلب دائرة غير الدائرة التي يكون هذا المستشار عضوا فيها ، ولا يقبل طلب رد اجميع مستشاري محكمة النقض او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكنى للحكم في طلب الرد او في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد » :

(١٠) دكتور / رعى سيف : « الوجيز في قانون المرافعات المدنية والتجارية » ط١ / ص ٦٠ .

وهناك رأى آخر ينكر على القاضي حق الاستئناف بدعوى رغبة
المشرع في عدم جعل القاضي يتهاذى في الخصومة بعرض القضية مرة اخرى
على محكمة الاستئناف .

ويؤيد الدكتور / فتحى والى هذا الراى (١١) ، ويستند فى اثبات رايه الى
القول :

«بانه يبدو من نصوص القانون المصرى (المواد ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ / ٢ (١٢)
ان المشرع لم يجز الطعن بالاستئناف الا لطالب الرد . ومفاد هذا انه ليس
للقاضى اذا صدر حكم برده ان يطعن فى هذا الحكم بالاستئناف » (١٣) .

(١١) دكتور / رهزى سيف : مرجع سابق ص٦٠

(١٢) دكتور / فتحى والى : « الوسيط فى قضاء القانون المدنى »
ط/١٩٨١ - ص٩٦١ .

(١٣) تنص المادة (١٦٠) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر فى طلبه برد قاضى محكمة
المواد الجزئية او قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم
فيه نهائيا .

ويكون الاستئناف بتقرير يكتب بقلم كاتب المحكمة التى اصدرت الحكم
وذلك خلال خمسة الايام التالية ليوم صدوره .

ويرسل كاتب المحكمة من تلقاء نفسه تقرير الاستئناف وملف الرد الى
محكمة الاستئناف خلال ثلاثة الايام التالية لتقرير الاستئناف .

وتنص المادة (١٦١) من قانون المرافعات على ما يلى :

« على قلم كاتب محكمة الاستئناف عرض الاوراق على رئيس المحكمة
لاحالتها على احدى دوائرها وتصدر حكمها فيها على الوجه المبين
بالمادة ١٥٧ .

وعلى قلم كاتب محكمة الاستئناف اعادة ملف القضية الى المحكمة
التي حكمت فى الرد ابتدائيا وفيه صورة من الحكم الاستئنافية وذلك خلال
اليومين التاليين ليوم النطق بهذا الحكم .

وتنص المادة (١٦٢ مكررا) من قانون المرافعات والمضافة بالقانون

٩٥ لسنة ١٩٧٦ على ما يلى :

« اذا قضى برفض طلب الرد او سقوط الحق فيه او عدم قبوله او باثبات
النزول عنه ، لا يترتب على تقديم اى طلب رد آخر وقف الدعوى الاصلية ،
ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تنتظر طلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد
ذوى الشأن بوقف السير فى الدعوى الاصلية ويسرى فى هذه الحالة حكم
المادة السابقة » .

ومن جانبنا نميل الى تأييد هذا الرأي ونستند في ذلك الى نص المادة (١٦٠) من قانون المرافعات والتي تقول : « يجوز لطلب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه » .

ونفسر هذا النص بان الحق في الاستئناف جاء مقصورا على طلب الرد ، لان المشرع لو كان يجيز للقاضي استئناف الحكم بالرد لقرر ذلك صراحة بالقول : « بأنه يجوز لطلب الرد والقاضي » الامر الذي لم يفعله .

فالنص هنا واضح وضريح ولا يجوز تاويله ، وفي هذا تقول محكمة النقض :

« متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه أو تاويله بدموى الاستهزاء بالمراسل التشريعية التي سبقته أو بالحكمة التي املته وقصد المشرع منه ، لان محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه » (١٤) .

وجدير بالاحاطة انه اذا استأنف الحكم استمر وقف الخصومة التي طلب رد القاضي بشأنها حتى يفصل في موضوع الاستئناف .

وبعد عرض تلك المبادئ العامة المتعلقة برد القضاء والواردة بقانون المرافعات فلننا نرى امكان تطبيقها امام القضاء الاداري لانه مازال يأخذ باحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية ، وفيما لم يرد بشأنه نص في قانون مجلس الدولة .

وتعقبا على ذلك نقول ان رد القاضي لا يتعارض مع طبيعة الدموى التأديبية بل نرى انه نوع من ضمان حيطة المحاكمات التأديبية .

وبالنسبة لقانون مجلس الدولة ولم ينص على موضوع الرد ، فلا مناص من الاستهزاء بها ورد في هذا الشأن بقانون المرافعات على النحو سلف البيان .

(١٤) الطعن بالنقض رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦١ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٢

س٢٧ - ١٠٨٧ .

تطبيق قضائي في نطاق المنازعات التأديبية في موضوع رد القضاء

القاعدة الاولى :

قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أفرد نظاما خاصا لتأديب اعضاء هيئة التدريس لاعتبارات تتعلق بطبيعة الجامعات واستقلالها عن اجهزة الدولة - هذا النظام وان كان يتضمن قواعد خاصة بالتحقيق والمحكمة الا ان المشرع حرص على ان يكفل له كافة الاصول والضمانات والمقومات الاساسية الواجب توافرها لتحقيق سلامة المحكمة التأديبية وحيدة من يتولونها - اذا كان قانون مجلس الدولة قد نص في هذا المقام على حق صاحب الشأن في رد عضو المحكمة التأديبية طبقا للقواعد المقررة لرد القضاء الا انه ليس من مقتضى ذلك ان تطبق اجراءات رد القضاء امام مجلس تأديب هيئة التدريس بالجامعات - اساس ذلك ان تلك الاجراءات لا تتلاءم مع طبيعة هذه المجالس وتشكيلها فهذه المجالس وان كانت قد اعتبرت بمثابة محاكم تأديبية الا انها في الواقع من الامر ليست كذلك كما ان اعضاؤها ليسوا قضاة - لا يخل ذلك بحق صاحب الشأن في ان يطلب تنحية رئيس المجلس او احد اعضاءه اذا قامت لديه الاسباب الجدية المبررة لإدعاء مثل هذا الطلب تحقيقا لضمانات المحاكمة - اذا انتهى المجلس لاسباب صحيحة الى رفض هذا الطلب فان له ان يستمر في اجراء المحاكمة دون ان يحتج عليه بأنه لم يلتزم بقواعد واجراءات رد القضاء .

وتقول المحكمة :

ان قانون تنظيم الجامعات قد أفرد نظاما خاصا لتأديب اعضاء هيئات التدريس بها لاعتبارات تتعلق بطبيعة الجامعات واستقلالها عن اجهزة الدولة . وهذا النظام الذي ورد بالمواد من ١٠٥ الى ١١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وان كان يتضمن قواعد خاصة بالتحقيق وبالمحاكمة الا ان المشرع حرص على ان يكفل له كافة الاصول والضمانات والمقومات الاساسية الواجب توافرها لتحقيق سلامة المحاكمة التأديبية وحيدة من يتولونها ، فنص في المادة (١٠٩) على ان تكون مسطرة جميع اعضاء هيئة التدريس امام مجلس تأديب يشكل برئاسة أحد نواب رئيس الجامعة بهيئة مجلس الجامعة سنويا وعضوية استاذ من كلية الحقوق ومستشار من مجلس الدولة يتدبلن لهذا الغرض سنويا ، وعلى أنه في حالة غياب الرئيس اوقيام متاع لديه محل محله النائب الآخر لرئيس الجامعة ثم اقدم العمداء ثم من يليه منهم . كما نص على أنه « مع مراعاة حكم المادة (١٠٥) في شأن التحقيق والاحالة الى مجلس التأديب تسرى بالنسبة الى المسطرة امام مجلس التأديب

القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة « . ولما كانت هذه القواعد كما وردت بالمواد من ٢٤ الى ٤٢ من قانون مجلس الدولة - بعد استبعاد الإجراءات الخاصة بإجراء التحقيق والاحالة الى المحاكمة المشار اليها في المادة (١٠٥) من قانون تنظيم الجمعيات - تتضمن الاصول والمقومات الاساسية للمحاكمات التأديبية التي تشكل عدالة المحاكمة بغية اظهار الحقيقة من جهة وتمكين المحال من جهة أخرى من الوقوف على عناصر التحقيق وادلة الاتهام حتى يتمكن من ابداء دفاعه فيها هو منسوب اليه . ومن تلك الاصول أن يطعن المحال الى المحاكمة من حيدة تناضيه بالا يقوم به مانع من نظر الدعوى ، كان يكون له رأى او عقيدة مسبقة في الموضوع الذي تجرى عنه المحاكمة . واذا كان قانون مجلس الدولة قد نص في هذا المقام على حق صاحب الشأن في رد عضو المحكمة التأديبية طبقا للقواعد المقررة لرد القضاة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية . الا انه ليس من مقتضى ذلك أن تطبق إجراءات رد القضاة أمام مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، لان تلك الإجراءات لا تتلاءم مع طبيعة هذه المجالس وتشكيلها ، فهذه المجالس وان كانت قد اعتبرت بمثابة محكم تأديبية الا انها في الواقع من الابر ليست كذلك كما أن أعضاءها ليسوا قضاة ، ومن ثم يمنع الاخذ بإجراءات رد القضاة أمام مجلس التأديب المذكور ولا يخل ذلك بحق صاحب الشأن في أن يطلب ترقية رئيس المجلس أو أحد أعضائه اذا قامت لديه الاسباب الجدية المبررة لبدء مثل هذا الطلب ، تحقيقا لضمانات المحاكمة ، ماذا رفض المجلس طلبه على الرغم من توفر اسانيدته فإنه يترتب على ذلك بطلان المحاكمة واهدار كلفة آثارها لتظف أحد المقومات الاساسية الواجب تحقيقها ، فيها ، أما اذا انتهى المجلس لاسباب صحيحة الى رفض الطلب فإن له أن يستمر في إجراء المحاكمة ، دون أن يحتج عليه بأنه لم يلتزم بقواعد وإجراءات رد القضاة - وعلى ذلك فلا وجه لما ذهب اليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه قد خالف القانون فيما تضمنه من عدم اتباع إجراءات رد القضاة أو غيا قرره من استمرار نظر الدعوى التأديبية . (١٥)

(١٥) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - ج/١ - بند ٤٨ - ص ٨٧٢ - ٨٧٤ .

الفصل الخامس عشر

الإحكام المتعلقة باعتراض الخارج عن الخصومة ، وإثباتة
بالتماس إعادة النظر

(أولا) : اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها

القاعدة الأولى :

الأصل في هذا الوجه المتعلق باعتراض الخارج عن الخصومة أن يرفع
إمام المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض عنه من ذوى الشأن - وقد
قامت المحكمة الإدارية العليا بنفسه عبارة ذوى الشأن .

الحكم :

يتلخص الحكم في أن المحكمة الإدارية العليا غسرت « ذوى الشأن »
الذين يجوز لهم الطعن في الحكم أمامها طبقا للمادة (٢٣) ، (١) من قانون مجلس

(١) تنص المادة (٢٣) من قانون مجلس النوبة رقم (٧) لسنة ١٩٧٢
على ما يلي :

« يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من
محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المظنون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ
في تطبيقه أو تأويله .

(٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم .

(٣) إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم
فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى النوبة أن يطعن في تلك
الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال
التي يوجب عليها القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في المضمون المقامة
أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية
العليا إلا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور
الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة
الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدا قانوني
أم يسبق لهذه المحكمة تقريره » .

الدولة بأنه يشمل الغير الذي لم يكن طرفاً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها ، وإجازت له الاعتراض على الحكم الصادر ، ولكن ليس أمام المحكمة التي أصدرته ، بل أمام المحكمة الإدارية العليا بطريق الطعن المعتاد ، بذلك تخطت الصعوبات . (٢)

تعليق :

نرى أنه من الإجحاف قصر الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري « بهيئة استئنافية » على رئيس مفوضي الدولة ، لأن ذلك يخل بالتوازن بين حقوق المدعين وهيئة المفوضين في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا .

(ثانياً) التماس إعادة النظر في ظل أحكام القضاء الإداري .

تمهيد :

تنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة على ما يلي :

« يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم القضائية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المرافعة المنظورة أمام هذه المحكمة »

وجدير بالإحاطة أن التماس إعادة النظر يعتبر من طرق الطعن الاستثنائية وهو غير جائز أمام المحكمة الإدارية العليا ، لأن النص قصره على محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية .

غير أنه يلاحظ لنا صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا (مشار إليه بالقاعدة الثالثة) وبفهم منه أنه يمكن تقديم الالتماس أمام دائرة فحص الطعون .

وتخضع أسباب الالتماس أمام القضاء الإداري للقواعد المقررة

(٢) المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٧٧ - س٧ق - المسنة السابعة - مشار إليه بـ مؤلف الدكتور / مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص ٥٢٢ .

في قانون المرافعات المدنية والتجارية حسبما سبقت الاشارة اليها
بالمكتب الاول .

ومن الاحكام القضائية أن الالتباس لا يقبل اذا بنى على أوراق كانت
معلومة للمحكمة أثناء نظر الدعوى ، وان حصول الالتباس بمسند الحكم
على الفتوى الصادرة من ادارة الفتوى بالوزارة المدعى عليها في موضوع مماثل
لموضوع الدعوى لا يعتبر حصولا على ورقة قاطعة في الدعوى .يجب
الالتباس ، اذ أن المحكمة لا تنقيد بها ، بل هي تنزل حكم القاتون على
الوقائع المعروضة عليها . (٣)

ويلاحظ للقضاء بما لم يطلبه الخصوم غفقت المحكمة الادارية العليا
أن هذا الوجه من اوجه مخالفة القانون يؤدي الى الطعن في الحكم أمام المحكمة
الادارية العليا وليس بطريق الالتباس أمام محكمة الموضوع . (٤)

ويلاحظ ان المحكمة التي اصدرت الحكم هي التي تنظر الالتباس .

وأخيرا فان المحكمة لا تعيد النظر الا في الطلبات التي تناولها الالتباس
ولكن اذا كانت هذه الطلبات مرتبطة بغيرها ارتباطا لا يقبل التجزئة
فإن الالتباس يتناول الطلبات المرتبطة . (٥)

القاعدة الاولى :

حالة الفشل من اهم الحالات التي يرتكر فيها التماس اعساده النظر
غير ان عدم اطلاع المحكمة على بعض المكسرات المقبة في الدعوى لا يكون
في ذاته حالة الفشل التي تهيئ التماس اعساده النظر .

وتقول المحكمة :

انه عن الالتباس شكلا فقد نصت المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أنه يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة
القضاء الاداري او من المحكم الادارية بطريق التماس اعساده النظر في
المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية
وقانون اصول المحكمات .

(٣) محكمة القضاء الاداري في ١١/١/١٦٥٧ - س ١١١ - رقم ٩١ .

(٤) المحكمة الادارية العليا في ١٦/٢/١٦٥٧ - س ١٦٧ - رقم ٧٥ .

(٥) فتكور / مصطفى كمال وصفي : « اصول اجراءات القضاء

الاداري » - ط ٢ - ص ٥٣١ .

(م - ١٧ الحديث في الفتاوى)

ومن حيث أن المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ نصت على أن « ميعاد الالتباس أربعون يوما ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة السابقة » وتتعلق الفترة الأولى من المادة ٢٤١ بحالة إذا وقع غش من الخصم كان من شأنه التأثير في الحكم وهي الحالة التي يستند إليها الملتبس في الالتباس المعروف على ما سيأتي بيانه ، لابتداء الميعاد الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش... الخ .

ومن حيث أن الحكم الملتبس اعادة النظر فيه صدر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ قد اقام الملتبس التماسه هذا عنه في ١٣/٧/١٩٦٩ فمن ثم فانه يكون مقدما في الميعاد القانوني ولانه قدم بالاجراءات المعينة لذلك فهو مقبول شكلا .

ومن حيث انه عن الموضوع ذاته يتعين ابتداء بحث ما اذا كان الالتباس قائما على احدى الحالات التي اجاز قانون المرافعات المدنية والتجارية التماس اعادة النظر فيها .

ومن حيث أن المادة ٢٤١ من هذا القانون نصت على انه « للخصوم أن يلتمسوا اعادة النظر في الاحكام الصادرة بصفة انتهائية في الاحوال الآتية :

١ - اذا وقع من الخصم غش من شأنه للتاثير في الحكم .

٢ - الخ » .

ومن حيث أنه يستفاد من صحيفة الالتباس ومذكرة المدعى الشارحة أن هذه الحالة المضمنة في الفترة الأولى من المادة ٢٤١ سالفة الذكر هي التي يستند اليها المدعى في التماسه اعادة النظر في الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ في الدعوى رقم ٩٧٤ لسنة ٢٠١٠ ق .

ومن حيث أنه حتى تعتبر الحالة المشار اليها من حالات التماس اعادة النظر يجب أن تتوفر لذلك الشروط آتية البيان وهي :

اولا : أن يكون الغش صادرا من الخصم .

ثانيا : أن يظهر بعد صدور الحكم .

ثالثا : أن يكون من شأنه التأثير في الحكم .

ومن حيث أنه عن الشرط الاول فإن الواقعة التي يستند اليها الملتبس للقول بوقوع الغش الذي قال به تخلص فيها ابورده الملتبس من أن الحكم الملتبس منه صدر دون أن تطلع المحكمة على مذكرته التي تأثر عليها بسداد

الرسوم المطلوبة على مبلغ التعويض الذي كان قد طلبه ومطالبته العارضة
الآخرة كما أنها لم تطلع على المذكرة المقدمة منه وقت حجز الدعوى للحكم
وإنما اكتفت في ذلك بتقرير هيئة مفوضي الدولة .

ومن حيث أنه إذا كان الحكم الملتبس منه قد قضى باستبعاد بعض
طلبات المدعى من الجدول لعدم مسداده رسوم عنها رغم قبليه بمسداد
هذه الرسوم ، ورغم وجود المذكرتين اللتين أشار إليهما المدعى بطلب الدعوى
٩٧٤ لسنة ٢١ قضائية الصادرة فيها الحكم الملتبس منه فمن ثم فإنه إذا
فكت المحكمة الاطلاع على هاتين المذكرتين لاستيفاء ما إذا كان الملتبس قد
أدى هذه الرسوم من عدمه فإن هذا من شأنه أن يكون سببا للطعن
عليه أمام المحكمة الإدارية العليا دون أن يكون في حد ذاته حالة الفش التي
تجيز التماس إعادة النظر إذ أنه ليس ثمة ما يفيد إخفاء هاتين المذكرتين
عبدا عن المحكمة عند إصدار الحكم ولتقرير حدوث هذا الفش لا يكفي عدم
إشارة المحكمة إليهما في حكمها إذ أن الموقف السلبي المتمثل في هذا لا يفيد
الموقف الإيجابي المستفاد من واقعة الفش إلا إذا افادت ذلك ظروف الحل
بكيفية لا يثور حولها الشك .

ومن حيث أنه لو قيل بوقوع إخفاء عمدي للمستندات المقدمة في الدعوى
فإن ذلك لا يتصور إلا أن يكون بفعل أحد موظفي طم كطب المحكمة إلا أنه
لاثبت ذلك يجب أن يقوم عليه الدليل المادي المقنع دون أن يكفي ذلك
مجرد الاتهام العاري عن الدليل .

ومن حيث أنه فضلا عن هذا فإن القول بوجود إخفاء عمدي للأوراق
المشار إليها بفعل العليلين بطلب كطب المحكمة يجب له حتى يكون حالة الفش
التي تبين التماس إعادة النظر أن يكون بإيصال أو تحريض من خصم
الملتبس في الدعوى الأصلية وهو المؤسسة المدعى عليها وهذا بدوره لا دليل
عليه من الأوراق بل أنه يأتي مناقضا لما هو مفترض من أن الجهة الإدارية
مبناها الواسع المشتل على المؤسسات العامة أنها هي ذاتها خصم شريف
في الدعوى الأمر الذي لا يسوغ معه اتهامها بارتكاب الفش أو التحريض
عليه أو الإيصال به إلا أن يقوم دون ذلك الدليل المادي القوي وهذا هو
ما خلقت منه الأوراق بما لا مناص معه من عدم التعويل على ما قلته
الملتبس جزائفا من اتهامات إلى المؤسسة الملتبس ضدها ، ويميز من
هذا أن المستندات المقول بلخفاها غشا وهذا هذه المستندات لم تكن
تحتيد المؤسسة المدعى عليها ، بل أنها كانت منذ تقديمها في حوزة المحكمة
دون أن يكون للمؤسسة سلطان عليها حتى يمكن أن ينسب إليها المشاهدة في
إخفاها .

ومن حيث أنه متى كان هذا فإن الحالة التي استند إليها المدعى في التماسه تكون لا وجود لها ومن ثم يكون التماس مقدمها في غير ما شرع تأتونا تقديمه من حالات ويلتالي فهو حقيق بالرفض .

ومن حيث أنه متى كان هذا فإنه لا محل لبحث الاستناد التي سألها المدعى على إحقيقه في طلبته بالدعوى المشرر إليها أو بحث ما طلب ضمه من مستندات يراها مؤيدة لهذه الطلبات .

ومن حيث أنه بالنسبة الى طلب المدعى تمويضه عن الاضرار المادية والادبية والنفسية التي أصابته من صدور الحكم الملتبس منه على نحو ما صدر به فإنه وقد استبان عدم وقوع غش من جانب المؤسسة المدعى عليها فإنه من ثم ولا سند من القانون لهذا الطلب ويكون من ثم واجب الرفض هو الآخر . (٦)

القاعدة الثانية :

احكام المحكمة الإدارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس اعسادة النظر - الحكم بعدم جواز نظر التماس - لا وجه للحكم على التماس بالفرامة - الحكم بالفرامة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول التماس أو رفضه .

وتقول المحكمة :

يبين من استعراض التطور التشريعي للنصوص التي تنظم المحكمة الادارية العليا وتبين اختصاصاتها - أن المشرع قد أنشأ هذه المحكمة بالقانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ ليكون خاتمة الطلف فيها يمرض من ائضية على القضاء الادارى ونلط بها مهمة التقيب النهائي على جميع الاحكام المبادرة من المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى ، واتساقا مع ذلك فقد نص في المادة (١٥) من ذلك القانون على أنه لا يقبل الطعن في احكام هذه المحكمة بطريق التماس اعسادة النظر ، وقد سككت القانونان التاليان لمجلس الدولة رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ ورقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ الحلى عن ايراد نص مماثل لنص المادة (١٥) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وانما ورد فيها النص على أنه يجوز الطعن في الإحكام الصادرة من محكمة القضاء

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى السنة الثامنة الاستئنافية - من أول أكتوبر ١٩٧٠ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧١ - قاعدة ١٨ - من ٢٥٢ - ٢٥٤ - في القضية رقم ١٤٣٧ لسنة ٢٣٣ جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

الادارى او من المحكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك في الفقرة الاولى من المادة (١٩) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ والفقرة الاولى من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ المعمول به حاليا ، ومن ثم فانه لما كتبت المحكمة الادارية العليا لم تتبدل منزلتها في هذين القانونين مما كانت عليه في القانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه اذ ما برحت على رأس القضاء الادارى ونهاية المطالب فيه ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة في ظل القانونين رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ ورقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ على ان احكام المحكمة الادارية العليا كتبت وما زالت لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر وذلك بمفهوم المخالفة لنص الفقرة الاولى من المادة (١٩) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ والفقرة الاولى من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الالتماس مع الزام التماس بالمصروفات. طبقا للمادة (١٨٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ولا وجه للحكم على التماس بالفراغة لان الحكم بالفراغة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول الالتماس او برفضه طبقا للفقرة الثانية من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فاذا قضت المحكمة بعدم جواز الالتماس دون التصدى لبحث موضوعه فلا يكون ثمة وجه للحكم بالفراغة . (٧) .

القاعدة الثالثة :

يجوز التقدم لدائرة فحص الطعون بالتماس اعادة النظر في قرارها الصادر بالرفض .
وتقول المحكمة :

يبين مما تقدم ان دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الادارية العليا ، وتشكل على نحو يغير تشكيلها وتصدر احكامها على استقلال طبقتها لقواعد نص عليها القانون . وهي بهذه الولاية محكمة ذات كيان قائم بذاته . ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه ، وقد اصدرت حكمها في الطعنين رقمي ١٣٥٩ لسنة ١٠ قضائية و١٥٩٦ لسنة ١٠ قضائية التماس فيها هي المختصة بتظرر الالتماس الموسوع عنها ، وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بتظرر الدعوى واحالتها الى دائرة فحص الطعون المختصة . (٨)

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثانى - بند ٤٠٧ - من ١٣٧٦ - ١٣٧٧ .
(٨) المحكمة الادارية العليا - س ١٢ - من ٥٠٩ - - مشار للحكم بمرجع الدكتور محمد سليمان الطباوى - قضاء التاديب .

ثالثا : التماس اعادة النظر في ظل احكام القضاء العادى

القاعدة الاولى :

ان نطاق التماس اعادة النظر يتحدد بالاسباب التى يبنى عليها طبقا لنص المادة (٢٤١) مرفعات .

وتقول المحكمة :

وحيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ومخالفة القانون والخطا فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك تقول ان الثبوت من اصل صحيفة الاستئناف رقم ٢٧٤ لسنة ٨٦ق ، ومدونات الحكم الاستئنافية الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦ ان طلبات مورث المطعون ضدهم كلفت بتعديل الحكم المستأنف واذ عجل المطعون ضدهم السير فى الاستئناف طلبوا الحكم بذاات الطلبات الواردة باصل صحيفة الاستئناف ولم يتضمن صحيفة الاستئناف ان أحد من المطعون ضدهم يستحق معاشا . ولما كان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦ قد قضى لهم بمعاش شهرى فانه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وطبقا لنص الفقرة الخلفية من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات وان رفض الحكم المطعون فيه التماس واستنادا الى ان الحكم الاستئنافية قضى للمطعون ضدهم بطلبات مورثهم فى حين ان المعاش لا يورث وان الاستحقاق فى المعاش استمراره وانتهائه تحكيمه النصوص الواردة فى قانون التأمينات الاجتماعية دون قواعد الارث فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كلف من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان نطاق التماس يتحدد بالاسباب التى يبنى عليها داخلته فيما نص عليه القانون على سبيل التخصر فى المادة (٢٤١) من قانون المرافعات ، ومن هذه الاسباب اذا قضى الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم او بكثر مما طلبوه ، وكلفت الطاعنة قد اقبلت التماسها على ان الحكم الملتبس فيه قضى للمطعون ضدهم بشئ لم يطلبوه وكان الثابت من الحكم انه اقالم فضله برفض التماس تأسيسا على ان الحكم الاستئنافية فى التماس فيه اذ قضى بإلزام الهيئة الطاعنة بان تدفع معاشا شهريا قدره ٣٧ جنيه و ٦٦٥ مليم مضاعفا اليه ١ ٪ من قيمته عن كل يوم تأخير لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ، لان المطعون ضدهم حين عجلوا السير فى الاستئناف بعد وفاة مورثهم طلبوا

الحكم لهم بذات الطلبات التي كلن المورث قد طلب الحكم له بها قبل وفاته ،
فإذا اجابتهم المحكمة الاستئنافية الى طلبهم فلا يكون قضاء منها بما لم
يطلبوه ويمتنع الطعن فيه بطريق التماس اعادة النظر ، وإن ما تشيره
الطاعة يخرج عن نطاق أسبلب الالتباس الواردة في القانون على مسبلل
الحصر ، واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الالتباس فإنه لا يكون قد
خالف القانون ويضحي النص عليه بهذا السبب في غير محله . (٩)

(٩) الطعن بالنقض رقم ١٩٥ لسنة ٥١ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢ .

الكتاب الثالث
صِيَغ الدَّعَاوِي الْإِدَارِيَّةِ وَالنَّادِيَّةِ

الكتاب الثالث

صيف الـ عاوى الادارية والتاديبية

يشتمل الكتاب على الابولب التاليه :

الباب الاول

صيف مختارة من الاجراءات الادارية ، ودعاوى الالفاء والتمويض

الباب الثانى

الاجراءات وصيف الطعون امام المحاكم التاديبية على قرارات الجزاءات التاديبية ونماذج مختارة من الاحكام

الباب الثالث

الاجراءات وصيف الطعون على الاحكام التاديبية امام المحكمة الادارية العليا ونماذج مختارة من الاحكام

الباب الرابع

تنفيذ الاحكام ، والمسئولية المدنية والجنائية عن عدم التنفيذ والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة والنفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها الحكومة في دائرة اعمال السيادة مع صيف مختارة

الباب الأول

صيغ مختارة من الإجراءات الادارية ودعاوى الالفاء والتمويض

الفصل الاول

صيغ الإجراءات الادارية

نعرض ما يلي :

- ١ — صيغ التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى ، مع التهيد بعرض المبادئ القانونية بالنسبة للوظفين العموميين ، وبالنسبة للمسلمين بشركت القطاع العام ، مع عرض صيغ مختارة .
- ٢ — صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية ، مع التهيد بعرض المبادئ العامة
- ٣ — اجراءات تقديم مريضة الدعوى أمام محكم القضاء الادارى ، والمحكم التأديبية ، والمحكمة الادارية العليا ، مع التهيد بالمبادئ العامة .
- ٤ — صيغة محضر ايداع العريضة والمستندات .
- ٥ — صيغة اعلان بعريضة الدعوى .
- ٦ — صيغة اعلان بطلبات جديدة أو بتعديل الطلبات الاصلية .
- ٧ — صيغة طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انتقضائها بفسخ المدة .
- ٨ — صيغة تعجيل دعوى بعد انقضاء الخصومة .
- ٩ — صيغة طلب استكمال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية وفقا للمادة (١٩٣) من قانون المرافعات .
- ١٠ — صيغة طلب تصحيح حكم وفقا للمادة (١٩١) من قانون المرافعات .
- ١١ — صيغة طلب تفسير حكم وفقا للمادة (١٩٢) من قانون المرافعات .
- ١٢ — صيغة مذكرات التدخل فى الدعوى طبقا لحكم المادة (١٢٦) من قانون المرافعات ، مع التهيد بعرض الاحكام العامة .
- ١٣ — صيغة اعلان حكم مشمول بالصيغة التنفيذية .
- ١٤ — صيغة انذار بقلبة جنحة مباشرة طبقا لحكم المادة (١٢٣) مقبولة بسبب امتناع الادارة عن تنفيذ الاحكام الصادرة من مجلس الدولة .

الفصل الأول

(١) صيغة النظم الوجوبى السابق على رفع الدعوى

تمهيد :

عرض المبادئ القانونية بالنسبة للموظفين العموميين .

* نصت المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلى « لا تقبل الطلبات الآتية » :

(أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) الطلبات المقدمة رأسا بالطعن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثلثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) وذلك قبل النظم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا النظم . وتبين اجراءات النظم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة » .

وجدير بالذكر ان البنود (ثلثا) ، و (رابعا) ، (وتاسعا) من المادة (١٠) المذكورة تتناول طلبات الإلغاء التى يقدمها ذوى الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية أو بمنح علاوات ، والطلبات الخاصة بإلغاء القرارات الصادرة بالإحالة الى المعاش أو الاستبعاد أو بالفصل بغير الطريق التأديبى ، والطلبات الخاصة بإلغاء القرارات النهائية للمسلطات التأديبية .

كذلك فان النظم الوجوبى واجب قبل رفع الدعوى التى يقدمها ذوى الشأن من الموظفين العموميين طعنا فى قرارات ادارية يطلبون الغائها كالطعن بإلغاء قرار ادارى فيها يتضمنه من تخطى الموظف فى الترقية سواء كانت ترقية متعلقة بدرجة أعلى أو متعلقة بوظيفة أعلى وذلك على نسب من أن أحكام القضاء الإدارى تجيز الطعن فى التخطى فى الترقىات الادبية .

وكما سبق القول فان النظم يفتح بمعدل ستين يوما جديدة لرفع الدعوى ، غير انه اذا رفعت الدعوى قبل مضى الستين يوما المنصوص عليها فى

القانون ، فان التظلم يكون مقبولا ، لان المشرع لم يخرج في صدد المواعيد
حما هو متبع في شأن التظلم الاختياري اعتبارا بان انتظار المواعيد
مقصود به افساح المجال لاسلم الجهة الادارية لاعادة النظر في
قرارها المطعون فيه علما بتراجع وتسحيه فنتهي الخصومة ، وهذا
فضلا على ان الميعاد ينقضى اثناء سير الدعوى اذا لم تقم الادارة
بلجاجة التظلم الى طلباته .

فاذا قام التظلم برفع الدعوى قبل انتظار البت في تظلمه ، ثم
استجابت له الادارة اثناء نظر الدعوى تحصل المدعى المصروفات
لرفع الدعوى قبل الاوان (1) .

ويجب ان يشتمل التظلم على البيانات التالية :

١ - اسم المظلم ووظيفته وعنوانه .

٢ - تاريخ صدور القرار المظلم منه ، وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية
او في الوقائع المصرية ، او في النشرة المصلحة او تاريخ اعلان المظلم به .

٣ - موضوع القرار المظلم منه والاسباب التي بنى عليها التظلم ، ويمكن
ان يرفق بالتظلم المستندات التي يرى المظلم تقديمها .

ويجب على جهة الادارة ان تعنى بتلقى التظلمات وتقيدها في سجل
خاص يبين فيه تاريخ تقديمها او ورودها ويسلم الى المظلم ايصال مبين به
رقم التظلم وتاريخ تقديمه ، ويمكن ان يرسل اليه الايصال الدال على
ذلك عن طريق البريد بكتاب موصى عليه وبعد ذلك تقوم جهة الادارة
بفحص التظلم والانتهاء الى رأى بشأنه ، واذا اخطرت جهة الادارة المظلم
بان تظلمه قيد البحث فان ميعاد رفع الدعوى يظل ممتدا حتى اخطار
المظلم بالنتيجة .

ونظرا لما يتميز به تظلم العاملين بالقطاع العام من احكام خاصة بهم فقد
راينا بيانها فيما يلي :

(١). راجع في هذا الشأن .

حكم المحكمة الادارية العليا في ٨ مارس ١٩٦٩ - مجموعة السنة ١٤

رقم « ٥٧ » - ص ٤٤٢ .

وكذلك المحكمة الادارية العليا في ١٧ مايو ١٩٥٨ - مجموعة السنة الثالثة

رقم ١٣٣ .

✽ احكام التظلم الوجوبى بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام :

بين القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام بالمادة الرابعة والثمانين منه الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية وكيفية التظلم منها .
ولاهمية النصوص الواردة بهذه المادة نشر اليها فيما يلى :

« يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلى :

١ - لشاغلى الوظائف العليا كل في حدود اختصاصاته توقيع جزاء الانذار او الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع اى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١ - ٨ من الفقرة الاولى من المادة (٨٢) (٢) .

(٢) نص المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام على ما يلى :

« الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين هي :

(١) الانذار .

(٢) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر .

(٣) الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة .

ولا يجوز ان يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الاجر شهريا بعدد الجزء الجائز الحجز عليه او التنازل عنه قانونا .

(٤) الحرمان من نصف العلاوة الدورية .

(٥) الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز سنة اشهر مع صرف نصف الاجر .

(٦) تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .

(٧) خفض الاجر في حدود علاوة .

(٨) خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التظلمات من بين اعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة (٨٢) ويكون التظلم من هذه الجزاءات امام المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة المعيّنين والمنتخبين واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع اى من الجزاءات الواردة في المادة (٨٢) من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع احد جزاءى التنبيه او اللوم وله توقيع اى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية فيها عدا جزاء الوقف فيكون بقاء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

= (٩) خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر بما لا يتجاوز القدر الذى كان عليه قبل الترقية .

(١٠) الاحالة الى المعاش .

(١١) الفصل من الخدمة .

اما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

(١) التنبيه .

(٢) اللوم .

(٣) الاحالة الى المعاش .

(٤) الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم « .

* * *

١ - صيغة تظلم وجوبى بشأن رفض قبول استقالة : -

السيد الاستاذ / وكيل وزارة التربية والتعليم بمحافظة (.....)
تحية طيبة وبعد

تقدم لسيادتك الاستاذ / مدرس اول رياضيات « ج »
بمدرسة الثانوية العسكرية باستقالة مسببة غير مشروطة يطلب
فيها استقالته من الخدمة في / /

وقد اشترتم سيادتك عليها بالتأشير الصادر بقراركم رقم (س) المؤرخ /.../
..... / بالتأشير التالى :

« لا تقبل استقالات ولا تنظر فيها أثناء العام الدراسى » .

ونظرا لان هذا التأشير مخالف للقانون « الدستورى » حيث يتعارض تماما
مع المادة الثالثة عشر من الدستور الدائم والتي تقول :

« العمل حق وواجب ولا يجوز فرض اى عمل جبرا على المواطنين
الا بمقتضى قانون » .

وحيث انه لا يوجد قانون يحرم المدرس من استقالته طالما لم يكن مكلفا
او موقفا على اقرار بخدمة الدولة مدة معينة ، وذلك حتى لا يصير العمل
سخرة .

فبناء على ما تقدم فان تأشير سيادتك سالف الذكر به مخالفه صارخة
للدستور وذلك نظرا لان امركم المتعلق بعدم قبول استقالات او عدم النظر فيها
لا يستند الى اى قانون وحتى لو كان ثمة قانون فى هذا الشأن فهو قانون غير
دستورى ويدفع بعدم دستوريته .

لذلك

يتظلم موكلنا الاستاذ / من رفض قبول استقالته سالفه
البيان ويرجو قبولها واعطائه شهادة رسمية بمدة خدمته وخبرته ، وكل
ما يترتب على ذلك من آثار .

وفي حالة عدم الاستجابة يحتفظ موكلو بحق اللجوء الى القضاء الادارى
لاستصدار حكم من محكمة القضاء الادارى بقبول استقالته وبتقبة طلباته وكل
ما يترقب على ذلك من آثار (٣) .

وتفضلوا يا سيادة الوكيل بقبول سلف الشكر وعظيم الاحترام (✱) .

وكيل المتظلم

.....

المحلى

(٣) تنص المادة (٩٧) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ على ما يلى :

« للعامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .
ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت
فى طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة
مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط او مقترنا بشئ وفى هذه
الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته
الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة
المعمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الاجراء على اسبوعين بالإضافة
الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا احيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم
فى الدعوى بغير جزاء الفصل او الاحالة الى المعاش .

ويجب على العامل ان يستمر فى عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة
او الى ان ينقضى الميعاد المتصوص عليه فى الفقرة الثالثة » .

(✱) جنير بالاحاطة ان هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا كوكيل من أحد
المدرسين بمدرسة الزقازيق الثانوية العسكرية ، وحكم لصالحه بقبول الطلب
المستعجل والمتعلق بلبستت القرار المطعون فيه وكل ما يترقب عليه من
آثار .

(ب) صيغة بشأن التظلم من قرار التخطي في ترقية ادبية (بالتيفزيون)

نعرض موضوع التظلم وأسبابه الفعلية حتى يستفاد به في الحالات
المماثلة :

١ يكتب موضوع التظلم التالي بعد الحيلولة) .

أولا : صدر القرار الإداري رقم (س) بتاريخ ... / ... / ... من السيد /
..... وتناول في مآنته الأولى تعيين السيد / الموظف من الدرجة
الأولى التخصصية مراقبا للبرامج الرياضية للقناة

ثانيا : تتظلم الأستاذة / من صدور هذا القرار المجحف بهما
وذلك تأسيسا على الاعتبارات التالية :

١ - ان هذا القرار تخفى المتظلمة حيث أن الذي صدر بشأنه
القرار المتظلم منه أحدث من المتظلمة بأربع سنوات في الإندمية
والإندمية تعبر عن الخبرة الكلية في مجال ترتيب الوظائف .

٢ - الوظيفة الممن عليها السيد / بموجب القرار موضوع
التظلم هي وظيفة مراقب للبرامج الرياضية ، ولم يسبق له شغل هذه
الوظيفة أو التدرج في الوظائف السابقة عليها والمؤدية إليها (بالتيفزيون) .

٣ - وظيفة السيد / الثابتة بصفة رسمية في بطاقات وصف
الوظائف هي وظيفة

ثالثا : للمتظلمة الحق في الطعن على القرار السابق تأسيسا على ما يلي :

١ - وظيفة مراقب البرامج الرياضية التي عين عليها المظعون عليه تتطلب
مطالب تأهيل معينة من أهمها المؤهلات العلمية المتخصصة في النشاط
الرياضي وهي التي تتواءم في المتظلمة الحاضرة على - بكالوريوس التربية
الرياضية ، ودبلوم الدراسات العليا فضلا من كونها حاصلة على الماجستير
في البرامج الرياضية المتعلقة بالتيفزيون ، وتلك المؤهلات غير متوافرة
في المظعون عليه بالقرار المتظلم منه والرتيم

٢ - جميع تقارير الطالبة بدرجة ممتاز وذلك فضلا على منحها علاوة
تشجيعية في العلم الماضي مما يدل على قدرتها وكفاءتها للوظائف القيادية .

٣ - سبق للمنظمة أن قامت بقيادة الفرق الرياضية والاشراف عليها وتخصصت في التحكيم الدولي مما يؤكد احقيتها في شغل الوظائف القيادية في نطاق البرامج الرياضية التي تدرت عليها واظهرت كفاءة تامة في مجالها على النحو السابق ، ذلك الامر الذي يفترق اليه السيد / الذي فضل على المنظمة بدون وجه حق بموجب القرار (س) .

رابعا : وحيث أن القرار المطعون فيه لم يحمل على سبب مشروع فاته مشوب بالعدم الدافع المعقول ، والتعسف ، واساءة استعمال السلطة ، ويخرج من قاعدة الملاحة المشروعة في اصدار القرارات الادارية ، فضلا عن اعتباره من الناحية القانونية قرارا شديد القسوة على المنظمة وغير ذي فائدة بالنسبة لتحقيق المصلحة العامة لانه يصبح مشوبا بعدم تناسب القرار مع اسبابه كما يستظهر من القرار المطعون فيه التعسف في استعمال الحقوق الادارية .

ولذلك فالقرار المطعون فيه قد اخل بالمركز القانوني للمنظمة واعترف بمركز قانوني للسيد / ... على غير سند من المبادئ المعمول بها في تقييم وتوصيف الوظائف وترتيبها على الاسس العلمية السليمة .

وحيث أن الادارة لا تترخص في اصدار القرار المطعون فيه بأى سلطة تقديرية لانها مقيدة بالشروط والضوابط والقواعد التنظيمية لتوصيف الوظائف طبقا لطلاب التاهيل حسبها سبق بيانه .

وحيث أن الادارة قد خللت تلك القواعد فان القرار المطعون يصبح مشوبا بساءة استعمال السلطة ، نظرا لاحقية المنظمة في الوظيفة التي سلبت منها بدون وجه حق ، وعين عليها من لا يستحق لعدم توافر الضوابط التنظيمية في حقه من حيث اغتقاره الى مطلب التاهيل اللازمه لوظيفة مراقب البرامج الرياضية فضلا عن أن المنظمة اقدم عليه بأربع سنوات . مع التساوى في درجة الكفاءة ، بل هي الكفا .

وحيث أن التعيين في الوظيفة الاعلى يعتبر طبقا لما استقر عليه القضاء الادارى ترقية ادبية ، فله بحق للجهة الادارية أن تجري هذه الترقية الادبية وفقا لقواعد وضوابط تضعها مسبقا ويشترط القضاء الادارى الا يكون في وضمها اخلال بالقواعد التي ينظمها قانون العاملين .

(٢) صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية

تمهيد :

المبادئ القانونية :

يحدث أحيانا أن يكون المدعى غير قادر على التسليم بتكاليف التقاضي ، وهنا يحق له التقدم الى لجنة المساعدات القضائية بالمحكمة طبقا لقانون الرسوم القضائية ، ويطلب اعفاؤه من هذه الرسوم ونسب أحد المحامين لمباشرة اجراءات القضية التي يرغب في اقبالها .

ويلاحظ أن طلبات الاعفاء من الرسوم ، يفصل في شأنها بمفوض الدولة طبقا للفترة الاخرة من المادة السابعة والعشرين من قانون المجلس التي تنص على ما يلي :

« ويفصل المفوض في طلبات الاعفاء من الرسوم » .

وجدير بالاحاطة أن طلب الاعفاء من الرسوم لا يعتبر من اجراءات رفع الدوى ، ولا يتصل بالخصومة لان الدعوى لا تعتبر مرفوعة الا بتحديد نطاقها وايداع صحيفة الى المحكمة المختصة .

ويرتّب على تقديم طلب الاعفاء الآثار التالية :

اولا : قطع المواعيد في دعوى الاعفاء :

يرتّب على طلب الاعفاء قطع بيماد رفع الدوى وذلك على خلاف المتبع في القضاء العادى ، نظرا لان طلب الاعفاء من وجهة نظر القضاء الادارى يعتبر اجراء اقوى من التنظيم الادارى . (١)

ثانيا : طلب الاعفاء يقوم مقام التنظيم الوجوبى :

ان طلب الاعفاء من الرسوم يؤدى الى النتيجة التي يؤدى اليها التنظيم الوجوبى ، وقد استقر القضاء الادارى على ذلك واصبح قضاؤه مستقرا في ذلك الشأن .

ثالثا : طلب الاعفاء له اثر المطالبة القضائية في قطع التقادم بالنسبة لطلبات الاستحقاق .

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٨/٣/٨ — مجموعة العشر سنوات .

وذلك مثل طلبات الاستحقاق لإبالغ بمستحقة عن تعويض أو تسوية ، ومن الضروري أن يرفق بطلب الاعفاء شهادة بعدم ميسرة الطالب ثم يتقدم الطالب برقم معين في الجدول الخاص بطلبات الاعفاء ، ويوقع الطالب من صاحب الشأن نفسه وليس محله إلا إذا كان للآخر تفويض يجيز له ذلك .

وجدير بالذكر أنه إذا حصل المحامي المنتدب على قرار بتدبيه للدفاع عن الطالب دون علم صاحب الشأن ، فإن الخصومة لا تنعقد لعدم قيامها بين أطرافها الفعليين .

ويجوز لصاحب الشأن أن يلجأ لمحام آخر غير الذي نص عليه قرار المعافاة ، وهنا يجب على المحامي أن يقدم التفويض ويسدد رسم دفعة المحاماة اللازمة .

ولا يعتبر تراخي المحامي المنتدب عذراً يبيح امتداد المواعيد فإذا تعذر على المحامي المنتدب أن يقوم بمهنته لعذر قوي فيجب على صاحب الشأن الالتجاء إلى لجنة المساعدات القضائية (المفوض) طلباً لنائب محام آخر قبل فوات مواعيد الطعن .

وبعد استيفاء شكل الطلب يحدد مفوض الدولة المختص جلسة لنظر طلب الاعفاء ويخطر بذلك الطالب والجهة الإدارية المختصة ، ويمكن حضور المحامين مع طالب الاعفاء . .

وترفع الدعوى المطلوب رفعها في حدود الستين يوماً التالية لمدور القرار المتعلق بقبول طلب الاعفاء ، أما الدعوى الأخرى فلا تتقدم بذلك ، وتقصّد بها الدعوى التي لا تتقدم بشرط الميعاد ، فإذا كانت الدعوى تتعلق مثلاً بالتعويض فإن الحق في رفعها لا يتقدم إلا بالتقدم المسقط للحق المطالب وهكذا .

(رابعاً) : يخضع الاعفاء من الرسوم لنص المادة التاسعة من المرسوم المتعلق بتعريف الرسوم والإجراءات أمام محكمة القضاء الإداري الصادر في ١٩٤٦/٨/١٤ ونص على ما يلي : « يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب » .

(م - ٢ - صيغ الدعوى)

وتعليقا على هذه المادة نرى أن بعض القادرين يتحلبون بأساليب ملتوية لاعفائهم من الرسوم للحصول على قرينة أن الدعوى محتملة الكسب ، ولذلك نرى استبعاد هذه العبارة ، وضرورة التحقق من عدم الميسرة الحقيقية لطلب الاعفاء بطرق أكثر واقعية .

ويلاحظ أيضا أن المادة « الثالثة » من قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٤٩) لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة) تقضى بمريلان الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية فيها لم يرد بشأنه نص خاص في قانون مجلس الدولة .

وجدير بالاحاطة ان حالة عجز او عدم ميسرة طلب الاعفاء تعتبر حالة شخصية تزول ببسرة الطالب ، او بوفاته وقدرة خلفائه على سداد الرسوم .

ويكن اثبات حالة عجز الطالب بشتى طرق اثبات في ظل القواعد القائبة .

ولاثبات العجز عادة ما يلجأ الطالب الى وسيلة الحصول على شهادة بذلك موتما عليها من اثنين من الموظفين بالحكومة أو القطاع العام ويصدق عليها من رئيسهما .

* * *

وبعد هذا العرض تقدم صيغتين تمثل الاولى منهما صيغة شهادة عدم الميسرة ، وتمثل الثانية صيغة طلب الاعفاء من الرسوم .

(ثانيا) صيغة طلب الإعفاء من الرسوم القضائية

السيد الأستاذ المفوض

رئيس هيئة المساعدات القضائية

بمحكمة

مقدمة الموظف بوظيفة
والمقيم بـ (ويذكر المثل المختار ان وجد)
والدعوى مقابلة :

ضد

السيد / بصفته مدعى عليه
والسيد / بصفته مدعى عليه
ويعتلان بـ

الموضوع

وتتلخص وقائع الدعوى في
ويستند الدفاع الى
.....
وحيث ان جهة الادارة رفضت تظلم المدعى بكتابتها رقم في
..... / (او اعتبر عدم ردها بمثابة قرار ضمنى برفض لاتقضاء (٦٠)
يوما دون الرد ،

المطلب

يلتمس الطالب اعفائه من الرسوم القضائية مع نسب احد الاساتذة
المحامين لمباشرة الدفاع عنه في هذه الدعوى ائلم بمحكمة والحكم
بقبول الدعوى شكلا .

وفي الموضوع بـ
مع الزام جهة الادارة بالمصروفات واتعلب المحللة .
توقيع مقدم طلب الاعفاء

* ملاحظة :

يقدم الطلب من أصل وخمس صور ويوقع الاصل فقط من الطالب ..
وبالنسبة لجهة الاعلان يتبع ما جاء بالمواد (١٢) ، (١٤) من قانون
المرافعات المدنية والتجارية ، والمادة (٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
بالنسبة للهيئات العامة ، وذلك حسبما سبق تفصيله بالكتاب الاول .

اولا : صيغة شهادة ادارية باثبات العجز عن دفع الرسوم والمصروفات
اللازمة لرفع الدعوى :

نشهد نحن الموقعان ادناه بأن

السيد / الموظف بـ

غير قادر على دفع الرسوم والمصروفات القضائية المتعلقة بملامة
دعواه امام محكمة

الشاهد الثاني :

الشاهد الاول

الاسم : الاسم :

الوظيفة : الوظيفة :

رقم البطاقة : رقم البطاقة :

التوقيع :

التوقيع :

تصديق رئيس المصلحة

تحريرا في / / ١٩

الخاتم الرسمي

٢ - إجراءات تقديم عريضة الدعوى

تهيئد :

المبادئ القانونية :

(١) حالة رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التقديرية :

تنص المادة الخمسة والعشرين من قانون مجلس الدولة وهى الواردة بالفصل الخاص بالاجراءات أمام محكمة القضاء الإدارى والمحكم التقديرية على ما يلى :

« يقدم الطالب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة ، وتتضمن العريضة عددا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم ، موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ، ان كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة صورة او ملخص من القرار المطعون فيه ... » .

وللطالب ان يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها اسانيد الطلب ، وعليه ان يودع قلم كتاب المحكمة عددا الاصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافظة المستندات .. (وعادة يطلب قلم الكتاب تسعة نسخ من العريضة) .

وتعلن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المختصة والى نوى الشان فى ميعاد لا يجاوز سبعة ايام من تاريخ تقديمها ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب ، كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن نوى الشان فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره ... » .

(٢) حالة رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا :

تنص المادة الرابعة والأربعين من قانون مجلس الدولة في شأن الطعون
الصادرة إلى المحكمة الإدارية العليا على ما يلي :

« يعمد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوماً من تاريخ
صدور الحكم المطعون فيه » .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من
محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علالة على البيانات العامة
المتعلقة بالسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون
فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، فإذا لم
يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطالته ..

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن إيداع خزائنة المجلس
كفالة مقدارها عشرة جنيهات ، تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في
حالة الحكم برفض الطعن ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التي ترفع من
الوزير المختص ، وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات
ومخبر النيابة الإدارية » . (١)

(١) هذا ونرجى الكلام عن صيغ المرائض المتعلقة بالدعوى المختلفة
أمام المحكمة الإدارية ، ومحكمة القضاء الإدارى إلى الباب الثانى .

(٤) صيغة محضر ايداع العريضة والمستندات بمحكمة القضاء الإداري :

مجلس الدولة
محكمة القضاء الإداري
(السجل العام)

(نموذج محضر ايداع)
قضاء إداري

« محضر ايداع »

في الدموى رقم : لسنة القضائية .
المنوعة من :
ضد :
انه في يوم : الموافق / / ١٩٨٠ م .
حضر الى سكرتارية المحكمة السيد /
متوكيل رقم :
وأودع المستندات الآتى بيها :

١ -
٢ -
٣ -
٤ -
٥ -

نقط لا غير

المودع (.....)
تحريراً في : / / ١٩٨٠ م

سكرتير الجندول
()

(ب) صيغة محضر ايداع عريضة الدموى امام الدائرة الاستئنافية :

مجلس الدولة
محكمة القضاء الادارى
(السجل العام)

« محضر ايداع »

في الدموى رقم : لسنة القضائية .
المرفوعة من :
ضد :
انه في يوم : الموافق / / ١٩٠٠ م .
حضر الى مكرتارية المحكمة السيد /
بتوكيل رقم :
وأودع المستندات الآتى بيلتها :
١ —
٢ —
٣ —
٤ —
٥ —

مقط لا غير

المودع ()

تحريرا في : / / ١٩٠٠ م .

مكرتير الجدول
()

(١٥) صيغة إعلان بعريضة الدعوى

انه فى يوم الموافق / / ١٩ الساعة
بناء على طلب ومهنته وجنسيته
ومقيم وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحامى
والكائن مكتبه برقم شارع بمدينة
انا / محضر محكمة قد انتقلت فى تاريخه
اعلاه واءلنت كلالا من :
(١) السيد / وزير مدعى عليه بصنته
(٢) والسيد / مدعى عليه بصنته
ويعلمنان فى مواجهة هيئة قضايا الدولة ببنى المجمع بقصر النيل بلقاهرة .
وقد اعلنت المعلن اليها بصورة من هذه العريضة للحلم بما جاء بها .
مخاطبا مع :
ولاجل :

(٦) اعلان بطلبات جديدة او بتعديل الطلبات الاصلية :

اتمه في يوم الموافق / / ١٩ الساعة
بناء على طلب ومهنته وجنسيته
ومقيم وموطنه المختار مكتب الاستاذ / الحلى
والكلن مكتبه برقم شارع بمدينة
أنا / محضر محكمة قد انتقلت في تاريخه
اعلاه وأعلنت كلا من :

- (١) السيد / وزير مدعى عليه بصفته
(٢) والسيد / مدعى عليه بصفته
ويعملان في مواجهة هيئة قضايا الدولة ببنى مجمع التحرير بقصر النيل .

وأعلنتها بالآتي

أقام الطالب ضد المعلن اليها الدعوى الرقيمة لسنة في
أمام محكمة

ومجلسه / / ١٩ عدل الطالب طلباته الاصلية قبل المعلن اليها
الى :
.....

ونظرا لتخلف ممثل الحكومة عن حضور الجلسة قررت المحكمة تأجيل
الدعوى الى جلسة / / ١٩ مع التصريح للطالب بالاعلان بطلباته
الجديدة .

الملك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن اليها بصورة من هذا العلم
بتعديل الطلبات على النحو المشار اليه بعاليه بتاريخ الجلسة الجديدة
التي ستعقد علنا أمام محكمة في يوم الموافق

/ / ١٩ .

ولاجل .

(٧) صيغة طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة (١)

السيد الاستاذ المستشار

تحية طيبة وبعد

(تستوفى الديبلجة) .

الموضوع

بتاريخ / / ١٩٨٠ اتلم المدعى ضده الدعوى

رقم لسنة ق وطلب فيها الحكم له بـ

وحيث أنه انقضى على هذا الاجراء اكثر من

(١) تنص المادة ١٣٤ من رفعات على أنه : « لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السر في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه ان يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى » .

وتنص المادة ١٣٥ على أنه : « لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع الا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذى توفى أو من قام مقام من نقد اهلية الخصومة او مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصلى » .

وجدير بالذكر اننا سبق ان اوضحنا ان قواعد البلب السلب الواردة بفائون المرافعات المدنية والتجارية والذى يتناول موضوع طوارئ الخصومة يسرى بمسنة على امام محكم مجلس الدولة فيما يتعلق بالنزاعات الادارية ، وقد تحفظنا على ذلك القول بان سريان هذه القواعد تسرى بما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية .

لذلك

يلتمس الطالب تحديد اقرب جلسة لنظر هذا الطلب ليعلن المدعى ضده
بها ليسمح الحكم بسقوط (أو انقضاء) الخصومة في الدعوى الرقيمة
لسنة ق وما يترتب على ذلك من آثار والزامه بالمصروفات ومتابيلز
اتعاب المحاماة .

وكيل الطالب

توقيع

المحلى

« وبناء على ذلك نقول أن هذه القواعد لم تحظى كلها بتطبيق عام أمام
محكم المجلس ، فبينما نجد أن هذه المحاكم قد أخذت كثيرا بأحكام وقف
الخصومة وانقطاعها وتركها لم تتبع هذا الاتجاه بالنسبة لسقوط
الخصومة وانقضائها بمضى المدة .

وسبب ذلك يرجع الى الدور الاجبى للقاضى الادارى باعتباره قاضى
مشروعية فتحصر مهمته في وزن القرار الادارى بهيزان المشروعية والتاكيد
من ان الادارة لم تخرج من ذلك النطاق باصدار قرار ادارى مشوب بأحد
العيوب التى توصف بالبطالان أو الانعدام ، كما لو أصدرت الادارة قرارا
مفرغا من صفته لكونه مشوب بعيوب عدم الاختصاص الجسيم .

ومع ذلك فلما نرى أنه ليس ثمة ما يمنع من الاستهداء بأحكام البلب
السليع من قانون المرافعات المدنية والتجارية في مسقوط الخصومة .
لان الدور الاجبى للقاضى الادارى لا يستطيع أن يستعفه بشئء لم ينص
عليه القانون بالنسبة للسقوط .

(٨) صيغة تعجيل دعوى بعد انقطاع الخصومة (١)

السيد الاستاذ المستشار / رئيس (محكمة القضاء الادارى - او
المحكمة الادارية حسب المستوى الوظيفى المدعى)

تحية طيبة

مقدمة لسيادتكم المصرى الجنسية والمقيم بـ
ومهنته وموطنه المختلر مكتب الاستاذ المحلى
والكائن بـ) .

الموضوع

بجلسة / / ١٩٨ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة فى
الفضية رقم لسنة قى بسبب وفاة

وحيث انه يحق للطلاب تعجيل الدعوى ضد مبالا بأحكام
المادة ١٣٣ من قانون المرافعات .

(١) طبقا للمادة ١٣٠ مرافعات ينقطع سير الخصومة بحكم القاتون
بوفاة أحد الخصوم ، او بفقده أهلية الخصومة ، او بزوال صفة من
كان يباشر الخصومة عنه من النائبين الا اذا كملت الدعوى تد تهايات للحكم
فى موضوعها - ولا تنقطع الخصومة بوفاة وكيل المدعى ، ولا بانقضاء وكيله ،
او بالتخلى او العزل - وللمحكمة أن تمنح أجلا للخصم الذى توفى وكيله
او انتقدت وكيله اذا كان قد بلغ فعين له وكيل جديدا خلال الخمسة عشر
يوما التالية لانقضاء الوكالة الاولى .

وقد استقرت محكمة النقض على انه اذا بلغ القاصر من الرشد
واستقر نأليه القانونى يمثل فى الخصومة برضاة فلا يحدث اى انقطاع
اذ أن النيابة تنفخ من نيابة قانونية الى نيابة انتافقية ممثلى للنائب صفة
فى تمثيل الخصم .

لذلك

يلتمس الطالب تحديد اقرب ميعاد لاستئناف السير في الدعوى للحكم
في الطلبات موضوع الدعوى وهي
مع حفظ كافة الحقوق الاخرى .

وكيل الطالب

التوقيع
المحلى

= (نقض مدنى في ١٩٧٣/١٢/١٩ — مجموعة النقض ١٣٥/٢/٢٤ — ٢٣٢) .
كذلك قضت محكمة النقض بأن الحكم بانقطاع سير الخصومة في الدعوى
لا يعدو ان يكون قرارا تصدره المحكمة لما لها من سلطة ولائية في مراقبة
التقاضى وليست قضاء في الحق .
ومن اهم ما تجدر الاشارة اليه ان المحكمة الادارية العليا قضت بأن :
« تعجيل نظر الدعوى بعد انقطاعها اتم القضاء الادارى يأخذ حكم
اقلتها ابتداء من حيث الالتزام بالاجراءات التى رسمها القانون لانهقاد
الخصومة ، ويستأنف سيرها بليداع طلب التعجيل قلم كسلب المحكمة في
الميعاد المقرر .
(راجع حكم المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة — ج/٢ — ص ١٠٦٢) .

(٩) صيغة طلب استكمال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية
وفقا للمادة ١٩٢ مرافعات

السيد الاستاذ المستشار / (محكمة القضاء الادارى ، او
المحكمة الادارية - بحسب المستوى الوظيفى .

تحية طيبة وبعد

(تستوفى الديباجة)

الموضوع

اقدم المدعى الدعوى الرقنية فى لسنة تضائية وطلب
فى ختلها الحكم بطلانيه وهى :

أولا :

ثانيا :

ثالثا :

رابعا :

وبتاريخ صدر حكم المحكمة ويقضى حسبها جاء بنطوقه به
.....

وحيث أن الحكم المثلر اليه التفت عن الطلب الثالث وهو

فيحق للمدعى أن يطلب الى المحكمة استكمال الفصل فى طلباته طبقا
لمصحيح المادة ١٩٢ مرافعات والتي تقضى بانه :

« اذا اغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب
الشان ان يعلن خصمه بصحيفة للحضور ابلها للفصل فيه » .

النتيجة

يلتمس المدعى تحديد اقرب جلسة لاختار المعلن اليه السيد /
وليسمع الحكم بقبول هذا الطلب شكلا ، وفى الموضوع الحكم بـ
مع حفظ سائر الحقوق الاخرى .

وكيل الطالب

التوقيع
المحلى

(١٠) صيغة طلب تصحيح حكم وفقا للمادة (١٩١) مرافعات (١)

السيد الاستاذ المستشار / رئيس (محكمة القضاء الادارى - او المحكمة
الادارية العليا حسب المستوى الوظيفى للطلاب)

تحية طيبة وبعد

(تنقل الديباجة والاعلان حسيبا سبق بيانه بالمصيغ السابقة) .

الموضوع

بتاريخ / / ١٩٨ أصدرت المحكمة حكما فى القضية رقم
لسنة قى وجاء فى منطوق هذا الحكم ما يلى :

اولا : عدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لطلب الالفاء لرفعها بعد
الميعاد .

ثانيا : الزام جهة الادارة المدعى عليها بان تدفع للمدعى تعويضا قدره
١٠١ جنيه (مئة وواحد جنيه) .

ثالثا : الزام المدعى وجهة الادارة بالمصروفات منلصة .

وصحة « ثانيا » تقتضى اضافة عبارة مؤقتا الى قيمة التعويضات
وذلك طبقا لطلبات المدعى الثابتة بمرضية الدعوى وبالمذكرات ، وآخرها
المذكرة المودعة فى فترة حجز الدعوى للحكم والمسلمة رسميا لامين سر
المحكمة فى / / ١٩٨ ويتوقعه الثابت عليها حيث جاء بالبند « ثانيا »
من الطلبات ما يلى « ٢ - الطلب الاحتياطى : الحكم للطلاب بتعويض مؤقت
قدره ١٠١ جنيه عما اصابه من ضرر مادى وآلم نفسى بسبب اعتباره مستقيلا
قبل السن القانونية بحوالى عاما لانه من مواليد / / ١٩ واعتبر
مستقيلا فى / / ١٩ وذلك طبقا لاحكام المادتين ١٦٢ ، ١٦٤ من
القانون المدنى ونظرا لتوافر قواعد المسؤولية فى القانون الادارى وعلى
سند من توافر الخطأ المنسوب للادارة ، ورابطة السببية بينه وبين
الاضرار المادية والادبية التى لحقت بالمدعى .

نخ الزام الجهة المدعى عليها بالمصاريف واتعاب المحالبة ... » .

(١). تراجع المادة (١٩١) مرافعات .

وهذه المستندات مودعة ملف القضية ولم يحدث بها اى تعديل او تغيير .
وحيث ان الحكم نص في اسبابه في الفقرة الاخيرة من الصفحة الثالثة
بما يلى :

((ومن ثم يتعين الحكم له بالتعويض الذى يطلب به وقدره مائة جنيه
وواحد ، واغفل ذكر عبارة (مؤقتا) الواردة بالصحيفة وبالمذكرات .

وحيث انه جاء بالفقرة الاخيرة قبل عبارة (فلهذه الاسباب ، ما يلى) :

((ومن حيث ان المدعى اجيب الى بعض طلباته)) .

ونظرا لان الطلبات التى استجابت المحكة لها هى الحكم بببلغ ١٠١ جنيه
تمويضا مؤقتا طبقا للوارد بالعريضة والمذكرات المودعة .

وحيث ان العرف القضائى جرى على طلب مبلغ ١٠١ جنيه مصرى هو
تمويضا مؤقتا وليس نهائيا .

وحيث ان الاسباب مكتملة للمنطوق .

فبناء على ما تقدم

فان اغفال ذكر تعويضا مؤقتا هو خطأ ماديا بحثا مما يجوز تصحيحه
علا بأحكام المادة ١٩١ مراعاتك .

النتيجة

يلتبس وكيل الطالب صدور قرار المحكة بتصحيح ماورد بالحكم المشار اليه
بإضافة (عبارة مؤقتا) الى ما ورد بمنطوق الحكم بالفترة « ثانيا » . (١)
وتفضلوا بقبول تحياتى وعظيم احترامى

وكيل المدعى بتوكيل علم رسمى

رقم

توقيع

المحلى

تحريرا فى / / ١٩

(١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة متعلقة بالدعوى الرقمية ٢٨٣٣
لسنة ٣٧ ق والمرغوة من موكلنا الدكتور ضد الجهاز المركزى
للتنظيم والادارة قد بوشرت بمعرفتنا .

(م - ٣ صيغ الدعوى)

(١١) صيغة طلب تفسير حكم وفقا للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات (١)

السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة المختصة) .

تحية طيبة وبعد

(تنقل الديباجة حسبما سبق بيئته بالصيغة السابقة) .

الموضوع

بتاريخ / / ١٩ أصدرت الهيئة المؤقتة حكما في القضية رقم لسنة ق وقضت في حكمها بما يلي : (يذكر المنطوق والأسباب الجوهرية المرتبطة به) ، وبإعلان هذا الحكم الى المحكوم ضده ادعى ان الحكم صادر بتعويض قدره ١٠٠ جنيه فقط على سند من ان الحكم قضى بذلك . وحيث ان الطالب طلب في عريضة الدعوى الحكم بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه حسبما هو ثابت بعريضة الدعوى وبالمذكرات . وحيث انه بمطالبة أسباب الحكم وحيثاته يبين انه استهدف الحكم بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه وليس تعويضا نهائيا قدره مائة جنيه . فان الطالب يتقدم بهذا الطلب لتفسير صحة ما جاء بالحكم . (٢)

الطلب

يلتمس الطالب تحديد اقرب جلسة لنظر هذا الطلب واعلان المحكوم ضده السيد / ليسمح الحكم بطلباته وهي :

أولا : قبول الطلب شكلا .

ثانيا : وفي الموضوع الحكم للطالب بتعويض مؤقت قدره مائة جنيه والمصروفات ومقابل اتعاب المحلّة . وحفظ كلفة الحقوق الأخرى للطالب .

وكيل الطالب

التوقيع

الحامى

(١) نص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات على ما يلي:

« يجوز للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسر ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

ويقدم هذا الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بالإجراءات المعتادة حسبما سبق بيئته .

(٢) هذه الصيغة تتعلق أيضا بالدعوى الرقيمة ٣٨٣٣ سلفة البيان

وبوشرت بحرقنا .

(١٢) صيغة مذكرات التدخل في الدعوى
طبقا لاحكام المادة ١٢٦ من قانون المرافعات

تمهيد :

الاحكام العامة :

طبقا لصحيح المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فانه يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضيا لاحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة برفع الدعوى قبل يوم الجلسة ، أو بطلب يقدم شفاعة بالجلسة في حضورهم ، ويثبت في حضرتها ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة .

ومفاد هذه المادة أن التدخل في الخصومة هو نوع من الطلبات المعارضة بتدخل شخص غريب عن الخصومة فيها للدفاع عن مصلحته ، وينقسم التدخل بحسب الغرض الى : تدخل انضمامي ، أو هجومي .

ويترتب على اعتبار نوعي التدخل من الطلبات المعارضة انه تسري عليها احكامها ، ومنها انه لا يجوز التدخل بعد اقفال باب المرافعة ، وانه يتعين أن تكون له صلة مباشرة بموضوع الطلب الاصلى ، وأن تكون المحكمة مختصة بدعوى التدخل ولائيا ، ونوعيا ، وقيما ، كما يشترط في التدخل بنوعية توافر شروط الدعوى من اهلية ومصلحة وصلة ، كما يشترط ألا يكون طالب التدخل ممثلا في الدعوى الاصلية فلا يجوز لاحد الخصوم في الدعوى الاصلية أن يتدخل فيها بصلة أخرى ، ونحيل الى الكتاب الاول في بقية احكام وشروط التدخل ونكتفي بعرض المذكرات التي تقدم من المتدخل .

مثال لصيغة مذكرة دفاع المتدخل أمام هيئة المفوضين

مذكرة بنففاع

الدكتور / مت دخلا

ضد

الدكتور / بصفته مدعيا
في الدعوى الرقمية لسنة ق جلسة أمام محكمة

الموضوع

بادئ ذي بدء فإن الدكتور / مدير مستشفى جليلة
يرجو قبول تدخله للدفاع عن حقه الذاتي في الدعوى المشار اليها
بمعاليه والتي يطلب فيها المتدخل ضده الدكتور / الفاء قرار
تعيين المتدخل طبقا للاجراءات المنصوص عليها بالمادة «١٢٦» من قانون المرافعات
المدنية والتجارية والذي يجري العمل به أمام مجلس الدولة .

الوقائع

أقدم المدعى الدكتور / الدعوى رقم لسنة ق
والمداولات أمام الهيئة الموقرة مدعيا أنه أحق من الدكتور /
(المتدخل) في شغل وظيفة مدير مستشفى جليلة وطعن في
قرار تعيين الدكتور / (المتدخل) الرقم في / /
والقرار المتعلق بتسكين الدكتور / (المتدخل) بإبطال
لخلافه القانون وإساءة استعمال السلطة بحجة أنه طبيب أسنان وأن المدعى
طبيب بشرى .

وقد لخص المدعى طلباته الختالية بإلغاء القرارين المشار
اليهما فيما تضمنها من تسكين وتعيين الدكتور / (المتدخل)
على هذه الوظيفة بدلا من الدكتور / بأثر رجعى من
..... / / ١٩ .

— الدفاع —

بمطالعة أوراق الدعوى ومذكرات المدعى (المتدخل ضده) يتضح أنه
لا صة لكل ما جاء بها شكلا وموضوعا ، وتوضح ذلك فيما يلي :

(أولا) سيق أن تقدم المدعى (المتدخل ضده) بمذكرة الى مدير الادارة العامة للشئون الطبية يطلب تسكينه على إحدى الإدارات بالادارة العامة للشئون الطبية ولم يطلب تسكينه على وظيفة مدير مستشفى .

(ثانيا) أن قرار تسكين الدكتور (المتدخل) تم تسكينه بمديرا لمستشفى جامعة منذ سنة ١٩ بالقرار رقم في / / ١٩ وقد تحصن القرار ضد الانشاء لسنوات ميعاد الطعن فيه ، ولذلك فلا محل لطلب المدعى الفاء هذا القرار بأثر رجعى يرجع الى سنة ١٩ وتعيينه محل الدكتور / (المتدخل) لأن ذلك لا يتفق مع كافة القوانين الوضعية ولا مع المنطق السليم حيث لا يجوز وضع شخص على وظيفة لم يشغلها بأثر رجعى أو إلغاء قرار تحصن ضد الإلغاء .

(ثالثا) يستشهد الدفاع بما جاء بدفءاع الادارة العامة للشئون الادارية - جامعة في خصوصية الرد على دعوى المدعى (المتدخل ضده) في شأن تسكين الدكتور / (المتدخل) بوظيفة مدير مستشفى حيث جاء الرد بتضمنا بما يلى :

« أما بخصوص دعوى الدكتور / (المدعى والمتدخل ضده) فإنه لا حق له فيها حيث أن الإدارة العامة للشئون الطبية حينما قامت بالأعداد للمستشفى منذ عام ١٩ فقد رشحت الدكتور (المدعى) ليكون عضوا بالأجنة ، ولكنه اعتذر بحجة أنه ليس لديه الاستعداد للتفكير في هذا المجال ، وصمد زميله السيد الطبيب / (المتدخل) وقام بالعمل على خيره وجه ولم يعترض عليه طوال هذه المدة التى تزيد عن خمس سنوات » .

واستطردت الادارة العامة للشئون الادارية بجامعة تقول في دفاعها السابق ما يلى :

« ولما كانت الادارة العامة للشئون الطبية تحرص على أعداد العاملين فيها اعدادا علميا فقد رشحت السيد الدكتور / (المدعى) لدراسة الدكتوراه في لاعداده للعمل الذى وضعته فيه الادارة ، فانها كذلك قامت بترشيح السيد الطبيب / (المتدخل) لدراسة دبلوم ادارة المستشفيات بكلية التجارة جامعة ، وقد نجح بالفعل وحصل على دبلوم ادارة المستشفيات ، وذلك الى جانب خبرته الطويلة في الأعداد للمستشفى وتجهيز الوحدات العلاجية بجامعة » .

واختتمت الجامعة كتابها بما يلى :

« من هذا يتبين أن الجامعة وضعت كل عايل في المكان المناسب له وأعدته الأعداد العلمى ليقوم بعمله على أسلوب على سليم » .

(رابعا) سبق أن صدرت عدة احكام من القضاء الادارى تعطى اطباء الانسان الاحقية في شغل مناصب ومديرى مستشفيات ، ونذكر من الاحكام التى صدرت في هذا الشأن الحكم الخاص بتعيين أحد أطباء الأسنان بمستشفى الهيئة القومية للسكك الحديدية مديرا لتلك المستشفى ، ويعزز ذلك ما جاء بكتاب نقابة اطباء الامنن بدار المهن الطبية الرقم في / / ١٩ .

(خامسا) ومن اهم ما يمكن أن يثار في هذا الموضوع أن قرار تسكين الدكتور / (المتدخل) قد تم وفقا لاجراءات وقواعد واردة في قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الذى أقر هذا التسكين ، وبذلك يتضح أن قرار تسكينه صدر صحيحا طبقا لقرار رئيس الجهاز رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ ، وطبقا لقوانين ولوائح ترتيب الوظائف وتقييمها والاصول العلمية في التسكين ولأن العامل بالدولة يسكن على الوظيفة التى يشغلها بالفعل طالما كانت درجته معادلة لدرجة الوظيفة وهذا الامر متوافر تماما في حالة الدكتور / (المتدخل) ويضاف الى ذلك أن الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من قرار رئيس الجهاز المركزى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ تجيز للوحدة الادارية أن تسكن العامل في وظيفته التى يشغلها والمعادلة لدرجته ، مما يؤكد صحة الاجراءات التى اتخذتها الجامعة ، ولا يقدح في ذلك كون الدكتور (المتدخل) طبيب أسنان نظرا لان الجامعة أعدته لإدارة المستشفيات وحصل بالفعل على دبلوم تخصصى في هذا العمل من كلية التجارة بجامعة

— انك —

يلتبس الدكتور / (المتدخل) في الدعوى المائلة التقرير بما يلى : —

أولا : التقرير بالاعتداد بصحة شغل السيد الدكتور (المتدخل) لشغل وظيفة مدير مستشفى جامعة بالقرارات الصحيحة التى تضمنت بضى المدة وهى القرار الرقم في / / ١٩ .
والقرار الرقم في / / ١٩ .

ثانيا : التقرير برفض الدعوى المقامة من المدعى الدكتور / الرقمية ... لسنة ... ق لعدم ابتغالها على أسباب قانونية صحيحة .

وكيل الدكتور
دكتور هيبس السيد اسماعيل
المحامى بالنقض

ملاحظة :

هذه الدعوى الرقمية (س) لسنة ٣٧ ق بوشرت بمعرفتنا .

مثال صيغة مذكرة تدخل انضمامي مع هيئة قضايا الدولة
في دعوى منضمة الى دعوة أصلية

مذكرة مقدمة الى محكمة

بانضمام السيد / الى الحكومة في الدعوى لسنة ق
لارتباطها بالدعوى الرقمية لسنة ق (١)

— الموضوع —

بمناسبة ضم الدعوى لسنة ق الى الدعوى لنفس
السنة القضائية فان السيد / يطلب من الهيئة الموقرة التدخل في
الدعوى لسنة ق منضما الى الحكومة طبقا لصحيح المادة (١٣٦)
مرافعات التي تنص على ما يلي : —

يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لاحد الخصوم او طالبا
الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .
ويكون التدخل بالأجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او
بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل
بعد اقفال باب المرافعة .

وحيث ان محكم مجلس الدولة استقرت على الاخذ باحكام المادة (١٣٦)
مرافعات في التدخل الانضمامي والاختصاصي فان السيد / يقرر
تدخله انضمامي في الدعوى لسنة ق منضما للحكومة لارتباطها
بالدعوى لسنة ق سببا وموضوعا وخصوصا .

— الدفاع —

حرصا على وقت الهيئة الموقرة يكتفى الدفاع بأن يضمن الحافظة المرفقة
لهذا الطلب صورة من مذكرته المقدمة في الدعوى رقم لسنة ق
وصورة من حافظة المستندات المبين بها المستندات المقدمة في الدعوى
لسنة ق .

— لذلك —

يلتمس الحكم بطلائه الواردة بالمذكرة التي انطوت عليها
الحافظة المرفقة وبالطلبات الواردة بمذكرة الحكومة .
مع الزام الخصم بمصاريف الدعوى واتعاب المحلة .

(وكيل المظنون ضده)

المصلى

(١) هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا وتدخلنا تدخلنا انضماميا مع الحكومة
في دعوى أخرى مرتبطة بها ، وذلك دعما لموقف موكلنا في الدعوى الرقمية (س)
لسنة ق .

(١٢) صيغة اعلان حكم مشمول بالصيغة التنفيذية

انه في يوم الساعة

بناء على طلب / ومطه المختار مكتب الاستاذ /
المحلى بالتقضى ومكتبه كائن برقم شارع مدينة
أنا / محضر محكمة قد انتقلت الى محل
اقامة : -

السيد / وزير بصفته ويعلن سيادته بادارة هيئة
مضليا الدولة بهجبع التحرير بقصر النيل بلقاهرة .
مخاطبا مع : -

- الموضوع -

اتمام الطالب الدعوى المستأنفة امام محكمة القضاء الادارى بهيئة استئنافية
وموضوعها استئناف الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة
والصادر بجلسة / / فى القضية رقم لسنة .. فى
وفى يوم الموافق .. / .. / .. قضت محكمة القضاء الادارى
(بهيئة استئنافية) فى الحكم المستأنف بإلغاء الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى
شكلا وفى الموضوع بإلغاء قرار الادارة الصادر فى .. / .. / .. بعدم قبول
طلب استقالة المدعى (المستأنف) وباعتبار طلب الاستقالة مقبولا بحكم القانون
لمضى ثلاثين يوما على تقديمه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمّت الادارة
بالمصروفات .

وبتاريخ .. / .. / .. تم شمول الحكم بالصيغة التنفيذية واتخذت
اجراءات استخراج الصورة التنفيذية بالطريق الرسمى بواسطة الاستاذ /
..... وكيل الطالب المذكور .

بناء عليه

أنا المحضر سلف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن اليه بما جاء ببيـاطنه
وتركت له صورة طبق الاصل من هذا العلم بما ورد به ولتنفيذه طبقا لصحيح
القانون .
مع حفظ كلفة حقوق الطالب الاخرى ايا كان نوعها .
ولاجل العلم والتنفيذ ..

ملاحظة :

الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة بوشرت بمرغرتنا فى الدعوى المستأنفة
والرقمية (س) لسنة ١٦ ق والتي انتهت الحكم فيها لصالح موكلنا .

(١٤) صيغة انذار بإقامة جنحة مباشرة في حالة عدم تنفيذ حكم
طبقا لحكم المادة (١٢٣) عقوبات

انه في يوم

بناء على طلب السيد / الموظف بجهة والمصرى
الجنسية وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى ومكتبه كائن
برقم شارع مخينة

انا / محضر قد انتقلت في التاريخ المذكور اعلاه الى
كل من : —

١ — السيد /

٢ — السيد /

ويعلنان —
مخاطبا مع : —

وانذرتهما بالآتى

بتاريخ / / ١٩٨٨ ابلى الى المنذر اليهما الحكم الصادر فى الدعوى
رقم لسنة ق والذى يقضى بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع
بالغاء قرار جهة الادارة بأرجاء استقالة المدعى وقبولها وما يترتب على ذلك ، ن
آثار والزام جهة الادارة بالمصروفات وعشرة جنيهات اتعاب المحللة وقد تم
شمول الحكم بالصيغة التنفيذية فى ١٩٨٨ .

غير ان جهة الادارة لم تتم بتنفيذ هذا الحكم طبقا لقرار المنذر .

وحيث ان امتناع جهة الادارة عن تنفيذ أحكام مجلس الدولة يعتبر مخرلا
بحجية الاحكام وتدخل فى احكام القضاء الامر الذى يتعارض مع قاعدة الفصل
بين السلطات .

وحيث ان محكمة القضاء الادارى قضت « بان اصرار الوزير على عدم
تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة لقوة الشيء المقضى هو خطأ يستوجب مسؤوليته
عن التعموض المطالب به ولا يدفع عن هذه المسؤولية او ينفى « الدوافع
الشخصية لديه » او قوله بأنه ينبغي وان تحقيق ذلك لا يصح ان يكون عن
طريق اعمال غير مشروعة » .

(راجع حكم محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ٢٩/٩/١٩٥٠) .
وحيث أن الامتناع عن تنفيذ الاحكام المشمولة بالصيغة التنفيذية يعاقب
عليه بموجب المادة ١٢٣ عقوبات والتي تنص على ما يلي : —

يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف
تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة او احكام القوانين واللوائح او تأخير تحصيل
الاهوال والرسوم او وقف تنفيذ حكم او امر صادر من المحكمة او من أية جهة
مختصة .

تذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم
أو امر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من أنذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم
او الامر داخلا في اختصاص الموظف . .

وحيث انه قد ترتب على ذلك اصابة الطالب بأضرار ادبية ومادية لا يمكن
تقديرها بأقل من مبلغ جنيها .

— التذكرة —

أنا المحضر سلف الذكر قد اعلنت الملن لها بصورة من هذا وكلفتها
بتنفيذ الحكم المشار اليه بهذا الانذار ويحق للطالب في حالة الاصرار على عدم
التنفيذ الاحتفاء بنص المادة « ١٢٣ » عقوبات سلفة البيان مع المطالبة بالتعويض
سلف الذكر .

ولاجل

ملاحظة :

- (١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة بوشرت بمعرفتنا في الدعوى الرقمية
(س) لسنة (٢٩) ق وحكم فيها لصالح موكلنا .
- (٢) ترنح الدعوى بعد المهلة المشار اليها مع التقيد بحكم المادة
(٦٣) اجراءات جنائية .

الفصل الثاني

صيف مختارة من دعاوى الإلغاء والتعويض
عن المسؤولية الإدارية

الفصل الثاني

صيغ مختارة من دعاوى الالغاء ودعاوى التعويض بسبب المسؤولية الادارية
نعرض ما يلى :

(اولا) : صيغ متعلقة بطلب ايقاف والغاء قرارات ادارية وبعض الاحكام المتعلقة بها :

ونعرض ذلك على النحو التالى :

- ١ — صيغة دعوى بطلب الغاء قرار ادارى فيها تضمنه من تخطى المدعى من الترقية بالاعتدية .
- ٢ — صورة حكم صادر بالغاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تخطى المدعى من الترقية (ويتعلق بالصيغة السابقة) .
- ٣ — صيغة دعوى بطلب الغاء قرار ادارى فيها تضمنه من تخطى المدعى فى التعيين بوظيفة عامة .
- ٤ — صيغة دعوى بطلب ايقاف والغاء القرار السلبي بشأن التسلب بمن قبول الاستقالة .
- ٥ — صورة حكم صادر بقبول الطلب المستعجل ويقضى بوقف تنفيذ القرار السلبي بافتناع جهة الادارة عن انتهاء خدمة المدعية . (ويتعلق بالصيغة السابقة) .
- ٦ — صيغة طلب ايقاف والغاء القرار الصادر من مجلس تأديب طلبة الجامعة (ويقضى بفصل طالب فصلا نهائيا) .
- ٧ — صيغة الطعن فى القرار السلبي بعدم قبول ابنة المدعى بالجامعة (على أساس الطعن فى الاستثناءات المقررة لابناء بعض الفئات) .

(ثانيا) : الصيغ المتعلقة بدعاوى التعويض :

- ١ — تهديد بالقواعد القانونية المتعلقة بدعاوى التعويض الناتجة من المسؤولية الادارية .
- ٢ — صيغة دعوى بطلب تعويض لاحد الضباط نتيجة صدور قرار ادارى بحالته الى الاحتياط ثم احالته الى المعاش (قبل الفصل فى الدعوى الحنائية التى قضى فيها ببراعته) وقد الفت المحكمة الادارية القرارين .
- ٣ — صيغة دعوى بطلب تعويض عن مسؤولية الادارة فى الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الادارى .

(أولا) صيغ متعلقة بطلب إيقاف وإلغاء قرارات إدارية وبعض الأحكام المتعلقة بها

ونلك على النحو التالى :

(1) صيغة دعوى بطلب إلغاء قرار إدارى فيها تضمنه من تخطى المدعى من الترقية بالاقدمية :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإدارى ، او المحكمة الإدارية (حسب المستوى الوظيفى) .
مقنيه لسيادتكم ... المصرى الجنسية ومقيم برقم ... شارع
مدينة ... ومحلته المختار مكتب الاستاذ المحلى والكائن مقره برقم
شارع مدينة

ضد

السيد وزير
ويعلن ببيئة قضايا الدولة بمبنى المجمع بهيدان التحرير بالقاهرة .

— الموضوع —

(ا) بتاريخ عين المدعى بالدرجة المخصصة لمؤله وهى
والقرارات المقدمة عنه بدرجة ممتاز ولا يوجد أى مانع من ترقية
الى الدرجة

(ب) وبتاريخ علم المدعى ان الذى يليه احدث منه فى الاقدمية
ولا يزيد عنه فى درجة الكفاية قد تخطاه فى الترقية بالاقدمية الى الدرجة
ونلك بموجب القرار الإدارى الرقيم والصادر فى
وحيث أن المدعى قد تظلم من القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه
فى الترقية بالاقدمية المطلقة ، وتقدم بدعواه فى الميعاد مما يجعلها مقبولة
شكلا .

— لنلك —

بطلب المدعى الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار
المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى والحكم بترقيته من تاريخ القرار
المطعون فيه مع كل ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة المدعى عليها
بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل المدعى

.....

المحلى

* * * يلاحظ أنه اذا كان المدعى قد رقى فعلا الى الدرجة المطعون
فى الترقية اليها فانه بدلا من أن يطلب الحكم بترقيته من تاريخ القرار المطعون
فيه يطلب الحكم بإرجاع اقدميته فى الدرجة المذكورة الى تاريخ صدور القرار
المطعون فيه .

(٢) صيغة دعوى بطلب الغاء قرار ادارى فيما تضمنه من تخطى المدعى من الترقية بالمخالفة لاحكام القانون (١٠٨) لسنة ١٩٨١ بتعديل نظام العاملين المدنيين بالدولة :

السيد الاستاذ / المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى .
مقدمه لسيادتكم المهندس / المصرى الجنسية ومطه المختار
مكتب الاستاذ / الدكتور : خميس السيد اسماعيل المحامى بالنقض والسكرتن
بعمرة برج الحدائق بحدائق المعادى بشارع ١٦٣ رقم/٤ .

فهد

السيد / وزير الزراعة
يصفته
ويعلن بهيئة تضليا الدولة ببنى المجمع ببيدان التحرير بلقاهرة .

— الموضوع —

يتمثل موضوع الدعوى المثلثة فى طلب المدعى الغاء القرار الرقم (٩٤٧) لسنة ١٩٨٢ الصادر من وزارة الزراعة فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية الى الدرجة الاولى وكل ما يترتب على ذلك من آثار ..

اسباب الدعوى

أولا : استندت الوزارة فى اسباب التخطى من الترقية الى سبب غسر مشروع يتمثل فى وضع معيار جديد للترقية اضافته الى معايير الترقية يتمثل فى استبعاد المعارين والموجودين بأجزة خاصة بدون مرتب ، وذلك بان اشترطت الادارة ان يكون المرشح للترقية شاغلا لوظيفة وممارسا لها لمدة عشرين متتاليين عند اجراء حركة الترقية ، وطبقت الادارة هذا المعيار على غير سند من القانون على المدعى ، بالمخالفة لاحكام القانون (١٠٨) لسنة ١٩٨١ الصادر بتعديل احكام القانون (٤٧) لسنة ١٩٧٨ . لان تطبيق هذا القانون مقصور على شاغلى وظائف الادارة العليا فحسب .

ثانيا : ان الحظر السابق لا يسرى على المدعى ، لانه لا يسرى على الترقية الى وظائف الدرجة الاولى التى تخطته الادارة من الترقية اليها .

ثالثا : مما يدعم الدعوى المثلثة ان القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ المتعلق بتعديل نظام العاملين المدنيين بالدولة جاء مؤكدا لهذا الاتجاه بنصه على

« عدم جواز ترقيّة العامل المعار أو الموجود في إجازة بدون مرتب إذا كان من شأنه وظائف الإدارة العليا » وهى وفقاً للجدول المرافق لنظام العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ تتبث في وظائف مديري العموم وما فوقها ، أما وظائف الدرجة الاولى فما دونها فلا تنطبق عليها هذه القاعدة .

رابعاً : ان طلبات الطالب في الدعوى الماثلة تتبث في إلغاء القرار المطعون فيه والرقم (٩٤٧) لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى احدى وظائف الدرجة الاولى وما يترتب على ذلك من آثار .

بناء على ما تقدم

فان التقيّد السابق الاشارة اليه لا ينطبق على حالة الطالب وبحق له طلب إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى احدى وظائف الدرجة الاولى لا سيما وان الطالب أقدم ممن تسبّهم القرار المطعون فيه فضلاً عن اتحاده معهم في مرتبة الكفيلة .

وذلك فضلاً عن ان الطالب قد تظلم من تخطيه في الميعاد القانوني حيث تقدم بتظلمه في ٢١ ابريل سنة ١٩٨٢ والثبث ان القرار المطعون فيه صدر في ٦ ابريل سنة ١٩٨٢ ، غير ان جهة الادارة لم تقسم بالرد على تظلمه ، وبذلك فقد استوفى شكل الدعوى الماثلة :

— لذلك —

يلتمس الطالب الحكم بطلبيه المشروعة وهى :

— قبول الدعوى شكلاً .

— وفي الموضوع الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه رقم (٩٤٧) لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تخطي المدعى من الترقية الى احدى وظائف الدرجة الاولى مع كل ما يترتب على ذلك من آثار وحقوق .

مع الزام جهة الادارة بالمصروفات وتبليغ المصلحة .

وكيل المدعى

دكتور خبيس السيد اسماعيل

الحاوى

بالقنصل والمحكمة الادارية العليا

صورة الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في موضوع
الدعوى السابقة والتي صدر الحكم فيها لصالح موكل المهندس
الزراعي

ونشر إليه كخلا لأهميته .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة - محكمة القضاء الإداري

دائرة الجزاءات والترقيات

بالجلسة المنعقدة علنيا في يوم الخميس الموافق : ١٩٨٤/٦/٢١ .

برئاسة الأستاذ المستشار / محمد مسعد مرج وكيل مجلس الدولة
وعضوية السادة الاساتذة / محمد عبد الغنى محمد حسن
المستشارين

والدكتور / محمود صفوت عثمان

وحضور الاساتذة المستشار / سلمى الصباغ مفوض الدولة
وسكرتارية السيد / جمال كليل صليب أمين السر

أصدرت الحكم الآتي
في الدعوى رقم ٣٨٨٠ / ٣٦ ق
المقابلة من السيد /

ضد

السيد / وزير الزراعة بصفته

الصادر بجلسة ٨٤/٦/٢١

الإجراءات :

أقدم المدعى هذه الدعوى بعريضة أودعها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ طالبا في ختالها الحكم بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالفناء القرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات ، وتأييدا لدعواه فقد أودع المدعى حافظة مستندات تضمنت صورة القرار المطعون فيه وكذلك الرد على التظلم المقدم من المدعى ، وردا على الدعوى فقد أودعت الجهة الادارية حافظة مستندات تضمنت ملف التظلم المقدم من المدعى ومذكرة بدفاعها ، وبعد تحضير الدعوى أودع السيد مفوض الدولة لدى هذه المحكمة تقريراً مسبباً بالرأى القانوني انتهى فيه الى أنه يرى الحكم بقبول

الدعوى شكلا وفي الموضوع بالفناء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية للدرجة الاولى وما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية المصروفت ، وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢ وفيها وفي الجلسات التالية نظرت الدعوى على النحو التالي بحضور الجلسات ، وقد اودع الحاضر عن المدعى مذكرة بنفاعه وحفاظة مستندات تضمنت صورة من تقرير السيد مفوض الدولة ، كما اودع حافظة ثانية انطوت على صورة حكم صادر في حالة مماثلة ، كما اودع الحاضر من الحكومة مذكرة بنفاعها وحفاظة مستندات انطوت على صورة القرار الوزاري رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ وبمسألة بحالة المدعى الوظيفية وكذلك ببنا بحالة السيد / المطعون على تربيته وقررت المحكمة اصدار الحكم آخر الجلسة ، وقد اودعت بمسودة الحكم المشتلة على اسبابه عند النطق به .

الحكمة :

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد مداولة .
من حيث ان المدعى اقام هذه الدعوى طالبا الحكم بقبولها شكلا وفي الموضوع بفناء القرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ فيها تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفت ، وقال المدعى شرعا لدعواه انه صدر القرار المطعون فيه بترقية بعض العاملين بوزارة الزراعة للدرجة الاولى متخطيا اياه في الترقية الى هذه الدرجة دون سبب مشروع وذلك على الرغم من انه يتوافر في شأانه شرط الكفاية والاقضية على بعض من شملهم القرار المطعون فيه قبل السيد / ، وقد ارجعت الجهة الادارية تخطيه في الترقية الى انها وضعت معيارا جديدا اضافته الى معايير الترقية وهو يقوم على استبعاد المعايير والموجودين في اجازات خاصة بدون مرتب وذلك بان اشترطت الجهة الادارية ان يكون المرشح للترقية شاغلا لوظيفته وممارسا لها لمدة عشرين متتالين عند اجراء حركة الترتيبات ، وقد طبقت الجهة الادارية هذا المعيار على المدعى وتخطته فعلا في الترقية مبرره ذلك بأنه كان في اجازة بدون مرتب من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨١ ولما كان تصرف الجهة الادارية يخالف احكام القانون وخاصة ما ورد بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ذلك ان حظر ترقية المعار وفعل لحكم هذا القانون مقصور على شاغلي وظائف الادارة العليا وبالتالي فان الحظر لا يشمل الترقية الى الدرجة الاولى فضلا عما في ذلك من مخالفة للاحكام القضائية والقانونية الصادرة في هذا الشأن واضاف المدعى انه تظلم من هذا القرار للسيد وزير

الزراعة بتاريخ ٨٢/٤/٢١ ولما لم ترد عليه جهة الادارة اقليم دعوه المظلة طالبا الحكم بما سبق بيانه من طلبات .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد ردت الدعوى بقولها انه وفقما لحكم الفترة الاخيرة من المادة ٣٧ من نظام المعلمين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ فانه يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون المعلمين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار ، ولما كانت الترقية الى الدرجة الاولى تتم بالاختيار بنسبة ١٠٠٪ فقد قبلت لجنة شئون المعلمين بالتقترح معايير للترقية بالاختيار بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥ واعتبرت من السلطة المختصة بنفس التاريخ وهذه المعايير هي :

(١) يراعى الاقدمية المطلقة وعند التساوى يفضل من له خدمة اكبر بالوزارة وعند التساوى يراعى التخصص .

(٢) أن يكون الموظف شاعلا الوظيفية المرقى منها وممارسا لها سنتين متتاليتين عند اجراء الترقيات .

وحيث أن المدعى كان حاصلا على اجازة خاصة بدون مرتب انتهت في ١٩٨١/٨/٤ فانه بذلك يكون قد انتهت الشرط المقرر للترقية بالاختيار ولا تشمل حركة الترقيات الصادرة في ٨٢/٤/٦ وذلك لانه لم يكن شاعلا وممارسا للوظيفة المرقى منها سنتين متتاليتين عند اجراء الترقية وانتهت جهة الادارة الى طلب الحكم برفض الدعوى لعدم قبولها على سند من القانون .

ومن حيث شكل الدعوى فان القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ ويادر المدعى الى التظلم منه بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢١ واذا لم يلق ردًا على تظلمه فقد اقام دعواه المظلة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ خلال مدة الستين يوما التالية لاعتبار تظلمه مرفوض حكما بعدم رد الجهة الادارية عليه في الميعاد اذ الثابت انها قد ردت عليه برفض تظلمه بعد فوات الستين يوما التي كانت مقدرة عليه في هذا التظلم وبذلك تكون الدعوى قد اقيمت بهرامة الاجراءات والمواعيد المقررة لاقامة دعوى الالغاء ويتعين الحكم بقبولها شكلا .

ومن حيث انه عن موضوع الدعوى فان الثابت ان حركة الترقيات المطعون عليها قد تمت الى وظائف الدرجة الاولى والتي تتم الترقية اليها جميعا بالاختيار وفقا للنسب الواردة بالجدول المرافق لنظام المعلمين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي تنص المادة ٣٧ منه على انه يشترط في الترقية بالاختيار ان يكون المعلم حاصل على مرتبة ممتاز في تقرير الكفالية عن السنتين الاخيرتين ، ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة

وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفلية ، ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون المعلمين اضافة ضوابط للترقية بالاقتدار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة ولما كان الثابت من رد جهة الادارة والبيان المخزن الذي اودعته بحالة المدعى الوظيفية وحالة المعلمين على ترقية السيد / انها لا تنكر على المدعى تسويبه في الكفلية مع زملائه المعلمين على ترقيةهم وانه اقدم من المعلمين على ترقية المشار اليه في اقدمية الدرجة المرقى فيها اذ بينما ترجع فيها الى ١٩٦٩/١٢/٢١ فلان اقدمية المعلمين على ترقية ترقية ترجع فيها الى ١٩٧١/٦/١ ، وبذلك فقد كان من المتعين على جهة الادارة وقد اتحدت مراتب الكفلية ان تعمل قاعدة الاقدمية لا يسبق الاحدث زميله الاقدم منه طالما لا توجد مبررات للسبق وهي التميز في الكفلية ، على ان جهة الادارة قد اقصت عن سبب تخطي المدعى في الترقية واوردت ما يفاده انه لم يكن يتوافر في شأنه الضابط الاضافي الذي وضعته للترقية بالاقتدار والذي يقوم على ضرورة ان يكون المعلم المرشح للترقية متواجدا في العمل وقتا بالوظيفة المرقى منها لمدة سنتين متتاليتين سابقتين على الترقية وانه لما كان المدعى متواجدا في اجازة خاصة بدون مرتب خلال المدة من عام ١٩٧٨ حتى عام ٨١ .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة يجرى على ان هذا الضابط الاضافي للترقية بالاقتدار الذي وضعته الجهة الادارية هو ضابط مخلف لحكم القانون ذلك لانه يترتب عليه معلا حرمان المعلم المعار والموجود في اجازة خاصة من الترقية بالاقتدار في حين ان علاقته الوظيفية بالمعلم تكون قائمة ومتصلة من جميع النواحي مما يوجب حصوله على علاواته وترقياته سواء تمت بالاقدمية او الاختيار ذلك ان مثل هذا المعلم انما يستخدم حقا مقرر في نظام المعلمين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ولا يسوغ حرمان المعلم من الترقية في غير الاحوال المقررة قانونا ولمجرد انه يستخدم حقوقه الوظيفية المقررة للمعلم المعار في نظام المعلمين الذي يقرر هذا الحرمان ويحدد احواله وشروطه ، وقد جاء القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل نظام المعلمين المشار اليه كاشفا مؤكدا لهذا النظر وذلك بنصه على عدم جواز ترقية المعلم المعار او الموجود في اجازة خاصة بدون مرتب اذا كان من شاغلي وظائف الادارة العليا وهي وفقا للجدول المرافق لنظام المعلمين رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ وظائف مديري العموم وما فوقها ، اما ما دون ذلك وهي وظائف الدرجة الاولى فما دونها فلا يسرى هذا الحكم بالنسبة لها ويكون الضابط الذي وضعته جهة الادارة مخلف لصحيح حكم القانون .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكان الثابت ان المدعى اقدم من المعلمين على ترقية فضلا عن اتحاده مع مرتبة الكفلية فلان القرار المطعون فيه وقد صدر

مخطيبا المدعى فى الترقية الى الدرجة الاولى استنادا الى معيار مخلف للقانون
يكون قد صدر معينا يتعين الالفاء فيها تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية الى
الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة ١٨٤ من
قانون المرافعات .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون
فيه رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ فيها تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية الى احدى
وظائف الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمته الادارة المصروفات .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

(٣) صيغة دعوى بطلب إلغاء قرار إداري فيها تضمنه من تخطى المدعى في التعمين بوظيفة عامة

السيد الاستاذ المستشار لـ

مقدمه :

(أنظر الديباجة وجهة الاعلان حسبها سبق بيانه) .

فـ

السيد / وزير

ويعلن بهيئة قضايا الدولة بجميع التحرير بقصر النيل بالقاهرة .

الموضوع

بتاريخ اعلنت جهة عن وظائف شباغرة
بجريدة وذكرت المواصفات اللازمة لشغل هذه الوظيفة طبقا
لبطاقات الوصف المعتمدة من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة المالية .
وتقدم المدعى بطلب صحيح لشغل احدى الوظائف المعلن عنها وذكر بطلبه
ما يفيد استيفائه المطلب اللازمة لشغل هذه الوظيفة طبقا للمواصفات المعلن
عنها من حيث المؤهل ، والخبرة ، والسن ، وموقفه من التجنيد .

وقد عقدت الجهة المعلنة امتحانا للمتقدمين وكان ترتيب المدعى « الاول »
على المرشحين وعند اعلان النتيجة اعلنته الجهة المدعى عليها بالحضور لمقرها
الرئيسى خلال عشرة ايام لاستلام العمل وذكرت انه في حالة عدم حضوره يعتبر
ذلك بمثابة تنازلا عن التعمين بالوظيفة المعلن عنها .

وفد ثبت ان المدعى توجه لاستلام العمل في الموعد المحدد ، كما ثبت ان الجهة
المدعى عليها رفضت تعيينه ، فتقدم بتظلم إداري الى الجهة المعلنة غير أنها رفضت
تظلمه دون ذكر للأسباب .

— لذلك —

يلتمس المدعى الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء القرار
..... الصادر في فيها تضمنه من تخطى المدعى ، وعدم
تعيينه في الوظيفة المعلن عنها مع كل ما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة
الادارة بالمعروفات ومقابل اتعاب الحماة وحفظ سائر الحقوق الاخرى .

وكيل المدعى

.....

المحلى

.....

(*) هذه الدعوة بوشرت بمعرفتنا وحكم فيها لصالح موكلنا .

**(٤) صيغة دعوى بطلب إيقاف الفاء القرار السلبي برفض قبول
استقالة وتسوية وأعطاء شهادة
بمدة ختمة وأخلاء الظروف**

السيد الاستاذ المستشار
(تقدم الدعوى للمحكمة المختصة نوعيا طبقا للمستوى الوطنى للطلاب)
يتقدم بهذا لسيادتكم (يتبع ما سبق بيانه) .

مُـسـد

السيد / (تذكر وظيفة المدعى عليه وصفته في الدعوى)
ويعلن / طبقا للمادة (٣٥) من قانون مجلس الدولة و (١٣) من
قانون المرافعات .

الموضوع

(١) استقال زوج الظالبة من وزارة التربية والتعليم ، والتحق بمرسوق
التعليم بالملكة العربية السعودية وتقدمت المدعية الى مدير مدرسة البنات
الثانوية التى تعمل بها بطلب لطمس فيه منحها اجازة لمرافقة زوجها ، ولكنها
رفضت طلبها فاضطرت للانتقطاع للحاق بزوجها لجبع شحات الاسرة ، وتم
انقطاعها في وها زالت بتقظمة حتى تاريخ تقديم العريضة ، ولم
تتخذ الادارة ضدها اى اجراء تاديبى خلال الشهر التالى للانتقطاع ، ومن ثم فانها
تعتبر مستقلة بالتطبيق لاحكام المادة (١٨) من القانون رقم ٤٧ الخاص بالمعاملين
المدنيين بالدولة ، اى تعتبر استقالتها مقبولة بحكم القانون .

(٢) تظلمت المدعية من قرار رفض ادارة التعليمية ولكن
الادارة تسلبت عن الرد مما يعتبر بمثابة قزارا ضليبا منها برفض طلبها .

أسباب الدعوى

(١) لم تكشف الادارة التعليمية عن الدوافع والاسباب التى هرب امتناعها
عن انتهاء خدمة الطالبة بالمخالفة للمادة (١٨) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الامر
الذى يعد مخالفة لصحيح القانون .

(٢) امتناع الادارة من اعتبار الطالبة مستقلة فيه مخالفة لاحكام الدستور
اذ نص المادة (١٣) منه على ما يلى :

« لا يجوز فرض اى عمل على المواطنين »

لذلك

تطلب المدعية الحكم بطلبيتها المشروعة وهي :

أولاً : قبول الطعن شكلاً .

ثانياً : الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف القرار السلبي برفض طلبها وذلك نظراً لتوافر شرط الاستعجال والجدية والمشروعية في هذا الطلب .

مع الحكم برفع اسم المدعية من عداد العاملين بوزارة التربية والتعليم ومنحها شهادة بخلو طرفها من العمل وبمدة خبرتها وعملها وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

ثالثاً : وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار .
رابعاً : إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات ومقابلات المحاماة .

تكتور خيس السيد اسماعيل
وكيل المدعية
المحامي

ملاحظة :

هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا ، وقضى فيها لصالح موكلتنا ولاهية هذا النوع من الدعاوى في الحياة العملية تبين الحكم المتعلق بها ..

(٥) صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإداري
بخصوص شق مستعجل بوقف تنفيذ القرار السلبي
بإمتناع الإدارة عن إنهاء خدمة مديرة وتسليمها
شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة خدمتها وعملها

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة - محكمة القضاء الإداري
دائرة التسويات

بالجلسة المنعقدة علنا في يوم الاثنين الموافق : ١٩٨٢/٢/٧ .

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المجيد الشاذلي وكيل مجلس الدولة
وعضوية السادة الاستاذين / نصر عبد الحليم نصير ويحيى الفطري
المستشارين
وحضور السيد الاستاذ المستشار / على شحاته
مفوض الدولة
وسكرتارية السيد / سامي ونيح حنا
أمين السر

أصدرت الحكم الآتي

في الدعوى رقم ٧٠٧ لسنة ٢٧

المقامة من السيدة

ضد / السيد محافظ القاهرة

الوقائع

أقامت المدعية هذه الدعوى بإيداع صحتها تلم كتاب هذه المحكمة
بتاريخ ٨٢/١١/٢٤ طالبة الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار
السلبي بإمتناع منطقة مصر القدية والمعادى التعليمية من إنهاء خدمة المدعية
ورفع اسمها من عداد المعلمين وأعطائها شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة
خبرتها وعملها (ثانيا) وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على
ذلك من أكثر والزام الإدارة المصروفات . وشارحة دعواها قالت انها كانت
مديرة بمدرسة المعادى الثانوية للبنات التابعة لمنطقة مصر القدية والمعادى
التعليمية وقد طلبت في ١٩٨٢/١٠/١٠ اجازة لمرافقة زوجها الذي يعمل بالملكة
العربية السعودية الذي أنهى خدمته بالتربية والتعليم من ١٩٨٢/٤/١ ولكن

الإدارة لم ترد عليها وانقطعت عن عملها عازفة عن الوظيفة اعتباراً من ١٩/١٠/١٩٨٢ حتى الآن وتقدمت الى الإدارة طالبة اعطائها ما يفيد انتهاء خدمتها باعتبارها مستقيلة وخلو طرفها وشهادة بمدة خبرتها فأمنتت بغير مسوغ من واقع أو قانون . ولما كانت المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ انقطاعه وكان يتعين على الإدارة اصدار قرار بإنهاء خدمتها من ذلك التاريخ . ولما كان هذا الامتناع عن إنهاء خدمتها واعطائها شهادة بهذا الانتهاء وخلو طرفها ومدة خبرتها يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها ويتوانس به ركن الاستعجال فضلاً عن توافر ركن الجدية بخلافه القانون فقد خلصت المدعية من ذلك الى طلب الحكم لها بطلبها وأرفقت بعريضة الدعوى حافظة بها اربعة مستندات لاثبات قيام علاقة الزوجية وأن زوجها السيد / مسافر الى المملكة العربية السعودية . وقد تحدد لنظر الشق المستعجل جلسة ١٧/١/١٩٨٢ وعلى الوجه الثابت بمحضر الجلسة حيث قدم الحاضر عن المدعية حافظة بمستندين ومذكرة ردت المدعية فيها دفاعها وتقرر اصدار الحكم بطسمة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

ومن حيث أن المدعية تهدف بالشق المستعجل من الدعوى الى الحكم بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن إنهاء خدمتها واعطائها شهادة تنفيذ ذلك وخلو طرفها ومدة خبرتها وعملها .

ومن حيث أن المحلف هو الذى يمثل المحافظة بما يتبعها من مديريات الخدمات ومنها الإدارة التعليمية أمام القضاء عملاً بقانون الحكم المطى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فمن ثم يكون محلف القاهرة فى الدعوى المثلثة هو الشخص الذى توجه اليه المناقشة وإذا استوفيت الدعوى سائر الاجراءات المقررة قانوناً فهي مقبولة شكلاً ..

ومن حيث أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وهى فرع منها مردها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون ووزنه بميزان مناطه المشروعية فلا يوقف تنفيذ القرار الا اذا توافر ركنان الاول ركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار اطعون فيه نتائج يتعذر تداركها والثانى يتصل ببدا المشروعية أى أن يكون ادعاء الطالب قائماً بحسب الظاهر على اسباب تحول فى طيقتها سنداً للالغاء القرار كل ذلك دون مناس طلب الالغاء ذاته الذى يبقى حتى يفصل فيه موضوعياً .

ومن حيث أنه بالنسبة لركن الاستعجال فقد جرى قضاء هذه المحكية على أن ابتناع الإدارة عن إنهاء خدمة العامل الذى انتطع عن العمل وانتهت خدمته باعتبارها مستقبلا وفقا لحكم القانون دون مبرر قانونى يمثل عقبة قانونية تحرمه من السفر والانتقال ما دام الثابت من جواز سفره وبطاقته العائلية أنه موظف بها إذ أن الأمر يحتاج الى موافقتها كما يمنعه من تغيير بيانات بطاقته العائلية او الشخصية كذا عدم افادته من مدة خبرته السابقة فى الوظيفة الجديدة عند تقبله الى عمل آخر يتكسب منه وهى كلها أمور تقيد حريته وتشكل قيداً عليها ويتعارض مع ما كفله الدستور للمواطنين من حرية الانتقال والهجرة والعمل فى حدود القانون وما لا شك فيه أن الاعتداء على الحرية أو تقييدها بلا موجب من القانون هو أبرز الصور التى يترتب عليها نتائج يتعذر تداركها وبها يتوافر معه ركن الاستعجال .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ركن الجدية فإن الثابت من ظاهى الأوراق دون التعرض لاصل طلب الالفاء أن المدعية قد انتطعت عن العمل بدون إذن اعتباراً من ١٨/١٠/٨٢ ثم استمرت منقطعة عن العمل عازمة عن الوظيفة ولم تجد جهة الإدارة ذلك كما هو ثابت من كتاب إدارة مصر القديمة التعليمية الى المحكية كما افادت بأن المدعية احيلت الى التحقيق فى ٢/١٢/١٩٨٢ ومن ثم فإن المدعية تعتبر مقدمة لاستقلالها من الخدمة وفقاً لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كما أن جهة الإدارة لم تقدم ما يبيد اتخاذا أى إجراء تأديبى ضدها خلال الشهر التالى إذ لم يبدأ التحقيق معها الا فى ٢/١٢/١٩٨٢ بينما كان الانقطاع اعتباراً من ١٩/١٠/١٩٨٢ أى بعد أكثر من شهر عن الانقطاع ومن ثم فإن خدمتها تعتبر بحسب الظاهر بانهية من تاريخ الانقطاع وفقاً لهذا النص وكان يعين على جهة الإدارة إصدار قرار بإنهاء خدمتها واعطائها شهادة تفيد ذلك وظلو طرفها ومدة خبرتها وفقاً لنص المادة ٢٦٢ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ويكون ابتناع الإدارة من ذلك مخالفاً للقانون بما يتوافر معه ركن الجدية فى طلبه ابتناع التنفيذ .

ومن حيث أنه بذلك يكون قد توافر فى الطلب المستعجل ركن الاستعجال والجدية ويكون يلزم وقف التنفيذ قائماً بحسب الظاهر على سببه صحيح من القانون ويتمين الحكم بوقف تنفيذه مع عدم المساس بأصل طلب الالفاء وما يتفرع عنه من دفع ودلائل موضوعية حتى يفصل فيه موضوعياً بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتقديم تقرير فى الدعوى .

وبين حيث أن جهة الإدارة تكون قد خسرت هذا الشق من الدعوى فيتمين التزامها بمروءات الطلب المستعجل وفقاً لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وفي الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار السلبي بالمتناع ادارة مصر القديمة التعليمية عن انتهاء خربة المدعية وتسليمها شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة خبرتها وعملها والزيث جهة الادارة مصروفت هذا الطلب وتررت احلة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها وتقديم تقرير في الموضوع .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

(٦) صيغة إيقاف والغاء قرار صادر من مجلس تأديب الطلبة بجامعة
بفصل طالب فصلا نهائيا من الجامعة

السيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة
القضاء الإداري « دائرة منازعات الأفراد » .
تحية طيبة وبعد
يتقدم بهذا لسيادتكم (تكتب الديباجة) .

مفسد

السيد / رئيس جامعة بصفته
ويعلم بموطنه اثنائوني بجامعة

الوقائع

١ - بتاريخ / / ١٩ ادى الطالب / الامتحان في مادة
..... وسلم ورقة الاجابة الى ملاحظ اللجنة وتسلم منه بطلقة
اثبات شخصية .

٢ - بتاريخ / / ١٩ فوجيء الطالب باستدعائه للشئون القانونية
بإلصاقه بالتحقيق معه لاتهامه بعدم تسليمه ورقة الاجابة .

٣ - دافع الطالب عن نفسه بتكرار التهمة بدليل و
و

اولا : الاتهام غير صحيح بدليل انه لا يمكن تسلم الطاعن بطلقة شخصيته
الا بعد تسليم ورقة الاجابة للملاحظ المختص .

ثانيا : ان الاتهام لا يلقى جزاءا وانما بناء على التحقيق واليقين وليس بناء على
الشك والظن والتخمين .

ثالثا : ان العقوبة المقررة تمت على اساس الافتراض الجدلي بصحة الواقعة
المكتوبة ، جاء على غير سند من الواقع او الحقيقة او القانون .

رابعا : * * * * *

ومن حيث ان هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الواجبة قانونا ، حيث تظلم
الطالب الى رئيس الجامعة من قرار مجلس التأديب خلال عشرة أيام من صدور
قرار الفصل طبقا للمادة (١٨٤) ولم يجلب الى تظلمه .

(١) تراجع المواد ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات بخصوص ما أوردته عن النظام التأديبي
للطلاب ، كما تراجع اللائحة التنفيذية للقانون في شأن تحديد العقوبات .

وحيث أن الشق المتعلق بالانيقاف توافرت له أسباب الاستعجال : من حيث الجدية ، والمشروعية ، وتعذر تدارك أمر لا يمكن تداركه في المستقبل ، إذ أن القرار المطلوب إيقافه والعائله يضر بمستقبل الطاعن ضررا يلحقا ، فضلا من كونه مشوب بالغلط في تقدير الجزاء حيث طبقت على الطالب أتمى العقوبات التأديبية الواردة بالمادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات (١) .

لذلك

يلتمس الطاعن الحكم بطلبته المشروعة وهي :
أولا : الحكم بقبول الطعن شكلا .

ثانيا : الحكم بإيقاف تنفيذ القرار الصادر برقم بتاريخ / / ١٩
والذى يقضى بفصل الطالب (مع ما يترتب على ذلك من آثار) .

ثالثا : وفي الموضوع إلغاء قرار مجلس تأديب الطلبة الصادر من جامعة
بتاريخ / / ١٩ والذى تضمن فصل الطالب نهائيا من
كلية مع ما يترتب على ذلك من آثار .

مع إلزام المطعون ضده بصفته بالمصروفات ومقابل اتماع المساهمة
وحفظ سائر الحقوق الأخرى للطاعن .

وكيل المدعى

.....

الحامى

(١) تدرج الجزاءات الواردة بالمادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجمعيات في ١٤ جزء تبدأ بالتنبيه
شفاة أو كتابة ، وتنتهى بالفصل النهائى الذى طبق على الطالب بما يجعل
القرار المطعون فيه بمن في القسوة ، بما يجعله مشوب بالغلط وركوب متن
الشطط في تقدير الجزاء .

(٧) صيغة الطعن في القرار السلبى بعدم قبول ابنه المدعى (بصفته)
بالتجافه على اساس الطعن في الاستثناءات المقررة. لإبناء بعض الفئات
وعدم شرعية تفضيلهم على أصحاب المجاميع الاعلى
في القبول بالجامعة

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى « دائرة
منازعات الأفراد والهيئات » .

يتقدم بهذا لسيادتكم السيد / ومهنته
والمقيم بصفته وليا عن ابنته الطالبة
المصرية الجنسية — وموطنها المختار مكتب الاستاذ المحلى
بانتقضى والكائن برقم بصفته وكيلًا في الدعوى بموجب توكيل علم رسمى
رقم صادر- من مأمورية الشهر العقارى بـ

مضمون

السيد الدكتور / وزير التعليم العالى بصفته رئيس المجلس الاعلى
للجامعات مدعى عليه ويعلن بهيئة قضيا الدولة بجميع التحرير — قصر النيل
بالقاهرة، مخاطبا مع :

الوقائع

١ — نجحت ابنة المدعى في شهادة الثانوية العامة قسم علمى في العام الدراسى
١٩٨٤/٨٣ من مدرسة وحصلت على درجات
مجموعها ٣٤٥ درجة ونصف من مجموع الدرجات وقدرها ٤٠٠ درجة ،
وقدمت رغبتها لمكتب التنسيق وكانت الرغبة الاولى للطب البشرى ، ثم
طب الانسان ، ثم كلية الصيدلة ، وذلك طبقا لما جاء بطلب الترشيح
الذى قدم فى / / ١٩ .

٢ — علم المدعى بصفته وليا عن ابنته من جريدة « الاخبار » فى / / ١٩
ان ابنته رشحت الى كلية الطب البيطرى بجامعة

٣ - استيودع المدعى بالحفاظة بالطبسة المستندات الآتية :

١) صورة توكيل رسمى علم من المدعى الى الدكتور / خميس السيد
اسماعيل ضاهر من مكتب الشهر العقارى بـ
ومسجلا برقم

اب) صورة رسمية من بيان درجات ابنة المدعى / شيرين محمد أحمد حسنين ، وثابت بها أنها حصلت على شهادة الثانوية العامة عام ١٩٨٤/٨٣ شعبة القسم العلمى - علوم من مدرسة جمال عبد الناصر الثانوية بالزقازيق بمجموع درجات ٣٤٥٥ درجة من النهاية الكبرى للدرجات وقدرها ٤٠٠ درجة ، وصورة الشهادة مصدق عليها بأنها طبق الاصل ومختومة بختم الدولة .

ج) صورة ايصال الاوراق المقفلة لمكتب تنسيق القبول للجامعات والمعاهد سنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٨/٧ .

الاسباب

اولا : يطعن المدعى بصفته على القرار السلبى بامتناع الجهة الادارية عن قبول ابنته بالحدى الكليات ، حسب اولوية الرغبة المقفلة من ابنته وهى : كلية الطب البشرى ، أو طب الاسنان ، أو الصيدلة ، بالرغم من قبول غيرها بكلية الطب البشرى من يقل مجموع درجاتهم عنها على غير سند من القانون اللهم الا بسبب الاستثناءات غير المشروعة حيث قبلت كلية الطب البشرى بالزقازيق مجموع أصلى ٣٥٢ درجة بالنسبة للحالات العادية ، ومجموع ٣٣٢٥ درجة بالنسبة لأصحاب الاستثناءات غير المشروعة .

وبذلك كان يتحتم على مكتب التنسيق ترشيح ابنة المدعى لسلكية الطب البشرى باعتبار أن مجموعها ٣٤٥٥ كما سبققت الإشارة الى ذلك .

ثانيا : أن القرار المطعون عليه يتعارض مع مبدأ المساواة ، وتكافؤ الفرص بين المواطنين وهما المبدأين اللذين حرص الدستور عليهما وتأكيدهما في المادتين ٨ ، ٤٠ منه ، على سند من أن فرص التعليم للمواطنين يجب أن تكون واحدة وقائمة على أساس الكفاءة والمهبة وحدهما .

ثالثا : أن من شأن القوانين واللوائح والقرارات الخاصة باستثناء بعض الفئات من شرط الحصول على المجموع الكلى للدرجات للالتحاق بالحدى الكليات يترتب عليه الأضرار بالمستقبل العلمى لأبناء الدولة النابهين ، فضلا عن اهدار المبادئ الدستورية والقانون الدستورى الذى يعتبر المصدر الاسمى للمشروعية وسيادة القانون ...

رابعا : الثابت مما سبق بيانه أن علم المدعى بالقرار السلبى علميا يقينيا شللا لجميع عناصره وأصابعه لم يتحقق الا عن طريق جريدة الاخبار فى ١٠/١٠/١٩٨٤ التى نشرت نتيجة القبول بالجامعات .

(م - هـ صيغ الدعوى)

خامسا : يبين للهيئة الموقرة ان القرار المطعون عليه مشوب بمرادة صحيحة في اصداره وهي من اهم اركان القرار الادارى ، كما انه مشوب بعبء مخالفة القانون لاسيما القانون الاسمى وهو الدستور ، كما انه مشوب بعبء الانتحاف بالسلطة لخروجه عن الهدف الذى حددته المشرع بالدستور .

وحيث أن المادة « ١٩ » من قانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ نصت على اختصاص المجلس الاعلى للجامعات في بعض المسائل التى يدخل ضمنها النظم والاحكام العلمية المشتركة بين الجامعات ، وتلك المشتركة بين طلبتها ومعاهدها ، ومن اهم هذه المسائل في موضوعنا « شروط قبول الطلاب وتقدمهم » فان الدعوى طبقا لصحيح القانون توجه الى السيد / وزير التعليم العالى ورئيس المجلس الاعلى للجامعات بصفته .

وحيث ان المدعى بصفته يهدف بهذه الدعوى الى ايقاف القرار السلبى المطعون عليه فيما تضمنه من عدم قبول ابنته بكلية الطب البشرى حسب رغبته ، وطبقا لمجموعة التى يسمح لها بذلك نظرا لتقدمه على اصحاب مجموعات القبولين بكلية الطب البشرى بالترتيب من اصحاب الاستثناءات غير المشروعة والمخالفة للدستور .

وحيث انه يبين من ظاهري الأوراق أن اسباب الشق المستعجل والمتعلق بايقاف القرار تسانده اسباب الاستعجال والجديسة والمشروعية ، فضلا عن أن تفويت فرصة التحاق ابنة المدعى بكلية الطب البشرى يفوت عليها فرصة يتعذر تداركها في المستقبل .

وحيث أن محكمة القضاء الادارى — دائرة منازعات الافراد والهيئات قد اصدرت حكمها بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٢ في الدعوى رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٨ فى غيرها من الدعاوى المماثلة ، حكما بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بتلك الدعوى المستشهد بها ، وذلك في شأن طلب الفاء القرار السلبى بشأن عدم قبول ابنة المدعى بصفته بكلية الطب البشرى ، او طب الاسنان ، او الصيدلة ، واحالة أوراق الدعوى الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم « ٤٩ » لسنة ١٩٧٢ الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم « ٨٠٩ » لسنة ١٩٧٥ والبند

«ب» من الفقرة (الثالثة) من المادة «١٢٣» من القانون رقم «٢٣٢» لسنة ١٩٥٩ في شأن

ومن هنا يبين لعدالة المحكمة ان تلك الحالة مطابقة تماما لموضوع الدعوى المعلقة ...

الآن

يلتمس المدعى بصفته وليا عن ابنته « الحكم بطلبته المشروعة » وهى :

أولا : قبول الدعوى شكلا .

ثانيا : ايتف القرار السلبي المطعون عليه فيما تضمنه من عدم قبول ابنة المدعى بكلية الطب البشرى على مسند من الاسباب الواردة بهذه العريضة .

ثالثا : إلغاء القرار السلبي المطعون عليه ، وما يترتب على ذلك من آثار وسائر الحقوق الأخرى للمدعى بصفته .

مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

**دكتور / خيس السيد اسماعيل
المحامى بالنقض**

ملاحظة :

قضت المحكمة بأحقية المدعية فى الالتحاق بكلية الطب البشرى فى هذه القضية التى تمنا بالرافعة فيها عن المدعية .

(ثانيا) « الصيغ المتعلقة بدعوى التعويض الناتجة
عن المسؤولية الادارية »

تمهيد :

(1) عرض لاهم القواعد القانونية المتعلقة بدعوى
التعويض الناتجة عن المسؤولية الادارية

(أولا) أصبح مجلس الدولة مختصا بهيئة قضاء ادارى بطلبات التعويض
الناتجة عن مختلف اسباب المسؤولية وليس فقط بسبب اصدار قرار
ادارى غير مشروع .

وبناء على ذلك يختص مجلس الدولة بطلبات التعويض عن الانفعال
المادية ، وكذلك عن الاضرار النفسنة عن الآلات والمباني ونحوها اذا كانت
الحراسة القانونية تنعقد للادارة ، فتكون الادارة مسؤولة عن الاضرار
والرعاية .

ولهذا فان المسؤولية عن الخطأ المرفقى التى تدخل فى مضمون
العلاقة الادارية ، وطلبات التعويض عنها هى التى تعتبر من المنازعات
الادارية ، وذلك نظرا لان الاخطاء تكون منسوبة للمرفق العلم وتعتبر
صادرة عنه .

اما الخطأ الشخصى فلا يدخل فى مضمونها لان هذا الخطأ ينسب
للموظف أو العامل ويصدر منه بصفة شخصية ، ولذلك فان المنازعة التى
تنتج عنه وتدور بسببه تكيف بانها منازعة شخصية وليست منازعة ادارية ،
فتختص بها المحاكم العادية .

وجدير بالملاحظة انه اذا رفع المضرور دعواه بشأن مسؤولية
الادارة عن أخطاء العامل أو الموظف بامتباره تابعاً لها (طبقاً لحكم المادة ١٧٤
من القانون المبنى) ، فان هذه المنازعة تصبح ادارية ايضا ، وترفع أمام
محكمة مجلس الدولة ، فتتقضى بحكم المجلس ضد الجهة الادارية بالتعويض
عن الخطأ المرفقى ، أو عن مسئوليتها على اساس مسؤولية المتبوع عن
اعمال تابعة ، ولكن لا يجوز اختصام العامل بمفرده أمام القضاء
الادارى للحكم بمسئوليته عن أخطائه الشخصية انما ترفع الدعوى
الى المحاكم العادية .

ويلاحظ انه يمكن تطبيق قواعد الارتباط بين الدعويين اذا توافرت الشروط
القانونية اللازمة لذلك الارتباط (1) .

(1) دكتور مصطفى كمال وصفى - (المرجع السابق) - ص ٩٨ ، ٩٩ .

(ثانيا) : حالة الزام الجهة الادارية والموظف المسئول بالتعويض
بسبب عدم تنفيذ احكام القضاء الادارى :

يترتب على عدم تنفيذ الموظف المختص احكام القضاء الادارى مسئوليته
مع الادارة عن تعويض الضرر بشأن الامتناع عن تنفيذ الحكم ، وذلك استنادا
الى المادة (١٤) من الدستور التى تقدر « ان الوظائف العامة تكليفا للقائمين
بها لخدمة الشعب » .

وكذلك فقد قضت محكمة القضاء الادارى بحكمها الصادر فى سنة ١٩٥٠
، وبإدانة ذلك حيث تقول :

« ان امتناع الوزير عن تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة قانونية لجدا
اساسى واصل من الاصول القانونية ، تليه ، الطائفة العامة ، وتقضى به
ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقرارا ثابتا ، اذك تعتبر
المخالفة القانونية فى هذه الحالة خطرة وجسيمة لما تنطوى عليه من خروج
سافر على القوانين فهى عمل غير مشروع يعاقب عليه قانونا ، ومن ثم وجب
اعتبار خطأ الوزير شخصا يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب
به » (١) .

وفى هذه الحالة يثور التساؤل المتعلق بكيفية توزيع عبء المسئولية
بين الموظف المسئول والادارة .

للإجابة على ذلك التساؤل يرى الفقه ان أساس مسئولية الادارة هو
الغنى بالخير ، فمن يستفيد من نشاط معين يجب ان يتحمل مخاطره ،
ولما كانت الادارة لا تسال نهائيا الا عن الاخطاء التى يرتكبها الموظفين
وهم يستهدفون الصالح العام ، فان مسئوليتها تجد اساسها فى ان استناداتها
من نشاط هؤلاء الموظفين يجب ان يقللها تحميلها عبء الاضرار الناجمة عن
هذا النشاط ، والتى تعد من مستلزمات أو مخاطرات أى عمل .

اما مسئولية الموظف او العليل فتبنى على أساس الخطأ وتختلف باختلاف
طبيعة الخطأ الذى يتحمل عبئه » . (٢)

(١) محكمة القضاء الادارى فى الدعوى ٨٨ - ٣ - ١٩٥٠/٦/٢٩
س١ - ٢٠٣ - ص ٩٥٦ .
(٢) نكتور حسنى سعد عبد الواحد - مرجع سابق - ص ٦٠١ ، ٦٠٢ .

(ثالثا) تقدير التعويض :

ويمكن ان يكون التعويض نقديا ، او عينيا ، او ادبيا ، فالتعويض النقدي يتحمل في الزام المسئول بنفع مبلغ من المال ، اما التعويض العيني فيختلف فيه موقف القضاء المدني عن موقف القضاء الادارى ، فالقضاء المدني يحكم بالتعويض العيني في حالة انعدام المسئولية العقابية او التقصيرية ، ويتحمل التعويض العيني في اعادة المال المقتول الى حاله عن طريق اداء بعض الاعمال .

اما بالنسبة للقضاء الادارى فهناك بعض الصعوبات للحكم بالتعويض المعيني وذلك على سند من الزام الادارة بالقيام بعمل مما يمس استقلالها في مواجهة القضاء هو ابر غير جائز .

غير ان البعض يرى ترك هذه المسألة للقاضي الذي يقدر كل حالة بظروفها حرصا على استمرار سمر المرافق العامة سيرا منتظما مضطردا ، بحيث اذا كان من شأن الحكم بالتعويض المعيني المساس بسمر المرافق العامة فانه يتمين على القاضي ان يحجم عنه .
فالمسألة اذن تترك لتقدير القاضي طبقا للملابسات الصحيحة والتي يقدرها بقدرها .

اما التعويض الادبي فهو ذلك التعويض غير النقدي الذي يعتبر الحكم به بمثابة ترضيه للضرور لمجرد احساسه بانه قد انصف (١) .

ومن الحالات العملية التي تعرض بالفعل امام القضاء الادارى اثنه اذا امتنعت الادارة عن تنفيذ حكم صادر من هذا القضاء بالغاء قرار ادارى معين فيها تضمنه من تخطى المدمى لدرجة اعلى او وظيفة اعلى ، فالتعويض الادبي هنا يتمثل في تراجع جهة الادارة عن موقفها ، وتنفيذ الحكم بترقية المدمى الصادر له في هذا الخصوص ، وفي هذا تكبون ترقينه المالية او الادبية بمثابة تعويض ادبي بديل عن التعويض المالى ، وقد يكون ذلك من الامور التي ترضيه بدرجة تزيل عنه الغين الذي كان يعاقبه .

ويعد سرد هذه القواعد القانونية نعرض صيغتين مختلفتين من صيغ التعويض وهما :

- ١ - صيغة طلب تعويض عن مسئولية الادارة باصدار قرار مخالف للقانون الحق بالمدمى ضررا ماديا وادبيا .
- ٢ - صيغة طلب تعويض عن مسئولية الادارة وتابعيها نتيجة الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من القضاء الادارى .

(١) مكتورة / سعاد الشرقاوى : « المسئولية الادارية » - مرجع سابق - ص ٢٥١ وما بعدها .

(١) صيغة دعوى بطلب تعويض لاحد الضباط نتيجة صدور قرار ادارى باحالته الى الاحتياط ثم احالته الى المعاش (قبل الفصل فى الدعوى الجنائية التى قضى فيها ببراءته) وقد ألغت المحكمة الادارية القرارات :

السيد الاستاذ المستشار /
مقدمه السيد / ضابط الشرطة بوزارة الداخلية بصفته مدعيا
ومحله المختار مكتب الاستاذ / المحلى والكائن برقم
شارع مدينة

مُسَدَّد

السيد / وزير الداخلية بصفته
ويعلن بهيئة قضائية الدولة بجميع التحرير - قسم قصر النيل
محافظة القاهرة .

الموضوع

اولا : اقام المدعى الدعوى رقم لسنة ق بليداع
عريضتها تلم كتاب المحكمة الادارية لوزارة الداخلية (طبقا للمستوى
الوظيفى الذى كان يشغله فى هذا التاريخ وهو (ملازم اول) حيث تيسدت
بجدولها العام برقم لسنة ق طالبا الحكم بما يلى :

١ - بصفة مستعجلة باستمرار صرف راتبه من تاريخ احالته للمعاش حتى
عودته الى عمله .

٢ - بالغاء القرار الصادر باحالته للاحتياط والغاء القرار رقم
لسنة ١٩ الصادر بانهاء خدمته واحالته للمعاش .

٣ - الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

ثانيا : بتاريخ حكمت المحكمة الادارية لوزارة الداخلية بالغاء
القرارين وما يترتب على ذلك من آثار .

ثالثا : اعيد المدعى للخدمة وتظلم من عدم صرف راتبه الذى حرم منه
من تاريخ احالته للاحتياط حتى عودته للخدمة ، غير ان الوزارة رفضت الاستجابة
الى تظلمه .

أسباب الدعوى

أولا : يبين مما سبق أن المحكمة الإدارية ألغت قرارى الاحالة للاحتياط وانهاء الخدمة على سند من مخالفة هذين القرارين للقانون ، وكان على الإدارة أن تتحمل مخاطر تصرفها في انتهاء خدمة المدعى في وقت غير لائق ، فضلا عن إصدارها قرارات مشبوهة بالانعدام ، لأنها لم تحمل على أى سبب من الأسباب ، وبررت بالصالح العام وهو هدف وليس سبب حسبما جاء بأسباب الحكم الذى جاء في صالح المدعى .

ثانيا : حيث أن مسئولية الإدارة عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون والمشبوه بسوء استعمال السلطة لا تنسب الى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الالتزام ، وإنما الى القانون مباشرة باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية ، وليست أعمالا قانونية فلا تسقط مسئولية الإدارة عنها بثلاث سنوات من قبيل التقادم المقرر في دعوى العمل غير المشروع وإنما تسقط بالتقادم الطويل ، ولذلك فإن حق المدعى ما زال قائما في التعويض عما أصابه من أضرار مادية وأدبية نتيجة خطأ الإدارة وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر .

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الدعويين ٦٧٥ و ٧٩٧ جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧) .

للك

يلتمس الطالب الحكم بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع الزام الجهة المدعى عليها بأن تدفع للطالب مبلغ مائة جنيه مصرى على سبيل التعويض المؤقت ، مع إلزامها بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة ... وحفظ كافة الحقوق الأخرى للمدعى .

وكيل الطالب
دكتور / خميس السيد اسماعيل
المحلى
بالمحكمة الإدارية العليا

ملاحظة :

هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا وقد وفقنا الى إلغاء قرار احوالة الضابط الى الاحتياط ، وقرار انتهاء خدمته ، وما زالت دعوى التعويض متداولة حتى كتابة هذه الصيغة . وجاء تقرير المفوض لصالح موكلنا .

(٢) صيغة دعوى طلب تعويض لاحد المدعين عن مسئولية الإدارة في الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإداري :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإداري .

مقدمه السيد / المصرى الجنسية والموظف بـ
والمقيم بـ ومحلته المختار مكتب الاستاذ / المحلى
بالتنقض والسكك

ضد

السيد / وزير بصفته
ويعلن بهيئة قضائيا الدولة ببجوع التحرير - قسم قصر النيسل
محافظة القاهرة .

الموضوع

أولا : يمثل الموضوع في أن محكمة القضاء الإداري « دائسرة
التسويات » أصدرت الحكم في الدعوى لسنة قى ويقضى :
« بتعويض المدعى بمبلغ وقدره جنيها » « وقد أضيفت لقيمة
التعويض مبلغ قيمة مصروفات قضائية طبقا لأمر التقدير الصادر
من الاستاذ رئيس المحكمة .

ثانيا : تامت هيئة قضائيا الدولة بإعلان الجهة المدعى عليها بالصورة
التنفيذية للحكم ، وبعد ذلك تقدم الطالب بالمستندات الرسمية الى مدير
الشئون القانونية بالوزارة بعد وصولها صورة الحكم المشمول بالصيغة
التنفيذية ، الا انها أمرت على عدم التنفيذ وذلك بوضع شتى المراقبيل
إمام الطالب لعدم تنفيذ الحكم حيث اقلبت الاشكالا في التنفيذ أمام القضاء
المستعجل « العادى » بالرغم من عليها انه غير مختص باختصاص ولائيا
بنظر الاشكال ، وبالرغم من ملهها بأن الحكم الصادر من محكمة القضاء
الإدارى بمجلس الدولة لا يوقف تنفيذه الا اذا أمرت بذلك دائرة فحص
الطعون ، وفي ذلك نص المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ على ما يلى :

« لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم
المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » .

ثالثا : وبالرغم من صدور الحكم بعدم الاختصاص الولائى من القضاء
المستعجل ، فقد أمرت الإدارة على عدم تنفيذ الحكم موضوع الدعوى المائلة .

رابعاً : ان تصرف الادارة على هذا النحو يرتب مسئوليتها المدنية ، فضلاً عن مسئوليتها الجنائية طبقاً للمادة (١٢٣) عقوبات ، وقد وجه الطالب جهة الادارة الى ذلك بتظلمه من قرارها السلبى بعدم التنفيذ الا انها التفتت عن هذا التظلم . .

بناء على ما تقدم

فان اصرار الادارة على الامتناع عن تنفيذ الحكم على النحو السابق ، يرتب مسئولية الموظف المختص ، فضلاً عن مسئولية الوزير باعتباره مسئولاً عن أعمال تابعيه وذلك استناداً الى احكام القضاء الادارى وفى ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

« ان امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائى نهائى حائزاً حجية الشيء المقضى ، وواجب النفاذ طبقاً لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويض وذلك لانه لا يلىس بحكومة بلد متحضر ان تمتنع عن تنفيذ الاحكام النهائية بغير وجه قانونى لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من اشاعة الفوضى وفقدان الثقة فى سيادة القانون » .

(محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ يونية سنة ١٩٥٠ - السنة الرابعة رقم ٣٠٢ - ٩٠٥) .

وفى حكم آخر تقول المحكمة بمناسبة امتناع احد الوزراء عن تنفيذ احد احكامها ما يلى :

« ان ذات الفعل او الترك قد يكون خطأ شخصياً وخطأ مصلحياً فى الوقت ذاته اذ يعد الخطأ الشخصى متى وقع من الموظف اثناء تاديتيه وظيفته او بمناسبة تاديتها دليلاً على خطأ مصلحياً تسال عنه الحكومة لاهمالها الرقابة والاشراف على موظفيها . وعلى ذلك ليس فى القانون ما يمنع من قيام مسئولية الحكومة عن خطئها المصلحى المستقل بجانب مسئولية الموظف عن خطئه الشخصى ولا يمنع ايضا طالب التعويض من ان يجمع بين هاتين المسئوليتين مما فى قضية واحدة » .

(محكمة القضاء الادارى - فى القضية ٨٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ - س/٤ - ٤ - ق ٢٠٢ - ص ٩٥٦) .

الملك

يلتمس الطالب الحكم بطلبائه المشروعة وهي :

اولا : قبول دعوى التعويض شكلا .

ثانيا : الحكم للطالب بتعويض مؤقت قدره (١٠١) جنيه عن الخطأ المرفقى للوزير وعن المسئولية الشخصية لتابعه « مدير الشئون القانونية » على سند من الاحكام سلفه البيان .

نظرا لتوافر اسباب الخطأ المرفقى والشخصى سالف البيان ،
والضرر الادبى والمادى الذى لحق بالطالب من جراء الاصرار على
عدم تنفيذ الحكم ، وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر .

وكيل الطالب
د . / هيمس السيد
الحلى بالنقض

ملاحظة :

هذه الدموى بوشرت بمعرفة المؤلف وما زالت متداولة أمام هيئة المفوضين

الباب الثاني

اجراءات وصيغ الطعون امام المحاكم التأديبية على قرارات الجزاءات التأديبية
ونماذج مختارة من الاحكام

ويشتمل الباب على فصلين وهما :

الفصل الاول

الاجراءات والاحكام العامة في اقلية الدعوى التأديبية في ظل قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

واجراءات تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية ، او بناء على طلب الجهاز
المركزي للمحاسبات

نمرض ما يلي :

اولا - الاحكام العامة في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ م .

ثانيا - تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية .

ثالثا - الاحالة للمحكمة التأديبية بطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات .

رابعا - عدم تطبيق المادة (١٣) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ على الطوائف المنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون رقم ١٩
لسنة ١٩٥٩ م .

خامسا - الاجراءات المتعلقة بالوقوف الاحتياطي وصرف المرتب للعامل
الموقوف .

سادسا - نماذج من الصيغ المتعلقة بالاجراءات مع تمهيد لموضوع
الايقاف وصرف المرتب - وهي :

١ - صيغة ايداع النيابة الادارية لقرار الاحالة والالتهام بسكرتارية
المحكمة التأديبية .

٢ - صيغة طلب مقدم من احدى شركات القطاع العام لايقاف عضو
اللجنة التأديبية بالشركة .

٣ - صيغة طلب مقدم من الادارة الى المحكمة التأديبية للنظر في امسـر
صرف نصف المرتب الموقوف .

{ - صيغة طلب مقدم من الادارة الى المحكمة التأديبية لد الإيقاف بمسـد
نهاية الثلاثة اشهر .

٥ - صيغة القرار الصادر من المحكمة التأديبية لصرف نصف مرتب
الموقوف .

ونبين ذلك على النحو التالي :

(اولا) : الاحكام العامة في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (١) .

تقام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب ان يتضمن القرار المذكور ببسماء العاملين وفناتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وتنظر الدعوى في جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الاوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال الميعاد المذكور على ان يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق .

ويكون الاعلان في محل اقلية المعلن اليه ، او في محل عمله بخطلب موسى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويتم اعلان افراد القوات المسلحة ومن في حكمهم — ممن يسرى في شأنهم احكام هذا القانون — بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة (مادة « ٣٤ ») .

وتفصل المحكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين موافاة المحكمة بما تطلبه من بيانات أو ملفات أو أوراق لازمة لتفصل في الدعوى خلال اسبوع من تاريخ الطلب . ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة لذات السبب على الا تجاوز فترة التأجيل أسبوعين .

وتصدر المحكمة حكمها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ احالة الدعوى اليها (مادة « ٣٥ ») .

وللمحكمة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين

(١) يعتبر تشكيل المحكمة التأديبية من النظم العلم ، فيجوز التمسك بما قد يشوبه من عيوب في أية حالة تكون عليها الدعوى ، وللمحكمة ان تشير هذه العيوب من تلقاء نفسها ، فإذا صدر حكمها رغم عدم سلامة تشكيلها كان حكمها باطلا ، ويجوز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا ، وكذلك الوضع بالنسبة لتشكيل مجلس التأديب .

(يراجع حكم محكمة القضاء الإداري في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٧ س ١١ ص ٢٢٤ بند ١٥٥)

وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود
مما يتعلق بالتحلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة ، أو شهادة الزور
الاحكام المقررة لذلك قانونا وتحصر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله
الى النيابة العامة اذا رأت في الامر جريمة .

واذا كان الشاهد من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم
وتعطف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى واخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى
أو امتنع من أداء الشهادة ، جاز للمحكمة ان تحكم عليه بالئذار ، أو الخصم من
المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين . (مادة « ٣٦ ») .

وللعامل المقدم الى المحكمة التأديبية ان يحضر جلسات المحاكمة أو ان
يوكل عنه محليا ، وله ان يبدى دفاعه كتابه أو شفاهه وللمحكمة أن تقرر
حضوره شخصيا . (مادة « ٣٧ ») .

وتتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعوى المنظورة أمام المحاكم
التأديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٤) . (مادة « ٣٨ ») .

واذا رأت المحكمة ان الواقعة التي وردت بأمر الاحالة أو غيرها من
الوقائع التي تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية أحالتها الى النيابة العامة
للتصرف فيها وفصلت في الدعوى التأديبية .

ومع ذلك اذا كان الحكم في دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في
دعوى جنائية وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية . ولا يمنع وقف
الدعوى من استمرار وقف العمل .

وعلى النيابة الادارية تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال الوقف (مادة « ٣٩ »)

وتفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز
للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع
لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق ،
وبشرط ان تمنح العمل اجلا مناسباً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك .
(مادة « ٤٠ ») .

وللمحكمة أن تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها
اذا قامت لديها أسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم
اجلا مناسباً لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى الى دائرة أخرى
بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة . (مادة « ٤١ ») .

ومع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون تنظيم العاملين بالقطاع العام ،
يمثل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة

ن قانون المجلس بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا - من الباب الاول من هذا القانون - اى قانون المجلس - عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة . (مادة « ٤٢ ») (٢) .

ولا يجوز تأجيل النطق بالحكم اكثر من مرة ، وتصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء . (مادة « ٤٣ ») .

وشرها لما تقدم نبين ما يلى :

١ - ان اول ما تتصدى له المحكمة التأديبية هو الفصل في الوقائع الواردة بقرار الاحالة ، ولا تتقيد المحكمة بالوصف القانونى الوارد لمقرر ، كما يجوز للمحكمة في جميع الاحوال ان تأمر بضبط الشاهد واحضاره عملا بحكم الفقرة الاخيرة من المادة (٢٧) من قانون النيلة الادارية رقم ١١٧ ، فلا محل للقول بان هذه المادة الغيت بموجب المادة (٣٦) من قانون المجلس ، لان المادتين غير متعارضتين ، وللمحكمة ان تستعين بآراء الخبراء ، ولها الحق في رفض طلب ندم خبير اذا لم يكن لذلك مقتضى (٣) .

٢ - للمحكمة التأديبية ان تستخلص قضاؤها من ملف الدعوى وغير ذلك من مستندات وعناصر وقرائن طالما كان ذلك لازما وسافعا ومتلحا .

٣ - وللمحكمة ان تتصدى لوقائع لم ترد بقرار الاحالة طبقا لمصحيح المادة (٤٠) من قانون المجلس ، ويشترط لاعمال هذا النص ان تكون عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق وان يمنح العامل اجلا مناسبيا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك ، كما يحق للمحكمة اقلية الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة طبقا للمادة (٤١) من قانون المجلس حسبما سبق بيانه .

(٢) جاء بالفصل الثالث - أولا من الباب الاول من قانون المجلس ما يلى .
مادة ٢٤ - « ميعاد رفع الدعوى ايلم المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه في الجريدة الرسمية او في النشرات التى تصدرها المصالح العملة او اعلان صاحب الشأن به » -
وجدير بالاحاطة ان الميعاد ينقطع بالنظلم ويجب ان يبيت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه . واذا صدر القرار بالرغض وجب ان يكون مسببا ، ويعتبر مضى ستين يوما دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالنظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

(٣) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٧/١١/٢٥ - في الدعوى ١٧٦ لسنة

اق .

(م - ٦ صيغ الدملوى)

ويشترط انذلك ما يلى :

(أ) ان يكون ذلك الامر بمناسبة دعوى منظورة امام المحكمة التأديبية ،
وأن تكون الدعوى متفرعة عن هذه الدعوى ، فلا يجوز تقديم أشخاص من
مخالفات لا تتصل بالدعوى المنظورة امام المحكمة .

(ب) أن تكون المحكمة في مجال مباشرة سلطتها التأديبية وليست في مجال
مباشرة سلطتها التعميية .

(ج) أن تقوم لدى المحكمة أسباب جدية تقتضى ممارسة هذه السلطة
التأديبية .

(د) أن يمنح العامل أجلا مناسبا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك .

(هـ) أن تحال الدعوى برمتها الى دائرة اخرى بقرار من رئيس الدولة بناء
على طلب رئيس المحكمة .

وجدير بالاحاطة أن قرار المحكمة في هذا الشأن هو بمثابة احالة
للمحكمة التأديبية عن غير طريق النيابة الادارية ، ولكنها تقوم بمباشرة
الادعاء ، وطبقا للقواعد العلة تعتبر الدعوى مقالة من تاريخ الحكم
بالاحالة .

وبهذه المنسبة نحيل القارئ الى الكتاب الاول فيما يختص بوقف الدعوى
التأديبية وستوطها ، أما انقضاء الدعوى التأديبية فيكون لوفاة المخالف ولا يسرى
هذا الحكم بالنسبة لبقى المتقدمين معه الى المحكمة التأديبية .

(ثانيا) تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية :

يتم ذلك في الصور التالية :

(الصورة الاولى) : تطلب الجهة الادارية من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية بناء على تحقيق تكون قد أجرته بنفسها :

وفي هذه الصورة تلزم النيابة الادارية بمباشرة الدعوى ، ولها استيفاء التحقيق أو اعادته الى الجهة الادارية اذا رأت سببا لذلك ، استنادا الى نص المادة «٢٣» من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحكم التأديبية . (٤) وطبقا للمادة «٦٩» من التعليمات العلة بتنظيم العمل الفنى بالنيابة الادارية .

ويتمتع مواجهة المخلف بما هو منسوب اليه بالأدلة التي تؤيد المخلفة وذلك لإبداء ما يكون لديه من أوجه دفاع جديدة وتحقيقها .

(الصورة الثانية) :

إذا رأت النيابة الادارية في تحقيق قلمت بلجرائه حفظ الاوراق ، أو أن المخلفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما ، ولكن جهة الادارة تخلفها في ذلك وتري تقديم العايل الى المحكمة التأديبية ، ففى هذه الحالة تعاد الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة (طبقا لدرجة الموظف حسبما سبق ببيانه) وتلتزم النيابة الادارية بذلك أيا كانت الاعتبارات وذلك عملا بأحكام المادة «١٢» من قانون النيابة الادارية . (٥)

وفي هذه الصورة تشير النيابة الادارية الى الملة سالفة الذكر في مواد القيد والاهتم .

(٤) نص المادة (٢٣) من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكم التأديبية على ما يلى :

« إذا طلبت الجهة الادارية بناء على تحقيق أجرته ، اقامة الدعوى التأديبية جاز للنيابة الادارية أن تستوفى التحقيق اذا رأت وجها لذلك » .

(٥) نص المادة (١٢) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المتعلق بالنيابة

الادارية والمحكمات التأديبية على ما يلى :

« إذا رأت النيابة الادارية حفظ الاوراق أو أن المخالفة تستوجب توقيع جزاء أشد من الجزاءات التي تلك الجهة الادارية تقيمها أحوال الاوراق اليها » .

ومع ذلك فللنيابة الادارية أن تحيل الاوراق الى المحكمة التأديبية المختصة إذا رأت مجررا لذلك .

*** الوضع المتعلق بالتحقيق مع العاملين بالقطاع العام :**

بمنسبته للعاملين بالقطاع العام والخاضعين للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يراعى اعلم ما نصت عليه المادة «٨٥» من هذا القانون (٦) . وكل قرار يخالف هذه المادة يعتبر باطلا بسبب مخالفة الفاسون .

= وفى جميع الاحوال تخضع الجهة الادارية التى يتبعها العامل بالاحالة .
وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها بنتيجة التحقيق ان تصدر قرارا بالحفظ او بتوقيع الجزاء .
فاذا رأت الجهة الادارية تقديم العامل الى المحكمة التأديبية اعادت الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة .
ويجب على الجهة الادارية ان تخضع النيابة الادارية بنتيجة تصرفها فى الاوراق خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الادارية » .

٦ - تنص المادة (٨٥) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام على ما يلى :

« اذا رأى مجلس الادارة او رئيس المجلس ان المخالفة التى ارتكبتها العامل تستوجب توقيع جزاء الاحالة الى المعاش او الفصل من الخبة تعين قبل احالة العامل الى المحكمة التأديبية ، عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

- ١ - مدير مديرية العمل المختص او من ينوبه
 - ٢ - ممثل للعمل تختاره اللجنة النقابية او النقابة العامة اذا لم توجد اللجنة النقابية
 - ٣ - ممثل الشركة
- وتتولى اللجنة المشار اليها بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ رايها فيها لمجلس الادارة او رئيس المجلس حسب الاحوال وذلك فى ميعاد لا يجاوز اسبوعا من تاريخ احالة الاوراق اليها وللجنة فى سبيل اداء مهمتها سماع اقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التى ترى الاطلاع عليها ويجب عليها ان تحرر محضرا ثبتت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من اقوال ورأى كل عضو من اعضائها الثلاثة مسببا . وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة اخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الادارة او النقابة الفرعية او النقابة العامة حسب الاحوال .

وكل قرار يصدر بفصل احد العاملين خلافا لاحكام هذه المادة يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى اجراء آخر .

من العلم بأن التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا بشركات انقطاع الماء يكون أصلاً بمعرفة النيابة الإدارية وبناء على طلب رئيس مجلس الإدارة ، كما يحقق مع رئيس مجلس إدارة الشركة إذا ما وجد سبباً لذلك بمعرفة النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة وذلك طبقاً للفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (٧)

(ثالثاً) الإحاطة للمحاكمة التأديبية بطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات :

سبق أن بينا أن الجهاز المركزي للمحاسبات يمارس سلطة تعقيبية بالنسبة للمخالفات المالية طبقاً لنص المادة (الثالثة عشر) من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (٨) .

٧ - نص المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام على ما يلي :

«يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وإجراءات التحقيق ، والجهة المختصة بالتحقيق مع العاملين مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له .

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجري معه التحقيق الاستماع إلى الشهود والإطلاع على السجلات والأوراق التي يرى فائدتها في التحقيق وإجراء المعاينة .

ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الإدارة .

وأما بالنسبة لرئيس مجلس إدارة الشركة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة .

٨ - نص المادة (١٣) من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ما يلي :

« يخطر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية والمشار إليها في المادة السابقة .

ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالتقرر أن يطلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوماً التالية .

ولرئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف للمحكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية .

وتعد الخمسة عشر يوما التي تشير اليها المادة (١٣) من القانون ١١٧ من المواعيد التنظيمية التي لا اثر لها الا بالحس والحفز على اتخاذ الاجراء وذلك على سند من حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الدعوى ٢٣٨٧ لسنة السادسة القضائية ، غير ان الميعاد بالنسبة لرئيس الجهاز يعد من المواعيد الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الدعوى التأديبية وتحصن الجزاء الموقع على العامل بطريقة تلقائية ، وذلك على سند من الاحكام المستقرة للمحكمة الادارية العليا .

ويلاحظ ان الميعاد لا يسرى في حق الجهاز الا من تاريخ ورود ما يطلبه من استيفاءات وبشرط ان يتم طلب الاستيفاء خلال الخمسة عشر يوما (٩) .

(المحكمة الادارية العليا في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ٦ ق) .

ويعد العامل محالا للمحكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهاز المركزي للحسبنت اقلية الدعوى التأديبية .

(رابعا) : عدم تطبيق المادة (١٣) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على الطوائف المنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ :

من اهم ما تجدر الاشارة اليه ان المادة الاولى من القانون رقم (١٩) الصادر بقرار رئيس الجمهورية في ١٥ يناير سنة ١٩٥٦ قد دخلت من الاشارة الى تطبيق

(٩) تعد الخمسة عشر يوما التي تشير اليها المادة (١٣) من القانون ١١٧ من المواعيد التنظيمية التي لا اثر لها الا بالحس على اتخاذ الاجراء ، وذلك على سند من حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الدعوى ٢٣٨٧ لسنة ٦ ق ، غير ان الميعاد بالنسبة لرئيس الجهاز يعد من المواعيد الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الدعوى التأديبية وتحصن الجزاء الموقع على العامل ، وذلك على سند من الاحكام المستقرة في احكام المحكمة الادارية العليا فالميعاد لا يسرى في حق الجهاز الا من تاريخ ورود ما يطلبه من استيفاءات وبشرط ان يتم طلب الاستيفاء خلال الخمسة عشر يوما . (المحكمة الادارية العليا في ٦ يناير ١٩٦٢ الدعوى رقم ١٥٠ س ٦ ق) .

المادة (١٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على الطوائف المنصوص عليها في القانون المذكور .

وبمطالبة هذه المادة نجد انها تنص على ما يلي :

مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة ونحس الشكاوى والتحقيق تسرى احكام المواد من (٢) الى (١١) ، (١٧) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه (١٠) .

تمهيد لموضوع الإيقاف وصرف نصف المرتب الموقوف صرفه .

قبل عرض الصيغ المتعلقة بالإيقاف وصرف نصف المرتب نرى من المفيد التمهيد لها بالوضع القائم في قانون النيلية الادارية ، ومجلس الدولة ، وقوانين العاملين . وذلك نظرا لما لهذا الموضوع من اهمية كبيرة في الحياة العملية . ونبين ذلك على النحو التالي :

(١٠) المادة الاولى من القانون ١٩ : مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة ونحس الشكاوى والتحقيق تسرى احكام المواد من (٣) الى (١١) و (١٤) و (١٧) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ — موظفي المؤسسات والهيئات العامة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار اليها من تطبيق احكام هذا القانون .

٢ — موظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية .

٣ — موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة او المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها او تضمن لها حدا أدنى من الارباح .

وبلاحظ أن رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات لا يملك تقديم العاملين بالجهات الواردة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الى المحكمة التأديبية وفقا لاحكام المادة ١٣ من القانون ١١٧ ، (مع ملاحظة ان المؤسسات العامة قد ألغيت حسبما سبق بيانه) .

غير اننا نرى أن عدم ذكر المادة (١٣) بالقانون ١٩ قد يكون غير مقصود من المشرع ، ومع كل فلا اجتهد مع صراحة النصوص .

(أولا) الوضع في قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ :

تنص المادة العاشرة من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ على ما يلى :

« لغير النيابة الادارية أو أحد الوكلاء العاملين أن يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك .

ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، فإذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف ، وجب عليه إبلاغ مدير النيابة الادارية بمبررات إمتناعه وذلك خلال اسبوع من طلبه . ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ويتربط على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى أوقف فيه ما لم تقرر المحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة الى أن تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه » .

(ثانيا) الوضع القائم في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :

تنص المادة السادسة عشر من هذا القانون على ما يلى :

« يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » .

وبلاحظ أن المقصود بالمحكمة هو المحكمة التأديبية ، والمقصود بالأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة ، هم الطوائف الثابت ببتهم بالمادة الخامسة عشر من قانون المجلس (١١) .

(١١) تنص المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلى :

« تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التى تقع من :

(أولا) العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التى تضمن لها الحكومة حسدا أدنى من الأرباح .

(ثانيا) اعضاء مجالس ادارة التشكيلات التقابية المشكلة طبقا لقانون العمل واعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ =

(ثالثا) الوضع في قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :

تنص المادة (٨٣) من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« للسلطة المختصة ان توقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للجهة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فورا على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من أجره فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الامر اليها فاذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الاجر كاملا فاذا برى العامل او حفظ التحقيق معه او جوزى بجزاء الانذار او الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز خمسة ايام صرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من أجره فان جوزى بجزاء اشد تقرر السلطة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه ، فان جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز ان يسترد منه في هذه الحالة ما سبق ان صرف له من اجر » .

(رابعا) الوضع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن المساهلين بالقطاع العام :

تنص المادة السادسة والثمانين من هذا القانون على ما يلي :

« لرئيس مجلس الإدارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله ان يوقف

= (ثالثا) العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد لها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .
كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المتصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة » .

وجاء بالبندين (تسعا) و (ثالث عشر) من المادة العاشرة ما يلي :
(تسعا) الطالبات التي يقدمها الموظفون العموميين بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .
(ثالث عشر) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة لهذه التي تحددها . ويرتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الاجر ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فورا على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الامر اليها فاذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الاجر كاملا . فاذا برى العامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزء الانذار أو انخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز خمسة ايام صرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من أجره فان جوزى بجزء اشد تقرر الجهة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه .

فان جوزى بجزء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يسترد منه ما قد يكون سبق صرفه له من اجر .

وبالنسبة لاعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجلس الادارة المنتخبين يكون وقفهم عن العمل بقرار من السلطة القضائية المختصة ، وتسرى في شأنهم الاحكام المتقدمة الخاصة بمدة الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر .

وبالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة واعضاء الادارة المعينين يكون وقفهم عن العمل بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة وتسرى في شأنهم الاحكام المتقدمة الخاصة بمدة الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر » .

*** ومن اهم ما يجب الاشارة اليه انه طبقا للقواعد العادة فان اللاحق من هذه النصوص ينسخ السابق في حالة وجود التعارض بينهما .

*** وبالنسبة للعاملين بالقطاع العام أو الذين يطبق في شأنهم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيفرق في شأنهم بين أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية ، واعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، فلا يجوز وقفهم الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

✳️ وجدير بالاحاطة أيضا انه طبقا للمبادئ التي اقترتها المحكمة الادارية العليا فان قرار الايقاف اذا صدر من غير مختص فانه يمكن للمختص الذي يملك سلطة اصدار القرار أن يقوم بقراره (١٢) .

✳️ وطبقا لحكم هذه المحكمة فان التفويض في التصرف في التحقيق يستتبع بالضرورة التفويض في الايقاف عن العمل (١٣) .

(خامسا) شروط وقف العامل عن العمل احتياطيا .

يشترط شرطان لوقف العامل احتياطيا وهما :

١ - أن يكون هناك تحقيق يجري مع العامل .

٢ - أن يكون اتخاذ قرار ايقاف العامل احتياطيا عن العمل من الامور التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

وقد بينت المحكمة الادارية العليا ضرورة توافر الشرطين التاليين وهما (١٤)

(الشرط الاول) وجود تحقيق قائم بالفعل .

(الشرط الثاني) أن تقتضى مصلحة التحقيق ذلك .

والهدف من هذين الشرطين هو ابعاد العامل المحال الى التحقيق عن مجال تأثيره أو تلاعبه بالاوراق والمستندات اللازمة للتحقيق .

وتبدأ الاجراءات المتعلقة بعرض امر نصف مرتب العامل الموقوف على المحكمة التأديبية المختصة بطلب موجه من جهة الادارة الموقفة للعامل الى الوكيل العام الاول للنزيلة الادارية (ادارة الدعوى التأديبية) .

ويوضح بهذا الخطب موجزا لما هو منسوب للعامل الموقوف ومبررات ايقافه ، ثم ينتهى الخطب بطلب عرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة في الميعاد القانوني للنظر في امر نصف المرتب الموقوف - وانفاذ الجهة الادارية الطالبة بما يتم في ذلك .

(١٢) حكم المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٩/٦/٦ في القضية رقم ٨٥٠

س ٤ ق .

(١٣) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٥/٦/٢٠ في القضية ٧١١ س ٦ ق .

(١٤) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٦/١١/١٣ في الطعن ٢٤٧ لسنة ٦٩

ويمكن لجبة الإدارة أن تضيف الى الطلب السابق طلب عرض الامر على المحكمة لمد الايقاف بعد نهائية الثلاثة أشهر - ويمكن لجبة الإدارة كذلك، أن ترفق بالطلب مذكرة شارحة للموضوع ، ويتعين عليها في جميع الاحوال ارفاق صورة رسمية من قرار الايقاف .

وبورود هذا الطلب ومرفقاته الى النيابة الادارية « إدارة الدعوى التأديبية » يؤثر عليه بما يلي :

« بتقدير طلب بت في امر نصف المرتب الموقوف ويودع سكرتارية المحكمة لتحديد اقرب جلسة لنظره » .

ومور ذلك تقوم ادارة الدعوى التأديبية بايداع الطلب ومرفقاته بحافظة مستندات بسكرتارية المحكمة المختصة ، ويتولى السكرتير المختص عرض الامر على المحكمة ، لتحديد اقرب جلسة لنظر الطلب حيث يتم الفصل فيه بعد سماع رأى ممثل النيابة الادارية اقوال العلل الموقوف .

ونعرض فيما يلي الصيغ المتعلقة بهذا الموضوع :

(سادسا) نماذج من الصيغ المتعلقة بالإجراءات التأديبية الصحيحة :

*** صيغة ايداع مستندات الدعوى المقامة من النيابة الادارية
بسكرتارية المحكمة التأديبية (١) :

تمهيد :

نعد النيابة الادارية التى تبليغ الادعاء امل المحكمة التأديبية قرار الاحالة ،
وتقرير الاتهام ، وتودع ملف التحقيق بسكرتارية المحكمة التأديبية ويكون الايداع
بمقتضى محضر رسمى من نسختين ويتم الايداع بموجب الصيغة التالية :

مجلس الدولة
المحكمة التأديبية

« محضر ايداع »

فى القضية المقيدة بسجلات المحكمة برقم لسنة ق والمتيدة
بالجدول العلم للنيلية الادارية برقم لسنة ق .

والمقامة من

النيابة الادارية بصفتها ممثلة الادعاء

(١) تراجع الفقرة الاخيرة من المادة ٨٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
والتي تنص على أن :

« يعتبر العايل محالا للمحاكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الادارية او
الجهز المركزى للمحاسبة من النيابة الادارية لاقلة الدعوى التأديبية » .

وكذلك طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ بنظام العايلين بلقطاع العلم والتي تنص على أن : « يعتبر العايل
محالا للمحاكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الادارية او الجهز المركزى
للمحاسبة من النيابة الادارية لاقلة الدعوى التأديبية » .

ونحن نرى أن هناك فرق بين الاحالة للمحاكمة ، والاحالة الى التحقيق
فالاحالة للمحاكمة تمنى طبقا للنصوص المشار اليها « اقلية الدعوى التأديبية »
أما الاحالة للتحقيق فتمنى احالة العايل المقترف للذنب الادارى للتحقيق معه
سواء بمعرفة الشؤون القانونية ، او بمعرفة النيابة الادارية . فمرحلة الاحالة
الى التحقيق تسبق اذا مرحلة الاحالة للمحاكمة .

ضد

المدعى عليه العليل بالدرجة بوظيفة مجموعة
الوظائف

ويثبت ما يلى :

انه فى يوم الساعة
حضر الى سكرتارية السيد /
وقام بإيداع المستندات التالية :

رقم مسلسل	بيان المستند	عدد الصور المرفقة
١	قرار الاحالة الى المحاكبة	صور
٢	مذكرة الاتهام	صور
٣	حفظه مستندات	صور

فقط لا غير بخلاف الصور المشار اليها .

الصفة الثانية :

صفة طلب مقدم من احدى شركات القطاع أنعام لايقاف عضو اللجنة
التقابلية بالشركة (١) .

الشركة

.
.

السيد الاستاذ /

نظرا لان المطلوب ايقافه هو السيد /
عضو باللجنة التقابلية بالشركة ، وينمقد الاختصاص بوقفه للحكمة التأديبية
طبقا لنص المادة (٥/٨٦) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ .

لذلك

تتمس الشركة عرض الابر على المحكمة التأديبية المختصة للوافقة على
ايقاف :

السيد / وانشاغل أى عضو اللجنة التقابلية
بالشركة ، مع صرف نصف مرتبه .

وتفضلوا
رئيس مجلس الادارة
.....

(١) اذا كان العامل الموقوف من الطوائف التي تختص المحكمة التأديبية
بوقفها ابتداء ، وهم اعضاء مجلس ادارة التثكيلات النقلية ، واطضاء
مجلس الادارة المنتخبين لمن الذى يعرض على المحكمة التأديبية هو قرار
وقفهم ابتداء .

وفى ذلك نص المادة (٥/٨٦) سلفة البيان على ما يلى :

« وبالنسبة لاطضاء مجلس الادارة المنتخبين يكون وقفهم عن العمل
بقرار من السلطة القضائية المختصة ، وتسرى فى شأنهم الاحكام المتقدمة
الخاصة ببد الوقت من العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف
الاجر » .

اما بالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة واطضاء مجلس الادارة
المعينين ، يكون وقفهم من العمل كما سبق أن بينا بقرار من رئيس الجمعية
المعموية لشركة ، وتسرى فى شأنهم الاحكام المتعلقة ببد الوقت وصرف
الرتيب .

الصيغة الثالثة :

(أولا) : (٢) : صيغة طلب مقدم من جهة الإدارة الى المحكمة التأديبية المختصة بالنظر في أمر طلب مد الإيقاف بعد نهاية الثلاثة اشهر :

الجهة الادارية

.....

.....

السيد الاستاذ /
نلتبس اتخاذ الاجراءات القانونية لعرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة في الميعاد القانوني في أمر مد الإيقاف بعد نهاية الثلاثة اشهر التي تنتهى في ... / ... / ١٩ ..

وتفضلوا بقبول

مرفقات :

توقيع

.....

(١) يتم عرض قرار مد الإيقاف على المحكمة التأديبية المختصة بذات الإجراءات التي أشرنا اليها في مجال النظر في أمر صرف نصف المرتب الموقوف .
ويلاحظ انه اذا ما قضت المحكمة التأديبية بمد الإيقاف فانها لا تنقيد بمدة الثلاثة اشهر وانما لها أن تقدر المدة اللازمة حسبما تقتضيه مصلحة التحقيق او المحاكمة التأديبية وظروف الحال .
(المحكمة الادارية العليا في ١٤ غبرابر سنة ١٩٥٩ في الدعوى رقم ٩٧ س هـ ق) .

ومن اهم ما يحذر بنا التنبيه اليه أن بطلان القرار الصادر بالوقف ابتداء لا يسلب المحكمة التأديبية اختصاصها بالبت في أمر مده ، مثلما لم يسلبها اختصاصها بالبت في نصف مرتب الموقوف ، وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا .

(ان اختصاص المحكمة التأديبية بمد مدة وقف الموظف وتقرير صرف الباقي من مرتبه عن مدة الوقف مرده الى حكم القانون الذي لم يقيّد اختصاصها في =

== هذا الشأن بصحة أو بطلان القرار الصادر من الجهة الإدارية بالوقف ابتداء ، إذ أن هذا الوقف هو بذاته المعروض على المحكمة لتتصرف حكمها فيه ، فيحدد على مقتضاه مركز الموظف الموقوف عن العمل ، والقول بغير ذلك مؤداه أن يظل مركز هذا الموظف معلقا وهو ما لا يتصور بداهة أن المشرع قد أراده بحال من الأحوال ، ومن ثم كان يتمين على المحكمة التناضيبية أن تقضى في الطلب المعروض عليها موضوعيا بحسب ظروف الحال المعروضة ولايستها لتقرير قبول الطلب أو رفضه ، لا أن تتسلب من ولايتها وتحكم بعدم اختصاصها بنظره » .

ويلاحظ أن هيئة مفوضى الدولة حاولت اقتناع المحكمة الإدارية العليا بأن قرارات المحاكم التناضيبية في شأن الفصل في صرف مرتب أو نصف مرتب الموقوف ، وفي شأن وقف أو مد وقف العاملين احتياطيا عن العمل تعد قرارات ولائية وليست احكاما قضائية ، غير أن هذا السراى لم يلق قبولا من المحكمة الادارية العليا التى قبلت الطعن امامها في هذه القرارات في اليمصاد المقرر قانونا للطعن في الاحكام ومن احكام الادارية العليا في هذا الشأن حكمها الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٧٤ .

(م - ٧ صيغ الدعوى)

الصيغة الرابعة :

(أولاً) : (١) : صيغة طلب مقدم من جهة الإدارة الى المحكمة التأديبية المختصة للنظر في أمر صرف نصف مرتب الموقوف .

الجهة الادارية

.....

.....

السيد الاستاذ /
نلتهم اتخاذ الاجراءات القضائية لعرض الامر على المحكمة التأديبية
المختصة في الميعاد القانوني في أمر صرف نصف المرتب الموقوف صرفه . (١)

وتفضلوا بقبول

مرغبات :

توقيع

.....

(١) يلاحظ أن بعض الجهات الادارية ترفق بالطلب مذكرة شارحة للموضوع
بينما تكتفي جهات أخرى بشرح الموضوع في ذات الطلب غير انه يجب في كل
الاحوال ارفاق صورة رسمية من قرار الايقاف

وبورود هذا الطلب ومرغباته يؤثر مدير ادارة الدعوى التأديبية على
هذا الطلب بالناشر التالي :

* يقيد طلب بت في أمر نصف مرتب الموقوف .

* يودع سكرتارية المحكمة لتحديد اقرب جلسة لنظره .

التوقيع

.....

وغور ذلك تقوم ادارة الدعوى التأديبية بإيداع الطلب ومرغباته في
حافظة مستندات سكرتارية المحكمة المختصة ، ويتم الايداع بحضور
ايداع وفق نموذج معين ويتولى السكرتير المختص عرض الامر على رئيس
المحكمة لتحديد اقرب جلسة لنظر الطلب حيث يتم الفصل فيه بعد سماع
راى ممثل النيابة الادارية ، واتوال العمل الموقوف . =

= ويلاحظ أن بعض رؤساء المحاكم يفصلون في الطلب في غير جلسة رسمية على أساس أن اختصاصهم في هذا الشأن ولائي وليس قضائي - وفي بعض الأحيان لا يدعى العاقل الموقوف لحضور الجلسة ، ويكون ذلك في الحالات التي لا تسمح فيها مهلة العرض بذلك .

ويلاحظ أن رؤساء المحاكم التأديبية ما زالوا يفصلون في هذه الطلبات وحدهم على أساس النص الوارد بالمادة (١٦) من قانون مجلس الدولة التي تقول « يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشاكك اليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » وذلك يتناقض مع نصوص قوانين العاملين بالدولة ، والقطاع العلم حيث أوجبت عرض الأبر على المحكمة التأديبية المختصة ، ونحن نرى الأخذ بقوانين العاملين لأنها تعتبر بعدلة للبادء (١٦) لأنها الأحدث .

واننا نرى أن حضور العاقل جلسة الفصل في الطلب من الإجراءات التي اعتبرتها المحكمة الإدارية العليا جوهرية ، ويترتب على اغفال حضوره بطلان القرار الصادر بالحرمان من المرتب ، وذلك على سند من أن الحرمان من المرتب عن مدة الوقف وان لم يعتبر جزاء تأديبيا الا انه ينطوي على معنى الجزاء .

ولذلك نرى أنه يتعين أن تتخذ إجراءات البت فيه في مواجهة العاقل الحال الى المحكمة التأديبية ، وان عدم اخطاره لحضور الجلسة للدفاع من نفسه يعتبر اغفالا للضمانات الجوهرية في التأديب مما يربط بطلان القرار .

(المحكمة الإدارية العليا في أول مايو سنة ١٩٦٥ - الدعوى رقم

١٧٤٩ من لاق) .

وتتبع المحاكم التأديبية بسلطة تقديرية في الفصل في طلبات صرف نصف المرتب الموقوف حيث توازن بين مبررات الإيقاف والحالة المالية للموظف طبقا لما سبق لنا الإشارة اليه بصدد هذا الموضوع .

الفصل الثاني

الاجراءات وصيغ مختارة من الطعون في قرارات الجزاءات امام المحاكم التأديبية
مع عرض احكام مختارة

ويقع في مبثتين وهما :

المبحث الاول

صيغ الطعون امام المحاكم التأديبية

نعرض ما يلي :

(١) صيغة طعن في قرار مجلس تأديب الجامعة يقضى بفصل طالب الغش
في الامتحان (بالمخالفة لنظام تأديب الطلاب) .

(٢) صيغة طعن في قرار ايقاف احد المعلمين عن العمل (دون ان
تقتضى مصلحة التحقيق ذلك) .

(٣) صيغة طعن في قرار تأديب عضو لجنة نقابية (مـثـوـب
بـخـالـفـة القـائـمـون) .

(٤) صيغة طعن في قرار تأديبي لمعلم محال الى المحاكم الجنائية (دون
التريمس بنتيجة التحقيق الجنائي) .

(٥) صيغة طعن في قرار تأديبي (دون مراعاة حيدة المحقق) .

(٦) صيغة طعن في قرار جزاء تأديبي مقنن .

(٧) صيغة طعن في قرار تأديبي يتضمن تكرار الجزاء عن الاتهام الواحد .

ونعرض ذلك فيما يلي :

الصفة الاولى :

صفة طعن في قرار مجلس تأديب الجامعة والذي يقضى بفصل طالب للفس في الامتحان (بالمخالفة لنظام تأديب الطلاب) :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة
مقدمه لسيادتكم الطالب بكلية الحقوق والمصرى
الجنسية والمقيم برقم بشارع بمدينة وموطنه
المختار مكتب الاستاذ / المحلى بـ

ضمد

السيد الاستاذ رئيس جامعة مدعى عليه بصفته
ويعلن بمقر عمله بالجامعة والكائن بـ

الواقعات

تتلخص الوقعات موضوع القضية فيما يلى :

(١) كان الطالب المذكور يؤدى الامتحان في مادة قانون العمل في
/ / ١٩ واثناء ذلك ادعى عليه احد المراقبين بالغش اثناء تأدية
الامتحان ، نأحيل الى عضوة بالشئون القانونية وحررت محضرا بالواقعة
نفى فيه الطالب الواقعة ، واثبت عنوانه املاها بصيغة رسمية
بالعنوان التالى :

» شارع : « بمدينة قنا »

وكرم الطالب بعد ذلك من أداء الامتحان في بقية المواد وهى ستة
مواد من مواد الامتحان ، ولم يكن للطالب مواد متخلصة .

(٢) صدر قرار ادارى من مجلس تأديب كلية الحقوق ببنى سويف التابعة
لجامعة القاهرة في / / ١٩ بفصل الطالب من الجامعة .

(٣) عندما علم الطالب علما يقينا في اول فبراير سنة ١٩٨٧ بقرار مجلس
التأديب الذى قضى بفصله من الجامعة ، تقدم بتظلم الى رئيس جامعة
القاهرة من قرار فصله من الجامعة في / / ١٩٨٧ ، (وذلك لان فرع
كلية الحقوق ببنى سويف تابع لجامعة القاهرة) وسبب عدم علمه اليقينى بقرار
الفصل بانه يرجع الى خطأ الادارة في اعلانه على غير العنوان الذى اثبت في
المحضر سلف الذكر ، حيث اعلن خطأ على العنوان التالى :

« رقم شارع بمدينة (بيا) منزل السيد / »
ر هو العنوان الذى كان يقيم فيه أثناء الدراسة فقط ليتكهن من مواصلة
الدراسة لقربه من كلية الحقوق بنى سوف وذلك لعدم تمكنه من الحصول
على مسكن بمحافظة بنى سوف بلجار معقول .

(٤) قيد التنظيم المقدم من الطلاب بسجل رئيس الجامعة برقم
٢ فى / / ١٩ وحول لنائب رئيس الجامعة برقم
فى / / ١٩ ، ثم سلم التنظيم الى الاستاذة /
مندوب كلية الحقوق فى / / ١٩ م .

(٥) حاول الطلاب معرفة ما تم فى تظلمه بترده على الجامعة عدة
مرات وفى كل مرة كان يقال له ان الموضوع قيد البحث . ولم يخطر بنتيجة
البحث المزعوم .

أسباب الطعن

السبب الاول

بطلان محضر التحقيق والافلال بضمانات الدفاع
نبين ذلك على النحو التالى :

(١) أن محضر التحقيق الذى أجرى مع الطالب تم بمعرفة عضوة
الشئون القانونية ولم يتم بمعرفة عضو هيئة تدريس ينتدب لهذا الغرض
كالمفهوم من نص المادة ١٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات
والتي تنص على ما يلى :

« لا توقع عقوبة من العقوبات الواردة فى البند الخامس وما بعده من
المادة (١٢٦) الا بعد التحقيق مع الطالب كتابة وسماع أقواله فيما هو منسوب
اليه فإذا لم يحضر فى الموعد المحدد للتحقيق سقط حقه فى سماع أقواله
ويتولى التحقيق من ينتدبه عميد الكلية .

ولا يجوز لعضو هيئة التدريس المنتدب للتحقيق مع الطالب أن يكون عضوا
فى مجلس التأديب :

(٢) لم يحال الطالب الى لجنة تحقيق قبل إحالته الى مجلس التأديب « ولم
تتاح له حضوره لسبب بطلان إعلانه لحضور المحكمة وإبداء دفاعه » .

(٣) أنه وإن كانت اللائحة خلفت من النص على وجوب اجراء تحقيق

ابتدأى قبل الاحالة الى مجلس التأديب الا ان ذلك امرا واجبا ، وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٦ ما يلي :

« انه ولئن كانت لائحة النظام الدراسي والتأديب لطلاب الجامعة قد خلت من النص على وجوب اجراء تحقيق ابتدأى مع المتهم بالقبض قبل احالته الى مجلس التأديب الا أن عميد الكلية وقد اشر الى احالة الطالب الى لجنة التحقيق يكون قد علق الاحالة الى لجنة التحقيق على النتيجة التي يسفر عنها التحقيق الذي امر به ورتب للطالب بذلك حقا في ذلك انشأن بتمكينه من ابداء دفاعه في هذه المرحلة التأديبية ، الامر الذي يتيح له اظهار براءته بما يجنبه المحاكمة التأديبية » .

(٤) المحضر الذي أجرته غرفة الشئون القانونية باطل لخلاله بضمانات الدفاع لانها لم تساله الا عن اسمه وعنوانه وسلمت تسليمها مطلقا بحضر ضبط الواقعة الذي يطعن عليه الطالب بالتلفيق ، فضلا عن أن الحقيقة التفتت عن اثبات دفاعه أو الاستماع الى شهود النفي ، بالإضافة الى أن غرفة الشئون القانونية غير مختصة بالتحقيق مع الطالب طبقا للمستفاد من المادة (١٢٨) سالفه البين .

السبب الثاني

بطلان قرار مجلس التأديب لعدم اعلان الطالب اعلانا قانونيا على عنوانه الصحيح مما يترتب عليه عيب شكلي في اجراءات المحاكمة

ان الهدف من الاعلان الصحيح هو توفير الضمانات الاساسية للمحال الى المحاكمة التأديبية ليدافع عن نفسه ، وذلك باحالته عليها بالمخالفات المنسوبة اليه ، ويتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة لتتمكن من المثول امام المحكمة مستعدا بكل ما يملك من اسناد ومستندات ليدفع الاتهام عن نفسه ، وان مخالفة ذلك الامر يخل بمصلحة جوهرية للطاعن ويجعل الفرار التأديبي مشوبا بعيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

(يراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر بجلسة ١٢/٢٧/١٩٧٥ ، منشور بمجموعة السنة ٢١ ، والسنة ١٣ ، بعدد رقم ٥ ، وكذلك الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٨ ق بجلسة ١٨/١٢/١٩٨٢ غير منشور ، وكذلك حكمها الصادر في الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٦ ق بجلسة ١١/١٧/١٩٨٤ — غير منشور) .

السبب الثالث

القرار الطعين مخالف للقانون ومشوبا بالغلو في تقدير الجزاء

القرار الطعين مخالف للقانون وتكتفى بما سبق ببيانه في هذا الشأن ، كما أنه مشوب بالغلو في تقدير الجزاء وممن في القسوة ، وذلك على سند من أن المجلس طبق أقصى العقوبات الواردة بالمادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية لتنظيم الجامعات دون مراعاة التدرج في العقوبة لا سيما وأن الشك يكتنف الواقعة من كل الجوانب .

وبهذه المناسبة فان التدرج بالمادة (١٢٦) هو على النحو التالي :

« العقوبات التأديبية هي »

- ١ - التنبيه شفاهة أو كتابة .
- ٢ - الإنذار .
- ٣ - الحرمان من بعض الخدمات الطلابية .
- ٤ - الحرمان من حضور دروس أحد المقررات لمدة لا تجاوز شهرا .
- ٥ - الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز شهرا .
- ٦ - الحرمان من الامتحان في مقرر أو أكثر .
- ٧ - وقف قيد الطالب لدرجة الماجستير أو الدكتوراه لمدة لا تجاوز شهرين أو لمدة فصل دراسي .
- ٨ - إلغاء الامتحان الطالب في مقرر أو أكثر .
- ٩ - الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز فصلا دراسيا .
- ١٠ - الحرمان من الامتحان في فصل دراسي واحد أو أكثر .
- ١١ - حرمان الطالب من القيد للماجستير أو الدكتوراه مدة فصل دراسي أو أكثر .
- ١٢ - الفصل من الكلية لمدة تزيد على فصل دراسي .
- ١٣ - الفصل النهائي من الجامعة ويبلغ قرار الفصل الى الجامعات الاخرى ويرتب عليه عدم صلاحية الطالب للقيد أو التقدم الى الامتحانات في جامعة جمهورية مصر العربية .

ويجوز الامر باعلان القرار الصادر بالمعقوبة التأديبية داخل الكلية ويجب ابلاغ القرار الى ولي امر الطالب .
وتحفظ القرارات الصادرة بالمعقوبات التأديبية عدا التنبيه الشفوي في ملف الطالب .

ولمجلس الجامعة ان يعيد النظر في القرار الصادر بالفصل النهائي بعد مضي ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ صدور القرار » .

السبب الرابع

القرار الطعن مشوب بالانعدام اتهم اركانه

وذلك على سند مما يلي :

- (أ) لم يحل القرار على سبب صحيح لاتكار الطامن التهمة المسندة اليه .
 - (ب) القرار لم يصالف محلا مشروعا .
 - (ج) القرار يفتر الى ركن الارادة الصحيحة .
- وغير ذلك من الاسباب التي سيبيدها الطامن خلال جلسات المرافعة .

الثاني

نلتبس بعد تحضير الدعوى الحكم بما يلي :

(أولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) : ايقاف تنفيذ القرار المطعون عليه والرقيم في
/ / ١٩ والصادر من مجلس تاديب طلاب كلية الحقوق جامعة
..... وكل ما يترتب على ذلك من آثار ، نظرا لتوافر حالة الاستعجال
من حيث المشروعية ، والجدية ، وتعذر امر لا يمكن تداركه .

(ثالثا) : الفاء القرار المطعون عليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .
وحفظ كافة الحقوق الاخرى للمدعى مع الزام جهة الادارة بالمصروفات
ومقابل اتعاب المحلطة . (١)

وكيل الطامن

.....

(١) ملاحظة : بوشرت هذه الدعوى بمعرفة المؤلف ومتداولة ولم يصدر الحكم في شأنها حتى الآن .

للصيغة الثانية :

صيغة طعن في قرار إيقاف أحد المأهلين عن العمل دون أن تقتضى مصلحة التحقيق ذلك :

السيد الأستاذ المستشار / رئيس المحكمة التأديبية لـ
مقدمه لسيادتكم المصرى الجنسية والمقيم بـ
ومهنتهم وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحلى
والكائن بـ

ضد

السيد / وزير بصفته
وبعلن بإدارة هيئة قضايا الدولة ببنى المجمع ببيدان التحرير .

الواقعات

بتاريخ / / ١٩ قدم المدير العام لـ مذكرة الى
السيد / رئيس جهاز تضمنت وتلح لم تكن مستخلصة من تحقيقات
إجرائية ولم توصى المذكرة بإجراء تحقيقات ، ولم يكن هناك ما يدعو الى
ذلك ، حيث سبق له أجرى تحقيق إدارى مع المدعى وأنهى الى الحفظ وبراءة
المدعى مما نسب اليه براءة شاملة ، فمع ذلك فعندما عرضت المذكرة على
الوزير قرر إيقاف المدعى عن عمله احتياطيا ببراءة ذلك بطلب اعسادة استطلاع
رأى الشئون القانونية دون سبب يبرر ذلك مستندا استنادا خاطئا لنص
المادة (٨٣) من قانون المأهلين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ومخالفا لاحكام
المحكمة الادارية العليا التى قضت بضرورة توافر شرطين لإيقاف المأهل وهما :

(١) وجود تحقيق قائم بالفعل .

٢ - أن تقتضى مصلحة التحقيق ذلك .

(حكم محكمة الادارية العليا فى ١٣/١١/١٩٦٦ فى الطعن ٢٤٧ لسنة ٢٩ ق)
وقد تقلم المدعى من هذا القرار البطلان ولم تستجب جهة الادارة لتطلبه .

للحك

يطلب المدعى الحكم بطلانته المشروعة وهى :

(١) قبول الطعن شكلا .

(٢) إيقاف القرار المطعون فيه .

(٣) إلغاء القرار المطعون فيه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

والإزام المدعى عليه بالصروفات ومقابل اتعاب المحللة .

ويكل الطامع

.....

الصيغة الثالثة :

صيغة طعن متعلق بقرار تاديبى ضد عضو من أعضاء مجلس
التشكيلات النقابية (أو عضو من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين) .

السيد الاستاذ المستشار /

يتقدم بهذا الطلب السيد / عضو مجلس التشكيلات
النقابية (أو عضو مجلس الإدارة المنتخبين حسب موضوع الدعوى)
والموظف بوظيفة والمصرى الجنسية والمسلم الديانة
ومحلته المختار بـ

ضد

رئيس مجلس إدارة شركة

(باعتبار الشخص الطبيعي الذى يمثل الشركة)

الواقعات

تمثل الواقعات فيما يلى :

(١) أصدر رئيس مجلس الإدارة قراره الطعن رقم فى
..... ويقضى بإيقاف الطاعن عن العمل بالخالفه لنص الفقرة الخبسة
من المادة (٨٦) من قانون نظم العاملين بالقطاع العام والى تقضى بما يلى :
« وبالنسبة لأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء
مجلس الإدارة المنتخبين يكون وقفهم عن العمل بقرار من السلطة القضائية
المختصة وتسرى فى شأنهم الأحكام المتقدمة الخاصة ببدء الوقف عن
العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الأجر » .

(٢) بنى رئيس مجلس الإدارة قراره الباطل بإيقاف الطاعن بالخالفه
لحكم القانون بناء على تقرير مقدم من مدير مكتبه يتضمن وقائع لم تكن مستخلصة
استخلاصا صحيحا من وقائع تنتجها فجاء القرار مخالفا للواقع والقانون
ويوصم الطاعن بارتكاب مخالفات إدارية ومالية غير محبولة على
أسباب صحيحة .

(٣) لم يتخذ رئيس مجلس الإدارة قرار الوقف بناء على وجود مخالفات
إدارية ومالية منسوبة للطاعن ، كما أساء تطبيق القانون بإبلاغ الجهاز
المركزى للحسابات لممارسة سلطته التعقيبىة بالخالفه لحكم المادة الأولى
من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

الاسباب

تمثل اسباب الطعن فيما يلي :

السبب الاول

مخالفة القانون

خالف رئيس مجلس الادارة حكم الفقرة الخامسة من المادة (٨٦) حسبما سبق بيانه .

السبب الثاني

مخالفة احكام الاختصاص والخطا في تطبيق القانون .

اخطا رئيس مجلس الادارة في ابلاغ رئيس الجهاز المركزي للحسابات لاعمال سلطته التعقيبية في احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية مخالفا بذلك نص المادة الاولى في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والتي جاءت خلوا من تطبيق المادة ١٣ من قانون النبلية الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على الغنلت المنصوص عليها بنك المادة .

لذلك

يرجى من عدالة الهيئة الموقرة الحكم بطلبنا وهي :

(أولا) قبول الطعن شكلا .

وفي الموضوع :

١ - ايقاف قرار الايقاف الصادر من رئيس مجلس الادارة برقم بتاريخ وقرار احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية بمعرفة الجهاز المركزي للحسابات والصادر برقم في وكل ما يترتب على ذلك من آثار . (*)

(٢) الفناء القرارين المشار اليهما وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(٣) الحكم للطاعن بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيها لخطأ الادارة ولاساءة استعمال السلطة وللضرر الذي لحق بالطاعن مع توافر رابطة المسببية .

وكيل الطاعن

.....

المحلى

(*) مما تجدر الاشارة اليه أن العليل الموقوف يملك الطعن في قرار الايقاف ان لم يتم على سبب يبرره (المحكمة الادارية العليا في ٥ مايو سنة ١٩٧٣ في الدعوى رقم ٨١١) فضلا عن انه يملك الطعن في قرار المحكمة التأديبية اذا ما وافقت على بد هذا الايقاف المسبب . =

.
.
.
.
.
.

== وفي هذا تقول المحكمة الادارية العليا :

« ... ولا يجوز الوقف احتياطيا الا اذا كان ثمة تحقيق يجرى مسج
الموظف قبل احالته الى المحكمة التأديبية » .

وفي الصيغة المظلة نجد ان رئيس مجلس الادارة اصدر قرار الايقاف
متجاوزا اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن لان الطاعن عضو
بالتشكيلات النقابية ، كما ابلغ الجهاز المركزي للحسابات لاحالة الطاعن
الى المحكمة التأديبية استنادا خلطنا الى نص المادة ١٣ من القانون ١١٧

وكان يجب على رئيس مجلس الادارة ان يلتزم بالوسيلة التي نص عليها
القانون والغرض الذي شرعت من اجله والا كان قراره مشوبا بخلافة
قواعد الاختصاص فضلا عن مخالفة الاجراءات ، والخطا في تطبيق
القانون .

ونضيف الى ما تقدم انه على الغرض الجدلي بان الطاعن ليس عضوا
في التشكيلات النقابية فانه لا يمكن لجهة الادارة ان توقفه الا بشروط معينة
وهي حسبما سبقت الاشارة اليها ان يكون هناك تحقيق قائم مع العليل
بمقدار يشمل مرحلة المحاكمة التأديبية وان تقتضي مصلحة التحقيق ذلك ،
والمتنص هنا هو ابعاد العليل حتى لا يمتد تأثيره على الاوراق والمستندات
اللازمة للتحقيق ، فلو وقف عن العمل وسيلة الى غلبة ولا يمكن فصل
لحدهما عن الاخرى .

(المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٥/٦/٢٠ في الدعوى ١١٧٠ - س١٩٢)

ولهذا نرى ضرورة التزام السلطات الادارية بحدود القانون سواء اكلن
العليل المطلوب ايقافه عللا عاليا او عضوا بتشكيلات اللجان النقابية .

الصيغة الرابعة :

صيغة طعن في قرار تأديبي دون التبرص بنتيجة التحقيق الجنائي الذي
قضى ببراءة الطاعن — وطلب التعويض المؤقت للطاعن عن القرار التأديبي
المشوب بإساءة استعمال السلطة .

السيد الأستاذ / رئيس المحكمة التأديبية —

بقدمه لسيلادكم المصري الجنسية والمقيم بـ
ومهنه وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحلى
والكلن بـ

ضد

السيد / وزير

الواقعات

وقعت ادارة النيلية لوزارة على الطاعن جزاء تأديبيا
يقضى بـ مدعية أنه تسبب في سرقة ملف متعلق بأحد المناقصات
العامة بالرغم من احوالة الموضوع الى النيلية العامة للتحقيق فيه

ويطلب الطاعن الغاء قرار الجزاء لبطلانه استنادا الى الاسباب التالية :

(أولا) : لاتحاد الوصفين الجنائي والتأديبي في الجريمة المسندة الى
العاقل ، وكن الامر يقتضى التبرص بحكم القضاء الجنائي .

(ثانيا) : للارتباط الوثيق بين الفصل في الدعويين .

(ثالثا) : كان على جهة الادارة أن تتبرص بنتيجة التحقيق الجنائي
الذي يمكن في وجوده استكمالا للعنصر اللازمة للفصل في الموضوع من
الناحية التأديبية وحتى يستقر وجدانها عند الفصل في الدعوى التأديبية
على أساس سليم ، لا سيما وأن المحكمة الجنائية أصدرت حكما ببراءة
الطاعن لعدم صحة الاتهام المسند اليه ، وليس على أساس الشك في ثبوت
الانتهام .

بناء على ما تقدم

يتضح لعدالة المحكمة بطلان قرار الجزاء المطعون فيه استنادا الى
الاستناد والاسباب سالفة البيان .

وحيث أن الطاعن تظلم لجهة الادارة بطلب الغاء الجزاء دون أن تمنحه .

ونظراً لـ
و
و
و
وحيث أنه

لذلك

يلتمس الطاعن :

(أولاً) : قبول الطعن شكلاً .

(ثانياً) : إلغاء قرار الجراء المظنون عليه والرقع لسنة ١٩
والصادر في / / ١٩ .

(ثالثاً) : الحكم على جهة الإدارة بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه على
سند من اساءة استعمال السلطة وتوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية .

مع الزام الجهة المظنون عليها بالمصاريف وتقبل اتملب المحللة .

وكيل الطاعن

.....

المحلى

الصيغة الخامسة :

صيغة ظمن في قرار تاديبى دون مراعاة حيدة المحقق .

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة التاديبية لـ
مقدمه لسيادتكم المصرى الجنسية المقيم بـ
ومهنته وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى
والكائن بـ

ضد

السيد / وزير

الواقعات

تتمثل الواقعت موضوع الظمن فيما يلى :

(1) اتهم المدير العام لإدارة بالوزارة احد العللين تحت رئاسته بتأخير انجاز الاعمال المسندة اليه ، وبعد أن وجه له هذا الاتهام ، قام المدير بالتحقيق معه ، ثم اصدر قرارا بيجزائه بـ خصما من راتبه ، ثم أحاله للشئون القانونية للتحقيق معه .
ويطلب الطامن الفاء قرار الجزاء لبطلانه استنادا الى الاسباب التالية :

الاسباب

(أولا) عدم مراعاة الحيدة في التحقيق لوجود خلافات بين المدير والطامن وعدم اختصاص المدير بالتحقيق مع الطامن .

(ثانيا) بطلان التحقيق لان المدير جعل من نفسه خصما وحكما وكان عليه إحالة الطامن للشئون القانونية والتريص بنتيجة التحقيق قبل توقيع الجزاء ، ولان الشئون القانونية قررت بنتيجة التحقيق الذى أجرته مع الطامن برأته مما نسب اليه .

(ثالثا) خالف المدير الضمانات الاساسية التى تقوم عليها اجراءات ونظم التاديب التى تتبع لضمان السلامة والصيدة والاستمضاء للحقيقة لصالح هذه الحقيقة حسبما تقرره المحكمة الادارية العليا في احكامها المستقرة ، واستنادا الى حكمها في السنة السادسة حيث تقول :

(م - ٨ صيغ الدماوى)

« أنه يجب أن يكون القرار التاديبى مستندا الى تحقيقات روعيت فيها إجراءات اساسية اتبعت فيها وحماية حق الدفاع عن المتهم تحقيقا للمعادلة » .

بناء على ما تقدم

يتضح لمعادلة المحكمة بطلان قرار الجزاء المطعون فيه استنادا الى أسباب البطلان سالفه البيان ، وذلك فضلا على أن قرار الجزاء المطعون فيه لم يحمل في صلبه أسبابه المؤدية اليه ، وبذلك خالف مصدر انقراض احكام المحكمة الادارية العليا التي تشترط ضرورة تسبب القرار التاديبى حتى تتمكن المحاكم في نطاق سلطتها الرقابية على مشروعية القرار وتبين ما يمكن أن يشوبه من أسباب قد تؤدي الى بطلانه ، لا سيما حالة الفلوى في تقدير الجزاء .

(قضاء مطرد للمحكمة الادارية العليا) .

وحيث ان الطاعن تظلم الى جهة الادارة لالغاء هذا القرار دون جدوى .

لذلك

يلتمس الطاعن :

(اولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) الغاء قرار الجزاء المطعون عليه والرقم لسنة ١٩
والصادر في / / ١٩ وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام الجهة المطعون عليها بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة مع حفظ
كامل حقوق الطاعن الاخرى .

وكيل الطاعن

.....

الصيغة السادسة :

صيغة طعن في جزاء تليبي مقنع :

السيد الاستاذ المستشار رئيس محكمة
مقدمه لسيادتكم العليل بهيئة البريد ويشغل وظيفة
عضو الشؤون القانونية بالإدارة المركزية للشؤون القانونية ، والمقيم برقم
..... بمدينة والمصرى الجنسية والمسلم الديانة ،
وموطنه المختار مكتب الاستاذ المحلى ، والكائن بكتبه برقم
بالقاهرة .

ضد

السيد / رئيس هيئة البريد .

الواقعات

تتمثل الواقعات فيها على :

(١) يشغل المدعى وظيفة باحث أول بمجموعة الوظائف القانونية بـهيئة ،
وتم تسكينه على هذه الوظيفة بموجب القرار الوزارى رقم
في / / ١٩ .

(٢) أصدر المطعون ضده قرارا اداريا بنقل المدعى الى مجموعة وظائف
التنبيه الادارية مع نقله من القاهرة الى اسيوط .

(٣) الملابست وظروف الحال المحيطة بالموضوع تدل على أن النقل
مشوب بإساءة استعمال السلطة وغير محمول على سبب صحيح أو هدف
مشروع ، فالقرار الطعين استهدف نقل المدعى نقلا بكتايا ونوعيا بقصد
إبعاده من حركة الترقيت التى تمت بهرأقية الشؤون القانونية ، بهدف
انسأاح الجال لترقية من هو أحدث من المدعى فى الأقبية ودرجة
الكلية .

الأسباب

(١) ينمى المدعى على القرار الطعين أنه مشوب بخلفه القانون
واساءة استعمال السلطة فهو غير محمول على سبب صحيح أو هدف
مشروع .

(٢) القرار الطعن مشوب بمخالفة القانون لان قرار النقل صدر من لا يملك الحق في اصداره نظرا لان تسكين المدعى صدر بقرار وزاري ، فلا يحق سحب او الفسخ الا بمعرفة نفس السلطة التي اصدرته او السلطة الاعلى طبقا للمبادئ القانونية الصحيحة .

(٣) القرار الطعن يعتبر قرارا معدوما لتهدم اركانه حيث لم يحمل على سبب صحيح ، او هدف مشروع او ارادة صحيحة كما لم يصادف محلا مشروعاً .

(٤) يبين من الواقعة بطلان القرار الطعن لان مصدر القرار قد ابتدع نوعا من الجزاء التأديبي الذي لم ينص عليه القانون فهو يسنفر في الحقيقة جزاء تأديبيا مقنعا جديرا بالالفاء .

الملك

يلتمس الطاعن بعد تحفيز الدعوى الحكم بما يلي :

(أولا) قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) ايقاف القرار الطعن رقم بتاريخ / / ١٩ / وكل ما يترتب على ذلك من آثار (على سند من توافر الجدية والمشروعية وتمتذر أمر لا يمكن تداركه) .

(ثالثا) الفاء القرار المطعون عليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .
(رابعا) الحكم للمدعى بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيهها مصريا مما اصابه من ضرر مادي وأدبي نتيجة لسبب خطأ الإدارة مع توافر رابطة السببية (١) .

وكيل الطاعن

.....

(١) جدير الاشارة بما يلي :

قررت المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٩ في الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٢ قضائية والذي يقول :

« ان المحاكم التأديبية تختص بالحكم في طلبات التعويض عن القرارات التأديبية التي تختص بالفائها الا اذا منع ذلك نصا صريحا في القانون » =

٢ - أن المحكم التأديبية تختص بنظر القرارات التأديبية المقنعة ،
والقرار التأديبي المقنع هو ذلك القرار الذي تتخذه السلطة الادارية متخفية
في شكل لا يظهر فيه القرار على انه قرار تأديبي وذلك في الاحوال التي
بتبين فيها من الملبسات ان نية مصدر القرار تتجه الى التأديب والمقاب
دون اتباع الاجراءات التأديبية الصحيحة ، كى يحرم العامل من الضمانات
التي يكفلها له القانون في المحكمات التأديبية الصريحة ، وليس بلازم ان
يعتبر القرار الاداري بمثابة الجزاء التأديبي المقنع ان يكون متضمنا عقوبة
من العقوبات التأديبية المعينة والا اصبح قرارا تأديبيا صريحا .

وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

« لا يلزم لى يعتبر القرار الاداري بمثابة الجزاء التأديبي المقنع ان يكون
متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة ، والا اصبح جزاء
تأديبيا صريحا ، وانما يكفي ان تستعين المحكمة من ظروف الاحوال
وملبساتها ان نية الادارة اتجهت الى عقاب العامل ، اما اذا صدر
القرار بسبب تصرف معين ينطوى على اخلال العامل بواجبات وظيفته ، كان
القرار قرارا تأديبيا » .

(المحكمة الادارية العليا في ١٩٧٦/٥/٢٩ - الطعن ٥٠٦ س١٧٢١
وكذلك في نفس الموضوع حكمها بجلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ في الطعن رقم ٢٤٠
س٢١٢) .

الصفة السابعة :

صفة طعن في قرار تأديبي يتضمن تكرار الجزاء عن الاتهام الواحد :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة

مقتبه لسياضتكم العليل بـ والمصرى الجنسية
والمسلم الديانة والمقيم بـ رقم بمدينة وموطنه
المختار مكتب الاستاذ / المحلى والكائن بـ

ضد

السيد / وزير مدعى عليه بصفته

الواقعات

تمثل الواقعات فيما يلى :

- (١) اتهم المدعى بالتراخى في اداء عمله ، غفلت الادارة بمجازاته
بعقوبة بموجب القرار رقم في / / ١٩ .
- (٢) عاد نفس الرئيس الى احالة المدعى الى النيلة الادارية للتحقيق
معه عن نفس الواقعة التى جوزى عنها وتدون تكرارها .
- (٣) اثبتت النيلة الادارية بنتيجة التحقيق الذى أجرته مع المدعى
تقصيره ، وطلبت من الجهة الرئاسية توقيع الجزاء المناسب عليه .
- (٤) عاد نفس الرئيس المختص بتكرار توقيع الجزاء على المدعى باصدار
القرار المطعون عليه رقم في / / ١٩ عن نفس الاخطاء
السابق مجازاته عليها متذرعاً بتنفيذ توصية النيلة الادارية .

الاسباب

تمثل اسباب الطعن فيما يلى :

- (١) ينمى المدعى على قرار الجزاء الاخير انه صدر مخالفا
للقانون (اى العاتون بمعناه الواسع وبمخالفة القواعد والاحكام المستقرة في
النظم التأديبية) .
- (١) نقول المحكمة في حكمها الصادر في ديسمبر ١٩٦٣ في الطعن
رقم ١٣٣ للسنة السابعة القضائية ما يلى :

« لا يجوز محاكمة الموظف تاديبيا عن تهمة جوزى من اجلها اداريا ، فالجزاء التاديبى الذى وقع عليه أولا ، ايا كانت طبيعته يجب ما عداه مادام انه قد وقع طبقا للاوضاع القانونية الصحيحة » .

(ب) وفي حكم آخر صدر في ديسمبر سنة ١٩٥٧ في الطعن رقم ٦٨٦
للسنة الثالثة القضائية تقول المحكمة :

« اذا وقع جزاء على الموظف عن فعل ارتكبه ، فلا وجه بمعد ذلك لتكرار
الجزاء عليه عن السلوك ذاته ، مادام هو ذات الجريمة التاديبية » .

لذلك

نلتبس بعد تحضير الدعوى الحكم بما يلى :

(أولا) قبول الدعوى شكلا .

(ثانيا) ايتلف القرار المطعون عليه رقم بتاريخ / / ١٩
وكل ما يترتب على ذلك من آثار على سند من توافر الجدية والمشروعية ،
وتعذر امر لا يمكن تداركه .

(ثلثا) الفناء القرار المطعون عليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(رابعا) الحكم للمدعى بتعويض مؤقت قدره ١٠٠ ج.م عما أصابه من
ضرر نتيجة خطأ الإدارة وإساءة استعمال سلطتها ، وللضرر الذى لحق
بالمدعى مع توافر رابطة السببية . (١)

وكيل الطاعن

.....

(١) قررت المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ١٩٧٩/٤/٢٨
في الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٢ق : « ان المحاكم التاديبية تختص بالحكم في طلبات
التعويض عن القرارات الادارية التى تختص بالفائها ، الا اذا منع ذلك
بنص صريح فى القانون » .

المبحث الثاني

نماذج مختارة من الاحكام الصادر من المحاكم التأديبية

نعرض ما يلي :

- (١) نموذج لحكم صادر بالغاء قرار تأديبي بوقف عامل عن العمل لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وما يترتب على ذلك من آثار .
- (٢) نموذج حكم صادر بفصل عاملين متهمين باقتراف مخالفات ادارية ومالية .

نموذج حكم صادر من المحكمة التأديبية في نطاق اختصاصها التأديبي الصادر بوقف الطاعن عن العمل لمدة تزيد على الثلاثة أشهر وما يترتب على ذلك من آثار

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المحكمة التأديبية بـ

بالجلسة العلنية المنعقدة بقر المحكمة يوم من سنة ١٤
الموافق / / ١٩

برئاسة السيد الاستاذ المستشار / المستشار المساعد بمجلس الدولة
رئيس المحكمة

وعضوية السيد الاستاذ /
والسيد الاستاذ / النائب بمجلس الدولة
وسكرتارية السيد / أمين سر المحكمة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن رقم لسنة ... ق

المقام من :

ضد : شركة

الوقائع :

بعريضة مودعة ظم كتاب المحكمة بتاريخ / / ١٩٨٨ اقام
الطاعن هذا الطعن طلبا الحكم بالغاء القرار رقم لسنة ١٩٨٨

فيما تضمنه من وقفه عن العمل مدة تزيد على الثلاثة اشهر اعتبارا من / / ١٩٨٠ واعلنته لعمله باجر كليل بع ما يترتب على ذلك من آثار .

وقال الطاعن شرحا لطعنه أنه بتاريخ / / ١٩٨٠ صدر الامر الادارى رقم بليقله مع آخرين عن العمل وتاريخ / / ١٩٨٠ صدر الامر الادارى رقم باستمرار وقفه عن العمل مع صرف نصف أجره واحصلة الاوراق الى النيابة العامة للتحقيق في واقعة عجز في كيلة من الاختساب .

واضاف الطاعن ان الشركة حتى الآن لم تعرض امر وقفه عن العمل على المحكمة التأديبية المختصة الامر الذي يجعل استمرار ايقافه عن العمل امرا مخالفا للقانون لا سيما وان ما يقتضاه من نصف راتبه لا يفي احتياجه الضرورية وخلص الطاعن الى ما تقدم من طلباته .

وحدد لنظر الطعن جلسة / / ١٩٨٠ حيث قدم الحاضر من الطاعن حافظة بمستنداته وقنبت الشركة المطعون ضدها حافظة بمستنداتها وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم ومرحت للشركة المطعون ضدها بتقديم مذكرة بدفاعها حتى / / ١٩٨٠ ولم تقدم مذكرة بدفاعها في الاجل المحدد .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والادالة ثاقونا .

من حيث أن حقيقة طلبت الطاعن حسبما يفيها من طعنه هي الحكم بلغاء القرار رقم لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من ايقافه عن العمل بمدة تزيد على الثلاث اشهر التي بدأت من / / ١٩٨٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن المادة (٨٦) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام تنص على أنه لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ، ولا يجوز وقفه هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الشركة المطعون ضدها أصدرت قرارها رقم لسنة ١٩٨٠ الصادر بوقف الطاعن عن عمله لصالح

التحقيق اعتباراً من / / ١٩٨٠ وتاريخ / / ١٩٨٠ اعلته مع آخرين الى النيابة العامة للتحقيق في واقعة اختلاس كمية من الاخشاب الزان ، وقد صدر القرار المذكور دون تحديده مدة لوقف الطاعن كما لم تقسم الشركة بعرض امر مد وقفه عن العمل على المحكمة التأديبية المختصة لتقدير ملائمة مد الوقف من عدمه وللجنة التي تحددها . ومتى كان ما تقدم ، فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر بوقف الطاعن حتى / / ١٩٨٠ وينشاء على ما تقدم فان الشركة المطعون ضدها تكون قد اغتصبت سلطة المحكمة التأديبية ويكون القرار المطعون عليه بعد / / ١٩٨٠ وحتى عودته الى العمل قرارا مخالفا للقانون مخالفة جسيمة تنحدر به الى حد العدم ولا ينقيد الطعن عليه بالاجراءات والمواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

ولكل هذه الاسباب فان الطعن المائل يكون قد استند الى صحيح الواقع والقانون مبين القبول .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة : بالغاء القرار رقم لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من وقف الطاعن عن الفعل لمدة تزيد على الثلاثة اشهر التي بدأت من / / ١٩٨٠ مع ما يتزعم على ذلك من اثلز .

رئيس المحكمة

.....

سكرتير المحكمة

.....

نموذج حكم صادر بفصل عاملين متهمين بمخالفات ادارية ومالية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة التلخيصية بـ
—

بالجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة يوم الموافق / / ١٩٨
برئاسة السيد المستشار / رئيس المحكمة
وعضوية السيد الاستاذ / المستشار
والسيد الاستاذ / النائب بمجلس الدولة
وحضور السيد الاستاذ / وكيل عام النيابة الادارية ممثلا للدعاء
ومكرتارية السيد / أمين السر

اصدرت الحكم الاتي

في الدعوى رقم لسنة ق

المقضية من النيابة الادارية

ضد

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -

الوقائع :

بتاريخ / / ١٩٨ اقبلت النيابة الادارية هذه الدعوى بايداع
اوراقها قلم كاتب المحكمة مقتضبة تقريراً بالقلم كل من (١)
(٢) (٣) لاتهم خلال المدة من / / ١٩٨ حتى
/ / ١٩٨ بدائرة بمحظرة خرجوا على
مقتضى الواجب الوظيفي ولم يؤدوا العمل المنوط بهم بدقة وسلوكاً مملوكاً معيياً
لا يتفق مع مقتضيات الوظيفة ولم يحفظوا على أموال وممتلكات الجهة التي
يعملون بها بأن استولوا على

وخالفوا التعليمات بمـ
واقترفوا
مما تسبب عنه

وتحدد لنظر الدعوى جلسة / / ١٩٨ وتداولت بجلسات على
النحو المبين بمحاضرها حيث حضر المتهمون بجلسة / / ١٩٨ وقدم
كل من المتهم الاول والثاني مذكرة بدفاعه وبذات الجلسة قررت المحكمة حجز
الدعوى للحكم لجلسة اليوم .

وبتاريخ / / ١٩٨ ورد الى المحكمة مذكرة تكميلية بدفاع المتهم الثانى .
وبتاريخ / / ١٩٨ ورد الى المحكمة مذكرة بدفاع المتهم الثالث .

« المحكمة »

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات واتهام المداولة قانونا .
ونـ تحث ان النيابة الادارية تطلب محاكمة المتهمين تاديبيا عن المخالفات
المسندة اليهم بتقرير الاتهام ، وفقا للمواد ، ،

ومن حيث ان موضوع الدعوى يخلص فيها لبلغت به شركة
بكتابها الرقم المؤرخ فى / / ١٩٨ وأبلغت به النيابة
الادارية ، انه فى يوم الموافق / / ١٩٨ توجه كل
من ، ، المساهلين بالشركة المذكورة لشراء بعض
المهمات المطلوبة للشركة ، ثم تقدموا بعد ذلك بفواتير غير صحيحة حيث ثبت
انها مخالفة للحقيقة من حيث و و ولهذا الاسباب
كونت الشركة لجنة من ، ، لمراجعة الامتلاك
المشتراه على الطبيعة ومطابقتها بالفواتير المقدمة من المتهمين فوجدت اللجنة
ان الموضوع ينطوى على مخالفات مالية وإدارية ، فتولت الشؤون القانونية
التحقيق مع المسؤولين ، واثبتت المخالفات بتقرير ابلغ للنيابة الادارية فتولت
التحقيق فى القضية رقم

واذ سئل المتهم الاول.....

فاجاب.....

وبسؤال المتهم الثانى.....

اجاب.....

وبسؤال المتهم الثالث

اجاب

ومن حيث ان الثابت من الاوراق والتحقيقات ان ما قلم به المتهمون الثلاثة يمثل ختبا اداريا وماليا متضمنا ضررا كبيرا بأموال الشركة .

وبذلك يكون المتهمون الثلاثة قد خرجوا على المألوف من السلوك ، وبذلك يكونوا قد فقدوا صلاحية البقاء في الوظيفة العامة ويحق لامثالهم جزاء الفصل من الخدمة .

« لهذه الانسباب »

حكمت المحكمة بمعاملة (١) (٢) (٣) بالفصل من الخدمة .

رئيس المحكمة

السكرتير

.....

.....

الباب الثالث

اجراءات وصيغ الطعون امام المحكمة الادارية العليا
ونماذج مختارة من منكرات الدفاع والاحكام

الباب الثالث

اجراءات وصيغ الطعون امام المحكمة الادارية العليا
ونماذج مختارة من مذكرات الدفاع والاحكام

ينقسم هذا الباب الى فصلين وهما :

الفصل الاول

تمهيد بالاجراءات امام المحكمة الادارية العليا
وصيغ مختارة من الطعون المقامة من الافراد ومفوضى الدولة ونموذج من مذكرة
الدفاع

الفصل الثانى

الاحكام الصادرة في الطعون المقدمة من الافراد وهيئة مفوضى الدولة
ونبين ذلك على النحو التالى :

الفصل الأول

تمهيد بالاجراءات امام المحكمة الادارية العليا
وصيغ مختارة من الطعون المقامة من الافراد ومفوضى الدولة ونموذج من مذكرة
ويتناول ما يلى :

تمهيد بالاجراءات امام المحكمة الادارية العليا :

- ١ - صيغة طعن على حكم يقضى بالاحالة الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية .
- ٢ - صيغة طعن على حكم يقضى بمعاملة الطامن بخفض وظيفته الى وظيفة
من الدرجة الأدنى .
- ٣ - صيغة طعن على حكم يقضى بهد الايقاف لقرار ايقاف باطل .
- ٤ - صيغة طعن على قرار صادر من مجلس تأديب الجامعة بتوقيع عقوبة العزل
على احد اعضاء هيئة التدريس .
- ٥ - صيغة طعن حكم بسبب الاخلال بالضمانات الجوهرية للتحقيق
والمساواة .
- ٦ - صيغة طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة على حكم يقضى بعدم جواز
اقالة الدموى التأديبية لان خدمة العامل منتبهة بقوة القانون (بينما تقرر
الهيئة عدم اعتباره مستقبلا) .
- ٧ - نموذج لمذكرة دفاع مقدمة الى دائرة فحص الطعون .
(م - ٩ صيغ الدعوى)

نمهيذ : الاجراءات امام المحكمة الادارية العليا :

ان ميعاد رفع الطعن امام المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتب المحكمة موقع من محام من المتبولين املها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العلية المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبت الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ويجب على ذى الشأن عند التقرير بالطعن ان يودع خزانة المجلس كتابة مقدارها عشرة جنيهات ، تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التى ترفع من الوزير المختص وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية .
(مادة « ٤٤ ») . « من قانون المجلس » .

ويجب على قلم كتب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون فى الحكم الصادر فيها قبل احالتها الى هيئة مفوضى الدولة . (مادة « ٤٥ ») .

وتنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن ان راي رئيس الدائرة وجها لذلك ، واذا رأت دائرة فحص الطعون ان الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا اما لان الطعن مرجح القبول او لان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مجدا قتلونى لم يسبق للمحكمة تقريره ، اصدرت قرارا باحالته اليها . اما اذا رأت — باجماع الآراء — انه غير مقبول شكلا او باطل او غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بذكر القرار او الحكم بمحضر الجلسة . وتبين المحكمة فى المحضر بايجاز وجهة النظر اذا كلن الحكم صادرا بالرفض ، ولا يجوز الطعن فيه باى طريق من طرق الطعن .

واذا قررت دائرة فحص الطعون احوالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤشر قلم كتب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوى الشأن وهيئة مفوضى الدولة بهذا القرار . (مادة « ٤٦ ») .

وتسرى القواعد المقررة لنظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا على الطعن امام دائرة فحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة . (مادة « ٧ ») .

ومع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا
يعمل أهلها بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث
— أولا — من الباب الأول من هذا القانون (مادة « ٨ ») (١) .

(١) أننا نوجه النقد الشديد إلى قانون مجلس الدولة بالنسبة لإجازته عدم كتابة الحكم الذي يصدر من هيئة فحص الطعون ، لأنه حكم قطعي كسائر الأحكام ، بل هو أخطر منها لأنه الأجل الآخر الذي يتعلق به الطاعن ، فلا محل على وجه الإطلاق لحرمانه من معرفة الأسباب والحيثيات التي لاقبت عليها الهيئة رفضها للطعن ، والحيولة دون وصوله إلى المحكمة الإدارية العليا التي نعتقد أنها هي القاضي الطبيعي لنظر الطعن ، وفي ذلك مخالفة لأحكام المادة « ٦٨ » ، من الدستور وتقول : « التقاضي حق مصون ومكتمل للناس كافة ، ولكل مواطن حق الانتخاب إلى قاضيه الطبيعي ... » .

ونضيف إلى ما تقدم أن المحكمة الإدارية العليا قررت في حكمها الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦١ أنه : « ولئن كانت للسلطة التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغض معقب عليها في ذلك ، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة ، شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى ، ألا يشوب استعمالها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملامية الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره ... »

ويتضح من هذا الحكم أن المحكمة الإدارية العليا هي القائمة على مراقبة مشروعية القرار التأديبي من عنده ، والتوصل إلى بيان عدم المشروعية كركوب متن الشبوط في القسوة ، ذلك الأمر الذي يحتاج لإثباته تبيان أسبابه مسببة ، وليس الاكتفاء بقرار غير مسبب . يصدر من دائرة فحص الطعون ، يحرم الطاعن من معرفة أسباب رفض الطعن ، والإنفلات عن دفاعه ودفعه . ونضيف حجة أخرى بنادها خطورة الحكم أو القرار الذي تصدره هيئة فحص الطعون لأنه يواجه السلطة الإدارية أو المحاكم التأديبية أو الطاعن بقرار قبول الطعن أو رفضه ، وهذه مسألة كبيرة الخطورة ، فلا أقل من إصدار حكم له ما يبرره من الأساليب القانونية ، مع اتلحة الفرصة للطاعن الذي يضلل بحكم دائرة فحص الطعون بأن يطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا وهي من وجهة نظرنا القاضي الطبيعي للطاعن ولا تقبل القول بأن دائرة فحص الطعون تابعة للمحكمة الإدارية العليا لأن لكل منها مجاله واختصاصه .

الصيغة الاولى :

طعن امام المحكمة الادارية العليا في حكم صادر من المحكمة التأسيسية العليا
بمعقوبة الاحالة الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية (١) .

تقرير الطعن

(تنقل الديساجة) :

.
.
.

صيغة الطعن

(تنقل الديساجة) :

.
.
.

واقعات الطعن

بناء على الشكوى المقدمة من مؤرخة في نسب فيها
الشكى الى الطامن الاتهامات التالية :

- ١ —
- ٢ —
- ٣ —
- ٤ —

وقد قدم الطامن الى المحكمة التأسيسية العليا لمحكته عن هذه الاتهامات
الكيدية ويجلسة / / ١٩ صدر الحكم سالف الذكر ، وتضى بمعاقبة
الطامن باحلقته الى المعاش ورفع الدفيع بعدم قبول الدعوى وبقبولها (وكان
الدفيع يتعلق بالتريص بنتيجة التقارير التى طلبت النيابة الادارية اجراؤها بمنعرة
لحان غنية ودون التريص . بنتيجة تحقيقات النيابة العامة فى بعض الموضوعات
التي احالتها النيابة الادارية للنيابة العامة) .

(١) بوشر: هذا الطعن بمعرفتنا ولم يصدر الحكم فيه حتى كتابة هذه
الصيغة ، ويلاحظ اننا لم نشر الى الوقتاع تفصيلا خلفا على سريتها .

اسباب الطعن

تتلخص اسباب الطعن فيما يلي :

(السبب الاول)

بطلان الحكم الطعين لانتفاته عن الدفع المتعاق بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان

وشرحا لهذا الدفع نقرر انه كان على المحكمة ان تتريص بنتيجة تقارير اللجان الفنية التي طلبت النيابة الادارية تشكيلها لتقديم تقرير شامل عن المخالفات المنسوبة للطامن وكذلك طلبها تقرير من النيابة العلة عن بعض المخالفات الاخرى .

وكان على المحكمة ان تتريص بالنتائج المطلوبة طبقا لاحكام النقض المستقرة وللادول القانونية الصحيحة .

(نقض ١٩٧٤/٤/١٧ - س ٢٥ - ص ٦٩٨ ، ونقض ٦٣/٣/٢١ - المكتب الفني س ١٤ ص ٣٧) .

وتبرير الحكم الطعين لاسباب الانتفاته عن هذا الدفع باطل وغير مقبول ولا سند له من القانون .

(السبب الثاني)

بطلان الاجراءات التي اتبعت في التحقيقات التي اجريت بمعرفة الشئون القانونية والنيابة الادارية لانها تقرر ان بعض المخالفات المنسوبة للمتهم مخالفت مالية ومع ذلك التفتت من اخطار الجهاز المركزي للحسابات بها ليراس سلطته التعميية طبقا لاحكام القانون الذي يقتضى بذلك .

ويعتبر الحكم باطلا لتسليمه المطلق بهذه الاجراءات دون اثبات او تبحيص ، ولان اسبابه جاءت متهاثرة ومتناقضة مع بعضها .

(السبب الثالث)

لم يتهمى الحكم الطعين للدفع الذى اثاره الطامن امام المحكمة التأديبية العليا بسقوط الدعوى التأديبية في المخالفات الادارية طبقا لصحيح المادة (٩١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بمضى « سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بموتوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ وقوعها او اى المدين اقرب » .

والثابت من اوراق الدعوى ان جميع الرؤساء قد علموا بلووائح المنسوبة

للطاعن والتي حدثت منذ خمس سنوات ، بل وأقره على تصرفاته ، لأنه لم يستهدف منها سوى زيادة الموارد المالية للدولة ولو تقيد بالاجراءات الروتينية الحامدة لضاعت هذه الموارد .

بنساء علی ما تقدم

يلتمس الطاعن بعد استيفاء الاجراءات القانونية تحديد اقرب جلسة ايام دائره فحص الطعون لتاخر بلحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا لتتقضى بطلان الطاعن المشروعة وهي :

أولاً : ابتكاف الحكم الطعين والرتيم والصادر من المحكمة التأديبية العليا في / / ١٩٨ وكل ما يترتب على ذلك من آثار على سند من توافر شروط الاستعجال والمشروعية والحدية .

ثانياً : وفي الموضوع الغاء الحكم الطعين وكل ما يترتب على ذلك من آثار .
مع الزام جهة الادارة بالمصرفات ومقابل اتعاب الحملات عن الدرجتين .

وكيل الطاعن

* * *

وبما ذكر تحرر هذا الطعن وتوقع عليه منا ومن السيد /
الحامى المقبول للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ، وقيد
برقم لسنة ق عليا .

مراقب المحكمة الادارية العليا

توقیم :

وكيل الطامن

دكتور

خميس السيد اسماعيل

شرح وتعليق على عقوبة الاحالة الى المعاش وضرورة التريص بالحكم الجنائي

(أولا) الاحالة للمعاش :

نصت المادة (٨٠) من النظام الحالي للعاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : (١٠) الاحالة الى المعاش (١١) الفصل من الخدمة » ، كما جاء بهذه المادة : « اما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية (٢) الاحالة الى المعاش (٤) الفصل من الخدمة » .

كذلك نصت المادة (٨٢) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : (١٠) الاحالة الى المعاش (١١) الفصل من الخدمة — اما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا جزاءات (التنبيه — اللوم — الاحالة الى المعاش — الفصل من الخدمة) » .

وجدير بالاحاطة انه لا يجوز الحرمان من المعاش او المكافاة الا بنص خاص وصريح وذلك لان النصوص العقابية تفسر تفسرا ضيقا فلا يتوسع في تفسيرها ولا يقاس عليها ، ومن ثم فلا يصح الحرمان من المعاش او المكافاة كلياً او جزئياً ما دام ان المشرع لم ينص صراحة على ذلك .

(ثانيا) التريص بالحكم الجنائي :

ان الاثبات او النفي للوجود المادي للوقائع كما يستظهره الحكم الجنائي بقيد السلطة التأديبية ، وبصفة اخرى يحوز الحكم الجنائي « قسوة الشيء المقضى » فيما يثبت او ينفيه من الوقائع المكونة للجريمة الجنائية (المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٩/١/٢٤ س ٥٤ ص ٦٦٣) .

ومن ناحية اخرى اذا ما اثبت الحكم الجنائي واقعة معينة في حق العامل ، فالسلطة التأديبية لا تتقيد الا بالاثبات المادي لهذه الواقعة ، وتبقى بمسد ذلك حرة في اعطائها التكيف الذي تراه قانونياً من الناحية التأديبية .

الصيغة الثانية :

صيغة طعن امام المحكمة الادارية العليا في حكم صادر من المحكمة التأديبية يقضى بمعاذرة الطاعن بخفض وظيفته الى وظيفة من الدرجة الأدنى لوظيفته مباشرة بسبب اتهامه بمخالفة مالية في عدم صحة تقرير الضريبة العقارية المستحقة على ارض فضاء ، ويثبت النفاذ بالعريضة بطلان الحكم لعدم توافر الشروط اللازمة لاعتبار الارض من الاراضي القضاء التي تستحق عليها الضريبة العقارية وتستل الصيغة على طلب مستعجل بالإيقاف وطلب موضوعي بالالغاء (1) .

تقرير طعن

(نقل الديباجة) :

.
.
.

صيغة الطعن

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة الادارية العليا .

(نقل الديباجة)

.
.
.

الوقائع

تمثل الوقائع موضوع هذا الطعن فيما يلي :

١ - انتهت النيابة الادارية الطاعن والذي يعمل
بالدرجة بان اعتمد هو وآخرين قرار لجنة المعاينة المؤرخ / / ١٩

(1) يجدر التنبيه الى اننا استلطنا هذه الصيغة من أحد الاحكام العامة التي اصدرتها المحكمة الادارية العليا لهذا الموضوع من اهمية كبيرة في الحياة العملية ، وقد حورنا بما جاء بالحكم الى صيغة بعد دعم هذه الصيغة ببعض القواعد والمبادئ الهامة المستقاة من الاحكام والقواعد التي اشرنا اليها بالكتاب الاول من هذه الموسوعة .

بموجب تحميل ضريبة الاراضى الزراعية بدلا من ضريبة الارض الفضاء بما
ادى الى تأخير تحميل مبلغ

٢ - بطلمة / / ١٩ قضت المحكمة التأديبية بـ
بجائزة الطامن بخفض وظيفته الى وظيفة من الدرجة الأدنى منها مباشرة -
واقبلت قضاءها على وقائع غير صحيحة حسبما سيأتى بيانه في اسباب الطمن ،
فقد ذهبت المحكمة التأديبية الى ان المواطن / يملك قطعة
ارض فضاء مسلحتها حوالى أخضعتها مأمورية الضرائب
المقاربة لضريبة الارض الفضاء اعقابا من سنة ١٩ وطبقا لما
أسفرت عنه أعمال لجان الفحص .

٣ - وقد تقدم الملك بشكوى طالبا رفع هذه الضريبة استنادا
الى أن الارض محل التقدير هي ارض زراعية ، فانتقل المهندس المساح
المختص ورأى خضوع الارض لضريبة الاطيان الزراعية بدلا من ضريبة
الارض الفضاء .

٤ - اعتمد كل من رئيس المأمورية ، ومدير ادارة الربط والتحصين
والطامن السيد / المعنية المذكورة بموجب تحميل ضريبة
الاطيان الزراعية ، وقبلت المأمورية المختصة في / / ١٩ برفع
ضريبة الارض الفضاء استنادا الى كون الارض زراعية .

غير ان الجهاز المركزى للحسابات اعترض على ذلك ، فاوندت الادارة
المختصة ممتنسا اداريا للمعينة في / / ١٩ - وقد رأى أن
الارض هي ارضاء فضاء ومقسمة الى اجزاء ، وامتدت اليها المرافق من مياه وانارة ،
ومجارى ، وهناك حركة عمرانية في اجزاء منفردة من الارض ، وذلك على غير
سند من الواقع او الحقائق المالية .

اسباب الطمن

تمهيد :

من الواقع الثابتة ومن البحث الصحيح الذى لا يحتاج الى جدل ان عين
التداعى غير متصلة بالمرافق العامة ، ومن ثم فلا تخضع لضريبة الارض
الفضاء ، ومن مطالعة ملف الدعوى يتضح أن الطامن قام بواجبه على
افضل وجه يمكن في نطاق اختصاصاته الوظيفية وطبقا للقوانين واللوائح
الصحيحة .

تفصيل الاسباب :

السبب الاول

(فساد الاستدلال)

ان انحقاق الثابتة تدل وتقطع بما لا يدع مجالا للشك بانتفاء شروط خصوع الارض لضريبة الارض الفضاء ومن ثم غلن الحكم الطعين يكون عد بنى على سبب غير صحيح ومخالف للقانون ، كما انه مشوب بالخروج عن الغاية التى يستهدفها المشرع من التاديب ، فيغدو مشوبا باساءة استعمال السلطة لان الهدف من العقوبة التأديبية هو تقويم العامل المخالف وزجره اذا كان لهذا الزجر مقتضى ، والمقتضى هنا هو الخروج على واجبات الوظيفة ومقتضياتها وهو ما لم يحدث فى الدعوى موضوع الطعن المائل امام المحكمة .

وتاكيدا لما تقدم نقرر ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ والذى صدر بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن صندوق تمويل مقررات الاسكان الاقتصادى وتضمن بالمادة الثالثة مكررا منه فرض ضريبة على الاراضى الفضاء الواقعة داخل نطاقى المدن المتصلة بالمرافق العامة الاساسية من مياه ، ومجارى ، وكهرباء ، والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية او لضريبة الاطيان الزراعية .

وقد ثار الخلاف حول تفسير بعض احكام هذا القانون مما ادى بمصلحة الضرائب العقارية ان تستطلع رأى قسم الرأى بمجلس الدولة عمن النقاط الآتية :

١ - ما الذى يتبع نحو تحديد المرافق العامة الرئيسية التى وردت بنص المادة (٣ مكررا) ، وهل هى على سبيل الحصر أم المثل بحيث لا تعتبر الارض ارضا فضاء الا اذا توافرت العناصر الثلاثة مجتمعة (كهرباء - مياه - مجارى) ؟

٢ - ما الذى يتبع نحو الارض الفضاء المقسمة ولم يعتمد التقسيم بعد من مجلس المدينة ؟

٣ - ما موقف المبنى تحت الاتهام ولم تربط بضريبة العقارات المبنية بعد ؟

٤ - كيفية حساب الزيادة السنوية وقدرها ٧٪ على قيمة الارض بعد سنة ١٩٧٤ وهل هى زيادة بسيطة أم مركبة ؟

وقد أفتى مجلس الدولة بفتواه رقم ٥٨ في ١٦/١/١٩٨٠ بما يلي :

« ١ - وجوب اتصال الأرض الفضاء بجميع المرافق الأساسية الثلاثة .

٢ - لا أثر لكون الأرض الفضاء معتبدا تقسيمها أو غير معتمد من مجالس المدن .

٣ - اتمام البناء أو عدم اتمامه لا يؤثر في فرض الضريبة الجديدة طالما كانت هذه الأرض فضاء فعلا أو حكما وطالما كانت غير خاضعة لأي من الضريبة العقارية على المباني أو الضريبة على الأطنان الزراعية وتوافرت فيها بقوة ، الشروط الواردة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ .

٤ - تحسب قيمة الأرض الفضاء الخاضعة للضريبة الجديدة بزيادة مركبة » .

وقد وافقت المصلحة على فتوى مجلس الدولة غير انها رأت عدم التفرقة بين المجارى التى ينشئها الاهلى (البيارات) وبين المجارى العمومية التى تنشئها الدولة .

وقد وافق السيد / وزير المالية على هذا في ٥/٢/١٩٨٠ .

(يراجع في ذلك كله كتيب دورى رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ الصادر من مصلحة الضرائب العقارية) .

أى أن المشرع (فى ضوء فتوى مجلس الدولة) اشترط لخضوع الأرض لضريبة الأرض الفضاء اتصالها بجميع المرافق الأساسية الثلاثة (الكهرباء - والمياه - والمجارى) .

وإذا فاقصت الأرض بأحد المرافق أو بمرقتين لا يكفى لخضوعها لضريبة الأرض الفضاء . وانما يلزم اتصالها بالثلاثة مرافق حتى تخضع لهذه الضريبة ويكون بدء سريان الضريبة عليها من تاريخ اكتمال اتصالها بهذه المرافق الثلاثة .

بناء على ما تقدم يتضح أن أرض المواطن / لم تجتمع عليها هذه المرافق الثلاثة حتى تاريخ تقديم الطعن .

وتأسيسا على ذلك فإنه لا يحق أن تخضع أرض الطاعن لضريبة أرض الفضاء .

(٥) مستندات الطعن هي :

المستند الاول :

جاء بكتاب رئيس الوحدة المحلية لمدينة ومركز المرسل
الى رئيس الضرائب العقارية بـ فى / / ١٩ ما يلى :

.
.
.

المستند الثانى :

جاء بكتاب السيد / مدير علم الادارة العامة لتوزيع كهرباء
المرسل الى السيد رئيس مابورية الضرائب العقارية بمدينة
فى / / ١٩ ما يلى :

.
.

وينهم مما تقدم ان تركيب اعمدة الكهرباء بالشوارع المحيطة بتقسم
الارض موضوع الدعوى لم يتم الا خلال اعوام لاحقة على اجراءات
التحقيق والمحكمة وهى على / / ١٩ .

وتأسيسا على ما تقدم فلن الكهرباء لم تصل ارض الداعى مما يفقد الادعاء
احد شروطه الجوهرية .

المستند الثالث :

كتاب مجلس مدينة مركز الادارة الهندسية
المرسل الى السيد / مدير الادارة العامة للضرائب العقارية « مراقبة التخصيل »
بتاريخ / / ١٩ ورد به .

.
.

اذا ينهم مما تقدم ان ارض المواطن / لم تكن فى سنة ١٩
وحتى تاريخ تقديم العريضة متصلة بمرمقى الكهرباء والمجرى وبالتالي لا يمكن
اخصاعها لضريبة الارض الفضاء .

أما صرف بعض تراخيص البناء على بعض قطع التقسيم فليس من
شأن هذه التراخيص ان تقيم الحجة او يخلق دليلا على اخضاع

الأرض لضريبة الأرض الفضاة لأن مفاد هذا الانخفاض يتمثل في إهمر آخر ، هو التحقق من اتصال الأرض بالمرافق الثلاثة الرئيسية والتي اثبتنا بانها لم تكن متصلة بها .

ولما كان ذلك كذلك فإن الحكم الطعين يكون قد بنى على اسباب مبتسرة ومتهاترة ولا تمثل الواقع أو الحقيقة في شيء ، ولهذا فإن معقبة الطاعن على هذا الأساس الفاسد يكون مخالفا للقانون لقيامه على سبب غير صحيح ويغدو الحكم مشوبا باساءة استعمال السلطة لأنه لم يستهدف المصالح العام ، وكما سبق القول فإن الهدف من العقوبة هو تقويم العاهل المخلف الذى لم يلتزم القيام بواجبات الوظيفة ومقتضياتها وأن الزجر يكون حقا ونافعا لمن يقترب ويرتكب الذنب الإدارى وليس لمن قام بتنفيذ القانون على وجهه الصحيح .

(يراجع حكم محكمة القضاء الإدارى ١٧٧ لسنة ٢٠٠٠ فى ١٤ مارس ١٩٧٧ س ٢١ ص ٩١ - ب ٦٢ - ويراجع كذلك حكم المحكمة الإدارية العليا ١٠٢٩ لسنة ٧٢ فى ١١/٣/١٩٦٢ س ٩ ص ٤٥ ب ١٦ - مشار لهذه الأحكام بمرجع « العقوبات التأديبية للمستشار / عبد الوهاب البندارى ص ١١) .

السبب الثانى

بطلان اسباب الاتهام والقصور فى التسييب

الطاعن التزم بواجبات وظيفته وبمقتضياتها بما يحقق المصلحة العامة ولم يتجاوز أحكام اللوائح والقوانين ولم يخرج عن قاعدة تخصيص الأهداف . ولكن الحكم الطعين لم يمحس الوقائع ولم يسند الاتهام الى اسباب صحيحة ، وكانت اسبابه قاصرة ومتهاترة وحرصا على وقت المحكمة نحيل فى ذلك الى ما جاء بالوقائع سلفا البيان .

بناء على ما تقدم

يخلص من جماع ما تقدم بطلان الحكم لأن أرض المواطن لم تتوافر فيها شروط أخضاعها لضريبة الأرض الفضاة .

وتأسيسا على ذلك فإن الطاعن لم يرتكب أى وزر ، ولم يقترب أى مخالفة للقانون بل على العكس من ذلك قام بتنفيذ القانون على الوجه الصحيح .

فيحق له أن يطلب إيقاف تنفيذ الحكم الطعين الى أن يقضى بالفائس وبؤسس الدفاع الطلب المستعجل على أساس المشروعية والجديسة

لترجيح الحكم لصالح الطاعن ، ولتلاقي أمر لا يمكن تداركه لان الجـزاء
يقف حقلًا دون ترقية الطاعن في دوره الطبيعي .

اذلك

يلتبس الطاعن الحكم بطلباته المشروعية وهى :

(أولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) : الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وكل
ما يترتب على ذلك من آثار .

(ثالثا) : الغاء الحكم المطعون فيه والتضياء ببراءة الطاعن مما نسب
اليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

وكيل الطاعن

.....

الصيغة الثالثة :

صيغة طعن على حكم المحكمة التأديبية المتعلق بمد إيقاف قرار
باطل بإيقاف العامل عن العمل .

تقرير طعن

(تنقل دياجة التقرير) :

.
.
.

صحيفة الطعن

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة الادارية العليا

(تنقل الدياجة) :

.
.
.

المواقف

بتاريخ / / ١٩ صدر قرار وزير بإيقاف
الطاعن عن العمل دون أن يكون محالا الى تحقيق يجرى معه ، وانما بنت جهة
الادارة قرار الايقاف لغرض لم يستهدفه المشرع حيث قررت ان العايل
فقد شرط اللياقسة الطبية ورفض توقيع الكشف الطبى عليه ، وامرت الادارة
على موقتها ، واثر امتناعه عن الاذعان لها اوقفته عن العمل مدة ثلاثة اشهر
دون اجراء تحقيق معه ثم طلبت من المحكمة التأديبية مد هذا الايقاف فاصدرت
المحكمة القرار المطعون فيه استجابة لطلب الادارة على غير سند من القانون ،
او من احكام المحكمة الادارية العليا التى قضت « بأنه لا يجوز الوقف أو مده
الا اذا كان هناك تحقيق يجرى مع العامل قبل احالته الى المحكمة التأديبية
اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك » .

(الادارية العليا - جلسة ١٣/١١/١٩٦٦ في الطعن ٢٤٧ لسنة ٩٩) .

وحيث انه لا يسوغ لجهة الادارة ما اتخذته من ايقاف المدعى .

وحيث ان قرار المحكمة التائيبية بمد الايقاف يعتبر باطلا لكونه غير
محول على اسباب قانونية صحيحة ، فضلا عن مخالفة القانون .

لذلك

يلتزم الطاعن الحكم بطلانه وهي :

(أولا) : قبول الطعن شكلا بعد تحضيره بمعرفة دائرة فحص الطعون .

(ثانيا) : وفي الموضوع الفاء الحكم المطعون فيه لمخالفته للقانون .

وكيل الطاعن

.....

الصيغة الرابعة :

صيغة طعن على قرار صادر من مجلس تأديب الجامعة بتوقيع عقوبة
العزل على أحد أعضاء هيئة التدريس :

تقرير طعن

(ننقل الدعاية) :

.
.
.

صيغة الطعن

السيد الاستاذ المستشر / رئيس المحكمة الادارية العليا

(ننقل الدعاية) :

.
.
.

الواقعات

تتمثل الواقعات موضوع الطعن فيما يلي :

١ - اتهم المظنون ضده بصفته رئيس جامعة الدموى
التأديبية رقم لسنة ضد الطاعن مدعيا أنه اعتدى على احد
زملائه بالضرب والقذف في حقّه ، وادعى بتكرار هذا الفعل منه قبل ذلك .

٢ -

٣ -

٤ -

(م - ١٠ صيغ الدعاوى)

اسباب الطعن

السبب الاول

بطلان الشكل والاجراءات

لم يشكل مجلس التدبيل التشكيل القانونى الصحيح الذى تنص عليه المادة (١٠٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ واللى تنص على ما يلى :

« تكون مساعلة جميع اعضاء هيئة التدريس امام مجلس تدبيل يشكل
من :

(ا) احد نواب رئيس الجامعة يعينه مجلس الجامعة سنويا

(ب) استاذ من كلية الحقوق يعينه مجلس الجامعة سنويا

عضوين

(ج) مستشار من مجلس الدولة يندب سنويا

وفى حالة الغياب او المانع ، يحل النائب الاخر لرئيس الجامعة ثم
اقدم المعبداء ثم من يلىه فى الاقدمية منهم محل الرئيس .

ومع مراعاة حكم المادة (١٠٥) فى شأن التحقيق والاحالة الى مجلس
التدبيل تسرى بالنسبة الى المساعلة امام مجلس التدبيل القواعد الخاصة
بالمحاكمة امام المحاكم التدبيلية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة » .

السبب الثانى

مخالفة القانون

١ - اسند التحقيق مع الطاعن الى مستشار الجامعة وكان من غير هيئة
التدريس بالخلفة لنص المادة (١٠٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن
تنظيم الجامعات واللى تنص على ما يلى :

« يكلف رئيس الجامعة احد اعضاء هيئة التدريس فى كلية الحقوق من
درجة لا تقل عن درجة من يجرى التحقيق معه بمباشرة التحقيق فيما ينسب
الى عضو هيئة التدريس او بطلب الى النيابة الادارية مباشرة هذا التحقيق .
ويقدم عن التحقيق تقرير الى رئيس الجامعة . ولوزير التعليم العالى ان يطلب
ابلاغه هذا التقرير .

ولرئيس الجامعة بعد الاطلاع على التقرير ان يحفظ التحقيق او ان يامر

باحالة العضو المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رأى محلا لذلك أو ان يقتضى بتوقيف عقوبة في حدود ما تقرره المادة (١١٢) » .

٢ —

٣ —

السبب الثالث

الاخلال بضمانات التحقيق

١ — لم يتم رئيس الجامعة باعلان الطاعن ببيان التهم الموجه اليه والواردة بذكره الاتهام بالخلفة لنص المادة (١٠٧) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على ما يلى :

« يعلن رئيس الجامعة عضوا هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب ببيان التهم الموجه اليه وبصورة من تقرير التحقيق ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل الجلسة المعنية للمساءلة بعشرين يوما على الاقل » .

٢ — استند مجلس التأديب الى شهود الاثبات والتفت عن سماع شهود النفي في الجلسة التي سمع بها شهود الاثبات ، ولم يكن هناك ما يحول دون ذلك بالخلفة للمادة (٧٣) من قانون الاتبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على ما يلى :

« يستمر التحقيق الى ان يتم سماع جميع شهود الاثبات والنفي في الميعاد ويجرى سماع شهود النفي في الجلسة ذاتها التي سمع فيها شهود الاثبات الا اذا حال دون ذلك مانع .

واذا اجل التحقيق لجلسة اخرى كان النطق بالتأجيل بمثابة تكليف لمن يكون حاضرا من الشهود بالحضور في تلك الجلسة الا اذا اعفتهم المحكمة القاضى صراحة من الحضور » .

السبب الرابع

الغلو في تقدير الجزاء

قرار الجزاء الموتي على الطاعن والذي يقضى بمعقوبة العزل مع الاحتفاظ بالمعاش او المكافأة مؤسس على ثبوت امتداء الطاعن على زميله وهو جزاء معين في القسوة لا سيما وأن الطاعن نفى المخلفة واستشهد بمن التفت المجلس عن سماع شهادتهم ولو سمعها لتغير وجه الحكم في الدعوى .

بناءً على ما تقدم

يلتزم الطاعن بعد اتخاذ الإجراءات القانونية الحكم بطلباته المشروعة وهي :

(أولاً) : قبول الطعن شكلاً .

(ثانياً) : وقف تنفيذ القرار الصادر من مجلس التديب الرقيم (.....)
في / / ١٩ / والذي يقضى « بعزل الطاعن من العمل مع الاحتفاظ
بحقه في المعاش أو المكافأة » وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(ثالثاً) : وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون عليه والصادر من مجلس
تأديب الجلمة وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام المطعون ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل الطاعن

.....

المحلى بالنقض والمحكمة الإدارية العليا

الصفة الخامسة :

صفة طعن متعلق بمخالفة سلطات التحقيق ، والمحكمة ، الأصول العامة والضمانات الجوهرية والمبادئ القضائية في اجراء التحقيقات التأديبية :

تقرير الطعن

(تنقل النيابة على النحو سالف البيان)
.....
.....
.....

صحيفة الطعن

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة الادارية العليا

(تتبع النيابة)
.....
.....
.....

الواقعات

يخلص موضوع الطعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لـ
في الدعوى المثلة من النيابة الادارية ضد
.....

الاسباب

يستند الدفاع الى اسباب قانونية تؤدي الى بطلان الحكم المطعون فيه
لخالفته القانون وفساد اسبابه واستدلله ، وتهقره وتناقضه وذلك على
النحو التالي :

السبب الاول

الاخلال بضمانات المحاكمة

بطلان الحكم لتبنيه نتيجة التحقيقات الباطلة التي أجرتها النيابة
الادارية مع المتهم لاخلالها بحق الدفاع ، فضلا عن الاخلال بالاصول

والضوابط التي تكفل سلامة القرارات التي تصدرها الهيئة المنوط بها
اجراء المحكمة ، فضلا عن التفتت والظفر في الجراء .

وتدلل على ذلك بما يلي :

- (أ)
- (ب)
- (ج)

النسب الثاني

بطلان الحكم لتسليمه المطلق بالتحقيقات التي التفتت
عن سماع شهود النفى والاكتفاء بشهود الاثبات
دون بحث أو تمحيص مما جعله مشوب
بفساد التسببب والاستدلال

ويستفاد ذلك من مطالعة الاوراق ، وذلك فان الحكم الطعن يعتبر
باطلا ، وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا بحكمها الصادر في ٦ يونيو
سنة ١٩٦٤ ما يلي :

« ان ما اورده قانون النيابة الادارية فيما يتعلق بالتحقيق الادارى هو
بمعينه ما يجرى عليه التحقيق والتاديب الادارى من اصول وضوابط مستلهمه
ومقررة في كنف قاعدة اساسية كلية تصدر عنها ، وتنسقى منها الجزئيات
والتفاصيل وهى تحقيق الضمان وتوقيع الاطهئنان للموظف في موضوع المسالة
الادارية ، ويجب ان يكون له كل مقومات التحقيق القانونى الصحيح وكفالاته
وضماناته ، واتاحة الفرصة لمناقشة شهود الاثبات ، وسماع من يرى
الاستشهاد بهم من شهود النفى وغير ذلك من مقتضيات الدفاع » .

كذلك فقد خالفت المحكمة المادة (٧٠) من قانون الاثبات والتي تنص
على ما يلي :

« للمحكمة من تلقاء نفسها ان تأمر بالاثبات بشهادة الشهود في الاحوال
التي يجيز القانون فيها الاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة

للحقيقة ، كما يكون لها في جميع الاحوال ، كلما امرت بالاثبات بشهادة الشهود ان نستدعى من ترى لزوما لسماع شهادته اظهارا للحقيقة » (١) .

السبب الثالث

بطلان الحكم الطعين لكونه مشويا بالقصور ومخافة القانون

خالف الحكم الطعين حكم المادة (٤٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اذ التفت عن التصدي لوقف لم ترد تقرار الاحالة بالرغم من ان عناصر المخلفة ثابتة بشأنها في الاوراق ، كما التفتت المحكمة عن ادخال الاشخاص المقترفين بصفة اساسية في الاتهلات الموجهة للمتهم على غير سند من الواقع ، وكان من حقها ادخالهم طبقا للمادة (٤١) من قانون المجلس .

ولو اتبعت المحكمة ذلك لغريت وجهة نظرها في اصدار الحكم الطعين بما يبرىء سلطة المتهم .

(١) من اهم الضمانات التي قررتها المحكمة الادارية العليا ان يجرى التحقيق معه هي : تحقيق الضمان ، وتوفير الاطمئنان للموظف في موضوع المساطلة الادارية ، فيجب ان يكون للتحقيق مقوماته القانونية الصحيحة ، وكفالاته ، وضماناته من حيث حيدة المحقق ، ووجوب استدعاء الموظف ، وتكثيفه من الدفاع عن نفسه ، واتاحة الفرصة له لمناقشة شهود الاثبات ، وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي ، وغير ذلك من مقتضيات الدفاع ، ولا يتعين اتباع تلك الاجراءات اذا تطلب القانون اجراء تحقيق غصب ، وانما يجب الالتزام بها حتى اذا لجأت الادارة منتارة الى اجراء التحقيق ، وهو مبدأ تقتضيه العدالة كبداً هلم في كل محكمة جنائية او تأديبية دون ما حاجة الى نص خاص (المحكمة الادارية العليا في ١٩٦١/٢/١١ س(ق)) .

وسبق ان بينا بالكتاب الاول من هذه الموسوعة اهم الضمانات التي تقتضيها النصوص التشريعية ، مكملة أو مفسرة بالاحكام القضائية وبالاراء الفقهية وهي : (١) مواجهة العامل بالمخلفات وبإدلة الاتهام . (٢) تمكين العامل من الدفاع عن نفسه ، والاستشهاد بشهود النفي . (٣) حيدة السلطة التي توقع الجزاء . (٤) تسبب القرار التأديبي . (٥) عدم الغلو في تقدير الجزاء .

ذلك

يلتمس الطاعن الحكم بالطلبات المشروعة وهى :

(ا أولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) : الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وكل ما يترتب على ذلك من آثار ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند اليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام جهة الادارة بالمصروفات .

وكيل الطاعن

توقيع :

المحلى المقبول لدى المحكمة الادارية العليا

بما ذكر تحرر هذا التقرير وتوقع عليه منا ومن الاستاذ
وكيل الطاعن وتقييد برقم لسنة القضائية بالجدول .

الصيغة السادسة :

صيغة طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة على حكم صادر من المحكمة التأديبية بـ قضى « بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية لان خدمة العامل منتهية بقوة القانون » بينما تقرر الهيئة عدم اعتبار المتهم مسـتـثـقـيـلا « وان الحكم الطعين مشوب بالخطا في تطبيق القانون وتاويله » .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة
هيئة مفوضى الدولة

تقرير طعن

مقام من رئيس هيئة مفوضى الدولة
أمام المحكمة الادارية العليا

في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بـ
بجلسة / / ١٩ في الدعوى رقم لسنة ق
المقامة من النيابة الادارية
ضد :

الوقائع :

تتحصل الوقائع في انه بتاريخ / / ١٩ أودعت النيابة الادارية
ظم كتاب المحكمة التأديبية للعاملين بـ تقرير اتهام ضمد
السيد /

وقد ورد بتقرير الاتهام انه في المدة من / / ١٩ الى
/ / ١٩م بإدارة انتطع السيد المذكور عن عمله
دون اذن وفي غير الحدود المخصص بها قانونا ، مرتكباً بذلك المخالفة الادارية
النصوص عليها بالمادتين ٦٢ ، ٧٨ من نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وطلبت النيابة الادارية محاكمة المتهم تأديبيا
وفقا للمواد سالفه البيان ، وتطبيقا للمادتين ٨٠ ، ٨٢ من نظم العاملين
المدنيين بالدولة الصادر بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ١٤ من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات
التأديبية المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ ، ١٥ أولا ، ١/١٩ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ويتأريخ / / ١٩ قضت المحكمة بعدم جواز اقلية الدعوى التأديبية على المتهم ، واقلبت قضاءها على أساس أن المتهم قد انقطع فعلا عن عمله دون إذن أو عذر مقبول اعتبارا من / / ١٩ واستمر انقطاعه أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ولم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية لانقطاعه أسبابا تبرر ذلك الانقطاع ، وأن الجهة الإدارية لم تتخذ ضده اية اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل ، وأنه باعمال نص المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على هذه الوقائع فإن خدمة المتهم تعتبر منتهية بقوة القانون اعتبارا من تاريخ انقطاعه ، بما يتعين معه الحكم بعدم جواز اقلية الدعوى التأديبية بالنسبة لواقعة الانقطاع تطبيقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ولما كان هذا الحكم قد اخطأ في تطبيق وتأويل نص المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وانتهى تبعاً لذلك الى نتيجة خاطئة ، فمن ثم يتعين الطعن عليه تطبيقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

أسباب الطعن

من حيث أن المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة تعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية .

٣ -

ولا يجوز اعتبار العامل مستقila في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو انفاحه بالخدمة في جهة أجنبية .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر تفسيره لهذا النص - الذى ورد بكافة التشريعات المنظمة لشئون العاملين بالدولة السابقة على قانون نظام العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - على أن المشرع قد اقام قرينة قانونية هى اعتبار العهل مستقيلا اذا انقطع عن العمل مدة خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، وهذه القرينة مقرررة لصالح الجهة الادارية فلها بسلطتها التقديرية أما أن تعتبر العهل مستقيلا واما أن تتخذ ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لتركه العمل ، باعتبار أن انقطاع العهل بدون إذن أو بغير عذر مقبول يشكل مخالفة ادارية تستوجب المأخذة ، وفي هذه الحالة لا يجوز اعتبار العهل مستقيلا بحكم القانون الى أن تبت السلطة المختصة قانونا في امر تأديبه .

(المحكمة الادارية العليا جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥ الطعن رقم ٨١٢ لسنة ١٢٢٠ منشور بمجموعة احكام العليا للسنة ١٧ - ص ٣٧٢) .

ومن حيث لما تقدم ، وكان الثابت أن العهل المذكور قد انقطع عن العمل اعتبارا من / / ١٩ ولم تعتبره الجهة الادارية مستقيلا ، بل أهله له لعله يعود الى عمله ثم تجرى شئونها معه بشأن الانقطاع ، فانه لا يجوز اعتبار العهل المذكور مستقيلا بقوة القانون ، وبالتالي فإن خدمته تعتبر لا زالت قائمة ومستمرة ، وليس ثمة ما يحول بين الجهة الادارية وبين اقامة الدعوى التأديبية ضده لمؤاخذته عن الانقطاع .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، وجانب الصواب فيما انتهى اليه من عدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على العهل المتهم ، بما من شأنه أن يؤدي الى بطلانه .

فلهذه الاسباب

يقرر رئيس هيئة مفوضى الدولة بالطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الحكم المشار اليه طالبا الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ، واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية
للفصل فيها .

توقيع :
رئيس هيئة مفوضى الدولة
المقرر
توقيع : المستشار
نائب رئيس مجلس الدولة

نموذج مذكرة دفاع (١)

مقدمة الى دائرة فحص الطعون في الطعن رقم لسنة ق
المقام امام المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر
في في الدعوى لسنة
من المحكمة التأديبية لـ

مذكرة

مقدمة امام المحكمة الادارية العليا « دائرة فحص الطعون » جلسة
/ / ١٩٨٧ المحددة لنظر الطعن رقم لسنة ق بدفاع .
السيد / بصفته طاعنا في الحكم الصادر
من المحكمة التأديبية لـ
في / / ١٩ في الدعوى
رقم لسنة ق

ضد

مدير النيابة الادارية بصفته

الواقعات

نوجز الواقعات في اتهم كل من الطاعن مندوب مشتريات
بوزارة بالدرجة السابعة ، و رئيس قسم
الصيانة الميكانيكية بالشركة المذكورة ، بالدرجة الثالثة ، و
نجار بورشة الشركة المذكورة بالدرجة الثالثة ، لاتهم خلال المدة من
/ / ١٩٨ حتى / / ١٩٨ بدائرة شركة
بمحافظة خرجوا على مقتضى الواجب الوظيفي ولم يؤدوا العمل
المنوط بهم بدقة وسلوكا مسلكا معيبا لا يتفق مع مقتضيات الوظيفة ولم يحفظوا
على اموال وممتلكات الجهة التي يعملون بها بان استولوا على كمية من الخشب
الزان ثمرة ١ قيمتها جنيه ومملوكة للشركة التي يعملون بها
ووجبت الخلفة بانها بخلفة مالية واحيلوا بهذا السبب الى المحكمة
التأديبية .

وتداولت الدعوى امام المحكمة التأديبية وأصدرت حكمها الطعون عليه
بجلسة / / ١٩٨ وقضى بمعاقبة كل من الطاعن ،
..... بالفصل عن الخدمة .

(١) هذه القضية بوشرت بمعرفتنا ، ولم يصدر الحكم فيها والموسوعة
كانت تحت الطبع .

النفاع

(اولا) : النفوع :

١ — ندفع ببطلان الحكم المطعون عليه لمخالفته للقانون لانه لم يتحدد
مستولية كل من الطاعن وزميليه في قيمة المعجز المزعوم والمقل انه
وذلك بالمخالفة لما استقرت عليه احكام المحكمة الادارية العليا ، كما ان
اسبابه جاءت مجردة ومرسلة وغير محددة وتصلح لكل انهم :

٢ — ندفع ببطلان الحكم لايتنقله على قرار احالة باطل لان المخالفات
المنسوبة للطاعن وزميليه كيف بانها مخالفة مالية ، ولم تتخذ في شأنها
الاجراءات الواردة بالمادة (١٣) بقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ (ولاحكام
المحكمة الادارية العليا) وذلك لان هذه المادة لم تجعل قرارات الجهة الرئاسية
بالتصرف في التحقيق في الجرائم المالية نهائية ، وانما نظمت نوعا من التعقيب
عليها لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبة ولهذا الرئيس خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف للمحكمة التأديبية ، وللنيابة
الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية :
ولذلك يعتبر قرار الاحالة مشوبا بعيب الشكل والاجراءات فضلا عن
مخالفة القانون .

٣ — ندفع ببطلان الحكم بفصل الطاعن وزميليه لانطوائه على تكرار
الجزاء عن الفعل الواحد لسابقة مجازاتهم بموجب كتاب الشئون القانونية في
١٩٨ / / الذي قرر انهاء ايلاف الطاعن وزميليه
وأخر وتحيلهم قيمة الاخشاب المقل أنها عجز .

٤ — ندفع ببطلان جزاء الفصل الموقع على الطاعن لمخالفة ذلك لقرار
المستشار الحامي العام الاول لنيابة الكلية الذي قرر
في / / / ١٩٨ الاكتفاء بمجازاة الطاعن وزميليه بجزاء اداري عما
هو منسوب اليهم مع خصم ثمن كمية الاخشاب المقل أنها عجز من
مستحققاتهم ولم يوصى الحامي العام بفصلهم ، ونخل على ذلك بان القرار
ذكر من مستحققاتهم ولم يقل من معاشهم مما يفهم ان القرار لم يقرر الفصل .

الرد على تقرير هيئة المفوضين

بطلالة تقرير هيئة مفوضى الدولة يتضح انه لم يصف جديدا الى قرار
الاتهام فجاء بخلوا من أى سند قانوني يدين الطاعنين حيث استند الى مذكرة
الشئون القانونية ولم يناقش قرار الاحالة أو حكم المحكمة مناقشة قانونية

صحيحة بالرغم من ان الحكم مشوب بالظلم في تقرير الجراء ، ولو حرص التقرير على التعقيب على النواحي القانونية وعلى الوقائع لامكنه التوصل الى ما يلي :

١ - بطلان الحكم لابتنائه على قرار احالة باطل لعدم اتباع الاجراءات الواردة بالمادة (١٣) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ والتي لم تجس قرارات الجهة الرئيسية بالتصرف في التحقيق نهائية وانما نظمت نوعا من التعقيب عليها كالتبليغ بالدفع الثاني .

٢ - لم يتصدى التقرير لبطلان التحقيق لانه لم يحدد مسؤولية كل من الطاعن وزميله نجاء الاتهام مرسلا ومخالفا لما استقرت عليه احكام المحكمة الادارية العليا في ضرورة تحديد الاتهام بالبالغ موضوع الاتهام بالنسبة لكل منهم على حدة .

٣ - لم يتصدى التقرير لبطلان الحكم لانه بنى على تكرار الجراء عن الفعل الواحد حسبما جاء بالدفع الثالث .

٤ - لم يتصدى التقرير لمخالفة قرار الاحالة لقرار المحلى العام الذى انتهى الى مجازاة المتهمين بجراء ادارى وخضم قيمة الاختساب من مستحقهم ولم يزل من معاشهم مما يدل ان نيته لم تتجه الى الفصل وطبقا للاحكام المستقرة فان الجهة الادارية تنقيد بالحكم والقرار الجنائى . طالما جاء بخصوص نفس الوقائع المتعلقة بالحكمة التأديبية .

٥ - لم يتصدى التقرير لبطلان احالة المتهمين دون غيرهم ممن ثبتت ادانتهم بتحقيقات الشئون القانونية بالرغم من اعتراف المهندس / من انه مسئول عن عدم مراجعة كمية الاختساب موضوع القضية وانه اعترف بأنه اتجه الى مكان انزال الخشب ووجده موضوعا بطريقة توحى انها مطلقة مما يشكك في الاتهام .

وطبقا للمادة (٤١) من قانون المجلس يحق للمحكمة ادخال متهمين جدد في دائرة الاتهام .

بناء على ذلك

مقد جاء تقرير هيئة المفوضين خلويا من المبادئ القانونية ومتهائرا ومسلما تسليها مطلقا بقرار الاتهام والاحالة ، دون فحص او تحييص ، ويسد هذا التمهيد نوجز اسباب الطعن فيها على :

— أسباب الطعن —

السبب الاول

بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته للقانون

حرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الاول .

السبب الثاني

بطلان الحكم لابتنائه على قرار احالة باطل

حرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الثاني .

السبب الثالث

بطلان الحكم بفصل الطاعن لانتوائه على تكرار الجزاء عن الفعل الواحد

حرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الثالث .

السبب الرابع

بطلان جزاء الفصل الموقع على الطاعن لمخالفة ذلك لقصرار المستشار المحامي العام الاول لنيابة الكلية الذي قرر الاكتفاء بمجازاة الطاعن وزميلييه بجزاء ادارى مع خصم ثمن الاخشاب المقال انها عجز من مستحقاتهم .

وحرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الرابع (بأن القرار الصادر من المحامي العام قرر الخصم من مستحقاتهم ولم يقل من معاشهم مما يفهم أن القرار لم يقرر الفصل) ويضاف الى ذلك أن قرار الفصل الطمين مشوب بخلو في تقدير الجزاء فهو مشوب بركوب متن الشطط في القسوة ، وكان على المحكمة أن تتخفف من المخالاة في تقدير الجزاء لا سيما وأن الإدارة تنكب سوء القصد ولم تسند قرارها الى سبب صحيح فضلا عن ارتكابها مخالفة عدم المساواة بين المسؤولين اذ اغضت العين عن أغلبهم وركزت اتهمها على الطاعن وزميلييه مما يشوب تصرفاتها بعيب اساء استعمال السلطة .

السبب الخامس

اساء استعمال السلطة لاحالة الطاعن وزميلييه للمحاكمة التأديبية وكان على المحكمة أن تقدم المسؤولين الآخرين الواردة اسماءهم بتحقيقات الشئون القانونية طبقا لحكم المادة (٤١) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ونستند في ذلك على قرار مدير الشئون القانونية والتحقيقات بالوزارة

والصادر في / / ١٩٨٨ والذي قرر بالمنحة رقم (.....)
ملاند ثانيا ما يلي :

ثانيا : قيد الواتمة مخالفة ادارية ومالية .

ضد

- ١ - السيد / سائق سيارة من الدرجة الثالثة .
- ٢ - السيد / سائق سيارة من الدرجة الرابعة .
- ٣ - السيد / رئيس ورش الصيانة من الدرجة الثانية ورئيس لجنة الفحص .
- ٤ - السيد / أمين مخزن من الدرجة الرابعة وعضو لجنة الفحص .
- ٥ - السيد / ملاحظ ورشة الصيانة الميكانيكية الدرجة الثانية وعضو لجنة الشراء ولجنة الفحص
- ٦ - السيد / نجار من الدرجة الرابعة وعضو لجنة الشراء وعضو لجنة الفحص .
- ٧ - السيد / مندوب مشتريات من الدرجة الثالثة وعضو لجنة الشراء .

ومفاد ما تقدم ان جهة الادارة اساعت استعمال السلطة وتستر على اغلب المسؤولين ولم تقدمهم الى المحاكمة التأديبية ، وضحت في سبيلهم بالطاعن وزميليه دون بقية العاملين السبعة المشار اليهم .

وندلل على اتهم من ثبتت ادانتهم بما أسند لكل منهم من مخالفات خطيرة كالبيان بعريضة الدعوى بالصفحات أرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ونحيل الى ذلك منمسا للتكرار .

وذكرت على سبيل المثال أنه بمطالعة تحقيقات الشئون القانونية يتضح ان المسئول الاول في هذه القضية هو المهندس / الذي قرر أنه : « لم يتم بفحص كميات الاخشاب موضوع القضية » والواردة يوم / / ١٩٨٨ للوزارة بالرغم من أنه مختص ومسئول عن ذلك ، ولم ينتطح الدفاع عن نفسه الا بقول غير سديد حيث قرر :

« ان أعضاء اللجنة قرروا أن الاصناف المطلوبة موجودة بالكليل » كما قرر : « اننى توجهت الى مكان انزال الخشب وكلن موضوعا على شكل كومة بوسط الورشة توحى بأن الكمية مطلقة » .

وبهذه الشهادة تتضح براءة الطاعن (موكلنا) لان الاتهام يحوطه الشك من كلفه جوانبه ، والشك يفسر لصالح المتهم .

لذلك

يلتمس الدفاع الحكم بطلبائه المشروعة وهي :

أولاً : بقبول الطعن شكلاً ، والزام الجهة المظنون عليها بالرد على الدفوع .

ثانياً : ايقاف الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بـ وانصاحه
في / / ١٩٨ في الدعوى رقم لسنة ق ،
والمقابلة من النيابة الادارية والذي قضى بمعاقبة الطاعن بالنفصل
من الخدمة ، وذلك نظرا لتوافر شروط الاستعجال ، والجدية التي
تتمثل في ترجيح الغاء الحكم المظنون فيه ، ولتعذر امر لا يمكن
تداركه في المستقبل ، فضلا عن توافر المشروعية .

ثالثاً : الغاء الحكم المظنون فيه على سند من الاسباب الواردة بالطعن ، ولأنه
مشوب بالغلو في تقدير الجزاء .

رابعا : الغاء قرار الفصل المظنون عليه رقم (.....) لسنة ١٩٨ فيها
تضمنه من رفع اسم الطاعن / اعتبارا من
/ / ١٩٨ لاسباب بطلان هذا القرار طبقا للاسباب
الواردة بالمعريضة وبهذه المذكرة مع كل ما يترتب على ذلك من آثار
مالية ووظيفية .

خامسا : الزام الجهة الادارية بالمصاريف واتعاب المحللة .

وكيل الطاعن
دكتور
خمس السيد اسماعيل

(م — ١١ صيف الدملوى)

الفصل الثاني

الاحكام الصادرة في الطعون المقدمة من الافراد وهيئة مفوضى الدولة

ونبين ذلك على النحو التالى :

- ١ — حكم يقضى بلفاء الحكم المطعون فيه لعدم اختصاص المحكم التأديبية بنظر الطعون في الاحكام الصادرة من مجلس التأديب .
- ٢ — حكم يقضى بلفاء الحكم الطعين وبلفاء القرار المطعون فيه لانه يستتر جزاءا تأديبيا مقنعا .
- ٣ — حكم يقضى بلفاء القرار المطعون فيه لسقوط الدعوى التأديبية .
- ٤ — حكم في طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة يقضى بلفاء الحكم الطعين لانه اعتبر خدمة العامل منتهية بقوة القانون بينما ترى الهيئة اعتبار العامل مستقيلا ، وقضى الحكم بلفاء الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .
- ٥ — حكم طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة تطعن فيه على حكم خلف القانون بسبب بطلان الاعلان ، وقضى الحكم بلفاء الحكم الطعين وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

المساعدة الاولى :

موضوع الدعوى وحكم المحكمة :

(ا) موضوع الدعوى : الطعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا والذي قضى بتأييد قرار تأديب صادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، وأنهى اتى معاقبة المتهم بالعزل مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة .

(ب) (الحكم) انشاء الحكم المطعون فيه لعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الاحكام الصادرة من مجالس تأديب ، لان الاختصاص طبقا لصحيح القانون ينعقد للمحكمة الادارية انعيا اسوة بالاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية وفي الموضوع قضى الحكم بتعديل قرار مجلس التأديب الى مجازاة الطاعن بعقوبة النوم ، وتأخير الملوأة المستحقة لفترة واحدة .
* ولاهية هذا الحكم لاحتوائه على الكثير من المبادئ القانونية الهامة نصحى اليه كاملا :

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الادارية العليا

الدائرة الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
وعضوية السادة الاساتذة / نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس
المحكمة ، المستشارين .

وحضور السيد الاستاذ / المستشار : مفوض الدولة
وسكرتارية

اصدرت الحكم الآتى

في الطعن رقم لسنة القضائية المقام من الدكتور /
في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بجلسة
من سنة في الطعن رقم لسنة القضائية
المقام منه ضد السيد / رئيس جلعة بصفته ، وفي الطعن رقم
لسنة القضائية ، المقام من ذات الطاعن ، ضد السيد / رئيس جلعة
..... بصفته في القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس
بجلعة في من سنة ١٩ بجلائزاته بالعزل
من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة .

الاجراءات

في يوم ... الموافق ... من ... سنة ١٩ ، اودع الاستاذ / المحلى بصفته وكيلًا عن الدكتور / ، قلم كتاب المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد بجدولها تحت رقم لسنة القضائية ، في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بجلسة من ... سنة ١٩ والقاضي برفض الطعن رقم لسنة القضائية المقام منه ضد السيد / رئيس جلسة بصفته في القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجلسة في ... من ... سنة ١٩ بمجازاته بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافاة .

وطلب الطاعن ، للأسباب المبينة في تقرير الطعن : الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجلسة في ... من ... سنة ١٩ بمجازاته بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافاة وما يترتب على ذلك من آثار .

وأعلن تقرير الطعن الى الجهة المطعون ضدها على النحو المبين بالأوراق وتقدمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً مسبباً بالرأى القانوني في الطعن ، ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعاً .

وفي يوم الموافق ... من ... سنة ١٩ ، اودع الاستاذ / المحلى ، بصفته وكيلًا عن الدكتور / ، قلم كتاب المحكمة الادارية العليا ، تقرير طعن قيد بجدولها تحت رقم لسنة القضائية ، في القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجلسة في ... من ... سنة ١٩ بمجازاته بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافاة .

وطلب الطاعن للأسباب المبينة في تقرير الطعن ، الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء قرار مجلس التأديب المطعون فيه .

وأعلن تقرير الطعن الى الجهة المطعون ضدها على النحو المبين بالأوراق . وتقدمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً مسبباً بالرأى القانوني في الطعن ارتأت فيه أصليا الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الجهاد ، واحتياطيا الحكم برفضه موضوعاً .

وعين لنظر الطعن لسنة ٣١ القضائية جلسة من ...
 سنة ١٩ أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة ، كما عين لنظر الطعن
 رقم لسنة القضائية أمام دائرة فحص الطعون جلسة
 من ... سنة ١٩ ، ويجلسه من ... سنة ١٩ قررت
 الدائرة ضم الطعن رقم لسنة القضائية الى الطعن رقم
 لسنة القضائية ليصدر فيها حكم واحد ، ثم قررت بجلسته
 من ... سنة ١٩ احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا « الدائرة
 الرابعة » لنظرهما بجلسته من ... سنة ١٩ ، وفيها استمعت
 المحكمة الى ما رأت لزومه من ايضاحات وارجأت اصدار الحكم الى جلسة
 اليوم ، حيث صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على اسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة قانونا .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل ، حسبما يبين من الاوراق في
 انه بتاريخ من ... سنة ١٩ أصدر السيد رئيس جامعة
 القرار رقم لسنة ١٩ بلحالة الدكتور / استاذ ورئيس
 قسم الصناعات الغذائية بكلية في ، الى مجلس تاديب
 أعضاء هيئة التدريس بجامعة ، لمخالفته المادة ٩٦ من قانون تنظيم
 الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، اذ انه في المدة من ... من ...
 سنة ١٩ حتى نهاية امتحانات دور يونيه سنة ١٩ :-

١ - خرج عن مقتضيات الواجب الوظيفي والعرف والقيم الجامعية بأن تفوه
 علنا بالمناظرة خارجة لطلبة وطلبات السنة الرابعة بكلية في

٢ - خالف القواعد والنظم والقوانين واللوائح الجامعية بأن قام بتعديل
 نتيجة الطالبين و بما يؤدي الى نجاح الاولى
 ورسوب الثانية في المادة التي قام بتدريسها وتصحيحها وهي مادة منتجات
 لبنية ومثلجات . ونظر مجلس التاديب الدعوى التأديبية في عدة جلسات
 ابتداء من جلسته من ... سنة ١٩ ، حتى قرر بجلسته ...
 من ... لسنة ١٩ ، اصدار القرار فيها بجلسته من ...
 سنة ١٩ وفيها لم يحضر عضو مجلس التاديب عن الجامعة ، وقرر
 رئيس مجلس التاديب تأجيل الدعوى لجلسة من ... سنة ١٩ ،
 وفيها قرر المجلس إعادة الدعوى الى المرافعة بذات الجلسة وتأجيلها
 لجلسة من ... سنة ١٩ لحضور المحلل ، حيث حضر

المحال وبسؤاله عما اذا كانت لديه اتوال أخرى قرر انه لا يمتنع في حجز الدعوى للحكم ، وقرر المجلس في ذات الجلسة مجازاة المحال بالمعزل عن الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكفأة . واقام المجلس قضاءه على ثبوت ما نسب الى المحال ، مما يشكل منه خروجاً عن الواجب الوظيفي ، وخاصة التهمة الثانية التي تمثل اخلافاً فاحشاً بواجبات وظيفته مما يوجب اقصاءه عن محراب العلم . ورفع المحكوم عليه الطعن رقم لسنة القضائية ، في ... من ... سنة ١٩ ، أمام المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بـ ، ضد السيد / رئيس جلسة بصفته ، طلباً الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار مجلس التأديب ، وفي الموضوع بالغلقه وما يترتب على ذلك من آثار .

وقضت المحكمة التأديبية مستوى الإدارة العليا في جلسة من ... سنة ١٩ بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً ، واقلبت قضاءها على ثبوت صحة القرار المطعون فيه . فاقام الطاعن الطعن رقم لسنة القضائية في ... من ... سنة ١٩ أمام المحكمة الإدارية العليا ، طلباً الغاء هذا الحكم والغاء قرار مجلس التأديب المطعون فيه ، ثم اقام الطعن رقم لسنة القضائية في ... من ... سنة ١٩ أمام المحكمة الإدارية العليا ، طلباً الغاء قرار مجلس التأديب .

ومن حيث أن الطعن الاول يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لانه صحح ما اعترى اجراءات قرار مجلس التأديب المطعون فيه من بطلان ، ولم يتصدّر لهذا الدفع الجوهري من جانب الطاعن ، ولم يتم على أسباب سائفة في اثبت صحة السبب الذي بنى عليه القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الطعن الثاني يقوم على أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه باطل ، لأن الثالث من مسودته أن أسبابه اودعت بجلسة من ... سنة ١٩ التي تخلف فيها أعضاء مجلس التأديب ، وبذا صدر واودعت أسبابه من هيئة غير مكتبة وقبل اقفال باب المرافعة والنطق به في جلسة من ... سنة ١٩ ، وذلك بالمخالفة للمادة (١٧٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي اوجبت ايداع مسودة الحكم عند النطق به لا قبله ولا بعده ، وهي مادة تسرى على قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة طبقاً للمادة (١٠٩) من قانون تنظيم الجامعات والمادة (٣) من قانون اصدار قانون مجلس الدولة . كما يقوم هذا الطعن على أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه لم يستند الى أسباب صحيحة ، لأن التهمة الاولى المنسوبة الى

الطاعن نفاها عنه طلبه متعددون وأيد شهادتهم استأذهم الدكتور /
وجوهر الشهادة صحيح وأن وجد اختلاف تفاصيل ثانوية ، ولأن التهمة الثانية
انترعت من غرامصل صحيح ينتجها إذ راجع الطاعن التصحيح والاوراق بصفة رسمية
وقيل تسليمها للكنترول وهو حق له ، لذا عدل مجلس التأديب وصف التهمة
من مخلة القواعد والنظم والقوانين واللوائح الى تهمة جديدة لم يحط بها علما
ولم يمكن من الدفاع فيها وهى وقوع خلل جسيم فى أسلوب تقدير الدرجات
والانحراف الشديد فى عملية التصحيح ، وهو ما لم يثبت فى حق الطاعن من
الاوراق .

ومن حيث أن حكم المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بـ
فى الطعن رقم لسنة القضائية ، صدر فى من
سنة ١٩ بتبيل الطعن شكلا وبرفضه موضوعا ، وطعن فيه أمام المحكمة
الإدارية العليا بالطعن رقم لسنة القضائية الذى أودع تقريره
تلم كتيب فى ... من ... سنة ١٩ أى خلال ستين يوما من تاريخ
صدور الحكم المطعون فيه ، وذلك طبقا للمادتين ٢٢ ، ٤٤ من قانون مجلس
الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، اللتين حددتا ميعاد الطعن أمام
المحكمة الإدارية العليا بستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، فمن
ثم يكون الطعن الاول مرفوعا فى الميعاد القانونى ، مما يجعله مقبولا شكلا .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة ، جرى على أن قرارات مجلس التأديب
التي لا تخضع لتصديق من جهة إدارية ، هى قرارات نهائية لا يجوز التظلم عنها أو
سحبها أو تعقيب الجهات الإدارية عليها ، إذ تستنفذ مجالس التأديب ولايتها
باصدار هذه القرارات ويمتنع عليها الرجوع فيها أو تعديلها وينفك ذلك أيضا
على الجهات الإدارية ، وبذا فانها قرارات اقرب فى طبيعتها الى الاحكام التأديبية
بنها الى القرارات الإدارية ، ومن ثم يجرى عليها بالنسبة للطعن ما يجرى على
الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، فلا تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون
فيها ، وانما ينعقد هذا الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا مباشرة .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ ، لم يخضع قرارات مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس لتصديق ما ،
وبذا ينعقد الاختصاص بنظر الطعون فيها للمحكمة الإدارية العليا دون المحاكم
التأديبية ، ما هو الشأن فى القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة
التدريس بجامعة فى ... من ... لسنة ١٩ بمجازاة الطاعن
بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمرتبة أو المكافأة ، إذ ينحصر عن نظر الطعن
فيه اختصاص المحاكم التأديبية وشمله اختصاص المحكمة الإدارية العليا .

ومن ثم فإن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا
بجلسة من ... سنة ١٩ برفض الطعن رقم لسنة ١٩
القضائية المقام عن هذا القرار ، وهو الحكم محل الطعن رقم لسنة
القضائية يكون قد صدر من محكمة مختصة ، وبالتالي فلا يتعين الحكم بلفاته
وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بنظره .

ومن حيث أن قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجلعة
بجائزة الطاعن بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة ، صدر
في ... من ... سنة ١٩ ، وطعن فيه أمام المحكمة التأديبية لمستوى
الإدارة العليا بالطعن رقم لسنة القضائية المرفوع في ... من ...
سنة ١٩ أى خلال الميعاد المحدد للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهو
ستون يوما من تاريخ صدور الحكم طبقا للمادتين ٢٣ ، ٤٤ من قانون مجلس
الدولة وهذا الطعن أمام المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ، وأن رفع
الى محكمة غير مختصة ، الا انه اقيم خلال الميعاد القانونى على نحو قطعه ،
كما أن الحكم الصادر في ... من ... سنة ١٩ برفض طعن عليه خلال
الميعاد القانونى في ... من ... سنة ١٩ بالطعن رقم لسنة
القضائية على نحو ظل معه الميعاد مقطوعا ، لان القاعدة أن الميعاد المحدد
قانونا لاقامة الدعوى يتقطع برفعها خلاله ولو الى محكمة غير مختصة وبظلم
مقطوعا حتى يفصل فيها ولو من المحكمة الاعلى درجة الامر الذى يسمح
لصاحبها باللجوء الى المحكمة المختصة أن تبينها سواء ابلان قطع الميعاد أو خلال
جريته ثانية طالما لم ينصرم بعد ، وهو ما يصدق على الطعن الثانى رقم
لسنة القضائية الذى اقبله الطاعن بليداع تقريره فلم كُتِبَ المحكمة
الإدارية العليا في ... من ... سنة ١٩ بطلب الغاء قرار مجلس التأديب
وذلك خلال نظر الطعن الاول رقم لسنة القضائية الذى سبق أن
اقبله في الميعاد بطلب الغاء حكم المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا برفضه
طعنه المقام في الميعاد على ذات القرار ، فمن ثم يكون الطعن رقم ... لسنة ...
القضائية مرفوعا في الميعاد القانونى ، مما يجعله مقبولا شكلا .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة (١٠٩) من قانون تنظيم الجامعات الصادر
بالقانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ ، قضت بأن تسرى بالنسبة الى المساطلة أمام
مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة القواعد الخاصة بالمحكمة أمام
المحكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، ونصت المادة ٤٣ من
قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن تصدر احكام
المحكم التأديبية مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء ، وبذا اكنت الاحالة الواردة
في المادة (٣) من قانون اصدار قانون مجلس الدولة فيما لم يرد بشأنه نصوص

أحرائية الى قانون المرافعة المدنية والتجارية ، حيث أوجبت المادة (١٧٥) من هذا القانون بإيداع مسودة لحكم المشتتة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق به والا كان الحكم باطلا ، ومناد هذا أن قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجلهة يجب أن تودع مسودته المشتتة على أسبابه عند النطق به والا كان باطلا ، الأمر الذي يعنى عدم جواز ايداعها قبل النطق به مثل عدم جواز ايداعها بعد النطق به ، غير أنه لا يكفى للدلالة على صدور قرار مجلس التأديب المطعون فيه وايداع مسودته من هيئة غير مكتلة وقبل اغفال بلب المرافعة والنطق به في جلسة من ... سنة ١٩ على نحو ما نعه عليه الطاعن ، مجرد اشارة وردت من مسودته في معرض سرد اجراءات مجلس التأديب ، الى صدور ، وايداع مسودته بجلسة من ... سنة ١٩ ، وهى الجلسة التى سبق تحديدها لاصدار القرار واجلت الدعوى منها اداريا الى جلسة من ... سنة ١٩ حيث اعيتت الدعوى الى المرافعة ثم صدر القرار المطعون فيه ، اذ أن المبرة بإيداع المسودة فعلا وهو ما لم يثبت حدوثه بجلسة من ... سنة ١٩ ولم يتم ما ينهى اجراءه عند النطق بالقرار في جلسة من ... سنة ١٩ ، كما أن تلك الاشارة ان عبرت عن سبق اعداد مشروع المسودة بدءا من الاستهلال حتى النوصول اليها فانها لا تقطع بتسطير ما سبقها في المسودة حتى خاتمتها ، بالاضافة الى أن اعداد مشروع المسودة مسبقا أمر لا جناح فيه ولا مأخذ عليه لان ضرورة ايداع المسودة عند النطق بالقرار تدعو الى البدء في وضع مشروعهها تمهيدا لاصدار القرار وايداع مسودته موقعة من الرئيس والاعضاء عند النطق به ، وهو ما جرى في جلسة من ... سنة ١٩ ومن ثم فانه لا محل لهذا الوجه في التمس على قرار مجلس التأديب المطعون فيه .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ، أن الدكتور / الاستاذ المساعد بقسم الصناعات الغذائية في كلية الزراعة بـ التابعة لجامعة قدم شكوى في ... من ... سنة ١٩ الى السيد رئيس جلسة ، ذكر فيها أن طلبة البغوه أن الطاعن كلف طلبة السنة الرابعة في القسم بدفع نقود لشراء مراوح لفرع الابان ، واخير الشكى الطاعن بما بلغه معترضسا عليه ، وفى ... من ... سنة ١٩ دخل الطاعن قاعة محاضرات السنة الرابعة في القسم اثناء محاضرة الدكتور / واستفسر عن اسماء الطلبة الذين اشتكوا من جمع النقود ، فآثر الطلبة الصمت ، وحينئذ قال الطاعن لهم « أنتم ناس و وأنكم لا تسألوا عندي » واذا كنتم لا تريدون الكلام فان في استطاعتى أن أجبر / أمهلكم واخليه يقول لى من منكم الذى اشكى » كما قدمت الطالبة / بالمسنة الرابعة من القسم شكوى الى السيد رئيس جلسة ، جاء فيها

ان الطاعن وجه الفاظ خارجة الى الطلبة في قاعة المحاضرات ، ولما اعترضت على كلامه هدها قائلا : « انت مش وش علم ويجب ان تنتظري سنة او اثنين بالكلية عاشلن تتعلمي » مما ادى الى رسوبها في مادته وهى تكتولوجيا المنتجات الدهنية والثلجات رغم انها متفوقة ، بينما نجحت زميلتها رغم ضعفها وذلك بسبب العلاقة بين الطاعن وبين زوجها ضابط الشرطة في واجرت الجلسة تحقيقا اداريا سمعت فيه اقوال الطلبة و و فقرروا جميعا ان الطاعن وجه هتين العبارتين على النحو المقدم . وبسؤال الدكتور / ذكر ان الطاعن دخل قاعة المحاضرات قبل بدء المحاضرة وتكلم مع الطلبة ولكنه لم يوجه العبارتين المشار اليها ولم يهدد الطلبة وبسؤال الطاعن نفى انه وجهه العبارتين او التهديد ، واثار الى وجود خلافات بينه وبين الدكتور / مقدم الشكوى الاولى ، وقرر انه اعاد النظر في العرجة عموما قبل تسليم اوراق الاجابة للكتنرول ، ووجد ان الطلبة / تستحق ٧ درجة بدلا من ٢٢ درجة ، وانكر وجود خدمات متبادلة مع زوجها ، كما نفى تهديده للطلبة يانه اعطاها ١٨ درجة من ٣٠ درجة في الامتحان العملي ، واحيل الطاعن الى مجلس التأديب الذى انتخب الدكتور / وككل كلية الزراعة جامعة واستاذ الابن فيها لاعادة تصحيح خمس اوراق اجابية منها ورقتها الطالبين / و ، فرأى ان الطلبة الاولى تستحق ١٦ درجة بينما منحها الطاعن ١٥ درجة في البداية وعدلها الى ٣٠ درجة في النهاية ، كما رأى ان الطلبة الثانية تستحق ٣٤ درجة بينما منحها الطاعن ٢٥ درجة في البداية وعدلها الى ٢٣ درجة في النهاية . وقرر مجلس التأديب بنسائه على طلب الطاعن سماع اقوال الدكتور / الذى قرر شهادته واصل انه ترك الطاعن في قاعة المحاضرات وذهب الى مكتبه لاحضار بعض الكتب وعاد بعد فترة وجيزة لا تتعدى نصف دقيقة ، وكذا اقوال الطلبة : و و و و الذين نفوا تفوه الطاعن بالفاظ خارجة او تهديده الطلبة / او صدور اعتراف منها على كلامه ، ولم تتفق اقوالهم في شأن وجود الدكتور / ابتداء وخروجه بمنئذ . وقد انتهى مجلس التأديب الى ادانة الطاعن ومجاراته على التفصيل السابق ذكره .

ومن حيث انه يؤخذ مما سلف ان الطلبة الذين سمعت اقوالهم في التحقيق الادارى ، اجمعوا على ان الطاعن وجه العبارة الاولى الى عموم الطلبة في قاعة المحاضرات بما تضمنته هذه العبارة من الفاظ نابية ، كما وجه العبارة الثانية الى الطلبة بما المحت به هذه العبارة من وعيد للطلبة اثر اعراضها على العبارة الاولى ، وجاءت اقوال هؤلاء الطلبة متفقة غير

متنافره : تلقائية غير مصطنعة ، فورية غير متراخية ، مما يذكها صحة وبقينا . ولا يتقدم فيها مجرد اذار يرسل من الطاعن ضمن اقواله في ذات التحقيق حيث لم يستشهد بأحد حينئذ . واذا كان الكفور / وحده في ذلك التحقيق ثم مع الطلبة الذين استشهد بهم الطاعن وسمعت اقوالهم امام مجلس التأديب ، قد ناصروا الطاعن في نفى صدور هاتين العبارتين منه ، الا ان الاول قرر امام مجلس التأديب انه ترك قاعة المحاضرات فترة وجيزة ، كما ان بعض هؤلاء الطلبة ذكر ان الاول دخل القاعة بعد دخول الطاعن ، مما يوحي باحتمال صدور العبارتين من الطاعن ابان ذلك بالاضافة الى ان اقوال اولئك الطلبة جاءت بناء على استئصال من الطاعن وبعد مضي مدة على الواقعة وفي صورة مطابقة ، مما لا يرتقي معه الى حفض ما اوجب عليه في حينه الشهود الاوائل بالنظر الى خروجه عنهم فوراً وصدوره عنهم عفويا دون تراخ ينسب ودون ترتيب يريب ، ومن ثم فان تلفظ الطاعن بالعبارتين يكون أمراً ثابتاً في حقه ، وهو تلفظ بطلوى على اخلال منه بواجبه عامة كموظف وخاصة كاستاذ من حيث الاعتصام بصفة الاسان واستعمال ظاهر البيان والاعتداد بحكمة الترشيد ونبذ خاسر الوعيد ، حتى في حال الغضب ولو بحق ، وخاصة في محراب العلم ، حتى يكون اسوة حسنة وقدوة صالحة في موقعه حيث القيادة والريادة من جانبها بما يعكس واقتداء ممن سواء على صعيد برعوسيه وتلاميذه ، مما يشكل في حقه جريمة تاديبية تستوجب معاقبته عنها .

ومن حيث انه يؤخذ بما سلف ايضا انه ولئن كان الطاعن وجهه العبارة الثانية الى الطلبة بما المحت اليه من وعيد ، ونزل بدرجاتها من ٢٥ درجة الى ٢٣ درجة بينما قدر لها الاستاذ المنتدب من مجلس التأديب ٢٤ درجة ، كما رفح درجات الطلبة من ١٥ درجة الى ٣٠ درجة بينما منحتها الاستاذ المنتدب ١٦ درجة ، ان القدر المتيقن ان الطاعن منح الطلبة ١٨ درجة من ٣٠ درجة في أعمال السنة وهو على بينة من اسمها حيث لا سرية في هذه الاعمال ، كما ان الثابت ان الطاعن أجرى التعديل في تقدير الدرجات بالورقتين وهما مازالتا في طى السرية شأن سائر الاوراق قبل تسليمها للكنترول حيث تقضى سريةا بعد التحقيق من سلامتها ، وهذا التعديل في حد ذاته يرخص فيه دون حظر له له او منع منه ، ولم يتم دليل قاطع بنفاد الطاعن الى ما وراء حجب الاوراق على نحو ممكن من تحرر اصحابها واغراز الورقتين من بينهما ، خاصة وان القصد المبيت قد ينفذ عند التصحيح ابتداء لا بالتعديل بعدئذ ، واذا كان الطاعن مدبر اعداته التصحيح برغبته في تحسين النتيجة ، فانه ليس بلازم تخض هذه الاعادة عن تعديل بالزيادة في جميع الاوراق بحيث لا ينزل بلحداها قط ولا يرفع بعضها فحسب وان جرت العادة على ذلك ، فضلا عن ان التعديل الذي تم في ورقة الطلبة

بانتقالها درجتين وان أدى الى خفض مجموع درجاتها في المسادة من ٢٠ درجة الى ١٠ درجة الا انه لم يهبط بهذا المجموع الى حد يوجد سبيل جبرها بعدئذ حتى يزكو اتجاهه عبدا الى الاضرار بها ، بالإضافة الى انه لا محل للخوض في مدى سلامة التقدير في حد ذاته ولو استرشد بحكبين في هذا المجال الفني الذى يسوده بداهة الاختلاف والتباين ، وبذا فانه لا ترتيب على الطاعن في اجرائه التعديل في حد ذاته ، ولا سبيل الى الحكم بتعمده هذا التعديل محابة للطالبة ونكالية للطالبة ولا محل لحاسبته في تفاصيل تقديره ولو استبداء بحكم من ذات اختصاص ، ومن ثم يصبح الاتهام الثانى بلا دليل يقينى قاطع يتيهه ويأيده ويتعين لذلك تبرئة الطاعن منه ، سواء حوى اجرائه ذات التعديل ، او تمثل في تعمه التعديل افادة لطالبة واضرارا بالآخرى ، او وقف عند الخطأ في تقدير درجاتها بميزان « المعدل » .

ومن حيث أن الاتهام الاول ، وان قام في حق الطاعن على النحو المتقدم ، الا انه لا يستوى وحده اسلما لحمل قرار مجلس القاديب محل الطعن فيها انزله بسلحه الطاعن من جزاء العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة ، نظرا لما يعنيه هذا الجزاء بجسملته من بتر عن الوظيفة حدا اليه الاتهام الثقل الذى لم يتم قانونا في حق الطاعن على ما سلف بيانه ، ومن ثم تكفى المحكمة بمقابته عما ثبت في حقه بجزاء اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة عملا بالبند الثالث من المادة (١١٠) من قانون تنظيم الجامعات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع أولا : بإلغاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بجلسة من سنة ١٩ في الطعن رقم لسنة ١٩ القضائية وبمهم اختصاصها بنظره ، وثانيا : بتعديل قرار مجلس القاديب الطاعن فيه بجزاء الطاعن بعقوبة اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة والزمته الجهة الادارية المصروفات .

صدر هذا الحكم ونظي علنا بجلسة يوم الموافق من سنة ١٤٠٤هـ والموافق من سنة ١٩٠٩ بالهيئة الميمنة بصدره .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

القاعدة الثانية :

موضوع الطعن وحكم المحكمة :

(أ) موضوع الطعن : يدور الموضوع حول الفصل في الدفاع المقدم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في قرارات النقل التي تستر جزاءا تاديبيا مقنعا .

(ب) حكم المحكمة : قضت بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه الفناء الحكم الطعين حيث ثبت أن قرار النقل يستر جزاء مقنع .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الرابعة

النيابة :

.
.
.

إجراءات الطعن

في يوم الثلاثاء الموافق / / ١٩ أودع الاستاذ الدكتور /
بصفته وكلا عن السيد / قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا تقرير
طعن قيد بجدولها تحت رقم لسنة قضائية في الحكم
الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسته / / ١٩ في الدعوى
رقم لسنة قضائية الفاضى « برفض الدفع بعدم اختصاص
المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واختصاصها بنظرها وبعدم قبول الدعوى
شكلا وبإلزام المدعى بالمصروفات .

وطلب الطاعن للأسباب المبينة بتقرير طعنه الحكم بالفناء الحكم المطعون
عليه والحكم مجددا بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالفناء القرار
المطعون عليه فيها تضمنه نقل الطاعن من الى وما يترتب
على ذلك من آثار وإلزام المطعون ضدهم بالمصروفات .

وبعد اعلان تقرير الطعن على النحو المبين بالاوراق قدمت هيئة
نفوضى اندولة تقريراً برأيها القانونى رأت فيه الحكم يقبول الطعن
شكلاً وفى الموضوع بلفاء الحكم المطعون فيه ويقبول الدعوى لرفعها
و، الميعاد وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها .

وبعد اتخاذ الاجراءات القانونية عين لنظر الطعن املم دائرة فحص
الطعون جلسة / / ١٩ وبجلسة / / ١٩ قررت
الدائرة احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا الدائرة الرابعة وحددت لنظره
املمها جلسة / / ١٩ وتأجل نظره على الوجه المبين بحاضر
الجلسة وبجلسة / / ١٩ وبعد ان سمعت المحكمة ما رأت
لزوما لمسامحه من ايضاحات ذوى الشأن قررت اصدار الحكم بـجلسة
اليوم وفيها صدر وأودعت مسودته المشتملة على اسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وبعد سماع الايضاحات وبعد المداولة .
من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بـجلسة / / ١٩
وتقدم الطاعن الى لجنة المساعدة القضائية بتاريخ / / ١٩ وتقرر
قبول الطلب بـجلسة / / ١٩ واقيم الطعن فى / / ١٩
فبكون الطعن بذلك مستوفيا اوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان عناصر المنزعة تحصل — حسبها هو مستخلص من
الاوراق فى انه بتاريخ / / ١٩ اقام السيد / املم
محكمة القضاء الادارى الدعوى رقم لسنة ... ق قضائية طالباً بقبول
دعواه شكلاً وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار رقم لسنة ١٩
الصادر من وزارة فى / / ١٩ بنقله الى المحافظات
وفى الموضوع بلفاء هذا القرار واعتباره كأن لم يكن وما يترتب على ذلك من آثار
وقال شرحاً لدعواه انه كان يعمل بمصلحة واستمر يؤدي عمله
بكفاءة الى ان غويجه بصدر القرار لسنة ١٩ الصادر فى

/ / ١٩ والغضى بنقله وآخرين من زملائه البالغ عددهم
مائة واثنى عشر موظفاً من العاملين بمصلحة الى وحدات الحكم
المحلى وفارت ضجة اعلامية كبيرة حول هذا القرار ونظام الدعى منه ولم
تستجب اليه الجهة الادارية . وبجلسة / / ١٩ قضت المحكمة
برفض الشق المستعجل فى الدعوى وباختصاصها بنظرها وبعدم قبول

الدعوى شكلا وبالزام المدعى المصروفات وأقلمت قضائها على انه بالنسبة للندفع الذى أبدته الجهة الادارية بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لان القرار المطعون فيه صدر استنادا الى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر بموازنة الدولة ومن ثم يعتبر قرار النقل عملا تشريعيا يخرج عن ولاية القضاء فقد انتهى الحكم المطعون فيه الى ان القرار المطعون فيه يعتبر من جميع الوجوه قرارا اداريا منشئا لمركز قانونى للمدعى ويقتضى لا يصح القول بانه عمل تشريعى لمجرد صدوره استنادا الى قانون الموازنة العامة للدولة واذا كان القرار المطعون فيه قد صدر فى / / ١٩ وكان المدعى قد اقلم دعواه بتاريخ / / ١٩ ولم يقدم ما يفيد قبليه بالتظلم من هذا القرار فيكون رفع دعواه قد تم بعد الميعاد المقرر لرفع دعوى الالفاء وتكون الدعوى من ثم غير مقبولة شكلا .

ومن حيث ان مبنى الطعن يقوم على أساس ان العلم الذى يبدأ منه سريان ميعاد دعوى الالفاء هو العلم اليقيني وان تنفيذ القرار لا يؤدي الى العلم بمحتويات القرار وغلينه الحقيقية واسبابه والثابت ان الطاعن قد تظلم من هذا القرار قبل رفع دعواه وقد تلقت الجهات العليا المسؤولة هذا التظلم وكلفت لجائا لبحثه ، ويضيف الطاعن ان القرار المطعون فيه ينصدر به عيب عدم المشروعية الى عدم ذلك انه صدر بباعث الانتقام والعقاب بغير اتخاذ الاجراءات القانونية الصحيحة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن نعى منذ بدء اقامته دعواه ايلم القضاء الادارى على القرار المطعون فيه ستره لعقوبة تاديبية مقنعة وان القصد من وراء القرار هو ازالة العقاب عليه بغير اتباع للاصول القانونية السليمة من تحقيق او سماع لدفاعه وهو ذات ما ورد فى تقرير طعنه وقدم للتدليل على ذلك حافظة مستندات ضمنها علم وصول لكتاب مسجل بظلم يرسل منه الى السيد / وكيل الوزارة مدير عام مصلحة بالقاهرة بتاريخ / / ١٩ ، وكذلك صورة رسمية من تقرير اعمال اللجنة المنبثقة عن لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب بشأن النظر فى ضرر المتقولين من مصلحة الى المحليات ولم تنكرها جهة الادارة وقد جاء بهذا التقرير « ورغبة من اللجنة الفرعية فى حسم الموضوع بعد فوات مدة تزايد خلالها تلقى المتضررين فانها اجرت اتصالات بكل من السيد الدكتور / وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والسيد / وزير ثم طلبت الاجتماع بالسيد

الدكتور / وزير الذى أوضح فى هذا الاجتماع أنه لم يطلب نقل سوى ١٥ شخصا أما بقى من شملهم انقرار فقد وردت تقرير من مجلس الوزراء ومن بعض جهات الرقابة ومن ثم فإن السيد الوزير كشف المختصين بكتبه وبمصلحة اطلاق اللجنة الفرعية بالاضافة الى السيد / رئيس نقابة مصلحة وحضرها من الوزارة : ١ - وكيل الوزارة لشئون ٢ - السيد / وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير وعلى ضوء الاوراق والمستندات التى قدمها ممثلوا وزارة وعلى ضوء المناقشات التى دارت بين اعضاء اللجنة ومطلوا الوزارة - فقد استقرت اطلاعت اللجنة على اقتراح اعادة النشر فى قرار وكيل اول وزارة بالتفويض رقم لسنة ٦٩ والخاص بنقل ١١٢ فردا من مصلحة الى قطاعات الحكم المحلى لما استجد من ظروف .

ان المفهوم العلم للقرار انه نتاج تحريات اما المفهوم الادارى فهو نقل العمالة الزائدة الذى انتفى بالتصريح فى مجلس الشعب بجلسة الاستماع المنعقدة فى / / / ١٩ وتصريح السيد / وزير انه نتيجة تحريات من أجهزة رقابة « ويضيف التقرير المذكور ان جهة الادارة ستكون فى موقف صعب عند تقديم اوراق المطومات عن الاسراد بصورتها الحالية التى عرضت على اللجنة عند فحصها الموضوع وان جهة الادارة ستكون فى موقف صعب عند تذرعها بالمصالح العلم والمبالاة الزائدة كسبب لصحور القرار حيث اصبحت ببرراتها معروفة للجبيع وهى انها بنيت على تحريات » .

ومن حيث أن القرار رقم لسنة ١٩ المطعون فيه وان لم يتضمن سبب اصداره الا ان الاوراق قد أفصحت بجلاء عن هذا السبب على النحو الذى انطوى عليه التقرير سالف الذكر واذا كانت جهة الادارة قد ذكرت أن سبب القرار هو العمالة الزائدة الا أن هذا السبب هو السبب الظاهري وليس بالسبب الحقيقى الذى كشف عنه التقرير المتقدم ذكره من أنه صدر نتيجة لتحريات أجرتها الجهات الرقابية شملت الطاعن وزبلائه ، وزارت الجهة الادارية استنادا الى ما حوته هذه التحريات ابعاد هؤلاء الموظفين من وظائفهم الاصلية بمصلحة الامر الذى ترتب عليه أن تكون طبيعة هذا القرار عقابية قصد منها ابعادهم عن وظائفهم الاصلية نتيجة ما أوردته بالنسبة لهم تحريات الجهات الرقابية .

ومن حيث أنه ولئن كان الطعن على هذا القرار ومراقبة مدى شرعيته انما يعتمد الاختصاص بالنسبة للحكمة التأديبية باعتبارها صاحبة الولاية العلية فى الفصل فى مسائل تأديب العاملين المدنيين بالدولة، الا أن محكمة القضاء (م - ١٢ صيغ الدعوى)

الادارى وقد قضت بجلستها المعقودة في / / ١٩ برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بما ينطوى على القضاء باختصاص المحكمة المذكورة بالفصل في المنازعة وبقبولها شكلا ولكن هذا القضاء حاز قوة الشيء المقضى فيه بعدم الطعن فيه في المواعيد المقررة قانونا فانه لا يحصى من الاعتداد به واعمال مقتضاه فيما قضى به ضمنا بمن اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وقبولها شكلا ولا يساغ والامر كذلك احالة الدعوى الى المحكمة التأديبية للاختصاص بنظرها هذا وما كان يجوز لمحكمة القضاء الادارى بعد ان قضت ضمنا بقبول الدعوى شكلا بحكم حقلز لقوة الامر المقضى ان تعاود بحث هذا الامر والقضاء فيه بحكم مخالف وبهذه المخالفة يكون الحكم المطعون فيه قد خالف حكم القانون فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا بدعوى رفعها بعد اليعاد القانونى ويتعين من ثم القضاء بقبولها نزولا على قوة الامر المقضى للحكم الصادر في هذا الشأن .

ومن حيث ان صدور القرار المطعون فيه في الظروف سائلة البيان لا يدع مجالا للشك على ما سبق تفصيله في ان مصدر القرار ما قصد بهذا الفصل الا توقيع جزاء على المدعى وبراء عليه فان هذا القرار وان كان في ظاهرة نقلا مكتفيا الا انه وقد ستر جزاء تأديبيا فانه يكون قد شابته عيب عدم المشروعية باعتبار ان النقل ليس من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر ويحق من ثم القضاء بالغاءه .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء القرار المطعون فيه والزام جهة الادارة المصروفات .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبالغاء القرار المطعون فيه والتمت الجهة الادارية المصروفات .

صدر هذا الحكم وطى ملنا بجلسة يوم سنة ١٤١٤
الموافق من سنة ١٩ من الهيئة المبينة يصدره

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة
وعضوية السيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة
والسيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة
والسيد الاستاذ المستشار / المستشار بالمجلس
وحضور السيد الاستاذ المستشار / مفوض الدولة
وسكرتارية السيد / أمين سر المحكمة

أصدرت الحكم الآتى

في الطعن رقم لسنة القضائية المقدم من السيد /
في الحكم الصادر من مجلس تأديب العاملين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية
بجلسة / / ١٩ في الدعوى رقم لسنة ١٩ المقلبة من
السيد المستشار ورئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن .

الاهراءات

في يوم الخميس الموافق / / ١٩ أودع الاستاذ
المحامي بصفته وكيلًا عن السيد / ، قلم كتاب المحكمة الإدارية
العليا ، تقرير طعن قيد بجدولها برقم لسنة القضائية في
القرار الصادر من مجلس تأديب العاملين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية
بجلسة من سنة ١٩ في الدعوى رقم لسنة ١٩ المقلبة
من السيد المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد السيد /
بجائزة السيد المذكور يخضع ما يعادل شهرا من راتبه .

وطالب الطاعن - للاسباب المبينة بتقرير الطعن - الحكم بقبول الطعن
شكلا وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وفي الموضوع بالفاء

هذا الحكم مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام المطعون ضدهما بصفتيهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقد تمت هيئة مفوضى الحولة تقريراً بالرأى القانونى ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلاً ووقت تنفيذ الحكم المطعون فيه وفى الموضوع بالفناء هذا الحكم لسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة .

وعين لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة جلسة من سنة ١٩ ، ويجلسة من سنة ١٩ قررت الدائرة أحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا (الدائرة الرابعة) لنظره بجلسة من سنة ١٩ .

وقد نظر الطعن أمام هذه المحكمة على النحو المبين بحضور الجلسات ، وبجلسة من سنة ١٩ قررت المحكمة اصدار الحكم بجللسة اليوم ، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتعلة على اسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل — حسبما يبين من الاوراق — فى أنه بتاريخ من سنة ١٩ أحال السيد المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية السيد / الموظف بالمحكمة الى المحكمة التأديبية أمام مجلس تأديب العاملين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، حيث أودع سكرتيرية هذا المجلس تقرير اتهام ضد السيد المذكور نسب اليه فيه أنه ثبت من المحقق أنه قد باشر أمانة سر الجلسة فى الدعوى رقم ٠٠٠ / ١٩ مدنى كى جنوب القاهرة حتى صدور الحكم فيها / / ١٩ بيد أنه تقاعس عن بذل ما تقتضيه دواعى العناية والحرص اللازمين تجاه ذات ملف الدعوى رغم كونه أميناً عليه مما ترتب عليه فقد الامر الذى يعتبر اهمالاً جسيماً منه فى عمله وخروجاً على مقتضيات وظيفته ولا سيما وأن ما اتاه من شأنه أن يقلل الثقة اللازم توافرها فى الاعمال القضائية ومن اعتبار الهيئة التى ينتمى اليها .

وبجلسة من سنة ١٩ أصدر مجلس التأديب قراره بجازاة السيد المذكور بخمسة ما يعادل شهراً من راتبه .

واقام المجلس حكمه على أنه بالاطلاع على التحقيقات تبين أن المدعى و
الدعوى رقم / ١٩ ابلغ في / / ١٩ بأنه استأنف
الحكم الصادر ضده برفض دعواه وتحدد لنظر الاستئناف جلسة
/ / ١٩ وطلبت المحكمة ضم المفردات ولم ينفذ قرار
المحكمة ، وأنه بالبحث عن المفردات تبين انها لم تسلم لقلم الحفظ ولا اثر لها .
ويسؤال أمين قلم الحفظ ، قرر أنه لم يتسلم من المتهم ملف
هذه الدعوى وأنه يوقع فقط على تسليمه بملفات الدعاوى المسجلة
اليه ، ويسؤال المتهم قرر بأنه كمن أمين سر الدائرة الخامسة
مدنى وكان ملف الدعوى في عهده وأنه سلمه الى أمين الحفظ ضمن ملفات
دعاوى أخرى ولم يوقع أمين الحفظ على جميع القضايا المسجلة اليه بسبب
ضغط العمل وتمهد بالبحث عن الدعوى خلال اسبوع وطلب مهلة أخرى
للبحث وتبين من الاطلاع على دفتر تسليم القضايا بأن هذه القضية غير موقعة
قرينها بالاستلام وأن بعض القضايا موقعة قرينها بالاستلام ، وثبت من
كشف جزاءات المتهم أنه وقع عليه جزاء بالخصم من راتبه لاتهله في واقعة
مماثلة بالاضافة الى جزاءات أخرى .

واضاف مجلس التأديب أن ما اسند الى المتهم من احواله وخروجه على
مقتضى واجبات وخليفته ثابت قبله مما تبين من التحقيقات الامر الذي يرتب
بلا نزاع الضرر بالصالح العلم كما أن من شأن ما اتناه ان يقلل من الثقة
الواجب توافرها في الاعمال القضائية ومن اعتبار الهيئة التي ينتمى اليها
خاصة وأنه سبق له من قبل ان تسبب في فقد ملف قضية أخرى ، والمجلس
يطمنن الى التحقيقات والى صحة الواقعة المسندة الى المتهم الذى كان يتمتع
عليه التثبيت من تسليم عهده الى أمين الحفظ — ان صح دفاعه — ومن ثم
فلن المجلس يرى مسبقته طبقا لمواد ونصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
بشأن نظم العللين المدنين بالحقولة ورقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة
القضائية .

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه شله البطالان
والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، للاسباب الآتية :

أولا : بطلان الحكم : اذ انه بالرجوع الى مسودة الحكم المطعون فيه
يبين أنها قد خلت من توقيع أعضاء مجلس التأديب الذى نظر الدعوى
التأديبية وأصدر الحكم فيها ، الامر الذى يترتب عليه بطلان الحكم المطعون
فيه طبقا لنص المادة (١٧٥) من قانون المرافعات .

ثانيا : الفساد في الاستدلال والصور في التسمييب :

اذ ان الحقائق الثابتة من التحقيقات التى تمت في هذا الشأن تؤكد

انه لم يكن لاي شخص مصلحة في ضياع ملف هذه الدعوى ولا سيما انه لم يترقب ان بها مستندات كما ان الجهة الحكومية التي صدر لصالحها الحكم من محكمة اول درجة وهى مصلحة المصلحة الاولى فيها لم توجه اى شكوى لضياع ملف هذه الدعوى ، كما ان سركى تسليم القضايا ثابت منه انها ليست انتفضية الوحيدة التى لم يوقع املها امين الحفظ بالاستلام بل هناك قضايا عديدة غيرها لم يوقع باستلامها في حين انه استلمها فعلا .

ثالثا : سقوط الدعوى التأديبية : ان مسئولية الطاعن عن ضياع ملف الدعوى تبدأ من / / ١٩ وتستمر مسئولياته التأديبية عن فقد الملف لمدة ثلاث سنوات تبدأ من التاريخ المذكور طبقا للمادة ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وكان يتعين على مجلس التأديب ان يقضى بسقوط الدعوى التأديبية ضد الطاعن لانقضاء اكثر من ستة سنوات بين تاريخ وقوع المخالفة وبين تاريخ التحقيق في الشكوى المقدمة في / / ١٩ .

ومن حيث انه لا محل لما اثاره الطاعن من بطلان القرار المطعون فيه بحجة ان مسودة هذا القرار قد خلت من توقيع أعضاء مجلس التأديب ، لان الثابت من الاطلاع على مسودة القرار انها موقعة من الاعضاء الثلاثة المشكل منهم مجلس التأديب .

ومن حيث انه عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية فان المادة (٩١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — قبل تعديل الفقرة الاولى منها بالقتون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ — تنص على ان :

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المتتين اقرب .

وتنتقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء .

واذا تعدد التهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية » .

ومن حيث ان الثبوت من الاوراق ان السيد / (الطاعن) كان امين سر الجلسة في الدعوى لسنة ١٩ مثنى كلى جنوب

القاهرة حتى صدور الحكم فيها في / / ١٩ ولم يفخذ الاجراء
 اللازم لتسليم ملف الدعوى الى الحفظ خلال شهر من تاريخ صدور الحكم
 فيها طبقا للتعليمات الصادرة من وزارة العدل في هذا الشأن ، الا ان
 الجهة الادارية لم تتخذ اية اجراءات ضده ، الا بعد ان تقدم
 السيد / المدعى في الدعوى المشار اليها بشكوى الى السيد
 المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية مؤرخة / / ١٩
 جاء بها انه طعن بالاستئناف في الحكم الصادر ضده في الدعوى المشار
 اليها وحدد لنظر الاستئناف جلسة / / ١٩ ولم تضم المفردات
 من هذا التاريخ حتى تاريخ تقديم شكواه فتم اجراء تحقيق قيد برقم
 لسنة ١٩ وبناء عليه تقرر احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية .

والمستفاد من ذلك ان الجهة الادارية تراخت في اتخاذ اى اجراء من
 اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ضد السيد المذكور الى ما بعد
 مرور أكثر من ست سنوات من تاريخ ارتكبه المخالفة ، لذلك فان الدعوى
 التأديبية تكون قد سقطت بمضى المدة طبقا لنص المادة (١١) من
 القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث انه تأسيسا على ما سلف ولما كان القرار المطعون فيه
 لم يقضى بسقوط الدعوى التأديبية المعلقة ضد المخالف المذكور فانه يسكون
 قد اخطأ في تطبيق حكم القانون السليم مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن
 شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم المطعون فيه والحكم بسقوط الدموى
 التأديبية بمضى المدة .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفناء القرار المطعون
 ويسقوط الدعوى التأديبية المعلقة ضد بمضى المدة .

صدر هذا الحكم ونظي علنا بجلسة يوم الموافق من
 سنة ١٤هـ الموافق / / ١٩ بالهيئة المبينة بصدرة .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

شرح وتعليق :

نصت المادة (٩١) من القانون ٧ لسنة ٧٨ بسقوط الدعوى بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاثة سنوات من تاريخ ارتكابها ، أى المحتين أقرب .

وبسقوط الدعوى التأديبية يسقط حق الإدارة في مجازاة العامل بالطريق الإداري ، إذ أن السقوط إنما ينصرف الى الحق في توقيع الجزاء ، أيا كانت السلطة المختصة بتوقيعه ، سواء كتلت قضائية أم رئاسية ، لاتحاد العلة في الحاليتين . والقول بغير ذلك من شأنه تفويت غرض الشارع والهدف الذي توخاه في تقرير قاعدة السقوط .

القاعدة الثالثة :

موضوع الدعوى وحكم المحكمة :

(١) موضوع الدعوى : طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة على حكم صادر من المحكمة التأديبية بـ قضى « بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على سبف من أن خدمة المتهم منتهية بقوة القانون » بينما تقرر الهيئة عدم اعتبار المتهم مستقيلا ، وأن الحكم الطعن مشوب بالخطأ لى تطبيق القانون وتاويله .

(ب) الحكم : قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغناء الحكم وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بـ مشكلة بهيئة اخرى .

ملاحظة : لأهمية هذا الطعن المقدم من هيئة مفوضى الدولة فقد اوردناه ضمن الصيغ المختارة للطعون ، حتى يتبين القارئ موضوع الطعن لأهميته .

بسم الله الرحمن الرحيم

بلسم للشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الرابعة

بالمجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
نائب رئيس المجلس ورئيس المحكمة
وعضوية السادة الاساتذة / و
و والمستشارين
وحضور السيد الاستاذ المستشار / مفوض الدولة
وحضور / مسكرتر المحكمة

أصدرت الحكم الآتى

فى الطعن رقم لسنة القضائية

المرنوع من السيد الاستاذ الاستشار / رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الحكم
من المحكمة التأديبية بـ بجلسة من سنة ١٩ فى
الدعوى رقم لسنة القضائية المعلقة من النيابة الادارية
ضد السيد /

الاجراءات

في يوم ٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ أودعت هيئة مفوضى الدولة طمس
كتاب المحكة الادارية العليا تقرير طعن تبيد بجداولها تحت رقم ٠٠٠٠٠٠
لسنة ٠٠٠٠ القضائية في الحكم الصادر من المحكة التائيبية بـ ٠٠٠٠٠٠٠٠
بجلسة ٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ في الدعوى رقم ٠٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠
القضائية العالمة من النيابة الادارية ضد ٠٠٠٠٠٠٠٠ والقضى بعدم جواز
اقامة الدعوى التائيبية ضده .

وطلب الطاعن للاسباب المبينة بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلا
وفي الموضوع بغاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية
المختصة لاعادة الفصل فيها .

وبعد أن تم إعلان تقرير الطعن الى ذوى الشأن على النحو المبين بالأوراق اودعت هيئة مفوضى الدولة تقريرها بالراى القانونى مسببا ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالقضاء بالحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى الى المحكمة التاديبية بـ للنصل فى موضوعها مجددا بن هيئة أخرى .

وقد حدد لنظر الطعن أمام دائرة محص الطعون بهذه المحكمة جلسة من سنة ١٩ و بجلسة / / ١٩ قررت الدائرة أحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا « الدائرة الرابعة » لنظره لملها بجلسة من سنة ١٩ وبذلك الجلسة استتمت المحكمة الى ما رأت لزوما لسماعه ايضا حلت ذوى الشأن ثم قررت اصدار الحكم فى جلسة اليوم وفيها صدر الحكم واودعت مسودته المشتتة على اسمائه عند النطق به .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

ومن حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المفارقة تحصل حسبما بين من مطالعة الأوراق المرفقة إنه بتاريخ ١٩٠٠ من ١٩٠٠ سنة أقبلت النيابة الإدارية الدعوى رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٠٠ في أمام المحكمة التأديبية بـ ١٩٠٠ ضد ١٩٠٠ لحكمته مما نسب إليه بتقرير الاتهام من أنه في الفترة من ١٩ / / ١٩٠٠ انتطع عن العمل في غير حدود الإجراءات المقررة قانوناً وقبل أن يقضى مدة التكليف المقررة عليه - وارتكب بذلك المخالفة المنصوص عليها في المادة (٦٢)

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين بالدولة وطلبت
محاكمته بتلك المادة والمواد ٨٠ و ٨٢ من ذات القانون و١٤ من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمة التاديبية
و ١٥ ، ١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

وبجلسة من سنة ١٩ حكمت المحكمة بعدم جواز
اقامة الدعوى التاديبية على الحال المذكور .

واقامت قضاءها على أن الحال قد أمضى بالخدمة حتى تاريخ انقطاعه
عن العمل أكثر من ست سنوات فضلاً عن أن خدمته قد انتهت بقوة القانون
لعدم اتخاذ الإجراءات التاديبية ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل
على ما تقتضى به المادة (٦٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه
دون ما حاجة الى أن تصدر الجهة الادارية قرار يرتب هذا الاثر .

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ
في تطبيق القانون وتاويله اذا اعتبر انتهاء خدمة العامل الذى ينقطع عن
العمل وانحمة بقوة القانون اذا لم تتخذ الإجراءات التاديبية ضده خلال
الشهر التالي للانقطاع لان قرينة الاستقالة الحكية مقرر قانوناً لصالح
جهة الادارة أن شاعت اعملتها في حق العامل المنقطع او لا تأخذ بها
وتتغاضى عنها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الحال لم يمثل امل المحكمة التاديبية
سواء بنفسه أو بوكيل عنه وأنه قد تم اعلانه بقرار احالته الى المحكمة
التاديبية وتاريخ الجلسة المحددة لمحكمته في مواجهة النيابة العامة .

ومن حيث ان المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقتضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التاديبية باعلان ذوى
الشان بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه أو في مقر عمله
وحكمة هذا النص واضحة وهى توفر الضمانات الاساسية للعامل الحال الى
المحكمة التاديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه وذلك بإحاطته علماً
بأمر محكمته باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التاديبية المضمن بياناً بالخلفه
المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحكمته ليتكمن من التول بنفسه
املم المحكمة التاديبية أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعن
له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها
ومتابعة اجراءاتها وغير ذلك مما يرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشان

واذ كان اعلان المحال الى المحكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا فلن اغفل هذا الاجراء او اجراؤه على وجه لا تتحقق به الغلبة منه من شأنه وقسوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه وهو بطلان يتعلق بالنظام العلم تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجاز فى الفقرة العاشرة من المادة (١٣) منه اعلان الاوراق القضائية فى النيابة العامة الا ان مناط صحة هذا الاجراء أن يكون موطن المعلن اليه غير معلوم فى الداخل والخارج وهو ما لا يتأتى الا بعد استنفاد كل جهد فى سبيل التحرر عن موطن المراد اعلانه فلذا كان للمعلن اليه موطن فى الداخل فيجب اعلانه فيه على الوجه الذى اوضحته المادة العاشرة من القانون سالف الذكر وان كان له موطن معلوم فى الخارج فيسلم الاعلان للنيابة العامة لتقوم بارساله الى وزارة الخارجية لتوصيله بالطريق الدبلوماسى حسبما نصت على ذلك الفقرة التاسعة من المادة (١٣) من ذات القانون .

ومن حيث انه يبين من مطالعة الاوراق أن المحكمة التأديبية بـ اعلنت المظنون ضده بموجب الخطاب المسجل برقم بتاريخ / / ١٩ فلما ارتد الخطاب ثانية دون استلام قررت اعلانه فى مواجهة النيابة العامة واذا خلت الاوراق فيما يفيد اجراء تحريرات جديدة عن موطن المحال أو محل اقلته فلن اعلانه فى مواجهة النيابة العامة على النحو الذى تم فيه يكون قد وقع باطلا ويكون الحكم المظنون فيه وقد اعتمد بهذا الاعلان قد شابه فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المحال فى الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم وكان المظنون ضده على ما سلف بيانه لم يعلن اعلانا قانونيا بلحلته الى المحكمة التأديبية ومن ثم لم تتح له فرصة الدفاع من نفسه اطم المحكمة التأديبية لذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالغاء الحكم المظنون فيه وباعادة للدعوى الى المحكمة التأديبية بـ لاعادة محكمته والفصل فيها نسب اليه مجددا من هيئة اخرى .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون
فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بس للفصل فيها
بجدداً من هيئة أخرى .
صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الموافق من

سنة ١٤هـ الموافق / / ١٩ بالهيئة الميينة بصدرة .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

القاعدة الرابعة :

موضوع الدعوى وحكم المحكمة :

موضوع الدعوى : طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة يتعلق بالطعن
على الحكم الصادر من المحكمة التأديبية خالف القانون لإعلان الإعلان .
الحكم : قبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه
وبإعادته الى المحكمة التأديبية للحكم فيه مجددا من هيئة اخرى .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الادارية العليا

الدائرة الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة .
وعضوية السادة الاساتذة / و
..... المستشارين
وحضور السيد المستشار / مفوض الدولة
والسيد / مسكرير المحكمة

اصدرت الحكم الاتي

في الطعن رقم لسنة القضائية

المرفوع من السيد / الاستاذ رئيس هيئة مفوضى الدولة ضد النيابة
الادارية في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بـ بطلان
/ / ١٩ في الدعوى رقم لسنة القضائية المرفوعة
من النيابة الادارية ضد

الاجراءات

في يوم الموافق / / ١٩ اودع الاستاذ رئيس
هيئة مفوضى الدولة طم كطلب المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد بجداولها

تحت رقم لسنة القضائية في الحكم الصادر من المحكمة
التأديبية بـ بجلستها المنعقدة في / / ١٩ في الدعوى
رقم لسنة القضائية المرفوعة من النيابة الادارية
ضد / الذى قضى بمجازاته بالفصل من الخدمة .

وطلب الطاعن للاسباب المبينة بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلا
وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية
لاعادة نظرها بناء على اجراءات صحيحة .

وبعد أن تم اعلان تقرير الطعن الى ذوى الشأن على الوجه المبين
بالاوراق ، اودعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرى القانونى مسبباً ارتأت فيه
الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه واحالة
الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة لمحكمة المتهم بعد اعلانه اعلاناً سليماً
على نحو يارسه القنون .

وقد حدد لنظر الطعن أمام دائرة محص الطعون جلسة / / ١٩
وبجلسة / / ١٩ قررت الدائرة احالة الطعن الى المحكمة الادارية
العليا ١ الدائرة الرابعة) لنظره أمامها بجلسة / / ١٩ وبعد ان
استمعت المحكمة الى ما رأت لزوماً لسماعه من ايضاحات ذوى الشأن قررت
اصدار الحكم بجلسة اليوم وفيها صدر الحكم واودعت مسودته المشتبهة على
اسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
من حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر المنازعة تتحصل — حسبما يبين من الاوراق — في انه
بتاريخ / / ١٩ اُقيمت النيابة الادارية الدعوى رقم ... لسنة
القضائية أمام المحكمة التأديبية بـ ضد السيد / ،
ويشغل وظيفة بمدرسة لانه منذ / / ١٩
خلف القانون بأن انتطع عن العمل في غير حدود الاجازات المصرح بها قانوناً
وبذلك يكون قد ارتكب المخالفة الادارية المنصوص عليها في المادة ٤٢ من قانون
نظام المعلمين الخنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وطلبت
محاكمته تأديبياً لمخالفته لاحكام المواد ٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، من القانون المذكور
وطبقاً للمواد ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة

الإدارية والمحلكات التأديبية و ١٥ و ١٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ .

وبجلسة / / ١٩ حكمت المحكمة بجازاته بالفصل من الخدمة واقلت قضاءها على أنه ثبت انقطاع المذكور عن عمله دون إذن اعتبرا من / / ١٩ مخالفا بذلك أحكام القانون وأن ذلك يكشف عن أعراض من الوظيفة بما يتعين معه فصله من الخدمة .

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله لأن الطاعن لم يعلن بقرار إحالته إلى المحاكمة التأديبية ولم يخطر بجلست محاكمته كما لم يحضر بهذه الجلسات وبالتالي فإنه لم يعلم بمحاكمته تأديبيا حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ودرء الاتهام الموجه إليه وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صدر بطلا .

ومن حيث أن المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كاتب المحكمة التأديبية بإعلان ذوي الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة في محل إقامته المعلن إليه أو في عمله ، وحكمة هذا النص واضحة وهي توفير الضمانات الأساسية للعامل المحال إلى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه لدرء الاتهام عنه وذلك بإحاطته علما بأمر محاكمته بإعلانه بقرار إحالته إلى المحاكمة التأديبية المتضمن بيان المخالفات المنسوبة إليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتكّن من التمثيل أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من إضاحات وتقديم ما يعين له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوي الشأن ، وإذا كان إعلان العامل المقدم إلى المحاكمة التأديبية وإخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته إجراء جوهريا فإن إغفال هذا الإجراء أو إجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي إلى بطلانه .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية وإن كان قد أجاز في الفقرة العاشرة من المادة (١٣) منه إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة ، إلا أن مناط صحة هذا الإجراء أن يكون موطن المعلن إليه غير معلوم في الداخل أو الخارج أما إذا كان للمعلن إليه موطن معلوم في الداخل فيجب إعلانه فيه على الوجه الذي أوضحتها المادة العاشرة من هذا القانون وإن كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الإعلان للنيابة العامة لإرساله إلى وزارة الخارجية لتوصيله إليه بالطريق الدبلوماسي حسبما نصت على ذلك الفقرة التاسعة من المادة (١٣) من ذات القانون .

ومن حيث أنه يبين مطالعة الأوراق أن المتهم انقطع عن العمل اعتباراً من / / ١٩ وأحيل إلى التحقيق أمام النيابة الإدارية ثم إلى المحكمة التأديبية ولم يخطر بالتحقيق أو بجلست المحكمة وتم اعلانه في مواجهة النيابة العامة بعد أن ارتدت الاخطارات التي أرسلت إليه على عنوانه .

ومن حيث أن اعلان الحال للمحكمة التأديبية وقد تم في مواجهة النيابة العامة دون اجراء تحريات جدية عن موطنه ، يكون قد وقع باطلا ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه عيب في الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المحلل للمحكمة التأديبية في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر في الحكم ويؤدي إلى بطلانه الامر الذي يتعين معه الحكم بلفظه .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان العلل الحال للمحكمة التأديبية لم يعلن بقرار احالته للمحكمة التأديبية ولم يخطر بجلست محلكته ومن ثم لم يتنج له فرصة الدفاع عن نفسه ، وكانت الدعوى بذلك لم تنهيا للفصل فيها فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية بـ لاعادة الفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية لـ للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الموافق من سنة ١٤ هـ الموافق / / ١٩ من الهيئة المبينة بصدره .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

(م - ١٣ صيف الدعوى)

الباب الرابع

تنفيذ الاحكام والمسئولية المدنية والجنائية من عدم التنفيذ
والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تتدخلها الحكومة في دائرة
اعمال السيادة مع صيغ مختصرة

الباب الرابع

تنفيذ الاحكام ، والمسئولية المدنية والجنائية عن عدم التنفيذ
والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة

لرفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها الحكومة دائرة اعمال السيادة
مع صيغ مختارة

ويستعمل هذا الباب على فصلين وهما :

الفصل الاول

تنفيذ الاحكام مع صيغ مختارة

الفصل الثاني

مسئولية الادارة المدنية والجنائية في حالة الامتناع عن تنفيذ الحكم
والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والرفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها الحكومة في دائرة
اعمال السيادة مع صيغ مختارة

الفصل الأول

تنفيذ الأحكام مع صيغ مختارة

(أولا) تهييد في تعريف الحكم وتقسيماته ومضمونه :

يطلق القانون المصرى اصطلاح الحكم بصفة عامة على كل اعلان لفكر القاضى في استعماله لسلطته القضائية وذلك ايا كانت المحكمة التى اصدرت الحكم ، وايا كان مضمونه .

اما اذا كان القاضى يصدد استعمال سلطته الولائية فان القانون يطلق عبارة « امر » على ما ينطق به القاضى ، مثل الامر بتنفيذ الصورة التنفيذية للحكم بناء على عريضة يقدم بها صاحب المصلحة .

ويلاحظ أن هناك احوال يستعمل فيها القاضى سلطته الولائية ويطلق على ما ينطق به حكم مثل حكم ايقاع البيع العتارى ، وهناك ما يكون استعمالا للسلطة القضائية ويطلق عليه امر مثل امر الاداء .

وتنقسم الاحكام من حيث قوتها الى احكام قطعية واحكام غير قطعية ، فالحكم القطعى هو الذى يفصل فى الطلبات الموضوعية او فى جزء منها او فى مسألة اثرت اثناء الخصومة ، سواء كانت موضوعية مثل مسألة تكييف العقد ، او اجرائية مثل مسألة اختصاص المحكمة او بطلان عمل من الاعمال الاجرائية .

وتتيز الاحكام القطعية بانها بصورها تستنفذ المحكمة ولايتها بشان ما فصلت فيه . اما الحكم غير القطعى فهو الحكم الذى يصدر فى دعوى وقتية او الحكم الذى يتعلق بسير الخصومة او تحقيقها ، ويتيز الحكم غير القطعى بان المحكمة لا تستنفذ ولايتها باصداره .

وجدير بالملاحظة ان الحكم الواحد قد يشتمل على قرارين : احدهما قطعى ، والاخر غير قطعى كما هو الحال بالنسبة للحكم الذى يقرر مسؤولية الادعى عليه فى دعوى مقامة بطلب تعويض ضد جهة الادارة ويحيل فى ذات الوقت فى تحديد التعويض الى خبير ، فالحكم الاخر غير قطعى .

ويكون للحكم مضمون مختلف حسب ما اثر فى القضية من مسائل ، وحسبما انتهى اليه راي المحكمة بشأنها . وعلى المحكمة ان تتبع فى بحثها لهذه المسائل وفى فصلها فيها البيان المنطقى التالى :

١ - عليها ان تبحث أولا المسائل التى تؤدي الى منعها من نظر الموضوع

ويكون ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على دفع يبدى من المدعى عليه باعتباره صاحب المصلحة في اثارة الدفع مثل الدفع بعدم الولاية أو الاختصاص .

٢ - عندما تبحث المحكمة الموضوع فيجب عليها أن تبحث المشاكل المتعلقة بالوقائع والقانون بالترتيب الذي تراه أكثر ملاءمة في القضية ، وأكثر تحقيقاً لمبدأ الاقتصاد في الخصومة .

فإذا تعلقت الخصومة بمعد إدارى مثلاً ودفع ببطلان العقد فعلى المحكمة أن تبحث في البطلان قبل البحث في المناصاة التي يتمسك بها صاحب المصلحة ، إذ من غير المفيد البحث في المناصاة إذا ثبت بطلان العقد .

وإذا قدم للحكمة طلبان أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية فعليها أن تبحث الطلب الأول ، فإذا وجدته على أساس فإن الخصومة تنتهى بحكمها فيه دون بحث الطلب الاحتياطى فهى لا تبحث في الطلب الاحتياطى إلا إذا قضت برفض الطلب الاصلى .

ونضرب لذلك مثلاً بأنه إذا طلب أحد العاملين بالدولة إلغاء قرار الفصل كطلب أصلى ، والحكم له بتعويض مؤقت كطلب احتياطى فإذا استجابت المحكمة بإلغاء قرار الفصل فانتنا نعتبر أن ذلك يصبح بمثابة تعويض ، فلا يكون هناك مقتضى لبحث الطلب الاحتياطى إلا إذا ثبت أن جهة الإدارة أساءت استعمال السلطة فيمكن الحكم بالتعويض أيضاً . أما إذا رأت المحكمة عدم قبول الطلب الاصلى لفوات مواعيد رفع الدعوى أو رفضه على أساس أسباب موضوعية فيجوز النظر في الطلب الاحتياطى ، ويلاحظ أن التعويض هنا لا ينقضى إلا بالتقادم الطويل أى بخمسة عشر عاماً .

ويجب أن تستل احكام على الاسباب التى بنيت عليها والا كانت باطلة (مادة « ١٧٦ » مرافعات) .

(ثانياً) تنفيذ الاحكام :

١ - يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى أو احدى المحاكم الادارية قابل للتنفيذ به طبقاً لقانون مجلس الدولة بعد فوات مواعيد الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا ، أو متى كان صادراً من المحكمة الادارية العليا ذاتها ، وقد نصت المادة « ٥٠ » من قانون مجلس الدولة على ما يلى :

« لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا امرت دائرة الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى فى الاحكام

الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا امرت المحكمة بغى ذلك » .

كذلك نصت الفقرة الثانية من المادة « ٥١ » من قانون المجلس على ما يلي :

« ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكمة بغى ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن او برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض ان كان له وجه » .

كذلك لا يترتب على رفع الالتماس وقف التنفيذ الا بعد الحكم فيه .

وتذيل الاحكام الصادرة بالالغاء من محكم مجلس الدولة بالصيغة التنفيذية الآتية :

« على الوزراء ورؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم واجراء مقتضاه » وفي غير هذه الاحكام تكون الصورة التنفيذية مشبولة بالصيغة الآتية :

« على الجهة التى يناط بها التنفيذ ان تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة ان تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك » (المادة « ٥٤ » من قانون مجلس الدولة) .

٢ - وتنفذ الاحكام بعد وضع الصيغة التنفيذية على الحكم ويمهد بوضع الصيغة التنفيذية الى قلم الكتاب بالحكمة التى اصدرت الحكم بعد ختمها بخاتم المحكمة وتوقيعها من الكاتب المختص بعد تلييلها بالصيغة التنفيذية ، ولا تسام الا للخصم الذى تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم ، ولا تسام له الا اذا كان الحكم جائزا تنفيذه (مادة « ١٨١ » مرافعات) .

واذا امتنع قلم الكتاب عن اعطاء الصيغة التنفيذية الاولى جاز اطلبها ان يقدم عريضة بشكواه طبقا لنص المادة (« ١٨٢ » مرافعات) .

ولا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا فى حالة فساد الصورة الاولى .

وتحكم المحكمة التى اصدرت الحكم فى المنزعات المتعلقة بتسليم الصورة

التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من احد الخصوم الى خصمه . (مادة « ١٨٣ » مرافعات) والتي تقول :

« لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حال ضياع الصورة الاولى . وتحكم المحكمة التي اصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من احد الخصوم الى خصمه الآخر » .

وفي حالة تعدد المحكوم لهم كان لكل منهم الحق في الحصول على صورة تنفيذية يقوم التنفيذ بمقتضاها فيما يخص فيه وحده . ولا عبء في تعدد المحكوم عليهم اذ يستكفى بطبيعة الحال بصورة واحدة ينفذ بها عليهم كل فيما يخصه .

ومما تجدر الاشارة اليه ان المادة « ١٨٢ » مرافعات سألغة البيان تقول : « انه اذا امتنع قلم الكتاب من اعطاء الصورة التنفيذية الاولى جاز لطلبها ان يقدم عريضة بشكواه الى قاضي الامور الوقتية بالحكمة التي اصدرت الحكم ليصدر امره فيها طبقا للاجراءات المقررة في باب الاوامر على المرائض » .

وحيث ان تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن قاضيا للامور الوقتية ، وحيث ان المجلس يأخذ بثلثون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات الادارية فاننا نرى الاستعاضة عن العريضة بطلب يقدم الى الامين العام للمجلس في موضوع امتناع الموظف عن اعطاء الصورة التنفيذية المطلوبة .

٣ — والاصل انه لا يجوز تسليم سوى صورة تنفيذية واحدة لتفادي تكرار التنفيذ . ولا يجوز التنفيذ بموجب صورة فوتوغرافية من الصورة التنفيذية للحكم الا في حالة ضياع الصورة الاولى .

٤ — احوال التنفيذ بدون الصورة التنفيذية في حالات الحكم في الطلب المستعجل ، وفي حالة الاحكام الموضوعية التي يكون التأخير في تنفيذها فسادا بالمحكوم له .

سبق ان بينا انه يشترط ان يكون السند التنفيذي مشتملا على الصيغة التنفيذية حتى يمكن التنفيذ بمقتضاه (مادة « ٢٨٠ » مرافعات) .

غير ان المادة « (٢٨٦) » من هذا القانون اجازت للمحكمة في المواد المستعجلة او التي يكون فيها التأخير في التنفيذ ضارا ان تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته

بغير اعلان ، وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر ان يردها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .

وجدير بالذكر ان هذا الاستثناء يسرى أيضا بالنسبة للاحكام الادارية لعدم وجود تعارض بينه وبين نصوص قانون مجلس الدولة أو المبادئ العامة للقانون الادارى ، ووفقا لهذه المادة يجرى تنفيذ احكام المستعجل او الحكم الموضوعى الذى يكون التأخير فى تنفيذه ضارا للمحكوم نه بموجب مسودة الحكم حيث يسلمها كاتب المحكمة التى اصدرت الحكم الى المحضر المختص بالتنفيذ على ان يقوم هذا الاخير بردها اليه بعد اتمام تنفيذ الحكم ويقتضى ذلك ابرار :

(الامر الاول) ان ذلك الامر يسرى على الاحكام الصادرة فى المواد المستعجلة والمواد الموضوعية ايضا ، شريطة ان يكون فى تأخر التنفيذ ضررا بالمحكوم له وفى المجال الادارى يمكن تطبيق ذلك على الاحكام الصادرة فى الطلب المستعجل المتعلق بوقف تنفيذ القرار الادارى المطعون فيه ، كما يمكن تطبيق ذلك ايضا على الاحكام الصادرة فى دعوى الالفاء ودعوى القضاء الكلل متى توافر شرط الضرر من التأخير فى التنفيذ .

(الامر الثانى) : ان التنفيذ فى هذه الحالة يجرى بدون الصورة التنفيذية للحكم ، كما يجرى بدون اعلان الحكم للمحكوم ضده (١) .

ومن الامثلة القضائية على تطبيق هذه القواعد ان محكمة القضاء الادارى قضت فى حكمها الصادر فى ١٩ اغسطس ١٩٨٠ بايقاف تنفيذ القرار الادارى الصادر بمنع الاحتفال بذكرى وفاة « الزعيم مصطفى النحاس » وامرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان نظرا لانه كان قد تحدد يوم ٢٣ اغسطس سنة ١٩٨٠ موعدا للاحتفال بهذه الذكرى (٢) .

٥ - اعلان الحكم الى المنفذ ضده :

(١) القواعد العامة فى ظل قانون المرافعات :

ان اعلان السند التنفيذى الى المنفذ ضده وتكليفه بالوفاء وبالإدلاء الثابت

(١) دكتور / حسنى محمد عبد الواحد - « تنفيذ الاحكام الادارية » -

س ١٩٨٤ - ص ٥٨ - ٦٠ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ١٩/٨/١٩٨٠ ، الدعوى ٢٠٥٦ لسنة ٢ ق

ومن الاحكام الاخرى حكمها بجلسة ٢٩/١٠/١٩٨٣ فى الدسوى ١١٥

لسنة ٣٨ ق بوقت تنفيذ قرار لجنة شئون الاحزاب لتكسر الوجود القانونى

« لحزب الوفد الجديد » مع تنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان .

بالسند التنفيذي يعتبر مقدمه ضرورية للتنفيذ بجميع أنواعه والغرض من الاعلان وانتكاف بالوفاء اظهار جدية نية المعلن في اتخاذ الاجراءات التنفيذية واعطاء الفرصة للمعلن اليه ليقوم بالوفاء اختيارا ليتفادى اجراءات التنفيذ وتخويله امكان مراقبة توافر شروط التنفيذ ، ويستطيع ان يعترض على التنفيذ اذا كان ثمة ما يبرر هذا الاعتراض ، وقد نصت على ذلك المادة « ٢٨١ » مرافعات (٣) .

(ب) القواعد المتبعة في القضاء الادارى :

بالنسبة للقضاء الادارى فان الاحكام التى تصدرها محاكم مجلس الدولة تعتبر دائمة حصرية ، وان الطعن فيها لا يبدأ ميعاده من تاريخ اعلانها بل من تاريخ صدورها ، وذلك طبقا لحكم المادتين « ٢٣ » ، و « ٤٤ » من قانون المجلس .

ومع ذلك يجب على المحكوم له ان يعلن الطرف الآخر بتنفيذها ، وذلك لانه اذا كان الحكم صادرا في مواجهة الادارة فان اعلان من صدر له الحكم لجهة الادارة يتخذ قرينة على خطئها في التراخي في التنفيذ او الامتناع عنه ، اذ به يعلنها بتسكه باستخلاص حقه ، ويطلعها على اسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه والمحددة لطريقة التنفيذ وحدوده .

ومعنى ذلك ان الحكم يسرى وينتج آثاره بمجرد صدوره وبما الاعلان فهو لتبنيه الادارة .

(٣) تنص المادة « ٢٨١ » من قانون المرافعات المدنية والتجارية على

ما يلى :

« يجب ان يسبق التنفيذ اعلان السند التنفيذي للشخص المدين او في موطنه الاصلى والا كان باطلا .

ويجب ان يشتمل هذا الاعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .

ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمى بفتح اعتماد ان يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضي يوم على الاقل من اعلان السند التنفيذي » = .

= تنص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :
يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من
محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التلخيصية وذلك في الأحوال الآتية :
(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في
تطبيقه أو تأويله .

(٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم .
(٣) إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم
فيه سواء دفع بهذا النفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضي الدولة ان يطعن في تلك
الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة
الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون
المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام
المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال
ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف
ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في
الطعن يقتضى تقرير مبدا قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره » .
وتنص المادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢
على ما يلي :

« ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ
صدور الحكم المطعون فيه .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من
محام من المقبولين أمامها ، ويجب ان يشتمل التقرير علالة على البيانات العامة
المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون
فيه وتاريخه وبيانا بالاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم
يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن ان يودع خزانة المجلس
كفالة مقدارها عشرة جنيهات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة
الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم من الطعون التي ترفع من الوزير
المختص وهيئة مفوضي الدولة ورئيس الجهاز المركزى للحسابات ومدير النيابة
الإدارية » .

وتجدر الإشارة الى ما يلي :

***** تنفيذ الاحكام التى تتطلب سلطة تقديرية :**

يكون تنفيذ الاحكام التى تصدر من محكم مجلس الدولة وتتطلب سلطة تقديرية كما هو الوضع فى الغاء القرار الادارى الغاء مجردا ، فان الامر يقتضى اصدار قرار ادارى لتنفيذ مقتضيات الحكم الذى صدر بالغائه القرار الغاء مجردا (١) .

***** تنفيذ الاحكام الأخرى :**

(١) أن تنفيذ الاحكام التى لا تتطلب الالغاء المجرى كاحكام التسويات فانها تتم بعمل تنفيذى لا يرقى الى مستوى القرار لانها لا تخرج عن كونها تنفيذ للقانون على وجهه الصحيح .

(ب) أما بالنسبة للاحكام التى تصدر بالغائه القرار الادارى المطعون فيه لكونه مشوبا بالعيوب التى تبطله كعيب الشكل أو الاختصاص مثلا ، فان ذلك يقتضى صدور قرار بسحب القرار المحكوم بالغائه وذلك لازالة اثر الاوضاع والمراكز الانتقونية التى نشأت عن القرار الذى قضى بالغائه دون أن يمس ذلك بعض المراكز المحيطة بالقرار الملغى .

وجدير بالذكر ان سحب القرار الملغى يتم بقرار آخر يعرف بالقرار الساحب ، ويكون له اثر رجعى يمتد اثره الى تاريخ صدور القرار المحكوم بالغائه .

ويلاحظ ان هذا القرار لا يقتيد صدوره بميعاد الستين يوما المقررة للسحب الذى تجريه الادارة من تلقاء نفسها بالنسبة للقرارات الباطلة .

وبناء على ذلك يعتبر القرار الملغى معدوم الوجود الا أن هذا الاعتماد يقتصر على الوجود القانونى فحسب ، ولكنه لا يستطيع أن يتكرر للوجود الواقعى الذى تدمو اليه طبيعة الامور كما سبق بيلقه (٢) .

ومن اهم ما تجدر الإشارة اليه انه اذا كان الغاء القرار التاديبى لعيب فى الشكل أى الالغاء دون التصدى لموضوع الادانة ذاتها ، كان يلغى الجزاء لعدم كفاية حقوق الدفاع ، او لعدم الاختصاص ، فالاصل ان هذا الالغاء يرتب

(١) محكمة القضاء الادارى فى ١٠ مايو ١٩٥٨ س ١٢ رقم ٨٦ .

(٢) دكتور / مصطفى كمال وصفى « اصول اجراءات القضاء الادارى »

ط٢/ س ١٩٧٨ ص ٥٧٣ - ٥٧٤ .

كافة الآثار التي يترتبها إلغاء الجزء حسبما سبق بيّله - غير أن لذلك الوضع مظاهر خاصة تبدو من ناهيتين :

الأولى : أنه لا يمنع من العودة الى توقيع جزء ما بتتابع الاجراءات الصحيحة (٣) ، وليس ثمة ما يمنع عند العودة الى العقاب بتوقيع جزء اشد من الجزء الملغى .

الثانية : ان الالفاء لمعيب في الشكل لا يكتفى سندا للحكم بالتعويض ، وذلك باعتباره لا يمس جوهر الادانة ، لان الادارة كتلت تستطيع توقيع الجزء فعلا لو اتبعت الاشكال الصحيحة بل ليس ثمة ما يمنعها من اعادة توقيمه (٤) .

(*) تنفيذ الاحكام المتعلقة بعقوبة الفصل :

ان أول ما يصادف هذا الحكم هو وجوب اعادة العال المفسول الى المركز القانوني الذي كان عليه عند الفصل والا تكن تصرف الجهة الادارية الجديد بدوره معيبا ، ويصح أن يكون محلا لدعوى الالفاء أو التعويض ، ولا يكتفى اعادة العال الى وظيفة من درجة اقل من تلك التي يشغلها عند الفصل .

ونتيجة لتنفيذ الحكم تعتبر خدمة العال متصلة ولا تعتبر اعادته تعيينا جديدا (٥) ، كما يستحق العال عند اعادته تنفيذا للحكم العلاوات التي حل دورها خلال مدة الفصل (٦) ، ويستحق أيضا ما كان يمكن أن يحصل عليه خلال هذه المدة من ترقيات بالاقدمية .

أما الترقيات بالاختيار فيدق الامر بالنسبة اليها ، نظرا لان حالة العال لم تقوم خلال فترة الفصل التي لم يعمل خلالها .

(٣) المحكمة الادارية العليا في ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ - س ١ ق - ص ٢٨٠

(٤) المحكمة الادارية العليا في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٣ - الطمن رقم ٤٩٨ س ٤ ق .

هذه الاحكام واردة بمؤلف الدكتور / عيد الفتاح حسن غير المطبوع « استنسل » بعنوان : « محاضرات في الوظيفة العلية لطلبة ديولم العلوم الادارية - قسم الدكتوراه » - علم دراسي ١٩٦٣ - ١٩٦٤ (ص ٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٥) محكمة القضاء الاداري في ١٩ ابريل سنة ١٩٥٤ س ٨ ق .

(٦) محكمة القضاء الاداري في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ س ١٠ ق .

ويرى العميد انكتور / عبد الفتاح حسن ان المرجع في ذلك هو حالة
العامل قبل الفصل وما اذا كانت لتؤدي في مجموعها ووفقا لنمجي المصادي
للامور ابي ترفيته بفرض بقاءه في الخدمة ، ويستند في رايه الى القضاء الفرنسي
الذي يقرر وجوب ترفيه العامل المفصول بالاختيار خلال مدة الفصل اذا كان
ليرفى لو اوم يحصل ، وذلك في دور ترفيات زملائه الذين يتحدون معه في الدرجة
والاقتضية (V) .

وطبقا لهذا الرأي يلزم اعادة بناء المركز القانوني للعامل كما لو كان
لم يفصل اصلا .

وهناك صعوبة يمكن ان تثار في العمل ، وتمثل تلك الصعوبة فيما اذا
كانت الجهة الادارية قد عينت عاملا آخر على درجة العامل المفصول
وكان يتعذر تنفيذ الحكم الصادر بالفاء عقوبة الفصل بتخصيص درجة اخرى
شاغرة للعامل الذي صدر لصالحه الحكم ، وهنا لا يكون هناك مناصا من
سحب قرار التمين . (A)

ويلاحظ ان البناء الرجعي لمركز العامل الذي فصل والفي قرار فصله
يجب ان يكون على حسب السيم الطبيعي للحياة الوظيفية ، فلا يجوز عند
اجرائه افتراض فصل العامل بقرار جمهوري او احالته الى الاستبعاد
باعتبار ان كلا منهما حدث غير عادي في حياة العامل ، ويلاحظ كذلك ان المفروض
ان يعاد تنظيم مركز العامل منذ فصله حتى التاريخ الذي تتخذ فيه الادارة
اجراءات تنفيذ الحكم وليس الى تاريخ صدور الحكم فحسب .

ويستثنى من الاحكام السابقة حالة ما اذا كان العامل قد بلغ السن
المقررة لترك الخدمة او ان تكون درجته قد انقضت خلال فترة الفصل .

وجدير بالاحاطة انه في حالة اعادة العامل فالاحكام غير مستقرة في تقاضيه
مرتبه خلال فترة الفصل ، فبعض الاحكام تحكم له باستحقاق كامل مرتبه
عن مدة الفصل رغم عدم ادائه عملا ما باعتباره ان ذلك لم يكن عن
تقصير منه ، وهو ما اخذت به محكمة القضاء الاداري في بعض احكامها

(V) دكتور / عبد الفتاح حسن - مرجع سابق - ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ ،
ويشير الى احكام مجلس الدولة الفرنسي التي يستند اليها في ابداء رايه مخالف
الذكر .

(A) محكمة القضاء الاداري في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ سابق - كذلك قسم
الرأي مجتمعاً فتوى رقم ٢٨٣ في ٣/٥/١٩٥٢ س٦٧ ص ١٦١ .

وان كانت في احكام اخرى كيفت هذا المرتب بلقاه تعويض يوازي هذا المرتب
عن مدة الفصل .

ولكن المحكمة الادارية العليا اقرت هذا النظر مقسرة انه لما كان
العامل يستحق مرتبه عن مدة الفصل كتعويض فلا يسوغ ان ينال بصورة
آلية كامل هذا المرتب اذا ما ثبت ان هنالك اعتبارات توجب منحه البعض
فقط ، فهو يقبض مرتبه كله او بعضه في ضوء نشاطه الخارجى ، وما يكون
قد جناه من كسب . (٩)

ويلاحظ ان القضاء الفرنسى يميل الى الاخذ بهذا الاتجاه والذي نرى انه
منطقيا ومادلا .

(٩) المحكمة الادارية العليا في ٢٤/٢/١٩٦٢ م لاق — وكذلك فتوى رقم
٢٠٠ في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٣ السنة السادسة — وبتوى رقم ١٧٣ في
١/١/١٩٥٥ السنة الثالثة .
اشار لهذه الاحكام بالرجع السابق — ص ٢٤٦ — ٢٤٩ .

الصيغ والنماذج المختارة عن تنفيذ الاحكام

وهى :

١ — صيغة مريضة بطلب تسليم الصورة التنفيذية للحكم .

٢ — صيغة انذار باتالة جنحة مباشرة في حالة الامتناع عن تنفيذ الحكم
(طبقا لنص المادة « ١٢٣ عقوبات » والمادة « ٦٣ اجراءات جنائية ») .

٣ — صيغة قرار ادارى صادر من رئيس مجلس ادارة احدى شركات
القطاع العام ينصل بعض العاملين تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة
التأديبية .

الصيغة الاولى :

صيغة عريضة بطلب تسليم الصورة التنفيذية للحكم بعد رفض تسليمها
للمتطلب :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة بصفته
تحية طيبة وبعد

— يتقدم بهذا لسيادتكم بصفته

مضمون

١ — ويعلم بـ

٢ — تلم كتاب المحكمة .

الموضوع

صدر الحكم في الدعوى المتقدمة بالجدول برقم لسنة ق
والمرغومة من ضد المطلوب ضده الاول وحكم في الدعوى
يوم الموافق / / ١٩ —

وحيث ان الطالب طلب الحصول على الصورة التنفيذية للحكم الا ان تلم
الكتاب امتنع عن تسليمها له مدعيا بـ وبان الحكم غير جائز
التنفيذ و

ومن حيث ان اسباب الامتناع لا تصادف الواقع ولا صحيح القانون
نظرا لـ و و ولان الطالب صاحب مصلحة في
تنفيذ الحكم الذي قضى بإحقيقه في و و

الطلب

يلتمس الطالب صدور أمر بتسليمه « الصورة التنفيذية » للحكم
المشار اليه بهذه العريضة .

مع الزام المطلوب ضده الاول بالمصروفات وحفظ مسائر الحقوق
الاخرى للطالب . (١)

ملاحظات :

(١) يختصم الطالب الخصم الاول في الدعوى ويلزمه بالمصاريف لانه =

= الخصم الحقيقي في الدعوى ، أما اختصام قلم الكتاب فهو استكمالاً لشكل
 المريضة مخسب .

٢ - يراعى اتباع الاجراءات الواردة بقانون المرافعات المدنية
 والتجارية بالباب العاشر (الاوامر على العرائض) من المادة (١٩٤) الى المادة
 (٢٠٥) وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الاندائية جنبها سبق بيانه .

٣ - يسقط الأمر الصادر على المريضة اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين
 يوماً من تاريخ صدوره ، ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد .
 (مادة ٢٠٠) .

الصيغة الثانية :

صيغة انذار باقامة جنحة مباشرة في حالة عدم تنفيذ حكم
طبقا لحكم المادة (١٢٣) عقوبات

انه في يوم

بناء على طلب السيد / الموظف بجهة والمصرى
الجنسية وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحامى ومكتبه كائن
برقم شارع مدينة

انا / محضر قد انتقلت في التاريخ المذكور املاه الى
كل من :

١ - السيد /

٢ - السيد /

ويطنان بـ
مخاطبا مع :

وانذرتها بالآتى

بتاريخ / / ١٩٨٨ ابلغ الى المنذر اليهما الحكم الصادر في
الدعوى رقم لسنة ق والذي يقضى بقبول الدعوى شكلا
وفي الموضوع بلفاء قرار جهة الادارة بارجاء استقالة المدعى وقبولها
وما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة الادارة بالمصروفات وعشرة جنيهات
اتعاب المحللة وقد تم شمول الحكم بالصيغة التنفيذية في ١٩٨٨ .

غير أن جهة الادارة لم تتم بتنفيذ هذا الحكم طبقا لقرار المنذر .

وحيث ان امتناع جهة الادارة عن تنفيذ احكام مجلس الدولة يعتبر مخرجا
بحجية الاحكام وتدخل في احكام القضاء الامر الذي يتعارض مع قاعدة الفصل
بين السلطات .

وحيث ان محكمة القضاء الادارى قضت « بان اصرار الوزير على عدم
تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة لقوة الشيء المقضى هو خطأ يستوجب
مسئوليته عن التعويض المطالب به ولا يندفع عن هذه المسؤولية او ينفي
« الدوافع الشخصية لديه » او قوله بانه ينبغي وان تحقيق ذلك
لا يصح ان يكون عن طريق اعمال غير مشروعة » .

(راجع حكم محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ٢٩/٩/١٩٥٠) .

وحيث أن الامتناع عن تنفيذ الأحكام المشمولة بالصيغة التنفيذية يعاقب عليه بموجب المادة ١٢٣ عقوبات وأننى تنص على ما يلى :

يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عموى استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عموى امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاص الموظف ..

وحيث أنه قد ترتب على ذلك إصابة الطالب بأضرار أدبية ومادية لا يمكن تقديرهما بأقل من مبلغ جنيها .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن لها بصورة من هذا وكلنتها بتنفيذ الحكم المشار اليه بهذا الإنذار ويحق للطلب في حالة الإصرار على عدم التنفيذ الاحتفاء بنص المادة «١٢٣» عقوبات سالفه البيان مع المطالبة بالتعويض سالف الذكر .

ولاجل

ملاحظة :

- (١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة بوشرت بمعرفتنا في الدعوى الرقمية (س) لسنة (٢٩) ق وحكم فيها لصالح بولكننا .
- (٢) ترفع الدعوى بعد المهلة المشار إليها مع التقييد بحكم المادة (٦٣) إجراءات جنائية .

الصيغة الثالثة :

صيغة قرار ادارى بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة التأديبية
بفصل بعض العاملين تنفيذا لحكم المحكمة التأديبية

قرار رقم (.....) لسنة ١٩٨٧

رئيس مجلس الإدارة

بعد الاطلاع على القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن اصدار قانون نظام
العاملين بالقطاع العام وتعديلاته .

وعلى كتاب النيابة الادارية - ادارة الدعوى التأديبية بطنطا في الدعوى
رقم القضية رقم ش دفاع ويتبول وكهرباء المؤرخ
والذى يفيد بان المحكمة التأديبية أصدرت بجلستها المنعقدة في
الحكم بالفصل من الخدمة لكل من :

العامل الاول :

والعامل الثانى :

والعامل الثالث :

وعلى ناشرتنا بتاريخ لإتخاذ اللازم .

تقرر

مادة اولى : اعتبارا من يتم رفع اسم كل من السبادة
المذكورين بعد وذلك بالفصل من الخدمة تنفيذا للحكم الصادر من المحكمة
التأديبية لـ وهم :

العامل الاول :

العامل الثانى :

العامل الثالث :

مادة ثنية : على الشئون القانونية بالشركة اخطار النيابة الادارية -
ادارة الدعوى التأديبية بطنطا بصورة من هذا القرار .

مادة ثالثة : على جميع المختصين تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .
تحريرا في / / ١٩٨٧م .

صورة الى :

مهندس
رئيس مجلس الإدارة

قطاع :

.....

ومرفق المستندات

رئيس القطاع الادارى

الفصل الثاني

مسئولية الادارة المدنية ، والجنائية في حالة الامتناع عن تنفيذ
الحكم والوضع بالنسبة للحصول البرلمانية واعمال السيادة
والفزع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها
الحكومة في دائرة اعمال السيادة مع صيغ مختارة

تمهيد :

بداىء ذى بدء يجب أن تعطى الادارة فسحة من الوقت لتتخذ فيها
الاجراءات المناسبة لتنفيذ الحكم دون مبالطة أو تسويق . (١)

ويجب أن يتم التنفيذ طبقا لاحكام قانون المرافعات (٢) — اما حالة
امتناع الادارة عن تنفيذ الحكم فيحق لاصحاب الشأن الرجوع الى القضاء
للطعن في امتناع الادارة عن التنفيذ ، والمطالبة بالحقوق لانائشة من الحكم
كاملة ، وذلك فضلا عن الادعاء المدني ، واتخاذ الاجراءات الجنائية
النصوص عليها بالمادة (١٢٣) عقوبات ضد جهة الادارة الممتنعة عن
التنفيذ ، وذلك فضلا عن جواز محلكة الموظف المسئول تأديبيا بسبب
امتناعه عن التنفيذ أو التراخي فيه مع امكان مطالبته بتمويض مناسب من
الاضرار الناجبة عن ذلك .

وبعد هذا التمهيد نتناول الموضوع على النحو التالي :

(اولا) : الطعن القضائي بسبب الامتناع عن التنفيذ :

ان امتناع جهة الادارة عن تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الادارى
يعتبر بمثابة قرار سلبي يجوز لنوى الشأن الطعن فيه امام المحكمة المختصة
بمجلس الدولة . (٣)

اما في الاحوال التي لا يحتاج فيها التنفيذ الى اصدار قرار ادارى كالأية
بعض العقوبات المادية ، أو استحقاق المبالغ المحددة في الحكم ، فلفلغلب انها

(١) محكمة القضاء الادارى في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ س١١١٠ .

(٢) تراجع المواد ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ بقانون المرافعات
والواردة بالفصل الثالث المتعلق « بتنفيذ الاحكام والقرارات » مع مراعاة
عمل اللائحة اللازمة بين احكام هذه المواد وطبيعة المنازعات الادارية .

(٣) محكمة القضاء الادارى في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ س٤٢٠ .

تنشئ قرار سلبى بالامتناع ، ويمكن أن يترتب على ذلك اعادة دعوى بالتعويض ، او تسوية الحقوق المترتبة على الحكم اذا كان المحكوم له موظفا .

ويلاحظ أن اجراءات الطعن تخضع للقواعد العامة بشأن التظلم الى جهة الادارة قبل رفع الدعوى .

وجدير بالذكر انه اذا قبلت الادارة بتنفيذ الحكم تنفيذا ناقصا او مشوها او صوريا ، فانه يحق للمتضرر الطعن فى قرار التنفيذ انقص امل المحكمة المختصة بمجلس الدولة .

(ثانيا) المسؤولية المدنية عن عدم التنفيذ :

ان الامتناع عن تنفيذ الحكم او تنفيذه تنفيذا خاطئا من الاسباب التى توجب المسؤولية المدنية ، ويتم ذلك بالادعاء مدنيا ضد الموظف المسئول فى حالة ارتكابه خطأ شخصيا متى توافرت الشروط القانونية اللازمة لتحريك هذه الدعوى ، فيشترط توافر شروط الخطأ الشخصى طبقا للمعايير المحددة اذلك ، كما يشترط توافر ما تقضى به المادة (١٦٣) من القانون المدنى والتى تتطلب توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية ، كما لا تنجو جهة الادارة من المسؤولية على اساس مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة متى توافرت الشروط القانونية فى هذا الشأن ، وطبقا لحكم المادة (١٧٤) من القانون المدنى . (٤) وسبق لنا الاشارة الى هذا الموضوع تفصيلا . ويلاحظ ان الخطأ الموجب للمسئولية عن الامتناع عن تنفيذ الاحكام يتناول كلا من الفعل السلبى ، والفعل الايجابى ، وينصرف الى مجرد الاهمال أو الفعل العمد . (٥)

وقد بينت محكمة القضاء الادارى ان الخطأ الذى يمكن ان ترتكبه الادارة يمكن ان يكون فى عيب الشكل ، او عدم الاختصاص ، او مخالفة القانون ، او الانحراف بالسلطة ، او اساءة استعمال السلطة . (٦)

(٤) جاء بالمادة (١٧٤) من القانون المدنى ما يلى :

- « (١) يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعا منه فى حال تلبية وظيفته او بسببها .
(٢) وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وفى توجيهه » .
(٥) محكمة القضاء الادارى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦ س ١ اق .
(٦) محكمة القضاء الادارى « ذات الحكم السابق » .

وتقول محكمة القضاء الإدارى فى أحد أحكامها الهامة :

« أن أصرار الإدارة على عدم تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة المدعى قد ينطوى على معنى اتهامه والاخلال بكرامته مما يجعله ذا حق فى تعويضه ادبياً عن هذا الضرر ، طبقاً للقواعد العامة فى التعويض » . (٧)

ونكتفى بهذه الالامة ، ونحيل الى المراجع المتخصصة ، ونركز على المسؤولية الجنائية ، نظراً لأن أغلب مراجع القانون الجنائى لم تغط موضوع المسؤولية الجنائية عن عدم تنفيذ الإدارة للأحكام الصادرة ضدها بما تستحقه من عناية بالرغم من أهمية الموضوع من الناحية العملية .

§ (ثالثاً) المسؤولية الجنائية :

تعتبر هذه المسؤولية من أخطر المسؤوليات ، لأنها تكره الإدارة فى كثير من الحالات عن التراجع عن موقفها المتعلق بعدم تنفيذ الأحكام التى تصدر ضدها ، ولذلك سنتناول عرض هذا الموضوع بشيء من التفصيل والأسهاب ، وذلك على النحو التالى :

١ - الوضع بالنسبة للمسؤولية عن عدم تنفيذ الأحكام القضائية فى التشريع الجنائى :

أهتم المشرع الجنائى بتقنين المسؤولية الجنائية عن وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم حيث عبر عن ذلك بالمادة (١٢٣) الواردة بقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، والمعدلة بالقانون ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ لتلائم مع مقتضيات التنفيذ ، وقد نصت هذه المادة على ما يلى :

« ٢ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة ، أو أحكام القوانين واللوائح ،

(٧) مشار للحكم بمؤلف دكتور / مصطفى كمال وصفى : « أصول وإجراءات القضاء الإدارى » - مرجع سابق - ص ٥٨١ .

ومن أهم ما تجدر بنا الإشارة اليه قول المحكمة الإدارية العليا فى أحد أحكامها الهامة : « وتوجيه طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية أو بصفته الشخصية لا يحل سوى معنى واحد هو أن القرار المطعون فيه مع مخالفته للقانون اصطبغ بخطأ شخصى من مصدره ، فإذا حكم بالتعويض أمكن تنفيذه ما قضى به فى مله الخالص » .
(المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٧١/٤/٢٨ فى الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٢ ق)

أو تأخير تحصيل الاموال والرسوم ، أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالعزل كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلاً في اختصاص الموظف » .

ومن عرض النص السابق يتضح أن المادة (١٢٣) تعاقب على نوعين من الجرائم وهما :

(أ) جريمة استعمال الموظف لسلطة وظيفته في وقف تنفيذ حكم أو وقف تنفيذ أمر صادر من المحكمة المختصة ، (وذلك طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة المذكورة) .

(ب) امتناع الموظف عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما يدخل تنفيذه في اختصاصاته (وهو ما نصت عليه لافقرة الثانية من المادة المذكورة) .

ويلاحظ أن الجريمتين عمديتين ، فيشترط لقيامهما توافر العمد من الموظف المختص بالتنفيذ ، وكلا من الجريمتين تنطوي على عدم الولاء .

أذ على الموظف أن يوجه ولاءه للحكومة الشرعية ، وللأحكام التي تصدرها إجهزتها القضائية طالما كانت هذه الأحكام صحيحة ، وقابلة للتنفيذ وعلى وجه الخصوص تلك الأحكام التي اكتسبت قوة الأمر المقضى .

٢ - من هو الموظف المخاطب بحكم المادة (١٢٣) عقوبات ؟

للإجابة على هذا السؤال الكبير الأهمية في الحياة العملية نقول : أن الموظف المخاطب بحكم المادة (١٢٣) عقوبات هو كما يعرفه الفقه والقضاء .
« الشخص الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله بمنصب يدخل في التنظيم الإداري للمرفق الذي يعمل به » . (٨)

وبناء على ما تقدم فنص المادة (١٢٣) عقوبات لا ينطبق على رؤساء مجالس إدارات شركات القطاع العام ولا العاملين بها ، ولا رؤساء مجالس

(٨) النقض الجنائي في عام ١٩٣٤ من ٤٤ في جلسة ١٩٧٦/٣/٢١ .
بشار اليه بؤلف الدكتور / حسنى سعد عبد الواحد « تنفيذ الأحكام الإدارية » - مرجع سابق - ص ٦٢٦ .

ادارة المؤسسات الخاصة ، ولا العاملين بها : كرؤساء مجالس المؤسسات
الصحية حتى اذا صدر بتعيينهم قرارات جمهورية (٩) .

٣ - ما هي الشروط القانونية لقيام الجريمة المنصوص عليها بالمادة (١٢٣) عقوبات ؟

يشترط لتطبيق هذه المادة ما يلي :

(أ) أن يصدر الفعل من موظف علم مختص ، وقد بينا ذلك .

(ب) توافر الركن المادي في الجريتين ، ويتمثل في استعمال سلطة
الوظيفة لوقف تنفيذ الحكم .

(ج) توافر القصد الجنائي في الجريتين والذي يتمثل في الامتناع العمدي
عن تنفيذ الحكم (بعد ثمانية ايام من انذار جهه الادارة على يد محضر واصرار
الموظف المختص على عدم التنفيذ) .

٤ - جدير بالاحاطة أنه لا يشترط أن يكون الفاعل مختصا بالتنفيذ بل
يكفي أن يتدخل بسلطة وظيفته في وقف التنفيذ ولو لم يكن هو المختص به
ويمكن أن يتخذ التدخل صوراً عديدة ، كالتأثير على من يقوم بالتنفيذ أو تهديده
تهديدا ماديا أو ادبيا وغير ذلك من وسائل الضغط والنفوذ وفي حالة عدم
استجابة الموظف القائم على التنفيذ ، فإن الجريمة تعد بالنسبة لمن قلم
بالتأثير « شروعا في ارتكاب الجثة » نظرا لان التأثير يكون قد أوقف أو
خالف اثره لسبب لا دخل لارادة الفاعل فيه .

٥ - يشترط القانون انذار جهه الادارة قبل اتخاذ اجراءات اقلية
الدعوى ويهدف الانذار الى تنبيه الادارة والموظف الممتنع الى المسؤولية
الجنائية عن عدم التنفيذ بعد مضي ثمانية ايام من الانذار ، ويعتبر الانذار
بمخالفة شرط شكلي يجب اتباعه قبل رفع الدعوى ، وفي العمادة يواجه الانذار
الى الرئيس القائم على قمة الجهاز الاداري كالموزير بالنسبة الى وزارته ،
والمحافظ بمنصبه بالنسبة للمحافظة الخاضعة لادارته بما يتبعهما من الموظفين
الذين يمثلون مختلف الوزارات بالمحافظة ، ويلاحظ أن هذا الانذار ليس هو
الاعلان بالصيغة التنفيذية فكلا منهما يستهدف غرضا معينا . (١٠)

(٩) حكم النقض الجنائي سنة ١٩٣٤ (المشار اليه بالمرجع السابق) .
(١٠) بما تجدر الإشارة اليه أنه كما سبق القول : لا ضرورة للاعلان
في حالة التنفيذ بمسودة الحكم ، لان المشرع قد استثنى من الاصل ،
الحالة التي ينص الحكم فيها على التنفيذ بمسودة الحكم ، ففي هذه الحالة يجوز =

٦ - يمنع من قيام المسؤولية امتناع الموظف المختص عن تنفيذ امتثالا
 لأمر صادر اليه من رئيس تجب عليه طاعته بعد تنبيه الرئيس الى الالتزام
 بتنفيذ الحكم واصرار الاخر على عدم التنفيذ ، فالاصل ان احترام امر
 الرئيس واجبه ولكن بشرط الا يصل الامر بالمرؤوس الى حد ارتكاب جريمة
 يطلب منه اقترافها ويؤيد هذا الرأي المادة (٦٣) من قانون العقوبات
 اذ قيدت رفع المسؤولية الجنائية عما يرتكبه الموظف من جرائم
 تنفيذا لأمر صدر اليه او تنفيذا للقوانين واللوائح يتطلبها من الموظف
 « ان يثبت انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وانه كان يعتقد
 مشروعيته وان اعتقاده كان مبنيا على اسباب معقولة » . وهذا هو منطق
 المادة ١٦٧ من القانون المدني التي تنص على ان : « الموظف العام لا يكون
 مسؤولا عن عمله الذي اضر بالغير اذا قلم به تنفيذا لأمر صدر اليه من
 رئيس متى كلفت طاعة هذا الامر واجبة عليه او كان يعتقد انها واجبة ،
 واثبت انه كان يعتقد مشروعية العمل الذي وقع منه ، وكان اعتقاده مبنيا
 على اسباب معقولة وانه راعى في عمله جانب الحيطة » .

= اجراء التنفيذ بغير اعلان سابق للحكم ، فقد نصت المادة «٢٨٦» مراعات
 صلي ما يلي :

« يجوز للحكمة في المواد المستعجلة او في الاحوال التي يكون فيها
 التأخر فاسدا ان تلمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلانه وفي هذه
 الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر ان يردّها بمجرد الانتهاء
 من التنفيذ » .

وجدير بالذكر انه في حالة تنفيذ الاحكام المستعجلة فانها كباقي
 « الاحكام الموضوعية المشمولة بالتنفيذ المعجل » ويجرى تنفيذها على مسؤولية
 طالب التنفيذ ومخاطره ، ومن ثم يجوز للمنفذ ضده الرجوع للحكمة
 الموضوعية بدعوى موضوعية على طالب التنفيذ بتعويض الضرر الذي لحقه من
 جراء ذلك التنفيذ ، اذا ألغى الحكم استثنائيا ، او رأت محكمة الموضوع لاي سبب
 من الاسباب عدم الأخذ به ، وهذه النتيجة محل اجماع الفقه والقضاء
 اذا كان القائم بالتنفيذ سييء النية ، لما اذا كان طالب التنفيذ حسن النية
 فقد ذهب البعض الى القول بانه لا يسأل عن تعويض الضرر الذي تلحق
 عن التنفيذ ، بحسب انه كان يباشر عملا يحق له مباشرته بنص القانون ،
 فلا يتصور ان يكون مسؤولا عنه ، ولكن هذا الرأي مرجوح ، والرأي الراجح
 فقها وقضاء والذي تؤيده هو ان طالب التنفيذ يلزم بتعويض هذا الضرر
 ولو كان حسن النية .

(يؤيد هذا الرأي الراجح الاساتذة المستشارين : محمد علي راتب
 ومحمد نصر الدين كلل ومحمد فاروق راتب بهرجهم : « قضاء الامور المستعجلة
 طه ١٩٨ ص ١٤٧-١٤٨ ») .

على أن ما سبق يتعلق بالمسئوليتين الجنائية والمدنية عن تنفيذ الرؤوس
لأمر الرئيس المخالف للقانون أما فيما يتعلق بالاعفاء من المسؤولية الإدارية
(انتدابية) فإن المادة (٧٨) من قانون العاملين المدنيين بجدوله رقم ٧ لسنة
١٩٧٨ تنص على ما يلي :

« كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر
من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا .

ولا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه
إلا إذا أثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من
هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية
على مصدر الأمر وحده .

ولا يسأل العامل مدنيا إلا عن خطئه الشخصي » .

فلاعفاء هنا مشروط بأمرين وهما : الأمر الكتابي من جانب الرئيس ، والتنبيه
الكتابي من المخالفة من جانب الرؤوس .

وجدير بالاحاطة انه لا يقبل من المسؤول التذرع بدفع مسؤوليته
بدوافع شخصية أو قوله بأنه كان ينبغي أن يشتمل الحكم على كذا وكذا .
وفي تلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« أن إصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم ينطوي على مخالفة لقوة
الشيء المقضي ، وهو خطأ يستوجب مسؤوليته عن التعويض المطالب به ،
ولا يدفع عن هذه المسؤولية أو ينفي قيامها الدوافع الشخصية لديه ، أو
قوله بأنه ينبغي وأن تحقق ذلك لا يصح أن يكون عن طريق أعمال
غير مشروعة » . (١١)

وخلاصة القول انه يمكن توجيه المسؤولية المدنية والجنائية الى جهة
الإدارة وإلى الموظف العام المختص بالتنفيذ والتفت عنه مستعملا سلطة
وظيفته .

(١١) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٠/٩/٢٠ أشار الى هذا الحكم
بمؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة وأجراءات وصيغ الدعاوى الإدارية »
ط ١٩٨ ص ٢٩١-٢٩٢ .

إجراءات اقامة الدعوى ضد الموظف الممتنع عن تنفيذ طبقا لحكم المادة «٦٣» من قانون الإجراءات الجنائية

طبقا لنص المادة «٦٣» من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم «١٢١» لسنة ١٩٥٦ (١٢) فإنه « لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنلية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ».

واستثناء من حكم المادة «٢٣٧» - من قانون الإجراءات الجنائية (١٣) يجوز للنيابة في الجرائم المشار إليها في المادة «١٢٣» عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة أن ينيب عنه وكيلًا لتقويم دفاعه مع عدم الإخلال بما للمحكمة من حق في أن تأمر بحضوره شخصيا » .

وبناء على ما تقدم فإذا كان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام وعليه أن يأمر بالتحقيق وأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به .

وقد بررت المخكرة الإيضاحية للقانون هذا التشديد الخاص بالنسبة لتنفيذ الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية ، بأن يتطلب فيها مزيدا من التحوط والعناية حرصا على سمعة الإدارة ، والثقة العامة في تنفيذها الأحكام الصادرة ضدها .

وبناء على ما تقدم فقد فتح القانون طريق الدعوى المباشرة ضد الموظفين الذين يرتكبون جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام حسبما جاء بالمادة «١٢٣» عقوبات

(١٢) عدلت المادة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع العدد ٢٤ مقرر الصادر في ٢٥ مارس ١٩٥٦ ثم عدلت الفقرة الثالثة والرابعة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

(١٣) تنص المادة (٢٣٧) من قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي :
« يجب على المتهم في جنحة معلق عليها بالحبس أن يحضر بنفسه إما في الجنب الأخرى وفي المخالفات ، فيجوز له أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصيا » .

دون باتى الجرائم التى قد يرتكبها الموظفون وذلك بما اشارت اليه
المادة «٦٣» اجراءات جنائية بعد تمدينها حيث جاء بها الاستثناء
القائل « فيها عدا الجرائم المشار اليها في المادة «١٢٣» عقوبت لا يجوز
لغير النائب العام أو المحلى العلم أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى
الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنيله أو جنحة
رقت منه اثناء تادية وظيفته أو بسببها » .

* الوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية :

بالرغم من كل الضمانات المتعلقة بتنفيذ الاحكام تثار مشكلة تحسن
بعض الموظفين بالحصانة البرلمانية وهم الذين لا يمكن تقديمهم للمحاكمة
الجنائية الا بعد رفع الحصانة عنهم .

ومن هؤلاء الموظفين : الوزراء المنتخبين أو المعينين بمجلس الشعب
أو مجلس الشورى .

ويقتضى الامر رفع الحصانة عنهم لا يمكن تقديمهم للمحاكمة الجنائية ،
ويكون ذلك بالذن من المجلس التشريعى المختص ، عملا بحكم المادة «٩٩» من
الدستور ، فم أنه قد حدث في قضية هامة تتعلق وقائعها بالحكم
الصادر من محكمة القضاء الإدارى في القضية ٢٠٥٦ لسنة ٢٤ قضائية
بجلسة ١٩٨٠/٨/١٩ بوقف تنفيذ القرار الإدارى الصادر بمنع الاحتفال
بذكرى « الزعيم مصطفى انجلس » فاقام المحكوم له الدعوى رقم ١٥٧١
لسنة ١٩٨١ فى ١٩٨١/٣/٢٨ أمام محكمة جنح عابدين ضد رئيس أنوزراء ووزير
الداخلية ، ومدير أمن القاهرة وآخرين بطلب توقيع العقوبة المنصوص عليها
في المادة «١٢٣» عقوبات ، وانتعويض المؤقت وقد حكم بإدانة المسؤولين
مع استمرار إيقاف الدعوى بالنسبة لوزير الداخلية لأن الاذن لم يكن
قد صدر بعد ، وفى ١٩٨٣/١/٢٩ طلب وزير العدل من رئيس مجلس الشعب
رفع الحصانة عن الوزير الذى كان قد أقيى من منصبه ، الا أنه استمر
عضواً بالمجلس طبقاً للمادة «٣١٧» من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب (١٤) ،
وبعد ذلك صدر قرار لجنة الشؤون التشريعية بالمجلس فى ١٩٨٣/١/٤
برفض طلب رفع الحصانة عنه وأسست اللجنة قرارها بأن المحكمة
اخطأت ، لأنه كان من الاجبر بها أن ترفض الدعوى مسوة بما اتبعته

(١٤) راجع مقال الدكتور محمد أبو العينين المنشور بمجلة القضاء
العدد الاول (يناير - ابريل) ١٩٨١ ص « ١١٤ - ١٣٩ » فى موضوع « الحصانة
البرلمانية واجراءات رفعها » .

(م - ١٥ صيغ الدملوى)

مع رئيس الوزراء ، ولحضور الوزراء جميعهم نفاذون خاص بمحاكماتهم ، ومن هنا يتضح كيف يمكن وضع المراقيل والعقبات بطرق ملتوية للحيلولة دون تنفيذ الاحكام لا سيما تلك التى تصدر من محاكم مجلس الدولة وتترجم بعمل شيء او الامتناع عن عمل شيء .

ويضاف الى ما تقدم ان المجلس التشريعى يضع احيانا عقبات تحول دون تنفيذ بعض الاحكام الصادرة من مجلس الدولة بمناسبة الطعن فى انتخاب او تعيين بعض اعضائه او فى غير ذلك من المناسبات ، وفى اعتقادنا ان هذا العمل غير مشروع ومخالف للدستور ومخل بالضمانات التى يقررها القانون للمواطنين .

ومن الوسائل التى تتبعها المجالس التشريعية للتغلب على ايقاف تنفيذ الاحكام الالتجاء الى حيلة تعرف « بالتصحيح التشريعى » حيث يلجأ المجلس الى وضع تشريع جديد يصحح به الاوضاع والمراكز القانونية الخاطئة التى تصدر الاحكام بايقافها .

وانما لا نقر هذا التحايل على القانون على سند من انه : ولو ان المشرع هو الذى ينشئ الجهات القضائية ويحدد اختصاصها الا انه ملزم بتنفيذ احكامها لان السلطة التشريعية عندما تضع قواعد عامة مجردة فهي الاولى بتطبيقها حرصا على سيادة القانون الذى يجب ان تطبق احكامه على الحكام والمحكومين سواء بسواء .

مما يؤسف له حقا انه حين يطعن فى التصرفات المتعلقة بالامتناع عن تنفيذ الاحكام فان الاجهزة القضائية تكون امام تشريع جديد يصحح الاوضاع الخاطئة والتى صدرت فى ظل تشريع سابق بمقولة انها تصدر الاحكام طبقا لما يقضى به التشريع القائم الذى تصدر الاحكام فى ظله .

وجدير بالاحاطة ان مجلس الدولة الفرنسى قد علاج هذه الاوضاع بفرض قيود على « التصحيحات التشريعية » فلم يقبل قيام الحكومة باصدار اوامر « Ordonnances » لتصحيح قرارات ادارية غير مشروعة .

والامر معقود على علاج هذا الامر لما له من انعكاسات سيئة واستهانة بأحكام القضاء لا سيما تلك التى لها حجية الامر المقضى . (١٥)

(١٥) حكم مجلس الدولة الفرنسى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ فى قضية : « Federation nationale des syndicats de police » .

١ . مثير الى هذا الحكم بؤلف الدكتور / حسنى سعد عيد الواحد « تنفيذ الاحكام الادارية » - للمرجع السابق ص ٤٢٧ () .

*** الوضع بالنسبة لأعمال السيادة والرفع بعدم دستورية الأعمال الإدارية التي تفعلها الحكومة في دائرة أعمال السيادة :**

١ - الوضع بالنسبة لأعمال السيادة :

تتذرع جهات الإدارة أو المجالس التشريعية في بعض الأحيان بعدم تنفيذ الأحكام التي تصدر ضدها بمقولة أنها من أعمال السيادة ، وقد يكون ذلك بسبب اعتبارات أو دوافع معينة - والحقيقة أن العبرة في تكيف أعمال السيادة ليست بالتكيف الذي تراه الإدارة والمجالس التشريعية ، بل بالتكيف القانوني الصحيح الذي تقره الأحكام القضائية .

وفي ذلك تقول محكمة النقض :

« من المقرر في قضاء محكمة النقض أن المحكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العليا وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أي اختصاص بالنظر فيه ، وأن محكمة الموضوع تخضع في تكيفها في هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض (١٦)

وتقول المحكمة الدستورية العليا : « أن العبرة في تحديد التكيف القانوني لأي عمل تجريه السلطة التنفيذية لمعرفة ما إذا كان من أعمال السيادة أو عملاً إدارياً هي وظيفة العمل ذاته فلا تنقيذ المحكمة وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذي يخلعه الشارع على تصرفات الحكومة وأعمالها متى كتبت تطبيقها يتناقض مع هذا الوصف ، وتنطوي على إهدار لحق كفله الدستور . ومن ثم فإن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ إذا يقضى باعتباره القرارات الجبهوية بأحالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستداع أو فصلهم بغير الطريق القانوني عمل من أعمال السيادة ، بينما هي بطبيعتها عمل من الأعمال الإدارية التي تجريها الحكومة في إشرافها على المرافق العامة ، فانه بذلك ينطوي على مصادررة على حق هؤلاء الموظفين في الطعن في تلك

(١٦) محكمة النقض في ١٩٧٨/٤/٢٥ - المكتب الفني - ٢٩ - ١١٠١ .

القرارات أو التقاضى بشأنها فضلا عن اهداره لبدأ المساواة بين المواطنين
في الحقوق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور . (١٧)

يتضح مما سبق ان اعمال السيادة هي اعمال ابعد خطرا من اعمال
الادارة فلا يجب على الادارة أو الاجهزة التشريعية .

**ايكاف بعض الاحكام القضائية التي لا تكتسب صفة اعمال السيادة
بمقولة انها من اعمال السيادة .**

وبالرجوع الى قوانين مجلس الدولة المتعاقبة نجد أن القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٤٦ ، ثم القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي حل محله يورد بعض
الأمثلة لما يعتبر من اعمال السيادة بالنص على أمثلة لما يعتبر من أعمال
السيادة بالنص على أن :

« لا تقبل الطلبات المقدمة عن القرارات المتعلقة بالاعمال المنظمة لعلاقة
الحكومة بمجلس البرلمان ، وعن التدابير الخاصة بالامن الداخلى والخارجى
للدولة وعن العلاقات السياسية والمسائل الخاصة بالاعمال الحربية ، وعلى
المعوم سائر الطلبات المتعلقة بعمل من اعمال السيادة .

غير أن المشرع عدل عن طريقة ايراد أمثلة لاعمال السيادة في قانون
مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وحتى في القانون الحالى رقم ٧ لسنة
١٩٧٢ مكتنبا بالنص بالمادة الحادية عشر بالقانون الاخير على ما يلى :

« لا تختص محكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال
السيادة » .

ورغم تعذر وضع تعريف جامع مانع لاعمال السيادة فإن أهم ما يميزها
عن الاعمال الادارية العادية هو تلك الصيغة السياسية البارزة منها لما

(١٧) المحكمة العليا (المساه الآن « المحكمة الدستورية العليا ») حكما
من ٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ — مجموعة أحكام هذه المحكمة — الجزء الاول —
ص ٣٢ ، ٣٥ .

وجدير بالذكر أن الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية نص في المادة
(١٧٤) أن المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في
جمهورية مصر العربية ، ونصت المادة (١٧٥) « على أن تتولى المحكمة
الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح
وتتولى تفسير النصوص التشريعية وذلك كله على الوجه المبين في القانون ،
ويعين القانون الاختصاصات الاخرى للمحكمة وينظم الاجراءات التي تتبع
اعمالها .

يحيطها من اعتبارات سياسية ، فهي تصدر عن السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم ، ولما لها من سلطة عليا لتحقيق الجماعة السياسية كلها والسير على احترام دستورها والاشراف على علاقتها مع الدول الاخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج (١٨) .

وجدير بالاحاطة أن نظام الطوارئ هو نظم آجار الدستور غرضه كلها نحقت أسبابه ودواعيه ، وأهها تعرض الوطن لخطر يهدد سلامته وأمنه . أو نشوب حرب أو التهديد بنشوبها ، أو اضطراب الامن وذلك لمواجهة هذا الخطر بتدابير استثنائية حفظا لسلامة الوطن وأمنه .

واننا نرى أنه لا يسوغ أن تنفزع الإدارة أو المجالس التشريعية بعدم تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة ضدها من محكم مجلس الدولة بذريعة احتمالها بممارسة اعمال السيادة وذلك في الحالات التي لا تطبق عليها المعايير القضائية والدستورية والفقهاء في تكيف اعمال السيادة ولتحويلها في طائفة الاعمال الادارية .

ومما يؤسف له أن بعض الاحكام القضائية تقر تصرفات الحكومة التي تخرج بها الاممال الادارية العادية لسبب أو لآخر من نطاقها وتدخلها في نطاق اعمال السيادة لتخرجها بهذه الوسيلة من رقابة القضاء الادارى ، وتدل على ذلك بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ والذي دافع عن تصرفات الإدارة في حيثياته بقوله :

« وأن ما يعتبر في بعض الظروف عملا اداريا عاديا قد يرقى في ظروف اخرى الى مرتبة اعمال السيادة لارتباطه في ظل الظروف الجديدة بسياسة الدولة العليا أو بأحوالها الاجتماعية أو الاقتصادية المتطورة . وإذا كان الاصل على ما تقدم فإن للمشرع أن يتدخل من جانبه لخلق صفة السيادة على بعض الاعمال الادارية ليخرجها بالتبعية من ولاية القضاء ولا جناح عليه أن يمارس هذه السلطة وهو مانحها ، وفي هذه الحالة يلزم القضاء بالوصف الذي خلعه المشرع على هذه الاعمال أو القرارات » (١٩) .

(١٨) المستشارين / محمد على راتب ومحمد نصر الدين راتب ، ومحمد فاروق راتب — مرجع سابق — ص ١٥٤ .
(١٩) راجع حكم المحكمة الادارية العليا ٨٠٧ — ١٠ (١٩٦٦/١٢/١٠)
منشور بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سية (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج/١ « أ/خ » ص ٦١٢ .

ونحن لا نقر هذا الاتجاه القضائي ونرى انه يمكن المضار من هذه الاوضاع ان ينعكس بعدم دستورية القانون الجديد امام المحكمة التى تنظر النزاع طالما كان ذلك سابقا .

ولاهية هذا الدفع فى الحياة العملية نخصص الفقرة التالية للدفع بعدم دستورية القانون فى النظام المصرى ، واختصاصات المحكمة الدستورية العليا — ثم نعرض اهم الصيغ المتعلقة بهذا الموضوع مع الصيغ والنماذج المختارة .

❖ الدفع بعدم دستورية القانون فى النظام المصرى

واختصاصات المحكمة الدستورية العليا

اسند المشرع فى بادئ الامر الاختصاص بنظر الدفع بعدم دستورية القوانين الى المحكمة العليا دون غيرها ، وقد اُنشئت هذه المحكمة بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ ، وقد خص فى المادة الرابعة منه المحكمة العليا دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم ، وفى هذه الحالة تحدد المحكمة التى اُثير امامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا وتوقف الفصل فى الدعوى الاصلية حتى تنصل المحكمة العليا فى الدفع . (٢٠)

وكانت المحكمة العليا تختص الى جانب اختصاصها الاصيل بالفصل فى الدفع بعدم دستورية القانون ، بتفسير النصوص القانونية التى تستدعى ذلك بسبب طبيعتها او اهميتها ضمائنا لوحدة التطبيق القضائى وذلك بناء على طلب وزير العدل ، كما كُلفت تختص بالفصل فى طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشكلة للفصل فى منازعات الحكومة والقطاع العام .

كذلك كانت المحكمة المختصة بالفصل فى مسائل تنازع الاختصاص التى كانت تتولاها قبل ذلك محكمة التنازع التى اُنشئت فى مصر بمقتضى قانون السلطة القضائية .

والحقيقة ان الاختصاص الذى يعنينا فى هذا الموضوع هو المتعلق بعدم دستورية القوانين ، وقد كانت المحكمة العليا تختص به عن طريق الدفع وليس عن طريق الدعوى الاصلية ، ولذلك فلم يكن جائزا رفع دعوى اصلية امامها بقصد اثبات ان تشريعا معينا يخالف نصا دستوريا .

(٢٠) حكم المحكمة العليا ١٥/٦٧٥ (١٩٧٠/١/١٠) ١١٩/١٩/١٥ مشار اليه بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة — ج/٢ ص ١٠٢٩ .

وقد ورد النص بجواز الدفع بعدم دستورية القوانين أمام محكمة الموضوع نصا عليها مطلقا ، ولذلك فقد أعتبر من الدفعوى التى يجوز ابدائها فى أى حلة كانت عليها الدعوى . (٢١) وطبقا للمادة الخمسة من قانون المحكمة العليا أعلن رفع الدعوى أمامها يكون بطريق الإيداع بقلم كاتبها .

وفى سنة ١٩٧٦ صدر قانون المحكمة الدستورية العليا ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد الرقم (٣٦) والصادر فى سبتمبر سنة ١٩٧٦ . ونص فى الباب الثانى منه على الاختصاصات والإجراءات التى تتبع أمام المحكمة بالنسبة للرفع بعدم دستورية قانون معين .

وفىما يتعلق باختصاص المحكمة بالدفع الذى يثار أمام المحاكم سواء كانت عادية أو إدارية فقد تناولت المادة السابعة والعشرين من قانون المحكمة هذا الموضوع حيث تقول : —

« يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناصفة ممارسة اختصاصاتها ويفصل بالنزاع المطروح عليها ، وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية » .

وقد تناول قانون المحكمة الدستورية العليا النص على الإجراءات بالفصل الثانى من الباب الثانى المنطبق بالاختصاصات والإجراءات .

وقد نصت المادة « ٢٩ » من هذا القانون على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : —

(١) إذا تراءى لأحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت أن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر كأن لم يكن ..

وقد نص القانون كذلك بالمادة « (٢٠) » منه على وجوب تضمين القرار الصادر

(٢١) دكتور رمزى الشاعر « النظرية العامة » للقانون الدستورى القاهرة سنة ١٩٧٠ — ص ٢٩٢ وما بعدها .

ملاحالة الى المحكمة الدستورية العليا ، أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة ببيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته ، والنص الدستورى المدعى بخالفته وأوجه المخالفة .

كذلك نصت المادة « ٣١ » من القانون على أنه يجوز : — « لكل ذى شأن أن يطلب من المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى فى الحالة المشار اليها فى البند ثانيا من المادة (٢٥) ، ويجب أن يبين فى الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرتة وما اتخذته كل منها فى شأنه ، ويرتّب على تقديم الطلب وقف الدعوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه » .

وتفصل المحكمة من تلقاء نفسها فى جميع المسائل الفرعية (مادة ٧) ، وتعتبر احكامها وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن (مادة ٤٨) .

كذلك فان احكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ، وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة وتنشر الاحكام والقرارات المشار اليها فى الفقرة السابقة بالجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدورها .

ويرتّب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .

فاذا كن الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن . ويقوم رئيس هيئة المفوضيين بالمحكمة الدستورية العليا بتبليغ النائب العلم بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه (مادة ٤٩) .

وتفصل المحكمة دون غيرها فى كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والقرارات الصادرة منها .

وتسرى على هذه المنازعات الاحكام المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والاضاع المقررة املها .

ولا يرتّب على رفع المنازعة وقف التنفيذ ما لم تأمر المحكمة بذلك حتى الفصل فى المنازعة (مادة ٥٠) .

وبين مما تقدم أن الاختصاص الاصيل للمحكمة الدستورية العليا يتبل فى الفصل فى الدفع بعدم دستورية القوانين واللوائح على النحو سالف البيان ، غير أن للمحكمة اختصاصات أخرى إذ تختص بالفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ،

وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين منها ولم تخلى احدهما عن نظرها ، او تخلت لكلاهما عنها (مادة ٢٥) .

كذلك تختص المحكمة بالفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر احدهما من اية جهة من جهات القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائى والاخر من جهة اخرى .

وتتولى المحكمة ايضا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لاحكام الدستور وذلك اذا اثار خلافها في التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها (مادة ٢٦) .

وبخلاصة القول ان المحكمة تختص بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، والفصل في تنازع الاختصاص الإيجابى ، والسلبى ، كما تختص بالنزاعات التى تثار بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، فضلا عن تفسير نصوص القوانين حسبما سبق بيانه .

ولا يفوتنا القول بأنه يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمنسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المعروض عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة بتفسير الدعاوى الدستورية .

الصيغ والنماذج المختارة عن الدفع بعدم الدستورية

وهي :

- ١ - صيغة دفع بعدم دستورية تشريع معين أمام محكمة القضاء الإداري .
- ٢ - نموذج لحكم صادر من محكمة القضاء الإداري بالرد على الدفع .
- ٣ - صيغة عريضة دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية تشريع معين .
- ٤ - نموذج تقرير هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا في موضوع الدفع .
- ٥ - نموذج مذكرة الدفاع أمام المحكمة الدستورية العليا .
- ٦ - نموذج حكم المحكمة الدستورية العليا بقبول الطعن .

* نوضح فيما يلي حالة عملية تشمل تسلسل الصيغ والنماذج المتبعة
للدفع بعدم دستورية تشريع معين (على سبيل المثال) أمام محكمة
القضاء الإداري .

* * *

(١) صيغة دفع بعدم دستورية تشريع معين أمام محكمة القضاء الإداري

السيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة
القضاء الإداري .

مقدمه لسيادتكم السيد / وحطه المختار مكتب
المحامي والكائن برقم بمدينة محافظة

ضمم

١ - السيد / رئيس مجلس الشعب بصصفته

٢ - السيد / وزير العدل بصصفته
ويعلنان بهيئة قضائيا الدولة .

الموضوع

يتلخص موضوع الدعوى فيما يلي : -

اولا : نظم الدستور اختصاص مجلس الشعب بـ طبقا
للمواد من الدستور .

ثانيا : تصدى المجلس باصدار التشريع المتعلق بـ جاء بخلفنا
للدستور ومتعارضا مع احكامه ، ولذا فهو قانون غير دستوري
ومخالف لقاعدة التدرج الهرمي للقواعد القانونية التي تقضى بعدم
مخالفة التشريع للدستور .

ثالثا : ان ما يجعل هذا التشريع غير دستوري ، انه في حقيقة الامر يتضمن
في حقيقته الموضوعية تصرف فردي ، وليس قاعدة تنظيمية عامة ،
ولذلك فلا يمكن اعتباره ذي طبيعة تشريعية على الاطلاق .

رابعا : تضاف الاسباب الاخرى المتصلة بموضوع الدعوى وهي : -

.
.
.

(خامسا)

لذلك

يرجى من عدالة الهيئة المؤترة تحديد اقرب جلسة للحكم في طلبات المدعى
وهي :

أولاً : قبول الدعوى شكلاً .

ثانياً : إيقاف تنفيذ القرار رقم الصادر في بشأن
.....

ثالثاً : احالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذي استند اليه القرار
المطعون فيه الى المحكمة الدستورية العليا للاسباب الواردة بهذا الدفع .

رابعاً : وفي الموضوع الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من
وكل ما يقرب على ذلك من آثار مع الزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل اتعاب
المحاماة .

من الطامع

.....

المحلى بالنقض

(٢) نموذج لحكم صادر من محكمة القضاء الإداري يتناول الرد على الدفع بعدم دستورية تشريع معين

باسم الشعب

محكمة القضاء الإداري

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

باجلسة العلنية المنعقدة في يوم الموافق / / ١٩٨
برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
وعضوية السادة المستشارين /
وحضور السيد المستشار / ملغوض الدولة
وسكرتارية السيد / أمين السر
في الدعوى رقم لسنة ق

المقابلة من

.....

ضد

السيد / رئيس مجلس الشعب بصيغته
السيد / وزير العدل بصيغته

القرار

حيث أن الفصل في الدعوى بشقيها يتوقف على الفصل في الدفع الذي
آثاره المدعون بعدم دستورية القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تأجيل نظر الدعوى
الخاصة بـ

وحيث أن المحكمة ترى جنية الدفع .

لذلك

قررت المحكمة إعمالاً لنص المادة (٢٩) فقرة «ب» من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تأجيل نظر الدعوى
لطسنة وعلى المدعى رفع الدعوى بعدم دستورية القانون
المشار إليه أمام المحكمة الدستورية العليا في خلال الاجل القانوني .

(٣) صيغة عريضة دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية
تشريع معين

السيد الأستاذ المستشار /

رئيس المحكمة الدستورية العليا

يتشرف برفع هذه الدعوى السيد / وموطنه المختل
مكتب الاستاذ / المحلي بالنقض والسكن مكتبه

ضد

السيد / رئيس مجلس الشعب بصفته

السيد / وزير العدل بصفته

ويمثلن بهيئة قضايا الدولة بجمع التحرير بقصر النيل .

الموضوع

اتلم المدعون الدعوى رقم لسنة أمام محكمة القضاء
الإدارى وتضمنت عريضة الدعوى ما يلى :

(يشار الى الطلبات وهى)
ويجلسة اصدرت محكمة القضاء الإدارى القرار التالى :
« حيث أن الفصل فى الدعوى بشقيها يتوقف على الفصل فى الدفع
الذى أثاره المدعى بعدم دستورية نص القانون بشأن بعض الأحكام
الخاصة بـ
وحيث أن المحكمة ترى جنية الدفع .

تلك

قررت المحكمة اعمالا لنص المادة (٢٩) فقرة «ب» من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تأجيل نظر الدعوى
بالجلسة وعلى المدعين رفع الدعوى بعدم دستورية القانون المشار
اليه أمام المحكمة الدستورية العليا خلال هذا الاجل وأمرت بتأجيل
الدعوى لجلسة

وبذلك حلت الدعوى المائلة الى ساحة المحكمة الدستورية العليا .

من الطاعن
دكتور خميس السيد اسماعيل
المحلى بالنقض

(٤) نموذج لتقرير هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا في موضوع الدفع

المحكمة الدستورية العليا
هيئة المفوضين
دائرة القضاء العالي بالقاهرة

تقرير

في الدعوى الدستورية رقم لسنة ق
المرفوعة ضد

المسيد / رئيس مجلس الشعب
بصفته .
المسيد / وزير العدل
بصفته .

الوقائع

رفع المدعى الدعوى الدستورية الماثلة بعريضة أودعت تلم ككتاب
المحكمة الدستورية بتاريخ وأبان فيها أنه اقدم الدعوى الرقبة
..... لسنة ق اقدم محكمة القضاء الإداري وطلب فيها الحكم في
الطلبات الآتية :
.....
.....
.....
.....

رأى المفوض

يذكر المفوض ما يراه محققاً أو متعارضاً مع طلبات المدعى ثم يذكر
رأيه في الموضوع بالأسباب ، ويرفع التقرير الى المحكمة الدستورية ، وإذا
كان الدفع صحيحاً فينتهى المفوض في تقريره الى اثبات ما يلي :
« قبول الدعوى ، وفي الموضوع بعدم دستورية القانون رقم
لسنة فيها تضمنه من مع الزام الخصم بالمصروفات .

المستشار : مفوض المحكمة
الدستورية العليا
.....

(هـ) نموذج مذكرة الدفاع أمام المحكمة الدستورية العليا
في شأن الدفع بعدم دستورية تشريع معين
المحكمة الدستورية العليا

مذكرة دفاع

السيد / بصفته الطاعن

ضد

السيد / الطعون عليه بصفته
في الطعن رقم لسنة ق

الطلبات

تلتزم من عدالة الهيئة الموقرة الحكم بطلباتنا المشروعة وهي :

(أولا) : قبول الدموى شكلا .

(ثانيا) : الحكم في الموضوع بعدم دستورية القانون رقم
لسنة فيها تضمنه من
وشرها لطلباتنا المشروعة تبين لعدالة المحكمة ما يلي :

(أولا) :

(ثانيا) :

(ثالثا) :

وفي الختام نصمم على الطلبات

وكيل المدعى
.....
المحلى بالتعاض

(٦) نموذج حكم المحكمة الدستورية العليا بقبول الطعن بعدم دستورية
تشريع معين

باسم الشعب
المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم من شهر من سنة
..... المؤلفة برئاسة :

السيد المستشار / رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين / أعضاء
وحضور السيد المستشار / المفاوض
وحضور السيد / أمين السر

أصدرت الحكم الآتي

في القضية المقيدة بالمحكمة الدستورية العليا برقم لسنة
..... القضائية الدستورية .

المرفوعة بن

السيد /

ضد

السادة / رئيس مجلس الشعب بصفته
وزير العدل بصفته

(الإجراءات)

بتاريخ أودع المدعي صحيفة هذه الدعوى تلم كتاب المحكمة
طالباً الحكم بعدم دستورية القانون رقم لسنة فيها تضيئه من
.....

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم : أصليا : بعدم
قبول الدعوى ، ومن يلغ الاحتياط الكلي : رفض الدعوى ، ويعمد تحضير
الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالمرأى انتهت بميه الى عدم دستورية
القانون المطعون فيه .

(م — ١٦ صيغ الدعوى)

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة
المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

وحيث ان الوقائع تتبل في

وحيث انه بالنسبة للطعن بعدم دستورية القانون رقم لسنة
..... فيما تضمنه من (تذكر بقية الحيثيات التي تراها المحكمة
في الدعوى) .

وحيث انه في الموضوع فان القانون المطعون بعدم دستوريته رقم
لسنة ينص على

ومؤدى هذا النص

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القانون ...
لسنة ببعض الاحكام المتعلقة بـ (1) .

ولما كان ذلك ، وكانت باقى نصوص هذا القانون مترتبة على مادته الاولى
بما مؤداه ارتباطا نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يتقبل الفصل او
التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال اثرها
يستتبع بحكم هذا الارتباط ان يتبع هذا الابطال باقى نصوص القانون
المطعون فيه بما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون برمته .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

بعدم دستورية القانون رقم لسنة فيما تضمنه
من بعض الاحكام الخاصة بـ
والزمت الحكومة بالمصروفات ومقابل اتماع المحللة .
رئيس الحكومة
.....
امين السر
.....

(1) وذلك على فرض قناعة المحكمة بعدم دستورية المادة الاولى من
القانون المطعون عليه بعدم الدستورية .

الملاحقات

“ APPENDIX ”

تشتمل على :

- ١ - مشروع مقترح ب مواد لائحة جزاءات تأديبية لشركات القطاع العام طبقاً لحكم المادة «٨٣» من القانون رقم «٤٨» لسنة ١٩٧٨ .
- ٢ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة.

الملحقات

مشروع مقترح بمواد لائحة جزاءات تأديبية لشركات القطاع العام
(طبقا لحكم المادة (٨٣) من القانون (٤٨) لسنة ١٩٧٨)

تمهيد :

نقدم هذا المشروع للمسئولين بشركات القطاع العام للاستعداد به في وضع لوائح الجزاءات بالشركات التي يتولون تسييرها وإدارتها .

ولا ندعى أن هذا المشروع جاء متكبرا ، كما لا ندعى ضرورة وجوب تطبيقه تطبيقا حرفيا ، فلكل شركة أن تأخذ منه ما يتلاءم مع لوائحها ونظمتها الخاصة بها ، أي أننا نرى ضرورة إجراء الملامات اللازمة بين هذا المشروع وما يتفق مع النظم المتعلقة بكل شركة على حدة ، وذلك بشرط عدم الخروج عن القواعد والأحكام القانونية الواردة بقوانين العاملين بالقطاع العام رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ ، وبقانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (وما أتى عليه المشرع من تعديلات) ، وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وما استقرت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا من مبادئ قانونية في كل ما يتعلق بتأديب العاملين ، وبكل ما يضعه المشرع من تشريعات ملزمة في تأديب العاملين بشركات القطاع العام .

فذلك المشروع لا يعدو أن يكون محاولة مبدئية في وضع لوائح الجزاءات التأديبية .

والله نسأل أن تسهم هذه المحاولة في تحقيق الهدف المنشود .

المشروع

(المادة الاولى) :

كل من يخلف الواجبات او يرتكب الاعمال المحظورة او يقتصر
نبا اداريا ، او يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته يجسأرى
بأ تناسب مع وظيفته ونوع المخلفه التى يرتكبها .

(المادة الثانية) :

تطبق الجزاءات التى يتقرر توقيعها على العامل المقتصر للذنب
لادارى وفقا للبين بجدول الجزاءات المرفق بهذه اللائحة وبها يطبق
نصوص قانون نظم العاملين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وما يطرأ
عليه من تعديلات .

(المادة الثالثة) :

لا يوتغ الجزاء على العامل المقتصر للذنب الادارى الا بالشروط والاضاع
الاجراءات القانونية الصحيحة وهى :

١ - لا يحقق مع العامل الا بعد احاطته بالمخالفات المنسوبة اليه .

٢ - يراعى حيدة المحقق فى حدود القانون .

٣ - عدم الاخلال بسماتك التحقيق بحيث يكفل للعامل الدفاع عن
نفسه ، والاستماع الى شهوده الذين يستشهد بهم فى نفى الاتهام
عن نفسه .

٤ - يجب أن يتم التحقيق كتابة كلما كان ذلك متاحا ، ويجب أن يثبت
فى محضر التحقيق تاريخ ومكان وساعة افتتاح المحضر ، واقفاله ، واسم
المحقق ، وسكرتير التحقيق ان وجد ، وكل ما يخذ المحقق من اجراءات
يدون فى محاضر التحقيق ، ويجب توقيع العامل المحال للتحقيق فى نهلية
أقواله على الصفحات التى أدلى فيها بأقواله ، ويتعين على المحقق وسكرتير
التحقيق التوقيع على كل صفحة من صفحات المحضر ، وإذا اقتضى الأمر
تفتيش منزل العامل المحال الى التحقيق فيجب أن يكون ذلك بمعرفة عضو
النيابة الادارية طبقا لنص المادة التسعة من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ فى هذا الشأن ، ويجب أن يكون تفتيش منزل العامل المتهم بحضوره
كلما كان ذلك ممسورا ، ويتعين أن يكون التفتيش بحضور اثنين من
العاملين ، ويمكن لسلطات التحقيق الادارى الاستهداء بالاجراءات المنصوص

عليها في قانون الإجراءات الجنائية مع الملامة بين هذه الاجراءات وطبيعة الاتهام الإداري ، واذا أسفر التحقيق عن ارتكاب جريمة توقع العايل تحت طائلة قانون العقوبات ، وجب على السلطة القائية بالتحقيق رفع الاوراق بذكر الى رئيس مجلس ادارة الشركة التي يتبعها العايل أو من يفوضه للبت في احالة الموضوع الى النيابة العامة لتتخذ ما تراه في المساءلة الجنائية ، وذلك على وجه السرعة طبقا لصحيح المادة (١٧) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ دون الاخلال بحق سلطات التحقيق الإداري بالاستمرار في التحقيق .

(المادة الرابعة) :

اذا رأت سلطات التحقيق أن الذنب الإداري يستوجب احالة العايل الى المحكمة التأديبية المختصة فيجب لخطار النيابة الادارية لتتولى مهمة الاتهام ، واحالة المتهم للمحكمة التأديبية طبقا لما تقضى به المادة الرابعة عشر من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م .

(المادة الخامسة) :

اذا قامت الجهة الادارية المختصة بتوقيع جزاء اداريا على العايل فيجب تسبب قرار الجزاء ، ويجب أن يكون ذلك بعد عرض محضر التحقيق على السلطة الرئسية المختصة بتوقيع العقوبة بذكر شاملة لوقائع الاتهام وما احتوى عليه محضر التحقيق ، ويجب أن يتم هذا العرض خلال عشرين يوما على الاكثر من تاريخ آخر اجراء من اجراءات التحقيق .

(المادة السادسة) :

طبقا لنص المادة (٨٥) من قانون العايلين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتبع ما يلي :

« اذا رأى مجلس الادارة أو رئيس المجلس أن المخالفة التي ارتكبها العايل تستوجب توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة تعين قبل احالة العايل الى المحكمة التأديبية ، عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

١ — مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه رئيسا

٢ - ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية أو النقابة
عامة اذا لم توجد اللجنة النقابية

اعضاء

٣ - ممثل الشركة

وتتولى اللجنة المشار اليها بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ
ايها فيها لمجلس الادارة او رئيس المجلس حسب الاحوال وذلك في ميعاد
يجاوز اسبوعا من تاريخ احالة الاوراق اليها وللجنة في سبيل اداء
بميتها سماع اقوال العامل والاطلاع على كلفة المستندات والبيانات
لتي ترى الاطلاع عليها ويجب عليها ان تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخذته من
جسراءات وما سمعته من اقوال وراى كل عضو من اعضاءها الثلاثة
سببا . وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة اخرى
كل من مديرية العمل المختصة ومضو اللجنة النقابية ومجلس الادارة او النقابة
الفرعية او النقابة العامة حسب الاحوال .

وكل قرار يصدر بفصل احد العاملين خلافا لاحكام هذه المسادة يكون
باطلا بحكم القانون دون حجة لاتخاذ اى اجراء آخر » .

(المادة السابعة) :

اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين لا يحجب حق مراقبة
الشئون القانونية في اجراء التحقيقات التي تحال اليها من السلطة
الرئاسية المختصة بحالة العامل الى التحقيق طبقا لما تقتضيه النصوص
القانونية في هذا الخصوص .

ويعتبر راى الشئون القانونية ، والنيابة الادارية متعلقا بالثبوت
الذنب الادارى من عدمه وان سلطة توقيع الجزاء تتحدد بمعرفة السلطة
الادارية في حدود الجزاءات المقررة .

(المادة الثامنة) :

طبقا لنص المسادة (٨٢) من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ فان الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

١ - الإنذار .

٢ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر .

٣ - الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة .

ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ريع الاجر شهريا
معد الجزء الجائز الحجز عليه او التنازل عنه قانونا .

٤ - الحرمان من نصف العلاوة الدورية .

٥ - الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة اشهر مع صرف نصف الاجر .

٦ - تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .

٧ - خفض الاجر في حدود علاوة .

٨ - خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .

٩ - خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر
بما لا يتجاوز القدر الذي كان عليه قبل الترقية .

١٠ - الاحالة الى المعاش .

١١ الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للمعلمين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف
وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات
التالية :

١ - التنبيه .

٢ - اللوم .

٣ - الاحالة الى المعاش .

٤ - الفصل من الخدمة » .

(المادة التاسعة) :

عند تطبيق جزاء الخصم من المرتب فانه يقصد بالمرتب في تطبيق
جزاء الخصم الاجر الشهري القانوني للمعلم عند وقوع المخالفة ،
ولا يدخل في هذا الاجر البدلات والمكافآت من أي نوع كانت .

(المادة العاشرة) :

طبقا لنص المادة (٨٤) من قانون المعلمين بالتقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ من الفقرة (١) الى (٤) يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات
التأديبية كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصاته توتبع جزاء
الانذار او الخصم من المرتب بما لا يتجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد
مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة مما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة فى البنود من ١ - ٨ من الفقرة الاولى من المادة (٨٢) من القانون (٤٨) .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر فى هذه التظلمات ويكون من بين اعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة فى البنود من ٩ - ١١ من المادة (٨٢) ويكون التظلم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة المعيينين والمنتخبين واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات الواردة فى المادة (٨٢) من القانون (٤٨)

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

(المادة الحادية عشر) :

طبقا لنص المادة (٨٤) من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فقرة (٥) لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع أحد جزاءى التنبيه أو اللوم وله توقيع أى من الجزاءات الواردة فى البنود من ١ - ٨ على اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

(المادة الثانية عشر) :

للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون النظم في توقيع هذه الجزاءات امل المحكمة الادارية العليا
خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العابل بالحكم وذلك طبقا لنص المادة ٨٤ من
من قانون العابليين بالتقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فقرة (٦) .

(المادة الثالثة عشر) :

طبقا لنص المادة ٨٧ من قانون انعامليين بالتقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
كل عابل يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله
مدة حبسه ويوقف صرف نصف اجره في حالة حبسه احتياطيا او تنفيذا
لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كابل اجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم
جنائي نهائي .

ويعرض الامر عند عودة العابل الى عمله على رئيس مجلس ادارة
الشركة ليقرر ما يتبع في شأن مسؤولية العابل التأديبية ، فاذا انقح
عدم مسئوليته صرف له نصف اجره الموقوف صرفه .

(المادة الرابعة عشر) :

لا يجوز النظر في ترقية عابل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية
المبينة فيما يلي الا بعد انقضاء الفترات الآتية :

١ - ثلاثة اشهر في حالة الخصم من الاجر او الوقف عن العمل لمدة تزيد
على خمسة ايام الى عشرة .

٢ - ستة اشهر في حالة الخصم من الاجر او الوقف عن العمل لمدة ١١
يوما الى ١٥ يوما .

٣ - تسعة اشهر في حالة الخصم من الاجر او الوقف عن العمل مدة تزيد
على خمسة عشر يوما وتقل عن ثلاثين يوما .

٤ - سنة في حالة الخصم من الاجر او الوقف عن العمل مدة تزيد
على ثلاثين يوما او في حالة توقيع جزاء خفض الاجر .

٥ - مدة التأجيل او الحرمان في حالة توقيع جزاء تأجيل العالوة او
الحرمان من نصفها .

وتحسب فترات التأجيل المشار اليها من تاريخ توقيع الجزاء
ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على جزاء سابق . وذلك طبقا لنص المادة
٨٨ من قانون العابليين بالتقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(المادة الخامسة عشر) :

قا لنص المادة ٩٠ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تجوز ترقية عامل محال الى المحاكمة التأديبية او المحاكمة الجنائية او قوف عن العمل في مدة الاحالة او الوقف ، وفي هذه الحالة تحجز للعامل وظيفة لمدة سنة ، فاذا استطلعت المحاكمة لاكثر من ذلك وثبت عدم ادايته وقس عليه جزاء الانذار او الخصم او الوقف عن العمل لمدة خمسة ام فاقبل وجب عند ترقينه احتساب اقدميته في الوظيفة المرقى اليها من تاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية او المحاكمة جنائية ويمنح اجرها من هذا التاريخ .

ويعتبر العامل محالا للمحاكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الادارية ن النيابة الادارية اقله الدعوى التأديبية .

(المادة السادسة عشر) :

لا يجوز قبول استقالة العامل المحال الى المحاكمة ، وذلك طبقا نص المادة ٩٩ الفقرة الثانية من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(المادة السابعة عشر) :

تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اي المدتين اقرب .

وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء . واذا تعدد المتهمون فلان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تنسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية ، وذلك طبقا لنص المادة ٩٣ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ م .

(المادة الثامنة عشر) :

تسقط المخالفة الادارية بقتيها خدمة العامل الا اذا بدى معه في التحقيق عن هذه المخالفة قبل انتهاء خدمته ، وذلك طبقا للمادة (١/٩١) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اما اذا كانت المخالفة مما يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة ، ففي هذه الحالة تسقط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ

انتهاء الخدمة حيث يجوز في هذه المدة اقامة الدعوى التأديبية ، ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة طبقا للمادة (٢/٩١) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(المادة التاسعة عشر)

تنقضى الدعوى التأديبية لوفاة المتهم حيث تحكم المحكمة بوقف الدعوى التأديبية لوفاة : ولا يكون ذلك الا بالنسبة اليه دون باقى المقدمين معه الى المحكمة التأديبية .

(المادة العشرون) :

يبين الجدول التالى الجزاءات المقررة في كل حالة :

(يرفق الجدول الذى تضعه الشركة في حدود ونطاق المواد مسالفة البيان) .

(المادة الواحدة والعشرون) :

في حالة التعارض بين القوانين المتعلقة بهذه اللائحة او عند صدور قوانين لاحقة عليها فان اللاحق منها ينسخ السابق عليها في خصوصية النصوص موضوع الخلاف .

ويستعان في ذلك بالقواعد الاصولية والقانونية في التفسير الصحيح ، ويمكن الاستهداء في ذلك بالقواعد التى تستقر عليها المحكمة الادارية العليا .
اما اذا كان النص واضحا صريحا فلا مجال للخروج عليه .

وفي ذلك تقول محكمة النقض :

« متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه او تاويله بدعوى الاستهداء بالمراسل التشريعية التى سبقته او بالحكمة التى املته وقصد الشارع منه ، لان محل هذا البحث انها يكون عند غموض النص او وجود لبس فيه » .

(الطعن ٣٢٩ لسنة ١٤١ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٦ . سنة ٢٧ ص ١٠٨٧)

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩

في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات
التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات
والجمعيات والهيئات الخاصة (ج)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين
المعلقة له ؛

وعلى القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة والقوانين
المعلقة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي
والقوانين المعلقة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة
والقوانين المعلقة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة
والقوانين المعلقة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسة الاقتصادية ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العلمية ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري ؛

(ج) الجريدة الرسمية في ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ — العدد ٣ .

قرار القانون الاتي :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة بفحص الشكوى والتحقيق تسرى احكام المواد من ٢ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من لقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ - موظفي المؤسسات والهيئات العامة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار اليها من تطبيق احكام هذا القانون .

٢ - موظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية .

٣ - موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة او المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها او تضمن لها حدا أدنى من الارباح .

مادة ٢ - يحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة او الهيئة او الشركة او من يتولى الادارة فيها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، ويالتصرف في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترى فيها النية الادارية حفظ الاوراق او ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما ويلصدار قرارات الوقف عن العمل .

مادة ٣ - مع مراعاة احكام المواد التالية تسرى على موظفي المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها في المادة واحد احكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٤ - تسرى الاحكام الخاصة بالموظفين من الدرجة الثانية فما دونها فيما يتعلق بتشكيل المحكمة التأديبية والجزاءات التي توقعها على موظفي المؤسسات والهيئات العامة الذين لا تجاوز مرتباتهم ثمانين جنيها شهريا .

أما من تجاوز مرتباتهم القدر المذكور فتسرى بالنسبة اليهم في هذا الشأن الاحكام الخاصة بالموظفين من الدرجة الاولى فما فوقها .

مادة ٥ - يكون تشكيل المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة موظفي الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة واحد على الوجه الاتي :

مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة رئيسا

نائب من مجلس الدولة

عضوين

موظف من ديوان المحاسبة لا تقل درجته عن الدرجة الثانية . . .

مادة ٦ — الجزاءات التي يجوز للمحكم التأديبية المنصوص عليها
المادة السابقة توقيمها هي :

١ — الإنذار .

٢ — الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز شهرين .

٣ — خفض المرتب .

٤ — تنزيل الوظيفة .

٥ — العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان
ن كل أو بعض المعاش أو المكافأة .

مادة ٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاثني عشر
لصري من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٧٨ (١٥ يناير سنة ١٩٥٩)

(م — ١٧ — صيغ الدعاوى)

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »

التعريف بال مؤلف وبنتاجه العلمي

أولاً : المؤهلات العلمية :

- ١ — درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة بتقدير « جيد جدا » عام ١٩٧١ .
- ٢ — عضو منتخب بالمعهد الملكي للإدارة العامة بلندن .
- ٣ — دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإدارية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٤ .
- ٤ — دبلوم الدراسات العليا في القانون العام من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ .

ثانياً : المؤلفات والبحوث العلمية :

(١) المؤلفات :

- ١ — كتاب القيادة الإدارية « دراسة تمزج بين الإدارة العلمية والقانون الإداري » ١٩٧١ « (نفذ وتحت الطبع) .
- ٢ — المؤسست العامة الاقتصادية في الدول العربية « ١٩٧٨ » بالمكتبات الكبرى .
- ٣ — مذكرات في القانون الإداري لطلبة الليسانس والدكتوراه بحقوق الجزائر « ١٩٧٢ » .
- ٤ — كتاب الإدارة العامة والتنظيم الإداري بلجائز « ١٩٧٥ » الناشر مؤسسة الاسناد بلجائز العاصمة .
- ٥ — كتاب السلوك الإداري « ١٩٨١ » بالمكتبات الكبرى بالقاهرة .
- ٦ — مذكرات بالاستنسل في الإدارة الإسلامية والمعاصرة لطلبة قسم الدكتوراه ، بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر بالقاهرة « ١٩٧١ » .
- ٧ — كتاب قضاء مجلس الدولة وأجراءات وصيغ الدعوى الإدارية طبعة (١٩٨٧-١٩٨٨) .

(ب) البحوث العلمية المنشورة بدوريات الدول العربية ومراكز البحوث
(باللغتين العربية والانجليزية) :

١ — بحوث منشورة بدوريات المنظمة العربية للعلوم الادارية بالقاهرة :

✳ القيادة الادارية « ١٩٧٢ » .

✳ الادارة العامة في الجزائر « ١٩٧٥ » .

٢ — بحوث منشورة بمجلة المركز القومي للاستشارات والتطوير
الادارى ببغداد :

✳ دراسة الاتجاهات وأهميتها في تحقيق أهداف الإدارة
« العدد ١٤ — ١٩٨٠ » .

✳ الادراك وعملية التشغيل المركزى للمعلومات « العدد الثالث
عشر — ١٩٨٠ » .

٣ — بحوث منشورة بمجلة المدرسة العليا للشرطة بالجزائر :

عدة بحوث متعلقة بالضبط الادارى ، وجبج الاستدلالات ، والقرار
الادارى في المحيط الشرطى .

٤ — بحث منشور باللغة الانجليزية ، ومقدم لبرامج المعونة الفنية بالامم
المتحدة من خلال مركز التنمية الصناعية التابع للجامعة العربية
« عام ١٩٧١ » بعنوان :

« The organization and operation of industrial development
involve in industrial development »

وقد نال المؤلف جائزة تقديرية عن هذا البحث المبتكر .

مكتب المؤلف :

عمارة برج الحدائق — حدائق المهادى
٤ شارع ١٦٣ خلف مستشفى القوات المسلحة
ت : ٣٥١٩١١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة :

في خاتمة هذه الموسوعة لا نضيف الى ما ذكرناه بمقدمتها شيئا غير بعض المقترحات التي نتصور انها ضرورية لاقلمة الحق والعدل ، وعملها بما اوردته اعلانات حقوق الانسان في هذا المجال .

ومن هذا المنطلق نركز على ما يلي :

(أولا) : نقترح اعادة النظر في المادة السادسة والاربعين من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تضمنت الإشارة الى انه اذا رأت دائرة محص الطعون بإجتماع الآراء ان الطعن غير مقبول شكلا ، او باطل ، او غير جدير بالعرض على المحكمة ، حكمت برفضه مكتفية بذكر القرار أو الحكم بحضر الجلسة ، مع بيبان وجهة نظرها اذا كل الحكم صادرا برفض ، وأنه لا يجوز الطعن في قرارها بأى طريق من طرق الطعن .

ومن جانبنا نرى أن في هذا النص به اجحفا بالمقتاضين لا سيما وان قرارها لا يخرج عن كونه حكما قضائيا قطعيا له كل مقومات الاحكام ، ولهذا يجب ان يشتمل على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعتهم الجوهرى ، ورأى هيئة المفوضين في الدعوى ، ثم يذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومنطوقه وذلك حسبما تقتضيه الفترة الثابتة من المادة (١٧٨) من قانون المرافعات - المعدلة بالقانون (١٣) لسنة ١٩٧٣ - لا سيما وان المجلس يأخذ بهذا القانون فيها لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية ، ونحن لا نجد ثمة ما يمنع من تطبيق النص سالف البين .

وقد نكون أكثر طموحا في طلب الاكتفاء بتحضير الطعن بمعرفة هيئة مفوضى الدولة ، ورفع تقرير عنه بعد ذلك الى المحكمة الادارية العليا ، لاننا نعتقد انها تمثل القاضي الطبيعي الذي يتوجه اليه الطاعن بطعنه .

(ثانيا) : نأمل كذلك في تعديل قانون المجلس بما يسمح بتعيين قاضى للتنفيذ يختص دون غيره بالفصل في جميع مقرعات التنفيذ الموضوعية والوقنية ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة وذلك عملا بنص المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات لاسيما وأن القضاء العادى لا يختص بنظر اشكالات التنفيذ المتعلقة بالقرارات الادارية إلا ما يتعلق منها بمل .

(ثالثا) : ان طموحنا في التعديل المنشود ليست مقصورة على قانون مجلس الدولة فحسب بل تتمدها الى القانون الجنائي لوجود صلة في بعض الاحيان بين العقوبة التأديبية والجنائية ، وامكان تريض الحكم في الاولى بالحكم الذي يصدر في الثانية حسبما سبق بيانه .

وتتمثل وجهة نظرنا التي نضعها تحت نظر المشرع ، في انه لا يسوغ ان يترتب على صدور حكم جنائي من محكمة الجنائيات على المتهم اعادة النظر فيه عند حضوره وامكان تشديد الحكم الصادر في غيبته ، لاننا نقصور ان ذلك يخل بقاعدة « المتهم لا يضار بالحكم الصادر ضده » (الا اذا استأنفته النيابة العامة ضده وطلبت تشديد العقوبة) .

واننا لا نقر تبرير هذا الوضع بسقوط الاحكام الغيابية عند اعادة المحاكمة في حضور المتهم ، وندل على ترجيح وجهة نظرنا بان القانون لا يسوغ سقوط حكم صدر من محكمة مختصة باصداره الا بناء على اسباب قانونية ، ولا نقبل القول بان الحكم الغيابي يزول بقوة القانون (دكتور / محمود نجيب حسنى - « شرح قانون الاجراءات الجنائية » - ط ١٩٨٢ ص ٨٩٢ وما بعدها) لانه حكم قطعي وله مقومات الاحكام ويؤيدنا في ذلك ان الحكم الغيابي بالبراءة والصادر من محكمة الجنائيات في جنائية ، لا يسقط بحضور المتهم او القبض عليه بمقولة انه حكم قطعي في الدعوى وليس مجرد حكم تهديدي ، ولا يقبل الطعن الا من النيابة العامة ، بالنقض ويصير باقيا اذا استئنفت النيابة العامة الطعن بالنقض ، او تركت موعدة بالنقض (نقض ٢١ ابريل سنة ١٩٦٩ - مجموعة احكام محكمة النقض - س. ٢٠ رقم ١٦٢ ص ٥٢٩) .

ومن هنا يبين مدى التناقض على النحو سالف البيان .

(رابعا) : نقرر انه لا يوجد ثمة انفصال تام بين الحكم الجنائي ، وبين الاختصاص التأديبي ، كما توصي بذلك بعض الاحكام ، لان ذلك يكون من قبيل التعميم الخاطيء ، فهناك بعض الحالات يكون فيها للحكم الجنائي حجية في مواجهة سلطات التأديب .

ومن قبيل ذلك ، الحكم على العامل « ونقصد العامل او الموظف » بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، او بما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامة ، ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .

ويلاحظ انه اذا كان الحكم قد صدر على العامل لأول مرة فانه لا يؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء العامل يعارض مع مقتضيات الوظيفة او صفة العمل .

ومع ذلك فالتنازح ونقول : انه يمكن محلكه العمل تاديبيا وذلك باعتباراه موظفا سابقا في بعض الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك ، وانفسار اليها بهذه الموسوعة) .

ومن ناحية أخرى فالتنازح توجه الى القائلين على التحقيقات الادارية بان لا يترسموا بإصدار قراراتهم بثبوت الادانة أو البراءة اذا كتفت نفس البواعث موضوع التحقيق الاداري هي نفسها المعروضة على سلطات التحقيق الجنائي ، فعليه التريث والتريص بنتيجة التحقيق الجنائي لما في ذلك من عدل وانصاف ، ولتكوين عقيدة سليمة عن ادانته العمل أو براءته يستقر ايها وجدائهم وتستريح اليها ضمائرهم .

(خامسا :) من مطالعة بعض التحقيقات والاحكام . تكشف لنا عدم وجود تناسب بين الذنب الاداري والجزاء الموقوع على العمل ، ولا يمكن التحدى بأن ذلك من الملاحظات التي تنفرد بها سلطات التحقيق والمحكمة أو أن ذلك من اطلاقات سلطاتها التقديرية .

فمن غير المقبول وجود مفارقات صارخة بين الذنب وجزاء ، لأن ذلك ينطوي على عدم اللامعة الظاهرة بين المخالفات والجزاءات الموقعة من اجلها ، مما يصبح سببا في الغلظة اذا ما طعن فيها أمام الجهة المختصة بالطعن ، وهي المحكمة التاديبية عندما تمارس سلطاتها التعقيبية على الجزاءات الصادرة من الجهة الادارية ، أو المحكمة الادارية انعلينا عندما تمارس رقابة المشروعية في الطعون على احكام المحاكم التاديبية المشوبة بها بيطلها (حسبما اشرنا اليها بهذه الموسوعة تفصيلا) .

ولذلك نرى ضرورة تقدير خطورة الذنب الاداري وما يناسبه من جزاء بحيث لا يصبح الجزاء مشويا « بالفلو في تقديره » .
ونعني « بالفلو » انطواء الجزاء على مفارقة صارخة ، فركوب متن الشطط في القسوة يؤدي الى احكام عمل المرافق العلية من حمل المسؤولية خشية التعرض للقسوة المبعنة في الشدة ، كما أن « الفلو » ليس مقصورا على التشدد والقسوة ، ولكن المعنى ينصرف أيضا الى الافراط المفر في الشفقة لأن ذلك يؤدي الى استهانة عمل الادارة بواجباتهم طمعا في هذه الشفقة المفرطة في اللين .

فكل من طرفي التقبض لا يؤمن انتظام سير المرافق العلية ، وبالتالي يتعارض مع الهدف الذي يرمى اليه المشرع من التاديب .

(سادسا :) : نوصي بامتناع الحكومة عن التحدى بعدم تنفيذ الاحكام

الادارية ، بحيلة الالتجاء الى اسباغ صفة اعمال السيادة على أعمال
ادارية بحتة ، لتنجو بنفسها من رقابة المشروعية التي تسلطها عليها
الاجهزة القضائية .

ونرجو من الاجهزة التشريعية بالا تلجأ الى حيلة « التصحيح التشريعى »
الذى يتمثل فى اصدار تشريعات جديدة تضىء المشروعية على الحالات
والمراكز القانونية غير المشروعة ، وذلك احتراماً لبدا المشروعية ، ولحجية
الاحكام ، وسيادة القانون .

وخير ما نختم به كلامنا قوله سبحانه وتعالى :

« ان الله يامرکم ان تؤدوا الامانات الى اهلها * واذا حکمت بين الناس
ان تحکمو بالعدل » .

« صدق الله العظيم »

(سورة النساء آية ٥٨)

والله ولى التوفيق ٩

المؤلف

دكتور / خيس السيد اسماعيل

تجلیہ المرمایہ، نمبر ۱۹، ۱۹، طبع مصر، المكتبة بالبريد، القاهرة، طبع ۱۹۶۸

